جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس
كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

الثورة الجزائرية في الصحافة التونسية
جريدة "العمل" أنموذجا 1954 - 1962

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب الباحث:
محمد سريج

إشراف الأستاذ الدكتور:
ابراهيم لونيسي

السنة الجامعية 2016 . 2017

جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس
كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

الثورة الجزائرية في الصحافة التونسية
جريدة "العمل" أنموذجا 1954 - 1962

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب الباحث:
محمد سريج

إشراف الأستاذ الدكتور:
ابراهيم لونيسي

السنة الجامعية 2016 . 2017 م

جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس

كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

الثورة الجزائرية في الصحافة التونسية
جريدة "العمل" أنموذجا 1954 - 1962م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب الباحث: **إشراف الأستاذ الدكتور:**

محمد سريج **إبراهيم لونيسي**

عضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د محمد مجاود	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة سيدي بلعباس
أ.د.إبراهيم لونيسي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا و مقررا	جامعة سيدي بلعباس
أ.د كريم ولد النبيه	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة سيدي بلعباس
أ.د رابح لونيسي	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة وهران
د . ميلود ميسوم	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة الشلف
د . بشير بلمهدي علي	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة معسكر

السنة الجامعية 2016 . 2017

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين .

أطال الله في عمرهما . و إلى زوجتي تقديرا

لها على سنوات المؤازرة

الشــكر (أ)

قال الله تعالى :" لئن شكرتم لأزيدنّكم".(الآية 07 من سورة إبراهيم)

و قال الرسول ـ صلى الله عليه و سلم ـ

:" لا يشكر الله من لا يشكر الناس". (حديث صحيح صححه الألباني ورواه أحمد)

الحمد لله الذي أنار عقولنا بدين الإسلام ، أتقدّم بأسمى آيات الشكر والتقدير و الامتنان

إلى

الأستاذ الدكتور إبراهيم لونيسي الذي تفضل بمهمة الإشراف على هذا البحث، فكان معي بعلمه و جهده و نصائحه ، فلم يبخل بها عليّ يوما ، فله كلّ الفضل و الأثر في إخراج هذا العمل .

الشكر (ب)

و إن قدّمت شكري للّذي وجّهني في إنجاز هذا البحث بغيةتجاوز صعابه، فإنّ مشقّة قراءته و إبداء الملاحظات في فترةوجيزة أشقّ و أصعب من قبل لجنة المناقشة التي أشكرهاعلى قبولها تقويم و تقييم هذا العمل ، رغم كثرة الأعباء من الإشراف و البحث و العمل مع الطلبة ناهيكعن الالتزامات الاجتماعية.

أولا : قائمة المختصرات باللغة العربية :

الرقم	الرموز	الكلمات
01	د .م.ج	ديوان المطبوعات الجامعية
02	م.و.ك	المؤسسة الوطنية للكتاب
03	م.و.ن.ت	المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع
04	م.د.و.ع	مركز دراسات الوحدة العربية
06	م.ت.ق.ت	مركز التوثيق القومي التونسي
07	ك.د.إ	كتابة الدولة للإعلام
08	ك.د.أ.إ	كتابة الدولة للأخبار و الإرشاد
09	ط	طبعة
10	ج	جزء
11	د.ك.و.ت	دار الكتب الوطنية التونسية
15	م.ب.د.س	مركز البحوث و الدراسات السياسية
16	أ.ح.م.ج.ج.	أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
17	م.أ.ت.ح.و.ت	المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية
18	م.ب.ح.و.ث.ن.	مركز البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر
19	أ.ح.ت.	أرشيف الحكومة التونسية

ثانيا : قائمة المختصرات باللغة الفرنسية :

01	C.D.N.T	Centre de documentation nationale tunisien
02	B.N	Boite numéro
03	I.S.H.M.N.T	Institut supérieur d'histoire du mouvement nationale tunisien
04	U.G.T.A.	Union général des travailleurs algériens
05	U.G.E.M.A	Union général des étudiants algériens
06	U.G.C. A	Union général des commerçants algériens
07	C.G.T.T	Confédération général des travailleurs tunisiens
08	M.O.N.A	Archives Nationales d'Outre – mer
09	O.A.S	L'organisation Armée Secrète
10	P.C.F	le parti communiste français
11	M.R.P	Le mouvement républicain populaire
12	P.C.A	algérien le parti communiste
13	M.N.A	algérien mouvement nationale
14	J.O.F	Journal officiel français

المقدمة

لقد أثارت الثورة الجزائرية 1954 . 1962 م منذ الوهلة الأولى، اهتماما واسعا في الأوساط العربية والعالمية ، ولعل ذلك راجع لطبيعتها ذات الأبعاد التحررية والأهداف الإنسانية النبيلة من جهة، وطبيعة الاستعمار الفرنسي من جهة ثانية، هذا الأخير الذي طالما اعتبر الجزائر أرضا فرنسية، وظل يعمل على تثبيت مشروعه الاستعماري منذ 1830 م، الأمر الذي شكل صدمة حقيقية للشعب الجزائري، ونمت لديه روح المقاومة الشعبية منذ تلك الفترة، وهو يعمل جاهدا للتخلص من هذا الاستعمار الذي كاد يقضي على مقوماته، بعد أن استغل إمكانيات البلاد الاقتصادية .

بعد الفشل الذي واكب العمل المسلح المتمثل في المقاومات الشعبية منذ عام 1830 وإلى غاية 1917 م، لعوامل لا سبيل لذكرها في هذا المقام، راح يجرّب العمل السياسي منذ 1919 بشكل رسمي وعلني، كوسيلة للضغط على الإدارة الفرنسية، ربما يحقّق به ما عجز عن تحقيقه فيما سبق، وظهرت التشكيلات السياسية المختلفة ونشطت على الساحة الوطنية على مختلف توجهاتها الإيديولوجية، كلّ له برنامجه الخاص به والذي يسعى لتجسيده ميدانيا، ومع هذا فقد فشلت أيضا في العمل السياسي الذي كانت ترى فيه البديل، إذن ما الطريق الذي يجب على الحركة الوطنية أن تسلكه في ظل الإخفاق السياسي بعد فشل للمقاومة الشعبية ؟

بعد كل هذا، ومع حلول خمسينيات القرن الماضي، وبفعل التغييرات التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية من بروز معطيات دولية واكبتها معطيات إقليمية ومحلية، كانت محل اهتمام الجزائريين الذين عملوا على استغلال كل ما أمكن لتحقيق الغاية المنشودة وهو كيفية التخلص من الاستعمار الذي جثم على الأرض منذ 1830 م، وتشكّل لدى فئة من الجزائريين تجربة الخيار المسلح، بحكم أن فرنسا الاستعمارية لم تعد تلك التي أرهبتنا من قبل، وهي التي لم تستطع في يوم من الأيام حماية نفسها من النازية، واتّخذ القرار وتمّ انطلاق العمل الثوري في الفاتح من نوفمبر 1954، لتبدأ الجزائر عهدا جديدا، عهد الموت أو الحياة، إلى أن تستقل البلاد ويعود الحق لأصحابه .

لم تنل هذه الثورة إعجاب واهتمام الجزائريين فحسب، بقدر ما نالت اهتمام وإعجاب العديد من الدول (بما فيها حكومات وشعوب) ، ودفعت بالكثير إلى الإشادة بمآثرها، وأصبحت محط أنظار العديد من محبي السّلام والحرية في العالم، من سياسيين ومثقفين وفنانين وأدباء وكتّاب، وخاصة الإعلاميين الذين كثيرا ما وجدوا في أحداث الثورة الجزائرية مادة دسمة لتحرير الأخبار والتحقيقات

والريبورتاجات وغيرها مما يضفي على عملهم طابع المهنية والاحترافية والسبق في نشر الخبر وتحقيق الأهداف المرجوة .

من هذا المنطلق اعتبر الإعلام بمختلف وسائله في العديد من دول العالم أحد الأسلحة الفاعلة، و لتحقيق أهدافها كانت تونس من الدول الأولى في الوطن العربي التي أدركت أهمية الإعلام ودوره في نشر الوعي الوطني والقومي، وانطلقت الصحافة على قلة إمكانياتها المادية تعمل على التأسيس للإعلام المكتوب قصد تحقيق الأهداف القومية والوطنية واستطاعت أن تكون حاضرة في المشهد السياسي كغيره من المشاهد الأخرى الأدبية والثقافية والعلمية ....، ولم تكتف بالاهتمام بالوضع الداخلي التونسي بقدر ما حملت القضية الجزائرية محمل الجدّ واعتبرتها واحدة من القضايا المعاصرة التي يجب الوقوف إلى جانبها، والعمل على الدعاية لها في الوقت الذي يجب أن تدحض فيه مزاعم العدو، فظهرت عشرات الصحف الناطقة باللغة العربية على مدار قرن من الزمن بعناوين مختلفة، رغم ما نالته من تضييق ومصادرة للحريات أثناء الوجود الفرنسي، ومن بين هذا العدد الكبير من جملة الجرائد التي كان لها فضل كبير في معالجة أحداث الثورة الجزائرية ومواكبتها منذ إعادة بعثها في مرحلتها الثالثة 1955 . 1962، هي جريدة "العمل" التي هي محل دراستنا هاته .

موضوع البحث :

كان الاعلام العربي متجاوبا بشكل واسع مع الثورة الجزائرية منذ انطلاقها ، و منه الإعلام التونسي الذي واكب أحداث هذه الثورة و منه على الخصوص جريدة "العمل" . الناطقة باللغة العربية . بعد رجوعها إلى الصدور في شهر اكتوبر 1955 م ، ،و سجلت أحداثا خاصة بالثورةالجزائرية ،حتى يخيّل للمرء أنها لم تترك شيئا إلا وكتبت عنه، الأمر الذي دفعي إلى اختيار هذا الموضوع المتمثل في : **الثورة الجزائرية في الصحافة التونسية " جريدة العمل " أنموذجا 1954 . 1962 .**

دوافع اختيار الموضوع :

بالإضافة إلى ما سبق هناك اعتبارات أخرى دفعتني لاختيار الموضوع أهمها :

1 . الموضوع في حد ذاته لم يحظ بالدراسة الكافية، ولئن كانت هناك دراسات تصب في هذا الإطار فيما يتعلق بالصحافة التونسية، إلا أن موضوع معالجة أحداث الثورة من خلال جريدة "العمل " تحديدا لم يفصّل فيه بالشكل المطلوب، وتم الحديث عنها بشكل مقتضب لا يعكس حجم المادة

الإعلامية التي عالجتها في مسألة الثورة الجزائرية، وهو ما جعلنا نحاول الكشف عن مضمونها الخاص بذلك المتعدد الميادين والأوجه .

2 . إثراء المكتبة الجزائرية التاريخية بدراسة علمية هادفة، تضاف إلى الدراسات السابقة، والتي تشكل نقطة انطلاق للكثير من الباحثين مستقبلا، إما للعودة إليها واستغلال مادتها، أو نقدها ومقارنتها بكتابات أخرى والخروج باستنتاجات إضافية .

3 . الكشف عن جانب مهم من علاقة الثورة الجزائرية بالدول المغاربية الثلاثة وخاصة تونس باعتبار أن الصحيفة تونسية وعملت على تشخيص البعد المغاربي للقضية الجزائرية .

4 . . إبراز دور قادة وحكومات وشعوب الدول المغاربية الثلاثة في دعم الثورة الجزائرية رغم بعض الخلافات، والتنويه بالمجهود المقدم للثورة بعد التهميش الذي طالهم في مختلف الكتابات التاريخية على أن دورهم كان محتشما أو ناقصا أثناء الثورة التحريرية، خاصة ما تعلق بتونس .

5 . معرفة مختلف المواقف الجزائرية والفرنسية وأيضا مواقف الدول العربية والإسلامية الدول الإفريقية والأوربية (الغربية والشرقية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية) من الثورة التحريرية 1954 . 1962، من خلال نقل تفاصيل عنها من بيانات ولوائح وندوات صحافية وأخبار متفرقة مختلفة .

6 . . إبراز المواقف الشعبية المختلفة منها العربية والأوربية والتي كثيرا ما كانت مواقفها تختلف كثيرا عن مواقف حكوماتها .

7 . . إن دراسة هذا الموضوع، يتوخى منه سد بعض النقص الذي ما يزال يكتنف الدراسات أو الكتابات الجزائرية الخاصة بالثورة وخاصة الكتابات باللغة العربية، إذ نسجل كثير من الدراسات الخاصة بالثورة ما تزال رهن الكتابات الفرنسية من قبل باحثين ومؤرخين بالنظر لوجود المادة الأرشيفية الكثيرة والمتنوعة المتوفرة على مستوى مراكز الأرشيف الفرنسي .

إن هدف هذه الأطروحة، هو تشخيص المواقف الرسمية السياسية والدبلوماسية لدول العالم، بالإضافة إلى أنواع المساعدات المادية المقدمة للثورة وخاصة ما تعلق بالعسكري والمالي وكذا مواقف الرأي العام العالمي من الثورة التحريرية 1954 . 1962، منها المواقف غير الرسمية الشعبية والمنظمات والاتحادات والهيئات وغيرها، مما تناولته **جريدة** "**العمل**" **التونسية**، وغيرها من مصادر ومراجع أخرى تخدم الموضوع .

إشكالية البحث :

ككل بحث أكاديمي لابد له من إشكالية، حتى تكشف بعض الحقائق، وتوضح الغامض منها، وتجيب عن عديد الأسئلة الكامنة في ذهن الباحث، والتي هي بمثابة مفاتيح يصل بها في نهاية الأمر إلى إقناع القارئ بجدوى عمله، أو فتح المجال أمامه لإثراء البحث بالنقد البناء خدمة للعلم.

و الإشكالية التي ارتأيت طرحها للموضوع هي :

. ما هي أبرز الاحداث التي تناولتها جريدة العمل التونسية فيم يتعلق بالثورة الجزائرية 1954 . 1962 م ؟ . و لمعالجة هذه الإشكالية قمت بتجزئتها إلى تساؤلات فرعية أهمها :

. بم تميزت ردود فعل الحركة الوطنية الجزائرية و ما المواقف الرسمية و الشعبية للدولة الفرنسية و الدول العربية مشرقا ومغربا و الحكومات الإفريقية إزاء الاحداث في الجزائر ؟ ، وما هي طبيعة مواقف الدول الأوربية ؟. أخيرا ما هي طبيعة موقف المنظمات والهيئات الدولية وخاصة الأمم المتحدة من المسألة الجزائرية، ؟ وإلى أي مدى ساهمت الكتلة الافرو أسيوية في الدفع بالقضية الجزائرية نحو التمكين لها على المستوى الدولي ؟

مصادر البحث :

. للإجابة على هذه التساؤلات، سعيت لاستقاء المادة العلمية من مصادرها الأصلية والمتمثلة في المصدر الأساسي وهو أرشيف الصحافة التونسية، وبعض الوثائق الرسمية الأرشيفية وبعض الشهادات المسجلة والمكتوبة ومذكرات بعض القادة السياسيين والعسكريين وبالدرجة الثانية اعتمدنا على بعض الدراسات والمراجع التي تناولت الموضوع . وأهم المؤسسات الأرشيفية التي استقينا منها المادة العلمية هي :

. مركز أرشيف الحكومة التونسية : وجدت به كل ما نحتاجه من مادة إعلامية خاصة بالفترة المعنية بالدراسة، فكل الجرائد متوفرة هناك منذ ظهورها إلى غاية 1962 وحتى بعدها، بالإضافة إلى أرشيف يؤرخ لعلاقات تونس مع العالم وغيره .

. أرشيف مركز التوثيق القومي التونسي : به كمّ هائل من الوثائق والكتابات الصحفية التي تؤرخ لتاريخ تونس وعلاقاتها بالدول العربية أو دول العالم، خاصة منها قصاصات صحفية من مختلف الجرائد عن الفترة المدروسة سواء باللغة العربية أو الفرنسية .

. أرشيف المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية : به أرشيف مصور، وبعضه مسجل عبارة عن شهادات لأشخاص عايشوا الأحداث في الفترة المدروسة منها شهادة بعض المقاومين، بالإضافة إلى أرشيف المصلحة الخاصة بتاريخ الحركة الوطنية التونسية ويتم فحصه بواسطة جهاز الميكروفيلم باستعمال البكرات، وأيضا كتابات من جرائد تونسية مختلفة .

. مركز الارشيف الوطني ببئر خادم : فحصت به ملف الخاص بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

. أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بباريس : تمثل في الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي في جرد سلسلة جبهة التحرير الجزائرية في ملفات خاصة بكل حدث، منها الحكومة المؤقتة والمنظمة السرية والاستفتاء وتقارير البرلمان الفرنسي بعد وقف إطلاق النار وغيرها في علب منظمة ومرتبة ومرقمة، وكذا سلسلة تونس وعلاقاتها مع فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية وسلسلة أيضا المغرب الأقصى ، كلها محفوظة في علب وبها ملفات لحوادث معينة وهي مبينة في قائمة المصادر باللغة الفرنسية .

. أرشيف دار الكتب الوطنية التونسية : بها قسم خاص بالدوريات يجمع كل الصحف التونسية بما فيها جريدة العمل في الفترة المعنية بالدراسة، كما وجدت بها كل خطب بورقيبة، إما في شكل تسجيلات صوتية ملف : " بورقيبة يخاطبكم" أو في شكل كتب مطبوعة، ناهيك عن مجلات وكتب مختلفة تتعلق بالعلاقات الجزائرية التونسية أثناء الثورة .

. كلية الإعلام بـ "منوبة " تونس" : أيضا بها العديد من الكتب ذات الطابع الإعلامي التي تؤرخ لتاريخ الصحافة في تونس منذ نشأتها وإلى غاية الاستقلال وما بعده، ولعل أهمها كتب الأستاذ "محمد حمدان" وغيره، بالإضافة إلى الاطلاع على بعض الكتابات من الباحثين التونسيين فيما يتعلق بالإعلام في تونس بصفة عامة .

. كلية الآداب والعلوم الإنسانية 9 أفريل 1938 تونس : أيضا بها عدد كبير من الكتب التي تؤرخ لتونس والعالم العربي وغيره ، وحتى الأطروحات الجامعية من الدكتوراه وشهادة الكفاءة في البحث، أفادتنا في الاطلاع على البعض منها .

. المكتبة العمومية بالبويرة : تشمل على عدد كبير من الكتب منها المصادر والمراجع الخاصة بتاريخ الجزائر بشكل عام وتاريخ الثورة بشكل خاص، بالإضافة إلى أعداد جريدة البصائر.

. المكتبة المركزية لجامعة البويرة : أيضا أخذت منها مجموعة كتب تتناول تاريخ الجزائر بما فيه تاريخ الثورة في شكل إعارة خارجية في فترة الصيف مدة أربعة أشهر .

. بعض المواقع الالكترونية : لجأت إليها في البحث عن بعض الدراسات السابقة التي تمت بصلة للموضوع في بعض جزئياته وخاصة الموقع الالكتروني الخاص بالأطروحات والمذكرات الجامعية التي لها قابلية التحميل .كما وظفتها أيضا في حالات محدودة جدا، لم يتسن لي الحال لأعثر على بعض التعاريف في الموسوعات أو المعاجم، ليس لأنها غير موجودة ولكن الوقت لم يسعني لذلك، فارتأيت أن أستمد بعض المعلومات منها كونها . حسب رأيي . موثقة

أما ما تعلق بمصادر البحث الأصلية ومراجعه، فقد اعتمدت على مصادر أصلية ومراجع علمية ثانوية في إعداد هذه البحث وتنقسم إلى أربعة أقسام :

. أولا : . الصحف أو الجرائد :

اعتمدت بالدرجة الأولى على الصحف بشكل عام، على أساس أن الموضوع المعالج ذو طابع إعلامي " الثورة الجزائرية في الصحافة التونسية، "العمل أنموذجا" 1954 . 1962، وركزت على جريدة العمل باعتبارها محور الدراسة منذ صدورها في أكتوبر 1955 وإلى غاية 05 جويلية 1962 ، بالإضافة إلى جرائد تونسية أخرى صدرت في نفس الفترة فهي لا تقل عن سابقتها أهمية دعّمت بها الموضوع وهي : البلاغ، بلاغ الأسبوع، الزهرة، الاستقلال، الصباح، الطليعة، الأسبوع، وهناك جرائد جزائرية أيضا دعّمت بها بعض جوانب الموضوع منها : المجاهد والمقاومة الجزائرية والبصائر وهي جرائد عايشت الفترة المدروسة وكذا وجرائد معاصرة ولكنها نقلت شهادات لأشخاص عايشوا الحدث وهي : الشروق اليومي والخبر والبلاد ..

ثانيا : . الكتب والمذكرات الشخصية : منها مذكرات شخصية منها : شارل ديغول كتابه " مذكرات الأمل"، خاصة في الفترة التي تسلم فيها الحكم من 1958 إلى 1962، ومذكرات أحمد توفيق المدني " حياة كفاح بأجزائه الثلاثة وخاصة الجزأين الثاني والثالث، الذي استقيناه منه الكثير من المعلومات عن المواقف العربية مشرقا ومغربا بما فيها الجامعة العربية وعلاقتها بجبهة التحرير ومدى الدعم والمساعدة التي قدمت للثورة دون أن يغفل التعرض لبعض الخلافات التي كانت قائمة آنذاك، وغيرها من المذكرات الأخرى التونسية أو المغربية والجزائرية وكذا العديد من الكتب التي تؤرخ لأحداث الفترة منها كتب خاصة بخطابات بورقيبة، والشقيري ممثل السعودية في الأمم المتحدة، والعشرات من المؤلفات للجزائريين وغيرهم من الكتاب العرب والأجانب

ثالثا : . الشهادات الشفوية : المتمثلة في شهادات سياسيين أو العسكريين ممّن عايشوا فترة الثورة وتكلموا في برامج تلفزيونية أو إذاعية أو مسجلة في أشرطة محفوظة في مراكز معينة أو كتبوا في جرائد مختلفة إما في شكل حوارات أو مقالات منها على سبيل المثال شهادة أحمد طالب الإبراهيمي وأحمد بن بلة في برنامج "شاهد على العصر " ،و علي عيقوني . أحد رفقاء مصالي الحاج . في برنامج تلفزيوني، وعمار بن عودة في سلسلة برامج إذاعية في شكل حوارات مسجلة، وبن يوسف بن خدة وعبد السلام بلعيد ومحمد الصالح الصديق وغيرهم، وكذا شهادات لبعض المجاهدين والمقاومين سواء من الجزائر أو تونس أو المغرب .

كل ما سبق ذكره من المصادر الأساسية، لم تكن كافية للإلمام بجوانب الموضوع الأمر الذي دفعني إلى الاستعانة بمراجع لإثراء البحث، وهي متعددة ومتنوعة غالبيتها الساحقة باللغة العربية والقلة القليلة باللغة الأجنبية بحكم طبيعة الموضوع فرضت ذلك، منها الكتب والمقالات المنشورة في مختلف الجرائد والمجلات والرسائل الجامعية التي عالجت بعض جزئيات الموضوع.

. حدود البحث :

الفترة الزمنية المحددة في البحث تمتد من 1954 إلى 1962، فتاريخ 1954 يعني بداية الثورة التحريرية وسنة 1962 نهاية الثورة ، فهذه المرحلة المعنية بالدراسة من خلال جريدة "العمل" التونسية، أظهرت فيها . الجريدة . جلّ المواقف الجزائرية والفرنسية وكذا الدولية بما فيها العربية والغربية والإفريقية، ولو أن التاريخ الفعلي لبداية نشر الأخبار من خلال الصحيفة، يبدأ من أكتوبر 1955 م.

. مناهج البحث :

سلكت في إنجاز هذه الرسالة مناهج تتناسب وطبيعة البحث وهم : المنهج الوصفي والمنهج التحليلي النقدي.

فالمنهج الأول من خلال رصد للأحداث التاريخية التي نشرتها الجريدة عموديا من خلال مواقف رسمية للشخصيات السياسية التي كان لها تأثير إما سياسيا أو دبلوماسيا وحتى المساندة والمساعدة المادية للثورة، وأفقيا من خلال تشخيص مختلف ردود الأفعال غير الرسمية منها الشعبية والمنظمات والهيئات ذات الطابع الجمعوي والتي كان لها أيضا تأثير على سير الأحداث .

أما المنهج الثاني وهو التحليلي النقدي فتجلى من خلال تحليل ونقد المعطيات التاريخية السياسية منها بشكل خاص، بحيث نعطي تفسيرا أو شرحا بعد حادثة ما أو تصريح ما أو غيرها حتى لا يبقى الحدث في صورته الصحفية .

. خطة البحث :

تبعا للمادة الصحفية والعلمية المتوفرة لديّ، قسّمت موضوع البحث إلى فصل تمهيدي وستّة فصول، بالإضافة إلى وجود المقدّمة والخاتمة وبعض الملاحق وبيبلوغرافية وفهارس .

بالنسبة للفصل التمهيدي : الصحافة العربية في تونس من البداية إلى الاستقلال 1860 إلى 1956 : تضمن : **أولا** : تناولت فيه موضوع **تطور الصحافة العربية في تونس منذ ظهورها 1860 إلى غاية الاستقلال 1956** بكل مراحلها المختلفة تارة ازدهار وتارة أخرى تراجع، و**ثانيا** : فتطرقت فيه إلى مضمون جريدة العمل التي هي محور الدراسة من خلال الظروف التي ظهرت فيها عبر مراحلها الثلاثة وكذا إطارها البشري من المدراء ورؤساء التحرير والكتاب الذين عرفتهم الجريدة منذ 1934 إلى 1962، وصولا إلى محتواها ومضامينها من مواد إخبارية مختلفة .

. الفصل الأول : جريدة العمل التونسية وتطورات الثورة الجزائرية 1954 . 1962 : وتضمن ما يلي : **أولا : موقف الأحزاب السياسية الجزائرية** وهم : الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحركة الوطنية الجزائرية (الحركة المصالية) والحزب الشيوعي الجزائري، و**ثانيا تضمن نشاط جبهة التحرير الوطني من 1954 إلى 1962** ، و**ثالثا : الموقف الشعبي والتنظيمات الوطنية** منها اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين والاتحاد العام للعمال الجزائريين وإتحاد التجار الجزائريين .

الفصل الثاني : تضمن الموقف الفرنسي من الثورة الجزائرية، والذي قسم إلى: **أولا** : بينت فيه الموقف الرسمي للدولة الفرنسية من رئاسة الجمهورية ورؤساء الحكومات المتعاقبة والبرلمان، أما **ثانيا:** رد فعل الولاية العامة الفرنسية في الجزائر و**ثالثا** : فتناولت فيه موقف الموقف الشعبي الفرنسي من الثورة وتضمن : موقف المعمرين والشارع الفرنسي في فرنسا وأخيرا موقف الأحزاب والمنظمات .

. الفصل الثالث : الموقف العربي من الثورة الجزائرية 1954 . 1962 : وتضمن ما يلي : **. أولا : موقف الدول المغاربية من الثورة، هذا الأخير** قسم إلى ثلاثة مباحث، **المبحث الأول** : المواقف الرسمية للدول المغاربية من الثورة، والذي أبرزت فيه مواقف الرؤساء والحكومات بما فيها السياسية والدبلوماسية والمادية العسكرية والمالية والمواقف غير الرسمية الذي تضمن ردود أفعال شعوب ومنظمات والهيئات الوطنية المغاربية أيضا بما فيها من دعم مادي ومواقف سياسية مختلفة.**أما ثانيا:** فتناولت فيه المواقف الرسمية وغير الرسمية للدول الآتية : مصر، سوريا، العراق، المملكة العربية السعودية، الأردن، لبنان، اليمن . أما **ثالثا** : فخصصته لدور الجامعة العربية في دعم الثورة سياسيا ودبلوماسيا وحتى ماليا .

. الفصل الرابع : موقف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية من الثورة الجزائرية: وقسم إلى **أولا** : تضمن **موقف الولايات المتحدة الأمريكية** بما فيه الموقف الرسمي وغير الرسمي المتمثل في المنظمات والاتحادات الأمريكية . **ثانيا : موقف الدول الأوربية المعسكر الغربي،** بما فيها المواقف الرسمية وغير الرسمية من مواقف بعض الأحزاب وبعض المنظمات . **ثالثا** : تضمن **موقف الدول الأوربية المعسكر الاشتراكي** تناولت فيه المواقف الرسمية وغير الرسمية وبعض الإعانات المادية .

. الفصل الخامس : . موقف الدول الإفريقية والاسياوية من الثورة الجزائرية 1954 . 1962 : وقسّم أيضا إلى أولا : تضمن **موقف الدول الإفريقية من الثورة** بما فيها المواقف الرسمية وغير الرسمية (الشعبية)، و**ثانيا** : بيّنت فيه **موقف الدول الاسياوية من الثورة التحريرية** أيضا بما فيها المواقف الرسمية وغير الرسمية.

الفصل السادس : الثورة الجزائرية في المحافل الدولية والإقليمية ،و تضمن مايلي:

أولا : الثورة الجزائرية في منظمة الأمم المتحدة : تضمن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، أي تتبع مسار المسألة الجزائرية منذ الدورة العاشرة 1955 إلى غاية 1961.

ثانيا : ندوات الدول الإفريقية والاسياوية المستقلة : استعرضت مختلف الندوات والمؤتمرات الإفريقية . الاسياوية، بدءا بمؤتمر باندونغ 1955 وانتهاء بمؤتمر الشعوب الإفريقية المستقلة بالقاهرة عام 1961 .

ثالثا : موقف النقابات والمنظمات الدولية من الثورة : تناولت فيه الحديث عن المنظمات الدولية غير الرسمية منها : الجامعة العالمية للنقابات الحرة والمنظمة الدولية الاشتراكية **رابعا : موقف طلبة العالم :** الذي تضمن موقف اتحاد طلبة شمال افريقيا والاتحاد الطلابي العالمي وطلبة إفريقيا وطلبة أمريكا اللاتينية .

. الدراسات السابقة :

كثيرة هي الدراسات التي تناولت الثورة الجزائرية من 1954 . 1962، منها على سبيل المثال : أطروحة دكتوراه العلوم : العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954 . 1962 لـ "عبد الله مقلاتي"، وأيضا أطروحة دكتوراه العلوم لـ "حبيب حسن اللولب "، التونسيون والثورة الجزائرية 1954 . 1962، و جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954 . 1962، وأطروحة السعيد جلاوي " النظام البورقيبي وقضايا المغرب العربي 1956 . 1987 وغيرها، بالإضافة إلى رسائل الماجستير، منها " العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة 1954 . 1962 لـ "محمد شطبي"، والمواقف العربية من القضية الجزائرية 1954 . 1962 لـ "مريم صغير"، بن زروال جمعة، الحركة الوطنية الجزائرية المصالية وموقعها من الثورة 1954 . 1962، بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 . 1959، بوعبد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919 . 1962، سعيود أحمد، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، ليتيم عيسى، الكتلة الافروأسياوية وقضايا التحرر، القضية الجزائرية أنموذجا، ودوع محمد، ليبيا والثورة الجزائرية 1954 . 1962 .

أما بالنسبة لرسائل ختم الدروس الجامعية، فنجد : . نزهة اللواتي وفتحية المرواني، أعلام الصحافة التونسية في عهد الاستعمار من خلال شهاداتهم، ومحمد الفهري شلبي وخميس الشايب، الدوريات العربية التونسية 1860 . 1956، اتجاهاتها ومحتوياتها . هذا بالإضافة إلى أن هناك العديد من الكتابات التي لا يتسع المقام لحصرها كلها والتي تخدم الموضوع في جانب من جوانبه.

. صعوبات البحث :

كل باحث في أي ميدان من ميادين البحث العلمي، لابد وأن تعترضه بعض الصعوبات، إما تتعلق بالمادة العلمية في حدّ ذاتها، كأن تعوزه المقدرة على الوصول إليها، أو العمل في حد ذاته يتضمن عدة تشعّبات يحتار في كيفية نسجها وصياغتها وإخراجها في قالب علمي ممنهج، أو فيما يتعلق بالجانب المادي وضيق الوقت وغيرها من المعيقات التي تقف حائلا دون إتمام العمل بشكل طبيعي .

صراحة بالنسبة لي، لم أجد صعوبات بالمعنى الذي يجمع عليه الكثير من الباحثين رغم التنقلات المتكررة لتونس من خلال زيارتي للأرشيف التونسي أو المكتبة الوطنية التونسية أو مركز التوثيق القومي والمعهد العالي للحركة الوطنية وكلية الإعلام بـ" منوبة "، وجامعة الآداب 09 أفريل للعلوم الإنسانية وغيرها، والأرشيف الوطني وبعض المكتبات الجزائرية، كما لم أجد صعوبة في الحصول على المادة العلمية الصحفية بشكل خاص، فقط ما أسجله أنني وجدت كمّا هائلا من المعلومات الخاصة بالثورة التحريرية 1954 . 1962 من خلال الصحف التي فحصتها وصوّرتها، وهي تشكل أكواما من الوثائق، وجدت صعوبة في كيفية التعامل معها باعتبار أنها كثيرة وغالبا ما أجد أنها مهمة ولا يمكن الاستغناء عنها، فكان تركيزي إبراز المواقف المختلفة سواء المحلية منها أو الدولية التي تناولتها جريدة العمل التونسية في الفترة من 1954 . 1962 م ، و خاصة ما تعلق بتونس، الأمر الذي أثّر على توازن الفصول على أساس أن جريدة "العمل" اهتمت بنقل المواقف العربية أكثر من غيرها، ورغم ذلك انتقيت ما يمكن انتقاؤه وفق الخطة التي ضبطت من قبل الأستاذ الدكتور المشرف على العمل، والباقي احتفظت به لاستغلاله في بحوث أخرى مستقبلية . إن شاء الله .

لكل عمل إذا ما تمّ نقصان، والبحث العلمي يبقى دائما بحاجة إلى إثراء، وأملي أن أكون قد وفّقت في الاجتهاد بالإحاطة بالموضوع الذي بدون شك يحتاج إلى تعديل أو تصحيح أو إضافة أو حذف أو غيرها ممّا يمكن أن يخرجه في صورة أحسن، وكلّي إصغاء لأيّة ملاحظة مهما بدت بسيطة .

و في الاخير ، لا يسعني إلا أن أتقدّم بالشّكر الجزيل لكل من قدّم لي يد المساعدة لإنجاز هذا العمل و على رأسهم الاستاذ الدكتور ابراهيم لونيسي المشرف على هذه الاطروحة ، الذي لم يبخل عليّ بنصائحه وإرشاداته إلى غاية إتمامها ، و كذا القائمين على دار الأرشيف التونسي الذين

أيضا وجدت منهم كل الدّعم و المساعدة في كل ما يتعلق بالبحث ، هذا فضلا عن مركز التوثيق القومي التونسي و المعهد العالي للحركة الوطنية التونسية و المكتبة الوطنية بتونس و الارشيف الوطني الجزائري المكتبة العمومية بالبويرة و مكتبة جامعة البويرة أيضا و غيرهم من أماكن البحث كجامعة 9 أفريل بتونس ، و كل الزملاء الذين أيضا وجدت منهم مساعدة فيما يتعلق ببعض المصادر و المراجع .

الفصل التمهيدي

التعريف بجريدة "العمل" التونسية

أولا- مرحلة الظهور : 1934-1938م

ثانيا- إعادة النشاط : 1955 . 1962 م

أولا : جريدة العمل التونسية من 1934م – 1962م :

1 . الظروف العامة التي ظهرت فيها جريدة العمل من 1934م – 1938م:

يجمع مؤرخو الحركة الوطنية التونسية على مختلف توجهاتهم، أن مرحلة الثلاثينيات، كانت حبلى بأحداث كان لها وقع على مستقبل العمل السياسي التونسي خاصة مع انهيار قدرة الحزب الحر الدستوري على فتح آفاق للعمل الوطني مما دفع بأجيال جديدة من الإطارات والنخب إلى القيام بمراجعات نقدية لاستراتيجيه الحزب [1]، ولعل الظروف التي عجلت بتغيير أسلوب النضال تتمثل فيما يلي :

أ المؤتمر الافخارستي 1930 :

كان لانعقاد المؤتمر الافخارستي [2] بتونس العاصمة ، انعكاس مباشر على نشاط الحركة الوطنية، إذ عزز الاتجاه الراديكالي داخل الحزب الدستوري و استنفر قواعده من خلال تكثيف الاجتماعات التي كانت مفتوحة للشباب وإصدار اللوائح والعرائض وشن الحملات الصحفية وكانت فرصة لطرح مشكلة الحريات الديمقراطية [3]، فتحرك باتجاه الجماهير، فانطلقت إضرابات عمال الرصيف ببنزرت، وطلبة الزيتونة وتلاميذ معهد "كارنو" و"الصادقية "و "العلوية" وأغلقت الدكاكين [4].

ب . الأزمة الاقتصادية العالمية :

انعكست نتائج الازمة الاقتصادية على تونس عام 1931، فانخفضت أسعار المواد الأولية ومست صغار الفلاحين، الذين يبيعون تلك المواد مسّا بالغا، ، مسّت كل القطاعات وليست قطاع الفلاحة فحسب، وكل الفئات ولكن بدرجات متفاوتة، من نتائجها تسجيل نسب إفلاس متزايدة، وكف

---

1. مصطفى كريم، السلطة الاستعمارية والحركة الوطنية، تونس خلال السنوات الثلاثين، نشر دار أليف، تونس، 1990، ص 151.

2. نظم المؤتمر بين 07 و13 ماي 1930 بإشراف من السلطة الاستعمارية وهو مؤتمر مسيحي كاثوليكي بتونس . الأرض العربي الإسلامية . اعتبر بمثابة حملة صليبية تاسعة تريد استعادة مجد الكنيسة الرومانية بإفريقيا وتتصير سكانها الذين خضعوا للحكم الإسلامي لمدة ثلاثة عشر قرنا ،و حضره وجوه تونسية بارزة، كشيخ الإسلام محمد بيرم، والمفتي المالكي الطاهر بن عاشور، وأعضاء المجلس الكبير وشيخ مدينة تونس الشاذلي العقبي، وقايد ضاحية تونس صلاح الدين البكوش و الرئاسة الشرفية للباي، ينظر : زهير الذوادي، تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929 . 1939، الأطلسية للنشر، ط1، تونس، 2003، ص . ص 11 . 12 .

3. خليفة شاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج 3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص 97 .

4. خولة لعيرج، مرجع سابق ، ص 79 .

أغلب الناس عن العمل وأغلقت العديد الدكاكين وبعضها خفض نشاطه بصفة عامة، ولم يعد باستطاعة المعمرين أو التونسيين الذين تحصلوا على قروض من البنوك أن يعيدوا ما بقي في ذمتهم، كما نفشت الأمراض والأوبئة وتضاعف عدد المتسولين والبطالين نتيجة تزايد البيوت القصديرية وتضخم المدن وتعدد مظاهر السكن الفوضوي وتنامي ظاهرة النزوح بتونس[1].

ج . الاحتفال بخمسينية بسط الحماية 1931 :

وهو الاحتفال الذي أرادت من ورائه تأكيد هيمنتها على البلاد التونسية في إطار "المهمة الحضارية "، فرصدت له ميزانية ثلاثمائة مليون فرنك ، هذا الاحتفال أثار حفيظة الدستوريين بحيث دعوا الأهالي لمقاطعته، وفرصة لتأليب الرأي العام التونسي على سلطات الحماية والمتعاونين معهم، فكتبوا في الصحف منددين بالممارسات اللاخلاقية واللامعقولة في حق التونسيين الذين حرموا من الحقوق السياسية ومصادرة الأراضي وانتشار مظاهر البؤس [2].

د . أحداث التجنيس 1932 :

لم تطرح معارضة السكان لدفن المتجنسين [3] من التونسيين في المقابر الإسلامية قبل 1930، غير أن الأحداث المستجدة آنذاك أدت كل هذا إلى إثارة المسألة بحدة وتفجر الوضع، وشنت الصحف الوطنية حملة عنيفة عارضة على صفحاتها فتوى شيخ الأزهر . الشيخ الزنكلاوي . التي أصدرها عام 1924 والقائلة بخروج المتجنس عن الديانة الإسلامية [4].

هـ . أزمة الحركة الوطنية ونشأة الحزب الدستوري الجديد 1934 :

1 . مؤتمر نهج الجبل 1933 :

في هذا الجو المتوتر والمشحون لم تتمكن قيادة الحزب الدستوري من استغلاله، سيما وأن

1. . خليفة شاطر وآخرون، مرجع سابق ، ص 105 .
2. خولة لعيرج، مرجع سابق، ص 79 .
3. سنت السلطات الاستعمارية أوامر في السنوات 1910 . 1921 . 1923، تهدف إجمالا إلى تسهيل إجراءات الحصول على الجنسية الفرنسية والهدف تنمية عدد الفرنسيين المقيمين والمستوطنين منهم المالطيين والايطاليين والجالية اليهودية التونسية الأصل مع تسهيل منح الجنسية للتونسيين الراغبين في ذلك، ينظر : زهير الذوادي، مرجع سابق، ص .12
4. . خولة لعيرج، مرجع سابق، ص 80 .

هذه الفترة . فترة الثلاثينات من القرن الماضي . عرفت عودة جيل الطلبة الذين زاولوا تعليمهم العالي بفرنسا منهم محمود الماطري[1]، الذين تأثروا بمبادئ الثورة الفرنسية التحررية وطرق عمل أحزاب اليسار وكان من مظاهر تفاعلهم مع هذه الأحداث، فأظهروا خطا سياسيا خاصا بهم ، لم يلبث أن وضعهم في صراع مع قيادة الحزب الدستوري[2].

2 . صعود نخبة جديدة لقيادة الحزب الدستوري الحر :

سمحت فرنسا بعقد مؤتمر استثنائي للحزب الدستوري، فتم ذلك يومي 12 و13 ماي 1933 م، في نهج الجبل بتونس [3]، وتمّ انتخاب الهيئة التنفيذية للحزب وهم : الدكتور الماطري وحبيب بورقيبة* والطاهر صفر ومحمد بورقيبة [4]، والبحري قيقة [5].

---

1. الطبيب والمناضل ورجل السياسة، ، ولد في ديسمبر 1897 بتونس، درس في الكتاب ثم التحق بالمدرسة الصادقية، وبعد حصوله على شهادة ختم الدروس بالصادقية عين في شهر أكتوبر 1916 معلما بضاحية المرسى، بعد واصل دراسته إلى أن تحصل على شهادة البكالوريا 1919، انتقل إلى فرنسا ودرس الطب وتخرج منها سنة 1926، عاد غلى تونس واشتغل طبيا غلى أن التقى بالحبيب بورقيبة وانضما إلى الحزب الدستوري، كان من المنشقين عن الحزب في مؤتمر قصر هلال 1934، تعرض إلى النفي يوم 03 سبتمبر 1934 رفقة زملائه إلى الجنوب ،و بقي هناك إلى أن أفرج عنهم عام 1936، عين وزيرا للداخلية في حكومة باي منصف في جانفي 1943 م= =ومجددا في 1950 . 1952، ثم وزيرا للصحة عام 1956 بعد الاستقلال، توفي عام 1972 .الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، تعريب وتقديم : حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، طباعة مؤسسة نزيه كركر، بيروت، لبنان، 1986، ص . ص 355 . 360.

2. يمكن إرجاعه إلى عاملين اثنين : . عامل اجتماعي يتمثل في الجيل الجديد في تونس الذي كان يجد فيما تنشره " لاكسيون تونيزيان" تعبيرا عن آرائه، صار لا ينتمي إلى البرجوازية الكبيرة لتونس المدينة بل انحدر في أغلبيته من عائلات انتمت إلى البرجوازية الريفية في الساحل التونسي أو في جزيرة جربة، حصل هذا الجيل على تكوين إما في المعهد الصادقي أو كارنو، بمعنى أنهم تكونوا في المدرسة الغربية واستمدوا من الأحزاب السياسية الفرنسية طريقة تنظيمها وحتى شعاراتها .، أما العامل الثاني فهو سياسي ديني، فالجيل الجديد كان بعيدا عن الممارسات الدينية المتشددة للشيوخ، كالبوا بفصل الدين عن الدولة ودافعوا عن تحديث كامل للحياة العامة .ينظر : فيرنر روف، مصدر سابق ،ص . ص 53 . 54

3. محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص 122 .

* . نقول حبيب بورقيبة و ليس الحبيب مثلما هو شائع ، بحكم أن اطلاعنا على الوثائق الرسمية تبين ذلك منها : بطاقة مهنية كمدير جريدة "العمل التونسي " تحت رقم 37 سنة 1937 ، و مذكرة التوقيف في حقه في 1937/07/23 و و قائمة التشكيلة الوزارية الاوللتونس المستقلة بتارخ 1956/04/15 م .

4. الكاتب الصحفي محمد بورقيبة ولد بتونس عام 1882 وتوفي بها 1956، تعلم في الزيتونة واشتغل في ميدان الصحافة، أسس أول جريدة بالعربية بعد انتصاب الحماية الفرنسية وهي " نتائج الأخبار "، ثم "المبشر"، ثم جريدة " لسان الحق"، 1902 ارتحل إلى اسطنبول ثم رجع غلى تونس واشتغل بالمحاماة وكان من مؤسسي جمعية الفن المسرحي " الآداب"، نشر العديد من النصوص الأدبية في جريدة " البرهان "، ترأس تحرير جريدة " النهضة"، كما ساهم في الحياة الاجتماعية والسياسية، ينظر : محمد بودينة، مشاهير تونسيين، دار شيراز للنشر، تونس، بدون سنة، ط2، ص 453 .

5. من مواليد تستور التونسية، في 4 مارس 1904، درس بالمعهد الصادقي، ثم بمعهد كارنو، تحصل على البكالوريا عام 1925، ثم التحق بكلية الحقوق بباريس، مارس المحاماة، ، من مؤسسي الحزب الدستوري الجديد 1934، ساهم في تحرير جريدة "اللواء التونسي" ومن مؤسسي جريدة "العمل التونسي" ومن محرريها، ساهم في تحرير جريدة "صوت التونسي" وصوت الشعب "، ينظر : محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس، 1860 . 1956، منشورات مركز التوثيق القومي، تونس، 1991، ص 222 .

قدم حبيب بورقيبة[1] برنامجهم [2] مخاطبا نظام الحماية قائلا :" نأمل أن ينتهج الفرنسيون في تونس سياسة أكثر واقعية وإنسانية، بحيث يكون التوفيق بين مصالح فرنسا الأساسية والطموحات الشرعية لشعب ضعيف ومسالم الحرية[3].

اعتبر حبيب بورقيبة انعقاد المؤتمر بالتاريخي وطالب بالتخلي عن الخطاب بوسائله البالية، وبرنامجه القديم[4]، الذي لم يستجب للرغبات العميقة للشعب التونسي، وخرج المؤتمرون بوثيقة السير بالشعب التونسي نحو التحرير [5].

لم يكن في وسع سلطات الحماية، أمام تجذر الحركة الوطنية والنهوض الجماهيري، والدور البارز للصحف، أن تبقى دون رد فعل مباشر، الأمر الذي دفع بها إلى إصدار أمر بتاريخ 06 ماي 1933، يقضي بوضع الوطنيين تحت المراقبة الإدارية، وفي نفس السياق، تمّ تعريض الصحف الناطقة بالفرنسية لنفس العقوبات التي طالت الصحافة العربية سابقا، ، كما تمّ حلّ الحزب الدستوري في نفس اليوم تطبيقا لمرسوم 15 سبتمبر 1888، المتعلق بالجمعيات [6]، وبدأت حملة تتبعات وإيقافات للمناضلين القاعديين للحزب الدستوري، الأمر الذي دفع بالإطارات إلى تنمية روح التمرد لدى الجماهير العريضة منهم : "الحبيب بوقطفة" في بنزرت، و"يوسف الرويسي" في الجنوب، و"محمد بوزيتة "في قصر هلال، هذا الظرف المتأزم جعل من السلطات الفرنسية تراجع سياستها

1. صدر مقال لبورقيبة في جريدة "العمل التونسي"، يوم 1933/05/12، أي في اليوم الذي بدأ فيه الاجتماع، يفهم منه تصعيد اللهجة ضد سلطة الحماية ومما جاء فيه :" " ...لقد مضى زمن كنا محتارين على مآل حركتنا ...لقد جاء الزجر بعد أوانه ...ثم أضاف :" إن القضية التي نحن قائمون في سبيلها تحتاج إلى شهداء لبلوغ طورها الحاسم ".

2. أسفرت أشغال المؤتمر عن ميثاق أعلن فيه :" أن عمل الحزب في المجال السياسي إنما يرمي إلى تحرير الشعب التونسي وتمكين البلاد من نظام في شكل دستور يقر سيادة الشعب ويعترف بالشخصية التونسية وذلك بـ : . برلمان تونسي منتخب بالاقتراع العام يملك حق وضع جدول أعماله وله كامل التصرف في السلطة التشريعية، . تشكيل حكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان، . فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتعميم العدالة على كل المقيمين بالقطر التونسي، . الاعتراف بالحريات العامة لكافة التونسيين بدون تمييز، . التعليم الإجباري للجميع، حماية اقتصاد البلاد ، ينظر : بورقيبة الحبيب، بورقيبة حياته جهاده، كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، تونس، 1966، ص 38 . وينظر أيضا : جريدة "صوت الشعب" يوم 20 ماي 1933 .

3. ". فيرنر روف ، مصدر سابق، ص51 .

4. المطالب المعلن عنها في المؤتمر الاستثنائي لم تخرج عن مرجعية الحزب الدستوري القديم الذي ما انفك وأن طالب بها من قبل، فقط وجه الخلاف يكمن في إعادة الاعتبار للشخصية والسيادة التونسية، وإنشاء برلمان تونسي منتخب بالاقتراع يملك حق التصرف في السلطة التشريعية، بالإضافة إلى الاختلاف في المنهجية والأسلوب من حيث نوعية الخطاب ومحتواه .

5. خولة لعيرج، مرجع سابق، ص 83 .

6. المرجع نفسه، ص 84 .

بتغيير " فرانسوا مانصرون François Maceron"" " بـ " مارسال بيروطون" Marcel Peyrouton "المعروف بميله لسياسة التصلب في معالجة الأزمات [1]

تعتبر سنة 1933، بداية الخلافات بين أعضاء الحزب الدستوري من جهة، ومتابعة السلطات الفرنسية لنشاط الحزب و وجد قادة الحزب أنفسهم في مفترق الطرق، ما العمل ؟ الحزب حلّ، ، والأحداث تتسارع يجب القيام بعمل ما، الأمر الذي فرض عليهم البحث لإعادة النشاط السياسي للحزب وكذا بعث جرائد ناطقة باسمه وتعبر عن أفكاره وتصل بها إلى مسامع التونسيين وسلطات الحماية وهو ما يظهر في السنة الموالية .

3 . مؤتمر قصر الهلال (ميلاد الدستوري الجديد) 1934

عقدت المجموعة المنشقة عن الحزب الدستوري في قصر هلال . قرية كبيرة في الساحل . مؤتمرا حزبيا في بداية سنة 1934، وتحديدا من 02 إلى 04 مارس من السنة نفسها ، وأسست الحزب الدستوري الحر الجديد [2]، ومما قاله "بورقيبة" في هذا المؤتمر مبررا وجه الخلاف :" السبب العميق لهذا الخلاف، ليس لنا نفس التصور، ليست لنا نفس النظرة بخصوص وسائل العمل، يكفي أن نذكر بالطريقة في منتهى الاحترام للفريق القديم لنقف على حقيقة الأمر ...كانوا يحيطون أنفسهم بالغموض، ولا يمدون الشعب بشيء، الشعب الذي . هكذا . لم تتوفر لديه أية وسيلة لمراقبتهم "[3].

و . رد فعل سلطة الحماية على نشاط الدستوريين الجدد :

1 . اعتقال الزعماء وإبعادهم إلى الجنوب التونسي 1934:

لئن ترك المقيم العام "فرانسوا مانصرون" "François Maceron"" (من جانفي 1929 إلى جويلية 1933) المجال لانشقاق عن اللجنة التنفيذية والقيام بدعايتهم في داخل البلاد، ظنا منه أنّ ذلك سيؤدي إلى إضعاف الحركة الوطنية، فإن النتائج كانت عكسية، إذ استمر النضال الوطني

1. . زهير الذوادي، مرجع سابق، ص 19 .

2. انتخب مؤتمر قصر هلال المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد على النحو التالي : د/ محمود الماطري رئيسا، الحبيب بورقيبة أمينا عاما، الطاهر صفر أمين عام مساعد، ، محمد بورقيبة أمين مال، البحري قيقة أمين مال مساعد، وفي الأخير انتخب المؤتمر مجلسا وطنيا يضم عشرين عضوا، ينظر : محمود الماطري، المصدر السابق، ص 54 .

3. فيرنر روف، مصدر سابق، ص 55 .

وأصبح طرح المسألة التونسية أكثر حدة وتجذّرا [1]، وعرفت الأسابيع والأشهر التي تلت تأسيس الحزب نشاطا مكثفا لزعماء الحزب الحر الدستوري الجديد، الذين تحولوا إلى كامل البلاد، وحاولوا عن طريق الخطب والنقاشات استمالة السكان وإقناعهم بأهداف الحزب الجديد [2].

وسرعان ما شرع الحزب الجديد في استقطاب عدد كبير من المنخرطين، والتنديد بمساوئ الحالة التي جر إليها الاستعمار، فمد الحزب فروعه في كل مكان تقريبا، ونظّم اجتماعات شعبية، مقوّضا أركان الحزب القديم، كما أصبح بالنسبة للسّلطة الفرنسية قوة تبعث على القلق والانشغال[3].

مقابل ذلك بادر المقيم العام الجديد "مارسال بيروتون" "Marcel Peyrouton" (أوت 1934 . 21 مارس 1936)، باعتقال ثمانية من أعضاء الحزب الدستوري الجديد ونفيهم إلى الجنوب التونسي واعتقالهم [4]، ، وفي هذا يبرر " مارسال بيروتون" "Marcel Peyrouton " سياسته أمام المجلس الكبير، بأنه عمل كل هذا من أجل مستقبل أبناء المعمرين ، و إثر عملية الاعتقال تحرك الشارع التونسي، واندلعت المظاهرات والاضطرابات والمواجهات العنيفة بين الأهالي والسلطات الإدارية والأمنية، وازدادت عملية الاعتقالات التي طالت الديوان السياسي الثاني والثالث والرابع بين جانفي 1935 وفيفري 1936، مطالبة بإطلاق سراح المبعدين وكان المنشط الأساسي الطلبة الزيتونيون[5] .

2 . حكومة الجبهة الشعبية وتدعيم العمل الوطني 1936 . 1938 :

أمام الاحتقان الشعبي، لم تجد السلطة الفرنسية حلولا سوى تغيير المقيم العام "بيروتون" بـ " أرموند غيون" "Armand Guillon" (21 مارس 1936 . 18 أكتوبر 1938)، الذي أعلن عن عفو شامل على الطلبة الزيتونيين والإفراج على المعتقلين السياسيين، وإلغاء القوانين الاستثنائية

1. خليفة شاطر، مرجع سابق، ص .ص 103 . 104 .

2. .روف فيرنر، مصدر سابق، ص58 .

3، محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص 122 .

4. أين صرح الجنرال "أزان" أمام القيادة الوطنية :" كان من الأحرى أن تخجلوا من نكرانكم الجميل، إنكم تنسون الأعمال الجليلة التي قامت بها فرنسا لفائدتكم، والمجهودات التي بذلتها من أجل سعادتكم، فبدونها لا وجود لهذه الطرقات وهذه المستشفيات وهذه المدارس، كل ما يسمح لبلد أن يزدهر وللشعب أن ينعم، وإنه لمن الخزي أن تعملوا ضد فرنسا، باسم ما يسمى بالشعب التونسي، لأن فرنسا وتونس مرتبطتين ارتباطا وثيقا تحت رعاية السيد ""بيروطون" وسمو جلالة الباي، أبناؤهما شركاء وأشقاء، وآن لتصرفكم أن يعاقب، إذ تحت حكوماتكم القديمة كنتم تشنقون ".ينظر : زهير الذوادي، مرجع سابق، ص 55 .

5، خولة لعيرج، مرجع سابق، ص 92 .

بإصدار قانون الصحافة وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، دون تقديم تراخيص مسبقة، وبصدور قرار 06 أوت 1936، أعاد تنشيط الحياة السياسية من جديد[1].

فضل الحزب الجديد انتهاج سياسة التفاهم مع الحكومة اليسارية، حكومة " ليون بلوم " Léon Blum"، وضبط مذكرة في 1936/06/10 تضمنت مطالب تخص المجال السياسي والإداري والعدلي والتعليمي والاقتصادي [2].

لم يتحقق شيىء من هذه الوعود ، بل و سرعان ما وتوخّت فرنسا سلطة قمعية ضد العمال التونسيين، امتدت من مارس إلى جويلية 1937، أسفرت عن 24 قتيلا و41 جريحا، بكل من "قفصة" و"الجريصة" و" بنزرت"، ووظّف الحزب الدستوري الجديد صدى هذه الإضرابات لاستقطاب القوى العمالية [3]، وفي هذه الأثناء سقطت حكومة " بلوم فيوليتBlum-Viollette " يوم 1937/06/22، ومعها "بيير فينو Piere Vino" وتبخرت آمال الحزب الدستوري [4].

2 . ظروف بعث جريدة "العمل " من أكتوبر 1955م-1962م

أ . اتفاقيات الحكم الذاتي والصراع البورقيبي . اليوسفي [5]

المتابع لمسار ظهور جريدة "العمل" منذ تأسيسها في غرة جوان 1934، وإعادة بعثها من جديد في شهر أوت 1937، ثم توقفها . تعود الجريدة مرة أخرى في أكتوبر 1955، و عليه فالحديث عن ظروف عودة نشاط جريدة "العمل" للواجهة مرتبط ارتباط وثيقا بالظروف السياسية التي عاشتها تونس في فترة ما بين جوان 1955 ومارس 1956، وهي الفترة التي شهد فيها الصراع

1. خولة لعيرج، مرجع سابق، ص . ص 92 . 93 .

2. بورقيبة، حبيب، حياتي جهادي آرائي، وزارة الإعلام تونس، 1984، ط3، ص 62 .

3. . خليفة شاطر، مرجع سابق، ص . 107 .

4. روف فيرنر، مصدر سابق، ص 65 .

5. للاطلاع على تاريخ المعارضة اليوسفية، ينظر : توفيق المدني، المعارضة التونسية : نشأتها وتطورها . الفصل الأول . منشورات إتحاد إتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001 وأيضا : عميرة علية الصغير، اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، المغاربية للطباعة والإشهار، ط1، تونس، 2007.

الداخلي البورقيبي . اليوسفي [1] مرحلة اللاعودة بسبب الاختلاف في وجهات النظر، و الدخول في الصّدام خاصة ما تعلق بسير المفاوضات وما أسفرت عنه من نتائج [2].

ب . انعكاسات اتفاقيات الحكم الذاتي على الوضع الداخلي :

شكلت اتفاقيات الحكم الذاتي التي تم توقيعها في تونس يوم 03 جوان 1955، ، منعرجا سياسيا حاسما، إذ عرفت تونس منذ هذا التاريخ وإلى غاية 20 مارس 1956 فترة عصيبة، ظهرت فيها التناقضات السياسية والخلافات الإيديولوجية وحتى الحسابات الشخصية، وسارع كل طرف إلى تبرير موقفه من الاتفاقيات، فمنهم من يعتبرها خطوة إلى الأمام وهم جناح بورقيبة، ومنهم من يعتبرها خطوة للوراء وهم جناح صالح بن يوسف [3].

و لعل وجه الخلاف تمثل في طرح حبيب بورقيبة بباريس النقاط السبع [4]، التي حدد فيها بوضوح وجهة نظره للمفاوضات التونسية الفرنسية المقبلة، والتي مفادها تحديد العلاقات التونسية الفرنسية على أساس احترام المصالح الفرنسية المشروعة في إطار السيادة التونسية، وهو ما أقره في حوار مع جريدة Le Petit Matin يوم 1954/11/22 بعدم إلغاء معاهدة الحماية، قائلا في مقابلة

---

1. صالح بن يوسف: (1907 / 1961). ولد بـ"جربة" يوم 1907/10/11، ودخل الابتدائية بساحة "التريبينال" وتخرج منها سنة 1922، ليزاول تعلمه الثانوي بمعهد "كارنو" وتحصل على البكالوريا عام 1930 والتحق بفرنسا ودرس الحقوق بالسوربون وخرج منها بشهادة الليسانس في الحقوق والعلوم السياسية في جوان 1933، عين أمينا عاما للحزب الدستوري الجديد وبورقيبة رئيسا له عام 1938 ، اعتقل وسجن عدة مرات من قبل السلطات الاستعمارية، ، شارك في مؤتمر "القدر " يوم 1946/08/23 الذي أعلن الاستقلال التام لتونس، كما تولى وزارة العدل في حكومة محمد شنيق التفاوضية بين 1950 و1952. عارض سياسة المراحل البورقيبية رفض اتفاقية الاستقلال الداخلي الموقعة سنة 1955، أعتيل في ألمانيا في جوان1961 في ألمانيا. ينظر : أحمد الطويلي، مرجع سابق ، ص 160 وأيضا : Ibrahim Tobale ," Ou va la Tunisie" : revue Afrique Asie, Mars Avril, 1986.

2. يقول الحبيب الشطي . مدير ورئيس تحرير "العمل" : ظهرت الصحيفة لتسد الفراغ الصحفي الذي عرفه الحزب الدستوري بعد الخلاف اليوسفي البورقيبي، إذ ضمت كل الصحف الوطنية صوتها إلى صالح بن يوسف، فأعاد بورقيبة إصدار صحيفة "العمل" . نزهة اللواتي وفتحية المرواني، مرجع سابق، ص 136.

3. حسب حبيب بورقيبة الاتفاقيات خطوة للأمام نحو استعادة السيادة كاملة وذلك بإبطال حق المقيم العام الذي أصبح مندوبا ساميا وأن الاتفاقية مشروطة بـ عشرين سنة بالنسبة للأمن وخمس عشرة سنة بالنسبة للقضاء وأن الإدارة تصبح تونسية وكذلك العمل بحرية دون عنف ...إلخ، أما صالح بن يوسف : فيعتبرها خطوة للوراء للأسباب التالية :اعتبر الاتفاقيات تكريسا لمعاهدة "باردو" 1881 ولا تقر لتونس بالسيادة الخارجية والدفاع وهو ما يعني إقحام تونس في "الاتحاد الفرنسي" , ابتعادها عن دعم الثورة الجزائرية، ناهيك عن محافظة فرنسا على حق الإشراف على الأمن ومراقبة الحدود، وأيضا حق فرنسا في السيطرة على الثروات والأكثر من ذلك إدماج الاقتصاد التونسي ضمن الاقتصاد الفرنسي وأيضا تكريس التبعية الثقافية ...إلخ . عميرة علية الصغير، مرجع سابق، ص . ص 21 . 23 .

4. للاطلاع على النقاط السبع التي أعلنها الحبيب بورقيبة بباريس يوم 1950/04/15 وحدد بذلك موقفه من مسألة الاستقلال، ينظر الملحق رقم 05، ص 711.

صحفية :" ...نطالب بالتطبيق الحرفي لاتفاقيات باردو [1]، نطالب ببعث جيش وطني صغير بستة آلاف رجل على الأكثر تحت قيادة فرنسية ...إن تحويل مصالح للأمن للحكومة التونسية ضروري حتى لحل مشكل الفلاقة [2].

أما نظرة صالح بن يوسف للاستقلال قبل إمضاء اتفاقيات 1955/06/03، فلم يخرج عن ثبات للموقف واحترام لمقررات حزبه . بصفته أمينا عاما . كما أنه في آخر مؤتمر للحزب الدستوري الجديد بصفاقس في نوفمبر 1955 الذي يعد امتدادا للمؤتمر المنعقد سريا في 1952/01/18 برئاسة الهادي شاكر [3] والذي أقرت لائحته السياسية :" إن إعادة السيادة التونسية لا يمكن أن تتحقق عن طريق الترقيع والإصلاحات الجزئية للنظام الحالي، فإن مؤتمر الحزب يؤكد على إلغاء الحماية، وتحول تونس إلى دولة مستقلة ذات سيادة، وعقد معاهدة مع فرنسا تنسق على أساس المساواة بين الدولتين "[4].

و صرح في مؤتمر الأممية الاشتراكية بالسويد يوم 1953/07/18 صالح بن يوسف :" يجب أن يكون الحوار التونسي الفرنسي على قاعدة إلغاء معاهدة الحماية وإقرار فرنسا لتونس بأنها دولة مستقلة وذات سيادة، آنذاك يمكن فتح مفاوضات حرة [5]، والموقف ذاته يعبر عنه بن يوسف لمدير الحزب المنجي سليم [6] في رسالته المؤرخة بتاريخ 1954/02/14، إذ يؤكد له :" إني جعلت الهدف

---

1. للاطلاع على معاهدة "باردو" أو "القصر السعيد "، الممضاة من قبل "محمد الصادق باي" والعماد "بريبار" بتاريخ 1881/05/12، ينظر : خليفة شاطر مرجع سابق، ص 21 .

2 – Le Petit Matin le 22/11/1954.

3. ولد الهادي شاكر بصفاقس عام 1908، تعلم بها، وفي سنة 1923 أحرز على الدبلوم التجاري العالي من المدرسة العلوية بتونس، ثم اشتغل بالتجارة، عام 1934 كان ممن حضر نيابة صفاقس لمؤتمر قصر هلال، أول شعبة تابعة للحزب، ، في سنة 1935 ألقي عليه القبض ثم أطلق سراحه في 04 أفريل 1936، في سنة 1938 تم توقيفه من جديد وتنقل بين سجون تونس وسان نيكولا بمرسيليا، أفرج عنه عام 1943 وعاد إلى تونس وفي سنة 1952 ترأس المؤتمر الوطني للحزب بتاريخ 18جانفي ليلقى عليه القبض يوم 21 من نفس الشهر وأبعد إلى طبرقة ثم رمادة ثم جربة وأخيرا تطاوين، توفي يوم 13 ماي 1953 ينظر : محمد بودينة، مرجع سابق، ص . ص 673 . 674 .

4. تاريخ الحركة الوطنية، دار العمل، الجزء 8، تونس، 1979، ص 135 .

5. . عميرة علية الصغير، مرجع سابق، ص 15 .

6. المنجي سليم : (1908 . 1969) ، تعلم بتونس، ثم انتقل إلى فرنسا لمواصلة لدراسة الرياضيات ، ثم بكلية الحقوق ، وامتهن المحاماة بتونس سنة 1936، ، ألقي عليه القبض يوم 09 أفريل 1938 وأبعد إلى الجنوب ثم نقل معهم إل سجون فرنسا، وعندما أطلقت ألمانيا سراحه ، عاد إلى تونس في شهر فيفري 1943، وفي سنة 1945 انتخب لإدارة الحزب، ، شارك في وزارتي الرئيس بن عمار بصفته وزير دولة، مكلف بالتفاوض في الوزارة الأولى ووزيرا للداخلية وعضوا بوفد التفاوض في الوزارة الثانية .ينظر : أحمد الطويلي=

الذي نكافح من أجله داخل البلاد وخارجها، هو الاستقلال والسيادة الكاملة، ولم نكن في ذلك إلا منفذين لقرار المؤتمر التاريخي لحزبنا، وهو المؤتمر المنعقد في 1952/01/18 والذي نادي بوجوب إلغاء الحماية والاعتراف باستقلالنا التام كأساس وحيد لحل المشكل التونسي[1].

و لعل الرسالة التي كتبها "صالح بن يوسف" لعضو الديوان السياسي "الباهي الادغم" [2] بتاريخ 1955/04/02، يعطينا صورة واضحة على الخلاف الذي كان قائما، حيث يعلمه أن الديوان السياسي هو المسئول وحده أمام البلاد على تبعات الاتفاقيات، لذا يجب أن يعطى رأيه بعد الاطلاع على حيثيات الاتفاقيات، ويضيف :" وإن اختلفنا وأراد "سي الحبيب" أن يميل الكفة إلى جانبه علينا العودة كلنا إلى تونس، وأن نجمع مؤتمرا ويكون هو الفيصل وكل يتحمل مسؤوليته [3].

هذه مواقف صالح بن يوسف ورؤيته لمضمون الاستقلال الذي يجب أن تتمخض عليه المفاوضات .

بعد كل هذا، الذي حصل هو أن حبيب بورقيبة لم يعد إلى قيادة الحزب، وفرض رأيه و حصل من رئيس الحكومة الفرنسية "إدغار فور" E .Faure" على دعم رسمي فرنسي، الامر الذي مكن من التوقيع بالحروف الأولى على الاتفاقيات الاستقلال الذاتي الداخلي [4].

يستشف من موقف حبيب بورقيبة هذا أنه أخذ برأيه دون سواه ولم يحترم الاختيار الجماعي والديمقراطي داخل الحزب ولم يستشر الشعب ولا المجلس الملي ولم يعقد مؤتمر شامل ولم تعرض الاتفاقيات على الاستفتاء الشعبي.

=مرجع سابق، ص . ص 158 . 159 وأيضا : جريدة العمل، يومية تونسية، "من هم أعضاء الديوان السياسي الجديد، قصة حياة كل منهم بإيجاز"، عدد 27، (1955/11/24)، ص 02 .

1. ". منصف الشابي، صالح بن يوسف . حياة كفاح . دار الأقواس للنصر، تونس، 1990، ص 215 .

2. الباهي الادغم، ولد بتونس في 10 جانفي 1913، ، يعد من أبرز مؤسسي الشبيبة المدرسية النواة الأولى للشبيبة الدستورية، تعرض للاعتقال والسجن بين 1938 و1944، ، انتحب أمينا عاما للحزب الدستوري عام 1955، ، عينه بورقيبة نائبا لرئيس الحكومة في أفريل 1956، ثم كاتب دولة لدى الرئاسة وكاتب دولة للدفاع، قاد الوفد التونسي في مؤتمر طنجة أفريل 1958، وفي مؤتمر القمة العربي في القاهرة عام 1961، توفي سنة 1998، ينظر : عبد القادر العريبي، تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي 1947 . 1980 م، رسالة دكتوراه ،جزءان، إشراف : علي المحجوبي، ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، أكتوبر 1999 م .ص . ص 881 و882 .

3. ".الباهي الادغم مراسلات 1952 . 1955، . رسالة صالح بن يوسف من مالطة للباهي الادغم . دار سراس للنشر، تونس، 1990، ص ص 285 . 288 .

4. عميرة علية الصغير، مرجع سابق، ص . ص 20 . 21.

بعد دخول تونس رسميا في اتفاقيات الحكم الذاتي انقسم التونسيون إلى قسمين : قسم مؤيد لصالح بن يوسف المتكون من: أتباعه في الحزب الحر الدستوري الجديد " الأمانة العامة"، قدماء المقاومين والمقاومون الجدد، الفلاحون الكبار، و الطلبة [1]، وقسم مؤيد لحبيب بورقيبة منهم أعضاء الديوان السياسي للحزب، وشعب الحزب في مناطق عدة، الاتحادات المختلفة كالفلاحة والصناعة والتجارة والاتحاد العام للشغل والجامعات التونسية منها جامعة الموظفين، التعليم ...إلخ [2].

رغم المضي في الاتفاقيات التونسية الفرنسية، إلا أن صالح بن يوسف بقي على موقفه الرافض للمفاوضات، خاصة بعد استبعاده من عضوية الحزب يوم 1955/10/08، في هذا الظرف الحساس، أيضا كان للصحافة العربية، موقف مساند لصالح بن يوسف وانحازت جل الصحف التونسية الصادرة باللغة العربية تقريبا لصالح بن يوسف منها : الصباح، الاستقلال، البلاغ، البلاغ الجديد، الأسبوع، اليقظة، صدى الزيتونة، الزهرة، الوطن، أما صحف : العمل وصوت العمل (الاتحاد العام التونسي للشغل) والأخبار [3] فقد كانت في صف بورقيبة [4].

تلك هي الظروف التي عايشها التونسيون على مدى ثلاثين سنة، كانت كافية لرسم خريطة سياسية تونسية جديدة، عملت على الدفع بالمفاوضات إلى الأمام رغم المخاطر والتداعيات، خرج فيها البورقيبيون منتصرين، عملوا على مسايرة العمل السياسي بالعمل الصحفي لتحقيق أهدافهم، وهو الاستقلال وبناء الدولة التونسية، وجريدة " العمل " كانت ضمن أدواتهم التي استعملت في ذلك .

3 . المراحل التاريخية لجريدة "العمل" :

3 . 1 . . بعث جريدة "العمل" جوان 1934 :

أدرك قادة الحزب الدستوري الجديد، الحاجة الماسّة لوسيلة إعلامية، تواكب النشاط السياسي في ظل المواجهة الثنائية، من جهة مواجهة أعضاء الدستوري القديم، نتيجة لهذا الخلاف حتى يقنعوا أعضاء اللجنة المركزية بجدوى انشقاقهم، وبالتالي إقناع الرأي العام التونسي بحقيقة هذا الاختلاف

1. عميرة علية الصغير، مرجع سابق، ص 27

2. المرجع نفسه، ص 47.

3. للاطلاع على تعار يف هذه الصحف ينظر : محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس 1860 . 1956، مرجع سابق، ص . ص 247 . 292 .

4. . عميرة علية الصغير، مرجع سابق، ص 30 .

ومحاولة كسب شريحة كبيرة من المجتمع وخاصة الشباب، ومن جهة أخرى الإعداد للمواجهة الكبيرة أمام سلطات الحماية الفرنسية، التي ظلت تعمل على ضرب مقومات المجتمع التونسي والتنكر لمطالبه الأساسية، وإعداد مجموعة من القوانين التعسفية التي طالت مختلف نواحي الحياة، إذن فالجماعة المؤسسة للحزب الجديد، الآن أمام تحد صعب وكبير، إما النجاح وإما الفشل، وهو الأمر الذي فكر فيه هؤلاء بأن يعملوا على إيجاد وسائل إعلام تمكنهم من النهوض بمشروعهم المستقبلي، كيف لا ؟ وهم المتمرسون في الصحافة والسياسة، وبالتالي لا يمكن أن يتصوروا عملا سياسيا دون صحافة دعائية، إن أرادوا تحقيق المشروع و النتيجة أن توصل هؤلاء إلى إصدار جريدة ناطقة بالعربية " تسمى "العمل" في 01 جوان 1934، لتساير عمل الحزب، وفي هذا السياق يقول حبيب بورقيبة يتحدث عن بعث جريدة "العمل" عام 1934 في سؤال عن الظروف التي ظهرت فيها جريدة " العمل" يقول :" نعم، مازلت أذكر ذلك الظرف الذي أسسنا فيه "العمل"، ولن أنساه أبدا مدى الحياة، ففي 13 ماي 1933 صدر قرار من الإقامة العامة حينذاك بتعطيل صدور جريدة " العمل التونسي " . الناطقة باللغة الفرنسية " . * التي كنا نحرّر فيها لإيقاظ همّة الشعب وبعث وعيه القومي، وانحلت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري، فوجدنا أنفسنا أمام حلّ الحزب من جهة وتوقيف الجريدة، ولم يمكّن الاتفاق مع اللجنة التنفيذية على برنامج عمل، فانسحبت في سبتمبر وانسحب زملائي في نوفمبر، ووجدنا أنفسنا لا حزب ولا جرائد، فأصدرت اللجنة التنفيذية جريدة "الإرادة" و أصدرت أنا وإخواني جريدة "العمل" وذلك في ماي 1934" * وكان أخي طاهر صفر . رحمه الله . رئيسا للتحرير[1].

و عليه كانت الانطلاقة الأولى لجريدة "العمل" في 1 جوان 1934، وذلك عقب مؤتمر قصر الهلال في 03/02 من نفس السنة الذي انبثق عنه تأسيس الحزب الدستوري الجديد، وأوكلت إدارة الجريدة آنذاك إلى حبيب بورقيبة، ومقرها : بشارع باب السويقة رقم 189 بالعاصمة تونس، والمطبعة كانت بواحد نهج بروفان تونس .ثمن النسخة الواحدة عام 1934، يقدر بـ 25 سنتيما .

*. يبدو أن صاحب المقال أخلط بين 13 و 31 ماي، المتتبع لأعداد للجريدة يدرك أنها بقيت تصدر إلى غاية 31 ماي وليس 13 ماي .

*. لعل بورقيبة يقصد بتاريخ ماي 1934 قيامهم بالإجراءات الإدارية والتقنية لبعث الجريدة، لان الجريدة صدر عددها الأول في غرة جوان 1934 وليس في ماي مثلما سبق وأشار إليه المتحدث بورقيبة وبقيت تصدر إلى غاية أوت من نفس السنة لتتوقف عن الصدور إلى غاية إعادة نشاطها في 01 أوت 1937 .

1. . جريدة "العمل"، يومية تونسية، "المجاهد الأكبر يتحدث عن جريدة "العمل "، عدد 01، (1955/10/25)، ص 04 .

3 . 2 . مميزات العدد الأول لجريدة العمل 1934/06/01 :

صدر العدد الأول يوم الجمعة 20 صفر 1353 هـ الموافق لـ 01 جوان 1934 م، تحت مسؤولية رئيس قلم التحرير الأستاذ طاهر صفر، بشارع باب السويقة رقم 189 تونس، الصفحة الأولى تعلوها الآية القرآنية :" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "[1]، مكتوب عليها أيضا بالبنط العريض العنوان " العمل" لسان حال الحزب الحر الدستوري التونسي، يتألف العدد الأول من أربع صفحات من الحجم الكبير، بدأت نصف أسبوعية ثم أسبوعية ابتداء من 1934/08/14 .

بفضل هذه الجريدة . "العمل" . ، تمكن حبيب بورقيبة ورفاقه، من جلب مناصرين من الحزب الدستوري القديم، وأفلح في استغلال الصعوبات الاقتصادية التي يتخبط فيها المجتمع التونسي في صائفة 1934، لأغراض دعائية فصعد من حراكه كحزب معارض دخل الساحة السياسية بكل ثقله، منددا بالسياسة الفرنسية، ونادي بمقاطعة السلع الفرنسية والامتناع عن دفع الضرائب [2]، فأحدثوا جوا من التعبئة العامة، أدى إلى العصيان المدني، وتفجر الوضع الداخلي، رغم إخطارهم من قبل السلطات الاستعمارية بالتخلي عن الجولات الدعائية والكفّ عن عقد الاجتماعات [3].

3 . 3 . توقيف جريدة "العمل" :

توقفت جريدة "العمل" عن الصدور ابتداء من العدد الثاني والعشرين الصادر بتاريخ 1934/08/30، ولكن بين صدور العدد الثاني والعشرين والموالي . الثالث والعشرين . استجدت أحداث كانت السبب في التوقيف وهي نفي سلطات الحماية الفرنسية بورقيبة ورفاقه إلى الجنوب التونسي بتاريخ 1934/09/03، بسبب نشاطهم الوطني، الأمر الذي حال دون صدور العدد الموالي بتاريخ 1934/09/06[4].

---

1. الآية 105 من سورة التوبة.

2 – Roger , Le Touneau: Evolution Politique De L'Afrique Du Nord 1920 /1961, Paris, 1962 , P 78.

3. حبيب، بورقيبة، بورقيبة ، مصدر سابق، ص 50 .

4. لمعرفة تفاصيل ظروف نفي قادة الحزب الدستوري الجديد في 1934/09/03، ينظر : رد فعل سلطات الحماية على نشاط الدستوريين الجدد في دراستنا هاته ".

3 . 4 . عودة نشاط جريدة "العمل" 1937 . 1938 :

مكّن أعضاء الحزب الدستوري الجديد من إعادة بعث جريدة " العمل التونسي " الناطقة بالفرنسية عام 1936[1]، بصدور قانون 12 أوت 1936 القاضي بحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات ولتوسيع نشاط الحزب الدستوري أكثر، سيما مع تسارع الأحداث السياسية، وفتح الفضاء الإعلامي أمام الطبقة السياسية وجد الدستوريون الجدد فرصة لإعادة بعث جريدة "العمل " . الناطقة باللغة العربية . مثلما كانت عليه من قبل . أي قبل تعطيلها . وكان ذلك بداية من 01 أوت 1937 ،عادت للظهور محافظة على خطها السياسي وأركانها، بقيت أسبوعية، تغير فقط قسم المسؤولية، إذ أصبحت تحت مسؤولية المدير السياسي الحبيب بورقيبة وبقي رئيس التحرير طاهر صفر، مقرها بنهج باب السويقة عدد 158، ثمن النسخة الواحدة خمسون سنتيما .عادت إلى الظهور بالعدد 27 بتاريخ 1937/08/01 لتستأنف نشاطها إلى غاية أفريل 1938 *.

3 . 5 . توقيف جريدة "العمل" يوم 1938/04/07 :

كان من المفروض أن يصدر العدد 62 يوم 08 أفريل 1938، ولكنه حدث بتاريخ 07 أفريل من السنة نفسها، أن انتظمت مظاهرة كبرى بحمام الأنف أمام قصر الباي أحمد باي الثاني 1929 . 1942، وهتفت الجماهير بحياة تونس المستقلة وقدم احتجاج للباي على التعسف المسلط على الشعب التونسي مصحوبا بمطالب الحزب، وفي مساء ذلك اليوم صادرت السلطة الفرنسية جريدة "العمل" لسان حال الحزب الحر الدستوري الجديد وعطلت الجريدة عن الصدور، لتستمر بعدها أحداث دموية راح ضحيتها عشرات القتلى التونسيين ومئات الجرحى ما عرف بأحداث 8 و9 أفريل 1938، في هذا الظرف المتميز بالعنف تم إيقاف الجريدة، كيف لا وهي لسان حال الدستوريين الجدد الذين . برأي فرنسا . هم سبب هذا الصراع، وفي هذا السياق وقبل تعطيل الجريدة بيومين فقط، صدر مقالا . المقال لم ينشر بسبب التوقيف . للحبيب بورقيبة في العمل بعنوان " إن الكلمة الأخيرة

1. للاطلاع على الأعداد ينظر : دليل الدوريات الناطقة بالفرنسية والايطالية، الأرشيف الوطني التونسي، تونس، فيفري 1992، ص 04.

*. خلال بحثنا في أرشيف الحكومة التونسية . قسم الدوريات . أو في غيرها من مراكز البحث كالمكتبة الوطنية أو مركز التوثيق القومي لم نعثر على أعداد السنوات 1935 و1936 وحصلنا فقط على أعداد جوان، جويلية، أوت 1934 ،من العدد واحد إلى العدد 22، فيما العدد 23 الذي كان من المفروض أن يصدر بتاريخ 1934/09/06 لم يظهر مما يعني أنه صودر من قبل السلطات الفرنسية ،أما الأعداد 24 و25 و26 لم يظهر عنها أي أثر بدليل أنها لما أعادت النشاط في 1937/08/01 ظهرت بالعدد 27 .

للشعب "، ومما جاء في حديثه :" إن الشعب لم يقل بعد كلمته وسيبقى يناضل حتى ترجع فرنسا إلى رشدها، ولابد له أن يربح المعركة في ربع الساعة الأخيرة "[1] .

واصلت السلطة الفرنسية تعقب الصحافة الدستورية، لتوقف مرة أخرى جريدة " L'Action . الناطقة بالفرنسية يوم 1938/04/09 بسبب مقال أيضا كتبه بورقيبة، هاجم فيه الفرنسيون، وصادرته ولم ينشر [2].

3 . 6 . عودة جريدة " العمل" للنشاط ابتداء من 1955/10/25 :

بعد التوقف القسري عن النشاط الصحفي دام سبع عشرة سنة وستة أشهر وأربعة وعشرين يوما، عادت الجريدة للنشاط في عددها الأول الصادر يوم الثلاثاء 25 أكتوبر 1955 .بأربع صفحات تارة وست تارة أخرى وفي بعض المناسبات تصل إلى ثماني صفحات، وبقيت على هذا الحال إلى غاية العدد 2098 الصادر يوم السبت بتاريخ 1962/07/07 *، إذ طرأ تغيير بسيط في جهازها الإداري عما كان من قبل، وأصبح "رشيد إدريس" رئيسا للتحرير والمتصرف "أحمد التليلي" وبقي "الحبيب بورقيبة" المدير المسئول، مقرها : 92 نهج باب السويقة والمطبعة بـ 01 نهج بروفانس ومزودة بأرقام الهاتف، والحساب الجاري بالبريد [3] .

تصدر جريدة "العمل" لسان حال الحزب الدستوري الجديد، الحزب الحاكم بعد الاستقلال، باللغة العربية، يقول أحد مدرائها ومحرريها السيد : "الحبيب الشطي". سيأتي التعريف به في الشق الخاص بالإطار البشري لجريدة العمل . عن عودة "العمل "للنشاط :" توليت إدارة ورئاسة تحرير جريدة "العمل" إثر الاستقلال الداخلي للبلاد، وقد ظهرت الصحيفة لتسد الفراغ الصحفي الذي عرفه الحزب الدستوري بعد الخلاف اليوسفي البورقيبي، إذ ضمت كل الصحف الوطنية صوتها إلى صالح بن يوسف، فأعاد حبيب بورقيبة إصدار صحيفة "العمل"، وسلم تسييرها الإداري إلى السيد رشيد

---

1. حبيب بورقيبة،" حديث بورقيبة عن جريدة "العمل"، ينظر : "المجاهد الأكبر يتحدث عن جريدة العمل" ، مصدر سابق، عدد 1، تاريخ (1955/10/25)، ص 4 .

2. للإطلاع على النص الكامل للمقال الذي كتبه بورقيبة يوم 1938/04/09، وكان من المفروض أن ينشر في جريدة "العمل التونسي " . الناطقة بالفرنسية . إلا أنه صودر، وتعطلت الجريدة عن الصدور .مثلها مثل "العمل الناطقة بالعربية، ينظر، الملحق رقم 05، ص711

*. منها على سبيل المثال لا الحصر، العدد 26، صدر بست صفحات بمناسبة اجتماع الحزب، ينظر : جريدة العمل، عدد 26، (1955/11/23)

3. .ينظر : جريدة نفسها، عدد 25، (1955/11/22)، ص 02 .

إدريس [1]، ولكنه لم يبق بها طويلا، فتوليت أنا المهمة عوضا عنه، وبقيت بها حتى سنة 1958 تاريخ تعييني رئيسا لأول وفد تونسي لدى الجامعة العربية [2].

المتتبع لمسار جريدة "العمل"، يدرك أنها مرت وفق ثلاثة أطوار، الطور الأول سنة 1934 . ثلاثة أشهر فقط . وهي سنة التأسيس والطور الثاني بين سنتي 1937 . 1938، والطور الثالث والأخير يمتد من 1955 إلى 1988، وتوقفت دراستنا بها عام 1962 بحكم طبيعة الموضوع الذي ينحصر بين 1954 . 1962 .

04 - الإطار البشري لجريدة "العمل" :

مما لا شك فيه أن أي وسيلة إعلامية، لا بد لها من طاقم بشري يؤطرها، من إداريين ورؤساء تحرير ورؤساء أقسام وصحفيين وحتى مراسلين، ومن إمكانيات مادية، حتى يمكن النجاح في أداء رسالتها مهما كان نوعها، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية ....إلخ، كما أن الظروف التي تصدر فيها الجريدة، غالبا ما تتحكم أيضا في نشاطها .كل هذا يجعل من الجريدة أنها تتماشى والمعطيات المتوفرة بالنسبية: للطبع، التوزيع، الإشهار، التكوين البشري، الأدوات التقنية، .....إلخ .وجريدة العمل كغيرها من الجرائد التي ظهرت في فترة عصيبة لم تكن بمنأى عن هذه الظروف ورغم ذلك حاول مؤسسوها العمل قدر المستطاع لإخراجها للساحة ولو بأشق التكاليف وبأقل نوعية وبعدد محدود من الإطارات والفنيين .

لذلك حاولنا البحث في العنصر البشري، الذي رافق الجريدة منذ تأسيسها أول مرة في جوان عام 1934، وحتى في الطور الثاني من بعثها في أوت عام 1937، وصولا للطور الثالث في أكتوبر عام 1955، وإلى غاية 1962، إما كإطارات من مدير الإدارة أو رئيس تحرير أو رئيس قسم، إلى المساهمين في تحريرها .

لقد تعذّر علينا الإلمام بكل المشتغلين بها بسبب أن جلّ ما يكتب في الأعداد الصادرة في أطوارها الثلاثة، مجهولة المصدر أو تكتب بأسماء مستعارة والقلة القليلة من تكشف عن أسمائها، ولئن كان هذا الأسلوب له ما يبرره قبل الاستقلال لأسباب استعمارية، فإنه بقي معمولا به حتى بعد

1. سيأتي التعريف به في الجانب المتعلق بـ " الاطار البشري " في ص 48 .

2. . نزهة اللواتي وفتحية المرواني، مرجع سابق . ص 136 .

الاستقلال . وأعني به من 1956 . 1962، وما توصلنا إليه من عرض مجمل لبعض الناشطين الذين رافقوا الجريدة منذ ظهورها، إلا من خلال بحثنا هنا وهناك في مراجع مختلفة، حتى نعطي صورة عن الإطار البشري المشكل لها .

كتب في الجريدة منذ نشأتها وإلى غاية 1962 عديد الكتاب : فمنهم السياسيون وخاصة الدستوريون *، والأدباء والشعراء والمهتمين بالفن والثقافة والاجتماع والقضاء والرياضة، والدين وغيرها ...، ضف إلى ذلك أن أغلب المساهمين والمحررين سبق لهم وأن اشتغلوا في عالم الصحافة، الأمر الذي أعطى للجريدة دفعا قويا في مرحلتها الثالثة . ابتداء من 1955 وعليه يمكن عرض التنظيم الهيكلي لجريدة "العمل" وفق التالي :

أ . **المتصرف** : وهو القائم على الإدارة المالية من الإشراف على التوزيع ،توفير الوسائل، صرف رواتب الموظفين، ومتابعة مداخيل الإشهار ....إلخ .و يأتي في المرتبة الثانية بعد المدير باعتباره يخضع لقراراته .

ب . **الإدارة:** تتكون من : مدير الجريدة ويليه رئيس التحرير ثم سكرتير التحرير ورؤساء الأقسام والمحررون والمصممون والمصورون والمصححون وأخيرا المراسلون دون أن ننسى المساهمين بآرائهم في مواضيع مختلفة .وعليه نورد بعضا ممن أطروا الجريدة في أطوارها الثلاثة ولو على سبيل المثال لا الحصر .

ج . إطارات الجريدة (مدراء ومتصرفون ورؤساء التحرير) :

بالنسبة للطاقم الإداري للجريدة، نجده يتكون من أقطاب الحزب الدستوري الحر الجديد، وهي الفئة التي سبق لها وأن درست في "الصادقية" ومعهد "كارنو"، ثم كان لها الحظ أنها تلقت العلم في باريس بشكل خاص، وعادوا بشهادات عليا في الحقوق والطب والآداب والعلوم السياسية وغيرها، وهو ما أهلهم لخوض غمار الحياة السياسية التي لا يمكن كسبها إلا بتغطية إعلامية .

1 . المدراء : أوكلت مهمة الإدارة في الفترة الأولى لتأسيس جريدة "العمل" 1934، للحبيب بورقيبة وحتى في الفترة الثانية (1937 . 1938)، وبقي مديرا لها في الطور الثالث للجريدة (أكتوبر 1955) ولكن بعد الاستقلال 1956 تخلى عن إدارتها للحبيب الشطي .

*. بورقيبة والطاهر صفر والحبيب الشطي والرشيد إدريس والصادق المقدم والشاذلي القليبي غيرهم .....

1 . 1 . حبيب بورقيبة : (2000/1903) شخصية تونسية، بنت تاريخ تونس المعاصر، درس في المدرسة الصادقية ثم في الثانوية الفرنسية، في سنة 1924 سافر إلى باريس والتحق بكلية الحقوق والعلوم السياسية وتخرج منها في 1927، مال إلى النضال الوطني وهو في شبابه، وانتسب إلى الحزب الدستوري سنة 1921 ، ويعد من كتاب جريدة "صوت التونسي" بالفرنسية ثم أصدر سنة 1934 جريدة" العمل"، وبعد الاستقلال أصبحت لسان حال الحزب الحاكم، وفي سنة 1934 أسس الحزب الدستوري الجديد، وفي سبتمبر1934 .ونظرا لمواقفه الوطنية نفته فرنسا إلى منطقة برج لابوف في قلب الصحراء ولم يطلق سراحه إلا في 1936 وبعدها شد الرحال إلى باريس أملا في الواجهة الشعبية لكنها خيبت آماله , أعيد اعتقاله في أبريل 1938 وسجن في مرسيليا وأفرج عنه 1943، وفي سنة 1945 خرج الرجل من تونس عبر الصحراء الليبية وحط رحاله بالقاهرة وركز جهوده مع الجامعة العربية، وناضل بورقيبة في إطار العمل السياسي وتبنى وسيلة خد وطالب في تحقيق المطالب التونسية عكس منافسه صالح بن يوسف الذي ظل على نهجه الثوري، واستطاع الرجل سنة 1958 أن يفك الاستقلال من فرنسا، وظل بورقيبة في الرئاسة حتى فصله رئيس وزرائه زين العابدين بن علي سنة 1987بحجة عجزه وشيخوخته وخلفه على الرئاسة [1] ، أما عن نشاطه الصحفي، كان حبيب بورقيبة يرى في الصحافة سلاحا مهما يجب الأخذ به لمواجهة سلطة الحماية سيما وأن هناك العديد من الأحداث استجدت، ومنبرا لتوعية الجماهير، فخاض الحياة الصحفية في أوائل 1929 بالمساهمة في تحرير جريدة " اللواء التونسي" باللغة الفرنسية، كان يديرها الشاذلي خير الله، حيث نشر فيها أول مقال بتاريخ 11 جانفي 1929 موضوعه "الحجاب"[2]، ومقالين بجريدة "العلم التونسي" يوم 01 و23 فيفري 1929 [3]و مقال عن الشاشية يوم 1933/03/06 [4]، وانضم لجريدة " صوت التونسي " . الناطقة بالفرنسية . فكتب مقالا بتاريخ 1931/02/23 تحت عنوان " تطور الحماية" [5]، ولما اختلف مع الشاذلي خير الله، أسس رفقة مجموعة من المثقفين جريدة" العمل التونسي" . أيضا الناطقة بالفرنسية . في نوفمبر 1932 [6] ونشر بها عدة مقالات منها " الميزانية التونسية " و" التفاؤل والتساؤل"[7]، وأصبحت الناطقة باسم جماعة بورقيبة وتوجههم الجديد، إلى أن

1. مير بصري، أعلام الوطنية، ص 126 ، ومحمد حمدان ،أعلام الإعلام في تونس، 1860 . 1956، مرجع سابق، .ص 194
2. للاطلاع على مظاهر العلمنة في الخطاب البورقيبي، ينظر : آمال موسى، بورقيبة والمسألة الدينية، ص . ص 101 . 162.
3. حبيب بورقيبة، مصدر سابق، ص 28 .
4. زهير الذوادي، مرجع سابق، ص25.
5. حبيب بورقيبة ، مصدر سابق، ص 32 .
6. خليفة شاطر، مرجع سابق ، ص . 96
7. زهير الذوادي، مرجع سابق ، ص 31.

عقد مؤتمر قصر هلال وإنشاء جريدة "العمل" . الناطقة بالعربية . في غرة جوان 1934 م ،و عودة الجريدتين " العمل التونسي [1] والعمل" للظهور مرة أخرى سنتي 1936 و1937 على التوالي بعد أن اختفيا بنفي بورقيبة ورفاقه إلى الجنوب التونسي يوم 1934/09/03، لتكون منابر إعلامية لبورقيبة والحزب الدستوري الجديد قبل أن توقفهما سلطات الحماية في أفريل 1938 .وأعاد بورقيبة جريدة "العمل المعطلة منذ 1938 للعمل سنة 1955 ليكون مديرها[2]، فبورقيبة كان يزاوج بين العمل الصحفي والعمل السياسي منذ بدأ غمار الحياة السياسية إلى الاستقلال .

1 . 2 . الرشيد إدريس : ولد في 27 جانفي 1917 بتونس، تعلم في المدرسة الابتدائية، وزاول تعليمه الثانوي بالصادقية ولم يتمكن من مزاولة تعليمه في المرحلة العليا،، إثر الاستقلال اشتغل وزير البريد والبرق والهاتف من 1957 إلى 1964، وفي هذه السنة عين مندوبا دائما للجمهورية التونسية بالأمم المتحدة، ترأس جمعية دراسات دولية أسسها إثر عودته من نيويورك سنة 1980[3]، عمل في الصحافة بداية من سنة 1934 بتأسيس جريدة العمل، ثم سنة 1935 أصدر صحيفة بالفرنسية " لي جونيس ليتيرار"، وتولى رئاسة تحريرها ثم أصدر " تونس الفتاة" و" لاكسيون نور أفريكان" وغيرها، أما عن جريدة "العمل" فيقول :" ...و لما رجعت من المنفى سنة 1955 فكرت في إصدار جريدة تكون لسان حال الحزب الدستوري الجديد ففضلت أن، يكون عنوانها " العمل" التي كانت لسان الحزب منذ سنة 1934 لا سيما وأني حررت بها في ذلك التاريخ، فصدرت العمل، وكان صاحب الامتياز الحزب الجديد وكنت أترأس تحريرها في البداية في طورها الثالث سنة 1955 [4]، بعد الاستقلال انتخب سنة 1956 عضوا بالمجلس القومي، وبين 1957 و1964 وزيرا للبريد والبرق والهاتف وفي سنة 1959 انتخابه نائبا بمجلس الآمة وعضوا بالديوان السياسي للحزب الحر ومن 1964 . 1969 تعييه سفيرا بواشنطن والمكسيك وسنة 1970 ببالامم المتحدة، سنة 1980 أسس مجلة الدراسات الدولية، 1991 تعيينه على رأس الهيئة العليا لحقوق الانسان، توفي في 2009/09/05 عن عمر ناهز اثنين وتسعين سنة [5].

1. " دليل الدوريات الناطقة باللغة الفرنسية والايطالية، الأرشيف الوطني التونسي، تونس، فيفري 1992، ص 04.
2. حبيب بورقيبة، جريدة "العمل"، مصدر سابق .
3. منير شرفي، وزراء بورقيبة، دار الكتب التونسية، تونس، بدون سنة، ص 226 .
4. . نزهة اللواتي وفتيحة المرواني ، مرجع سابق، ص . ص 85 . 89 .
5. الرشيد إدريس في الذاكرة، وثيقة تتضمن السيرة الذاتية للمعني عثرت عليها بمركز التوثيق القومي، تونس .

1 . 3 . الحبيب الشطي : ولد الحبيب الشطي بمساكن في 1916/08/09، وتوفي في 06 مارس 1991 بباريس، تلقى تعليمه بالصادقية ،و ببداية المفاوضات الفرنسية التونسية، انخرط في ديوان الوزير الأول الطاهر بن عمار بوصفه مديرا للإعلام وناطقا بلسان الحكومة ،و بعد إبرام الاتفاقيات عينه بورقيبة مديرا ورئيس تحرير جريدة " العمل" بداية من 1956، وفي سنة 1958، كلفه بورقيبة برئاسة أول وفد تونسي لدى الجامعة العربية وفي سنة 1959 أصبح سفيرا لتونس بعدة دول إلى غاية 1974، ثم وزيرا مديرا لديوان رئيس الجمهورية ثم وزيرا للخارجية من 1974/01/14 حتى 1977/12/24 [1]، أما نشاطه الصحفي ، يعد من الصحفيين المحترفين منذ كتاباته في "الزهرة [2]، وبعض الصحف الفرنسية عام 1938، وهو أول من أسس نقابة للصحافيين التونسيين في عام 1939 وكان أمينها العام، وفي سنة 1951 عند تأسيس "الصباح" [3]، ترأس تحريرها، يقول :" ...أول مساهمة لي في الصحافة كانت مع "الزهرة" سنة 1938، وترأست تحريرها، ثم ترأست تحرير جريدة "الصباح" سنة 1951، كما تعاملت مع جريدة " ميسيون" و" لاجون تونيزيان" . الشاب التونسي . وكانت لي تجربة مع الصحف الفرنسية مثل " لابراس" la presse و" لي بتي ماتان" le petit matin، أثناء الحرب العالمية الثانية [4].

أما عن التحاقه بجريدة العمل يقول :" توليت إدارة ورئاسة تحرير جريدة "العمل"، إثر الاستقلال الداخلي للبلاد، وكنت أول مديرا لها بعد الحبيب بورقيبة، و"العمل" هي لسان حال الحزب الدستوري الجديد منذ سنة 1934، وقد ظهرت الصحيفة لتسد الفراغ الصحفي الذي عرفه الحزب الدستوري بعد الخلاف اليوسفي البورقيبي، إذ ضمّت كل الصحف الوطنية صوتها إلى صالح بن يوسف، فأعاد بورقيبة إصدار صحيفة "العمل"، وسلّم تسييرها الإداري إلى السيد "الرشيد إدريس" ولكنه لم يبق بها طويلا، فتوليت أنا المهمة عوضا عنه، وبقيت بها حتى سنة 1958، تاريخ تعييني رئيسا لأول وفد تونسي لدى الجامعة العربية [5].

---

1. محمد بودينة، مشاهير تونسيين، دار شيراز للنشر، ط2، تونس ،بدون سنة، ص 159 .

2. جريدة سياسية أدبية تجارية، نصف أسبوعية، ثم أسبوعية، ثم يومية، صدرت من 20 جوان 1890 إلى 09 أفريل 1959، مديرها وصاحب الامتياز عبد الرحمان، ثم محمد صنادلي، ينظر : محمد حمدان ، مرجع سابق، ص 247 .

3. جريدة سياسية إخبارية جامعة، تأسست في 1951/02/01، مديرها وصاحب الامتياز، الحبيب شيخ روحه، مقربة من الحزب الدستوري الجديد وتعاطفت مع صالح بن يوسف إثر الخلاف الذي دب بينهما عام 1955، وهي ما تزال تصدر إلى اليوم .

4. . نزهة اللواتي وفتحية المرواني ، مرجع سابق، . ص 133 .

5. المرجع نفسه، . ص 136 .

02 . المتصرف :

1 . أحمد التليلي : عضو الديوان السياسي والنقابي الشهير، ولد بقصر قفصة 15 أكتوبر 1916، وتوفي بها في 29 جوان 1967، زاول تعليمه الثانوي بالصادقية، في 1936 دخل ميدان الكفاح ضد المستعمر، 1937 انتخب عضوا في الحزب الحر الدستوري التونسي، في 1945 أنتخب أمينا عامنا للجامعة الدستورية بقفصة، 1946 انتخب أمينا عاما للاتحاد الجهوي للشغل، 1948 أصبح عضوا في اللجنة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل، وساهم في تنظيم النشاط السياسي في الجنوب، سنة 1952 اعتقل من قبل السلطات الفرنسية إلى أن أفرج عنه في جويلية 1954، في عام 1955 انتخب عضوا في الديوان السياسي للحزب في مؤتمر "صفاقس" 1955، ومؤتمر "بنزرت" 1964، كما تولى الأمانة العامة للاتحاد العام التونسي للشغل، وعين سنة 1957 إلى سنة 1963 في منصب الرئيس المساعد للمنظمة العالمية للنقابات الحرة [1].

3 . رئاسة التحرير : أول من اضطلع برئاسة تحرير جريدة "العمل" هو الطاهر صفر في سنة 1934، وبقي بها حتى في الطور الثاني للجريدة 1937 . 1938، لكن في المرحلة الثالثة 1955 أسندت المهمة للرشيد إدريس ثم للحبيب الشطي، ومحمد دمق .و غيرهم ...

3 . 1 . الطاهر صفر : هو الطاهر بن مصطفى صفر ولد في 1903/11/12 بالمهدية، وتوفي في 1942/08/09 م، عام 1916 التحق بالصادقية ومعهد كارنو في سنة 1922، عين لإدارة المدرسة العرفانية، وفي 1923 التحق بكلية الآداب والحقوق والعلوم السياسية بباريس وانخرط بالمحاماة منذ 1928 بتونس، ساهم في تحرير جريدة La Voix Du Tunisien , الصوت التونسي عام 1930، وفي عام 1934، شارك في بعث الحزب الدستوري الجديد المنعقد في 02 مارس بمدينة قصر الهلال مع بورقيبة، ترأس تحرير جريدة "العمل" في جوان 1934، وساهم في هيئة وإدارة وتحرير الجرائد التالية : La Voix Du Peuple, L'action Tunisienne ،، اعتقل مع بورقيبة ونفي إلى الجنوب ليعود سنة 1935 إلى نشاطه السياسي بعد الإفراج عنه، وانتقل مجددا إثر أحداث 9 أفريل 1938، مؤلفاته : الاقتصاد السياسي، ويوميات منفي باللغة الفرنسية [2].

---

1. محمد بودينة، مرجع سابق ، ص 280 .

2. محمد حمدان، مدخل إلى علوم الإعلام في تونس، 1838 . 1988، مرجع سابق، ص 205، وأيضا : محمد بودينة، مرجع سابق، ص . ص، 278 . 279.

3 . 2 . محمد دمق : ولد بصفاقس في 1932/05/18، درس في الزيتونة وتحصل على ديبلوم شهادة التحصيل عام 1950، اشتغل في الصحافة وفي الإذاعة بعد الاستقلال،انخرط في الحزب الدستوري الجديد وناضل في الكتلة المعارضة لحركة صوت الطالب الزيتوني، ساهم في تحرير :الحرية، لواء الحرية،ترأس تحرير الكفاح 1951،ساهم في تحرير الجيل الجديد 1953،انضم لأسرة تحرير العمل أكتوبر 1955 [1]، عمل في الصحافة يقول :" ترأست تحرير جريدة "الكفاح" وكتبت في "لواء الحرية" و"الحرية" وتعاملت مع جريدة" الجيل الجديد" وفي 1955 توليت الإشراف في جريدة العمل عن الشؤون الاجتماعية من نقابات وجمعيات ورياضة ومكاتبات القراء، إذ كنت أرد على مشاكلهم وأقوم بتحقيقات حول الميدان السياحي كما ترأست تحريرها حتى مارس 1957 [2].

3 . 3 . . توفيق بوغدير (أمانة التحرير) : ولد بتونس في 18 نوفمبر 1916، درس في القرآنية وفي المدرسة الفرنسية والايطالية، اشتغل في تحرير النهضة، العمل، الصباح، الدستور، الجيل الجديد، الوطن ن المنتقد، تونس، سعادة الشباب، حبيب الشعب ن الصريح، الفرززو، الأسبوع، لسان العرب ،و ساهم في مجلات : المعارف، الثريا، الندوة ن المباحث، اليوم، ترأس تحرير إفريقيا الفتاة عام 1943، وتولى أمانة تحير جريدة العمل بعد إعادة إصدارها 1955 [3].

04 . الكتّاب المساهمون :

بالنسبة للكتاب المساهمين في الجريدة هم كثر واكتفينا بهذه العينة من باب على سبيل المثال لا الحصر، هم نخبة مثقفة في معظمها بالثقافة المزدوجة العربية والفرنسية، خريجو الصادقية والبعض من الزيتونة، بحكم أن العديد منهم مارس مهنة الصحافة في جرائد إما فرنسية . تصدر في باريس . أو مفرنسة . تونسية الأصل . ومنهم :

4 . 1 . الصّادق المقدم : ولد الصادق المقدم في جزيرة "جربة" التونسية سنة 1914، درس الابتدائي ثم انتقل إلى ثانوية "كارنو" بالعاصمة، تابع دراسته تحصل على ديبلوم اللغة والآداب العربية ثم انتقل إلى باريس ودرس الطب وتخرج من هناك بالدكتوراه في الطب [4]، له نشاط سياسي ثري، إذ دخل الشبيبة الدستورية سنة 1929 وانضم للحزب الدستوري الجديد 1934، انتقل إلى باريس وكون

1. محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس، مرجع سابق، ص 191.
2. . نزهة اللواتي وفتحية المرواني ، مرجع سابق، ص . ص 144 . 145 .
3. . محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس 1860 . 1956، . مرجع سابق، ص 217.
4. . جريدة "العمل"، "من هم أعضاء الديوان السياسي الجديد ؟ ، عدد 27، (1955/11/24)، ص 02 .

الشعبة الدستورية هناك، وعاد إلى تونس 1947 وانخرط في جامعة تونس والاحواز، وفي سنة 1952 كان من بين الذين حرروا عريضة الرفض . للمشروع الإصلاحي الفرنسي، وفي سنة 1954 شغل منصب وزيرا للعدل حتى سبتمبر 1955 ثم وزيرا للصحة سنة 1955 ثم سفيرا في مصر ووزير خارجية من 1957 إلى أوت 1962، سنة 1962 أصبح سفيرا في فرنسا وترأس مجلس الأمة من 1964 حتى 1981 وهو تاريخ انعزاله عن النشاط السياسي [1]، كما نشط في المجال الصحفي إذ كانت الصحافة وسيلة للسياسيين كي يعرفوا بأفكارهم ومشاريعهم، والصادق المقدم يقول :" كان نشاطي السياسي هو الدافع لولوج عالم الصحافة وكانت بدايتي مع جريدة العمل وساهمت بمقالات مختلفة كما ساهمت في جرائد أخرى كالصباح والحرية وهي صحف ذات نزعة وطنية" [2].

4 . 2 . محمد بن الحسين : ولد في تونس 1897/12/15، درس في الصادقية وتحصل على ديبلوم الشعر والآداب العربية، اشتغل موظفا في المالية، وفي الإعلام ،بعد إحالته على التقاعد ساهم في النشاط السياسي الشيوعي والدستوري وفي جمعية قدماء الصادقية، اشتغل بعالم الصحافة فكتب في عدة جرائد ومنها "العمل" في طورها الأول، وله أحاديث أدبية وفكرية في إذاعة تونس منذ إنشائها عام 1938[3].

4 . 3 . محمود شمام : هو محمود بن البشير شمام ولد بتونس العاصمة سنة 1913 ينتمي إلى عائلة علمية، كان والده مثقفا وشاهد عدل، وأخوه مدرسا بجامعة الزيتونة وأخوه الثاني رئيس محكمة، تحصل على الشهادة الابتدائية من مدرسة نهج التريبينال، ثم انخرط في سلك التعليم، بجامع الزيتونة حتى تخرج متحصلا على شهادة التطويع، دخل مدرسة الحقوق العليا بتونس وتحصل على شهادة منها، انخرط في سلك القضاء وعمل لمدة أربعين عاما حتى تقاعد برتبة رئيس محكمة، من مؤسسي جمعية "الشبان المسلمين" سنة 1936، اشتغل في الصحافة والأدب، وكانت مساهمته في جريدة العمل في الثلاثينات من القرن الماضي . أي في طورها الأول . يقول :" كانت "العمل" ناطقة بلسان الحزب الدستوري الجديد فأسست بها صفحة قضائية، أشرف عليها، وأتولى تصحيح بعض الأخطاء الواردة فيها "[4].

1. . نزهة اللواتي وفتحية المرواني ، مرجع سابق، ص . ص 151 . 152

2. المرجع نفسه ، ص 153 ..

3. . محمد حمدان، مرجع سابق، ص 182.

4. . نزهة اللواتي وفتيحة المرواني، مرجع سابق، ص . ص 52 . 54 .

4 . 4 . . محمد الفاضل بن الطاهر بن عاشور : ولد في 1909/10/16 وتوفي بتونس في 1970/04/20، درس في الزيتونة وتحصل منها على شهادة التطويع، ترأس الجمعية الخلدونية 1945 ، وشارك في تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، وتعاطف مع الحركة الطلابية الزيتونية، ساهم في إثراء وتنشيط العمل الصحفي، من خلال المساهمات التي نشرها في شكل تراجم ومقالات دينية وتاريخية وأدبية في صحف عديدة منها : الزهرة النهضة الفكر العمل الصباح وغيرها ...[1]

4 . 5 . مصطفى خريف: ولد في 1909/10/10 بنفطة، توفي 1967/03/11، درس في الزيتونة، ارتزق من الكتابة والتأليف،انضم لجماعة تحت السور، وأصدر مع أخيه الهادي خريف جريدة الدستور عام 1937، يعد من الصحفيين المستقلين والمتخصصين، ساهم بمقالاته الأدبية في جل الصحف والمجلات التونسية : لسان الشعب، الوزير، الصواب، بالثريا، الزيتونة، الصريح، العمل، ،تونس، الصورة، الحرية،العالم الأدبي،الصباح، الأخبار،الفكر،الزمان .فضلا عن إنتاجه الإذاعي الغزير [2].

4 . 6 . محمد الشعبوني : ولد في 27 مارس 1928 بمدينة صفاقس، حفظ القرآن الكريم، وتعلم مبادئ اللغة العربية وانتقل بعدها للدراسة في المدرسة الابتدائية فالثانوية، تحصل على الشهادة الأهلية من الزيتونة، ثم على دبلوم شهادة التحصيل في العلوم، وبعدها تحصل على شهادة العالمية في الآداب سنة 1952، درس في التعليم الثانوي في الحي الزيتوني، ثم معهد الهادي شاكر من 1960 . 1976 تاريخ إحالته على التقاعد الإجباري، عمل بالإذاعة والصحافة، وغلب على نشاطه الطابع الأدبي منذ تاريخ 1946، ترأس تحرير جريدة الأنيس (1948 . 1949)، ومجلة القلم، عام 1968، وهو من باعثي إذاعة "صفاقس"، نشر عدة قصائد ومقالات أدبية في جريدة "العمل" في طورها الثالث وغيرها من الصحف ذات الطابع الوطني[3].

4 . 7 . محمود المسعدي : ولد في 28 /1911/01 بتازركة، درس في الصادقية وتحصل على التبريز في الآداب من جامعة السوربون، اشتغل أستاذا وتقلد مناصب وزارية وبرلمانية بعد الاستقلال، كان له نشاط نقابي (في الاتحاد العام التونسي للشغل) وسياسي (في الحزب الدستوري الجديد)، أدار مجلة المباحث (1944 . 1947)، وساهم في تحرير جريدة " Mission " و"الزمان" و"العالم

1. محمد حمدان، مرجع سابق، ص 208.
2. محمد حمدان، مدخل إلى علوم الإعلام، مرجع سابق ص 209 .
3. . نزهة اللواتي وفتيحة المرواني، مرجع سابق، ص . ص 62 . 64 .

الأدبي" و"العمل" "الصباح" في الخمسينيات . من القرن الماضي . وله عدة مؤلفات أدبية وفلسفية [1] ، أبعد إلى الجنوب التونسي من ديسمبر 1952 إلى ماي 1953 بسبب نشاطه السياسي والنقابي وكان أحد المشاركين في المفاوضات التونسية . الفرنسية 1954 ،عن نشاطه الصحفي : يقول :" تعاملت مع صحيفة الزمان ومجلة العالم الأدبي وهذا التعامل كان ظرفيا اقتصر على نشر بعض الآثار الأدبية، ثم عملت في مجلة المباحث واضطلعت برئاسة تحريرها من 1944 إلى 1947 إلى أن توقفت في أكتوبر 1947 .بعدها واصلت نشاطي الصحفي مع "العمل" و"الصباح"، فقد حررت سنة 1951 افتتاحية أول عدد لها كانت تتضمن برنامج واتجاه الجريدة وكتبت في "العمل" سنة 1958 وكانت مقالاتي سياسية تدور أساسا حول الاستقلال [2] .

4 . 8 . محمد علي الجندوبي : ولد خلال عام 1909 بتونس، وتوفي في 06 جوان 1966، اشتغل عاملا بسوق الحفصي ثم موزعا للصحف المصرية 1927، ساهم في نشاط الجمعية الرشيدية، بدأ التحرير في جريدة الصواب وساهم في تحرير : الأنيس، الأسبوع، ، ، الصباح، العمل، الفكر ... .[3]

4 . 9 . محمد عزوز الرباعي : ولد في 19 جوان 1919 بتونس، درس في الصادقية ثم بمدرسة الحقوق، شارك في نشاط الحزب الدستوري وتحمل مسؤوليات سامية في الدولة بعد الاستقلال، أشرف على وزارة الشباب والرياضة من 1956/04/15 إلى 1957/12/31 [4]، ساهم في تحرير : الحرية، و" كل شيىء بالمكشوف"، تونس الفتاة، الزهرة، النهضة، أصدر وأدارجريدة البلاغ سبتمبر 1955 [5]، يقول عن نشاطه الصحفي :" تعاملت مع "الزهرة" و"النهضة "و" تونس الفتاة"، كما تعاملت مع "الحرية" سنة 1947 وكنت مديرها بالإضافة إلى " لافوا دي جون" و" لاكسيون نور أفريكان" و"بالمكشوف" و"الشباب" و"العمل " . في طورها الثالث . ومجلة الجامعة و"العامل التونسي "[6].

4 . 10 . أبو بكر بن البشير عبد الكافي : ولد في 31 /1918/07 بصفاقس وتوفي في 1986/12/28، اشتغل في التدريس، وكتب عدة مسلسلات وقصص وبرامج في إذاعة صفاقس بعد

1. محمد حمدان، م أعلام الإعلام في تونس 1860 . 1956 ، مرجع سابق، ص 230.
2. ". نزهة اللواتي وفتيحة المرواني، مرجع سابق، ص . ص 114 . 118 .
3. . محمد حمدان، مدخل إلى علوم الإعلام ، مرجع سابق، ص 180.
4. منير شرفي، مرجع سابق، ص 226 .
5. . محمد حمدان، مدخل إلى تاريخ الصحافة في تونس، 1838 . 1988، مرجع سابق، ص 207.
6. نزهة اللواتي وفتيحة المرواني، مرجع سابق، ص 127.

الاستقلال، ساهم في تحرير الفكر، القلم، الوطن، الصباح، الزهرة، لواء الحرية، العمل [1].

4 . 11 . الشاذلي القليبي : ولد بتونس في 6 سبتمبر 1925، درس في الصادقية، وتحصل على الإجازة في اللغة والآداب ثم التبريز من السوربون ،تحمل مسؤوليات في الدولة بعد الاستقلال منها وزيرا للإعلام وللثقافة من 1961/10/07 إلى غاية 1979/06/28 خلال هذه الفترة، تولى وزارة الإعلام والثقافة ومديرا للديوان برئاسة الجمهورية [2]، ساهم في تحرير مجلة الندوة وترأس مجلس تحريرها،، كما ساهم بمقالاته الصحفية الأدبية والفكرية في عدة دوريات منها : الفكر، العمل، الصباح، لاكسيون، تولى الإدارة العامة للإذاعة عام 1958 [3].

4 . 12 . محمد العروسي المطوي : ولد في 1920/01/19 درس في الكتاب، تحصل على الشهادة الابتدائية، انخرط في سلك التعليم بالزيتونة، وتحصل على الأهلية في السنة الرابعة، والتحصيل في السنة السابعة، ثم الشهادة العالمية في الآداب، إلى جانب ذلك درس بكلية الحقوق في تونس، بعد الاستقلال، شغل سفيرا ببغداد، وجدة، ثم نائبا في البرلمان إلى غاية 1986 .تعاطى عدة أنشطة ثقافية وأدبية وانخرط في عديد الجمعيات ، يقول عن نشاطه الصحفي :" بدأت نشاطي الصحفي سنة 1946 وقد كتبت في " النهضة الأدبية" و"تونس المصورة" و"الزهرة" كما نشرت مقالات وإسهامات في جريدة "العمل" . في طورها الثالث[4].

4 . 13 . . جلال الدين النقاش : ولد في 1913/06/22 بتونس وتوفي في 1989/05/07، درس في الزيتونة، وتحصل على التطويع ثم تابع دراسة الحقوق، اشتغل في إدارة الأوقاف ووزارة العدل، نشر مقالات وأشعار وتراجم في دوريات عديدة منها : النهضة، العالم الأدبي، الجامعة، الزهرة، لسان الشعب، الصباح، العمل [5].

4 . 14 . . عبد العزيز عشيش : ولد في 1925/05/25 بصفاقس وتوفي في 19 جويلية 1967، درس في الزيتونة ونال التحصيل عام 1947، اشتغل في التجارة والصحافة، ساهم في نشاط الحزب

1. . محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس 1860 . 1956، مرجع سابق، ص 210.
2. منير شرفي، مرجع سابق ، ص 228 .
3. . محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس 1860 . 1956 ، مرجع سابق، ص 221 .
4. اللواتي وفتيحة المرواني، مرجع سابق، ص . ص 140 . 141.
5. . محمد حمدان، مرجع سابق، ص 236 .

الدستوري الجديد وفي تأسيس عدة جمعيات، كان أول مراسل لجريدة الصباح في "صفاقس"، ثم تولى مراسلة العمل منذ 1955، واشتغل بالإذاعة الوطنية منذ 1956، ثم أصبح ومديرها عام 1961 [1].

4 . 15 . الشاذلي زوكار: ولد في 1931/02/26 المنستير، درس في الزيتونة ثم جامعة القاهرة،اشتغل في الصحافة وفي الحقل الدبلوماسي، ساهم في تحرير: فتى الساحل، الزهرة، النهضة، الأسبوع، الصباح، العمل، مجلة الإذاعة[2].

4 . 16 . سحنون مختار سحنون: ولد عام 1936 بتوزر، درس في الزيتونة، اشتغل في الصحافة المكتوبة ثم في الإنتاج الإذاعي، ساهم في نشاط جمعية الصحفيين التونسيين، من مؤسسي ورئيس تحرير لسان الشباب بالحي الزيتوني 1954، اشتغل في جريدة العمل وفي الإذاعة[3].

لقد أثرى هؤلاء . الأغلبية الساحقة دستوريون . وغيرهم جريدة العمل بمواضيع مختلفة، ولئن غلب عليها في مرحلتها الأولى والثانية الطابع السياسي أكثر من غيره، بحكم الظروف وأيضا بحكم انتماء مؤسسيها لحركة وليدة وهي الحزب الدستوري الجديد، أما المرحلة الثالثة فعرفت تنوع المادة، وازداد عدد الصفحات وأصبحت تأخذ طابع الجريدة بكل المقاييس المعروفة آنذاك، وذلك بفضل العدد الهائل من الكتاب والصحفيين والمساهمين الذين تداولوا على العمل بها، الأمر الذي أضفى عليها طابع الاحترافية أكثر .

ثانيا: محتوى جريدة "العمل" من 1934 . 1962م :

تعتبر جريدة "العمل" صحيفة سياسية في أغلبها، نظرا لما عرفت به من مواقف سياسية خاصة في ميدان السياسة الداخلية، ناطقة باسم الحزب الدستوري الجديد، وفي مجال السياسة الدولية . وأهمها قضايا الوطن العربي والجزائر، ولكنها مع ذلك تعد صحيفة جامعة احتوت على كل أصناف الأركان المتنوعة، ومما زادها ثراء في المادة الإعلامية كونها أصبحت يومية، وواكبت فترة الاستقلال، وإنه غير ممكن تقديم كل ما كتب في الجريدة وتصنيفه طوال المدة المخصصة لدراسة الموضوع، لأن ذلك يتطلب مجالا أوسع من هذا، وسوف نحاول تقديم أهم الأركان التي عرفتها "العمل " قارة كانت أم غير قارة .

1. محمد حمدان، مرجع سابق، ص 213 .
2. المرجع نفسه، ص 197 .
3. نفسه، ص 198 .

تشتمل جريدة "العمل" على أركان أساسية كبرى، والتي تسمى داخل الجريدة في أغلب الأحيان بالأركان القارة أي الثابتة، وهناك أركان غير ثابتة تستحدث حسب الظروف .و قبل الخوض في إعطاء الموضوعات المشكلة لمحتوى الجريدة، يجدر بنا الحديث أولا عن خط الجريدة السياسي .

01 . الخط السياسي للجريدة :

جريدة "العمل" لسان الحزب الحر الدستوري الجديد، وهو أبرز حزب جماهيري ظهر على الساحة التونسية خلال مرحلة النضال الوطني، بداية من ثلاثينيات القرن الماضي، وآلت إليه مقاليد الدولة بعد الاستقلال (1956) .سمي بعد ذلك بالحزب الاشتراكي الدستوري في مؤتمر بنزرت عام 1964، وأخيرا بالتجمع الدستوري الديمقراطي [1] .

اتجه قادة الحزب الدستوري الجديد إلى القاعدة الشعبية من خلال ما سمي بعد ذلك بالاتصال المباشر، وقد استطاعوا أن يكسبوا إلى جانبهم أعدادا كبيرة من المتعاطفين، كما استعملوا الصحافة لانتقاد نظام الحماية .

دخل الحزب منذ أوت 1950، في تجربة للتفاوض من أجل الوصول بالبلاد إلى الاستقلال الداخلي، غير أن تلك التجربة أسفرت عن الفشل، واتجهت الأمور إلى الصدام في جانفي 1952، وقد عرفت هذه الفترة بالثورة التي استمرت إلى سنة 1954 .

أعلن بيار "منديس فرانس"، رئيس مجلس الوزراء الفرنسي في جويلية 1954، عن استعداد بلاده الاعتراف لتونس باستقلالها الداخلي، وقد رحب الحزب بذلك ودخل الحكومة التي تشكلت للغرض، وأسفرت المفاوضات إلى إبرام اتفاقيات الاستقلال الداخلي، بتاريخ 3 جوان 1955 ، غير أن الخلاف الداخلي قد بدأ يتبلور حول تلك الاتفاقيات داخل الحزب نفسه إلى أن ظهر إلى العلن، ودعما للشق البورقيبي في ذلك الصراع عجلت فرنسا بالاعتراف بالاستقلال التام لتونس يوم 20 مارس 1956 .

تولى الحزب الحر الدستوري الجديد مقاليد السلطة بتونس بعد الاستقلال، بدعم من الجبهة القومية التي ضمت ما يعرف بالمنظمات القومية (الاتحاد العام التونسي للشغل، واتحاد الصناعة والتجارة غيرها ...

1. . منير شرفي، مرجع سابق، ص 51 .

المتتبع لمسار إنشاء جريدة "العمل" يدرك بما لا يدع مجالا للشك، أنها تمثل الحزب الدستوري الجديد والناطقة باسمه، منذ إنشائه عام 1934، ومما يؤكد ذلك نورد بعض المؤشرات التي تدل على ذلك :

. تصريح حبيب بورقيبة لأسرة "العمل" غداة إعادة بعثها عام 1955[1]، بأن العمل النضالي ضد سلطة الحماية، دفع بنا إلى إنشاء جريدة تنشر أفكارنا وكانت العمل التي واكبت الدستوري الجديد .

. ما يظهر في أعلى الصفحة الأولى إلى جانب العنوان " العمل "، هناك عبارة " لسان الحزب الحر الدستوري التونسي "، هذه الأخيرة تدل دلالة قاطعة على أن الجريدة ذات توجه حزبي .

. زيارة المنجي سليم . أحد أقطاب الحزب الدستوري الجديد ووزير الداخلية آنذاك . يقول لأسرة العمل :" إني لمثلوج الفؤاد لرجوع جريدة "العمل"، جريدة الكفاح والإخلاص للوطن وللوطن وحده، وصحيفة الكفاح تستأنف عملها اليوم، في عصر أنتج فيه الكفاح تحقيق الخطوط الأولى في سبيل التحرير الكامل والاستقلال " .وأضاف يقول :" وإني لواثق أن هاته الجريدة التي كونها رئيس الحزب، ستستمر على خطتها الأولى وتتابع نفسها الأول الذي بدأت فيه العمل الجدي الصحيح [2].

. زيارة الصادق المقدم . أبرز أعضاء الديوان السياسي للحزب ووزير الصحة . يقول أثناء زيارته لمقر جريدة "العمل" :" جريدة "العمل" التي تعتبر اللسان الرسمي للحزب وحزب الأمة العتيد، وقد برزت هاته الجريدة في ظرف حاسم من تاريخ البلاد، الذي ستشرع فيه الأمة التونسية حكومة وشعبا لتشييد صرح استقلالها وتوفير أسباب بعثها الاقتصادي والاجتماعي، وجريدة "العمل" التي كان لها فضل كبير في بعث الوعي القومي سيكون لها اليوم دورا هاما في مشروع التشييد والبناء، وتوجيهها للفكر العام التونسي وإنارة السبيل أمامه " [3].

. يقول الحبيب الشطي . أحد أبرز أعضاء الحزب الدستوري الحر ومديرها ورئيس تحريرها .:" ...و العمل هي لسان حال الحزب الدستوري الجديد منذ سنة 1934 وقد ظهرت الصحيفة لتسد الفراغ

1. للاطلاع على نص الحديث الذي خص به الحبيب بورقية فريق صحفيي "العمل"، ينظر : العمل، "المجاهد الأكبر يتحدث عن جريدة العمل" ،مصدر سابق، عدد 1، تاريخ (1955/10/25)، ص 4

2. "نفسها، " المنجي سليم يزور جريدة العمل"، عدد 01، (1955/10/25)، ص 02 .

3. نفسها، " المقدم يزور العمل"، عدد 02، تاريخ (1955/10/26)، ص 01 .

الصحفي الذي عرفه الحزب الدستوري بعد الخلاف اليوسفي البورقيبي، إذ ضمت كل الصحف الوطنية صوتها إلى صالح بن يوسف، فأعاد بورقيبة إصدار صحيفة "العمل"[1].

فالمتصفح لجريدة العمل يتبين له الخط السياسي لها مباشرة، فهي لا تفتأ تمجد الحزب ونشاط قادته واعتباره مرجعية النضال السياسي أثناء الحماية وباعث مشروع البناء والتشييد في دولة الاستقلال .

02 . محتوى الجريدة عام 1934 :

ظهرت الجريدة في غرة جوان 1934 في عددها الأول نصف أسبوعية، وبقيت تصدر لمدة ثلاثة أشهر فقط، لتتوقف في العدد الثاني والعشرين بتاريخ 1934/08/30، ونظرا للأعداد القليلة التي صدرت، فإن محتواها يكاد يكون متشابها لذلك نورد مميزات العدد الأول على سبيل المثال لا الحصر :

2 . 1 . مميزات العدد الأول : تضمنت الصفحة الأولى أخبار سياسية، موزعة بينها وبين الصفحة الرابعة . متنوعة منها القومية والدولية وفي الصفحة الثانية محليات، أخبار داخلية، وأخبار تهتم بالمشرق تحت عنوان " صدى الشرق " وفي الثالثة : بريد العمل ومقالات الرأي وأخيرا في الصفحة الرابعة، خصص جزء للسياسة الدولية وآخر للفن وآخر للرياضة، ومنها أجزاء صغيرة مخصصة للإشهار العمومي والخاص [2].

غلب على العدد الأول الأخبار السياسية، إما محلية تونسية أو دولية، والأغلبية الساحقة خاصة بتونس فهي قومية أكثر منها دولية، كما تتضمن المقال الافتتاحي الذي يعبر عن خط الجريدة في الصفحة الأولى، وحديث اليوم، والشيء يكاد يكون نفسه مع بقية الأعداد الأخرى .

أما بالنسبة لعدد الصفحات فالأعداد التي صدرت في الفترة من 01 جوان 1934 إلى 30 أوت 1934، نجد من العدد الأول، الصادر يوم الجمعة، 1934/06/01، إلى غاية العدد السابع عشر الصادر يوم الجمعة 1934/08/10، صدرت الجريدة نصف أسبوعية بأربع صفحات، وابتداء من العدد الثامن عشر، الصادر يوم الثلاثاء 1934/08/14 أصبحت أسبوعية وبصفحتين فقط إلى

1. . نزهة اللواتي وفتحية المرواني ، مرجع سابق، . ص 136 .
2. . جريدة العمل، نصف أسبوعية، عدد 01، (1934/06/01)، ص . ص ، 1 . 4

غاية العدد واحد وعشرين الصادر بتاريخ 1934/08/21، لتعود بأربع صفحات ابتداء من العدد الثاني والعشرين الصادر بتاريخ 1934/08/30، لتتوقف عن الصدور بعد هذا التاريخ .

2 . 2 . اهتمام جريدة "العمل" بالشأن الجزائري 1934 م :

المتصفح لجريدة "العمل" خلال هذه الفترة، لا يجد الاهتمام كثيرا بالشأن الجزائري إلا النزر اليسير، وذلك بحكم الظروف التي أسست فيها، وكذا قلة الإمكانيات، ومما تناولته مقالا واحدا عن الجزائر ضمن واحد وثلاثين عددا، وهو المقال المعنون بـ . "الجزائر الشقيقة"، تناول فيه مسألة خنق الحريات ومنع الناس من ارتياد المساجد إلا للموظفين وغيرها، كما يبيّن رد فعل الجزائريين من هذا القرار الذي اتخذته السلطة الفرنسية بالاستنكار والمظاهرات وخبر فني تناول فرقة التمثل لعنابة [1]*.

03 . محتوى جريدة "العمل" 1937 . 1938 :

عادت جريدة "العمل"، أسبوعية، للصدور في أوت 1937 في العدد 27 *، تتمة للأعداد السابقة، العدد صدر يوم الأحد 1937/08/01، وأهم ما تضمنه : مقالا للحبيب بورقيبة بعنوان " **حذار أيها الشعب التونسي** "، دعا فيه الشعب التونسي لليقظة مما يحاك ضده من قبل الفرنسيين، ودعا صراحة إلى عدم الاستكانة والخضوع ولو أدى ذلك إلى الصراع الدموي، كما ذكر التونسيين بالحملة الشرسة التي تخوضها فرنسا ضد قادة الحزب ومنهم هو شخصيا، وأنه استدعي للبحث من قبل قاضي التحقيق بتهمة المساس بأمن الدولة الفرنسية، مما يكتب وينشر في جريدة "العمل باعتباره صاحب امتياز [2] .

بقيت جريدة " العمل" تصدر تارة بأربع صفحات وتارة أخرى بست صفحات إلى غاية العدد 61 الصادر بتاريخ 1938/04/01 . تاريخ التوقيف للمرة الثانية .

1. . جريدة العمل ، العدد 03، تاريخ 1934/06/08، ص 03 .

* من خلال بحثنا في الأرشيف التونسي، ومركز التوثيق القومي، ودار الكتب التونسية في قسم الدوريات، لم نعثر على بعض الأعداد منها العدد 23 إلى 26 مفقودة في الفترة السابقة (1934)، ويضاف إليها الأعداد من 30 و31 و33 و34 في الفترة الثانية، كما توقفت من العدد 43 الصادر بتاريخ 1937/11/18 إلى غاية العدد 44 الصادر يوم 1938/01/01، دون توضيح الأسباب، ربما . في رأيي . لأسباب تقنية أو مالية فقط، ولا علاقة لها بالسلطة الفرنسية .

2. جريدة العمل، أسبوعية تونسية، عدد 27، (1937/08/01)، ص 01 .

1 . المحاور الثابتة في أعداد هذه الفترة :

1 . 1 . الأخبار المحلية : أخبار تهتم بنقل الواقع اليومي التونسي من سياسة فرنسا تجاه الحركة الوطنية والتونسيين والتفاعل السياسي للتونسيين أنفسهم وغيرها .. .

- **1 . 2 . أخبار سياسية دولية:** تهتم بنقل بعض الأخبار التي تتعلق بالوضع الراهن في شتى أنحاء العالم .
- **1 . 3 . صدى الشرق** : يتحدث عن أخبار العالم العربي في المشرق وغيرها من دول الشرق الأقصى
- **1 . 4 . حديث اليوم** : تتناول جانبا من حدث داخلي أو خارجي وكثيرا ما يتم التركيز على الأحداث الداخلية .
- **1 . 5 . الرياضة** : أيضا حاضرة تهتم بنقل مختلف الرياضات إما بتونس أو خارجها
- **1 . 6 . المقال الافتتاحي أو عمود** : يتناول فيه صاحبه الحديث أو التعليق عن قضية ما أو حدث يبدي فيه رأيه أو نحو ذلك .(في الصفحة الأولى)
- **2 . المحاور غير الثابتة : هناك مواضيع غير قارة تظهر وتختفي تارة أخرى منها :**
- **2 . 1 . حياة الحزب** : تتناول نشاطات الحزب سيما وأن الخلاف كان على أشده بين الدستوريين القدماء والجدد
- **2 . 2 . الركن الديني** : مواضيع ذات طابع ديني منها السيرة، الفقه، الحديث والمواعظ وغيرها
- **2 . 3 . روضة الأدب** : منها القصائد التي تتحدث عن النضال أو اللغة والبلاغة وغيرها
- **2 . 4 . ركن المرأة** : الحديث عن المرأة خاصة الشرقية . لا يقصد منها المرأة العربية بقدر ما يقصد منها المرأة في الشرق الأقصى كاليابان وغيرها، منها شروط النهضة وكيفية الاقتداء مما وصلت إليه من تعلم وفنون
- **2 . 5 . ركن معرض الصحافة** : تناول ما جاءت به بعض الصحف العالمية سواء كانت عربية أو دولية في شكل أخبار قصيرة ومتنوعة من سياسية وثقافية واجتماعية وغيرها

3 . اهتمام جريدة "العمل" بالشأن الجزائري 1937 . 1938 م :

كتبت أربعة مقالات عن الشأن الجزائري فقط من مجموع ثلاثين مقالا، ، والسبب أيضا راجع للظروف التي عادت فيها الجريدة الظهور من تردي الوضع الداخلي، والمتابعات التي طالت قادة

الحزب، الأمر الذي بقيت الجريدة رهينة الأوضاع السياسية الداخلية، ومن العناوين التي صدرت ما يلي :

- "الجزائر تحتج "، العدد 29، تاريخ 1937/08/15، ص 04 .
- "سياسة الضغط والإكراه تفشل في الجزائر" . العدد 32، تاريخ 1937/09/05، ص 11.
- نشيد جمعية الطلبة الجزائريين، العدد 50، تاريخ 1938/01/06، ص 03.
- كتاب إلى مصالي ورفاقه "، العدد 53، تاريخ 1938/01/27، ص 01 .

ما يلاحظ من مضمون الأعداد الصادرة في هذه الفترة الأحداث القومية غلبت على مضمون المادة الإعلامية المقدمة، فنجد خطابات "للحبيب بورقيبة" في تنقلاته عبر الجهات التونسية في إطار الدعاية للحزب ونشر الوعي السياسي في أوساط الجماهير، وكذلك "محمود الماطري" و"بحري قيقة" و"صالح بن يوسف" وغيرهم من الدستوريين، ضف إلى ذلك توظيف بعض القصائد الشعرية في السياسة كالقصيدة التي جاءت في العدد 36 الصادر بتاريخ 1937/10/03 بعنوان " يا غرب" يدعو فيها كاتبها الغرب (الدول الاستعمارية وحلفائها) إلى الكف عن الممارسات التي مافتئوا يمارسونها في حق الشعوب المستضعفة، ناهيك عن مواضيع أخرى متفرقة .

صدر ستة وعشرين عددا، و عليه في السنة الأولى (1934) وفي السنة الثانية (1937) صدر سبعة عشر عددا، وفي السنة الثالثة (1938) صدر ثمانية عشر عددا، المجموع : واحد وستون عددا فقط.

04 . محتوى جريدة "العمل" في طورها الثالث : 1955 . 1962 م :

أ . الأركان القارة (الثابتة) :

01 . المصلحة القومية :

هي أهم مصلحة في الجريدة سواء كان ذلك من حيث مهمتها، والدور المنوط بها أو نسبة الصفحات والمساحة التي تتصرف فيها، أو عدد المحررين العاملين لإعداد مادتها، ويندرج ضمنها: أركان هي : ركن أنباء، (أخبار محلية وقومية)، والمجتمع، الثقافة، الدين، الرياضة وأصداء والاقتصاد والمنوعات وأخيرا الخدمات .

1 . 1 . . ركن الأنباء الوطنية أو المحلية : ويسمى أحيانا " أنباء وأصداء" : يتمثل في استغلال البرقيات التي توردها وكالة "تونس إفريقيا" للأنباء بخصوص الأنشطة اليومية لمختلف المسئولين في الحزب والحكومة انطلاقا من رئيس الجمهورية منها على سبيل المثال :" الرئيس الجليل يوضح خطة الحزب " [1]، ورئيس الوزراء وصولا إلى الكتاب العامين ولجان التنسيق الحزبي ورؤساء الشعب، وإلى جانب المادة المتأتية من وكالة تونس إفريقيا للأنباء هناك مادة التحقيقات وهي الاستطلاعات حول سير وظروف عمل بعض المؤسسات القومية الهامة، أو بعض القطاعات الاقتصادية المتواجدة في مختلف أنحاء البلاد، كما أن هذا الصنف من العمل في المصلحة القومية، يشمل استجوابات لمسئولين في مختلف الأجهزة والمؤسسات القومية، وحتى الخاصة في بعض الأحيان، إذا كان الأمر يخدم المصلحة السياسية .

كما تنشر الجريدة أحيانا تحقيقات صحفية، تتعلق بملفات متعددة منها اقتصادية واجتماعية وتاريخية، كملف ساقية سيدي يوسف الذي واكب الحدث واستطاع صاحبه أن يورد شهادات حية من الشعب التونسي، أو المسؤولين المحليين وحتى مسئولين فرنسيين أجانب [2]، وأيضا نجد ضمنه **الحياة الجهوية** : يهتم هذا الركن بالحياة الحزبية والحكومية على الصعيد الجهوي، وبكل أنواع الأنشطة الأخرى على نفس الصعيد، ويتم إعداد صفحات هذا الركن اعتمادا على ثلاثة مصادر هي: برقيات وكالة "تونس إفريقيا للأنباء"، ومراسلات المراسلين الجهويين أو الولائيين وأخيرا تغطيات بعض المحررين القارين في الجريدة، الذين يصادف أن يتحولوا إلى بعض الجهات خصيصا، والهدف من وجود هذا الركن هو إبراز الاهتمام بالجهات وعدم التركيز فقط على المدن الكبرى .

و الغاية من تغطية هذه النشاطات المختلفة، هو إبراز الدور الذي يلعبه الحزب والحكومة في تنشيط الحياة اليومية وهي محاولة لإقناع الرأي العام التونسي بجدوى السياسية المتبعة من قبل الدولة خاصة، وأن الخط السياسي للجريدة هو دعم ومسايرة الحزب الدستوري الحاكم .

1 . 2 . ركن المجتمع : ويتضمن هذا الركن نشاطات متعددة منها العمل الاجتماعي الذي يضطلع بتغطية بعض الحالات الاجتماعية الخاصة، التي من شأنها جلب انتباه المسئولين لهذا الميدان، وفي

1. جريدة العمل، عدد 61، (1956/01/03)، ص 01

2. للاطلاع على مختلف الشهادات التي أوردها صاحب التحقيق من شهادات مواطنين تونسيين وفرنسيين والصليب الأحمر الدولي، ينظر، نفسها، مصدر سابق، "الصحفيون الفرنسيون يشاهدون "، عدد 716، (1958/02/11)، ص 05.

أغلب الأحيان يقع إيفاد محررين إلى مناطق، وأحياء فقيرة قصد الاطلاع على وضعية معينة، كما يهتم بشؤون المرأة والطفل وغيرها .

و إلى جانب ركن العمل الاجتماعي، نجد ركنا آخر مشابها له من حيث الشكل، لكنه يختلف عنه من حيث المواضيع المطروقة، هذا الركن يحمل عنوان " **في المجتمع**"، وأحيانا يحمل اسم" **ركن القضاء** " : يتناول بصفة عامة قضايا الحق العام من جرائم واعتداءات متنوعة وسرقات، أما المادة الصحفية فهي متأتية من تغطية المحاكمات مباشرة وكثيرا ما نجد تقارير دقيقة عن هذه القضية أو تلك، ضف إلى ذلك هناك مصدر آخر للمادة المخصصة لركن المجتمع، وهو مراكز الشرطة وإدارة الأمن العام التي تمد المحرر المختص ببعض الحالات من الجرائم التي مازالت لم تعرض على العدالة .

و منها على سبيل المثال لا الحصر في صفحة القضاء الحديث عن القصاص ودوره في الحياة الاجتماعية من الناحية القانونية وموضوع آخر تساؤل : لماذا يقتل القاتل ؟ [1]، ولعل الدافع من وجود هذا الركن، هو الغاية الإعلامية المتمثلة في حق المواطن من الاطلاع على بعض القضايا الاجتماعية حتى يكون على علم، وحتى يتفادى الوقوع في مثلها وأيضا غاية تجارية، إذ كثيرا ما يجد القارئ ضالته في هذا الركن الذي يأتي عادة بعد الرياضة من حيث اهتمامات القراء.

1 . 3 . الركن الثقافي : يشمل هذا الركن العمل الثقافي اليومي، ويصدر في ركن الحياة الثقافية ويشمل تغطية بعض الأنشطة الثقافية، والأدبية والتعليق عليها مثل معارض الصور الزيتية، والأفلام السينمائية والعروض المسرحية، واستجوابات لشخصيات ثقافية أو بعض ممن يمارسون أنشطة ثقافية من رسامين وممثلين ومخرجين مسرحيين وأخبار ثقافية متفرقة، ومن استجوابات الشخصيات الثقافية الحوار الذي أدلى به الأديب المصري "طه حسين " لجريدة "العمل"، يتناول فيه مسألة الاستعمار الفرنسي الذي حـــال دون تبادل ثقافي منظم بين شرق البلاد العربية وغربها [2]، مــن أمثلة العـروض

1. . جريدة العمل، " ركن القضاء"، العدد 03، (1955/10/27)، ص 03 .
2. نفسها ، " إن الاستعمار الفرنسي ..."، العدد 160، (1956/04/27)، ص 03 .

المسرحية : "مسرحية جميلة بوحيرد" [1*]، ومن الأنشطة الأدبية نجد قصائد شعرية وخواطر بعضها يتحدث عن تونس البلد، ومنها على سبيل المثال قصيدة للشاعر التونسي "علي بن هادية" تحت عنوان " مجزرة ساقية سيدي يوسف [2]، وبعضها الآخر يتناول القضية الجزائرية في مواجهتها للاستعمار بأسلوب أدبي، إما من تأليف جزائريين أو حتى تونسيين وعرب، من أمثلة ذلك : قصيدة للشاعر "مفدي زكريا " [3] بعنوان " سنثأر للشعب" [4]، وقصيدة "لحن من أجل الجزائر " للشاعر العراقي "ذياب فهد" [5].

و الهدف من إنشاء هذا الركن، هو تغطية لأهم النشاطات الثقافية التي يقوم بها المسئولون . جريدة رسمية . وإقرار الصلة بين الجريدة وبعض المنتجين الثقافيين من أدباء ورسامين ومسرحيين وسينمائيين وغيرهم، إلى جانب كل هذا إطلاع الرأي العام بالواقع الثقافي المحلي والعالمي والمساهمة في غرس ثقافة التثقيف لدى القارئ، هذا من جهة ومن جهة أخرى مساهمة الثقافة في الدفاع عن حق الشعوب المضطهدة، ومنها الشعب الجزائري الذي تكلم عنه أدباء وشعراء تونسيون وجزائريون وعرب، ساهموا بأقلامهم في التعريف بالقضية الجزائرية وكشف مساوئ الاستعمار إنه نضال آخر نضال الكلمة إلى جانب الإعلام والسلاح .

1 . 4 . ركن الدين :

أما الركن الأخير فهو " **الإسلام والحضارة**، ويصدر هذا الركن الديني في موعد قار في أغلب الأوقات، وهو يوم الجمعة وهذا الركن وبقدر ما هو يعتبر من الأركان القارة إلا أنه أحيانا

*. ولدت سنة 1935 التحقت بجبهة التحرير الوطني وناضلت رفقة ياسف سعدي، ألقي عليها القبض من قبل الفرنسيين في 1957، واتهمت من أنها من حاملات القنابل، ووجهت إليها تهمة الإرهاب، لتتعرض للتعذيب ويحكم عليها بالإعدام، ، ولكن الحكم لم ينفذ بفضل الحملة الإعلامية، أطلق سراحها في 1962، مازالت على قيد الحياة ، ينظر : محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830 . 1962، منشورات القصبة ص 119 .

1. جريدة العمل، عدد 1002، (1959/01/11)، ص 05.

2. نفسها، عدد 1026، (1959/02/08)، ص 09.

3. ولد ببني يزقن بغرداية عام 1908، تلقى تعليمه الابتدائي وحفظ القرن الكريم وتعلم اللغة العربية، التحق بالبعثة الميزابية في تونس، ودرس بالمدرسة الخلدونية وجامع الزيتونة، ناضل في صفوف الحركة الوطنية على المستوى المغاربي في إطار نجم شمال افريقيا، ثم في حزب الشعب سجن من 1937 إلى 1939، وشارك في الثورة واعتقل وحكم عليه بثلاث سنوات من 1956 إلى 1959، غادر الجزائر بعد خروجه من السجن إلى المغرب ثم تونس، وناضل بقلمه ، توفي في تونس 1977، ينظر، محمد الشريف ولد الحسين، مصدر سابق، ص 58 .

4. جريدة العمل، عدد 1565، (1960/11/03)، ص 04 .

5. نفسها، عدد 1114، (1959/05/26)، ص 08.

يختفي، ثم لا يلبث أن يعود من جديد، ويكتب بأقلام خارجية وهو متنوع المادة، المرأة في الفلسفة الإسلامية، بقلم "عبد الرؤوف فضل الله" يتحدث عن قيمة المرأة في المنظور الإسلامي ردا على الفكر الغربي [1].

1 . 5 . . ركن الرياضة : تعد من الأركان الأساسية في الجريدة نظرا لأهميتها لدى الرأي العام والقراء، وتحتوي المصلحة الرياضية على نشاط يومي ينقل كل ما تعلق بأنواع الرياضات داخليا وخارجيا، ولا سيما كرة القدم، التي تخرج صفحتها يوم الاثنين بصور وتعاليق وأخبار ونتائج وحوارات وانتقادات وغيرها، منها على سبيل المثال " الرياضة هزيمة الأفارقة " [2] .

المصلحة الرياضية تهدف بالدرجة الأولى إلى التعريف بجل الرياضات، وتتبع أخبارها، فإنها كانت تسلط الضوء على النوادي الصغيرة أيضا على خلاف بعض الجرائد التي تهتم بالنوادي الكبيرة الشهيرة، وأيضا هدفها إبراز دور الرياضات الفردية التي لا تلقى عادة الاهتمام الكافي، ناهيك توجيه بعض الانتقادات والملاحظات لبعض المسيرين والمشجعين من تصرفات غير رياضية تسيء إلى سمعة الرياضة، وهو ما تنبه إليه من خلال بعض التعليقات .

1 . 6 . ركن أصداء :

يتناول الحديث عن بعض المشاكل في المجتمع التونسي، منها ما يرسلها القراء أو بعض المهتمين ممن يريدون كشف بعض الظواهر السلبية كانعدام الماء الشروب، واهتراء الطرقات، وقلة المواصلات وغيرها ....و على سبيل المثال :" مشكلة المياه بنفزاوة"، الذي يعالج ظاهرة قلة الماء الشروب بنفزاوة وهو ما دفع بالأهالي لكتابة شكوى يطالبون فيها بحل المشكل الذي بات يؤرقهم [3].

1 . 7 . الاقتصاد : وينقسم هذا الركن الذي لا يتعدى عادة حجمه صفحة واحدة إلى ثلاثة أقسام : افتتاحية صغيرة تحت عنوان " **الاقتصاد** "، ثم موضوع رئيسي كبير في شكل تحقيق حول مشكل اقتصادي قومي معين مثل " اختفاء بعض المتوجات الفلاحية أو زيادة الأسعار أو غير ذلك، أو الحديث عن اتفاقيات ذات طابع اقتصادي بين تونس وغيرها من الدول، كالاتفاق الذي عقد بشأن

1. جريدة العمل ، عدد 02، (1955/10/26)، ص 03 .
2. الجريدة نفسها ، عدد 25، (1955/11/22)، ص 03 .
3. نفسها ، عدد 64، (1956/01/06)، ص 03 .

الملاحة البحرية بعنوان " نصوص الاتفاق في شأن الملاحة البحرية بين تونس وفرنسا "[1]، كما يمكن أن يكون الموضوع الرئيسي عبارة عن استجواب لشخصية اقتصادية محلية أو أجنبية يقع من خلالها بسط مواضيع لها علاقة بالاقتصاد التونسي، أما الجزء الأخير من هذا الركن فهو: متعلق بأسعار العملة الأجنبية ومصدره هو البنك المركزي التونسي، كما أننا كثيرا ما نعثر في نفس هذا الركن الاقتصادي وبصفة غير منتظمة على أخبار اقتصادية خارجية وعلى بعض المواضيع الاقتصادية القصيرة التي كثيرا ما تتحدث عن البلدان الأوربية .

والهدف هو التأكيد على المجهودات الاقتصادية المبذولة من قبل السلطات لإقرار اقتصاد يتماشى، وطاقات الطبقات الضعيفة والمتوسطة من التونسيين، ومن جهة أخرى التعريف ببعض القطاعات الاقتصادية الهامة، كما أن هناك محاولات لإبراز بعض النقائص في بعض القطاعات مثل التحقيقات الخاصة بالمهن والحرف .

1 . 8 . ركن الفنون :

هناك صفحة تخصص للفن والمنوعات تتضمن أخبار الفنانين والممثلين وغيرها منها على سبيل المثال عناوين بارزة : " وردة تتكلم ،" مقال للمطرب "علي الرياحي"، الحديث عن أخبار الفنانين حتى في العالم [2] .

1 . 9 . ركن الخدمات : يهتم هذا الركن بالمصالح المختلفة التي من شأنها تقديم خدمات للمواطنين، منها على سبيل المثال، الصيدليات المفتوحة والمستشفيات والخطوط الجوية، وطلبات العمل في شتى القطاعات، وغيرها [3].

1 . 10 . الأعمدة الصحفية : هناك أيضا ما يسمى بالأعمدة ونجد :

. تحية الصباح : عمود يعبر عن الخط السياسي للجريدة، يعبر فيه صاحبه عن رأي في حدث معين، أو انتقاد ظاهرة ما، والتعليق عليها سواء كان الحدث داخليا أو خارجيا، منها على سبيل

1. جريدة العمل ، عدد 69، (1956/01/12)، ص 05
2 الجريدة نفسها ، " فنون"، العدد 04، (1955/10/28)، ص 03 .
3. نفسها ، العدد 41، (1955/12/10)، ص 02.

المثال، مقال في "تحية الصباح" يتضمن انتقاد لعمل الشركات الكبرى ودورها في التحكم في مصير الشعوب، بل وتؤدي أحيانا إلى حروب واقتتال يذهب ضحيتها مواطنون أبرياء : " تحية الصباح " [1].

. إليك من باريس : مقال يكتب يوميا من مراسل الجريدة بباريس، يهتم بالأحداث المستجدة في فرنسا خاصة وأوربا وحتى في العالم بشكل عام، منها على سبيل المثال المقال المعنون بـ " لماذا استقال "سوستال" ؟ " Jaque Soustelle ،يتضمن الخلاف الذي دبّ بين "سوستال" Jaque Soustelle [2] الحاكم العام في الجزائر[3].

. " رأي" : الذي يتناول تعليقا يتميز بكونه يتعدى العمود الواحد يشرف عليه إما واحد من المحررين أو من المساهمين .

1 . 11 ـ إعلانات مختلفة (الإشهار) :

موّل جريدة "العمل" الحزب الدستوري ماليا بحكم تبعيتها له إيديولوجيا، إلا أن هذا ليس كافيا، فهناك عامل آخر يعتبر مصدر رزق الجريدة، وهو الإشهار، هذا الأخير ينقسم إلى صنفين : . إشهار مجاني والذي يتناول الخدمات والمتمثل في نشر نشاط مختلف الشركات الجوية، وتوقيت عمل الصيدليات وبرامج التلفزة والإعلانات التي لها علاقة بالعديد من العاملين في الجريدة منها الولادات الوفيات عقود الزواج، والتهاني والتعازي وغيرها [4].

يخص الإشهار سواء كان عموميا أو خاصا من ذلك الإعلانات الخاصة بالأفلام التي تعرض والمسرحيات والمطربين المنظمين لحفلات مختلفة خاصة في المناسبات وغيرها ....و من أمثلة ذلك الإعلان الخاص بالتمثل المسرحي المعنونة بـ "فرقة المسرح الشعبي تفتتح موسمها ....[5].

---

1. جريدة العمل ، " تآمر الشركات الكبرى"، عدد 72، (1956/01/15)، ص 01 .

2. جاك سوستيل Jaque Soustelle، ولد في مونبيلييه من عائلة عمالية سنة 1912، درس علم الأجناس، وتقلد عدة مناصب منها محافظ وطني للإعلام في 1942، ثم مدير عام للمخابرات، ثم مكلف بالحكومات وانتخب نائبا ديغوليا عام 1951، ثم حاكما عاما للجزائر، توفي سنة 1992، ينظر : عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية(1954-1962) ،ترجمة عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص 196 ..

3. . جريدة العمل "، مصدر سابق، لماذا استقال سوستال؟ " عدد 72، (1956/01/15)، ص 01 .

4. . فتحي عبد الرزاق، دراسة مونوغرافية لجريدة العمل لسنة 1981، رسالة ختم دروس السنة الرابعة، إشراف : محمد علي كمبي، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، الجامعة التونسية، تونس، 1983، ص . ص 18 . 19 .

5. جريدة العمل ،" فرقة المسرح الشعبي تفتتح موسمها " عدد 03، (1955/10/27)، ص 04 .

02 . الأخبار العالمية (الدولية)

تتناول هذه المصلحة، الأخبار الواردة من البرقيات التي تصدرها وكالة "تونس إفريقيا للأنباء"، أو ما تتناوله الصحافة العالمية، منها ما تعلق بالشؤون العربية والإفريقية والمغرب الكبير الذي نالت فيه الثورة الجزائرية حيزا كبيرا ما تعلق بالأخبار، وشؤون عالمية وتأتي عناوينها بارزة بالحبر الأحمر، وتمييزها عن بقية العناوين التي تكون عادة مكتوبة بالحبر الأسود العادي في الصفحة الأولى مع أخبار قصيرة تكتمل في الصفحات الداخلية للجريدة، هذه الأخبار يقوم عليها محررون تحت مسؤولية رئيس التحرير، أما المساهمون فلهم ركن يندرج في هذا الإطار، وهو " تحاليل وتعاليق " والأولوية كانت تعطى للقضايا العربية، والعلاقات بين مختلف الدول وتخصص قسطا كبيرا للحديث عن الثورة الجزائرية .و منها على سبيل المثال :" " تيتو ضد حلف بغداد تثير احتجاج بريطانيا واستياء تركيا "، يتضمن استياء كل من بريطانيا وتركيا من تصريحات الماريشال "تيتو" الموجهة للحلف الأطلسي واعتبرته تركيا مخالفا للمعاهدة التي تربطها بدول البلقان [1] إلى جانب هذا، يقوم القسم العالمي بإصدار " الكاريكاتير"، الذي يعبر عن حدث عالمي معين رهين الساعة، وهناك أركان غير قارة، منها استجوابات لشخصيات سياسية أجنبية تزور تونس، وفي كثير من الأحيان لا يتعدى حجم الحوار صفحة واحدة .

بالنسبة للغاية من هذا الركن، هو الإعلام بما يجري في العالم والتركيز على ما قد تعجز وسائل الإعلام السمعية والبصرية على القيام به . في تلك الفترة .، يضاف إلى ذلك أن تلك التعاليق والتحاليل تساهم في الرفع من مستوى التكوين لدى القارئ، وأن تلك الأخبار التي يقرأها والمتواترة من قبل المراسلين المتواجدين في أماكن عدة، فإن القارئ يطلع عليها ربما في حينها في الوقت الذي يتعذر عليه الاطلاع عليها في وسائل أخرى .

2 . 1 . أخبار عن الدول العربية:

مما لا شك فيه، أن تونس وبحكم انتمائها العربي، فكثيرا ما كانت تخصص حيزا كبيرا للقضايا العربية سواء في المشرق أو المغرب، وبناء على إطلاعنا على المادة الإعلامية لصحيفة "العمل" الخاصة بالشؤون العربية، يمكن تصنيف الأخبار العربية إلى صنفين : . أخبار خاصة بالثورة الجزائرية وأخبار عن باقي دول القطر العربي .

1 جريدة العمل، "تيتو ضد حلف بغداد "، عدد 71، تاريخ (1956/01/15)، ص 01 .

2 . 2 . أخبار عن الجزائر وثورتها 1954 م :

المتابع والقارئ لجريدة "العمل"، يتبين أنها أولت عناية كبيرة جدا للثورة الجزائرية، ففي غالب الأحيان لا تخلو الصفحة الأولى وما يتبعها من بقية الأخبار في باقي الصفحات المخصصة للشؤون الدولية أو غيرها إلا وتجد خبرا أو تحليلا أو تحقيقا أو حوارا أو غيرها يتناول موضوع الثورة التحريرية*، كما نجد عشرات الأخبار القصيرة التي تنقل أحداث الثورة من كمائن وقتل جنود واشتباكات وتهريب سلاح وغيرها، منها على سبيل المثال :" خبر عسكري يتناول " إطلاق نار على قافلة عسكرية "[1]،.و أيضا تنقل أحيانا رأي بعض قادة الثورة في مسائل عدة في شكل حوار مطول منها الحوار الذي أجرته" العمل" مع " آكلي محند أولحاج" [2] عن رؤيته لجزائر ما بعد الاستقلال [3]، وتسجيل شهادات أربعة ضباط فرنسيين أدلوا بها عن فضائع الجيش الفرنسي، وفشل هذه الأخيرة في قهر الشعب الجزائري وحل القضية بالعنف [4].

كما خصصت جريدة "العمل" أيضا ركنا ليس ثابتا يتناول تحليل بعض الكتب حديثة الطبع لها علاقة بالثورة الجزائرية، منها على سبيل المثال : عرض أحدث كتاب سياسي المعنون بـ "حرب الجزائر " لمؤلفه "جول روا "، نشرته في سبع وعشرين حلقة[5] .وكتاب " حربنا" لمؤلفه "فرانسيس جونسون"، نشر في ثمان وأربعين حلقة [6]، وركنا آخر سمته" الجزائر في أسبوع " يديره حسين آغا يتناول التعليق عن أبرز حدث في الأسبوع منها على سبيل المقال الذي كتبه بتاريخ 1959/01/18 عن سياسة ديغول المتأرجحة بين السلمية من خلال العفو عن 150 جزائري والعدائية من خلال

---

*. الحديث عن جل ما تناولته الجريدة عن الثورة الجزائرية من 1955 . 1962، تطالعونه في فصول هذه الدراسة.

1. جريدة العمل، عدد 68، (1958/01/11)، ص 01.

2. ولد العقيد آكلي محند اولحاج في 1911 ببوزقان دائرة عزازقة، ناضل في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، في 1955 اتخذ قراره النهائي وانخرط في الثورة بعد ذلك عهد إليه العقيد عميروش قيادة المنطقة الثالثة، رقي في الجيش إلى رتبة عقيد، أصبح قائدا للولاية الثالثة ولخر 1958 إلى 1962، توفي سنة 1972، ينظر : محمد الشريف ولد الحسين، مصدر سابق، ص 85 .

3. للإطلاع على نص الحوار الكامل، ينظر : مليكة أولحسن ،" مع قائد الولاية الثالثة "، جريدة العمل، عدد 2055، (1962/05/19)، ص 06 .

4 . الجريدة نفسها ، . الجزء الثالث . عدد 1302، (1960/01/01) ص 06 .

5 . الجريدة نفسها ، " حرب الجزائر "، . الحلقة الأولى . العدد 1558، تاريخ (1960/10/25)، ص 06.

6 . نفسها، " حربنا "، . الحلقة الأولى . العدد 1584، تاريخ (1960/11/25)، ص 06.

سياسة فرق تسد التي انتهجها[1]، وأحيانا تخصص صفحات كاملة لبعض المناسبات، كذكرى أول نوفمبر أو عدد خاص منها بمناسبة استفتاء جويلية 1962 [2].

عموما من العدد الأول الصادر يوم 1952/10/25 وإلى غاية العدد 2098 الصادر يوم 1962/07/07، لا يكاد يخلو عدد واحد من أخبار الثورة التحريرية .بمعنى أنها ولكبت الثورة تقريبا منذ انطلاقها بسنة وإلى غاية الاستقلال، فهي وإن كانت دستورية بامتياز إلا أن هذا لم يمنعها من تكون عضدا لحركات التحرر ومنها الثورة الجزائرية .

2 . 3 . أخبار باقي الدول العربية :

اهتمت جريدة "العمل" بالحديث عن العلاقات العربية من خلال المؤتمرات، وزيارة الرسميين والاهتمام بنقل بعض الأحداث الداخلية للدول كالمظاهرات والاحتجاجات وغيرها منها على سبيل: الحديث عن "أزمة وزارية في السودان " [3]، و"إحياء الذكرى الرابعة لاستقلال ليبيا [4].

2 . 4 . أخبار غير عربية :

تتضمن جريدة "العمل" أخبار مختلف الدول في القارات الخمسة، وتركز على القضايا الراهنة وخاصة ما تعلق بأخبار أوربا وأمريكا والقوى العظمى، فهي عشرات المئات الأخبار لا يتسع المقام لذكرها وإنما نعطي عينة فقط على سبيل المثال : " تيتو ضد حلف بغداد تثير احتجاج بريطانيا واستياء تركيا "، يتضمن استياء كل من بريطانيا وتركيا من تصريحات الماريشال "تيتو" الموجهة للحلف الأطلسي واعتبرته تركيا مخالفا للمعاهدة التي تربطها بدول البلقان [5].

1. .حسين آغا، " الجزائر في أسبوع "، جريدة "العمل"، عدد 1008، (1959/01/18)، ص 03.
2 .، الجريدة نفسها، عدد 2093، (1962/07/02)، ص . ص 1 . 6 .
3 . الجريدة نفسها ، عدد 72، (1956/01/15) ص 01.
4 . نفسها، عدد 53، (1955/12/24)، ص 01 .
5 . جريدة العمل ، "تيتو ضد حلف بغداد "، عدد 71، تاريخ (1956/01/15)، ص 01 .

ب . الأركان غير القارة :

01 . . أصداء الصحافة :

خصصت جريدة "العمل" ركنا في بعض صفحاتها تارة تحت عنوان " أقوال الصحف " وتارة أخرى " معرض الصحافة " وهما في كل الأحوال لا يخرجان عن إطار نقل أصداء الصحافة المختلفة .

هو ركن غير ثابت، يتضمن مجمل ما تناولته الصحافة العالمية من تحاليل وأخبار وتعليقات وحوارات وأصداء مختلفة وتركز دائما على أهم الصحف ذات الصيت العالمي على مختلف توجهاتها من اليسار إلى اليمين وتهتم بشكل خاص ما تنشره الصحف الفرنسية في باريس أو الجزائر، وأغلبية المادة الإعلامية المقدمة تتناول الثورة التحريرية، هذه الصحف منها :

1 . 1 . صحف أوربية : وتتقدمها :

أ . **الصحف الفرنسية** : مجلة العصور الحديثة، و "لفيقارو Le Figaro " و" لوموند Le Monde " و" الاكسبريس L'expresse" "فرانس أوبسارفاتور France Observateur"، "لوجورنال دالجي Le Journal D'alger"، " لومانيتي L'humanité " (شيوعية)، " فرانس سوار France Soir"، " لوبوبيلار le populaire" (اشتراكية)، جريدة " باريزيان ليبيري La Parisienne Libérée" (يمينية فرنسية) و" ليبيراسيون Libération "(يسارية تقدمية) والصحافة الاستعمارية الصادرة في الجزائر : منها صحيفة " إيكو دالجي"، " إيكو دورون Echo D'Oran"، صحيفة "لورور" اليمينية الفرنسية ، وكمثال عن أصداء الصحافة الفرنسية المقال الذي أوردته " العمل" المكون من خمس حلقات متتالية لـ "جان بول سارتر Jean-Paul Charles Aymard Sartre " الذي نشره في مجلة العصور الحديثة بعنوان " إفلاس النظام الاستعماري " ،في ينتقد فيه صاحبه النظام الاستعماري، ويشخص سلوكاته المنافية للإنسانية [1]، ومقال للمؤرخ "شارل أندري جوليان Charles-André Julien " نشره بجريدة "لوموند" وأعادت جريدة "العمل نشره والتعليق عليه، يعطي فيه الحل المعقول للقضية الجزائرية، نشر في حلقتين متتاليتين[2].

1، للاطلاع على مضمون الحلقات، ينظر : جريدة العمل، العدد 155 وما بعده، تاريخ (1956/04/21)، ص 02 .

2 . الجريدة نفسها ، العدد 165، تاريخ (1956/05/04)، ص 02 .

ب . الصحف بريطانية: علقت مختلف الصحف البريطانية حكومية أو معارضة أو مستقلة عن الوضع في الجزائر وهي : " الصانداي تايمز Sunday Times" "الدايلي تلغراف The Daily elegraph ، " و" المانشيستر غواردیان Manchester Guardian " و"الايكونوميستEconomist " و" نيويورك تايمزNewYork Times "، ومنها هذا التعليق لصحيفة "غارديان Guardian " . صحيفة مستقلة . كتبت تقول عن سياسة "شارل ديغول " : " والآن ماذا سيحدث ؟، إن الجنرال شارل ديغول قد استعمل لهجة لمخاطبة الجيش الفرنسي ولهجة أخرى لمخاطبة المدنيين الفرنسيين الذين ساندوه أثناء أزمة جانفي الماضي، وفي الجملة فإن رئيس الدولة الفرنسية لم يتخل عن سياسة تقرير المصير وقد أوضح الأمور، وصرح بأنه يساند فكرة الجزائر الجزائرية المرتبطة بفرنسا أي فكرة تكوين حكومة محلية كما أنه رفض الاستقلال والإدماج [1]

ج . الصحافة الروسية : علقت صحيفة " إيزفستيا" الروسية على ما قام المعمرون عشية انقلاب 13 ماي 1958 ومجيء ديغول بقولها : " لا يمكن أن تتحقق المعجزة التي أعلن عنها المعمرون بالجزائر ولا يمكن أن يتخلى الوطنيون الجزائريون عن مطالبتهم بالاستقلال بل إن خطاب دي غول قد خيب ظن العالم فيه وشمال إفريقيا خاصة [2].

د . الألمانية : بعض من الصحافة الألمانية ما فتئت تنتقد السياسية الألمانية الداعمة لفرنسا في حروبها ولا سيما الجزائر، ففي مقال كتب في إحدى كبريات الصحف الألمانية " ديي فلت"، كتبت حول مسألة طلب فرنسا لاسترجاع نفقات إقامة الجيوش الفرنسية بألمانيا فقالت متسائلة :" لماذا تساهم الآن ألمانيا الاتحادية في نفقات إضافية لإقامة الجيوش الفرنسية التي ستستخدم بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحرب الجزائر، .. .يبدو أن الوضع لا ينبئ بأي تحسن وعلاوة على ذلك فإن القوات الفرنسية تستعمل بالجزائر أسلحة قد وضعت تحت تصرفها لتؤدي مهمتها في نطاق الحلف الأطلسي بأوربا [3]، وهناك صحف أخرى دار ميتاغ" المستقلة و" كولنيش راوندشو" : المسيحية الديمقراطية .

هـ . الصحافة السويدية : حالة اللاجئين الجزائريين، دفعت بالصحافة السويدية إلى الاهتمام بهم من خلال المقال الذي نشر في صحيفة " دانمانس . ويذر" في مقال مطول عن حرب الجزائر وأسبابها وعواقبها وظروفها وموقف العالم منها فقالت :" هناك في البلاد التونسية يشاهد السائح حيثما حل

1 . جريدة العمل، " الصحافة الانجلو سكسونية . غارديان . "، عدد 1366 ،(1960/03/16 م)، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها، "خاب ظن العالم"، عدد 815، 1958/06/07 م، ص 03 .

3 . نفسها، "أصوات من الخارج تنتقد سياسة فرنسا في الجزائر "، عدد 712، (1958/02/06)، ص 01.

أناسا يخيل إليه أنهم خرجوا من القبور، إنهم يتوافدون على القطر التونسي كل يوم مع طلوع الشمس وغروبها بالليل والنهار، تنظر إليهم فترى آثار الجوع والفقر والتعذيب والعناء في كل نقطة من أجسادهم "...." [1].

و . السويسرية : جريدة " لاغازيت دي لوزانla gazete de lozan " كتبت تقول :" إن الباب قد فتح الآن وهل كنا نأمل حدوث مثل هذا منذ شهر خلا، فقط ؟ ولم يبق إلا ضبط تراتيب إجراء الاستفتاء الشعبي، وهذا هو المحور الذي يجب أن تبنى عليه المفاوضات المرتقبة ." [2]

1 . 2 . الصحف الأمريكية: هناك تعاليق للكثير من الصحف الأمريكية منها " دي وولد تلجرام The Word "Telegram " " و"نيويورك بوستNew York Post " ونيويورك تايمز NewYork Times " التي نورد تعليقها بشأن عرض الجنرال "شارل ديغول" المتمثل في حق تقرير المصير تقول : " علينا أن نأمل من الجزائريين أن يعودوا إلى التفكير فيما عرض عليهم مرة أخرى فقد خطوا خطوتهم الأولى الصغيرة وليس ثمة خطوة تقدر إلا خطوة أولى مثلما يلذ للفرنسيين قوله " [3].

1 . 3 . الصحافة العربية : قليلة نجد :

أ. الصحف الجزائرية :

ب . صحيفة "المجاهد" . الناطقة باسم جبهة وجيش التحرير الوطني . تهتم جريدة "العمل"، أحيانا بعرض بعض التعاليق وتحاليل قادة الثورة إزاء بعض القضايا الراهنة في الثورة .منها هذا التعليق على الوضع في الجزائر الذي يشوبه الغموض من جراء السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر تقول :" إن أعداء السلم لا يعرضون اليوم مصير هذا السلم في الجزائر وحده إلى الخطر بل إن خطرهم أصبح يقرع أبواب الفرنسيين في فرنسا نفسها، إن هدفهم اليوم هو شن الحرب على الشعب الفرنسي بعدما أشبعوا نهمهم بدون نتيجة من دماء الشعب الجزائري [4] .

1 . جريدة العمل ، "لا يحق للإنسان أن يسكت عن مأساة الجزائر"، عدد 763، (1958/04/07)، ص 01 .
2 . الجريدة نفسها، " جريدة لا غازيت دي لوزان "، عدد 1222، 1959/09/30 م، ص 03 .
3 . نفسها، " قالت صحيفة نيويورك تايمز "، عدد 1222، 1959/09/30 م، ص 03 .
4 . نفسها ، "لقد حان الوقت ليتلاقى الشعبان "، عدد 1699، (1961/04/09)، ص 01.

ج . الصحف المصرية :

منها جريدة "الجمهورية " التي كتب فيها " أحمد قاسم جودة" مقالا حلل فيها وجه التشابه بين السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والصهيونية العالمية التي عاثت فسادا ويلقي مسؤولية السياسات الاستعمارية التي تتخذها الدول الغربية ضد الشعوب يقول :" أية جريمة ارتكبها الجزائريون واستحقوا من أجلها كل هذه الأساليب الوحشية التي أثارت اشمئزاز العالم، ويضيف:" الجواب عند الصهيونية العالمية التي جعلت من أهم أهدافها تسخير الدول الاستعمارية ضد الشعوب العربية [1].

د . الصحافة المغربية : المتمثلة في صحيفة " المغرب" والرأي العام "التابعة إتحاد القوات الاشتراكية و" العلم " . لسان حال حزب الاستقلال . التي جاء فيها تقول :" إن عهد الاحتلال والاستعمار قد مضى ومهما فعلت فرنسا فإنها لن تستطيع وقف سير التاريخ ولا مفر من استقلال الجزائر، إذ أن صفحة الاستعمار قد طويت، وعلى كل فإن الاستعمار الفرنسي قد كشف وجهه الحقيقي " [2]، وجريدة التحرير " التي جاء فيها : " لقد آن الأوان لتوضح الولايات المتحدة الأمريكية موقفها الصحيح من القضية الجزائرية" [3].

تعتبر صحيفة "العمل" جريدة سياسية اجتماعية إخبارية ثقافية تربوية دينية، وحتى رياضية أي متعددة المادة الإعلامية ولكن بحكم تلونها باللون السياسي الحزبي، طبيعي جدا أنها تنفرد بالأخبار ذات الطابع السياسي أكثر وإلا فرسالتها القومية لم تكتمل، لذلك فهي عبرت بحق على أنها قومية تساند نظام الحكم وتعمل على إرساء قواعد وأسس بناء الدولة التونسية ما بعد الاستقلال، هذا من جهة ومن جهة أخرى نعتبرها بحق جريدة مناضلة ومكافحة لأنها رفعت صوتها إلى جانب الشعوب التي ما تزال تئن تحت وطأة الاستعمار وخير مثال عن ذلك مسايرتها للثورة وتتبع أخبارها منذ اليوم الأول لإعادة بعثها سنة 1955 وإلى غاية الحصول على الاستقلال .

1 . أحمد قاسم جودة، "الجزائر والصهيونية العالمية "، جريدة العمل، عدد 191، (1956/06/03)، ص 02 .

2 . الجريدة نفسها، " الصحافة المغربية العلم ."، عدد 1366 ،(1960/03/16 م)، ص 03 .

3 . نفسها ، " التحرير "، عدد 1223، 1959/10/01 م، ص 03 .

الفصل الأول

المواقف المحلية من أحداث الثورة

الجزائرية من خلال جريدة "العمل"

1954-1962م

لم تكن انطلاقة الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 مفاجأة للسلطات الفرنسية وحدها، بل أنها فاجأت أيضا الأحزاب والمنظمات السياسية الوطنية، التي كانت غارقة في الصراعات والمناظرات العقيمة، والمطالب التي لم تجد طريقها إلا إلى سلال المهملات في أدراج مكاتب المسئولين الفرنسيين، لأن هؤلاء المسئولين كانوا على يقين بأن هذه الأحزاب لا تشكل خطرا عليهم لا من قريب ولا من بعيد، الأمر الذي جعل من انطلاقة الثورة في حد ذاتها إفلاس الأحزاب القديمة وعقمها، ويأس الشعب والمناضلين من تحقيق أي شيء عن طريق السياسة .

و من هذا المنطلق كانت ردود الفعل الأولى من قبل التشكيلات السياسية التي كانت تنشط على الساحة وقتئذ، منها المتحفظة والحذرة، ومنها المعادية لدى البعض، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جزء من المشهد السياسي آنذاك، فما الموقف الذي اتخذه "فرحات عباس" ؟ [1]، ومن ورائه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من الثورة ؟ ثم كيف اقتنع بها وانضم إليها رفقة أعضاء حزبه عام 1956 ؟ .

قبل الحديث عن تطور موقف فرحات عباس من 1954 إلى 1956 بجدر بنا الكلام عن ظهور الحزب عام 1946 وأهم المبادئ التي سار عليها .

أولا: موقف الأحزاب الجزائرية من الثورة:

01 - تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري :

ظهر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بعد أن صادق المجلس التأسيسي الفرنسي الأول على قانون مشروع العفو على المساجين الذين سبق اعتقالهم، إثر مجازر ماي 1945 يوم 09 مارس 1946، وأطلق سراح "مصالي الحاج"[2] وعباس فرحات وغيرهما من الزعماء الوطنيين يوم 16

1 . فرحات عباس : ولد سنة 1899 بسطيف، مؤسس رابطة الطلبة المسلمين الشمال الإفريقيين، صاحب بيان فيفري 1943، مؤسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عام 1946، انضم لجبهة التحرير الوطني عام 1956، وترأس الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية من 1958 إلى 1961، ترأس المجلس التأسيسي الجزائري عام 1962، عارض نظام بن بلة وسجن إلى غاية 1965، توفي سنة 1985 . ينظر : سعيد جلاوي، الثورة الجزائرية من خلال مجلة الفكر 1955 . 1962، رسالة ماجستير ،إشراف : أ مسعودة يحياوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر . الجزائر، 2009، ص 28 .

2. ولد مصالي الحاج عام 1898 م بتلمسان وكان أبوه فلاحا، دخل الكتاب بجامع سيدي الوزان وحفظ سورا من القرآن الكريم، ثم دخل وأخذ يتردد على زاوية الشيخ بن يلس، وكانت زاوية عصرية تركز على التعليم العصري، وأثناء الحرب العالمية الأولى كان يجمع الشبان فيها ويحدثهم عن الحرب، وفي عام 1918 م،دعي للخدمة العسكرية وقضى فيها ثلاث سنوات في فرنسا، ثم رجع إلى تلمسان، ورحل=

مارس 1946، فقام "فرحات عباس" ورفاقه بتأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الذي أنبت إيديولوجيته على ثلاثة ركائز هي : 1 . الإيمان اللامحدود برسالة فرنسا الحضارية، 2 . ربط مستقبل الجزائر بالديمقراطية الفرنسية والجالية الأوربية بها في إطار اتحاد فرنسي أو كنفدرالية فرنسية أو إي شكل آخر من هذا النوع، لا يسمح بالاستقلال الجزائر الكامل وانفصالها عن فرنسا، .3 . عدم اللجوء إلى العنف والثورة ضد فرنسا في إطار شعار " الثورة بالقانون والتحرر والاتحاد" [1].

تغيرت نظرة فرحات عباس ورفاقه المؤسسين للبيان الجزائري، عما كانوا يؤمنون به في السابق، فقبل الحرب العالمية الثانية، كانت فكرة فرحات عباس تندرج في إطار ما يسمى الإدماج في المجتمع الفرنسي والمطالبة بالمساواة، فهو بدأ نشاطه في إطار جماعة " الجزائر الفتاة"، التي كانت تطالب بتحقيق المساواة بين الأقلية الأوربية والأغلبية الجزائرية، وكان يؤمن بما أسماه "فرنسا الجمهورية المتحررة، ثم شارك في رابطة المنتخبين المسلمين الجزائريين وتحمس كثيرا لمشروع "بلوم فيوليت" Blum Viollette عام1936، الذي اندرج في إطار ما يسمى بالمؤتمر الإسلامي[2] ،الذي يدعو للإدماج [3]، يقول يحي بوعزيز :" ابتداء من عام 1938 اختفت وإلى الآبد فكرة الإدماج والتجنيس وتفرق أعضاء الجماعة الداعون والمتحمسون لذلك خاصة أقطابها، كان هذا بعد إخفاق فرحات عباس وجماعة المؤتمر الإسلامي في إقناع القادة الفرنسيين بجدوى تلبية مطالب المؤتمر الإسلامي [4].

= ثانية إلى فرنسا وتعرف هناك على "هوشي منه" والأمير خالد الجزائري، وتأثر بالأفكار الاشتراكية، لكنه لم يدخل الحزب الشيوعي إطلاقا بشهادته، وفي باريس أسس جمعية دينية عام 1925 م باسم " الأخوة الإسلامية " وبعد سنة فكر في إنشاء حركة سياسية ظهرت في حزيران / جوان 1926 م باسم " نجم شمال إفريقيا" حيث أصبح الأمين العام للحزب ثم رئيسه فيما بعد، أنظر قنانش، نجم الشمال الإفريقي :1926 . 1937 م، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر 1994)، ص . ص70 . 71.

1 . يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 410 .

2 . التأم شمل هذا المؤتمر يوم 07 جوان 1936، تحمست له جماعة النخبة، وألحّ رجال الجمعية على الحفاظ على ثوابت الأمة من لغة ودين، ومما صادق عليه المؤتمرون :. إلغاء سائر القوانين الاستثنائية، . إلحاق الجزائر رأسا بفرنسا وإلغاء الولاية العامة وغيرها من المجالس .. المحافظة على الحالة الشخصية مع إصلاح هيئة المحاكم، فصل الدين عن الدولة وإرجاع أموال الأوقاف . الحرية التامة في تعلم اللغة العربية وإلغاء كل ما اتخذ ضدها من قوانين استثنائية =. = إصلاحات اجتماعية من تعليم إجباري للجنسين وبناء المدارس وغيرها، إصلاحات اقتصادية : من تساوي في الأجور وتكوين تعاونيات فلاحيه والتوقف عن نزع الملكية الأرضية وتوزيع الأراضي على الفلاحين، إصلاحات سياسية منها : إعلان العفو السياسي، إعطاء الحق لكل والحق في الانتخاب والترشح . أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر، 1986، ص . ص 161 . 183 .

3. يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912 . 1948، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 45 .

4 . المرجع نفسه ، ص 55 .

1 . 1 . موقف فرحات عباس من اندلاع الثورة :

عند اندلاع الثورة التحريرية، كانت اللجنة المركزية للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مجتمعة، وفي هذه الأثناء صرح فرحات عباس :" سمعنا بأحداث أول نوفمبر فكانت كبرق أضاء سماء الجزائر"[1]، واعتبر أن العمليات التي عرفتها البلاد في تلك الليلة إنما هي تجسيد للإنذارات المتكررة التي كان يوجهها للسلطة الاستعمارية، وهي من جهة أخرى انتصارا على مزيفي الانتخابات وأنصار الاضطهاد المسلط على الأهالي "[2].

يقول فرحات عباس في كتابه " ليل الاستعمار" :" أما فيما يخص حزبنا فإن فاتح نوفمبر 1954، لم يحدث له أي مشكلة، بل كان ذلك اليوم حلا للمشاكل التي كنا نواجهها من عشرات السنين، وأدرك الجميع بأن السيف أصدق أنباء من الكتب، وأن عهد الكلام والقلم قد ولى، وبفضل الرصاصة الأولى التي تردد صداها من أقصى البلاد إلى أقصاها أصبحت الحالة حالة موت أو حياة، وجود أو عدم"، ويضيف :" أصبحنا بين أمرين لا ثالث لهما : الالتحام بالشعب أو الانفصال عنه، فاختار حزبنا بالإجماع طريق التضامن الوطني، إن هذا الاختيار لم يكن بالأمر المرتجل، إن للشباب مسؤوليات خاصة به، ولكنني أكدت لهم بأنهم سيجدوننا . نحن القدماء . دوما بجانبهم إذا جد الجد ودقت ساعة التضحيات " [3].

تصريحات فرحات عباس في الأيام الأولى من اندلاع الثورة أو حتى الصادرة من الحزب شابها الكثير من الغموض والتناقض أحيانا، ففي إحدى تعليقات الحزب على العمليات الأولى :" بأنها اليأس والفوضى والمغامرة " [4].

و يتضح جليا مما جاء في كتاب ليل الاستعمار :" أنه في الأول والثاني نوفمبر 1954، كانت اللجنة المركزية لحزب البيان مجتمعة في الجزائر العاصمة في مقر جريدة الحزب " الجمهورية الجزائرية" بمجرد ما بلغتها أنباء الحوادث قررت فورا وبالإجماع تأييد الثورة ومساعدتها بجميع الوسائل"[5]، و يذهب بنيامين ستورا أن حزب فرحات عباس (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري)

1 – Ferhat Abbas ,Autopsie D'une Guerre, L'aurore,EditionGarnier,France1984,p 44.

2 – Ibid,p.44

3 . فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2005، ص . ص 281 . 282 .

4 . محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، موفم للنشر الجزائر، 1994، ص 34 .

5 . عباس فرحات، المصدر السابق ، ص 282 .

اكتفى بالطلب من حكومة الجمهورية "أن تشجع بسرعة القيام بإصلاحات دستورية مطابقة لطموحات الشعب الجزائري ووعود الدستور الفرنسي" [1] .

تعليقات . فرحات عباس . في جريدته الجمهورية الصادرة يوم 12 نوفمبر 1954 يقول:" إن الهياكل الاستعمارية جعلت خزان الحرارة ينفجر وبذلك وضعتها أمام الفوضى "[2].

يوجه نداء للهدوء و في المقال نفسه:" إن الاحتلال هو الذي غذّى الاضطراب والعنف، الجزائر الآن كما هي سنة 1945 على عتبة مأساة كبيرة، مهددة في كل لحظة بالانقسام إلى فئتين متعاديتين، الفرنسيون والمسلمون، يجب عليهم أن يقتنعوا بأن شقاقهم يستفيد منه البعض، ولكنه قاتلا لجموع البلد ...و نؤكد بكل اقتناع أن العنف لا يحل المشاكل "[3] .

لم يكن يؤمن فرحات عباس بأن جبهة التحرير الوطني التي ظهرت فجأة، لتنقل الصراع السياسي إلى ميدان المعركة المسلحة، قادرة على الاستمرار في الكفاح لمدة طويلة، واعتقد هنا كبقية التجارب الماضية التي سيكون مصيرها الفشل يقول :" ليست المرة الأولى التي يحمل فيها العرب والبربر السلاح ضد الاحتلال الفرنسي "[4]، كما اعتقد أن الصدمة التي أحدثتها الثورة بالنسبة للإدارة الاستعمارية أو المعمرين سوف تفتح طريق المفاوضات وسيكون أول المستفيدين منها، لأنه يمثل الطرف المعتدل في الأزمة الجزائرية "[5].

يبدو من خلال هذه التصريحات، أن "فرحات عباس" بين أمرين من جهة يحمل السلطات الاستعمارية ما جرى ليلة الفاتح نوفمبر، ومن جهة ثانية لا يؤمن بالعنف كوسيلة للحل، بل بقي متمسكا بمبدئه الداعي لتغيير الأوضاع بالقانون، وليس بالثورة رغم ما حصل له في الفترة التي سبقت اندلاع الثورة من 46 . 54 من تزييف للانتخابات وعدم تطبيق قانون 1947 وغيرها .

---

1 ..بنيامين سطورا، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية، 1898 . 1974، تر : الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 1998، ص 225 .

2 . مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1986، ص 64

3 . عبد الحفيظ بوعبد الله، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919 . 1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف : يوسف مناصرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، السنة 2006 ،171 .

4 – Ferhat Abbas ,Autopsie D'une Guerre, op.cit ,p.46

5 – Malika,Rahal , « Les Partisans De Farhat Abbas Face au 1ER novembre »,el watan ,numéro spéciale, 03/11/2004.

بقي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يدعو للتريث، وهو ما عبّر عنه السيد أحمد فرنسيس [1]، يوم 24 نوفمبر بالبرلمان فقال :" إن أحداث أول نوفمبر ناتجة عن رفض السياسة القائمة على المغالطات، والتي رفضت أن تأخذ بعين الاعتبار تطور العالم ووعي الشعب الجزائري "، وأضاف مشددا من لهجته قائلا :" إن الجزائر تجلس على فوهة بركان، وأنه لا يمكن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بدون الشروع في إصلاح سياسي [2].

هذا الإصلاح السياسي يعني به تكوين جمهورية متحدة مع فرنسا، وهو ما صرح به في الندوة الصحفية التي عقدها وفد النواب الجزائريين في باريس بتاريخ 04 فيفري 1955 بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في البرلمان الفرنسي، حيث قال :" إنه توجد في الجزائر حركة قومية طاغية، وأنّها تطالب بتحقيق الجمهورية الجزائرية التي تكون متحدة مع الجمهورية الفرنسية "[3].

مايزال لحد الآن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لا يؤمن بالعنف ، بل يدعو في بياناته وتصريحات قادته للحوار والحل السياسي .

ظل فرحات عباس مترددا دون اتخاذ موقف صريح وواضح، إلى أن جاءت انتخابات أفريل 1955، جعلته يتأكد أن الإصلاحات السياسية في الجزائر مستحيلة، هذا التحول جسّده في خطابه في جيجل يوم 15 أفريل 1955 والذي عارض خلاله فكرة الجزائر فرنسية قائلا :" لقد عرفنا منذ أول نوفمبر أحداثا خطيرة، وحدث وأن أطلق الاحتلال تسمية "الخارجون عن القانون " على رجال صعدوا إلى الجبال، إن النظام الاستعماري تحدى القانون واخترقه منذ 1948، وهو الذي تعدى على القوانين التي منحتها الجمهورية الفرنسية للمسلمين الجزائريين ويوجد اليوم من يقول : إنه يوجد الخارجون عن القانون والحق أنه لا يوجد سوى شخص واحد خارج عن القانون في الجزائر وهو النظام الاستعماري نفسه، إن الخارجين عن القانون هم الحكام الأوربيون، هم رؤساء البلديات وإداريو البلديات "[4] ،

1 . ولد أحمد فرنسيس سنة 1912 بغيليزان، دكتور في الطب، ناضل إلى جانب فرحات عباس في حركة أحباب البيان والحرية ثم في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، التحق بالثورة رفقة فرحات عباس سنة 1955، عين في منصب وزير للمالية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية ثم عمل في الدبلوماسية، بعد الاستقلال عين وزيرا للمالية لفترة وجيزة، ينظر : .حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية دار المعرفة، الجزائر ، 2007، ص 290 .

2 . حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر ، 2007، ص 141 .

3 . أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 . 1956 ،المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، بدون سنة، ص 279 .

4 . حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص . ص 142 . 143 .

ويختم خطابه بالقول :" إننا نخاطب الحكومة الفرنسية إنكم تعلنون بأن الجزائر فرنسية، ونرد عليكم أمتنا عربية، إن الجزائر جزائرية "[1].

يبدو من خلال هذا الخطاب الناري أن فرحات عباس بدأ يقتنع بجدوى الثورة وأنّ نهج الحوار والثورة بالقانون لم يعودا في مفكرته، فالعبارات كلها تدل على توجيه التهمة للنظام الاستعماري دون غيره أنه السبب في كل ما يحدث والأكثر من ذلك ختم خطابه بلفظة " الجزائر جزائرية " وهي عبارة يستخدمها لأول مرة، لقد اكتشف فرحات عباس أن نظريته السابقة قد تجاوزها الزمن وما عليه إلا الركوب في الموجة أو في قاطرة الثورة .

1 . 2 . اتصالات الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري مع قادة الثورة :

لقد سلكت الثورة طريق الكفاح المسلح، وهو أمر لا رجعة فيه، وأمام الحل السلمي الذي كان ينشده فرحات عباس، رأى هذا الأخير أن الأمر مستحيل تحقيقه وفق المعطيات المستجدة، فما كان منه إلا أن يميل إلى الانضمام للثورة وينخرط فيها كبقية الجزائريين من مواطنين أو حركة وطنية، يقول بنيامين ستورا :" أن أولى اتصالات فرحات عباس مع جبهة التحرير الوطني كانت يوم 15 ماي 1955 يوم قدم " عمار القامة" [2]، أمره فرحات عباس بنقل رسالة إلى "كريم بلقاسم"[3]، يريد الاتصال بالجبهة [4].

يتحدث فرحات عباس عن ذلك بقوله :" في ليلة 26 ماي 1955 دقّ "عمار القامة" بابي فأخبرني بأن هناك مسئولين يريدان رؤيتي، وهما "عبان رمضان" [5]، وأعمر أوعمران [1]، فأدخلتهما

---

1 . عزالدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899 . 1985، مذكرة ماجستيير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف : عبد الكريم صفصاف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة 2005، ص 229 .

2 . مسؤول فرع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فرع القصبة السفلى بالجزائر .

3. كريم بلقاسم : ولد في 14 سبتمبر 1922 بذراع الميزان، التحق بحزب الشعب، استدعته السلطات الفرنسية بتهمة المساس بسيادة الدولة في 23 مارس 1947، التحق بعدها بالجبل وحكم عليه بالإعدام غيابيا، أصبح مسئولا لحزب الشعب بمنطقة القبائل، التحق بلجنة التنسيق والتنفيذ بعد مؤتمر الصومام 1956، في 1958 و1959 أصبح نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة ووزيرا للقوات المسلحة، عين وزيرا للخارجية عام 1960 ووزيرا للداخلية عام 1961، شارك في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، توفي في أكتوبر 1970، ينظر : محمد الشريف ولد الحسين، مصدر سابق، ص 84.

4 –.Benjamin Stora ,Zakya Daoud, Ferhat Abbas ,Une Autre Algérie ,éd. Casbah, 1995. p 220.

5. عبان رمضان(1920–1957) من مواليد 10 جوان 1920 بمنطقة أيت إراثن ببلاد القبائل ,تابع دراسته الثانوية بالبليدة ,و تحصل على شهادة البكالوريا سنة 1941 ,عمل في الجيش الفرنسي في صف الضباط خلال الحرب العالمية الثانية ,و بعدها تولى نيابة إدارة بلدية شلغوم العيد المختلطة , وفي 1943 انخرط في صفوف حزب الشعب , وتولى أمور السياسة في نواحي سطيف , وفي 1950،=

إلى بيتي، ودار نقاش بيننا حول كيفية دخولي إلى الجبهة، وطلبوا مني المال والأدوية، انتقلت بعدها إلى سطيف وفي أوائل جوان عدت إلى الجزائر وقدمت لجبهة التحرير الوطني مبلغا ماليا قدره 02 مليون فرنك فرنسي لـ "بوقادوم مسعود" وحقيبة محملة بالأدوية المختلفة [2].

و مما قاله "عبان رمضان" لفرحات عباس في هذا اللقاء :" إن الثورة اندلعت يا عباس، والذين يخوضونها ليس هو "مصالي" ولا حركتكم، كل هذا فاته الزمن ...و من واجبكم أن تلتحقوا بجبهة التحرير الوطني، نحن بحاجة لرجال مثلكم، من غير المعقول أن تظلوا في الهامش "[3].

وعد فرحات عباس الرجلين . عبان رمضان واعمرأوعمران . بأن يفعل كل ما بوسعه لمساعدة الثورة، وبعد أربعة أيام من هذا اللقاء تلقى عبان رمضان أربع حقائب محملة بالأدوية ومبلغا ماليا قدره خمس مائة ألف فرنك، واستطاع جمع هذا المبلغ بعد أن تحصل على موافقة كل من " أحمد فرنسيس" و" أحمد بومنجل" [4] لمساعدة جبهة التحرير الوطني .

في شهر جوان التقى فرحات عباس بعبان رمضان للمرة الثانية وطلب منه وساطة أخيرة قائلا:" أعرف أناسا كثيرين في باريس وهناك يستمعون إلي أكثر من هنا، فامنحوا لي فرصة توقيف هذه الحرب المفجعة لكل الأطراف ..." وافق عبان رمضان على الاقتراح مشترطا عليه أن يمر التفاوض عبر جبهة التحرير الوطني .

=اعتقل بمدينة عنابة التي تولى المسؤولية بها خلفا للطيب بولحروف , وفي 7 مارس 1951، حكم عليه بالسجن لمدة 6 سنوات بمحكمة الحراش، وفي 19 جانفي 1955 أطلق سراحه , وبعد أن اتصل به العقيد أعمران التحق بالثورة مباشرة وعين مسؤولا على منطقة الجزائر,و رتب اتصالات مع البيانيين والعلماء,كما ساهم في تفعيل مؤتمر الصومام ,و تولى العضوية في لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة ما بين 1956-1957. للمزيد أنظر: Stora. Dictionnaire Biographique de militants nationalistes algériens 1926 -1954, éd , l'harmatin ,paris,1985 ,P163.

1 . العقيد أوعمران (1919/ 1992) تخرج من مدرسة شرشال العسكرية، خلال حوادث 8 ماي 45 حكم عليه بالإعدام بتهمة تشكيل خلايا مسلحة، عما في المنظمة السرية، كان نائبا لكريم بلقاسم في تولي منطقة القبائل، ومنذ مؤتمر الصومام عين عضوا في المجلس الوطني للثورة تم مندوبا للجنة التنسيق والتنفيذ في القاعدة الشرقية وبعدها ممثلا للحكومة في لبنان وتركيا، وخلال مؤتمر طرابلس تحالف مع بن بلة ضد كريم وبعد تصحيح 19 جوان أصبح عضوا في مجلس الثورة ،و بعدها انسحب من العمل السياسي .للمزيد أنظر : Stora , Dictionnaire Biographique , ibid , P 182 وكذلك : بن يوب، الدليل السياسي، ص 174 .

2 - Ferhat Abbas ,Autopsie D'une Guerre, op.cit ,pp.82-83.

3 . .حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 145 .

4 . ولد سنة 1906 والده كان معلما، درس الحقوق فأصبح محاميا، رافع من أجل مصالي الحاج سنة 1936، كان مقربا من فرحات عباس فعين في منصب أمين عام للحزب إ .د . ب . ج، التحق بالثورة سنة 1956 وعين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، شارك في مفاوضات مولان ممثلا للحكومة المؤقتة . ينظر : حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 292 .

سافر فرحات عباس إلى باريس والتقى رئيس الحكومة "إدغار فور Edgar Faure " [1]، وشرح منهج السياسي وتحدث عن دستور يجعل من الجزائر دولة مشتركة وطلب منه أن يرسل إلى الجزائر ممثلا له للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني لتشكيل حكومة جزائرية مؤقتة ..."[2].

النتيجة أن فرحات عباس لم يجد آذانا صاغية بدءا من "سوستيلJaque Soustelle" إلى "إدغارفور" Edgar Faure ثم وزير الداخلية "فرانسوا ميترانFrançois Mitterrand [3]، الذي قال:" المفاوضات الوحيدة هي الحرب"، وعاد إلى الجزائر يجر خيبة الأمل وأخبر عبان بذلك فرد عليه:" عليك أن تستمر في مساعدة الجبهة واستمر في نشاطك السياسي وانتظر اللحظة التي نطلب فيها مغادرتك الجزائر فالجبهة ستكون بحاجة إليك في الخارج" [4].

يتضح بهذا أن فرحات عباس التحق بالجبهة ولو لم يعلن ذلك جهرا، وبالتالي وضع حدا لثلاثين سنة من النشاط السياسي الشرعي بعد أن انتظر من فرنسا إصلاحات لم تأت أبدا بنتيجة، فالثورة أصبحت من الآن هي الحل والنهج الذي يسلكه .

لقد استيقظت في فرحات عباس صحوة الضمير والشعور بالوطنية الذي يحس به غيره من الجزائريين المناضلين سواء على المستوى السياسي أو العسكري، على الأقل قبل الحرب العالمية الثانية . هذا ما نستشفه مما قاله لإحدى الصحف الفرنسية، والذي أبان عن العديد من الآراء التي أصبح يؤمن بها ويتبناها، منها سؤال يتعلق بالوطنية لدى فرحات عباس :" هل هي شعور ذاتي أم

---

1 . إدغار فور" Edgar Faure ، 1908 . 1988، نائب في الجمعية الوطنية ما بين 1946 و1958 عن الحزب الراديكالي، ترأس الحكومة من فيفري 1955 إلى جانفي 1956، أبعد عن الحزب، فالتحق بديغول، فكلفه بقيادة حركة الإصلاح التربوي سنة 1968، كلف برئاسة الجمعية الوطنية ما بين 1973 و1978، له عدة مؤلفات في السياسة والتاريخ، ينظر : أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954 . 1962، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص 42 .

2 – Ferhat Abbas , op.cit ,pp. 84.

3 . " فرانسوا ميتران : François Mitterrand من أبرز الشخصيات السياسية افرنسية في القرن العشرين، سليل أسرة كاثوليكية ولد يوم 26 أكتوبر 1916 بمدينة جارناك رب فرنسا، عرف منذ دراسته بالمرحلة الثانوية بنشاطه النقابي .عند التحاقه بالجامعة سنة 1934 لدراسة الحقوق بباتريس، بدأ يمارس النشاط السياسي، وعند سقوط فرنسا في جوان 1940 عارض نظام فيشي والتحق بالمقاومة، ومنذ 1946 تولى العديد من المهام الوزارية والنيابية، فقد ساهم في تأسيس العديد من الأحزاب السياسية، وترأس بعضا منها مثل الحزب الاشتراكي الفرنسي 1971 . 1981، تولى رئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة لعهدتين متتاليتين من 21 ماي 1981 إلى 17 ماي 1995، توفي في 08 جانفي 1996، مخلفا وراءه العديد من المؤلفات الفكرية والسياسية والتاريخية . لزهر بديدة مرجع سابق، ص .ص 224 . 225 .

4 . حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 148 .

رد فعل للنزعة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية ؟[1]، لخص عباس ذلك في :" الاثنتان معا، ومن الصعب جدا التفريق بين ما وقع اعتباره في الضمير كحقيقة سياسية ورد فعل ضد بعض الأجهزة الاقتصادية وإن الشيء المحقق هو انه قبل الاحتلال العسكري كانت المملكة الجزائرية موجودة وإن ذكرى هذا الوجود لم تمح آثاره وإنها توحي اليوم بطائفة كبرى من الأحاسيس[2].

يبدو أن السيد فرحات عباس من هذا التصريح كشف بما لا يدع مجالا للشك أنه غير من مواقفه إزاء ما كان يعتقده سابقا والأوضاع المستجدة، ففي منتصف الثلاثينات لم يكن يؤمن بوطن اسمه الجزائر في المقال الذي نشره في جريدة " التفاهم" بتاريخ 1936/02/24 كشف عن أفكاره تحت عنوان:" فرنسا "هي أنا" " قائلا :" ...لو كنت اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت وطنيا، ولن أخجل من ذلك من يخجل من جريمة، فالرجال الذين ماتوا من أجل المثل الوطني هم يوميا مكرمون ومحترمون وحياتي ليست أهم من حياتهم ومع ذلك سوف لا أموت من أجل الوطن الجزائري، لان هذا الوطن ير موجود، لم أكتشفه، سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات، وزرت المقابر، لم يكلمني أحد عنه ." إلى أن قال :"هل هناك سياسة استعمارية أكثر إخصابا ؟ لا ننسى بدون تحرير الأهالي، ليس هناك من جزائر فرنسية دائمة " فرنسا هي أنا"، لأنني أنا العدد، أنا الجندي، أنا العامل، أنا الحرفي، أنا المستهلك، مصالح فرنسا هي مصالحنا من اللحظة التي تصبح مصالحنا هي مصالح فرنسا " [3]و ألان عدل عن ذلك في تصريحه القائل :" وإن الشيء المحقق هو انه قبل الاحتلال العسكري كانت المملكة الجزائرية موجودة " [4].

لقد لف الغموض تصريحات فرحات عباس ، ربما أن الفترة التي يتحدث فيها وهي . صيف 1955 . ما يزال يؤمن بالحل السلمي وأن الثورة يمكن أن تتوقف لو يتوصل القادة للتفاوض، فهو وإن انضم للجبهة سرا ويعمل لصالحها إلا أنه يأمل من الفرنسيين خيرا وهو ما يتضح من السؤال الموجه له بشأن وجود الفرنسيين في الجزائر من خلال السؤال الذي طرح عليه:" هل تتمنون رحيل ذهاب الفرنسيين واستقلال الجزائر ؟ " .السيد فرحات عباس أجاب مباشرة:" إن الكتلات الشعبية الجزائرية التي ازداد نضوجها السياسي بسرعة بالحركة الفكرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قد أصبحت تقدر حقيقة المشاركة بين الممالك والشعوب، وإذا كان الحدث الاستعماري مبغوض في نفسه وإذا

1 . جريدة الزهرة، يومية تونسية، " تصريح للزعيم الجزائري فرحات عباس "، عدد 15098، (1955/07/08)، ص 01.

2 . الجريدة نفسها .

3 . يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912.1948، مرجع سابق، ص . ص 45 . 47

4 . جريدة الزهرة، مصدر سابق .نفس التاريخ والصفحة.

كانت الأجهزة الاقتصادية يجب تحطيمها فإن ذلك لا يمنع عن وجوب البحث عن صورة جديدة من صور التضامن ومعنى ذلك أن ذهاب الفرنسيين الذي لا يتمناه احد ليس بناحية جدية في القضية الجزائرية، حتى ولو فرضنا جدلا ذهاب الفرنسيين فلن يقع تعويضهم بغيرهم، بيد أن الشيء الأساسي في القضية، إنما هو إعداد طرائق التعاون بين الطرفين وفي سنة 1946 قدم حزب البيان الجزائري مشروع الجمهورية الجزائرية التي تكون مرتبطة بالجمهورية الفرنسية بروابط فيدرالية "[1].

نفهم مما تقدم أن المتحدث . أي فرحات عباس . يتمنى أن يقام تعاون بين الفرنسيين والجزائريين، وهي العودة لأطروحته التي سبق وأن نادى بها بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة أثناء تأسيس الاتحاد، وهي إقامة جمهورية جزائرية تتعاون مع فرنسا، وكأنه يطبق المثل القائل :" كل إناء ينضح بما فيه "، وهو بهذا يناقض المسار الذي جاء به نداء أول نوفمبر، بل ويناقض حتى العهد الذي قطعه على نفسه أمام قادة الثورة يوم الالتقاء بهم .

في سؤال عما إذا كان فرحات عباس من أنصار الحضور الفرنسي في الجزائر، ألا يخشى رد فعل بعض المتطرفين وممثلو الجامعة العربية ؟ رد قائلا : " إنني من أشد أنصار بقاء الحضور الفرنسي بالبلاد الجزائرية، وإذا كانوا بكلمة (استقلال) يريدون أن يعربوا عن الاختيار فإن الاختيار قد حصل من الآن وإني أعبر عنه بما يأتي عنه التحرر من الإرغام الاستعماري ثم الاتحاد ديمقراطيا مع فرنسا)، هذا ولانتزاع فلاحينا من براثن وبؤس وشقاوة القرون الوسطى يجب أن نبقى مع بعضنا وأن نتعاون تعاونا أخويا في سبيل تحسين ظروف الحياة ولكن من هو الذي في إمكانه أن يستغرب تمسكنا بالعالم العربي وعواطفنا نحو الجامعة العربية (بمقدار ما تظهر فيه هذه تضامنها) وبعد ذكر ما تقدم فاني أفصح بهذه المناسبة بان القطر الجزائري قد تلقى ثقافة فرنسية وانه سيبقى متمسكا بهذه الثقافة ولا يتصور عقلي أن هنالك من يلوم الجزائر على اشتراكها مع فرنسا لإتمام هذه الثقافة وانجاز وسائل تجهيزها وغير ذلك من الشؤون، إن عواطفنا نحو جامعة الدول العربية لا تمنعنا من أن نتمسك ببقاء الحضور الفرنسي لانا سنبقى وحدنا المحكومون في مصالحنا وعن أمكانية الحل السلمي طرح عليه السؤال التالي :" إذا كان الحل السلمي مازال في حيز الإمكان فماهي الإصلاحات الكبرى التي تجعله مقبولا من طرف الجزائريين، الإجابة كانت وفق التالي :" بما أن الحالة الحاضرة قد كانت نتيجة سياسية فانه يجب توخي سياسة أخرى وأن الآمة الجزائرية تريد أن تشعر بأن بلادها في الجزائر، إذن إن الدولة الجزائرية موجودة في الميدان العملي فهي تتمتع بالاستقلال الحالي

1 . جريدة الزهرة، "تصريح للزعيم الجزائري فرحات عباس "، عدد 15098، (1955/07/08)، ص 01.

الداخلي وبها المجلس الجزائري وحكومة الولاية العامة وغير ذلك .و يجب التصرف بصورة ينتفع بها جميع الجزائريين ويجب تمديد متعلقات التشريع الحالي وإحداث جهاز تنفيذي محلي وإن قضية الحضور الفرنسي لا تطرح على بساط البحث وإن الأمة الجزائرية تستعيد ذاتيتها [1].

يعود فرحات عباس ليناقض نفسه بأن مؤسسات الدولة في الجزائر موجودة من المجلس الجزائري وحكومة الولاية العامة، وهو الذي طالب بإلغائها في مناسبات عدة، وعن أي دولة جزائرية تتمتع بالاستقلال الداخلي، هذا الذي لم نلمس له أثرا، لا وجود سوى للاستعمار والقمع وسيادة المستوطنين .

رد فرحات عباس عن سؤال عما إذا كان من الواجب استعادة الثقة قائلا :" في الجو الحالي المخيم على البلاد الجزائرية من اللائق عدم إهمال أي شيء توطيد الأمن والهدوء وإن العامل النفساني قد أصبحت له أهمية أساسية في ترميم الثقة وإعادة توطيدها لأنه من الواجبات الحتمية أن يكون المسلمون على تمام الاقتناع بأن الحكومة الفرنسية قد عزمت على جعل حد ونهاية لسياسة الوعود التي لا يوفي بها ومن الواجب أيضا أن يكون المسلمون مقتنعين بأنه سيقع تغيير بعض الأشياء وأنه من المهم جدا نفي الكذب والبهتان وإزالة عوامل الحذر والسير جميعا في طريق لتشييد هيكل وحدة فرنسية إسلامية حقيقية ".

يتضح من هذا التصريح أن فرحات عباس ما يزال متشبثا لوحدة فرنسية إسلامية التي لطالما دعا إليها، كأساس لاسترجاع الثقة، يتحدث وكأنه خارج الجزائر وكأن الثورة غير موجودة، كل الكلام الذي ورد على لسانه يتناقض أساس مع الأحداث التي تدور رحاها في الميدان والتي أساسها التحرر، ربما عدم اتساع الثورة في تلك الفترة وانحصارها في الاوراس هو الذي زرع الشك في نفسية عباس .

و عن الحل السريع الذي يراه فرحات عباس صالحا ؟ قال :" يجب درس حل ينحو نحو الدولة الجزائرية وإن هذا الحل موجود ألان من الوجهة الواقعية حيث أن القطر الجزائري يتمتع الآن بالاستقلال المالي وله مجلس نيابي، لكن عوض أن هذا المجلس يعمل لفائدة أقلية من كبار المعمرين يجب أن يستفيد منه جميع الجزائريين، وبعد ذلك بقيت قضية تمديد متعلقات الهيئة التشريعية بعد حل المجلس النيابي الجزائري الحالي وإجراء استشارة شعبية حرة، وأخيرا إحداث جهاز تنفيذي محلي "، هل هذا هو برنامج حزب البيان الجزائري ؟ إجابته كانت وفق مايلي :" لقد طلبنا

1 . جريدة الزهرة، "تصريح للزعيم الجزائري فرحات عباس "، عدد 15098، (1955/07/08)، ص 02 .

فيما يخصنا وسنثابر في المطالبة بجمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية اتحادية أي فيدرالية مع الجمهورية الفرنسية، ولقد طلبنا هذا ضمن مشروع إلى المجلس التأسيسي الثاني وإلى مجلس الجمهورية وقد أوضحنا في هذا المشروع بغاية الإطناب والتفصيل طرائق إحداث وتسيير شؤون هذه الجمهورية، كما أوضحنا الروابط التي تربطها بفرنسا، هذا وبإرجاع الذاتية إلى الأمة الجزائرية ليس هنالك أي خطر على الحضور الفرنسي" [1].

لقد طمأن فرحات عباس الفرنسيين بأن تعايش الفرنسيين إلى جاني المسلمين ممكن الوقوع إذا جسدت حلولا أخرى على أرض الواقع منها عادة انتخاب المجلس الجزائري بما يتوافق ومطالب الأغلبية المسلمة وإجراء انتخابات شعبية وإحداث جهاز تنفيذي محلي يكون فيه للمسلمين يد وغيرها، هذا هو الحل برأيه الذي يجسد جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا وهي فكرته التي تبناها بعد تأسيس الاتحاد.

في شهر جوان 1955، عندما كان فرحات عباس يجري لقاءات سرية مع عبان رمضان ، وأظهر نواياه بدعم الثورة على الأقل سريا في هذه المرحلة قبل أن يعلن ذلك صراحة فيما بعد، كانت جماعة اللجنة المركزية وهم : أحمد بودة، عبد الحميد مهري [2]، عبد الرحمان كيوان، سيد علي عبد الحميد، الهاشمي حمود، سعد دحلب ألخ...، الذين ألقي عليهم القبض من قبل فرنسا بين شهري نوفمبر وديسمبر 1954 [3]، وأفرج عنهم في شهر ماي 1955، وبعدها مباشرة درسوا الوضع لحل اللجنة المركزية والانضمام لجبهة التحرير الوطني وكان ذلك بين شهري سبتمبر وأكتوبر 1955، بعدما اتصلوا بعبان رمضان ودعاهم لحل اللجنة كشرط والانضمام للجبهة [4].

1 . جريدة الزهرة، "تصريح للزعيم الجزائري فرحات عباس "، عدد 15098، (1955/07/08)، ص 02.

2 . عبد الحميد مهري : ولد يوم 04/03 1926 م بالخروب التابعة لولاية سطيف . نشأ في وادي الزناتة، أين حفظ القرآن الكريم وتلقى فيها أولى دروسه، وانخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري زمن سريته ثم بالحركة الوطنية من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، انتقل إلى تونس لمواصلة دراسته هماك، وفيها تمكن من تأسيس حركة طلابية تابعة لحزب الشعب سنة 1947 م، أصبح عضو اللجنة المركزية بذات الحزب، بارك اندلاع الثورة التي أطلعه عنها بعض مجموعة الستة اعتقل في نوفمبر 1954 م، وبقي في السجن إلى غاية أفريل 1955 م ليلتحق بوفد الجبهة في الخارج، كان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية وعضو= =بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وعند تشكيل الحكومة المؤقتة الأولى في 1958/09/18 شغل منصب وزير شؤون شمال افريقيا وأثناء تشكيل الحكومة المؤقتة الثانية شغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية .بعد الاستقلال شغل العديد من المناصب الوزارية، توفي بالجزائر العاصمة يوم 30 جانفي 2012 .ينظر : لزهر بديدة، مرجع سابق ، ص . ص 258. 260 .

3 . الطاهر آيت حمو، رجال صنعوا التاريخ . الرئيس بن يوسف بن خدة . دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص . ص 70 . 71 .

4 . المصدر نفسه، ص 73 .

وفي جانفي 1956، جاء دور جمعية العلماء المسلمين ففي 07 جانفي من السنة نفسها ، دعا الشيخ العربي التبسي الجزائريين للالتحاق بالثورة [1].

1 . 3 . حلّ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري :

لقد خطت الثورة الجزائرية خطوات كبيرة إلى الأمام ولم يعد بمقدور أحد الوقوف في وجهها خاصة بعد هجومات الشمال القسنطيني 1955/08/20 ثم دخول القضية الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة واكتسابها صفة الدولية ناهيك عن انضمام بعض التشكيلات السياسية منها اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وجمعية العلماء، كل هذا كان دافعا قويا لفرحات وأنصاره لتبني موقفا صريحا وواضحا بل وعلنيا أمام الملا، تجاه الثورة لتكون جبهة التحرير الوطني هي القاطرة الوحيدة للثورة .

ربط فرحات عباس مشاركة حزبه في استتباب الهدوء بالعودة إلى جيش التحرير، وهو اعتراف صريح منه بالثورة والدور الفاعل للجيش، جاء هذا في إجابة عن سؤال طرح عليه من جريدة "العمل" حول إمكانية مشاركة الحزب في إيقاف هذا التيار (الثورة) فرد قائلا :" إن حزبنا الوطني الديمقراطي، قد استنفد كل الوسائل السلمية لتسوية المشكل بالتفهم، والتعقل والمحادثات، وإني بكل صراحة، أقول ليس في إمكان حزبنا الآن المساعدة على حل سلمي بدون موافقة حركة الثورة، وسواء أحببنا أم كرهنا فلا يمكن أي حل بدون مشاركة جيش التحرير الوطني" [2]

1 . سعد الله يبين موقف جمعية العلماء من الثورة وخصوصا الإبراهيمي باعتباره الرئيس، أن الجمعية لم تعارض الثورة بل وقفت منها موقف المتبصر والحذر مثلها مثل العديد من الأحزاب الثقيلة في الساحة السياسية وقتئذ ،وكان ذلك مرده للتضحيات الجسام التي قدمها الشعب الجزائري في 8 ماي وهو ليس بالبعيد عن الحدث هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإعلان عن الثورة قد صادف الإبراهيمي في دولة باكستان، ولم يطلع على الخبر إلا بعد عودته إلى القاهرة، لكن نائبه الورتلاني في مكتب الجمعية صرح يوم 2 نوفمبر وأعلن تأييد المكتب للثورة، ولما عاد الإبراهيمي عزز هذا الإعلان ببيان صدر عن مكتب الجمعية يوم 15 نوفمبر 1954 يساند الثورة ويدعو الشعب الجزائري إلى مؤازرتها دون أن يركز في بيانه على قادة الثورة .أبو القاسم سعد الله، في قلب المعركة ، ط1 ، دار الأمة، الجزائر، 1994 ص 33 . وهو الطرح الذي يذهب بنيامين ستورا :" أن رجال الدين أي العلماء اتخذوا موقف الترقب والحذر ويستدل بما ورد في جريدة البصائر ليوم 05نوفمبر 1954 :" لا يمكن أن نقدم أي تعليق عن الأحداث إلى أن تظهر لنا الحقيقة "، ينظر بنيامين سطورا، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية، 1898 . 1974، تر : الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 1998، ص 225 . ويذهب المجاهد " عمار قليل" إلى أن الجمعية أعلنت وبشجاعة تأييدها لجبهة التحرير الوطني :ينظر : عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، ط1، قسنطينة، 1991، ص 226 .

2 . جريدة العمل، "لن تحل قضية الجزائر"، عدد 85، (31 /01 /1956)، ص 04 .

و هذا اعتراف صريح منه بأنه فهم جيدا الواقع الذي آلت إليه الأوضاع، وأن حزبه لم يعد بإمكانه السير في المبادئ التي سبق وأن دأب عليها، فلأن حركة الثورة هي الفاعلة والحلول تكون من جيش التحرير .

و بدأت مطلع 1956 الاستقالات الفردية والجماعية من داخل صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تصل تباعا إلى الإدارة الاستعمارية وذلك بفضل الجهود التي بذلها فرحات عباس [1] و أمام تسارع الأحداث اجتمع أعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بسويسرا يوم 1956/01/30 و فيه توصل "أحمد بومنجل" و" فرنسيس" إلى إقناع "فرحات عباس" بضرورة الإعلان الرسمي عن التحاق حركتهم بالثورة [2].

لقد اقتنع فرحات عباس أنه من الآن فصاعدا لا شيء يعلو على الثورة وأن أي حديث يجب أن لا يخرج عن إطار بيان أول نوفمبر 1954 وهو ما نستشفه من التصريح الذي أدلى به لجريدة L'Action التونسية قائلا :" لا أملك أية صفة للتشاور مع فرنسا ...فالرجال الذين يقودون الحركة هم الذين يملكون شرعية التشاور، وأعتقد أن فكرة الجمهورية الجزائرية المستقلة التي اقترحتها لا تزال قائمة لكنني لن أدافع عنها ولا عن أي حل آخر ولن التزم بأي عمل ".

لقد اعترف فرحات عباس أن القادة الميدانيين والثوار الفعليين في جبهة القتال هم الذين يمثلون ثقل الجبهة والحديث باسمها، وأن مشروعه لم يعد مدافعا عنه مثلما دافع عنه مدة عقود من الزمن .

و هو الموقف نفسه الذي يؤكده في مناسبة أخرى عن حركة الثورة في الجبال :" قال :" بأنها قوية لا بالنسبة لمعداتها التي تتقوى يوما فآخر ولكن بالنسبة للأسباب التي دفعت بها للتكوين والتي تتضاعف دوما، فقد أصبحت في أعين الشعب الجزائري بأسره مصدر الأمل الوحيد " [3].

أما عن السؤال المتعلق بالحلول التي يراها مناسبة قال :" إنها معروفة منذ سنة 1943، وقد سبق لي وأن عرّفت بها بنفسي للجنرال "جورج كاترو"Catroux Georges [4]، وهي الاعتراف

1 . أحسن بومالي، مرجع سابق ، ص 281 .

2 . حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 155.

3 . جريدة العمل، مصدر سابق ، "لن تحل قضية الجزائر"، عدد 85، (31 /01 /1956)، ص 04 .

4. جورج كاترو" Catroux Georges، وزير مقيم في الجزائر، ولد في 29 جانفي 1877 بليموج وكان ما بين 1943 و1944 حاكما عاما للجزائر ومحافظ دولة مكلف بـ " شؤون المسلمين"، وبلجنة التحرير الوطني برئاسة الجنرال "ديغول"، خلف "جاك سوستال" في=

بالواقع الوطني الجزائري وهذا يقتضي إذا أردنا جعل حد سريع لإراقة الدماء، اعتراف الحكومة الفرنسية في أقرب الآجال بحقوق الشعب الجزائري في الاستقلال في نطاق التكافل "، وأخير أبدى المتحدث رغبته في تعاون الجزائريين والأوربيين في حالة ما وقع حل للقضية الجزائرية قائلا :" بدون شك يمكن ذلك بشرط أن ينزع الأوربيون عن أنفسهم روح السيطرة الاستعمارية وأن يقضى على الاستغلال الاستعماري " [1].

أصبحت الثورة في نظر فرحات عباس مصدر الأمل بالنسبة لجموع الجزائريين وأن الحل يكمن دائما في توقيف إراقة الدماء والقضاء على الاستغلال الاستعماري " .

1 . 4 . فرحات ممثلا للثورة في الخارج :

غادر فرحات عباس الجزائر باتجاه باريس في 07 أفريل 1956، ومنها توجه للقاهرة عبر سويسرا رفقة "أحمد فرنسيس"، ممثلا للجبهة في الخارج، ملتزما بما كلفه عبان رمضان من أن الانتماء للجبهة أمر ضروري والتجنيد للثورة يجب أن يمر عبرها " [2].

حلّ فرحات عباس بالقاهرة يوم 25 أفريل 1956، وعقد ندوة صحفية رفقة بعض الممثلين الجزائريين للثورة هناك [3]، دعا إلى وجوب إنهاء الحرب وفتح المفاوضات وأن عهد القوة انقضى وولّى يقول:" إن النظام الاستعماري هو وحده محل الأخذ والرد وأن الحرب ليست أمرا محتوما، وقال:" إننا نوجه على رؤوس الملأ نداءنا إلى الضمير العالمي وإلى الضمير الفرنسي الحر خاصة، ونقول:" أن الحوار والتفاوض بين الشعب الفرنسي والشعب الجزائري أمر ممكن بل ومرغوب فيه، ولكن يجدر الإمساك عن كل مغالطة ويؤكد فرحات عباس أن الممثل الوحيد للتفاوض هو جبهة التحرير الوطني يقول :" إن الساسة الفرنسيين يتساءلون عمن يمكن التفاوض معهم ونحن نجيبهم أن عليهم أن يتفاوضوا مع رجال جبهة التحرير الوطني الذين يكافحون من أجل حرية شعبهم " [4].

=1956 ثم استقال بعد أحد عشر شهرا ورحل إلى فرنسا، مات في 21 ديسمبر 1969 بباريس، ينظر : عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 280 .

1 . جريدة العمل، مصدر سابق ، "لن تحل قضية الجزائر"، عدد 85، (31 /01 /1956)، ص 04 .

2 . حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 157 .

3 . وهم : أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد وأمحمد يزيد، وأحمد توفيق المدني ومحمد خيضر والأمين دباغين، وأكثر من أربعين صحفيا تحدث عباس بالفرنسية وترجم له توفيق المدني إلى العربية، ينظر :.Benjamin Stora ,Zakya Daoud,op.cit.p250

4. جريدة العمل، " يجب الاعتراف بوجود أمة جزائرية مستقلة قبل التفاوض "، عدد 159، (26 /04 /1956)، ص 01 .

نستشف مما سبق أن فرحات عباس اعترف أنّ الممثل الشرعي والوحيد للثورة هو جبهة التحرير الوطني وأنّ أي مفاوضة لابد أن تكون مع الجبهة، فهي مصدر الحركة العسكرية في الجبال

اكتسبت الثورة بانضمام الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري هيئة سياسية ثالثة في الجزائر بعد حركة الانتصار الممثلة في المركزيين وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وبالتالي أصبحت عناصر الآمة منصهرة في الثورة باستثناء الشذّاذ من عنصري المصاليين والشيوعيين [1]

لقد تدعمت الثورة بانضمام فرحات عباس برجل سياسي على إطلاع واسع بخبايا الإدارة الاستعمارية، واستفادت منه الثورة أيضا لثقافته الغربية الواسعة التي أهلته أن يكون دبلوماسيا كبيرا في أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبدرجة أقل في المشرق العربي لان هناك من قادة الخارج من مثلوا الثورة فيما بعد منهم أحمد توفيق المدني وعبد الحميد مهري وغيرهم بعدما تم اعتقال الزعماء الأربعة في 1956/10/22، وبفضل مسايرته لمبادئ الجبهة وانخراطه التام في الحركة الثورية، استطاع أن يكون أول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وواصل نضاله إلى غاية الاستقلال .

02 - الحركة الوطنية الجزائرية .M.N.A

قبل استعراض موقف الحركة الوطنية من الثورة من خلال ما ورد في الصحافة التونسية يجدر بنا الحديث عن إرهاصات ظهورها، بدءا بالأزمة التي ظهرت في صفوف ح.إ.ح.د ثم انشقاقها إلى مركزيين ومصاليين، لنعرج أخيرا إلى تأسيس الحركة وموقفها من الأحداث .

عرفت سنة 1953 أزمة حادة في أكبر حزب يجمع الجزائريين، إنه حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وانفجر الوضع منتصف 1954، عندما عقد مصالي مؤتمر الحزب في بلجيكا في جويلية 1954 وأعضاء اللجنة المركزية في أوت بالعاصمة وأصبح الحزب بجناحين متصارعين، يقول بن يوسف بن خدة [2] عن سبب الخلاف :" أن مصالي طالب بالسلطة المطلقة له لإدارة الحزب

1 . .الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة ،بيروت (لم يذكر اسم الناشر)، ص 444 .

2 . بن يوسف بن خدة : ولد في البليدة عام 1929، التحق بحزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، ثم أصبح أمينه العام بعد مؤتمر افريل 1953، كان مع حسين لحول من أبرز المركزيين، التحق بجبهة التحرير عام 1955، أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 1956 إلى 1962 وعضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ 1956 . 1957 ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في سبتمبر 1958، ورئيسا للحكومة المؤقتة في أوت 1961، أقصي من الساحة السياسية في 1962، أسس في 1989/07/24 حزب الأمة، وتم حله في 1997/03/30، مات بالعاصمة في 2003/02/04، ينظر : محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، 2006، ص 187، وعاشور شرفي، مرجع سابق، ص 70 .

وهو الشيء الذي قابلته اللجنة المركزية بالرفض [1].

وهو ما يؤكده فرحات عباس في مذكراته " ليل الاستعمار نقلا عما قاله الوفد الخارجي للجبهة وهما أحمد بن بلة [2]و محمد خيضر [3].:" إن سنة 1954 كانت بالنسبة للحزب أزمة داخلية وسبب النزاع : إما التسيير الجماعي وإما السلطة المطلقة لمصالي الحاج وهو ما نجم عنه ثلاث نزعات: . نزعة أولى تضم أتباع مصالي طلبت الرئاسة الدائمة له في اجتماع جويلية 1954 وتخويله جميع السلطات، ونزعة ثانية : . تضم أنصار اللجنة المركزية التي قررت في أوت 1954 تعزيز مبدأ التسيير الجماعي ونزعة ثالثة التفت حول لجنة تسمى اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي ضمت إطارات من المنظمة السياسية والخاصة [4].

في خضم هذا الصراع، ظهرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل [5] في مارس 1954 كحركة حيادية بين جناحي الحزب، هدفها إعادة الوحدة للحزب، وأمام فشلها في التئام وحدة الحزب، قرر المناضلون الأخذ على عاتقهم التحضير للعمل المسلح، منتهزين ظروفا دولية وأخرى محلية لتحقيق الهدف، وتم الاتصال ببعض الإطارات السابقة من المنظمة الخاصة واجتمعوا بحي المدنية بالعاصمة، ضم الاجتماع اثنين وعشرين مناضلا [6]، تدارسوا الوضع وانتهوا إلى ضرورة العمل المسلح، وخرجت منه هيئة تنفيذية تتكون من ستة مناضلين منسقهم محمد بوضياف [1] .

1 . الطاهر آيت حمو، مصدر سابق، ص 61 .

2 . أحمد بن بلة من مواليد 1912 بمغنية قيادي بارز في تاريخ الجزائر المعاصر، من مؤسسي المنظمة الخاصة، خدم القضية الوطنية في الداخل والخارج، عاش جزء من عمره في سجنون الاستعمار، يعد أول رئيس للجزائر المستقلة، أطيح به سنة 1965 من قبل العقيد بومدين، بعد توليت الرئيس بن جديد السلطة أفرج عنه، وهو من معارضي إلغاء المسار الانتخابي في جانفي 1992، ومن المساهمين في البحث عن الحوار والمصالحة الوطنية . للمزيد أنظر :271 . Stora , Dictionnaires Biographique , P، وكذلك : رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، ط3، (طبعة دولية 2001)، ص 176 .

3 . محمد خيضر (1967/1912) مناضل ثائر انخرط في سن مبكرة في الحركة الوطنية بالنجم ثم حزب الشعب فحركة الانتصار، سجن مرات عديدة، خدم المنظمة الخاصة، وتولى ترتيب شؤون الثورة في القاهرة، عين وزيرا في الحكومة المؤقتة، ينحاز لتحالف تلمسان ويصبح عضو المكتب السياسي في 1962، في جنيف يعلن معارضته لنظام بن بلة ويغتال في 4 جانفي 1967 بجنيف .للمزيد أنظر : Stora , Dictionnaire Biographique ,op.cit.p 287 . وكذلك : رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 185.

4 . فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص . ص 261 . 262 .

5 . يقول المناضل أحمد مهساس : جاءت فكرة اللجنة الثورية للوحدة والعمل بعد اقتناعنا بأن الحزب قد تحطم كهيكل، إذ كنا نعتقد بأن الثورة يجب ان يتبناها حزب قوي، لكن انفجار الحزب بقدر ما كان نقمة كان نعمة، فانهيار الحزب تحرر المناضلون وتحركت= =فيهم روح المبادرة ومن صلب هذا التفكير الجديد جاءت فكرة اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ينظر : لمجد ناصر أحاديث مع أحمد علي مهساس (أحد مهندسي ثورة التحرير)، ط1، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ، ص 72 .

6 . المجاهد عمار بن عودة يقول:" أن التيار غير المسالم أي أتباع المنظمة الخاصة بزعامة محمد بلوزداد منهم جميعا تكونت مجموعة 21 التاريخية وأن العضو الثاني والعشرين وهو إلياس دريج الذي اختارت مجموعة الجزائر بيته القريب من الغابة ". ويفهم منه هذا أن صاحب البيت ليس من =

و بالتحاق كريم بلقاسم بالقيادة لتصبح قيادة سداسية قررت القيادة توسيعها إلى جماعة الخارج وتم إضافة "حسين آيت أحمد" [2]، و"أحمد بن بلة"، و"محمد خيضر" لتتحول القيادة إلى تسعة أعضاء وعدل تاريخ اندلاع الثورة من 15 أكتوبر إلى ليلة الفاتح نوفمبر 1954 [3]، كما تم الاتفاق أيضا في 23 أكتوبر 1954 من قبل مجموعة الستة أن يرافق الانطلاقة العسكرية للثورة نداء سياسي يحدد الأهداف الأساسية لهذه الحركة [4].

2 . 1 . موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية :

بمجرد الإعلان عن الثورة عملت السلطات الفرنسية على توقيف آلاف من مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أوقفوا في الأسبوع الأول من نوفمبر 1954، ومنذ 03 نوفمبر أصدر المكتب السياسي للحركة بيانا نشرته الجزائر الجمهورية في 1954/11/04 :" إن أحداثا مشابهة لتونس والمغرب وقعت في الجزائر .. .ولا وأحد يجهل أن الأسباب العميقة تكمن من جهة، في

=ضمن المجموعة 22 التاريخية ". باديس قدادرة، " العقيد عمار بن عودة يخص الشروق باعترافات مثيرة "، جريدة الشروق، يومية جزائرية مستقلة، عدد 2478، تاريخ (2008/12/13)، ص 11 .

1 . محمد بوضياف، سياسي جزائري، ولد بنواحي المسيلة يوم 1919/06/23 م، لم يواصل تعليمه على غرار الكثير من الجزائريين، واتجه للحياة العملية، حيث عين كمحصل للضرائب بجيجل سنة 1942 م، انضم غلى حزب الشعب الجزائري في مرحليته السرية خلال النصف الأول لسنوات الأربعينيات من القرن الماضي، أصبح مسئول ناحية قسنطينة عن المنظمة الخاصة ما بين 1947 . 1950 م التابعة لحزب الشعب والمكلفة بالتحضير للعمل المسلح، كان من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954، ومن الداعين لمجموعة 22 قي جوان من نفس السنة بالجزائر العاصمة، تولى مهمة التنسيق في مجموعة الستة المكلفة بمباشرة الإعلان عن اندلاع الثورة، ومن فرنسا باشر المهمة وإلى جانبها تكوين فيدرالية جبهة التحرير التابعة لجبهة التحرير الوطني ،اعتقل من قبل السلطات الفرنسية على إثر حادثة= =الاختطاف في 1956/10/22 م، تم تعيينه وزير دولة في الحكومة المؤقتة، وبعد استرجاع السيادة الوطنية في سبتمبر 1963 م شكل حزب الثورة الاشتراكية، اعتقل وسجن في جوان 1963، وفي السنة نفسها اختار المنفى واستقر بالمغرب الأقصى، بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في 1992/01/11 م عاد إلى الجزائر، وأصبح رئيسا للمجلس الأعلى للدولة لينم اغتياله وهو يلقي خطابا في دار الثقافة بمدينة عنابة يوم 1992/06/29 .ينظر : لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية . الشخصيات الجزائرية . وزارة الثقافة، الجزائر 2012، ص . ص 255 . 256 .

2 . حسين آيت أحمد من مواليد 1926 بعين الحمام، يعد من المساهمين في المنظمة الخاصة ،اعتقل مع زملائه في الطائرة سنة 1956، بعد الاستقلال شكل مع العقيد محند والحاج حركة انفصالية بالقبائل، وشكل معارضة للنظام باسم جبهة القوى الاشتراكية ،: Hocine Ait Ahmed , Mémoires d un combattant , (éd Bouchene Alger 1990) p98.

3 . . باديس قدادرة، " العقيد عمار بن عودة يخص الشروق باعترافات مثيرة "، جريدة الشروق، يومية جزائرية مستقلة، عدد 2478، تاريخ (2008/12/13)، ص 11 .

4 . عمار قليل، مصدر سابق ، ص . 183 .

تجاهل عنيد لحقائق أفرزت المشكل سواء في الجزائر أو في المغرب وتونس، ومن جهة أخرى في سياسة القوة التي تواجه بها بقسوة طموحات الشعب الشمال الإفريقي [1].

يفهم من هذا البيان أن الحركة لم تدين الأعمال الثورية بل أرجعت ذلك لحالة الاحتقان التي عرفها الشعب في شمال إفريقيا وأن سياسة القوة الفرنسية هي التي أفرزت هذه الأحداث .

و بعد هذا البيان من المكتب السياسي للحركة، وبعد أن رأت فيه السلطات الاستعمارية يخلو من أية إدانة للأحداث، قامت بحل الحركة بقرار من مجلس الوزراء في 1954/11/04 رافقته جملة من الاعتقالات شملت عدة فئات من المسئولين والمناضلين ليلة 04 إلى 05 من نوفمبر 1954، أما مصالي الحاج فلم يتخذ موقفا علنيا إلا يوم 08 نوفمبر بعد أن ترك الأحداث تتطور حتى يتمكن من تقييم الوضع الجديد، وفي تصريح لوكالة الأنباء الفرنسية قال :" بمجرد عن الإعلان عن الأحداث التي جرت ليلة 31 أكتوبر الفاتح نوفمبر تعززت الرقابة المفروضة على شخصي بشكل خطير، لقد قلنا ذلك في وقت سابق ونكرره اليوم : لا يمكن وضع حد لهذه الانفجارات التي ليست في الحقيقة سوى أعمال يائسة، إلا بإنهاء هذا النظام والاستجابة لطموحات شعبنا وهنا يكمن العلاج"[2] .

2 . 2 . موقف اللجنة المركزية (ح.إ.ح.د) من الثورة :

المركزيون قبل اندلاع الثورة كانوا مع العمل المسلح، ولكن رفضوا التفكير فيه في الوقت الحاضر . يعني فترة الأشهر التي سبقت الثورة [3]، بينما مولود قاسم يقول :" أن المركزيين وصفوا الثورة بالأعمال الإرهابية، وقام بها إرهابيون [4].

لم يسلم المركزيون أيضا من اتهامات فرنسا لهم بأنهم وراء الأحداث، الأمر الذي ألقت القبض على مجموعة منهم وهم : أحمد بودة، سيد علي عبد الحميد، عبد الرحمان كيوان، عبد الحميد مهري، ومن رؤساء الولايات سجن الهاشمي حمود، سعد دحلب ...ألخ، في الفترة الواقعة ما بين شهري

1 . بنيامين سطورا، مصالي الحاج 1898 . 1974 رائد الحركة الوطنية الجزائرية، تر : صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر 1999، ، ص 226 .

2 . نفسه ، ص . ص 226 . 228 .

3 ..محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2001، ص 57

4 . مولود قاسم نايت بلقاسم، مصدر سابق، ص 64 .

نوفمبر وديسمبر 1954، وبعد مثولهم أمام قاضي التحقيق تأكد للإدارة الفرنسية بأنهم بعيدون كلية عن الأحداث وليست لهم أية علاقة بما وقع في أول نوفمبر [1].

المركزيون ومن هذه الفترة ديسمبر 1954 إلى غاية خروجهم من السجن في ماي 1955، وجدوا أنفسهم أمام أمرين : إما حل اللجنة المركزية والعمل في صفوف جبهة التحرير الوطني، أو البقاء على الهامش أو ربما تستغلهم أطراف أخرى معادية للثورة، فما كان منهم سوى اختيار الانخراط في الجبهة والعمل لصالح الثورة، الأمر الذي دفع بالمجموعة للاتصال بعبان رمضان قصد تحقيق المبتغى، وهو ما يؤكده بن يوسف بن خدة قائلا:" أظهرنا رغبتنا . يقصد أعضاء اللجنة المركزية الذين كانوا في الداخل . في الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني فتحدثنا مع عبان رمضان الذي درس الموضوع مع كريم واوعمران وغيرهما من المسئولين ثم أتانا بالإجابة التالية :" بإمكانكم الالتحاق بجبهة التحرير الوطني، على شرط أن تحلّوا اللجنة المركزية " [2]، ويضيف :" وهكذا اجتمعنا بما بقي من أعضاء اللجنة المركزية منهم أحمد بودة، سيد علي عبد الحميد، عيسات إيدير، عبد الحميد مهري، صالح الونشي، كنا حوالي عشرة أو خمسة عشرة عضوا اجتمعنا في شقة أحمد بودة بالعناصر مقابل الملعب البلدي، واتخذنا القرار التالي : حل اللجنة المركزية واتفقنا على توصية نطلب فيها من المناضلين الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني وختم كلامه :" وبهذا أنهينا نشاط اللجنة المركزية في شهر سبتمبر أو أكتوبر 1955 . لا أتذكر الشهر بالضبط . واتصلنا بعد ذلك بعبان الذي كان يمثل الجبهة هنا في العاصمة آنذاك، فاتخذ قرار إرسال البعض منا إلى الخارج كما هو الحال بالنسبة لأحمد بودة وعبد الرحمان كيوان ،و صالح الونشي الذي أرسله فيما بعد إلى فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا، أما الآخرون فبقوا هنا وهم :" عيسات إيدير، بن خدة، عبد المالك تمام، بقينا نحن في العاصمة لمساعدة عبان هنا في العاصمة وعلى المستوى الوطني [3].

1. الطاهر آيت حمو، مصدر سابق، ص . ص 70 . 71 .

2 . قبل حل اللجنة المركزية يقول بن يوسف بن خدة :" لما خرجنا . نحن جماعة المركزيين من السجن في ماي 1955، خطر ببالنا أن نكون تجمعا وطنيا جزائريا يضم جميع الشخصيات الفاعلة هنا في الجزائر وفي فرنسا وحتى المنتشرين في أنحاء العالم يضم جماعة حزب الشعب سابقا . حركة انتصار الحريات الديمقراطية . البيان والعلماء وهم مستعدون للانخراط في هذا التجمع، مناضلون يثق فيهم هؤلاء الذين قاموا بالثورة ،لأننا كنا نجهل المسؤولين الحقيقيين للثورة وحتى الوفد الخارجي الذي يمثل الثورة مهمته مواجهة الدعاية الاستعمارية الفرنسية، واتصلنا بابن بلة الذي بدوره وجهنا للاتصال بعبان رمضان بعدما أعلمناه بالمشروع وما كان من هذا الأخير سوى الرفض طالبا منا الالتحاق بالجبهة وحل اللجنة المركزية ". ينظر : الطاهر آيت حمو، رجال صنعوا التاريخ، لقاء مسجل مع مناضلي الحركة الوطنية . الرئيس بن يوسف بن خدة . دار الخلدونية، 2001، ص ص 71 . 73 .

3 . الطاهر آيت حمو، مصدر سابق، ص . ص 73 . 74 .

الآن انضم الجناح المختلف مع مصالي في ح.إ.ح.د إلى الثورة، بعد حل اللجنة المركزية من قبل المركزيين أنفسهم وحل ح.إ.ح.د من قبل فرنسا، وبدا يظهر للعيان أن الثورة التي اندلعت، لا تقبل التعدد بل يجب على الجميع من الأحزاب والهيئات السياسية والمنظمات أن تنخرط تحت لوائها لكي تنجح وتحقق الهدف، وبقي من الجناح الأخر للحركة مصالي الحاج وأتباعه، فما كان رد فعله إزاء كل هذا ؟ .

2 . 3 . تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A:

اختلف المؤرخون والباحثون في تحديد تاريخ تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية [1]، منهم من يرجع تأسيسها إلى مؤتمر هورنو ببلجيكا من 13 إلى 15 جويلية 1954 مثل سليمان الشيخ، في كتابه L'Algérie en armes، أما محمد حربي وبنجامين ستورا وإيف كوريار، فيرجعون تاريخ تأسيسها إلى بداية شهر ديسمبر 1954[2] ، أما وثائق الحركة الوطنية في فرنسا فتؤكد أن تاريخ تأسيس الحركة الوطنية كان في شهر ديسمبر 1954، بعد اندلاع الثورة التحريرية بقيادة جبهة التحرير الوطني في 01 نوفمبر 1954، وبعد الأزمة التي عرفتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، قرر مصالي الحاج تأسيس الحركة كقوة منافسة للجبهة رفقة بعض أنصاره مثل : مولاي مرباح [3]، العربي أولبصير [4] وغيرهم من أمثال "صحراوي مصطفى" و"هني محمد" و"لحنش محمد" و"بلقاسم ارزقي أعراب"، وفي سنة 1956، التحق العديد من مسئولي الحركة الوطنية بفرنسا منهم زيتوني مختار وبوجريدة عمار ورافعة محمد وبوعلام محمد وغيرهم [5].

ظهر نشاطها بشكل عملي في بداية شهر ديسمبر باغتيال الشرطي "شنوفي" بسكيكدة من قبل

1 . للاطلاع أكثر عن تأسيس الحركة الوطنية وعلاقاتها بالجبهة والأحزاب الأخرى وغيرها، ينظر :جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954 . 1962، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة باتنة، 2012

2 . المرجع نفسه ، ص 22 .

3 . ولد في 23 أوت 1913 بقرية زرقين قصر الشلالة، التحق بحزب الشعب ثم بحركة انتصار الحريات الديمقراطية، في سنة 1954 أصبح الأمين العام للحركة الوطنية الجزائرية بعد تأسيسها والناطق الرسمي لها في الخارج وبعد التحاقه بفرنسا في صيف 1955 تولى عدة مهام إدارية باسم الحركة ممثلا لها في الأمم المتحدة وألمانيا وسويسرا، قبض عليه في ألمانيا في 29 أفريل 1959 بسبب نشاطه السياسي وبقي إلى غاية 19 أفريل 1960 ،.ينظر: ،المرجع نفسه ، ص 123.

4 . مناضل في الحركة الوطنية الجزائرية وأحد مؤسسيها في الجزائر، أصبح ممثلا لها في المغرب الأقصى واسبانيا، كلف بشراء الأسلحة، تمت تصفيته من قبل رجال الجبهة في تيطوان بالمغرب . ينظر: ،المرجع نفسه، ص 123.

5 . جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954 . 1962، مرجع سابق ، ص . ص 123 . 127 .

عناصر مصالية بسبب تعامله مع الاستعمار الفرنسي [1].

2 . 4 . علاقة مصالي الحاج بجبهة التحرير الوطني (الثورة) :

كان على مصالي الحاج أن يفصل في سياسة التحالفات، فعلى المستوى الخارجي (العلاقة مع الوفد الخارجي لح إ ح د سابقا، وجبهة التحرير الوطني حاليا بالقاهرة، ومع الرئيس جمال عبد الناصر، وعلى المستوى الداخلي العلاقة برجال الثورة الممثلين لجبهة التحرير ومع التشكيلات السياسية الأخرى، وإلى غاية 11 جانفي 1955، كان مصالي الحاج موافقا على تكوين لجنة تمثل جبهة التحرير الوطني التي تأسست في القاهرة تتكون من السادة : أحمد مزغنة عن ح.و.ج.و محمد خيضر عن ل.ث.و.ع .وحسين لحول عن اللجنة المركزية السابقة، لكنه تراجع عندما بدأت هذه اللجنة تتوسع إلى عشرة بأمر من عثمان نوري الرئيس المباشر لفتحي الذيب، بالإضافة إلى العناصر السابقة عناصر برجوازية ودينية أخرى مثل البشير الإبراهيمي، والبيوض، هنا رفض مصالي هذا التحالف واتهم مزعنة بالخيانة [2]، وقدّم المؤرخ محمد حربي شهادات ووثائق تؤكد أن مصالي الحاج كان يحضر للمقاومة المسلحة، بتكوين نخب عسكرية، مثلما طرح ذلك في لقاء له بالأمير عبد الكريم الخطابي في المشرق، وكان دائما حسب المتحدث يطرح التساؤل، نعم للثورة ولكن متى وكيف؟ وقال حربي :" إن الولاية الثالثة التاريخية بقيادة كريم بلقاسم استفادت من مبلغ اثنين مليون فرنك فرنسي بموافقة مصالي الحاج "، ومن الشهادات التي أوردها حربي :" أن محمد بوضياف وجد صعوبة كبيرة في إقناع كل من بوصوف وبن مهيدي وبن طوبال للانقلاب على مصالي والانضمام إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل، والتي انفرد أعضاؤها بإعلان تفجير الثورة [3].

لم يكن مصالي الحاج ضد الثورة، ولكن ضد من تزعموا هذه الثورة التي هي القيادة الجماعية الممثلة في جبهة التحرير الوطني، وهو ما نفهمه من حديث مولاي مرباح (الأمين العام للحركة الوطنية الجزائرية) في حديثه لجريدة الشعب بتاريخ 1986/10/30، :" أن مصالي الحاج تمكن في

1 . . محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع 1954 . 1962، تر : كيمل داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربي، بيروت، 1983، ص 129 .

2. . بنيامين سطورا، مرجع سابق ، ص 232 .

3. . شهادة محمد حربي، في الملتقى الدولي حول مؤسس الحركة الوطنية "مصالي الحاج كان زعيما شعبيا ولم يكن دكتاتورا" ، جريدة الخبر، يومية جزائرية مستقلة، تاريخ (2011/09/11)، نقلا عن الموقع الالكتروني لجريدة الخبر .

اليوم الرابع من نوفمبر من إرسال رسول يبلغ أنصاره بفرنسا والجزائر مفادها :" لا تسألوا عمن يقف وراء الثورة، واصلوا غمار الكفاح، حاولوا أن تسيطروا على الحركة "[1].

يفهم من هذا الكلام أن مصالي الحاج لم يكن ضد أعمال العنف والثورة ضد الفرنسيين، ولكن يرفض الحديث عمن قاموا بها، فهو يرفض أن يكون تابعا لأحد، ولو كان هذا الأحد هو جبهة التحرير والثورة، فهو لم يكن يتصور أن يقوم أحد بفعل شيء من دون مشاورته، الأمر الذي طلب من أصحابه ألا يسألوا عمن يقف وراء الثورة، معتقدا أن الشعب سوف يتبعه لاحقا على أساس أنه هو المسئول عن الثورة منطلقا من تاريخه الطويل في النضال، وأن الذين قاموا بالثورة كانوا مناضلين في ح.إ.ح.د أو حزب الشعب سابقا، وهم الذين تربوا على الأفكار التي طالما نادى بها، وهو بهذا يستطيع أن يسرق الثورة من أصحابها .

و الطرح الذي أكدته ابنته السيد " جنينة " :" مصالي الحاج لم يكن مع الآفلان الذين قادوا هذا العمل المسلح فيما بعد "، وتضيف :" برنامج مصالي الحاج للثورة كان من أجل إقامة دولة في إطار برنامج واضح ناضل من أجل إقامة دولة، في إطار برنامج واضح . هكذا تقول .، ناضل من أجله طويلا في حزب الشعب، أما الآفلان فلم يكن لها برنامج غير العمل المسلح، ولم ترسم أهداف لما بعد الاستقلال" [2] .

يبدو من كلام السيدة ابنة مصالي، أنها تجهل حقيقة الافلان التي اتهمته أنه يفتقر لبرنامج سياسي غير العمل المسلح، عن أي برنامج سياسي تتحدث، لقد ظهرت جبهة التحرير بعدما استنفدت كل الحلول السياسية منذ 1830 إلى غاية نوفمبر 1954، ولم يبق أمام الشعب الجزائري سوى العمل المسلح، وأن فرنسا فهمت جيدا طبيعة الأحزاب السياسية التي كانت تناضل من أجل الحصول على المطالب الوطنية بمختلف اتجاهاتها، ولا سيما حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وتبين بعد مجازر 1945، وما تبعها من تزوير الانتخابات وغيرها أن هذا الأسلوب غير مجدي ويجب تغيير الإستراتيجية، وهو ما ذهبت إليه جبهة التحرير الوطني التي ظهرت كبديل لكل الأحزاب السابقة، وأنها تجهل أن الأهداف التي سطرتها الجبهة هي بيان أول نوفمبر 1954 .

1 . عمار قليل، مصدر سابق، ص 226 .

2 . حسين شوقي،" السيدة جنينة مصالي في حوار "، جريدة الشروق، يومية جزائرية مستقلة، عدد 4010، (2013/05/09)، ص 10 .

رأى مصالي الحاج . في خضم اشتداد الثورة . أنه من الأفضل لمّ الشمل مع جبهة التحرير الوطني قصد الاتفاق على مقاتلة العدو المشترك يقول السيد "علي عقوني " . الرفيق الأول لمصالي الحاج . :" لقد سعى مصالي من أجل لمّ الشمل مع الجبهة، وأرسل وفدا على رأسهم مولاي مرباح إلى الجبل للالتقاء بكريم بلقاسم، وطلب منه أن يبقيا كحزبين يقاتلان العدو المشترك ،و بعد الاستقلال يخوضان المعارك الانتخابية، ومن أعطاه الشعب هو من يحكم، لكن الجبهة رفضت ذلك وهو أيضا رفض الانخراط في الجبهة بحكم أن لديه برنامج سياسي من النجم إلى حزب الشعب إلى غاية الثورة "، ويضيف :" مصالي لم يكن ضد الثورة، وكان مقررا اندلاعها في الفاتح جانفي 1955 "[1].

شهادة أخرى أدلت بها السيدة "جنينة" ابنة مصالي الحاج لجريدة الشروق:" أنّ والدها لم يكن ضد الثورة،:" مصالي لم يكن ضد الثورة على الاستعمار، هو خطابه الذي عاش من أجله هو وجميع أفراد عائلتي، لقد كان نشاطه السياسي من أجل الثورة والاستقلال في الوقت الذي كان فيه بعض الجزائريين ينادون بالاندماج وإلى المساواة مع الفرنسيين "[2].

إنّ سياسة مصالي الحاج لا معنى لها إلا من خلال المنظور الذي سطره خلال 30 سنة من حياته النضالية، فمنذ شهر مارس 1955 استأنف النقاش الذي بدأ في 1950 حول الإصلاح والثورة، والذي كان قد وقف فيه ضد جبهة العلماء والمركزيين وبتأكيده على مبادئه كان يرغب في تحذير مجموع المناضلين ضد كل توحيد محتمل مع أولائك الذين حاربهم في السابق وما زالوا لم يضعوا السلاح [3]، يقول مصالي الحاج في جريدة صوت الشعب :" يجب على الحركة الوطنية الجزائرية، أن تضع حدا لسياسة التساهل والإصلاحات الصغيرة، إن سياسة الإصلاح ليست فقط سياسة ضالة لا معنى لها، ولكنها أيضا خرق للمبادئ الثورية للحركة الوطنية، وقد فهم الشعب الجزائري ذلك، وقد مضى زمن طويل منذ أن سحب ثقته من الانتخابات والإصلاحيين على السواء والكفاح الثوري هو الذي ينتزع الإصلاحات، وهذه الأخيرة لا تمثل أبدا حلا للمشكل الجزائري الذي يظل مشكلا سياسيا كلية، ولا يجب أبدا أن تكون الإصلاحات ثمنا للتخلي عن المبادئ الثورية أو

1 . شهادة علي عقوني . رفيق مصالي الحاج . ، قناة الشروق "الإخبارية، " حصة :" الحقيقة والوثيقة، مصالي الحاج : سنوات الجمر والهجر "، إعداد وتقديم : عبد النور بوخمخم، تاريخ (2014/10/27) ،الساعة : التاسعة ليلا .

2 . حسين شوقي، " السيدة جنينة مصالي في حوار "، جريدة الشروق، مرجع سابق، عدد 4010، تاريخ 2013/05/09، ص 10 .

3 . بنيامين سطورا، مرجع سابق ، ص 236 .

سببا للسكوت أو تسوية مع الامبريالية، هذه هي سياسة الحركة الوطنية منذ إنشائها وستظل هكذا دائما"[1].

يفهم من تصريح مصالي الحاج، أنه ضد السياسة الفرنسية التي طالما نادت بالإصلاح، وأنه مع العمل الثوري الذي ينتزع الإصلاحات، ويعود للحديث أن العنف والثورة ليست حلا بل المشكل سياسي، وهو ما يفهم منه أنه يريد فتح المفاوضات مع الفرنسيين ليتزعم أو يتجاوز جبهة التحرير المتزعمة للثورة .

و مما زاد الأمر اختلافا وتفرقا بين جبهة التحرير والحركة الوطنية الجزائرية، أن هذه الأخيرة اعتبرت نفسها قوة منافسة لها، ضف إلى ذلك أنها لم تعترف بالقيادة الجماعية للثورة، وأرادت أن تجعل من مصالي قوة موازية لها في التسيير وهو الذي ركب القطار متأخرا، ومما يدل أكثر على ازدياد شقة الخلاف، هو سعي الحركة الوطنية الجزائرية لشراء الأسلحة في أفريل 1955 للجيش الوطني للشعب الجزائري . جناح الحركة الوطنية المصالية . حينما أرسلت " العربي أولبصير " للريف المغربي، والأدهى أن هذا الجيش تكون على مرأى ومسمع فرنسا، الأمر الذي رأت فيه فرنسا فرصة تاريخية لضرب الجزائريين بعضهم ببعض وبالتالي القضاء على الثورة في مهدها [2]، وأصبح للحركة الوطنية جيش يقاتل الفرنسيين في أماكن عدة، يقول في هذا الشأن السيد "علي عقوني" . الرفيق الأول لمصالي :" هناك أعداد كبيرة من جيش الحركة الوطنية الجزائرية قاتل الفرنسيين، ولم يعترف به لحد الآن ومن المعارك التي خاضتها الحركة : معركة زمرة، جرجرة، البويرة، جبل عمور، قصر الشلالة، آفلو...إلخ ومنهم القائد زيان عاشور اعترف به بعد عشرين أي سنة 1982، ونذكر بعداش أحمد الذي قتل رئيس بلدية الجزائر وحكم عليه بالإعدام و"ملزي شفيق " أعدم وسنه 18 سنة "[3].

لقد برز التنافس السياسي والعسكري بين الجبهة والحركة منذ ربيع 1955، إذ تدهورت العلاقات وتحولت إلى حرب كلامية إذ طالبت جبهة التحرير مصالي الحاج بالالتحاق بها، أما أنصار الحركة فقد بدأوا يوزعون المناشير على المناضلين في الجزائر والبليدة ووهران واتهموا جبهة التحرير بالخيانة، وأنها تكونت من أشخاص مطرودين من ح.إ .ح .د [4].

1 . مصالي الحاج ، جريدة صوت الشعب، مارس 1955 .

2 . عمار قليل، مصدر سابق، ص . ص 229 . 230 .

3 . . شهادة علي عقوني لقناة الشروق، مصدر سابق .

4 . .محمد حربي، جبهة التحرير، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 131 .

بانضمام بعض التشكيلات السياسية بداية 1956 كجمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأعضاء اللجنة المركزية من قبل، وبعض الشيوعيين كأفراد، لم يعد هناك أي مبرر لوجود مثل هذه الحركة التي اعتبرتها الثورة مناوئة لها وأن وجودها يخدم الفرنسيين أكثر مما يخدم الثورة، بل اعتبرتها مضرة للثورة خاصة مع رفض قادة هذه الأخيرة وجود حركات موازية .

2 . 5 . موقف الحركة الوطنية الجزائرية من الأحداث 1954 . 1962 م :

أصبح مصالي الحاج وأنصاره في الحركة الوطنية الجزائرية، يعتبرون أنفسهم جزء من الحدث السياسي والعسكري للثورة، وأن الثورة تعنيهم أكثر مما تعني الآخرين، وعوض أن ينخرطوا في الثورة جميعا، بقيت الحركة الوطنية تمثل جناحا سياسيا وعسكريا مستقلا عن الثورة، وتبدي رأيها، بل وتدعو للحلول التي تراها مناسبة منها وفي خضم تزايد وتيرة الأحداث الثورية بالجزائر واشتداد عملية القمع الفرنسية، بعث مصالي الحاج زعيم الحركة الوطنية الجزائرية ببرقية احتجاج لوزير الخارجية الأمريكي " جون فوستير دالاس"Fauster Dalasse Jean يدعوه فيها لوقف الدعم الأمريكي لفرنسا قائلا:" إن الولايات المتحدة الأمريكية تسيء إلى البلاد الجزائرية بتحبيذها الأعمال العسكرية التي تقوم بها القوات الفرنسية الاستعمارية بالجزائر، وترى الحركة الوطنية الجزائرية أن كل عمل يصدر عن مجلس حلف الاطلنتيكي يكون منافيا لدستور الأمم المتحدة [1].

هنا يوجه مصالي الحاج اللوم لامريكا بوقوفها إلى جانب فرنسا التي تقوم بالأعمال الوحشية ضد الجزائريين، ويذكرهم بأن هذا الدعم الأطلسي لفرنسا هو مناف لمبادئ الأمم المتحدة، ويجب الكف عن مثل هذه المساعدات التي زادت الجزائريين شقاء .

و في سياق آخر، دعا السيد مصالي الحاج الفرنسيين إلى الحل السياسي، واعتبر ذلك ضروريا إذ كتب يقول لصحيفة " فران تيرور" الفرنسية مجيبا الصحفي الفرنسي " جون روس" :" وإني مازلت أؤكد . كما أكدته منذ ثلاثين سنة . أن القضية الجزائرية هي قضية سياسية جوهريا، ولها ارتباط طبيعي بحل قضايا الشمال الإفريقي جميعا، وتراني سعيدا أيضا بما لاحظته من أن هذه الطبقة السياسية يشاطرني الرأي فيها لا مواطني فحسب، بل وكذلك الحكومة الفرنسية نفسها "، وواصل المتحدث كلامه عن أن الرجوع إلى الشعب الجزائري أفضل طريق ممكن للحل يقول: " بيد أنه إذا كان الرجوع إلى هذه الحقائق الجزائرية قد برز إلى الوجود، فإنه بقيت مسألة إيجاد حل بأسرع

1 . صحيفة البلاغ ،أسبوعية تونسية، " الزعيم مصالي الحاج يندد بموقف الولايات المتحدة "، عدد 104 ،(1955/10/13)، ص 01 .

ما يمكن لوضع حد للحرب بالجزائر، كيف يكون ذلك ؟ بإعطاء الكلمة للشعب الجزائري، حتى يتمكن من تحديد مستقبله السياسي بصورة حرة وديمقراطية وتعيين ممثليه الحقيقيين، وأكد على أنه لن يتأتى هذا إلا بجملة من الشروط يقول :" ولكن يجب إيجاد جو ملائم من قبل وذلك بإيقاف النار، وإبطال قانون الظرف الاستعجال، وإيقاف تنفيذ أحكام الإعدام وإخلاء سبيل جميع المبعدين، والموقوفين السياسيين، وهذه في نظري هي الطريقة الديمقراطية الوحيدة لحقن الدماء، وإعداد تساكن منسجم مع الشعب الجزائري، والأقلية الأوربية التي يفصل بينهما اليوم، وبمنتهى الشدة استعمار مائة وخمسة وعشرين سنة، ووضع حد للنظام الاستعماري كما قاله رئيس الحكومة الفرنسية، لا يكفي وحده، بل المهم اتباع القول بالعمل، لقد أصبح من أكبر المستحيلات في الوقت الحاضر بالجزائر، وبعد استعمار مائة وخمسة وعشرين سنة، إبقاء أي شكل من الامتيازات ولا أي نوع من التفوق السياسي "، وختم مصالي الحاج كلامه :" ونحن أمام خطورة الساعة نعتقد أن الوقت قد حان لإنهاء فترة المماطلة، وإفساح المكان لانجازات تطابق مطامح الشعب الجزائري" [1].

يعود مصالي الحاج مجددا لاقتراح الحل السياسي، كونه يساهم في إيقاف إراقة الدماء، وأن الحل هذا لا يخرج عن إطاره الصحيح الذي يكمن في إيقاف الحرب، وإعطاء الشعب الجزائري حقه في تحديد مصيره ومستقبله، دون الحديث عن الاستقلال كمخرج لا مناص عنه .

و بشأن زيارة رئيس الحكومة الفرنسية " غي موللي"Guy Mollet [2] إلى الجزائر، كان "لمصالي الحاج " وجهة نظره لحل القضية الجزائرية، إذ كتب تحت عنوان " إيكس ليبان جزائري" فصلا علق فيه على هذه الرحلة حيث قال :" لا حل ممكن إلا إذا اعترفت فرنسا بالواقع الجزائري، وسراح كافة المساجين السياسيين بما فيهم المحكوم عليهم من طرف المحاكم العسكرية والمبعدين، وإعادة جميع الحريات الديمقراطية، وهذه كلها وسائل لإيقاف النار والتهدئة، ولتهيئة جو المفاوضات، يجب أن تشارك فيها كل الاتجاهات لتعبر عن رأيها بكامل الحرية [3]".

1 . جريدة العمل، "الزعيم مصالي الحاج يتحدث عن الحل الضروري "، عدد 76، (20 /01 /1956)، ص 04.

2 . غي موللي Guy Molle 1905 . 1975 . ولد بفلار (لورن) أمين عام الفرع الفرنسي للأممية العمالية بين عام 1946 و1969، تولى الوزارة عدة مرات، تولى رئاسة الحكومة 1956 . 1957، تسببت سياسته في الجزائر بردود فعل المعمرين الذين استقبلوه في الجزائر العاصمة في 1956/02/06 بمظاهرات عنيفة ساهم في 1958 في عودة ديغول للحكم عين وزيرا في نفس السنة ثم انتقل الى المعارضة في السنة الموالية . عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954 . 1962، تر : عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 355 .

3 . جريدة العمل ، "الزعيم مصالي الحاج يدلي بوجهة نظره لحل القضية الجزائرية "، عدد 93، (09 /02 /1956)، ص 06.

و ربط مصالي الحاج حل المسألة الجزائرية بنظيرتها في المغرب الأقصى يقول :" وكما أمكن إيجاد محادثات "إيكس ليبان" لقضية المغرب يمكن إيجاد "إيكس ليبان "جزائري، ويجب أن ينتهي التفكير القديم في اعتبار الجزائر إحدى مقاطعات فرنسا، فالواقع قد تعدى ذلك والمأساة تفيض على حدودي تونس والمغرب مما جعل جلالة السلطان، وبورقيبة يتدخلان لحل القضية الجزائرية حلا سريا عادلا [1]، كما أدلى بتصريح لإحدى الجرائد الألمانية وهي جريدة " دي ولت" في باريس، عن رفضه لكومنولث فرنسي وأن ومادامت الحالة بالجزائر تتفاقم فإن السلم مهدد بالعالم يقول :" إن فكرة كومنولث فرنسي لم تعد صالحة بالنسبة لنا، كما أنه ليس للفرنسيين أن يخشوا العواقب التي قد تنجر من استقلال الجزائر، فنحن دائما في حاجة ملحة إليهم، ومن الطبيعي عدم إبقاء الامتيازات الواسعة التي يتمتعون بها حتى الآن "، كما أكد بأن الحالة ستتفاقم فتأخر البلاد الجزائرية، كما أن السلم في العالم سيكون مهددا مادام حق الشعب الجزائري في الاستقلال والكرامة والقومية غير معترف به، وإن الحرب في الجزائر لن تفتر، ولو كانت الحكومة الفرنسية ترسل نصف مليون جندي إليها .وسوف تكون قضيتها قضية السلم في العالم الغربي، ومن أجل السياسة الفرنسية العقيمة فإن الكتلة الأطلسية سوف ترى بقية الرأي العام العالمي يثور ضدها "، ثم ختم حديثه قائلا :" حب من حب وكره من كره، فإن إفريقيا الشمالية تنتمي إلى المحيط الأطلسي إستراتيجيا، هذا وإذا مهد الغرب وفرنسا الطريق نحو استقلال الجزائر فإننا سوف نعمل معهما جنبا إلى جنب، ونربط علاقاتنا على أسس الصداقة والتعاون والمساواة والسلم بين فرنسا والعالم الغربي قاطبة ،و نسعى إلى تحقيق حرية شعوب شمال إفريقيا"[2] .

يتضح من تصريح مصالي الحاج ، أنه يدعو للسلم معتبرا ذلك طريق لإحلال التعاون بين فرنسا والجزائر وحتى مع العالم الغربي ودول شمال إفريقيا، وأن الحل الوحيد هو الاستقلال والبعد عن الأطروحات الفرنسية الداعية لإيجاد ما يسمى بالكومنولث الفرنسي، لأنه يكرس مبدأ التبعية الفرنسية على الجزائر وليس هذا الذي تناضل من أجله الحركة الوطنية الجزائرية .

فقد مصالي الحاج الأمل في التوصل لتسوية بين فرنسا والجزائر ما لم تتدخل الأمم المتحدة أو تحدث أزمة في الوزارة الفرنسية، وذكر السيد مصالي الحاج أن محاولات الصحافة والحكومة الفرنسية لتحطيم الحركة الوطنية في الجزائر مآلها الفشل، فالشعب الجزائري الذي يحارب من أجل

1 جريدة العمل ، "الزعيم مصالي الحاج يدلي بوجهة نظره لحل القضية الجزائرية "، عدد 93، (09 /02 /1956)، ص 06.

2 الجريدة نفسها ، "ستتطور الحالة بالجزائر تطورا خطيرا، عدد 123، (16 /03 /1956)، ص 01.

نيل حريته لن يلقى سلاحه إلا عندما تعترف فرنسا باستقلال الشعب الجزائري، وسيادته كما فعلت مع مراكش تونس"[1] .

الآن وبعد استقلال كل من تونس والمغرب الأقصى في مارس 1956، لم يبق سوى الشعب الجزائري الذي يكافح من أجل الاستقلال وهو ما دعا مصالي إلى تذكير الفرنسيين أن الشعب الجزائري كغيره من الشعوب يجب أن يأخذ استقلاله واعتراف فرنسا بسيادته مثل تونس ومراكش .

كما دعا الأمين العام للحركة الوطنية الجزائرية، السيد مولاي مرباح إلى مؤتمر وطني جامع قصد الخروج بحل من شأنه إيقاف القتال، جاء ذلك في تصريح أفضى به لإحدى الصحف الفرنسية:" أن أحسن طريقة لجعل حد لهذه الحرب المستعرة نيرانها بالبلاد الجزائرية، إنما هي بالنسبة لفرنسا الدعوة إلى عقد مؤتمر جزائري يشارك فيه ممثلو جميع الأحزاب الوطنية للنظر في أحسن الطرق، وأنجع الوسائل لإيقاف إطلاق النار "، وأضاف :" هذا وبقدر ما يقع توخي وسائل السرعة لعقد مثل هذا المؤتمر بقدر ما تكون النتائج أكثر فائدة من جميع النواحي لأنه إذا لم يقع إيقاف إطلاق النار وإبطال الحرب في أقرب الأوقات فإن المعارك ستمتد إلى جميع أنحاء إفريقيا الشمالية وتنتشر في إرجائها "[2] .

إن دعوة مرباح لهذا المؤتمر الذي يجمع جميع الأحزاب السياسية الجزائرية، يبدو أنها فكرة ولدت ميتة على أساس أن في هذه الفترة الأحزاب الجزائرية لم تعد موجودة وانصهرت أغلبها في الجبهة وهي المركزيون (ح..ح.د) والاتحاد الديمقراطي، وجمعية العلماء وحتى الشيوعيين الذين بقوا انضم البعض منهم فرادى للثورة الأمر الذي لم تعد لفكرة مرباح أية صفة شرعية لانعقاد مثل هذا المؤتمر، أو ربما أراد إعطاء صفة التمثيل الشرعي لحركته قصد معرفة حجمها الطبيعي أمام الشعب الجزائري.

2 . 6 . انقسام الحركة الوطنية الجزائرية تأثيره على الثورة عام 1957 :

المتتبع للأحداث، يستنتج أنه قبل سنة 1957 كانت هناك خلافات بين الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني، وصلت في بعض الأحيان إلى الصدام المسلح، ناهيك عن الحرب الإعلامية الباردة بينهما، وعمل قادة كل منهما إلى إظهار نفسه على أنه المعني المباشر بالثورة، رغم

1 . جريدة الزهرة، ،"قوات التحرير في الجزائر لن تلقي سلاحها إلا بعد الاستقلال "،عدد 15532، (1956/04/30)، ص 01

2 . الجريدة نفسها ، "كتلة مصالي الحاج تطالب.. "، عدد 15564، (1956/06/09)، ص 01 .

أن جبهة التحرير كانت فارضة نفسها على جميع النواحي السياسية والعسكرية والإعلامية وغيرها، وحتى المجتمع الدولي لم يكن يعرف أن هناك حركات مناوئة إلا القليل منهم، لكن بحلول سنة 1957 انكشفت الأمور أكثر وظهر انشقاق في صفوف الحركة الوطنية، وتبين أكثر الحركات المناوئة للثورة ظهرت بشكل واضح، وأن الحرب أصبحت قائمة بينها وبين جبهة التحرير الوطني، رغم ما ذهبت إليه الحركة الوطنية الجزائرية من تكذيب ومحاولة تنصلها مما استجد من أوضاع كانت ذات تأثير كبير على الثورة .

المتتبعون للأحداث يجمعون على أن الحركة الوطنية الجزائرية، فقدت أكثر مصداقيتها بانقسامها إلى قسمين : القسم الأول : تمركز في منطقة الشلف بقيادة بلحاج الجيلالي المدعو "كوبيس" ،في الولاية الرابعة والقسم الثاني مثله "محمد بلونيس" [1]، شمل مناطق من الولاية الرابعة والسادسة والثالثة، ولكن الخطر الأكبر، مثله جيش هذا الأخير، كون أن جيش بلحاج الجيلالي سرعان ما استطاعت الولاية الرابعة القضاء عليه، بينما " محمد بلونيس " بقي لسنوات نظرا لكثرة عدده وقوة تسليحه [2] **و**انتشاره على مسافة واسعة من الولايات الرابعة والسادسة والثالثة [3]، وتموينه من قبل الفرنسيين بالمال والسلاح، ففي 14 أوت 1957 كان أول لقاء بين بلونيس وممثلي الجنرال "راؤول سالانRaoul Salan " [4] بدار الشيوخ . الجلفة. مقر إقامة محمد بلونيس .، نص الاتفاق على محاربة الجبهة " الشيوعية " وتعهد الفرنسيون بمساعدتهم ودعم بلونيس ماديا (المال والسلاح) كما أن الجنرال "راؤول سالان "Raoul Salan قرر متابعة الإنفاق بنفسه، حيث أنه عين ملحقين للاتصال ببلونيس، إذ تولى العقيد "فاريار" القيادة فيما عين له رجالا من الدرجة الثانية للتدخل وهم

1 . ولد في برج منايل، ناضل في حزب الشعب، وبعد اندلاع الثورة انضم للحركة الوطنية الجزائرية وأيد مصالي ضد جبهة التحرير الوطني من 1955 إلى 1958، مثل مصالي في منطقة القبائل، أنشأ جيشا في الولاية السادسة ضد جبهة التحرير تحت إشراف وتموين فرنسا التي عينته جنرالا على المنطقة قضي عليه في جويلية 1958 .ينظر : جمعة زروال، مرجع سابق، ص 127.

2 . جاء في شريط وثائقي :" أن بلونيس أخذ من فرنسا في الفترة مابين ماي 1957 و1958، أخذ 4035 بندقية حرب، وما يقدّر من 100 إلى 1000 قطعة، وأن الجيش الفرنسي يموله بـ 10000 طلقة بعد كل اشتباك وتدفع له صالح الحكومة العامة مبلغا ماليا قيمته شهريا 45 مليون فرنك فرنسي، شريط وثائقي، قناة الشروق "الإخبارية، " حصة :" الحقيقة والوثيقة "، إعداد وتقديم : عبد النور بوخمخم، تاريخ (2014/10/27) ،الساعة : التاسعة ليلا .

3 . عمار قليل، مصدر سابق، ص 230 .

4 . راوول صالان :Raoul Salan : 1899 . 1984، القائد الأعلى للجيش الفرنسي من نوفمبر 1956 إلى ديسمبر 1958، من المؤسسين للمنظمة السرية، ولد في 10 جوان 1899، انتقل إلى الجزائر عام 1942، وكلف بمهمة العمل النفسي، دعم ديغول ثم عارض سياسته وانضم لانقلاب أفريل 1961، بعدها انخرط في المنظمة السرية، القي عليه القبض في وهران يوم 20 افريل 1962 وحكم عليه بالسجن المؤبد، افرج عنه يوم 1968/06/15 بعد العفو لرئاسي، نشر مذكراته عام 1974، وتوفي في باريس في 1984/07/03 . ينظر : عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 192 .

فوج المظليين التابع للمصالح الفرنسية المختصة، منذ هذا التاريخ أصبح بلونيس يعمل بالتنسيق مع القوات الفرنسية، فقد استطاع أن يجند حينها 1500 رجلا [1].

يقول الرفيق الأول لمصالي الحاج السيد علي عقوني :" إن الحركة الوطنية الجزائرية التابعة لمصالي الحاج وقبل اتفاق بلونيس مع الفرنسيين في 1957، كانت كلها ضد الاستعمار وكنا نحاربه مثلما حاربته الجبهة . يعني جبهة التحرير الوطني . ولكن المنعرج الذي حدث للحركة هو بعد انشقاق بلونيس، وأصبح يتعامل مع الفرنسيين هنا حدث الشرخ وأصبح جناحا عميلا وهنا مصالي الحاج عبر عن رأيه في هذا : " أن محمد بلونيس لا يمثل الحركة الوطنية الجزائرية ووقف ضد هذا الاتفاق و" سي عمار" المشرف على إدارة الجزائر أيضا أصدر بيانا وقال : " إن بلونيس لا يمثل إلا نفسه " .وحتى جيش الحركة الوطنية لم يتبعه كله بل جزء منه أو قلة، إن الحزب ليس مشاركا في هذا الموقف، وأخيرا بلونيس أصدر بيانا بأنه تعامل مع الفرنسيين باسمه الخاص وليس باسم الحركة وجناحا آخر استمر في مقاومته للاستعمار بدليل أن شخصيات عديدة وقفت ضد بلونيس وانضم منهم فيما بعد للجبهة منهم الكولونيل "سي الحواس" في 1959 [2]، إذا بعد 1957، يظهر الانشقاق الكبير في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية، التي أصيبت في العمق ولم تعد تلك الحركة التي كانت تزعم أنها تمثل شريحة من الجزائريين، ورغم ما صرح به قادتها من أن حركة "بلونيس" لا تمثل الحركة الوطنية الجزائرية إلا أنها فقدت مصداقيتها حتى لدى العديد من مناصريها مما أجبرهم على الانضمام للجبهة، كما أن الجبهة استفادت من هذا الانشقاق بحيث عرفت توافدا كبيرا للمناضلين واكتسبت قوة سياسية وعسكرية أكثر من أي وقت مضى.

و في هذا الصدد، تقول "جنينة مصالي" عن العلاقة بين "الآفلان " و"الامانا":" بالنسبة لي، فإن عبان رمضان وكريم بلقاسم لعبا دورا حاسما وكبيرا في تصفية أعضاء "الامانا" وإقصائهم من منطقة القبائل، هذا العنف القاسي الذي واجه به " الافلان" مناضلي "الامانا" كان سببا كافيا بالنسبة لها . الامانا . للجوء إلى سياسة الدفاع عن النفس ولو أيضا باستعمال القوة المضادة "[3].

1 . .سليمان قاسم، " حقيقة تحالف بلونيس وفرنسا"، جريدة الشروق، يومية جزائرية مستقلة، ع 4214، (2013/12/03)، ص 17 .

2 . . شهادة : علي عقوني، شريط وثائقي، قناة الشروق "الإخبارية، " حصة :" الحقيقة والوثيقة "، مصدر سابق .

3 . حسين شوقي، "قراءة في مذكرات جنينة مصالي حول مسيرة والدها مصالي الحاج "، جريدة الشروق، عدد 4012، تاريخ (2013/05/11)، ص 15 .

فالمتحدثة هنا ترجع اللوم على قادة الثورة . عبان رمضان وكريم بلقاسم . أنهما السبب في الحوادث الدامية التي انجرت بين الثورة والامانا، ولكنها نسيت أن الثورة بعد 1956 وانعقاد مؤتمر الصومام دخلت مرحلة جديدة، رفض كل ما هو خارج إطار الجبهة الممثل الشرعي للجزائريين، وكان على أنصار الحركة الوطنية حل الحركة والانضمام جماعيا للثورة حتى تحقق أهدافها، وهو ما سارت عليه إلى غاية 19 مارس 1962، وأنه بسبب الاختلاف في الرؤى والأهداف، ورفض الجبهة تعدد الأحزاب وأن الجميع يجب أن ينصهر في الثورة، سجلت أحداث دامية بين الإخوة الأشقاء في الوقت الذي من المفروض يقاتلون العدو المشترك، وما حادثة "ملوزة [1]، سوى نتيجة لذلك الاختلاف، هذه الأخيرة التي أسالت الكثير من الحبر سواء من قبل المؤرخين أو شهادات المجاهدين، أو المهتمين بالتاريخ عامة، وهو ما سنتعرض له باختصار من خلال ما تناولته الصحافة من شهادات حية عن الواقعة ، فحادثة ملوزة وقعت ببني يلمان بالمكان المسمى القصبة التابع لدوار بني يلمان المتاخم لقرية ملوزة والتي تبعد عنها بـ 8 كلم إلى الغرب، بتاريخ 1957/05/28 [2]، أما عن أسبابها فتذكر المصادر أن أغلب سكان "بني يلمان" ينتمون إلى الحركة الوطنية الجزائرية المصالية، خاصة لما تمركزت قوات جيش "بلونيس" في المنطقة، ولم يكتف سكان " بني يلمان " بإعلان ولائهم لمحمد "بلونيس"، والحركة المصالية، بل كانوا يقومون بعمليات عسكرية ضد جيش التحرير الوطني، مثل : قتل العديد من ضباط وجنود جيش التحرير وتلغيم بعض المناطق الجبلية وغيرها، كما أن كثيرا ما كان جيش التحرير يجد صعوبة في التوغل في المنطقة، ومنها إلى الجنوب إذ يصطدم كثيرا بجيش "بلونيس"، الأمر الذي أعاق فتح منطقة الصحراء والولاية السادسة على حدود الولاية الثالثة والرابعة والسيطرة على الطريق الذي يربط الولاية الثانية بالولاية الثالثة، ولن يتأتى هذا إلا بالقضاء على جيش "بلونيس" وكسر شوكته في منطقة بني يلمان أو ملوزة [3]، لهذه الأسباب قرر محمدي السعيد أن يطهر

1 . "تقع في الشمال الغربي لولاية المسيلة، من السفح الجنوبي لجبال الأطلس التلي، تتربع على مساحة 16720 هكتار، تتكون قرية ملوزة من مقر البلدية، الوادي، المكمن، سيدي عيسى، الفواتح، عين سعد ن يحدها شرقا بلدية حمام الضلعة، وغربا بلدية بني يلمان، وشمالا بلديات تابعة لولاية برج بوعريريج، وجنوبا بلدية سيدي هجرس وبلدية تارمونت، يقدر عدد سكانها بـ 15 ألف نسمة :ينظر : رياض شتوح، "ملوزة ...و المغالطة التاريخية "، جريدة الشروق، يومية جزائرية مستقلة، عدد 4206، تاريخ (2013/11/25)، ص 12

2 . نفسه .

3 . الحادثة وقعت في بني يلمان، وليست ملوزة كما يروى وسبب ورود كلمة ملوزة بكثرة هو أن النقيب "جان كامبيط" لما كان يشرح الوقائع يوم 31 ماي 1957 للصحفيين، سأله أحدهم عن الاسم الإداري لمكان الحادثة فتردد "كامبيط" قليلا ثم وضع أصبعه على الخريطة وقال هنا"ملوزة" وهكذا نشر الصحفيون مقالاتهم باسم "ملوزة" عوض بني يلمان، وهو ما اعتبرها البعض مغالطة تاريخية، ويذكر المجاهد :" السعيد سعود" في نفس المقال :" أن "أمحمد يزيد" تكلم عن قضية ملوزة ضمن جدول أعمال ذلك اليوم، وأنه عمدا ذكر ملوزة ولم يذكر بني يلمان، كون ملوزة كانت تعمل مع جيش وجبهة التحرير الوطني، ينظر : رياض شتوح، مرجع سابق .

المنطقة من المصاليين و"محمد بلونيس" فأسند المهمة للنقيب "عبد القادر سحنون البريكي" المدعو "العربي" [1]، مسئول المنطقة الجنوبية في الولاية الثالثة [2].

1 . مجزرة ملوزة :

أ . سير الحادثة : في يوم 28 ماي 1957، جهز "عبد القادر البريكي" حوالي ثلاثمائة جندي حسب " فيليب بوردرال" في كتابه " آخر فرصة للجزائر الفرنسية "، بأسلحة وبنادق صيد، نزلوا من الجبال المحاذية "لملوزة" من حدود الولاية الثالثة، ووصلوا إلى دوار بني يلمان وأجهزوا على الأهالي بعد إخراجهم من منازلهم في مشتة "القصبة" . مجاورة لبني يلمان . وقامت المجموعة بقتلهم بالخناجر والفؤوس والمعاول خوفا من سماع دوي الرصاص .

لم يسمع الفرنسيون بالحادثة إلا مساء اليوم 1957/05/28 عندما وصل الضابط "جان كومبيط Jean Koumbit بفرقته إلى دوار بني يلمان، حيث استقبله بعض الرجال ممن تبقى من الحادثة وحكوا ما حدث في ذلك اليوم المروع [3]، أما النساء فقد رفضن الإدلاء بأي معلومات للجيش الفرنسي خوفا من أن يعود الفلاقة في الليل لأنهم هددوهم بالقتل [4].

تضاربت الآراء بشأن عدد القتلى والجرحى، فجبهة التحرير قدرت عدد الضحايا بثلاثمائة وثلاثة قتلى وخمسة عشر جريحا رياض شتوح، مرجع سابق، ص 17 ..

قدّر الجنرال "جاك ماصو" Massu Jacques [5] عدد القتلى بثلاثمائة وواحد وخمسين جريحا كلهم من المسلمين، أما جبهة التحرير الوطني قدرت عدد الضحايا بثلاثمائة وثلاثة قتلى وخمسة عشر

1 . يرى المجاهد لخضر بورقعة :" أن عبد القادر البريكي لم يحسن التصرف حينما قرر ارتكاب الإبادة الجماعية لرجال بني يلمان ردا على مقتل نحو 300 مجاهد من بعض رجال القرية المنضمين إلى حركة بلونيس المتعاونة مع الاستعمار وهم في طريقهم إلى مختلف الولايات التاريخية، ينظر : لخضر بورقعة، "البريكي لم يحسن التصرف حينما قرر الإبادة الجماعية لسكان بني يلمان"، جريدة الشروق، يومية جزائرية، عدد 4206، تاريخ (2013/11/25)، ص 12 .

2 . رياض شتوح، "هكذا أعدم المجاهدون 303 من السكان بتهمة العمالة "، جريدة الشروق، يومية جزائرية مستقلة، عدد 4205، تاريخ (2013/11/24)، ص 17 .

3 . للاطلاع أكثر ينظر : شهادات لبعض سكان المنطقة ممن عايش الحدث، وكانوا وقتها أطفالا، نشرت في جريدة الشروق، عدد4250، بتاريخ(2014/01/08)، ص 19، وأيضا شهادة : لخضر رزيق، نفس الجريدة، عدد 4206، بتاريخ (2013/11/25)، ص 12.

4 . جمعة زروال، مرجع سابق . ص 212 .

5 . ماسو جاك General Jacques Massu 1908 . 2002، قائد الفرقة العاشرة للمظليين 1958، ورئيس لجنة الخلاص العام 1958، خاض في سن العشرين عمليات التهدئة في المغرب الاقصى 1931، ثم في الطوغو طوال ثلاث سنوات، وتشاد ثم روما والهند=

جريحا، أما "بنيامين ستورا Benjamin Stora " فقد ذكر عدد القتلى بثلاثمائة وأربعة وسبعين قتيلا، أما "محمد بلونيس" فقدر عدد الضحايا بأكثر من ثلاثمائة قتيلا، وقدر عدد الضحايا في صفوف جيش التحرير الوطني التابع للجبهة بستة عشر جنديا قتيلا وثلاثين جريحا[1].

ب . ردود الأفعال بعد الحادثة :

1. جبهة التحرير الوطني : بعد انكشاف العملية، وخوفا من أن تؤثر على سمعة جيش التحرير الوطني، سارعت إلى اتهام فرنسا بارتكابها لهذه المجزرة، وطلبت فتح تحقيق دولي [2].

2. موقف الحركة الوطنية الجزائرية : المصاليون بباريس اغتاظوا للأمر، وقرر 200 منهم ممن فقدوا آباءهم في الحادثة ويقطنون بضاحية باريس للالتحاق بالجيش الفرنسي، فأرسلت لهم فرنسا طائرات خاصة نقلتهم إلى الجزائر، وهناك كان في استقبالهم ضباط من الفرقة العاشرة للمظليين، أما بلونيس فقد جعلته هذه الحادثة يتصل بالضابط "كامبيط" يوم 1957/05/30 طالبا منه لقاءه في مكان غير بعيد عن الحادثة [3].

3. موقف فرنسا : استغلت فرنسا الحادثة للضغط على الرأي العام الدولي ضد الثورة وجيشها، وهو ما عبر عنه الجنرال "راؤول سالان" Raoul Salan:" ...إن هذه المجزرة الرهيبة والتي نفذت من طرف متمردين في دوار بني يلمان، في منطقة الحضنة ضد السكان والأهالي الذين هم تحت حمايتنا وضد فلاحين يعملون في حقول الفرنسيين، فهذا دليل واضح أن جبهة التحرير الوطني لا تتراجع أمام أي جريمة بهدف استفزاز وعزل الشعب الجزائري [4].

بعد هذه الحادثة احتقن الوضع أكثر بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية وأصبح كل واحد منهم عدو للأخر .

=الصينية، في جانفي 1957، يحل بالجزائر حيث أوكلت له القيادة العسكرية لمنطقة العاصمة، ولعب دورا حاسما في القمع الوحشي، كلفه "روبير لا كوست" بقمع الجزائر العاصمة، حيث خاض معركته وما صاحبها من مذابح وتعذيب وإعدامات، في 1958/05/13، انتخب رئيس لجنة الخلاص الوطني التي أنشاها غلاة الاستعمار، وساهمت في عودة ديغول للحكم، رفض المشاركة في انقلاب 1961 . عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954 . 1962 ترجمة : عالم محتار، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2007 ، ص . ص 206 . 207 .

1 . جمعة زروال، مرجع سابق . ص . ص 212 . 213 .

2 . رياض شتوح، مرجع سابق ، ص 17 .

3 . المرجع نفسه ، ص 17 .

4 . جمعة زروال، مرجع سابق . ص 213 .

في خضم هذه الأحداث المشحونة بالتوتر، والاقتتال بين جبش التحرير والحركة المصالية، دعا المجاهد أحمد مهساس[1] في سنة 1957، بعض عناصر الحركة المصالية من القياديين ومنهم عبد الله عابد والمدعو فيلالي مبارك تم الاتفاق على إعداد بيان مشترك ينص على وقف الاقتتال بين عناصر التنظيمين والعمل من أجل إيجاد تقارب بين أعضاء الفريقين، ويضيف م أح مهساس قائلا:" حمل ماروك البيان إلى مصالي الذي أمضاه، أمل بالنسبة لبن بلة الذي كان مسجونا فقد رفض إمضاء البيان ولا أعرف لماذا؟".

و رغم كل هذه المساعي من أجل حقن الدماء بين الجزائريين، قاموا بقتل عبد الله عابد الذي كان محكوما عليه بالإعدام سنة 1945، من قبل الفرنسيين واتهمت بأنني أميل للمصاليين، الأمر الذي دفعني لإيقاف محاولاتي" [2].

بتتالي الأحداث، تبين للعديد من المصاليين في فرنسا انه يجب عليهم الانضمام للجبهة لتوحيد الصفوف بعدما أدركوا أن بلونيس عاث فسادا، وأصبح عميلا لفرنسا وهو الأمر الذي لم يستسيغه العديد منهم، فأصدر مسؤولو الحركة الوطنية في الشمال والشرق من فرنسا وفي بلجيكا بيانا يعلنون فيه الانضمام لجبهة التحرير الوطني لانتصار القضية الجزائرية، ومما جاء في البيان:" لقد كنا نعتقد بإخلاص أن الحركة المصالية حزب يعمل في سبيل الاستقلال الوطني للجزائر، ولكن تاريخ الأربع سنوات الماضية يعلمنا ما يلي :". في الجزائر انتهى المصاليون بقيادة بلونيس إلى التعاون مع القوات الفرنسية، لقد دهشنا واحترنا واستنكرنا لكون قوات بلونيس كانت تسلح وتمون ويدفع لها الثمن من الجنرال "سالان"، وفي فرنسا كانت أغلبية الجالية الجزائرية مصالية عام 1955 ثم انتهت أخيرا إلى التخلي عنا بصفة شبه جماعية، ولم يعد لحركتنا وجود"[3] .

1 . أحمد مهساس . أو علي محساس . من مواليد 1923 ببومرداس مناضل قيادي في صفوف الحركة الوطنية وثورة التحرير شارك في تأسيس المنظمة الخاصة وسجن مرات عديدة تمكن من الهروب برفقة بن بلة من سجن البليدة سنة 1952لينتقل بعدها إلى فرنسا ليشارك في وضع خلايا جبهة التحرير المساندة الثورة وبعد إندلاع الثورة ساهم في حل الخلافات التي ظهرت في المنطقة الشرقية، وبعد الاستقلال تقلد مهام سياسية هامة توفي يوم 24 فيفري 2013، للمزيد أنظر: بن يوب، دليل الجزائر السياسي، ص 193و أيضا: بوعلام بلقاسمي، موسوعة أعلام الجزائر 54-62 أثناء الثورة ,منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ص . ص 243 . 244

2 . .لمجد ناصر، مصدر سابق ، ص . ص 104 . 105 .

3 . جريدة المجاهد، "إطارات الحركة المصالية يلتحقون بجبهة التحرير الوطني "،عدد 37، تاريخ (1959/02/25)، ص 8 .

لقد ضعف موقف الحركة الوطنية أكثر فأكثر رغم محاولة الحكومة الفرنسية إعطائها الصبغة الشرعية وإقحامها في المفاوضات التي جرت بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وفي هذا السياق تنقل السيدة" جنينة مصالي" رأي أبيها في مفاوضات "إيفيان" :" أن هذه الأخيرة . تعني المفاوضات . أرادت أن تحدث انقساما في صفوف الشعب الجزائري بتوجيه دعوة لممثلي الحركة الوطنية الجزائرية لمفاوضات موازية بقيادة "ممشاوي" الذي عوض الأمين بلهادي الغائب في باريس وأن جدول الأعمال تضمن وقف إطلاق النار والاستفتاء، وتضيف :" ممشاوي لما وصل لم يصدق ما سمع وقال :" إن رئيس الحزب يجهل هذه اللقاءات وعليه تحرك شقيقها "علي" ورافق "ممشاوي" إلى بروكسل وصدر بيان باسم الحركة :" الحركة الوطنية الجزائرية التي لا تطلب لنفسها احتكار التمثيل خلال المفاوضات التي تريدها جبهة التحرير، لا تريد أن هذا الانقسام بين الوطنيين الجزائريين ويجري استغلاله من طرف فرنسا هو إعلان مصالي قطع كل أشكال الاتصال مع الفرنسيين بشأن مفاوضات الاستقلال"[1].

يقول "علي عقوني" عن الذين أرادوا التفاوض: " إن الذين أرادوا التفاوض مع فرنسا، أولائك القوة الثالثة التي أرادت فرنسا إنشاءها لضرب الثورة واستغلت ميل تسعة أعضاء من أحد عشر عضوا في المكتب السياسي للحركة ،الذين كانوا تحت يد مصالح الاستعلامات الفرنسية، وطردوا من الحزب ولما علم مصالي رفض ذلك، وهذه الجماعة لما رأت أنها معزولة أرادت التفاوض مع فرنسا " .ويضيف :" إن فرنسا كانت تريد إشراك الحركة الوطنية الجزائرية إلى جانب الجبهة أو الحكومة المؤقتة وهذا ما قاله "لويس جوكس" في وهران قائلا :" نتفاوض مع الحركة الوطنية مثل جبهة التحرير ولكن الجبهة رفضت ذلك [2].

لقد سعت الحكومة الفرنسية لإدراج الحركة الوطنية ضمن المفاوضات منذ البدء فيها عام 1960، ولكن أمام تصلب الموقف الجزائري الممثل في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لم تجد فرنسا سوى الإذعان لها وإقصاء كل طرف آخر ماعدا ممثلي الجبهة وهو الذي أخّر المفاوضات في أكثر من مرة إلى غاية إيفيان ،التي أيضا أرادت فرنسا إقحام "الامانا" لكن دون جدوى .

1 . ". شريط وثائقي ، قناة الشروق "الإخبارية، " مصدر سابق .

2 . شهادة علي عقوني ، شريط وثائقي ، قناة الشروق ، مصدر سابق .

03 – الحزب الشيوعي الجزائري Parti Communiste Algerien:

3 . 1 . الحزب الشيوعي الجزائري من 1925 إلى 1936 :

ظهر الحزب الشيوعي الجزائري . فرع الجزائر . عموما إثر الحرب العالمية الأولى مباشرة، وكان قد ربط دعوته في بداية أمره بشخص الأمير خالد [1] وترجع جذوره الأولى إلى مولد الاتحاد الثقافي للعمال الجزائريين الذي تكون سنة 1902 بفرنسا، وصار بعض أعضاء هذا الاتحاد من أبرز العاملين في الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر بعد الحرب العالمية الأولى [2].

والظاهر أن هذا الاتحاد قد تأثر خاصة بالآراء الماركسية، لأن "لينين" لم يهتم بمسألة الجزائر إلا عرضا، مثل اهتمام "كارل ماركسKarl Marx،" و" فريديريك أنجلز Friedrich Engels " بها من قبل، ولم يتكلم عنها إلا أثناء تناوله الكلام عن أحوال المستعمرات الفرنسية، وسواء تبنى الحزب الشيوعي الجزائري الآراء الماركسية أو الأفكار اللينينية، فإنه كان بعد الحرب العالمية الأولى مكونا من ثلاث اتحاديات سميت باتحاد الحزب الاشتراكي الجزائري، تبنت كلها الشرط السادس عشر والثامن عشر من شروط العضوية في الأممية الشيوعية الثالثة التي كانوا أعضاء فيها خلال انعقاد مؤتمر مدينة تور في ديسمبر 1920 [3].

و كان هذان الشرطان يلزمان العضو بمساندة كل حركة مناهضة في المستعمرات، والمناداة بطرد الامبريالية من هذه المستعمرات، كما أنها كانت ترى أن حرية البروليتاري الأهلي في شمال إفريقيا لا يمكن أن تكون إلا ثورة ضد السلطة الحاكمة، وإن أحسن وسيلة لإعانة حركات التحرر في مستعمرة شمال إفريقيا ليس معناه التخلي عن المستعمرة، بل بالعكس يجب إبقاء والعمل من أجل أن يرسخ الحزب الشيوعي، كما يجب مضاعفة دعاية المشاركة في المنظمات النقابية والشيوعية

---

1 . أبو القاسم، سعد الله، "الاتجاهات الفكرية والثقافية للحركة الوطنية الجزائرية " (بحث ألقي بمناسبة الملتقى الأول لكتابة تاريخ الثورة المنعقد في 28 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 1981)، ص . ص 1 . 13 .

2 . كان هدف هذا الاتجاه هو توحيد كل العمال الجزائريين للدفاع عن المصالح المشتركة ودراسة المسائل الاقتصادية والسياسية والمشاريع القانونية والمجالس الانتخابية والدفاع عن حقوق العامل والسهر على تطبيق القوانين المعمول بها والدعاية لتطوير التشريع الحالي وازدهار العامل بغض النظر عن أصله وفصله وإنشاء تعاونيات عمالية تقوم على أسس اشتراكية أو شيوعية، أنظر :

Jacques Jurquet ; La Révolution Nationale Algérienne Et Le Parti Communiste Français, (Paris 1973) ,3T ,T ,I , PP.76_79.

3 . يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية، 1919 . 1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 21 .نقلا عن:

Cloude Collot , Jean-Robert ,Le Mouvement National Algérien , Textes 1912 – 1954 , (Alger,o.p.u.,1981),pp.23-24.

والتعاونية، ومع ذلك بقيت هذه الاتحادات منقسمة إلى غاية مستهل سنة 1925، حيث قرر الحزب الشيوعي زعامتها وكون منها ما يسمى اتحاد الحزب الشيوعي . فرع الجزائر . الذي عقد أول مؤتمر تأسيسي له في شهر مارس 1925 [1]، وبدأ الحزب الشيوعي الجزائري يستقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي ويحقق جزأرته ابتداء من سنة 1934، وأصدر برنامجه في شهر أكتوبر من نفس السنة [2]، وفي شهر أكتوبر سنة 1936 أخذ قسم الحزب الشيوعي الجزائري اسم " الحزب الشيوعي الجزائري" وعقد مؤتمره التأسيسي الأول في 17 و18 أكتوبر 1936 بالجزائر وختمه ببيان حدد فيه مذهبه النهائي بدقة إنقاذ الجزائر من الدمار والانحطاط والموت، وذلك لا يكون إلا بتحرير العامل والفلاح من وطأة الكولون ومن ظلم قانون الانديجينا الجائر " [3] .

يستمد الحزب الشيوعي الجزائري [4] أفكاره من ولي أمره الحزب الشيوعي الفرنسي، ويتضح مما جاء في البيان أن الحزب الشيوعي الجزائري يهدف إلى تحرير العامل والفلاح الفرنسي والجزائري من استبداد البرجوازية سواء كانت في الجزائر أو في فرنسا، ولا يهدف بتاتا استقلال الجزائر التام [5].

3 . 2 . تطور الحزب الشيوعي الجزائري من 1936 إلى 1945 :

استغل الحزب الشيوعي الجزائري ظروف المؤتمر الإسلامي، واعتقد أن هذا الأخير يتحالف مع الجبهة الشعبية في فرنسا، وبالتالي التحالف مع الشعب الفرنسي وتدخل هذه الخطة في إستراتيجية الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أعلن قائده " موريس طوريز Maurice Thorez " بأن المهمة الأساسية لفرنسا في العالم هي "توحيد الشعوب المستعمرة مع شعبنا" . أي الشعب الفرنسي . كما أعلن الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري في المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الفرنسي المنعقد في شهر ديسمبر 1937 :" بأن المسلمين لا يرغبون أن يكون هناك طلاق بينهم وبين فرنسا بعد الانجازات التي استفادوا منها، وأكد السيد قدور بلقاسم الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري :" إننا

---

1 . يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 22 .

2 – Collot , op . cit., pp. 54 –55 .

3 – Ibid, pp 85 –87.

4 . الحزب الشيوعي الجزائري، في نظر المؤرخ يحي بوعزيز، لا يعتبر تيارا جزائريا رغم تواجده على الساحة السياسية الجزائرية كونه ارتبط ارتباطا عضويا بالحزب الشيوعي الفرنسي في فرنسا وبالأحزاب الشيوعية الأخرى في أوربا الغربية وروسيا وتغلغل في أوساط العمال الكادحين عن طريق المنظمة النقابية الفرنسية س.ج.ت .ينظر : يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 401 .

5 . . يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 27.

لم نعرف إلا في الوقت الحاضر بأن الاتحاد بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي يعتبر ضروريا وسيبقى كذلك إلى الأبد"[1].

بعد فشل الجبهة الشعبية وفشل مشروع "بلوم فيوليت"، غيّر الحزب الشيوعي الفرنسي خطته في العمل، تجلى هذا التغيّر في الخطاب الذي ألقاه " موريس طوريز Maurice Thorez " " رئيس الحزب الشيوعي الفرنسي بمدينة الجزائر في 11 فيفري 1939، حيث تناول الحديث عن التحالف بين الجزائر وفرنسا ضد الفاشية العالمية، هذا التغير في أدبيات الحزب الشيوعي الفرنسي دفع بالحزب الشيوعي الجزائري أيضا لإتباع منهج الحزب الشيوعي الفرنسي، إذ أصبح يدافع عن سياسة الإدماج في فرنسا وخلق كيان جزائري يشتمل على الأوربيين واليهود، يضاف إلى هذا الكيان أبناء البلد الأصليين، وهو بهذا لا يختلف عما قاله "موريس طوريز Maurice Thorez " " في خطابه . السابق . :" بأن المجتمع الجزائري متعدد القوميات والكيانات منهم : البربر، القرطاجيون، عرب، أتراك، يهود، يونانيون، مالطيون، أسبانيون، إيطاليون، وفرنسيون" [2].

حلّ الحزب الشيوعي الجزائري باندلاع الحرب العالمية الثانية، ، لأنه أيّد سياسة الجبهة الشعبية، وبقي يكافح ضد سياسة "فيشي"، دون أن يتهم أساسا الهيمنة الاستعمارية الفرنسية [3]، وكان كل من الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري يشتركان وإن بصورة مختلفة في الانشغال نفسه، الذي اتبعته التيارات الوطنية الفرنسية الرئيسية التي كانت تعارض الاحتلال النازي والعملاء، وتحارب من أجل تحرير فرنسا، كما بينته شعاراتهما المتعلقة بالاتحاد الفرنسي الإسلامي [4]

وتحمل الشيوعيون القمع الفاشي على يد "فيشي"، بسبب عملهم في سبيل تحرير الجزائر من تطبيق أوامر جميع الأحزاب الشيوعية ضد الفاشية، وعلى الرغم من موقف مناضلي الحزب الشيوعي الشجاع والتضحيات التي قدموها، فقد وضع الحزب الشيوعي من جديد خارج المسار الثوري.

إن موقف الحزب الشيوعي الجزائري . الذي كان محاكاة للحزب الشيوعي الفرنسي . كان يتمثل في منح الأولوية لحرب البلدان الأوربية من أجل تحررها دون أن يضيف إليها المصالح الوطنية

1 - charles-Robert Ageron ,Histoire De L'Algérie Contemporaine ,Paris,P.U.F.1979.P385

2 . .عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص 283 .

3 . . أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر . من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة . : تر الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002، .ص 179.

4 المصدر نفسه، ص 180 .

للشعوب المستعمرة [1]،ويضيف أحمد مهساس في هذا الشأن :" وعلى الرغم من الاضطرابات الكبرى التي حدثت منذ عام 1939، فقد ظهر الحزب الشيوعي الجزائري من خلال مواقفه الإصلاحية غير متأقلم دائما مع حركة التحرير الوطني، وقريبا سيصبح بعيدا جدا مقارنة بالتيارات الإصلاحية لفرحات عباس والعلماء، وقد ظهر عدم انسجامه على عكس الحركة الوطنية التي اتضحت أكثر مع ميلاد أصدقاء البيان والحرية " [2].

أصبح الحزب الشيوعي الجزائري منذ 1939، توجه إلى العمل من أجل تحرير فرنسا من النفوذ الألماني، وبمجرد نزول الحلفاء يوم 08 نوفمبر 1942، أعلن قادة الحزب الشيوعي الجزائري، أنهم يعملون من أجل إتحاد عام بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي، وذلك بهدف محاربة الفاشية وإقامة جزائر حرة [3].

بعد تأسيس حركة أحباب البيان والحرية، وبدل من أن ينخرط فيها الحزب الشيوعي الجزائري، رفض الشيوعيون ذلك وأسسوا حركة مستقلة سموها " أصحاب الديمقراطية والحرية "، وناصروا سياسة الإدماج التي أعلنها ديغول في قسنطينة وصدرت في مرسوم 07 مارس 1944[4].

بقي يطالب بسياسة الإدماج الوهمي التي كان يأمل أن يراها تطبق بفضل مشاركة الوزراء الشيوعيين في السلطة تحت راية الصراع الطبقي، وكان الحزب يستهين بإمكانيات الكفاح لشعب برمته وكان الخلاف بينه وبين بقية مكونات الطبقة السياسية الجزائرية الأخرى، أن جوهر الخلاف يخص طبيعة المجتمع الذي كان يفترض أن يتم النضال من أجله، وطبيعة المجتمع هذه هي التي أخطأها الحزب الشيوعي الجزائري [5].

يعتبر ابتعاد الحزب الشيوعي الجزائري عن الأحزاب الإسلامية والوطنية الجزائرية، أمرا طبيعيا لأن قادة الحزب الشيوعي الجزائري فرنسيون ماركسيون، ولا يقبلون أن تكون الجزائر دولة مستقلة ذات سيادة ومنفصلة عن فرنسا، وهذا بحكم مسارهم النضالي في الحزب الشيوعي الفرنسي

1 .، أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 183 .

2 . المصدر نفسه، ص 184 .

3 . عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 284 .

4 . يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912 . 1948 مرجع سابق، ص 97 .

5 . أحمد مهساس، مصدر سابق، ص 212

أولا، ثم جزأرته للحزب الشيوعي الجزائري، وبقيت آراؤهم وأفكارهم دائما لا تخرج عن أصوات الشيوعيين الفرنسيين .

3 . 3 . نشاط الحزب الشيوعي الجزائري من 1946 إلى 1954 :

قدم الحزب الشيوعي الجزائري مشروع القانون الأساسي للجزائر وقدمه نوابه : جهاد عبد الرحمان الشريف، أليس سبورتيس، مختاري محمد، بيير فابي، إلى البرلمان الفرنسي يوم 13 مارس 1947 [1]، وقد ذكروا :" أن الوقت قد حان لإنشاء القانون الأساسي للجزائر بعد أن أصبحت الحالة في الجزائر خطيرة في الميادين : الغذائية والاقتصادية والسياسية واللباس، واقترحوا في هذا القانون، اعتبار الجزائر قطرا مشتركا مع الاتحاد الفرنسي وتطبيق المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين المسلكين والأوربيين وحرية العبادة وفصل الدين الإسلامي عن الدولة وترسيم اللغة العربية، وتعميم تعليمها على قدم المساواة مع الفرنسية في كل مراحل التعليم، وانتخاب مجلس جزائري يضم 120 عضوا نصفهم أوربيون، وإنشاء حكومة جزائرية ذات استقلال ذاتي داخلي، نصف أعضائها أوربيون، و فتح المجال للجزائريين في مجالس البلديات والعمالات والقرى [2].

يبدو أن هذا المشروع تجسد فيما بعد، ما يسمى "بالقانون الأساسي الذي صدر في 1947/09/20، والذي جاء بعد الأحداث التي شهدتها الجزائر عقب مجازر 08 ماي 1945، بغية امتصاص غضب الجماهير الجزائرية، اغتنم الحزب الشيوعي الظروف ليقدم مشروع القانون، هذا الأخير يكمن خطره في حرصه على الدفاع عن مصالح فرنسا ونكرانه للحقوق الأساسية للجزائريين .

خلاصة إيديولوجية الحزب تتلخص في : . العمل على حماية المصالح والسيادة الفرنسيتين، بالجزائر، . القيام بإصلاحات شكلية لا تمس جوهر المشكلة الجزائرية وهو التحرر والاستقلال، . عدم التسليم بوجود شعب جزائري موحد [3].

لم يكن أي انعكاس على الرأي العام للحزب الشيوعي الجزائري بسبب تعاطي سياسته مع سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي المرتبطة بإنعاش الامبريالية الفرنسية، بعد مساندته لبرنامج لم يكن

1 . يوجد نص هذا التقرير في الدراسة التي قام بها المؤرخ يحي بوعزيز بعنوان : الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية مرجع سابق، ص . ص 44 . 72 .

2 . المرجع نفسه ، ص . ص 23 . 43 . وينظر أيضا : يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، مرجع سابق ، ص . ص 401 . 402 .

3 . يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص 404 .

يحتوي إلا على توسيع الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأهالي والمعمرين، المقدم من قبل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني التي جاءت سنة 1944 [1] .

لم يقبل أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري، فكرة انفصال الجزائر عن فرنسا، وهم في هذا يختلفون عن بقية الأحزاب الوطنية، ففي سنة 1950 طالبوا بإنشاء برلمان جزائري، لكنهم لم يتخلوا عن فكرة تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي، وأكثر من هذا فإن الشيوعيين كانوا متهمين بولائهم للشيوعية العالمية، الأمر الذي لم يكن في الإمكان قبولهم ضمن مجموعة الحركة الوطنية الجزائرية التي تحالفت فيما بعد وانصهرت في جبهة التحرير الوطني في الفترة من 1954 . 1956 [2].

3 . 4 . موقف الحزب الشيوعي الجزائري من اندلاع الثورة 1954 :

تعتبر هجومات ليلة أول نوفمبر 1954، نقطة انطلاق اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر، فقد ظهرت عدة مواقف وردود أفعال من الحركة الوطنية الجزائرية، تجاه هذه الهجومات من بينها رد فعل الحزب الشيوعي الجزائري، والسؤال المطروح : ما موقف الحزب الشيوعي الجزائري من هجومات 1 نوفمبر 1954 ؟ وبم تميزت العلاقة بين الحزب الشيوعي الجزائري وجبهة التحرير الوطني ؟

اختلفت الآراء حول موقف الحزب الشيوعي الجزائري من هجومات 1 نوفمبر 1954 بين منتقد له، وبين من رأى أن موقفه مال لصالح الثورة وأيد الكفاح المسلح .

يرى محمد حربي الرأي المضاد للشيوعيين إذ يذكر في كتابه " جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع " ...إن الحزب الشيوعي الجزائري الذي فاجأته الأحداث اهتم بالتذكير في بيان 2 نوفمبر 1954، بمواقفه المبدئية بشأن المسألة السياسية، ولم يأت البيان من قريب أو بعيد على أس ذكر لمطلب الاستقلال، وثمة اهتمام ملموس بمصالح فرنسا والدعوة إلى حل ديمقراطي يحترم مصالح كل سكان الجزائر [3]، ويذهب في نفس الاتجاه المجاهد "إبراهيم العسكري" في "كتابه لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية" ودور القاعدة الشرقية، :" أن الحزب الشيوعي الجزائري وقف موقفا سلبيا من الثورة ".و يضيف :" وفي سنة 1955، حلّ وزير الداخلية الفرنسي الحزب الشيوعي

1 . أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 200 .

2 . عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 285 .

3 . محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع مصدر سابق، ص 122 .

الجزائري وأوقف جرائده (الجزائر الجديدة، الحرية، الجزائر الجمهورية) والتحق من الشيوعيين الجزائريين شباب مناضلون بصفة فردية بجيش وجبهة التحرير الوطني [1]، دون أن يوضح كيف ذلك كإعطاء شهادات أو بيانات غيرها وحتى أسباب حل الحزب وتوقيف الجرائد .

و من الآراء التي تميل للحل الشرعي ما قاله المناضل في الحزب الشيوعي الجزائري "هنري علاق" عن موقف الحزب من اندلاع الثورة :" يجب وضع حد للنظام الكولونيالي من خلال مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للسكان الجزائريين [2]، ويذهب في نفس الاتجاه المجاهد والمؤرخ "محمد تقية" :" إن الحزب الشيوعي الجزائري ساند جبهة التحرير الوطني في بداية اندلاع الثورة ويعتبر الحزب الوحيد الذي أعلن تأييده رسميا [3].

نشط بعض أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري نهاية 1954 وبداية 1955، ذوي الأصول الأوربية منهم "أندري موان" و"كيميل لاريبار" بمعارضتهم للدعم الثوري، والشيوعيين ذوي الأصول الجزائرية العربية المسلمة حول موقفهم من الثورة، منهم الدكتور "هجرس "و "بشير حاج علي" و" أحمد عكاش "و "بوعلام خالفة "و "العربي بوهالي "، هؤلاء عبروا عن دعمهم للثورة في اجتماع أفريل 1955، ونتيجة لنشاط الحزب الشيوعي الجزائري السياسي ضد سياسة فرنسا في الجزائر، بدأت الحكومة الفرنسية التضييق على مناضلي الحزب فاعتقلت البعض منهم بتهمة المساس بأمن الدولة، وأيضا باتهام البعض الآخر بتأسيس فرق عسكرية شيوعية هدفها تحرير الجزائر، كان ذلك في شهري جوان وجويلية 1955، وفي 12 سبتمبر 1955 أصدرت الحكومة الفرنسية قرارا بحل الحزب الشيوعي الجزائري، وتم أيضا توقيف الجرائد التابعة له منها " الحرية " و" الجزائر الجديدة " و"الجزائر الجمهورية " وتمّ حلّ كل المنظمات والجمعيات التابعة له مثل " إتحاد النساء الجزائريات " و" إتحاد الشبيبة الديمقراطية الجزائرية " [4].

3 . 5 . موقف الحزب الشيوعي الجزائري من الأحداث في الجزائر :

بعد حلّ الحزب، ازدادت السياسة الفرنسية سوءا تجاه أعضاء الحزب، مما جعل البعض يفكر

1 . إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث ، قسنطينة، 1992 ، ص 109 .

2 . ". جمعة بن زروال، مرجع سابق، ص 74، نقلا عن كتابه . هنري علاق . " مذكرات جزائرية، ص 203 .

3 . المرجع نفسه، ص 75 .

4 . جمعة بن زروال، مرجع سابق ، ص . ص 79 . 80 .

في الانضمام للثورة عن طريق العمل المسلح [1]، ومساندة جبهة التحرير الوطني خاصة بعد التحاق بعض المناضلين منهم "صالح سعيدي" من وهران و"العيد العمراني" وعبد القادر سكحال وغيرهم بالثورة بصفة فردية [2] ، و بعد هذا التاريخ، أي منتصف 1955 وصولا إلى سنة 1956، اقتنع أغلب أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري، بأن القضية الآن هي معركة من أجل الحرية بين الجزائريين والفرنسيين، وأنه من الآن فصاعدا يجب انتقاد السياسة الفرنسية علنا، بل والعمل المسلح وهو ما تبيّنه البيانات الصادرة من الحزب خلال سنة 1956 .

ومما يسجل في فترة 1956، أن الحزب الشيوعي الجزائري كثف من نشاطه أكثر وانتقاده للسياسة الفرنسية، منها انتقاده موقف الحزب الشيوعي الفرنسي وأغلبية النواب في البرلمان الفرنسي . مارس 1956 . الذين منحوا الثقة للحكومة، بل وسلطات واسعة من أجل التفاوض، لكن الحزب تخوف من أن هذه السلطات الاستثنائية ستستعملها فرنسا لشن حربا كاملة على الجزائريين يقول :" لقد تحصلت حكومة "غي موللي Guy mollet " في البرلمان الفرنسي على سلطات استثنائية ستسعى الآن حكومة "غي موللي Guy mollet " في العمل بواسطة التفاوض، كما تطالب بذلك الطبقة العاملة والشعب الفرنسي وفي مقدمتها الحزب الشيوعي الفرنسي، أو على العكس، ستشن حربا على شعبنا كاملة كما يطالب أساطين الاستعمار ؟ "، ويستطرد البيان قائلا :" حقا إن "غي موللي Guy mollet " يتابع الحديث عن السلم، وقد استعمل عبارات يخرج عن نطاق الشعارات المعتادة في شأن " الأربع مقاطعات فرنسية" وقد اعترف بالذاتية الجزائرية، ووعد بتحقيق استشارة حرة استشارة للشعب الجزائري دون ميز في الأجناس، كما وعد بإنجاز إصلاحات اقتصادية واجتماعية، إلا أن هذا كله لا يزال بعيدا عن ترضية مطالبنا الوطنية " [3].

طالب الحزب الشيوعي الجزائري بتسوية سلمية للمشكلة الجزائرية قائلا :" وإن الجزائريين الشاعرين بمسؤولياتهم أمام التاريخ سيعلنون كما أعلن الحزب الشيوعي الجزائري عزمهم على بلوغ تسوية سريعة سلمية للمشكلة الجزائرية [4].

---

1 . تعود فكرة العمل المسلح للحزب الشيوعي الجزائري إلى يوم 20 جويلية 1955، عندما انعقد اجتماع اللجنة المركزية للحزب في الجزائر العاصمة، حيث صرح العديد من أعضاء اللجنة المركزية، وبعض المناضلين بأنهم يريدون العمل المسلح والانضمام إلى الثورة والالتحاق بها في الجبال لمساندة جبهة التحرير الوطني، ينظر : المرجع نفسه، ص 81 .

2 – Hafid , Khatib ,1er Juillet 1956, L'accord F L N , PCA ,Office Des Publications Universitaires ,Alger, 1986 ,p 69.

3 . جريدة الطليعة، أسبوعية تونسية، "مقتطفات من تصريح للحزب الشيوعي الجزائري "، عدد 24، (1956/03/30)، ص 01.

4 . نفسها، "الجزائر "، عدد 24، (1956/03/30)، ص 02.

بعد الانتصارات الكبيرة لجبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري، وبهدف إعطاء دفع أقوى للثورة ارتأت تشكيلات " المكافحين للتحرير" [1] التابعة للحزب الشيوعي الجزائري، الاندماج تحت لواء جبهة التحرير الوطني الجزائرية، أصدرت بيانا عبرت فيه عن الهدف من قيام هذه التشكيلة وأيضا الهدف من الاندماج كتبت تقول :" فقد نشأت تشكيلات "المكافحين للتحرير" بغية تشريك الكثير من الوطنيين والديمقراطيين الجزائريين بدون فرق ولا ميز من شيوعيين ومسلمين وأوربيين في النضال المسلح ضد الاستعمار "، وأضافت تقول :" واليوم وبعد نتائج إيجابية لعدة أشهر، فقد تكونت الشروط السياسية والمادية لهذا الإدماج وحل منظمتنا، ففي الوقت الذي يجهز فيه الاستعماريون الفرنسيون كل قواهم لمحاولة القضاء على أعز رغباتنا وعلى استقلالنا الوطني فإن قرارنا الوطني سيقوي النضال المسلح من أجل الوحدة التامة للقوات المحاربة "، وطلبت من أعضائها الالتحاق بجيش التحرير الوطني والتزام الطاعة والتفاني في التضحية :" تطلب إذن من أعضائها أن يلتحقوا جميعهم بجيش التحرير الوطني وذلك بما فيهم من تشكيلات وبما لديهم من أسلحة وأن يقبلوا مراقبة جبهة التحرير الوطني، وتطلب منهم القيادة أن يحاربوا في صفوف جيش الشعب المجيد بأكبر طاعة وأعظم شجاعة وأوفر إخلاص وأكثر فكرة للتضحية [2].

أصدر الحزب الشيوعي الجزائري أثناء حملة الاضطهاد الواسعة النطاق التي شنتها القوات الفرنسية بالجزائر والموجهة ضد الشيوعيين، أصدر بلاغا يقول فيه :" أولا : إن الشيوعيين الجزائريين لم يخفوا أبدا مشاركتهم الناشطة في الكفاح المسلح ضد الاستعمار.

ثانيا : " إن الشيوعيين بمنظمات " المكافحين للتحرير " قد اندمجوا منذ غرة جويلية 1956 في جيش التحرير الوطني بعد اتفاق حصل بين المنظمتين .

ثالثا : إن الشيوعيين الجزائريين سواء كانوا مسلمين أو إسرائيليين أو أوربيين ليسوا فرنسيين بل هم جزائريين وبهذه الصفة فإنهم يقومون بواجب وطني بمساهمتهم في النضال التحريري

رابعا : إن الشيوعيين وبقية المجاهدين يتبعون قاعدة كفاحية تجعلهم لا يعتدون على امرأة ولا طفل، لكن كفاحهم موجــه ضد الاستعمار وأعوانه، وبالرغم من ذلك فإن أريقت دماء بريئة فالمسئول عنها

1 . ظهر تنظيم المقاتلين من أجل الحرية .C.D.L رسميا بعد حل الحزب الشيوعي الجزائري في 12 سبتمبر 1955، إذ كان تنظيما وطنيا يشرف على إدارته لجنة مقرها الجزائر العاصمة، يتكون هذا التنظيم من عدة فرق ولجان موزعة عبر التراب الوطني، لمعرفة تفاصيل أكثر عن هذه اللجان والفرق وتوزيعها عبر التراب الوطني، ينظر : جمعة زروال، مرجع سابق، ص . ص 82 . 99 .

2 . جريدة الطليعة ، مصدر سابق ،" تعزيز جبهة التحرير الجزائري" ، عدد 38، (06 /07 /1956)، ص 01 .

هو الاستعمار.

خامسا : إن الحملة ضد الشيوعيين ترمي خاصة إلى تبرير التنكيل والوحشيات الاستعمارية وترمي لتقسيم الشعب .

سادسا : لابد لكل المناورات أن تفشل أمام نضج شعبنا السياسي وإن الشيوعيين الذين طالتهم المحن سيتحلون بأكثر حزم، ليكونوا في طليعة الكفاح حتى هزيمة الاستعمار [1]."

يكون الحزب الشيوعي الجزائري وبعد انضمامه لجبهة وجيش التحرير الوطني، قد حفظ ما الوجه إذ أدرك الطريق السوي الذي يمكن بواسطته الوصول إلى تحقيق الهدف الذي ناضلت من أجله تشكيلة " المقاتلون من أجل الحرية "، وهو بهذا يكون قد خالف بعض الحركات الأخرى المناوئة لجبهة التحرير التي كانت تنشط في تلك المرحلة وهي الحركة الوطنية الجزائرية (المصالية) .

حيّ الحزب الشيوعي الجزائري ورغم اندماجه في جبهة التحرير الجزائرية على لسان جريدة " الحرية" اللسان الرسمي للحزب، نضال الشعب الجزائري وانتصاراته بحيث كتبت تقول :" سيبين شعبنا أنه أهل لهذه الحركة التضامنية وللثقة العالمية الكبرى التي يعبر لنا عنها ولذا ندعو شعبنا إلى رفع راية الاستقلال الوطني والكفاح من أجل الأرض والحرية "، وتضيف :" ثم إننا ندعوه إلى توسيع الكفاح التحريري ورفع مستواه، وهذا يعني أن الوطنيين الجزائريين أمام فضائع المستعمرين الاستفزازية سيهتدون إلى الدلالة عن نضجهم السياسي وتفوقهم الأدبي على الذين يدعون نشر الحضارة فينا، وهم سيتمادون في أن لا يهاجموا إلا القوات العسكرية والبوليسية، وقواعد الاستعمار وأعوان العدو، واختتم البيان يقول :" وأخيرا، نرى من اللزوم أن يتم الاتحاد على أوسع نطاق في الحرب الوطنية لرفع مستوى نجاعة الكفاح ويجب أن يتبع الوحدة العسكرية التي تم تحقيقها عمليا بإدماج "مقاومي التحرير " في جيش التحرير الوطني تجمع يشمل جميع القوات الوطنية والديمقراطية ووحدة طبقتنا الشغيلة في مركزية نقابية واحدة [2].

كما طالب الحزب من الحكومة الفرنسية في أحد البيانات الصادرة عنه إلى فتح مفاوضات مع الحكومة الفرنسية يقول :" وبديهي أن الحل يوجد في هذه الطريق، وعلى هذا الأساس يجب أن تقع

1 جريدة الطليعة، "الحزب الشيوعي الجزائري يعلن "، عدد 42، (1956/08/16)، ص 04.

2 . الجريدة نفسها، "الاتحاد الشيوعي الجزائري يدع إلى الاتحاد في سبيل السلم "، عدد 43، (1956/08/31)، ص 01.

الاتصالات بين الحكومة الفرنسية والمقاومة الجزائرية للمفاهمة في "وقف القتال" ولهذه الغاية يجب فتح مفاوضات مع ممثلي الشعب الجزائري بدون استثناء"[1].

كاتب الحزب الشيوعي الجزائري السيد " العربي بوهالي" في سؤال عما إذا كان الحزب يأمل تسوية المشكلة الجزائرية في المستقبل القريب بصورة سلمية، أجاب :" كانت هذه الحرب عمليا مفروضة فرضا على الشعب الجزائري وهو يقاسيها بعناء شديد وعليه فإن أول من يتمنى نهايتها على شرط أن يقع الاعتراف بمطامحه القومية المشروعة وضمانها، ووضع حد لسفك الدماء سفكا يضر بمصالح الشعب الجزائري وبمصالح الشعب الفرنسي على السواء، أمر يتوقف الآن أساسيا على الحكومة الفرنسية، وهي تعلم أن وقف الحرب يستوجب الاتصال بممثلي المقاومة الجزائرية "[2].

أصدر الحزب الشيوعي الجزائري بمناسبة مرور عامين على ذكرى اندلاع الثورة التحريرية، بيانا عبر فيه على النصر الحليف للشعب الجزائري، وأن حكومة "غي موللي" ومعه "لاكوست" أخطأوا حسابهم بالإجراءات الردعية التي اتخذوها ضد الوطنيين يقول البيان :" لقد عبرت الأغلبية الساحقة للشعب الجزائري عن تأييدها للثورة الوطنية، بمناسبة الذكرى السنوية الثانية ليوم غرة نوفمبر"، وواصل البيان قوله :" وكانت حكومة "غي موللي" و"لاكوست" قبيل هذه الذكرى، تظن أنها قادرة على تحطيم معنويات الجزائر المكافحة وذلك بواسطة وسائل نخص بالذكر منها : إلقاء القبض على خمسة من قادة جبهة التحرير الوطني، خرق القوانين الدولية والدعوة الخادعة التي طلبت جيش التحرير أن يستسلم " [3]

ناضل أيضا الحزب الشيوعي الجزائري من أجل إدراج القضية الجزائرية في الأمم المتحدة **إذ** وجهت اللجنة المركزية مذكرة إلى الكاتب العام للأمم المتحدة بمناسبة طرح القضية الجزائرية أمام المنظمة العالمية وقد عرضت المذكرة الحلول العادلة والصحيحة للقضية الجزائرية إلى أن قالت :" ...و لتبرير رفضها لأبسط حل للقضية الجزائرية تثير الحكومة الفرنسية مسألة تشعب القضية ووجود تسعمائة ألف جزائري من أصل أوربي وهي تتعنت في نكران الواقع القومي الجزائري، ويتشبث الاستعماريون بذلك رغم تحقيق الوحدة القومية الجزائرية في النضال، إن التسعة ملايين من الجزائريين المسلمين يكافحون ببسالة وإقدام لتحرير وطنهم، نعم إن وجود أقلية هامة من الأوربيين

1 . جريدة الطليعة، "الجزائر "، عدد 46، (1956/10/14)، ص 04.

2 . الجريدة نفسها، "تصريح للعربي بوهالي "، عدد 48، (1956/10/27)، ص 04.

3 . نفسها ، " سيكون النصر حليفنا "، عدد 51، (18 /11 /1956)، ص 04 .

يجعل المسألة عسيرة، غير أن الشيوعيين ومثلهم الكثير من الوطنيين يعتبرون أن هؤلاء الأوربيين مكانتهم في المجموعة الجزائرية في استطاعتهم أن يندمجوا في الأمة الجزائرية "[1] ، و تضيف المذكرة:" لقد طلب الحزب الشيوعي الجزائري من جديد الحكومة الفرنسية يوم 24 سبتمبر 1956 فتح مفاوضات : أولا : مع الجيش التحرير الوطني، ثانيا : مع ممثلي الشعب الجزائري بدون استثناء وتختم اللجنة المركزية للحزب مذكرتها قائلة :" إن الشعب الجزائري يرغب في السلم، والحرب الحالية فرضها عليها الاستعمار وهو يناضل مثل جميع الشعوب المستعمرة في سبيل الاعتراف بحقه في الاستقلال الوطني والحرية والأرض والتقدم الاجتماعي"[2].

يتضح جليا من البيانات والمذكرات التي رفعها الحزب الشيوعي الجزائري سواء ما تعلق بالجانب السياسي أو العسكري، أنه انخرط فعليا في صيرورة الكفاح الوطني وأنه لا صوت يعلو فوق صوت جبهة وجيش التحرير الوطني، ولا مجال للمساومة عن المفاوضات بين الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري وتحقيق الهدف الذي يناضل من أجل الجزائريون، وهو الاستقلال، كما لم يتوان في الاتصال حتى بالأمم المتحدة مذكرا إياها بمسؤوليتها تجاه ما يحدث في الجزائر، والدعوة إلى تحقيق السلم ومنح الحرية للشعوب التي ما تزال تحت الاستعمار والشعب الجزائر واحد من هؤلاء، إن الحزب الشيوعي الجزائري تغيرت مواقفه كليا من المطالبة بتوفير الخبر والعمل للجزائريين في إطار الوجود الفرنسي إلى النضال والكفاح من أجل الاستقلال .

ثانيا: نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني 1954 . 1962 م :

أدرك مفجرو الثورة بأن نجاح العمل المسلح في الداخل، مرتبط بنشاط دبلوماسي في الخارج، بغية توفير الدعم المادي والسياسي للثورة، وهو ما دفع بهؤلاء إلى تكليف بعض القادة ممن دفعتهم الظروف لمغادرة البلاد قبل انطلاق الثورة وهم : "محمد خيضر" و"حسين آيت أحمد" و"أحمد بن بلة"، هذه البعثة الثلاثية [3] . إن صح القول . اتخذت من القاهرة مقرا لها للتعريف بالقضية ومواكبة

1 . جريدة الطليعة ، "مذكرة من الحزب الشيوعي الجزائري إلى منظمة الأمم المتحدة"، عدد 54، (1956/12/09)، ص 01

2 . الجريدة نفسها، "الجزائر في الأمم المتحدة"، عدد 54، (1956/12/09)، ص 04 .

3 . ترأس البعثة الخارجية بالقاهرة السيد محمد خيضر من 1954 . 1956، ومن هذا التاريخ (56) ترأسها السيد محمد الأمين دباغين بقرار من مؤتمر الصومام في 1956/08/20 ثم لما أنشئت المصالح الوزارية في أفريل 1958 ترأس ألامين دباغين مصلحة الشؤون الخارجية ثم وزارة الشؤون الخارجية بعد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، نقلا عن أمحمد يزيد ورضا مالك في مقابلتين للكاتب ينظر : عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي، مرجع سابق، ص 170، لكن ما سمعته من عمار بن عودة في حديث له في الإذاعة :" أن محمد خيضر بقي رئيسا لبعثة الجبهة في الخارج إلى غاية اختطافه، ثم وقع خلاف فيمن يمثل البعثة الخارجية، وعليه يقول المجاهد=

التطورات إلى أن حان موعد الحسم وهو تصميم مجموعة الاثنين والعشرين على تفجير الثورة، وانبثقت عنها مجموعة الستة التي كلفت "محمد بوضياف" بالتنسيق بين الداخل والخارج .

01 . نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني 1954 . 1958 م :

1 . 1 . الوفد الخارجي ينتقد السياسة الفرنسية في الجزائر:

عملت جبهة التحرير الوطني منذ انطلاق الثورة على ضرورة تدويل القضية الجزائرية، واقتنعت أنه لا سبيل لنجاحها إذا لم يواكب العمل المسلح في الداخل عمل دبلوماسي وسياسي في الخارج، بل جعلت هذا الأخير من ضمن الأهداف التي نص عليها بيانها الأول، وكانت القاهرة نقطة الانطلاق التي عمل أعضاء الوفد الخارجي للجبهة المنتمين إلى الأعضاء التسعة[1]، وقادوا حركة دعائية وإعلامية واسعة لمجابهة الإرهاب الفرنسي وإقناع الرأي العام العربي أولا والعالمي ثانيا، بجدوى شرعية القضية الجزائرية، ولم يتوقف الأمر عندهم فحسب بل عرفت الثورة فيما بعد انضمام شخصيات وزعماء لحركات سياسية وطنية للثورة وكان لها الأثر الايجابي في الدفع بالعمل السياسي في الخارج .

و مما نسجله في هذا السياق الخطاب الذي ألقاه "محمد خيضر" في القاهرة بوجود شخصيات جزائرية وعربية مغاربية [2] بمناسبة غرة نوفمبر بعد مرور سنة عن اندلاع الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، شارحا أسباب قيام الثورة والغاية منها وكذا الظروف التي تمر بها والانجازات المحققة قائلا :" نحن لا نريد أن نلقي في هذا الحفل خطبا حماسية وإنما نريد شرحا وافيا للظروف التي نشأت فيها هذه الثورة والنتائج الايجابية التي حققتها باعتبارها تجربة جزائرية في ميدان الكفاح

=العقيد عمار بن عودة في حوار للقناة الإذاعية الأولى : " أن محساس التقيته بتونس، وادعى أنه رئيسا للثورة فطلبت منه ألا يتوهم ذلك، لان الثورة ليس لها رئيس، كونها قيادة جماعية، وإنما ممثل ونصحته بعدم الحديث عن هذا أبدا، ثم سمعت أن عبد الحميد مهري عرض عليه المصريون ذلك، فرفضها بحجة أنه لم يعين من قبل المجلس الوطني للثورة، ويضيف المتحدث قائلا : " أنني سمعت بأن الأمين دباغين هو من يمثل البعثة وليس رئيسا للثورة وهو ما تم فعلا، رضوان حرياطي، حوار في الذاكرة، حديث مع عمار بن عودة، القناة الأولى، 2013/02/24، العاشرة مساء ".

1 . القادة التسعة المنبثقين عن مجموعة الاثنين والعشرين هم : مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، كريم بلقاسم، رابح بيطاط، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، ينظر : بن يوسف بن خدة، اتفاقية إيفيان، تعريب : لحسن زغدار ومحي الدين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 45 .

2 . الحاضرون في هذا التجمع هم : البشير الإبراهيمي ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعلال الفاسي ممثل حزب الاستقلال المغربي وإبراهيم طوبال ممثل الحزب الدستوري التونسي، ينظر : ". صحيفة البلاغ، مصدر سابق " ذكرى مرور عام على اندلاع الثورة العربية الجزائرية "، عدد 129 ،(1955/11/10)، ص 04 .

التحرري العربي العام، وواصل حديثه عن أن الثورة ما هي إلا امتداد للمقاومة المسلحة :" إن الثورة الجزائرية الحالية تعد امتدادا للمقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي وهي أيضا ثورة على الأوضاع التي فرضها هذا الاحتلال على الجزائر بقوة الحديد والنار وهي أخيرا رد فعل للسياسة الفرنسية المتوخاة بالجزائر "، واستطرد المتحدث كلامه مدافعا عن وجهة نظر الثورة قائلا :" وهذه السياسة فضلا عن كونها تقوم في أساسها على محو شخصية الأمة الجزائرية محوا تاما ترمي لجعل الجزائر مقاطعات فرنسية مع إبقاء جميع الأوضاع الاستعمارية على حالها وتريد كذلك أن تجعل من الجزائريين مواطنين فرنسيين ولكن من الدرجة الثانية بمعنى أن يكون عليهم جميع الواجبات وليس لهم جميع الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون"[1].

في سياق آخر خاطب نفس المتحدث الفرنسيين، مهددا إياهم في حالة لم تمنح الاستقلال للجزائر بتحمل العواقب، جاء ذلك في التصريح الذي أفضى به لصحيفة إيطالية " أيل تمبو" بالقاهرة قائلا :" إنه إذا لم تمنح فرنسا الجزائر استقلالها حالا فعليها أن تتحمل عواقب رفضها الوخيمة حيث أننا نستطيع توسيع المقاومة حتى إلى البلاد الفرنسية حيث يعيش الآن أكثر من 450000 جزائري، كما أننا مستعدون لمجابهة القوة بالقوة والعنف بالعنف وإن جيشنا التحريري سوف يجد نفسه مجبورا على الالتجاء إلى بعض طرق المقاومة التي لم يرد استعمالها حد الآن، وليعلم المسئولون الفرنسيون أننا سوف لن نقف أمام أية عقبة مادام حقنا في الاستقلال مهضوما، وإننا نستعمل حتى القنبلة الهيدروجينية للتحصيل عليه ولو طال الكفاح عاما أو عامان فالوقت لا يهم، وإذا كان العنف يقابل بالعنف فإن الرجال ذوي العزائم الطيبة الذين لا يرغبون إلا في السلم والحرية سينضمون إلينا لإيقاف المسابقة إلى الحرب والحقد والضغينة، وإن المجهود الذي يجب أن يبذل هو مجهود أدبي لا حربي"[2]، أما "أحمد بن بلة، عبر عن إعجابه بالمقاومة التي يقوم بها جيش التحرير الجزائري قائلا :" إنني سعيد جدا أن ألاحظ أن ثورتنا تزحف دائما نحو الأمام " [3] .

بعد حادثة اختطاف الزعماء الجزائريين كان للوفد الجزائري في الخارج وتحديدا في نيويورك نشاطا بحيث سلم السيد "امحمد يزيد" ممثل جبهة التحرير الجزائرية بلاغا للصحافة استنكر فيه اعتقال الزعماء الجزائريين الخمسة، وأن عملية الاعتقال قرصنة وأن الحكومة الفرنسية خانت قوانين الحرب والشرف في الوقت الذي أجرى فيه ممثلو رئيس الحكومة الفرنسية اتصالات رسمية مع ممثلي

1 . جريدة البلاغ ، " ذكرى مرور عام على اندلاع الثورة العربية الجزائرية ؟ "، عدد 130 ،(1955/11/11)، ص 04 .

2 جريدة العمل، من الوسيط في قضية الجزائر؟"، عدد 134، (29 /03 /1956)، ص 04 .

3 . الجريدة نفسها، " ابن بلة قائد جيش التحرير الجزائري يعرب عن إعجابه "، عدد 164، (1956/05/03 م)، ص 01.

جبهة التحرير الجزائرية لتسوية القضية الجزائرية تسوية سلمية (يقصد الاتصالات السرية الاولى)، وإن الحكومة الفرنسية تخطيء كل الخطأ إذا حسبت أنها تستطيع القضاء على المقاومة المسلحة التي يقوم بها الشعب الجزائري بالتجائها إلى وسائل قطاع الطرق لاعتقال بعض القادة، إن المقاومة في الجزائر هي حركة شعب بأسره [1].

من جهة ثانية صرح "أحمد توفيق المدني " الناطق الرسمي بلسان وفد القاهرة لجبهة التحرير الوطني . حسب ما جاءت به جريدة العمل التونسية .[2]، أنه اتصل برسالة من جيش التحرير يقول فيها:" إن قادة المناطق العسكرية لجيش التحرير الوطني بالجزائر جرت بينهم مقابلة إثر إلقاء القبض على زعمائهم، وجددوا العهد لمواصلة الكفاح ليريحوا البلاد من الاستعمار الفرنسي ويمحوا ظله بها، وقد اتخذوا تدابير صارمة للثأر لزعمائهم من فرنسيي الجزائر [3].

عرفت الثورة الجزائرية بعد 1956 نشاطا دبلوماسيا وسياسيا أكثر من ذي قبل، بانضمام بعض التشكيلات السياسية الأمر الذي اعتبر تحولا إيجابيا في مسار الثورة، ومنهم السيد فرحات عباس الذي أصبح من الأعضاء البارزين للثورة في الخارج، ومما نقلته "العمل" عن هذا الاخير أنه رفض كل الإجراءات التي تحاول فرنسا فرضها على الجزائريين وأن من ورائها سوى المهانة والذل يقول :" إن فرنسا سواء بالحرب أو بالقانون الإطاري الذي تريد فرضه علينا لا تريد لنا إلا المهانة والذل، فمن هو الجزائري المسلم الجدير بهذا الاسم الذي يرضى بهذه المهانة؟ "[4] .

1 . 2 . الوفد الخارجي ومسألة التفاوض وإقرار السلم

بقدوم حكومة الاشتراكيين إلى الحكم في فيفري 1956، جاء "غي موللي" Guy Mollet، بمشروع سياسي للتفاوض مع الجزائريين، شرط ألّا يكون هناك انفصال عن فرنسا، وتحقيقا لهذا الهدف، أوفد

1 . جريدة العمل، " ممثلو جبهة التحرير في نيويورك يقوون : "، عدد 311 ،(1956/10/24، ص 01 .

2 . بعد عملية الاختطاف التي طالت الزعماء الجزائريين، اختلف فيمن يكون رئيسا للبعثة في الخارج، وعليه يقول المجاهد العقيد عمار بن عودة في حوار للقناة الإذاعية الأولى : " أن محساس التقيته بتونس وادعى أنه رئيس الثورة فطلبت منه ألا يتوهم ذلك لان الثورة ليس لها رئيس كونها قيادة جماعية وإنما ممثل ونصحته بعدم الحديث عن هذا أبدا ثم سمعت أن عبد الحميد مهري عرض عليه المصريون ذلك فرفضها بحجة أنه لم يعين من قبل المجلس الوطني للثورة ويضيف المتحدث قائلا : " أنني سمعت بأن الأمين دباغين هو من يمثل البعثة وليس رئيسا للثورة وهو ما تم فعلا، رضوان حرياطي، حوار في الذاكرة، حديث مع عمار بن عودة، القناة الأولى، 2013/02/24، العاشرة مساء.

3 . جريدة العمل، " القضية الجزائرية بعد اختطاف قادة الجبهة "، عدد 313 ،(1956/10/26، ص 06 .

4 . الجريدة نفسها ، " فرحات عباس يدلي بتصريح هام "، عدد 667، (1957/12/15 م)، ص 03.

رئيس الحكومة الفرنسي وزير الخارجية "كريسيان بينو"Pinaue Christian [1] إلى مصر، وأجرى اتصالات مع الرئيس "جمال عبد الناصر" وطلب منه التوسط لدى قادة جبهة التحرير الوطني من أجل عقد لقاء التفاوض مع فرنسا [2]، وقامت مصر بتهيئة المناخ السياسي في أول اتصال بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية دون التوصل ألى نتيجة، وفي أفريل من السنة نفسها أرسل رئيس الحكومة الفرنسية " غي موللي" Guy Mollet مرة أخرى وفدا إلى القاهرة للتفاوض وكان يرأس الوفد الفرنسي " جوزيف بيجار Jozef Bagar " وعقد أول اجتماع يوم 1956/04/12 بينه وبين السيد محمد خيضر ممثل جبهة التحرير الوطني [3] ، و كان يحمل الممثل الفرنسي " خطة تتضمن شروطا عرضها على الوفد الجزائري تتمثل في : . إجراء انتخابات يشترك فيها جميع سكان الجزائر في صندوق واحد، . بعد الانتخابات يمكن لفرنسا أن تتفاوض مع المنتخبين الجدد، . ضرورة وقف إطلاق النار قبل الانتخابات، رفضت جبهة التحرير هذا الطرح وردت على لسان "محمد خيضر" أن أي اتفاق سياسي لا يؤيده الطرف المشارك في الحرب وهو جيش التحرير ليس له أي معنى، وعليه لا بد من المفاوضات معه وأن عملية الانتخابات لا يمكن أن تتم الآن والشيء المهم هو الاتفاق على المبادئ الأساسية للدستور الجديد وذلك مع جيش التحرير الوطني وأن إيقاف القتال ثم الشروع في الانتخابات باتفاق الطرفين على ضمانات وشروط معينة سوف يترتب عنه قيام ممثلو الشعب الجزائري المنتخبون بتنفيذ المبادئ المتفق عليها [4].

و نتيجة لهذه الاتصالات الشبه الرسمية والتي لم توفق أعلن ممثلو جبهة التحرير الوطني الجزائرية الموجودون بالعاصمة المصرية أنهم لن يقبلوا إلا بالشروط التي سبق الحديث عنها جاء ذلك في بيان:" إن جبهة التحرير ما انفكت مخلصة لمواقفها وإنها لن تقبل الدخول في مفاوضات إلا بالشروط التي أعلنت عنها في مناسبات عديدة "[5] ، في نفس الاتجاه ذهب "فرحات عباس" في تصريح له لمراسل جريدة "اكسبريس السويدية" بباريس جاء فيه :" إن الجزائر لم ترغب مطلقا في هاته الحرب القائمة بينها وبين فرنسا، فإذا رغبت فرنسا في السلم فما عليها إلا أن تسعى في اتفاق

1 . كريستيان بينو : Pinaue Christian سياسي فرنسي ولد عام 1904، وعين وزيرا للتموين لاول مرة عام 1945 فوزيرا للاشغال والنقل والسياحة، وتولى رئاسة الوزراء عام 1952، ثم عين في شباط 1956 وزيرا للخارجية حتى عام 1957، للمزيد ينظر : أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط3 ،(القاهرة 1968)، ص 252 .

2 . أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، إشراف : جمال قنان ،كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، سنة 2002، ص 125 .

3 . جريدة المجاهد، " قصة الاتصالات السرية من 1956 إلى 1960 ، عدد 92، تاريخ (27 مارس 1961)، ص . ص 6 . 8 .

4 . أحمد سعيود، مرجع سابق، ص 126.

5 . جريدة العمل ،" بعثة جزائرية تسافر إلى الأقطار العربية "، عدد 163، (1956/05/02 م)، ص 01.

مباشر مع جيش التحرير الوطني "، وحمّل مسؤولية البرلمان الفرنسي في عدم الاهتمام لعشر ملايين من الجزائريين قائلا :" إن البرلمان الفرنسي لم يناقش في أهم قضية تشغل بال الرأي العام الفرنسي ألا وهي مصير عشرة ملايين من المسلمين الجزائريين الذين كان البرلمان الفرنسي يعدهم مواطنين من الدرجة الثانية، وما دامت الجزائر معتبرة كإقليم فرنسي فإنه من المستحيل أن تقع أية مفاوضة مع الحكومة الفرنسية، وفي نظري أن لتصريح "غي موللي" Guy Mollet الخاص بهاته النقطة أهمية كبرى وسيكون قوله :" ليست الجزائر دولة إسلامية ولا دولة عربية ولا مقاطعة فرنسية، أكبر عون لي في جولة السلم التي سأقوم بها في أوربا، كما لم يخف المتحدث نية الجبهة في فتح المفاوضات يقول : " وحينما تنهي الحرب فإن جبهة التحرير مستعدة لفتح مفاوضات وهي قادرة على المحافظة على السلم عندما تعقد هدنة مع فرنسا، وإن جمهوريتنا ستكون جزائرية متحدة بالمجموعة الإفريقية الشمالية ومتمتعة بجميع الحقوق ومتحملة لكافة المسؤوليات كغيرها من الشعوب المستقلة بدون تفرقة في الجنس أو في الدين، إن العقبة الكأداء التي تعترض طريق تسوية القضية الجزائرية على غرار تونس والمغرب هي أن الحكومة الفرنسية لا تملكك سوى سلطة وهمية في الجزائر، أما النفوذ الحقيقي فهو بين أيدي المعمرين الذين يعملون لان ينشئوا يوما ما دولة على طراز إفريقيا الجنوبية "[1].

يستشف من تصريحات فرحات عباس، أنها لم تخرج عن الإطار العام الذي حددته جبهة التحرير الممثلة في الوفد الخارجي بالقاهرة، رغم أن هذا الأخير حديث العهد بانضمامه للثورة فإنه اقتنع بما لا يدع مجالا للشك في أنه وفيّ لمبادئ الثورة التي آمن بها لحظة حله الحزب وانضمامه وجماعته لها .

امتد نشاط الوفد الخارجي الجزائري إلى نيويورك ليعرض وجهة نظر جبهة التحرير الجزائرية وأنها تعمل لصالح السلم والتفاوض على أسس شرعية، يتبين هذا من النداء الذي أذاعه السيد "آيت أحمد " في نيويورك ألفت فيه نظر مجلس الأمن الدولي إلى الوضع بالجزائر وما يكتنفه من أعمال الإبادة والتدمير، وأكد على رؤوس الملأ قبول جبهة التحرير الجزائري مبدأ التفاوض المباشر مع فرنسا على أساس الاعتراف باستقلال الجزائر، كما فند مندوب جبهة التحرير الجزائري في بيانه دعوى التضليل والتخطئة الفرنسية التي تزعم أنها تعمل لصالح التهدئة كي يتسنى لها إجراء انتخابات، وأقام الدليل على استحالة ذلك لان عمليا وواقعيا مادامت البلاد الجزائرية تحت الإرهاب الفرنسي والضغط العسكري المتزايد "، واستطرد البيان قائلا :" إن السلطة الفرنسية لا تصنع شيئا

1 . جريدة العمل ، "فرحات عباس يقترح على فرنسا حلا "، عدد 200، (1956/06/14)، ص 01 .

لحل القضية الجزائرية الحل الصحيح الذي يتطلبه الوعي القومي الجزائري وكل ما تقوم به هو أن تفرض القوة والإرهاب العسكري والقمع الأعمى وذلك لن يقبله الشعب الجزائري المكافح"[1] .

يعود السيد فرحات عباس في ندوة صحفية ببروكسل للحديث عن العديد من النقاط التي تهم الثورة ومما تناوله المتحدث مسألة التفاوض مع فرنسا قائلا :" أوضح لكم قبل كل شيء بأني أتكلم وأعمل بصفتي نائبا عن جبهة التحرير الوطني الجزائري، وإني وجميع زملائي في الجبهة نتمنى أن تعوض الحرب في الجزائر بمفاوضات مباشرة "[2]، كما أكد لأحد مراسلي الصحف الفرنسية وهو " مرسيل فوربي" لصحيفة " التحرير الفرنسية بسويسرا أن جبهة التحرير الوطني الجزائري لا تنوي رفض مذاكرات لإيقاف العمليات الحربية " [3].

يستشف من تصريحات "فرحات عباس" و"حسين آيت أحمد" أنها لم تخرج عن الإطار العام الذي حددته جبهة التحرير الممثلة في الوفد الخارجي بالقاهرة، ونفس الاتجاه عمل فيه "آيت أحمد" وهو أحد أقطاب الوفد الخارجي الذي ذكر مجلس الأمن أن الجبهة ليست ضد المفاوضات وأن الطرف الفرنسي هو من يتحمل مسؤولية الإخفاق وتصاعد الإرهاب العسكري .

عادت الاتصالات السرية والشبه رسمية بين الطرفين الجزائري والفرنسي في جويلية 1956 ببلغراد ،مثل الجزائر "أمحمد يزيد" و" أحمد فرنسيس" والوفد الفرنسي برئاسة "بيار كومان " والأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي وتعثرت المفاوضات بسبب مثلث "غي موللي" Guy Mollet (وقف إطلاق النار، الانتخابات، التفاوض)، بعدها وجه وفد جبهة التحرير الجزائري برئاسة "فرحات عباس"، مذكرة تتضمن اقتراحا لحل القضية الجزائرية جاء فيها :" إن جبهة التحرير القومي الجزائري، تعلن أن الشعب الجزائري الذي حمل السلاح للجهاد في سبيل حريته سوف لا يرفض المناقشة في شأن إيجاد حل للكفاح المسلح، وإن شروط الجبهة القومية للتحرير لإنهاء القتال تتضمن الاعتراف من طرف فرنسا بحق الجزائر في استقلالها الكامل وإحداث حكومة جزائرية باتفاق مع جبهة التحرير القومي تكون مهمتها التفاوض مع فرنسا قصد تسوية المشكلة الجزائرية في مجموعها"[4]

1 . جريدة الزهرة ،" جبهة التحرير الجزائري"، عدد 15578، (1956/06/22 م)، ص 01 .
2 . جريدة العمل، " الأستاذ فرحات عباس في بروكسل "، عدد 213، (1956/06/30 م)، ص 01.
3 . جريدة الزهرة ،" إن جبهة التحرير الوطني على استعداد "، عدد 15596، (1956/07/11 م)، ص 01 .
4 . جريدة نفسها، "جبهة التحرير الجزائري تقدم مذكرة "، عدد 15606، (1956/07/21)، ص 01

بعد فشل لقاء 1956/04/12 وبعده لقاء يوغسلافيا في جويلية من نفس السنة، يعاد مرة أخرى اللقاء بروما في 1956/09/02 بين الوفد الفرنسي الذي كان يقوده " بيير هيريو" و" كازيل" والوفد الجزائري الذي يقوده "محمد خيضر" و" أمحمد يزيد "و "عبد الرحمان كيوان[1]، اقترح الوفد الفرنسي على الوفد الجزائري أن تقبل الجزائر باستقلال داخلي بحيث تكون لها حكومة ومجلس نيابي لتسيير الشؤون الجزائرية، غير أن وفد جبهة التحرير رفض هذا العرض[2]، وتم الاتفاق على لقاء آخر في 1956/09/22 بمدينة بلغراد عاصمة يوغسلافيا وذهبت الجبهة بـ "محمد الأمين دباغين" [3] و"محمد خيضر" والوفد الفرنسي بـ "بيير هيريو "و فشلت أيضا المفاوضات لأنه تأكد للجزائريين أن "غي موللي" كان يسعى لاستعمال القوة للقضاء على الثورة الجزائرية وما هذه اللقاءات سوى مناورات تهدف من ورائها فرنسا ربح الوقت [4].

و عن فشل هذه اللقاءات علق "روبيرت لاكوست""Robert Lacoste [5] قائلا :" بأن حل مشكلة الجزائر لا يمكن إلا أن يكون حلا فرنسيا، وإنه يستحيل على ممثلي الحكومة الفرنسية أن يجلسوا حول نفس المائدة التي يجلس عليها ممثلو القاهرة والمقاومة" [6]، و ردّ عليه فرحات عباس:" إذا لم يرد " روبيرت لاكوست""""Robert Lacost أن يتفاوض مع ممثلي المقاومة فلم يبق أمامه

1 . عبد الرحمان كيوان : ولد في 25 فيفري 1925 بالجزائر، مناضل في حزب الشعب الجزائري، بصفته محاميا كان يعد ضمن النخبة المثقفة الجزائرية، كان عضوا نشطا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وعضوا بلجنته المركزية، عضو المجلس البلدي والنائب الثاني لرئيس بلدية الجزائر " جاك شوفالييه"، ألقي عليه القبض مع اندلاع الثورة ليطلق سراحه سنة 1955، يعد من أواخر المركزيين الذين التحقوا بالثورة ليعين سفيرا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ببكين عام 1961، توفي بعد الاستقلال .ينظر : محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل التحرير 1830 . 1962، دار النشر القصبة، ص 41 .

2 . جريدة المجاهد " لا تفاوض قبل الاعتراف بالاستقلال "، العدد 12، (1957/11/15)، ص . ص 1 و2

3 . محمد الأمين دباغين، مناضل سياسي جزائري، ولد بمدينة شرشال سنة 1917، تلقى تعليمه بمسقط رأسه التحق بجامعة الجزائر فرع الطب، كان على رأس اللجنة المديرة لحزب الشعب الجزائري خلال المرحلة السرية وعرف بمساندته المطلقة للكفاح المسلح، انتخب في الجمعية الجزائرية عن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، استقال من الحزب سنة 1951، بسبب خلافه مع مصالي الحاج، الذي رفض فكرة القيام بالثورة التي التحق بها دباغين مباشرة بعد اندلاعها .عينه مؤتمرو واد الصومام سنة 1956 عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم عضوا بلجنة التنسيق والتنفيذ ثم وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الأولى 1958 . 1960، التي استقال منها عمليا سنة 1959، بعد استرجاع السيادة الوطنية اشتغل بالطب بمدينة العلمة إلى أن وافته المنية بالجزائر العاصمة يوم 22 جانفي 2003 . ينظر : لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، سنة 2009، الجزائر، ص 268 .

4 . أحمد سعيود، مرجع سابق، ص 127 .

5 . روبير لاكوست" Robert Lacoste، 1898 . 1989، وزير مقيم بالجزائر 1956 . 1958، ولد في 1898/07/05 في آزيرا (دوردونييه)، حاصل على الليسانس في الحقوق، عين وزيرا في حكومة ديغول 1944 . 1945، عين في 1956/02/06 وزيرا مقيما بالجزائر، كان يؤمن بالجزائر الفرنسية عرف عهده بتكميم الأفواه وتنفيذ أحكام الإعدام بكثرة والقمع .ينظر : عاشور شرفي : مرجع سابق، ص 288.

6 . جريدة الزهرة، "رأي فرحات عباس "، عدد 15662، (1956/10/15)، ص 01.

إلا أن يتفاوض مع مستعمري الجزائر وحكامها وإن موقفه لا يعد استفزازا للشعب الجزائري فحسب ولكنه استهانة بجميع الأرواح التي سقطت بالجزائر، وإنني أشعر مرة أخرى بأن الحكومة الفرنسية تريد أن تغرينا بحل أعرج وباستقلال ذاتي مزيف كما أغرتنا من قبل مدة خمس وعشرين سنة بالاندماج الكاذب المزيف [1]، وإنه لمن المستحيل لأن يحرر فرد مع المحافظة على نفوذ السيادة " [2].

يعود السيد فرحات عباس مجددا للحديث عن إمكانية التفاوض مع فرنسا يقول :" لا يزال . يقصد التفاوض . ممكنا بين فرنسا والجزائر ولكن الاستمرار في إراقة الدماء سيقضي على هذه الإمكانية وعلى كل حظ في التفاهم وأضاف :" إننا على شفا القطيعة النهائية " .وعن الطرف المتصلب في هذا الشأن قال :" بل إن التصلب آت من الحكومة الفرنسية التي مافتئت ترفض التفاوض الصادق الصريح مع الوطنيين الجزائريين " .واستطرد يقول :" إن جبهة التحرير تعلم أن التعاون الاقتصادي والفني والثقافي لن يكون إلا مجديا للبلدين، ولهذا ينبغي أن يوضع حد لإراقة الدماء والحرب الاستعمارية النى تدور رحاها منذ سنة 1954 "[3] .

و في نفس الإطار، إطار التفاوض مع الفرنسيين، أجاب فرحات عباس عما إذا كانت جبهة التحرير مستعدة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية فقال :" إن جبهة التحرير مستعدة لمقابلة ممثلي الحكومة الفرنسية رسميا والتفاوض معهم على أساس اللائحة التي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة، أي في نطاق مبادئ الميثاق الاممي والوساطة التي عرضها جلالة السلطان محمد الخامس وفخامة الرئيس الحبيب ورقيبة " [4] .

---

1 . بشأن اللقاءات التي تمت بين وفد جبهة التحرير الجزائرية والحكومة الفرنسي خلال سنة 1956، يقول عنها الرئيس والمجاهد الأسبق أحمد بن بلة في شهادة له أن الطرفين توصلا إلى الاتفاق الذي نصت عليه اتفاقيات إيفيان 1962، لكن الجيش الذي سبق وأن هزم في " ديان بيان فو" لم يرد التنازل مرة أخرى عن الجزائر، وراح يدبر عملية الاختطاف التي طالتنا، حتى تجهض كل محاولة للحل يقول :" وصلت المفاوضات إلى خمس اجتماعات واحد في القاهرة، واثنان في يوغسلافيا، واثنان في روما، وكان الاتفاق يقضي بإنهاء الحرب مع الشروط نفسها التي لازمت المفاوضات في "إفيان" 1962 للاستقلال، وكان من المفروض أن يناقش الفرنسيون نص الاتفاق في البرلمان، وأن أدخل أنا إلى الجزائر للاتصال ببعض المسئولين للتوقيع عليها نهائيا ". ويضيف :" في سبتمبر 1956 انتهينا من الاجتماعات وقررنا من ناحيتنا أن نذهب إلى تونس والمغرب لاطلاع إخواننا على مسودة الاتفاق واستشارتهم، حدث هذا في الوقت الذي كان الجيش رافضا لمثل هذا الاتفاق بحكم انه خسر في الفيتنام، وجاء إلى الجزائر ليعوض هزائمه فقام بعملية القرصنة الجوية وذلك لوضع حد لهذه المفاوضات وإنهاء كل الطرق المؤدية للاستقلال ". الصافي سعيد، بن بلة يتكلم، المذكرات السياسية والثقافية للزعيم أحمد بن بلة، ط2، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2012، ص 71.

2 . جريدة الزهرة، "رأي فرحات عباس "، عدد 15662، (1956/10/15)، ص 01.

3 . جريدة العمل، يومية تونسية، " جبهة التحرير مستعدة للتفاوض مع فرنسا "، عدد 759، (1958/04/02 م)، ص 01.

4 . الجريدة نفسها، "فرحات عباس يدلي بتصريح هام " ،عدد 667، (1957/12/15)، ص 03 .

أيضا نفس الموقف نلمسه من السيد "محمد الأمين دباغين" رئيس الوفد الخارجي لجبهة التحرير الجزائرية فيما يتعلق بالمفاوضات والاستقلال قائلا :" إن جبهة التحرير مستعدة لفتح مفاوضات مع فرنسا على أساس استقلال الجزائر وإن توقيف القتال لا يقع إلا بعد اعتراف فرنسا بهذا الاستقلال ." وطلب من البلدان الصديقة أن تستمر في مساعدتها للجزائر مساعدة إيجابية "[1].

تصب تصريحات فرحات عباس وغيره من الوفد الخارجي للجيهة، في إطار نية جبهة التحرير في الدخول في مفاوضات علنية وحقيقية، ويحمل كل إخفاق للسلطات الفرنسية التي برأيه تتجاهل الحلول، ولعل تصريح "لاكوست أحسن مثال على ذلك .

نفس الطرح يذهب إليه "كريم بلقاسم" عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، قائلا :" لا يمكن فتح مفاوضات بين الجزائر وفرنسا إلا بعد الاعتراف بهذا الحق، وتجرى حينئذ المفاوضات على قدم المساواة المطلقة سعيا لإيجاد حل لجميع المشاكل على هذه القاعدة" [2].

تصريحات قادة الثورة سواء الأعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ أو ممثلي الوفد الخارجي في القاهرة متفقون كلهم حول ضرورة الاعتراف بالحق الجزائري في الاستقلال ولا بديل عنه أبدا.

1 . 3 . موقف جبهة التحرير من تولي " شارل ديغول "Charles De Gaulle الحكم :

ازداد اهتمام فرنسا بالجزائر خاصة بعد مجيء "شارل ديغول" De Gaule Charles [3] عام 1958، حيث طلب بمنحه كافة السلطات التي تخوله القضاء على الثورة، وهو ما تجسد في الإستراتيجية العسكرية التي طبقها، وكان لها وقع على الجزائريين عموما وعلى الثورة بشكل خاص وهو ما جعل لجنة التنسيق والتنفيذ في القاهرة تصدر بيانا مباشرة إثر توليه الحكم، حيث نددت فيه بالإرهاب المسلط على المدنيين الجزائريين في العاصمة الجزائرية لحملهم على المشاركة في مظاهرة الأخوة المزعومة، وقال البيان : " إن السلط الفرنسية بالجزائر تستعمل وسائل في منتهى الوحشية لحمل الجزائريين العزل من السلاح على مساندة النظام الجديد، ولكن الشعب الجزائري بأكمله مصمم

1 . جريدة العمل ،"الأمين دباغين يؤكد استعداد جبهة التحرير للتفاوض "، عدد 686، 1958/01/05، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها، " جبهة التحرير تواصل حملاتها"، عدد 835،(1958/07/02 م) ، ص 01 .

3 . شارل ديغول "Charle De Gaule، ولد في مدينة ليل الفرنسية سنة 1890، تخرج من المدرسة العسكرية بسان سير عام 1912، شارك في الحرب العالمية الثانية، قاد الجيش الفرنسي في الحرب، ترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن، ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، أصبح أول رئيس للجمهورية الخامسة الفرنسية في 1958، واجه الثورة الجزائرية باستراتيجية سياسية وعسكرية، اضطر في النهاية للدخول في المفاوضات مع جبهة التحرير الجزائرية توفي عام 1970 م .ينظر : جمعة بن زروال، مرجع سابق، ص 40 .

على مواصلة الكفاح حتى النصر النهائي والحصول على حريته واستقلاله رغم أنوف المحتلين ." وأضاف الناطق باسم لجنة التنسيق والتنفيذ قوله :"إن حرب الجزائر لن تتوقف إلا حين تعترف فرنسا باستقلال الجزائر وليس في إمكان "شارل ديغول" charles De Gaulle أن يزيد على ما تبذله فرنسا الآن في الجزائر، اللهم إلا ضاعف أعباء فرنسا الاقتصادية الآمر الذي معناه خراب الاقتصاد الفرنسي"[1] .

و ردّت لجنة التنسيق والتنفيذ سريعا بنفس الحدة على الاقتراح الذي تقدم به وهو الحكم الفدرالي " كومنولث" فرنسي يضم دولا مستقلة، إذ رد الناطق باسمها مايلي :" إذا كان مثل هذا الحل يحتم استقلال الجزائر داخل اتحاد فيدرالي يمكن لجبهة التحرير الوطني أن تنظر إليه بعين الاعتبار، وكذب الناطق باسم لجنة التنسيق والتنفيذ تكذيبا قاطعا الأنباء القائلة بأن المسلمين بالجزائر يؤيدون الإدماج وأكد أنهم أرغموا على المشاركة في مظاهرات الجزائر وعلى الهتاف للقادة العسكريين ثم قال :" إن الاستقلال هو الحل الوحيد لقضيتنا ...فإذا رفضت فرنسا الاعتراف باستقلال الجزائر فإن حرب التحرير ستتواصل ونحن مستعدون للقيام بجميع الجهود العسكرية اللازمة لمواجهة التدابير التي قد تتخذها حكومة باريس الجديدة ضدنا " [2] .

بقيت لجنة التنسيق والتنفيذ تدرس الحلول التي جاء بها " شارل ديغول " De charles Gaulle" فيما يتعلق بالجزائر، إذ أصدرت بيانا أعلنت فيه موقفها تصريح الجنرال "شارل ديغول " " De Gaulle رئيس الحكومة الفرنسية في الجزائر، وجاء في البيان أن "شارل ديغول" "De Gaulle يوصد الأبواب في وجه جميع الإمكانيات لإيجاد حل للقضية الجزائرية بطريق التفاوض على قاعدة الاستقلال، وتدخل تصريحات " ديغول " Charles De Gaulle " في نطاق السياسة الاستعمارية الفرنسية، ويؤكد البيان أن الجنرال يستأنف سياسة الحكومات الفرنسية السابقة وينضم إلى شق المتطرفين، وإنه يتعمد تجاهل إرادة شعوب المغرب العربي التي تجلت بوضوح في ندوة طنجة حيث نادت هذه الشعوب بأن الاعتراف باستقلال الجزائر هو الحل الوحيد للخلاف الناشب بين فرنسا والشمال الإفريقي، وأعربت عن استعدادها للعمل على تقريب ساعة خلاص الجزائر"، ويضيف البيان : " إن "شارل ديغول" تجاهل توصيات هيئة الأمم المتحدة وهذا يشكل تحديا للرأي العام العالمي الذي أعرب عن تأييده لمبدأ تحرير الجزائر واستقلالها في مؤتمرات باندونغ وبريوني، ومؤتمر آكرا للدول

1 . جريدة العمل، "لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير تبحث ...، عدد 811، 1958/06/03 م، ص 06 .

2 . الجريدة نفسها، ناطق باسم جبهة التحرير، عدد 812، 1958/06/04 م، ص 01

الإفريقية المستقلة الذي التأم في شهر أفريل 1985 "، وختمت لجنة التنسيق والتنفيذ بيانها معربة عن اعتقادها بأن الجنرال "شارل ديغول" بمسايرته للرجعيين بالجزائر وبامتناعه عن إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية يتحمل المسؤولية المطلقة على تواصل الحرب في الجزائر وامتدادها إلى شمال إفريقيا " [1].

جاءت تصريحات لجنة التنسيق والتنفيذ بعد الاعتقاد الذي ساد بأن "شارل ديغول" De Charles Gaulle بعودته إلى الجزائر يحمل رسالة سلم في الجزائر لإنقاذ فرنسا من الانهيار، كما أنقذها من العار عام 1940 م خاصة بعد أن كشف عن خطته التي تتلخص في خمس نقاط وتتمثل في تسوية مشكلة الجزائر، تسوية قضايا الاستعمار في القارة السوداء، تصفية ما تبقى من أسباب النزاع مع تونس والمغرب،، اقتراح مشروع من التعاون بين هذه الشعوب، تكوين قوة تقف مع فرنسا في المعترك الدولي، غير أن شيئا من هذا لم يحدث بل فكر في مضاعفة الحرب في الجزائر[2] .

دان السيد فرحات عباس من جهته تصريحات " شارل ديغول " Charles De Gaulle قائلا :" ...و ماذا يمثل الرجل المدمج ؟ إنه ليس حرا لأنه لا يوجد في داره ولا يمكن أن يصير الجزائريون فرنسيين إذ أنهم يعلمون علم اليقين أنهم لم يصلوا إلى هذه النتيجة من قبل وأنهم يكافحون منذ أربعة أعوام ليصبحوا جزائريين وإنه لا يسر على الجزائري أن يكون جزائريا صحيحا من أن يكون مواطنا فرنسيا مشبوها ." وختم قوله :" ولا بد من تسوية هذه المشكلة والتفاوض مع جبهة التحرير أي مع أولائك الذين قال فيهم الجنرال إنهم شجعان، وقبلوا الكفاح والموت من أجل حرية وطنهم "، مذكرا الجنرال ديغول بقوله: " إن الإنسان الذي يكافح حر، فهل نسي الجنرال ما قال؟"[3].

لما سئل فرحات عباس عن تصريحات "شارل ديغول " Charles De Gaulle التي تحدث فيها عن الإدماج للأهالي المسلمين والأوربيين بالجزائر أجاب بقوله : " لسنا فرنسيين ولن نصير فرنسيين أبدا، وإن جبهة التحرير الوطنية ترفض كل حل للجزائر لا يعترف بالاستقلال، ولا يوجد جزائري واحد يعتقد بأن كرامته ورغباته في الحرية يمكن ترضيتها بغير الاستقلال "[4].

1 . جريدة العمل، جبهة التحرير الوطني تصرح، عدد 814، 1958/06/06 م، ص 03 .

2 . جريدة المجاهد، " الجزائر ومكانة فرنسا الدولية "، العدد 27، (1958/07/22)، ص 05.

3 . جريدة العمل ، لم يبق هناك مجال في المستقبل ...، عدد 814،(1958/06/06 م)، ص 03 .

4 . الجريدة نفسها، "لسنا فرنسيين "، عدد 817،(1958/06/10 م)، ص 03 .

في سؤال لـ "فرانس براس" الفرنسية للسيد فرحات عباس عما سيكون رد جبهة التحرير على موقف حكومة "ديغول " في الميدان السياسي والعسكري والدبلوماسي، أجاب : " نحن مستعدون دائما للمعركة سواء في الميدان العسكري أو في الميدان الدبلوماسي، ولكن إذا أراد الجنرال "شارل ديغول" De Gaulle Charles أن يتفاوض فنحن مستعدون أيضا للتفاوض "، وعن الدستور الذي جاء به "شارل ديغول" Charles De Gaulle الذي ينص على أن الجزائر " جزء لا يتجزأ من فرنسا" وأن الجزائريين رعايا فرنسيين، وعملت الحكومة الفرنسية كل ما في وسعها من أجل حمل الجزائريين على قبول الدستور الجديد أمام الرأي العام الفرنسي والعالمي، وذهاب الجزائريين والفرنسيين على حد سواء للاقتراع يوم 1958/10/05، في خضم هذا الظرف كان على جبهة التحرير الوطني الجزائرية أن يكون لها موقف وهو ما عبر عنه فرحات عباس بقوله :": " إن حكومة "شارل ديغول" De Gaulle Charles تريد أن تعطي لهذه المساهمة في الاستفتاء معنى سياسيا دقيقا، فهي تريد أن تقيم منها الدليل على أن عشرة ملايين من الجزائريين قد قبلوا أن يكونوا عشرة ملايين من الفرنسيين، ولهذا فإن الشعب الجزائري لن يشارك في الاستفتاء بمحض إرادته، ولا يستطيع أن يشارك إلا بالقوة"[1].

الملاحظ أن الجبهة الممثلة في قادتها في الخارج ومنهم "فرحات عباس" فإنها دائما كانت تقف في وجه مثل هاته المناورات التي تريد من ورائها فرنسا تحقيق أهدافها، وهو القضاء على الثورة بشتى السبل والتصريحات غنية عن كل تأويل بل تبدو واضحة وصريحة ولا مكان للبس والغموض

1 . 4 . اتصالات الوفد الخارجي للجبهة بالمنظمات الدولية

كانت للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني اتصالات متعددة مع المنظمات الدولية منها: الجامعة العربية وفي بعض المؤتمرات الإفريقية والأسيوية والأمم المتحدة، سعيا منهم للتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية وكسب مزيدا من التأييد السياسي والدبلوماسي وحتى المادي، وهو ما تناولته الصحافة التونسية من خلال إبراز اتصالات بعض القادة بالمنظمات الدولية .

أ. بالجامعة العربية :

استمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية يوم 1956/05/18 بدمشق إلى وفد جزائري متكون من السيد : عبد الحميد مهري، الشيخ البشير الإبراهيمي، فرحات عباس، الشيخ الحسين وأحمد بودة،

1 . جريدة العمل ، " الشعب الجزائري يقبل التفاوض ...."، عدد 837،(1958/07/04 م)، ص 01 .

أعضاء الوفد سلموا للجنة السياسية لائحة يطلبون فيها اتخاذ إجراءات مستعجلة لإعانة الجزائريين العرب، وعرض القضية الجزائرية على الجمعية العمومية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بأسرع ما يمكن "، كما وجه السيد " محمد خيضر" رسالة للامين العام للجامعة العربية شرح فيها السياسة الاستعمارية البشعة والوحشية ضد الجزائريين، مبينا له أن الجزائريين يعانون كل أنواع التنكيل والإرهاب ولذلك يقول في رسالته :" إن الوفد الجزائري في لجنة تحرير المغرب العربي يرجو من سيادتكم التكرم بالسعي لدى الدول العربية الشقيقة والدول الإفريقية والاسياوية الصديقة والدول الحرة المحبة للسلام لوقف هذه الحملة الابادية ووضع حد لهذا الإفناء الجماعي الذي راح ضحيته منذ بدأت الحوادث الأخيرة ما يزيد عن مائة ألف جزائري من المدنيين العزل "، كما التمس منه تأليف لجنة تحقيق دولية يقول :" وكذلك يرجو الوفد الجزائري تأليف لجنة تحقيق دولية لتشاهد بنفسها مدى هذه الوحشية التي تقشعر منها الأبدان وتعرض نتيجة بحثها على الرأي العام العالمي الذي لن يسمح بتكرار هذه المآسي المشينة "[1] .

ب . مؤتمر الشعوب الإفريقية بالقاهرة :

انعقد هذا المؤتمر في الفترة من 26 ديسمبر 1957 إلى فاتح جانفي 1958، جاء بعد دراسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية عشرة وإصدار قرار بشأنها، أوصت من خلاله بفتح مفاوضات على أساس الاستقلال، وكانت الجزائر حاضرة في هذا المؤتمر بصفتها عضوا كاملا بوفد يمثل جبهة التحرير الوطني الممثلة للشعب الجزائري يتكون من عشرين عضوا يترأسه الدكتور "الأمين دباغين[2]، في هذا المؤتمر تنقل جريدة العمل التقرير الذي أرسله " آيت أحمد " . وفق ما جاء في نقلها للخبر . * أن هذا الأخير أغتنم فرصة انعقاد مؤتمر الشعوب الإفريقية الاسياوية وقدم لهم مذكرة أو تقرير يوم 27 /1957/12 م . رغم أنه كان في السجن . ضمنه تغاضي الدول في دعم القضية الجزائرية ومما جاء في التقرير الجزائري :" هل سيحكم التاريخ يوما من الأيام على الشعوب الإفريقية والاسياوية لأنها غضت الطرف عن حرب الجزائر وتركت نار الاستعمار تلتهم شعبا كاملا

1 . جريدة الزهرة ،" وفد الجزائر في لجنة تحرير المغرب العربي يندد "، عدد 15561، (1956/06/06)، ص 01 .

2 . جريدة المجاهد ،" شعوب آسيا وإفريقيا تعزز معسكر الحرية "، عدد 15، (1958/01/01)، ص 05 .

* . لسنا ندري من أين نقلت جريدة العمل التونسية الخبر الذي مفاده أن حسين آيت أحمد تقدم بمذكرة أو تقرير لمؤتمر التضامن الافرو آسيوية بالقاهرة رغم كونه في السجن آنذاك، ولم تتحدث من الذي جاء بهذا التقرير خفية ليتلى على مسامع الحاضرين، هذا الذي لم نجد له أثرا في أدبيات الحركة الوطنية، أم أنه التبس عليهم الأمر بين "آيت أحمد" و"الأمين دباغين" وهذا ما أرجحه، والأكثر= =من هذا أن جبهة التحرير الجزائرية تقدمت بممثلين يترأسهم محمد الأمين دباغين الذي بدوره تقدم بمذكرة أمام الحاضرين تناول فيها العديد من النقاط التي تهم الثورة .

لا لذنب ارتكبه سوى أنه طالب باسترجاع حريته المغتصبة ؟، وأكد التقرير أن ما يزيد عن خمسمائة ألف جزائري قتلوا في الثلاثة أعوام الأخيرة أثناء الحرب أي بنسبة خمسة في المائة من مجموع الشعب الجزائري، واستخلص التقرير بالأرقام المضبوطة المدققة أن حرب الجزائر افضح حرب عرفها تاريخ الاستعمار "، وأسهب "آيت أحمد " في الحديث عن الحرب وقوتها وقال :" إن الشعب الجزائري المنضوي تحت لواء جبهة وجيش التحرير الوطني اقتنع بعد السنوات الثلاث التي قضاها في محاربة فرنسا أن جميع الدول الاستعمارية ملتفة حول فرنسا وتساعدها بجميع الوسائل للقضاء على الجزائريين ولذا فإنه يتحتم على الدول غير الاستعمارية أن توحد صفوفها وأن تساند الجزائر في كفاحها التحريري من أجل الكرامة والاستقلال "، مستشهدا بالقروض التي ما انفكت فرنسا تتحصل عليها من حليفاتها وقال :" إنه في الأيام القليلة الماضية . بعد ندوة الحلف الأطلنطي الأخيرة . طلبت فرنسا قرضا يساوي عدة مئات من الملايين الدولارات وقد تقدمت بهذا الطلب إلى الولايات المتحدة الأمريكية "[1] .

قدم ممثل جبهة التحرير الوطني " محمد الأمين دباغين" من جهته تقريرا لخص فيه أوضاع الشعب الجزائري وسياسة القهر الاستعمارية التي سلطت عليه: " أن الجزائر وإلى غاية 1830 كانت دولة ذات سيادة واضحة المعالم والحدود لها كيانها القومي والدولي المعترف به، من عدد من الدول"، واليوم بعد ثلاث سنوات من الكفاح نجد المعسكر الاستعماري قد التف حول فرنسا يؤيدها في حربها لاسترداد مستعمراتها والجزائريون اليوم لا يقاتلون فرنسا وحدها بل يقاتلون ضد المعسكر الاستعماري بأسره "[2] .

ج . الأمم المتحدة :

وجه ممثلو جبهة التحرير نداء إلى شعوب أمريكا اللاتينية بالأمم المتحدة، يطلبون منهم فيه تأييد استقلال الجزائر وأن يتم وقف القتال في نفس الوقت الذي ستشكل فيه الحكومة، وأن يطلق سراح جميع المساجين السياسيين ويوقف تطبيق تدابير القمع [3].

1 . جريدة العمل ، " حسين آيت أحمد يؤكد أمام المؤتمر الإفريقي الآسيوي "، عدد 678، (1957/12/28 م)، ص 01 .

2 . أحمد سعيود، مرجع سابق، ص 99 .

3 . جريدة العمل، "مندوب سوريا في اللجنة السياسية للأمم المتحدة يطلب إرسال لجنة تحقيق إلى الجزائر "،عدد 400 ،(1957/02/05)، ص 05 .

صرح مندوب جبهة التحرير الجزائري في نيويورك " أمحمد يزيد" بأن قادة الحركة الوطنية الجزائرية أجمعوا أنه لا سبيل لحل قضية الجزائر إلا بإتباع طريقة واحدة : " وهي أن يطالبوا بفتح مداولات سياسية حقيقية لبحث حلول للمشكل الجزائري، واتهم المتحدث أمريكا بدعم فرنسا، ولولا ذلك ما كانت فرنسا تستطيع مواصلة سياسة القوة، ودعا أمريكا للعودة لدستورها "، ومضى في تصريحه:" يظهر الآن أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تشعر بأن هناك طرفين متقابلين فعلا، وليست المشكلة مشكلة داخلية تهم فرنسا وحدها وهذا يكفي لنأمل من الولايات المتحدة أن تساند كل مشروع يرمي إلى حل القضية الجزائرية بطريقة التفاوض * ويجب أن يكون ذلك في الأمم المتحدة " [1].

ووجه سؤال لممثل جبهة التحرير الجزائرية بنيويورك السيد محمد يزيد عن مسألة استمرار الحرب الجزائرية وهل لها نهاية، أجاب :" إن جميع الثوار متفائلون عادة، إن موقفنا طيب على الرغم من المساعدات التي تتلقاها فرنسا من حلفائها الغربيين، وأعتقد أن فرنسا تتفاهم معنا في أقرب مما يعتقده الجميع "[2].

واجهت جبهة التحرير الوطني هذا المخطط رفقة مجموعة الدول الافرو آسياوية لتقديم القضية الجزائرية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشتها في الدورة الثالثة عشر، وبعثت بمذكرة إلى الأمين العام لهذه الهيئة، أوضحت فيها أن الجبهة تريد أن تنذر فرنسا بأن الاستفتاء لا يشكل حلا يخرجها من الحرب التي تزداد عنفا في الجزائر زيادة على امتدادها إلى التراب الفرنسي نفسه، وأعربت عن رغبتها في فتح محادثات واستعمال وسائل أخرى للوصول إلى حل يتلاءم مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة " [3].

02 . نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 . 1962 .

المحاولات الفرنسية الرامية للقضاء على الثورة وتشجيع سياسة الإدماج، وفضح سياسة "شارل ديغول" "charles De Gaulle " المبنية على المناورة والخداع، ولقطع الطريق على فرنسا لتحقيق مكانتها الدولية، وتوجيه النشاط الدبلوماسي الجزائري في الخارج نحو تجنيد الرأي العام العالمي

* . يلاحظ أن الولايات المتحدة بدأت ملامح التغيير في سياستها تظهر منذ شهر جويلية الماضي . أي عام 1957 . عندما دعا الشيخ " كندي " حكومته إلى استغلال تأثيرها على فرنسا لتقريب الجزائر من استقلالها السياسي .

1 . جريدة العمل، "لن نطالب الولايات المتحدة الأمريكية بمحاكمة فرنسا "، عدد 639 ،(1957/11/13)، ص 01 .

2 .الجريدة نفسها ، " حديث خاص مع السيد محمد يزيد "، عدد 764، (1958/04/08 م)، ص 04.

3 . جريدة المجاهد، " القضية الجزائرية في هيئة الأمم "، العدد 27 ،(1958/07/22)، ص 05 .

وإطلاع الحكومات الأجنبية على مقاصد الحكومة الفرنسية، وإعطاء الثورة طابعها الشرعي في إطار المؤسسات المتعارف عليها، قررت جبهة التحرير الوطني تشكيل حكومة جزائرية تتولى مهمة تسيير الثورة في الداخل والخارج تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :

2 . 1 . فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :

إن الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 1958/09/19، سبقته خطوات ومراحل كانت ثمرتها نضج الفكرة، ثم العمل على تجسيدها خاصة بعدما عرفت الثورة تطورات سياسية وعسكرية منذ انعقاد مؤتمر الصومام في 1956/08/20م، والذي انبثق عنه عدة تنظيمات منها تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ وغيرها من القرارات .

و في هذا الإطار يذكر "رضا مالك " :" بأن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمسة يوم 1956/10/22 "، وهذا بهدف الرد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها "[1]، ثم طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957 م، خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957، حيث اتخذ قرارا تم بموجبه التفويض للجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس حكومة جزائرية حينما تحين الظروف [2].

و تلت هذه الخطوة خطوة مؤتمر "طنجة" . المنعقد بالمملكة المغربية في أفريل 1958 .، أين طرحت فكرة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والدستوري التونسي، وتمّ الاتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي تونس والمغرب قصد تشكيل حكومة جزائرية في المنفى، فوافقتا على ذلك بشرط توفر الظروف المناسبة [3] .

إن فكرة التأسيس أضحت لدى قادة الثورة من الأولويات، فقط انتظار الظروف المواتية، السؤال المطروح ما هي هذه الظروف ؟

1 . عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . سبتمبر 1958 جانفي 1960 . دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص . ص 42 . 43.

2 . محمد لبجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة : علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشق، 1960، ص 118

3 . خليفة الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، الجزء2، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص 222 .

هذه الظروف منها ما هو داخلي بحت وما هو دولي، فالظروف الداخلية تتمثل في مواصلة الحرب وتوعية الجماهير الشعبية وتدعيم الوحدة الوطنية من أجل إفشال مخططات العدو، وهذه الظروف كانت متوفرة منذ النصف الثاني من سنة 1956، أما الظروف الخارجية فيمكن إجمالها في : تدويل القضية الجزائرية ومناقشتها في الأمم المتحدة خلال سنة 1957 مرتين في بداية السنة وفي آخرها هذه السنة التي عرفت عند الدبلوماسيين بسنة تدويل القضية الجزائرية، كما كان للاتصالات التي أرادت فرنسا إجراءها مع قادة الثورة منذ 1956، والبحث عن الحل السياسي، كل هذا يضاف له ما جاءت به سنة 1958 من تصاعد النشاط الثوري والعمليات الفدائية في وسط فرنسا نفسها وتأييد معظم الأحزاب السياسية الفرنسية للحكم الديغولي [1]، وأمام هذه المبررات ومن أجل توحيد القيادة وتمثيل الجزائر في المحافل الدولية والعمل على تحقيق الأهداف الأساسية للثورة تقرر تأسيس الحكومة تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه المنعقد بالقاهرة من 22 إلى 28 أوت 1958، حيث قررت لجنة التنسيق والتنفيذ عقد اجتماع لها في 09 سبتمبر 1958 م بالقاهرة بحضور كل من فرحات عباس، لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، محمود الشريف، محمد الأمين دباغين، عبد الحميد مهري، عمر أوعران، بغرض مناقشة مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبعد عرض الموقف السياسي والعسكري على ضوء التقارير الواردة من داخل الوطن وكذا تطور الأحداث على الساحة الفرنسية ذاتها، والظروف الدولية العامة السائدة آنذاك تقرر تأسيس حكومة جزائرية في 1958/09/19 [2].

بعد ذلك قام أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، بإطلاع الدول الشقيقة بالقرار، بغية الحصول على الاعتراف والتأييد، حيث قام السيد "عبد الحميد مهري"، بالاتصال "بفتحي الذيب" [3]، واتصل"

1 . خليفة الجنيدي وآخرون، المصدر السابق ، ص . ص 222 . 223 .

2 . . إبراهيم مياسي، " في ذكرى عيد الجمهورية 19 سبتمبر 1958 "، جريدة الشروق اليومي، يومية جزائرية مستقلة، العدد 1487، الاثنين 19 سبتمبر 2005 م الموافق لـ 15 شعبان 1426 هـ، ص 08 .

3 . في هذا السياق يذكر المجاهد عمار بن عودة، أحد أعضاء مجموعة الواحد والعشرين . مثلما يقول . أنه لم يعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إذ بعث برسالة للقادة الثلاثة : بلقاسم كريم والاخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، يبين لهم فيها عدم شرعية تأسيس الحكومة المؤقتة، كونها لم تنبثق عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية وأن جماعة الداخل لم يكونوا على علم، كما اعترض على ترأس فرحات عباس الحكومة باعتباره ذو توجهات غربية، بل وفرنسية كونه يحمل جواز سفر فرنسي وهو الذي أنكر الجزائر في أدبياته سابقا، ويضيف في حوار له في الإذاعة الوطنية :" أن فتحي الذيب . مسؤول المخابرات المصري والمكلف بالاتصال مع جبهة التحرير الجزائرية . استدعاه إلى مكتبه وطلب منه التمرد على الحكومة المؤقتة وتنحية عباس ومنح أحمد بن بلة رئاسة الحكومة . رغم كونه معتقلا . ويضيف بن عودة :" أنه رفض حديث فتحي الذيب جملة وتفصيلا رغم معارضته هو أيضا للكيفية التي تم بها التأسيس وقلت له بالحرف الواحد :" بن بلة لا ينفعكم ولا ينفعنا بحكم اعتقاله ولست هنا للتمرد على الثورة وهذا موقف شخصي ليس إلا، ومشاكلنا نحلها بأيدينا دون تدخلات خارجية الأمر الذي اغتاظ له الذيب، ويضيف بن عودة :" أن المصريين بعد فشلهم في غقناعي اتصلوا بجماعة=

محمد الأمين دباغين" رفقة العقيد "عبد الحفيظ بوصوف" بالملك "محمد الخامس" [1]، في حين زار" كريم بلقاسم" و"محمود الشريف" تونس وأطلعا "الرئيس حبيب بورقيبة" بذلك ، كما تم تسليم بيان [2] عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المؤقتة ليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة وإلى الرئيس جمال عبد الناصر، وقام بتلاوة بيان التأسيس الرئيس فرحات عباس [3] لتبدأ تتوالى الاعترافات بهذه الحكومة الوليدة [4]، حسب شهادة المجاهد عبد الحفيظ أمقران :" أن الحكومة المؤقتة اعترفت بها في حينها خمس عشرة دولة عربية في نفس الشهر، ولم تمض سنة حتى كان ما يزيد عن خمس وثلاثين دولة، وهكذا ازداد صدى الثورة الجزائرية على مستوى الهيئات الرسمية وعلى مستوى الدول إلى أن بلغت ستين دولة، منها الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية فيما بعد[5].

بدأت الحكومة المؤقتة المشكّلة من تسعة عشر(19) شخصية برئاسة فرحات عباس أربعة عشر وزيرا (14) ونائبين للرئيس وثلاثة كتاب للدولة[6]، تعمل من أجل الأهداف التي رسمتها لنفسها وأهمها : . تولي تسيير شؤون الثورة داخليا وخارجيا لغاية تحقيق الاستقلال وفقا لما جاء في بيان أول نوفمبر 1954 ، و الاهتمام بالشأن العسكري لجيش التحرير الوطني باعتباره العمود الفقري للثورة من خلال هيكلة الجيش ماديا ومعنويا و كذا محاولة حل مشكل القيادة بتحقيق نوع من

=الحدود وهم : عمارة بوقلاز والعموري ومحمد الهادي عرعار قصد إقناعهم بالتمرد على الحكومة المؤقتة وهنا صادفت لحظة خروجي من مقر الحكومة المؤقتة بمصر عمارة بوقلاز آت لفتحي الذيب لنفس الغرض فلما أخبرني بذلك أقنعته بعدم الانجرار وراء المصريين وسفرته إلى العراق ، أما الاثنان العموري والهادي عرعار فاتصلا بفتحي الذيب، وأقنعهم بذلك وعادوا ليقضوا ليلتهم لدى أحد الليبيين المدعو " سالم شلبك"، وفي بيت هذا الأخير، اتصل العموري بانواورة في الحدود وطلب منه تحضير مهمة الانقلاب، وكان يكلمه باللغة الامازيغية وسالم شلبك كان يفهم الامازيغية، فاتصل هذا الأخير بخلية المخابرات التابعة لجبهة التحرير في طرابلس وأعلمهم بالأمر، فما كان من الحكومة سوى إلقاء القبض عليهما، والحكم عليهما بالإعدام في محاكمة ترأسها هواري بومدين، وعلي بومنجل المكلف بالنيابة العامة ". رضوان حرياطي، برنامج سابق.

1. اعتلى العرش سنة 1927 وخلع في أوت 1953 على يد الجنرال "جوان"، بسبب مساندته للحركة الوطنية المغربية، نفي إلى كورسيكا ثم إلى مدغشقر ليحل محله ابن عرفة، اضطرت السلطات الفرنسية أمام ضغط الحركة الوطنية إلى القبول بعودته في أكتوبر 1955، أشرف على سير المفاوضات الفرنسيية . المغربية بشان الاستقلال الذي أعلن عنه في 02 مارس 1956، توفي سنة1961 .ينظر : عبد القادر العريبي، مرجع سابق ، ص 389.

2 . ينظر ملحق رقم 06 ص 712

3 . البيان تلاه الرئيس فرحات عباس باللغة الفرنسية وترجمه إلى اللغة العربية السيد أحمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية في الحكومة، ينظر : أحمد توفيق المدني ، مصدر سابق، ص 400 .

4 . الحكومة المؤقتة الأولى من 1958/09/19 إلى جانفي 1960، أما الثانية من 18 جانفي 1960 إلى أوت 1961، أما الحكومة الثالثة فقد أنشئت عندما اجتمع المجلس الوطني للثورة بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961 م وتم تغيير الرئيس فرحات عباس ببن يوسف بن خدة، ينظر : ابراهيم مياسي، مرجع سابق .

5 . خليفة الجنيدي وآخرون، مصدر سابق، ص 241.

6 . لمعرفة موقف الداخل من تأسيسها والمواقف الدولية منها، ينظر : عمر بوضربة، مرجع سابق، ص . 50 . 62

الانسجام والوحدة و أخيرا العمل على الدفع بالدبلوماسية الجزائرية في مختلف عواصم العالم لكسب التأييد والاعتراف الدولي بها وكسب الدعم الإعلامي والدبلوماسي وكذا المادي وإعطاء الصورة الفعلية والواقعية للثورة [1].

هذه الأهداف السالفة الذكر وغيرها، عملت على تجسيدها الحكومة طيلة أربع سنوات تجلت في نشاطها وتحركاتها في شتى أنحاء العالم وكذا نظرتها بل وإبداء رأيها في عديد الأحداث التي استجدت من 1958 إلى 1962، هذا الذي سوف نتبينه مما نقلته جريدة "العمل" التونسية .

2 . 2 . موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة من المفاوضات :

عملت الحكومة الجزائرية المؤقتة على السير في الحل السلمي التفاوضي للقضية الجزائرية مع الحكومة الفرنسية حتى يتمكن الشعب الجزائري من ممارسة حقه في تقرير المصير كباقي الشعوب، وعليه وبمرور الوقت واتساع رقعة المعارك اتضحت شروط جبهة التحرير أكثر من أي وقت مضى إذ تلخصت في مايلي :

- اعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال قبل أية مفاوضات
- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الجزائري
- الاعتراف بوحدة الشعب والتراب الجزائريين .

سار القادة الجزائريون على هذا الاساس في مختلف مراحل الثورة ومن أماكن متعددة سواء في أوربا أو البلاد العربية على أن الجبهة لا تخرج عن هذه المبادئ وأن هذه الأخيرة ليست رافضة للمفاوضات من حيث المبدأ ولكن وفق الأسس التي يبق الحديث عنها ولو كلفها المزيد من التضحيات أو إطالة عمر الحرب، ولعل هذا ما يثبته الواقع من خلال التصريحات المختلفة ومنها ما صرح به السيد فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بحديث خاص لصحيفة إيطالية قال فيه بالخصوص : " إنه يفضل التفاوض مع الجنرال "شارل ديغول" "charles De Gaulle على التفاوض مع المسيو "غي موللي"Guy Mollet " لان المرء عندما يتحدث إلى الفاشستيين يستطيع التعرف إلى نواياهم بينما هو لا يتمكن من ذلك عندما يتحدث إلى الاشتراكيين مثل " غي موللي" Guy Mollet وقال : " 1 . الحل الوحيد للحرب الجزائرية هو استقلال الجزائر، 2 . اعتلى "شارل

1 . إبراهيم مياسي، مرجع سابق، 08.

ديغول "De Gaule الحكم لان فرنسا لم تتوصل إلى فهم المشاكل القائمة في عصرنا وهي المتعلقة بتحرير الشعوب المولى عليها، 3 . كان في الإمكان أن يكون سقوط الجمهورية الرابعة بداية عهد جديد لو اعترف باستقلال الجزائر، 4 على الولايات المتحدة الأمريكية أن تفهم أنه لا يمكنها التحدث عن صداقتها مع العرب إذا استمرت في تزويد فرنسا بالسلاح لاستعماله ضد الجزائريين وأخير ا : قد يتجاهل الجنرال "شارل ديغول"charles De Gaulle العرض الأخير الذي تقدمت به حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة بخصوص فتح مفاوضات مع فرنسا، ولهذا فإن المحتم هو مضاعفة الثورة وسوف يدعى الشعب الجزائري إلى إعلان الحرب الكاملة " [1]، مبقيا فرحات عباس الباب مفتوحا أمام التفاوض قائلا :" : " إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة لان تضع حدا لهذه الحرب المشتعلة منذ أربع سنوات بالجزائر، وإن الحكومة الجزائرية مستعدة لان يلتقي ممثلوها مع ممثلي الحكومة الفرنسية والبحث عن الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال " [2]."

يفهم من حديث رئيس الحكومة المؤقتة أن الجزائر تريد فتح المفاوضات وإيجاد حل سلمي يجنب الجانبين مزيدا من الدمار والخسائر مذكرا فرنسا بحق الشعوب بتقرير مصيرها والجزائر واحدة من هؤلاء، كما ذكر الولايات المتحدة الأمريكية دورها السلبي الذي يعمل على إطالة عمر الحرب من خلال تزويدها بالسلاح لاستعماله ضد الجزائريين وهو أمر يتنافى وقيم المتشدقين بالديمقراطية والحرية، مختتما حديثه بأن الحرب بل ومضاعفتها هي السبيل في حال عدم فتح المفاوضات

و في تصريح آخر عبر السيد فرحات عباس عن أمله في حل القضية الجزائرية بواسطة التفاوض بين فرنسا والوطنيين الجزائريين، وأكد أن الحرب لن تنتهي قبل أن تعترف فرنسا بحق الجزائر في الاستقلال، وأن حكومته قد برزت للوجود على هذا الأساس وعلى أساس الاعتراف كذلك بالشخصية الجزائرية وقال : " إن الحكومة الجزائرية تطلب اليوم من فرنسا أن تتناقش معها حول الوسائل الكفيلة بوقف القتال وبإيجاد حل سلمي للقضية بواسطة التفاوض " [3].

يعود مجددا في كل مناسبة رسمية أو غير رسمية إلا ويذكر بالمطلب الجزائري الوحيد وهو الاعتراف بالاستقلال، والذي يأتي عبر بوابة المفاوضات الكفيلة بتوقيف الحرب والاعتراف بالشخصية الجزائرية .

1 . جريدة العمل، "الحل الوحيد لقضية الجزائر هو الاستقلال " ،عدد 912، (1958/09/30)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها ، "حكومة الجزائر مستعدة "، عدد 923، (1958/10/12 م)، ص 01 .

3 . نفسها ، "الرئيس فرحات عباس يذكر بمبدأ الاستقلال "، عدد 927، (1958/10/17 م)، ص 05 .

و هو أيضا ما ذهب إليه محمد يزيد قائلا : "...إلا أننا مستعدون للتفاوض مع فرنسا في أي مكان محايد وفي أي وقت، وستضطر فرنسا لقبول عرضنا هذا عاجلا أو آجلا، لان الحرب لن تتوقف إلا بالانتصار أو التفاوض" [1]، وفي تصريح آخر يقول : " إن الهدف الأساسي للحكومة الجزائرية المؤقتة هو إقرار السلام في إفريقيا الشمالية، ونحن مستعدون للتحادث مع الحكومة الفرنسية قصد إيجاد حل سلمي وبواسطة التفاوض للقضية الجزائرية، ونحن مستعدون أيضا للاجتماع مع ممثلي الحكومة الفرنسية لضبط الشروط السياسية تمهيدا للاستقرار والأمن في إفريقيا الشمالية [2].

من جهته، صرح أحمد "بومنجل" بأن جبهة التحرير لا تضع أي شرط للدخول في مفاوضات مع فرنسا لا لأنها تطلب من فرنسا قبول مبادئ ثلاث:. إجراء مفاوضات في بلد محايد. يجب أن تشمل المفاوضات القضية الجزائرية برمتها لا إيقاف القتال فقط، يجب أن تجرى المفاوضات في سلم حكومي ولذلك يجب الاعتراف بشرعية الحكومة الجزائرية كطرف للتفاوض[3].

و في حديث لجريدة العمل "التونسية " أوضح السيد فرحات عباس أن الحكومة المؤقتة مستعدة للتفاوض وإننا موقنون بالانتصار في يوم ما، ففي سؤال عن الخطب التي ألقاها الجنرال "ديغول" مؤخرا فيما يتعلق بالقضية الجزائرية يقول عباس :" لا أستطيع التنبؤ فإذا كانت حكومة الجنرال دي غول مستعدة لان تطوي صفحة السيطرة الاستعمارية فسرعان ما ستطوى الحرب بدورها، إن السلم بإرادة حكومة باريس لا بإرادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ." وواصل يقول :" أما فيما يخصنا نحن دائما مستعدون للشروع في المفاوضة مسألة كرامة الإنسان المستعمر، مسألة شعب يريد الحياة ويأبى الموت والفناء " [4]، و نفس الطرح ذهب إليه السيد محمد يزيد . وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة . بشأن التفاوض قائلا: " السلم لا يمكن الوصول إليه إلا بطريق التفاوض في بلد محايد وأن حكومته لا تضع أي قيد أو شرط قبل بدء هذا التفاوض وواجب أن نتعرض للمشكل في مجموعه لان الجزائر في حالة حرب ضد حكومة " [5].

واصل الرئيس عباس فرحات سلسلة اتصالاته مع المسئولين الأجانب منهم يوغسلافيا التي تحادث مع رئيسها أين أبدى فرحات استعداد الحكومة المؤقتة للدخول في التفاوض منع الجانب

1 . جريدة العمل، "محمد يزيد يدلي بتصريح "، عدد 931، (1958/10/22 م)، ص 01 .
2 . الجريدة نفسها، "إقرار السلام بالشمال الإفريقي "، عدد 933، (1958/10/24 م)، ص 03 .
3 . نفسها، "السيد بومنجل يؤكد "، عدد 977، (1958/12/13 م)، ص 03 .
4 . نفسها ، "الرئيس عباس يتحدث إلى قراء "العمل" "، عدد 1107، (1959/05/17 م)، ص 03 .
5 . نفسها، "محمد يزيد يفند الشائعات "، عدد 1118، (1959/05/30 م)، ص 03 .

الفرنسي قائلا :"وعلى هذا الأساس فإن الحكومة الجزائرية مستعدة للالتقاء مع المسئولين الفرنسيين في بلد محايد قبل افتتاح الدورة لهيئة الأمم المتحدة سواء كان هذا اللقاء في سويسرا أو يوغسلافيا أو غيرهما وذلك لإحلال التفاوض محل الحرب والبحث سلميا عن اتفاق حول مجموع معطيات القضية وإذا ما رفضت الحكومة الفرنسية فتح مفاوضات لحل القضية سلميا فهي تتحمل المسؤولية الدماء التي تراق من جديد سواء تجاه شعبها أو إزاء الرأي العام العالمي " [1].

كل تصريحات الحكومة المؤقتة من رئيسها إلى وزرائها لا تخرج عن إطار واحد ووحيد وهو الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وتحميل فرنسا مسؤولية كل إخفاق للمفاوضات مذكرين إياها بالعواقب الوخيمة التي تنجر عن هذه الحرب التي يخسر فيها الجانبان .

2 . 3 . موقف الحكومة من مشروع " سلم الشجعان1958/10/23 *:

بشأن مشروع ما اصطلح عليه بـ " سلم الشجعان [2] المقدم من قبل الجنرال "شارل ديغول" charles De Gaulle"، سرعان ما وجد رد فعل سريعة من قبل قادة الثورة واعتبرت الحكومة المؤقتة هذه المبادرة من قبيل زعزعة الصفوف ومشروعا خادعا[3]، وهو ما عبرت عنه "المجاهد " :" ...و ديغول الذي تحدث عن سلم الشجعان هو نفسه الذي يرسل برقيات التهاني إلى جنرالات فرنسا عن المجازر التي يرتكبونها ضد الجزائريين، ويبعث بوزير القوات المسلحة لتنظيم الجهاز العسكري من جديد ويدعو الشركات الأجنبية لتمويل خزانته الحربية"[4].

كما عبر فرحات عباس عن موقف الحكومة المؤقتة : " إن الجنرال "شارل ديغول" De Charles Gaulle ليطلب من جيشنا الاستسلام بدون قيد ولا شرط وهو يعرض عليه تسليم الأسلحة بدون أن يعرف مصير بلاده، فهل يمكن أن يقبل هذا العرض جيش قاوم أربع سنوات من أجل تحرير وطنه ؟، واستطرد فرحات عباس يقول : " إننا مستعدون لان نقابل ممثلي الحكومة الفرنسية

1 . جريدة العمل، "الرئيس عباس يصرح "، عدد 1130، (1959/06/13 م)، ص . ص 01 . 03 .

* . سيأتي الحديث عنه في الشق المتعلق بالموقف الرسمي لرئاسة الجمهورية الفرنسية من الثورة الجزائرية، الفصل الثاني

2 . مشروع جاء به الجنرال" ديغول " في 1958/10/23 ويعد أول مبادرة سياسية منذ توليه السلطة يتمثل مضمونها في دعوة جيش التحرير الوطني إلى إلقاء السلاح وتسليم أنفسهم إلى أقرب مركز للجيش أو الدرك أو الشرطة ودعوة القادة الجزائريين إلى باريس لتصفية وإنهاء الحوادث ويفهم من المبادرة الاستسلام ليس إلا ينظر : جريدة المجاهد، "حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال"، العدد 32، (1958/11/19)، ص 06 .

3 – M’hamed Youcefi : Les otages de la liberté ,Alger ,ENAL ,1993, P :39.

4 . جريدة المجاهد، " أمام سياسة مزدوجة "، عدد 36، تاريخ(1959/02/06)، ص 04 .

في بلاد محايدة وهناك نبحث معا عن حل للمشكلة الجزائرية، ولكننا لا نستطيع أن نتخلى عن الكفاح مادامت الحكومة الفرنسية مصرة على إبقاء الجزائر بالقوة في بوتقة فرنسا"[1]."

لقد بيّن فرحات عباس بوضوح موقف الحكومة المؤقتة الرافض لهذا المشروع، إذ لا يعقل أن يتم تسليم الأسلحة بعد سنوات من القتال، وإلا ما فعل الجيش الجزائري شيئا، الأكثر من ذلك أن المتحدث باسم الحكومة المؤقتة أبقى على باب التفاوض مفتوحا مع الفرنسيين، في الوقت الذي يبقى القتال أيضا سيد الموقف، يبدو لي أن هذا الرأي منطقي جدا، باعتبار أن الثورة بعنفوانها لا يمكن أن تستكين للسلم إلا إذا رافق ذلك كفاحا مسلحا، حتى تجبر العدو للجلوس أمام طاولة التفاوض من باب الند للند .و لعل الموقف ذاته عبرت عنه، جريدة " المجاهد" لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني بعد مناقشة المشروع من قبل الحكومة المؤقتة إذ نشرت بيانا رفضت المشروع جملة وتفصيلا واعتبرته غير قادر على حل القضية الجزائرية، وأكد بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن " ديغول" أكد على رفضه التفاوض مع الممثل الحقيقي للشعب الجزائري، مؤكدة أن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التفاوض وجددت ترحيبها لأية دعوة من الحكومة الفرنسية بصورة جدية وفي بلد محايد [2].

و الطرح نفسه جاء به ممثل الحكومة الجزائرية في الولايات المتحدة الأمريكية السيد عبد القادر شندرلي، حيث أوضح موقف حكومته من السياسة الفرنسية قائلا : " إن وقف القتال في الجزائر لا يمكن أن يتم إلا بواسطة مفاوضات سياسية عامة تهدف للاعتراف بالاستقلال الجزائر "[3].

أما عبد الحفيظ بوصوف . وزير الاتصالات العامة في الحكومة الجزائرية . فقد أدلى برأيه بخصوص المفاوضات مع فرنسا قائلا :" إن فرنسا لا تفكر في حل المشكل الجزائري بواسطة التفاوض، بل تفكر في شن هجوما عاما علينا في شهر ماي المقبل مستعملة في ذلك أسلحة عصرية جديدة زودتها بها أمريكا، ولكن جيش التحرير مستعد لكل احتمال ." ومضى يقول:" إننا لا نقبل أية مفاوضة من أجل وقف القتال وحده بل لا نتفاوض إلا لحل المشكلة الجزائرية في مجموعها " [4].

1 . جريدة العمل، "فرحات عباس يوضح موقف الحكومة الجزائرية "، عدد 938، (1958/10/30 م)، ص 01 .
2 . جريدة المجاهد، "حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال"، العدد 32، (1958/11/19)، ص 06 .
3 . جريدة العمل، " الجزائريون لا يريدون الخبز بل الحرية "، عدد 1010، (1959/01/21 م)، ص 01 .
4 . الجريدة نفسها، "القاهرة ... "، عدد 1093، (1959/04/30 م)، ص 03 .

و يعود الرئيس عباس مجددا لمشروع "لـ سلم الشجعان " ليدحض مضمونه قائلا:" إني أعلم ما ذا يريد الجنرال "شارل ديغول"charles De Gaulle ، إنه يريد أن أذهب أنا المقاوم إلى باريس لإيهام الرأي العام بأن ثورتنا قد انتهت، ولكن الجزائر تكافح من أجل الاستقلال والاستقلال لا يتحقق إلا بالأسلحة أو المفاوضات أو اتفاقات تدريجية، ونحن نرى أن المفاوضات أحسن من الحرب لان المشكلة ليست عسكرية، وإذا كنا قد التجأنا للحرب فلأننا لم نجد أية وسيلة أخرى لإثارة مشكلة الجزائر في الميدان السياسي [1].

يلاحظ أن كل قادة الثورة (أعضاء الحكومة المؤقتة) متفقون كلهم على كلمة رجل واحد، إما التفاوض على أساس الشروط التي سبق الحديث عنها والتي ضمنها بيان أول نوفمبر وإما مواصلة الحرب إلى غاية إقناع الطرف الفرنسي بجدوى الجلوس إلى التفاوض .

2 . 4 . موقف الحكومة المؤقتة من مشروع تقرير المصير 1959/09/16 [2]

يعدّ مشروع تقرير المصير، أول اعتراف من مسؤول فرنسي كبير بحق الجزائريين في تقرير المصير ويعتبر بادرة تفتح الباب للمفاوضات بين الجانبين ، بعد إذاعة بيان "شارل ديغول" De Charles Gaulle سرعان ما نشرت الحكومة المؤقتة بيانا أذاعته وزارة الأخبار مفاده أن الحكومة المؤقتة لا تهمل أية مبادرة لتمكين السلم سيما وأن رئيس الجمهورية الفرنسية اعترف في بيانه بحق الجزائريين في تقرير المصير واعتبرت الحكومة أن وحدة الشعب الجزائري وحدة لا تتجزأ وأن أي محاولة من هذا النوع بعيدة عن المساهمة في حل المشكل الجزائري، أما فيما يخص الثروات . الصحراء . فإن التنقيب عنها واستغلالها لا يمكن بأية صفة من الصفات إن يتحول إلى ملكية شرعية، أما فيما يتعلق بالاختيار الحر لا يمكن أن يقع تحت ضغط الطائرات والدبابات والمدافع وأن

1. نفسها، "فرحات عباس يعقد ندوة صحفية "، عدد 1094، (1959/05/02 م)، ص 03 .

2 . في 1959/09/16 عرض رئيس الجمهورية الفرنسية دي غول مشروع تقرير المصير للجزائريين أذاع بيانه على الساعة الثامنة مساء ومما جاء في هذا المشروع :تقول جريدة العمل : وقال رئيس الجمهورية الفرنسية أنه لا يمكن للجزائريين أن يختاروا إلا أحد الحلول وهي : أولا : . الانفصال وفي هذه الحالة تتخلى فرنسا عن الجزائريين الذين يكونون قد عبروا عن آرائهم في الانفصال عنها وفي الحالة نفسها تتخذ فرنسا جميع الإجراءات تضمن استثمار بترول الصحراء ونقله برا وبحرا . ثانيا : . الفرنسة الشاملة ...، ثالثا: . حكم الجزائريين بأنفسهم مع الاعتماد على إعانة فرنسا والاتحاد الوثيق معها فيما يخص الاقتصاد والتعليم والدفاع والشؤون الخارجية، وفي تلك الحالة يحسن بنظام الجزائر الداخلي أن يكون في شكل فيدرالي حتى تحقق جميع المجموعات المختلفة ...المتساكنة ضمانا لحياتها وإطارا لتعاونها ."و يضيف نص البيان : أن هذا المشروع سيكون باستشارة الجزائريين بعد أربع سنوات، ينظر : العمل، " ثلاثة حلول"، عدد 1211، 1959/09/17 م، ص 01 .و لمعرفة تفاصيل أكثر عن دوافع ومضمون مشروع تقرير المصير وموقف الحكومة المؤقتة منه : ينظر: عمر بوضربة، . مرجع سابق، ص . ص 91 . 95 .

هذا الاختيار الحر لا يمكن أن يتم بصورة كاملة مادام أكثر من ربع السكان موقوفا في السجون والمحتشدات "، ويضيف بيان الحكومة المؤقتة : " إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي الضامنة لمصالح الشعب الجزائري إلى أن يعبر عن اختياره بحرية ..." وجددت الحكومة المؤقتة استعدادها للتفاوض لبحث الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال وبحث شروط وضمانات تطبيق حق تقرير المصير [1]."

إن رد الحكومة المؤقتة، كان غاية في الدبلوماسية واللباقة وغاية الجدية والذكاء، ذلك أنها صرفت أنظار الذين كانوا يضغطون عليها مثلما يقال (المجاورين وغيرهم) من الذين أشاروا على الحكومة المؤقتة الجزائرية بالرد الفوري، أي أنها وضعت أمام الأمر الواقع لأنها هي التي كانت تطالب دائما بفكرة تقرير المصير وها هو ديغول يطرح المشكل أمامها ولكن الحكومة المؤقتة لم تتسرع بل درست المشكل دراسة وافية وأجابت بما يجب[2].

ما جاء في بيان الحكومة المؤقتة أكده الرئيس فرحات عباس في تصريح له لصحيفة ألمانية أبدى رغبة الحكومة المؤقتة في التفاوض مع الفرنسيين قائلا : " أنه يمكن وضع حد للحرب في الجزائر حالا، إذا قبلت فرنسا التفاوض لهذا الشأن مع الحكومة الجزائرية، وأن الوطنيين الجزائريين يكافحون من أجل تحرير بلادهم فقط " [3]، والأمر نفسه عبرت عنه " المجاهد":" ولم يكد مشروع يختفي وينتهي حتى يظهر مشروعا آخر، لتجد الحكومة المؤقتة نفسها هذه المرة أمام مشروع تقرير المصير الذي استقبلته بحذر رغم علمها بالنوايا الحقيقية لديغول وبادرت في إعلان رغبتها في إجراء مفاوضات من أجل إنجاح مهمة تقرير المصير :" أعلنت الحكومة المؤقتة عن استعدادها للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية حتى تبحث معها شروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال وشروط وضمانات تطبيق تقرير المصير " [4].

دعا "شارل ديغول" Charles De Gaulle"، وبعد إعلانه مشروع تقرير المصير في 1959/09/16، قادة الثورة للمجيء إلى باريس في 1959/11/10، من أجل الشروع في المفاوضات، الأمر الذي أثار بعض الشكوك لدى بعض قادة الثورة ومنهم السيد عبد الحميد مهري

1 جريدة العمل، " نص بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "، عدد 1221، 1959/09/29 م، ص 03 .

2 . جنيدي خليفة وآخرون، مصدر سابق، ص 268 .

3 . جريدة العمل، " الحكومة الجزائرية راغبة في وضع حد للنزاع "، عدد 1224، (1959/10/02 م)، ص 01 .

4 جريدة المجاهد ،" اتصالات تقرير المصير"، عدد 92، تاريخ (1961/03/27)، ص 8 .

الذي قال :" تصريح ديغول المتضمن دعوة قادة الثورة للمجيء إلى باريس للتفاوض، إنما هو من أجل كسب الرأي العام العالمي وكان لزاما علينا أن نسبقه...)[1]، وما كان من الحكومة المؤقتة سوى الرد يوم 1959/11/20 تضمن عديد النقاط منها : . ضرورة الحصول على ضمانات حول طرق وممارسة حرية الاستشارة، . لن يكون هناك وقف إطلاق النار بدون الاتفاق على ضمانات بخصوص حرية تطبيق مبدأ حق تقرير المصير، . تكليف المعتقلين في باريس بمباشرة المباحثات، وبطبيعة الحال رفض "شارل ديغول" Charles De Gaulle هذا العرض بحجة أنه يريد التفاوض مع المحاورين وليس مع المساجين وكان السبب الحقيقي هو أنه لم يكن يرمي إلى التفاوض الحقيقي وإنما كان يتظاهر للرأي العام بذلك [2].

لقد أوقعت الحكومة المؤقتة بالحكومة الفرنسية في مأزق، وهو ضرورة فتح الحوار مع القادة المسجونين هناك، مما يعطي انطباعا أن قادة الثورة كل لا يتجزأ وإن أرادت فرنسا الكشف عن حسن نواياها ما عليها إلا أن تلتزم بما جاء في بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

و لتأكيد ما تدعيه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أدلى رئيسها فرحات عباس بتصريح ضمنه: " أن الحكومة الجزائرية تطالب بضمانات وتعلن أنه لا يوجد أي مبرر يمنع التباحث مادام الجانبان قد قبلا تحكيم الشعب الجزائري في اختيار مصيره ." وأوضح المتحدث أن:" الجنرال ديغول في تصريحه بتاريخ 16 سبتمبر 1959 الذي وضع به المشكلة الجزائرية في إطارها السياسي قد جاء بعامل جديد وإيجابي للمشكلة، ألا وهو الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره بحرية "، ويضيف : " إننا في يوم 28 سبتمبر قبلنا اللجوء إلى تقرير المصير، ولكي يكون لهذه الوسيلة طابع الإخلاص الذي لا بد منه، فإنه لا مفر من فتح مناقشة في ذلك وبناء على ذلك قررنا الدخول في محادثات بشأن شروط وضمانات تطبيق تقرير المصير ."

برر رئيس الحكومة المؤقتة أي وقف للقتال بضرورة قبول فرنسا المفاوضات والضمانات يقول :" ...و لتطبيقه فإنه لا بد للحكومة الفرنسية من أن تقبل المحادثات بشأن ضمانات الاقتراع الحر، ولكن الحكومة الفرنسية ما تزال للان ترفض الدخول في هذه المحادثات ولا تعرض أي ضمان آخر غير ضمان الجيش الفرنسي" [3] .

1 . عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 107 .

2 . جنيدي خليفة وآخرون، مصدر سابق، ص 280 .

3 . جريدة العمل، " الحكومة الجزائرية تطالب بالضمانات "، عدد 1353 ،(1960/03/01 م)، ص 03 .

بعد أن قبلت ح. م. ج. بمبدأ تقرير المصير، وجد رفض من قبل الفرنسيين الأمر الذي فسر على أنه تهرب من الواجب من قبل ديغول، وهو ما دعا بالحكومة المؤقتة لإصدار بيان تعلن فيه أن الحرب ستتواصل وأن الاستعمار الفرنسي لم يترك للثورة منفذا آخر وجاء في البيان :" أن تصريحات ديغول ما هي إلا مفاهيم استعمارية قديمة بعثت من جديد باختصار فإن رئيس الدولة الفرنسية قد أوصد الباب أمام المفاوضات من أجل السلام "، ويضيف البيان :" إننا عندما قبلنا بمبدأ تقرير المصير كأساس لتسوية المشكلة الجزائرية ألححنا على أنه لابد من ضمانات للتطبيق بصورة شرعية مخلصة، وأنه لم يكن لنا أي شك في الاختيار الحر الذي سيعمد إليه الشعب الجزائري إذا كان هذا الاختيار محاطا بضمانات ضرورية [1]."

بعد تلكؤ الجنرال "شارل ديغول" Charles De Gaulle في الدفع بالمفاوضات إلى الأمام وإيجاد حل سلمي، حمل رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السيد فرحات عباس : رئيس الدولة الفرنسية مسؤولية عدم الوصول إلى حل للمشكلة الجزائرية قائلا :"إن رئيس الجمهورية الفرنسية أصبح لا يرى حلا للمشكل الجزائري إلا على أساس استسلام الشعب الجزائري، ومن البديهي أن هذا النوع من النظر معناه التراجع في مبدأ تقرير المصير وأن الحديث عن استفتاء الشعب الجزائري تحت رقابة جيش الاحتلال هو مغالطة صرفة، إن الواقع هو أن رئيس الجمهورية الفرنسية قد ولى ظهره للسلم "، ويضيف : " إن الجنرال "ديغول" لم يترك أمامنا منفذا آخر غير الاستعداد لحرب طويلة الأمد هذا ما يجب أن يعرفه شعبنا [2]."

كانت قيادة الثورة تراقب الوضع عن كثب، منذ تسلم ديغول مقاليد الحكم، ورغم الاختلاف في وجهات النظر بين أعضاء قيادة الثورة، فيهم من يرى في "ديغول" رجل الحلول ومنهم من شكك في ذلك إذ اعتبروه استمرار لسابقيه، إلا أنه مع مرور الوقت تبين بما لا يدع مجالا للشك أن سياسة ديغول، ليست تلك التي كان يأملها القادة الجزائريون، فهو من أنصار الإدماج، وجاء ليحقق رغبة المستوطنين وقادة الانقلاب، كيف لا ؟ وهو الذي تسلم السلطة على ظهر دبابة، أمام هذا الوضع أعلنت قيادة الثورة موقفها المتشدد من ديغول في منابرها الرسمية .

في اعتقادي أن "شارل ديغول" Charles De Gaulle جاء ببعض الحلول التي يراها مناسبة منها أنه كان يجس نبض جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ويمهد الطريق لمفاوضات حسب

1 جريدة العمل، " الحكومة الجزائرية تعلن أن الحرب ستتواصل "، عدد 1366، (1960/03/15 م)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها، " تصريح السيد فرحات عباس "، عدد 1400 ،(1960/04/24 م)، ص 08 .

ما يراها مناسبة وليست مثلما تريدها جبهة التحرير الوطني أو الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعدما استحال عليه الحل العسكري، لقد وجد ديغول في الحكومة المؤقتة الطرف العنيد والمفاوض المحنك والتي استطاعت أن تنتصر على دهائه ومراوغاته وأكبر انتصار سجلته عندما ردت على عرضه المتناقض لمبدأ القبول بمبدأ تقرير المصير الذي يبدو بأنه يعترف لأول مرة بالسيادة الجزائرية التي طرحت للاستفتاء .

لقد خاب حلم دعاة الجزائر الفرنسية، الذين توسموا في الجنرال "ديغول" خيرا بأنه منقذهم من جحيم الثورة الجزائرية التي باتت تؤرقهم، فهذا الرجل القوي عسكريا والذكي سياسيا، في نظر نظرهم، وجد نفسه متورط في مشكلة معقدة، إذ لم تنفع كل الإجراءات المتعددة الأبعاد في وضع حد لاستمرار الثورة، هذه الأخيرة التي بقيت صامدة وفارضة نفسها على الميدان . رغم ما أصابها من ضربات . ولم يجد "ديغول" من حل سوى المناورة هنا وهناك بطرح عدة مشاريع آخرها مشروع تقرير المصير الذي حاول استغلاله لربح بعضا من الوقت، لكن اصطدم برد فعل من قادة الثورة الذين كانوا في مستوى تطلعات الشعب الجزائري بوضعه أمام الأمر الواقع، بقبولهم تقرير المصير وفق الرؤية الجزائرية، ليزداد عليه ضغط مظاهرات ديسمبر 1960 ليتأكد من استحالة الحل الأمني، وضرورة إلى التحول لمسار المفاوضات التي من شأنها الوصول إلى حل يرضي مطامحه وهو ما تجلى في الخطاب الذي ألقاه يوم 1960/06/14 والذي يعتبر أيضا مبادرة ستتفاعل معها الحكومة المؤقتة أيضا وفق منطق الرؤية الجزائرية الخالصة .

2 . 5 . المحادثات الجزائرية . الفرنسية "مولان" " Melun" :

إن مفهوم شارل ديغول Charles De Gaulle لتقرير المصير ومفهوم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرق شاسع، بالنسبة لهذه الأخيرة، فإنه لابد من توفير شروط سياسية وعسكرية قبل الوصول إلى تقرير المصير : يجب أن يتم وقف إطلاق النار ولا يمكن تحقيق وقف إطلاق النار إلا بالاتفاق المسبق حول هذه الشروط .و لهذا ستظهر الاتصالات الأولية بين ممثلي ديغول وممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اختلافات أساسية وهذا في "مولان" ""Melun أولا[1] .

بمجرد إعلان شارل ديغول Charles De Gaulle الرغبة في فتح محادثات، إثر البيان الذي أذاعه يوم 1960/06/14، سرعان ما استجابت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للنداء،

1 . بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 18 .

الأمر الذي دفع بفرحات عباس لتوجيه بيانا للأمة الجزائرية يشرح فيه الموقف الحالي مما استجد من وضع، وحلل فرحات عباس الوضعية جيدا داعيا الشعب الجزائري للنحلي بالوحدة واليقظة إلى أن يتحقق تقرير المصير بحرية وقال : " إن الجنرال ديغول عندما أعلن على رؤوس الملأ أن القرار الفاصل لن يكون إلا ذلك الذي يتخذه الشعب الجزائري، وإنما يؤكد مرة أخرى وبصفة أكثر وضوحا حق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه ." ويضيف : " إن وفدنا سيسافر إلى باريس وهو يأمل أن يقنع الحكومة الفرنسية بشرعية كفاحنا من أجل الاستقلال وإن المهمة لن تكون سهلة ." وحذر الرئيس عباس من المتطرفين في الجزائر والاستعماريين في باريس : " أنهم لن يستسلموا ولن يتراجعوا عن محاولة القيام بأية مغامرة لعرقلة المفاوضات وإطالة أمد الحرب" .وأخير دعا الشعب الجزائري لتوخي اليقظة والحذر قائلا : " ولهذا يجب أن نكون اليوم متيقظين أكثر من أي وقت مضى، إن الدخول في مفاوضات لا يعني أن السلم قد تحققت وبالفعل إن الشعب الجزائري سيبقى مجندا في المعركة، وإن جيش التحرير الوطني سيواصل كفاحه بشدة حتى يتحقق هدفنا وإننا جميعا سنبقى في الكفاح أكثر من أي وقت مضى إلى أن يتأكد بالفعل لا بالقول تقرير مصيرنا بحرية" [1]، وبالفعل أرسلت الحكومة المؤقتة وفدا يضم "الصديق بن يحي" و"أحمد بومنجل" يقول بن يوسف بن خدة :" لم تعاملهما الحكومة الفرنسية على أساس مفاوضين بل عاملتهما على أساس متمردين وعزلتهما في مقر عمالة "مولان" "" Melunمن 25 إلى 29 جوان 1960، حيث حرما من الحريات الفردية والزيارات والاتصالات مع الصحافة ...إلخ، وأثناء ذلك كان ديغول يساوم على وقف إطلاق النار ورفض الاعتراف بجبهة التحرير الوطني وتعني شروطه بكل بساطة استسلام جيش التحرير الوطني، والأكثر من ذلك أنه حمل الحكومة المؤقتة مسؤولية فشل المفاوضات في "مولان " Melun[2]".

ردت الحكومة الجزائرية على الموقف الفرنسي بعد فشل محادثات "مولان" Melun "، بحيث أبدت استعدادها للعودة للمحادثات دون شروط لا تتلاءم والموقف الجزائري، وقال البيان الذي أصدرته الحكومة الجزائرية : " بأن ذهاب وفد الحكومة الجزائرية بالشروط الراهنة غير ملائم وهو لا يساهم في تسوية المشكلة الجزائرية وإنها مستعدة لإرسال وفدها من جديد إلى فرنسا إذا ما أدرك الفرنسيون أن شروط المقابلة يجب أن تكون نتيجة اتفاق بين الطرفين ولا تكون مفروضة من جانب

1 . جريدة العمل، " السيد فرحات عباس يوجه بيانا للأمة الجزائرية "، عدد 1448، (1960/06/21)، ص 04 . للاطلاع على البيان، ينظر، الجريدة نفسها ،" السيد فرحات عباس يوجه بيانا للأمة الجزائرية "، عدد 1448، (1960/06/21)، ص 04 .

2 . بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 18 .

واحد " [1]، وفي الوقت الذي أبدت فيه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية استعدادها للعودة للمحادثات عملت على تبرير موقفها بانتقاد الموقف الفرنسي الذي بقي دائما يتأرجح بين المساومة وربح الوقت وهو ما دفع بالسيد " أمحمد يزيد" إلى تحميل فشل المحادثات للفرنسيين ودعا الأمم المتحدة للتدخل قصد تنظيم مراقبة الاستفتاء للشعب الجزائري، جاء هذا في تصريح له قائلا : " لقد دخلت المشكلة الجزائرية في مرحلة جديدة ولم يعد في الإمكان فضها بين فرنسا والجزائر فقط بل أصبح من المحتم تدخل الأمم المتحدة لتنظيم ومراقبة استفتاء شعبي تطبيقا لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وانتقد سياسة ديغول التي يتستر من وراء تقرير المصير لكنه يكرس في الوقت نفسه الاستعمار يقول : " لقد تبين لنا كل شيء عن سياسة الجنرال ديغول منذ فشل محادثات " مولان" Melun " فهو يتحدث كثيرا عن تقرير المصير ويريد أن يخفي وراء ذلك عزمه على فرض نظام استعماري جديد في الجزائر لا تراعى فيه أية رغبة من رغائب شعبنا بل أساسه تجزئة بلادنا، ولهذه السياسة عواقب أولها تمديد الحرب[2]"، ومضى يقول: " إن الجنرال ديغول لا يعتبر إرادة الشعب الجزائري ولا يفكر أبدا في استشارته استشارة ديمقراطية ." وأضاف : " إن الجزائر الجزائرية لهي جزائر العبودية والتفرقة العنصرية وهذه الجزائر لن تكون أبدا، وإن احتقار الجنرال ديغول للشعب الجزائري يمتد إلى جميع شعوب العالم "، ودعا المتحدث في الأخير الأمم المتحدة للتدخل لأنها الوحيدة الكفيلة بتنظيم الاستفتاء ومراقبته يقول ذلك في ختام كلامه : " إن الأمم المتحدة مهما كانت التهديدات والانتقادات، عليها أن تفرض على فرنسا حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وذلك بقبول تنظيم استفتاء بالجزائر ومراقبته"[3] .

لقد أفصح المتحدث بما كانت تؤمن به القيادة العسكرية والسياسية للثورة إذ أنكر على الرئيس ديغول سعيه للحل السلمي والديمقراطي، الأكثر من هذا أن ديغول يعمل على احتقار الشعب الجزائري وكأنه شعب قاصر، كما حمّل وزير الأحبار، الأمم المتحدة المسؤولية إلى ما آل إليه الوضع باعتبارها راعية السلام والامن العالميين مما يفرض عليها الضغط على فرنسا لقبول الاستفتاء الذي لا مناص منه .

1 . جريدة العمل، " الحكومة المؤقتة تقرر إبقاء الباب للمفاوضات "، عدد 1460، (1960/07/05)، ص 01، للاطلاع على نص البيان، ينظر: الجريدة نفسها .

2 . جريدة نفسها ، " محمد يزيد يصرح ... "، عدد 1503، (1960/08/23)، ص 04 .

3 . نفسها، " الحكومة الجزائرية تطالب من الأمم المتحدة "، عدد 1519، (1960/09/10)، ص 01 و04 .

الموقف ذاته عبر عنه رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد فرحات عباس فيما بعد بحديث ضمنه رفض قيام أي هدنة مع الفرنسيين وقال : " هل يتصور أن يطلب من الشعب الجزائري وضع السلاح والحال أن العالم كله يعلم أن الحرب هي التي أدت إلى إثارة المشكلة السياسية الجزائرية ؟ هذا ولا يمكن التفكير في وقف القتال أو في هدنة مع العمد إلى إزاحة الطرف السياسي، إن نهاية الحرب بالجزائر لا يمكن فصلها عن الحل السياسي"، وواصل يقول : " هناك أمر واضح وهو أن جيش التحرير الوطني لن يكف عن القتال ما لم تجد القضية الجزائرية حلا مطابقا لمطامح شعبنا "، ثم قال : " ولنتكلم بصراحة أن الهدنة بالنسبة للجيش الفرنسي والمتطرفين وللجنرال ديغول تمهد استسلامنا لا أكثر ولا أقل "، مختتما تصريحه : " وبما أن مبدأ تقرير المصير معترف به من الجانبين وبالتالي الجزائر تتصرف قانونيا في نفسها، إني لا أرى لماذا يرفض الجنرال ديغول تحكيم الأمم المتحدة وتكليفها بتنظيم استفتاء ومراقبته، إن هذا الرفض لابد أن يحرجه خصوصا وأنه يدعي أن الشعب الجزائري إلى جانبه [1]."

نلاحظ أن تصريح فرحات عباس لم يخرج عن مبادئ الحكومة المؤقتة التي بقيت ملتزمة بروح بيان أول نوفمبر 1954، وهي المبادئ التي لا يمكن أن تحيد عنها الثورة وإلا اعتبرت خيانة، منها دعوة الجنرال ديغول لوضع السلاح وتحييد الطرف السياسي وكأن الثورة الجزائرية طرفها عسكري فقط الأمر الذي لم يستسيغه المتحدث داعيا فرنسا إلى رفض أية هدنة من شأنها توقيف القتال ما لم تتضح الرؤية وأنه لا يمكن الفصل بين الجانبين السياسي والعسكري وإلا فالحرب هي الفيصل في كل الحالات مذكرا الطرف الفرنسي والمجتمع الدولي بأن تقرير المصير الذي سبق وأن اعترف به الجانبان يجب أن يكون قاعدة لانطلاق أية محادثات جدية متعجبا من سياسة ديغول المتجاهلة لإشراك الأمم المتحدة في الاستفتاء اللهم إلا إذا كان ينوي أشياء أخرى لم يفصح عنها .

2 . 6 . لقاء لوسارن : (Lucerne) في 1961/02/20

من محادثات "**مولان** Melun " إلى "لوسارن" (Lucerne) عرفت الجزائر عدة تطورات منها السياسية والعسكرية ولعل أهما حوادث 1960/12/11 التي كشفت أكثر من أي وقت مضى مدى تمسك الشعب الجزائري بوحدته الترابية ووحدة شعبه ورفض كل مبادرة فرنسية من شأنها تفويت فرصة الاستقلال، الأمر الذي دفع بالطرف الفرنسي إلى فتح ملف المفاوضات وهذه المرة يبدو أنها جدية أكثر من أي وقت مضى . حسب تعبير بن يوسف بن خدة . رغم ما شابتها من صعوبات

1 . جريدة العمل، "فرحات عباس، جيش التحرير لن يكف عن القتال "، عدد 1523، (1960/09/15 م)، ص . ص 1 . 4

وعراقيل حالت دون نجاحها لكن على الأقل كانت بداية وضع النقط على الحروف، وأهم ما ميز المحادثات أن الطرف الفرنسي جاء بشروط أقل ما يقال عنها أنها تعجيزية والمتمثلة فيما يلي [1]:

موقف شارل ديغول	موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية
. الحكم الذاتي	. السيادة الكاملة
–فصل الصحراء عن الجزائر	. وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء
. تجزئة الجزائر عرقيا	. وحدة الأمة الجزائرية مع وجود أقلية أوربية
. طاولة مستديرة	. جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد
. الهدنة	. وقف إطلاق النار

يبدو من النقاط الموضحة في الجدول : أن هناك بون شاسع بين الطرفين إذ طالب الوفد الجزائري بما كان يطالب به في السابق وهو الاستقلال، المبدأ الذي خرج لأجله الجزائريون ليلة أول نوفمبر 1954، وتنضوي تحته باقي المطالب الأخرى منها وحدة التراب الوطني فالجزائر غير قابلة للتجزئة[2] والشعب الجزائر شعب موحد وجبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للثورة وأخير العمل على وقف إطلاق النار من الجانبين بصفة دائمة وفق النقاط المرفوعة سلفا، بقيت بعض النقط الأخرى كوضع الأقليات الأوربية فهذا يخضع للتفاوض الذي لا يؤثر على المبادئ الأساسية للثورة ناهيك عن مسائل عسكرية وفنية وغيرها .و لكن لا يمكن اعتبار محادثات "لوسارن" Lucerne كلها سلبية بل كانت بداية لطرح المشاكل وكان لها الفضل في تشخيص النقاط التي كانت محل خلاف بكل وضوح .

رغم الفشل الذي اعترى المحادثات، يقول الوسيط السويسري "أوليفيي لونغ" Olivier Long [3] :" غادر المبعوثون بعد أن طلبوا منا تمكنهم من الالتقاء مرة أخرى، صرحوا بأنهم راضون عن هذا

1 . بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 22 .

2 . في هذا الشأن وبخصوص مسألة الصحراء رد سعد دحلب على "بومبيدو" Pompidou في "لوسارن Lucerne يوم 1961/02/20 :" تقولون إن الصحراء فرنسية، فعلى أي أساس بنيتم حكمكم هذا ؟ وعلي قانون استندتم ؟، فإذا كان هذا القانون هو القانون الفرنسي فعلا، فأنتم تعلمون جيدا أننا لا نعترف بهذا القانون فأنتم أنفسكم تقولون عنا أنتم الخارجون عن القانون، ولهذا السبب بالذات رفعنا السلاح ضد هذا القانون نفسه، فإذا كنتم جادين حقيقة لإنجاح المفاوضات وراغبين في السلم، أتركوا جانبا هذا القانون ولنعكف معا من أجل إعادة السلم إلى الجزائر ".،الطاهر آيت حمو، مصدر سابق، ص 138 .

3 . أوليفيي لونغ" Olivier Long : الدبلوماسي السويسري البارع، الذي كان يشغل مندوبا للمجلس الفدرالي للاتفاقيات التجارية مع مكتب بالقصر الفيدرالي ببرن، وفي نفس الوقت كان يشغل منصب رئيسا للمفوضية السويسرية لدى الجمعية الأوربية للتبادل الحر، عمل وسيطا أثناء المفاوضات الجزائرية الفرنسية بداية من ديسمبر 1960 بدعم من "ماكس بوتيتبيير" Max Petitpierre رئيس القسم السياسي=

الاتصال الأولي، ولكنهم مضطرون لمشاورة السلطات لتوضيح بعض النقاط، كانوا يعتزمون الالتقاء مجددا خلال خمسة عشر يوما " [1].

2 . 7 . مفاوضات إيفيان Evian من 05/20/ إلى 13 /1961/06 :

التقى وفدا الطرفين (الجزائري و الفرنسي) من جديد في بداية مارس 1961 بسويسرا، وأقر " بومبيدو" بأن ديغول سيشرع في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني ومع الأطراف الأخرى وأثار من جديد فكرة الهدنة ورفض أي مناقشة حول الصحراء، ويقول بن خدة :" أن الطرف الفرنسي أثناء الاتصالات السرية قبل أن تكون جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري وتبقى المناقشات حول الصحراء مفتوحة وقبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الشروع في مفاوضات رسمية وهو ما تجلى في صدور الإعلان في آن واحد من الطرفين على الالتقاء في إيفيان Evian في 1961/04/07[2]، وهو ما أكده كريم بلقاسم قائلا :" إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت قبلت يوم 28 سبتمبر 1959 مبدأ حرية تقرير المصير وقبلت التفاوض يوم 30 مارس 1961، ." وأضاف :" الشعب الجزائري كل ليس قابلا للتجزئة، ومن الطبيعي أن يستتب السلم في الجزائر عندما يتحقق الاتفاق حول ضمانات حرية تقرير المصير" [3] .

يفهم من كلام كريم بلقاسم أن الطرف الجزائري دائما كان يقبل بالحلول التي يراها مناسبة ووفقا للقانون الدولي والإنساني مذكرا الطرف الفرنسي من جديد بأن وحدة الشعب الجزائري غير قابلة للتجزئة وهو رد مباشر على الشروط الفرنسية التي بقيت دائما حجر عثرة في طريق التفاوض .

هذا ما أكده الوسيط السويسري " أوليفيي لونغ" Olivier Long:" ...و بالفعل في 1961/03/30 أعلنت السلطات في باريس والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتونس، في نفس

=الفدرالي من 1945 1961 ، بدأ وساطته بالاتصال بصديقه المحامي الفرنسي "رايموند نيكولي"، هذا الأخير له علاقة بالجزائري "الطيب بولحروف"، الذي حدثه عن رغبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في استئناف المفاوضات التي سبق وتعثرت في 25 جويلية 1960، كاشفا عن رغبته في إيجاد شخصية سويسرية تكون كوسيط في المحادثات القادمة، وفي يوم 28 /1960/11 طلب "لونغ" من "المستشار ماكس" أن يكون وسيطا، ولم ير مانعا في ذلك، لتبدأ المهمة بالالتقاء بالطيب بولحروف والسيدين الفرنسيين "نيكولي" و"لا ليف" يوم 1960/12/23 وواصل عمله الشاق إلى غاية وقف إطلاق النار ".أوليفيي لونغ Olivier Long، الملف السري . اتفاقيات إيفيان . مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 21 . 22.

1 . أوليفيي لونغ ، المصدر السابق ص . ص 21 . 22 .

2 . بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 23.

3 . جريدة العمل، "الندوة الصحفية للسيد كريم بلقاسم"، عدد 1737، تاريخ (1961/05/24)، ص 06.

الوقت عن انطلاق بإيفيان يوم 1961/04/07، اللقاءات التي طال انتظارها، ويضيف :" بدا أن لا شيء يقف أمام انطلاق المفاوضات بإيفيان Evian يوم 1961/04/07 "[1] .

يبدو أن المفوض السويسري أنه واثق من أن المفاوضات ستكون جدية أكثر وأن نهاية السبع سنوات من القتال على الوشك، ولكن سرعان ما خيب ظن " لونغ'، بتصريح "لويس جوكس" . وزير الدولة المكلف بالجزائر . مباشرة في اليوم الموالي . 1961/03/31 . أن المفاوضات ستجرى مع الحركة الوطنية الجزائرية، عقد الوضع أكثر، وهو الأمر الذي رفضته الحكومة المؤقتة وأعلنت أنها لن تحضر مفاوضات إيفيان Evian يوم 1961/04/07 [2] .

و تحت ضغط الثورة وتصلب الموقف الجزائري الرافض لأي مشاركة غير جبهة التحرير الوطني، وجد الفرنسيون أنفسهم أمام الأمر الواقع، إذ تجددت مفاوضات إيفيان في 20 ماي وبقيت إلى 13 جوان 1961 [3].

أثناء هذه المفاوضات حرص المفاوض الجزائري على المبادئ الأساسية للتفاوض مع الوفد الفرنسي وهذا ما أكده كريم بلقاسم . نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية . قائلا :" إن الشعب الجزائري كما يعلم العالم أجمع، حمل السلاح ليسترجع استقلاله والغرض من المفاوضات المفتوحة في أيفيان يوم 20 ماي هو السعي لإيجاد حل لهذا المشكل" [4] .

الطرف الجزائري برر دخوله المفاوضات من باب أنه يسعى لإيجاد حل للمشكل الجزائري وأن حمل السلاح ليس غاية في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لتحقيق غاية التحرر، وأنه ريثما تسوى المسائل الجوهرية أثناءها لا مبرر للقتال وحمل السلاح .

من جهته صرح "أمحمد يزيد " . وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة .:" أن مستقبل الجزائر بعد خروج الاستعمار بأنها ستكون جمهورية ديمقراطية واجتماعية تساهم في التطور الاقتصادي والاجتماعي لكل الجزائريين دون أي فرق في الجنس أو المعتقد، وستقيم روابط مثمرة مع كل الشعوب

1 . أوليفيي لونغ، المصدر السابق، ص 51 .

2 . بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 23.

3 . ترأس الوفد الجزائري بلقاسم كريم وسعد دحلب ومحمد بن يحي والطيب بولحروف وأحمد فرنسيس وأحمد بومنجل والرائدين أحمد قائد وعلي منجلي وكان رضا مالك المتحدث الرسمي باسم الوفد المفاوض وترأس الوفد الفرنسي لويس جوكس، ينظر : بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 24 .

4. جريدة العمل، "الندوة الصحفية للسيد كريم بلقاسم"، عدد 1737، تاريخ (1961/05/24)، ص 06.

وبالطبع مع الشعب الفرنسي وستحترم المصالح الفرنسية التي لا تتناقض مع المصالح الجزائرية" [1]، أيضا طمأن وزير الأخبار. أمحمد يزيد . الفرنسيين والمتتبعين لشأن المفاوضات بأن الجزائر ستحترم المصالح الفرنسية . يقصد بها مصالح المعمرين . لاتهم يشكلون جزء من المفاوضات، وأن كل الساكنين في الجزائر تحكمهم قوانين ولا فرق في الجنس أو المعتقد " . هي رسالة أراد تبليغها أثناء المفاوضات ليطمئن لها الفرنسيون ولا سيما المعمرون.

يقول رضا مالك . الناطق الرسمي باسم الوفد المفاوض الجزائري .: "يجب أن يشمل تقرير المصير كل التراب الجزائري بما في ذلك الصحراء "، مضيفا : " أن الوفد الجزائري لم يرض بانتصاب مناطق عسكرية في التراب الجزائري وذلك وفقا لمبدأ الوحدة الترابية ." وقال:" لقد طالب الوفد الفرنسي بموجب مقتضيات الدفاع عن فرنسا بقواعد عسكرية كالتي هي بمرسى الكبير وهي ترمي إلى إلحاق جزء من التراب الجزائري بفرنسا بصفة نهائية، إن هذه النظرية لا تتماشى مع مبادئنا القاضية بوحدة تراب الجزائر[2]."

نفس وجهة النظر يتبناها الناطق الرسمي باسم الوفد الجزائري المفاوض بان الجزائر لن تقبل بأنصاف الحلول، مذكرا بالوحدة الترابية التي لا مناص منها وكل مناورة خارج هذا المبدأ مصيره الفشل لان الجزائر تحارب كمن أجل تصفية الاستعمار وليس ببقاء ما يمثله عبر بعض مناطق الوطن، وهو تصريح أيضا رسالة واضحة للفرنسيين بالعودة إلى المبادئ التي سبق وأن اختلفوا عنها في لقاء "لوسارن" .

و كان طبيعي جدا أن تتعثر المفاوضات وتلقى نفس مصير سابقاتها بسبب الصحراء (الوحدة الترابية)، وعدم توقف إطلاق النار لعدم وجود ضمانات تؤسس لمحادثات جدية وبقيت مواقف الطرفين دون تغيير، وتوقفت المفاوضات بتاريخ 1961/06/13 إلا أن الطرفين قررا البقاء على اتصال فيما بينهما[3].

نفس الطرح يؤكده الوسيط السويسري ' أوليفيي لونغ" Olivier Long قائلا :" إن السبب الرئيسي لوقف المفاوضات هو أن الفرنسيين لم يكونوا يرفضون تغيير موقفهم حول الصحراء فقط، بل

1 جريدة العمل ، ، "تصريح محمد يزيد"، عدد 1747، تاريخ (1961/06/06)، ص 08.

2. الجريدة نفسها،"الناطق الرسمي : يجب أن يشمل تقرير المصير كامل التراب الجزائري "، عدد 1752، (1961/06/11)، ص 08.

3. . بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 24.

أكثر من ذلك لم يتركوا أي مجال مفتوحا لإمكانية تغيير مستقبلي في هذا الموقف ".، ويضيف :" ضمن هذه الظروف لم يكن أمام كريم بلقاسم أية فرصة لمواصلة المباحثات [1]" .

رغم التعثر الذي ساد لقاء "إيفيان" Evian، إلا أن الوفد المفاوض على لسان كريم بلقاسم عاد مجددا لطمأنة المعمرين والحديث عن مشكلة الأقليات في الجزائر قائلا :" إننا لا نريد رفض الجنسية الجزائرية أو فرضها على الأوربيين، وقد قلنا إننا مستعدون لإعطاء الجنسية الجزائرية لأوربيي الجزائر الذين يرغبون فيها، فهذا هو الحل الإنساني الواقعي الديمقراطي ." يتبين من هذا الكلام أن الجزائر تبعث برسالة مفادها أن الفرنسيين أو المعمرين المتواجدين بالجزائر أحرار فيما يرونه مناسبا لهم : إما أن يختاروا الجنسية الجزائرية وهو أمر لا ترفضه جبهة التحرير أو اختيار الجنسية الفرنسية الأم، وفي كل الحالات هذا هو الحل الواقعي والإنساني .

بقي الطرفان يجسان نبض بعضهما البعض في محاولة كل طرف فرض منطقه على الأخر، وتجددت المناسبة في لقاء "لوقران" (Lugrin) *من 20/ إلى 28 /1961/07، أين تبادل الطرفان وجهات النظر وعرفت المحادثات إخفاقا تاما بسبب قضية الصحراء بحيث أصبح توقف المفاوضات أمرا محتوما وافترق الطرفان على أمل اللقاء مرة أخرى .هذا ما جاء به يؤكده الوسيط السويسري ' أوليفيي لونغ" قائلا :" إن السبب الرئيسي لوقف المفاوضات هو أن الفرنسيين لم يكونوا يرفضون تغيير موقفهم حول الصحراء فقط، بل أكثر من ذلك لم يتركوا أي مجال مفتوحا لإمكانية تغيير مستقبلي في هذا الموقف ".، ويضيف :" ضمن هذه الظروف لم يكن أمام بلقاسم كريم أية فرصة لمواصلة المباحثات "[2].

2 . 8 . نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برسائة بن يوسف بن خدة :

بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961، عين بن يوسف بن خدة على رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تشكيلتها الثالثة، وكان من الواجب عليه أن يستأنف المفاوضات التي توقفت في "لوقران" في شهر جويلية 1961، سيما وأن المجلس

1. أوليفيي لونغ، المصدر السابق، ص 99 .

*. مدينة فرنسية قريبة من الحدود السويسرية

2 . المصدر نفسه، ص 99 .

قرر السماح للحكومة الجديدة بمواصلة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، على أساس حق الشعب الجزائري في الاستقلال، وتقرير المصير مع المحافظة على وحدة التراب الجزائري "[1].

وبناء على ما تقرر، استغل الرئيس بن خدة خطابه الأول الموجه للشعب الجزائري دعوته لفرنسا أن تستخلص النتائج من تصريحات ديغول الخاصة بالصحراء، وأن تصفية الاستعمار والتحرر الوطني وتحقيق السيادة الوطنية شرط أساسي لبناء جزائر مستقلة، ومما قاله في هذا الشأن:" إن القرارات الراهنة للثورة هي تصفية الاستعمار والتحرير الوطني وهذا يقتضي تعزيز الكفاح في جميع الميادين، إننا نعمل من أجل استقلال حقيقي ." وأضاف يقول :" إذا كنا مصممين على تعزيز كفاحنا فإننا كذلك مستعدون لنعمل من أجل حل سلمي للحرب التي تقوم بيننا وبين فرنسا، ونحن نعتقد أنه من العبث تأخير ساعة الاستقلال الذي لابد منه لبلادنا [2]."

لقد سار الرئيس "بن يوسف بن خدة " على خطى سابقيه إذ سرعان ما أفصح عن الطريق الذي يجب أن تسلكه حكومته الثورية التي لا تحرج عن المبادئ السابقة وأهمها التحرر الوطني والوحدة الترابية وإلا فالحرب تبقى الفاصل بين الجزائريين والفرنسيين .

في المقابل السيد محمد يزيد يشهر بسياسة القمع والعنصرية التي تنتهجها فرنسا ضد الجزائريين في باريس قائلا :" في الوقت الذي تعمل فيه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بصدق وصبر لتوفير شروط حل المشكل الجزائري حلا سلميا بواسطة التفاوض تشهد تفاقما في القمع الاستعماري الذي يسلط على الوطنيين الجزائريين، نشهد في فرنسا الجزائريين يوقفون بالعشرات والآلاف وبكيفية لم يسبق لها مثيل منذ الاحتلال النازي ."و يضيف :" أما المفقودون منهم فيقدر عددهم بالمئات ذلك عدا جثث الجزائريين التي عثر عليها هامدة في أعماق "نهر السين" *و عدا من يوجد من الجزائريين في مراكز التعذيب المعروفة رسميا من طرف السلطات الفرنسية ." وختم الندوة الصحفية بالحديث عن سياسة التمييز العنصري :" نلاحظ منذ بضعة أيام ولنا في ذلك أدلة وبراهين

1 . الجنيدي خليفة ، مصدر سابق، ص 451.

2 . جريدة العمل، "نداء الرئيس بن خدة إلى الشعب الجزائري"، عدد 1837، تاريخ (1961/09/16)، ص 06.

*. يقصد مجزرة فرنسا المروعة في حق الجزائريين إثر مظاهرات 17 أكتوبر 1961 والتي راح ضحيتها مئات القتلى والمفقودين والمسجونين ...ألخ ،

أن سياسة الميز العنصري هي السياسة الوحيدة التي تنتهجها فرنسا تجاه التونسيين والمغاربة والجزائريين [1]."

لم يترك قادة الثورة السياسيين منهم والعسكريين بالتشهير بممارسات فرنسا في حق الجزائريين، ولعل ما جاء به حديث " أمحمد يزيد " بعد حوادث 17 أكتوبر الشهيرة لدليل على مدى فضاعة الممارسات الفرنسية ضد الجزائريين في باريس وهو ما أثاره المتحدث أمام الرأي العام المحلي والفرنسي والعالمي حتى يشهد العالم على تلك الجرائم، ولم تستثن أحدا حتى المغاربة منهم .

يقول الرئيس "بن يوسف بن خدة " ومن خلال اضطلاعه بمهامه كرئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :" بمجرد وصولي إلى الرئاسة اتخذت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مبادرة على المستوى السياسي . كان ديغول هو الذي قام بذلك احد الان باقتراحه فكرة تقرير المصير مع الاستمرار فيها بانتظام، ومن جهة أخرى طرأ على موقفه تطور حول قضية الصحراء .، وفي هذا الإطار قدمت يوم 24 أكتوبر 1961 بتونس باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الاقتراح التالي : " التخلي عن فكرة تقرير المصير، إعلان الاستقلال من طرف فرنسا وبالمقابل وقف إطلاق النار فورا، أما المسائل العالقة فهي : وضع الأقلية وجلاء القوات الفرنسية والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي ستحل مع الحكومة الجزائرية المستقلة "، ويضيف المتحدث :" لكن ديغول بقي متمسكا بموقفه الخاص بإجراءات تقرير المصير، واستؤنفت المفاوضات على هذا الأساس [2]" .

تحت ضغط الثورة الجزائرية والنشاط السياسي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة في مختلف المنابر الدولية وكذا مظاهرات الجزائريين في فرنسا 1961/10/17) وما انجر عنها من تداعيات، وجدت فرنسا مجبرة مرة أخرى على الجلوس إلى طاولة التفاوض واستئناف المحادثات التي كانت دائما تتعثر، فجاء لقاء " بال " "Bâle " الأول (28 و29 أكتوبر 1961) الذي أثيرت فيه مسالة الصحراء، والوجود الفرنسي في الجزائر بعد الاستقلال، ومستقبل التعاون الجزائري الفرنسي، وكذا القواعد العسكرية الفرنسية في الجزائر، بقي الفصل في هذه الملفات غامضا دون الوصول إلى اتفاق

1 . جريدة العمل، "محمد يزيد يشهر بسياسة القمع"، عدد 1869، تاريخ (1961/10/24)، ص 01.

2 . بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 28 . , Benyoucef Ben khedda , Les Accords D'Evian, Edition 2002 Office Des Publications Universitaires, p 27.

بين الطرفين يفضي إلى حسم هذه النقاط العالقة، التي طرح فيها كل وجهة نظره، الأمر الذي دعا الطرفين إلى لقاء آخر في (9 نوفمبر 1961) [1].

في خضم فشل لقاء "بال" الأول والاتفاق على العودة في 1961/11/9، استغل الرئيس بن يوسف بن حدة هذا الظرف ليذكر الجزائريين والفرنسيين بنهج الحكومة المؤقتة والحل الذي يفضي إلى نتائج واقعية وملموسة سيما وأن نداءه للجزائريين تزامن وغرة نوفمبر ومرور سبع سنوات من الثورة، إذ حي من خلاله . الخطاب . كفاح الشعب الجزائري البطولي ضد قوى الاستعمار قائلا :" إن مقاومتنا الوطنية وكفاحنا التحريري بلغنا درجة عالية والفضل في ذلك كله يرجع إلى التضحيات التي قام بها الشعب." وأصر المتحدث على ضرورة تحقيق الاستقلال :" وقد تحتم استقلال الجزائر، جزائر موحدة لا تتجزأ ولا تقبل انقساما، تحتم هذا الاستقلال على العدو بنفسه الذي حاربه مدة طويلة وأصبح شيئا ضروريا لا رجعة فيه ." الرئيس المتحدث تناول المفاوضات الجزائرية والفرنسية وأبدى استعداد الحكومة للتفاوض قائلا :" إننا مستعدون لاستئناف المفاوضات مع الحكومة الفرنسية على أسس جدية في نفس الذي نعمل فيه لتقوية كفاحنا في جميع الميادين العسكرية منها والسياسية والدبلوماسية "[2].

في سياق آخر عبر الرئيس بن يوسف بن خدة، أنه آن الوقت لتصفية الاستعمار موضحا في خطاب له للشعب الجزائري المبادئ التي يقوم عليها الكفاح الوطني :" لقد حان وقت تصفية الاستعمار من الجزائر تصفية واضحة وسريعة ونحن نعرف أن إقلاع جذور الاستعمار تثير مشاكل حادة وصعوبات جسيمة ." وأضاف يقول :" إن الاستقلال في مفهومنا هو قبل كل شيء وحدة التراب الجزائري بما فيه الصحراء وهو ممارسة الشعب الجزائري لسيادته بعيدا عن كل ضغط استعماري والاستقلال في مفهومنا لا يتناقض مع التعاون بل هو يتطلب التعاون وذلك لمصلحة بلدينا، والاستقلال في مفهومنا أخيرا ليس معناه إنكار قضية الفرنسيين في الجزائر بل معناه بداية عهد جديد ينتهي به عهد التفوق الذي انقضى ويكون فيه للفرنسيين مكان يتناسب مع دورهم ."و أخيرا أعلن استعداد الحكومة المؤقتة لاستئناف المفاوضات قائلا :" ومهما يكن من أمر فإن الحكومة المؤقتة

1 . لمعرفة تفاصيل اللقاء ووجهة نظر كل طرف في محادثات "بال"، ينظر : أوليفيي لونغ، مصدر سابق ص . ص 116 . 118

2 . جريدة العمل، "نداء الرئيس بن خدة إلى الشعب الجزائري"، عدد 1875، تاريخ (1961/10/31)، ص 06.

للجمهورية الجزائرية متهيئة لاستئناف الاتصال مع الحكومة الفرنسية بقصد استئناف المفاوضات على أسس جديدة "[1].

يستشف من خطاب الرئيس بن يوسف بن خدة أنّه بعث رسالة للفرنسيين بشكل خاص، وللرأي العام العالمي بشكل عام، ناهيك على تذكير الجزائريين . وهم أولى بذلك . بالنقاط المختلف عليها في اللقاءات السابقة ولقاء "بال" ليس ببعيد أهمها النقطة الأولى المتعلقة بالوحدة الترابية 'الصحراء) ثانيها : التعاون الفرنسي الجزائري بعد الاستقلال والثالثة مستقبل الوجود الفرنسي (المعمرين) في الجزائر بعد الاستقلال، إذ تشبث بالوحدة الترابية كهدف لا يساوم أما بالنسبة للنقطتين الأخريين فطمأن المتحدث الفرنسيين بالحلول المناسبة والتي تنسجم مع البلدين، داعيا في الأخير الحكومة الفرنسية إلى استئناف المفاوضات على أسس جديدة ويعني بها غير المطالب التي سبق وأن رافعت لأجلها فرنسا .

أما بالمغرب الأقصى، استغل كريم بلقاسم مناسبة الاحتفال بذكرى الثورة الجزائرية بالمغرب أين خطب في جموع الحاضرين بملعب الملك الحسن الثاني قائلا :" إن الطريق الذي قطعناه ونحن على عتبة العام الثامن لكفاحنا عظيم جدا وأن انتصارنا لا ريب فيه ولكي نبلغ هذه الغاية بذل آلاف وآلاف الجزائريين أرواحهم وآ لاف آلاف آخرون وضعوا قسرا في المحتشدات والسجون ." ونبه في الأخير لشروط الحكومة المؤقتة في الوصول لحل دائم مع المستعمر وهي : . إطلاق سراح المعتقلين الخمسة للمشاركة في المفاوضات ووحدة الشعب الجزائري ووحدة التراب الوطني، وحمل فرنسا مسؤولية عدم احترام هذه المبادئ[2]." خطاب بلقاسم كريم يأتي قبل لقاء "بال" الثاني المزمع عقده أيام 8 . 10 نوفمبر 1961، داعيا الفرنسيين إلى الأخذ بعين الاعتبار مطالب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي كثيرا ما كانت فرنسا تقف حجر عثرة أمامها مذكرا إياهم بالمساجين السياسيين بضرورة إطلاق سراحهم ليتسنى لهم المشاركة وكذا وحدة الشعب الجزائري ووحدة التراب الوطني وهي مطالب قديمة جديدة .

بعد لقاء"بال"الثاني في 1961/11/9، استنفد الخبراء دورهم وأصبح الطرفان يشعران أن الوقت قد حان لإجراء لقاء بين الوزيرين " دحلب" و"جوكس" [3]، وقدم الوفد الجزائري وهما محمد بن

1 . جريدة العمل ، "الذكرى السابعة لاندلاع الثورة "، عدد 1876، تاريخ (1961/11/01)، ص 04.

2 . جريدة نفسها، "الاحتفال بذكرى الثورة الجزائرية في المغرب "، عدد 1877، تاريخ (1961/11/02)، ص 08.

3 . .أوليفيي لونغ، مصدر سابق، ص 117.

يحي ورضا مالك نيابة عن الحكومة المؤقتة المقترحات الجزائرية فيما يتعلق بالأقلية الأوربية وو التواجد العسكري والمرحلة الانتقالية والهيئة التنفيذية المؤقتة ومسالة البترول ومنطقة الفرنك، وفي الوقت الذي كان فيه الجزائريون والعالم يتابعون سير المحادثات باهتمام ارتأى المعتقلون الجزائريون في سجون فرنسا أن يعلنوا فجأة الإضراب عن الطعام، فأوقفت إثر ذلك المحادثات [1]".

و تجدد اللقاء في 1961/12/9 بعد الانتهاء من الإضراب عن الطعام بين "دحلب" و" جوكس" وأثارا مختلف النقاط السابقة وقبول فرنسا إرسال وفد جزائري لمقابلة المسجونين السياسيين بقلعة " ألنوي" Aulnoy، بتاريخ 1961/12/23، ورجعوا يوم 1962/02/04، لاطلاع الحكومة المؤقتة على نتائج اتصالاتهم مع المساجين السياسيين، يقول بن خدة :" فأخبرونا . "كريم بلقاسم" و"الأخضر بن طوبال" . بأن "الخمسة " يثقون في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ويصادقون على اتفاقية "إيفيان ""Evian " كل المصادقة [2]" .

أبدى رئيس الحكومة المؤقتة استعداد الحكومة الجزائرية للتفاوض قائلا :" إننا ما نزال مستعدين للتفاوض على أساس تقرير المصير ولكن مع ضمانات تسمح للشعب الجزائري بتأسيس دولة جزائرية ذات سيادة في الداخل والخارج وفي نطاق حوزته الترابية لان تلك هي إرادته المعترف بها والتي لا تقبل المناقشة ."

و كان رئيس الحكومة المؤقتة قد صرح قبل ذلك قائلا :" لقد اقترحنا في تصريحنا يوم 24 أكتوبر بتونس على الحكومة الفرنسية التفاوض على قاعدة الاستقلال الجزائر، وكنا فعلا نعتقد أن منهج تقرير المصير قد تجاوزته الأحداث ن إذ أن رئيس الدولة الفرنسية أكد مرات عديدة أن استقلال الجزائر أصبح أمرا لا مفر منه [3]."

لا يحمل تصريح رئيس الحكومة أي جديد إذ يتضمن النقاط التي سبق وأن أعلن عنها بعد ترأسه الحكومة المؤقتة مباشرة وهي التي لا تخرج عن الأسس التي رفعتها جبهة التحرير الوطني منذ انطلاق الثورة، ولو أنه هنا جاء في سياق التقدم الذي أحرزه المفاوضون الجزائريون خاصة بعد السماح لهم بزيارة المعتقلين السياسيين في باريس والتي أثمرت نتائج إيجابية .

1 . بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص . ص 31 . 33 .

2 . للاطلاع على وجهة نظر الطرفين الجزائري والفرنسي، ينظر، بن يوسف بن خدة ، مصدر سابق ، ص . ص 33 . 35 .

3 . جريدة العمل، " الرئيس بن خدة يؤكد استعداد الحكومة الجزائرية للتفاوض"، عدد 1958، (1962/02/04)، ص 06 .

بدأت الأمور تتضح أكثر من ذي قبل من خلال تصريح الرئيس الفرنسي "ديغول" في خطاب رسمي يوم 1962/02/05 قائلا :" ...و مع ذلك فإننا نقترب من الهدف الذي هو هدفنا، وبالنسبة لنا فالأمر يعني أن نحقق في أقرب الآجال السلام، ونساعد الجزائر على أن تمسك بأيديها زمام أمرها وذلك بإنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة ونكون مستعدين للاعتراف، دون أي تحديد، بالشيء الذي يخرج من تقرير المصير أي دولة ذات سيادة مستقلة [1]" .

عليه وبعد إعطاء المساجين الجزائريين الضوء الأخضر لاستئناف المفاوضات التقى الوفدان مجددا في "لي روس" Les Rousses من 19/11 فيفري 1962 وتمت مناقشة كل المواضيع وحررت النصوص [2]، ودافع كل عن وجهة نظره، وبعد الاتفاق المبدئي على كل النصوص افترق الوفدان ثم تلاقيا فيما بعد بإيفيان للمفاوضات الرسمية على شرط أن يسمح بذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية [3]، و وافق المجلس الوطني للثورة في اجتماعه المنعقد من 22 إلى 27 فيفري 1962 بعد مناقشات حادة على مشروع "روس" بأغلبية مطلقة [4]، ووافق على إبرام اتفاق مع فرنسا ينجم عنه إعلان وقف إطلاق النار واستقلال الجزائر في إطار التعاون بين الدولتين [5].

افتتحت المفاوضات يوم 07 مارس وبصفة رسمية في "إيفيان " وسميت بـ "إيفيان الثانية "و استلزم إثنا عشر يوما من المناقشات الحادة للوصول إلى التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار يوم

---

1 . الجنيدي خليفة وآخرون، مصدر سابق، الجزء 3، ص 131.

2 . حضر عن الجانب الجزائري كل من: بلقاسم كريم وسعد دحلب والأخضر بن طوبال ويرافقهم بن يحي ورضا مالك والصغير مصطفاي كخبير مالي وهو من مناضلي جبهة التحرير بعد أن كان من مناضلي حزب الشعب ثم حركة انتصار للحريات الديمقراطية، أما عن الجانب الفرنسي فحضر كل من : برونو دو لاس Bruno De Leusse ورولان بيكار Rolland Billecart ولوي جوكس Louis Joxe وجون دوبروفلي Jean DeBroglie من حركة الاستقلاليين وكاتب دولة مكلف بالصحراء، وروبير برون Robert Buron عن حركة الجمهورية الشعبية ووزير الأشغال العمومية، والجنرال دي كاماس General De Camas، وكلود شايي Claud Chaillet.

Benyoucef Ben khedda.op.cit.p 34 .

3 . بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 36 .

4 . ما عدا أربعة: ثلاثة للقيادة العامة للجيش وهم : هواري بومدين وقايد احمد وعلي منجلي والرائد مختار بويزم (ناصر) من الولاية الخامسة (وهران)، أما الخمسة الموجودون بألنوي فقد صوتوا بتأييد الاتفاقيات وهم : آيت أحمد حسين، أحمد بن بلة ومحمد خيضر ورابح بيطاط ومحمد بوضياف، وأرسلوا إلي رسالة بهذا الصدد مؤرخة في 1962/02/15 موجهة إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية (**انظر الملحق الخاص بهذه الرسالة** بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 55) كما بعثوا إلي شخصيا بوكالة تخول لي حق التصويت باسمهم، كما أرسل إلي أعضاء الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) بوكالتهم لاصوت باسمهم أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية . Benyoucef Ben khedda.op.cit.p 34 -35

5 . ،أوليفيي لونغ، مصدر سابق، ص 142 .

18 مارس 1962 لتدخل حيز التنفيذ يوم 1962/03/19 منصف النهار[1]، وفي هذا الشأن يقول المجاهد عبد الحفيظ أمقران أن من بين التوصيات والتعليمات التي أسداها الجنرال ديغول للوفد المفاوض بشأن الصحراء :" لا تكونوا سببا في تعقيد الأمور حولها، لأننا لا نصل إلى نهاية إلا بترك الجزائر كلها تقرر مصيرها سياسيا بما في ذلك الصحراء [2]" .

يبدو أن الجنرال ديغول كان واثقا من نفسه حين أوصى بعدم التشبث بالصحراء، إنما أراد أن ينقذ ما يجب إنقاذه للحفاظ على المصالح الاقتصادية والعسكرية، ورأى أن الوفد الجزائري متمسك بالوحدة الترابية بما في ذلك الصحراء، الأمر الذي دفع به إلى عدم تعقيد الأمور .

بعد نجاح المفاوضات الجزائرية . الفرنسية والتوصل لوقف إطلاق النار بين الجانبين يوم 18 مارس 1962 ودخوله حيز التنفيذ يوم 19 مارس [3]، ألقى الرئيس بن يوسف بن خدة خطابا للشعب الجزائري يبين فيه الذي تقرر في المفاوضات وما ينتظر الجزائريين بعد هذا اليوم يقول :" إن قرار وقف العمليات العسكرية فوق مجموع التراب الوطني هو نتيجة لاتفاقيات أبرمت على أساس ضمانات تتعلق بتقرير المصير وبمستقبل البلاد، إن محتوى هذه الاتفاقيات يتماشى ومبادئنا الثورية التي أعلناها أكثر من مرة وهي : وحدة التراب الوطني، استقلال الجزائر، وحدة الشعب الجزائري، الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها الممثلة الوحيدة للشعب الجزائري ".

مؤكدا للجزائريين أن وقف إطلاق النار ليس معناه السلم، إذ أن الفترة الانتقالية هي الاستعداد للاستقلال وليست هي الاستقلال "، وختم الخطاب بتوجيه نداء للجزائريين بتقوية الطاقات حتى تبعث الدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة، الدولة التي تتيح للجزائريين إرساء قواعد سلمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية [4]."

طبيعي جدا أن يطمئن الرئيس بن يوسف بن خدة، الجزائريين بهذا النصر العظيم، الذي انتظره الجزائريون لمدة أكثر من مائة وثلاثين سنة من المعاناة، مذكرا إياهم بما تم الاتفاق عليه في "إيفيان " الثانية والنتائج الايجابية المحصل عليها من الاستقلال كهدف أسمى والوحدة الترابية ووحدة

1 . .بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 38 .

2. الجنيدي خليفة وآخرون، مصدر سابق، ص 121

3 . للاطلاع على النص الكامل لاتفاقيات إيفيان في 19 /3/ 1962، ينظر : بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص 85 . 128 .

4 . جريدة العمل، " الرئيس بن خدة يصدر الأمر بوقف القتال"، عدد 1994، (1962/03/19)، ص 02.

الأمة الجزائرية، منبها الجزائريين إلى ما ينتظرهم من عمل شاق بعد الاستقلال، كان ذلك نهاية كابوس طويل مليء بالاغتيالات ومذابح السكان المدنيين والاعتقالات والتعذيب والتفتيش والاغتصاب

2 . 9 . اتصالات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ببعض دول العالم :

قصد إعطاء طابع الشمولية للنشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حتى تستقطب أكبر عدد ممكن من الدول والمنظمات الدولية لتأييدها في أهدافها المتوخاة، والاستفادة من دعمهم وتضامنهم مع قضية الشعب الجزائري، عملت الحكومة المؤقتة على الاتصال بعديد الدول في جميع أنحاء العالم، ولان نشاطها كان متعددا ومكثفا لا يتسع المقام لحصره، اقتصرت على ذكر بعض النشاطات التي أوردتها جريدة "العمل" التونسية على سبيل المثال لا الحصر .

أ . اتصالها بدول المغرب العربي :

العلاقات الجزائرية المغاربية تجلت منذ الانطلاقة الأولى للثورة، تجسد في إيواء اللاجئين على الحدود وإقامة مراكز عسكرية أيضا ناهيك عن منافذ تمرير السلاح عبر الأقطار المغاربية الثلاثة، وبناء على هذا عملت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على جعل كل البلدان المغاربية كقواعد اتصال على أساس أن هناك اتفاقا ضمنيا على دعم الثورة بل وهم الذين ناقشوا مسألة تأسيس الحكومة في مؤتمر طنجة في أفريل 1958، الأمر الذي أصبح ميسر على الحكومة المؤقتة، في أنها تبادر بالاتصال بمحمد الخامس والحبيب بورقيبة والملك إدريس السنوسي، هذا الذي مكن الحكومة المؤقتة من محاولة تحييد تونس والمغرب وليبيا عن فرنسا، وتعزيز القواعد الخلفية لجيش التحرير وتسهيل عمليات إدخال الأسلحة عبر الحدود .

لكن الضغوط الفرنسية المتواصلة على كل من تونس والمغرب بشكل خاص ومحاولة تضييق الخناق بداية من 1959 على الثورة من خلال تقليص إدخال كمية السلاح عبر تونس، الأمر الذي دفع بوزير القوات المسلحة السيد بلقاسم كريم إلى القول :" إن وضعيتنا العسكرية جد مترديه، فالضغوط التونسية لم يسبق لها مثيل فمنذ ستة أشهر لم يعد بمقدورنا إدخال الأسلحة إلى التراب التونسي ...التونسيون يريدون لعب دور الوسيط بمساعدة أمريكا أما المغاربة فإنهم يلومونا على

استقرارنا في تونس (الحكومة بأكملها) ...يجب أن نقول لهؤلاء وأولائك إذا أردتم لعب دور الوساطة أعطونا الأسلحة[1] .

لم يمنع الحكومة المؤقتة رغم وجودها في تونس من وجود ضغط تونسي ومغربي على الجزائريين لقبول الحل السلمي على خطى بورقيبة [2] ومحمد الخامس، وهو ما حاول قادة الثورة تفاديه تجنبا لإحراج الشقيقتين تونس والمغرب وفي نفس الوقت العمل على تحقيق أهداف الثورة، ومع ذلك عمدت الحكومة المؤقتة إلى سياسة التشاور تجاه الدولتين تونس والمغرب منها ما يتعلق بمشروع ديغول " حق تقرير المصير" ودعوته لقادة الثورة للمجيء إلى باريس في 1959/11/10، هذا دون أن تتخلى عن قرارها المتسم بالاستقلالية والسيادة [3]" .

و مما نسجله في هذا الإطار، ما صرح به رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وإشادته بدور المغرب في الدفع بمسيرة الكفاح المغاربي يقول : وإننا واثقون من أن زيارتنا سنتقدم حثيثا بكفاحنا المشترك من أجل تحرير بلادنا "، المتحدث انتقد موقف الحكومة الفرنسية من البحث عن حل سلمي يقول : " نعتبر موقف الحكومة الفرنسية التي أغلقت الأبواب في وجه أي حل سلمي يتم عن طريق التفاوض لحل المشكل الجزائري يرغمنا على تجنيد جميع القوى والإمكانيات في المغرب العربي لتدعيم كفاح الشعب الجزائري وإننا نشعر أكثر من أي وقت مضى . باتفاق مع إخواننا المغاربة والتونسيين . بأن مستقبل المغرب العربي وإفريقيا بأسرها رهن تحرر الجزائر [4]."

ب . اتصالات الحكومة المؤقتة بالجامعة العربية :

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لم تغفل الدور الايجابي الذي يمكن أن تلعبه الجامعة العربية، قصد تأييدها وكسب تضامنها مع الجزائر، وعليه وبفضل التنسيق المحكم والسعي الحثيث لممثل الحكومة المؤقتة في جل المؤتمرات التي عقدتها جامعة الدول العربية ومنها مؤتمر الدار

1 . المركز الوطني للأرشيف، محفوظات الح، م، ج، تدخل كريم بلقاسم، اجتماع يوم : 03 /1959/10، علبة رقم : G 007 .

2 . يقول عمار بن عودة :" أن التونسيين والليبيين لو يكونوا راضين بالقيادة الجماعية للثورة، قبل تأسيس الحكومة المؤقتة، وكانوا يبحثون عن شخصية تمثل الثورة وتتفاوض باسمها، الأمر الذي رفضه الجزائريون، ومنها أنني استدعيت من قبل بورقيبة في أواخر 1956 وحدثني على أنني أكون رئيسا للثورة، وكان ردي أمامه : إذا كان بإمكاننا أن نوجد رئيسا للثورة، فمصالي الحاج أولى بذلك . وفهم ذلك على أنه تهكم مني .، لكن رفضنا القيادة الشخصية وآثرنا القيادة الجماعية وهو ما لم يتقبله "، برنامج حوار في الذاكرة، برنامج سابق .

3 . المركز الوطني للأرشيف، محفوظات الح، م، ج، اجتماعات 20 إلى 1959/9/28 و11و 1959/11/12 ، علبة رقم : 007 G 008 . G

4 . جريدة العمل، "فرحات عباس يتحادث مع علال الفاسي "، عدد 1434 ،(1960/06/04 م)، ص 04 .

البيضاء المغربية في سبتمبر 1959، استطاعت القضية الجزائرية من افتكاك التأييد، بحيث أكد المؤتمرون على حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال[1] .

من جهته ألقى ممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لدى الجامعة العربية السيد : أحمد توفيق المدني المسؤولية على فرنسا وحملها سبب تأخير مفاوضات "أيفيان" ومما قاله:" إن موقفنا واضح ويتمثل في مطالبة الشعب الجزائري باستقلاله الكامل وبحرية تقرير مصيره بنفسه، وهو حق معترف به من طرف الإنسانية المتحضرة قاطبة ." واستطرد السيد المدني قائلا :" كان على الحكومة الفرنسية أن تحترم ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذين سيشاركون في المفاوضات وكان عليها أن تعتبرهم الممثلين الحقيقيين للجزائر ." وأضاف :" وبدلا من ذلك فإن الحكومة الفرنسية تجهد نفسها سعيا وراء وضع أشخاص عن الحركة الوطنية الجزائرية حول مائدة التفاوض مع أنهم ليسوا من الوطنيين"، وأضاف المتحدث :" وتطلب الحكومة الفرنسية إيقاف القتال بدون شروط كما تعتبر الصحراء الكبرى ملكا لها وهو أمر لا تستطيع الحكومة الجزائرية كما لا يستطيع الشعب الجزائري قبوله لحال لان الصحراء تمثل جزء لا يتجزأ من التراب الجزائري [2]." يلاحظ أن أحمد توفيق المدني، ذكر الدول العربية المنضوية تحت لواء الجامعة العربية، بالوضع القائم بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية خاصة ما تعلق بالمفاوضات، التي كثيرا ما ادعت الحكومة الفرنسية أن سبب الفشل يعود لتعنت الطرف الجزائري، فممثل الجامعة العربية، أرسل رسالة مفادها : أن الفرنسيين هم من يتحملون مسؤولية الإخفاق أو الفشل، لان الحكومة المؤقتة رفعت من قبل مطالب ثابتة لا يمكن أن تحيد عنها وهي التي جاءت في معرض حديث المتحدث هي : تقرير المصير للشعب الجزائري والوحدة الترابية وتوقيف القتال دون شروط والاعتراف بجبهة التحرير كمحاور شرعي ووحيد وليس هناك أي طرف آخر .

ج . الاتصال بالولايات المتحدة الأمريكية :

ما من شك في أن الولايات المتحدة الأمريكية كان موقفها الرسمي داعما لفرنسا الاستعمارية، وتجسد هذا في دعمها اللامشروط لفرنسا التي تعتبر بالنسبة لها شريكا استراتيجيا في أطار الحلف الأطلسي، كما استطاعت فرنسا أن تجند حلفائها ومنهم أمريكا للتصويت إلى جانبها في الأمم المتحدة لمنع تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، ناهيك عن المساعدات

1. جريدة المجاهد، " ملاحظات حول مؤتمر الدار البيضاء"، عدد 51، تاريخ (1959/09/21) ، ص 3
2. جريدة العمل، "ممثل الحكومة الجزائرية لدى الجامعة العربية"، عدد 1699، تاريخ (1961/04/09)، ص 08

العسكرية التي تتلقاها منها وهو ما أكده وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد محمد الأمين دباغين في تقريره للحكومة :" تلقت فرنسا الدعم منذ البداية من كل دول الحلف الأطلسي، وكانت هذه الدول بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تصوت لفائدة فرنسا في هيئة الأمم المتحدة ..."[1].

لكن الذي يمثل الاستثناء أن بعض أعضاء الكونغرس لم يكونوا راضين عن الموقف الرسمي الأمريكي إزاء القضية الجزائرية مما دفع بممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد " عبد القادر شندرلي" بتوجيه رسالة إلى أعضاء الكونغرس الأمريكي الذي طالما استهجن سياسة الدعم الموجه لفرنسا يقترح فيها على هؤلاء إحداث لجنة لفائدة الدفاع عن الجزائر، تهدف لإعارة أكثر للاهتمام بالقضية الجزائرية وتشجيع نشر الأخبار عن الجزائر ومساندة السلام بالجزائر عن طريق التفاوض على قاعدة حق تقرير المصير للشعب الجزائري [2]."

كما حرصت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على إسماع صوتها للرئيس شخصيا من خلال البرقية التي أرسلها الرئيس فرحات عباس للرئيس الأمريكي " إيزنهاور " شرح له فيها ظروف الحرب بالجزائر وأن السلم لن يتحقق في ربوع العالم إلا بالاستقلال يقول : " إن الشعب الجزائري الذي لم تعد تحصر ضحاياه وقتلاه بسبب الحرب الاستعمارية المفروضة عليه منذ ست سنوات تقريبا يعرف أكثر من غيره صالح السلم ويأمل من صميم فؤاده تحقيقها ولكن السلم لا يمكن أن تستقر في العالم إلا إذا ركزت أسسها على حرية واستقلال جميع الشعوب صغيرة كانت أو كبيرة "[3]، كما نسجل موقفا آخر مع "شندلي " في أوت 1960، لما التقى السيناتور " كنيدي" ليساهم في بدء التحول في الموقف الأمريكي من العداء لقبول فكرة منح الشعب الجزائري حق تقرير المصير[4] .

د . اتصالات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بدول أمريكا اللاتينية :

شكلت دول أمريكا اللاتينية قوة تجنّدت لصالح فرنسا في نشاطها الدبلوماسي ضد جبهة التحرير والحكومة المؤقتة، الأمر الذي جعل من بعثة الجبهة في الخارج ومن ثمة الحكومة المؤقتة،

1 . عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 168 .

2 . ليفون كشيشيان، " عبد القادر شندرلي يدعو أعضاء الكونغرس الأمريكي "، جريدة العمل، يومية تونسية، عدد 1156، (1959/07/15 م)، ص 03 .

3 . جريدة العمل، " فرحات عباس يبرق إلى إيزنهاور"، عدد 1420 ،(1960/05/18 م)، ص 01 .

4 . عمر بوضربة، مرجع سابق، ص . ص 168 . 169 .

إلى الاهتمام بهده المنطقة قصد تحقيق أهداف منها مواجهة الدعاية الفرنسية النشطة في هذه المنطقة، والتعريف بأبعاد القضية الجزائرية والعمل على كسب وتأييد الرأي العام الأمريكي لاتيني .وعليه قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1959 بشن حملة دعائية لدى دول أمريكا اللاتينية، أحرزت نجاحا معتبرا أكسبها تعاطفا من بعض الشخصيات التي انتظمت في لجان مساندة مثل "اللجنة الشيلية من أجل الجزائر" التي ترأسها السيد عمر بوميفيرا [1]، كما نسجل زيارة بن يوسف بن خدة (رئيس بعثة الحكومة الجزائرية إلى دول أمريكا اللاتينية)، عبر هذا الأخير في تصريح له أكد فيه أن الأمم المتحدة سترغم الرئيس ديغول على وضع حد للحرب في الجزائر قائلا : " في الوقت الذي يدخل فيه كفاحنا في عامه السابع نعتقد أن الأمم المتحدة ستدرك أكثر فأكثر أن تطويل النزاع الفرنسي الجزائري خطر يهدد سلم إفريقيا عامة ." وقال أيضا : " إن الدول الإفريقية الحديثة العهد بالاستقلال موضوعة أمام الاختيار بين التضامن الإفريقي والمجموعة الفرنسية ونحن نأمل أنها ستختار التضامن الإفريقي " [2] .

هي رسالة من بن خدة إلى حكام أمريكا اللاتينية، الذين عرفوا بولائهم لأمريكا وفرنسا، يذكرهم بأن المساهمة في دعم فرنسا هو إطالة لعمر المأساة التي يعيشها الشعب الجزائري .

ثالثا: الموقف الشعبي والتنظيمات الوطنية من الثورة خلال جريدة "العمل" التونسية :

أ . الموقف الشعبي الجزائري من الثورة من خلال جريدة "العمل" التونسية :

لا يمكن الالمام بالموقف الشّعبي الجزائري من الثورة 1954 . 1962، لأنّه في حدّ ذاته يعتبر دراسة، لآن الجزائريين كلّهم . ماعدا البعض من الموالين للاستعمار . وقفوا إلى جانب الثورة التحريرية منذ انطلقت الرصاصة الأولى في جبال الاوراس، وما انفكّت مشاركته تتوسع يوما بعد يوم إلى أن حصل على استقلاله، فكان حاضرا بكل فئاته لنداء جبهة التحرير الوطني في محطّات مختلفة، فهو لم يتأخر عن الدّعم المادي والمعنوي للثورة، بل كان وقودها الذي به فرضت نفسها على المحتّل وذاع صيتها دوليا، فهو لم يتوان في إحياء كلّ ذكرى خاصة بأوّل نوفمبر، أو 05 جويلية أو غيرها من الأحداث المؤثرة، ولنسجل بعض المحطات البارزة التي منها، الإضرابات المتعددة منها : يوم 1955/07/05 و1956/07/05 وأول نوفمبر 1956 وإضراب الثمانية أيام (يناير من 28

1 . عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 172 .

2 . جريدة العمل، " بن خدة : سترغم الأمم المتحدة ديغول على وضع حد للحرب "، عدد 1523، (1960/09/15)، ص 04 .

إلى04 فبراير1957)[1]، و07/05 /1961، وتطبيقه لنداء جبهة التحرير بمقاطعة استفتاء 1958/09/28 عن الدستور الفرنسي، واستفتاء 1961/01/06 المتعلق بالمصادقة سياسة "ديغول"، هذا بالإضافة إلى المشاركة الفعّالة للجماهير الشّعبية نذكر منها ثلاثة أحداث هامّة أثّرت في مسيرة الثورة : مشاركة المدنيين في هجوم 1955/08/20 في الشّمال القسنطيني [2]، ومظاهرات الجزائريين يوم 11 ديسمبر 1960، [3] ومظاهرات الجزائريين في باريس يوم 17 أكتوبر 1961 [4].

لما تعذّر علينا الخوض في تفاصيل كل هذه الأحداث، ارتأينا أن نقف على ما جاءت جريدة "العمل" التونسية من الكلام عن حدثين كبيرين فقط هما : مظاهرات 11 ديسمبر 1960 ودعوة جبهة التحرير الممثلة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الشعب الجزائري لمقاطعة للاستفتاء الذي دعا إليه ديغول في 1961/01/08 .

1 . مظاهرات 11ديسمبر 1960 :

ظلّ "شارل ديغول" Charles De Gaulle يراوغ في سياسته تجاه الوضع في الجزائر، فبعد عرضه لتقرير المصير بالشّكل الناقص المقيّد، وردّ الثورة عليه، تقدم بفكرة "الجزائر جزائرية" التي أراد أن يحقّقها دون الاعتراف بالجبهة يقول :" لمّا كنت قد توليت الرئاسة الأولى في فرنسا، فقد قرّرت باسمها إتباع الطريق الذي لا يؤدي إلى الجزائر التي تحكمها فرنسا، وإنّما إلى الجزائر الجزائرية، ويعني ذلك أنّ الجزائر ستصبح مستقلة، وتتمتع إذا شاءت وهذا هو الواقع بحكومتها ومؤسساتها وقوانينها [5]"، وظلّ اتّجاهه في تحقيق الحل الذي يريده هو المسيطر عليه، حتىّ أواخر سنة 1960 على الأقل، حيث قرّر أن يزور الجزائر في ديسمبر لشرح سياسته والدّعاية لها، بفكرة "الجزائر جزائرية" (تلفظ ديغول Charles De Gaulle بعبارة "الجزائر جزائرية "، في الخطاب الذي ألقاه يوم 04 نوفمبر 1960)، :" إنّني قرّرت طريقا جديدا لفرنسا، ...هذا الطّريق يوصل ليس

1 . ينظر : بن خدة، بن يوسف، الذكرى الخامسة والأربعون لإضراب الأيام الثّمانية ، م.و.ج. ، الجزائر، 2002، ص 28 .

2 . لمعرفة تفاصيل أكثر عن الهجوم، ينظر : بوعلام بن حمودة، دار النّعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، الفصل التاسع . ص . ص 228 . 230 .

3 . للاطلاع على سير المظاهرات والنتائج، ينظر : .جيلالي صاري، "مظاهرات ديسمبر 1960 ودورها في التحرير الوطني"، مجلة المصادر، مجلة فصلية، عدد 02، سنة 1999، منشورات م. و. ب. ح. و. ث. أ. ن. 1954 ، ص . ص 139 . 163.

4 ينظر : شهادة عبد الجليل مرتاض، " مظاهرة 1961/10/17 بفرنسا "، جريدة الخبر، يومية جزائرية مستقلة ،(2015/10/17)، ص 19 .و سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر، طبع دار هومة ، الجزائر، 1998، ص . ص 51 . 62

5 . شارل ديغول، مذكرات الأمل، تر: سموحي فوق العادة، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 1986، ص 102.

إلى الجزائر يحكمها الوطن الأمّ الفرنسي، ولكن إلى الجزائر الجزائرية، وهذا يعني جزائر حرّة، جزائر يقرّر سكّانها مصيرهم بأنفسهم ...هذه الجزائر يمكن بناؤها مع فرنسا أو من دونها، ...و إذا كان لا بدّ من قطيعة عدائية، فإنّنا لن نلحّ على البقاء إلى جانب أناس يرفضوننا ..."[1]. .قائلا : " ...و بما أنني أصبحت على رأس فرنسا، قررت باسمها . كما تعلمون . انتهاج طريق جديد لا يوصل إلى الجزائر المحكوم في أمرها من طرف فرنسا بل يؤدي إلى الجزائر الجزائرية، والجزائر الجزائرية تعني: جزائر متحررة يكون فيها الجزائريون يقررون بأنفسهم مصيرهم وجميع المسؤوليات بين أيديهم، أريد انتهاج طريق يوصل إلى جزائر، إذا أراد الجزائريون أنفسهم تكون لها حكومتها ومؤسساتها وقوانينها"[2].

رأى المعمّرون في عبارة " الجزائر جزائرية " ، خطوة تهدّد مستقبلهم ومن ثمّ فقد قرّروا بأن يستقبلوه بمظاهرات صاخبة في 09 ديسمبر 1960، لإرغامه على التّراجع عن هذه الفكرة إلى فكرة "الجزائر الفرنسية"، وهو الشّعار الذي رفعوه في المظاهرات وكانت مدينة "وهران" مسرحا لها وصاحبها عنف كبير ضدّ الجزائريين [3]، ففي هذا اليوم برهنت "جبهة الجزائر الفرنسية "، عن سلطتها في أوساط أوربيي مدينة "الجزائر" الذين استجابوا بنسبة 100 في المائة للإضراب العام الذي دعت إليه، وكان رهانها الضغط لإنزال قوات المظليين لإحداث التمرد .

إذن المسئول عن الأحداث وما انجرّ عنها من تداعيات فيما بعد، سببه المعمرون (أنصار الجزائر الفرنسية) الذين رأوا بأنّ الجزائر ستذهب من أيديهم ولذلك أحدثوا موجة الصحب والاحتجاج لعلهم ينجحون في مسعاهم .

و ازداد الوضع اضطرابا، بزيارة ديغولCharles De Gaulle ييوم 10 ديسمبر مدينتي "عين تموشنت" وتصريحه القائل : " بين فرنسا الجديدة وهذه الجزائر الجديدة سيتم إبرام عقد جديد ...عليكم أن تتعاونوا من أجل بنائها جميعا، وبتلمسان" شارحا سياسته الجديدة التي ترمز إلى عهد جديد في تسيير الأمور، مخاطبا مستمعيه :" أيها الجزائريون، عليكم أن تبنوا جميعا جزائركم[4] " .

1 . رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958 . 1962، منشورات بونا للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 383.

2 . جريدة العمل، " الجنرال ديغول يتحدث عن الجزائر الجزائرية"، عدد 1567 ،(1960/11/05 م)، ص 06.

3 . . الجنيدي خليفة وآخرون، ، ج2، مصدر سابق، ص 323 .

4 . رمضان بورغدة، مرجع سابق ، ص . ص 385 . 386 .

أثناء زيارته لكل من "شرشال" و"البليدة" و"الأصنام " (أورليون فيل) . ولاية الشلف حاليا .، ألقى الرئيس الفرنسي "ديغول "كلمة ضمنها أن : " الجزائر ليست مقاطعة فرنسية، فلم الكذب ؟ ." وواصل الحديث قائلا : " إن المجهود العسكري الذي بذلناه قد أتى بثمار طيبة وإن كان لم ينته بعد، غير أن هناك وضعية عامة ووضعية خاصة، أما الوضعية العامة فهي الحالة التي عليها العالم اليوم وهي حالة جديدة يسودها التحرر والتعاون، وأما الوضعية الخاصة فهي وضعية الجزائر اليوم، إن الجزائر ليست مجموعة مقاطعات فرنسية كالالزاس واللورين، فلماذا نكذب على أنفسنا [1]، وفي تيزي وزو صرّح قائلا " إنّني مقتنع بأنّه سيأتي يوم تتصافح فيه الأيدي، فالجزائر الجديدة هي للجزائريين " وقال أيضا في بجاية : " إننا نقترب من الهدف (الجزائر الجديدة)، حيث أنّ الصّيحات التي تطلقونها كافية للدّلالة على هذا الأمر [2] " .

تصريحات "ديغول" Charles De Gaulle ، كلها تصب في خانة مشروعه الجديد ،فعمله هذا بمثابة حملة دعاية لإقناع عموم الجزائريين وأنصار الجزائر الفرنسية من المعتدلين، ورغم ما كان واقعا من تأزم للوضع من سقوط للقتلى والجرحى هنا وهناك، بقي يتنقل من مكان لآخر، دون إعارة أيّ اهتمام، وهو ما زاد في تعقيد الوضع .

لفت "شارل ديغول" Charles de Gaulleأنظار الحاضرين بالعبارة التي صاغها في تلمسان :" تأكيد الانتصار على حساب جبهة التحرير الوطني"، هذا في الوقت الذي بقيت المظاهرات قائمة بكل من الجزائر ووهران رفضا للسياسة العامة الفرنسية [3]، هذه العبارة تحمل أكثر من دلالة، إذ أنّه أراد أن يوجد قوّة ثالثة تحل محل جبهة التحرير الجزائرية الممثلة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، القوّة التي يريدها "ديغول"، ليملي عليها شروطه كآخر حلّ يلجأ إليه، إن تحقّق له ذلك، ولكن هيهات ففي الوقت الذي كان فيه "ديغول" يجوب بعض المناطق الجزائرية، خرج الجزائريون في "بلكور" بالجزائر يوم السبت 10 ديسمبر ليلا يهتفون :" الجزائر جزائرية "، و" الجزائر المسلمة "، أطلقوا سراح بن بلة " " فرحات عباس في السلطة " [4].

1 جريدة العمل، " ديغول في الأصنام "، عدد 1598، (1960/12/11)، ص 01 .

2 . رمضان بورغدة، مرجع سابق ، ص 386 .

3 . جيلالي صاري، مرجع سابق، ص . ص 141 . 142.

4 . بوعلام بن حمودة، مصدر سابق، ص 522 .

في خضم هذا الوضع المتأزم، رأت جبهة التحرير الوطني أنّ فكرة "الجزائر جزائرية "، لا تلبي رغبات الشّعب الجزائري، ولا ترضي طموحاته، لذا قرّرت أن تتصدّى وتفشل المشروع من أساسه، وأن تقضي عليه نهائيا، كما أفشلت المشاريع السابقة* للحكومات الفرنسية المتعاقبة في القضاء على الثورة، حيث أعطت أمرا بالقيام بمظاهرات كبرى في جميع مدن القطر الجزائري من أقصاه إلى أقصاه، وحددت موعدا لها وهو يوم 11 ديسمبر 1960 [1]، فاستجاب الجزائريون للنّداء، وخرجوا يتظاهرون بمئات الآلاف من أجل استقلال الجزائر، وتسجيل مساندتهم للحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية [2]، هذا ما أكدته "العمل" في عددها الصادر يوم 13 ديسمبر قائلة :" أنّ المظاهرات عمّت مدن كثيرة منها : عنابة، البليدة، سيدي بلعباس وغيرها ....و منها : وهران التي عاشت مساء الأحد . يوم انطلاق المظاهرات . في حالة حصار ولا حراك في الحيّ الأوربي والشّوارع والأزقّة التي تتخلل الحي الإسلامي، سوى وحدات الجيش الفرنسي الهمجي المدجّجة بالسّلاح التي تحرس النقط الحسّاسة في المدينة، الجزائريون زحفوا في مظاهرات كبيرة صباح يوم الأحد، وبعد الظهر محاولين اختراق السّدود التي حاول الجيش الفرنسي صدّهم بها، وكانوا يحملون الأعلام الجزائرية ولافتات معادية لفرنسا ومنادية بحياة "الجزائر حرّة مستقلة" وحياة "جيش التحرير الوطني" و"الحكومة الجزائرية ."، وتضيف:" حاول الجنود الفرنسيون اختراق جموع المتظاهرين، فوجدوا منهم مقاومة أجبرتهم على قذفهم بالقنابل المسيلة للدّموع واستعمال العنف معهم [3]" .

توجه المتظاهرون وتحديدا من حي "بلكور" إلى الشّارع الرّئيسي "محمد بلوزداد حاليا"، يهتفون بهتافات وطنية مرفوقة بزغاريد النّسوة ،و استؤنفت المظاهرات يوم 12 ديسمبر والأيام التّالية، حيث كان دفن الشّهداء مناسبة أيضا لسلسلة من المظاهرات الأخرى، في "وهران" و"البليدة" و"قسنطينة" و"عنابة" وغيرها من المدن ...[4] . وعن ردّ فعل الفرنسيين إزاء مظاهرات 11 ديسمبر، كتبت "العمل" في صفحتها الأولى معلّقة على الأحداث :" الشرطة والجند يطلقون الرّصاص على الجزائريين في الأسواق والمقابر . أثناء تشييع قتلى المظاهرات . والشّوارع، المتاريس والأسلاك الشّائكة تحاصر الأحياء والشوارع "، وعن حصيلة الحوادث نقلت "العمل" الأرقام الرّسمية للحكومة الفرنسية :" خمس

* . منها مشروع حق تقرير المصير لسكان الجزائر وليس للجزائريين، سلم الشجعان، مشروع قسنطينة، مشروع مخطط شال لإسكات الثورة، وتقسيم الجزائر إلى كيانات مع بقاء الصحراء الجزائرية فرنسية .

1 . عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 244.

2 . عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 404.

3 . جريدة العمل، "في وهران الجنود يؤيدون الأوربيين المتظاهرين"، عدد 1599، (1960/12/13)، ص 08.

4 . بوعلام بن حمودة، مصدر سابق ، ص 522.

وتسعون قتيلا وألف وثمانمائة جريحا في العاصمة ووهران فقط تلك هي الأرقام الرسمية التي رخصت بها السلطات الفرنسية في نشرها ...." وواصلت تقول :" لقد اغتنم جنود فرنسا الفرصة فأرخوا العنان لوحشيتهم ضدّ العزّل، الذين تجرّأوا على إظهار شعورهم لجلاديهم، ولقّنوا المدافعين عن تمدّن الفرنسيين درسا في الإجرام والتّفنن ." واستطرد كاتب المقال قائلا :" إنّ الحل الوحيد الذي سينقذ فرنسا من نقمة العالم هو اعترافها باستقلال الجزائر [1]".

طالعتنا جريدة "العمل" بحصيلة الخمسة وتسعين قتيلا وألف وثمانمائة جريحا، هي حصيلة مؤقتة أولا : لأنّها رسمية من قبل السلطات الفرنسية، الأمر الذي يدعونا للتّشكيك فيه، بحكم أنّها هي التي قامت بالإجرام، فكيف تصرّح بالرقم الحقيقي أمام الصحافة الدولية والرأي العام الفرنسي والجزائري والعالمي وحتّى أمام المنظمات العالمية، منها الحقوقية والسياسية ؟، ثانيا: المظاهرات ما تزال مستمرة، إذ تواصلت إلى غاية 15 من نفس الشهر [2].

تواصلت المظاهرات، إذ شملت البليدة أيضا التي عرفت تظاهر حوالي 300 شخص، تتقدمهم فتاتان تحملان العلم الوطني الجزائري، وكانوا يهتفون بحياة "الجزائر الجزائرية" و"الجزائر المسلمة "، تعرّض العديد منهم للاعتقال من قبل أعوان الأمن الفرنسي وحتّى الفتاتين، وحجزوا العلم الوطني الجزائري ." كما استجاب المواطنون لنداء الجبهة الداعي إلى إغلاق كافة المحلات التجارية، أين عرفت مدينة البليدة استجابة واسعة للإضراب، فأوصدت جميع المحلات التجارية التي أصحابها من الجزائريين المشاركين في الحداد على إخوانهم ممّن طالتهم يد الغدر الفرنسية في اليومين الأخيرين، أما في سيدي بلعباس فقد بلغت نسبة الإضراب السبعين في المائة وقام الوطنيون بمظاهرات في قلب المدينة هاتفين : تحيا جبهة التحرير الجزائري، ويحيا فرحات عباس "[3] .

انتهت حوادث مظاهرات 11 ديسمبر 1960، يوم 15 من الشهر نفسه، .استجابة للنداءات الصادرة عن الهيئات الشرعية للثورة منها: جبهة التحرير الجزائرية:" ...إنها المظاهرات، برهنت بصورة لا غبار عليها على تنفيذ أوامر الجبهة، ولذا فلا بدّ من العودة للهدوء واليقظة والحذر من جديد "[4] .والنّداء الذي أطلقه فرحات عباس يوم 16 ديسمبر الذي ورد فيه " ...إنّ المعركة التي

1 جريدة العمل، "95 شهيدا والآلاف من الجرحى"، عدد 1599، (1960/12/13)، ص 01 .

2 . وفق أورده عمار ملاح، مصدر سابق ص 245 .

3 . جريدة العمل، "إضراب مستمر في البليدة وسيدي بلعباس"، عدد 1600، (1960/12/14)، ص 06 .

4 . عمار ملاح، مصدر سابق، ص 245 .

خضتموها تركت أبعادا كبيرة، إنّ العالم بأسره سجّلها كانتصار مدوي لكفاحنا التّحرري الوطني، إنّ هذه المعركة يجب أن تتوقف، إنها ليست المعركة الأخيرة "[1] مخلفة وراءها مئات الضحايا والجرحى، فحسب ما ورد على لسان الجنيدي خليفة : "أنّ المظاهرات خلّفت 500 قتيلا جزائريا [2]"، أما المجاهد "بوعلام بن حمودة" فيورد :" أنّ الإحصاء الرّسمي للقتلى هو 200 متظاهر وجرح 500 شخص، دون احتساب من نقل من المواطنين من قبل مناضلي جبهة التحرير الجزائرية، أو قتل من فرنسيّي الجزائر الذين أطلقوا النّار من الشّرفات في أحياء عديدة" [3]، أما المصادر الأجنبية ومنها جريدة " "الايكونوميست البريطانية" تقدرها بـ 125 قتيلا " [4]، فقد تم سجن أكثر من 4000 شخص بالعاصمة، بعضهم خرج لتوه من المحتشدات بينما لم تسفر مظاهرات الأوربيين من جهتها إلا عن ستة قتلى، وهذا يبين الطابع التمييزي للتعامل مع الجزائريين ومع الأوربيين من طرف العسكريين [5].

مهما تعددت الإحصاءات والقراءات لعدد القتلى والجرحى، فإنّ هذه المظاهرات تعدّ جريمة في حق شعب أعزل، خرج للمطالبة بحقّه في الاستقلال، ووضع حدّ للمراوغات الفرنسية التي طالما لم يجن منها شيء والمكافأة كانت عشرات أو المئات من القتلى وغيرها من الجرحى، لتبقى هذه المظاهرات سجلا أسودا في تاريخ فرنسا المعاصر .

ولئن دفع الجزائريون الثمن غاليا، إلا أنّها عادت بنتائج إيجابية . على الأقل . على الثورة، لأن الجزائر في ثورة، والتّاريخ أثبت أنّه يجب دفع الثّمن مقابل الحصول على مكاسب، منها ما هو داخلي المتمثل في تعزيز الثورة في مسيرتها وشموليتها وشرعيتها في النّضال من أجل الوحدة الوطنية والاستقلال، وتثبيت الشّخصية الجزائرية ببعدها الديني واللغوي والثقافي، كما حطّمت خرافة الجزائر الفرنسية، وانهيار القوة الثالثة التي أراد ديغول إيجادها .

أما على المستوى الخارجي فيمكن القول : أنّ التغطية الإعلامية من قبل الصحافة الفرنسية والأمريكية والبريطانية التي نشرت العديد من المقالات، تطرقت فيها إلى وقائع هذه المظاهرات

1 . جريدة المجاهد، " نداء من الرئيس فرحات عباس ..."، عدد 85، تاريخ (1960/12/19)، ص 03.

2 . الجنيدي خليفة وآخرون، مصدر سابق، 323.

3 . بوعلام بن حمودة، مصدر سابق، ص 522 .

4 . الايكونوميست البريطانية" في عددها الصادر بتاريخ 22 ديسمبر 1960.

5 . . عاشور شرفي، مرجع سابق، ص . ص 170 . 171 .

الشعبية وحقيقة الصراع الجزائري . الفرنسي، قد أسهمت إلى حد كبير في دفع الامم المتحدة إلى مناقشة القضية الجزائرية للمرة السادسة وسط تضامن دولي واسع[1] .

إذن فالمظاهرات أنّها أقنعت الرأي العالم الدولي بعدالة القضية الجزائرية سيما وأن الدورة الخامس عشرة الأمم المتحدة على الأبواب يوم 1960/12/20 وتليها الدورة السادس عشرة في ديسمبر 1961 ، و عليه فالحادي عشر من ديسمبر 1960، يعتبر حدثا تاريخيا، خرج فيه الشّعب الجزائري معبّرا عن سخطه ورفضه للاستعمار، كما يعتبر منعرجا حاسما في ثورة نوفمبر، أكّد فيه الشّعب مساندته المطلقة واللاّمشروطة لجيش وجبهة التحرير الوطني .

2 . موقف الشعبي من مسألة الاستفتاء 1961/01/06 :

انتهت مظاهرات ديسمبر 1960، وبرهنت للفرنسيين أولا وللعالم أجمع ثانيا أنّ الجزائريين لا بديل لهم سوى الاستقلال، وما الأطروحات التي سبق للجنرال "ديغول" طرحها سابقا، لم تعد تجد نفعا، ورأى الرئيس الفرنسي ذلك بأم عينيه ما حدث في الجزائر شهر ديسمبر 1960، ومع ذلك بقي عنيدا مصرا على رأيه مرغما الجزائريين على قبول الذهاب للاستفتاء الذي ذهب إليه الشعب الفرنسي في فرنسا والجزائر، المتمثل في تأييد الشعب الفرنسي لخططه الرامية إلى إيجاد حل للقضية الجزائرية وهو ما عرف باستفتاء تقرير المصير للجزائريين الذي سبق وأن حذّر منه "فرحات عباس " بعد مظاهرات ديسمبر 1960، قائلا :" إنّ المعركة الثانية . بعد المعركة الأولى التي هي مظاهرات 1960/12/11 . التي يجب كسبها هي إفشال الاستفتاء الذي يعتزم الجنرال ديغول تنظيمه في الجزائر " [2]، فرغم ما كان يصدر من تلميحات تارة وتصريحات تارة أخرى من ممثلي الثورة رافضين كل مشروع من شأنه لا يرمي إلى الاستقلال، فإن "ديغول " أقدم على تنفيذ الاستفتاء الذي تمّ الشروع فيه يوم 1961/01/06، وأتى اليوم الموعود وذهب الفرنسيون في فرنسا والجزائر للتصويت، في حين أغلب الجزائريين قاطعوه[3]، لأنّ الحكومة المؤقتة وجّهت نداءا للشعب الجزائري، دعته لذلك قائلة:" ...لن تكون أداة طيعة لهذه المهزلة، إنك ستهجر مكاتب الاقتراع وستعمل بجميع الوسائل الممكنة لتقضي على خطط العدو، إنّ الحكومة الفرنسية عندما تبحث عمّن يساند سياستها

1 . .أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954 . 1962، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص 77 .

2 . جريدة المجاهد، " نداء من الرئيس فرحات عباس ..."، عدد 85، تاريخ (1960/12/19)، ص 03 .

3 . الاقتراع نظم أيام 06/07/ 08 / جانفي 1961 بالجزائر تحت أنظار مليون جندي فرنسي وشارك فيه الجنود الفرنسيون وأوربيو الجزائر، بينما قاطعه الجزائريون كلهم، جريدة العمل، "الاستفتاء يقابل بالمقاطعة "، عدد 1623، تاريخ (1961/01/10)، ص 08.

الاستعمارية الجديدة سياسة الجزائر جزائرية . المزيفة . فإنّ من واجب كل جزائري، أن يبقى على وفائه لتضحيات الشهداء الذين ماتوا لتحيا الجزائر حرة مستقلة [1]، كما وزّعت جبهة التحرير الجزائرية منشورا خلال مطلع عام 1961 في منطقة "عين البارد"، بين سيدي بلعباس وتليلات خاطبت فيه الجزائريين بقولها: " إنّ استفتاءنا قد جرى يوم 01 نوفمبر 1954، إنّ شعبنا يريد الاستقلال وسيحصل عليه، وفي يوم 08 جانفي لن يذهب شعبنا إلى صناديق الاقتراع، انه لن يمنح ثقته إلاّ لجيش التحرير الوطني وحكومتها "[2].

أمام هذا الوضع، ما كان من الشعب الجزائري إلا للالتزام بما قررته قيادته واستجاب لنداء جبهة التحرير الوطني، هذا ما كتبته جريدة "العمل" في صفحتها الأولى في اليوم الثاني للاقتراع :" قاطع الشعب الجزائري الاستفتاء الذي نظمته السلطات الفرنسية، ولم تتعد نسبة المشاركة 10في المائة، ولم يشارك أي جزائري في عملية الاقتراع ورفض الجزائريون القيام بعمل رسمي، ومما نقلته الصحافة أن المتاجر أغلقت كما قام العديد من الجزائريين بتنظيم مظاهرات في المدن حاملين الأعلام الوطنية"[3].

بعد نهاية عملية الاقتراع وفي الوقت الذي منح فيه الشعب الفرنسي ثقته لديغول وعهد له بمهمة إيجاد تسوية للقضية الجزائرية، إذ اقترع لصالح هذا المشروع 15198714 بنعم و4996507 بـ "لا" [4]، منح الشعب الجزائري في إجماع ثقته لقادته وللحكومة المؤقتة، ولم يكتف الجزائريون بالامتناع عن التصويت بل قابلته بالمظاهرات الصاخبة المنادية بالجزائر المستقلة ورفعت الأعلام الوطنية، منها بمظاهرات يوم الأحد 1961/1/08 بالقصبة بالعاصمة، كما تجمع الجزائريون بمدينة "تيارت" في مظاهرة كبيرة وراء العلم الوطني وحطم المتظاهرون الممتلكات الأوربية، الشيء ذاته حدث بمدن مختلفة منها : الأصنام [5] "قسنطينة"، "وهران"، فيما كان جنود الاحتلال يطلقون النار على المتظاهرين .

1 . للاطلاع على النداء وموقف الشعب الجزائري من الاستفتاء، مع أمثلة عن المقاطعة في مدن وقرى مختلفة، ينظر: جريدة المجاهد، ، "النداء الذي استجاب له الشعب"، عدد 87 تاريخ (16 جانفي 1961)، ص . ص 6 . 7.

2 . رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 381 .

3 . جريدة العمل، "الشعب الجزائري يقاطع مكاتب الاقتراع "، عدد 1620، تاريخ (1961/01/07)، ص 01 .

4 . .الجنيدي خليفة وآخرون، مصدر سابق، ص 382

5 . هي ولاية الشلف حاليا، تغير اسمها بعد زلزال 10أكتوبر1980، وسميت بذلك نسبة للنهر المسمى الشلف العابر للمنطقة .

أما يوم الاثنين 1961/01/09 فنظمت المظاهرات بـ "بوفاريك"، حيث اصطدم المتظاهرون بالأوربيين وقتل اثنان منهم وكذا في مدينة "باتنة" التي عرفت أيضا مظاهرات في شوارع المدينة وضواحيها القريبة، مكونة من جموع الرجال والأطفال والنساء هاتفين " تحيا الجزائر الحرة "[1].

بعد الاستفتاء وتبين الموقف الجزائري منه، استقرأت الحكومة الفرنسية الواقع وأدركت أنه لابد من حل وبدأت . فعلا . تظهر بوادر مرحلة جديدة من التطورات الايجابية بداية 1961، منها إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن استعدادها للدخول في مفاوضات مع فرنسا يوم 1961/01/16 لبحث شروط استفتاء في الجزائر للوقوف على رأي الشعب الجزائري حول مبدأ تقرير المصير، جاء ذلك بعد محادثات مطلع 61 مع الجانب الفرنسي ركّز فيها الجزائريون على ضرورة تخلي فرنسا عن شرط إيقاف القتال وأنّه بمجرد قبول فرنسا مبدأ استقلال ووحدة الجزائر عن طريق المفاوضات فإنّ الحكومة المؤقتة ستحترم كل الضمانات لفرنسا في الجزائر [2].

أكّد موقف الشعب الجزائري من الاستفتاء مرة أخرى على وحدة الشعب الجزائري، والتفافه حول قيادته الوحيدة والشرعية جبهة التحرير الوطني وحكومتها المؤقتة، وأظهرت هذه الاحتجاجات والمظاهرات روح الكفاح والقدرات النضالية التي ظلت مرتفعة لدى الجماهير رغم الإرهاب البوليسي والعسكري، فأقنعت "شارل ديغول"Charles De Gaulle بضرورة التفاوض وأنّ كل محاولة ترمي إلى حلّ عسكري ستبقى بدون جدوى .

ب . موقف الاتحادات الوطنية الجزائرية من الثورة:

باندلاع الثورة التحريرية عام 1945، وجد المناضلون أنفسهم أمام تحدي السلطات الفرنسية ليس من الناحية السياسية والعسكرية فحسب، بل أيضا يجب تأطير الشعب في اتحادات تعمل على استقطاب شرائح واسعة من المواطنين، وحتى تساير العمل الدبلوماسي للثورة، أيضا تكون لتلك الاتحادات صلات وعلاقات مع المنظمات الدولية، قصد التعريف أكثر بجدوى الثورة وفضح جرائم الاستعمار، هذا الذي تجسد في ظهور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في جويلية 1955، والاتحاد العام للعمال الجزائريين في فيفري 1956 ويتلوه إتحاد التجار الجزائريين في سبتمبر من نفس السنة .

1 . جريدة العمل، "الاستفتاء يقابل بالمقاطعة " ، عدد 1623، تاريخ (1961/01/10)، ص 08 .

2 . الجنيدي خليفة وآخرون، مصدر سابق، ص 382.

1 . تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA:

ظهر الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين[1] إثر انعقاد مؤتمره بباريس في الفترة ما بين 08و 14 جويلية 1955، بحضور شخصيات سياسية مرموقة، وممثلين عن الاتحادات الطلابية بما فيها الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين UNEF، وقدم الاتحاد برنامجه في الخطاب الافتتاحي، الذي تلي من قبل أحمد طالب الإبراهيمي [2]، وصادق المؤتمرون على البرنامج، مع تزكية قارئ هذا البرنامج ليتولى رئاسته[3] .

العام للطلبة المسلمين الجزائريين لخص برنامجه في توحيد الطلبة وربط مصيرهم كمثقفين بمصير شعبهم المكافح ومناهضة السياسة الاستعمارية مع إزالة الفوارق التي كرستها التقاليد الاستعمارية بفصل الشباب المثقف عن هويته وأصوله [4].

شارك الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA في الحياة السياسية للبلاد مشاركة فعالة، فلا يمكنه بأي حال من الأحوال التزام الحياد أو البقاء على هامش ما يجري من أحداث في الوطن [5]، ومما يذكره أحمد طالب الإبراهيمي :" أن هذا الاتحاد جاء نتيجة حركة جدلية، تعبر من جهة عن رغبة الطلبة الجزائريين في الالتحاق بصفوف الشعب والمساهمة في الثورة، ومن جهة أخرى رغبة جبهة التحرير في احتواء طاقة الطلبة وتوظيفها لصالح قضية التحرير المقدسة [6].

---

1 . بسبب حرف الميم . المسلمين . ظهر صراعا طلابيا بين أنصار الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين المحسوبين على التيار الفرنكفوني وأنصار الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين المطالبين بتميز الجزائر بهويتها ، للاطلاع عن الأسباب والنتائج، ينظر : عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية 1871 . 1962، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص . ص 51 55 .

2 . أحمد طالب الإبراهيمي من مواليد 1932 له توجه عربي إسلامي مثقف باللغتين العربية والفرنسية، خدم الحركة الطلابية وهو من مؤسسي الاتحاد العام للطلبة المسلمين درس الطب في باريس وخدم الثورة التحريرية في صفوف فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا، أدخل السجن في فبراير 1957 حتى سبتمبر 1961 كما اشتغل مع الحكومة المؤقتة كممثل لها في القاهرة في جانفي 1962، بعد الاستقلال أصبح أستاذا في كلية الطب ثم بعدها انخرط في السلك السياسي فعمل وزيرا للتربية ثم للإعلام ثم وزيرا للخارجية سنة 1983 وخاض العمل التعددي بعد حوادث 1988، ترشح للانتخابات الرئاسية 1999 ثم انسحب منها، له عدة مؤلفات منها : المذكرات . أنظر: Ahmed Taleb-ibrahimi, mémoires d'un Algérien, rêves et épreuves 1932-1965, T1 ,(éd Casbah 2006) وينظر أيضا عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتو، الجزائر، 2008، ص ص 13 .14 .

3 . عبد الله حمادي، مرجع سابق ، ص 56.

4 . محمد السعيد عقيب، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في الثورة 1955 . 1962، ط1، الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 78 .

5 . عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 26 .

6 . أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية، الأزمة والحل، ط1، دار الأمة، الجزائر، 1996، ص 119 .

1 . 1 . نشاطه :

بعد إرساء القواعد الأساسية للمنظمة، واتضحت الأمور لدى المنخرطين تم الشروع في العمل الميداني بإنشاء فروع في جامعة الجزائر والجامعات الفرنسية .ولسوء الحظ وقبل القيام بتشكيل مكتب فرع الجزائر مع مطلع 1955 . 1956 ألقت الشرطة الفرنسية القبض على أربعة مرشحين هم : عمارة رشيد، لونيس، تاوتي، صابر، وزجّت بهم في السجن، أما الخامس وهو محمد الصديق بن يحي [1]، بقي بعيدا عن أعين الشرطة مما أهله أن يكون رئيسا للفرع [2].

من خلال هذا الحدث، يتبين أنّ السلطات الفرنسية أصبحت تنظر بعين الريبة لنشاط الطلبة واعتبرته عملا عدوانيا ضدها مرتبط بالنشاط الثوري سيما وأنّ هؤلاء الطلبة يشهد لهم بالنضال الوطني في الحركة الوطنية خاصة ح .إ .ح .د، ولم تكتف الإدارة الفرنسية بهذا فحسب بل راحت تصعد من عملها العدواني منها وبالإضافة إلى هؤلاء الذين سبق ذكرهم، نجد أيضا اعتقالات شملت الطلبة منذ اندلاع الثورة كاعتقال الطالب "زدور بلقاسم" بوهران يوم 1955/11/06 [3]، وتم قتله بعد ثمانية أيام من اعتقاله، وأوقفت الطالب "حيحي مكي" بثانوية قسنطينة والطالب "الجنيدي خليفة " شهرا بعد تأسيس الاتحاد أي في أوت 1955 [4] .

جدّد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA نداءه لفرنسا من أجل إيقاف سفك الدماء وإثر تنظيم الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 1956/01/02منددا بالاعتقالات اليومية التي يتعرض لها الطلاب بدون سبب[5].

أعلن العام للطلبــة المسلمين الجزائريين احتجاجا على الممارسة البوليسية المخالفــة للقانــون

1 . ولد محمد الصديق بن يحي بجيجل في 1932/01/03، زاول بسطيف ثم بثانوية "بيجو" حاليا بالجزائر، واصل دراسته في الحقوق، في سنة 1955 كان محاميا على المناضل "رابح بيطاط"، شارك في تأسيس إ .ع. ط .م. ج، عمل مستشارا سياسيا ودبلوماسيا في الحكومة المؤقتة، وحتى في لجنة التنسيق والتنفيذ قبلها، ثم أصبح مدير ديوان فرحات عباس ، مثل الحكومة المؤقتة في مفاوضات "مولان "، 15 . 19 جوان 1960، شارك في مختلف مراحل المفاوضات التي توجت باتفاقية"أيفيان" 1961 . 1962، شارك في إعداد برنامج مرحلة ما بعد الاستقلال في مؤتمر طرابلس من 27 ماي إلى 07 جوان 1962 ، بعد الاستقلال تولى حقائب وزارية منها الخارجية، توفي يوم 1982/05/03 عن عمر ناهز الخمسين سنة، ينظر : عاشور شرفي ، مرجع سابق، ص . ص 81 . 82 .

2 . صالح بن القبي، "الحركة الطلابية وثورة نوفمبر 1954 "، مجلة : المجلس الإسلامي الأعلى، ع 02، جانفي 1999 ، ص 407 .

3 . حسب شهادة محي الدين عميمور فإنّ "زدور بلقاسم" هو أول شهيد من الطلبة وليس عمارة رشيد

4 – UGEMA , Les Etudiants Algériens en lutte , Tunis, 1960 , P48.

5 . .عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954، لافوميك، الجزائر، 1986، ص 31.

تجاه الطلبة المسلمين الجزائريين الموجودين بكل من الجزائر وفرنسا وعندما لم تستجب السلطات الفرنسية لهذه النداءات عن إضراب عن دروس والطعام وهذا يوم 1956/01/20، للفت انتباه الرأي العام الداخلي والخارجي، وهو ما أبرزته صحيفة "العمل" ففي أعمدتها :" .. .قد قرر الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA، تنظيم إضراب الجوع، يقع في هذا اليوم احتجاجا على إيقاف عدد من الطلبة الجزائريين "[1].

بعد الإضراب، حدثت مواجهات بين الشرطة الفرنسية والطلبة وفي نفس الوقت صوت المضربون على عريضة تضمنت : . إطلاق سراح المساجين، فتح تحقيق عن موت "بلقاسم زدور "، الاعتراف بالدولة الجزائرية وفتح مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري [2].

علّق على هذا الحدث الهام رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد أحمد طالب الإبراهيمي . قائلا : " ...إذا كان هناك ضغط أو إكراه يحس به الطلبة المسلمون الجزائريون فهو ضغط ضميرهم الذي أبى عليهم أن يقفوا متفرجين تجاه مآسي شعبهم ...و لذا يجب التضامن مع معاناته وأمانيه والمشاركة في كفاحه الشرعي "[3] .

واصل الطلبة للإضراب لليوم الثالث حيث لقي تجاوبا من طلبة أجانب:" ...تفيد آخر الأنباء أن هؤلاء الطلبة نفذوا قرارهم بمشاركة عدد كبير في عدة نقاط من البلاد الفرنسية وقد انضم إلى المضربين الجزائريين "بمونبيلي" إخوانهم الطلبة التونسيون والمغاربة والأفارقة والملغاش والكمبوديون، كما امتدّ مفعوله إلى مدينة "كان" و"قرنوبل" [4]".

تجاوب الطلبة الأجانب مع إضراب الطلبة الجزائريين، دليل على مدى صدق القضية الجزائرية، التي ما فافتئت تعرف تطورا يوما بعد يوم، وهو ما يؤشر على إعطائها البعد الدولي وخروجها من نطاقها الفرنسي الجزائري .

بعد كل هذه التطورات منذ تأسيس الاتحاد وإلى غاية بداية سنة 1956، اتضح أن ما قام به الطلبة يمثل تنبيها وتحذيرا للإدارة الفرنسية من أجل تعديل سياستها التي لاتزيد الأمور إلا تعقيدا وتعفنا .

1 . جريدة العمل، "اتحاد الطلبة الجزائريين يقرر إضراب الجوع "، عدد 76، (20 /01 /1956)، ص 04 .

2 – Pervillé, Gue , Les Etudiants, Algériens De L'université Française 1880 – 1962 , France: CNRS,1984 ,p 123.

3 – Le Monde, n 3446 , Le 25/02/1956, p03 .

4 . جريدة العمل، "الطلبة الأفارقة يتضامنون مع إخوانهم الجزائريين "، عدد 78، (22 /01 /1956)، ص 01 .

واصل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA عمله من أجل المبادئ التي يناضل عليها، إذ طالب في مؤتمره السنوي الثاني[1] بالاعتراف باستقلال البلاد الجزائرية والتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، ووجه المؤتمرون رسائل إلى الحكومة التونسية والمجلس التأسيسي التونسي والحبيب بورقيبة ورئيس الديوان السياسي ورسائل مماثلة للسلطان محمد الخامس وحزبي الاستقلال والشورى[2] .

توجه الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA بعد المطالبة بالاستقلال إلى قيادتي كل من تونس والمغرب والفاعلين السياسيين هناك، يعد عملا استراتجيا ذا بعد مغاربي، سعيا منه تحسيس المغاربيين بجدوى ما يحدث لدى الدولة الجارة، وإن كان فحوى الرسائل الموجهة غير معلوم إلا أنها . حسب رأيي . لا تخرج عن نطاق التضامن والمساعدة والدعم السياسي والدبلوماسي وغيرها مما يدفع بوتيرة الأحداث نحو توقيف مثل هاته الممارسات في حق الجزائريين .

و بمناسبة إحياء ذكرى الثامن ماي 1945، عقدت جمعية الطلبة الجزائريين المقيمين بتونس اجتماعا في جامع الزيتونة حضره الطلبة الجزائريون وعدد كبير من السياسيين في تونس.

تناول الكلمة كاتب الجمعية السيد عيسى مسعودي [3] فتكلم عن فضائع الاستعمار الفرنسي وجرائمه ووحشيته في هذا اليوم . 1945/05/08 . معززا كلامه بصور بلغت الغاية فيما يرتكبه الاستعمار، ثم تحدث عن الثورة الجزائرية المباركة [4]،أمّا "الطاهر قيقة[5] فتحدث عن كيفية اتحاد الكتل

1 . الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وفي مؤتمره السنوي الثاني الذي اختتم أشغاله بباريس يوم 1956/03/30، دام أربعة أيام، ضم النخبة الجزائرية والإطارات المقبلة للجزائر، ونواب الطلبة الجزائريين المنبثين في أقطار الشمال الإفريقي وفي فرنسا نفسها".أنظر : جريدة العمل، "مؤتمر الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين"، عدد 138، (1956/04/01)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها ، " مؤتمر الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين"، عدد 138، (1956/04/01)، ص 01 .

3 . ولد في 1931/05/12 بوهران، أرسل سنة 1949/1948 إلى الزيتونة بتونس، حيث تحصل على شهادتي الأهلية والتحصيل، ناضل في حزب الشعب وح .ا .ح .د، وضع نفسه في خدمة جبهة التحرير الوطني مبكرا 1956/1955 كمسؤول لفرع تونس العاصمة لاتحاد الطلبة الجزائريين، أشرف على الحصص الإذاعية الأولى لصوت الجزائر . في 1959/07/12 نقل إلى محطة= =الناظور بالمغرب، عاد عام 1961 إلى تونس ليعمل في الإذاعة. عين في 1962/10/28 مدير عام للإذاعة والتلفزيون، ثم تولى مسؤولية الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ثم جريدة الشعب عام 1967، ثم ممثل الجزائر في العديد من الدول : أبو ظبي، جاكارتا، سيدني، توفي في 1994/12/14 . عاشور شرفي، مرجع سابق .ص329 .

4 . جريدة العمل، "جمعية الطلبة الجزائريين تعقد اجتماعا بجامع الزيتونة "، عدد 171، (11 /05 /1956)، ص 03

5 . الطاهر قيقة :ولد ببلدة تكرونة عام 1922، وتوفى بعاصمة تونس عام 1993 ، أديب تونسي. كان والده عبد الرحمن قيقة من رجال التعليم، وقد كان أول من اهتم بسيرة بني هلال في البلاد التونسية.، درس الطاهر قيقة في المدرسة الصادقية، ودرس في تونس وفرنسا ثم التحق بجامعة الجزائر، حيث أحرز على الجائزة في اللغة والآداب العربية وعلى الشهادة العليا في الآداب اليونانية – اللاتينية ثم التحق=

اليسارية مع اليمين في الحكومة الفرنسية وتعاونت على محاربة الشعب الجزائري الأعزل بكل الوسائل، فما على الجزائريين إلا أن يتحدوا مدنيين وعسكريين في وقت توحدت فيه كل قوى الاستعمار حتى الصحافة[1].

استغل الطلبة الجزائريون بتونس، إحياء ذكرى حوادث 1945/05/08، ليبرزوا من خلالها مدى فضاعة جرائم الاحتلال وفي الوقت نفسه يشخّصون الحالة الراهنة بالجزائر التي لا تختلف ممارساتها عن حوادث ماي 1945، وهي فرصة لتوجيه رسالة للجزائريين بضرورة التكتل والاتحاد والتونسيين والعالم أجمع بالتعريف بأهداف الثورة .

أمام تعنت الإدارة الفرنسية وعدم إصغائها للاحتجاجات المتكررة من الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA ، وخاصة بعد المؤتمر الثاني، إذ اتضحت المطالب الحقيقية للمنظمة، وساعد على ذلك ما شهدته الساحة الجزائرية من تطور للأحداث واتساع رقعتها وانضمام جل التشكيلات السياسية للثورة، تحتم على الطلبة أن يتخذوا قرارا يعبرون فيه عن مشاركتهم العلنية والميدانية في الثورة، فكان الإضراب عن الدراسة الذي أعلنه الاتحاد العام للطلبة المسلمين يوم 1956/05/19 [2] وعنه يقول محمد الأمين خان :" جاءت مسألة الإضراب عن الدروس، بعدما انتظم اجتماع لتقرير ذلك، وتبنّت قيادة جبهة التحرير المبادرة، حيث حصل لي شرف ترأس الاجتماع فأخبرت الطلبة بأن قرار الإعلان عن الإضراب لا يدخل حيز التنفيذ إلا بعد الاتصال بالقيادة العامة للحركة الطلابية بباريس، وقد تبنى المكتب التنفيذي للمنظمة القرار ليجعل منه موقفا لجاعلان الإضراب الشامل " .ويضيف :" غير أن قيادة الجبهة طالبت مني إعلان الإضراب فورا، وامتثلت للأمر بإصدار بيان الإضراب[3] لفرع الجزائر وذلك في 1956/05/19 "[4] .أما صالح بن القبّي فيقول :" ...إن بدايته كانت قد تقررت منذ شهرين على الأقل، من خلال مشاورات جرت بين ممثلين لقيادة الثورة ومنهم عبّان رمضان وبعض الطلبة منهم : عمارة رشيد . بعد خروجه من السجن . ومحمد

=للتدريس بالمعاهد الثانوية قبل أن يتولى مناصب إدارية في وزارتي التربية والثقافة التونسية. وتولى رئاسة المركز الثقافي الدولي بالحمامات، عن الشبكة الدولية للإعلام (ويكيبيديا)

1 . جريدة العمل، "ذكرى 8 ماي بالجزائر "، عدد 171، (11 /05 /1956)، ص 06 .

2 . للاطلاع على تفاصيل أكثر عن الإضراب وشهادات عن الملتحقين من الطلبة وردود فعل الاستعمار، ينظر : محمد السعيد عقيب، مرجع سابق ، ص . ص 92 . 107 .

3 . ينظر بيان الإضراب . نداء 19 ماي 1956 لإضراب الطلبة الجزائريين .، الرائد عمار ملاح، مصدر سابق، ص 189 . 199 .

4 . محمد الأمين خان، " استجابة لنداء الإضراب "، مجلة أول نوفمبر . ملف خاص . اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد 158/157، السنة 1997، ص 27 .

الصّديق بن يحي . قبل خروجه من الجزائر . وكان بن يوسف بن خدة من الفاعلين في اتخاذ القرار والإعداد لتنفيذه وترك للمكتب حرية اختيار التاريخ مع أسباب تبريره [1].

هذا الحدث المصيري والفريد تاريخ الثورة بصفة عامة، دفع بالطلبة الجزائريين إلى توجيه نداء لإخوانهم الطلبة في الجزائر وفرنسا والمغرب وتونس لمواصلة الإضراب عن الدروس والامتحانات، بعد أن بيّن لهم المأساة التي يعانيها الشعب الجزائري كافة، وإقناعهم بعدم جدوى السياسة الاستعمارية المنتهجة في الجزائر [2]منها النداء الذي وجّهه الاتحاد للطلبة المقيمين في تونس، دعاهم لمؤازرة إخوانهم ممّن حمل السّلاح مع الثورة ضدّ المغتصب، وممّا يستخلص منه أولا : ذكروا الطلبة بأن الثورة أصبحت واقعا ولا مجال للإحجام والتراجع يقول البيان :" اليوم أصبحت الجزائر كلها ثائرة ثورتها الجموح التي فيها اللعنة الماحقة على فرنسا العنيد، كما بيّن البيان أن الثورة شارك فيها الجميع :" وقد شارك في هذه الثورة . وما برح يشارك . الشيخ والفتى، بل حتى الرضع الأبرياء، حتى ماسح الأحذية والمتسول:" إذا أتى اليوم دورك أن تبرهن على وجودك، وسط هذه المعممة الحامية الوطيس، وأنّك حقّا تشارك وطنك وأبناء شعبك آلامهم وتعذيبهم " . كما ذكرهم بإخوانهم بباريس والجزائر العاصمة:" ....هم أولائك إخوانك الطلبة في باريس، قد أعلنوها ساخطة، وقام بها كذلك إخوانك بعاصمة الجزائر.. .هم إخوانك بباريس يوجهون إليك كما وجهوا لكل طالب جزائري أيا كان مقره ومنبع ثقافته، أن تمد لهم يد المساعدة والنجدة وأن تبرز غلى الميدان ..." والدعوة إلى مقاطعة الدروس :" ...أن تنقطع عن دروسك من هاته اللحظة وأن تضرب عنها إضرابا نهائيا، احتجاجا وتضامنا مع إخواننا، على ما يلاقيه أخوك الطالب الجزائري وعلى ما يعانيه من ظلم وغدر "[3]، واستجاب أيضا لنفس الغرض الطلبة الجزائريون المقيمين بالرباط تضامنا مع اتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين [4].

هو نداء جد مؤثر لمن يملك إحساسا وطنيا، بمدى ما يعانيه الجزائريون أمام غطرسة الاحتلال، ووجه لكافة الطلبة الموجودين بتونس [5] قصد تعميم مشاركة كل فئات الشعب الجزائري في

1 . صالح بن القبي، " إضراب 19 ماي 1956 وأهم الأحداث المحيطة به "، مجلة : الجامعة، عدد 24، ماي 1986 .

2 . عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، مرجع سابق، ص . ص 35 . 36 .

3 . جريدة العمل، "نداء إلى الطلبة الجزائريين " ،عدد 185، (1956/05/27)، ص 04 .

4 . الجريدة نفسها، "الرباط " ،عدد 187، (1956/05/30)، ص 01 .

5 . الطلبة بالمشرق لم يكونوا معنيين بمقاطعة الدراسة بل كانت لهم حرية التطوع في الالتحاق بالثورة، ينظر : محمد السعيد عقيب، مرجع سابق ، ص . ص 105 . 106 .

ثورته ضد الظلم الاستعماري،سواء في الداخل أو الخارج لأن نجاح أيّ عمل لابدّ من تظافر جهود جميع فئاته ولاسيما إذا كانت الفئة المثقفة التي هي أدرى بجوهر الاحتلال أكثر من غيرها .

توقف الإضراب عن الدروس والامتحانات بعد عام ونصف وبالضبط سبعة عشر شهرا [1] بعد أن حقّق أهدافه، وشملت الثورة كل فئات الشعب وتجند الطلبة أكثر في منظمتهم "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين"، الذي أصبح خلية أساسية من خلايا جبهة التحرير الوطني أمر قادة الثورة الطلبة بالعودة إلى مدارج الجامعات والمعاهد [2]، لأنهم وصلوا إلى قناعة حول التفكير في تكوين إطارات المستقبل لأن أفق الاستقلال أصبح ماثلا أمام الأعين[3] .

أصدر الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريينUGEMA بلاغا إثر اغتيال الطالبين : محمد أنيس وعمارة رشيد من قبل السلطات الفرنسية[4]، يدين فيه الاغتيال الجبان قائلا :" باسم الطلبة المسلمين الجزائريين تحيي اللجنة التنفيذية روح هذين الشهيدين " .ويضيف البلاغ :" ويؤكد الطلبة الجزائريون تضامنهم واتحادهم في هذه المرحلة الحاسمة التي يواجهها الشعب الجزائري الآن في كفاحه من أجل غاية واحدة وفي سبيل تحرير وطن واحد "[5] .

إجماع على التنديد بما قامت به السلطة الفرنسية، وهو اغتيال رمزين من رموز الحركة الطلابية في الجزائر، يضافان لقائمة طويلة ممن لقوا حتفهم على أيدي السلطة الفرنسية الاستعمارية منهم أبو القاسم زدور، الطيب بن زرحاب، براهمي من ثانوية بجاية، رضا حوحو، الطبيب هدام في قسنطينة، بابا أحمد طبال وفرحات حجاج وغيرهم [6].

إذا جئنا لتقييم نشاط الطلبة الجزائريين قبل أن يدخل الإتّحاد في طائلة الحلّ والتشميع لمكاتبه

---

1 . وهو ما تحدثت عنه جريدة المجاهد وعمار ملاح يقولان :" إنّ توقيف الإضراب كان يوم 1957/10/14 أي دام عاما ونصف (17شهرا) ينظر : المجاهد، "النضال الطّالبي يستمر "، عدد 11 (01 /1957/11)، ص 10 .و أيضا .عمار ملاح، مصدر سابق، ص 186. ومنهم من يذهب، أن توقف الإضراب كان يوم 1957/09/22، ينظر : عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 24 .

2 . . يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية ، مرجع سابق، ص 360

3 . .شهادة بلعيد عبد السلام، جريدة الشروق اليومي، يومية جزائرية مستقلة، عدد 5103، تاريخ (2016/05/18)، ج1، ص 15 .

4 . محمد الأنيس اعتقل بمنطقة القبائل ونقل إلى منيرفيل (الثنية حاليا)، حيث أعدم بالرصاص، ومحمد عمارة رشيد سقط قتيلا أثناء هجوم وقع ضد مستوصف، حيث كان يمرض الجرحى وهما عضوان في مكتب الاتحاد في عاصمة الجزائر، أنظر : العمل، "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين "، عدد 241، (1956/08/03)، ص 01.

5 . جريدة العمل، مصدر سابق.

6 . عمار هلال، مرجع سابق، ص ص 37 . 38 .

وسجن مناضليه، يمكن القول، أنّ فترة رئاسة أحمد طالب الإبراهيمي، كانت إيجابية بحكم عدة مظاهر تدل على ذلك منها ما قاله بلعيد عبد السلام : " إنّ طالب الإبراهيمي حقّق الإجماع في قيادة اتحاد الطلبة، وعبّر بقوة عن مواقفه السّياسية والثورية مثلما نجح في المهام الإدارية، فقد تحمّل جميع مسؤوليات التنظيم في سياق تاريخي وجغرافي خطير وصعب للغاية، وسيّر المنظمة بروح تشاركية ملتزما بقرارات وتوجيهات المجموعة "[1] .ويضيف طالب الإبراهيمي عن بعض ما حققه الاتحاد:" استطعت الاتصال بشخصيات سياسية وثقافية فرنسية وإقناعهم بجدوى قضيتنا المشروعة منهم المثقف الفرنسي "روبير بارا" [2] الذي به أجرت جريدة "الأوبسارفاتور" . الأسبوعية . حوارا مع "أعمر أوعمران "، وهذا عمل دعائي كبير اخترق الإعلام الفرنسي، كما استقبلت من قبل "منديس فرانس"، بوساطة من الكاتب السابق الذكر وكلمته أن الحل للقضية الجزائرية يكمن في التفاوض مع ممثلي جبهة التحرير الجزائرية، لأنها الممثل الشرعي والوحيد، ناهيك عن تكويننا لخلايا للإيواء والطبع للمناشير وتوزيعها ووصولها لعموم المناضلين ....إلخ [3] .و انضمام حوالي 200 طالب لجيش التحرير الجزائري بعد إضراب 19 ماي 1956 ومساهمة الآخرين في تأطير وتقوية مؤسسات الجبهة والتعريف بنفسه في الملتقيات الدولية [4].

1 . 2 . حلّ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA:

اتخذت السلطات الفرنسية قرارا بحل للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA بعد النشاط المتواصل الذي كان يمارسه الطلبة الجزائريون في باريس، إيمانا منهم بقضيتهم العادلة ، خاصة بعد نجاح مؤتمرهم الثالث [5]، ، هذا القرار مؤرخا في الثامن والعشرين من شهر جانفي 1958

1 . شهادة بلعيد عبد السلام ، جريدة الشروق اليومي ، مصدر سابق ، ص 15.

2 . كاتب وصحافي من نخبة المثقفين المسيحيين، كان رفقة زوجته "دونيز بارا" في طليعة من لبّى نداء جبهة التحرير، وضع نفسه في خدمة الثورة الجزائرية في ساعتها الأولى، وظلّ كذلك إلى أن استقلّت " . ينظر : سعدي بزيان، " الحزب الشيوعي الفرنسي والدعوة إلى الاتحاد الفرنسي الحقيقي"، جريدة: البصائر ، أسبوعية جزائرية، عدد 627، تاريخ (19 . 25 نوفمبر 2012، ص 7 .

3 . أحمد منصور ،لقاء مع أحمد طالب الإبراهيمي في برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة الإخبارية، ج02، يوم 2013/06/09، الساعة الثامنة مساء.

4 . عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 24 .

5 . انعقد المؤتمر الثالث للاتحاد من 23 إلى 28 ديسمبر 1957 في سرية تامة بالعاصمة باريس ومما تم الاتفاق عليه بالإجماع لفت انتباه الرأي العام الفرنسي والعالمي للضغط على الحكومة الفرنسية كي تحترم الحق الطبيعي للشعوب في الاستقلال ،محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1942 . 1962، منشورات منتدى الفكر والثقافة، الجزائر، ج2، ص 174 .

1958 [1]، وبمجرد صدوره قامت الشرطة بتفتيش جميع مكاتب الاتحاد بباريس، وفي بقية المدن مبررة ذلك بـ :" أن هذه الجمعية أسست للدفاع عن مصالح الطلبة المادية والأدبية، حادت عن مبدئها الأول وأقبلت على خدمة أغراض جبهة التحرير السياسية "، واتهمت السلطة الفرنسية قادة الاتحاد على تسيير منظمات سرية تابعة لهذا الحزب المنحل، كل ذنبهم أنّهم دخلوا المعركة مع شعبهم في كفاحه التّحريري محتجّين على سياسة فرنسا الإجرامية [2]، وألقت القبض على البعض من الطلبة[3].بصفتهم رؤساء شعب، تابعة لجبهة التحرير منهم: العياشي ياكر . وليس ساكر مثلما كتبته "العمل" .، وابن ذياب شعيب، وعلي حكيمي، ورابح سويسي وأحمد الشريد [4] وفتحت تحقيقا قضائيا لتحديد مسؤوليات الذين حولوا نشاط الجمعية لفائدة جبهة التحرير، وسارعت وزارة الداخلية إلى نشر بلاغ يتهم صراحة الطلبة المسلمين الجزائريين بالعمل ضد المصالح الفرنسية القومية، وبالمساس بأمن الدولة الخارجي"[5].

من جهتهم دان الطلبة الجزائريون بتونس قرار الحل في حق الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA مستنكرين في بيان لهم الأعمال الوحشية البوليسية الفرنسية المسلطة على الطلبة الجزائريين واعتبروها تنم عن انعدام أبسط القوانين الأساسية الديمقراطية، أخيرا طالبوا بإلغاء القرار حالا وإطلاق سراح جميع المعتقلين وإيقاف تتبعات الشرطة للطلبة الجزائريين " [6].

طبيعي أن يلقى هذا القرار استنكارا وشجبا من لدن إخوانهم الطلبة في تونس، لأن مصيرهم وغايتهم واحدة، فرقت بينهم الظروف ولكن الإحساس بعمق المشكلة دائما يجعل منهم يدا واحدة .

---

1 . وتذكر العمل نقلا عن وكالة الأنباء الفرنسية أن قرار حل الجمعية الطالبية الجزائرية اتخذ يوم 22 جانفي 1958 أثناء اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي ولم يعلن عنه إلا اليوم (1958/01/28). أنظر : جريدة العمل، "حل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين "، عدد 705، (1958/01/29)، ص 01 و03.

2 جريدة "المجاهد، "حلّ الإتّحاد الطالبي الجزائري"، العدد 17، (1958/02/01)، ص 10 .

3 . سبق للشرطة الفرنسية وأن ألقت القبض ليلة 26 /1957/02 على ممثلي فيدرالية جبهة التحرير الجزائرية في فرنسا، منهم الصالح الوانشي ومحمد لبجاوي . الرئيس الجديد للفيدرالية . ورئيس الاتحاد أحمد طالب الإبراهيمي الذي يقول :" يوم 1957/02/26 قبض علينا في باريس، لأن أحد الإخوان ألقي عليه القبض ولمّا سئل، أين تقيم ؟، قال : عند قريبي وهو لا يدري أنّ بيت قريبه به اجتماع لجبهة التحرير، فألقي علينا القبض نحن الخمسة عشر مناضلا وذهبوا بنا إلى السّجن ". أحمد منصور ،لقاء مع أحمد طالب الإبراهيمي شاهد على العصر، برنامج سابق.

4 . جريدة العمل، "حل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين "، عدد 705، (1958/01/29)، ص 01 و03.و أيضا: Le Monde 01 , n 4049, 29 Janvier1958 , p

5 . الجريدة نفسها، "احتجاج من الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين "، عدد 706،(1958/01/30)، ينظر نص البلاغ في الملحق الملحق رقم 7، ص 714

6 . نفسها، "احتجاج من الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين "، عدد 706 ،(1958/01/30)، ص 03.

إن حلّ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA ، أدى إلى زعزعة نشاطه لأشهر، وهذا ما دفع بفيدرالية جبهة التحرير بفرنسا إلى إنشاء فرع جامعي لجبهة التحرير الوطني، وكانت مهمته تنظيم الطلبة سواء في فرنسا أو اروبا الغربية، إلا أنّ سلطة تمثيل الطلبة لم تتضح، هل هي إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد أم إلى الفرع الجامعي ؟ وعليه قدمت اللجنة التنفيذية استقالتها وغادر أعضاؤها إلى سويسرا، مما أدى بفيدرالية جبهة التحرير إلى عقد اجتماع في كولونيا في 18 أوت 1958، تقرر فيه الإبقاء على الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، أمام التنظيمات الطلابية العالمية وتحويله على المستوى الداخلي إلى فرع جامعي لجبهة التحرير الوطني [1] .

ومما يعزز مظاهر التضامن بعد المضايقات التي لقيها الطلبة الجزائريون وما دفعهم للإضراب هو الكلمة التي ألقاها "علال الفاسي" خلال مهرجان الرباط الذي عقد تضامنا مع الثورة الجزائرية في سبتمبر 1958 والذي حضره ما يزيد عن 50 ألف مواطن مغربي، ومما جاء في كلام الخطيب :" لقد أشتد القمع البوليسي على أبناء الشمال الإفريقي من تونسيين وجزائريين ومغاربة، وقد تجاهلت السلطة الفرنسية أن في تونس والمغرب مئات الآلاف من الفرنسيين يتمتعون بكل ما يمكن من أنواع الحماية والاطمئنان وأن مقتضى المعاملة بالمثل كان يفرض علينا أن لا تقلق العملة والطلبة المقيمين بأرضها" [2].

اعتقدت فرنسا بعد قرار الحل الذي طال الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA، أنّها بهذا ستقضي على صوت الطّالب الجزائري، لكن الأمر لم يكن كذلك، وإن كان حلّ الاتحاد قانونيا وعلى الورق، فإنّه بقي ينشط في سرّية تامة بباريس، وفي بعض الدول المؤيدة للثورة بشكل علني ومباشر، هذا ما يتضح لنا من خلال بيان التنديد الذي أصدره إثر عملية الاغتيال الجبانة التي راح ضحيتها المحامي "مقران ولد عودية " [3]، والإشادة بكل الذين عرّضوا أنفسهم للخطر للدّفاع عن الجزائريين، وأنّ قرار الحل الذي طال الإتّحاد في جانفي 1958، لن يثنهم عن عزيمتهم وحمّلوا الحكومة الفرنسية كلّ المسؤولية أمام الرّأي العام العالمي على جرائمها [4] .

1 . صباح نوري هادي، حنان طلال جاسم، " تنظيمات العمال والطلبة المهاجرين الجزائريين ودورهم في المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي 1924 . 1962، مجلة ديالى، العدد 52، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى، جمهورية العراق، 2011، ص 15 .

2 . حزب الاستقلال، قسم التوجيه والنشر، أسبوع الجزائر في المغرب، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1958، ص19.

3 .، أحد المحامين الذين كانوا سيتولون الدفاع عن الطلبة المتهمين بإعادة تكوين الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، وقد تم إيقافهم في شهر ديسمبر 1958 ،

4 . جريدة العمل، "اغتيال الشهيد ولد عودية"، عدد 1120، (1959/06/02 م)، ص 03 .

انتقد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين رفقة التنظيم الطلابي المسيحي الفرنسي،[1] سياسة فرنسا في الجزائر واعتبرا أن الحرب المفروضة في الجزائر تدرج في نطاق تحرر إفريقيا، وتمس بعلاقات فرنسا مع الشعوب الإفريقية، جاء ذلك في بيان مشترك وقعا عليه ممثلا التنظيمين في سويسرا، كما أرجعا عدم استتباب الأمن في الجزائر لغياب المفاوضات التي من شأنها إنهاء المشكلة .وختم البيان بإعراب الطلبة الجزائريين والفرنسيين عن عزمهم على تجنيد للتصالح وإقامة الدليل على أن المحادثات ممكنة وإنّها الكفيلة وحدها بوضع حدّ لحرب استعمارية وإرجاع السلم [2] .

ليس كل الطلبة الفرنسيين كانوا يدعمون حكوماتهم، بل هناك فئة منهم وهو ما يسمى بالتنظيم المسيحي للطلبة الفرنسيين، وقفوا إلى جانب الطلبة الجزائريين منذ 1956، رافضين الإجراءات التعسفية وأعمال القمع التي طالت الجزائريين، ودعوا في مناسبات عدة السلطة الفرنسية لوقف المجازر المقترفة في حق الجزائريين وأن المفاوضات وحدها كفيلة بإعادة السلم للجزائر كغيرها من الشعوب الإفريقية المستقلة وهو ما نلمسه من ذات المتحدث فيما يتعلق بمظاهرات 1960/12/11 ومظاهرات 1961/10/17، يقول عنهما :" .. .إثر سقوط العديد من المتظاهرين في مظاهرات 1960/12/11 جرحى بفعل إطلاق الرصاص من قبل الشرطة الفرنسية، كان بعض الطلبة الفرنسيين المحبين للقضية الجزائرية، يزورونهم في المستشفيات، وحتى مظاهرات يوم الهجرة 1961/10/17، اقترح التنظيم الطلابي على أعضائه زيارة المصابين الذين كانوا بمختلف المستشفيات منها مستشفى باريس أين وجد به عشرات الجزائريين المصابين في الأرجل لأن شرطة باريس أعطت الأوامر بإطلاق النار على الجزائريين [3].

1 . يقول الدكتور " ميشال هو " . أحد طلبة التنظيم . : كنت عضوا في التنظيم الطلابي المسمى بـ: التنظيم المسيحي للطلبة الفرنسيين، أنه رفقة زملائه الطلبة نظموا مظاهرات طلابية يوم 1960/10/25 ضد الاحتلال، واتسم الظرف آنذاك بانقسام الطلبة الفرنسيين إلى مجموعتين : . مجموعة وهي الأقلية ترفض مبدأ الحوار مع الطرف الجزائري في خضم بدء تباشير المفاوضات الجزائرية . الفرنسية وهم المسحوبون على اليمين الرافض لكل حل سلمي، واعتقدوا أن الاستعمار شيء إيجابي ويتطور ، أما المجموعة الثانية وهي الأكثرية = =كانت تساند المفاوضات ورفعت شعار "السلم في الجزائر "، وذلك لمعرفتهم بحقيقة الجرائم غير المقبولة التي اقترفوها في حق الشعب الجزائري وعدّت جرائم ضد الإنسانية، هذا الذي دفعنا إلى الدعوة للمناداة بضرورة الدخول في المفاوضات من أجل السلم . ميشال هو، "" الأرشيف وأهميته في كتابة تاريخ الجزائر" ، الملتقى الدولي الأول، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف . يومي 06/05 نوفمبر 2012 .

2 . جريدة العمل، "اتحاد الطلبة الجزائريين والفرنسيين يتفقان على ضرورة التفاوض "، عدد 1438 ،(1960/06/09 م)، ص 04، للاطلاع على نص البيان، ينظر : نفسها .

3 . ميشال هو، "" الأرشيف وأهميته في كتابة تاريخ الجزائر" ، الملتقى الدولي الأول، نوفمبر 2012 ، جامعة الشلف .

بقي الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA رغم ما طاله من حلّ وتضييق ينشط في عواصم الدول، إدراكا منه أن الواجب الوطني، يقتضي عدم الاستسلام والخضوع، وهو ما جعله يعقد مؤتمره الرابع في تونس [1].

أين ألقى رئيس الاتحاد "مسعود آيت شعلال " [2]، كلمة أشاد فيها بالدور الذي ما يزال يؤديه الاتحاد رغم ما أصابه من تتبع وتضييق من قبل السلطة الفرنسية، كما نوّه بالمساعدات المقدمة من تونس ودول أخرى [3].

إنّ الطلبة الجزائريين، واكبوا الثورة التحريرية، وتفاعلوا معها من أولها إلى آخرها، وأدّوا دورا بارزا ومشرّفا، في كل معاركها السياسية والعسكرية والتنظيمية وحتى الإعلامية . الدعائية . داخل الجزائر وخارجها، وكان الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذراع الأيمن لفدرالية جبهة التحرير في فرنسا، وعلى النهج سار الطلبة وضحّوا في سبيل انتصار ثورتهم ،كانت ثورة شعبية من أجل استرجاع السيادة والعزّة تحت شعار " النّصر أو الشّهادة " .

2. الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA :

2 . 1 . تأسيسه : كان العمال الجزائريون إلى غاية 1956، ينخرطون في النقابات الفرنسية، ولكن الوضع تغيّر بإنشاء نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA عام 1956، الذي شكّلته جبهة التحرير الوطني والذي تمّ إنشاؤه بعد لقاء نظّم ببيت بوعلام بوروبة، والذي جمع "بن خدة" و"عبان

1 . انعقد المؤتمر القومي الرابع للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في بئر الباي من 26 جويلية إلى 01 أوت 1960، امتد نشاطه أسبوعا كاملا، حضرته وجوه سياسية منها فرحات عباس والباهي الادغم وعبد الحميد مهري، كما حضر ممثل الاتحاد القومي للطلبة الفرنسيين وممثل الاتحاد العام العالمي للطلاب ورئيس مكتب التنسيق للندوة العالمية للطلاب ورئيس انتداب الطلاب العرب وممثل طلبة فلسطين والصين والاتحاد السوفيتي وممثل الطلبة الأمريكيين ويوغسلافيا ....للاطلاع على كل ما تضمنه المؤتمر من تدخلات وتوصيات، ينظر : مجلة الشاب الجزائري، السنة الثانية، العدد 14 و15 لشهري أوت وسبتمبر 1960، طبع الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، ص ص 13 . 41 ، عدد خاص بالمؤتمر .

2 . مسعود آيت شعلال رئيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين 1957 . 1961، من مواليد سنة 1929 بشلغوم العيد، ساهم في نضال الحركة الطلابية الجزائرية بباريس، حيث كان يدرس، تقوى نفوذ الاتحاد بفضل جهوده التنظيمية والدعائية على المستوى الوطني والدولي، عين في سنة 1961 ممثلا لجبهة التحرير في لبنان، وبعد الاستقلال عمل في السلك الدبلوماسي سفيرا للجزائر في عدة دول أوربية إلى غاية 1990، حيث عين مستشارا سياسيا لرئيس الجمهورية ثم مستشارا لدى رئاسة الحكومة ، ينظر : عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 55 .

3 . عبد الله حمادي، مرجع سابق، ص . ص 125 . 128

رمضان" و "عيسات إيدير" [1]، الذين حضّروا الوثائق اللّازمة لإنشائه [2]، وتمّ الإعلان عنه يوم 24 فيفري 1956 في الجزائر، بهدف الدفاع عن مصالح العمال الذين كانوا أشبه ما يكون بالعبيد في خدمة مصالح الكولون، جاء هذا تتويجا لنضال طويل، فقد كان العمّال من حين لآخر يعبّرون عن رفضهم للسياسة الفرنسية ففي سنة 1902، تكوّن أوّل فوج نقابي لعمال الأرض بمنطقة العفرون، وفي سنة 1904 قام عمال البناء بمسيرة شعبية في شوارع العاصمة، وفي سنة 1910 قام عمال الموانئ بسكيكدة بمظاهرة شعبية في شوارع المدينة، ورفعوا العلم الجزائري وهذا يعبر عن الكفاح النقابي المرتبط بالكفاح الوطني، وتطور العمل النقابي مع تطور الثورة الجزائرية إلى أن جاء ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين في مرحلة هامة من تاريخ الجزائر بعد اندلاع الثورة التحريرية [3] .

2 . 2 . نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين أثناء الثورة :

الاتحاد ع .ع .ج .UGTA، أو ما اصطلحت عليه الصحافة التونسية بـ "إتحاد الشغل الجزائري"، مثله مثل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، كانت له مواقف ثورية وطنية، عبّر عنها في عدة مناسبات وساهم في الدفع بالقضية الجزائرية ليس في وسط العمال الجزائريين فقط بل استطاع أن يكسب أنصارا من المغرب العربي والمنظمة الدولية للنقابات الحرة[4]، ممّا أعطى للثورة طابعها الدولي، مواقفه كثيرة ومتعددة، نستطلع البعض منها على سبيل المثال لا الحصر، ومما نسجله غي هذا الإطار إشادته بالكفاح التحرري الذي يقوم به الشعب الجزائري، جاء ذلك في بيان له بمناسبة إحياء الذكرى الثانية لاندلاع الثورة المجيدة، كما بين المبادئ التي ترتكز عليها الثورة وأن

1 . أول أمين عام له سنة 1956، ولد في يوم 1915/06/17 (تيزي وزو)، انخرط في صفوف حزب الشعب، وأصبح عضوا في صفوف الحركات النقابية ، وانضم للجنة المركزية لحزب الشعب عام 1947، واهتم بالمسائل النقابية، انضم مبكرا للثورة، واعتقل بعد أول نوفمبر 1954، كلفه عبان رمضان بإنشاء نقابة تدافع عن مصالح العمال تابعة للجبهة، فالتحق بجبهة التحرير الوطني، قبض عليه ليلة 23 ماي 1956، ونقل إلى سجن البرواقية ثم "سان لو" "بوسيه" ثم سجن بربروس بالعاصمة في ماي 1957، قضت المحكمة بإطلاق سراحه في 1959/01/13 وفي نفس اليوم أعيد إلى السجن، وصدرت نداءات دولية لإطلاق سراحه، لكن الإدارة الفرنسية لم تعبث بذلك إلى أن توفي يوم 1959/07/26.عبد الله مقلاتي ،قاموس أعلام وشهداء الثورة، مرجع سابق، ص 396.

2 . عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 362 .

3 . طالب عبد الرحيم، نشأة الحركة النقابية وتطورها في الجزائر، منظمة العمل العربية، محاضرات، ط 1، ش، و، ن، ت الجزائر 1977، ص 229 .

4 . في هذا الشأن يقول أحمد طالب الإبراهيمي في شهادته على العصر :" أنّه سعى لما كان رئيسا للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، للانضمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين ضمن المنظمة الدولية للنقابات الحرة الكائن مقرها بأمريكا وكان ذلك في مارس 1956 حتى نعطي لهذا التنظيم صفته الدولية ونبعد عنه شبهة تبعيته لموسكو أو التنظيمات الشيوعية ، شهادة أحمد طالب الإبراهيمي، قناة الجزيرة الإخبارية، برنامج سابق .

أفكارها تغلغلت في أعماق الشعب الجزائر :"إن الفكرة المتغلبة والمرمى الأكبر هو دائما الاستقلال ولا شيء مطلقا يقدر على إزاحتنا عن هذا الطريق مهما كانت العقبات " .ويضيف :" إن هذه الروح التي خلقت هذه الثورة تجعل منّا مجاهدين لا يعرفون الكلل "[1] .

لقد كشف الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA أنّ نضاله من أجل استقلال الجزائر، ولا بديل عن ذلك، هذا الاحتلال فجّر في صفوف الشعب الجزائري طاقة جعلت منه مجاهدا لا يعرف الخنوع والخضوع .

وبفعل الإجراءات التعسفية الفرنسية التي اتخذتها في حق الجزائريين، احتج الاتحاد ع .ع .ج .UGTA بقوة ضد موجة القمع الجديدة المسلطة عليه ضد أعضائه وقادته، وانتقد سياسة "لاكوست" الابادية المسماة بالتهدئة، وأجمع الاتحاد على أن يستجمع قوته لرفع صوت الشغالين وأضاف البيان أن الاتحاد يريد الحل وإرجاع السّلام في القلوب، إذا قرّرت الحكومة الفرنسية الاعتراف للشّعب الجزائري بحقه في الاستقلال، وعالم الشغل لم يبق بعيدا إزاء هذا القمع وخرق الحقوق النقابية التي اكتسبها الشغالون في العالم [2] .

احتج من جهته الاتحاد ع .ع .ج .(فرع تونس)، بسبب قرارالحلّ الذي طال الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في باريس يوم 1958/01/28 م، وعبّر عن سخطه ضد الأعمال التعسفية المسلطة على الطلبة الجزائريين سواء في الجزائر أو في فرنسا كما عّر عن تضامنه العملي مع اتحاد الطلبة وقادته[3] .

نلاحظ أن الاتحاد ع .ع .ج.، UGTA اعتبر أنّ أيّ عمل يطال الجزائريين يدخل في صميم نضاله من أجل ردع تصرفات السلطة الفرنسية، وما حلّ اتحاد الطلبة إلا واحدا من بين الإجراءات القمعية الفرنسية ضدّ إرادة الجزائريين في النضال من أجل التحرر، مما جعله يحتج ويشجب مثل هذه التصرفات التي لا تزيد الجزائريين سوى قوة للعمل أكثر .

شهّر الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA بالانتخابات الجهوية التي قررت السلطات الفرنسية تنظيمها بالجزائر يوم 29 ماي 1960، ، جاء ذلك في البيان الذي أصدره، والذي شهّر به،

1 . جريدة العمل، " إتحاد الشغل الجزائري "، عدد 320، (1956/11/03)، ص 04 .
2 . جريدة نفسها، " عمال شمال إفريقيا "، عدد 383، (1957/01/13)، ص 02 .
3 . نفسها، " احتجاج العمال "، عدد 706، (1958/01/30)، ص 02 .

واعتبره عمل استفزازي من قبل الحكومة الفرنسية، واعتبرها مهزلة أخرى لجلادي الجيش الفرنسي ليقترفوا جرائم ضد الشغّالين والشعب الجزائري، دعا البيان لضرورة التفاوض بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة يقول : " ...و هم يدركون أن التّفاوض بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول ترتيب تطبيق حقّ تقرير المصير، هو السّبيل الوحيد لوضع حد للحرب ." وفي الأخير وجّه نداء للشّغالين في إفريقيا وآسيا والعالم لإظهار تضامنهم الفعّال وبذل تأييد أكبر للشّغالين الجزائريين وللشّعب الجزائري في كفاحهم من أجل الحرية والتقدم والسّلام [1] .

رفض صريح من الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA مما تقدم عليه السلطات الفرنسية من أعمال، تنم عن عدم التزامها بأيّ مبادرة من شأنها أن تفضي إلى حل بين الطرفين، بل زادت الأمور تعقيدا بعزمها إجراء انتخابات جهوية بالجزائر وهو ما يتعارض وتصريحات "ديغول" الخاصة بتقرير المصير المعلن عنه في 1959/09/16، كما ذكّر الفرنسيين أنّ التفاوض هو السّبيل الوحيد لحل المشكلة، داعيا في نفس الوقت المنظمات الشّغيلة في العالم إلى الوقوف إلى جانب الجزائريين في كفاحهم .

وجهت الأمانة العامة للاتحاد ع .ع .ج . UGTA، ليلة إجراء الاستفتاء بالجزائر برقية للمنظمات النقابية العالمية تدعوهم فيها لرفض مثل هذا الاستفتاء، الذي يجرى تحت ضغط مليون جندي فرنسي وأنّه يناقض مبدأ تقرير المصير الذي اعترف به العالم ومما جاء في نص البرقية : " ...هذا الاستفتاء يناقض مبدأ تقرير المصير الذي اعترف به العالم، فالرجاء منكم أن تجعلوا من يوم الأحد يوم تضامن مع الشّعب والعملة الجزائريين ويوم احتجاج ضد عمليات القمع والتقتيل المستعملة ضد المتظاهرين الجزائريين المطالبين باستقلالهم " [2] .

بعد نهاية الاستفتاء أصدر الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA بلاغا، أكّد فيه أن الاستفتاء مكّن الشعب الجزائري من فرصة التّعبير بشجاعة وحماس عن تمسّكه بالاستقلال وثقته في المؤسسات السياسية والعسكرية للجمهورية الجزائرية، وأوضح من جهة أخرى أنّه يجب على الحكومة الفرنسية الشّروع فورا في التفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لوضع حد للحرب الاستعمارية، وتحقيق اتفاق مقبول من كلا الطرفين، وجاء في خاتمة البلاغ :" هكذا يتّسع نداء

1 . جريدة العمل ، "بيان اتحاد العمال الجزائريين "، عدد 1416 ،(1960/05/14 م)، ص 04، ينظر نص البيان، الجريدة نفسها .
2 . الجريدة نفسها ، "الطبقة الشغيلة الجزائرية توجه نداء... "، عدد 1619، تاريخ (1961/01/05)، ص 06 .

التضامن الدولي مع الشعب الجزائري وسيفرض السّلم بطريق التفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية " [1].

استغلّ الاتحاد ع .ع .ج .UGTA، يوم غرة الفاتح ماي 1961، ليعبر عن مساندته التامة لأهداف الثورة الجزائرية وتعلقهم المتين بالحكومة المؤقتة التي تساهم بصفة فعالة في وضع حد للاستعمار في العالم والتي تعمل بدون انقطاع من أجل الحرية والسلم، كما وجّه دعوة للمنظمات النقابية العالمية ليجعلوا من هذا اليوم يوما أمميا لإعانة الشعب الجزائري والتضامن معه، كما طلب من كافة النقابات الوطنية والأممية ومن جميع قوى التقدم والحرية تنسيق جهودهم، والتعبير عن تضامنهم الملموس والفعّل مع الشّعب الجزائري، كما طلب بفتح مفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة من أجل استقلال التراب الجزائري" [2] .

سعيا من الاتحاد لتذكير الفرنسيين والعالم أجمع بأهمية المشكل الجزائري، يستغلّ كل مناسبة لتوجيه نداءه، بالتنديد بأعمال القمع والدعوة للتضامن مع الجزائريين لانه يدافع عن قضية عادلة، كما لفت انتباه الفرنسيين بضرورة فتح المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إن أرادت إنهاء الأزمة .

وجه الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA نداء للشّغالين الجزائريين وإلى كافة المنظمات النقابية الدولية وفي مقدمتها الجامعة الدولية للنقابات الحرة والجامعة النقابية العالمية والجامعة الدولية للنقابات المسيحية وكافة المنظمات النقابية الجهوية والقومية ومن بينها النقابات الفرنسية بسبب توقف المفاوضات [3]، وسعي فرنسا لتقسيم الجزائر وفصل الصحراء عن الشمال،وجاء في هذا النداء :"بعد أن توقفت مفاوضات "إفيان " من جانب فرنسا وحدها، أعلنت الحكومة الفرنسية عن نيتها في تقسيم التراب الجزائري بما فيه الصحراء، يمثل خرقا لحرية تقرير المصير ولا يؤدي إلا إلى استمرار الحرب إلى ما لا نهاية له، ." ودعا البيان إلى اعتبار اليوم الخامس من جويلية يوما قوميا ضد التقسيم، وناشد كل الشّغالين والمنظمـــات إلى التعبير بهذه المناسبة عـــن تضامنهم الفعّـال مع كفاح الشعب

1 . جريدة العمل ، "اتساع التضامن الدولي مع شعب الجزائر" ، عدد 1624، تاريخ (1961/01/11)، ص 06 .

2 . الجريدة نفسها ، "الطبقة الشغيلة الجزائرية تؤكد..." ، عدد 1718، تاريخ (1961/05/02)، ص 02 .

3 . عن سير المفاوضات ينظر الشق المتعلق بموقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من المفاوضات من دراستنا هاته وأيضا : بن يوسف بن خدة، اتفاقيات أيفيان مصدر سابق .

الجزائري في سبيل استقلاله وسلامة ترابه"[1] .

لقد شكلت الصّحراء الجزائرية، محور اختلاف كبير بين الوفد المفاوض الجزائري والفرنسي، بحكم أنّ الفرنسيين اعتبروا الصّحراء غير معنية بالمفاوضات، الأمر الذي دفع بها للتوقف، ممّا جعل الاتحاد ع .ع .ج .يوجّه نداءه للمنظمات العالمية، قصد الوقوف إلى جانب الجزائريين لاستكمال الوحدة الترابية، داعيا جعل 1961/07/05 يوما ضدّ التّقسيم حتّى تفهم فرنسا، أنّ ما قامت به غير شرعي .

هكذا استطاع الاتحاد ع .ع .ج.، أن يؤدي دوره كاملا في ملحمة النضال الوطني، من أجل الحرية للوطن وكرامة أبنائه، وما تعرّض له من اعتقالات ومطاردات وبطش من السلطات الاستعمارية، كما لا ننسى هنا الإشارة إلى ما أدّاه العمّال الجزائريون بالمهجر من خلال تنسيق عملهم مع فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا [2]، من إعانات مالية ومادية معتبرة، وما تعرضوا له من قمع وقتل وتشريد واعتقال وكذا مشاركتهم في العمليات العسكرية بداية من أوت 1958 وبذلك فرضت الثورة نفسها في معقل الاستعمار .

3 . الاتحاد العام للتجار الجزائريين U.G.C.A:

3 . 1 . تأسيسه : تأسس ت. ع. ت. ج **U.G.C.A**، إثر انعقاد مؤتمره التأسيسي يومي 13 و14 سبتمبر 1956 ودعي للمؤتمر شخصيات فرنسية كبار أمثال " فرانسوا مورياك "و " البير كامو"[3] Albert Camus والأستاذ " آندري مندوز" [4]Andre Mindose، وأسفر المؤتمر عن انتخاب قيادة وطنية على رأسها "عباس التركي" رئيسا، و"السعيد اوزقان "نائبا للرئيس، و" آكلي بلول" آمينا عاما [5]،

1 . جريدة العمل، "التضامن مع الجزائر ضد التقسيم ، عدد 1771، تاريخ (1961/07/04)، ص 06 .

2 . للاطّلاع على دور العمّال المهاجرين الجزائريين، ينظر : عمار قليل، مصدر سابق، ص . ص 350 . 357 وأيضا، سعدي بزيان، دور الطّبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة أول نوفمبر 54، طبع دار هومة، الجزائر، 1998.

3 . Albert Camus فيلسوف وروائي وصحافي فرنسي ولد بالذرعان . قرب عنابة . في 1913/11/07، وعاش ببلوزداد (بلكور سابقا)، وتوفي في حادث مرور يوم 1960/01/04 بفرنسا، يعدّ من أنصار الجزائر الفرنسية للتصريح المنسوب إليه غداة نيله جائزة نوبل للآداب قال :" ...أؤمن بالعدالة ولكنّي مستعد أن أدافع عن أمّي قبل العدالة ". عاشور شرفي، مرجع سابق ، ص 281.

4 . ولد أندري مندوز عام 1916 . وتوفي سنة 2006، وطني فرنسي، صديق الثورة الجزائرية، غادر فرنسا سنة 1946 ليستقرّ في الجزائر، عمل أستاذا محاضرا في جامعة الجزائر، ساند حرب التحرير الجزائرية ضد الاستعمار، غادر الجزائر عام 1956، وانضم لمجموعة بيان 121، عارض قانون تمجيد الاستعمار 2005، ينظر : عاشور شرفي، مرجع سابق، ص . ص 348 . 349 .

5 . عمّار قليل، مصدر سابق، ص . ص 357 . 358 .

اهتم الاتّحاد بتوعية التّجار الجزائريين وتنظيم مساهماتهم السياسية والمالية لفائدة الثورة، كانت جريدة "الاقتصاد الجزائري" لسان حاله [1].

اشترك الاتحاد العام للتجار الجزائريين U.G.C.A منذ البداية في النشاط الوطني[2]، ودشّن هذه المشاركة بانضمامه إلى الإضراب الذي دام 48 ساعة بمناسبة الذكرى الثانية لاندلاع الثورة، وتعرض الاتحاد على إثر ذلك لمضايقات وقمع من السلطات الفرنسية التي سلطت عقوبات كبيرة على التجار الجزائريين مما دفع بهم إلى شنّ إضراب آخر لمدة أربع وعشرين ساعة وذلك يوم 1956/11/16[3]،

و إثر تنظيمه للمؤتمر القومي الأول، بين 11 و14 سبتمبر 1956 بالجزائر، خرج بلائحة تتضمن التنديد من جهة والمطالبة من جهة أخرى، إذ ندّد بمنتهى الصّرامة والشّدة، ما أقدمت عليه السّلطة الاستعمارية من جرائم الاعتداءات بالموادّ المتفجّرة البلاستيكية، ضد التّجار وأرباب الصناعات المسلمين، وأعرب عن استيائه للوضعية الخطرة التي أصبح عليها التجار جرّاء القرار غير الإنساني البلدي الذي طبّق عليهم غداة إضراب يوم 5 جويلية 1956 "، وطالب بضرورة التّفاوض مع ممثلي جبهة التحرير الوطنية الممثّلة الحقيقيّة الوحيدة للشّعب الجزائري "[4] .

كما كان لاتّحاد العام للتجار الجزائريين **U.G.C.A** نشاط قبل موعد شنّ الإضراب الذي دعت إليه جبهة التحرير الجزائرية الممثّلة في لجنة التنسيق والتنفيذ والمعروف بإضراب الثمانية أيام من 28 جانفي إلى 04 فيفري1957 [5]، إذ تفاعل مع البيان الذي وزعته جبهة التحرير على عموم الشعب الجزائري . والتّجار جزء منهم . تدعوه للإضراب لمدة أسبوع :" أيّها الشّعب المجاهد، أيّها المواطنون من تجار وعمال وموظفين وفلاحين ومحترفين، إنّكم ستستعدون لأسبوع الإضراب العظيم،

1 . تحت إدارة سعيد اوزقان وآكلي بلول كرئيس تحرير، ينظر : عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 23 .

2 . سبق وأن أعلن التجار إضرابا عاما عن العمل في العاصمة قبل تأسيسهم الاتحاد، تعبيرا عن سخطهم للسياسة الاستعمارية المسلّطة على الجزائريين وذلك بمناسبة إحياء الذكرى الأولى لاندلاع الثورة : جريدة العمل، "إضراب "، عدد 02، (02 /11 /1955)، ص 01

3 . عمّار قليل، مصدر سابق، ص 358.

4 . جريدة العمل، "مقررات مؤتمر الاتحاد التجاري الجزائري "، عدد 301، (1956/10/12)، ص 05

5 . يقول المجاهد بن يوسف بن خدة عن الإضراب :" الاتفاق على قرار إضراب الثمانية أيام كان اتّفاقا جماعيا (يعني لجنة التنسيق والتنفيذ)، والخلاف كان فقط في اقتراح مدة الإضراب، فهناك من اقترح أكثر من أسبوع وهناك من اقترح أقلّ، المهم أنّنا اتّفقنا جميعا بعد المناقشة والتشاور على المدة المعروفة وهي ثمانية أيام، ، الطاهر آبت حمو، رجال صنعوا التاريخ، لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، سلسلة من اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية ومجاهدي ثورة التحرير الكبرى، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2011، ص ص 100 . 102

أسبوع الكفاح السّلمي للأمة ...و اصبروا للمحنة والبطش، وأنواع العذاب التي يسلطها عليكم العدو ...نشدّ أزركم ونأخذ بأيديكم إلى النّصر، إلى الاستقلال[1]"، تمثل في تزويد الأحياء الجزائرية بما تحتاجه من سلع ومواد تموينية، بالإضافة إلى إشعاره للشعب عن طريق التجار بموعد الإضراب ليأخذ احتياطاته ويتحصل على ما يحتاجه سلفا، .وجاء اليوم الحسم ولبّى التجار النداء ممّا عرضهم . أي التّجار. لعقوبات من قبل سلطة الاحتلال، فتم إغلاق حوانيت البعض، واعتقال البعض الأخر علاوة على الاغتيالات التي تعرض لها قادة هذا الاتحاد الذي لم يتوان في تأدية الواجب[2] . إثرها أصدر الاتحاد، بيانا يستنكر فيه مثل هذه الممارسات المسلّطة على التّجار من قبل الاستعماريين :" ...و أنّ بعملها هذا، اعتدت على حرية الملكية الخاصة والتجارية، وعلى حقّ الإضراب والحرية الفردية ،... .عندما تعمد بدون وجه شرعي إلى إغلاق متاجر الوطنيين [3]، كما دعا إلى تحرير إخوانهم التجّار المعتقلين بالمحتشدات، ووضع حدّ للتّبعات الجارية، ورفع جميع الإجراءات غير المشروعة وتغريم ضحايا التعسّف الإداري مع احترام ممارسة الحق، وطالب في الأخير بإرجاع الأمن إلى القطر الجزائري، وبالتّفاوض مع جبهة التحرير الوطني النّاطق الوحيد بلسان جيش التحرير الوطني والممثل للشعب الجزائري [4] .

لقد أثبت الإضراب للعالم أجمع وحدة الشعب الجزائري وتعلقه بقضيته وأحدث صدى كبيرا وتأثير واسع على المستوى الدولي خاصة، وهذا بشهادة "بن يوسف بن خدة " : "إنّ إضراب الثمانية أيام هو من بين الأحداث الثلاثة الكبرى التي وقعت في هذا البلد إبان الثورة التحريرية الكبرى، فكان أول نوفمبر 1954، 19 مارس 1962 وهذا الإضراب، فهذه الأحداث وقعت أثناء الثورة وقسّمناها على التراب الوطني، فقد أثبت للعالم أجمع وحدة الشعب الجزائري وتعلقه بقضيته[5]، ويضيف المتحدث نفسه في موضع آخر :" أن الإضراب كشف المناورة المصالية بكل وضوح، التي حاولت إفشاله، فانكشف أمرها أمام الرأي العام الشعبي والفرنسي، حيث انضم الشعب إلى الجبهة بصفة جماعية ،و كذا تزايد الشعور بالخوف وانعدام الأمن عند الكولون، رغم وجود الجيش الفرنسي، الأمر الذي كان له اثر في الهجرة الجماعية لهم من الجزائر عشية وغداة الاستقلال، ويخلص أيضا إلى أن

1 . إضراب الثمانية أيام 28 . 4 فيفري 1957، مجلة الرؤية ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد 01، جانفي . فيفري 1996، ص 81 .

2 . عمّار قليل، مصدر سابق، ص 358.

3 . جريدة العمل، "نداء من الاتحاد العام "، عدد 399، (1957/02/03)، ص 06 .

4 . الجريدة نفسها، "نداء من الاتحاد العام "، عدد 399، (1957/02/03)، ص 06 .

5 . . الطاهر آبت حمو، مصدر سابق، ص . ص 100 . 102 .

الإضراب بسببه تم تدمير جانب كبير من هياكل الجبهة في العاصمة وإلقاء القبض على المواطنين بصفة جماعية وعمليات التعذيب والإعدام التي رافقت ذلك، منهم العناصر القيادية، محمد العربي بن مهيدي والمحامي علي منجلي وصالح بوقادوم وغيرهم ..."[1].

لقد كان الإضراب تجربة أخرى لجبهة التحرير الوطني لإثبات تواجدها بالجزائر، وتحقيق أهدافها الميدانية، في مواجهة السياسة الاستعمارية، وتولد لدى الفرنسيين في الجزائر الشعور بالخوف لما شاهدوه من انضباط وتنفيذ لأوامر جبهة التحرير[2].

نتيجة أخرى توجت إضراب الثمانية أيام تلك التي خرج بها محمد العربي ولد خليفة :" أن الشعب الجزائري لا يعطي صكا على بياض، فهو يحكم على الأشخاص من خلال الأفعال، وليس العكس، فإذا تحقق من إخلاصهم وتواضعهم، منحهم ثقته المشروطة بالاستمرار في هذا النهج، وهذا ما حدث بالفعل، فقد وضع شعبنا القيادات المخلصة للثورة والإطارات المتواجدة في مختلف المواقع، رجال كانت الثورة مدرستهم في مواجهة أجهزة العدو الخبيرة بأساليب الحرب النفسية "[3].

إنّ الاتحاد ع .ت .ج، **U.G.C.A** شارك بكل فئاته في الإضراب وقبله، ورغم ما تعرضوا له من تتبعات، إلا أنه بقي صامدا على النهج الذي تأسس عليه، وهو أن يكون إلى جانب جبهة التحرير في صراعها مع المحتل، داعيا في كلّ مرّة إلى ضرورة التفاوض مع الجبهة لإرجاع الأمن والهدوء لربوع الجزائر .

أما خارجيا وعلى المستوى المغاربي، فإنّ الاتّحاد العام للتجار الجزائريين **U.G.C.A** وبحكم الروابط الأخوية التي تجمع شعوب المغرب العربي، رأى في قمّة تونس بصيص أمل من شأنه أن يدفع بالقضية الجزائرية إلى الحلول الناجعة، سيما وأن الرئيسين حبيب بورقيبة ومحمد الخامس أعلنا نيّتهما في الوساطة، قصد الوصول إلى الحلّ المناسب، إذ استغل الاتحاد فرصة انعقاد ندوة تونس [4]،

1 . محمد عباس، ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2012، ص . ص 390 . 393

2 . .بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 128.

3 . نور الدين بوعروج، " إضراب الثمانية أيام 1957 ودوره في مسار ثورة نوفمبر 1954 "، جريدة الخبر، يومية إخبارية مستقلة، تاريخ (2016/08/03)، ص 20 .

4 . هي الندوة المنعقدة بتونس يوم 1956/10/22 والتي كان من المفروض أن يحضرها قادة الثورة الممثلين في الوفد الخارجي، . ولسوء الحظ . أنهم وقعوا ضحية قرصنة فرنسية، مما اقتصرت المشاركة على الرئيسين التونسي والمغربي ومن النتائج التي أحرزتها هذه القمة هو العنوان الذي خرجت به "جريدة الصباح" :" موقف موحد إزاء الجزائر" وكتبت تقول:"... اجتمع ممثلو الحكومتين التونسية والمغربيةودرسوا القضايا التي تهم القطرين وخصوصا الحالة الأليمة في الجزائر الشقيقة وأعلنوا وحدة نظرهم في هذه المسألة وتضامنهم مع الشعب الجزائري منن أجل نيل حريته . جريدة الصباح، يومية تونسية "موقف موحد إزاء الجزائر، عدد 1488،(25 أكتوبر 1956)، ص 01.

ليراسل السّلطان محمّد الخامس، مبيّنا له :" أنّ أفضل صيغة هي التّفاوض لإيقاف حرب الجزائر مع الممثل الشّرعي والوحيد، هو جبهة التحرير الوطني، يقول :" ...فإنّ المؤتمر يصرّح بالإجماع بأنّ صوت العقل والحكمة يجب أن ينتصر وأن يقرّ هذه الحقيقة، وهي أنّ التّفاوض لإيقاف الحرب بالجزائر يجب أن يجرى مع جبهة التحرير الوطني التي تمثل الشعب الجزائري قاطبة " .ويختم بيانه :" والاتّحاد يرجو مخلصا أن تكلّل مساعيكم الشّريفة لإقرار السّلم والأخوّة الحقيقيّة بين الشعوب بالنّجاح والسّلم "[1] .

لقد ساهم الاتّحاد ع .ت .ج، **U.G.C.A**، كغيره من الاتّحادات الوطنية، في العمل من أجل تدعيم الثورة، فهو شارك في التظاهرات التي دعت إليها الجبهة، وساهم بإمكانياته المتاحة في التمويل [2]، وتحمّل متاعب كثيرة من أجل ذلك، من الغلق إلى الاعتقال إلى الغرامات المالية إلى القتل وغيرها من إجراءات التّرهيب من قبل الفرنسيين، ومع ذلك بقي مقاوما صامدا، يندّد بكل ما تقترفه يد الإجرام ويطالب بالحل التفاوضي مع جبهة التّحرير المفاوض الوحيد والأوحد، ولم يكتف بالعمل داخليّا، بل كانت اتصالاته بقادة المغرب العربي من أجل المساعي التي من شأنها احتواء المسألة .

1 . جريدة الاستقلال، أسبوعية تونسية ، "يجب أن يجرى التفاوض مع جبهة التحرير "، عدد 53، (26 /10 /1956)، ص 01 .

2 . عمل الاتحاد في فرنسا في جمعية تدعى "الرابطة العامة للتجار الجزائريين "، التي اندرج عملها في إطار فدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا ، ينظر عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 23 .

الفصل الثانـي

الموقف الفرنسي من الثورة الجزائرية

1954م-1962م

لم يخرج موقف الدولة الفرنسية بما فيه الموقف الرسمي والشعبي . ولو أن بعض منهم لم يساير السياسة العامة للبلاد . من الثورة الجزائرية عن الإطار الإدماجي للجزائر ضمن الجمهورية الفرنسية، وهذا ما عملت لأجله فرنسا منذ دخولها الجزائر عام 1830، خاصة بعد تقسيمها إلى ثلاث مقاطعات، وبدون الدخول في تفاصيل السياسة الفرنسية العسكرية والسياسية والإدارية والثقافية والقضائية والاقتصادية، فإن كل المؤشرات كانت تدل على أن فرنسا، لا ولن تخرج من الجزائر أبدا، وتأكد ذلك منذ اندلاع الثورة في 01 نوفمبر 1954، وبقي ثابتا والمتغير فيه هو انتهاج بعض الإصلاحات . التي تعتبرها فرنسا مناسبة . من حين لأخر، لإيهام الرأي العام بأن المشكل لا يكمن في المجال السياسي بقدر ما يتعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي .

يطول الحديث عن موقف الدولة الفرنسية من المسألة الجزائرية بقدر الأحداث المستجدة منذ انطلاق الرصاصة الأولى في الاوراس وإلى غاية الاستقلال، ولذلك نحاول تشخيص بعض المواقف من خلال ما تناولته جريدة " العمل " التونسية .

أولا: الموقف الرسمي للدولة الفرنسية من الثورة الجزائرية :

تجسد الموقف الرسمي للدولة الفرنسية من أحداث الثورة الجزائرية 1954 . 1962 في المؤسسات الرسمية للبلاد من رئاسة الجمهورية إلى رؤساء الحكومات المتعاقبة، إلى المؤسسة التشريعية البرلمان الذي غالبا ما كانت الأغلبية تتبع الرئاسة والحكومة في تنفيذ البرامج والحكام العامين في الجزائر الذين كانت مهمتهم تنفيذ سياسة الحكومة، والمحصلة مهما اختلفت الأسماء وتعددت إلا أن الهدف واحد وهو خدمة السياسة العامة للدولة الفرنسية .

01 . موقف الرئاسة الفرنسية من الأحداث في الجزائر :

تعتبر رئاسة الجمهورية المؤسسة الرسمية الأولى في البلاد، وهي التي تخطط للسياسة العامة المنتهجة في البلاد ومستعمراتها، فكل ما يصدر من إجراءات عسكرية أو سياسية أو غيرها فهي المسئولة عن ذلك، ولما نتحدث عن الرئاسة الفرنسية أثناء الثورة، أول ما يلفت الانتباه هو، الأحداث التي عرفتها في فرنسا في ماي 1958 ومجيء الجنرال "شارل ديغول" Charles de Gaulle الذي تولى الحكم في جوان 1958، هذا الذي كان ينظر إليه على أنه منقذ فرنسا من جحيم الثورة وعنفوانها.

فما هي الظروف التي تولى فيها "شارل ديغول" Charles de Gaulle الحكم ؟ وبم تميّزت سياسته إزاء الثورة ؟ وهل حقّق للقادة العسكريين والمعمّرين ودعاة الجزائر الفرنسية ما كانوا يصبون إليه ؟ في المقابل : كيف واجهت جبهة التحرير هذه السياسة الديغولية ؟ وهل كانت في مستوى تطلعات الشعب الجزائري ؟ هذا ما نعرفه من خلال موقف الرئاسة الفرنسية من الثورة الجزائرية في عهد الجنرال " شارل ديغول"Charles de Gaulle [1].

1 . 1 . الظروف التي تولى فيها "شارل ديغول"Charles de Gaulle السلطة :

فرضت الثورة الجزائرية نفسها على مسرح الأحداث، خاصة بعد مؤتمر الصومام، أين أصبحت لها مؤسسات وقيادة واضحة، وعمل عسكري منظم، ونشاط سياسي ودبلوماسي وحتى تغطية إعلامية كبيرة، الأمر الذي أعطى لها قوة أكثر، وفشلت الحكومات الفرنسية المتعاقبة في احتواء الوضع وتحقيق مشروع الجزائر الفرنسية، في خضم هذه الأوضاع، تحل سنة 1958 بأحداث كانت سببا في تغيير على مستوى هرم السلطة في باريس، سيما وأن غلاة الجزائر الفرنسية أصبحوا يخافون من أن تنتزع الجزائر من أيديهم منهم، هذا الضعف في السلطة الفرنسية أدى إلى سقوط الجمهورية الرابعة وتدشين عهد الجمهورية الخامسة، ففي 13 ماي 1958، قام المستوطنون والعسكريون وعلى رأسهم راوول صالان "، Raoul Salan، و" جاك ماسو" Jacques Massu .بانقلاب سلمي، طالبوا غداته "ديغول" بتسلم السلطة، اعتقادا منهم بأنه منقذ فرنسا من جحيم الثورة وأملوا منه إنهاء مشكلة الجزائر[2]، خاصة وأن في تلك الفترة شهدت الأوضاع في فرنسا والجزائر تطورات على الصعيدين السياسي والعسكري منها على سبيل المثال : تخلي " بلوفن" Pleven يوم 02 ماي 1958 عن تشكيل الوزارة بعد أن امتنع الاشتراكيون عن دعمه، ووجهت قيادة الجيش مذكرة إلى الرئيس "روني كوتي" Coty أكدت فيها أنها لن تقبل بحكومة تتسبب في ضياع الجزائر، ونقل الجنرال "غانوفال" Ganoval إلى الجنرال ديغول يوم 1958/05/07 رسالة من الرئيس "روني كوتي" Coty مفادها أن انفجارا لأوضاع يوشك أن يصبح أمرا مقضيا وأن الجيش في أي لحظة ينقلب على المؤسسات، واضطر من جديد الرئيس "كوتي" إلى تكليف يوم 08 ماي السيد "بيار بفيلمان" Pierre Pflimlin بتشكيل الحكومة[3] ، وازدادت الأوضاع تفاقما، عندما أعلنت جبهة التحرير الوطني في

1 . ولو أن موقف الرئاسة، كثيرا ما مرّ معنا من خلال دراستنا هاته في الشق المتعلق بنشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 58 . 62، التي عبّرت عن ردود أفعالها، ممّا يصرح به في باريس رئاسة وحكومة، ونحاول أن نأتي ببعض ما لم نورده في السابق

2 – La Déchirure, Un Film Documentaire De Benjamin Stora Et Gabriel Lebomain, Chaine France 2.

3 . رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958 . 1962، منشورات بونا للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 183 .

اليوم نفسه عن إعدام ثلاثة جنود فرنسيين، كانوا أسرى لديها [1]، مما أدى إلى انفجار الوضع في الجزائر وخروجه عن سيطرة الوزير المقيم في الجزائر "روبير لاكوست" Robert Lacoste، الذي استدعته الحكومة إلى باريس يوم 10 ماي، ليصبح الجيش بقيادة "راؤول صالان"Raoul Salan يمثل السلطة الوحيدة في الجزائر باستيلاء الكتيبة الأجنبية الأولى للمظليين على مقر الحكومة العامة ومنحت للجنرال"صالان" Raoul Salan سلطات واسعة فجمع مقاليد السلطتين المدنية والعسكرية .

وجه في هذه الظروف المشحونة بالتوتر قائد الانقلاب خطابا من شرفة الحكومة حيّا فيه الجنرال ديغول، موجها دعوته للجنرال ديغول Charles de Gaulle، فما كان من هذا الأخير سوى الخروج عن تحفظه يوم 15 ماي قائلا :" ...و اليوم أمام التحديات التي برزت من جديد أمام الوطن، فليعلم أنني مستعد للاضطلاع بسلطات الجمهورية "[2] .

1 . 2 . مظاهر سياسة الجنرال شارل ديغول Charles de Gaulle **في الجزائر :**

كان على الجنرال "شارل ديغول" Charles de Gaulle أن يكون وفيا للذين جاءوا به للسلطة، فلم يكن متوقعا أن يتبع سياسة مخالفة لتوجهاتهم ومطامحهم، وعليه فقد أكد في أول زيارة له إلى الجزائر في بداية جوان 1958 سياسة بقاء الجزائر فرنسية وإتباع كل السبل للقضاء على الثوار " المتمردين"، وكان يريد الانتصار على جبهة التحرير الوطني باستعمال كل الوسائل مهما كلف الثمن، حتى ولو كان في قرارة نفسه قابلا بفكرة حتمية الاستقلال :" فلا يجب على فرنسا أن تكون مرغمة على خيبات عسكرية أو أن يحتم عليها التدخل الخارجي، أو أن يؤول الأمر إلى هيجان أنصار فرنسا بالجزائر بلبلة البرلمانيين"[3]، و في السياق ذاته يقول "شارل ديغول" :" فعلينا إذن بذل المجهود المراد على الأرض، حتى نكون الأسياد، فلا نعتبر أي حساب، ولا أيّ مسعى لأيّة عاصمة، ولا أيّ عرض لمساع حميدة، ولا أيّ تهديد بمراجعة مؤلمة في علاقاتنا الخارجية، ولا أيّة مداولة للأمم المتحدة "[4] .وقرر سياسة جديدة تقوم على مبـدأ الإدماج وإرساء إصلاحات عميقة منها تعيين الجنـرال "

1 جريدة المجاهد، " يغتالون الأسرى منّا ونعدم المجرمين منهم "، عدد 24، تاريخ (1958/05/29)، ص 12.

2 . رمضان بورغدة، مرجع سابق ، ص ص 183 . 187 .

3 . الهادي البكوش، الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف، الوقائع والتداعيات، تعريب : أحمد العيد ومحمد بلحاج، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس 2008، ص 76.

4 . شارل ديغول، مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص 50 .

صالان " Salan مندوبا عاما للحكومة يتولى الشؤون المدنية والعسكرية، إرضاء للعسكريين [1] .

اتبع الجنرال "شارل ديغول" Charles de Gaulle في الجزائر سياسة قائمة على جوانب عسكرية واقتصادية واجتماعية، وسياسية، فمن الناحية العسكرية استعمل كل أشكال القوة للقضاء على الثورة، وأطلق العنان للمعمرين ليعملوا ما شاءوا في الجزائر ووضع الخطط العسكرية المحكمة منها مخطط "شال" Maurice Challe موريس شال[2] بهدف القضاء الثورة عسكريا ومن الإجراءات المتخذة ضمن هذا المخطط : غلق الحدود الشرقية والغربية، إقامة المحتشدات والسجون ومضاعفة الجيش الفرنسي، تمشيط المناطق المشبوهة مع تكثيف عمليات الاستطلاع بسلاح الطيران والرقابة الدائمة على الثوار والمتعاونين معهم ...بخصوص مخطط شال[3] وخلال تنفيذ مخطط "شال" Challe، حدثت معارك حاسمة في مختلف المناطق وألحقت بالثورة خسائر كبرى [4]، لكنه تفطن له في مرحلة لاحقة، واتخذ احتياطاته لإفشاله، حيث لجأ لتقسيم وحداته إلى مجموعات صغيرة، تتحرك بسرعة وتجنب المواجهة المباشرة واللجوء إلى المناطق الآمنة [5] .

1 . عبد الله مقلاتي ، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954 . 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 135 .

2 . جنرال في الطيران الفرنسي 1905 . 1979، شارك في الحرب العالمية الثانية، أصبح قائدا لهيئة أركان الطيران العسكري الفرنسي وفي 1953 عين قائدا عاما للجيش الفرنسي، شارك في العدوان الثلاثي على مصر، في سنة 1958 أصبح قائدا لقوات الجيش الفرنسي في الجزائر، في أفريل 1960 يحال إلى قيادة الحلف الأطلسي، وبعد المشاركة في الانقلاب 1961/04/22 حكم عليه بـ 15 سنة سجنا ثم عفي عنه سنة 1966، أصدر مذكراته في 1968 تحت "عنوان ثورتنا" :

Grand Dictionnaire Encyclopédie, La Rousse, Vol 3 , Paris, 1982, P 3273.

3 . ينظر : جريدة المجاهد، "موعد مع الجنرال شال " ، عدد 55، تاريخ (1959/11/16)، ص 05، وصالح بلحاج، مخطط شال وآثاره في تطور حرب التحرير الوطني، مجلة المصادر عدد 12، سنة 2005، ص ص 185 . 218، ويحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، دار الأمة، الجزائر 2004، ص . ص 179 . 180 .

Et Maurice Challe, Notre révolte , Presses De la cite paris , 1968,p p 119 _125

4 . شرع في تنفيذ مخطط شال، بدءا بمنطقة الهضاب العليا في الغرب . وهران . في فيفري / مارس 1959 ثم الونشريس الظهرة ،و محور الطرق بين الولايات الثانية والثالثة والرابعة وعملية التاج Corole أفريل وجوان 1959 ثم الشرارة Etincelleفي الحضنة في جويلية 1959 ثم منطقة القبائل عملية المجهر Jumellesمن جويلية 1959 إلى مارس 1960 ثم منطقة الشمال القسنطيني (الأحجار الكريمة Pierres Précieusesمن نوفمبر 1959 إلى ماي 1960، ينظر :

Gilbert Meynier, Histoire intérieure Du F L N , Casbah éditions , Alger, 2003,p 300 et après.

5 . علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 247 . 250 .

لقد واجهت الثورة الجزائرية، سياسة ديغول بحزم وقوة فاعتمدت في الميدان العسكري الأساليب العسكرية الكفيلة بمواجهة خطة "شال" في الداخل ونقلت الحرب إلى فرنسا ونفذت عدة عمليات عسكرية كان لها الأثر في تحسيس الرأي العام الفرنسي بمخاطر المشكلة الجزائرية [1] .

أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، اعتقد ديغول أن المشكل الجزائري يتعلق بالأكل والشرب والوظيفة وغيرها من الماديات التي يحتاجها الإنسان فكان الإعلان عن مشروعه في خطاب له بقسنطينة يوم 1958/10/03م [2]، والهدف منه تحسين وضعية حياة الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية، فسطر مخططا من 1959 إلى 1963 يتضمن 250 ألف سكن، واستحداث 400 ألف منصب عمل، وتوزيع ألاف الهكتارات من الأراضي على الفلاحين الجزائريين، وضمان التعليم للأطفال وإقامة منشآت صناعية كبرى [3] .

أما من الناحية السياسية فقد تبنى عدة مشاريع منها تظاهره بالبحث عن الحل السلمي بتقدمه بمشروع سلم الشجعان يوم 1958/10/22 حيث طلب من الثوار تسليم الأسلحة وإنهاء المعارك والتباحث مع السلطة الفرنسية، هذا المشروع الذي والذي ولد ميتا فهمته جبهة التحرير على أنه استسلام وطالبت بفتح مفاوضات جاء ذلك في بيان من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [4] .

رغم ما كان يحدث على الأرض إلا أن قيادة الثورة ركزت على مطالبها الاستقلالية، كما أظهرت أحيانا ليونة في مواقفها وذلك من خلال دعوة ديغول للتفاوض يتضح ذلك من تصريح "فرحات عباس" أن الحكومة المؤقتة مستعدة للقاء بين مندوبيها وممثلي فرنسا من أجل حل القضية الجزائرية[5] ، كما قام "شارل ديغول" . أيضا بإجراءات من شأنها تظهر للرأي العام الجزائري والفرنسي أن ديغول يريد تكريس السلطة المدنية فقام بتنحية الحاكم العام للجزائر " راوول صالان" وتعيين الخبير الاقتصادي " بول دولوفريي" مندوبا عاما للجزائر و"مورريس شال" قائدا عاما للقوات الفرنسية في الجزائر ونائبا للمندوب العام [6] ، مع إجراء تعديلات على نظام الانتخابات، وتخصيص ثلثين من من ممثلي الجزائر في البرلمان الفرنسي للمسلمين، وحرص على إنجاح الانتخابات البلدية ومجلس

1 . جريدة المجاهد ،" جيش التحرير يواصل انتصاراته" عدد 28، تاريخ (1958/08/28)، ص 04.

2 . للاطلاع على التعريف بالمشروع ومضمونه وأهدافه ونتائجه، ينظر، رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص . ص 328 . 347

3 . عبد الله مقلاتي ، مرجع سابق ، ص 135 .

4 . جريدة المجاهد، بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "، عدد 31، تاريخ (1958/11/01)، ص 03 .

5 . الجريدة نفسها، " حديث مع الرئيس فرحات عباس" عدد 30، تاريخ (1958/10/10)، ص 3.

6 . Ives Courrière, La Guerre D'Algérie ,T3 , L'heure des colonels , p 366 – 367

الشيوخ مطلع 1959، كل هذا من أجل خلق قوة ثالثة متعاونة مع فرنسا، وسحب البساط من جبهة التحرير الوطني، ولحسن الحظ . لم تنجح هذه الإصلاحات لأنها وجدت مقاومة من الكولون والعسكريين، كما وجدت مواجهة من قبل جبهة التحرير[1] .

و أمام فشل مخططاته العسكرية والاقتصادية التي وقف عليها في زيارته للجزائر أواخر أوت 1959 وتزايد ضغط الرأي العام الدولي، خاصة بعد وقوفه على العمليات العسكرية التي كانت تقودها وحداته في شرق الجزائر وغربها، أدرك أنه لا مجال للبقاء على هذا الحال قائلا :" لقد أصبح ثابتا لدي الآن، أنّه إذا لم نفقد شجاعتنا، فإن الثورة ستضل عاجزة عن السيطرة على الجزائر، غير أنّ هذا لا يمنع أنها ستتمكن دائما من الاستمرار في مقاومتها، وتجديد كيانها في بعض المناطق الخاصة بفضل مؤازرة السكان "[2] .وانتهى إلى " أنّ المجهودات الضخمة التي تبذلها فرنسا في الجزائر لا معنى لها، فقال :" ...و بذلك أصبحت متأكدا أكثر من أي وقت مضى، انه رغم تفوق وسائلنا الساحق، فإنه لا طائل من خسارة رجالنا وأموالنا عن طريق فرض شعار الجزائر الفرنسية، وأنّ السلم لا يمكن أن ينشأ إلا عن مبادرات سياسية، تتخذ اتجاها معاكسا، وأنّ فرنسا يجب أن تسير في هذا الطريق ...كما أن الاستمرار في متابعة نضال وهمي سيسيء إلى معنويات جيشنا ..."[3] .

اضطر ديغول إزاء هذا الوضع للاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال في 09/16/ 1959م *،بعدها مباشرة بحلول سنة 1960، لقي رد فعل من قبل أنصار الجزائر الفرنسية الذين رأوا في مشروعه هذا، نوع من عدم الوفاء لما جاء به، إثر انقلاب 13 ماي 1958، وهو ما تجلى في الحركة التمردية [4]، بعدها، ما كان من الجنرال شارل ديغول سوى الخروج والحديث للفرنسيين بهذا الخطاب الذي جاء حدد فيه موقفه من الرافضين لسياسته : " إن الحركة التمردية التي اندلعت بالجزائر ضربة سيئة لفرنسا في حد ذاتها ولفرنسا بالجزائر ولفرنسا في العالم، لقد أمسكت بالحكم بموافقة البرلمان وتلبية لنداء الآمة وبمساندة منها للنهوض ببلادنا وبالأخص من أجل حل فرنسي

1 . جريدة المجاهد، " السراب الحقير أو القوة الثالثة "، عدد 59، تاريخ (1960/01/11)، ص 03 .

2 . الجنرال ديغول ، مصدر سابق، ص 85 .

3 . المصدر نفسه، ص 86.

* سبق التعريف بالمشروع في الشق المتعلق بالموقف الرسمي لرئاسة الجمهورية من الثورة الجزائرية في الفصل الثاني.

4 . بتاريخ 1960/01/24 التي راح ضحيتها 24 قتيلا و149 جريحا من الفرنسيين، الحركة التي قادها كل من " أورتيز " و" لاغايارد " " بالجزائر بهدف الاحتفاظ بالجزائر الفرنسية والصحراء وإلغاء مشروع تقرير المصير، ينظر : جريدة العمل، " ديغول : لم أمسك بزمام الحكم إلا من أجل حل فرنسي بالجزائر "، العدد 1323 ،(1960/01/26 م)، ص 04.

بالجزائر." ويضيف : " وإني أقولها بكل وضوح وبساطة أنه في صورة ما إذا لم أنجح في مهمتي فإنه لن يبقى لفرنسا أي حظ لمواصلة عملها العظيم في الجزائر[1] .

إذا جئنا لتحليل محتوى السياسة الديغولية في الجزائر من تسلمه السلطة وإلى غاية الإعلان عن مشروع تقرير المصير للجزائريين، نجده في ظرف سنة وأربعة أشهر، أدخل الجزائر في معمعة السياسة بالعسكر، والمتأمل فيها لا يجد فيها سوى التناقض، إذ كيف يعقل أنه يطرح مشروع قسنطينة ذو الطابع الاقتصادي والاجتماعي في الظاهر والتبعية وتكريس منطق الاحتلال في الباطن على الجزائريين، وكأنهم خرجوا من أجل الفقر وشظف العيش، في حين يبدو أنه تغافل عن بيان أول نوفمبر الذي بين بوضوح أن الهدف من الثورة هو الاستقلال النهائي للجزائر، ويليه مشروع "سلم الشجعان " الذي طرح في الوقت الذي بلغت فيه الثورة أوجها ووصلت مرحلة اللّارجوع خاصة بعد تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فهو بهذا يريد إحداث شرخ في وسط الثوار الجزائريين لإضعاف الثورة حتى يسهل عليه احتواءها، وأخيرا يأتي إلى مشروع تقرير المصير، هذا الأخير، يبدو في ظاهره مشروعا جديرا بالدراسة والاهتمام من قبل جبهة التحرير الوطني، ولكن دهاء قادة الثورة يدركون مدى مناورة ديغول، لذلك لم ينخدعوا وراء مثل هاته المشاريع وتمسكوا بالغاية التي قامت لأجلها الثورة، لأنه باختصار طرح ديغول لمشروع تقرير المصير في خياره الأول كان يرى فيه استحالة التحقيق بحكم أنه يترك نتائج وخيمة من فوضى وقتل ومعاناة لا تنتهي بوجود المعمرين أنصار "الجزائر الفرنسية "، ومن أجل استبعاد هذا الحل اقترح تجميع الجزائريين الراغبين في البقاء تحت المظلة الفرنسية في مناطق معينة مع فصل الصحراء، وهذا أمر مستحيل، يعمل على تجزئة الوحدة الترابية للجزائر، أما الحل الثاني وهو خيار كان يدافع عنه المستوطنون بقوة في السابق . أي دون المساواة التامة . كذلك يعتبر إجراء غير عملي بحكم أن المستوطنين لن يقبلوا بالمساواة التامة لأنه بالنسبة إليهم تهديد لمصالحهم وامتيازاتهم، وإذا عرجنا على المقترح الثالث وهو الحكم الذاتي للجزائريين كذلك ربما يشترط ديغول . في حالة قبول الجزائريين هذا العرض . شروطا على المجموعات التي تعيش في الجزائر من الفرنسيين والعرب والقبائل والميزابيين...إلخ، تحد من قيمة هذا المطلب وفي الوقت نفسه ربما رأى ديغول أيضا أن مثل هذا المقترح سيرفض من الحكومة المؤقتة بالنظر إلى مجمل تصريحاتها الداعية إلى الاستقلال الذي يأتي عن طريق المفاوضات الجدية. وطبيعي جدا أن ترفض من هاته اقتراحات التي لم تستجب لرغبات الشعب الجزائري، وفي

1 - جريدة العمل ، " ديغول : لم أمسك بزمام الحكم إلا من أجل حل فرنسي بالجزائر "، عدد 1323 ،(1960/01/26 م) ، ص 04.

الوقت نفسه يرد على الرافضين لسياسته بأنهم ظلوا الطريق مما يوحي بأنه عازم على إيجاد الحلول المناسبة، بعد كل هذا، كيف تقدم مثل هذه المشاريع ؟ في الوقت الذي لم يسكت فيه منطق الرصاص ويقتل فيه المواطنون من جميع الفئات وعمليات التمشيط الواسعة التي طالت ربوع الجزائر شرقا وغربا كانت في أوجها بل ومنها من أشرف عليها ديغول نفسه .

1 . 3 . موقف " شارل ديغول" Charles de Gaulle من المفاوضات :

أ . محادثات " مولان" Melun:

بعد سلسلة المشاريع التي تقدم بها "ديغول" منذ توليه السلطة، وإدراكه عدم جدوى كل المساعي المطروحة، كونه كان يريد الحل وفق ما يراه هو مناسبا، وليس بالتشاور مع الحكومة المؤقتة، لتأتي مرحلة المفاوضات الجدية التي توسمت فيها الحكومة الجزائرية خيرا لكن ديغول بقي يناور على عادته ولم يأت بجديد من شانه إثبات حسن النية لإنهاء المشكل بصفة دائمة و مثلما سبق وأن عرفنا مجريات محادثات "مولان" **Melun**، وما نتج عنها من فشل في الوصول إلى أرضية اتفاق، نجد الرئيس "ديغول" ما يزال يصرح علنا بل وعمل دعاية عبر بعض الولايات الفرنسية، لاقتناعهم بأن طريق السلم هو الكفيل بإنهاء الصراع، جاء ذلك أثناء قيامه بجولة في شمال فرنسا شارحا الوضع بالجزائر وما يتطلع إليه مستقبلا يقول في مدينة " ليزيو **Lezzi**" : " .. .في الجزائر حيث تتواصل المعارك والاعتداءات التي سئمها جميع الناس بعد ست سنوات، وإن فرنسا سطرت طريق السلم في الجزائر، إن ذلك الطريق لواضح ،إنه يؤدي إلى السلم والتصالح وخير الناس في الجزائر"[1] ، ويقول أثناء مقابلته لمشايخ المدن بمقاطعة " لور Loure" : " إن قضية الجزائر تهتم الحكومة بتسويتها، لذلك فهي تنوي قبل كل شيء حصول وقف إطلاق القتال ثم وجوب قبول تقرير الجزائريين لمصيرهم بأنفسهم، وإن كل إرادة ترمي إلى إخضاعهم تعتبر خسارة للوقت ومخاطرة بإعادة عرض المشكل من جديد في كل تحول تاريخي"[2] ، ويقول أيضا في جولة له بشمال غرب فرنسا بخصوص المسألة الجزائرية يقول : " إن فرنسا تقول للجزائريين : إن الجزائر، لكم فلنتباحث معا وكل ما نطلبه هو وضع المشي قبل الدخول إلى القاعة (قاعة المباحثات) "[3] .

1 . جريدة العمل، " ديغول يقول : كل الناس ملّت الحرب "، عدد 1465، (1960/07/10)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها، " ديغول يكرر : لقد سئم كل الناس حرب الجزائر "، ص 01 و04 .

3 . نفسها، " ديغول يقول للجزائريين: "إن الجزائر لكم... "، عدد 1517، (1960/09/08)، ص 01 .

مازال الجنرال "شارل ديغول" في حيرة من أمره، ولم يحسم الصراع بينه وبين دعاة الجزائر الفرنسية، ففي خضم الجولات التي يقوم بها لشرح موقفه قال :" أنه سطر طريق الحل للمشكل الجزائري وأن سيسلكه غير عابئ بما يقال في الخارج وممّا خرج به في جولاته أنه :" يعرض تقرير المصير على جميع الجزائريين كما يعرض وقف القتال على المقاومين والتفاوض معهم لضبط شروط وقف القتال " ، ومما قاله لأحد شيوخ المدن الفرنسية لما سأله : إننا نريد أن نرى نهاية الحرب في الجزائر أجابه شارل ديغول بقوله :" لمن تقولوا، هذا ؟ إنّني شاعر بذلك، هناك من يريد الجزائر الفرنسية وهو حل غير ممكن لأن الجزائريين يحاربون منذ ست سنوات وهناك من يقول: إذا سلموا الجزائر للثوار واستريحوا، ولكن هذا الحل يمثل كارثة سواء بالنسبة للجزائر أو بالنسبة لفرنسا "[1]، وفي مدينة " أوبران" الفرنسية تعرض شارل ديغول إلى الحرب في الجزائر فقال :" إن السلم على أبوابنا ويكفي القيام ببعض العمل لتحقيق ذلك السلم"[2] .

المتأمل في تصريحات "شارل ديغول"Charles de Gaulle ، يفهم أنه رجل المصالحة وداعية سلم، وأن الطريق المستقبلي هو طريق السلم في الجزائر، ويعترف صراحة بمدى خطورة الحرب سواء على الفرنسيين أو الجزائريين وأن الكل سئم منها، الأكثر من ذلك يعترف أنه لا يمكن إجبار الجزائريين لإرادته، لان في ذلك مضيعة للوقت، والعجيب أن مثل هاته تصريحات قالها أياما فقط من فشل محادثات "مولان" **Melun**، وربما سماعه لشروط الجزائريين، هي التي دفعته للإعلان عن مثل هذه التصريحات المطمئنة ظاهريا، ولكن في المضمون ما يزال يلفها الغموض، فهو يقول "السلم" و"تقرير المصير" ولكن بأي كيفية وصيغة ؟، هل مثلما يفهمه الجزائريون أم مثلما يفهمه هو ؟، بكل بساطة طرح خطته لجس النبض، ولما وجد معارضة بدأ يميل للحل الأقل تطرفا . وهو الأنسب .

انتهت سنة 1960 بأحداث كان لها وقع على الجزائريين والفرنسيين على حد سواء، إنها أحداث 1960/12/11 . سبق الحديث عنها . التي كشفت للفرنسيين وللرأي العام العالمي أكثر عن عدالة القضية الجزائرية، بل وديغول نفسه وقف على الحقيقة المرة أثناء زيارته للجزائر وما انجر عنها من أحداث، الأمر الذي بات يفرض عليه حلا، المهم التخلص من هذا الجحيم، فراح يطمئن الجزائريين والفرنسيين بأن استفتاء تقرير المصير المزمع إجراؤه في جانفي 1961، حتى يضع الشعب

1 . جريدة العمل " ديغول يصرح من جديد ... "، عدد 1545، (1960/10/11)، ص 04 .

2 . الجريدة نفسها " ديغول يطلب من الشعب الفرنسي... "، عدد 1555، (1960/10/22)، ص 01 .

الفرنسي أمام الأمر الواقع، وفي نفس الوقت، يثبت لقيادة الثورة أنه رجل سلام، هذا الذي عبر عنه بمناسبة رأس السنة . 1961 . أين ألقى الجنرال ديغول خطابا ضمنه الوضع في الجزائر : " إننا نريد أن تكون سنة 1961 بالنسبة للجزائر سنة السلم حتى يتمكن سكانها من تقرير مصيرهم، وحتى تبرز للوجود "الجزائر الجزائرية" التي تحكم نفسها بنفسها ." وواصل الحديث قائلا : " إنني أدعو فرنسيي الجزائر إلى أن يتخلصوا من الاضطراب والأوهام وأن يغتنموا الفرصة السانحة لهم للانتفاع بالجزائر الجديدة ." وربط حاجة الجزائريين بالفرنسيين قائلا : " الآن الجزائر في حاجة إلى الفرنسيين وفرنسا في حاجة إليهم بالجزائر، إن فرنسا مصممة على حماية أبنائها في أنفسهم وأموالهم كما أنها مصممة على حماية مصالحها ." وختم ديغول كلامه بتوجيه نداء حار للشعب الفرنسي ليجيب بنعم على الأسئلة المطروحة عليه في الاستفتاء يوم 08 جانفي 1961"[1] .

المتمعن في خطاب "شارل ديغول" Charles de Gaulleالمثير للجدل، يستنتج أنه يحمل رؤية سياسية يسوها التفاؤل بحل للمسألة الجزائرية المتمثلة في تقرير المصير، هذه العبارة التي تحمل في ثنائها دلائل لا يفك لغزها إلا ديغول نفسه، ووفق رؤيته هو، فمن جهة يتكلم عن تقرير المصير والاستفتاء وأن الجزائريين يحكمون أنفسهم، وفي الوقت ذاته يوجه خطابه للمعمرين بألا يتخوفوا وأن فرنسا حريصة على حمايتهم وحماية مصالحهم وكأن في الأمر شيء، لا يريد الإفصاح عنه الآن، يريد الاستفتاء ولكن بشروط تكبل الجزائريين وتجعلهم لا ينعمون به، هذا الغموض في التصريحات دفع بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برفضه جملة وتفصيلا . سبق الحديث عن موقف الحكومة المؤقتة من مشروع الاستفتاء . وهو ما عبرت عنه في أكثر من مناسبة .

بعدما اتضحت الرؤية وصوت الفرنسيون في باريس والجزائر عن الاستفتاء الذي قاطعه أغلبية الجزائريين، وبلوغ المحادثات الجزائرية الفرنسية تقدما أحسن مما سبق، بدأت تظهر ملامح الحل، وأن الشروط التي سبق وأن أعلنت عنها فرنسا في مختلف المحطات السابقة لم تعد قابلة للتنفيذ، وأن الأمر يجب أن يسوى بالطريقة الجزائرية، ولو أن ديغول بقي متشبثا ببعض الشروط إلا أن ذلك لم يثنه عن قبوله إنشاء دولة جزائرية [2] في الندوة الصحفية التي عقدها يوم 1961/04/11 أين أعلن بالخصوص: " أن فرنسا لن تعارض إنشاء دولة جزائرية"، بل إنه عبر عن اعتقاده بأن هذه

1 . جريدة العمل، "ديغول يخاطب الشعب الفرنسي" ، عدد 1616، تاريخ (1961/01/01)، ص 08 .

2 . ديغول يقول : "إنشاء دولة جزائرية" وكأن الجزائر من قبل لم تكن موجود، هذا إنكار تام لوجودية الجزائر، والحقيقة التاريخية أن الجزائر يوم دخلتها فرنسا عام 1830 كانت تحمل صفة الدولة بحكم النظام السياسي والاقتصادي والعسكري وغيره وأنه كانت تعقد المعاهدات حتى مع فرنسا نفسها، وتقيم علاقات دبلوماسية مختلفة مع شتى الدول إلى غير ذلك مما لا يتسع المقام لذكره .

الدولة ستكون ذات سيادة في الداخل والخارج .و يضيف مؤكدا حديثه عن إمكانية العودة للمفاوضات قائلا :" أتحدث عن الجزائر ولا غرابة في ذلك، ولكي أشرح سياسة فرنسا تجاه الجزائر يمكن أن أقول طبعا وقبل كل شيء أن هذه السياسة ترمي إلى إنهاء المعارك والحوادث بطريقة أو بأخرى لأننا لا نستطيع البناء إلا في السلم، ويمكن أن نقول إن هذه السياسة ترمي إلى السماح للأهالي الجزائريين بأن يقرروا مصيرهم ولا شيء أهم من السماح لهم بذلك "[1].

برّر الرئيس "شارل ديغول" Charles de Gaulle ذلك بالتكاليف الكبيرة التي أنهت خزينة الدولة الفرنسية :"و أقل ما يمكن أن نقول عن الجزائر هو أنها تكلفنا مصاريف باهظة أكثر مما توفر لنا من أرباح والأمر يتعلق سواء بالمصاريف الإدارية أو التمويل الاقتصادي أو الإعانة الاجتماعية أو التنمية الثقافية أو التكاليف العسكرية وبعبارة أوضح فالتكاليف التي نتكبدها بالجزائر لا يمكن بأي وجه من الوجوه تعويضها، ويجدر أن نعلم أن المسؤوليات التي تمارسها فرنسا بالجزائر تمثل بالنسبة لنا حملا عسكريا وسياسيا ثقيلا "[2] .

لعل الشق الثاني من تصريحه هو الذي يوضح مدى قبول ديغول الدخول في المحادثات الجادة التي تفضي للاستقلال، لأنه استطاع أن يتكلم بصراحة أن تكاليف الحرب والنفقات التي تنفقها الدولة الفرنسية على شتى القطاعات ولا سيما الجانب العسكري، أثقلت كاهل الخزينة، وأن كل يوم يمر فهو مضيعة للوقت، فديغول حسبها جيدا وأدرك أن الحرب لا محالة اليوم أو غدا تنتهي وأن الجزائريين سيأخذون استقلالهم، وما على الأطراف المعنية بالصراع سوى الجلوس لمائدة المفاوضات وتذليل كل العقبات التي من شأنها إطالة عمر الأزمة وهذا الذي حصل في أقل من سنة .

ب . اعلان شارل ديغول Charles de Gaulle وقف إطلاق النار :

بعد مسار معقد وصعب من المفاوضات، وبعد أخذ ورد، وتعثر وتأجيل مرات، توصل الطرفان الجزائري والفرنسي إلى التوقيع على اتفاقيات الاستقلال [3]، ومنها وقف إطلاق النار عشية 1962/03/19، الذي اعترف فيها . شارل ديغول Charles de Gaulle. بمنح فرصة للجزائريين

1 . جريدة العمل، "ديغول يعترف ..." ، عدد 1701، تاريخ (1961/04/12)، ص 01 و06 .

2 . الجريدة نفسها، ندوة الجنرال ديغول الصحفية، ص 06 .

3 . للاطلاع على تفاصيل مسار التفاوض والاتفاقيات ينظر ابن يوسف بن خدة، اتفاقية إيفيان، تر: لحسن زغدار ومحل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987 وأيضا:

Dahlab Saad, pour l'Indépendance de l'Algérie , mission accomplie, ed , dahlab, Alger,1990

كي يقرروا مصيرهم بأنفسهم شارحا للفرنسيين مغزى الاتفاق ويقول :" إن إبرام الاتفاق لوقف إطلاق النار بالجزائر والتدابير المتخذة ليقرر المتساكنون مصيرهم والأفق المفتوحة في وجه جزائر مستقلة تتعاون معنا تعاونا متينا، وأن كل هذا يرضي ضمير فرنسا" [1] .

إن تاريخ 19 مارس 1962، هو فاصل بين فرنسا الاستعمارية الاستيطانية وفرنسا المقبلة على الخروج والاعتراف النهائي بكيان ووحدة الشعب الجزائري، فهو تتويج لمسار نضالي طويل تأكد خلالها ديغول بحتمية الاستقلال، ولما حصل التفاوض على القضايا الأساسية ومنها مسألة تمثيل الجبهة ووضعية المستوطنين والمصالح الفرنسية، توصلت اتفاقيات أيفيان إلى الاستجابة لمطالب جبهة التحرير الوطني، وعلى رأسها الاستقلال التام في إطار الوحدة الترابية والشعبية .

بعد اعتراف الجنرال" شارل ديغول" Charles de Gaulleبمنح فرصة للجزائريين لتقرير مصيرهم وموافقته على وقف القتال*، الآن يدخل في مرحلة محاولة إقناع الفرنسيين بضرورة الاقتناع بالاستفتاء المزمع إجراؤه في الأشهر القليلة القادمة وذلك وفقا لما جرى الاتفاق عليه في مفاوضات "إيفيان" وعليه ألقى خطابا على الفرنسيين تضمن مشروع الاستفتاء ومما قاله في هذا :" إني أتقدم للشعب الفرنسي بمشروع قانون الاستفتاء، وأنا اقترح عليه أن يصادق علانية على التدابير التي وردت في تصريح الحكومة المؤرخ في 19 مارس فيما يتعلق بوقف القتال وبتقرير المصير في الجزائر وبتعاون فرنسا من جهة أخرى مع ذلك البلد إذا اختار كما يتوقعه كل الناس الاستقلال"، وأضاف:" إني لا أشك لحظة في أن فرنسيي الجزائر عندما تتخذ الأمة قرارها بلا رجعة يوم 03 أفريل سيقبلون في نهاية الأمر هذه التضحيات وتكون عندئذ الأوهام الكبرى قد انقشعت عنهم وتفهموا الوضع واستأصلوا قادة الإرهاب الذين يقودونهم إلى الضياع ويخونونهم في نفس الوقت"[2] .

الآن وبعد إمضاء اتفاقية وقف إطلاق النار، بقي على "شارل ديغول"Charles de Gaulle إقناع عموم الفرنسيين بجدوى ما قام به، ولو أنه كان رأي غالبية الفرنسيين بأنهم سئموا من الحرب، وأن السواد الأعظم يؤيد الخروج من الجزائر، وهو ما عمل على تجسيده من خلال مخاطبتهم مباشرة حاثا إياهم على التصويت لصالح الاتفاقيات .

1 . جريدة العمل، " الجنرال ديغول يعلن عن اتفاق وقف القتال"، عدد 1994، (1962/03/19)، ص 02 .

*. ديغول لم يمنح الاستقلال للجزائريين و إنما الظروف العسكرية الثورية و السياسية لنشاط الحكومة المؤقتة فرضا عليه الاعتراف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم .

2 . الجريدة نفسها، " الجنرال ديغول يفتتح حملة الاستفتاء"، عدد 2001، (1962/03/27)، ص ص 01. 06 .

عرفت الجزائر من 19 مارس إلى 01 جويلية 1962 مرحلة انتقالية تخللتها كثير من الصعوبات، وكان على قيادة الثورة العمل على مواجهة المرحلة بكل حزم، فقبلت بوجود الهيئة التنفيذية المؤقتة لإدارة المرحلة حتى تستطيع تنفيذ سياستها وتتجاوز المخططات الفرنسية وهو ما مكنها من وضع تصورات سياسية واقتصادية للدولة الجزائرية المستقبلية في الفترة من 25 ماي إلى 07 جوان 1962 أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس[1]، وتم خلاله تحليل وضعية المجتمع الجزائري واقترحت على ضوئها مشروع أرضية عمل لإنجاح الثورة الديمقراطية الشعبية التي يتزعمها الحزب الواحد واعتماد خيار الاشتراكية [2] .

وجّه الجنرال" شارل ديغول" Charles de Gaulle رسالة لرئيس الهيئة التنفيذية باستفتاء 1و2 جويلية 1962، واختيار الشعب الجزائري استقلاله، يعترف له رسميا باستقلال الجزائر، ومما جاء فيها:" إن فرنسا سجلت نتائج الاقتراع تقرير المصير لفاتح جويلية 1962 وبداية تنفيذ تصريحات 19 مارس 1962 وأنها اعترفت باستقلال الجزائر، ولذلك بمقتضى الفصل الخامس من التصريحات العامة ليوم 19 مارس 1962 فإن الاختصاصات المنجرة عن السيادة على أراضي المقاطعات الفرنسية سابقا بالجزائر، تسلم ابتداء من هذا اليوم إلى المجلس التنفيذي المؤقت للدولة الجزائرية، وفي هذا اليوم المشهود أعرب لكم سيادة الرئيس أصالة عن نفسي وباسم فرنسا بأكملها عن أعمق التمنيات وأصدقها لمستقبل الجزائر " [3] .

هكذا يتبين لنا أن الطريق إلى الاستفتاء لم يكن سهلا ونتائجه كانت حاسمة في تأكيده مطلب الاستقلال، بعدما قيّمت السلطة الفرنسية حصيلة السبع سنوات ونصف مما سخرته من جيوش عسكرية بلغت حوالي المليونين جندي فرنسي الذين جندوا في المعارك بين شتاء 1954 وربيع 1962 منهم : 1.200.000 مجند، و128000 أعيد تجنيده خليط من فرنسيين وأوربيين وحوالي 110.000 من الفرنسيين المتواجدين بشمال إفريقيا و120.000 من الحركى[4].

1 . أغلب المصادر تتحدث عن مؤتمر طرابلس وما نتج عنه من أزمة وصراعات بين أبناء قيادة الثورة ومنها كتاب : الجزيرة 5 . شاهد على العصر، لمؤلفه أحمد منصور، " الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط1، الدار العربية للعلوم، دار ابن حزم، لبنان، 2007، ص 18 .

2 . محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، مصدر سابق . ص . ص 271 . 281 .

3 . ا جريدة لعمل، " باريس تعلن رسميا عن وثيقة استقلال الجزائر "، عدد 2095، (1962/07/04)، ص 06 .

4 . Pierre Vallaud , La Guerre D'Algérie de la conquête a l'indépendance, 1830-1962 , édition Mathilde aycard , acropole , paris , France, 2012.p 291.

ونتيجة لهذا لم تجد فرنسا سوى الذهاب لاستفتاء الذي صوت له الجزائريون بالأغلبية الساحقة، مما اضطر فرنسا رسميا للاعتراف باستقلال الجزائر يوم 03جويلية 1962 واختارت قيادة الثورة يوم 05 جويلية عيدا للاستقلال لمناسبته بيوم 05 جويلية 1830 يوم سقوط العاصمة في أيدي الاحتلال الفرنسي، إنه اليوم الرمز الذي أرخ لحقبة زمنية دامت 132، جثم خلالها الاستدمار الفرنسي على أرض الجزائر .

02 . موقف الحكومات الفرنسية من الثورة الجزائرية :

عرفت فرنسا ثمانية رؤساء حكومات [1]، من أول نوفمبر 1954 إلى إعلان الاستقلال يوم 03 جويلية 1962، عملت كلها على تطبيق سلسلة من الإجراءات القانونية والسياسية الاقتصادية والعسكرية منذ انطلاق الثورة وإلى غاية وقف إطلاق النار، اعتقادا منهم أن الجزائر فرنسية ولذلك الحفاظ عليها يعد من أأكد الواجبات والحفاظ على الأمن والاستقرار والنظام العام يدخل ضمن صميم اختصاصاتهم، فسخروا في ذلك كافة الإمكانيات المادية والبشرية قصد بلوغ مخططهم ورغم تعدد الحكومات وتعاقبها وتعدد الأسماء من قادة عسكريين ومدنيين بل والاختلاف حتى في الطابع السياسي للحكومات لم يحل دون الاتفاق على منهج واحد هو العمل من أجل الجزائر الفرنسية، وعليه فالسؤال المطروح : بم تميزت سياسة الحكومات المتعاقبة أثناء الثورة سياسيا وعسكريا ؟ وهل حققت ما كانت تريده في الجزائر ؟

1 . وهم : 1 . "بيار منديس فرانس" Pierre Mandes France: حكم من جوان 1954 إلى فيفري 1955، 2 . إدغار فور Edgar Faur من 23 فيفري 1955 إلى نهاية جانفي 1956، 3 . غي موللي Guy Mollet من 1 فيفري 1956 إلى 13 جوان 1957، 4 . موريس بورجيس مونوري Maurice Bourges Maunoury من 13 جوان إلى 06 نوفمبر 1957، 5 . فيليكس غايار Félix Gaillard من 06 نوفمبر 1957 إلى 14 ماي 1958، 6 . بيار فليملان Pierre Pflimlin من 14 ماي إلى 29 ماي 1958، 7 . شارل ديغول Gaule Charles de من جوان 1958 إلى 8 جانفي 1959، 8 . ميشال دوبري Michel Debré من 09 جانفي 1959 إلى 14 أفريل 1962 ثم يليه جورج بومبيدو George Pompidou من 14 أفريل إلى 07 ديسمبر 1962 (جاء في الفترة الانتقالية أي بعد وقف إطلاق النار، فهي حكومة ليس لها تأثير على الأحداث بحكم أن ديغول هو من أشرف شخصيا على ما اتفق عليه إلى غاية الاعلان النهائي عن الاستقلال ،باستثناء ميشال دوبري، الذي بقي وزيرا أول من 1959 إلى 1962، لم يدم الآخرون على رأس الحكومة إلا قليلا منهم، منهم "بيار فليملان" بقي خمسة عشر يوما فقط، وستة عشر شهرا بالنسبة لـ "غي موللي"

- Référence: différents ouvrages sur la guerre d'Algérie.

2 . 1 . . موقف حكومة "بيار منديس فرانس" Pierre Mandes France:

استيقظ الساسة الفرنسيون على أحداث لم يألفوها من قبل بانطلاق الرصاصات الأولى ليلة الفاتح نوفمبر 1954 وما تلاها من أحداث، ، بل وعدت من قبيل المفاجآت ،و سارعوا للإدلاء بتصريحات هنا وهناك مطمئنين المعمرين على أنها أحداث عابرة وسرعان ما تتوقف الأكثر من ذلك أن هذه الأحداث قام بها قطاع طرق وخارجون عن القانون والحكومة الفرنسية عازمة على القضاء عليهم في أقرب وقت، وكان أول رد فعل من قبل رئيس الحكومة السيد "بيار منديس فرانس" Pierre Mandes France ، فذكر في تدخله أمام المجلس الوطني الفرنسي يوم 1954/11/12 في أول نقاش برلماني كرس للأحداث في الجزائر قائلا :" لن نتساهل أبدا لما يتعلق الأمر بالدفاع عن الأمن الداخلي للأمة ووحدة الجمهورية وإن مقاطعات الجزائر تمثل جزءا من الجمهورية الفرنسية منذ أمد بعيد، بطريقة لا رجعة فيها .. .لا يمكن تَصور انفصال بين الجزائر والوطن الأم .. .لا يمكن لفرنسا ولا لأي حكومة أو برلمان فرنسي التنازل عن هذا المبدأ الجوهري مهما اختلفت التوجهات "[1] .

تمثل رد فعل بعضا من وزرائه في الحكومة في موقف وزير الداخلية وزير الداخلية آنذاك " فرانسوا متيران" François Mitterrand الذي أغلق كل أبواب الحوار والتفاوض مع الثوار، إلا لغة الرصاص والبارود وعبر عن ذلك بقوله :" هذا الشكل من المعارضة لفرنسا الذي هو العصيان المسلح لا يسمح بتصور حدوث مفاوضات، ولن يجد إلا شكلا واحدا وحاسما هو الحرب ولا مجال للمطالب الوطنية الجزائرية، إن من واجب الحكومة أن تحافظ على الوحدة الوطنية وستقوم بهذا الواجب "[2]، و هو نفسه الذي صرح يوم 12 نوفمبر قائلا :" أن " الجزائر هي فرنسا" ومقاطعات الجزائر هي مقاطعات فرنسا .. .وأن أي شخص يحاول بطريقة آو بأخرى خلق الفوضى والانفصال سيضرب بكل الوسائل التي وضعها القانون تحت تصرفنا "[3]، وعبر عن عزمه وإرادته في تحقيق سياسة الإدماج قائلا :" ...هناك قانون واحد ومجلس نيابي واحد وبذلك فهي أمة واحدة، هذا هو دستورنا وتلك هي إرادتنا "[4]، وأضاف :" إن السياسة الاندماجية للحكومة لا يمكن فهمها إذا لم تضف إليها الإرادة الصلبة والكاملة لمنح حظوظ متساوية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي تماما، مثل

1 . رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 97 .

2. Journal, Echo D'Alger , Du mercredi 03/11/1954 , 43 année , n 15676

3 . رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 96 .

4 . عمار قليل، مصدر سابق، ص 217 .

المجالين السياسي والإداري، لكل أولائك الذين يعيشون فوق الأرض الجزائرية بغض النظر عن أصلهم "[1] .

ترجمت هذه التصريحات المتطرفة في تدابير عسكرية في غاية القسوة والعنف منها قيام القوات الفرنسية في شهر ديسمبر 1954 بعملية قمع واسعة في جبال الاوراس وبلاد القبائل اشتركت فيها الطائرات والمدرعات [2] .ووصل الإمداد من الجنود بداية 1955 إلى ثمانين ألف جندي بعدما كان لا يتجاوز تسعة وأربعون ألف بداية نوفمبر 54 [3]، ومشطت منطقة الاوراس يوم 19 جانفي 1955 شارك فيها خمسة آلاف جندي معززين بالطائرات والمدرعات والشمال القسنطيني، تركت وراءها قتلى وجرحى واعتقالات وغيرها من الخسائر المادية والبشرية [4] .ومع ذلك كانت النتائج مخيبة للآمال الفرنسية، وهو ما أكده أحد المظليين :" كانت قيادات الأركان غير راضية، فالنتائج التي تم الحصول عليها كانت هزيلة، بالمقارنة مع الوسائل المستعملة "[5] .

اعتبر "منديس فرانس" Mandes France، الجزائر جزء من التراب الفرنسي، و أن هذه الحركة الجديدة تمردية وانفصالية ويجب ردعها للحفاظ علة وحدة الأمة الفرنسية، وهو الطرح ذاته ذهب إليه وزير الداخلية الذي أيضا لم يتوان في وصف الجزائر أمة واحدة مع فرنسا داعيا للإسراع في عملية الدمج ضمن المجموعة الفرنسية الواحدة [6]، اعتقادا منه أن الجزائريين بحاجة إلى وظائف وأكل وغيرها من الماديات ،طرح مشروع الإدماج، هذا البرنامج الإصلاحي تقدم به وزير الداخلية "فرانسوا منيران"، إلى الجمعية الوطنية بتاريخ 1955/02/02، ولإقناع النواب تدخل رئيس الحكومة "منديس فرانس" يوم 1955/02/03 قائلا :" الهدف من هذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو خنق الثورة المسلحة في المهد " .وأضاف :" إنني انتقد الذين يقولون بوجوب

1 . رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 96 . 97 .

2 . مجلة أول نوفمبر، عدد 23، تاريخ (1977/08/01)، ص 25 .

3 . أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 159 . 160.

4 . عمار قليل، مصدر سابق، ص 221.

5 . رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 101 .

6 . سبق لهذه الشخصية وأن عبرت عن موقفها حتى قبل اندلاع الثورة وكان ذلك بتاريخ 1945/12/07 قائلا :" إن الجزائر هي فرنسا، وإن فرنسا لا تعترف في ترابها بأي سلطة أخرى غير سلطتها، وإن الحكم الأول الذي يرجع إليه القول الفصل في الخصام الذي ينشب بين المواطنين أن ذلك الحكم هو الدولة، وإن المسئول الوحيد على الأمن هو الدولة، ولا يوجد أي حاكم آخر غيره ولا أي سلطة غير سلطته عندما تكون الوحدة القومية في خطر ". ينظر :جريدة البلاغ الجديد ، " متيران"، عدد 06، (1956/01/10)، ص 02.

الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ويرون تأخير الإصلاح السياسي[1]، فلإصلاح يجب أن يشمل كل الميادين في وقت واحد ويجب أن ينفذ سريعا وعلينا أن نبادر حالا بمحاربة البؤس والجوع"[2].

إن المتحدث تجاهل أن الثورة قامت لأجل إثبات الهوية ووحدة الأمة الجزائرية وهذا لا يتأتى إلا بالكفاح من أجل الاستقلال .

2 . 2 . حكومة "إدغار فور" Edgar Faur:

أمام اشتداد المعارك وتكبد القوات الفرنسية الكثير من الخسائر، رغم الإمكانيات الكبيرة المسخرة لذلك، إلا أن حكومة "منديس فرانس" Mandes France فشلت في تحقيق ما وعدت به من القضاء على الثورة والحفاظ على الأمن العمومي، الأمر الذي دفع بقصر الاليزيه إلى تغييره بـ " إدغار فور" Edgar Faure، هذا الأخير الذي كان ينتظر منه تحقيق نتائج أفضل من سابقه[3]، واعتبر المشكل الجزائري اقتصادي واجتماعي بحت، وأن العمل يكمن في إطار الوحدة لا غير :" إن مشكل قطر الجزائر من أثقل المشاكل التي أنوء بحملها منذ قبلت مهمة تشكيل الحكومة، فهو على قسمين : مشكل اقتصادي ومشكل اجتماعي، وسبب كل ذلك البطالة والفاقة، وتزايد عدد السكان، فيجب علينا أن نمد القطر الجزائري بالأموال الطائلة وبصفة مستمرة " ، وأضاف :" إن القطر الجزائري يكون مع البلاد الفرنسية وحدة لا يمكن بشر أن يمسها بسوء، وعلينا نحن أن نزيد من متانة هذه الوحدة "[4]، و بهذا يكون قد أعلن عن برنامج الحكومة الجديد بشأن الجزائر المتضمن : أولا : الوحدة وعدم الانفصال، ثانيا : معالجة الأوضاع اجتماعيا واقتصاديا، هذه هي الحلول التي رآها رئيس الحكومة أنها ناجعة وكفيلة بإنهاء المشكل، لكن الحقيقة غير ذلك، وكأن الساسة الفرنسيون يعيشون في عالم غير الواقع الجزائري، إن الثورة هدفها الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي ولا جدوى من الحديث عن حلول ترقيعية بعيدة عن مطامح الجزائريين .

---

1 . للاطلاع على الاتجاهات المختلفة التي برزت أثناء مناقشة المشروع، ينظر : أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى، مرجع سابق، ص ص 192 . 194).

2 جريدة البصائر، أسبوعية جزائرية (لسان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) ، " يوميات الازمة الجزائرية "، عدد 305، تاريخ (1955/02/11)، ص . ص 7 . 8 .

3 . بسقوط حكومة "منديس فرانس"، كلف السيد" بينو" برئاسة الوزارة الذي عجز عن نيل ثقة البرلمان الفرنسي، بعد أن عرض برنامج حكومته يوم 1955/02/08، ومما جاء به في برنامجه الخاص بالجزائر :" على الحكومة أن تحارب البؤس والبطالة وتحسن أوضاع الفلاحين، وتسلك سياسة تعمير وتهتم بحالة العمال الجزائريين الذين يعملون في البلاد الفرنسية". رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 139

4 . جريدة البصائر ،" يوميات الأزمة الجزائرية "، عدد 308، تاريخ (1955/03/04)، ص 08 .

عمد رئيس الحكومة لتطبيق ما سبق وأن أعلن عنه أمام البرلمان، وأمام عجزه في إيقاف وتيرة الثورة، إلى تقديم مشروع قانون حالة الطوارئ في الجزائر بتاريخ 03 أفريل 1955م[1]، وتمت المصادقة عليه من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية بالأغلبية لمدة ستة أشهر على أن ينتهي العمل به يوم 04 أكتوبر 1955 .

بمقتضى هذا القانون، أصبح للسلطات الاستعمارية الحق القانوني في نفي وفرض الإقامة الجبرية على المواطنين ومحاكمتهم في المحاكم العسكرية، ورافقت هذه الحالة حملة دعائية واسعة لتمجيد المظليين وإرهاب الأهالي حيث جاء في إحدى المناشير :" عما قريب سينزل السخط على رؤوس المتمردين، وبعد ذلك سيحل السلم الفرنسي من جديد "، ومن ناحية أخرى أصدرت السلطات الاستعمارية تعليمات تتعلق بزيادة عدد المحتشدات والتجمعات، وشددت في نفس الوقت الرقابة السياسية في ميدان الإعلام والثقافة [2] .

سارعت حكومة "ادغار فور" يوم 1955/05/16 إلى إضافة أربعين ألف جندي إلى القوات العاملة في الجزائر بهدف تعزيز القوة العسكرية في الجزائر وتحقيق مطلب القضاء على المتمردين، وتقرر أيضا التجنيد لاحتياطي، وتطبيق المسؤولية الجماعية [3]، وأعلن "بورجيس مونوري" Maurice Bourges Maunoury [4] وزير الداخلية يوم 31 ماي:" بأن القمع سيكون بدون هوادة ولا رحمة "[1].

1 . قانون الطوارئ المصادق عليه يوم 03 أفريل 1955 ولمدة ستة أشهر يتضمن : . منع مرور السيارات والأشخاص في أوقات وأماكن معينة، . تنظيم إقامة الأشخاص في بعض المناطق لأسباب أمنية، ت فرض الإقامة الجبرية على كل شخص يشكل خطرا على الأمن، . غلق مؤقت للمقاهي وأماكن التجمعات العامة، . إلزام السكان بتسليم البنادق مع الذخيرة، ت التفتيش ليلا ونهارا، . مراقبة الصحافة والمنشورات والعروض السينمائية والمسرحية، ينظر : بوعلام بن حمودة، مصدر سابق، ص 258 .

2 . أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 169 .

3 . تعني عند الجنرال "شايار" إلقاء القبض على كل رجال القرية وإرسالهم إلى المحتشدات، إذا ما قام المجاهدون بقطع أعمدة الهاتف على مقربة من تلك القرية، ويكون السجن بعد التغريم وإعادة غرس الأعمدة، وطبق هذا الإجراء الجنرال "شايار" في نواحي وادي الزناتي الكائن على بعد حوالي 60 كلم جنوب مدينة عنابة، في حين يرى الجنرال " بوفر" أن المسؤولية الجماعية تعني هدم القرية بأكملها عندما يقدم مجهول من تلك القرية على إعدام جندي فرنسي واحد، ينظر : أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 170 وللتوسع أكثر ينظر : عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 327 .

4 -Maurice Bourgès-Maunoury est né à Luisant (Eure-et-Loir) le 19 août 1914. Polytechnicien, licencié en droit et diplômé de l'École des sciences politiques, Sous-chef d'état-major de la défense nationale en octobre 1944, il succéda à Jacques Soustelle comme commissaire de la République à Bordeaux, du 26 juin 1945 à mars 1946. Il fut ensuite, jusqu'en 1958, député radical de la Haute-Garonne et se fit remarquer à la commission des finances de l'Assemblée avant d'être secrétaire d'État au Budget en 1947 et ministre des Finances du cabinet René Mayer en 1953, secrétaire d'État à la Présidence du Conseil en 1950-1951, ministre de l'Industrie et du Commerce puis des Forces armées dans le cabinet Mendès France (1954-1955), il s'occupa longuement des affaires militaires comme secrétaire d'État à la Guerre==

صرح "إدغار فور " Edgar Faur يوم التاسع جوان 1955 :" بأن الحكومة لن تتسامح أبدا أمام الحوادث الإجرامية، وأن تبذل كل جهدها لكي تنفذ بكل سرعة المقررات التي اتخذتها لجنة تنسيق شؤون الشمال الإفريقي (من حيث ارسال القوى المتواصل واستعمالها) "[2] .هي إجراءات عديدة اتخذتها حكومة "إدغار فور" بغية تحقيق مشروعها، لا يمكن التعرض لها كليا وإنما نأخذ عينات فقط لإبراز مدى سعي الحكومة للتصدي للثورة، منها أيضا التعليمة التي جاء بها وزير الداخلية "موريس بورجيس مونوري" Maurice Bourges Maunoury ووزير الدفاع "كوينغ" Koenig التي تحدد السلوك الذي يجب إتباعه لمواجهة المتمردين في الجزائر " .وتضمنت التعليمة ردا عسكريا أكثر شراسة باللجوء إلى إطلاق النار لتصفية الثوار[3] .

و لتعزيز التدابير القمعية أصدرت الحكومة الفرنسية يوم 11 جوان 1955قانونا جديدا يحيل الجرائم التي اقترفت بعد 30 أكتوبر 1954 ضد أمن الدولة لتعزيز التدابير القمعية ، ويحالون أمام المحاكم العسكرية في العديد من دوائر القطر الجزائري، وعليه أصدرت السلطة الاستعمارية العديد من الأحكام القاسية ومنها الحكم بالإعدام في عدد كبير من الجزائريين، الأمر الذي دفع بجبهة التحرير إلى اعتبار المستوطنين الأوربيين في الجزائر، هدفا مشروعا لعملياتها المسلحة بعد أن ظلت تتجنبهم، وهو ما أجج العنف أكثر، إنه العنف والعنف المضاد [4] ، كما طلب مجلس الوزراء الفرنسي يوم 06 جويلية بتمديد حالة الطوارئ بالقطر الجزائري إلى ستة أشهر أخرى ابتداء من أكتوبر 1955، وتمت المصادقة عليه يوم 1955/07/30، هذا كله من أجل مواجهة مخاطر الثورة .

وظلت الحكومة الفرنسية ممثلة في وزارة الداخلية تضع المشكلة الجزائرية في اهتماماتها على خلاف القضية المغربية والتونسية التي بدت تظهر ملامح الحل في الأفق، الأمر الذي دفع بوزارة الداخلية الفرنسية إلى البحث عن تدابير وإجراءات من شأنها استتباب الهدوء بالجزائر، وبين الوزير

=et à l'Air en 1948, ministre adjoint de la Défense nationale (1951), ministre des Forces armées (janv.-févr. 1955), ministre de la Défense nationale et des Forces armées du gouvernement Guy Mollet, de février 1956 à juin 1957.chef du gouvernement 13juin au 6 novembre 1957 . voir Charles-Louis FOULON, « BOURGÈS-MAUNOURY MAURICE - (1914-1993) », *Encyclopédies Universalise* [en ligne], consulté le 10 août 2016. UR : http://www.universalis.fr/encyclopedie/maurice-bourges-maunoury/et FRANCE histoire de 1939 à 1958 .

1 . العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص 126 .

2 . جريدة البصائر،" يوميات الأزمة الجزائرية"، عدد 323، تاريخ (1955/06/17)، ص 6 .

3 . رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 107 .

4 . للمزيد من التفاصيل حول ردود فعل جبهة التحرير الوطني ينظر : شهادة بن يوسف بن خدة :

Ben Youcef Ben Kedda , Alger capital de la résistance (1956 -1957) , éditions ,Houma, Alger 2002, p p 27 -30..

أن هناك فرق بين السياسة الفرنسية تجاه تونس من جهة والجزائر من جهة أخرى يقول :" إن الحكومة لا تفكر في الآونة الحاضرة في اتخاذ حلول مماثلة للحلول التي اتخذتها في فائدة البلاد التونسية، بل إن الحكومة الفرنسية تنوي منح البلاد الجزائرية نظاما يتدرج بمقتضاه نحو النظام الفيدرالي عن طريق الإدماج وهي مرحلة لا تتجاوز العشر سنين "[1] ، مازالت الحكومة متمسكة بالحل الأمني إزاء القضية الجزائرية، ففي الوقت الذي كانت فيه الحرب على أشدها، في مختلف أنحاء البلاد، مازالت تصريحات الساسة الفرنسيين متمسكة بأطروحة الجزائر الفرنسية [2]، ومنها تصريح " كريستيان بينو وزير الخارجية الذي دافع عن مطلب حكومته : " منذ سنة ألف وثمانمائة وثلاثين كانت الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، وجميع المعاهدات الدولية التي وقعنا عليها بما فيها الأمم المتحدة، تطبق على الجزائر بصفتها قطعة من تراب فرنسا "[3] .

تظاهر رئيس الحكومة الفرنسية "إدغار فور" Edgar Faur بالعمل من أجل إيجاد حل سياسي للقضية الجزائرية، عندما سئل عن الحالة في الجزائر والحلول المرضية التي تعالج بها وقال إنه يرى أن تصادق أغلبية كبيرة في المجلس الوطني حتى لا يعاد النظر فيها مرة أخرى [4] عن أي سلم يتحدث رئيس الحكومة الفرنسية ؟، إنه في الوقت الذي يتحدث فيه عن السلم في الجزائر، تقوم القوات العسكرية الفرنسية بأبشع الجرائم، خاصة تلك المترتبة عن نتائج هجومات الشمال القسنطيني 1955/08/20م [5]، وما تلاها من إجراءات بقيت تتخذ سنوات وليس أشهرا في حق الجزائريين .

1 . جريدة الزهرة، " النظام الجديد للبلاد الجزائرية حسبما يراه وزير الداخلية الفرنسية"، عدد 15110، (1955/07/22)، ص 01

2 . من ذلك تصريحات الماريشال "جوان ألفونسو" الذي عمل بكل من المغرب وتونس، الذي مايزال يحن للجزائر الفرنسية بل رافض لكل الحلول السلمية منها لومه وعتابه للسلطة الفرنسية على فتح المفاوضات بينها وبين تونس وأن الأمر سيؤول كذلك للجزائر إذا ما بقيت السلطة الفرنسية تنتهج هذا النهج يقول :" :" ...لم يكد يقع إيقاف القتال بتونس . كما ذكرنا . حتى طغى سيل تيار من= =الإرهاب الجامح فجأة بالجزائر في عيد القديسين باوريس . يقصد الاوراس . وبلاد القبائل التي هي مواطن تقليدية للثوران وكيف لا تكون الحالة كذلك، وكيف لا تقع أمثال هذه الأحداث والمثل التونسي شاخصا للأنظار، حيث كوفئ الفلاقة بالجوائز والشرف بدعوى أنهم قد ندموا وتابوا وأنابوا، بيد أننا على علم بأن حركة انتقاض أخرى هي الآن في دور الإعداد خفية ...". ، ينظر : جريدة الزهرة، " الماريشال جوان يتحدث ....، عدد 15121، (1955/08/05)، ص 01 .

3 . جريدة البلاغ الجديد، يومية تونسية، "مواقف متناقضة بالجمعية الفرنسية في قضية الجزائر"،عدد06،(1956/01/10)،ص 02.

4 . الجريدة نفسها ، " سير حركة المقاومة بالجزائر"، عدد 07، (1956/01/11)، ص 01 و04.

5 . لمعرفة الأسباب والنتائج، ينظر : أحسن بومالي، "هجوم 20 أوت 1955، أهدافه ونتائجه "، مرجع سابق، ص ص 207 . 270، وأيضا : علي الحسين كافي، " يوم 20 أوت 1955، أسبابه ونتائجه "، مجلة الذاكرة . مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة . يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، العدد الثالث، 1995، السنة الثانية، ص ص 5 . 23 .

على الرغم من الإجراءات العسكرية المعقدة والبالغة الخطورة في آن واحد بالنسبة للشعب الجزائري، فإن جيش التحرير الوطني، كبد قوات العدو في التسعة أشهر الأولى للثورة خسائر جسيمة تمثلت في : قتل وجرح وأسر ما يزيد عن 2500 ضابط وجندي فرنسي، وتحطيم وعطب أكثر من 300 عربة نقل، وتحطيم وعطب أكثر من 20 طائرة عمودية بينما تراوحت خسائر جيش التحرير الوطني ما بين 300 شهيد وما يقارب 100 جريح [1].

2 . 3 . حكومة غي موللي Guy Mollet:

أمام النتائج الايجابية التي حققتها هجومات الشمال القسنطيني . رغم ما لقيه الجزائريون من قتل وتشريد واعتقال .. .. من توسيع نطاق العمليات الفدائية والعسكرية إلى القطاع الوهراني وباقي مناطق الوطن الأخرى، وتزايد أعداد المتطوعين في صفوف الجيش الجزائري، وإلحاق الخسائر بقوات العدو، وحتى بالمدنيين ورغم الإجراءات المصاحبة لها من إقامة المناطق المحرمة واستدعاء المجندين، بل وتراجع العدو عن إجراء الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة يوم 1956/01/02 لخلق مفاوض شرعي، ناهيك عن انقسام الرأي العام الفرنسي وإعطاء الثورة بعدها الدولي[2] .

إزاء كل هذه التطورات وأخرى، وجدت حكومة "إدغار فور" Edgar Faur نفسها عاجزة عن تحقيق سياستها بشأن الثورة، مما أدى بها إلى السقوط بعد الانتخابات التشريعية التي فاز الاشتراكيون يوم 02 جانفي 1956 بزعامة "غي موللي" Guy Mollet الذي أسندت إليه مهمة تشكيل الحكومة، فحدد برنامجه السياسي نحو الجزائر في خطاب التنصيب الذي ألقاه أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 31 جانفي 1956 :" إن هدف فرنسا وإرادة الحكومة، هو قبل كل شيء، العمل من اجل إعادة السلم وإنقاذ نفوس كلا الطرفين من الخوف، ومن أجل ذلك يجب وقف الإرهاب والقمع الأعمى، وتنظيم التعايش بين عنصري السكان وضمان التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، والذي يعني عم الروابط التي لا تنفصم بين الجزائر وفرنسا..."[3]، وبنفس لغة الخطاب أكد أيضا على إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية بل وجميع قضايا شمال افريقيا" [4].

---

1 . الفضيل الورتيلاني، مصدر سابق، ص 72.

2 . علي الحسين كافي، مقال سابق، ص . ص 20 . 21 .

3 . جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبع المؤسسة الوطنية للنشر والاتصال والإشهار، الجزائر ، 1994، ص 273 .

4 . سعدي بزيان، "غي موللي" الاشتراكي وحل القضية الجزائرية "، جريدة : البصائر ، أسبوعية جزائرية، عدد 627، تاريخ (19 . 25 نوفمبر 2012)، ص 7 .

وضع رئيس الحكومة الجديد بداية فيفري 1956 ، أولوية الأولويات في سياسة حكومته : "الاحتفاظ بالجزائر الفرنسية " مهما كلفهم ذلك، أثناء زيارته إلى الجزائر وتسمية المقيم العام " روبير لاكوست"Robert Lacoste بحيث وعد الأوربيين المقيمين بالجزائر بأن فرنسا لن تتخلى عنهم مهما كانت الأسباب يقول:" أأكد للأوربيين المقيمين بالجزائر: أن فرنسا سوف تبقى حاضرة بالجزائر وأن الروابط بين أم الوطن والبلاد الجزائرية لا تقبل الانفصام وأن المجموعة الفرنسية الإسلامية باقية وستبقى مجموعة غير قابلة للتصدع، تلك إرادة الحكومة وإرادة الأغلبية الساحقة للبرلمان وإرادة فرنسا" .وأضاف:" أكد أن فرنسا لن تتخلى عنهم وأنها سوف تقاتل في سبيل البقاء في الجزائر وستبقى بها إذ ما يكون مصير فرنسا بدون الجزائر وماذا تصبح الجزائر بدون فرنسا ؟.كما أكد عزم الحكومة الراسخ على منح الجزائريين المسلمين العدالة والمساواة التامة في الحقوق وقال :" إن وجود الشخصية الجزائرية أمر لا جدال فيه ولكن هذه الشخصية سوف تتدعم داخل المجموعة الفرنسية" ، وأضاف :" إن المجموعة الفرنسية الإسلامية سيقع تشييدها بواسطة مناقشات حرة وأن الحكومة تتولى حالما يعود الهدوء إجراء انتخابات مخلصة بأسرع ما يمكن ثم ندرس مع نواب الشعب الجزائري المعينين بصورة حرة "[1] .

صرح رئيس الحكومة الفرنسية " غي مولي" Guy Mollet وقبل مغادرته الجزائر متوجها إلى مقاطعة قسنطينة مساء يوم 1956/02/11 قائلا :" إني قدمت إلى الجزائر يحدوني أمل قوي وأغادرها ولي اعتقاد راسخ بأن المجموعة الفرنسية الإسلامية ستصبح حقيقة وغير قابلة للتحطيم إني أتيت حاملا رسالة سلام وأذهب ولي اعتقاد بأن هذه الرسالة قد وقع الاستماع لها وفهمها.و يضيف :" إن السبيل سيكون طويلا وصعبا قبل أن يقع ضبط النظام المقبل والنهائي للجزائر وسأقطع هذا السبيل بصحبتكم " .ثم ختم خطابه مناشدا الشباب الأوربي والإسلامي مستنهضا إيمانهم وحماسهم لبناء الجزائر الجديدة وسط المساواة والعدالة والسلم"[2] .كل التصريحات التي أدلى بها لا تخرج عن السياسة العامة للدولة الفرنسية، التمسك بالجزائر في إطار الوحدة الفرنسية وإرسال رسائل طمأنينة للمستوطنين والمسلمين على حد سواء بمعالجة الأوضاع معالجة اجتماعية وسياسية واقتصادية، وهو ما أعاده للحديث بنفس لغة التهديد والوعيد أثناء عرضه سياسة حكومته إزاء الجزائر، في الجمعية الوطنية، بحيث كرر مسألة الوحدة بين الجزائر وفرنسا أنها لا تنفصم وأن فرنسا تعترف وتحترم الشخصية الجزائرية وأن وجود هذه الشخصية أمر لا يمكن نكرانه، وأن محتوى هذه الشخصية لن يقع ضبطه من جانب واحد وإنما سيكون نتيجة مناقشات حرة مع الممثلين الحقيقيين للسكان يقع تعيينهم بواسطة انتخابات صادقة ومراقبة "[3]

1 . جريدة العمل، " تعيين اشتراكي لمنصب مقيم عام "، العدد 93 ،(1956/02/10 م)، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها، الرجعيون بالجزائر، العدد 94 ،(1956/02/11 م)، ص 05 .

3 . نفسها، بيان "غي موللي" عن سياسة حكومة فرنسا إزاء الجزائر، العدد 103 ،(1956/02/22 م)، ص 03.

.معترفا أن هناك نقائص في الجزائر منها البطالة، وقال إن الحكومة تعتزم إدخال الديمقراطية السياسية والاجتماعية على الجزائر، إذ أن هناك مليونا من العاطلين المسلمين لم يجدوا شغلا قط والنظام الاقتصادي الحالي لا يعطيهم أية بارقة من الأمل، وأكد أن السكان بالجزائر قد سئموا الوعود وأن الإجراءات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي لا تكون مجدية إذا لم تصاحبها إجراءات سياسية [1].

بعدها انتقل رئيس الحكومة إلى الحديث عن المسلمين بالجزائر فقال :" إن هناك أقلية متطرفة تبذل جهدها لجلب أغلبية السكان الساحقة إلى صفها وعلى فرنسا أن تبدي بالإضافة إلى الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية الأماني السياسية "[2] .

شرح " قي موللي" Guy Mollet في البرلمان الفرنسي وأمام لجنة الشؤون الداخلية الحالة بالجزائر أجاب عن سؤال مفاده : عما إذا كان هناك بالفعل واقع قومي جزائري وشخصية جزائرية، قال :" أنه إذا لم يكن هناك واقع قومي بالجزائر بالمعنى الاتم فأنه يجب الاقتناع بأن الجزائر ليست مقاطعة مماثلة لمقاطعات فرنسا ومن هنا تأتي ضرورة البحث عن حل للمشكلة الجزائرية تعتبر فيه خاصيات سكان الجزائر وأن الإدماج قد تجاوزته الأحداث " .أما عن الشق العسكري، طمأن المجتمع الفرنسي بأن التهدئة هي السبيل الذي تسلكه الحكومة :" إننا نريد التهدئة بدون ضغط وهذه هي السياسة التي سلكناها وقد فهم جنودنا دورهم وهم يقومون به أحسن قيام[3] .

هي تصريحات للاستهلاك السياسي والإعلامي ليس إلا، فالواقع الميداني يشهد عكس ما كان يصدر من أقوال، فالثورة عرفت توسعا والمعارك ما تزال تشتد والإجراءات العسكرية التعسفية ما انفكت تتوسع لتطال الجزائريين عبر كافة القطر .

وجد " غي موللي " Guy Mollet نفسه في مواجهة الجزائريين من جهة والمعمرين في الجزائر من جهة ثانية قصد إرضائهم، الأمر الذي دفع به إلى توضيح سياسة حكومته قائلا :" ...و الحكومة تذكر جميعهم بسياسة فرنسا، تعترف فرنسا بالشخصية الجزائرية وتحترمها، ولكن الجزائر تربط وستبقى مرتبطة مع فرنسا بروابط غير قابلة للانفصال، كما أن النظام النهائي المقبل للجزائر لن يقع بأي حال من الأحوال ضبطه من جانب واحد بل إنه سوف يكون نتيجة مناقشة حرة مع الممثلين

1 جريدة العمل، بيان "غي موللي" عن سياسة حكومة فرنسا إزاء الجزائر، العدد 103 ،(1956/02/22 م)، ص . ص 01 . 02.

2 الجريدة نفسها، ص 03 .

3 . نفسها، الحالة بالجزائر كما يشرحها "قي موللي" أمام لجنة الشؤون الداخلية، العدد 104 ،(1956/02/23 م)، ص 05 .

المنتخبين من طرف السكان الجزائريين، وهذا النظام يجب أن يحافظ على الاعتراف بالطابع الخاص للمجموعة الإسلامية واحترام حقوقها "[1] .

المتأمل في خطاب " غي موللي" Guy Mollet . المحسوب على الاشتراكيين . يتراءى له أنه جاء بخطاب جديد فيه مرونة في معالجة الأحداث في الجزائر، فهو الرجل السياسي الذي وقف على حقيقة الجارية، وأراد أن يعطيها طابعا مغايرا لما جاء به بعض أسلافه، دون أن ينكر خصوصية المجتمع الجزائري المتميز عن الفرنسيين، منها أنه برى ضرورة إدخال إصلاحات ذات طابع سياسي واجتماعي واقتصادي، وكأن الجزائريين همهم الوحيد الشغل والأكل وغيرها من ضروريات العيش، فهو يريد بطريقة أخرى تجاهل المطلب الرئيس والأساسي للجزائريين وهو التحرر والاستقلال وعدا ذلك كل شيء لا يجد نفعا، فراح يلقي اللوم على المجاهدين بأنهم أقلية تريد الاستحواذ على الأغلبية التي همها الإصلاحات التي يجب تطبيقها، فكلامه، منه ما هو مفهوم ومنه ما هو غامض يحتاج إلى تأمل لما يقول :" أن الإدماج تجاوزته الأحداث "، فهو يريد حلولا أخرى علها تقنع الجزائريين والمعمرين على حد سواء، فهل تصوراته قائمة على أسس سليمة ؟ أم سرعان ما تتهاوى كسابقيه ؟

طالب رئيس الحكومة الفرنسية الذي سبق وأن أعلن عن ضرورة القيام ببعض الإصلاحات في الجزائر، ولتطبيق هذه المخطط بمنحه سلطات خاصة أو استثنائية، وهو ما تجسد في صدوره بالجريدة الرسمية بتاريخ 1956/03/17م [2]، الذي تم بموجبه منح الحكومة الفرنسية سلطات واسعة في الجزائر، لاتخاذ أي إجراء خاص تفرضه الظروف من أجل إعادة النظام وحماية الأشخاص والممتلكات وحماية الوحدة الترابية [3].

1 . جريدة العمل، "غي موللي" يطلب من المقاومين الجزائريين وضع السلاح، العدد 110 ،(1956/02/29 م)، ص 01 .

2 . صدر هذا المرسوم تحت رقم 274/56 الذي منح للوزير المقيم العام في الجزائر "ربير لاكوست" ،"Robert Lacoste هذا الأخير الذي عينه "غي موللي" خلفا للجنرال "كاترو" الذي عرف بميولاته الليبرالية والمنبوذ من قبل المستوطنين الذين استقبلوا "غي موللي" لما أتى إلى الجزائر لتنصيبه بمظاهرات صاخبة، ورموه بالطماطم وأرغموه عن التخلي عن "كاترو"، ولهذا اضطر إلى اختيار "لاكزست وهو نائب اشتراكي منحت له سلطات واسعة أهم بكثير من السلطات التي تمتع بها سابقوه وأصبح يسمى " وزيرا مقيما" وأحيط بمساعدين لكل منهما درجة " سكرتير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية : أحدهما لدى وزارة الداخلية والآخر لدى وزارة القوات المسلحة، ينظر : رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 110، ويقول :" إن الجنرال كاترو، بمجرد أن علم بمظاهرات اليوم وأن اسمه يصبح سببا في شقاق مع= =أصدقائه في الكفاح فضل الاستقالة وطلب إعفاءه ". ويضيف : " ورغبة مني في عدم مضاعفة المأساة التي تقسم الجزائر اليوم قبلت الاستقالة "، جريدة العمل،، "الجنرال كاترو يستقيل من منصبه الوزاري "، العدد 91، (1956/02/07 م)، ص 01 .

3 . Le Journal Officiel de la République Française , du 17 mars 1956 , n 65, p2591.

ولتطبيق مرسوم 1956/03/17، صدر يوم 07 ماي 1956 قرار منح العسكريين سلطة حفظ الأمن التي تعد من اختصاصات السلطة المدنية، وبهذا وفرت الحكومة الفرنسية للجيش تغطية قانونية، الأمر الذي جعله يمارس تجاوزات خطيرة كاستعمال فنون التعذيب لانتزاع الاعترافات[1] وعمليات القتل الجماعي الانتقامي، وفرض العقوبات الجماعية على السكان في المدن والأرياف وانتهاك الأعراض[2].

من جهتهم راسل مجموعة من اشتراكيي الجزائر في أفريل 1956 رئيس المجلس . يعني رئيس الحكومة . واللجنة المديرة للحزب الاشتراكي لائحة، ينددون فيها بالنتائج الوخيمة للسياسة المنتهجة في الجزائر، الموقعون على الوثيقة هم من المنخرطين في الحزب منذ أكثر من ثلاثين سنة، من بينهم النائب السابق عن قسنطينة السيد "بن با أحمد"، نشرت جريدة الاكسبريس بعضا منها يوم 1956/04/20 ومما جاء فيها : "السياسة المنتهجة من طرف الحكومة منذ 06 فبراير، تجعلنا نحس بكثير من المرارة والقلق، لم يعد الأمر يتعلق بالتهدئة، ولا حتى بالاضطهاد الأعمى، بل وصل الأمر إلى حد الإبادة للمسلمين المتساكنين في القطاع القسنطيني وبلاد القبائل وغالبيتهم لا تزال تثق في الحزب الاشتراكي، وفي فرنسا الجمهورية، وفي الختام طالب الموقعون على اللائحة بلجنة تحقيق يعينها الحزب، وإذا لم يتم ذلك سوف يتخلون علنا وبكل الوسائل التي يعتبرونها ملائمة عن سياسة اللامعقولة التي تطيح بسمعة الحزب ورجاله "[3].

صرخة هؤلاء لم يكن لها صدى، إذ عمل الحزب الاشتراكي بالتحالف مع الحزب الراديكالي على تسخير كل الوسائل الممكنة للقضاء على الثورة، وتبين أن الفرنسيين على مختلف توجهاتهم

1 . لاطلاع على شهادة اعتراف من الفرنسيين أنفسهم ينظر : , Bernard De Souzy , Mon Per ,ce tortionnaire , éditions Jacob-duvernet , imprime par C P I Bussière a saint- Amand_ montrond , France, aout , 2012 . وينظر أيضا . بول أوساريس، شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة : الجزائر 1957 . 1959، ترجمة : مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008 . وأيضا مقالين " في جريدة البلاد، "شهادات الضباط الفرنسيين " ،(الجزء 1)، ، عدد 4760 ، تاريخ (14 جويلية 2015)، ص 11، والجزء الثاني ، عدد 4763، تاريخ (19 جويلية 2015)، ص 10 .

2 . عن الممارسات الوحشية من انتهاك الأعراض وعمليات الاغتصاب الواسعة و تخريب ومصادرة الممتلكات وتهجير السكان وحشرهم في محتشدات في ظروف تتنافى مع أبسط حقوق الإنسان ، ينظر : رشيد زوبير، جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحررية وموقف المثقفين الفرنسيين منها، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف : د/ بوعزة بوضرساية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، السنة 2012 .

3 . عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 37 .

السياسية لم يصلون إلى الحكم يحيدون عما كانوا يتبجحون به من قبل وهذا شأن الحزب الاشتراكي الفرنسي .

عملت حكومة "غي موللي" Guy Mollet على إرهاب السكان وترويعهم بشتى الوسائل، مدعية أنها تعمل على تحرر الجزائريين من خطر جبهة التحرير الوطني، متمسكة بالاتحاد بين فرنسي الجزائر والمسلمين، على أساس أن الوطن الجزائري متحد بالوطن الأم فرنسا، هذا الذي أكده وزير الدفاع " بورجيس مونوري "، داعيا عموم الفرنسيين سلطة وشعبا إلى التمسك بالجزائر الفرنسية يقول :" " يجب أن نعلم علم اليقين أننا نعيش اليوم كرجال أحرارا، لأن عشرات الآلاف من فرنسيي الجزائر أو مسلمي الجزائر جاؤوا منذ 12 عاما من تلك المقاطعات الفرنسية وحرروا ارض الوطن الأم *، وكانوا متحدين في الحياة وفي الموت فهل يمكن اليوم لهذه العواطف السامية التي ما انفكت تضم المسلمين إلى الفرنسيين أن تهدد من طرف العصبة العربية المخربة التي تريد أن تكتسح شمال إفريقيا، لا، لن يكون ذلك لذا عبرت الأمة الفرنسية بأجمعها على عزمها الراسخ في قوة وشدة ." ويضيف :" اليوم يتحتم علينا نحن فرنسيي فرنسا أن نهب إلى تحرير الجزائر، إنه لمن واجبنا أن نحررها من الأحقاد ومن الرعب، ومن خطر ديكتاتورية عصبية دينية الذي ما انفك يهددها وحذار، حذار، فإن في خيبتنا اضمحلالنا واضمحلال المدنية "[1] .

تجاهل الساسة الفرنسيين و على رأسهم وزير الدفاع رغم إدراك فرنسا جيدا الهدف من قيام ثورة نوفمبر 1954، وعلمهم أن الجزائريين لا يتراجعون عن هدفهم خاصة مع تصاعد وتيرة الثورة، تجاهل الواقع ويريد إقناع الفرنسيين والمسلمين الجزائريين . ضعاف النفوس . بأن هؤلاء الذين ساهموا في تحرير فرنسا بالأمس يجب أن يتحدوا اليوم ويواصلوا المسيرة، ويدعوهم إلى التجنيد من أجل مواجهة مخططات جبهة التحرير رائدة الكفاح علة أنها تعمل لتقويض المدنية التي جاءت بها فرنسا، نقول له عن أية مدنية يتحدث ؟ هل المدنية تعمل على إبادة الجنس البشري ؟ هل المدنية تعمل على استعباد الجنس البشري ؟

واصلت حكومة "غي موللي" Guy Mollet عملها وفق الخطة التي سبق وأن عرضها على الجمعية الوطنية بداية فيفري 1956 وطبقت التعاليم بشكل رهيب خلال معركة الجزائر، كما منح للجنرال " ماسو" General Jacques Massu، ابتداء من 1957/01/07، سلطة حفظ الأمن في

* يقصد مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الثانية إلى جانب فرنسا وتحريرها من النازية.

1 . جريدة العمل، " ندوة أصدقاء الجزائر، بورجيس مونوري وزير الدفاع "، العدد 193، (1956/06/06)، ص 02.

مدينة الجزائر، قوات الأمن تتمثل في فرقة المظليين والحرس المتنقل وجنود الهندسة والمخبرين الجزائريين المتعاونين مع فرنسا بالإضافة إلى مختلف الأجهزة الأمنية الأخرى مثل وحدات الأمن الحضري ومديرية مراقبة الإقليم (المخابرات)، ومصالح الاستعلامات العامة والشرطة القضائية والدرك وغيرها [1]، وهكذا تمثل هذا الإجراء حلقة أخرى من حلقات الاجتهادات التشريعية الفرنسية بالجزائر، وهو ما أدخل الجزائر أكثر في دوامة العنف من تأجيج العمل العسكري وفتح المعتقلات والمحتشدات وغيرها من الحلول الأمنية التي رأتها فرنسا ضرورية لذلك [2] .

ازدادت الحرب ضراوة سواء في الجبال أو المدن مع تزايد العمليات الفدائية لخلايا جبهة التحرير الوطني خاصة بعد مؤتمر الصومام الذي نظم هياكل الثورة وأصبحت أكثر تنظيم وقوة من ذي قبل، وتفنن الجنرال "ماسو" في أساليب التعذيب والاعتقال وغيرها من التوقيفات التعسفية والاحتجاز الإداري وعمليات الإعدام الصوري .

أما من الناحية السياسية ، ففي الوقت الذي كانت تنهج فيه فرنسا سبيل القوة العسكرية من جهة، تحاول أن تفتح باب الحوار أو التفاوض لتحقيق مكاسب عجزت عن تحقيقها عسكريا، منها إجراء اتصالات سرية مع جبهة التحرير الوطني، هذه الاتصالات التي سارع " غي موللي" لنفيها قائلا :" لم نرسل مندوبين عنا إلى القاهرة، كل ما يقال عن مفاوضات أو مباحثات أو اتصالات دارت بين رجال رسميين أو غير رسميين من الفرنسيين وبين الثوار الجزائريين أو من يمثلهم لا أساس له من الصحة ".كما وقف أمام البرلمان ليقول بأعلى صوته :" إن الحكومة الفرنسية لم تفاوض أحدا"[3].

والحقيقة التي أراد رئيس الحكومة نكرانها هي أنه فعلا تقدم بمشروع سياسي للتفاوض مع الجزائريين بشرط آلا يؤدي ذلك لاستقلال الجزائر وهو يعتمد على مثلث : وقف إطلاق النار، إجراء الانتخابات، ثم التفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري [4] .وقام بتنشيط مفاوضات سريا منذ جانفي 1956 بإرسال مبعوثين عنه إلى الجزائر لمقابلة "ابن خدة" و"عبان رمضان" في مارس 1956م، وبعد فشل اللقاء، التفت " غي موللي " إلى قيادة الخارج وأرسل مبعوثين وهما " قورس" و"

1 . رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص . ص 111 . 112 .

2 . أحمد منغور، مرجع سابق، ص ص 138 . 139 .

3 جريدة العمل، "مفاوضات سرية مع المقاومين"، عدد 199، (13 /06 /1956)، ص 03 .

4 عبد الله مقلاتي ، مرجع سابق، ص 130 .

بيفارا" حيث اجتمعا بـ "محمد خيضر" في القاهرة، واجتمع " بيير كومين" الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي بـ "محمد يزيد" و"أحمد فرانسيس" ببلغراد يوم 1956/07/21 وعقد بعدها لقاء في روما بداية سبتمبر 1956 حضره "خيضر" و" يزيد" و"عبد الرحمان كيوان "و مبعوثي "غي مولي" " "هيريو" و" كازيل"، وكان مقررا أن تستمر المفاوضات لولا حادثة اختطاف الطائرة التي أعادت الأمور إلى الصفر [1]، وردت جبهة التحرير الوطني بالمطالبة بالاستقلال وتوقيف العمليات العسكرية والتفاوض مع جبهة التحرير الوطني[2] .

خرج " غي موللي" عن صمته في خطاب ألقاه في "مولان" يوم 1956/11/25 أمام الضربات الموجعة لجيش التحرير الوطني، وفشل الحكومة في كسر شوكتها، صرح فيه :" أن التهدئة اليوم صارت أمرا مضمونا، ولا يوجد الآن أيّ أحد يؤمن بانتصار الثورة، وأن العمليات العسكرية بالجزائر ستنتهي عن قريب"[3].

إنه اعتراف صريح من السلطة الفرنسية بعدم جدوى الإجراءات العسكرية التي اعتمدت عليها فرنسا وأن العودة إلى التهدئة خير سبيل، وهذا لتجاوز الخسائر البشرية والنفقات المالية والإمكانيات المادية الكبيرة المسخرة لذلك .

لقد عملت حكومة "غي موللي" Guy Mollet وفق خطين : خط سياسي وآخر عسكري، فهي من جهة تعمل على استمرارية الحرب وحشد عدد هائل من الجنود وتسخير إمكانيات مادية ضخمة لمواجهة الخسائر التي منيت بها في أكثر من معركة، ومن جهة ثانية تعمل على خط الإصلاح السياسي والتظاهر بتوفير ما يحتاجه الجزائريون من ضروريات العيش والحوار مع الجبهة، لإيهام الرأي العام الفرنسي والعالمي بأنها جادة في تحقيق السلم، متجاهلة دائما المطلب الرئيس وهو الاستقلال التام، كما عرفت مرحلته . المحسوبة على الاشتراكيين . أبشع جرائم التعذيب والإعدام والقتل وغيرها مما دفع ببعض الأصوات الليبرالية إلى التنديد بهذه الجرائم ولإسكات هذه الأصوات بادرت الحكومة إلى تشكيل لجنة تكلف بالتحقيق في التجاوزات وبدأت عملها خلال شهر ماي إلى جوان

1 . عبد الله مقلاتي ، مرجع سابق، ص . ص 162 . 163 .

2 . انظر " جواب جبهة التحرير الوطني عن تصريح " غي موللي"، يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، ج3، القسم الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2005، ص ص 55 . 75 .

3 . عمار قليل، مصدر سابق، ص 414 .

1957، وبعد إنجاز عملها، وضع الملف في خانة الملفات السرية من دون أن تتخذ أي تدابير من شأنها معالجة الاختلالات التي كشفت عنها اللجنة أثناء التحقيق[1] .

ردت جبهة التحرير الوطني بالمطالبة بالاستقلال وتوقيف العمليات العسكرية والتفاوض مع جبهة التحرير الوطني : هذه هي فرنسا، تقترف الجرائم، وتنشئ لجان تحقيق، ثم تبقى أدراج المكاتب، بحجة الأمن القومي والملف السري وغيرها، كل هذا خوفا من أن يكتشف أمرها أو يفتضح أمام الرأي العام العالمي، ولو أن العالم يدرك حقيقة الأمر بحكم وسائل الإعلام التي كانت تنشر الكثير من الجرائم ولكن . للأسف . هناك تكتم عن بعضها، ولو خرجت لتوها لكانت أصوات التنديد تتعالى أكثر ويضعون فرنسا في موقف حرج .و هكذا فشل "غي موللي" Guy Mollet في سياسته بعدما كان متحمسا لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، سرعان ما لبث واعتمد على الحل الأمني العسكري، نتيجة عوامل كثيرة منها الضغوط التي مورست عليه خاصة من قبل المستوطنين الأوربيين في الجزائري، وأظهرت عجزا في معالجة الكثير من القضايا المعقدة مما أدى بها إلى السقوط .

2 . 4 ـ حكومة " بورجيس مونوري"Bourges Maunoury **و" فيليكس غايار**" Félix Gaillard دفعت الضغوط المتزايدة على حكومة " غي موللي"، بالسلطة الفرنسية في الاليزيه إلى تكليف رئيس حكومة جديد المسمى " بورجيس مونوريBourges Maunoury ، ترأس الحكومة في جوان 1957 وهو الذي سبق وأن كان وزيرا للدفاع في حكومة " غي موللي" Guy Mollet وسار على نهج سابقه رغم أن لعسكريين كانوا ينتظرون منه إظهار التشدد أكثر [2]، وأهم ما عرف عنه في خلال عهدته القصيرة . خمسة أشهر . المشروع الذي حمل اسم " خط موريس " نسبة إلى وزير دفاعه " أندري موريس " André Mauric ، الذي اقترح انجاز خط حدودي مكهرب يفصل الجزائر عن تونس والمغرب وعرف ب"حاجز الموت" آو "الحاجز القاتل" آو "خط ماجينو الجديد [3]، أو "خط ماجينو

1 . رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص . ص 115 . 116 .

2 . عبد الله مقلاتي ، ، مرجع سابق، ص 131 .

3 . استلهم هذا المشروع من خط "ماجينو" المسمى على اسم " أندري ماجينو" وزير الدفاع الفرنسي للفترتين 1922 . 1924 و1929 . 1930 بحيث تم إصدار قانون 04 جانفي 1930 المتعلق بإنشاء حاجز دفاعي، وخصص له غلاف مالي قدره 04 ملايين فرنك= =ويتكون هذا الخط من ملاجئ ومخابئ مشيدة بالاسمنت، عددها 93، وطولها 450 كلم على الحدود الألمانية الفرنسية، واستغرق بناؤه 07 سنوات 1929 . 1936 " ينظر : رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 121 .

الجزائري أو "الثعبان العظيم "[1]، ومهما تعددت الأسماء فالهدف واحد هو عزل الثورة عن محيطها الإقليمي وسهولة القضاء عليها .

كما يسجل عليه أيضا، تقدمه بمشروع "القانون الإطار"، الذي جاء به في 1957/10/02 [2]، وموازاة بإتباع أسلوب القوة العسكرية، وضعت لمسات خفيفة على القانون الإطار . الذي اعد سلفا . بإدخال إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة منها منح الجزائر نوع من الاستقلال الذاتي، وإنشاء برلمان وحكومة وطنية، مع تقسيم الجزائر إلى عدة مناطق تسير لا مركزيا، ومنح الأوربيين مناطق خاصة يستقلون بإدارتها ،هذا المشروع الذي لا يعترف بالاستقلال ويعمل على التقسيم، وغيره من السياسة العسكرية المنتهجة في الجزائر ومواجهة الثورة لها بما أوتيت من إمكانيات وأسلوب سياسي ودبلوماسي والتصعيد من العمليات العسكرية، سرّع في سقوط الحكومة وبقاء السلطة شاغرة لمدة شهر كامل [3]بعد محاولات عديدة لتأليف حكومة، نجح أخيرا " "فيليكس غايار " Félix Gaillard، في نيل ثقة البرلمان وظل موقفه ضعيفا، لم يأت بجديد عند إحيائه لمشروع القانون الإطاري الذي أدخلت عليه بعض التعديلات التي رفضت من الجزائريين على أساس حرمانهم من الاستقلال ومن المعمرين الذين عارضوا الإصلاحات الواردة فيه، منها المساواة النيابية وتمت المصادقة عليه يوم 1957/11/30، بعد نقاش كبير، هذا المشروع ورغم المصادقة عليه، إلا أنه بقي محل تساؤلات ولغط كبيرين خاصة من قبل المستوطنين، مما جعل الحكومة تقدمه مرة أخرى للبرلمان والمصادقة عليه يوم 31 جانفي 1958 بعد إجراء تعديلات عليه، وقصد إعطائه الصبغة الشرعية والقانونية، وجد تجاوبا من بعض أنصار الجزائر الفرنسية ومنهم" روجي دوشي Roger " Doche" . وهو أحد الوزراء السابقين . حاول اقناع الجزائريين بجدوى القانون داعيا إياهم لوضع السلاح والامتثال له قائلا :" يتحتم إرغام الثوار على وضع السّلاح والمبادرة بالتصويت على القانون

1 . للاطلاع على مختلف الخطوط والأسلاك الشائكة التي وضعتها فرنسا في الحدود، ينظر : المرجع نفسه، ص . ص 121 . 132 .

2 . جاء في الفصل الأول من القانون الإطاري الذي صادق عليه المجلس الوطني الفرنسي في 1957/11/30 :"إن الجزائر جزء من الجمهورية الفرنسية التي لا تتجزأ، وعمالاتها مجموعة من الأقاليم مرتبطة فيما بينها برباط فيدرالي، وتسير شؤونها الخاصة بكل حرية وديمقراطية ."، بورجيس مونوري، رئيس الحكومة الفرنسية 1957/10/02يقول عن القانون الإطاري:" إن القانون الإطاري يشتمل على ثلاث التزامات، الأول : ليس في استطاعة أي شخص ولا أي شيء أن يفصل الجزائر عن فرنسا، والتفاوض لا يمكن أن يتم إلا مع الممثلين الأكفاء، ولا يمكن أن نعد الإرهابيين ومرتكبي المجازر ممثلين للسكان، ينظر : المجاهد، "القانون الإطاري "، عدد 13، (1957/12/01)، ص 11.

3 . عبد الله مقلاتي ، مرجع سابق، ص 132 .

الإطاري بعد تنقيحه والعمل على تطبيقه مقاطعة بعد مقاطعة، ومنطقة بعد منطقة، وإن كل حكومة تحيد عن أسس الإطار القانوني ترتكب خطأ فادحا "[1] .

كما صدر قانون مؤسسات الجزائر يوم 05 فيفري 1958 [2]، وذلك باقتراح من حكومة "فيليكس قايار" اعتقادا منها أنها وجدت حلا سياسيا لإدماج الجزائر في فرنسا ويمنح للجزائر الشخصية المعنوية التي تسمح لها بتسيير شؤونها، وبتأسيس هيئة ناخبة واحدة تضمن تمثيل كل المجموعات السكانية، وبتأسيس جمعية إقليمية وحكومة محلية مسئولة أمام تلك الجمعية، وكان مصير هذا القانون الفشل لأن الأحداث كنسته [3] .

إنها محاولة يائسة من أنصار الجزائر الفرنسية، فهم دائما مازالوا في وهم من أمرهم، أن الجزائر فرنسية ولا يمكن البديل عن هذا الطرح أبدا، في الوقت نفسه ترد جبهة التحرير بقوة على مثل هاته المشاريع الواهية ميدانيا بالمعارك وسياسيا ودبلوماسيا، وحتى إعلاميا لشرح موقفها من كل القضايا المستجدة .

2 . 5 . حكومة "ميشال جون بيار دوبري[4]": Michel Jean-Pierre Debré

ما ميز سياسة "فيليكس غايار" Félix Gaillard، هو كثرة هزائم فرنسا العسكرية في الجزائر، وفي المحافل الدولية وازداد عليها الضغط ولما فشلت هذه الحكومة أمام قوة الثورة سقطت في ماي 1958 ،لتليها حكومة "بيير فليملان" Pierre Pflimlin .[5](ماي 1958) التي جاءت في ظروف

1 . جريدة العمل، " القضية الجزائرية الفرنسية "،عدد 67 ،(1957/12/22)، ص 03.

2 . ينص القانون على أن للجمعيات الإقليمية، الحق في التنازل عن جزء من صلاحياتها بين يدي " جمعية اتحادية" على مستوى الجزائر كلها، ولها الحق في تكوين هيئة تنفيذية مكونة من مندوبين منتخبين من طرف الجمعيات الإقليمية، وفي القانون نفسه تنص المادة السابعة على أن البرلمان الفرنسي والحكومة يبقيان محتفظين كل فيما يخصه بمواد الجنسية والشؤون الخارجية والعملة والقضاء والمرافق والتنظيم التأسيسي للجزائر، وأن هذا التنظيم قابل للتطوير داخل الجمهورية الفرنسية برضى الجمعيات الإقليمية والجمعية الاتحادية والبرلمان الفرنسي والحكومة في آن واحد، ينظر : بوعلام بن حمودة، مصدر سابق، ص 260 .

3 .، المصدر نفسه ، ص 260.

4 . ولد ميشال دوبريه Michel Jean-Pierre Debré في باريس في 12 يناير عام 1912 م، ينتمي للكنيسة الكاثوليكية . **ميشال دوبريه** حاصل على دكتوراه في القانون من جامعة باريس، تولى عدة مناصب منها : رئيس وزراء فرنسا من 1959 إلى 1961، شغل مناصب منها : عضو مدلس النواب الفرنسي من 1948 إلى 1958، في سنة 1959 أسس صحيفة الاتستعمار الفرنسي، تولى منصب وزير المالية والاقتصاد 1966 . 1968 والخارجية، 1968 . 1969، ثم الدفاع من 1969 إلى 1973 وعضو في البرلمان الاوربي من 1979 إلى 1980، توفي 1996/08/02 . عن الانترنيت : http://d-nb.info/gnd/ :التاريخ يوم 2015/06/24 .

5 -Né le 5 février 1907, à Roubaix – . Avocat en 1933, puis magistrat en 1941, il entre en politique en 1945 comme député du Bas-Rhin à l'Assemblée constituante. Démocrate-chrétien, il sera régulièrement =

صعبة للغاية كثرت فيها الاضطرابات داخل فرنسا والجزائر ولم تستطع الصمود فسقطت بسرعة مذهلة أمام ضربات الثورة ولم تتضح سياسة "بيير فليملان" Pierre Pflimlin نظرا للسرعة التي سقطت بها، وبقيت مدة خمسة عشر يوما فقط في خضم الانقلاب الذي أحدثه العسكريون يوم 13 ماي 1958 ومطالبتهم بمجيء الجنرال "ديغول "، الذي تولى السلطة من الفاتح جوان 1958 إلى 01/08/ 1959، ليترك رئاسة الحكومة لـ " ميشال دوبري" Michel Jean-Pierre Debré الذي أخذ زمام رئاسة الحكومة من 1959/01/09 إلى غاية أفريل 1962، وفي هذه الفترة شهدت الجزائر عدة أحداث منها ذات الطابع السياسي والعسكري، ومما يسجل عن الوافد الجديد هو عدم تغيير ما جاء به سابقوه ولا سيما "الجنرال ديغول" . المنفذ لسياسة باعتباره ينتمي لنفس الحزب الحاكم وهو الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة . من أن فرنسا لا يمكنها التخلي عن الجزائر وأن الأمر يتطلب إدخال إصلاحات من شأنها تغيير الأوضاع خاصة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أعلن أمام شيوخ مدن الضواحي الفرنسية : " أن الجزائر لا تزال محور الاهتمام، حيث أنه لا يمكن تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد إلا متى سويت مشكلتها.و دافع المتحدث عن أطروحة الجزائر الفرنسية قائلا: "لا للمساومة، ولا للإرهاب، ويجب إقناع الأوربيين والمسلمين بأن فرنسا لا تفكر في التخلي عن الجزائر وإنها هي الكفيلة بتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر بعد تحقيق التهدئة والحرية "[1] .

يفهم من تصريح "ميشال دوبري " Michel Jean-Pierre Debré أنه في طريق ما سبق وأن أعلنه "ديغول " نفسه من أن الوضع يحتاج إلى تهدئة (سلم الشجعان)، وطرح مشروع قسنطينة للقضاء على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، هذه المشاريع التي وجدت رد فعل رافض من قبل قادة الثورة الجزائرية معتبرين أن كل ما يطرح من بدائل عن بيان أول نوفمبر 1954 هو مصيره الفشل الذريع .

= réélu jusqu'en 1962 sous l'étiquette M.R.P., parti qu'il préside de 1956 à 1959. Élu conseiller municipal de Strasbourg dès 1945, il en fut le maire de 1959 à 1983, menant avec persévérance la bataille en faveur de « Strasbourg capitale européenne ». Pierre Pflimlin commença sa carrière ministérielle en 1946 comme sous-secrétaire d'État à la Population. Ministre de l'Agriculture (1947-1949 ; 1950-1951), ministre du Commerce (1951-1952), ministre de la France d'outre-mer, il fut également ministre des= =Finances et des Affaires économiques (1955-1956 ; 1957-1958) avant de devenir président du Conseil entre les 13 et 28 mai 1958 dans des conditions particulièrement dramatiques. C'est lui qui passa le relais au dernier chef de gouvernement de la IVe république, le général de Gaulle .Paul COLLOWALD, « PFLIMLIN PIERRE - (1907-2000) », Encyclopédies Universalise consulté le 10août2016. URL :
http://www.universalis.fr/encyclopedie/pierre-pflimlin/

1 . جريدة العمل، " لا يمكن أن يتحسن الوضع ..."، عدد 1021، 1959/02/03 م، ص 03 .

و في سياق مناقشة المجلس الوطني الفرنسي بخصوص الجزائر، كان أول من أخذ الكلمة السيد رئيس الحكومة " ميشال دوبري " Michel Jean-Pierre Debré الذي حلل سياسة حكومته منذ سنة بالجزائر التي تكتسي أهمية بالغة حسب تعبيره إذ أن مصير الأمة الفرنسية رهين بالجزائر وقال:" إن أعمال المقاومة التي تعيشها الآن الجزائر كان من الممكن تلافيها لو سلكت فرنسا منذ 30 أو 40 سنة سياسة غير التي سلكتها منذ سنة خلت ." وواصل المتحدث تهديده بقطع العلاقات عن كل دولة تعترف بالحكومة المؤقتة وأن الدبلوماسية الفرنسية في الخارج قد جعلت القضية الجزائرية شغلها الشاغل"[1] .

اعتاد الساسة الفرنسيون على التصريحات نفسها و على ترديدها في كل مناسبة :" أن مصير الأمة الفرنسية مرتبط بالجزائر "، وهي عبارة تنم عن عدم الاعتراف بالكيان الجزائري ،في الوقت الذي تعرف فيه كل مناطق الوطن حربا شعواء، بل أن بعض العمليات يشرف عليها ديغول شخصيا، والنتائج المترتبة عن هذه الحرب من قتلى ونفقات مالية كبيرة وغيرها من التنديد الدولي بالجرائم في الأمم المتحدة والجامعة العربية غيرها من المنظمات الحقوقية الدولية، مع كل هذا وما تزال فرنسا متمسكة بخيارها العسكري، وما تهديده بقطع العلاقات في حالة الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سوى للتخبط الذي كانت تعيشه حكومته آنذاك من تزايد الاعتراف الدولي بالحكومة وفي نفس الوقت عرفت القضية الجزائرية في الأمم المتحدة تطورا سنة بعد أخرى وأصبحت تعالج كمشكلة يجب إنهاؤها .

بقي رئيس الحكومة الفرنسية " ميشال دوبري "Michel Jean-Pierre Debré بعد مظاهرات 1960/12/11 بالجزائر وما تبعها من مجازر في حق الوطنيين الجزائريين متعنتا في موقفه وهو بذلك يعكس موقف الدولة الفرنسية، إذ استبعد أن تكون القضية الجزائرية قضية تصفية استعمار وقال :" لا علاقة لقضية الجزائر مع تصفية الاستعمار "، وراح يصرح أمام البرلمان عن حوادث الجزائر الدامية الأخيرة مؤكدا على أن الحكومة مصرة على مواصلة تهدئة الجزائر، واستهل بيانه بـ :" إن الحوادث الدامية التي حصلت في عدة مدن، هي نتيجة أعمال استفزازية لأقليتين أوربية وإسلامية وأن جل مسلمي الجزائر يثقون في ديغول ومطمئنون له ." وأضاف قائلا :" إن الحكومة ستواصل سياستها المعروفة في الجزائر "[2].

1 جريدة العمل، "المجلس الوطني الفرنسي يشرع ... "، عدد 1123، (1959/06/05 م)، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها، "مواصلة سياسة التهدئة في الجزائر"، عدد 1602، (1960/12/16 م)، ص 01 .

ظل"ميشال دوبري" Michel Jean-Pierre Debré على موقفه المؤمن بأن الجزائريين لا يمكنهم التخلي عن فرنسا، رغم ما رأى من صدامات خلفت قتلى وجرحى واعتقالات وغيرها، ومع ذلك فقد ظل يناور، متجاهلا أصل المشكلة، وأن الأمر لا يعدو مجرد سوء تفاهم بين الأقلية الأوربية والأغلبية الإسلامية، مصرا على إبقاء نفس الإستراتيجية المنتهجة وهي الاعتماد على المخطط العسكري أملا منه من القضاء على الثورة .

كان لنتائج الاستفتاء [1]الذي صوت له 15200073 ب . نعم، مقابل 4996474 بـ لا من مجموع 20791246 مصوتا [2]، صدى واسع في فرنسا والخارج وكاد المعلقون يجمعون على القول بأن الثقة التي منحها الشعب الفرنسي للجنرال ديغول يجب أن تمكن رئيس الدولة الفرنسية من إيجاد تسوية سلمية عادلة للمأساة الجزائرية ومنها ما أدلى به لويس جوكس Jox Louis . .: الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية : قال : " إن مهمتنا واضحة تتمثل في بذل الجهود نحو إقرار السلم كما تقتضيه سياسة تقرير المصير وهي السياسة التي صادقت عليها البلاد الفرنسية في الاستفتاء "[3] .

اعتراف بواقع فرض على الدولة الفرنسية، الانصياع أمام ضربات الثوار من جهة وتعالي أصوات المجتمع الدولي من جهة ثانية، ولئن بقي مشروع الاستفتاء يراوح مكانه منذ 1959/09/16، إلاّ أنه جاء اليوم الذي بيّن فيه أغلبية الفرنسيين المحبين للسّلم أنّهم يؤيدون طرح الحكومة الفرنسية في مسعاها لإنهاء المشكل، ولو أنه لم ينته هذا المشكل مباشرة مثلما أرادته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلا بعد أكثر من سنة .

من خلال ما سبق، يتضح أنّ السّياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر في ظل الجمهورية الرابعة، وبعدها الخامسة، تميّزت بعدم تقدير العواقب، وتجاهلت حقيقة المطالب الجزائرية، واتّبعت أسلوب الحل الأمني كإستراتيجية لإرهاب الناس، مستخدمة شتى الوسائل لإنجاح مشروع الجزائر الفرنسية ولكن أمام التصدي والتحدي للثوار، راحت تستحدث حلولا من شأنها إيهام الرأي العام الجزائري والعالمي بجدوى قبول إصلاحات تحسّن من الواقع اليومي للجزائريين، غير أن هذه السياسة أيضا كانت مرفوضة لا من قبل الجزائريين فحسب، بل حتى من بعض المستوطنين أنفسهم، مما

1 . الذي جرى في فرنسا والجزائر أيام من 6 إلى 8 جانفي 1961، بغية معرفة رأي الفرنسيين والجزائريين في مشروع تقرير المصير الذي عرضه ديغول ومدى تجاوب الفرنسيين مع سياسة ديغول بصفة عامة إزاء الوضع في الجزائر، ينظر الملحق رقم 08ص ...

2 . أحمد منغور، مرجع سابق، ص 284 .

3 . جريدة العمل، " صدى نتائج الاستفتاء الفرنسي "، عدد 1623، تاريخ (1961/01/10)، ص 02 .

جعل كل المشاريع، مهما تعددت واختلفت أسماؤها، تلق المصير المحتوم هو الفشل، لأن شرعية القضية الجزائرية فرضت نفسها في الميدان، وحملت السلطة في الأخير على الاعتراف بالأمر الواقع وهو الاستقلال .

03 : موقف المنتخبين الفرنسيين من الأحداث في الجزائر :

3 . 1 . موقف الجمعية الوطنية الفرنسية :

مما لا شك فيه أن المؤسسة التشريعية (الجمعية الوطنية، مجلس الشيوخ، النواب الجزائريون)، وهي المؤسسة التشريعية في البلاد، كان لها دور كبير على سير الأحداث في الجزائر، على أساس أنها تقوم بمناقشة وإثراء وتعديل مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة، ومن ثمة تطبيقها على أرض الواقع، وما يهمنا هنا هو معرفة مكانة الجزائر في المناقشات البرلمانية التي وقعت خلال الأحداث الهامة من 1954 إلى 1962، وهل جسدت إرادة الحكومة الفرنسية في سعيها للقضاء على الثورة ؟ أم كانت لها مواقف معارضة لبعض الممارسات التي تقترف ضد الجزائريين خاصة التعذيب والقتل العشوائي، على اعتبار أن البرلمان مؤسسة متعددة التيارات، وفيها بعض ممن يتظاهرون بحماية حقوق الإنسان لأغراض سياسية ؟

ساير البرلمان الفرنسي أحداث الثورة الجزائرية منذ انطلاقها، فبتاريخ 12 نوفمبر 1954 عقدت الجمعية الوطنية الفرنسية . الحزب الراديكالي الاشتراكي . جلسة استثنائية خصصت لمناقشة الأحداث التي هزت الجزائر، حيث استجوب عدد كبير من النواب الحكومة حول ملابسات هذه الأحداث والسياسة التي تعتزم تطبيقها في مواجهتها [1].

وبناء على ما تم مناقشته في البرلمان الفرنسي، والدعم الذي لقيته الحكومة منه بتعزيز الجهاز العسكري وتوسيع الإجراءات التي من شأنها تحقيق التهدئة، بلغت حصيلة القمع الفرنسي خلال شهر نوفمبر وحده قتل اثنين وأربعين مجاهدا واعتقال 1200 شخصا مشتبها فيه، تعرضوا لعمليات تعذيب وحشية [2] .

1 . رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 96 .

2. El Moudjahid , n = 20 du 15 mars 1958 , volume n = 01.

وسعيا من بعض البرلمانيين الجزائريين الممثلين في الجمعية الوطنية الفرنسية، وأمام تصاعد وتيرة العنف والتمشيط الذي تركز في الاوراس، طالب يوم 20 جانفي 1955 ستة وأربعون نائبا تطبيق برنامج وزير الداخلية " فرانسوا ميتران" بسرعة في نطاق المساواة أمام القانون وفي نطاق الديمقراطية الفرنسية [1] .

بتقديم مشروع الإصلاحات التي جاء بها رئيس الحكومة " بيار منديس فرانس" Pierre Mandes France أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 1955/02/02 ،و على الرغم من أنها جاءت من أجل تهدئة الخواطر المضطربة إلا أن نواب الأغلبية تخوفوا منها، على أساس أنها ستحد قليلا من المآسي الدموية، بل وتعتبر خطرا على فرنسا، الأمر الذي جعل من السيد " ميير " Meyer يلعب دورا كبيرا في البرلمان لإسقاط حكومته التي يرأسها رجل من حزبه، وهو ما أدى إلى سحب الثقة من الحكومة في الرابع فيفري 1955 بـ 319 صوتا مقابل 273 صوتا [2].

و نفس مصير حكومة "بيار منديس فرانس" Pierre Mandes France لقيته حكومة " بينو" Pinaue، وذلك إثر عرضه برنامج حكومته على مجلس الأمة الفرنسي في الثامن فيفري 1955 الذي ورد فيه :" أما في البلاد الجزائرية، فالحالة حرجة، يجب على فرنسا أن تعيد الأمن إلى نصابه في الجزائر، وتهدئ الحالة، كما يجب أن تحارب البؤس والبطالة وتحسن أوضاع الفلاحين، وتسلك سياسة التعمير وتنفيذ كل ما جاء في الدستور الجزائري . يقصد به دستور 1947 . وستعمل الحكومة [3] على منح المسلمين كل الحقوق التي تخولها إياها جنسيتهم الفرنسية"، وأضاف :" يجب علينا كليا أن نبتعد عن سياسة القمع والزجر وأن نتحاشى الأعمال العسكرية الكبرى"[4] .

عقدت الجمعية الوطنية الفرنسية دورة استثنائية يوم 31 مارس 1955، لدراسة وإثراء مشروع حالة الطوارئ، و لإطلاق يد أجهزة الأمن الفرنسية في مواجهة الثورة والسماح لها باتخاذ كل التدابير

1 . عمار قليل، مرجع سابق، ص 221 .

2 . أحسن بومالي، مرجع سابق، ص . ص 194 . 195 .

3 . رغم أن الحكومة تحفظت على تنفيذ المشروع الإصلاحي إلى غاية استتباب الأمن عبر القطر الجزائري، إلا أن ذلك لم يشفع لها، وأقدمت الجمعية الوطنية على نزع الثقة بـ 312 صوتا ضد 268 صوتا، وبقيت فرنسا بدون حكومة بضعة أيام، ومن ضمن الذين منعوا عن الحكومة أصواتهم جماعة المستقلين لبلاد ما وراء البحار، وهو ما بيّنه النائب الزنجي السنغالي " سنقور" في خطابه، إذ قال :" إن الحرية تمارس بواسطة الانتخابات الحرة، لكنكم تعتبرون بلاد ما وراء البحار ميدان المناورات الانتخابية، فما لم تتغير هذه الحالة، فنحن نصوت ضد الحكومة ".. البصائر، يوميات الأزمة الجزائرية "، عدد 311، تاريخ (1955/02/25)، ص 08 .

4 . جريدة البصائر ،" يوميات الأزمة الجزائرية "، عدد 307، تاريخ (1955/02/25)، ص . ص 7 . 8 .

التي تراها ضرورية، وبعد جدل ونقاش كبير، أيدت الأغلبية الممثلة في البرلمان هذا المشروع ودخل حيز التنفيذ يوم 03 أفريل 1955، رغم معارضة البعض بحجة إعطاء الأحداث طابعها الثوري وبالتالي التدويل على أن ما يجري على الأرض، هو حرب وليس مجرد أحداث قام بها مجموعة من الفلاقة أو الخارجين عن القانون [1] ، ولما كان تطبيق حالة الطوارئ جزئيا فقط أي في المناطق المشتعلة، إلا أن البرلمان الفرنسي صادق مرة أخرى على تطبيق حالة الطوارئ في الجزائر كلها يوم 31 ماي 1955 رغم أن السلطة الفرنسية كانت تزعم أن ما يحدث في الجزائر مجرد عمليات شرطة هدفها مواجهة عصابات الخارجين عن القانون وامتنعت عن تسمية الأشياء بمسمياتها [2] .

أوفد البرلمان الفرنسي بعثة استطلاعية في الأسبوع الأول لشهر جوان 1955 لدرس الحالة بالبلاد الجزائرية، سيما ما تعلق بالشق العسكري وكيفية صرف الاعتماد المالية العسكرية بأنه لا يمكن الاعتماد على الحرب وحدها لإخماد الثورة وإنما يجب القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية، حتى يتسنى لها القضاء على البطالة وإيجاد استقرار اقتصادي في ميدان الصناعة والفلاحة [3] .وعليه خلصت هذه البعثة إلى إعداد تقرير الذي يحتوي على بيان الأخطاء التي ارتكبتها السلطة هناك، وبيان السياسة الرشيدة التي يتحتم على فرنسا سلوكها ببلاد الجزائر، وبيان التدابير التي ينبغي اتخاذها لتحسن الحالة" .ومما خلص إليه تقرير البعثة البرلمانية الفرنسية :" أن الحالة بالجزائر قد تعكرت يوما فيوما منذ سبعة أشهر، واتهم البرلمانيون زعماء الثورة في القاهرة بأنهم السبب لكل ما يجري من أحداث خاصة ما تعلق بإدخال السلاح عبر الحدود، كما ألقت باللوم على الصحافة الفرنسية التي اعتبرتها عاجزة عن مواجهة إذاعة القاهرة :" وليست هناك وسائل دعائية فرنسية منظمة من شأنها أن تقاوم هذه الدعاية الأجنبية، وأبدت تخوفها من انتشار الثورة عبر كامل القطر الجزائري وأن الأمر لم يعد يقتصر على الاوراس فحسب، بل يمتد لهيبها إلى جبال القبائل ومقاطعة قسنطينة ثم لا يلبث هذا اللهيب أن يعم سائر البلاد الجزائرية "[4] .

نلاحظ أنه في الوقت الذي كان فيه من المفروض، العمل على تشخيص الأسباب التي أدت إلى قيام هذه الثورة ووالعمل على معالجتها وفق الأعراف الدولية، ذهب البرلمان إلى كيل سيل من

1 . للاطلاع على بعض تفاصيل هذا النقاش الذي شهدته جلسات الجمعية الوطنية الفرنسية، ينظر:جريدة البصائر، " يوميات الأزمة الجزائرية "، العدد 312 الصادر يوم 1955/04/01، والعدد 313، الصادر يوم 1955/04/08 ، ص 08 .

2 . رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 108 .

3 . أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 202 .

4 . جريدة الزهرة، " قوات الأمن الفرنسية تعجز عن صد تيار الثوار الجزائريين، عدد 15092، (1955/07/01)، ص 02 .

الاتهامات في حق الجزائريين وخاصة ممثلي الثورة في الخارج (أحمد بن بلة، محمد خيضر، وحسين آيت أحمد)، على أنهم هم من تسببوا في ذلك والأكثر من هذا طالت اتهاماتهم الصحافة والإعلام، فهم من جهة ألقوا باللوم على الصحاف الفرنسية على أنها لم تستطع الرد على الدعاية الإذاعية التي تأتي من القاهرة، والحقيقة أن البرلمانيين مثلهم مثل الحكومة، بقوا حائرين ما يفعلون إزاء التطورات التي تشهدها الساحة، فهل يعقل أن يوجهوا اللوم لمناضلين قاموا من اجل الحق والعدالة والحرية وهلل يعقل أن تواجه إذاعة واحدة ذات البث المحدود أرماده الإعلام الفرنسي وخاصة المكتوب ؟

رغم ما تردد على ألسنة النواب من رفض لمشروع الإصلاحات السابقة المقدمة من قبل "بيار منديس فرانس" Pierre Mandes France و"كريستيان بينو"Pinau crestion إلا أنهم وافقوا على إصلاحات " إدغار فور" التي تقدم بها يوم 1955/06/21 التي من ضمنها: الإصلاح الزراعي، رفع مستوى المعيشة، فصل الدين عن الدولة، اللغة العربية إلزامية ورسمية، تمكين المسلمين من الوظائف ...إلخ وبعد عرضه للمجهودات المبذولة من حكومته بهدف القضاء على الثورة وافقت الجمعية الوطنية على ذلك بتاريخ 1955/06/26 بالأغلبية[1] .

يتضح مما سبق أن النواب الفرنسيين منذ بداية الثورة المسلحة، رفضوا الاعتراف بأن جوهر المشكلة سياسي، واعتبروا البؤس والحرمان والبطالة وغيرها من الظروف الاجتماعية للمجتمع الجزائري هي وراء كل ما يحصل، وبتقديمهم مثل هكذا إصلاحات يعد تكرّما منهم، وهذا الذي إما جهلوه أو تجاهلوه .

في الوقت الذي كان النواب الفرنسيون يأملون في وضع حد لهذه الحرب التي أنهكت قدراتهم المادية والبشرية، نجد الجزائريين مصممين على الدفع بنشاط الثورة إلى الأمام أكثر من أي وقت مضى، وعليه وبغية تعزيز النشاط القتالي ضد الفرنسيين وكسب المعركة في شتى جوانبها، اعتزم "زيغود يوسف"[2] ، ومجموعة من المجاهدين على تنفيذ ما عرف بهجوم الشمال القسنطيني يوم 20

1 . أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 203 .

2 . ولد عام 1921 ببلدية سمندو، ولاية سكيكدة، تعلم في الكتاتيب اللغة وحفظ القران، عمل حدّادا ، ثم انخرط في حزب الشعب سنة 1940، شارك في مظاهرات 08 ماي 1945 واعتقل ثم أطلق سراحه، عين مسؤولا في المنظمة الخاصة بالسمندو وترشح للانتخابات البلدية أكتوبر 1947، وفاز وأصبح مستشارا بلديا، اعتقل عام 1950 بعد اكتشاف المنظمة الخاصة وتمكن من الهروب من السجن في افريل 1951 ن وبقي متخفيا إلى أن اندلعت الثورة وانضم إليها رفقة مجموعة من المجاهدين، وكان المنظم الرئيس لهجوم الشمال القسنطيني، سقط شهيدا يوم 1956/09/26 إثر معركة بينه م بين العدو بالقرب من بلدية سيدي مزغيش. سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830 . 1962، ج 3، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 ، ص . ص 131 . 133 .

أوت 1955 م [1] الذي وضع حدا نهائيا للذين ترددوا في الانضمام للثورة ناهيك عن تحقيق لنتائج إيجابية رغم الثمن الباهظ الذي دفعه الجزائريون من قتل وتشريد واعتقال وتعذيب وغيرها، وإثر هذا الحدث الهام، أصدرت كتلة 61 المتكونة من النواب الجزائريين الموجودين في المجلس الجزائري والمستشارون العامون والإداريون على إثر الاجتماع الذي عقدوه يوم 26 سبتمبر 1955 في الجزائر أصدروا لائحة أعلنوا فيها بصريح العبارة رفضهم للإصلاحات الفرنسية في الجزائر، مطالبين بالاعتراف بالكيان الجزائري وأن مفهوم الإدماج قد تجاوزته الأحداث، وأن الغالبية من الجزائريين تؤيد فكرة الجزائر الوطنية [2].

توالت الاستقالات الفردية والجماعية فقدم يوم 1955/12/30 كلا من : الدكتور "علي القاضي" و"آيت عمرو شعلال" و"صالح أرزور" وبعمالة قسنطينة استقال "عمر عزاق" و"أحمد يحي"، و"بن عبيد" و"ابن با أحمد"، "ابن حبيلس" وغيرهم وفي الفاتح جانفي استقال الشيخ "بيوض" وتواصلت الاستقالات المعبرة عن احتجاجهم لما كانت تصدره السلطة الفرنسية من إجراءات قمع في حق الجزائريين[3] .

كان رد فعل فرنسا قاس جدا على ضربات الجزائريين بعد هجوم الشمال القسنطيني، وفتح ملف القضية من جديد أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في بداية أكتوبر 1955 وتمت الموافقة على اللائحة [4] .المقدمة من طرف الحزب الراديكالي . الحزب الحاكم . وخلاصة ما جاء فيها :" يؤكد ارتباط فرنسا بعهودها المنصوص عليها في الفصلين 1 و2 من الدستور الجزائري وهما يقضيان بان الجزائر مجموعة من العمالات الفرنسية، وأن سائر سكانها فرنسيون متساوون في كل الواجبات وكل التكاليف"، وطلب البرلمان من الحكومة الاستمرار في الشدة على مقاومة الإرهاب والقضاء على الثائرين وتعقب المجرمين ..."[5] .

---

1 . للإطلاع على تفاصيل الهجوم ، ينظر : مجلة المصادر، مجلة فصلية يصدرها مركز البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثالث، دار الحكمة للطباعة، الجزائر، 2000، ص ص 155 . 184 .

2 . عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 287.

3 . أحسن بومالي، مرجع سابق، ص . ص 310 . 311 .

4 . نالت اللائحة الأغلبية بـ 308 صوتا ضد 254 صوتا معارضا وقد عارضها الشيوعيون والاشتراكيون وأغلب النواب المسلمين، وبعض المتطرفين من النواب الأوربيين الجزائريين، ومن النواب المسلمين الذين صادقوا على هذه الثقة : سي إسماعيل والسائح منور، من عمالة الجزائر، وحقيقي وسيد قارا وولد قاضي من عمالة وهران". ينظر : جريدة البصائر، " هذه خلاصة الاقتراح"، عدد 338، تاريخ (1955/10/21)، ص 05.

5 . الجريدة نفسها .

لقد وقف البرلمان الفرنسي إلى جانب الحكومة جنبا إلى جنب في مواجهة ما أسموه بالإرهاب الجزائري، ودعمتها في كثير من الإجراءات التي اتخذت في حق الجزائريين، منها منحه للسلطة التنفيذية أي الحكومة، السلطات الخاصة بمقتضى قانون 16 مارس 1956 وجرى تطبيق هذا القانون ابتداء من 17 مارس من نفس السنة، تحت رقم 274/56 منح سلطات استثنائية من البرلمان للحاكم العام في الجزائر " روبير لاكوست" Robert Lacoste لتمكينه من اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستعادة الأمن وحماية الأشخاص والممتلكات ومراقبة التراب الجزائري[1] .

ورغم كل هذه الإجراءات الاستثنائية المطبقة على الجزائريين التي أثارت قلقا متزايدا لدى الرأي العام الفرنسي، وزادت من عزم وتصميم الجزائريين على مواصلة المسيرة، وتوالي الشهادات التي تكشف تجاوزات الجيش الفرنسي وفضائعه، إلا أن نواب البرلمان الفرنسي بما فيهم الشيوعيون والتقدميون وافقوا على طلب الحكومة . " مونري بورجس" . خلال شهر جويلية 1957، تمديد العمل بقانون السلطات الخاصة وتوسيع مجال تطبيق بعض تدابير هذا القانون لتشمل فرنسا نفسها بغرض مواجهة فيدرالية جبهة التحرير الوطني* هناك [2] .

و رغم العداء الشديد الذي كان يكنه اليسار وخاصة الشيوعيين لـ "شارل ديغول"، إلا أنه في خطابه الذي تقدم به أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 01 جوان 1958، ألزم الحاضرين السكوت، وتمت الموافقة على توليه رئاسة الحكومة بأغلبية 329 صوتا مقابل اعتراض 224 نائبا، وضمت حكومته الموسعة كبار دعاة الجزائر الفرنسية ومنهم من سبق وأن تقلد منصب رئيس الحكومة وهم : "غي موللي Guy Mollet " و"بيار بفيليملان"Pierre Pflimlin و وزير العدل "ميشال دوبري Michel Debré "، مشترطا على البرلمان سلطات كاملة حتى تكون قادرة على التصرف بفاعلية وبسرعة والاستجابة إلى ما تقتضيه الظروف لمدة ستة أشهر، كما تحدث عن إجراء إصلاحات

1 . رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص . ص 110 . 111 .

* تأسست في بداية سنة 1955 من قبل محمد بوضياف، وتكفلت في إقناع الجالية المهاجرة بعدم الانخراط في صفوف الحركة المصالية 1955 . 1957 ثم عملت على تعبئة الجالية من أجل الاستقلال 1957 . 1962، ظهر نشاطها الثوري في فرنسا نفسها في أوت 1958، وعملت على التنظيم وتكثيف التجنيد وجمع التبرعات وتنشيط العمليات الفدائية، ترأس الفيدرالية بين 1955 و1956 مراد طربوش، ومحمد لبجاوي نهاية 1956، ثم عمار بوداود من منتصف 1957 إلى 1962، لم تحضر مؤتمر الصومام ولكنها وافقت على مقرراته ". ينظر : علي هارون، الولاية السابعة، حزب جبهة التحرير الوطني في فرنسا، 1954 . 1962، منشورات رحمة، الجزائر، 1992، ص 526 .

2 . رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 116.

دستورية عميقة تنظم الإطار القانوني لفرنسا بمستعمراتها [1]، كما أبقى لنفسه ملف الجزائر نظرا لصعوبته وحساسيته، واستطاع يوم 21 ديسمبر 1958، أن ينتخب رئيسا للجمهورية من قبل الناخبين المحددين في الدستور وهم : النواب وأعضاء مجلس الشيوخ والمستشارون العامون ورؤساء البلديات وعدد من مستشاريهم، وكانت الهيئة الانتخابية مكونة من 76000 عضو فاز ديغول بنسبة 78 بالمائة من أصواتها، مما عزز مركزه أكثر، وتولى مهامه رسميا يوم 08 جانفي 1959م [2] .

يتبين أن البرلمان الفرنسي يشكل جزء مهم من سياسة الدولة الفرنسية الرامية للاحتفاظ بالجزائر الفرنسية . كما يدعون .، وإلا كيف يوافقون على مجيء ديغول ؟ والمعروف بصرامته، والأكثر من ذلك، يوافقون على إجراء تعديلات فيما يتعلق بصلاحياته . أي البرلمان . ثم تحل الجمعية الوطنية بمقتضى الاستفتاء الذي سبق وأن أجري، لتأتي أغلبية برلمانية من محيطه الاتحاد من اجل الجمهورية الجديدة، كل هذا لا لشيء سوى لان الأغلبية في البرلمان ما تزال متمسكة بالجزائر الفرنسية التي حلموا بها منذ 1848 .

منذ تولي الجنرال" شارل ديغول" Charles de Gaulle السلطة في الفاتح من جوان 1958 وإلى غاية الإعلان عن الاستقلال يوم 03 جويلية 1962، عمل البرلمان الفرنسي وفق ما كان يراه "ديغول" مناسبا، وإن جاء "ميشال دوبري" كرئيس للحكومة يوم 1959/01/08، وحتى " جورج بومبيدو" Georges Pompidou الذي تولى رئاسة الحكومة لفترة قصيرة وجاءت بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار 1962/03/19، كلهم من محيطه وبالتالي فنفس السياسة التي انتهجها ديغول كانت توافق عليها الأغلبية في الجمعية الوطنية ومنها على سبيل المثال موقفها من قضية الحوار الذي دعا إليه "شارل ديغول" Charles de Gaulle يوم 1960/06/14 إذ صرح "قستون دفري" Devre voston . أحد أعضاء مجلس الشيوخ . بأن البيان الذي أذاعه الجنرال شارل ديغول يوم 1960/06/14، من مصلحة فرنسا، أن يعود السلم إلى الجزائر وأن يوجد حل مرض لهذه الأزمة،

1 . من هذه الإصلاحات الدستورية التي اشترطها ديغول من اجل البحث عن دعم شعبي كبير هو، اجراء استفتاء شعبي يوم 1958/09/28 في فرنسا والجزائر للمصادقة على مسودة الدستور الجديد الذي أعده، كما استفتى في الوقت نفسه مختلف شعوب المستعمرات الفرنسية الأخرى وخيرها بين الجماعة الفرنسية أو الاستقلال، وكانت نتائج الاستفتاء موافقة 17.500.000 ناخب بنعم و4.500.000 ناخبا صوتوا بالرفض والحصيلة ،أن نسبة المصوتين من مجموع الناخبين 84.9 بالمائة ، حيث وافق 79.25 من الذين أدلوا بأصواتهم في فرنسا و96 بالمائة في الجزائر من مجموع الناخبين الذين شاركوا في الاقتراع وبلغ عددهم 3.477.181 شخص، أما ما وراء البحار فتراوحت النسبة ما بين 78 و99 بالمائة ولم يشذ عن القاعدة سوى غينيا التي اختارت الاستقلال .رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 202 . 203 .

2 . رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 197 . 198 .

ويجب أن تسمح المحادثات المقبلة بجعل حد للقتال، ويتمنى غالب الفرنسيين ذلك، ولذا يجب ألا تشوه الأقلية هذا الشعور الشعبي بضجيجها وإنها تتحمل مسؤولية عظمى إذا سعت إلى مواصلة الحرب بالجزائر وما ينجر عن ذلك من نتائج وخيمة لمستقبل البلاد "[1]، وتكرر الموقف مع الاستفتاء الذي أجري يوم 1961/01/06 بفرنسا والجزائر بشأن سياسة ديغول الخاصة بتقرير المصير، فلم يشذ موقف البرلمانيين عما كانت تطرحه الحكومة وهو ما يتجلى من تصريح "بول رينو" : رئيس لجنة الشؤون المالية بالجمعية الوطنية الفرنسية الذي قال :" بقي الشعب الفرنسي وفيا للتقاليد التي أعطته سمعة قيمة في العالم وذلك بمصادقته على العرض الذي تقدم به الجنرال ديغول للشعب الجزائري ليختار مصيره في نطاق الحرية "[2] .والرأي نفسه لدى مجلس الشيوخ الذي أيضا عبر البعض منهم عن أن الحل يكمن في التفاوض مع الحكومة المؤقتة، إذ نشر 12 عضوا جزائريا من أصل 25 عضوا في مجلس الشيوخ الفرنسي بلاغا أعلنوا فيه أن حل القضية الجزائرية لن يتم إلا بواسطة التفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :"إننا واثقون أكثر من أي وقت مضى من أن كل حل دائم للمشكل الجزائري يمر ضرورة عن طريق أولئك الذين يقاتلون وبالطبع عن طريق الحكومة المؤقتة، وإننا نؤكد موافقتنا على مبدأ تقرير المصير الذي يعتبر الطريقة الديمقراطية المقبولة سواء في الداخل أو في الخارج "[3] .

3 . 2 . موقف شيوخ مدن الجزائر وقسنطينة :

لم يتحدد موقف المنتخبين في الجمعية الوطنية وأعضاء مجلس الشيوخ، أو أعضاء المجلس الجزائري، بل حتى رؤساء البلديات بالجزائر أو ما يعبر عنهم بالمشايخ، كان لهم أيضا موقف مما يجري من أحداث على أرض الواقع، كيف لا ؟ وهم أيضا معنيون ربما أكثر من غيرهم بالسياسة المنتهجة في الجزائر، والأكثر من هذا يمثلون فئة المستوطنين الذين يحلمون بالجزائر الفرنسية، فما كان منهم سوى العمل على تحقيق ما يملى عليهم من قبل الفرنسيين في الجزائر، ونسجل هنا على سبيل المثال لا الحصر طلبهم من الحاكم الجزائر، اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على النشاط الثوري في الجزائر والذي وصفوه بالإرهاب، فما كان من والي العاصمة سوى الرضوخ لأمرهم ووعدهم بالعمل على ذلك قائلا : " وأذكركم أيضا بأن جميع التعليمات المفيدة التي أعطيت بعد موافقة وزير الداخلية ليقع تطبيق مبدأ المسؤولية المادية المشتركة في جميع الدوائر والمناطق التي تستوجب اتساع

1 . جريدة العمل، " قستون دفري ": إن من مصلحة فرنسا أن يعود السلم إلى الجزائر "، عدد 1448، (1960/06/21)، ص 05 .
2 . الجريدة نفسها، "صدى نتائج الاستفتاء الفرنسي . في فرنسا ."، عدد 1623، تاريخ (1961/01/10)، ص 08 .
3 . نفسها، "حل قضية الجزائر يتم عن طريق التفاوض " ، عدد 1633، تاريخ (1961/01/21)، ص 01.

دائرة النشاط الإرهابي والحالة الفكرية التي عليها السكان تطبيق مبدأ هذه المسؤولية " .وسعيا منه لاستقطاب المنتخبين والمنتقدين لهذه السياسة التمس منهم التفهم وشرح كل ما هو ملتبس للآخرين حتى يتفهموا الواقع يقول :" هذا وأظن أنه في إمكاني الاعتماد على تفهمكم لتقوموا بإفهام أعضاء هيئتكم الفيدرالية أثناء الاجتماع المقبل على جميع الإجراءات التي ذكرتها لكم آنفا وأن تسمحوا لهم بهذه المناسبة بأن يقدروا هذه الجهود التي بذلتها الحكومة حق قدرها سعيا وراء حفظ الأمن والطمأنينة، أضاف يقول :" إني على تمام الاقتناع بأن مشايخ المدن الذين بقي دورهم أساسيا في هذا الميدان سيندفعون في طريق التعاون التام الصريح مع السلطة العمومية لجعل حد نهائي لجميع المصاعب التي نجتازها في هذه الآونة"[1] .

اجتمع رؤساء البلديات في الجزائر يوم 1955/12/09 ورفعوا تقريرا إلى الوالي العام للجزائر يوم 10 ديسمبر من نفس السنة نتيجة تصاعد أعمال العنف واشتداد لهيب الثورة، ينتقدون فيه تقاعس السلطة الفرنسية إزاء الثورة، طالبين منه اتخاذ إجراءات كفيلة بتوفير الأمن في البلاد منها : وجوب تنفيذ أحكام العدالة، مع إبقاء الجزائر فرنسية، وإتمام النقص الموجود في الوسائل العسكرية بمجرد انتهاء شهر جانفي القادم، مهددين بغلق البلديات يوم 1956/01/02 والنتيجة أن السلطة الفرنسية تدرك مدى نفوذ هؤلاء وعلاقتهم المتينة بالأقلية الأوربية فنفذت ما طالبوا به [2]، وبقي هؤلاء الشيوخ غاضبين على عدم الوصول إلى ما أملوه من القائمين على تسيير الأوضاع في الجزائر صرح أحد الشيوخ والناطق باسمهم ما يلي :" نتمنى جميعا أن يعود السلام والوئام بالجزائر، ونأمل أن نرى البلاد الجزائرية الحرة والسعيدة تزيد في تدعيم روابطها مع أم الوطن، إذ لا يمكن أن تكون هناك جزائر بدون فرنسا والعكس بالعكس"[3] .

من جهة أخرى عبر شيوخ مدينة قسنطينة عن مخاوفهم من ضياع الجزائر إذا استمرت الأوضاع على حالها، إذ دعا رئيس جامعة مشايخ مدن مقاطعة قسنطينة في ندوة صحفية قال فيها :" إن الحالة بالجزائر في الوقت الحاضر أخطر بكثير مما كانت عليه في الماضي " .وطالب بإرسال نجدات في الحال إلى الجزائر قائلا :" إن إعادة السلم هناك تتطلب خمسمائة ألف جندي وإنه إذا لم تسرع فرنسا ببذل أقصى ما يمكن من الجهود فإن نصف مليون من الجنود لن يصبح كافيا بعد بضعة أشهر، وقال أيضا :" إنه لا يتصور كيف أن البرلمانيين الفرنسيين لا يعتبرون فرنسا في حالة

1 . جريدة الزهرة، " والي عاصمة الجزائر يجيب "، عدد 15088، (1955/06/26)، ص 02 .

2 . أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 269 .

3 . جريدة العمل، يومية تونسية، خيبة جديدة لشيوخ مدن الجزائر بفرنسا، العدد 94 ،(1956/02/11 م)، ص 05 .

حرب مع الجزائر "ن ثم ختم حملته هذه منوها بشأن الجهود التي يبذلها " لاكوست" لإبقاء الجزائر فرنسية [1] .

إن المنتخبين من نواب وأعضاء مجلس الشيوخ ورؤساء بلديات، لم تختلف مواقفهم عن المواقف الرسمية للدولة الفرنسية، بل هم الذين عملوا على شرعية السلطة التنفيذية من خلال القوانين التي كانت تصدر من قبلهم وتعزز بها السلطة المدنية والعسكرية منذ الوهلة الأولى للثورة، ورغم ما وردت هنا وهناك من تصريحات من بعض النواب الرافضين لسياسة القمع والتعذيب وغيرها، ما هي إلا حالات فردية وخاصة لا ترق للتعبير عن الموقف الرسمي، والأغلبية دائما تسير جنبا إلى جنب مع الحكومة حتى الاشتراكيين الذين كثيرا ما انتقدوا سياسة الحكومة لما كانوا في المعارضة لكن ما إن فازوا بالأغلبية حتى وجدوا أنفسهم لا يختلفون عن سابقيهم ولنا في حكومة ' غي موللي Guy Mollet" خير دليل على ذلك، إذ الحكومة الاشتراكية عرفت أبشع أنواع التعذيب والقمع في الجزائر، الأكثر من ذلك أن أي حكومة لا تحقق مبدأ الجزائر الفرنسية ولا تستطيع تهدئة الأوضاع مصيرها سحب الثقة وبالتالي السقوط، وإلا كيف نفسر تعاقب ثماني حكومات على الثورة من 1954 إلى 1962 ؟

و هناك الملاحظة جديرة بالوقوف عندها وهي أنّ القضايا المتعلقة بالجزائر والثورة لم تكن تعرض على النواب بصفتها قضية للنقاش بطلب من مجموعة برلمانية معينة آو الحكومة، ولكن كانت تأتي في سياق المناقشات التي تدور حول القوانين المقترحة، ومنها على سبيل أثناء مناقشة السلطات الخاصة وقانون الإطار وبالتّالي فان الوضع في الجزائر كان يفرض نفسه فرضا، ورأينا كيف أنّ موقف البرلمان لم يتعارض أبدا مع سياسة الحكومة ولم يتم تجميد أو إلغاء أي مشروع حكومي، وكأن الحكومة هي التي تزكي البرلمان، وحتى بعض اللجان التي كلفت بالتحقيق في قضايا القمع والتعذيب وغيرها لم تخرج إلى العلن وبقيت أدراج المكاتب وهو دليل آخر على سير البرلمان على خطى الحكومة .

ثانيا : موقف الولاية العامة الفرنسية في الجزائر من الثورة 1954 . 1962 :

كان لعدم استقرار الحكومات الفرنسية المتعاقبة أثناء الثورة 1954 . 1962، انعكاس على

1 . جريدة العمل، " نصف مليون جندي لإقرار الأمن بالجزائر"، العدد 176 ،(1956/05/18 م)، ص 01 .

الوضع في الجزائر، فمر على المسؤولية السياسية بالجزائر سبعة ممثلين للهيئة التنفيذية بثلاث تسميات " حاكم عام" و" وزير مقيم " و" مندوب عام للحكومة "[1] .

و هم : إما المسئولون العسكريون فتداول على قيادة الجيش ثمانية عمداء في ثماني سنين، وهذا يدل على إخفاق كل واحد منهم في عمله العسكري [2] ، وعملوا كل ما بوسعهم لتنفيذ سياسة الحكومة في القضاء على الثورة، منتهجين عدة أساليب منها ذات الطابع السياسي من إصلاحات وغيرها وأسلوب عسكري أي المواجهة المباشرة، وتعزيز قوات الأمن بالإمكانيات الضرورية لربح المعركة، إذن بم تميزت إستراتيجية الحكام العامون الفرنسيون في الجزائر ؟ وهل حققوا ما وعدوا به الفرنسيين في القضاء على الثورة ؟

1 . ولاية " روجي ليونار" Roger Leonard من الثورة : فور اندلاع الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، سرعان ما عقد الحاكم العام في الجزائر " روجي ليونار" Roger Leonard [3] مجلسا حربيا بمقر الحكومة وأصدر بلاغا جاء فيه :" خلال الليلة وفي مناطق مختلفة من التراب الجزائري وتحديدا في منطقة الاوراس اقترفت مجموعة صغيرة من الإرهابيين ثلاثين عملية اعتداء متفاوتة الخطورة ...لقد وضعت قيد التنفيذ فورا إجراءات الحماية والقمع ..."[4] ، وأضاف :" إن الشعب الذي يثق فيما يتخذه الحاكم العام من إجراءات لتهدئة الحال وضمان الأمن للقضاء على الأقلية المجرمة، قد سيطر عليه في جميع أوساطه الهدوء وضبط الأعصاب "[5] .

---

1 . وهم : الحكام العامون : "روجي ليونار" Roger Leonardمن أفريل 1951 إلى ديسمبر 1954، و"جاك سوستيل" Jaque Soustelle من جانفي 1955 إلى جانفي 1956 والوزراء المقيمون : "جورج كاترو" Catroux Georges من 02 فيفري إلى 06 فيفري 1956 (م ينصب)، و"روبير لاكوست" Robert Lacoste من فيفري 1956 إلى 10 ماي 1958، والمفوضون العامون للحكومة : :" راوول صالان" Raoul Salan من 06 جوان إلى 15 ديسمبر 1958 و"بول دلوفريي" Paul Delouvrierمن 15 ديسمبر 1958 إلى 23 سبتمبر 1960 وأخيرا "جون موران "Jean Morin من 23 سبتمبر 1960 إلى أفريل 1962 . للتذكير مرّ أربعة وستون حاكما عاما على الجزائر بتسميات مختلفة منذ 1830 إلى 1962 .

- Références : Arthur Girault- Législation coloniale l'Algérie 1931, er pierre montgnon - la conquête de l'Algérie et différents ouvrages sur la guerre d'Algérie.

2 . بوعلام بن حمودة، مصدر سابق ، ص 257 .

3. الرجل الأول في الجزائر، عينه رئيس الجمهورية باقتراح من وزير الداحلية فرانسوا منيران، وكان يتمتع بسلطات هامة ويساعده مجموعة من كبار الموظفين، منهم مدير مكلف بالشؤون السياسية وهو مسؤول فقط أمام الحكومة الفرنسية، ما عدا في المجال المالي حيث يجب عرض الميزانية على المجلس الجزائري للتصويت عليها، ينظر : رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 93.

4 . Francis et Colette Jeanson , l'Algérie hors la loi, éditions ENAG, Alger , 1993 , P 189.

5 . عمار قليل، مصدر سابق، ص 217 .

بعدها شرعت السلطات الفرنسية في العمل على تطويق منطقة الاوراس، أطلق عليها اسم عمليتي " فيوليت" و" فيرونيك" وانطلقت تحت إشراف "ليونار "نفسه وتعتبر هذه العمليات كما حددتها السلطات الاستعمارية كمهمة أساسية تمشيط منطقتي الاوراس والشمال القسنطيني من أجل القضاء على خلايا الثورة اشتركت فيها المدرعات والطائرات، وعملوا على إرهاب الناس في القرى والمداشر، وطالت السكان عديد الاعتقالات والقتل والتعذيب [1] .

لم يتردد الحاكم العام" روجي ليونار" Roger Leonard في إرجاع سبب هذه الأحداث يوم 02 نوفمبر 1954 إلى جهات خارجية خاصة "مصر" التي أذيع منها بيان أول نوفمبر، سيما وأنها كانت دقيقة وهادفة، قائلا :" هذه الفتنة ليست لها أية خاصية جزائرية، إنها عملية معدة سلفا، هدفها الأساسي التمكن من الدفاع عن مجمل ملف المغرب العربي "[2].

إن اتهام الحاكم العام " روجي ليونار" Roger Leonard . تجاهلا منه لحقيقة المشكلة . مصر بأنها وراء الأحداث على اعتبار أنها تأوي الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وكذا إذاعة بيان أول نوفمبر من القاهرة، كما أشار إلى الجامعة العربية التي أبدت تعاطفها مع حركات التحرر في المغرب العربي خاصة وأن كل من تونس والمغرب عرفتا أيضا ثورة ضد الوجود الفرنسي .

2 . ولاية " جاك سوستيل " Jaque Soustelle : لقد أجمعت جميع التيارات الاستعمارية على ضرورة التصدي للثورة الجزائرية، واعتبارها خطرا ليس فقط على أوربيي الجزائر، بل خطرا على فرنسا ذاتها ودورها الأوربي والعالمي، لذا تحركت الآلة الاستعمارية لمواجهة الثورة، ولتنفيذ أحسن لمخططات الحكومة الفرنسية خاصة مشروع الإدماج الذي جاء به وزير الداخلية " فرانسوا متيران"، لتهدئة الوضع . تم تغيير الحاكم العام "روجي ليونار"Roger Leonard بـ " جاك سوستيل " Jaque Soustelle، .الذي عين يوم 25 جانفي 1955 ووصل إلى الجزائر يوم 15 فيفري 1955، وفي اليوم الثالث والعشرين من الشهر نفسه ألقى الوالي العام خطابا . أي أياما منذ توليه الولاية العامة في الجزائر . قال فيه : " إن فرنسا هنا هي في ترابها وإن الجزائر وجميع سكانها هي جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي وليعلم الجميع هنا أو غيرها هنا أن فرنسا لن تغادر الجزائر كما لا تغادر مقاطعة "بروفانس"، ومهما كانت الأمور فإن المستقبل الجزائري هو فرنسي وهذا الكلام يعني أن فرنسا قد

1 . مجلة أول نوفمبر، عدد 23 ،تاريخ (1977/08/01)، ص 26 .

2 . Echo d'Alger , mercredi 03 novembre 1954 , 43 année , n = 15676.

قامت باختيار وهذا الاختيار هو الإدماج "[1] .بعدها بيومين فقط يعلن :" أنّ الجزائر تؤلف جزءا لا يتجزأ من فرنسا، وأنّ فرنسا لن تترك الجزائر، وأنّه لا بد من العمل كل يوم أكثر لإدماج الجزائر في فرنسا "[2] .

لقد عمل الحاكم العام "جاك سوستيل"Jaque Soustelle على تجسيد إرادة الحكومة في مواجهة الثورة التحريرية منها إشرافه على "قانون الطوارئ" . سبق الحديث عنه . وغيرها من الإجراءات ذات الطابع العسكري وقصد إقناع حكومته بجدوى الإصلاح المزمع تطبيقه . إدغار فور . رفع لها تقريرا في جوان 1955، حلل فيه الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر، مبينا أن البطالة والفقر وعدم تطبيق قانون 1947 كلهم حالوا دون الوصول إلى حل للمسألة الجزائرية، واعترف أن فرنسا بتعاقب مسئوليها على إدارة الحكم في الجزائر، أنهم عجزوا عن تحقيق الوعود التي سبق وأن قطعوها على أنفسهم ضاربا بذلك أمثلة، كل هذا بغية السعي في تنفيذ برنامجه الإصلاحي الداعي للاندماج [3].

إن تحليل "جاك سوستيل" Jaque Soustelle لأسباب الثورة، ربطها بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتدهورة التي أثرت على الواقع الجزائري، من ناحية، كلامه فيه شيء من الصحة على أساس أن الجزائريين فعلا كانوا محرومين من أبسط الحقوق السياسية والمدنية، من تفشي البطالة والفقر والنزوح الريفي لكسب لقمة العيش التي سلبها إياهم المعمرون، الذين وقفوا في وجه كل محاولة لتحسين الأوضاع، أما من جهة أخرى، فإن " جاك سوستيل Jaque Soustelle " تجافى عن الحقيقة التي مفادها أن الجزائريين استعمروا واستغلت خيراتهم وثرواتهم من قبل مستوطنين محتلين، ولذا وجب رفع السلاح لتحرير الأرض والشعب من عبودية المستعمر .

ففي الوقت الذي كان "جاك سوستيل" Jaque Soustelle متحمسا لمشروع الاندماج، تقدم مطلع شهر جوان 1955 بمقترحات منها توسيع انتشار الجهاز العسكري وإنشاء عمالتين جديدتين في نطاق الإدماج وهما تيزي وزو وعنابه ونشر التعليم العربي وفصل الدين عن الدولة مع تكوين فرق

1 . جريدة البلاغ الجديد ،يومية تونسية ، " سوستيل النبي "، عدد 06، (1956/01/10)، ص 02.

2 . عمار قليل، مصدر سابق، ص 221 .

3 . للاطلاع على نص التقرير الذي رفعه لرئيس الحكومة، ينظر : عمار قليل، مصدر سابق، ص . ص 222 . 223 .

القومية أو الحركي، وهو ما لقي تجاوبا من قبل الحكومة يوم 1955/06/11 بتعميم تطبيق حالة الطوارئ في الميدان القضائي [1].

وجهت لجاك سوستال Jaque Soustelle نتيجة تصاعد أعمال العنف واشتداد لهيب الثورة، وأمام هذه الأوضاع، اتهامات بالتقاعس وعدم العمل وفق ما كان الفرنسيون يأملونه، فدافع عن سياسته قائلا :" ...و أذكركم أيضا بأن جميع التعليمات المفيدة التي أعطيت بعد موافقة وزير الداخلية ليقع تطبيق مبدأ المسؤولية المادية المشتركة في جميع الدوائر والمناطق التي تستوجب اتساع دائرة النشاط الإرهابي "، وسعيا منه لاستقطاب المنتقدين لهذه السياسة التمس منهم التفهم وشرح كل ما هو ملتبس للآخرين حتى يتفهموا الواقع يقول :" هذا وأظن أنه في إمكاني الاعتماد على تفهمكم لتقوموا بإفهام الآخرين على جميع الإجراءات التي ذكرتها لكم وأن الحكومة تبذل جهدها سعيا وراء حفظ الأمن والطمأنينة "[2] .

ظل الحاكم العام "جاك سوستيل" Jaque Soustelle في الجزائر يساير عمله العسكري بالمواجهة الدموية [3]، في المقابل يعمل من الناحية السياسية على تحقيق ما يسمى بالإصلاح أو الإدماج الذي رأى فيه أنه يجب أن يسير وفق مراحل لتحقيق الأهداف المسطرة، هذا ما يفهم مما نقلته جريدة " الزهرة" على لسان المتحدث . سوستيل . :" إن نظرية إدماج البلاد الجزائرية تتم على مراحل وتدريجيا، وإنه يتحتم في الأيام المقبلة أن تقول الحكومة الفرنسية قولها الفصل في هذا الشأن بكل صراحة لان التصريح بالنوايا لم يعد كافيا ولا مقنعا لان الجزائر لا يمكن لها أن تعيش في جو من الارتباك والتشكك والغموض"[4] ، كما أكد الوالي العام "جاك سوستيل" Jaque Soustelle أن سياسة الإدماج في نظره مازالت ممكنة وإن المسلمين الجزائريين يقبلونها على أساس أنه ينبني على المساواة السياسية بين المسلمين والأوربيين "[5] ، وقال في مناسبة أخرى قبل اجتماع الجمعية الوطنية الفرنسية :" إن الإدماج يجب أن يكون تاما كاملا بما فيه من المساواة مع فرنسا في جميع الميادين

1 . أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 171 .

2 جريدة الزهرة، " والي عاصمة الجزائر يجيب... "، عدد 15088، (1955/06/26)، ص 02 .

3 . وما حوادث 20 أوت 1955 وما تبعها من مجازر سوى دلالة قاطعة على الإرهاب الفرنسي الممارس ضد الجزائريين في عهد الحاكم العام "سوستيل"، الذي وقف بنفسه على المجازر وتفقد الأماكن في الشمال القسنطيني وخاصة سكيكدة، لاطلاع أكثر على موقف "سوستيل" من الأحداث : ينظر :

- Pierre Vallaud op.cit. p177

4 . جريدة الزهرة ، " يجب على فرنسا أن تحدد موقفها إزاء المشكلة الجزائرية "، عدد 15094، (1955/07/03)، ص 01.

5 . جريدة العمل، حل لقضية الجزائر تجاوزته الأحداث ، عدد 60، (1956/01/02 م)، ص 01 .

السياسية والاقتصادية والاجتماعية "[1] ، دون أن ينفي مسألة المفاوضات مع قادة الثورة ويشترط المعتدلين منهم، هذا ما أكدته إحدى الصحف الفرنسية على لسانه :" إنه يوافق على مبدأ التباحث ولكن يجب تحقيق الظروف الضرورية لإجراء هذه المباحثات، إذ كان على المقترحين إلا أن يقدموا أسماء وقال :" إن فرنسا إذا أرادت التفاهم مع الوطنيين المعتدلين فإن الثورة لن تتوقف، وقادة الثورة من جهتهم يرفضون حتى مبدأ التفاهم، ومن جهة أخرى لماذا لا يكون المفاوض "شرعيا" إلا إذا كان من أعداء فرنسا ؟، ولماذا لا يكون وطنيا معتدلا مثل فرحات عباس أو صديقا لفرنسا مثل عبد الرحمان فارس ؟ "[2] .

خاطب " سوستيل" **Jaque Soustelle** الجزائريين دفاعا عن الجزائر الفرنسية قائلا :" لا أخاطبكم بصفتي واليكم العام، بل بصفتي رجل متوجه لكل واحد منكم " .أقول : " أن انفصال الجزائر وفرنسا عن بعضهما سيكون بالنسبة للجزائر وخاصة للسكان المسلمين بهذه البلاد أخطر نكبة، إن الانفصال هو الخراب والدمار وهو أيضا الحرب الأهلية التي تتركز هنا كارتكاز العدوى، وهو الفوضى الدائمة مع ما تنطوي عليه من الويلات والبلايا، وأن ما تتحمله منذ سنة، إنما هو صورة مصغرة ضئيلة عن تلكم البلايا والويلات .. . لا أوافق على الانفصال ولا أرضى به" .وواصل قائلا :" هذا ما دامت البلاد الجزائرية منوطة بعهدتي، فعلى جميع أصدقائي أو خصومي أن يعلموا بأني لا أوافق ولا أرضى بأي شيء يبعد القطر الجزائري عن فرنسا ثم جمع الوالي العام نظرياته وآرائه ضمن العبارات الاتية :" ليس هنالك حل خارج عن فرنسا وبدون فرنسا"[3] .

ورد تناقض على لسان المتحدث، من جهة يريد الإدماج، بمعنى أن الجزائر مرتبطة بفرنسا ارتباطا مباشرا، ولا يتم ذلك إلا بتحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، ومن جهة ثانية يبدي رغبته في الحوار والتفاوض، رغم علمه أن قادة الجبهة لا يريدون السير وراء الطريق الذي تريده فرنسا والأكثر من ذلك، يريد الحوار مع ما يصفهم بالمعتدلين . لسنا ندري ماذا يقصد بالمعتدلين ربما الذين يؤيدون فكرة الإدماج . ثم يعود ليؤكد تأكيدا بعيدا عن كل لبس وغموض أنه لا يريد انفصال الجزائر عن فرنسا وهذا معناه أنه يجب الاعتراف به وضمانه بصورة رسمية في صلب الجمهورية الفرنسية، أي يجب الاعتراف وضمان الذاتية الأصلية لهذه المقاطعة، ومعنى ذلك أيضا أنه يضمن فرنسيي الجزائر مهما كانت أصولهم الجنسية ومهما كانت معتقداتهم الدينية، وكذلك بينهم وبين

1 جريدة العمل، قيام رئيس الحكومة الجديدة بزيارة للجزائر ، عدد 70، (1956/01/13 م)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها، "حل لقضية الجزائر تجاوزته الأحداث "، عدد 60، (1956/01/02 م)، ص 01 .

3 . جريدة الزهرة، ، "إن برنامجي ... "، عدد 15194، (1956/01/18 م)، ص02 .

مواطنيهم من سكان فرنسا، يجب أن تسود المساواة في الحقوق والواجبات والمنافع والتضحيات، وبذلك يكون قد وضح الرؤية لكل المشككين أو لمن كانوا يرون في فرنسا داعية سلام .

3 . ولاية الجنرال "جورج كاترو" Catroux Georges: بعد الانتخابات الفرنسية الأخيرة واجتماع الجمعية الوطنية الفرنسية لانتخاب رئيس وزراء جديد وقع الاختيار على " قي مولي Guy Mollet " الذي بدوره استبدل الحاكم العام في الجزائر " سوستيل" Jaque Soustelle بالجنرال " كاترو" Catroux Georges . هذا الأخير جاء بإستراتيجية جديدة إذ أنكر تماما إصلاحات سابقه معتبرا أن سياسة الإصلاحات فات أوانها، الأمر الذي يفسر على أنه جاء برؤية مغايرة تفهم من التصريح الذي أدلى به لجريدة " فرانس سوار" وذكر فيه بأن هناك شخصية جزائرية، قال في هذا الشأن :" لا يمكن اعتبار الجزائر كمقاطعة فرنسية، ويجب التفكير في دستور يمكن أن يكون محل رضى الذاتية الجزائرية، مثلا منح استقلال إداري متسع لا الاستقلال السياسي وبالجملة تأكيد النظام الحالي مع توسيع وتطبيق المساواة والعدالة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات "، ويضيف قائلا :" وفي هاته الظروف إذا ما صارت الجمهورية الفرنسية جمهورية فدرالية فإنه يمكن للجزائر أن تجد مكانها ضمنها "، وأنهى تصريحه بقوله :" إني لست بمتعصب ولكن ترعرعت أفكاري على ضوء التجربة التي عشتها بالشرق . حاكم عام في سوريا . وإني سأعمل لأحافظ لفرنسا على كل ما هو ضروري بالنسبة لها "[1] .

على أي حال تصريحات "جاك كاترو" Catroux Georges التي جاءت في ظرف يتميز بتطور عسكري وسياسي كبيرين، وظرف تعمل فيه الحكومات المتعاقبة على إرضاء المستوطنين، رأوا فيه أ،ه ليس الشخص الذي يحقق رغبتهم في الاحتفاظ بالجزائر الفرنسية الأمر الذي دفع برئيس الحكومة " غي موللي " يوم استقبل بالجزائر بمظاهرات صاخبة تدعوه لإقالة "كاترو" واستبداله بـ " روبير لاكوست" يوم 06 فيفري 1956، وبالتالي لم يبق "جاك كاترو" Catroux Georges في المسؤولية أكثر من أربعة أيام .

4 . ولاية المقيم العام " روبير لاكوست " Robert Lacoste: يعتبر يوم 06 فيفري 1956، يوم مجيد بالنسبة للمستوطنين، اليوم الذي أذلوا فيه فرنسا في شخصية رئيس حكومتها بإلقاء على وجهه القاذورات والصراخ ضده بكل الألفاظ الجارحة، أظهر المستوطنون في هذا اليوم قوة حاسمة في

1 . جريدة العمل، " الوزير كاترو يطالب بدستور الذاتية الجزائرية "، عدد 89، (1956/02/04 م)، ص 01 .

توجيه مصير فرنسا عن طريق الحرب الجزائرية، واستطاعوا أن يجبروا "غي موللي" على التراجع عن التزاماته التي تعهد بها أمام ناخبيه وتخلى عن برنامجه الذي أعلنه في الجمعية الوطنية، وأول ارتداد له تراجعه عن تعيين الجنرال "كاترو" وإسناد المهمة لـ "روبير لاكوست"، والذي بدأ عمله بإعلانه عن مبدأ " الربع ساعة الأخير" من عمر الثورة الجزائرية، منهجا إستراتيجية مزدوجة عسكرية وسياسية، فهل حقق ما وعد به المستوطنين ؟

4 . 1 . إستراتيجية روبير لاكوست " Robert Lacoste العسكرية :

كان على "روبير لاكوست " Robert Lacoste أن يضع موضع التنفيذ تعليمات حكومته بخصوص مجابهة الوضع، والتي يمكن تلخيصها في العبارة التالية "الأولوية المطلقة للقضاء على الثورة"، بعدها يمكن التفكير في الإصلاحات السياسية المطلوبة، ولتحقيق رغبة الحكومة والمستوطنين في القضاء على الثورة بالاعتماد على الحل العسكري منحت للوزير المقيم سلطات استثنائية هامة لتمكينه من اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستعادة الأمن وحماية الأشخاص والممتلكات ومراقبة التراب الجزائري، تطبيقا للمرسوم رقم 274/56 الصادر يوم 17 مارس 1956م[1] ، و هو ما جعله يعمل من أجل إقناع حكومته والمستوطنين الذين يأملون منه تحقيق المهمة قبل الصائفة، بإبداء تخوفه من تنامي المد الثوري، طالبا منها البحث عن إيجاد حل للمشكلة الجزائرية، ويقصد الحل العسكري قبل نهاية الصيف ومما قاله:" إنه لم يبق أمام الحكومة الفرنسية إلا خمسة أشهر لقلب الأوضاع بالمناطق الجزائرية التي أصابتها الثورة"، وأضاف:" إنه لهاته الأسباب ألحّ في طلب النجدات وإن جميع الأخطار موجودة بذورها إذا ما استسلمت الحكومة إلى سياسة التقسيط أو أظهرت بعض التردد [2]، كما وضعت بين يديه إمكانيات هائلة لانجاز هذه المهمة، واستجابت الحكومة الفرنسية على الفور لطلباته إذ ومنذ شهر مارس 1956، بدأت تعبئة المجندين وإرسالهم إلى الجزائر حتى بلغ عددهم في شهر أوت 1957 ستمائة ألف جندي و175 ألف بين شرطة ودرك وحرس متنقل وسرايا الجمهورية للأمن، و95 ألف من القوات المساعدة إلى جانب تسليح المستوطنين في الأرياف والمدن وثلث سلاح الطيران موجود في الجزائر ونصف قواتها البحرية، وعليه فعدد القوات البرية وصل إلى 870 ألف جندي وسيقفز إلى المليون وأربعمائة ألف عند وقف إطلاق النار [3] .

1 . رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص . ص 110 . 111 .

2 . جريدة العمل، لاكوست لا يزال مترددا، عدد 143، (1956/04/07)، ص . ص 1 . 4 .

3 . جمال قنان، مصدر سابق، ص 274 .

طالب المقيم العام روبير لاكوست " Robert Lacoste أمام تنامي المد الثوري في الجزائر، نجدات إضافية لتمكينه من العمل وفق الخطة المسطرة ورأى أنه من الضروري الإسراع في إرسال إمدادات إلى الجزائر " .وأضاف :" إنني أتوقع كل شيء إذا لم تستعد الحكومة إلى اتخاذ تدابير حازمة، ويجب أن لا ننسى أن الدول العربية والكثير من الدول العظمى تترقب هزيمتنا بفارغ الصبر "[1].

بناء على هذه الطلبات، غادرت يوم 06 افريل 1956، 34 طائرة التراب الفرنسي متجهة إلى الجزائر، كما تخلت إحدى الشركات البلجيكية في أفريل 1956 عن كل ما تملكه من طائرات "هيليكوبتر" للحكومة الفرنسية، مضحية بمصالحها التجارية في سبيل القضاء على الثورة الجزائرية، ونسجل أيضا الأرقام التي أدلى بها الجنرال الفرنسي " بابي" القائد الأعلى للطيران الفرنسي في ندوة صحفية عقدها يوم 13 أفريل 1956 جاء فيها :" يوجد الآن بالجزائر 55000 من الجنود تابعين لسلاح الطيران و750 طائرة وسيرتفع هؤلاء الجنود إلى 64000 في أكتوبر المقبل .و سنواصل الجهود إلى أن تتحصل على 1400 طائرة في الأشهر القادمة وذلك بفضل الإعانة الأمريكية التي ستعطي لنا 300 طائرة من نوع ط6 وستين طائرة حاملات القنابل نوع ب 26 وطائرات من أنواع أخرى "[2] .

لما استولى الهلع على قلوب الفرنسيين جراء ما قام به المقاومون من ضربات، خرج المقيم العام " لاكوست"Robert Lacoste يطمئن الرأي العام الفرنسي، بأن الوضع متحكم فيه وما يشاع هنا وهناك هي أخبار مبالغ فيها، ويريد بهذا إقناع الفرنسيين بأن الخسائر التي ألحقها بهم المقاومون مبالغ فيها بل ومهولة وقال :" إن الرأي العام الفرنسي يحمل فكرة خاطئة عن الوضع الحقيقي بالقطر الجزائري، يضاف إلى ذلك أن المقاومين الجزائريين يعولون على الصحافة الفرنسية لمضاعفة مفعول الاعتداءات، وتحقيق هدف الترويع المقصود من بعض ولكنهم يتحققون أنهم لم يربحوا الصفقة مطلقا في الميدان العسكري وختم كلامه :" قد ظن البعض أن النجدات العسكرية ستتوقف الآن، وأنا أأكد لهم بأنها لا تزال في بدايتها وستستمر أقوى من ذي قبل "[3] .

1 جريدة العمل، حل القضية الجزائرية كما يراه لا كوست، عدد 148، (1956/04/13)، ص 02 .

2 . عمار قليل، مصدر سابق، ص 411 .

3 . جريدة العمل، "لاكوست يحاول طمأنة الرأي العام الفرنسي "، عدد 182، (1956/05/24)، ص 01 .

هكذا حشدت فرنسا كل ما استطاعت من قوة، للقضاء على الثورة وانتشرت الجيوش في عدة أماكن من التراب الجزائري في المقابل كانت الثورة في القرى والمداشر على أشدها فكل ما كان هناك فعل استعماري عسكري ضد المجاهدين قوبل برد فعل أكثر شراسة وقوة، الأمر الذي أثار حفيظة الرأي العام الفرنسي والمستوطنين في الجزائر، وحرصا من الوزير المقيم على عدم سريان اليأس في صفوف الجنود والمدنيين الفرنسيين راح يطمئنهم على أن كل ما ينقل من أخبار هنا وهناك هي مفتعلة ولا تعبر عن الحقيقة، والمتأمل في تصريح الوزير يدرك أن هناك عدم انسجام في التصريحات، إذ في الوقت الذي يبعث برسالة طمأنة للفرنسيين، يؤكد على مواصلة طلب الدعم العسكري، لماذا ؟، لو أنه صحيح أن هناك مبالغة في الأرقام المقدمة، فلماذا يلجأ لطلب النجدة مرة تلو الأخرى ؟ إذ تفيد تقارير أنه في بداية شهر جوان وتحديدا يوم 02 جوان 1956 أخذت 250 دبابة مصفحة طريقها إلى فرنسا من مرسى "فالستون" بولاية "تكساس" الأمريكية، التي ستستعملها فيما بعد في الجزائر، هذا بعد أن أصدرت منظمة الحلف الأطلسي في 27 مارس 1956 بلاغا تؤيد فيه استعمال فرنسا لهذا العتاد، وهذا ما سمح لفرنسا بان تزود جيشها بالمدافع الثقيلة الموجهة بالرادار ".، وأنشئت الأسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود الجزائرية المغربية في 1956/07/06، حيث أعلن "ماكس لوجان" Max Logan" قائلا :" أغلقنا الحدود إغلاقا كاملا " [1].

رغم أن الصيف مضى ولم يتحقق شيء من هذه الأماني، وبدأت الصحف تتحدث عن العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني، والاشتباكات العديدة في عدة مناطق من التراب الجزائري، منها على سبيل المثال نشر الصحافة الفرنسية لبلاغ عسكري مفاده أنه تم قتل أحد عشر جنديا فرنسا وجرح خمسين منهم، لما اشتبكوا مع الثوار في جنوب تبسة مدة يومين كاملين[2].

بقي " روبير لاكوست " Robert Lacoste مصرا على عناده رغم فشل مبدئه " الربع ساعة الأخير " مستبعدا الحلول السلمية كالتي اعتمدت مع تونس والمغرب قائلا : إذا كانت فرنسا تنوي تطبيق الحل التونسي على الجزائر فلماذا أرسلت أربعمائة ألف جندي إلى البلاد الجزائرية ؟ [3] .

انقضى عام 1956، وانتهى الأجل الذي وضعه "لاكوست" لربع ساعته الأخير، وبدا الفرنسيون من مسئولين ومواطنين يتساءلون طالبين تقييما عن المهلة التي طلبها "لاكوست" للقضاء

1 . عمار قليل، مصدر سابق، ص 412 .

2 . جريدة العمل، "لاكوست يحاول طمأنة الرأي العام الفرنسي " ، عدد 182 ، (1956/05/24) ، ص 01 .

3 . الجريدة نفسها ، لاكوست يعترف ...، عدد 349، 1956/12/07، ص 06 .

على الثورة، ولكن هذا الأخير لم يشأ يقرّ بفشله، وأعلن أن شهر جوان 1957 سيكون هو الموعد الحقيق لانهزام الثورة، ويحلّ شهر جوان وبقيت الأوضاع على حالها زيادة المعارك، وتصاعدت أعمال العنف أكثر وأصبحت المواجهة مباشرة مع العدو[1] .منها ما ذكرته صحيفة " فرانس أوبسارفاتور" [2] :" أن صحفيا حضر إحدى العمليات العسكرية مع جنود المظلات بالقرب من مليانة في شهر سبتمبر، شاهد سقوط طائرة تحمل 12 من الضباط الفرنسيين، وجّه إليها الثّوار نيران رشاش ثقيل، ولكن الصحف الفرنسية ذكرت في اليوم التالي أن الطائرة سقطت بسبب حادث " [3].

هكذا افتضحت سياسة الكذب والتظليل التي اتبعها الساسة الفرنسيون ليغطوا على فشلهم في مواجهة الثورة الجزائرية والوزير المقيم "لاكوست" واحدا منهم،، رغم كل الإجراءات التي اتخذوها للتعتيم على سير العمليات الحربية في الجزائر، والتي كان من بينها منع الصحف الفرنسية من التعرض لتفاصيل الأحداث أو نشر الحقيقة الميدانية حتى لا يدب اليأس في صفوف الجند، ولا تثور ثائرة الرأي العام الفرنسي، هذا من جهة ومن جهة أخرى، إذا تم نشر أخبار المعارك، معناه هناك حربا قائمة تدور بين قوتين، وهو الذي بقيت تتكتم عليه الحكومة الفرنسية، لأنه بكل بساطة هو اعتراف بأنها تخوض حربا .

4 . 2 . إستراتيجية " "روبير لاكوست" Robert Lacoste " السياسية :

بتسمية المقيم العام الجديد " روبير لاكوست" Robert Lacoste ووصوله إلى الجزائر يوم 1956/02/10 م ، أدلى بخطاب شرح فيه وجهة نظره للأوربيين والجزائريين على حد سواء أمام الصحافيين وبحضور رئيس الحكومة " غي مولي" وأهم ما قاله ما يلي :"إني أتوجه إليكم جميعا بدون استثناء يا سكان الجزائر، سواء كنتم من أصل أوربي أو إسلامي، لأني لا أجعل فرقا بين الفرنسيين

1 . عمار قليل، مصدر سابق، ص 416 .

2 . تعتبر مجلة "فرانس أوبسرفاتور" من الواجهات الإعلامية التي سعت إلى فضح جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، صدرت المجلة في أول الأمر تحت اسم هو(Observateur Politique Economique et Littéraire)، ثم جرى تعديل الاسم في سنة 1953 إلى "أوبسرفاتور أوجوردوي " (l'Observateur aujourd'hui) ثم إلى "فرنس أبسرفاتور" (France Observateur) سنة 1954، وهي مجلة أسبوعية، صدر العدد الأول منها في يوم 13 أفريل 1950. ومن مؤسسيها: "جيل مارتين" (Gilles Martinet)، "روجي ستيفان" (Roger Stéphane)، "كلود بوردي" (Claude Bourdet) و"هكتور دولكار" (Hector de Galard) وبالتعاون مع الفيلسوف "جان بول سارتر"، عرفت المجلة بمواقفها الصارمة فيما يخص ضرورة منح الاستقلال للمستعمرات الفرنسية، كما اجتهدت في الكشف عن الفضائح والإبلاغ عن ممارسات التعذيب التي كانت تحدث في الجزائر.

L'Observateur, in internet : www.wikipédia.org/wiki/L'Observateur

3 . صحيفة " فرانس أوبسارفاتور، يوم 1957/10/31 .

وهم الذين لم يقع التمييز بينهم في ساحات الوغى لتحرير وطننا، ويضيف :" إني أريد أن يتمتع الجميع بنفس العدل ونفس الحقوق ولكن مع نفس الواجبات ونفس الأخوة " .وختم خطابه قائلا :" إننا لن نخرج عن الخط الذي سطّرناه لأنفسنا، ألا وهو تحرير الجزائر من الخوف والضغائن لصالح الجميع، والمحافظة على عدم انفصام روابط فرنسا والجزائر حتى نشيّد مجموعة فرنسية مسلمة، مشبعة بالثقة والأخوة والازدهار "[1] .

أراد " روبير لاكوست" Robert Lacoste أن ينتهج سياسة الإصلاحات التي سبق وأن سار عليها سلفه " جاك سوستيل"، لكن يتوسع أكثر، داعيا الفرنسيين إلى القبول بالمساواة التي تتيح لجميع المسلمين والمستوطنين أن يعيشوا على قدم المساواة، وكأنه يعيد سيناريو قانون 1947 الذي لقي الفشل الذريع، كما اقترح إعادة تقسيم الجزائر إداريا وإدماج الجزائريين في الإدارة الفرنسية [2] ، و عن إمكانية الدخول في مفاوضات مع الثوار أجاب :" إن الثّوار سيقبلون بكامل سرور التفاوض معا ولكن لا يمكن لأي حكومة فرنسية أن تقبل المطالب التي ما انفكوا يعلنونها "[3] .

في الوقت الذي كانت فيه المواجهة العسكرية، عملت الحكومة الفرنسية على التظاهر بقبول التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، ولما كانت سياسة الحكومة يجب أن تنفذ، لم يجد الوزير المقيم سوى تأكيد طريق الحوار الذي باشرته الحكومة مع الجبهة بداية من 1956، رغم أنه يعلم بأن المفاوضات ستدخل في طريق مسدود ما دام يرفض وحكومته المطالب الحقيقية للجزائريين .

بعد الخطاب الذي وجهه " روبير لاكوست" Robert Lacoste للأوربيين والجزائريين على حد سواء، ها هو الآن أمام المجلس الوطني الفرنسي يدافع عن سياسته التي سطرها بالجزائر والرد على منتقديه قائلا :" إن السياسة المتبعة في الجزائر ليست هي سياسة خاصة بشخص "لاكوست " Lacoste.، وإنما هي سياسة الحكومة الفرنسية وأضاف :" إن التنبؤات بتحسن الحالة في الجزائر قد تحققت وأن الإنسان بإمكانه اليوم أن يتجول بشيء من الحرية في كامل التراب الجزائري " ، ثم انتقل للحديث عن الإصلاحات التي أنجزها بالجزائر فنوّة بشأن إصلاح الوظيفة العمومية وتمكين المسلمين من الدخول إليها، كما نوّه بشأن الإصلاح الزراعي والإصلاح البلدي وقال :" إن الأهالي كانوا في

1 جريدة العمل، الرجعيون بالجزائر، العدد 94 ،(1956/02/11 م)، ص 05 .

2 . عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 130 .

3 . جريدة العمل، "حل القضية الجزائرية كما يراه لا كوست "، عدد 148، (1956/04/13)، ص 02 .

وقت من الأوقات إلى جانب المقاومين ولكنهم اليوم بدأوا يقدمون شواهد ولائهم للسلطات "[1] .عن أي تحسن للوضع يتحدث ؟، أنه تجاهل تام لما كان يجري في الميدان، يريد أن يوهم الرأي العام الفرنسي، بأن الحالة الأمنية تحسنت وأن الأوضاع على ما يرام، هذا منطق الساسة الفرنسيين، دائما يرددون عبارات الأماني حتى لا تضعف عزيمة الجنود، وعن أي ولاء يتحدث "لاكوست" Lacoste.، ربما عن بعض الأشخاص المحسوبين على السلطة الفرنسية، استشهد بهم، بينما بقي الجزائريون على حالهم في الفقر والبطالة وتدني الخدمات وضعف التعليم وغيره من سوء للأوضاع .والعجيب أنه بقي دائما يردد نفس لغة الخطاب شارحا المبادئ التي تعتزم الحكومة الفرنسية تطبيقها بالجزائر قائلا : " إنها تتلخص في المساواة بين الأشخاص وفي ضمان التعايش السلمي بين مختلف العناصر وفي منح الجزائر قسطا وافرا من حق تسيير الشؤون الداخلية وفي الاحتفاظ بالروابط المؤبدة بين الجزائر وفرنسا [2] .

واصل "روبير لاكوست" Robert Lacoste .رغم تعاقب الحكومات العمل على الحديث عن الإصلاحات التي سبق وان تحدث عنها سابقا، ووضعت لمسات خفيفة على القانون الإطار . سبق الحديث عنه . الذي اعد سلفا وقدم للبرلمان للمصادقة عليه يوم 1958/01/31، الذي يكرس منطق التبعية لفرنسا مع إدخال بعض الإصلاحات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ووجد نفس المصير للمشاريع السابقة الفشل من قبل المستوطنين الذين كانوا دائما يقفون بالمرصاد أمام كل محاولة من شانها تحسين الوضع [3].

هذا هو "روبير لاكوست" Robert Lacoste، الذي يعبر عن سياسة الاشتراكيين وهو واحد منهم وصاحب المقولة الشهيرة " الثورة الجزائرية في الربع ساعة الأخيرة من النهاية"، وانتهى "لاكوست" Lacoste .وانتهى "غي موللي" Guy Mollet و"ميتيران " Mitterrandا وتخلصت منهم الجزائر جميعا، ونالت استقلالها .

5 . موقف المفوّضون العامون للحكومة في عهد "شارل ديغول" : بعد الفشل الذي مني به الحكام العامّون في الجزائر منذ اندلاع الثورة، رأى المستوطنون أنهم بحاجة إلى التغيير الذي يحقق هدفهم وهو القضاء على الثورة، فكان طلبهم دعوة الجنرال ديغول للسلطة إثر انقلاب 13 ماي 1958، لتبدأ

1 جريدة العمل ، "لاكوست يدافع عن سياسته الدامية"، العدد 307 ،(1956/10/19 م)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها ، لاكوست يعترف ...، عدد 349، 1956/12/07، ص 06.

3 . عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 132 .

مرحله جديدة، في نظرهم تختلف عن المراحل السابقة، وعليه ومباشرة بعد تسلم ديغول الحكم وضع أولى اهتماماته الثورة الجزائرية وكأن مهمته تنحصر فقط في كيفية مواجهة الثوار والاحتفاظ بالجزائر الفرنسية، ورغم تكليفه للجنرالات الأكثر كفاءة في نظره وهم " "راؤول صالان" Raoul Salan الذي تولى المسؤولية من 06 جوان إلى 15 ديسمبر 1958 و"بول دلوفريي" Paul Delouvrierمن 15 ديسمبر 1958 إلى 23 سبتمبر 1960 وأخيرا "جون موران "Jean Morin من 23 سبتمبر 1960 إلى أفريل 1962 .إلا أنهم أخفقوا في إدارتهم للجزائر، وهو ما تبين لنا من خلال مسيرة الجنرال "شارل ديغول" Charles De Gaulleوإستراتيجيته في مواجهة الثورة من 1958 إلى 1962، لأنه بكل بساطة في كثير من الأحيان كان ديغول هو نفسه يشرف على الخطط العسكرية والمشاريع التي جاء بها، وبالتالي فعمل المفوضون العامّون للحكومة، لا يخرج عن إطار عمل الحكومة والرئيس في آن واحد، لأنها كانت سياسة واحدة، لذلك انصب التركيز في نقل الأحداث من قبل "العمل" على فترة الجنرال شارل ديغول Charles De Gaulleدون التعرض لما قام بها المفوضون العامّون للحكومة في هذه الفترة .

هكذا يبدو لنا أن السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، منذ اندلاع الثورة في الفاتح نوفمبر 1954 إلى إعلان الاستقلال 1962، ورغم ما عرفته سياسة الحكام العامّون أو الوزراء المقيمون أو المفوضون العامّون للحكومة . تعددت التسميات وأسلوب العمل واحد . مع ما جاؤوا به من مشاريع إصلاحية ذات طابع سياسي واجتماعي واقتصادي لاستقطاب شريحة كبيرة من الجزائريين ولإرضاء المستوطنين، وما رافق ذلك من عمل عسكري ممنهج [1]، إلا أن ذلك لم يشفع، إذ لم تنفع المشاريع العسكرية والسياسية والاقتصادية في وضع حد للحرب، لان الجزائريين عقدوا العزم وحدته الإرادة الصلبة في انتزاع النصر مهما كلفهم الثمن، وتمكنت بفضل صمودها وقوتها ومن فرض نفسها وإفشال سياسة الإدماج والمساواة والربع ساعة الأخير وغيرها من المصطلحات التي تداولها المسئولون عن الجزائر، دون إنكار النتائج الوخيمة التي تحملها الجزائريون من قتل وتعذيب واعتقال ونفي وتهجير وتجويع ...إلخ، كل هذا زاد من ثقة الجزائريين بالنصر مؤمنين بأن الحرية تؤخذ ولا تعطى .

1 . للاطلاع أكثر على السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر أثناء الثورة، ينظر :

- Pierre Vallaud: op.cit, p-p 99 - 316.

ثالثا : موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة التحريرية 1954 . 1962 :

إن تتبع الرأي العام الفرنسي وتحليل تطوراته أثناء الثورة التحريرية، يتوجب عليه معرفة مواقف الأحزاب الوطنية السياسية الفرنسية، سواء كانت أحزاب سلطة أو معارضة بأصنافها : اليمين أو اليسار أو الوسط، كما نتعرض إلى التنظيمات والهيئات المختلفة التي كانت لها مواقف تجاه ما يحدث في الجزائر في الفترة من 1954 إلى 1962 من خلال جريدة "العمل" التونسية، وأيضا تبيان موقف الشعب الفرنسي سواء في باريس أو في الجزائر مما كان يجري بالجزائر، لأنها تسهم بشكل كبير في صنع وتكوين رأي عام له القدرة على توجيه جزء كبير من المجتمع توجيها معينا، وعليه فالسؤال المطروح : بم تميزت مواقف بعض الأحزاب، والتنظيمات والهيئات المختلفة من الثورة ؟ وهل ساهمت في صنع رأي عام أثر على سير الأحداث في الجزائر ؟ .

01 . موقف الأحزاب السياسية الفرنسية من الأحداث في الجزائر : تعتبر الأحزاب إحدى اهمم القوى الحية في المجتمع لأنها تقوم بتجنيد الجماهير وتعبئتهم خلال المواعيد الانتخابية خاصة عن طريق الإقناع والدعاية وغيرها فهي مؤسسات منظمة ومنسجمة .

تميزت الحياة السياسية الفرنسية خلال هذه الفترة، بنشاط حزبي مكثف ينقسم إلى ثلاث توجهات هي : أحزاب اليسار وأحزاب اليمين وأحزاب الوسط، لكن يصعب على الدارس تصنيف هذه الأحزاب السياسية الفاعلة في فرنسا، إلى أي من هذه الفئات بسبب التداخل الكبير بينهما، حيث نجد بعضها يتبنى توجها يساريا ثم يتصرف يمينيا مثلما حدث مع الحزب الاشتراكي، وأهم هذه الأحزاب : الحزب الشيوعي PCF [1]، والحزب الاشتراكي SFIO [2]، والحزب الراديكالي الفرنسي [1] والحركة

1 . تأسس الحزب الشيوعي الفرنسي le parti communiste français لسنة 1920 تحت اسم الفرع الفرنسي للعالمية الشيوعية ،أصبح حزبا رسميا سنة 1922، تحالف مع الاشتراكيين سنة 1934، ثم أسسا معا الجبهة الشعبية سنة 1936، قبل الحرب العالمية الثانية تعرضت أجهزة الحزب إلى الحل من قبل حكومة "دلاديبه" بسبب عدم شجب الاتفاق السوفيتي الألماني، قام الشيوعيون بدور كبير في التحرير وهذا ما أكسبهم احتراما كبيرا بعد ح ع 2، فدخلوا الساحة السياسية بقوة لكن الحرب الباردة أعادت الحزب إلى جبهة المعارضة إلى غاية 1965، حيث حاول الخروج منها والبحث عن التحالف مع الحزب الاشتراكي، تعاقبت على الأمانة الوطنية للحزب عدة شخصيات، كان أولهم " موريس توريز" ثم "فالداك" ثم "جورج مارشي" وأخيرا "روبير اوي"، ينظر : احمد منغور، مرجع سابق، ص 32

2. التسمية الرسمية لهذا الحزب هي : الفرع الفرنسي للأممية العمالية ، تأسس رسميا سنة 1905، شارك بفعالية في حكم فرنسا، دخل المعارضة سنة 1950، ثم عاد إلى الحكم سنة 1956، لكن تطور الأوضاع داخليا وخارجيا جعلته ينقسم إلى تشكيلتان جديدتان هما : اتحاد اليسار الاشتراكي UGSوالحزب الاشتراكي المستقل PSAاللذان توحدا عام 1960 في الحزب الاشتراكي الموحد PSU، اثر ذلك عاد الحزب إلى المعارضة واستمر فيها إلى غاية 1969، حيث قرر قادته تحويل اسمه إلى الحزب الاشتراكي PS،، الحزب ركز في=

الجمهورية الشعبية [2] **MRP**، كل هذه الأحزاب أدلت برأيها في بعض الأحداث الجارية في الجزائر في الفترة من 1954 إلى 1962، فبم تميزت مواقفها ؟ .

1 . 1 . موقف الحزب الشيوعي الفرنسي PCF: يعتبر من أهم الأحزاب الفرنسية من حيث الانتشار والتمثيل، أمينه العام الأول " موريس توريز" Thorez Mauriceيصنف ضمن مجموعة أحزاب اليسار، يتكون من طبقة واسعة من العمال والفلاحين وسكان الريف ونسبة قليلة من الموظفين والحرفين، تعتمد مبادئه على السلام والدفاع عن الاستقلال الوطني وعلى النزعة الاجتماعية ومعاداة الاستعمار، وبناء على ما سبق، هل فعلا دافع الحزب الشيوعي [3] الفرنسي عن حق الشعب الجزائري في الاستقلال أثناء الثورة التحريرية 1954 . 1962 ؟ .

إن المتتبع لمسيرة الحزب الشيوعي الفرنسي منذ تأسيسه يدرك أن هناك مدا وجزرا في سياسته، فهو لم يبق ثابتا وفق المبادئ التي دأب عليها، فالسنوات التي سبقت الثورة الجزائرية كان داعما لحركات التحرر في المستعمرات، كما هو الحال حركة التحرر في المغرب أو في الهند الصينية [4]، وهو الموقف الذي أبان عنه الأمين العام "موريس توريز" M. Thorez، أشار أمام

=نشاطه على المسائل الاجتماعية، مثل حقوق العمال والعدالة الاجتماعية، وتخفيض الضرائب، وأزمة السكن وديمقراطية التعليم، وترقية الإصلاحات الشاملة في الميدان الاجتماعي .ينظر، ، المرجع نفسه، ص 36 .

1. تأسس سنة 1901، فكان بذلك أول حزب فرنسي يتم تشكيله في عهد الجمهورية الثالثة (1871 . 1944)، لكن تحت اسم الحزب الجمهوري الراديكالي والراديكالي الاشتراكي وكان من أنصار الإصلاحات الاجتماعية، تحالف مع الجناح المعتدل من الجمهوريين ثم مع الاشتراكيين عامي 1926 و1936 ثم تصدع أثناء الاحتلال بين المقاومة وحكومة "فيشي"، بعد الحرب ع 02، قامت عدة محاولات لإصلاحه منيت كلها بالفشل، المرجع نفسه ص 41.

2. تأسست الحركة الجمهورية الشعبية Le mouvement républicain populaire في نوفمبر 1944 على أساس الأفكار الديمقراطية المسيحية، كانت من الداعين للوحدة الأوربية فأقامت التقارب مع ألمانيا، لكن الحرب في الجزائر أدت إلى تشتت مناضليها واتجاههم نحو الحركة الديغولية، وبعدها إلى الوسط الديمقراطي سنة 1966، ينظر :، المرجع نفسه، ص 37 .

3 . الشيوعية: هي إيديولوجيا اجتماعية وسياسية واقتصادية تهدف إلى تأسيس مجتمع ثوري اشتراكي خالٍ من الطبقات وبلا مال وعديم الجنسية مبني على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج. هذه الحركة بتفسيراتها الماركسية اللينينية أثرت بشكل ملحوظ على تاريخ القرن العشرين الذي شهد تنافساً حاداً بين العالم الاشتراكي والعالم الرأسمالي. في النظرية الماركسية تعتبر الشيوعية مرحلة= =معينة من مراحل التطور التاريخي الذي يخرج حتماً من تطور القوات المنتجة التي تقود إلى غزارة في الثروة المادية التي تسمح للتوزيع المبني على الاحتياجات والعلاقات الاجتماعية التي تعتمد على حرية الأفراد. يختلف المعني الدقيق للشيوعية وغالباً ما يتم عن طريق الخطأ الخلط بينها وبين الاشتراكية في الخطاب السياسي العام. ولكن النظرية الماركسية تؤكد أن الاشتراكية ما هي إلا مرحلة انتقالية في الطريق إلى الشيوعية. وهي مرحلة حتمية في تاريخ البشرية، تأتي بعد مرحلة الاشتراكية التي تقوم على أنقاض المرحلة اللاقومية. للتفاصيل ينظر: www.Ar.wikipedia.org/wiki

4 . Sylvain Patti eu, les camarades des frères: trotskistes et libertaires dans la guerre d'Algérie, éditions Casbah, Alger, 2006, p. 26-27.

مجلس النواب الفرنسي إلى أحقية الشعب الجزائري بنيل الاستقلال، حين قال:" من حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال والتخلص من قبضة الاستعمار"[1]، ولكن حينما وصل اليسار إلى الحكم عام 1936، تراجع "موريس توريز" عن موقفه، حينما صرح خلال زيارته للجزائر سنة 1938، قائلا:" من مصلحة الجزائر أن تبقى مرتبطة بفرنسا" [2] .ولم يختلف موقف أحد قادة اليسار وهو "ليون بلوم" Léon Blum [3] حينما كان على رأس الحكومة الفرنسية، إذ قال في إحدى خطبه أمام البرلمان الفرنسي:" إن الدول المتقدمة لها الحق على الدول الضعيفة كما عليها واجبات[4] .

وكان موقف الحزب الشيوعي أكثر وضوحا في المقال الذي نشره أحد قادة الحزب، وهو "ليون فيكس" في مجلة" دفاتر الشيوعية" Cahiers du Communisme عام 1947 حينما عبر عن تمسكه بفكرة بقاء الجزائر فرنسية ومعارضته المطلقة لاستقلال الجزائر، إذ كتب يقول:"إن استقلال الجزائر ليس مرغوب فيه، إن أطروحة استقلال العاجل للجزائر التي يتبناها حزب الشعب الجزائري تؤدي إلى أسوأ انتكاسات، كما أن الشيوعيين لا يساندون مطالب الحركة الوطنية الجزائرية في الوقت الحالي لأن هذه المطالب لا تخدم الجزائر ولا فرنسا معا"[5] .

هذه بعض مواقف الحزب من المسألة الجزائرية، لأنه لا يمكن أن نعرف جيدا مواقفه أثناء الثورة، إلا إذا ربطناه تاريخيا بمواقفه السابقة، ومن ثمة يبدو لنا الرأي جليا، والمحصلة أن الحزب وبقدر ما كان يتبنى أطروحة معاداة الاستعمار ومساندة الحركات التحريرية استثنى القضية الجزائرية واعتبرها قضية فرنسية، ليس أدل من الحكومة الشعبية التي جاءت سنة 1936 وما انجرّ عنها من

---

1. Sylvain Patti eu, Op .Cite, p.27

2. Ibid.

3 . " ليون بلوم" : رجل دولة وكاتب فرنسي، كان أول اشتراكي فرنسي يتولى رئاسة وزراء فرنسا. وُلد لعائلة يهودية تجارية ثرية في باريس، ودرس القانون في جامعة السوربون. وقد تأثر بقضية دريفوس واشترك عام 1896 في الحملة من أجل إطلاق سراحه. وكانت هذه القضية من العوامل التي دفعته إلى العمل السياسي حيث انضم عام 1898 إلى الحزب الاشتراكي وساهم في جريدته لومانيتي ككاتب وناقد أدبي. وقد أصبح بلوم بعد الحرب العالمية الأولى من الزعماء البارزين للحزب. وعمل بلوم على إعادة بناء الحزب بعد انشقاق العناصر الشيوعية عنه في عام 1920، ويُعتبَر بذلك أحد المؤسسين الرئيسيين للحزب الاشتراكي الفرنسي الحديث. ونجح عام 1936 في أن يصبح رئيساً لوزراء فرنسا بعد أن نجحت جبهة واسعة من الأحزاب اليسارية في الانتخابات. ويُعتبَر بلوم من أبرز الشخصيات في الحركة العمالية الفرنسية ومن مؤسسي الدولية الاشتراكية خلال الفترة بين الحربين العالميتين. ينظر :www.Ar.wikipedia.org/wiki .

4 . Philipe Karim Felissi, Jacques Vergés l'anticolonialiste, chihab éditions, Alger,2005,p.25.

5 . Jean-Pierre Vernant, le PCF et la question Algérienne(1959),voies nouvelles,,1959,p.7.

وينظر أيضا : رشيد زوبير، جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحررية وموقف المثقفين الفرنسيين منها، مرجع سابق، في الشق المتعلق بموقف الحزب الشيوعي من جرائم الاستعمار الفرنسي .

سياسة كرّست منطق التبعية، بل وأوشكت أن تعمل على إدماج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي، فهل بقي على تلك المواقف أم تغير أثناء الثورة التحريرية 1954 . 1962 ؟ .

استمر الحزب الشيوعي على نفس السياسة التقليدية اتجاه القضية الجزائرية بعد اندلاع الثورة المسلحة والدليل على ذلك، ما قاله النائب في البرلمان الفرنسي عن الحزب الشيوعي "فرانسوا بيوكس " François Billoux في اجتماع للجنة المركزية للحزب حين قال:" يوجد في الجزائر مليون أوربي يعيشون في بعض الأحيان منذ أجيال ومعظمهم يعتبرون الجزائر وطنهم .. .فمن يريد أن يجد حلا عادلا عليه مراعاة المصالح المشروعة لجميع سكانها من ذوي الأصول المختلفة" [1]، ويذهب الحزب الشيوعي الفرنسي أبعد من ذلك، حيث جاء في جريدة " لومانيتي" L'humanité يوم 02 نوفمبر 1954 في صفحتها الثالثة :" أن الجريدة حذرت من الاستفزاز منذ 18 أكتوبر من خلال الاستعدادات والندوات ومن تحركات " جاك شوفاليي" Jaque Chevallier [2] المشبوهة [3].

نفهم بأن جريدة لومانيتي" L'humanité ترى أن الأحداث من تدبير السلطة الفرنسية التي تريد الانفراد بالجزائر واستغلال خيراتها والمحافظة على النفوذ وغلق الأبواب نهائيا في وجه كل محاولة لتحرير البروليتارية في الجزائر .

لم يعلن الحزب الشيوعي الفرنسي موقفه الرسمي من أحداث أول نوفمبر إلا يوم 08 نوفمبر، أين أذاع مكتبه السياسي بيانه :" إنّ الحزب الشيوعي الفرنسي، لا يمكن له أن يوافق على اللجوء إلى الأعمال الفردية التي من شانها خدمة أغراض المستعمرين، هذا إذا لم يكونوا هم الذين يديرونها،

1 . Sylvain Patti eu, op. Cite .p.29

2 . جاك شوفالي: Jaque Chevallier من أنصار اليسار الفرنسي، انخرط في صفوف الحزب الشيوعي بعد تخرجه من كلية الحقوق، عين رئيسا لبلدية الابيار في عهد حكومة فيشي في سنة 1941، انتخب عضواً في البرلمان الجزائري بين 1951- 1952. كما كان رئيسا لبلدية الجزائر خلال الفترة 1953- 1958، وقبل اندلاع ثورة نوفمبر عين وزيراً للدفاع في حكومة مندس فرانس في 19 جوان 1954. كان محبوبا من قبل مسلمي مدينة الجزائر ومكروها لدى أوربي الجزائر، ويعود له الفضل في بناء أحياء سكانية للمسلمين منها: مناخ فرنسا (Climat de France) وحي ديار المحصول، وحي ديار السعادة،كما قام بإيواء خلال الثورة المسلحة كثير من مناضلي جبهة التحرير الوطني والأوربيين المتعاطفين مع القضية الجزائرية، فعلى سبيل المثال قام بإيواء بن يوسف بن خدة، ينظر:
Pierre Monta gon, la guerre d'Algérie, Genèse et Engrenage (1954-1962), loisirs France, paris, 2003, p.104-211.

3. أحمد منغور، مرجع سابق، ص 157 .

والحزب يؤكد للشعب الجزائري تضامن الطبقة العاملة الفرنسية معه في نضاله الجماهيري ضد عمليات القمع والإرهاب ودفاعا عن حقوقه "[1] .

يتبين موقفهم المتناقض هنا من الأحداث التي افرزها يوم أول نوفمبر 1954، إذ استغرب الشيوعيون الفرنسيون ما حدث، ووجّهوا انتقادات لهذه الأعمال الإرهابية . على حد وصفهم . الفردية واللامسؤولة، وفي نفس الوقت يؤكدون فيه على حق الشعب الجزائري في الاستقلال .

نلاحظ بعد مرور سنة عن اندلاع الثورة التحريرية، تغيرا في الخطاب، إذ ظهر "جاك ديكلو"Jacques Duclos [2]، الناطق باسم الكتلة الشيوعية الرافض لسياسة الإدماج والمدافع عن استقلال الشعوب بل مطالبا بحق كل شعب في تقرير مصيره وان خير سبيل هو التفاوض قائلا :" إننا نعارض بكل قوانا سياسة الإدماج لأنها تجر حتما إلى تشديد وسائل الاضطهاد ضد الشعب الجزائري " ، وقال :" نحن الشيوعيين المدافعون على استقلال الشعوب ومساواتها نعترف بحق كل شعب في تقرير مصيره بنفسه" .وحسب ذات المتحدث فإن الحزب الشيوعي الفرنسي دعا إلى فتح باب التفاوض الذي يفضي لاستقلال الجزائر الذي اعتبره صديقا وحليفا للشعب الجزائري يقول في هذا الشأن :" إن سياسة التفهم التي تعتبر رغبات الشعوب المستمرة هي وحدة المطابقة للمصالح الوطنية الحقيقية فيجب أن يقع تفاوض في البلاد الجزائرية وهذا التفاوض يحتم أولا وبالذات توقيف العمليات العسكرية وإلغاء قانون حالة الطوارئ وسراح كافة المساجين السياسيين وإلغاء القرارات التي عطلت نشاط الأحزاب السياسية بالجزائر وختم "جاك ديكلو" Jacques Duclos خطابه قائلا : "يجب الاختيار بين الحرب والتفاوض وبخصوصنا نحن فإننا نقول لا لحرب الجزائر كما نقول لا لحرب المغرب، ونؤيد التفاوض الذي يعمل من أجله الشعب الجزائري على أساس الاستقلال والتساوي صديقا وحليفا للشعب الفرنسي "[3].

وفي سياق نشاط الحزب الشيوعي الفرنسي في كواليس البرلمان في خضم إعداد اقتراح لمحاسبته عن مختلف المصاريف الموجهة للإجراءات العسكرية في شمال إفريقيا ولاسيما الجزائر طالب "جاك ديكلو" Jacques Duclos مناقشة الحكومة في الإجراءات التي تنوي اتخاذها في سبيل

1 . ليون فيكس، الجزائر حتف الاستعمار، مكتبة المعارف، بيروت، ص . ص 44 . 45 .

2 . كان قد خلف "موريس توريز" على رأس الحزب في الوقت الذي ذهب فيه هذا الأخير للعلاج في الاتحاد السوفيتي ما بين أكتوبر 1950 وأفريل 1953، ينظر : أحمد منغور، مرجع سابق، ص 35 .

3 جريدة الطليعة، المناقشة بخصوص المسألة الجزائرية ، عدد 02، (1955/10/21)، ص 02.

تقوية اضطهادها الاستعماري ،تقول جريدة الطليعة :".. .ودارت مناقشة حادة في البرلمان دلت على أن الأغلبية لا توافق الحكومة على سياستها الاضطهادية في شمال إفريقيا ولا ترضى عن المصاريف العظيمة والتضحيات التي ستطالب بها الحكومة لتعزيز حربها الاستعمارية في الجزائر..."واقترح سحب الثقة من الحكومة بحجة أنها أصبحت عاجزة على حل مشاكل إفريقيا"[1].

من جهة أخرى طالبت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي في اجتماعها على لائحة خاصة بالحالة في الجزائر قالت فيها :" إن اللجنة المركزية تعتبر أن الحل الوحيد والعادل للقضية الجزائرية والحل الوحيد الذي يسمح من جهة أخرى بالعودة السريعة للجنود الفرنسيين هو وضع حد في القريب العاجل لإراقة الدماء وذلك بالتفاوض في توقيف القتال على أساس الاعتراف بالقضية الوطنية الجزائرية، وبهذه الصفة تتكون شروط مفاوضة مقبلة مع الممثلين الأكفاء لمجموع الجزائريين، مفاوضات تسمح بإنشاء علاقات جديدة بين الجزائر وفرنسا أساسها الحرية والمساواة في الحقوق وحرية الاختيار ". وفي الختام طلبت اللائحة من كل منظمات الحزب، ومن كل الشيوعيين أن يضاعفوا مبادراتهم لتقوية جبهة الشغالين الموحدة من شيوعيين واشتراكيين، هذه الجبهة التي هي الشرط الضروري لتوحيد القوات الوطنية والديمقراطية والتي ستفرض التغييرات التي تريدها البلاد"[2] . الحزب الشيوعي الفرنسي الذي قاوم دوما الحروب الاستعمارية وناصر الشعوب المكافحة من أجل استقلالها، فقد صرح كاتبه " جاك ديكلو" بخصوص القضية الجزائرية :" نحن نعتبر أن إعادة السلم فورا تتطلب الاعتراف بالواقع الوطني الجزائري، وقد اعترف مثلنا مواطنون اشتراكيون، يجب أن تعوض سياسة العنف بسياسة التفاوض، نحن نناصر وجود العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية الخاصة ودوامها بين فرنسا والجزائر في صالح البلدين، وهدا أمر يتطلب من فرنسا أن تزيل العلاقات الاستعمارية المفروضة علنا على الشعب الجزائري، يتطلب أيضا الاعتراف بواقعية المشكلة الوطنية الجزائرية، إن تنفيذ التدابير التي نشير إليها يسمح بالشروع في مفاوضات مخلصة بين الحكومة الفرنسية وممثلي جميع نزعات الحركة الوطنية الجزائرية ومختلف الفئات الاجتماعية لسكان الجزائر دون ميز للأصول" . .كما استنكر الأحكام التعسفية في حق الجزائريين يقول :" نحن نستنكر الحملات الفظيعة التي يقوم بها المستعمرون في سبيل تنفيذ حكم الإعدام على المحكوم عليهم بالإعدام، ذلك التنفيذ الذي قد تكون له عواقب فتاكة "[3] .

1 جريدة الطليعة ، البرلمان الفرنسي يحاسب الحكومة عن مصاريفها ، عدد 02، (1955/10/28)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها، "الحزب الشيوعي الفرنسي يطالب بحل عادل للجزائر"، عدد 11، (1956/02/10)، ص 01.

3 . نفسها، "يجب وقف القتال والتفاوض مع الجزائريين"، عدد 21، (1956/03/09)، ص 01.

في الوقت الذي يوجه انتقادات ويستنكر الأحكام التعسفية في حق الجزائريين، نجده يصوت في مارس 1956 على السلطات الخاصة لإعطاء "غي موللي" الوسائل الكفيلة بإعادة السلم[1].

يبدو أن هذه الانتقادات العلنية للحكومة الفرنسية من الحزب الشيوعي ما هي إلا ذر الرماد في الأعين، وأن ما صدر عن الحزب أو المتحدين باسمه ما هو سوى استهلاكا إعلاميا ليس إلا، بدليل أنه بعد أسبوع فقط من هذه التصريحات منح الحزب الشيوعي الثقة للحكومة الفرنسية وصوت معظم نوابه على إقرار قانون" السلطات الخاصة"، وبالتالي يكون قد ساهم في تشجيع ممارسة القمع والقوة والغريب في الأمر، أن الحزب الشيوعي الفرنسي عاد ليناقض نفسه في مواقفه من القضية الجزائرية، ونتيجة الانتقادات اللاذعة من طرف بعض أعضاء الحزب لموقفه من قانون" السلطات الخاصة" 1956، وهو مما أدى إلى انشقاق العديد من أعضاء الحزب وشكلوا معارضة قوية ضد رئيس الوزراء الشيوعي غي موليه[2]، وقد بررت قيادة الحزب سبب موافقتها على القانون، لأنها كان تسعى إلى تحقيق وحدة بين الحزب (PCF) الحزب الاشتراكي (SIFO)، ومن هذا المنطلق تعاون الحزب مع الحزب الاشتراكي وصوتوا على القانون بهدف إبعاد الاشتراكيين عن اليمين والمتعصبين للجزائر فرنسية .ومن خلال هذا التعاون حسب منظورهم يمكن التوصل إلى إقرار السلم في الجزائر وذلك بفرض خيار الذهاب إلى المفاوضات ثم الاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها بنفسها "[3].

يفهم من تصريحات أعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي، أنهم يريدون إيجاد المبررات لسياسة القمع التي تمارسها حكومة "غي موللي" الاشتراكية، فهم شركاء في الجريمة، وإلا لو كان فعلا يريد تطبيق المبادئ التي أنشء عليها الحزب، ما كان ليتحالف مع الاشتراكيين، فالأمر لما يتعلق بالمصالح العليا للدولة الفرنسية، يبيحون كل شيء بل والدوس على الأفكار والمبادئ التي طالما رفعها وآمن بها .

بتصويت أغلبية نوابه لصالح "القانون الخاص "، أراد قادة الحزب إيجاد مخرج للمأزق الذي تورطوا فيه وطالبوا من الحزب الاشتراكي الفرنسي . الحزب الحاكم . في مؤتمره الوطني بضرورة إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية بالقطر الجزائري وأهم ما جاء في اللائحة التي صادق عليها 3308 من مجموع 3720 صوتا :" إن السلط الخصوصية يجب استعمالها في الشروع في تطبيق الإصلاحات التي عندما يقع إنجاز تطبيقها بصورة تامة تحدث في الجزائر حالة جديدة،

1 . عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 213 .

2- Le Monde, 18 Mai 1956

3 - Henri alleg, retour sur la question entretien avec Gilles Martin, p.40-41

وتقيم الدليل على حسن نية الجانب الفرنسي في اتخاذ سياسة تقدم اجتماعي ومقاومة البؤس والفاقة، وأضاف البيان قائلا :" في الميدان السياسي يجب قطع الاتصال بصورة واضحة ونهائية مع الذين كانوا في الماضي سبب ثرواتهم الطائلة، "[1] .

"هو عذر أقبح من ذنب"، من جهة يؤيدون الحكومة في سياستها الرامية إلى استعمال القهر والقمع ضد الجزائريين ومن جهة ثانية يطالبون بإدخال إصلاحات من شأنها تحسين المستوى المعيشي للجزائريين، لإقامة الدليل على أن الحكومة الفرنسية لها نية حسنة في معالجة الأوضاع، متجاهلين المطالب الحقيقية للشعب الجزائري، وهم الذين يعرفون جيدا معنى الاستعمار والنضال من أجل الحرية والاستقلال، إذن كيف يمكن التوفيق بين هاتين الحالتين المتناقضتين ؟ .

لقد سكت الشيوعيون عن التجاوزات والانتهاكات الممارسة في حق الجزائريين، بل وأصدر قياديو الحزب تعليمات للقواعد بعدم تقديم أي نوع من المساعدات، او إيواء مناضلي جبهة التحرير الوطني في فرنسا، وكانت فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا قد نشرت بيان حمل عنوان " الحزب الشيوعي الفرنسي والثورة الجزائرية "، استنكرت فيه موقفه السلبي من الأحداث متهمة إياه بالانحراف عن النهج والمبادئ التي قام عليها، منها الدعم غير المشروط لحركات التحرر "[2] .

يعود الحزب الشيوعي للتصريحات المتناقضة، إذ أثناء عملية الاختطاف التي أقدمت عليها السلطات الفرنسية، أصدر الديوان السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي تصريحا أدان فيه عملية الاختطاف مبينا النتائج الوخيمة المترتبة عن هذا الفعل داعيا السلطات الفرنسية إلى إطلاق سراحهم وفتح المفاوضات يقول :" ففي حين تأمل أغلبية الفرنسيين حلا سلميا للمأساة الجزائرية، تعبر الحكومة بهذه الفعلة عن رفضها التفاوض مع الممثلين أكفاء للشعب الجزائري، وهي تعبر مرة أخرى عن إرادتها لمواصلة سياسة القوة الوخيمة المتبعة منذ عامين، ومن الواضح أن هذه لا تزيد إلا في تعكير الحالة بالجزائر، فهي تعود بالمضرة على إمكانية إقامة علاقات صداقة التي تكون وحدها مثمرة بين فرنسا وتونس والمغرب المستقلين، وقد تكون سببا في توسيع الحرب إلى كامل إفريقيا الشمالية" .وواصل التصريح قائلا :" والمصلحة الوطنية تستوجب بكل إلحاح، الرجوع السريع عن

1 . جريدة الزهرة، " حل القضية الجزائرية "، عدد 15591، (1956/07/05)، ص 01 .

2 . رشيد زوبير، "موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية "، مجلة : " الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعية محكمة، تصدرها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 09، السنة 2013، ص 146 .

الأعمال الجائرة والغير الشريفة المقترفة ضد السلطات المغربية والتونسية وتفرض سراح قادة جبهة التحرير الوطني وفتح مفاوضات قصد إيجاد حل معقول للقضية الجزائرية "[1] .

هي مواقف أقل ما يقال عنها أنها تحمل تناقضا كبيرا فالحكومة التي تؤيدها قبل أشهر، تنتقدها على أعمالها الإجرامية وما القرصنة الجوية سوى عملية إرهابية تعد الأولى من نوعها في التاريخ، فالشجب الذي ظهر به الحزب الشيوعي لا يقدم ولا يؤخر شيء في سياسة الحكومة ما دامت حصلت على الأغلبية ولها كامل الصلاحيات في أن تعمل ما تراه مناسبا، ولذلك، فالبيانات من هذا القبيل ما هي إلا استهلاكا إعلاميا ليس إلا .

شهد موقف الحزب تغيرا ابتداء من أفريل 1957، من فكرة "الجزائر في طور التكوين" واستبدالها بـ "أمة مطرقة في المعارك " التي أراد من خلالها الاعتراف بشكل غير مباشر بحق الجزائر في تقرير مصيرها [2] .وخاصة بعد مجيء الجنرال ديغول للسلطة أين استأثر بالحكم وتحولت جل الأحزاب السابقة غلى المعارضة ومنه الحزب الشيوعي الذي أبدى قبولا لوقف إطلاق النار، جاء ذلك على لسان الصحيفة الناطقة باسمه " لومنانيتي" :" منذ 22 سنة لم تعرف فرنسا السلم الحقيقي ومنذ أكثر من 15 عاما وهي تضحي بشبابها في الحروب الاستعمارية وذالك لان البرجوازية الفرنسية لم تشأ الاعتراف في الوقت المناسب بحقوق الشعوب المولى عليها في تقرير المصير"[3].

هذه هي مواقف الأحزاب الفرنسية وخاصة اليسارية منها، فموقف الحزب الشيوعي يوم كان في السلطة لم يدرك بأن للجزائريين حق في تقرير المصير إلا عندما فرض الجزائريون على ديغول سياسة الأمر الواقع، هنا أبان عن موقفه في دعمه للسلم الذي تأخر سنوات طويلة .

1 . 2 . الحزب الاشتراكي الفرنسي SFIO:

إن التسمية الرسمية لهذا الحزب، هي الفرع الفرنسي للأممية العمالية، ويتميز بكونه حزبا شعبيا أو جماهيريا، يعتمد على كسب الجماهير من الفئات المتوسطة، ويقوم على أن التغيير يكون

1 . جريدة الطليعة، "تصريح الديوان السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي"، عدد 48، (1956/10/27)، ص 02.

2 . رشيد زوبير، موقف أحزاب اليسار، مرجع سابق، ص 146 .

3 . عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج 8 ، 1962، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر، 2016، ص 156 .

بهدوء وبطريقة سلمية، ويعترف بوجود النظام الرأسمالي في إطار النظام الديمقراطي، وهو ما يعبر عنه بالطريق العادل [1].

يتجه هذا الحزب اتجاها لائكيا أي فصل الدين عن السياسة، لأن تجربة أوربا في العصور الوسطى وسيطرة الكنيسة آنذاك، أثرت على الفكر السياسي الأوربي [2].

الحزب الاشتراكي الفرنسي، كان في السلطة منذ سنوات أي منذ عهد الجبهة الشعبية وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، واستمر إلى غاية 1958، تاريخ سقوط الجمهورية الرابعة، واستلم أعضاؤه حقائب وزارية، وكان يتمتع بتمثيل نيابي معتبر في الجمعية الوطنية، لكنه لا يحوز على الأغلبية إلا بالتحالف مع أحزاب أخرى [3] .

اتخذ الحزب الاشتراكي موقفا معاديا من الثورة الجزائرية منذ انطلاقتها، وكانت أولى ردود فعله ما نشرته صحيفة " بوبيلار" le populaire في 03 نوفمبر 1954 :" كانت العمليات المسلحة منظمة وفق خطة مشتركة وإن الحل الوحيد، هو البحث عن منفذي العمليات وتسليط عقوبات صارمة عليهم ".كما صدرت تصريحات من بعض أعضاء الحزب منها ما قاله" براغا" Berraga:" يجب تنفيذ القانون من طرف الشرطة " ، أما آخر .Bloch فقال :" تتكون الجزائر من ثلاث مقاطعات حيث يرفرف العلم بألوانه الثلاثة "[4] .

لم تكن مواقف الحزب الاشتراكي دائما ثابتة على حال، بل تتغير بتغير الظروف، إذ كان يوظف الشعارات السلمية في الاستحقاقات الانتخابية، أملا منه في كسب المعركة السياسية وهو ما حدث له باقتراب موعد الانتخابات البرلمانية التي أجريت في جانفي 1956، لما صرحت صحيفة " بوبيلار" le populaire:" أن شعار الاشتراكيين هو السلام في الجزائر" [5].

نجح "غي موللي" Guy Mollet الرجل الأول في الحزب . أثناء الثورة الجزائرية . باعتباره أمينه العام وهو الذي قاد الحكومة من جانفي 1956 إلى 21 أفريل ،1957 وبالتالي كانت له مواجهة

1 . أحمد منغور، مرجع سابق، ص 36 .

2 - Alfred Grosser, la 4eme république et sa politique extérieure, presse universitaire, 2eme éditions, paris,PUF, 1966, p 120.

3 . أحمد منغور، مرجع سابق، ص 37 .

4 . رشيد زوبير، مقال سابق، ص 147 .

5 . نفسه .

مباشرة مع الثورة الجزائرية (سبق الحديث عن سياسة الحكومة أثناء فترة توليه السلطة)، حيث جمع آنذاك بين الأمانة العامة للحزب ورئاسة الحكومة وكثيرا ما تعرض لانتقادات واسعة من قبل خصومه في المعارضة، الأمر الذي دفع بـ " قي موللي" Guy Mollet إلى الدفاع عن سياسة الحزب قائلا :" إن الذين سبقوني في الحكم لم يقوموا بأي عمل فيما يتعلق بالجزائر، وإن حكومتي قد تحملت مسؤولياتها في جميع الميادين، وهذا ما اقتنع به الفرنسيون كافة"[1] .

من الطبيعي أن يدافع "غي موللي" Guy Mollet عن سياسة حزبه التي هي سياسته لأنه يريد إقناع الفرنسيين والجزائريين على حد سواء بجدوى الإستراتيجية التي ينتهجها في مواجهة الثورة الجزائرية، وكل سلطة تأتي تلعن سابقتها على أنها لم تفعل شيء، وهذا ما اعتاد عليه الساسة الفرنسيون على مدى سنوات الاحتلال، والواقع أن ما قاله "غي موللي " Guy Mollet عن سابقيه " قاله الذين جاءوا من بعده وما انقلاب 13 ماي 1958 إلا نتيجة لفشل السياسات الفرنسية المتعاقبة وحتى بعده أيضا بقيت الأوضاع تراوح مكانها إلى أن أثبتت التجربة فشل الجميع .

يبدو أن سياسة الحزب الاشتراكي أنّها لم تكن بردا وسلاما حتى على مناضليه، إذ كثيرا ما تعرض للانتقاد من خصومه وهذا أمر طبيعي، لكن أن تخرج الانتقادات من الداخل فهذا الذي يطرح تساؤلات عديدة، وهذا ما نستشفه من أشغال مؤتمر الحزب الاشتراكي الذي تعرض بعض مناضليه لنقد الحكومة التي لم تأخذ السلطات الضرورية لتمويل هذه السياسة، وافتتح المناقشة السياسية العامة، ممثل جامعة "السين" الاشتراكية السيد " بيفار" الذي قال :" إن الإصلاحات التي وقع الشروع في تطبيقها هناك، لن تعطي ثمرتها إلا بعد أشهر عديدة، كما أن تكاليفها باهضة وطالب المتحدث من المؤتمر أن يوجه نداء لإيقاف النار بالجزائر، ولاحظ أنه لا يمكن إعادة الجو السلمي، إلا بعد الاعتراف بالكيان القومي الجزائري " .أما النائب "أندري فيليب" . وزير اشتراكي سابق . قال :" أن يقع الاعتراف بالشعور القومي الجزائري، وأن تقع إعادة التنظيم الفيدرالي للسلطة المركزية الفرنسية بصورة تصبح الجزائر مسيرة من طرف برلمان منتخب بواسطة مركز انتخابي موحد وتعيين وزيرا يجلس داخل الحكومة الفرنسية "[2] .

الموقف ذاته، وقفه اشتراكيو فرنسا في الجزائر، الذين انتقدوا الإجراءات الممارسة والممنهجة من قبل الحكومة الاشتراكية التي ينتمون إليها، داعين إياها إلى التوقف عن مثل هذه السلوكات، جاء

1 . جريدة العمل، " قي موللي" يبرر سياسته بالجزائر "، عدد 198، (1956/06/12 م)، ص 01.

2 . الجريدة نفسها ، " الاشتراكيون الناقمون على سياسة "قي موللي"... "، عدد 213، (1956/06/30 م)، ص 01.

ذلك في بيان شديد اللهجة، بعث به أعضاء الحزب الاشتراكي الفرنسي بالجزائر موجه لرئيس الحكومة الفرنسية، يعبرون فيه عن استيائهم من السياسة المنتهجة بالجزائر والتي وصفوها بالظالمة والمتجاوزة للحدود وخروج الكاتب العام عن المبادئ التي قررها المؤتمر القومي الأخير للحزب ويهددون بالانفصال إذا لم يتخذ الحزب الاشتراكي المواقف اللازمة لردع الحكومة يقول البيان :" إننا لن نتكلم اليوم عن سياسة القمع الخرقاء لان الواقع في الجزائر قد تجاوز القمع والاضطهاد وصارت العمليات العسكرية تهدف إلى إبادة الجزائريين إبادة نهائية " .كما استهجن البيان الأرواح التي تزهق يوميا وتساءل إلى متى تبقى هاته السياسة ؟، وواصل البيان :"، فهل ترضون إخواني البرلمانيين وإخواني أعضاء الهيئة الإدارية أن تواصل الحكومة سياستها الحالية ؟ كان من واجب الحكومة أن تطهر الإدارة وتحل المجالس البلدية وتعوضها بلجان تكون مأموريتها تحضير الانتخابات والسهر عليها، فلا يعقل أن نطلب من المسلمين إيقاف الحرب مقابل الانتخابات، ودعا البيان في الأخير إلى لجنة بحث وإلا فإن الحزب لن يقبل هذه السياسة الخرقاء "[1] .

هي مبادرات فردية تقدم بها مناضلون في الحزب، ولا تعبر بالضرورة عن توجه الحزب، لان سياسته واضحة وتتجسد في الميدان، وإذا كانت هذه الأصوات لها صدى ونفوذا يجب أن يلجموا الحكومة على استمرار سياستها القمعية، ولكن، الأغلبية هي التي كانت تتحكم في توجيه سياسة البلاد تاركة الأقلية تتكلم وتشجب وتندد .

أما "روبير شومان" Robert Schuman [2] الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي في اجتماع عام "بشافيل" تعرض للمشكلة الجزائرية فقال :" طبقا لقرارات مؤتمر "ليل" لحزبنا، قمت باتصالات مع زعماء جبهة التحرير الوطني، وإن عرض الحكومة لإيقاف القتال مازال نافذ المفعول، وأنها مستعدة للدخول رسميا في اتصالات للاتفاق على ظروف إيقاف القتال دون سابق شرط " .وأضاف قائلا :" ومن غير شك فإن هذا النظام سيتولد عن محادثات حرة بين ممثلي الجمهورية الفرنسية والشعب الجزائري المنتخبين انتخابا ديمقراطيا مباشرا، وإننا نرى أنه من المفيد أن تدلي

1 . جريدة العمل،" الحكومة الاشتراكية والاشتراكيون وقضية الجزائر"، عدد 162، (29 /04 /1956)، ص 02 .(أنظر الملحق رقم 03)

2 . 1886 . 1963، سياسي وكاتب كان نائبا في الجمعية الوطنية ثم اصبح وزيرا اولا ما بين 1947 و1984 ووزير للخارجية ما بين 1948 و1953 فكان صانع التقارب الأوربي، تعرض إلى انتقادات لاذعة اجبرنه على الانسحاب بعدما كلف بوزارة العدل ما بين 1956 و1957، ألف عدة كتب منها : " من اجل أوربا"، ينظر :

- Alfred Grosser. op.cit., p 189.

الحكومة بتصريح علني تبين فيه للرأي العام الجزائري والفرنسي الظروف التي سيشرع فيها في تلك المفاوضات "[1] .

لا يعدو موقف "بيار شومان"، Robert Schuman أن يكون موقفا رسميا، إذ وبحكم أنه نائب للرئيس، فإنه عبر عن موقف الحكومة الرسمي وهو الرغبة في إجراء اتصالات بينها وبين جبهة التحرير الوطني الجزائرية وهذا الذي حدث فعلا، لكن لم تكن فرنسا جدية في طرحها مما كان مصيرها الفشل .

دافع رئيس الحكومة "غي موللي" Guy Mollet، أمام أعضاء المجلس القومي للحزب الاشتراكي الفرنسي مجددا عن سياسة حكومته قائلا :" إن سياسته تتماشى مع مقررات المؤتمر الاشتراكي، ثم تحدث عن المساواة بين الأفراد قائلا : " إن تحقيقها صعب وبطيء وأن أكبر صعوبة تتمثل في تحقيق التعايش بين مختلف العناصر "[2] .

من دون شك، كانت هناك أصوات رافضة من داخل الحزب، ولكنها أقلية، الأمر الذي دفع بـ " غي موللي" Guy Mollet للتدخل أمام المجلس القومي للحزب، قصد إقناعهم بجدوى ما يمارسه من إجراءات سياسية وعسكرية وهذا دليل على مدى اتساع دائرة المناوئين للتوجه الحكومي لان الثورة عرفت في عهد " غي موللي "Guy Mollet أبشع أنواع القتل والاضطهاد والقمع والتعذيب وغيرها.

الملاحظ انه بمجرد ما قبض "غي موللي" Guy Mollet على زمام الأمور تخلى عن تصريحاته التي كانت مجرد شعارات في الحملة الانتخابية للحزب،و نهج نهجا مخالفا لما طرحه الحزب من مبادئ مناهضة للاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها ففي عهده عرفت الثورة اشد أنواع التعذيب والتنكيل وعرفت قانون السلطات الخاصة وشواهد كثيرة دالة على ذلك .

كان لنتائج الاستفتاء صدى كبير في فرنسا وخارجها ووجدت آراء من قبل أعضاء الحزب الاشتراكي الفرنسي الذين أجمعوا على القول بأن الثقة التي منحها الشعب الفرنسي للجنرال ديغول يجب أن تمكن رئيس الدولة الفرنسية من إيجاد تسوية سلمية عادلة للمأساة الجزائرية، منهالا ما قاله "غي موللي " . أمين عام الحزب الاشتراكي الفرنسي .: " في إمكان رئيس الجمهورية التعويل على مشاعر الأمة الفرنسية التي أجابت بنعم على النداء الموجه لوضع حد للمعترك، وفتح مناقشة سلمية

1 . جريدة العمل، "كومان يؤكد اتصاله" ، عدد 349، (07 /12 /1956)، ص 06.

2 . الجريدة نفسها ، الحزب الاشتراكي، عدد 358، 1956/12/18، ص 06.

بين الفرنسيين والمسلمين "، و قال " فرنسيس لينهارت" نائب اشتراكي عن مرسيليا: " إننا نسير نحو التعاون بين الجزائر وفرنسا، وهذا ما يريده الحزب الاشتراكي الذي يخير التعاون بطريق التباحث مع الجزائريين، وسيكون ذلك في استفتاء آخر تكون للجزائريين فيه حرية الاختيار بين حلول عديدة "[1] .

نستنتج أن مواقف الأحزاب لما تكون في الحكم تختلف تماما عندما تكون في المعارضة وهذا الذي ينطبق على الحزب الاشتراكي، فلما كان في الحكم عرفت الجزائر الويلات وشتى أنواع العذاب دون ذكر ما أقدمت عليه حكومة "غي موللي" الذي سبق وأن تناولناه، بينما الآن لما وصلت الأمور إلى نهايتها وأصبح ديغول الآمر والناهي، لم يجد أعضاؤه سوى مسايرة الأحداث وقبول ما أسفر عليه رأي الشعب وسياسة "ديغول" ، انتقد " بيار منديس فرانس" Pierre Mendes France بعد تقديم استقالته، انتقد سياسة الحكومة الفرنسية واعتبر أن فرنسا لم تف بالوعود التي قطعتها على نفسها فيما يتعلق بشعوب ما وراء البحار، صرح ذلك أمام المكتب التنفيذي للحزب الراديكالي، تحدث فيه عن قضايا الاتحاد الفرنسي فأكد أولا أنه لا يوجد في الحياة القومية شيء يعادل أهمية المأساة الجزائرية، كما نوه بشأن المجندين العاملين في الجزائر وقال :" إنه من واجب فرنسا أن تنفذ أكثر ما يمكن من التعاون الفرنسي الإسلامي " .كما ذكر الحاضرين بالوعود التي قطعتها فرنسا على نفسها إبان الحرب لمكافأة المساعدات التي قدمتها لها شعوب أقطار ما وراء البحار وقال :" أن أول تجربة وقعت بعد ذلك أظهرت أن فرنسا لم تكن على استعداد لتطبيق المبادئ التي أعلنت عنها"[2].

كان الاشتراكيون والشيوعيون دائما وجهان لعملة واحدة، فيما يتعلق بالمواقف إزاء الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، ولم يختلفوا عن الأحزاب اليمينية إلا في الشعارات التي يطلقها الشيوعيون والاشتراكيون، وهي شعارات براقة يريدون من خلالها أن يتميزوا عن اليمين وأن يبدوا في أعين الشعب الفرنسي أنهم في خدمة السلم .

1 . 3 . موقف الحزب الراديكالي الفرنسي : يعتبر الحزب الراديكالي من بين أقدم الأحزاب الفرنسية بداخله عدة تيارات يمينية ويسارية منها التيار الراديكالي الاشتراكي والتيار الراديكالي الجمهوري، يتبنى فلسفة اليسار في اللائكية والمحافظين في الليبرالية الاقتصادية، كان في السلطة من خلال شخصياته التي حملت عدة حقائب وزارية أو تقلدت رئاسة المجلس أو الحكومة مثل "إدوارد هيريو"

1 . جريدة العمل، "صدى نتائج الاستفتاء الفرنسي . في فرنسا ." ، عدد 1623، تاريخ (1961/01/10)، ص 08 .

2 . الجريدة نفسها ،" منداس فرانس يقول في اجتماع حزبي "، عدد 196، (1956/06/09 م)، ص 01 .

Edouard Herriot [1]، و"ريني ماير" René Mayer [2]و "إدغار فور" Edgar Faur، و"بيار منديس فرانس "Pierre Mandes France.

كانت لهذا الحزب مواقف تجاه الثورة الجزائرية، وكثيرا ما وصفت بالتطرف لذلك يوصف بالحزب الراديكالي، تظهر مواقفه من خلال ما ورد على لسان جريدة " العمل" التونسية، ومما نقلته في هذا السياق : النقاش الذي كان دائما يفتتح بخصوص المسألة الجزائرية، ومنها أثناء افتتاح المكتب التنفيذي للحزب أشغاله بحضور ثلاثمائة نائب عن الجامعات المختلفة في أفريل 1956، إذ نالت المسألة الجزائرية اهتماما كبيرا من النقاش، وانتهى الاجتماع بمصادقة المكتب التنفيذي على لائحة تقول :" أنه لا وجود لحل للقضية الجزائرية في غير نطاق احترام تقاليد فرنسا السخية " .وأضافت اللائحة : " .. .كما يعلن المكتب التنفيذي عن ضرورة اتخاذ إجراءات سياسية جريئة تظهر بدون التواء تفهم الحكومة لبؤس أهالي الجزائر وإرادتها في ترضية أمانيهم في دائرة التوفيق بين جميع المصالح الشرعية، كما أيد المكتب التنفيذي في النهاية الوزراء الراديكاليين وخاصة "منديس فرانس "، من جهته تناول وزير الدفاع الفرنسي " بورجوس مونوري" . أحد قادة الحزب . قبل صدور اللائحة الكلمة قائلا :" إنه لا يمكن الوصول إلى حل للقضية الجزائرية إلا إذا ما تحققت وحدة قومية واسعة في باريس"، ثم دافع بحماس عن دور الجيش في الجزائر وقال:" إنه لا يسمح بتشويه سمعة الجنود "[3].

استقال " بيار منديس فرانس" Pierre Mandes France زعيم الحزب وأحد النواب في الجمعية الوطنية الفرنسية احتجاجا على الأداء السيئ للحكومة الاشتراكية، معللا ذلك للنظرة القصيرة لحكومة " غي موللي" Guy Mollet التي لا تحاول الاعتراف بحقوق العناصر الإسلامية الجزائرية وعدم سعيها في إقناعها،" .ويضيف " .إن مصير الوجود الفرنسي موكول بقاؤه إلى إشباع الوطنيين الجزائريين "[4] .

1. ادوارد هيريو 1872 . 1957، رئيس الحزب الراديكالي ما بين 1919 و1926 ثم ما بين 1931 و1936 ثم ما بين 1945 و1957، تقلد عدة مناصب سياسية أهمها رئاسة بلدية "ليون" وعدة وزارات ورئاسة الجمعية الوطنية ما بين 1947 و1954 . ينظر : أحمد منغور، مرجع سابق ، ص 42 .

2. 1895 . 1972، عضو لجنة التحرير الوطنية سنة 1943، وزير الاقتصاد والعدالة ثم رئيس المجلس ما بين جانفي وماي 1953 ينظر : المرجع نفسه ، ص 42.

3 . جريدة العمل، "منداس فرانس يحذر من إرجاء الحل السياسي"، عدد 155، (21 /04 /1956)، ص 01 .

4 . الجريدة نفسها، "و أخيرا استقال منديس " ،عدد 182، (1956/05/24)، ص 04 .

بقي "بيار منديس فرانس" Pierre Mandes France بعد تقديم استقالته، منتقدا سياسة الحكومة الفرنسية واعتبر أن فرنسا لم تف بالوعود التي قطعتها على نفسها فيما يتعلق بشعوب ما وراء البحار، صرح ذلك أمام المكتب التنفيذي للحزب، تحدث فيه عن قضايا الاتحاد الفرنسي فأكد أولا أنه لا يوجد في الحياة القومية شيء يعادل أهمية المأساة الجزائرية، كما نوّه بشأن المجندين العاملين في الجزائر وقال :" إنه من واجب فرنسا أن تنقذ أكثر ما يمكن من التعاون الفرنسي الإسلامي " ، كما ذكر الحاضرين بالوعود التي قطعتها فرنسا على نفسها إبان الحرب للتقديم المساعدات لشعوب أقطار ما وراء البحار وقال :" إن أول تجربة وقعت بعد ذلك، أظهرت أن فرنسا لم تكن على استعداد لتطبيق المبادئ التي أعلنت عنها "[1].

ألقى "فيليكس غايار" Félix Gaillard . . أحد قادة الحزب أيضا . خطابا تحدث فيه عن القضية الجزائرية قائلا : " إن استقلال الجزائر جنون مطلق وأولائك الذين يطالبون بالإدماج بعيدون عن الحقيقة، فالجزائريون والفرنسيون مجبرون على العيش معا ولو أمسكت بزمام الحكم في فرنسا أغلبية يسارية لما واجهت الأمور بغير هذا المنظور "[2] .

إذن ماذا فعل الحزب يوم كان في السلطة من 1954 إلى 1958؟ ، إذا استثنينا حكومة " غي موللي Guy Mollالاشتراكية من جانفي 1956 إلى أفريل 1957 تعاقب الحكومات من "منديس فرانس" Mandes France إلى "إدغار فور" ثم "بورجوس مونوري" وأخيرا "فيلكس غايار" Félix Gaillard ، كلهم خابوا في مسعاهم ولم يستطيعوا العمل على تنفيذ الوعود، بل وخيبوا ظن المسلمين الجزائريين في الإصلاحات التي وعدوا بها، والمعمرين في استتباب الأمن والقضاء على الثورة، الحزب الراديكالي نجده هنا لما كان في المعارضة لا تصدر منه سوى التصريحات المنتقدة لسياسة الحكومة، وهذا شأن كل الأحزاب ليس في فرنسا فحسب بل في كل بلدان العالم، الحزب لما يكون في السلطة يعتقد أنه على صواب ولما ترفضه صناديق الاقتراع يتحول إلى معارض شرس حتى يظهر عورات الآخرين في الوقت الذي فشل كبقية الأحزاب الحاكمة في تنفيذ الوعود التي قطعت للشعب، ولذلك تظهر لنا مواقفه الرافضة لأي كلمة استقلال والدعوة للاهتمام بالجيش والوحدة القومية وإشباع الجزائريين وكأن الثورة ثورة يقودها الجياع وليس الأحرار، والمحصلة أنه كان من انتصار الجزائر الفرنسية .

1 . جريدة العمل ،" منداس فرانس يقول في اجتماع حزبي "، عدد 196، (1956/06/09 م)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها، "غايار ئيس حكومة فرنسا سابقا .. "، عدد 1079، (1959/04/14 م)، ص 03 .

1 . 4 . موقف الحركة الجمهورية الشعبية MRP :لم تكن لهذه التشكيلة الحزبية تقاليد في العمل السياسي على غرار الأحزاب الأخرى، لأنها ظهرت حديثا . عام 1944 . على يد شخصيات ممّن أسهموا في التحرير، قام هذا الحزب على المبادئ الديمقراطية ذات المنطلقات المسيحية، من بين أهم شخصيات الحزب نجد : "روبير شومان " Robert Schuman و" فانسان أوريول" Vincent Auriolو " جورج بيدو" Georges Bidault، تحالف مع الاشتراكيين ودخل السلطة في الفترة ما بين 1945 و1958م [1]، فهل تميزت مواقفه مثل الأحزاب السابقة أم غير ذلك ؟ .

لم تظهر مواقف الحزب كثيرا في الصحافة التونسية وتحديدا جريدة "العمل"، إذ سجلت بعضا مما صدر إما عن الحزب أو رئيسها وهو " أندري كولن" André colin، ومما يحسب لهذه الحركة هو تأييدها للمفاوضات التي بدأت عام 1960، إذ طالبت الحركة الجمهورية الفرنسية بإقرار السلم في الجزائر وفتح مفاوضات مع ممثلي الشعب الجزائري لوقف إطلاق النار ولتحديد ضمانات تقرير المصير، جاء ذلك في لائحة صادقت عليها الحركة " [2] .

كما أظهر "أندري كولان " André colin أن حزبه يحبذ تطبيق سياسة حق تقرير المصير في الجزائر بطريق الاختيار الجزائريين، ولكن مواصلة الحرب وتوضيح الاتجاه لهذه السياسة قد يزيد في تدعيم التيارات المعارضة وفي إضعاف النظام "[3] .

كان لنتائج الاستفتاء صدى كبير في فرنسا والخارج وكاد المعلقون يجمعون على القول بأن الثقة التي منحها الشعب الفرنسي للجنرال ديغول يجب أن تمكن رئيس الدولة الفرنسية من إيجاد تسوية سلمية عادلة للمأساة الجزائرية وفيما يلي بعض ما جاء في تلك التعاليق منها تعليق "سيمون" Simon أمين عام للحركة الجمهورية الشعبية (المسيحية) الذي قال :" أرى أن هذه النتائج كلها من شأنها أن تحث السلطات العمومية على القيام بعمل عاجل وحاسم لفائدة السلم بالجزائر "[4] .

على العموم تظهر لنا مواقف الحركة الجمهورية الشعبية داعمة للحلول السلمية والمفاوضات ولتطبيق مبدأ تقرير المصير في سنوات 1960 . 1962، ربما لأنها حركة تحررية ولدت في رحم الأزمة التي عاشتها فرنسا إبان الحرب ع 02 وسعيها لتحرير نفسها من الاحتلال الألماني، وأيضا

1 . أحمد منغور، مرجع سابق، ص 38.

2 جريدة العمل، " الحركة الجمهورية الشعبية تطالب ... "، عدد 1545، (1960/10/11)، ص 04 .

3 . الجريدة نفسها، " تعليق أندري كولان"، عدد 1567 ،(1960/11/05 م)، ص 06 .

4 . نفسها، "صدى نتائج الاستفتاء الفرنسي . في فرنسا ."، عدد 1623، تاريخ (1961/01/10)، ص 08 .

ربما لأنها رأت بأن الاستقلال أت لا محالة، والواقع يفرض السباق نحو الحلول السلمية تفاديا لتداعيات الحرب التي انعكست على شتى الجوانب لا سيما الجانب البشري والمادي وأيضا رأت في سياسة ديغول أنها ماضية في الحل لذلك سايرت الواقع وكشفت أنها مع سياسة تقرير المصير .

من خلال ما سبق، تتضح الخارطة السياسية الفرنسية أثناء الثورة التحريرية، ففرنسا كانت تعج بالحركات السياسية، سواء منها ما ظهر قبل الحرب العالمية الثانية، مثل الحزب الاشتراكي والشيوعي والراديكالي أو التي نتجت عن المقاومة الفرنسية للاحتلال النازي مثل الحركة الجمهورية الشعبية أو التي قامت على يد أحد الرموز التاريخيين "ديغول" الذي أسس " تجمع الشعب الفرنسي "، وهناك تيارات أخرى لم نتحدث عنها منها اليمين المتطرف واليسار المتطرف وحركة البوجاديين [1] وغيرها من الأحزاب الناشطة في المجتمع الفرنسي أثناء الثورة الجزائرية .

الملاحظ من موقف الأحزاب، أنها لم تكن مستعدة للتضحية بمواقفها من أجل الجزائر، لأن المعركة حاسمة وشديدة على المواقع داخل فرنسا، وهذا ما يفسر تحالف الشيوعيين مع اليمين وهم الذين كان منتظرا منهم اتخاذ موقف مشرف من الثورة الجزائرية، لكن مصالحهم كانت قبل كل شيء[2]، هذا التوجه لا زال سائدا إلى اليوم في التعامل مع القضايا الخارجية المطروحة وكأنه خط سير السياسة الخارجية الفرنسية.

هذه الأحزاب التي سبق الحديث عنها، والتي كان لها دور في الحياة السياسية الفرنسية أثناء الثورة، عملت على إستراتيجية أو أمل المعمرين، ولم تأخذ في الحسبان رغبة الجزائريين في التحرير، فعلى مختلف التوجهات الفكرية والسياسية لها، ورغم ما كانت تتظاهر به البعض لما تكون في المعارضة من انتقاد لسياسة السلطة، إلا أن الفرق ليس في المضمون بقدر ما يتجلى في الشكل، أي كلهم على موقف واحد وهو التمسك بالجزائر الفرنسية وكيفية الحفاظ عنها والاختلاف في الأسلوب أي في كيفية التعامل مع الملف، ولذلك عملوا من أجل التمكين لفرنسا في الجزائر، وما المواقف التي ظهر بها البعض من تأييد لتقرير المصير وغيرها، ما هو إلا تحصيل حاصل للواقع المعيش بعد ظهور مؤشرات الاستقلال .

---

1 . هي حركة متطرفة جمعت صغار التجار حول 3بيار بوجاد" pierre Poujade، يتمحور برنامجها حول رفض دفع الضرائب، وفي انتخابات 1956/01/02 حصل حزبه على 12.5 بالمائة من أصوات الناخبين وهي نسبة معتبرة إذا قيست بنسبة 4.4 من أصوات الناخبين التي حصل عليها أنصار الجنرال ديغول ينظر Max Gallo : de gaulle, le premier des français, tome 03, éditions, robert laffront , paris ,1998, p 1783.

2 . محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ،مصدر سابق، ص 26 .

02 . موقف المنظمات والهيئات الفرنسية من الثورة الجزائرية :عبّرت كثير من فئات المجتمع الفرنسي على مختلف توجهاتهم السياسية والفكرية والدينية وحتى العسكرية عن معارضتهم لجبهة الحرب التي يخوضها الجيش الفرنسي في الجزائر وكونوا ما يسمى بجبهة معارضة الحرب في الجزائر، ورغم موقفها . هذه الجبهة . المحتشم في البداية إلا أنها سرعان ما لبثت تتوسع لترتفع الأصوات المعارضة أكثر بمرور الوقت، هذه الجبهة تتكون من المجتمع المدني سواء في فرنسا نفسها أو في الجزائر . ونخبة من المثقفين الفرنسيين، والأساتذة والطلبة الجامعيون الفرنسيون وموقف بعض رجال الدين وجامعة أحرار فرنسا، وجمعية حقوق الإنسان وحركة الضمير الفرنسي والنقابات الفرنسية والمحامون، فإلى أي مدى ساهم هؤلاء في الضغط على الحكومات الفرنسية المتعاقبة ؟

2 . 1 . الجمعية الفرنسية لمقاومة الحرب بإفريقيا الشمالية : (نخبة من المثقفين الفرنسيين) لقد أفصح العديد من المثقفين الفرنسيين عن رأيهم وعملوا على إسماع صوتهم بطريقة فردية أو جماعية، وناضلوا ضمن جبهة رفض الحرب في الجزائر وضرورة وضع حد لها، ومن هؤلاء المثقفين نذكر : على سبيل المثال لا الحصر "جون بول سارتر" [1]، "شارل أنري جوليان " [2] و" روبير بارا" و"سيمون دي بوفوار" ،و "جونسون" وغيرهم .

و للتعبير عن موقفهم المناهض للحرب التي تخوضها فرنسا في الجزائر قام مجموعة من المثقفين الفرنسيين بتأسيس جمعية مقاومة الحرب بإفريقيا الشمالية وهم : "روجي مارتان"، "ديغار"، "فرانسوا مورياك"، "فريدريك "، ج"وليو كوري"، "مدام إلين ""جوليو كوري"، "لوي ماسينيون"، "غاستون وات"، "رجيس بلاشير"، و"جون دراش"، (أستاذ بمعهد الآداب والمتخصص في جغرافية إفريقيا الشمالية)، "جون غينيو"، "جون بول سارتر"، "سيمون دي بوفوار"، "شارل فيلدراك "، "جاك بريدر "، "و الأسقف "كازو " وغيرهم [3] .

---

1. جون بول سارتر من أبرز الوجوه المناهضة للسياسة الفرنسية في الجزائر، عرف بفلسفته الوجودية وتمسكه بمبدأ الحرية، ومن هنا يبرز موقفه المناهض للاستعمار ورفض مصادرة حرية الشعوب والأمم، شارك إلى جانب رفاقه في عدة تظاهرات ومظاهرات مؤيدة للشعب الجزائري ورافضة للحرب في الجزائر، كما أسهم بقلمه في نصرة الشعب الجزائري خاصة على صفحات مجلة "الفكر"، ومجلة "الأزمنة الحديثة"، لكن منعطفه الخطير الذي بلغه سارتر هو إقدامه على إمضاء بيان 121 الذي قطع به الشك، وهذا ما جلب له النقد الشديد من قبل الصحافة الفرنسية اليمينية وأصبحت الجماعات المتطرفة تتصيد الفرصة للتخلص منه .ينظر : أحمد منغور، مرجع سابق، ص 194

2. شارل أندري جوليان تعاطفه مع القضية الجزائرية كان واضحا في تأكيده على وجود الأمة الجزائرية، وضرورة الابتعاد عن أطروحة الجزائر الفرنسية، ودعا إلى الإسراع في وضع حل سريع وسلمي للمشكلة الجزائرية، وتوقيف نزيف الدم بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، .Charles – André Julien, une pensée anti– coloniale ,sindbad , paris,1979, p 179 –

3 . جريدة العمل ، "كبار الفرنسيين يؤسسون جمعية لمقاومة الحرب "، عدد 12، (06 /11 /1955)، ص 04 .

هذه الجمعية أنشئت للعمل ضد مواصلة الحرب بإفريقيا الشمالية وحرر أعضاء اللجنة نداء يطالبون فيه بتوقيف هذه الحرب الظالمة والمخجلة، والتي لا جدوى ترجى منها، وأعلنت بوجوب الجنوح إلى سلم أخوي في نطاق احترام الوطنيين والوفاق التام بين جميع سكان إفريقيا الشمالية، وطالبوا بفتح مفاوضات حرة مع ممثلي شعوب المغرب العربي، وعزم أعضاء اللجنة القيام بعمل عميق يكون له أثره في الرأي العام من أجل تحقيق السلام بإفريقيا الشمالية ..."[1] .

بعدها بأشهر قليلة دعا هؤلاء الحكومة الفرنسية في اجتماع لهم [2]، إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع الممثلين الحقيقيين للجزائر، وأن تحل مشاكل شمال إفريقيا حلا سلميا عادلا، ويقع إيقاف الحرب نهائيا[3] .

كما دعا " إيمي سيزير" وهو أحد المناضلين الفرنسيين ضد الوجود الاستعماري يقول في خطاب في اليوم الاحتجاجي ضد مواصلة الحرب بالجزائر أمام جمع غفير من المواطنين ممن يقاسمونه الفكرة والرأي، فهو المعروف عنه أنه من الذين يمقتون الاستعمار مقتا شديدا ويؤمن إيمانا شديدا بأن مصير الاستعمار هو الانهيار يقول :" إن الشيء الذي دعاني إلى الكلام هو أني أثق تمام الثقة بأن الشعب الفرنسي يناهض شديد المناهضة كل ألوان الاستعمار وهذا هو طبعه منذ وجد ويكفي أن نطلعه على ما هو واقع، حتى يشنها ثورة شديدة على استبداد الحكام غير المخلصين الذين يرتكبون الفضائع باسمه " .ويضيف :" إن القضية الجزائرية وإن كانت مأساة عظيمة ليست هي في الحقيقة إلا ناحية واحدة من مشكلة أكبر لا بد من حلها في أقرب الأوقات، ألا وهي المشكلة الاستعمارية "[4] .

إن هذا الموقف الايجابي لفئة المثقفين الفرنسيين لم يكن سهلا بل تعرض أصحابه لكثير من المضايقات والمتابعات والتعذيب وحتى التهديد بالقتل ولهذا كتبت جريدة "الصباح" التونسية تقول :"

1 . جريدة العمل ، "كبار الفرنسيين يؤسسون جمعية لمقاومة الحرب "، عدد 12، (06 /11 /1955)، ص 04 .

2 . الاجتماع عقد يوم 1956/01/27 م بباريس بقاعة "وغرام"، ضم لجنة المثقفين ضد متابعة الحرب بشمال افريقيا وأخذ الكلمة كل من : جون أميركوب، روبار برات، جرار أليون، ديوب جان، دانيال قيران، جان روس، بول سارتر، بيار ستيب . ينظر : الجريدة نفسها، "رجال الفكر بفرنسا وشمال افريقيا "، عدد 83، (28 /01 /1956)، ص 01 .

3 . الجريدة نفسها، "رجال الفكر بفرنسا وشمال افريقيا "، عدد 83، (28 /01 /1956)، ص 01 .

4 . نفسها ، " الاستعمار يلفظ أنفاسه الأخيرة "، عدد 178، ' 1956/05/20)، ص 02 .

تحمل المفكرون الفرنسيون مسؤولياتهم اتجاه ضمائرهم الحية، لقد آثروا التعذيب ومعاناة الجوع، والحبس على أن يحولوا ضمائرهم "[1] .

لم ييأس المثقفون من مساعيهم الرامية لإحلال السلم والتنديد بمظالم الاستعمار ودعوه أكثر من مرة إلى ضرورة منح الشعب الجزائري حقه في الحرية وتقرير مصيره، والحديث عن دور المثقفين الفرنسيين ضمن جبهة رفض الحرب التي تشنها فرنسا ضد الشعب الجزائري يفرض علينا الحديث عن بيان 121، متى ظهر البيان ؟ وما مضمونه ؟

هو بيان موقع من قبل 121 شخصية فرنسية من خيرة ما أنجبت الأمة الفرنسية في مجال الأدب والفكر والصحافة والفن، وانضم إليهم أساتذة من كل المستويات كان ذلك يوم 1960/09/05، يتضمن الدعوة إلى رفض حمل السلاح ضد الشعب الجزائري وذلك دعما لكل الشباب الفرنسيين الذين قاموا بهذه الحركة، ويؤيدون مساندة الشعب الجزائري المضطهد باسم الشعب الفرنسي [2] .

ومما جاء في البيان :" الفرنسيون ببقائهم صامتين يعتبرون متواطئين في هذه الأعمال الاضطهادية العنصرية، التي أصبحت باريس مسرحا لها، والتي يعود بنا إلى تلك الأيام السوداء أيام الاحتلال النازي ،....إن الموقعين يتوجهون بالنداء إلى جميع الأحزاب والنقابات والمنظمات الديمقراطية، ليس فقط لإيقاف هذه التدابير، ولكن للإعراب عن تضامنهم مع الجزائريين [3] .

بدأت التوقيفات إثر صدور البيان تطال بعض عناصر هذه الطبقة، كما منع العديد من الظهور أمام الشاشات أو الحديث عبر الأثير أو أمام الجمهور، كما منع عن الفنانين كل مساعدة مادية أو معنوية كانت تقدمها الدولة لانجاز شريط أو فيلم أو غيرها [4].

يعتبر بيان 121 ضربة قاصمة للحكومة الفرنسية التي تفاجأت بمثل هذه الحركات وإن كانت ليست جديدة [5]، ولكن في السابق كانت عبارة عن تحركات فردية أو شبه جماعية أما البيان

1 . جريدة الصباح "يومية تونسية ، المعهد العالي للحركة الوطنية، ، تونس، (1961- 1960 Bobine A/63, carton 26 H125

2 . جريدة العمل، " أرشيف المعهد العالي للحركة الوطنية التونسية بـ " منوبة "، تونس : Bobine A/63 ,Carton26 H12,AM1960

3 . محمد لحسن الزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989،ص 215.

4 . أحمد منغور، مرجع سابق ، ص 200.

5 . من صور التضامن الفرنسية مع الثورة الجزائرية هي ما يسمى بشبكات الدعم السرية التي أنشاها فرنسيون لدعم كفاح الشعب الجزائري، وترتبط بشخص " فرنسيس جونسون" Francis Jeanson، تقوم هذه الشبكات على جمع الأموال والاشتراكات المدفوعة من=

فيعد قوة حقيقية خاصة وأنه صادر عن النخبة، ومنذ ذلك الحين اتسعت دائرة الرفض أكثر لمواصلة الحرب، سيما وأن الكثير من الظروف كانت مواتية للجهر بأصواتهم المناوئة للحرب منها الظروف الداخلية المحلية كاتساع دائرة الحرب والقتل في صفوف الجنود الفرنسيين وما انجر عنها من استياء شعبي كبير وغيرها والظروف الخارجية منها اتساع نشاط الحكومة المؤقتة واهتمام المجتمع الدولي بالقضية الجزائرية إما على مستوى الأمم المتحدة أو الجامعة العربية أو المنظمة الافرو أسيوية ...الخ.

2 . 2 . الأساتذة والطلبة الجامعيون الفرنسيون : فئة أخرى من المثقفين والمحسوبين على النخبة وهي فئة الأساتذة وجزء من الطلبة الفرنسيين، أيضا كان لها موقف مناهض لما يحدث في الجزائر من حرب، ومما نسجله في هذا السياق احتجاج الاتحاد القومي لطلبة فرنسا [1]و اتحاد طلبة المدارس العليا على تفتيش الطلبة الجزائريين واعتقالهم بسبب اتهامهم بالعمل ضد المصالح الفرنسية، والمساس بالأمن القومي الفرنسي، وذكر الاتحادان الفرنسيان بأنهما لم يؤيدا في وقت من الأوقات مواقف اتحاد الطلبة الجزائريين السياسية ولكنهما يحتجان على اعتقال الطلبة الجزائريين في الأحياء الجامعية بدون إذن من السلطات الجامعية نفسها، ويلاحظ أن قرار الحكومة الفرنسية المتعلق بحل الاتحاد الجزائري لا مبرر له في هذا الوقت"[2] .

وتذهب مجموعة فرنسية أخرى تصف نفسها أنها شعبية وهي تنتمي لسلك التعليم العالي إلى ضرورة البحث عن حل وأن القوة لا تحل المشكل، ومواصلة الحرب تجر فرنسا للإفلاس المالي وتجر

= قبل العمال الجزائريين وحتى الفرنسيين المتعاطفين مع الثورة، وتسهيل ضمان خروجها من فرنسا، تأسست هذه الشبكات يوم 1957/10/12 من أجل توقيف الحرب القذرة في الجزائر، بلغ عدد عناصر الشبكة ما بين 2000 و3000 عنصر، تفطنت السلطة الفرنسية لعملها فقامت بتفكيكها عام 1959، وجرت محاكمة أعضائها المقبوض عليهم ابتداء من 05 سبتمبر 1960، افتتحت جلسة محاكمة 06 جزائريين و18 من حاملي الحقائب الفرنسيين . بدون فرنسيس جونسون . . بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة، وتم الحكم على 14 منهم بعشر سنوات سجنا وعلى 03 آخرين من ثماني سنوات إلى ثلاث سنوات سجنا، وكانت آخر محاكمة لحملة الحقائب يوم 09 جانفي 1962 محاكمة الكاهن "دافيزي".ينظر : عاشور شرفي، مرجع سابق، ص . ص 121 . 122 وأيضا : مرجع نفسه، ص 209 . 210 .

1 . يمثل الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين، جناحا سياسيا متكاملا في فرنسا، حيث يمتد من اليسار إلى اليمين ،و رغم أن أغلب التشكيلات السياسية كانت تريد إبقاء الاتحاد بمنأى عن الصراعات السياسية وإطارا للوحدة والتعاون باعتباره حركة جماهيرية إلا أنه بدأ يهتم بالأحداث التي كانت تجري آنذاك خاصة وأن الثورة الجزائرية فرضت على الفرنسيين التأثر بها والتأثير فيها، ووجد الاتحاد نفسه مجبرا على التفاعل مع المشاكل الدراسية في المستعمرات والتعاون مع طلبة المستعمرات ثم الاعتراف بالجمعيات الطلابية في أراضي ما وراء البحار، الأمر الذي جعل من الاتحاد الاعتراف مبكرا باتحاد الطلبة المسلمين الجزائريينUGEMA منذ تأسيسه . مرجع نفسه، ص 215 .

2 . جريدة العمل، "الاتحاد القومي لطلبة فرنسا يحتج .."، العدد 706 ،(1958/01/30 م)، ص 03 .

الديمقراطية إلى الخطر المهدد .الجامعيون بحثوا الحلول الممكنة وقرروا أخيرا :" إنه من الصعب أن تكون نتيجة الحالة الراهنة بالجزائر أمرا آخر غير الاستقلال، ثم إن الفرصة لإعطاء الجزائريين المسلمين جميع مقتضيات الوطن الفرنسي قد فاتت ولهذا وجب اعتبار أمنية الجزائريين لبناء وطن جزائري أمر شرعي "، ويضيف البيان :" ويجب أن يفهم كل فرد أن الاستقلال هو الهدف الأخير مهما كانت الظروف ." ومما جاء في تقرير الجامعيين أيضا :" لماذا لا تتفاوض فرنسا وتعترف باستقلال الجزائر ؟ ." ثم يتساءل الجامعيون عن المفاوضين الأكفاء، وعن كيفية سير المفاوضات فيقولون :" إن جبهة التحرير الجزائرية هي المفاوض الرئيسي دون أن ننسى وجود حركات أخرى وطنية بالجزائر، وإذا ما أعربت فرنسا عن نواياها واعترفت بصفة لا لبس فيها باستقلال الجزائر والدور الذي تقوم به جبهة التحرير كمفاوض رئيسي فإن جبهة التحرير ستقبل المفاوضة كما تقبلها الحركات الأخرى ." ثم تابع الجامعيون تقريرهم :" إن الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال لا يعني أبدا التخلي عن الجزائر وأن استقرار الأمن بالبلاد هو بداية عهد جديد في الروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية" [1] ، كما طالب الأساتذة الجامعيون الفرنسيون في ندوتهم الرابعة التي درسوا من خلالها القضية الجزائرية وخلصوا إلى التقرير التالي ":

. الاعتراف بالأمة الجزائرية وترك الحرية لها في الانضمام إلى فرنسا أو لا، 2 . فتح مفاوضات مرتبطة بعدد صغير من المبادئ والضمانات، 3 . إدخال الأمة الجزائرية في المغرب الموحد والذي يمكن أن يتحد مع فرنسا كمجموعة "[2] .

وجد الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين نفسه سنة 1960 مقحما في القضية الجزائرية، ليعلن في جوان 1960 عن إعادة الاتصال بالمنظمة الطلابية الجزائرية، وحدث آخر هو تنظيمه لمظاهرات باريس يوم 27 أكتوبر 1960 ضد استمرار الحرب في الجزائر [3] .

. استغل الاتحاد إجراء المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فأذاع بيان يشدد فيه على ضرورة استمرار هذه المفاوضات، ومما جاء فيه :" إن الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا، يؤكد من جديد أن المفاوضات

1 . جريدة العمل ، " جمهرة من الجامعيين الفرنسيين يقولون "، عدد 750، (1958/03/22)، ص 01 .
2 . الجريدة نفسها، "الجامعيون الفرنسيون يطالبون "، عدد 1121، (1959/06/03 م)، ص 03 .
3 . أحمد منغور، مرجع سابق ، ص 216 .

مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والوصول بهذه المفاوضات إلى هدفها المنشود هو وحده الكفيل بوضع حد لهذه الوضعية الدامية [1].

. أصبح الاتحاد منذ 1960 في طليعة ومقدمة معركة رفض الحرب وضرورة توقيفها، لذلك أيد وساند ودعم الحركات الرافضة للحرب خاصة منها حركة الشباب الفرنسي الرافضة للتجنيد [2] .

وجّه رئيس الاتحاد القومي لطلبة فرنسا السيد " دومينيك فالون" لوزير العدل الفرنسي، أعلن فيها استنكاره للقمع المسلط على الجزائريين قائلا :" عندما تقع أعمال القمع بالجزائر وعندما تقع ردود الفعل القاسية والعنصرية بفرنسا ضد العمال والطلبة الجزائريين، يحق لنا أن نتساءل إذا لم تكن مخاطر في آخر الأمر، بحضور الأوربيين في جزائر جديدة وبالتعاون بين فرنسا والجزائر "[3] .

نجد الأمثلة عن مساندة بعض التنظيمات الطلابية الفرنسية التنظيم الطلابي المسيحي الفرنسي الذي وقف إلى جانب الجزائريين : يقول الدكتور " ميشال هو" . أحد طلبة التنظيم في الستينيات من القرن الماضي . : "كنت عضوا في التنظيم الطلابي المسمى بـ: التنظيم المسيحي للطلبة الفرنسيين، هذا الأخير استطاع سنة 1956 أن يعقد مؤتمره الذي حضره الاتحاد العام للطلبة الجزائريين وخرج المؤتمرون بلائحة تدين الاستعمار وتؤيد المسألة الوطنية رغم، مسألة الاستقلال لم تكن مطروحة آنذاك، ويضيف المتحدث : أنه رفقة زملائه الطلبة نظموا مظاهرات طلابية يوم 1960/10/25 ضد الاحتلال واتسم الظرف آنذاك بانقسام الطلبة الفرنسيين إلى مجموعتين : . مجموعة وهي الأقلية ترفض مبدأ الحوار مع الطرف الجزائري في خضم بدء تباشير المفاوضات الجزائرية . الفرنسية وهم المحسوبون على اليمين الرافض لكل حل سلمي، واعتقدوا أن الاستعمار شيء إيجابي ويتطور، أما المجموعة الثانية وهي الأكثرية كانت تساند المفاوضات ورفعت شعار "السلم في الجزائر "، وعاد بالحديث للطلبة المشكلة للأغلبية أنهم اكتشفوا حقيقة الاستعمار ولو أنهم اكتشفوه من قبل في الهند الصينية رغم بعدها جغرافيا عن فرنسا والجزائر المحتلة إلا أن شريحة كبيرة من الطلبة كانت تدرك ذلك جيدا .ضف إلى ذلك معرفتهم بحقيقة الجرائم غير المقبولة التي اقترفوها في حق الشعب الجزائري وعدّت جرائم ضد الإنسانية .و أعطى المتحدث أمثلة عن ذلك :" كثيرا ما

1 . محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1942 . 1992)، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 215 ، نقلا عن جريدة المجاهد 1961/11/01 .

2 . أحمد منغور، مرجع سابق، ص 217 .

3 . جريدة العمل، " رئيس الاتحاد القومي لطلبة فرنسا "، عدد 1891، تاريخ (1961/11/18)، ص 06 .

كانت الممارسات التعسفية الفرنسية ضد الجزائريين محل سخط من قبل الطلبة الفرنسيين المنتمين لهذا التنظيم، منها تنديدهم بما جرى من حوادث في 1960/12/11 حتى مظاهرات يوم الهجرة 1961/10/17، اقترح التنظيم الطلابي على أعضائه زيارة المصابين الذين كانوا بمختلف المستشفيات منها مستشفى باريس أين وجد به عشرات الجزائريين المصابين في الأرجل، لأن شرطة باريس أعطت الأوامر بإطلاق النار على الجزائريين ..الخ [1] .

هكذا دخل الاتحاد والأساتذة ضمن جبهة رفض الحرب، فكانوا بمثابة رأي عام وطني له دوره وتأثيره وأصبحوا يدعمون ويساندون الشبكات الداعمة لجبهة التحرير الجزائرية ويشاركون في تنظيم المظاهرات المناهضة للحرب والمؤيدة لاستقلال الشعب الجزائري، وبالتالي فالطابع الجماهيري لهؤلاء خدم جزءا من الثورة الجزائرية بفضل اتساع دائرة تأثيره في المجتمع الفرنسي.

2 . 3 . موقف بعض رجال الدين الفرنسيين : بعض رجال الدين المسيحيين أيضا كان لهم موقف من الأحداث في الجزائر، وشكل تعاطفهم من الأزمة الجزائرية حدثا ذا أهمية من قبل عدد من المتتبعين والملاحظين، ومن الأصوات التي أبدت تعاطفها مع الجزائريين صوت رئيس أساقفة أنجيه Angers السيد "شابولي" Chappoulie الذي صرح يوم 05 ديسمبر 1954 :" إذا قمتم بفعل الخير اتجاه بعض الشعوب فلأنكم أقمتم على أرضهم، أنهم لم يستدعوكم، إن حقوقهم متساوية أمام حقوقكم، " .وفي موضع آخر يضيف :" إن كلمات القمع والتمشيط والإعدام توجع آذان المسيحي لأنها لا تحمل أبدا الرسالة التي كلفنا بحملها " .وفي جزء آخر يقول :" لا يجوز في أي حال وبحجة إجراء العدالة استعمال الأساليب التي تستنكرها الأخلاق والعدالة كالاعتقالات التعسفية والتعذيب والأعمال الانتقامية الجماعية وما شابهها "[2] .

إنه صدع بالحقيقة التي طالما تجاهلها الكثير من السياسيين الفرنسيين واستطاع أن يقول كلمة حق في هذا الشعب الذي أخذت أرضه وديست كرامته، وهو موقف وإن لم يكن له تأثير على مستوى القرار السياسي إلا أنه يضاف إلى جبهة أنصار معارضة الحرب .

موقف آخر لرجال الدين المسيحيين دخل موسوعة الرافضين لجبهة الحرب في الجزائر هو الكاردينال " جرليي" أسقف مدينة " ليون" الفرنسية، الذي اعتبر القضية الجزائرية، قضية إنسانية قبل

1 . شهادة "ميشال هو" أثناء الملتقى الدولي الأول حول " الأرشيف وأهميته في كتابة تاريخ الجزائر" المنعقد بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف يومي 06/05 نوفمبر 2012 .

2 . المطران الياس زغبي، ثورة الجزائر والكنيسة، مؤسسة المطبوعات الحديثة، ب ت، ص . ص 32 . 33 .

كل شيء قائلا :" إن القضية الجزائرية، لقضية غاية في التشعب والارتباك، وهي في نفس الوقت قضية اجتماعية وسياسية وعسكرية، لكنها قضية إنسانية قبل كل شيء بالنسبة إلينا نحن الكاثوليكيين" .واستطرد في تصريحه قائلا :" إن السر لعظيم في إيجاد حل ناجع، إنما هو في إعادة تشييد أركان الوحدة بين الجنسين المتساكنين أي الفرنسيين والمسلمين في كنف روح الأخوة الحقيقية، وهذا لا ينفي بدون شك ضرورة العناية بالنواحي الأخرى لهذه القضية "[1] .

لئن لم يفصح هذا الكاردينال عن موقفه الصريح من الحرب، طالب بحل ناجع دون أن يبين ما طبيعته، واكتفى بوصفها قضية إنسانية وهي دعوة لتوقيف التعذيب ولتحسين مستوى معيشة السكان، ومع ذلك نعتبره تصريحا إيجابيا .

كما كان للمركز الكاثوليكي للمثقفين الفرنسيين CCIF، نشاط كبير من خلال الندوات التي كان يقيمها منها الندوة المنعقدة في 22 ماي 1957 حول كتاب " بيار هنري سيمون" ضد التعذيب وندوة 02 ديسمبر من نفس السنة حول كتاب " ريمون آرون" المأساة الجزائرية والتي خلفت احتجاجات كبيرة من قبل عناصر اليمين المتطرف الذين حاولوا إفشال الندوتين رافضين بان يتحول المركز إلى منبر للمعارضين للسياسة الفرنسية في الجزائر، وزاد نشاط المركز أكثر بعد 1960، إذ دعم المركز سياسة ديغول الجديدة في الجزائر[2] .

من جهتهم القساوسة الفرنسيون، نددوا بالجرائم المرتكبة في حق الجزائريين، جاء ذلك في رسالة وجهها ثلاثون قسا يعيشون مع الجيش الفرنسي في الجزائر إلى رؤسائهم يندون فيها بالجرائم التي يرتكبها هذا الجيش ضد الأهالي الجزائريين ويؤكدون أنه لم يعد في وسعهم أن يخفوا الحقيقة والاعتداءات المتكررة على المبادئ المسيحية "[3] .

ندد في أواخر عام 1961 مجموعة من رجال الكنائس بأعمال التعذيب، وأقاموا مظاهرات معادية لـ " شارل ديغولCharles De Gaulle[4].

1 . جريدة الزهرة، " القضية الجزائرية هي قبل كل شيء قضية إنسانية "، عدد 15589، (1956/07/03)، ص 01 .

2 . أحمد منغور، مرجع سابق، ص . ص 218 . 219 .

3 . جريدة العمل، "ثلاثون قسا ينددون بجرائم الجيش الفرنسي في الجزائر "، عدد 1069، (1959/04/01 م)، ص 03.

4 . محمد الأمين بلغيث، "موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية "، مجلة المصادر، م. و . د. ب. في ح. و . ث. أ. ن 1954، العدد 05، سنة 2001، ص . ص 192 . 193

هي أمثلة كثير عن موقف رجال الدين من كهنة وقساوسة إزاء ما كان يحدث أثناء الثورة، ومنهم شهادة الدكتور " ميشال هو" . أحد شاهدي عيان عن الأحداث في الجزائر يقول :" رجال الدين الذين كثيرا ما استنكروا ونددوا بممارسات بعض الضباط ولم يقبلوا بالتعذيب عام 1953 وحتى "البابا الثاني عشر "، ندد بالتعذيب رفقة الكاردينال " فالتان" ولو أنه لم يطالب بالمفاوضات، ضف إلى ذلك رسائل المجندين الكاثوليك الفرنسيين نددوا هم أيضا بالتعذيب عام 1955[1] .الكاردينال " دوفال" الذي طالما ندد وشجب الممارسات الفرنسية في الجزائرية، وحبّه للجزائر جعله يكتسب الجنسية الجزائرية ويستقر بها إلى غاية وفاته سنة 1995 .

2 . 4 . جامعة أحرار الفرنسيين بالجزائر : ترتفع كل يوم أصوات الأحرار الفرنسيين من مفكرين وشخصيات حزبية أو نقابية أو بلدية لتوجيه نداءات ملحة للرأي العام لفائدة إنهاء حرب الجزائر بواسطة الدخول في مفاوضات مع قادة الثورة الجزائرية، وفي هذا الإطار نشرت جامعة أحرار الفرنسيين بالجزائر لائحة بمناسبة حلول ممثليها بتونس لتتبع أشغال الندوة المغربية التونسية، أعلنت أنها تشاطر حركة التعاون الحر الفرنسي التونسي في الإعراب عن انزعاجها للأحداث التي حصلت قبل افتتاح الندوة . يقصد اختطاف القادة الجزائريين الخمسة . وتقول اللائحة :" إن الشعب الفرنسي لن يستكين أمام تبديد الآمال في الوصول إلى حل سلمي للمأساة الجزائرية والمستقبل جديد في شمال إفريقيا "[2] .

كما عبر الأحرار الفرنسيون في الجزائر عن خيبة أملهم في "ديغول" ودعوه للبحث عن طريقة لتطبيق آراءه تطبيقا عمليا، جاء ذلك في بيان نشرته الجامعة بالجزائر ومما قالت فيه أيضا: " إننا قلقون من التدابير المعلن عنها والمتناقضات التي وردت في تصريحات الجنرال "ديغول"، فهو يريد من جهة أن يطبق إصلاحاته مع لجان النواب الذين يعترف الجميع بأنهم لا يمثلون جزءا كبيرا من السكان، ويؤكد من جهة أخرى أن ممثلي المنظمة الخارجية للثورة سيدخلون في يوم من الأيام إلى الجزائر الجديدة، وبما أن تصفية الاستعمار ضرورية كما يؤكد رئيس الدولة وأن (جزائر الماضي) قد قبرت فلماذا لا يقع البحث من الآن عن طريقة لتطبيق هذه الآراء تطبيقا عمليا، ثم إن رئيس الدولة يطلب إيقاف القتال وجبهة

1 . شهادة "ميشال هو" أثناء الملتقى الدولي . الشلف.

2 . جريدة العمل، " جامعة أحرار الفرنسيين بالجزائر "، عدد 313، (1956/10/26)، ص 04 .

التحرير تبدو مستعدة للتفاوض بهذا الخصوص مع ضمان حرية الاستفتاء فلماذا لا تقبل فرنسا مثل هذا التفاوض إذا كانت مخلصة ؟"[1].

واصل الأحرار الفرنسيون مساعيهم لترسيخ تقاليد السلم في الجزائر والدعوة للدخول في مفاوضات بتوجيه نداء وقع عليه عدد من الشخصيات الجامعية ورجال الفكر والأدب وجاء في هذا النداء :" إن الحقيقة التي يشعر بها عدد متزايد من الفرنسيين هي الآن لا وجود لحل آخر سوى التفاوض لإقرار السلم، وأنه لم تعد هناك جزائر فرنسية وإن مساومة الأوساط الفرنسية اليمينية المتطرفة وقسم من الجيش تحول دون لإقرار السلم "[2] .

طالب الأحرار السياسيون الفرنسيون[3] الحكومة الفرنسية بأن تستخدم جميع إمكانياتها وما لديها من سلطات لتقوم بتدابير واسعة لإطلاق سراح المساجين السياسيين، كما طالبوا في البند الثالث من نص اللائحة على حق تقرير المصير في الجزائر، هذا البند أكدوا فيه بضرورة فتح مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تعتبر الممثل الوحيد للقوات الوطنية الجزائرية والتي أثبتت الحوادث الأخيرة سلطتها، المؤتمرون اعتبروا فرصة اجتماع "مولان" للتفاوض قد ضاعت بسبب الموقف الفرنسي المنافي لمبدأ حق تقرير المصير الحقيقي"[4] .

في ملتقى آخر أجمع الحاضرون[5] من أحرار فرنسيي الجزائر: " على أن إرجاع السلم للجزائر لن يتسنى إلا عن طريق التفاوض بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية، وأسفر

1 . جريدة العمل ، " الأحرار الفرنسيون في الجزائر يعبرون .. "، عدد 1517، (1960/09/08)، ص 04 .

2 . الجريدة نفسها، " أحرار الفرنسيين يشنون حملة واسعة "، عدد 1541، (1960/10/06)، ص 04 .

3 . هي الندوة الثانية المنعقدة بـ " إيكس أن بروفانس"، والتي كان موضوعها : " المشاكل القانونية التي تطرحها حرب الجزائر وعودة السلم إلى نصابها بواسطة سياسة تقرير المصير والمكونة من شخصيات فرنسية حرة، ترأس الندوة "منديس فرانس" وحضر إلى جانبه : "فرانسوا ميتيران"، "فرانسوا بيلو"، و"كريستيان بينو"، و"شيفر "كاتب عام منظمة س .ج .ت النقابية وعميد المحامين : "روني وليام تورب"، والملاحظ أن الشخصيات التي حضرت أو شاركت في الندوة ليسوا كلهم على رأي واحد تجاه الاستفتاء الخاص بسياسة الحكومة الفرنسية بالجزائر فمنهم من قرّر التصويت بلا ومنهم من قرر التصويت بنعم ومنهم من قرر الإمساك، بيد أنهم مجمعون على عودة السلم إلى الجزائر بواسطة المفاوضات الثنائية على أساس تقرير المصير، " ينظر :الجريدة نفسها، " الأحرار السياسيون الفرنسيون.... "، عدد 1615 ،(1960/12/31)، ص 01 و06.

4 . نفسها، " الأحرار السياسيون الفرنسيون "، عدد 1615 ،(1960/12/31)، ص 01 و06.

5 . هذا الملتقى حضره حوالي أربعين ممثلا عن فروع الأحزاب السياسية منها الحزب الاشتراكي الموحد وحركة الجمهوريين الشعبيين، والحزب الراديكالي الاشتراكي، والحزب الاشتراكي، والتقدميين المسيحيين والطلبة الأحرار، ورابطة حقوق الإنسان، ولجنة الهدنة المدنية، والنقابيين، الاجتماع كان يوم 1961/01/20 : ينظر : جريدة العمل، "أحرار فرنسيي الجزائر يؤكدون " ، عدد 1635، تاريخ (1961/01/24)، ص 01.

تبادل الآراء من جهة أخرى على أن الأسبوع القادم يتم درس الضمانات التي يجب أن تمنح للأقليات بالجزائر وذلك قبل إجراء عملية الاستفتاء "[1] .

على العموم، طالب أحرار فرنسا في باريس أو الجزائر بالعمل على تنفيذ ما وعد به "ديغول" من تقرير المصير وفتح باب المفاوضات التي تتيح للطرفين الوصول إلى الحل السلمي والمناسب، ولئن كانت أراء المشاركين في مختلف الندوات متباينة إلا أن الغالب العام اتجه نحو الحل السلمي الذي يأمله الجزائريون قبل الفرنسيين .

2 . 5 . المنظمات النقابية الفرنسية : العمل النقابي في فرنسا قديم حيث نجد خلال الفترة المدروسة سيطرة ثلاث نقابات على الساحة وهي: الكنفدرالية العامة للعمل، والكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين CFTC [2]، والكنفدرالية العامة للعمل والقوى العمالية، وبدرجة أقل فدرالية التربية الوطنية والفدرالية الوطنية لنقابات الاستغلال الفلاحي [3] .

ورغم أن هذه النقابات ذات الارتباط بأحزاب سياسية ذات توجه إيديولوجي سياسي أو ديني، أضعف دورها في كثير من الأحيان لكن هذا لا ينفي أنها جاهرت برأيها واعتبرت الاهتمام بما يجري على الساحة يهمها كغيرها من فئات الرأي العام الفرنسي، ومما نسجله في هذا الإطار، النقابة المستقلة للتعليم الفني التي نشرت لائحة أعربت فيها عن أسفها لعمق الهوة الفاصلة بين الجزائريين والفرنسيين وللدماء المراقة في الجزائر حيث تداس الحريات الأساسية، وطلبت من الحكومة أن تؤكد رغبتها في التفاوض مع جميع المنظمات السياسية الجزائرية في خصوص إيقاف القتال وتنظيم استشارات حرة "[4] .وأيضا المجلس الوطني للسلم ونقابات المعلمين والعمال طالبت كلها بوضع حد المأساة الجزائرية والاعتراف بحق تقرير المصير [5] .يضاف إلى هذا، تعبير عدة نقابات عن رأيها، بعد إعلان ديغول الرغبة في فتح محادثات ،إثر البيان الذي أذاعه يوم 1960/06/14، عبّرت اثنتا

1 . جريدة العمل، " أحرار فرنسيي الجزائر يؤكدون "، عدد 1635، تاريخ (1961/01/24)، ص 01.

2 . تضم عدد هائل من النقابيين المسلمين، بها تياران متعارضان إبان الحرب التحريرية، تيار يحوز الأغلبية ويدعو إلى "الجزائر الفرنسية "، وتيار الأقلية الرافض لربط الأخلاق المسيحية بشعار "الجزائر الفرنسية"، من ناشطيه: "فرانسوا فرودو" و"جورج هيليي " و"الكسندر شولي"، وبعد صراع عنيف تمت القطيعة بين التوجهين وانتهى الأمر بفوز الثاني بفضل دعم المركزية الباريسية .. عاشور شرفي، مرجع سابق، ص . ص 361 . 362 .

3 . أحمد منغور، مرجع سابق، ص 44 .

4 . جريدة العمل، " باريس "، عدد 192، (1956/06/05)، ص 04 .

5 . محمد الأمين بلغيث، مرجع سابق .ص . ص 192 . 193 .

عشرة منظمة نقابية وجمعية طالبيه فرنسية عن أملها في أن تؤول المفاوضات الجزائرية إلى وقف إطلاق النار وإلى ضبط الضمانات الكافية لاستشارة الشعب الجزائري بالطرق الديمقراطية حول تقرير مصيره، ونشرت هذه المنظمات بيانات في باريس ومما جاء فيها : " إن حرب الجزائر منذ ست سنوات ويتحول قسم هام من مواردنا الطبيعية والبشرية لخدمة أغراض عسكرية عوض أن تستخدم في توسع اقتصادي حقيقي، ومضى البلاغ يقول : " إن هذه الحرب التي لم يعد أحد يدعي أنه قادر على وضع حد لها بانتصار عسكري، قد زادت في بؤس السكان الجزائريين وأحدثت بين الشعبين الجزائري والفرنسي هوة، قد تقضي على حظوظ كل تعاون في المستقبل، وإن الشغالين لا يقبلون مثل هذه السياسة المنافية لمصالحهم وتقاليدهم ." وجاء في خاتمة البلاغ : " إن آفاق التفاوض التي تفتحت تبعث آمالا عريضة يجب ألا تخيب والتفاوض يجب أن يجرى "[1] .

و في 21 فيفري 1961 صدر بيان مشترك وقع ببروكسل بين الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين CFTC والاتحاد العام للعمال الجزائريين، عبر عن تطلعات شعب بأسره للاستقلال، وبعد ثلاثة أشهر من ذلك التقى وفد ترأسه " اوجين دي شون" رسميا وبطلب منه قياديي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وبهذا أصبحت الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيينCFTC أول كنفدرالية فرنسية تذهب إلى تونس، حيث استقبلها الرئيس "فرحات عباس" [2] .

هي دعوة صريحة من عدة نقابات تمثل الرأي العام الفرنسي على اختلاف توجهاتها، وهو تطور ملحوظ شهدنه القضية الجزائرية خاصة مع بداية 1960، تاريخ الإعلان عن بدء المفاوضات، ولو أنها بدأت محتشمة إلا أنها أعطت دفعا للمنظمات المدنية للتعبير عن رأيها بوضوح في الحرب الدائر رجاها في الجزائر، فهي . المفاوضات . كانت بمثابة دعم وتشجيع لكل من كان مترددا في إظهار موقفه .

لم يقتصر دور النقابات على الدفاع على مصالح العمال بل الاهتمام بكل القضايا المطروحة على الساحة خاصة في المجال السياسي الذي فرض نفسه، لما له تأثير على جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها .

1 . جريدة العمل، " 12 منظمة نقابية فرنسية تؤيد التفاوض"، عدد 1451، (1960/06/24)، ص 01 .

2 . عاشور شرفي، مرجع سابق، ص . ص 361 . 362 .

2 . 6 . المحامون الفرنسيون : لقد وقف العديد من المحامين الفرنسيين موقفا معارضا لما كان يحدث في الجزائر، من تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان، بسبب المخالفات التي تقوم بها القوات الفرنسية، ولم يتردد هؤلاء المحامون من الإعلان عن موقفهم، وعدم سكوتهم عن تلك التجاوزات والقمع الذي يعيشه سكان الجزائر وقد عبر 49 محاميا فرنسيا في بيان مشترك عن رفضهم لما يحدث في الجزائر ووقع من قبلهم، ومن بين ما جاء في التصريح:" لقد مضى الوقت الذي كان رئيس الحكومة يصرح بأن حوادث التعذيب ما هي إلا حوادث استثنائية تعد على الأصابع، والحقيقة إن التعذيب بات ظاهرة موجودة وحقيقة لا مفر من إنكارها فهي تراود الجزائريين يوميا" .الاطلاع على شهادات من التعذيب ينظر :مقال " الجلادون الفرنسيون " وأيضا" : " حرب الجزائر، الثورة يغذيها الشعب"[1]، كما كان لعميد المحامين روني وليانم تورب " كلمة أثناء ندوة خصصت للحديث عن الوضع في الجزائر قائلا :" ...إن الندوة قد أثبتت إرادتها في متابعة العمل إلى أن ينتصر السلم "[2] .

طالب ببداية عام 1962 ثمانية من المحامين الفرنسيين الباريسيين وهم : بن عبد الله، بنديميراد، فيجر، ماتيو، أوصديق، موتي ،ترافيان، غوريو، طالبوا من الحكومة الفرنسية إيقاف القضايا المتعلقة بالوطنيين الجزائريين في الحال، وصرح المحامون في البلاغ الذي أذاعوه : " بأنهم المدافعون عن أغلبية الوطنيين الجزائريين الذين تجرى متابعات ضدهم بفرنسا والجزائر ." وأضاف البلاغ :" إن التهديدات والاعتداءات واختطاف المحامين والمعتقلين، إن ذلك كله يجعل إعانة المعتقلين المادية أمر صعب جدا ." وطالب المحامون الباريسيون بتطبيق الفصل الثالث من اتفاقيات جنيف الموقع عليها من طرف فرنسا، وأن لا يقع إخراج المعتقلين بقوة من السجون في حين أنه لا يوجد أي ضمان بخصوص أمنهم والدفاع عنهم "[3] .

هي أمثلة كثيرة عن موقف المحامين الفرنسيين ووقوفهم إلى جانب الحقيقة الواضحة، من منا يدرك موقف المحامي الفرنسي الشهير أثناء الثورة " جاك فرجيس" الذي تولى الدفاع عن الناشطة الجزائرية "جميلة بوحيرد "، على أي حال لا يمكن أن نعدد كل الآراء أو المواقف وإنما عينات فقط من باب على سبيل المثال ليس إلا .

1 . جريدة المجاهد، " العدد 10، تاريخ (5 سبتمبر 1957) ص . ص 4 . 6 .

2 . جريدة العمل، " الأحرار السياسيون الفرنسيون "، عدد 1615 ،(1960/12/31)، ص . ص 01 . 06.

3 . الجريدة نفسها، " عدد من المحامين الفرنسيين يطلبون ..."، عدد 1968، (1962/02/16)، ص 06 .

2 . 7 . موقف بعض الجمعيات والهيئات الأخرى : هي جمعيات وهيئات لم تسجل حضورا كبيرا على مسرح الأحداث، ولكن كانت لها مواقف إيجابية من الثورة الجزائرية جدير بنا أن نورد رأيها، منها المظاهرات التي نظمتها "الهيئة المحلية الداعية إلى السلم بالجزائر" مدينة "نانت" بفرنسا بسبب إصدار والي مقاطعة " لالوار" قرارا يقتضي منع وقوع اجتماع عمومي قررت عقده، انجر عن هذا المنع تدخل رجال البوليس ورجال الحرس الأرضي لمحاولة إجلاء المتظاهرين، واستعملت قوات الآمن القنابل المسيلة للدموع وكان عدد المتظاهرين يتجاوز المئات وقد هاجموا رجال الأمن بالحجارة وتعطلت حركة المرور"[1] .كما نسجل أيضا مطالبة أعضاء حركة الضمير الفرنسي، المجتمعون بالرباط يوم 1956/06/27، طالبوا في لائحة بإيجاد حل سلمي عاجل للقضية الجزائرية، كما حذرت الساسة الفرنسيين الحاليين من إغفال نظريات أصدقاء فرنسا الحقيقيين وخاصة الموجودين منهم في إفريقيا الشمالية وأوضحت اللائحة بأن تونس والمغرب ستنتحيان عن فرنسا لا محالة إن لم تعجل بإرضاء رغبة شقيقتيهما الجزائر [2] .

أخيرا نجد جمعية حقوق الإنسان بفرنسا وحركة الضمير الفرنسي، اللتان عبرتا عن أسفهما لما يحدث في الجزائر، إذ صادقت جمعية حقوق الإنسان في مدينة " روان" بفرنسا على لائحة خاصة بالقضية الجزائرية ومما جاء فيها :" لقد أجمع المؤتمر على وجوب البحث في أقرب وقت ممكن على طرائق فتح مذاكرات مع ممثلي الأحزاب السياسية ذات الاستقلال الذاتي، ثم فتح مفاوضات للنظر في النظام الجزائري المقبل، كما طالب المؤتمرون بعد ذلك بإطلاق سراح الجزائريين الذين وقع اعتقالهم بقرارات إدارية بحظائر الاعتقال "[3] .

تعددت الأسماء والموقف يكاد يكون واحد، فالدعوة للمفاوضات وإطلاق سراح المساجين والعمل على إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، كلها دعوات إيجابية تدخل في إطار مسعى جبهة التحرير الجزائرية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

لقد بدا واضحا موقف بعض المنظمات والهيئات الفرنسية الرافضة لاستمرار الحرب في الجزائر[4]، ولئن لم يؤثروا تأثيرا مباشرا في توجيه السياسة العامة للحكومة نحو الخيار السلمي المنتظر

1 . جريدة الزهرة، "قلاقل ومظاهرات بفرنسا احتجاجا على الحرب في الجزائر "، عدد 15564، (1956/06/09)، ص 01 .

2 . جريدة العمل، "الرباط "، عدد 211، (1956/06/28)، ص 01 .

3 . جريدة الزهرة، "جمعية حقوق الإنسان"، عدد 15603، (1956/07/18)، ص 01 .

4 . من صور التضامن الفرنسية مع الثورة الجزائرية هي ما يسمى بشبكات الدعم السرية التي أنشاها فرنسيون لدعم كفاح الشعب الجزائري، وترتبط بشخص " فرنسيس جونسون" Francis Jeanson، تقوم هذه الشبكات على جمع الأموال والاشتراكات المدفوعة من=

تحقيقه، إلا أنه اعتبرت نقطة تحول حاسمة في تعامل الشعب الفرنسي مع قضايا المستعمرات، لا سيما وأنه أدرك معاناة هذه الشعوب، هذا الوضع أخرج النقاش من الدوائر الحكومية إلى نقاش عام يهم كل الفرنسيين، ولو أن هذا الاهتمام يختلف من فئة إلى أخرى ومن منظمة إلى أخرى، إلا أنه ما لبث وأن تطور شيئا فشيئا وساير الأحداث، خاصة في العامين الأخيرين 1960 . 1962، أين بدأت ترجح كفة الحل السلمي، وهو ما دفع بالعديد منهم إلى الخروج عن صمته والجهر بالحقيقة التي طالما كتموها .

03 . الموقف الشعبي الفرنسي : موقف الشارع الفرنسي أو ما يعبر عنه بالرأي العام الفرنسي، لم يكن مطلعا تمام الاطلاع على الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر وباقي المستعمرات، ولم تكن أغلب الصحف والجرائد تقدم له المادة الخبرية اللازمة عن تلك الأوضاع، وهذا ما يفسر البطء الكبير في تكوين موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية، لذلك مساهمته في صنع الأحداث كانت متواضعة جدا، وكثيرا ما التزم الصمت، خاصة في السنتين الأوليين من الثورة، وبعدها بدأت تظهر بعض المواقف المحتشمة الرافضة للحرب خاصة من أولائك الذين بعثوا بأبنائهم إلى التجنيد في الجزائر وغالبا ما كانوا يعودون إما موتى أو معطوبين أو معوقين، والسؤال المطروح: هل استطاع الشعب الفرنسي أن يكون موقفا موحدا إزاء الأحداث في الجزائر ؟ وإلى أي مدى ساهم في التأثير على السلطة الفرنسية في العمل على إيجاد الحل المناسب ؟ .

3 . 1 . موقف الشعب الفرنسي (داخل فرنسا) من اندلاع الثورة التحريرية : ظل الموقف الشعبي الفرنسي أثناء اندلاع الثورة، هو ضرورة الحفاظ على الجزائر، لأنها قطعة من فرنسا، بل وهي وارض فرنسية، واعتبار انعدام الأمن فيها، هو تهديد لكل الوطن، وهو ما اظهر التزام الجميع بالصمت أمام الإجراءات العسكرية التي قامت بها الحكومة، والتعزيزات التي أرسلت إلى الجزائر، وهذا الصمت مرده أن مهمة الجيش الفرنسي في الجزائر هي الحفاظ على الأمن لكل سكان الجزائر، والدفاع عن

= قبل العمال الجزائريين وحتى الفرنسيين المتعاطفين مع الثورة، وتسهيل ضمان خروجها من فرنسا، تأسست هذه الشبكات يوم 1957/10/12 من أجل توقيف الحرب القذرة في الجزائر، بلغ عدد عناصر الشبكة ما بين 2000 و3000 عنصر، تفطنت السلطة الفرنسية لعملها فقامت بتفكيكها عام 1959، وجرت محاكمة أعضائها المقبوض عليهم ابتداء من 05 سبتمبر 1960، افتتحت جلسة محاكمة 06 جزائريين و18 من حاملي الحقائب الفرنسيين . بدون فرنسيس جونسون . . بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة، وتم الحكم على 14 منهم بعشر سنوات سجنا وعلى 03 آخرين من ثماني سنوات إلى ثلاث سنوات سجنا، وكانت آخر محاكمة لحملة الحقائب يوم 09 جانفي 1962 محاكمة الكاهن "دافيزي".ينظر : عاشور شرفي، مرجع سابق، ص . ص 121 . 122 وأيضا : أحمد منغور، مرجع سابق، ص 209 . 210 .

الجزائر من موجة العنف والتمرد والعصيان والخروج عن القانون وبالتالي عن حدود فرنسا [1] .وبقي متفرجا على حملة الاعتقالات في صفوف المشتبه بهم من الوطنيين الجزائريين، وبداية التحضير الفعلي لإعلان حالة الطوارئ والقيام بالعمليات العسكرية الكبرى على منطقة الاوراس والقبائل والشمال القسنطيني .كل هذا أمام صمت ولا مبالاة الشعب الفرنسي [2].

بدا الرأي العام الفرنسي بعد أحداث 20 أوت 1955 يدرك أن ما يجري في الجزائر ليس عمل فردي إرهابي معزول وإنما عمل جماعي منظم له أهداف وغايات، ويبدو أنه تأثر لأول مرة بنشاط الثائرين في الجزائر، حيث ظهرت موجة عدم الرضى الشعبي في فرنسا لاستمرار الحرب في الجزائر، هذه الحرب التي لم يكن لها اسم محدد أصبحت تكلف الدولة الفرنسية كثيرا من الجانب الاقتصادي، حيث ازدادت ميزانية الجزائر سنة بعد سنة [3]، ولعل مرد هذه الاستفاقة للشعب الفرنسي، وبداية تأثره بالأحداث ناتج عما كانت تنقله الصحافة الفرنسية، لأنها بكل بساطة هي التي توجه الرأي العام، إما للمعرفة أو للجهل بما يجري، فتحاليل الصحافة الفرنسية بأن هذه الأحداث التي أثارت العنف والعنف المضاد ورطت السلطات الفرنسية أكثر في مسلسل لعنف والقمع والهمجية التي أصبحت لا تخفى على أحد ومنها الشعب الذي تابع هذه التحليل بكل اهتمام[4].

ومما يوضح أكثر مدى ما وصلت إليه الصحافة الفرنسية في كشف ما تستر عنه الضباط الفرنسيون، ما جاء في إحدى الصحف الصادرة آنذاك وهو تساؤل كبير : كيف وصلت فرنسا إلى هذا الحد ؟ وهل كتب لشمال إفريقيا أن تصبح بلادا ممزقة أم موحدة ؟ :" فضاعة الحوادث التي وقعت، لا يوجد شيء يبرر حدوثها، هل كتب علينا أن ندخل في الحلقة المفرغة حيث يصبح القمع مشروعا أمام الإرهاب ..." [5] .

إن تطور أحداث 1955/08/20 وما تبعها من تداعيات، استرعت اهتمام الرأي العام الفرنسي أكثر، تجلى في مظاهرات الشباب الفرنسي المجند يوم 01 سبتمبر 1955 في محطة " مونبارناس"

1 . أحمد منغور، مرجع سابق، ص 161 .

2 . محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 28 .

3 . موسى تواتي، هجوم 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 1998، ص 163 .

4 . محمد لحسن أزغيدي ،" أحداث 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني "، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، عدد خاص، 1984، ص 91 .

5 . عبد الله شريط، مصدر سابق، الجزء 02، السنة 1955، ص 43 .

بباريس ويوم 11 سبتمبر1955 في محطة "ليون" أيضا بباريس واعتصام حوالي 400 مجند في كنيسة "سان سيفران" في باريس يوم 29 من نفس الشهر، عبروا عن قلقهم ورفضهم الخدمة الوطنية بالقوة، هي أحداث تدل على بداية تشكل الوعي الجماعي للضمير الشعبي الفرنسي [1] .

وعملت الجبهة الشعبية الرافضة لاستمرار الحرب . ولو أنها أقلية . على توزيع المناشير والبيانات التي تعارض وترفض الحرب في الجزائر، والذهاب إلى ساحات القتال أو ما سمي ب"الموت الأحمر"، كما رفض بعض الجنود في "طولون" و"روان" و"فالانس"، الذهاب إلى الجزائر، وبعد هذه الأحداث تأسست بالعاصمة الفرنسية هيئة من المجتمع المدني سميت بلجنة " العمل ضد مواصلة الحرب بإفريقيا الشمالية " وشرعت في نشاطها يوم 05 نوفمبر 1955 ضد الحرب التي أصبحت تشكل خطرا على الجمهورية الفرنسية [2].

هكذا كان لحوادث 20 أوت 1955، دورا فعالا في التأثير في الرأي العام الفرنسي، ولا سيما جزء من الشعب الرافض للحرب والخاصة منهم عائلات الجنود الذين استدعوا للتعبئة، بعد اشتداد المعارك وانتشار الثورة أفقيا .

لقد أصبحت الثورة الجزائرية جزءا من واقع الشعب الفرنسي، وبدأت تتعالى أصوات الرافضين لمواصلة الحرب منها ما نقلته الصحافة، من أنّ أعدادا من المتظاهرين بباريس، اصطدموا يوم 1956/05/16 بقوات الشرطة حين تجمعوا في محطة "مانس"، للاحتجاج على سفر قطار كان يحمل قافلة من المجندين المرسلين إلى الجزائر، وقد ألقى المتظاهرون وابلا من الحجارة على رجال الأمن الذين استعملوا بدورهم القنابل المسيلة للدموع، وألقي القبض على عدد منهم وشتت الباقي "[3]، كما عرفت مدينة " غرونوبل " مساء يوم 1956/05/18 مظاهرة صاخبة للاحتجاج على ترجيل المجندين إلى الجزائر، وقد حصلت مشادّة عنيفة أصيب أثناءها عدد كبير من المتظاهرين بجروح متفاوتة، كما جرح ستون من رجال الأمن بواسطة الحجارة والقارورات، وألقي القبض على تسعة وخمسين متظاهرا، كما تسببت المظاهرة في تعطيل نشاط القطارات [4] .

1 . علي كافي، مصدر سابق، ص 88 .

2 . موسى تواتي، مرجع سابق، ص 104 .

3 . جريدة العمل، " نصف مليون جندي لإقرار الأمن بالجزائر"، عدد 176، (1956/05/18)، ص 01 .

4 . الجريدة نفسها ، " مظاهرات عنيفة ضد ترحيل الجند للجزائر "، عدد 179، ' 1956/05/20)، ص 01 .

دائما وفي هذا الإطار تظاهر بمحطة "ليون" عدد من المتظاهرين قدموا للاحتجاج على ترحيل أبنائهم المجندين إلى الجزائر، كما نظمت مظاهرة أخرى حصلت بمحطة " إفري " استعمل المتظاهرون أثناءها إحدى مكبرات الصوت لحث جنود الطيران الذين كانوا يستعدّون لركوب القطار على التمرد "[1]، وبمدينة " كابين" قامت جماعة من السكان تتألف من مائتي شخص تقريبا من مدنيين وعسكريين ممّن وقعت دعوتهم للذهاب إلى الجزائر، بمظاهرة كبرى بأنهج هذه المدينة، هاتفين ومطالبين بإقرار السلم بالبلاد الجزائرية، وعند الخروج من إحدى قاعات العرض السينمائي وقع اصطدام سببه أنّ أحد الضباط انتقد تصرف أحد المتظاهرين واتهمه بعدم الرغبة في الدفاع عن فرنسيي الجزائر[2]، وفي الحين تبادل الطرفان اللكمات، ألقى البوليس القبض على رجل مدني وعلى بعض الجنود " .

وفي لنفس الغرض تظاهر يوم 1956/06/07، بمحطة "الهافر" نحو الألفين من الفرنسيين الذين جاءوا للاحتجاج على ترحيل خمسة عشر من الشبان المجندين إلى الجزائر، واحتل المتظاهرون المحطة بينما تجمع جانب مهم منهم أمام القاطرة، واستعمل البوليس وأعوان الدرك القذائف المسيلة للدموع مرتين متتاليتين، أسفرت المواجهة على إصابة عدد من المتظاهرين ورجال الأمن بجروح "[3].

بعد الأحداث التي عرفتها مدينة الجزائر مع بداية سنة 1960 والمتمثلة في "أسبوع المتاريس [4]، عرفت القضية الجزائرية منعطفاً جديداً على الساحة السياسية الفرنسية، وغيرت من موقف الرأي العام الفرنسي فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، تحركت الجماهير الشعبية لتلعب الدور الريادي في الحركة من اجل السلم في الجزائر[5].

يضاف إلى الموقف الشعبي المدني رفضه للحرب بشكل قطعي، هو تلبيته للاستفتاء الشعبي الذي دعا إليه الرئيس "شارل ديغول"Charles De Gaulle أيام 6 . 8 جانفي 1961، لاختبار مدى تجاوب الشعب مع سياسته الرامية إلى إحداث تغيير في مسار الحرب على أساس " الجزائر جزائرية " والدعوة للموافقة على تقرير المصير الذي تبناه منذ 1959/09/16، وجرى الترويج له بشعارات " نعم لاستفتاء تقرير المصير " نعم من اجل السلم " نعم للجنرال ديغول" وكانت النتيجة

1 . جريدة العمل، " المظاهرات بفرنسا ضد ترحيل المجندين للجزائر "، عدد 192، '(1956/06/05)، ص 04 .

2 جريدة الزهرة، "المظاهرات والحوادث تتضاعف بفرنسا ضد حرب الجزائر"،عدد 15561، (1956/06/06)، ص . ص 01 . 02

3 . جريدة العمل ،" المظاهرات تتواصل بفرنسا ضد إرسال المجندين لحرب الجزائر "، عدد 195، (1956/06/08 م)، ص 02 .

4 . أيام تمرد عرفتها مدينة الجزائر، من 24 جانفي إلى 1 فيفري سنة 1960، كان زعيم التمرد "بيير لاغايارد "نائب مدينة الجزائر ومظلي سابق، ووقف إلى جانبه مساعديه كل من "جوزف أورتيز" و"روبرت مارتان"، كان سبب التمرد نقل الجنرال "ماسو" إلى باريس وإقالته من مهامه في الجزائر، ينظر : عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 404.

5 . . Jean Paul Brunet, Charonne, Lumière sur une tragédie, Editions Flammarion, Paris, 2003, p80.

موافقة الأغلبية على ما كان ديغول يريده وهو المضي قدما فيما أقره ديغول من سياسة السلم في الجزائر [1] .

هي عينات عن واقع شعبي فرنسي رافض لإرسال جنوده إلى الجزائر، لأن عائلات الجنود أدركت أنها الأولى المعنية بالمأساة، خاصة وأن أعدادا هائلة من القتلى كانوا يعودون إلى أهاليهم في التوابيت بعدما كانوا من قبل يأملون منهم الانتصار ،ناهيك عن آلاف الجرحى والمعطوبين والمعوقين والمشوهين وغيرها، ورغم المواجهة المباشرة مع رجال الأمن والدرك وإلقاء البعض منهم القبض واتهامهم بالجبن والخيانة وغيرها، ومع ذلك بقيت تسجل بعض المدن الفرنسية المظاهرات الصاخبة ما فتئت تتزايد يوما بعد يوما .

الموقف الشعبي لم يتوقف على رفض التجنيد، بل أيضا وقف ضد المجازر التي كانت ترتكبها القوات الفرنسية في حق الجزائريين، ومن أمثلة ذلك تظاهر أكثر من مائتي شخص في مدينة "كايين" بفرنسا، وأخذوا يهتفون بكلمات ضد المجازر البشرية التي تدور رحاها بالقطر الجزائري "[2] .

انضمت فئات كثيرة من المجتمع الفرنسي إلى جبهة معارضة الحرب في الجزائر إلى أن أصبحت جماهيرية، ولئن شكل المدنيون القسط الأكبر ضمن جبهة معارضة الحرب إلا أن هناك جبهة لا يمكن الاستهانة بها وهي ما تسمى بـ " جبهة الرفض العسكري " التي تعتبر وجها آخر من أوجه الرفض، والتي ظهرت بشكل فردي قبل 1958 أي سنوات 1956 . 1957 وبشكل علني بعد 1958، وأصبحت جماعية وذات طابع جماهيري تعني جزءا من المجتمع الفرنسي حيث أخذت حيزا كبيرا على أعمدة الصحافة، ومن أمثلة الرفض : أنّها ترفض الالتحاق بالخدمة العسكرية، ولا يسجلون أنفسهم في عملية الانتقاء، وبعضهم يفر من الخدمة، هؤلاء تولدت لديهم قناعة راسخة بعدم جدوى الحرب، خاصة ما رأوه من ممارسات، أو كانوا هم يمارسونها، واستيقظ فيهم الضمير فيما بعد لأسباب قد تكون دينية أو اجتماعية أو ثقافية أو أخلاقية أو غيرها[3].

على أي حال لا يمكن أن تطرق إلى جبهة الرفض الشعبي بشقيها المدني والعسكري، لأنها هي في حد ذاتها تعتبر دراسة، ولذلك ارتأينا أن نورد عينات ليس إلا، من باب أمثلة على أنّ الثورة الجزائرية وبقدر ما كانت ثورة ضد الظلم والطغيان وجدت من يقف إلى جانبها بل ويندد بما كانت

1 . للاطلاع على التفاصيل الخاصة بالاستفتاء، ينظر : رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص . ص 318 . 322 وملحق رقم 9 ص718

2 . جريدة الزهرة، " قلاقل ومظاهرات بفرنسا احتجاجا على الحرب في الجزائر"، عدد 15564، (1956/06/09)، ص 01 .

3 . أحمد منغور، مرجع سابق، ص . ص 220 . 224 .

تقترفه السلطة الفرنسية من تعذيب وقمع ومجازر يندى لها الجبين من الفرنسيين أنفسهم على شاكلة و" شهد شاهد من أهلها" .

ومهما تعددت الأسباب التي دفعت بجموع الفرنسيين إلى تكوين جبهة رفض مواصلة الحرب الجزائرية الفرنسية، فإن الذي يعنينا هو التأثير الذي أحدثته هذه الحركة الشعبية في نفوس المجندين وأيضا لدى الساسة الفرنسيين القائمين على الحكم، لأنها يوما بعد يوم تأكد للحكام ضرورة الانصياع لرغبة الشعب الفرنسي الذي بدأ موقفه متذبذبا ومحتشما لينتهي في آخر المطاف إلى الأغلبية الرافضة للحرب وما استفتاء جانفي 1961 إلا دليل على ذلك .

خلاصة موقف الرأي العام الفرنسي من أحزاب ومنظمات وهيئات ونقابات وجماهير شعبية، تعددت أساليب النضال السلمي المنتهجة من طرف هؤلاء، المثقفون ورجال الدين والنقابات العمالية المتعددة المهن والمحامون وغيرهم ممن وقف إلى جانب الحقيقة لمناهضة حرب الجزائر وإدانة وفضح الجرائم والتجاوزات المرتكبة من طرف الجيش الفرنسي، سلكوا في ذلك وسائل النضال والدعاية منها البيانات، تكوين اللجان، الرسائل والمظاهرات، جميعها لا تخرج عن الإطار القانوني ولكن السلطات الفرنسية استعملت القمع والقوة لسحقها ومواجهتها حتى وإن أدى الأمر إلى سقوط ضحايا، ورغم ما حدث، فإن النضال السلمي وإن لم يحقق كل الهدف إلا أنه حقق جزءا منه ولو يسيرا، كيف ؟ استطاعت الأصوات التي صرخت في وجه الظلم أن تؤثر شيئا فشيئا على الرأي العام الشعبي وحتى أحيانا الرسمي والحزبي، ومن ثمة بدأ العديد من المترددين والمشكيين في الانضمام للمجموعة في الوقت الذي برزت على السطح ظروف أخرى ساهمت في بلورة ما يسمى بالحتمية التاريخية التي لا مناص منها وهو الإعلان عن الاستفتاء والاستقلال يوم 03 جويلية 1962.

3 . 2 . موقف المعمرين من سياسة الحكومة أثناء الثورة التحريرية 1954 . 1962 : خلافا لتونس والمغرب كان الاستعمار في الجزائر استيطانيا، أي استعمارا يهدف إلى التقليص ما أمكن بالحديد والنار والدم والتجويع من السكان الأصليين واستبدالهم بالسكان الأوربيين، وأصبحت الأقلية الأوربية (أوربيين وفرنسيين) التي تجنست بالجنسية الفرنسية وأصبحوا يدعون بأنصار الجزائر الفرنسية، كان لهم دور كبير في تأجيج الصراع الفرنسي الجزائري 1954 . 1962، بل كانوا في كثير من المناسبات هم من يختلق الأزمات للحيلولة دون الوصول إلى حل المسألة نهائيا، ضف إلى ذلك وبقدر ما كانت الثورة تؤثر على الساسة الفرنسيين سواء في باريس أو الجزائر، إلا أن موقف المعمرين، بقي أيضا ذو تأثير كبير جدا، وسجلوا حضورهم في كل مناسبة، إما بسنّ القوانين في

صالحهم أو إفشالها وعدم تطبيقها، بل ويعينون من شاءوا ويرفضون أيضا من شاءوا ،على أساس أنهم هم المعنيون المباشرون بالأحداث، وأن أي حل سوف يضحّى بهم بين عشية وضحاها، ولئن تجلى موقفهم بشكل متذبذب بين مدّ وجزر من 1954 إلى 1960، إلا أن فترة 1961 إلى غاية إعلان الاستقلال الوطني تعتبر أكبر فترة إرهابية عاشتها الجزائر في ظل المنظمة السرية الإرهابية التي عاثت في الأرض فسادا، وكشفت عن قناعها في مدى تمسكها بالخيار الأمني وعدم التفريط في الجزائر .

فموقف فرنسيي الجزائر لا يمكن حصره في هذا الحيز من الدراسة، لأن كل الأحداث التي رافقت مسيرة الثورة إلا وكان للمعمرين نصيب فيها، وما هو ما يجعلنا لا نستطيع الإلمام بكل الجزئيات والتفاصيل، وإنما نحاول الوقوف على بعض المحطات على سبيل المثال ليس إلا .

فإلى أي مدى شكّل المعمرون خطرا على الثورة من جهة ؟ وعلى توجّه سياسة الحكومات الفرنسية من جهة ثانية ؟ وكيف انتهى أمرهم ؟ .

قبل دراسة موقف المعمرين من الثورة الجزائرية، يجدر بنا العودة إلى ظاهرة الاستيطان التي لم تك حركة عفوية بقدر ما كانت إستراتيجية منظمة الهدف منها تحقيق "الجزائر الفرنسية" . ولو بإيجاز. لتكوين فكرة على أن هذه الفئة لم تأت من العدم وإنما لها مسار وتاريخ .

أ . تطور الاستيطان في الجزائر : هذه الظاهرة . أي الاستيطان . التي عرفتها الجزائر بداية الاحتلال كانت إما حركة فردية أو جماعية وتواصلت طوال القرن التاسع عشر الى القرن العشرين ويتلقون المساعدة والتشجيع ويحصلون على الأراضي الخصبة مجانا وتسجل بعض الإحصائيات انه في الفترة من 183 . 1841 بلغ عدد المستوطنين ستة وثلاثين ألف [1].

وتزايد العدد من 1841 إلى 1851 إلى 65497 فرنسيا و65233 أجنبيا (أي غير الفرنسيين) ولإسكانهم أقام لهم الفرنسيون مائة وستة وعشرين مدينة صغيرة ومنحوا خمسة عشر ألف هكتار من الأراضي [2].

1 . Bernert Tricot , Les Sentiers de la paix, Algérie 1958 - 1962, plon, paris, 1972, p 436.

و ينظر : تواتي دحمان، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر 1961 . 1962، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 23 .

2 . أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 107 .

وتشكلت الفرق الأوربية الاستيطانية من المتسكعين المعدمين المدفوعة بروح المغامرة وتخلصت منهم الجمهورية الثانية بعد جوان 1848 بإرسال عدد كبير منهم إلى الجزائر ونفس الشيء عمله " لويس نابليون بعد انقلابه في 02 ديسمبر 1851 نفى مرة واحدة أكثر من 6000 جمهوري معارض إلى الجزائر [1] .ونفس المصير نال ثوار باريس في 1871 وصل 5000 "الزاسي" إلى هنا، بعد خسارة فرنسا في "الالزاس" و"اللورين" [2] .

تعددت الجماعات الوافدة إلى الجزائر في الفترة من 1880 . 1900، إذ كشفت إحصائيات عام 1886 أن هناك 220000 فرنسيا، و142000 اسبانيا و44000 ايطاليا و43000 يهوديا و15333 مالطيا و15000 ألمانيين وسويسريين وبلجيكيين ويونانيين بولونيين وانجليز [3] .

تزايد هؤلاء من فترة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال : من 130.300 في 1850 إلى 200.000 سنة 1870 ووصل 750.000 في 1914 ثم 900.000 عام 1930 وما يقرب المليون في 1954 جاءوا من كل حدب وصوب، فرنسيون وإسبان، مالطيون، ايطاليون، وغيرهم، ثم أضيف إلى هؤلاء بفضل مرسوم "كريميو " الذي منحهم التجنيس الجماعي اليهود المتواجدون من قبل، أصبح هذا الشعب من الأقدام السوداء[4] فرنسيا بقانون 26 جوان 1889الذي اخضع الجزائريين الذين انتزعت أملاكهم من أراضيهم لقانون[5] .

أصبح المعمرون يمتلكون نفوذا سياسيا هائلا، ففي سنة 1930 أحصى 22517 مستثمرا زراعيا أوربيا و22000 عام 1954، الغالبية من هؤلاء تتشكل من موظفين وتجار وحرفيين وصغار الأجراء يعيشون مع السكان الأصليين، ويتميزون عنهم بإحيائهم الخاصة ومدارسهم ومستشفياتهم الممنوعة على الأهالي [6] .

1 . تواتي دحمان، مرجع سابق ، ص 25 .

2 . عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 43 .

3 . تواتي دحمان، مرجع سابق ، ص 31.

4 . أصل هذا المصطلح غير معروف بدقة يرجعه البعض الى الجزائريين الذين تفاجئوا برؤية الجنود الفرنسيين ينزلون في 1830 مرتدين أحذية طويلة سوداء بينما البعض الآخر يرجعه أن الأمر يتعلق بلون أرجل مزارعي الكروم في الجزائر وهم يدوسون العنب لتحويله إلى خمر، ينظر : عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 43 .

5 . المرجع نفسه، ص 35 .

6 . نفسه، ص 44 .

في نهاية الخمسينات كان هناك حوالي مليون أوربي وهم بالتدقيق 984.000 عام 1954 من أين جاء هؤلاء العناصر الذين ينسبون لأنفسهم صفة " فرنسيين جزائريين" ؟، وينكرون على الجزائريين حتى الانتماء إلى بلادهم [1].

مهما تعددت الأرقام والإحصائيات، إلا أنّ الأقلية الأوربية فرضت نفسها على الأرض، مستغلة نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري للدفع بالأحداث إلى التعفن أكثر ،بعد أن استيقظوا ليلة الفاتح نوفمبر 1954 على حقيقة تناوسوها طويلا وهي أن هذه الأرض لها أصحابها الشرعيين وأيقظهم صوت البارود ليضعهم وجها لوجه أمام الحقيقة وأصابهم الهلع ولم يصدقوا ما حدث وقاموا يستنهضون همم القادة العسكريين ويهرعون للتسليح دفاعا عن أنفسهم وعن الجزائر التي ستضيع منهم .

ب . موقف المعمرين من الثورة 1954 . 1958 : المعمرون الفرنسيون وبقدر ما كانوا يعملون من أجل احتواء الثورة وقمعها في المهد، كانوا يعارضون كل محاولة من شأنها منح الجزائريين بعضا من الحقوق في إطار سياسة الإدماج التي جاءت بها الحكومات المتعاقبة، معتبرين ذلك خطرا عليهم، لأنهم بكل بساطة لا يريدون أن يصبح المواطن الجزائري مواطنا فرنسيا رسميا، مما يؤهله للحصول على نفس الحقوق التي يتمتع بها المعمر .الأكثر من هذا أن المعمرين راحوا ينعتون المجاهدين بأوصاف لم تكن يوما من أخلاقهم فوصفوهم بأنهم قطاع طرق ومجرمون هاربون من العدالة، وعندما ضاقت بهم السبل أصبحوا يقومون بأعمال تخريبية قصد الحصول على ما يحتاجونه من طعام ولباس [2] .

المعمرون وجدوا ليستأثروا بخيرات الأرض واعتبروا أنفسهم أفضل من أصحاب الأرض بل هم أصحاب الأرض . في نظرهم . ولذلك لا عجب أن تصدر منهم مثل هكذا تصرفات، وما الأوصاف التي طالما نعتوا بها المجاهدين الجزائريين، فإنها تنم على مدى الحقد الدفين الذي يكنه هؤلاء لهم، لأن الجزائريين قاموا لأداء رسالة نبيلة وعظيمة، وأن الشعب الجزائري لا يعير أي اهتمام لأقاويل المعمرين .

1 . عاشور شرفي ، مرجع سابق ، ص 43 .

2 . عمار قليل، مصدر سابق، ص ص 22 . 23 .

لقد فرض المعمرون أنفسهم في الجزائر، وأصبحت كلمتهم هي الفصل، خاصة في القضايا المصيرية التي تهم الجزائر، ولذلك ثارت ثائرتهم، لما انتهت مهام "سوستيل" Jaque Soustelle، وتم تعيين " كاترو"Georges Catroux، مما جعلهم يتظاهرون، وعرفت الجزائر حركة اجتماعية شملت الأوساط الفرنسية في الجزائر، ونظمت مظاهرات صاخبة بسبب هذه التسمية التي لا تقرها الأوساط الرجعية الفرنسية الجزائرية، كما نظم الفرنسيون حركة إضراب شملت عدة ميادين يشغلها الفرنسيون"[1] .

واصل فرنسيو الجزائر احتجاجهم بالهتافات المناهضة للسلطة الحاكمة، وعلقت جريدة "العمل" عن الحدث قائلة :" ....و جاء من الجزائر أن الأحياء الأوربية بالعاصمة، قد أضربت وانتصبت القوات العسكرية في جميع النقط الحساسة من المدينة، وتجمعت الجماهير على مقربة من نصب الأموات وعلت هتافات :" الجزائر فرنسية ـ الجيش معنا "، أس .ر .س .اذهبوا للاوراس، وصاحت الجماهير في وجه "شوفالييه"، ـ عمدة المدينة ـ "شوفاليي إلى المشنقة "، وفي نفس السياق لم يسلم رئيس الحكومة الفرنسية " غي مولي " من الانتقادات اللاذعة من لدن معمرين أثناء زيارته للجزائر، ومما نقلته " العمل":" ...و لم يكد مركب رئيس الحكومة يظهر حتى علا الصّفير والهتاف ضده، وبينما الرئيس ينوي التحية حتى أمطره المتظاهرون بوابل من القذائف من طماطم وتفاح وقطع خشبية وطين جاف وأغصان أشجار، ولم يدم الاحتفال الرسمي سوى خمس دقائق واستمر الهيجان والهتاف ضد رئيس الحكومة والجنرال " كاترو" "[2] .

وبمجرد بدء المظاهرات المنددة بتعيين "جورج كاترو" GeorgeCatroux مقيم عام بالجزائر، حتى بادر هذا الأخير إلى تقديم استقالته نزولا عند رغبة المعمرين الأمر الذي اضطر رئيس الحكومة إلى قبولها حفاظا على الوحدة الفرنسية وعدم انقسامها قائلا :" إن الجنرال "كاترو" بمجرد أن علم بمظاهرات اليوم، وأن اسمه يصبح سببا في شقاق مع أصدقائه في الكفاح، فضل الاستقالة وطلب إعفاءه " .ويضيف : " ورغبة منّي في عدم مضاعفة المأساة التي تقسم الجزائر اليوم، قبلت الاستقالة"[3] .

1 جريدة العمل، " الرئيس "غي مولي" يستقبل بمظاهرات صاخبة بالجزائر"، العدد 91 ،(1956/02/07 م)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها ، ص 4 .

3 . نفسها، الجنرال "كاترو" يستقيل من منصبه الوزاري ، العدد 91 ،(1956/02/07 م)، ص 01 .

بعدها وجد " غي موللي" Guy Mollet نفسه مضطرا للقبول بالأمر الواقع، وسمى " لاكوست" Lacoste حاكما عاما على الجزائر، أين أكد للأوربيين المقيمين بالجزائر أن فرنسا لن تتخلى عنهم مهما كانت الأسباب يقول:" أأكد للأوربيين المقيمين بالجزائر:" أن فرنسا سوف تبقى حاضرة بالجزائر، وأن الروابط بين أم الوطن والبلاد الجزائرية لا تقبل الانفصام، وأن المجموعة الفرنسية الإسلامية باقية، وستبقى غير قابلة للتصدع، تلك إرادة الحكومة، وإرادة الأغلبية الساحقة للبرلمان وإرادة فرنسا "[1] .

لقد أحدث فرنسيو الجزائر فوضى كبيرة في الجزائر غداة تعيين المقيم العام "كاترو" Catroux Georges، الذي لم يقبلوا به واليا، واستطاعوا أن يفرضوا منطقهم على رئيس الحكومة، وحققوا بذلك ما كانوا يريدون الوصول إليه، فبالنسبة إليهم كل مسؤول لا يمكن أن يحقق لهم الارتباط الوثيق للجزائر بفرنسا مع المحافظة على الامتيازات التي يتمتعون بها، فهو بالنسبة إليهم شخص غير مرغوب فيه وهو ما حدث في فيفري 1956، ضف إلى ذلك أن المدنيين الأوربيين كانوا يقتلون المدنيين الجزائريين بتفجير المقاهي والدكاكين في المدن وردا على ذلك قامت مجموعة من الفدائيين الجزائريين برد فعل على المستوطنين يستهدفونهم على غرار المعاملة بالمثل وهو ما تذهب إليه المجاهدة "زهرة ظريف بيطاط " في شهادتها تقول :" إن بداية العمليات الفدائية الجزائرية ضد الفرنسيين ووضع القنابل الموقوتة داخل المقاهي والحانات الأوربية قصد إلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين الاوربين، جاء ذلك ردا على ما فعله المستوطنون في أوت 1956، لما وضعوا قنبلة على الساعة الواحدة صباحا في قلب القصبة، وأودت بقتل العديد من الجزائريين المدنيين، تكلمت عنها الصحافة الفرنسية بـ 70 شخصا و300 جريحا ودمروا عدة مساكن " .وتضيف :" اتفقت رفقة "جميلة بوحيرد" و" سامية لخذيري" و"طالب عبد الرحمان"، المتخصص في الكيمياء الذي كوّن مخبر صنع القنابل لبدء العمليات، وشرعن في تنفيذ العمليات وفق شروط تضمن فعالية العملية وضمان أمن وسلامة الفدائيات[2].

تكررت المظاهرات مع الطلبة الفرنسيين في الجزائر، الذين يعتبرون جزء من المجتمع الفرنسي في الجزائر، أيضا نظموا مظاهرات مناهضة للحكومة الفرنسية، التي جاء على رأسها " غي مولي" Guy Mollet، مطالبة بعودة " سوستال" Jaque Soustelle إلى الإقامة العامة، إذ انتظمت

1 . جريدة العمل ، تعيين اشتراكي لمنصب مقيم عام ، العدد 93 ،(1956/02/10 م)، ص 03 .

2 . شهادة المجاهدة، زهرة ظريف بيطاط، شريط وثائقي، قناة الجزيرة الوثائقية .

المظاهرة من ثلاثمائة أو أربعمائة من الطلبة الحاملين للأعلام وتوجهت نحو مقر الوالي منادية : "الجزائر فرنسية"، واصطدم المتظاهرون بحاجز من رجال الأمن وحصلت مشادّات لم تصطبغ بطابع الخطورة، وبمجرد سماع الطلبة بعودة " غي مولي" إلى الجزائر العاصمة، انتظمت مظاهرة جديدة من الطلبة ورجعت إلى مركز الولاية منادية : نطالب "غي مولي " بالاستقالة "[1] .

رغم عدم أخذ انشغال الطلبة بعين الاعتبار الداعي إلى استقالة " غي موللي" Guy Mollet والعودة بـ " سوستيل" Jaque Soustelle، إلا أن ذلك شكل ضغطا على الموقف الرسمي الفرنسي، ودفع به إلى المجيء بحاكم عام متطرف في سياسته وهو " لاكوست " Robert Lacoste كما تطرفت حكومة "غي موللي" Guy Mollet المحسوبة على الاشتراكيين، إذن ضغط الشارع الفرنسي في الجزائر من تنظيمات طلابية ومجتمع مدني، كان دائما يفرض نفسه على الميدان وهو ما تجسد في سياسة الحكومة الاشتراكية التي كثيرا ما وصفت بأنها أكبر حكومة عرفت القمع والتعذيب والقتل والتهجير وغيرها ....إلخ.

كان المعمرون الفرنسيون يتدخلون في كل الشؤون التي تهمهم بالدرجة الأولى، وحتى ما تعلق بالفرنسيين من بني جلدتهم، اعتقادا منهم أنهم يمثلون القوة التي لا يمكن الاستهانة بها، في هذا الصدد نجدهم يطالبون حكومتهم بتحرير الأسرى الأربعة الذين وقعوا في أبدى جيش التحرير الجزائري [2]، وبعثوا برسالة للمقيم العام في الجزائر تحمل توقيع مئات من فرنسيي الجزائر يطلبون منه التدخل باسمه الخاص لدى الحكومة الفرنسية ومطالبتها بتحرير الأسرى الفرنسيين الأربعة ولو باتخاذ تدابير صارمة، ونضيف الرسالة :" إن هؤلاء لا ينتمون إلى أي حزب سياسي أو منظمة وطنية ولكنهم لم يتمكنوا من كبت غيظهم إزاء تجاسر الثوار الجزائريين على أسر الفرنسيين"[3] .

إن المعمرين يعتبرون جنودهم أسرى بينما جنود جيش التحرير الجزائري . برأيهم . يعتبرون إرهابيين وخارجين عن القانون، أي منطق هذا ؟، في الوقت الذي عومل فيه الجنود الأسرى

1 . جريدة العمل، استمرار المظاهرات، العدد 95 ،(1956/02/12 م)، ص 05 .

2 . وقع أربعة جنود أسرى فرنسيين في أيدي المجاهدين بتاريخ 1958/01/11 على الحدود الجزائرية التونسية ،إثر معركة جبل الوسطى بالجزائر، إثرها شنّ الطيران الفرنسي حملة واسعة يوم 1958/01/19 بحثا عن الأسرى بمشاركة اللفيف الأجنبي والمظليين، للاطلاع على ظروف الأسر وشهادات ومقتطف من شهادات الجنود الفرنسيين وكذا البلاغ الصادر عن جبهة وجيش التحرير الوطني ،و مجاهد يروي قصة الأسرى، ينظر :جريدة المجاهد، " منظمة الصليب الأحمر في حرب الجزائر لأول مرة "، عدد 27، تاريخ (1958/2/01)، ص . ص 7 . 9 .

3 . جريدة العمل، " فرنسيو الجزائر يطالبون..."، العدد 702 ،(1958/01/25 م)، ص 03 .

الفرنسيون، معاملة حسنة بشهادة البعض منهم [1]، بل إن القيادة العليا لجيش التحرير الوطني الجزائري، قد أطلقت سراح أسري فرنسيين في العديد من المرات منها على سبيل المثال : تمكن خمسة من الجنود الفرنسيين العودة إلى ذويهم عشية عيد الميلاد لعام 1955، بينما كانت أحكام الإعدام تنفذ في حق الجزائريين، منها مضاعفة الإعدام والأحكام بالسجن في نشرة سلمت يوم 5 مارس 1958 للسفارات المعتمدة في تونس، بحيث تم في الفترة ما بين 26 جانفي و30 أفريل تمرير 30 وطنيا جزائريا على المقصلة، وهو ما حذرت منه جبهة التحرير الوطني لترد بالمثل بإعدام ثلاثة جنود أسري حوكموا يوم 1958/04/25 وأدينوا بتهمة جريمة حرب ونفذ فيهم الحكم يوم 1958/05/10 [2] .

ج . المستوطنون الفرنسيون في ظل حكم شارل ديغول : ظل موقف فرنسيي الجزائر يتابع الأحداث ويتدخل متى أتيحت له الفرصة وحتى وإن أبعد فسرعان ما يقحم نفسه في الميدان، وتجسد هذا السلوك بشكل جلي في انقلاب 13 ماي 1958، إذ تفيد بعض الدراسات أن إعطاء إشارة التحضير له بدأت من جانفي 1957 بمشاركة فرنسيي الجزائر بل هم المحرض على تغيير الأوضاع، بحيث اقترب الجيش من الأقدام السوداء وبشكل خاص من المجموعات المتطرفة وأقام مركز تنسيق بين الجيوش علاقات سرية معهم وقام العقيد "غودار" بتنظيم الأوربيين تحت مجموعات حماية المدن وزودهم بالسلاح ودخلت هذه التنظيمات لجان الإنقاذ وشاركت تحت شعار " التآخي" في انقلاب الثالث عشر ماي 1958 [3].

لا يمكن تصور انقلاب 13 ماي 1958، أنه جاء عفويا، بل التحضير له كان لفترة من الزمن ولعب فيه أوربيو الجزائر دورا كبيرا فكانت مجموعة السبعة التي يحركها "بيار لاقيار" Pierre Lagaillarde [4]، رئيس اتحاد الطلبة الأوربيين في الجزائر، ويحيط به مجموعة من الأشخاص، منهم "مارطال"Martel و"كرسبان" Crispin والدكتور "لوفير" Lefebvre و" أورتيز" Ortezو "غوتاييه" Gouttailler و"باي" Baille، كانت إرادة هذه المجموعة فرض حكومة إنقاذ عمومية، تقضي على

1 . ينظر : جريدة المجاهد ،" مقتطف من شهادات الجنود الفرنسيين "، عدد 27، تاريخ (1958/2/01)، ص 8.

2 . عاشور شرفي، مرجع سابق، ص . ص 36 . 37 .

3 . تواتي دحمان، مرجع سابق ص . ص 73 . 74 .

4 . ولد في 15 ماي 1931 بكورفوا، في 1957 انتخب رئيسا للجمعية العامة للطلبة الجزائريين، وفي 13 ماي من نفس السنة احتل على رأس متظاهرين مقر الحكومة العامة بالجزائر، وفي نوفمبر 1958 انتحب نائبا في الجمعية الوطنية، وفي سنة 1960 يدخل في العصيان ويلتحق بصالان في اسبانيا وبمعيتهم يؤسس منظمة الجيش السري، بعد متاريس العاصمة يحكم عليه بعشر سنوات سجنا، استفاد من العفو في 1968 . ينظر : عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 287.

جبهة التحرير الوطني، وتحافظ على الوجود الاستعماري في الجزائر وهي التي تسببت في مظاهرات المستوطنين الأوربيين في الجزائر[1].

وانطلقت المظاهرات يوم الثالث عشر ماي 1958، سيما وأنه تمّ إعدام ثلاثة جنود من قبل الجبهة يوم 1958/05/10، وحملوا الزهور إلى نصب الموتى وحضر الجنازة الرمزية أساطين الانقلاب وهم "جوهو" [2]و " صالان " Raoul Salan " و" ماسو" General Jacques Massu . وباقي جنرالات الانقلاب الممثلين للاوربيي الجزائر بشكل خاص، واجتاحوا مقر الحكومة العامة ونهبوا مكاتبه، وتواطأت معهم قوات الجيش، واندسّ في هذه المظاهرات رجال "ديغول"، وتمّت دعوته لتولي السلطة ابتداء من 01 جوان 1958 [3].

أصبح اليمين المتطرف قويا أكثر من أي وقت مضى، فهو أطاح بحكومة " كاترو" Catroux Georges و" بفملان" .Pierre Pflimlin، بل وأطاح بالجمهورية الرابعة برمّتها، وأصبحت الجزائر مصدر التغيير بعدما كانت باريس من قبل.

لقد أدرك المستوطنون منذ هذا التاريخ، أنّ لهم الفضل الكبير في قدوم الجنرال"ديغول" Gaule de، فهل يستطيع هذا الأخير أن يتعايش مع ضغوط من أوصلوه للسلطة ولجانهم التي انتشرت في جميع أنحاء الجزائر ؟

بعد تولي الجنرال "شارل ديغول" السلطة و أثناء زيارته للجزائر يوم 04 جوان 1958 رفض الاعتراف بلجنة الإنقاذ العمومي مخاطبا الجنرال "ماسو" قائلا :" إن لجنة الإنقاذ العمومي هي شيء من الماضي"[4] .

1. Ferhat Abbas ,autopsie d'une guerre, l'aurore, éditions, Garnier frères, paris , 1981, p 237.

2 . جوهو" Jouhaud Edmond،جوهو، ولد في وهران 1905، خريج مدرسة "سان سير"، التحق بالمقاومة سنة 1942، بعد 13 ماي تولى نيابة رئاسة لجنة الخلاص العام، خاض إلى جانب "صالان" حربا شاملة ضد الشعب الجزائري، قائد هيئة الأركان، ثم مفتش عام 1959 . 1960، نظم رفقة "شال" و"زيلر" انقلابا على ديغول في أفريل 1961 وبعد فشله التحق بمنظمة الجيش السري، وصار أحد قادتها بوهران، حيث اعتقل في 25 مارس 1962 وحكم عليه بالإعدام وحصل على عفو من ديغول، تحول بعد خروجه من السجن إلى رمز من رموز الأقدام السوداء المرحلين إلى فرنسا . ينظر : عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 132 .

3 . رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 186 .

4 . Max Gallo : de gaulle, le premier des français, op.cit,pp273-274.

يتضح أن الجنرال "شارل ديغول" Charles De Gaulle جاء بإستراتيجية جديدة، رغم أن المستوطنين كانوا سببا بالإضافة إلى الديغوليين في مجيئه، إلا أنّه أراد أن ينفذ سياسة خاصة به، سيما وأنّه خاطب "سوستيل" قائلا : " الجزائر هي أنا وإنّ وزير الجزائر هو أنا "، ولم يتحدث أبدا خلال هذا الخطاب أمام جمهور المستوطنين الغفير عن للإدماج، واكتفى بالحديث عن المساواة السياسية وعن هيئة انتخابية واحدة [1] .

استطاع شارل ديغول أن يحقق بفضلهم انتصارا ساحقا في استفتاء 1958/09/28 . سبق الحديث عن الاستفتاء ونتائجه . لبدء العمل بدستور جديد يؤسس للجمهورية الخامسة وباختيارهم هذا يكونوا قد حددوا مصيرهم الخاص بهم في الجزائر في ظل الحكم الجديد .

وشيئا فشيئا بدأت حركة المتطرفين في الجزائر تفتر بانسحاب الديغوليين من لجان الإنقاذ العمومي، لما دعوا إلى الإضراب بتاريخ 16 أكتوبر 1958، وتأجيله بسبب الانشقاق الذي حصل، واستمر ديغول في عزل المناوئين له بدءا بالقادة العسكريين .

إن الفرنسيين المتواجدين بالجزائر، وأثناء تصويتهم على الاستفتاء، رغبة منهم في أن "ديغول" Gaule Charles de سيتبنى سياسة الإدماج، وسيبقي على الجزائر كجزء من فرنسا، معتمدين على هتافه يوم 06 جوان 1958 بعبارة " تحيا الجزائر الفرنسية، تحيا الجمهورية، تحيا فرنسا"، ولكن سرعان ما خيّب أملهم فور تسلمه الحكم بصفة رسمية يوم 08 جانفي 1959 [2]، أين أصدر عدة تدابير منها تخفيف العقوبات على عدد من المعتقلين الذين صدرت ضدهم أحكاما قضائية، الأمر الذي استهجن له المستوطنون وندّدوا به واعتبروه مكافأة للقتلة [3] .

مضى "شارل ديغول" Charles de Gaule في سياسته الرامية إلى استقطاب جزء كبير من الشعب الجزائري من خلال العروض التي تقدم بها أولها سلم الشجعان في 16 /10/ 1958و مشروع تقرير المصير يوم 1959/09/16 ،الذي وافقت عليه الجمعية الوطنية بـ 441 نائبا مقابل 23 معارضا فقط، هذا الأخير لقي معارضة شديدة من قبل المستوطنين على أساس أن الجزائر ربما

1 . رمضان بورغدة، مرجع سابق ،ص . ص 217 .

2 . سبق للجنرال ديغول إبعاد المتطرفين شيئا فشيئا، وبدأت حركتهم تفتر بانسحاب الديغوليين من لجان الإنقاذ العمومي، لما دعوا إلى الإضراب بتاريخ 16 أكتوبر 1958، وتأجيله بسبب الانشقاق الذي حصل، واستمر ديغول في عزل المناوئين لسياسته بدءا بالقادة العسكريين .ينظر : المرجع نفسه، ص 220 .

3 . نفسه ،ص . ص 203 . 208 .

ستنفصل عن فرنسا في يوم ما، الأمر الذي دفع ديغول لمخاطبة المستوطنين وغلاة الجزائر الفرنسية قائلا :" ينبغي عليكم إذن أن تكونوا في خدمة فرنسا بإخلاص، والتزام كما تعودتم من دون أن يشتتكم أي اعتبار آخر، واعلموا أنني اعتمد عليكم "[1] .

ظل " شارل ديغول" Charles de Gaule يتخلص من خصومه السياسيين والعسكريين الذين رأى فيهم حجر عثرة في سبيل تنفيذ مخططه في الجزائر، وجاء الدور هذه المرة على الجنرال "ماسو" الذي أقاله من منصبه، هذا الحدث كان الشرارة التي فجرت ثورة الحواجز في مدينة الجزائر يوم 1960/01/24 من قبل جبهة الجزائر الفرنسية ولجنة الوفاق المشكلة من قدماء المحاربين والاتحاد العام لطلبة الجزائر وغيرهم ممن اعتبر هذه الحركة بمثابة الطريقة الأكثر فاعلية لوضع الجيش أمام مسؤولياته وأن الجزائر لن تتبع باريس في طريق الضياع "، وخلفت هذه الحركة التمردية التي قادها "اوتيز" Ortez، 20 قتيلا و174 جريحا وفشلت بسبب وقوف الجيش ضدها[2] .

هذه الحوادث وإن جاءت كرد فعل مباشر على عزل الجنرال " ماسو"، إلا أنها عبّرت عن رفض المستوطنين كل مبادرة يشتمّون منها رائحة الحل السلمي، خاصة مشروع تقرير المصير، الذي أصبح محل جدل لدى الرأي العام والصحافة، واعترف "ديغول نفسه بخطورة الحوادث قائلا :" لقد انتشر الاضطراب والقلق في فرنسا، في حين كانت النار تزداد اضطراما في الجزائر، يريدون إرغامي على التراجع عن موضوع حق تقرير المصير "[3].

بعد تحميل رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد : فرحات عباس الرئيس الفرنسي " شارل ديغول" Charles de Gaule " مسؤولية الفشل في تطبيق مشروع تقرير المصير الذي سبق وأن أعلن عنه في 1959/09/16،، أبدى أوربيو الجزائر رد فعل لما صدر عن الرئيس فرحات عباس، وبينت أنها تناهض محتويات هذا النداء . يعني نداء فرحات عباس الداعي للضمانات . بسبب أن البيان لا يقر من أول وهلة لأوربيي الجزائر بجنسيتهم الفرنسية وإنه يعتبرهم كجزائريين، وإنه بهذا يزيد في طعن هؤلاء الأوربيين الذين طالبوا باعتبارهم فرنسيين وناهضوا حق تقرير المصير في النطاق الذي ينال هذا الحق من حقوقهم "[4] .

1. Max Gallo : de gaulle, le premier des français, op.cit,p 329.

2 . رمضان بورغدة، مرجع سابق ،ص . ص 313 . 314 .

3 . الجنرال ديغول، مصدر سابق، ص 91 .

4 . جريدة العمل، رد الفعل بالجزائر"، العدد 1343 ،(1960/02/18 م)، ص 03 .

ومما زاد أوربيي الجزائر خوفا على مستقبلهم في الجزائر لما سمعوه من الرئيس "فرحات عباس" نفسه في إحدى الخطابات التي خصصها للفرنسيين المتواجدين في الجزائر قائلا : " إن الجزائر للجزائريين أي لجميع الجزائريين مهما كان أصلهم، إن هذه الكلمة ليست خيالا وليست دعاية وإنما هي تعبير عن حقيقة حية قائمة على الحياة المشتركة، ولأن الجزائر قد طبعتنا بكيفية نستطيع بها أن نعيش تحت سماء واحدة، إننا الآن كلنا إفريقيون، كتب لنا أن نتعرض لنفس الامتحان ونعيش بأمل مشترك ." ويضيف : " إننا نريد أن تشاركونا في صنع هذا المصير، إن مساهمتكم الأمينة المخلصة في تقرير المصير هي أفضل وسيلة تقدم لهم لتبرهنوا على ذلك، يجب ألا تتشبثوا بالقوة إن ذلك لم يعد يفيد شيئا وأنه لا يحل أي مشكل" [1] .

بقي هاجس ضياع الجزائر من أيدي المستوطنين شغلهم الشاغل، إذ في كل مناسبة يبدون رد فعل رافض لكل محاولة لإيجاد طريق التفاوض أو الحوار، تمثل ذلك في المبادرة التي جاء بها "ديغولGaule de " في 1960/06/14 برغبته في فتح المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، هذه المبادرة سرعان ما تخوف منها المستوطنون جاء ذلك على لسان "فرانس بريس" : " إن المسلمين لا يخفون تخوفاتهم من ردود فعل الأوربيين وإن هذا الغضب هو مع الأسف دليل على أن الأوربيين لا يرغبون بصدق في التعايش مع الجزائريين "[2] .

رغم الأزمة والتهديد الخطير لسلطة الدولة التي تسببت فيها ثورة الحواجز، نتيجة رفض المستوطنين وحلفائهم السياسيين والعسكريين لمبدأ تقرير المصير، إلا أن "ديغول" Gaule de بقي قويا في موقفه من خلال الجولة التي قادته إلى الجزائر، لما نطق بـ" الجزائر الجزائرية " وهي إشارة صريحة للخط الذي ينوي السير فيه مستقبلا، الأمر الذي أثار ضجة في أوساط المستوطنين الرافضين لرغبته في فتح محادثات مع الجزائريين، إذ قام المعمرون الفرنسيون وأعوانهم من الدرك والشرطة بأعمال فوضى وتخريب بمدينة الجزائر ووهران، المظاهرات جابت الطرقات والشوارع والساحات الكبرى، ولوحظ في الجزائر انضمام فرقة كاملة من أعوان الدرك إلى المتظاهرين، المتظاهرون عاثوا في المدينتين فسادا، فخربوا الدكاكين وسلبوها وأحرقوا السيارات، ولم تقتصر أعمالهم على هذا، بل فروا للأحياء الجزائرية مستفزين كل من التقوا به، وكانت وحدات الجيش

1 . جريدة العمل ، " أيها الأوربيون في الجزائر"، العدد 1343 ،(1960/02/18 م)، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها، " ارتياح رجل الشارع "، عدد 1448، (1960/06/21)، ص 05 .

الفرنسي في وهران أيضا تمنع الجزائريين من دخول الأحياء الأوربية، غير أن الدكاكين والمقاهي التي يملكها الأوربيون في الأحياء الجزائرية قد أحرقت بما فيها "[1] .

وبعدها بأيام، راهن "شارل ديغول" Charles de Gaule على ضرورة وضع الشعب الفرنسي على المحك . والمستوطنون جزء منه . وقصد منحه سلطة تقرير المصير بالنسبة للجزائريين على أساسا الجزائر الجزائرية وسلطة وضع تنظيم جديد للسلطات العمومية، لهذا الغرض نظم حملة دعائية لإنجاح الاستفتاء الذي نظم أيام 6 . 8 جانفي 1961، والنتيجة كانت حاسمة لديغول وأنصاره، فكان ضربة قاصمة لجزء من المستوطنين الذين دأبوا على إفشال كل محاولة من شأنها تغيير الوضع في غير صالحهم، بينما الجزء الغالب مال لصالح الاستفتاء بحكم سياسة الأمر الواقع، إذ بلغ عدد المصوتين 2.626.689 من بين المسجلين 4470215 في حين صوت بنعم 1.747.969 و767.546 بلا وتم إلغاء 109.174 صوتا [2].

التطورات السياسية المستجدة على الساحة الجزائرية عززت من التوجه الديغولي الجديد، وفي الوقت الذي كان فيه قطاع من المستوطنين رافضين لهذه السياسة من جهة، وفشل المفاوضات الجزائرية الفرنسية من جهة أخرى، دفع بالجنرال ديغول يوم 1961/04/11 إلى التهديد بوقف المجهودات التنموية التي تبذلها فرنسا في الجزائر والدعوة لمغادرة رؤوس الأموال الفرنسية، بل وهدّد بتقسيم الجزائر بإقامة مناطق خاصة بالمستوطنين الذين يصرون على البقاء في الجزائر، هذه الوضعية دفعت بغلاة الجزائر الفرنسية إلى تنظيم محاولة انقلابية يوم 1961/04/22 (الانقلاب هيأه العقداء "آرغو" argoud، "بروازا "bourwaza ، "غارد" gardy، "غودار" Godard، وألقي القبض على المندوب العام للحكومة "جان موران" jean mouron والقائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال "غامبيز" gambiiez وقائد منطقة الجزائر الجنرال " فيزينة" vezinet وقائد الشرطة " ريني جانان" وانضم الى حركة التمرد الجنرالان " زيلر" Zeller وجوهو" jouhaud، والتحق بهما "صالان" Salan وكون "شال" Challe مع الثلاثة مجلسا إداريا تولى إعلان الأحكام العرفية ومنح لنفسه جميع اختصاصات الحكومة [3].

1 . جريدة العمل ، " الفوضى الاستعمارية تزداد بالجزائر "، عدد 1598، (1960/12/11)، ص . ص 01 . 08 .

2 . رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 322 .

3 . الجنرال ديغول، مصدر سابق، ص . ص 118 . 119 .

فشل الانقلاب واتخذت الإجراءات الصارمة في حق المتمردين، وأحيلوا على المحكمة العسكرية التي أصدرت يوم 31 ماي 1961 حكما بالسجن لمدة 15 سنة مع الأشغال الشاقة ضد كل من " شال"Challe و" زيلر" Zeller، يقول ديغول :" ...و في مواجهة الشر الذي يحوم حول الوطن، والخطر الذي يحدق بالجمهورية قررت العمل بالمادة السادسة عشر من الدستور، سأتخذ من اليوم جميع التدابير التي تبدو لي أن الظروف تقتضيها ..."[1] .

رغم كل المحاولات التي عزم الرئيس " شارل ديغول" Charles de Gaule تحقيقها متحديا في ذلك غلاة الجزائر الفرنسية، الذين وأيضا رغم الضربات الموجعة التي استهدفتهم، إلا أنهم لم ييأسوا وواصلو السير، ولو كلفهم ذلك خسائر وغيرها، ولعل أخطر ما عرفته الجزائر في الفترة من 1960 إلى 1962 (الاستقلال) هو ظهور ما يسمى بـ "منظمة الجيش السري L'organisation Armée Secrète(O.A.S) التي عاثت في الأرض فسادا، هذه الأخيرة التي كانت تظهر وتختفي من حين لأخر حسب الظروف والمستجدات محدثة خسائر مادية وبشرية في عدة أحياء خاصة في العاصمة، ولان الحديث عن هذه المنظمة طويل لمسارها المتسم بالجرائم، يكفي أن نذكر ببعض ما قامت من أعمال بشعة [2]، خاصة بعد الإعلان عن وقف القتال، إذ رفض قطاع كبير من معمري الجزائر أو فرنسيي الجزائر الممثلين في المنظمة السرية المسلحة التي عملت على التخريب والقتل لإفشال الاتفاق المبرم بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة، هذا الاستياء دفع بالمنظمة إلى إقحام الأطفال والنساء في الصفوف الأولى في مظاهرات بباب الوادي حتى يمتنع الجيش عن إطلاق النار، وراحت تعبئ سكان العاصمة للقيام بحرب حقيقية في الشوارع وجاءت النتيجة : 35 قتيلا وما يقرب 150 جريحا، وبقيت المنظمة السرية غير راضية بالهزيمة فمضت تقتل الجزائريين فقتلت عشرة بالعاصمة وستة بعين تموشنت [3] .

وقدرت العمليات التي نفذتها المنظمة السرية الإرهابية الفرنسية في الفترة من 25 فيفري إلى 19 مارس 1962 بـ 948 عملية بمعدل 41 عملية في اليوم، تركت 350 قتيلا منهم 150 أوربيا و200 من المسلمين الجزائريين، و683 جريحا منهم 334 أوربيا و349 مسلما، أما في الفترة من 20

1 . الجنرال ديغول ،مصدر سابق ، ص 121 .

2 . للاطلاع على تاريخ المنظمة السرية الفرنسية وعملها في الجزائر، ينظر:تواتي دحمان، مرجع سابق وملحق رقم10 ص ص719 722.

3 . جريدة العمل، " خطاب ديغول يقابل بالارتياح في باريس"، عدد 2001، (1962/03/27)، ص 06 .

مارس إلى 11 أفريل 1962 فتم إحصاء 79 عملية بمعدل من 03 إلى 05 في اليوم خلفت وفاة 36 شخصا منهم 14 أوربيا و22 مسلما و32 جريحا منهم 25 أوربيا و07 مسلمين [1].

أمام هذه الوضعية المأساوية، ولما أدركت منظمة الجيش السري أن الأمر لم يعد صالحها، قررت وقفا لإطلاق النار يوم 05 جوان 1962 لتمكن الجزائر من اغتنام الفرصة التي تقوم على التعاون بين الجاليتين، وعليه طلبت الجالية الأوربية ضمانات ملموسة وأن تمثل في كل هيئات الدولة الجزائرية، ولحصول ذلك طلبت وجود ممثلين عن الجالية الأوربية والدخول في اتصالات مع أعضاء من الهيئة التنفيذية المؤقتة، وفي الوقت نفسه نشرت مصالح الوزير الأول " دوبري" في نفس اليوم رسالة الجنرال " جوهو" يدعو فيها إلى إنهاء العمليات يقول فيها :" إن مشاعرنا لم تتغير وإنما الأحداث أخذت مجرى آخر بدون رجعة في الجزائر"[2] .بعدها قامت السلطات الرسمية بمناورات سياسية وحاولت تقسم الجالية الأوربية ونزع سلاح بعض أفرادها، الأمر الذي رفضته المنظمة، وهددت من جديد العودة إلى أعمال العنف[3] .

في خضم هذه الأوضاع المتميزة بالعودة للعمليات الإرهابية للمنظمة السرية، وسعيا من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في احتواء الوضع، أملا منها في عودة المنظمة السرية إلى رشدها، وأن تلتزم بالطريق الذي رسمه المفاوضون الجزائريون والفرنسيون إثر توقيع اتفاقية "إيفيان"، أذاع الدكتور شوقي مصطفاي[4] كلمة عبر الإذاعة والتلفزيون يوم 17 جوان 1962 على الساعة الواحدة، بعد الاتفاق على ما يسمى باتفاقات 17 جوان 1962 بين المنظمة المسلحة السرية والهيئة

1 . Archives Diplomatique Français ,Dossier L'O.A.S.Boite n°129,Courneuve, paris.
، ينظر أيضا الملحق رقم 10، ص . ص 719-722 الخاص بالمنظمة السرية، علبة رقم 129، أرشيف الخارجية الفرنسية، باريس)

2 . تواتي دحمان، مرجع سابق، ص . ص 446 . 447 .

3 . للاطلاع على الكلمة التي ألقتها منظمة الجيش السري على أمواج الإذاعة السرية بتاريخ 06 جوان 1962، ينظر: تواتي دحمان، مرجع سابق، 448 .

4 . ولد شوقي مصطفاي يوم 05 نوفمبر 1919 بالمسيلة، درس الابتدائية ببرج بوعريريج، والثانوية في سطيف، تحصل على بكالوريا فلسفة سنة 1938، لكنه فضل دراسة الطب بجامعة الجزائر، ثم بمدينة تولوز بفرنسا، انخرط في الحركة الوطنية عام 1940 في حزب الشعب، وفي شهر مارس وأفريل 1945 شارك في تحديد معالم الراية الوطنية التي رفعها المتظاهرون، وفي عام 1951 انتخب عضوا في الجمعية الجزائرية عن مقاطعة قسنطينة، وفي العام نفسه انسحب من اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية مستنكرا سيطرة الزعيم، التحق بجبهة التحرير مطلع 1955، وعمل إلى جانب صالح الوانشي في فدرالية جبهة التحرير بفرنسا، بين 1956 و1958 شغل منصب مستشار سياسي إلى جانب كريم بلقاسم، عين في اكتوبر1958 في مهمة رسمية من قبل الحكومة المؤقتة لدى تونس ثم المغرب، وأنهي مشواره النضالي بالتفاوض مع منظمة الجيش السري لوضع حد لاعتداءاتها، وفي 27 جوان 1962 انسحب من الحياة السياسية، توفي يوم 29 ماي 2016 ووري الثرى بمقبرة عين البنيان بالعاصمة .حميد عيد القادر، "رحيل المناضل والمجاهد شوقي مصطفاي"، جريدة الخبر، يومية جزائرية مستقلة، تاريخ 30 ماي 2016، ص 21 .

التنفيذية المؤقتة بحيث تعهدت منظمة الجيش السري بإيقاف سياسة الأرض المحروقة، ومن جهة الجزائريين منح ضمانات للجالية الأوربية، وطمأنتها عن مصيرها في الجزائر بعد استفتاء 01 جويلية المقبل [1]، وبعد سلسلة من اللقاءات والمفاوضات تم الوصول إلى اتفاق يوم 28 جوان 1962 تم بموجبه الالتزام بالهدوء وتوقيف العمليات الإرهابية من قبل المنظمة السرية [2] .

ابتدأ وجود الاقلية الاوربية بالعنف وانتهى بالعنف، واعتادت على سلوك قادتها العسكريين، الذين اعتبروا احتلال الجزائر انتصار ا للحضارة على البداوة، وكثيرا ما شكلت حجر عثرة أمام الحلول التي من شأنها أن تنهي الاحتلال، بل الأكثر من ذلك دائما يعتبرون أنفسهم أحسن من العنصر الجزائري ويريدون الاستئثار بخيرات البلاد في حين الغالبية الجزائرية مستعبدة وتعيش الفاقة .و ما الأرقام التي أفادتنا بها مصلحة الأرشيف الفرنسي، سوى دليل على ذلك، بحيث أن منظمة الجيش السري الفرنسية، هذه الشرذمة القليلة لم تفرق بين الجزائريين والأوربيين بل اعتبرتهم كلهم أعداء بمعنى كل من وافق على وقف القتال فهو عدو بالنسبة إليهم وكانت العينة المبينة أعلاه دليل قاطع على مدى البشاعة والوحشية التي كان يتميز بها أعضاء المنظمة السرية الإرهابية، هذا دون إحصاء الخسائر المادية فكانت معتبرة، ولكن ورغم كل ما قامت به، انتصرت إرادة الحق، ومضى الجزائريون والفرنسيون في تسوية ما اتفق عليه في "إيفيان" [3]، إلى غاية الإشراف على الاستفتاء وإعلان النتائج التي صرح بها ديغول يوم 1962/07/03،بعد خسائر قدرها الجزائريون بمليون ونصف المليون شهيد ناهيك عن عشرات الآلاف من الجرحى واليتامى والمعوقين وغيرهم، أما من الناحية الفرنسية فتذهب الإحصائيات إلى أن حرب الجزائر برمتها بحسب الأرقام الرسمية خلفت ما بين 12000و 15500 قتيلا [4] .

1 . للاطلاع على نص الكلمة، ينظر : الكلمة المذاعة والمتلفزة للدكتور شوقي مصطفاي في 1962/06/17 على الساعة الواحدة .تواتي دحمان، مرجع سابق، ص . ص 450 . 453 .

2 . المرجع نفسه، ص . ص 469 . 470 .

3 . في سنة 1962 من مليون فرنسي كانوا يعيشون في الجزائر بقي 60.000 فقط وراحت تتناقص تدريجيا فمن سنة 1994 إلى 2000 تناقص العدد من 24700 الى 8800 عنصر بما في ذلك مزدوجو الجنسية وأغلبهم جزائريون تحصلوا على الجنسية الفرنسية، واليوم لم يبق من الأقدام السوداء سوى 1000 منتشرين في ربوع التراب الوطني . عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 44 .

4 . هارتموت الزرنهانس، فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة : أحمد بن محمد بكلي ، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2015، ص 347.

كما وصلت أعباء الحرب إلى ثمانية ملايير فرنك من ميزانية الدولة الفرنسية لسنة 1958 بمفردها[1] .أما المؤرخ الألماني هارتموت الزرنهانس فيقول :" شكلت قضية تكاليف الحرب في الجزائر موضوع جدل عنيف في فرنسا خاصة ابتداء من 1957 من قبل معارضي الحرب لكسب قسم من الرأي العام لصالح قضيتهم وعليه يمكن تقدير كلفة حرب الجزائر من 2 مليار فرنك في 1954 إلى 5 مليار فرنك في 1956 إلى 7.5 مليار في 1957 وابتداء من تلك الفترة ازدادت النفقات نسبيا ببطء لتبلغ 10 مليار في 1960 ما يتراوح ما بين 85 إلى 90 من المبلغ كان ممولا من طرف الميزانية العسكرية وهو ما يمثل رقم 50 مليار فرنك [2] .

إن عودة الجنرال " شارل ديغول" Charles de Gaule ، وقيام الجمهورية الخامسة، لم يوفيا بمقاصد المدافعين عن الجزائر الفرنسية، ولم يحققا أغراضهم، فهم الذين تصوروا في غالبيتهم التغيير، وأعدوه ونفذوه ودعموه، لكنهم ابعدوا وأقصوا وحوكموا، وفي الحقيقة فقد خيبت آمالهم بعمق، إنهم أرادوا تنصيب نظام قوي في فرنسا، وفتحوا طريق الحكم لدى شارل ديغول" Charles de Gaule ، فكانوا الضحايا الأوائل للحكم الذي نصبوه، إنهم أرادوا الحفاظ على الجزائري في فلك فرنسا، ولكنهم اضطروا للمغادرة بطريقة كارثية .

شكّل المستوطنون الفرنسيون في الجزائر من 1954 إلى 1962، حجر الزاوية في كل الأحداث التي عرفتها الثورة التحريرية، وأثروا على الحكومات المتعاقبة بل كانوا هم من يقرروا في كثير من الأحيان، معتبرين ذلك شأنهم على أساس أنهم المعنيون المباشرون بأي سياسة ينتهجها القادة، والمتتبع لحركيتهم، يتضح له أن موقفهم بدأ قويا من 1954 إلى 1958، وسرعان ما بدأ يتناقص شيئا فشيئا في ظل حكم ديغول الذي استغل نفوذه القوي داخل الجهاز السياسي والعسكري ليفرض منطقه، وبدأ بإبعاد كل من يشتم فيه رائحة المعارضة ليصل في نهاية المطاف إلى القضاء على خصومه، والبعض منهم كان سببا في المجيء به للسلطة، ورغم بروز بعض التمردات ضد سلطته وما انجر عنها من أعمال عنف أثرت على الوضع في الجزائر ليس على الجزائريين فحسب، بل حتى الأوربيين الذين سايروا ديغول في مسعاه، ونعني بذلك منظمة الجيش السري، والنتيجة خيبة أمل المتطرفين وانتصار طريق السلم الذي كتب له أن يتحقق بوقف القتال يوم 19 مارس 1962، إنها الحرب القذرة التي دفع الجزائريون ثمنها غاليا ضحوا بالنفس والنفيس، وانتهى كابوس الاستعمار الذي خيم 132 سنة على الجزائر .

1 . تواتي دحمان، مرجع سابق .ص 71 .

2 . هارتموت الزرنهانس، مرجع سابق، ص . ص 349 . 350 .

الفصل الثالث

الموقف العربي من الثورة الجزائرية

1954م – 1962م

أولا : موقف دول المغرب العربي من الثورة الجزائرية :

أدّت دول المغرب العربي دورا كبيرا في مساندة الثورة الجزائرية وذلك تحت الضغط الجماهيري، ولعل هذا مرده للعامل الديني واللغوي والجغرافي وسهولة الاتصال خاصة في المناطق الحدودية الشرقية والغربية ساهمت في أن تكون ممرات للأسلحة القادمة من المشرق أو غيرها عبر ليبيا أو تونس والمغرب الأقصى، ناهيك عن لجوء الآلاف من الجزائريين للدخول للأراضي التونسية والمغربية هروبا من جحيم الحرب، وحتى مشاركة بعض المواطنين من تونس بشكل خاص في الثورة سيما بعد الخلاف الذي نشب بين صالح بن يوسف والحبيب بورقيبة يوم قبل بورقيبة بالدخول في التفاوض والقبول بالاستقلال الذاتي عام 1955 .

و مما يدل أيضا على عمق التضامن المغاربي، مؤتمر طنجة 1958، هذا الذي شكل حدثا هاما، بل فعالا لحرب التحرير الجزائرية، خاصة وأنه ضم جبهة التحرير الجزائرية بالإضافة للحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال المغربي، ترتب عنه موقف سياسي داخل أنظمة الحكم في المغرب العربي لصالح الثورة، بالإضافة للخلفية الثقافية والدينية والجغرافية هناك أيضا خلفية تاريخية ناتجة عن النضال المشترك ضد الاستعمار (الفرنسي)، وتنديد الحركة الوطنية الجزائرية بالقمع الفرنسي حتى في الدول المغاربية قبل الاستقلال، ومنها التنديد بنفي السلطان محمد الخامس عام 1953 على سبيل المثال، فما طبيعة المواقف التي سجلتها الدول المغاربية الثلاثة مع الثورة ؟ وهل كانت في مستوى طموحات قادة الثورة والشعب الجزائري ؟ .

1 . الموقف الرسمي السياسي للدولة التونسية :

1 . 1 موقف الرئاسة التونسية : وجدت تونس نفسها بعد الاستقلال عام 1956 أمام تحديات كبرى يجب تجاوزها، منها الداخلية والخارجية، ومن هذه الأخيرة وجدت أماها الثورة الجزائرية التي فرضت واقعا يجب التعامل معه بأي شكل من الأشكال بحكم عوامل عديدة، الأمر الذي دفع بنظام بورقيبة إلى تبني إستراتيجية تتأرجح بين كسب ود فرنسا من جهة وبين محاولة إيجاد حل يقرب الطرفين الجزائري والفرنسي للتخلص من المشكلة التي كان يرى فيها على أنها عائقا يجب التخلص منها، فهو تارة وأمام الضغط الشعبي يعتبر المسألة الجزائرية حيوية ولا يمكن المساومة بها وتارة أخرى أمام التهديدات الفرنسية يحاول أن يوجد حل للثورة الجزائرية على غرار المسألة التونسية، وبين

هذا وذاك بقيت مواقفه متذبذبة، رغم أن تصريحاته المتعددة عبر وسائل الإعلام المحلية أو الأجنبية و؛حتى أمام الرسميين في كثير من الأحيان كانت تميل لصالح الحل السلمي وهو ما تناولته "العمل" في أعدادها منذ بداية نشاطها 1955 إلى غاية الاستقلال، تطالعنا تقريبا كل يوم بتصريح أو رأي بشأن المسألة الجزائرية وهو ما اعتبر إيجابيا أكثر منه تملصا وهروبا من الثورة .

أ . خطاب الرئيس حبيب بورقيبة أمام المجلس التأسيسي[1] : لم يستثن القضية الجزائرية من الحديث إذ خصص لها حيزا من الكلام الذي ينم عن إرادة تونسية متضامنة وداعمة للثورة، ويمقت في ذات الوقت الموقف الفرنسي الاستعماري يقول :" وألان أريد أن أحدثكم عن قضية أخرى هي قضية الجزائر، إني أريد أن أعبر اليوم عن تضامننا مع إخواننا المجاهدين الجزائريين لا حد له وإننا سنقف في صفهم مهما كانت التكاليف وعبثا تحاول الحكومة الفرنسية الادعاء بأن هذا الموقف عدائي لفرنسا، لأنه في الحقيقة موقف عدائي للسياسة الفرنسية ونحن نؤمن أن ما تقوم به الحكومة الفرنسية بالجزائر فاشلة وليس موقفي هذا موقفا عدائيا وليس إنسانيا فقط، بل هو موقف سياسي إذ أننا نريد أن نعين فرنسا على التخلص من داء الاستعمار الذي ينخرها نخرا" [2] .

لقد حرص حبيب بورقيبة على إيجاد حل للمشكلة الجزائرية ضمانا لاستقرار شمال إفريقيا، وكذا خشيته أيضا من ارتباط نشاط الجزائريين باليوسفية والناصرية ودعا إلى اقتفاء التجربة التونسية وانتهاج خيار البورقيبية سبيلا لتحقيق أهدافهم التحررية [3] .

عمل حبيب بورقيبة على إسماع صوت تونس الداعم للثورة الجزائرية حتى في الخارج معلنا ذلك صراحة دون أية مخاوف تبين ذلك في تصريحه لإذاعة "لوزان" السويسرية عبر فيه عن موقف تونس مما يحدث في الجزائر : " .. .لا ينبغي أن يكون تأييد التونسيين للمناضلين الجزائريين موضع استغراب مهما بلغت درجته، فإن العلاقات بين القطرين الشقيقين متينة وهي علاقات روحية ومادية وجغرافية ثم إن الشعب الجزائري يكافح من أجل غاية سامية نبيلة كافح من أجلها قبله الشعب التونسي ويحارب نظاما استعماريا حاربه التونسيون وهزموه قبله، بيد أنه ليس لنا إلا أن نأسف

1 . للاطلاع أكثر على الموقف البورقيبي من الثورة الجزائرية سواء ما تعلق بالشق السياسي أو المغاربي أو الوساطة وغيرها، يمكن الرجوع إلى خطب بورقيبة 1956 . 1962، بمبادرة من وزارة الإعلام في تونس، نشرت جميع خطبه.

2 جريدة العمل، "نص خطاب المجاهد الأكبر، القضية الجزائرية "، عدد 187، (1956/05/30)، ص 01 .

3 . للاطلاع أكثر على البورقيبية والمشكل الجزائري، ينظر : محمد الصياح، الحبيب بورقيبة، مؤسس الدولة الجديدة 1956 . 1958، ج 1، (سلسلة تاريخ الحركة الوطنية)، تر : علي الشنوفي، طبع، و.ش.و.ف.ر.تونس، 1984، ص 302 وما بعدها .

للاتجاه الذي تسلكه السياسة الفرنسية وظننا أنها تسير نحو مضيق أظلم وأنها سوف لا تزيد قضية الجزائر إلا تصلبا والأمل في تسويتها ضعيف جدا "[1] .

و هو الموقف نفسه الذي أبداه في خطاب له بتونس بتاريخ 1957/05/23 قائلا :" ...لا يمكن أن ينتظر منا الشعب التونسي أن نغير موقفنا نحو شقيقتنا الجزائر ونحو أخواننا الجزائريين الذين تشدنا إليهم روابط متينة لا تنفصم عراها أبدا الدهر"[2].

لقد عبر حبيب بورقيبة عن وجهة نظره في السياسة الفرنسية بالجزائر فهو ليس عدوا للفرنسيين بقدر ما يمقت سياستها في الجزائر، بل يوجه لها نداء بوقف الاستعمار لأنه في مصلحتها ومصلحة الشعوب المحتلة وحتى المجاورة منها، ولم يخف دعمه للجزائر أين أكد على التضامن والدعم اللامحدود للثورة، من جهة أخرى وجه رسالة للعلم الأوربي مفادها أن دعم تونس للجزائر طبيعي بحكم عوامل كثيرة وأن هذا التضامن أملاه الاستعمار الذي عرفناه مثلما عرفه الجزائريون

دعم حبيب بورقيبة للثورة الجزائرية يؤكده أيضا المناضل محمد لبجاوي خلال لقائه ببورقيبة قائلا:" لم أكن بحاجة لان أكون حاذقا، فقد كان بورقيبة صادقا ومخلصا، وهو لم ير في غير ممثل لجبهة التحرير الوطني، وما منحنا إياه لم يكن ثمرة دبلوماسيتي بل نتيجة تضامنه الفعلي معنا "[3].

اعتبر حبيب بورقيبة أن مشاكل الجزائر مشاكل تونس جاء ذلك في خطاب بباريس يوم 1956/07/02 يقول :" ....و إن مشاكل الجزائر مشاكل لتونس لان استقلالنا منقوص ومهدد بالخطر إذا لم تستقل الجزائر، ويجب أن تستقل الجزائر، لنطمئن على استقلال تونس، وأعتقد أن ضغط تونس والرباط والمقاومين الجزائريين والرأي العام الرشيد الفرنسي سيرجحون بفضل تضامنهم كفة التعقل والرشد في أسابيع وشهور قبل انتهاء السنة، على كل حال وإن لفرنسا في الرجوع إلى الجادة أخف الضررين"[4] .

بقي حبيب بورقيبة دائما يعتبر ما يحدث في الجزائر له انعكاس مباشر على الوضع في تونس ولذلك لا مناص من الحل الذي يضمن استقرار البلدين، سيما وأنه كانت تحدث بعض

1 . جريدة العمل، "المجاهد الأكبر يفضي بتصريح هام " ،عدد 212، (1956/06/29)، ص 01.

2 . بورقيبة، خطب، ج 4، ص 169 .

3 . L'Bedjaoui, Mohamed: Vérité Sur La Révolution algérienne , Ed, Anep,2005, p 105 -106.

4 . بورقيبة، خطب، ج 2، ص 164 . وأيضا جريدة العمل، "خطاب المجاهد الأكبر في جامع باريس" ،عدد 215، (1956/07/03)، ص 01 .

التصرفات من قبل جيش التحرير الجزائري ضد الفرنسيين داخل الأراضي التونسية منها على سبيل المثال في يوم 16 أكتوبر 1956، حصل اشتباك عنيف (من باب الصّدفة؟) بين وحدة من الجيش الفرنسي 1ème– RI 60ومجموعة من المجاهدين الجزائريين يقودهم "سي عبّاس" في الموقع الكائن بين بوشبكة والقصرين، حذو مدينة تالة، وأسفر هذا الاشتباك على 14 قتيلا و18 جريحا من الجهة الفرنسية و5 شهداء من الجهة الجزائريّة، وتدخلت وحدات نجدة فرنسيّة من التراب الجزائري لملاحقة المجاهدين الجزائريين، وانهالت على السكّان التونسيين تفتيشا واضطهادًا وتمشيطا في مشيختيْ فجّ حسين وحيدرة من معتمديّة فريانة، وكان ردّ الحكومة التونسية على لسان رئيسها الحبيب بورقيبة ثابتا وجليّا حيث ورد في خطاب 20 أكتوبر 1956 ما يلي: "إنّ السّلطات الفرنسية يجب عليها أن تفهم بكونها مطالبة من خلال احترام كلّ جزائري موجود ببلدنا السّيادة التونسية، وأنّ تونس لن تسمح لفرنسا باستعمال ترابها كنقطة انطلاق في الحرب التي تشنها في الجزائر، وإنّ على فرنسا أن تعلم بأنّ جيشها المرابط بتونس لا يمكن بأيّ حال أن ينسّق أيّة عمليّة مع الجيش الفرنسي المتمركز بالجزائر.ملحا في ذات الوقت على ضرورة الاستقلال ولن يتأتى هذا إلا بالضغط الذي تقوم به الأطراف المعنية تونس والمغرب والمقاومين الجزائريين والرأي العام الفرنسي الرافض للقتال، بهذا فقط يمكن العودة إلى جادة الحق والصواب .

في خضم الحرب النفسية بين حبيب بورقيبة والسلطة الفرنسية، تحولت إلى أعمال عسكرية في الميدان إذ واصل الجيش الاستعماري عمليّاته الاستفزازية على الأراضي التونسية، ففي غضون شهر نوفمبر 1956 بادرت السّلطات العسكريّة الفرنسية بتونس وبدون إعلام الحكومة التونسية ولا حتى الفرنسية (بباريس) بتركيب أجهزة رادار على مرتفعات "بئر دراسن" لمراقبة تحرّكات المجاهدين الجزائريّين .فعبّر السكّان عن سخطهم وسقط شهيديْن والكثير من الجرحى، الشيء الذي أجبر رئيس الحكومة الفرنسيّة "غي مولي" على إعطاء الإذن لإزالة محطة المراقبة السّالفة الذكر، ولم تنجح المساعي السّياسية لتقريب وجهتيْ نظر الدّولة التونسية والفرنسية بالرّغم ممّا بذله الرّئيس بورقيبة من سعْي إلى إقناع الدّولة الفرنسية بوجوب التفاوض مع جبهة التحرير الجزائري[1].

رأى حبيب بورقيبة أن ما يحدث على الأراضي التونسية من اشتباكات، أمر غير مقبول، الأمر الذي دفعه إلى رفض أي مساعدة عسكرية من شأنها أن تحدث مثل هكذا أفعال، فراح يطبق ما اتفق عليه مع الفرنسيين، بمنع تهريب السلاح عبر تونس، يقول "أحمد بن بلة" في شهادته على

1 . محمد لطفي الشابي، " مرجع سابق، جريدة الصباح، يومية تونسية، 2007/09/12.

العصر لقناة الجزيرة ما يلي :" في الوقت الذي وقع بورقيبة الاتفاق مع الفرنسيين، ووعدنا الملك محمد الخامس بالدعم، كانت العلاقة سيئة بيننا وبين بورقيبة، فكان يهاجم القوافل التي كانت تنقل السلاح إلينا، ويستولي على سلاحنا لصالح الفرنسيين، لأنهم حولوه إلى شرطي يعمل لصالحهم، ووقعت معارك وقتال بين مقاتلينا وبين رجال بورقيبة وضربنا بعضنا بالرصاص، وقتل الكثير بسبب هذه المواجهات التي كان فيها بورقيبة يطبق مطالب فرنسا، لكننا تغلبنا عليهم، لأننا كان لدينا إمكانياتنا، وهم الذين طلبوا أن نجلس ونتفق "[1] .

بقيت السلطات الفرنسية تترقب للانتقام من الوجود الجزائري داخل التراب التونسي وراحت تنفذ قصفها المروع على بلدة " ساقية سيدي يوسف" الحدودية " [2] .

وفي خضم هذا الوضع أمر الرئيس بورقيبة سفير تونس بفرنسا بمغادرة باريس والعودة إلى الوطن، كما أمر سفير تونس بواشنطن باتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع شكوى ضد فرنسا أمام مجلس الأمن الدولي [3].

حادثة "ساقية سيدي يوسف"، بلغت الرئيس حبيب بورقيبة وهو في مدينة المنستير مسقط رأسه، بعدها غادر المدينة إلى قصر السعيدة أين وجه خطابا للشعب التونسي، اعتبر أن هذه الحادثة من شأنها تعكير صفو العلاقة التونسية الفرنسية ومن الصعب التفكير في الدفاع المشترك يقول : " فوجئنا اليوم بالحادث المريع الذي جرى في ساقية سيدي يوسف، ومهما كانت إحساساتنا وكان تعلقنا بالسلم والتعاون وتدعيم علاقات منظمة بيننا وبين فرنسا فلا يتيسر لنا أن ننسى هذا الحادث، بل أصرح أنه من شأنه أن يبعدنا عن فرنسا، ومن الصعب أن يترك مجالا للصفاء بيننا وبين الجيش الفرنسي، ومن الصعب أن نفكر بعده في دفاع مشترك أو تعاون ما بيننا وبين ذاك الجيش"[4].

---

1 . أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بيلا يكشف أسرار ثورة الجزائر، كتاب الجزيرة، شاهد على العصر، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص 112 .

2 . الموقع الاستراتيجي الهام للقرية أهلها لان تكون مكانا للجهاد والكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، فوجد الشعبان : التونسي والجزائري ملاذهما في هذه المنطقة الحدودية التي تقع وسط هضاب مغطاة بغابات الصنوبر، حتى الاستعمار الفرنسي اكتشف أهميتها منذ وطئت أقدامه التراب التونسي عام 1881، كما كانت أثناء الحركة الوطنية التونسية أيضا مكانا يفد إليه أنصار الحزب الدستوري مما شهدت معارك بين المقاومين والجيش الفرنسي أهمها معركة جبل سيدي سالم التي جرت خريف سنة 1954 واستشهد فيها عشرة من المجاهدين. المنصف بن فرج، ملحمة النضال التونسي . الجزائري . الموجات الحضارية . تقديم : الأستاذ الهادي البكوش، تونس 2006، ص 19

3 . جريدة العمل، "خطاب الرئيس"، عدد 715، (09 /02 /1958)، ص 01 .

4 . الجريدة نفسها .

بعدها عقد ندوة صحفية أكد فيها : " أنه من الصعب التفكير الآن في إقامة دفاع مشترك أو التعاون مع الجيش الفرنسي، نظرا إلى أنه أصبح لا يتردد في دوس سيادة تونس والاستهتار بالرأي العام الدولي، حيث يظهر بجلاء أنه قام باعتدائه هذا في يوم سوف يقصد فيه المواطنون قرية ساقية سيدي يوسف للاجتماع ومزاولة تجارتهم ونشاطهم كالمعتاد ." وأضاف :" إن علاقاتنا مع الحكومة الفرنسية قد تعكرت ولا يمكن أن تبقى جارية على عادتها " [1] .

قصف الساقية هو دوس وانتهاك لكرامة وسيادة التونسيين، الأمر الذي دفع القيادة التونسية تستاء منه وتعتبر الحادثة عملا من شأنه تعكير صفو العلاقات الفرنسية . التونسية، ورغم ما حدث لتونس جراء الوجود الجزائري في تونس وما سببته من أحداث . ولو أن فرنسا جعلت منه ذريعة فقط . إلا أن التونسيين لم تصدر منهم تصريحات من شأنها إثارة أو إساءة العلاقة مع جبهة وجيش التحرير، إلا ما جاء على لسان أحمد توفيق المدني لأنه بعد حادثة الساقية أخبر من قبل بعض أعضاء الدستوري القديم أن التونسيين مستاءون مما حدث، الأمر الذي دفع بتوفيق المدني الذهاب على جناح السرعة لتقصي حقيقة ما يروج من أخبار، ,و أعلم أن الأمر ليس كذلك[2].

كثيرا ما اشتكت فرنسا لحلفائها أمريكا وبريطانيا، من أن تونس طرفا في الحرب الجزائرية الفرنسية، وأن الحدود كثيرا ما كانت هي السبب في تسرب الثوار والذخيرة الحربية، الأمر الذي دفع بالرئيس بورقيبة إلى التأكيد " على أن تونس ليست طرفا في الحرب وليست لها مشاركة ثانوية ولكنها ليست على الحياد "[3] .

لا يمكن مهما كانت الظروف أن تبعد تونس نفسها عن الحرب الجزائرية الفرنسية، بحكم عدة عوامل، ومنها خاصة الضغط الشعبي، وبورقيبة هنا لا يصرح علانية، ولكن الدبلوماسية تقتضي أنه يجاري فرنسا، كونها ما تزال تربطها به اتفاقيات، خوفا من أن تنعكس سلبا على مستقبل الاستقلال التونسي .

قال الرئيس حبيب بورقيبة فيما يتعلق بقرب الحل للمسألة الجزائرية، وعما إذا كان من الممكن أن تبقى كل من تونس والمغرب بعيدتين عن الحرب الجزائرية في سؤال له: "مهما يكن من

1 . جريدة العمل، "الموقف التونسي"، عدد 715، (09 /02 /1958) ص 03 .

2 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 367 .

3 . عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية ، ج4، سنة 1958، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 61 .

أمر فالمشكلة الجزائرية اليوم أقرب للحل منها بالأمس ولا يكون هذا الحل إلا بالاستجابة إلى حقوق الشعب الجزائري في الحرية والكرامة والاعتراف له باستقلاله ،أما موقف تونس من القضية الجزائرية فهو مساعدة إخواننا الجزائريين لتحقيق مطامحهم في الحرية والاستقلال، أما فاعلية الدور الذي تقوم به تونس نحو الجزائر فالأفضل أن يترك للتاريخ تقدير ذلك وشخصيا أعتقد أن بقاء تونس والمغرب خارج نطاق الحرب ضمان لنجاح القضية الجزائرية وتقريب ساعة الخلاص"[1] .

يفسررغبة حبيب بورقيبة في إنهاء المسألة الجزائرية أيضا أنه جاء تحت الضغط الفرنسي، إذ سبق وأن قامت فرنسا بأبشع حادثة ضد التونسيين يوم 1958/02/08، على قرية ساقية سيدي يوسف [2]، هذه المنطقة تعدّ قاعدة الانطلاق للفيْلق 3 لولاية سوق أهراس بالنسبة للعمليّات بين الحدود والخطوط المُكهربة، ففي السّاقية، كان للمجاهدين محلات إيواء منها منزل الحراسة الغابية الذي يقتسم سكناه الجيش والحرس الوطني التونسيّيْن.وعلى بعد 6 كلم من القرية في منجم مهجور، استقرّت كتيبة من المجاهدين ومكتب الهيئة العسكريّة لجبهة التحرير .كذلك كانت السّاقية تشمل 3 مواقع للمدفعيّة المضادة للطائرات: (D.C.A.) اثنان في السّاحة الوسطى والثالث في مركز الدّيوانة ،وعلى طول حدود المنجم المهجور، نجد 06 مواقع للرماية تحرسها وحدات جيش التحرير الجزائري، ويمكن الجزم اليوم بأنّ عمليّة الاعتداء كانت من مبادرات السّلطة العسكريّة الفرنسية بالجزائر، فقد أكّد الجنرال Salan في مذكّراته ما يلي: " لو لم تكن للثورة الجزائرية إمكانية التسليح والتدريب في تونس لانهارت، إنّ بورقيبة لا يكتفي بمساندتها بل يشجّعها "[3] .

لقد عجّلت انعكاسات هذا العدوان الآثم للسّلطة الفرنسية بالجزائر بانهيار الجمهورية الرابعة الفرنسية وليس بإضعاف التآزر التونسي للثورة الجزائرية مثلما كان يريده الفرنسيون .

ويؤكد حبيب بورقيبة حقيقة وقوف تونس مع الجزائري قائلا :" إن الحكومة التونسية اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد سويعات من تأسيسها، ولو انتظرنا أياما لنعترف بهذه الحكومة لكان ذلك منافيا لروح سياسة التضامن التي نسلكها مع الجزائر المجاهدة، وإن سياستنا

1 . جريدة العمل، " حديث فخامة الرئيس إلى البناء اللبنانية "، عدد 1149، 1959/07/07 م، ص 04.

2 . لمعرفة سير أحداث مجزرة ساقية سيدي يوسف وردود الفعل التونسية والخارجية، ينظر : المنصف بن فرج، مرجع سابق .

3 . محمد لطفي الشابي، " مرجع سابق" .

ترتكز على إيماننا بأن هذه الحرب لا يمكن أن تدوم إلى ما لا نهاية له، ومن الضروري أن تصبح الجزائر مستقلة، وعن ثورة شعب بأكمله قبل جميع التضحيات منذ ما يزيد عن أربع سنوات "[1].

ونفس الرؤية يدلي بها الرئيس حبيب بورقيبة لصحيفة "البلاد" العراقية، إذ أيد مجددا استقلال الجزائر قائلا: إني أدعم نضال الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي خصوصا وأن 98 من المائة من الشعب الجزائري قد أيد دستور وحكومة الجزائر الجديدة ونبذت فكرة الاستعمار الفرنسي بان الجزائر جزء من فرنسا والجزائريين فرنسيون وسيحل الشعب الجزائري العظيم قضيته العادلة وسيستمر بالحرب الضروس ضد الاستعمار حتى ينال استقلاله التام وهذا لقريب . إنشاء الله . وإني على يقين بان القضية الجزائرية عندما تعرض على هيئة الأمم المتحدة في الدورة القادمة ستلقى التشجيع والنجاح أكثر من الدورة السابقة لان قضية الجزائر هي قضية الإنسانية والعدالة والحق الصادق"[2] .

تجمع تصريحات بورقيبة للصحف الأجنبية العربية والأوربية أنه مع الحل العادل والمنصف للشعب الجزائري وهو الاستقلال وأن دعم تونس للثورة فسيترك للتاريخ هو الذي يحكم في يوم من الأيام . تصريحات بورقيبة واقعية إذ تدل الحقائق الميدانية أن الثورة في هذه الفترة حققت الكثير من الانجازات على الصعيد العسكري والسياسي والدبلوماسي وحتى الإعلامي، إذن فمن غير المعقول يسير بورقيبة عكس التيار ولو أن مواقفه بقيت نوعا ما ثابتة منذ 1956 ولكنها تطورت بتطور الأحداث .

عبر حبيب بورقيبة فيما يتعلق بموقفه من اتفاق وقف القتال بالجزائر، عن فرحته بانتصار الشعب الجزائري، كما لم يخف المساعدة التي قدمها له طيلة سنوات من الكفاح يقول :" إنكم تتذكرون أن هذه الدولة ورئيسها كانا منذ أن انطلقت الشرارة الأولى للثورة الجزائرية مندفعين بدون احتراز في مناصرتها رغم أن كثيرا من الناس كانوا يعتقدون عدم نجاحها " ، وختم خطابه بالتأكيد على أن تونس ما تزال تناصر الشعب الجزائري"[3] .

1 . جريدة العمل، " تصريح هام إلى صحيفة ألمانية "، عدد 1163، 1959/07/23 م، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها، " الرئيس يصرح لصحيفة "البلاد" العراقية "، عدد 1208، 1959/09/13 م، ص 03 .

3 . نفسها، " الرئيس يخاطب فوجا من الجزائريين"، عدد 1996، (1962/03/20)، ص 06 .

وأخيرا وبمناسبة نجاح الاستفتاء الذي أكد استقلال الجزائر بأغلبية ساحقة لصالح الاستقلال قال :" أقول لإخواننا الجزائريين وللحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تونس مع الشعب الجزائري دائما وأبدا ومع الحكومة المؤقتة مهما كانت التكاليف "[1] .

ب . رأي بورقيبة في حل القضية الجزائرية:

كان حبيب بورقيبة يرى أن حل مسألة استقلال الجزائر يكون وفق الحل التونسي، والذي كان يراه الحل الممكن والمناسب، ورغم عدم تجاوب القيادة الثورية في الجزائر على هذا الطرح إلا أنه واصل احتضانه للثورة مدعما إياها سياسيا ودبلوماسيا وحتى عسكريا وهو ما عبر عنه في مناسبات عدة والواقع أيضا يشهد له بذلك .

تعددت مواقف حبيب بورقيبة السياسية الداعمة للثورة الجزائرية ، تحدثت عنها الصحافة التونسية وغيرها كما تضمنتها شهادات الفاعلين على الساحة التونسية والجزائرية وإن كان لا يتسع المقام لحصر كل التصريحات والخطابات الخاصة بذلك، إلا أننا نورد البعض منها، سيما ما نقلته جريدة "العمل"، فبورقيبة لطالما اعتبر الجزائريين إخوانا وواجب الأخ نحو أخيه لا يختلف عليها اثنان، ومما قاله في هذا الشأن :" إنما نعتبر الفرنسيين أصدقاءنا والجزائريين إخواننا، ولكن إذا أجبرنا على الاختيار فسيكون هذا في جانب إخواننا، كما أنني ألتقي مع رأي الشعب التونسي في تأييده لكفاح الجزائر "[2] .

إنه المنطق السليم الذي سلكه حبيب بورقيبة بوصف الجزائريين إخوانا والأخ لا يجب إلا أن يدعمه في السراء والضراء والثورة تسير بوتيرة اللارجوع، والواجب يفرض المساندة والدعم رغم ما تربطه بفرنسا من اتفاقية تعاون إلا أن ذلك لم يثنه على أن ينحاز لرأي الشعب التونسي .

حتى الجالية الجزائرية المقيمة بتونس، أشادت بما تقدمه تونس شعبا وحكومة من دعم مادي ومعنوي للثورة الجزائرية، يتجلى ذلك من خلال ما قاله هؤلاء للرئيس بورقيبة يوم استقبالهم:" أنت الذي ناصر أبناءه الجزائريين وأمدهم بجميع ما يطلبون ...و جعل لهؤلاء المشردين والأيتام والثكالى الذين نزحوا إلى تربة شقيقتهم تونس الخضراء في عهد حبيبها المجاهد الأكبر أبقاه الله للكرامة نصرا ولعروبة فخرا وللشمال الإفريقي ذخرا ..جعل لهم من تونس جزائر أخرى، وطنا ثانيا يعزهم بنوه،

1 . جريدة العمل ، " خطاب المجاهد الأكبر في يوم استقلال الجزائر "، عدد 2094، (1962/07/03)، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها، "رسالة بريطانيا، تونس واستقلال الجزائر "، عدد 164، (1956/05/03)، ص 01 .

ويقاسمونهم آلامهم وعذابهم واختتم نص بيان الإشادة بما يلي :" أبقاك الله للجزائر يا حبيبنا ..و إذ نرقب بشغف أن تزور عن قريب الجزائر المستقلة وتلمس حضرتكم ما يكنه لكم الجزائريون من حب وتقدير . .وهنالك يصافحك أبطال الثورة بأيديهم المضرجة التي دميت من دقهم باب الحرية الحمراء"[1].

يذهب حبيب بورقيبة في رأيه لحل المسألة الجزائرية على غرار ما حدث في تونس والمغرب في خطاب مطول في الرديف يوم 1956/01/12 يقول :" ....و أفضل ما نقدمه للجزائر هو أن نعمل على إنجاح الطريقة التي اخترناها بان نسهل على الفرنسيين مواصلة السير في السبيل الذي طالما نادينا بإتباعه ...."و يواصل حديثه قائلا : " ...و لا بد لفرنسا أن تتبع في الجزائر نفس خط السير الذي اتبعته في تونس والمغرب "[2] ، وهو ما يذهب إليه مرة أخرى " لا حل إلا بالاعتراف بالواقع القومي الجزائري" يقول :" إن الحل يتمثل في الاعتراف بالواقع القومي الجزائري متمثلا في قانون دولة يمكنها الارتباط مع فرنسا ارتباطا وثيقا وأن السيادة والاستقلال هي المبدأ والغاية التي تحرك الشعب الجزائري " .وختم قائلا :" إن الأمر الرئيسي في تحرير هذه الشعوب هي هل تريد أن تستقل مع فرنسا أو ضدها ؟، أما أنا فلم اخف اختياري حتى في أحرج ظروف الكفاح وأبقى مخلصا لذلك لأني أعتقد أن في ذلك المصلحة العليا لفرنسا وشمال إفريقيا "[3] . ويواصل بورقيبة حديثه عن المسألة الجزائرية :" إننا نرى مخلصين أن تونس بتحصيلها على نظام استقلالها في نطاق التعاون الوفي البادي في الاتفاقيات سوف تعين ضمنيا على الحل الجزائري بالإرشاد إلى الطريق الواجب إتباعه، طريق الثقة المتبادلة داخل السلم المعتادة "[4] .

تؤكد تصريحات حبيب بورقيبة السابقة أن سعيه للحل الجزائري يكون على غرار ما قام به في تونس من اتفاق جزائري . فرنسي في نطاق التعاون المفضي في النهاية إلى الاستقلال والحرية، هذا الذي لم يجد له تجاوبا من قبل قادة الثورة .

رغم ما عُرف عنه ميله للحل السياسي، فهو لا ينبذ العمل العسكري إذا كان ذلك ضروريا يقول :" إني أريد إقناع الرأي العام الفرنسي أنه لا يمكن معارضة إنسان يكافح ويموت ليكون له

1 . جريدة العمل، "الرئيس الجليل يستقبل وفد الجالية الجزائرية " ،عدد 185، (1956/05/27)، ص 04 .

2 . بورقيبة، خطب، الجزء الأول ، ص 314 .

3 جريدة العمل ، "لا حل إلا بالاعتراف بالواقع القومي الجزائري"، العدد 93 ،(1956/02/09 م)، ص 06.

4 . الجريدة نفسها، "المرحلة الأخيرة لاستقلال تونس وحل قضية الجزائر"، العدد 95 ،(1956/02/12 م)، ص 5.

وطن" [1]، ولما سئل عن موقفه هذا أجاب :" هذا الموقف ليس بالأمر الجديد وإني لم أزد عن كوني رددت ما سبق أن قلته مرارا عديدة علانية، وفي اجتماعات خاصة مع رجال الحكومة الفرنسية وبالخصوص مع " غي موللي" وهو يعلم شعوري منذ اليوم الذي أعربت له فيه عن اعتقادي في أنه لا يمكن الوصول إلى حل يقع التفاوض في شأنه بالبلاد الجزائرية إذا لم يقع الابتداء بالاعتراف بالواقع القومي وتجسيم هذا الاعتراف في منح الجزائر نظام دولة وواصل كلامه قائلا : " إني من الوقت الذي اقتنعت باستحالة حل عسكري في الجزائر وأصبحت لا أرى وجودا لغير طريقة التفاوض، أنطقت منطقا نحو البحث عن ظروف التفاوض الممكنة، وبما أن الواقع الجزائري ينفي جميع هذه الظروف بهذا الاعتراف مسبقا بالواقع الوطني الذي تحدثت عنه فإن التطور نحو الاستقلال لمر إذا كان في أمكان القوة والعنف أن يوقفانه فإنه لا يمكنهما القضاء عليه"..و يقر بورقيبة بإمكانية قيام دولة جزائرية ذات نظام يقول :" ولذا فإني أرى أن إقرار نظام دولة جزائرية أمر يتماشى مع التاريخ وسيفرض نفسه طال الزمان أم قصر "[2] .

موقف صريح من حبيب بورقيبة بدعمه لحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال باستعماله القوة والعنف . مثلما يسميه . لأنه عبر عما كان يراه ويسمعه عن الواقع الجزائري لأن الثورة في هذه الأيام فرضت منطقها على الفرنسيين .

يبدو أن تصريح حبيب بورقيبة عام وغامض لم يفصح ما هو الحل المراد تطبيقه في الجزائر، المهم فقط حل على شاكلة تونس والمغرب ولو أدى ذلك إلى بقاء القوات الفرنسية في الجزائر، يفهم ضمنيا من تصريحه ميله للحل السياسي ودعوته للحرية والاستقلال ولكن ليس الاستقلال النهائي بل على شاكلة تونس أي ولو كان وفق مراحل.

لقد حرص حبيب بورقيبة على إيجاد حل للمشكلة الجزائرية ضمانا لاستقرار شمال إفريقيا وبالتالي استقرار وكذا خشيته أيضا من ارتباط نشاط الجزائريين باليوسفية والناصرية ودعا إلى اقتفاء التجربة التونسية وانتهاج خيار البورقيبية سبيلا لتحقيق أهدافهم التحررية[3]

1 . جريدة العمل ، " بعد تصريحات الرئيس الجليل عن الجزائر"، العدد 131 ،(1956/03/25 م)، ص 1 .

2 . الجريدة نفسها ، " برقية من باريس"، العدد 131 ،(1956/03/25 م)، ص ص 1 . 6 .

3 . للاطلاع أكثر على البورقيبية والمشكل الجزائري، ينظر : محمد الصياح ، مصدر سابق، ص 302 وما بعدها .

ج .مساعي بورقيبة لحل القضية الجزائرية :

لم يفتأ الرئيس حبيب بورقيبة دائما يبدي رغبته في الوصول إلى تسوية سلمية بين الجزائر وفرنسا، وأمام المجلس الوطني للحزب الدستوري، رأى بأن مسعى الوساطة ليس في صالح الجزائريين فقط بل أيضا في صالح الفرنسيين يقول :" بقيت لنا مهمة أخرى ستقوم بها أيضا، وإن كانت لا تتعلق بالمفاوضات، فمن واجبنا أن نحاول إقناع الحكومة الفرنسية بكل الوسائل بأنه ليس في مصلحة ومن فائدة الحكومة الفرنسية والجيش الفرنسي متابعة الحرب في أفق مشحونة بالصراعات الهوجاء، فتجعل الحالة غير قابلة للتلافي، وتعكر صفاء الجو بين فرنسا وتونس وتعرقل التعاون الذي يجب أن يوضع على أساس الإخلاص والنزاهة، وإنه من الفائدة ومن مصلحة الطرفين أن تعدل فرنسا عن تلك السياسة وترجع إلى الرشد أي إلى ما رجعت إليه في خاتمة المطاف في تونس ومراكش، وسنقول هذا الكلام لفرنسا باعتبارنا أصدقاء نريد التعاون معها ولكن تعاوننا هذا لا يمكن أن يكون متينا قويا ويبرز إلى عالم الوجود، إذا بقي إخواننا الجزائريين في حرب طاحنة لا لشيء سوى أنهم يريدون تحقيق غاية سامية كافح في سبيلها الشعب التونسي وجميع الشعوب المغلوبة على أمرها، هذا ما قمنا به وهذا ما سنقوم به في ميدان المفاوضات "[1] .

وأطلع حبيب بورقيبة الشعب التونسي على مساعيه لحل القضية الجزائرية في خطاب قال فيه :" إن قضية الجزائر هي الشغل الشاغل وأن الحكومة لم تقتصر على إبداء تمنيات جوفاء لا تجدي نفعا بل اجتنبت هذا الموقف السلبي وفضلت عليه مواجهة الحكومة الفرنسية ومصارحة الرأي العام الفرنسي عن طريق الصحافة الفرنسية، إذ قلت لهم إن هذه الحرب الطاحنة لا يمكن أن تنتهي ويحل محلها التعاون والصداقة والسلم إلا على أساس الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في الاستقلال...، " [2] .

أثار اختطاف الوفد الجزائري في أكتوبر 1956 م [3] موجة واسعة من الاستنكار من قبل دول العالم قاطبة بما فيها الدول التي كانت صديقة لفرنسا، زيادة على الإدانة التي جاءت من المنظمات العالمية النقابية والطلابية، وتيقن الكل، من عدم رغبة فرنسا في تسوية المشكلة الجزائرية تسوية

1 . جريدة العمل، "خطاب عظيم الأهمية للمجاهد الأكبر " ،عدد 208، (1956/06/24)، ص 05 .

2 . بورقيبة، خطب، جزء 2، ص ص 7 . 9.

3 . قادة الثورة المختطفين: أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف، مصطفى الأشرف. وكانوا حينها بالمغرب الأقصى في زيارة رسمية قبل توجههم إلى تونس للمشاركة في قمة تونس إلى جانب لحبيب بورقيبة والملك محمد الخامس. قام سلاح الجو الفرنسي بإيعاز من المخابرات الفرنسية بتحويل الطائرة المغربية إلى الجزائر، واختطاف قادة الثورة. لمزيد من التفاصيل أنظر: محمد لبجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، دار اليقظة العربية، دمشق، 1965، ص 244.

سلمية ،كما ألقى بورقيبة خطابا إلى الشعب التونسي لتوضيح موقف الحكومة من حادث الاختطاف قائلا :" حادث مؤلم كدر صفونا فقد اعتقل غدرا خمسة من خيرة المناضلين وهم وافدون إلى تونس للتباحث مع المسؤولين التونسيين والمغاربة قصد التوصل إلى حل معقول وقد تحدثت في الموضوع مع رئيس الجمهورية الفرنسية وأصبحت هنالك آمال جسيمة ما راعنا إلا وبعض السلطات الفرنسية المتعنتة تهدم هذه الآمال ولاحظتم أن الشعب التونسي أسرع إلى التعبير عن سخطه فاكتسحت المظاهرات كامل تراب الوطن .. .وتم ضبط خطة مشتركة عمادها اعتبار تونس والمغرب مهددة مادامت الجزائر تنوء نحت وطأة الاستعمار والجيوش الفرنسية .. .وأن مدبري الاختطاف اعتقدوا أنهم بعملهم سيقضون على الثورة ولكن ندوتنا أثبتت أنه لا يمكن التفاهم وإقرار السلم إلا بالتفاوض مع هؤلاء المعتقلين" [1] ، كما عبر من جهة أخرى في ندوة صحفية أن عملية الاختطاف زادت من استفزاز شعوب شمال إفريقيا ونبذ سياسة فرنسا قائلا :" إننا اعتبرنا أن الخديعة التي وقعت أمس كصفعة لأننا واثقين تونسيين ومغاربة من أن فرنسا قبلت مبدأ التفاهم، وكانت على علم من المحادثات التي كان في الحسبان أن يحضرها القادة الجزائريون الذين ألقي القبض عليهم ...."[2] .

طبيعي أن يندد حبيب بورقيبة بما وقع للقادة الجزائريين وهم الذين كادوا يكونون ضيوفا عنده، ومن جهة أخرى تتحدث بعض المصادر أن هذه الندوة كانت ستخدم البلدين تونس والمغرب ربما أكثر من الجزائر لان الحديث الذي راج أن بورقيبة كان سيطرح مبادرته لحل المسألة الجزائرية وفق الطريقة التونسية، وهو الأمر الذي لا يكون في صالح الثورة على أساس أن بيان نوفمبر وقرارات مؤتمر الصومام تبنت مبدأ الاستقلال خيار لا رجعة فيه، وهو المبدأ المخالف لما كان يريده بورقيبة ومحمد الخامس .

تصريحات حبيب بورقيبة . على الأقل . ظاهريا تدل دلالة قاطعة على مدى تجاوبه مع الثورة، وهذا ما نقف عليه من خلال خطبه أو ما ورد في الصحافة أو غيرها من دور الأرشيف، لكن بالعودة إلى تصريحات المناضل وأحد أعضاء 21 "عمار بن عودة" يقول في شهادة له :" أن بورقيبة لم يكن يحب الثورة الجزائرية وعمل كل ما بوسعه من أجل إيجاد محاور من قادتها . قيادة الثورة جماعية . ليسهل عليه تنفيذ رؤيته بشأن إنهاء الصراع الفرنسي الجزائري يقول :" استدعاني بورقيبة في أواخر أكتوبر 1956 وطلب مني من أن أكون رئيسا للثورة ومحاورها، ولما رفضت العرض مبينا

1 . بورقيبة، خطب ،ج 2، مصدر سابق، ص 29 . 30.

2 . عبد الله مقلاتي، " مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية"، مجلة المصادر، مجلة سداسية يصدرها مركز البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، عدد 16، السداسي الثاني ،الجزائر ، 2007، ص 194 .

الأسباب بأن الثورة قيادتها جماعية ولو كنا نبتغي رئيسا لكان مصالي الحاج رئيسنا . بأسلوب ينم عن تهكم .، هنا ثارت ثائرة بورقيبة وأدرك بأنه لا يستطيع إقناع قادة الثورة بجدوى نظرته "[1] .

اغتنم حبيب بورقيبة فرصة وجوده بالولايات المتحدة الأمريكية ليخاطب فرنسا أن عهد القوة قد ولى يقول :" لقد سلكت فرنسا بالجزائر مسلك القوة وهو مسلك لا يمكن الخروج منه بالطرق العسكرية".وأضاف:" إن العالم الحر ليست له أية فائدة في الاحتفاظ ببعض خلايا العبودية التي هي بمثابة النقط السوداء في الجسم السليم"[2] .

وعن مساهمة حبيب بورقيبة في التقريب في وجهات النظر الفرنسية الجزائرية ورفض فرنسا مثل هاته مبادرات يقول :" لقد قوبلت جهودنا ومساهماتنا في تقريب ساعة الخلاص بالجحود إذ مما راعنا إلا أن قوبلت مواقفنا التي ترمي إلى التفاوض والمفاهمة على أساس استقلال حقيقي بمواقف غير مشجعة من الطرف المقابل"[3] ، و واصل الحديث عن مساعيه للتوفيق بين الجزائريين والفرنسيين في خطابه ببني مطير يوم 1958/09/24 قائلا :" كما أننا نسعى دائما إلى الوفاق بين فرنسا والجزائر رغم الحوادث التي تدور الآن رحاها لأنه يجب علينا جميعا أن نتوق إلى التعايش السلمي في هذه المنطقة "[4] .

ولعل القضية التي أسالت الكثير من الحبر، وأثارت نقاشا كبيرا من قبل الصحافة التونسية والعالمية، المبادرة التي تقدم بها بورقيبة يوم 1959/02/17، إذ صرح بأن تونس مستعدة لتسوية مسألة بنزرت بتنازلها لفائدة فرنسا لو أن ديغول أبدى استعدادا لإنهاء الحرب في الجزائر "[5].

يبدو هذا العرض غريبا بل وغامضا، إذ كيف يمكن لحبيب بورقيبة طرح مثل هذا المبادرة في سبيل استقلال الجزائر، المتابعون للشأن السياسي والعارفون بخبايا سياسة بورقيبة يرون أن بورقيبة كان يدرك بأن فرنسا لن تقايض الجزائر بمدينة في مستوى " بنزرت "، ولذلك كان يرى بأن قبول المبادرة ضرب من الخيال .

1 . شهادة عمار بن عودة، برنامج سبق ذكره.

2 جريدة العمل، " إرسال لجنة توفيق إلى الجزائر "، عدد 340، (1956/11/27)، ص 06 .

3 . الجريدة نفسها، " النص الكامل لخطاب الرئيس " ،عدد 690، (1958/01/10)، ص 03 .

4 . بورقيبة، خطب، ج7، ص ص 69 . 97 .

5 . جريدة " لابريس"، يومية تونسية، . ناطقة بالفرنسية . الندوة الصحفية لبورقيبة بتاريخ 1959/02/17، تاريخ النشر 1959/02/18 .

مبادرة حبيب بورقيبة بشأن بنزرت تزامنت مع الاشتباكات التي وقعت بداية فيفري 1959، بين وحدات جيش التحرير الجزائري والوحدات التونسية على الحدود راح ضحيتها قتلى، وهو ما أكده بورقيبة في خطاب له يوم 1959/07/23 إذ صرح بأن الأمر يتعلق بعصابات طلقة وتنشط دون مراقبة تستنكر نشاطها حتى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية " .وأضاف :" عليهم أن يحترسوا من تعريض القضية الجزائرية للخطر، وحمل الحكومة التونسية على الدفاع عن السيادة ضد المغامرين، قد لا يكون هذا في صالح القضية الجزائرية ولا يقرب أبدا ساعة الخلاص، ما هذا إلا نصيحة أخ لإخوته وهو أيضا إنذار ليعلم كل مسؤوليته "[1].

المتمعن في مضمون الخطاب يستنتج رسالة مفادها التهديد والترغيب، فبورقيبة يرغب في الحفاظ على علاقاته بجبهة التحرير والحكومة المؤقتة ومن ناحية أخرى يهدد المجموعات التي وصفها بالعصابات بأنها تعمل ضد مصلحة الثورة الجزائرية ودعاها لتحمل مسؤوليتها في ذلك .

بعد كل هذا وجد حبيب بورقيبة نفسه بين أمرين أحلاهما مر، مشاكل الاشتباكات على الحدود، ومسألة البقاء الفرنسي في تونس، فاجتهد في إيجاد الحل الذي يراه مناسبا، هذه مجرد احتمالات تبقى واردة أو مردودة، لكن المرجح أن بورقيبة كان يدور بخلده الرأي الأول المتضمن استحالة قبول فرنسا بالمبادرة .

دائما وفي مسعى الرئيس حبيب بورقيبة في تقريب وجهات النظر بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والفرنسيين، أي لعب دور الوساطة، سئل بورقيبة في اجتماعه بالصحفيين عن الدور الذي يمكن أن تلعبه تونس ين الجزائر وفرنسا إذا ظهر عزم في الاتصال ؟ يقول بورقيبة : " أكرر منذ خمس سنوات إنني مستعد للقيام بأي دور توفيقي، وأنه دور معرض للانتقاد ولكني كنت دائب الصراحة، وأفاتح ممثلي الرأي العام في كل أمر ورأيي أن الحل الذي يقود إلى السلام لم ينضج بعد"[2].

بمرور الوقت فهم حبيب بورقيبة أن حلوله السابقة لا جدوى منها إلا الانحياز للتوجه القادة الجزائريين وهو المطالبة بالاستقلال، هذا الذي جعلت مساعيه . حسب ما يقول . تبوء بالفشل وتصطدم بالرفض الفرنسي .

1 . ينظر، بورقيبة، خطب، ج 7، خطاب بورقيبة في 1959/07/23، مصدر سابق .

2 . جريدة العمل، "منذ خمسة أعوام ننادي بالوفاق "، عدد 1328، 1960/01/31 م، ص 04 .

د . الثورة الجزائرية قضية مغاربية : اعتبر الرئيسحبيب بورقيبة أن القضية الجزائرية ليست قطرية فحسب بل هي مسألة مغاربية، وهو ما ردده في مناسبات عديدة، منها خطابه في بنزرت، أين أكد على ضرورة فرض الحل في الجزائر مثلما بدا واقعا في كل من تونس والمغرب ومما قاله في هذا الشأن :" طال الزمان أو قصر فحل قضيتي تونس والمغرب سيفرض في الجزائر وستصبح شمال إفريقيا أمة واحدة من الشرق إلى الغرب "[1] و أكد ذلك في جريدة " لاكسيون" التونسية بشأن القضية الجزائرية وربط نجاحها والحصول على الحقوق بالتزامن مع استقلال تونس والمغرب حلم بمغرب موحد يقول :" لن تمضي سنوات قلائل حتى يكون مجموع شمال إفريقيا قد تخلص من الاستعمار والاضطهاد وبأسرع مما يظن بصفة عامة، تعيد أقطارنا الثلاثة التي وقع فصلها عن بعضها منذ عقود تأليف دولة فيدرالية بل ربما موحدة "[2] .

عبر حبيب بورقيبة . في خطاب له بباريس بتاريخ 1956/07/02 عن أمله في أن يعقب استقلال تونس والمغرب دور الجزائر، فيفوز كفاحها ويتحقق استقلالها وتتجسد الوحدة المغاربية المنشودة، حتى لا ترجع هذه الشعوب إلى ما كانت عليه من قبل من تفرقة وتشتت، مختتما خطابه بـ :" أرجو أن يكون في اجتماعنا المقبل ثلاث دول موحدة في شيء اسمه المغرب العربي "[3] ، والشيء نفسه أعاده في تونس يوم 1957/05/23 قائلا :" إن خلاص الشعب الجزائري من محنته شرط أساسي لانبعاث هيكل المغرب العربي الذي نعتبره الجناح الأيسر للعروبة ونعتقد أن وحدة المغرب العربي ركن أساسي لاسترجاع مجد هذه الرقعة من الأرض "[4].

ويؤكد هذا لصحيفة "تامبو" الايطالية لما سئل عن موقفه من القضية الجزائرية القائل بأن لا حل لهذه المشكلة إلا بعد اعتراف فرنسا بحق الجزائر في الاستقلال مثما كانت الحال بالنسبة لبقية بلدان الشمال الإفريقي وفقال : " إن اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر في الوقت الحاضر لن تستفيد منه فرنسا وحدها بل ستستفيد منه كافة دول العالم الحر الذي ننتمي إليه نحن "[5] .

اعتبر الرئيس حبيب بورقيبة في تصريح له لجريدة "العلم "المغربية أن تحرير الجزائر شرط أساسي لتحقيق الوحدة المغاربية يقول :" هناك عقبات ولا شك ...، ولكن العقبة الكأداء هي استعمار

1 . جريدة العمل، " من خطاب المجاهد الأكبر ببنزرت "، عدد 12، (06 /11 /1955)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها، " إثر تجربتنا في شمال إفريقيا"، عدد 79، (24 /01 /1956)، ص 04 .

3 . بورقيبة (الحبيب)، خطب، ج2 ، ص 165 .

4 . نفسه، ج4، ص 164.

5 . جريدة العمل، "تصريح فخامة الرئيس لصحيفة "التامبو" الايطالية " ،عدد 577، (1957/08/31)، ص 01 .

الجزائر ...لذا أعتقد أن عملنا مع بعض . تونس والمغرب وليبيا . لتوفير أسباب تحرير الجزائر يسهل في نفس الوقت تحقيق الوحدة، لان تحرير الجزائر شرط أساسي لتحقيق أمنية الوحدة، وحين تتحرر الجزائر لن تبقى أمام وحدة شمال إفريقيا أسباب معقولة يمكن أن تعطلها "[1].

ربط بورقيبة علاقاته السياسية والاقتصادية مع فرنسا بحرب الجزائر وأن مستقبل الجزائر الحر مرتبط بمستقبل الجزائر وحتى إفريقيا الشمالية ومستقبلها، يقول :" لقد قلنا منذ سنين للفرنسيين أن تأثير هذه الحرب على المشاكل الدولية وسياسة فرنسا والعالم الحر ومستقبله في إفريقيا وآسيا." يقول :" إن الحجر الأساسي لتطور إفريقيا الشمالية واتجاهها ومستقبلها هو الجزائر، وإن الجزائر هي حجر الزاوية والركن الأساسي للمودة والصداقة ما بين الغرب والعالم العربي بل هي الركن الأساسي للعلاقات الاقتصادية المستقبلية بين أوربا وإفريقيا [2] ، و يقول : " ثمة من يرى انه من الأفضل أن يكافح الشعب الجزائري حتى يظفر باستقلاله، فإذا تم له ذلك أمكن أن نكون هذه الوحدة بين دول مستقلة، هذا هو الاتجاه الذي اتبعناه حتى الآن، إذا كنا نتعاون مع بعضنا البعض ونعين من هو في حاجة إلى الإعانة، ريثما يتحقق استقلال الجزائر وتصبح في مرتبة واحدة وإذ ذاك نتفاوض مع بعضنا البعض لتكوين هذه الوحدة [3]، وفي معرض آخر يقول :" لم يبق مجال للمجاملة أو لإخفاء رغبتنا لا في إيجاد حل سلمي وإنما في تحقيق استقلال الجزائر، ونحن لا نكتفي هنا بالتمني بل نعمل من اجل هذا الاستقلال، لان حياة المغرب العربي وكرامته وسعادته وازدهاره تتوقف على استقلال الجزء الرابع منه [4]، ويقول :" سنعمل على تحرير الجزائر ومساعدة فرنسا على فض المشكل الجزائري لا على أساس القهر ولكن على أساس تحرير الأمة الجزائرية واستقلالها، ويقيني أن هذا العمل هو تدعيم للوحدة المنشودة "[5] .

أدلى رئيس الجمهورية التونسية بتصريح للتلفزة الألمانية تحدث فيه عن الوضع في شمال افريقيا . وبشكل خاص الجزائر . فقال :" إن من واجب العالم الحر أن يؤثر على فرنسا بصفة ودية حتى تقبل الاعتراف باستقلال الجزائر "[6] .

1 . جريدة العمل ، " تحرير الجزائر شرط أساسي لتحقيق الوحدة " ،عدد 661، (1957/12/10)، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها ، " مستقبل العالم الحر مرتبط بمستقبل الجزائر " ،عدد 713 ، (1958/02/07)، ص 06 .

3 . بورقيبة، خطب، ج 6 ، خطابه بتونس يوم 1958/05/08 " على هامش ندوة طنجة "، ص 236 .

4 . المرجع نفسه، ص 240 .

5 . نفسه، ص 244 .

6 . جريدة العمل، " لا يمكن لنا أن نشاهد ...، عدد 791، 1958/05/10 م، ص 03 .

صرح الرئيس حبيب بورقيبة في سؤال له من التلفزيون الأمريكي بخصوص مسألة استقلال الجزائر الكامل، هل هو شرط أولي لتكوين الاتحاد بين أقطار شمال إفريقيا، أجاب : " أن استقلال الجزائر سيجر حتما توحيد شمال إفريقيا، إنه لا يمكن أن تتحقق الوحدة أو الجامعة أو الفيدرالية بين ثلاثة أقطار أحدها يعتبر جزءا من قطر آخر أي من فرنسا ولذلك فإننا أمام ضرورة تحقيق هذه الوحدة، رأينا بعد بذل كل الجهود لتسهيل حل المشكل الجزائري، أن نقرر المساهمة والعمل على تحرير القطر الثالث وهذا هو غرض مؤتمر طنجة "[1] .

لعب حبيب بورقيبة على وتر الوحدة المغاربية، المنشودة بحكم عوامل دينية ولغوية وتاريخية ومصير مشترك وغيرها من النقاط التي يؤمن بها الشعب المغاربي من شرقه إلى غربه، لكن أحلامه لم تجد آذانا صاغية، الأكثر من ذلك هو نفسه لم يلتزم بما ظل يردده، مما يعني أن الكلام شيء والأفعال شيء آخر، وليس أدل على ذلك إمضاؤه إنفاق مع فرنسا الذي بموجبه تم نقل البترول من الجزائر عبر تونس، وهو ما اعتبر ضربا للثورة وللوحدة المغاربية، سيما وأنه جاء بعد شهرين فقط من مقررات طنجة التي تضمنت مشروح الوحدة ،إذن فمشروع الوحدة دفن قبل أن تستقل الجزائر، بل وحتى بعد استقلال الجزائر لم يتحقق هذا، زادت شقة الخلاف أكثر بين دوله مما حال دون تحقيق هذا الأمل إلى يومنا هذا، وربما التضامن والتآزر كانا موجودين أيام الاستعمار أكثر مما هو موجود بعد الاستقلال .

هـ . بورقيبة ينتقد السياسة الفرنسية في الجزائر : كثيرا ما انتقد بورقيبة السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، وهو الذي اكتوى بنارها خاصة في ثلاثينيات القرن الماضي بداية تشكيل الحزب الدستوري الجديد، ودخوله السجن وغيرها من الممارسات التي أدانها في حينها، وهو ما يعيه إلى فكرة أن الاستعمار أسلوبه واحد، وما على الأحرار سوى التنديد والرفض، هذا ما نلمسه من عديد التصريحات منها حديثه عن الظلم الذي يتعرض له الجزائريون حيث قال :" .. .وإنه من الظلم أن يتصرف مليون فرنسي بالجزائر في عشرة ملايين من أبناء الوطن ويذيقوهم من العذاب ألوانا، فمزيج من الدبلوماسية والسياسة والحرب والتدخلات لابد أن يتضح ما يستسيغه الرأي العام الفرنسي ويعيد إلى فرنسا رشدها، إذ لا يوجد عاقل يتصور أن يستقل جناحا المغرب العربي ويبقى الجسد يرزح تحت

1 . جريدة العمل ، " تصريح فخامة الرئيس "، عدد 817،(1958/06/10 م)، ص 03 .

كلكل الاستعمار[1]، ويتألم لما يحدث في الجزائر قائلا :" إن تونس المستقلة تتألم من الحرب القاسية المسلطة على الشعب الجزائري الشقيق"[2] .

أثار تصريح رئيس الحكومة التونسية حبيب بورقيبة ضجة كبرى في الصحف ومجلس الوزراء الفرنسي :" أحسن طريقة لإعانة الجزائر على تحقيق مطالبها المشروعة تتمثل في وضع حد للحرب القائمة هناك "[3] .

يفهم من جملة التصريحات أن موقف الحكومة التونسية الممثلة في الحبيب بورقيبة، تنديد صريح وواضح لسياسة الظلم التي يتعرض لها الجزائريون بل ودعا إلى وضع حد للحرب الدائرة رحاها هناك.

انتقد حبيب بورقيبة ادعاء فرنسا بأن الشعب الجزائري يقف إلى جانبها وأن الفلاقة[4] هم المسؤولون على ما يحدث قائلا :" ليس صحيحا ما تدعيه فرنسا من أن موقف الشعب الجزائري مساند في مجموعه لها لو لم يكن ثمة إرهاب مسلط عليه من جانب من تسميهم بالفلاقة "[5] .ويقول في موضع آخر : " إن الجزائر تجمع بيننا وبينها وحدة اللغة والدين والآمال والآلام، قضية الجزائر تمسنا في الصميم، فرأينا أنه لا سبيل إلى السكوت عن هذه المجازر التي تقترف في الجزائر، والتي تزيد الوضع كل يوم تعكرا وتباعد بينه وبين الحل المعقول، الذي من شأنه أن يفض هذا المشكل بصفة نهائية "[6]، كما دعا فرنسا للتعقل وترجيح الرأي الصائب الذي يفضي لحل القضية حلا سياسيا دبلوماسيا، ورفض إقامة حلف مع فرنسا في الوقت الذي تقتل فيه الجزائريين قوله :" الحرب القائمة في الجزائر تجعل من غير المعقول أن يبرم حلف مع فرنسا التي تقتل إخواننا الجزائريين وتعمل على محقهم ومحو شخصية بلادهم، وهذا ما يجعلنا معذورين إذ نرفض التعاون مع دولة تقتل إخواننا "[7] .

يعود حبيب بورقيبة لحكمة التاريخ التي تفرض على الشعوب أحذ نصيبها من الحرية لان الواقع يؤكد ذلك، يأمل م، ا، تحقق الثورة الجزائرية نجاحها يقول :" ما من مكان انتصرت فيه قوات

1 . بورقيبة، خطاب بباجة، في 6 أفريل 1956، ص ص 49 . 50.

2 . جريدة الطليعة، "الواجب نحو الجزائر"، عدد 27، (1956/04/20)، ص 02 .

3 . جريدة العمل، "تصريح رئيس الحكومة التونسية"، عدد 164، (1956/05/03)، ص 01 .

4 . تطلق هذه الكلمة في أصل معناها قطاع الطريق واللصوص وقد روجها الاستعمار الفرنسي للدلالة على الفدائيين لتشويه سمعتهم

5 . بورقيبة، خطب، الجزء 4، ص 165 .

6 . بورقيبة، خطب ، ج 4، خطابه بتونس يوم 1957/05/16 " بناء المغرب العربي الكبير "، ص 138 .

7 . جريدة العمل العمل، "النص الكامل لخطاب الرئيس " ،عدد 690، (1958/01/10)، ص 03 .

القمع على قوى الشعوب وإرادة الانطلاق والتعلق بالحرية، إلا وكان انتصار القوى الغاشمة وقتيا لا تأثير له، وهذا ما تثبته الحجج والبراهين والأمثلة الحية، وهو ما تؤكده الثورة الجزائرية عندما تكلل بالنجاح، وإنه ليستحيل الحكم الاستعماري في الجزائر أن يستقر أو يطمئن على وجوده، ولهذا لم يبق إلا مسايرة التاريخ والاستجابة لهذه القوة الجبارة التي ظهرت في قارتي آسيا وإفريقيا، بعد الحرب العالمية الثانية والتي ترمي إلى تحرير الشعوب من ربقة الاستعمار "[1] .

أيّد الرئيس حبيب بورقيبة في بتصريح لصحيفة " نيويورك تايمز " وجهة نظرالوطنيين الجزائريين، حيث أكد أن ليس هناك أي احتمال لإقرار السلام بالجزائر، وإن السياسة الفرنسية وحدها هي التي تبعث على الاستنكار"[2] .

نلاحظ أن الرئيس بورقيبة دائما وبقدر ما كان يتودد للفرنسيين . بحكم ظروف تحكمهما . فأنه لم يتوان في التنديد والاستنكار لما يحدث في الجزائر محملا الحكومة الفرنسية مسؤولية العنف ". رأى حبيب بورقيبة بصعود شارل ديغول للحكم أن المتطرفين الذين أتوا به للسلطة سيعملون على إضعافه يقول : " وقد ضيع الجنرال "شارل ديغول" Charles de Gaulle فرصة إقرار السلم وكان واجبا عليه أن يفرض نفسه على المتطرفين وعلى هؤلاء الذين خولوا له استلام مقاليد الحكم." وأضاف : " وإني أعتقد أنه لم يفعل ذلك وأعتقد أن حكومته تبدو في نظر المتطرفين، ضعيفة مثل الحكومات التي سبقتها، وإنه سيضطر للمراوغة أي أنه سيضطر للاستمرار في الأخطاء وضعف النظام الذي ثار ضده هذا النظام الذي كان ينسب إليه مصائب فرنسا " .وختم بقوله : " وأظن أن الجزائريين لن يسايروه في هذا المنهج، وقد أعلنوا عن ذلك رسميا وهو أمر طبيعي ونحن نأسف لكل ذلك"[3] .

يبدو أن الرئيس حبيب بورقيبة أصدر حكما مسبقا عن أداء الجنرال "شارل ديغول " Charles de Gaulle ، فهذا التصريح جاء بأيام فقط من استلام السلطة ومع ذلك حكم على مستقبله بالضعف والاستمرار في الأخطاء، ربما كان من الأحرى إعطاءه فرصة للحكم إما له أو عليه هذا من جهة، من جهة ثانية ربما بورقيبة ونتيجة حنكته السياسية وقراءته المتمعنة للواقع آنذاك ومعرفته بدواليب الحكم في باريس وظروف الانقلاب الذي جيء بالجنرال "شارل ديغول" Charles

1 . بورقيبة، خطب ، ج 6، خطابه بتونس يوم 1958/05/08 " على هامش ندوة طنجة "، ص ص 242 . 243 .

2 . جريدة العمل ، " الرئيس يدلي بتصريح"، عدد 1021،(1959/02/03 م)، ص 01 .

3 . الجريدة نفسها، "تصريح فخامة الرئيس للتلفزة الأمريكية "، عدد 817،(1958/06/10 م)، ص 03 .

de Gaulle، دفعه إلى استباق الأحداث، وبالنظر إلى الوقع السياسي والعسكري للجزائر على الأقل في السنتين الموايتين لصعود ديغول إلى الحكم يمكن القول أن بورقيبة كان صائبا في رؤيته .ومع اليأس الذي انتابه فهو لم يفقد الأمل في أن تعمل حكومة "ديغول" على التغلب على العقبات يقول :" : " ....إننا ننتظر الكثير من حكومة "شارل ديغول" Charles de Gaulle ونتمنى أن يتوصل إلى التغلب على العقبات والعراقيل"[1] .

العقبات التي يقصدها حبيب بورقيبة هو التمكن من عصابة المعمرين، والجنرالات الرافضة لأي حل سياسي يفضي إلى إنهاء المشكل الجزائري وليس فقط هذا بل كانت هناك مشاكل عديدة بين تونس وفرنسا ينتظر بورقيبة إنهاءها، فالأمل المرجو منه هو أمل مزدوج جزائري . تونسي .

من جهة أخرى نرى أنه في الوقت الذي يصرح فيه بورقيبة بدعمه السياسي والدبلوماسي والعسكري سواء منه شخصيا أو طريق حكومته المسئول المباشر عن أدائها يعمل على تمكين الاستعمار الفرنسي في الجزائر من خلال إمضائه على اتفاقية اقتصادية [2] بين حكومته وفرنسا والمعروفة باتفاقية " إيدجلي " التي نصت على مد أنبوب "إيدجلي" البترولي من الصحراء الجزائرية إلى ميناء السخيرة عبر الأراضي التونسية، رغم أن قيادة جبهة التحرير الوطني سبق لها وأن رفعت مذكرة حول هذا المشروع إلى الحكومة التونسية منذ جانفي 1958 م، بل وحذرت "بورقيبة" من إمضاء الاتفاق أسبوعا قبل، جاء في جريدة المجاهد :" ...اضطر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ مفاتحة الرئيس بورقيبة في الموضوع قبل إمضاء الاتفاقية بأسبوع واحد ولكن هذه الجهود . مع الأسف . لم تفلح "[3] . رغم ذلك فقد تم المشروع وفورها قدمت لجنة التنسيق والتنفيذ من خلال المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وجهة نظرها في مضمون الاتفاقية التي اعتبرتها بمثابة اعتراف تونس بحق فرنسا في الثروات الجزائرية وضرب للوحدة الترابية الجزائرية يعني . الصحراء . وخرق لاتفاقية طنجة .

1 . جريدة العمل ، " الرئيس يصرح إلى مندوب فرانس براس "، عدد 830، (1958/06/25 م) ، ص 03 .

2 . تمت المفاوضات بين شركة البحث والاستغلال في الصحراء creps الفرنسية التي تستغل الحقل وشركة النقل بالأنابيب strabssa التونسية التي تتولى نقل البترول وقع الاتفاق في 30 جوان 1958 الذي ينص على مد خط أنابيب يمر بمحاذاة الحدود الجزائرية الليبية ويعبر إلى الصحراء إلى الشمال في اتجاه ميناء السخيرة التونسية الواقعة على خليج قابس، هذا الاتفاق أثار ردود فعل جزائرية التي اعتبرته ضربا للثورة وتشجيعا للتمكن الفرنسي في الجزائر، ينظر : الباجي قايد السبسي، الحبيب بورقيبة، المهم والأهم، تر : محمد معالي، دار الجنوب للنشر، تونس، 2011، ص 314 .

3 . جريدة المجاهد، أسبوعية جزائرية، "افتتاحية "، عدد27، (1958/07/22)، ص 1 . للاطلاع على نص المذكرة التي أرستها لجنة التنسيق والتنفيذ لبورقيبة، ينظر نص الرسالة التي وجهتها جبهة التحرير الوطني للرئيس بورقيبة بشأن مسألة أنبوب النفط "إيدجلي" ينظر المجاهد . الناطقة بالفرنسية، بتاريخ 1958/07/22، أو فينر روف، البورقيبية والسياسة الخارجية لتونس المستقلة، ترجمة صبحي ثابت، منشورات المعهد التونسي للعلاقات الدولية، تونس، 2001، ص ص 405 . 407 .

غير البعيدة . بل ومقايضة بدماء الشهداء وغيرها من النقاط التي أثيرت[1] ، كما نجد رد جبهة التحرير واضح في المقال الذي صدر في صحيفة المجاهد الناطقة بالعربية . بعنوان " الخبز المسموم " ردا على ما ورد في الصحافة التونسية " أفريك أكسيون" :" أن المشروع يتعلق بالخبز اليومي للتونسيين ووفر موارد مالية ومناصب عمل وغيرها، ومما جاء في المجاهد :" ...إن مثل هذه الصفقات، له تأثير كبير على إطالة الحرب بالجزائر وعرقلة تحريرها، فانه لا يمكن للشعب الجزائري ولا الشعب التونسي أو المغربي أن يقبل بإجراء مثل هذه المعاملات مع فرنسا "[2].

أبدى الرئيس حبيب بورقيبة موقفه من هذا مشروع الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" Charles de Gaulle مشروع تقرير المصير للجزائريين، قائلا : " كان في مستطاع فرنسا أن تحيد عن السير نحو المأزق، وأن تستجيب لرغبات الشعب الجزائري الشرعية، وأن تمهد الطرق لمفاوضات سلمية لتسوية القضية في كنف الشرف والكرامة، ونجد اليوم أنفسنا أمام موقف اتخذه رئيس الجمهورية الفرنسية وأعني تصريحه في 1959/09/16، الذي يجب درسه بكل عناية ودقة، وأقول : إن حكومتي مرتاحة لتسجيل هذه النية التي أعلن عنها رسميا رئيس الدولة الفرنسية، والتي تقضي بتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره ، فإن الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره يمثل خطوة حاسمة وهامة "، و يضيف : " إن اعتراف فرنسا بحق الجزائر في الاستقلال، أو على الأقل بحق تقرير المصير، مازال الطريقة الوحيدة التي من شأنها أن توصل إلى اتفاق بين فرنسا والجزائر"[3]، كما اعتبر أن هناك إمكانية للتباحث في شروط وضمانات تقرير المصير في الجزائر "[4].

تفاؤل حذر من رجل سياسي محنك . حبيب بورقيبة . تجاه قضية سياسية مهمة طرحها رئيس يجيد السياسة بمكر ودهاء وهو مشروع تقرير المصير، هذا المشروع الذي طالما نادي به الجزائريون وهو هدفهم الاسمي، بل وكثيرا ما طالب به حبيب بورقيبة نفسه في مناسبات سابقة خاصة بعدما تأكد رفض قادة الثورة الجزائرية لأنصاف الحلول والنتائج الميدانية التي كانت ترفض كل مساومة أو حلول جزئية لا تلبي رغبة الجزائريين في الاستقلال، ولذلك نبه بورقيبة إلى ضرورة درس المشروع بعناية ومعرفة تفاصيله، ولو انه من حيث المبدأ اعتبره السبيل الوحيد لأي اتفاق بين الطرفين .

1 . محمد الميلي، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 107 . 111 .

2 . جريدة المجاهد، أسبوعية جزائرية، "الخبز المسموم "، عدد27، (1958/07/22)، ص 1 .

3 . جريدة العمل، " قضية الجزائر "، عدد 1232، (1959/10/11 م) ، ص 10 .

4 . فيرنر روف، مصدر سابق، ص 325 .

كثيرا ما أبدى حبيب بورقيبة الذي رغبته في حل المسألة الجزائرية نهائيا، وانتقاده للسياسة الفرنسية المنتهجة، يتجلى ذلك من خلال التصريحات والخطابات المختلفة هنا وهناك، عرف عنه أنه براغماتي إلى أبعد الحدود، فهو ينتقد الفرنسيين من جهة و، ويقترب منهم تارة أخرى لتحقيق مآرب ولو على حساب الجزائريين، فإلى جانب ما عرف بقية " إيدجلي" . سبق الحديث عنها . طرأت أيضا قضايا أخرى ذات الصلة بملف علاقة التونسيين بالثورة الجزائرية على مستوى القيادة، منها شهادة توفيق المدني :" أنه في سنة 1959 خلق الرئيس حبيب بورقيبة قضية مراجعة الحدود التونسية مع الجزائر بدعوى أن حقوق تونس هضمت وأن الفرنسيين قد اعتدوا على شيء من أرض تونس " .ويضيف قائلا :" والحقيقة أنه افتعل ذلك ليفوز ببعض آبار البترول الجزائري في الجنوب، وما لبثت تلك الدعوة أن تلاشت أمام صلابة الجزائريين وثباتهم في الدفاع أن أرض الوطن "[1].

بعدها ظهرت أزمة أخرى إثر حوادث بنزرت عام 1961 أين طالب الممثل التونسي "الطيب السحباني " في الجامعة العربية بتأييدها في مطالبتها باسترجاع أراضيها شمال البلاد وجنوبها، هذا المطلب وقف ضده ممثل جبهة التحرير الجزائرية السيد أحمد توفيق المدني طالبا حذف كلمة " وجنوبها" ودافع عن وجهة النظر الجزائرية بأن الجنوب الذي يتحدث عنه التونسي هي أرض جزائرية، ونبه إلى مخاطر مثل هاته القضايا وأبعادها، وانتهى الأمر بعد أخذ ورد إلى حذفها من البيان باستبدالها بعبارة " استرجاع كل البلاد التونسية " وقبلها الوفد التونسي على مضض [2] .

بقيت تفاعلات مسألة الحدود والصحراء محل جدل بين تونس وقيادة الثورة، خاصة وأن القيادة التونسية الممثلة في بورقيبة راهن على افتكاك جزء منها من لدن الفرنسيين وهو ما كان محل نقاش فيما عرف بلقاء "رامبواي" بين حبيب بورقيبة و"شارل ديغول" في 1961/02/27 والتي تعتبر إحدى حلقات الحراك السياسي القائم على المصالح التونسية الفرنسية في مواجهة مطالب الثورة الجزائرية، وبغض النظر على محور المحادثات التونسية . الفرنسية التي تناولت مسألة بنزرت هناك أيضا مسألة الصحراء *التي كان ينظر إليها حبيب بورقيبة على أنها مشاعة ومشتركة بين دول المغرب وكثيرا ما اعتبر حبيب بورقيبة أن ملف الصحراء يعني فرنسا وليس الجزائر بحكم أنها

1 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 501 .

2 . المصدر نفسه، ص . ص 501 . 503 .

* . من خلال فحصي لمحتوى جريدة العمل . التونسية . من أول عدد في 1955/10/25 إلى آخره في جويلية 1962 . بقيت تصدر إلى غاية 1988 . كانت دائما تعتبر الصحراء الجزائرية، صحراء افريقية ولم تكتب أبدا أنها جزائرية مما يفيد أن الجريدة كانت تتبع نهج النظام في رؤيته لمثل هذه المسائل، كيف لا ؟ وهي جريدة دستورية ناطقة باسم النظام الحاكم.

مستعمرة تحت السيادة الفرنسية [1]، ورغم ما أشيع أثناء الزيارة من أن محورها الوساطة التونسية لحل المسألة الجزائرية إلا أن الأمر، لم يكن كذلك، فحسب شهادة محمد المصمودي [2] الذي أجرى اللقاءات التمهيدية مع الجنرال ديغول :" بأن المطالب التونسية الخاصة بالصحراء شكلت الموضوع الأولي للنقاش "[3] .

رغم البيان المشترك الفرنسي التونسي الذي تناول العلاقات الثنائية إلا أن لهجة البيان وتعاليق الصحافة كلها تفيد بان حبيب بورقيبة تمسك أثناء محادثاته مع ديغول برأيه الخاص بضرورة الاستغلال المشترك للصحراء الأفريقية [4] ، ومما يعزز هذا أيضا شهادة الباجي قايد السبسي :" بأن حبيب بورقيبة طالب شارل ديغول Charles de Gaulle بتصحيح الحدود الصحراوية التونسية وأن الجزائر احتجت عليه بحكم أن مثل هذه المسائل لا يمكن أن تثار مع الفرنسيين لا سيما وأن الجزائر في حالة حرب،، ولم تترد حكومة الجمهورية المؤقتة الجزائرية في اتهام بورقيبة بالسعي لعقد صفقة مع ديغول على حساب الجزائر "[5] .

لكن رغم هذه الخلافات التي كانت تظهر تارة وتختفي أخرى، إلا أنه بقيت اتصالات القادة الجزائريين بالتونسيين وتجلى الأمر أكثر بعد حوادث بنزرت الأليمة يوم 1961/07/20، أين أرسل فرحات عباس إلى الرئيس الحبيب بورقيبة برقية جاء فيها :":" أمام الاعتداء السافر الذي كان ضحيته الشعب التونسي ببنزرت، نؤكد لكم تضامننا معكم، وغننا نستنكر مرة أخرى هذه الجريمة الاستعمارية الجديدة "[6].

1 . الباجي قايد السبسي، المصدر السابق، ص 316 .

2 . محمد المصمودي : من مواليد المهدية بتاريخ 1925/05/29 ،تعلم بالصادقية وتحصل على البكالوريا وتابع دراسته في فرنسا في ميدان الفلسفة والأدب، اعتنى بالسياسة منذ سنوات طويلة،عمل في صفوف الحزب وانخرط في سلك الشباب الدستوري وفي فرنسا انتخب رئيسا للجامعات الدستورية،ألقي عليه القبض وهو في فرنسا وأطلق سراحه وعاد إلى باريس لمواصلة نشاطه السياسي، دخل لاول مرة في الحكومة بتاريخ 1956/04/15 وغادرها يوم 1974/01/14 تولى عدة وظائف منها وزير دولة وكاتب الدولة للأخبار والإرشاد، السياحة والخارجية، ينظر : منير شرفي، مرجع سابق، ص 222 . وينظر أيضأ : العمل، من هم أعضاء الديوان السياسي ؟، عدد 27، (1955/11/24)، ص 04 .

3 . شهادة محمد المصمودي يوم 1963/07/06 مع الكاتب والمؤرخ الفرنسي " روف فيرنر" الذي ألف كتاب عن البورقيبية .

4 . فيرنر روف، المصدر نفسه، ص 258 .

5 . الباجي قايد السبسي، المصدر السابق، ص 316 .

6 . جريدة العمل " رسالة فرحات عباس إلى بورقيبة "، عدد 1787، (1961/07/21)، ص 02 .

إزاء كل هذه المشاكل التي كانت تعكر صفو العلاقات الجزائرية التونسية، إلا أن حكومة الثورة بقيت متزنة، هادئة، يتجلى ذلك من خلال دعوتها تونس إلى المساعدة العسكرية في مسألة بنزرت . رغم خوضها الحرب . وزيارة وفد عنها لبنزرت فيما بعد تعبير عن التضامن، لان قادة الثورة أدركوا أن أي شقاق ليس في صالح الثورة بل يضعفها وهو ما كانت تريده فرنسا خاصة وأن السنوات هذه بلغت فيها المفوضات تقدما أكثر من السابق والثورة تمكنت من الانتشار ولا مجال للتراجع .

و . بورقيبة ومسألة المفاوضات الفرنسية مع الجزائر :فكرة المفاوضات أو فتح باب الحوار مع الفرنسيين، بدأها بورقيبة منذ سنة 1956، وبقي مؤمنا بها إلى غاية الاستقلال ولكن فكرة التفاوض تختلف لدى بورقيبة عن قادة الثورة، فالمفاوضات التي يؤمن بها في المراحل الأولى . على الأقل السنوات الأولى من حكمه . 1956 . 1958، ومما يرجح عنه أنه يميل للحلول السلمية والابتعاد عن الشعارات التي من شأنها إطالة الحرب وهو الذي يقول : " من واجبي أن أسلك سياسة الرصانة، التي لا تقف فاعليتها على تونس فقط بل تتجاوزها إلى شقيقتها الجزائر، تقترب ساعة الحل الحقيقي عندما تنضج ثمرة المساعي "[1].

يتضح ذلك من حديثه لإذاعة " لوزان"السويسرية"، إذ لم يخف حبيب بورقيبة رغبة تونس في أن تفتح فرنسا باب المفاوضات مع الجزائريين، جاء ذلك في سؤال عن الحل الذي تريده تونس يقول :" نعم، المفاوضات على أساس قاعدة حق الشعوب في إدارة شؤونها بنفسها وعلى أساس العدالة الإنسانية وحق الجزائريين في العيش والعزة والكرامة كبقية أمم العالم الأخرى، مع ممثلي الشعب الجزائري الشرعيين والغريب أن فرنسا تصر على احتلال الجزائر دون التعاون معها في نطاق المعايشة السلمية بين جميع العناصر المتساكنة في القطر الجزائري "[2] .

هذا التصريح يتضمن شقين : شق يتماشى مع مطالب الثورة وهو منح الجزائريين حقهم في إدارة أنفسهم في كنف الكرامة والحرية والشق الثاني يطالب فرنسا بالتفاوض على أساس العيش المشترك للجزائريين والمعمرين معا، هذه فكرة لم ترفضها حكومة الثورة حتى في اتفاقيات إفيان يوم منح للمعمرين حرية البقاء مع منحهم الجنسية الجزائرية .

1 . البيان الأسبوعي لبورقيبة في 1958/10/16 .

2 . جريدة العمل، "المجاهد الأكبر يفضي بتصريح هام " ،عدد 212، (1956/06/29)، ص 01 .

الرئيس حبيب بورقيبة ينادي بإلحاح بضرورة إنهاء حرب الإبادة بعد إفلاس الاستعمار وتمكين الجزائريين من حقهم في تقرير المصير قائلا :" ولا نزاع أن للجزائريين وحدهم الحق في أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم ولسوف يقع الوصول حتما إلى هذه الحقيقة طال الزمان أم قصر إذ أن النظام الاستعماري هو بصدد الاضمحلال ولكن لا يجب أن يطول هذا النزاع أكثر مما طال "[1] .

بقي حبيب بورقيبة مصرا على انتهاء المشكلة الجزائرية بالحل السلمي في خطابه بتونس يوم 1957/05/23 بعنوان "نحو حل عادل للقضية الجزائرية" قائلا : ".. .ما زلنا على اعتقادنا بأن حرب الجزائر مهما طالت فمآلها الانتهاء [2]، وينبغي أن تنهي في أسرع الآجال وهذه المشكلة يمكن أن تفض على أساس التفاوض ..." .

أجاب حبيب بورقيبة في سؤال له من صحيفة "العلم" المغربية عن الدور الذي يمكن أن تقوم به كل من تونس والمغرب لحل المشكل الجزائري، عن طريق المفاوضات:" نحاول على قدر الإمكان أن يكون موقف الجزائر من الناحية الدبلوماسية موقفا نافعا ذي فعالية لكسب الأنصار داخل فرنسا وخارجها ونعمل على تشجيع المقاومين في الثبات والصبر ومواصلة الكفاح حتى ترجح كفة العقل، ونعتقد أن الانتصار العسكري الفرنسي على الثورة لا سبيل إليه وأن الاعتراف باستقلال الجزائر لا يعني انهيارا لفرنسا واضمحلالا لها، ويجب أن نقنع فرنسا بأن الانتصار العسكري ليس ممكنا وإن الإذعان للحق سيكسبها فوائد كثيرة "[3] .

خصص الرئيس حبيب بورقيبة في بيانه الأسبوعي للقضية الجزائرية حيزا من حديثه لها، منتقدا تجاهل السلطة الفرنسية لتقرير المصير ومبينا أن تأثير الحرب الجزائرية يمتد إلى إفريقيا وغيرها يقول : " لقد كنا من أول المرحبين بما حصل بالنسبة للجزائر من الاعتراف بحرية تقرير المصير ولكن لم تظهر علامة من علامات التنفيذ، وليس ثمة دعائم واقعية تدفع الجزائريين إلى السفر إلى باريس، وما زالت الأحداث تكشف على أن الحرب ضرب من العبث والدليل نجده في اعترافات القادة الفرنسيين ." ويضيف : " وعندما لا يريد شارل ديغول Charles de Gaulle الاعتراف بجبهة التحرير ليتفاوض معها حول ضمانات تطبيق تقرير المصير يهرب من الواقع"[4] .

1 . جريدة العمل، " الرئيس بورقيبة يرحب " ،عدد 266، (1956/09/01)، ص 01 .

2 . بورقيبة، خطب، ج4، مصدر سابق ص 164

3 . جريدة العمل، " دور المغرب وتونس في حل المشكلة الجزائرية " ،عدد 661، (1957/12/10)، ص 03 .

4 . الجريدة نفسها، " تضارب الموقف الفرنسي في الجزائر "، عدد 1308، 1960/01/08 م، ص 04 .

حمل الرئيس حبيب بورقيبة السلطات الفرنسية مسؤولية رفض أية مفاوضة مع الحكومة الجزائرية، جاء ذلك في إجابة عن سؤال يتعلق بقبول الحكومة المؤقتة عرض ديغول والذهاب إلى باريس يقول حبيب بورقيبة : " الحكومة المؤقتة كانت قبلن عرض ديغول، لقد عينت وفدا متآلفا من أعضائها، وكان في الإمكان الشروع في مفاوضات لو أراد ذلك الفرنسيون وربما أنضم أعضاء آخرون من الحكومة الوقتية للجمهورية الجزائرية إلى ذلك الوفد"[1] .

وفي نفس المسعى، مسعى ضرورة فتح مفاوضات بين الحكومة الجزائرية وفرنسا، أجاب بورقيبة عن رأيه في خطاب شارل ديغول Charles de Gaulle بالنسبة لجبهة التحرير الجزائرية وتطور الموقف معها، . يقصد خطاب شارل ديغول Charles de Gaulle المتعلق بحق الجزائريين في الاختيار بين تقرير المصير أو البقاء ضمن المجموعة الفرنسية ،أجاب : " لست أتحدث عن جوهر الخطاب، ولم أعبر عن ارتياحي لما جاء في هذا الصدد لأنني أفكر أن الامتناع من فتح أية مفاوضة مع ممثلي الحكومة الجزائرية لن يسير لتقريب ساعة السلام، هذا هو الهدف الأصلي، ربما إننا متيقنون أن الغلبة العسكرية مستحيلة، فليست ثمة وسيلة كفيلة بوضع حد لتصادم هذا التفاوض"[2]

ويذهب حبيب بورقيبة في الحديث عن موقف الجزائريين منذ إعلان مبدأ تقرير المصير يقول :" لم يطرأ أي تغيير وإنما مكثت الحالة على ما كانت عليه منذ ذلك العهد، فهم مستعدون للتفاوض والتناقش حول تقرير المصير وحول إيقاف القتال، فقادة الثورة الجزائرية يريدون التفاوض حول التراتيب والضمانات الضرورية لتكون الاستشارة حرة بحق وصادقة وهم يقبلون ما يقرره الشعب الجزائري بعد ذلك من مصير" [3] .

بإعلان شارل ديغول Charles de Gaulle يوم 1960/06/14، الرغبة في فتح المفاوضات بينه وبين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، نصح الرئيس بورقيبة الحكومة الجزائرية بالسفر إلى باريس، قائلا:" للتونسيين في ذلك مسؤولية أدبية فلا المغربي ولا التونسي يقبل أن يتفاوض السيد فرحات عباس عن شروط مهما كانت وفي وضعية مهزوم ولا يقبل المغربي ولا التونسي أنن يوقف القتال بلا ضمانات، لان في ذلك استسلاما بلا قيد ولا شرط "[4] .

1 . جريدة العمل، " تصريح فخامة الرئيس "، عدد 1325، 1960/01/29 م، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها ، " لست أتحدث عن الجوهر "، عدد 1328، (1960/01/31 م)، ص 04 .

3 . نفسها، " لم يطرأ أي تغيير "، عدد 1328، (1960/01/31 م)، ص 04 .

4 . نفسها، " رأي الأوساط التونسية في المحادثات الجزائرية الفرنسية "، عدد 1458، (1960/07/01)، ص 04 .

أبدى حبيب بورقيبة رغبته في أن يقبل الجزائريون بالتفاوض ولكن على أساس الضمانات التي تفضي إلى الحل المنشود، لأنه كان على دراية تامة بموقف الحكومة المؤقتة للجمهورية بشروطها التفاوضية لانه لا يمكن التضحية بست سنوات من الكفاح .

واصل الرئيس حبيب بورقيبة وفي الحديث الصحفي بجريدة "لوموند "الفرنسية أكد بشأن القضية الجزائرية أن سنة 1961 ستكون سنة الحلول قائلا :" يجب الانتهاء منها في سنة 1961، يجب أن ينفسح الحل في الأسابيع أو الأشهر القادمة، وإلا فإني لا أدري هل أن نظام الجنرال ديغول سيثبت ." وواصل حديثه قائلا :" لقد فهم الجزائريون ألان أشياء كثيرة، وهم أناس جديون، نعم إن الجنرال شارل ديغولCharles de Gaulle يعمل بتأن ربما لأنه رجل استراتيجي ولكن ربما يكون مبالغا في تضخيم بعض الصعوبات "[1] .

رؤية إستراتيجية للرئيس حبيب بورقيبة تجاه القضية الجزائرية، فهو الذي عمل طيلة ثلاثين سنة في العمل السياسي مما أكسبه خبرة وتجربة يستطيع بها أن يتنبأ بمستقبل العلاقات على الأقل في المدى القريب، فهو يدرك أن دخول الجزائر في مفاوضات بداية من 1960 وتطورها في سنة 1961، ما من شك في أن الأمور ستؤول إلى الانفراج، رغم بعض العقبات، لذلك فهو متفائل بشأن مستقبل المفاوضات الجزائرية . الفرنسية .

ز . دعوة بورقيبة فرنسا والمعسكر الغربي للحل السياسي : الجميع يعرف أن مرحلة الخمسينيات من القرن الماضي كانت فترة صراع بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفاتي وغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الشعوب المستضعفة أو قل كلها لا خيار لها سوى الارتماء في أحضان الشيوعية والاشتراكية أو الرأسمالية والامبريالية، وهو ما حذر منه بورقيبة، من أن تفتح حرب الجزائر الباب أمام تأثيرات المعسكر الشرقي في الإقليم، وتخوف من أن تكون . هذه الحرب . ثغرة تمكن الشيوعية من التسرب إلى الديار وما في ذلك من مخاطر على العالم[2]، وألح على ضرورة حل القضية الجزائرية في كنف احترام المصالح المشتركة والمتبادلة بين الطرفين وفي إطار العالم الحر حتى تتجنب المنطقة مشاكل ونكبات وتدخلات ليس الجزائر فحسب بل معنا أيضا ومع المغرب [3]،

1 . جريدة العمل، " الانتهاء من مشكلة الجزائر سنة 1961 "، عدد 1643، تاريخ (1961/02/02)، ص 01.

2 . بورقيبة، خطب، خطابه يوم 1957/11/28، ج5، ، 1976، ص 233.

3 . المصدر نفسه، ص . ص 252 . 253 ،

وحتى لا يكون مآل الجزائر شبيها بالفيتنام الشمالي الذي خرج من جراء ظروف الحرب ودخل في بوتقة أخرى غير بوتقة العالم الغربي[1] .

و يذهب في إحدى تصريحاته للإذاعة والتلفزيون الأمريكي : " أن قضية الجزائر مرتبطة بقضية تونس ارتباطا متينا إلى حد أنه أصبح من المستحيل استئناف العلاقات العادية بين تونس وفرنسا إذا لم تسو القضية الجزائرية سلفا و، السبب الحقيقي لتحرشاتنا منجر عن حرب الجزائر"[2] .ورأى أنه من مصلحة المعسكر الغربي إنهاء الاحتلال الفرنسي في الجزائر ردا على الادعاءات الفرنسية القائلة أن حرب الجزائر تهدد المصالح الغربية يقول :" إن الحجج التي يتشبث بها الاستعماريون وهي وجود مليون من الفرنسيين بالجزائر لهم مصالح حيوية تقتضي بقاء النفوذ الفرنسي هناك ثم ادعاء فرنسا أنها تدافع عن المعسكر الغربي حينما تواصل حرب الجزائر وقد عودتنا بهذه "الشنشنة"، إذ ادعت مثل ذلك في الهند الصينية بيد أن الخطر الحقيقي الذي نفوذ المعسكر الغربي لا يتمثل في تحرير الشعوب وإنما يتمثل في اضطهاد هذه الشعوب ومقاومتها"[3].

كان حبيب بورقيبة كثيرا ما يطرح المشكل الجزائري بحكم الواقع الذي فرض نفسه ، ففي أحد خطاباته أثناء خرجاته الميدانية و في خضم الحديث عن القروض التي تريد تونس الاستفادة منها من قبل فرنسا والغرب عموما قال:" وهنا تأتي مسألة السيادة والشروط ونحن لا يمكن أن نضحي بسيادتنا ولا أن نخذل إخواننا الجزائريين في مقابل 32 مليار أو أربعين، فنحن إذن مضطرون أن نلجأ إلى دول أخرى من الغرب كأمريكا أو ألمانيا "[4] .

تصريحات حبيب بورقيبة غير أفعاله ففي الوقت الذي يرفض فيه مساومة القضية الجزائرية بالمال، فإنه في المقابل كان يتفاوض سرا مع الفرنسيين في مسألة مد أنبوب البترول عبر أراضيه . سبق الحديث عن هذه المسألة . وهذا ما أعتبره تناقضا من رجل دولة يجيد السياسة وعيش ويلات الاستعمار من سجن وتعذيب ونفي وزجر وغيرها . .

1 . بورقيبة، خطب، خطابه يوم 1957/11/28، ج5، ، 1976،مصدر سابق ، ص . 253 .

2 . جريدة العمل، " الرئيس للإذاعة والتلفزة الأمريكية " ،عدد 739 ، (1958/03/09)، ص 04 .

3 . الجريدة نفسها ، " مصلحة المعسكر الغربي الحقيقية " ،عدد 690، (1958/01/10)، ص 03 .

4 . نفسها، " من خطاب السيد الرئيس"، عدد 713 ، (1958/02/07)، ص 06 .

يعود حبيب بورقيبة لدعوة الحلف الأطلسي بثني فرنسا عن ممارساتها ضد الجزائريين قائلا : " لا بد من أن تعمل الكتلة الأطلنطية على تعديل اتجاه فرنسا وإفهامها بالحجة والبرهان أو بالطرائق العملية والوسائل المالية والاقتصادية والسياسية أن لابد من إيقاف هذه الحرب"[1] .

نلاحظ أن حبيب بورقيبة وبعد ما خاطب الفرنسيين أنفسهم، راح يخاطب أيضا حلفاءها من الدول الغربية التي تدعمها بالمال والسلاح والإعلام والمنابر السياسية، عله يظفر بموافقة ولو جزئية، ولأنه أيضا يعرف أن المساعدات الأوربية والأمريكية هي التي أمدت وأطالت عمر الحرب وأن توقيف الحرب يعني تلقي تونس أيضا مساعدات ومنها حتى الفرنسية .على أساس أن بورقيبة يريد تحقيق توجهه الغربي على حساب المعسكر الشرقي، وهذا ما ويؤكده في قوله : " نأمل أن يشجع تطور الأحداث الدول الكبرى على الوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي، وما يقوم به في إفريقيا الشمالية، وأن الدعاية تعمل على جلبهم للمعسكر الشيوعي، وتقيم لهم الحجج والبراهين على أن المعسكر الغربي كله يحاربهم وليس فرنسا وحدها، ولكن الإخوان الجزائريين لم ينساقوا مع تلك الدعاية لعد ثقتهم في العالم الشيوعي، فالجزائريون ما زالوا يعلقون الأمل على تفهم الغرب ورجوعه إلى جادة الرشد "[2] .

لقد عمل النظام البورقيبي على تحسيس الولايات المتحدة الأمريكية بمدى خطورة استمرار الحرب بالجزائر على مصالح العالم الحر في خطاب له في 1957/11/15 وعبر حبيب بورقيبة في هذا الإطار عن أمله في تغير السياسة الأمريكية تجاه حل المشكل الجزائري رغم استمرار الولايات المتحدة في تزويد فرنسا بالسلاح تو التصويت في الأمم المتحدة [3] .

امتدت مساعي حبيب بورقيبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية مناشدا إياها بضرورة التدخل وإيجاد حل للقضية الجزائرية باعتبارها حليفة رئيسية لفرنسا سيما بعد مغادرة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائرية من تونس إلى القاهرة الأمر الذي تخوف منه بورقيبة كونه يرى في القاهرة بوابة الارتماء في أحضان الشيوعية، بحيث أرسل حبيب بورقيبة كاتب الدولة للشؤون الخارجية الصادق المقدم بتبليغ رسالة للرئيس " دويت دافيد إيزنهاور" Dwight D. Eisenhower يعبر له فيها عن تخوفه من مقاطعة الوطنيين الجزائريين للغرب ووقوعهم في دائرة

1 . بورقيبة، خطب ، ج 6، خطابه بتونس يوم 1958/05/08، " واجب الحليف نحو الحليف "، ص 251 .

2 . المصدر نفسه ، ص 251 .

3 . نفسه ، ج 5، خطابه يوم 1957/11/15، كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1977، ص 217 .

الشيوعية وقال :" إن القادة الجزائريين قد أحسوا بخيبة مريرة من جراء مواقف الدول الغربية عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة وهم يرددون دائما قولهم :" إن الولايات المتحدة هي التي تزود الفرنسيين بالمال والسلاح ليقتلوننا." ويمضي بورقيبة قائلا :" والغريب أن الولايات المتحدة مؤمنة بأن القمع العسكري الفرنسي لن ينتصر على القومية الجزائرية..." وأضاف :" إن السبب الوحيد الذي يمنع الجزائريين من الدخول إلى معسكر الرئيس عبد الناصر هو المساعدة التي يتلقونها من البلاد التونسية، إن تونس هي الأمل الوحيد لفرنسا والعالم الحر حينما يأتي الوقت الذي يتطلب إقرار السلم في شمال إفريقيا[1] .

وظّف حبيب بورقيبة خلافه مع مصر . الجمهورية العربية المتحدة . مقحما الثورة الجزائرية، وأصبحت القضية الجزائرية محور الصراع وعنصر من عناصر الأزمة، لتجد قيادة الثورة نفسها بين المتنازعين، بورقيبة وعبد الناصر، في الوقت الذي كانت فيه الثورة بحاجة إلى الجميع، فمصر بقيادة جمال عبد الناصر اتهمت من النظام التونسي بتأييد وإيواء الحركة اليوسفية المناوئة .للاطلاع على تأزم العلاقات التونسية . المصرية [2]، وإزاء هذا الخلاف برزت وجهات النظر المختلفة بشأن المسألة الجزائرية فبورقيبة يدعو جبهة التحرير الجزائرية إلى ضرورة فتح المفاوضات مع فرنسا والتخلي عن بعض الشعارات التي تتسبب في انسداد الحوار يقول : " من واجبي أن أسلك سياسة الرصانة، التي لا تقف فاعليتها على تونس فقط بل تتجاوزها إلى شقيقتها الجزائر، تقترب ساعة الحل الحقيقي عندما تنضج ثمرة المساعي" [3]، بينما نظيره المصري يدعو إلى ضرورة رفع المطالب الاستقلالية، ضف إلى ذلك رغبة بورقيبة في عدم تدخل مصر في المغرب العربي .

استثمر حبيب بورقيبة هذا الخلاف لدى الغرب وفي مقدمتهم أمريكا بأنه إذا ما تركتم المسألة الجزائرية دون حل فسترتمي في أحضان الشيوعية التي طالما تخوف منها بورقيبة .

ورغم التلكأ الذي ظهرت به أمريكا تجاه القضية الجزائرية، بقي بورقيبة مصرا على دعوته أمريكا قصد وضع حد للحرب : " إن الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها أن تلعب دورا هاما في هذا الشأن فتعطي للعالم العربي حجة دامغة عن خلوها من كل نية استعمارية .ويضيف :" .. .فبعد أربع

1 جريدة العمل، " الرئيس يدلي بحديث " ،عدد 715، (1958/02/09)، ص 03 .

2 . ينظر : عبد القادر لعريبي، العلاقات السياسية التونسية المصرية 1955 . 1958، شهادة الكفاءة في البحث (ش.ك.ب)، جامعة تونس، 1990، ص ص 49 . 93 .

3 . البيان الأسبوعي لبورقيبة في 1958/10/16 .

سنوات من نشوب هذه الحرب ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل لحسم الخلاف ولا يمكنها أن تبقى مكتوفة الأيدي ."، مستطردا :" .. .إن القنابل التي تقتل الجزائريين أمريكية والطائرات التي تقذف هذه القنابل أمريكية وإن كان سائقوها فرنسيين، إنه ينبغي لأمريكا أن تمنح الجنرال "دي غول " أجل ستة أشهر لوضع حد للحرب ثم توقف مساعدتها الاقتصادية والعسكرية لفرنسا وهكذا ستتوقف الحرب"[1] .

هي دعوة صريحة من حبيب بورقيبة للأمريكيين بضرورة استعمال نفوذهم السياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي للضغط على فرنسا، حتى تنهي حربها في الجزائر، لان أمريكا بإمكانها العمل على استتباب الوضع إن أرادت ذلك .

لقد حرصت القيادة التونسية على إشعار كل من فرنسا والغرب الذي تتزعمه أمريكا بخطر استمرار الحرب على علاقات المنطقة التقليدية بالغرب معلنا . بورقيبة . " أن إصرار فرنسا على القضاء على الثورة الجزائرية والتغني بالحل العسكري الميسور وباستعداد فرنسا وعزمها الراسخ على أن تعمل في سبيل أهدافها كل شيء دون استثناء يمثل خطرا حقيقيا على مستقبل العلاقات ليس فقط بين فرنسا والدول الإفريقية الحديثة العهد بالاستقلال وإنما بين هذه الأخيرة والعالم الحر "[2] .

ظل هذا الموقف ثابتا طوال الفترة التي شهدها الصراع الفرنسي الجزائري مرجعا بذلك تأييده للغرب رغم الموقف المنحاز لفرنسا الذي وقفه المعسكر الغربي بمختلف عواصمه.

لقد بقي النظام البورقيبي حريص على تحسيس علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية بمدى خطورة استمرار الحرب بالجزائر على مصالح العالم الحر وعبر بورقيبة في هذا الإطار عن أمله في تغير السياسة الأمريكية تجاه حل المشكل الجزائري رغم استمرار الولايات المتحدة في تزويد فرنسا بالسلاح والتصويت في الأمم المتحدة [3] .

إن السياسة البورقيبية ورغم سياسة الدعم والتقارب إلا أنها لم تنجح في إملاء نهجها على قادة الثورة، ولم تكن مقترحات بورقيبة بقبول الاستقلال الذاتي والدخول في المفاوضات الحلول المرحلية لترضي

1 . جريدة العمل، " ينبغي لأمريكا أن تمنح ... "، عدد 943، 1958/11/05 م، ص 01 .

2 . بورقيبة، خطب ، ج 7، خطابه يوم 1959/07/23، ، تونس، 1977، ص 36 .

3 . المصدر النفسه، ج 6، خطابه يوم 1961/05/04 بواشنطن، 1979، ص ص 62 . 63 .

قيادة الثورة، هذه الأخيرة لم تشأ الاصطدام ببورقيبة مع أنها كانت تدرك جيدا عدم جدوى مقترحاته حفاظا على مكتسبات واستمرارية الثورة .

هذه مواقف حبيب بورقيبة منذ بداية الحرب الجزائرية الفرنسية، فهي كثيرا ما كانت تدعو للعمل السلمي وتوقيف الحرب، ونبذ العنف، بل واتهام فرنسا بمحاولة التهرب من أي حل يفضي إلى استقرار الوضع، ومنح الجزائريين حقهم المشروع، فبورقيبة راهن على حلوله المعروفة في السنوات الأولى للثورة بعيدا عن العنف والثورة المسلحة وهذا ما ذهب إليه "أحمد بن بلة" في قوله :"سبق وأن زرت بداية سنة 1950 تونس، للاتصال ببورقيبة في محاولة لإقناعه بالاستعداد للعمل المسلح والتخلي عن حلم المفاوضات، لكن المكتب السياسي لحزب الدستور رفض هذه الدعوة، ورغم أن شرارة الثورة انطلقت في تونس بعد تلك المحاولة بقليل، ولكن بدون موافقة كاملة من الحزب، واعتبرت أعمالا فردية وعفوية وعدت خائبا من تونس "[1]، ويضيف في موضع آخر شهادة عن العلاقة بين الثورة وبورقيبة :" العلاقة بيننا وبين "بورقيبة" لم تكن على ما يرام، لم تكن جيدة، لأننا حينما كنا نرتب لاندلاع الثورة كنا على اتصال بالإخوة "التونسيين" و"المراكشيين" من خلال مكتب المغرب العربي وتحرير شمال إفريقيا، وكنا على اتصال بالأخ صالح بن يوسف من تونس، ومع "علال الفاسي" من المغرب وكان اتفاقنا يقوم على أن للاستقلال يكون كاملا لدول شمال إفريقيا، وعدم تفرد دولة لوحدها بالسعي للاستقلال لذلك ولدت في أكتوبر 1955، وحدة الكفاح الشعبي الجزائري المراكشي ثم تبعها التونسي فيما بعد، ولدينا علاقات مع المقاومين التونسيين منهم الطاهر الأسود من تونس وعبد الكريم الخطابي من مراكش .. ."[2]، ويضيف :" كان اتفاقنا في يناير 1956 لما أسسنا جيش تحرير المغرب العربي على ألا يكون هناك حلا جزئيا في شمال إفريقيا لكن الفرنسيين قدموا عرضا للحبيب بورقيبة فقبل وانفرد به وخرج على الاتفاق لكن صالح بن يوسف ظل على اتصال معنا "[3].

يفهم من كلام "بن بلة" أن الرئيس "حبيب بورقيبة" كان رافضا لقاعدة العمل المغاربي المسلح وانفرد بالاستقلال مسايرا فرنسا سعيا منه بأن الاستقلال يجب أن يكون على مراحل ولكن فرنسا استطاعت أن تستخدمه في عزل الثورة الجزائرية عن محيطها المغاربي، لكن أمام صلابة الثورة

1 . الصافي سعيد، بن بلة يتكلم، المذكرات السياسية والثقافية للزعيم أحمد بن بلة، ط2، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2012، ص . ص 66 . 67 .

2 . أحمد منصور، مصدر سابق، ص . ص 109 . 110 .

3 . المصدر نفسه، ص 110 .

الجزائرية، أدرك استحالة تحقيق الحلم، فغير من لهجة خطابه إلى الاستقلال، لأن تونس أيضا كانت تتضرر من استمرار الحرب وأن أي حل للجزائر هو حل لتونس وعموم الشمال الإفريقي، بورقيبة لم يتوقف عند دعوة الفرنسيين لتوقيف الحرب بل راح يناشد العالم الغربي باستعمال نفوذه والعمل على تحقيق السلم، لأنهم هم أيضا مسئولون مسؤولية مباشرة عما كان يحدث في الجزائر .فهي مواقف إيجابية رغم بعض السقطات .

1 . 2 . موقف الحكومة التونسية :

المواقف الرسمية لتونس إزاء القضية الجزائرية، لم تقتصر على الرئيس حبيب بورقيبة فقط، بل تجلت أيضا في مختلف الهيئات الرسمية الأخرى من وزراء وكتاب دولة ودبلوماسيين والمجلس التأسيسي الذي أصبح فيما بعد، يسمى " مجلس الأمة "، ولئن لم تخرج مواقف هؤلاء عن السياسة العامة للدولة التونسية إلا أنها أضافت دعما آخر للثورة الجزائرية من خلال الانتشار الأفقي والعمودي لمختلف المسئولين في الحزب والدولة سواء داخليا أو خارجيا .

ومما نسجله بداية هو ما قاله الصادق المقدم . وزير الصحة :" بأن قضية الجزائر هي قضية الساعة في تونس، وإن الحكومة التونسية ستبذل أقصى جهودها للوصول إلى حل للمشكلة ". وأضاف :" بأن هذه القضية إن هي إلا جزء لا يتجزأ من قضية المغرب العربي وإن حلها أمر ضروري لسلامة الوحدة والأخوة بين شعوب إفريقيا "[1] .

وكيل رئيس الوزراء التونسي السيد "الباهي الادغم"، وأثناء ندوة صحفية، استعرض جملة القضايا الخاصة، منها القضية الجزائرية التي قال عنها :" لقد أكدنا ومازلنا نؤكد بأن حل المشكل التونسي الفرنسي كان له أثر طيب ومثمر على النزاع المغربي الفرنسي ويجب أن يلعب دوره بنفس الصفة لإيجاد حل سلمي ومشرف للقضية الجزائرية، ومن جهة أخرى فإن الحكومة التونسية إذا وجدت جوا طيبا للوساطة باتصال مع المغرب فهي لا تبخل ببذل مجهوداتها لتقريب النظريات وإيجاد الحل الناجع "[2] .

عقد الصادق المقدم في إطار الجولة التي قام بها إلى سوريا، ندوة صحفية في النادي العربي بسوريا أين تطرق للمسألة الجزائرية ومما قاله في هذا الشأن قال :" إن قضية الجزائر هي شغلنا

1 . جريدة العمل، " الدكتور المقدم يجتمع بالأمين العام لجامعة الدول العربية "، عدد 152، (18 /04 /1956)، ص 02 .

2 . الجريدة نفسها، " المفاوضات المقبلة" ، عدد 158، (25 /04 /1956)، ص 04 .

الشاغل وقضيتنا الأولى، فاستقلالنا يبقى منقوصا ما لم تتحصل الجزائر على تحقيق رغائبها المشروعة، وفي هذا الخصوص اجتمع دولة الرئيس الحبيب بورقيبة بجلالة سلطان مراكش سيدي محمد بن يوسف واتفقا معا على بذل الجهود لحل قضية الجزائر حلا عادلا يحقق رغبة الشعب الجزائري الشقيق "[1] .

كما أذاع الصادق المقدم . وزير الدولة فوق العادة . . بيانا في 1956/05/06 بإذاعة العراق صحبة الطيب سليم . المكلف بالعلاقات الخارجية برئاسة الحكومة . تبين من خلال هذا البيان موقف تونس من مختلف القضايا ومنها قضية الجزائر يقول :" إن قضية الجزائر تحتل المكان الأول في برنامج الحكومة التونسية إذ أننا نؤمن بأن استقلالنا سيضل منقوصا ما لم تعترف فرنسا لإخواننا الجزائريين بحق تقرير المصير "[2] .

قررت الحكومة التونسية بعد حادثة الاختطاف يوم 22 أكتوبر 1956م[3]، إبلاغ السفير الفرنسي بتونس مذكرة احتجاج جاء فيها :" تحتج الحكومة احتجاجا صارما على هذا الاعتداء الذي يعد خرقا فادحا للقانون الدولي وتسجل بصفة خاصة العنف الذي خلفه اختطاف الشخصيات الجزائريين دون مراعاة لحقوق الإنسان "، واختتمت المذكرة بتحميل فرنسا المسؤولية عن مصير القادة المعتقلين وضرورة الإسراع في أخذ التدابير اللازمة لإرجاع جو الطمأنينة الضروري لحل النزاع الخطير "[4] .

كما احتجت الحكومة التونسية على الاعتداءات الفرنسية المتكررة على اللاجئين الجزائريين بتونس التي تسببت في القتل والدمار وتجاوزت ذلك إلى التونسيين بسبب رفض وحدات الحرس الوطني، وحصل اشتباك ذهب ضحيّته الشهيد خميّس الحجري الكاتب العام وزارة الشؤون الخارجية

1 . جريدة العمل ، مؤتمر صحفي يعقده الدكتور الصادق المقدم، عدد 165 ،(1956/05/04)، ص 04 .

2 . الجريدة نفسها ، " سياسة تونس حيال التعاون العربي والجزائر "، عدد 181، (1956/05/23)، ص 02.

3 . في هذا اليوم الذي أقدمت فيه السّلطة العسكرية الفرنسية بالجزائر على تنفيذ أشنع عمليّة قرصنة جوية شهدها تاريخ تصفية الاستعمار بالمغرب العربي والمتمثلة في إنزال عنوة الطائرة المقلة لقيادة جبهة التحرير الجزائري والمتوجّهة من المغرب الأقصى نحو تونس، وأسْر الوفد الجزائري المتكوّن من أحمد بن بلة وبو ضياف وخيضر وآيت أحمد ولشرف...، تلاها في اليوم ذاته اختراق وحدات من الجيش الفرنسي الحدود التونسية في الجنوب وحاولت الاستحواذ على مكتب المراقبة ببن قردان. وبعد يومين أي يوم 24 أكتوبر، حصلت اشتباكات بين السكّان التونسيين وعناصر من الجيش الفرنسي في الشمال التي أرادت التنقل بدون سابق إعلام بين بنزرت وعين دراهم، ولكنّ السّدود التي أنجزت لتعطيل ومراقبة تنقلات الجيش الفرنسي حالت دون ذلك. ينظر : محمد لطفي الشابي، " مرجع سابق.

4 . جريدة العمل، " نص المذكرة التونسية "، عدد 313 ،(1956/10/26)، ص 05.

التونسية وتسعة جنود تونسيين وبداية من سبتمبر 1957، صارت تهديدات القيادة العامّة للجيش الفرنسي بالجزائر أكثر خطورة من ذي قبل، فقد لاحظ الجنرال Salan في مذكّراته "أنّ المعركة من أجل الحفاظ على الجزائر تدور حول الجبهة التونسية" . وتحقيقا لرغبة اللوبي الاستعماري وضغوط القيادة العامّة للجيش، وافقت الحكومة الفرنسية على إعطاء الإذن في إطار حق ملاحقة المجاهدين بالتراب التونسي إلى عمق 25 كلم .وفي يوم 6 سبتمبر، أصدر وزير الحرب أندري موريس تعليماته إلى الجنرال"غامبيز" Gambiez "القائد العام للجيش الفرنسي بتونس للتحوّل إلى الجزائر لتنسيق العمل مع الجنرال Salan وتمّت مناقشة " ورقة عمل إعادة الاحتلال أو المراقبة المؤقتة للتراب التونسي"Reprise de contrôle temporaire du territoire tunisien" " والهدف المسطّر لهذه الورقة هو تدمير قواعد جبهة التحرير الجزائري المتمركزة بالبلاد التونسية ومراقبة القوى الحيّة للبلاد وحماية الرّعايا الفرنسيّين .وأثناء يوميْ 1 و2 أكتوبر 1957، انتهزت القيادة العامّة للجيش الفرنسي سقوط حكومة بورجس مونوري Bourgès Maunoury بإعطاء أوامرها لضرب قرية ساقية سيدي يوسف بالمدفعيّة الثقيلة، . ليس القصد مجزرة الساقية التي تمت يوم 1958/02/08 . سقطت ضحيّة لهذا الاعتداء طفلة تونسيّة وجُرح 10 آخرين جلهم من الأطفال، فردّت الحكومة التونسية على هذا الاعتداء بتنظيم اجتماعات عامة حاشدة وإعلان الإضراب العام يوم 4 أكتوبر كذلك تمّ طرد بعض الفرنسيين المستقرّين بالكاف واستدعت الحكومة التونسية سفيرها بفرنسا[1] .

لقد تحملت الحكومة التونسية الكثير من المتاعب جراء مآزرتها الثورة الجزائرية، وعرفت تونس اعتداءات فرنسية داخل أراضيها، وأصبحت مسرحا لعمليات عسكرية راح ضحيتها قتلى وجرحى، ومع ذلك بقيت تحتضن وحدات جيش التحرير، واحتجت رسميا لدى فرنسا بأنها انتهكت سيادتها .

و عقب الإعلان عن نبأ قصف "الساقية " سارع المسئولون التونسيون إلى معاينة الموقع والوقوف على مدى الأضرار الناجمة عنه، وقرروا فتح تحقيق في القضية ومتابعة إنقاذ الضحايا وإسعافهم .

كما دعت الحكومة التونسية سفراء كل من الولايات المتحدة الأمريكية، مصر، ليبيا، العراق، المغرب، سوريا، لبنان، إيران، والملحقين بالسفارات البريطانية والاسبانية والايطالية، إلى عين المكان رفقة والي الكاف وممثلين عن قرية ساقية سيدي يوسف قصد اطلاع الرأي العام الدولي عن فظاعة الكارثة [2] .

1 . محمد لطفي الشابي، " مرجع سابق .

2 . جريدة العمل، "خطاب الرئيس"، عدد 715، (09 /02 /1958)، ص 01 .

من جهته ربط كاتب الدولة للدفاع "الباهي الادغم"[1] اعتداء الساقية بالأحداث بالجزائر واعتبر قضية شمال إفريقيا قضية واحدة يقول :" لقد أصبح العالم بأسره شاعرا بأن امتداد الحرب في الجزائر إلى تونس شيء لا مرد له، وهذا ما يرجع القضية إلى مكانتها الدولية وما يجعل الدول تقدر الخطورة الناشئة عن استمرار الحرب في الجزائر، وتؤمن بأن قضية الشمال الإفريقي قضية واحدة لا سبيل إلى تجزئتها، خصوصا وأن الحالة الراهنة بشمال إفريقيا تهدد السلام العالمي ." ويضيف :" وهذا كسب كبير تحصلت عليه القضية الوطنية بفضل هؤلاء الضحايا، وسوف تكون فيه الحجة دامغة على أن عدم رضوخ الاستعمار وتقلصه من شمال إفريقيا هو السبب في كل هذه المجازر "[2] .

و يقول في تصريح آخر : " هذا العدوان صورة ناطقة من صور الحوادث والغارات التي يقوم بها جيش الاستعمار على الجزائر منذ ما يزيد على ثلاث سنوات، وهذا مما يغذي الشعور بالإخوة والتضامن والدين واللغة الذي نشعر به إزاء إخواننا الجزائريين ...ستخطو حادثة ساقية سيدي يوسف خطوة شاسعة بالقضية الكبرى . قضية شمال إفريقيا نحو الهدف المنشود "[3] .

لم تحقق فرنسا ما كانت تريده من تنفيذها لهذه المجزرة، بل هذه الحادثة زادت التونسيين تضامنا أكثر مع الجزائر، هذا ما أكده الباهي الادغم من أن قضية الجزائر لا يمكن عزلها عن الشمال الإفريقي، وإن دفعت تونس الثمن فهو في سبيل شعب أعزل يريد تحقيق حريته المفقودة، فالدماء التي أريقت زادت من أخوة البلدين .

نعم لقد دفعت تونس ثمن مساندتها للثورة الجزائرية، وبصرف النظر عن الاعتداءات أيضا عرفت وقف المساعدات الاقتصادية التي كانت تدفع لها في إطار اتفاقيات مبرمة بينهما، تمثل ذلك في شهر فيفري 1957، لما زار "موريس فور " كاتب الدّولة الفرنسي المكلف بالشؤون التونسية والمغربية تونس، واشترط حياد الدّولة التونسية من القضيّة الجزائرية حتى تتحصّل على المساعدة

1 . ولد الباهي الادغم بتونس في 10 جانفي 1913، بدأ نشاطه السياسي في صلب الحركة الوطنية، يعد من أبرز مؤسسي الشبيبة المدرسية النواة الأولى للشبيبة الدستورية ى، تعرض للاعتقال والسجن بين 1938 و1944، شارك في الدعاية للقضية التونسية وكسب التأييد الدولي لها، زار المغرب الاقصى في 1958 ومصر في 1950، عين في أكتوبر 1951 مستشارا سياسيا في حكومة محمد شنيق، انتحب أمينا عاما للحزب الدستوري عام 1955، ظل طوال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي الرفقم الثاني في الدولة والحزب، عينه بورقيبة نائبا لرئيس الحكومة في أفريل 1956، ثم كاتب دولة لدى الرئاسة وكاتب دولة للدفاع، قاد الوفد التونسي في مؤتمر طنجة أفريل 1958، وفي مؤتمر القمة العربي في القاهرة عام 1961، توفي سنة 1998، ينظر : عبد القادر العريبي، تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي 1947 . 1980 م، مرجع سابق .ص ص 881 و882 .

2 جريدة العمل، "خطورة حرب الجزائر"، عدد 716، (1958/02/11)، ص 06.

3 . الجريدة نفسها، " السيد االباهي الادغم : في تأبيتن ضحايا العدوان "، عدد 18، تاريخ (1958/02/15)، ص 05 .

المالية الفرنسية .ولكن إصرار الحكومة التونسية على موقفها المساند للثورة الجزائرية عجّل بإيقاف المساعدة المالية وإرجائها وكان مبلغها حسب الاتفاقية التي حصلت يوم 20 أفريل مليارين من الفرنكات .وتمّ قرار إيقاف هذه المساعدة يوم 20ماي 1957، وليس من الغريب أن تتوتر من جديد العلاقات بين الدّولة الفرنسية والحكومة التونسية [1].

قال محمد المصمودي[2]، كاتب الدولة للأخبار والإرشاد التونسي . في سياق الحديث عن القضية الجزائرية وعن المحاولات المرغوب فيها لإحداث تقارب بين الطرفين الجزائري والفرنسي،: " إن جميع المحاولات لإحداث التقارب مرغوب فيها، ونحن التونسيين نضاعف من ناحيتنا لا محالة بذل جهودنا لربح المساعدة والتأييد والصداقة سعيا لتحقيق هذا العمل."، وأضاف :" واعتقادي أن أصدقاءنا الجزائريين السياسيين منهم والمحاربين الذين بعث لهم الجنرال "شارل ديغول" يشاركوننا أعمالنا في هذا الباب "[3] .

تصريحات وزير الإعلام . بدون شك . تعبر عن موقف الحكومة التونسي بل وعن السياسة العامة للبلاد التي دائما لم تخرج عن إطار العمل من أجل التقارب والتفاوض الجزائري الفرنسي .

عقب الإعلان عن نتيجة الاستفتاء الذي أكد الاستقلال للجزائريين سارعت الحكومة التونسية لإصدار بلاغ تعترف فيه بالجزائر كدولة ذات سيادة ومما جاء في البلاغ : "باسم الشعب التونسي فإن الحكومة التونسية توجه في هذا اليوم السعيد تهانيها الأخوية للشعب الجزائري الشقيق وإلى حكومته داعية أن يكون الاستقلال فاتح عهد يشمله الانسجام والوحدة ويكلله الازدهار والتوفيق"[4] .

بوصول الثورة الجزائرية إلى ساعة النهاية وهو الاستفتاء المفضي للاستقلال، لم تتأخر الحكومة التونسية في توجيه التهاني للشعب للجزائر قيادة وشعبا .

1 . محمد لطفي الشابي، " مرجع سابق، جريدة الصباح .

2 . ولد بالمهدية يوم 1925/05/29 تخصص في العلوم السياسية دخل الحكومة يوم 1956/04/15 وغادرها يوم 1974/01/14، أشرف على وزارة الدولة في البداية ثم وزارة الإعلام ثم السياحة وأخيرا الخارجية، ينظر : منير شرفي، مرجع سابق، ص 222.

3 جريدة العمل، "محمد المصمودي يصرح "، عدد 1077، (1959/04/11 م)، ص 01 .

4 . الجريدة نفسها،" الجمهورية التونسية تعلن اعترافها بالجزائر"، عدد 2095، (1962/07/04)، ص 06 .

02 . الموقف الدبلوماسي التونسي :

علاوة على الدعم السياسي الذي حظيت به الثورة الجزائرية، من قبل النظام التونسي (البورقيبي)، ساهم هذا الأخير رغم قلة الإمكانيات وحداثة الاستقلال، ونوعية العلاقات التي تربطه بفرنسا .، إلا أنها أدت دورا لا يستهان به في الدبلوماسية، فبدأت الدبلوماسية التونسية في شتى عواصم العالم بتوضيح إستراتيجيتها إزاء المشكل الجزائري، هذه الإستراتيجية لم تخرج عن السياسة العامة التي رسمها الحزب وهي اعتبار الجزائر شقيقة ومأساتها من مأساة تونس هذا ما أكده الساسة التونسيون ومنهم : المندوب السامي التونسي بباريس تطرق للمشكل الجزائري بعد ما استعرض مجمل القضايا العالقة بين تونس وفرنسا المترتبة عن الاستقلال قائلا :" ونؤكد أننا سوف نوضح دائما حقيقة المشكل الجزائري ونؤمن أنه يفوز العقل في فرنسا وأن نرى يوما شمال إفريقيا حرة بعد أن نكبت صوت الاستعمار وإذ ذاك يمكن أن تتعاون إفريقيا الشمالية على أسس الحرية مع أوربا الموحدة "[1] .

و هو الموقف ذاته أبداه وزير تونس المفوض في جدة بالمملكة العربية السعودية السيد "الطيب العنابي " الذي نقل وجهة نظر الحكومة للسعوديين يوم اعتماده كسفير مفوض لما سئل عن موقف التونسيين من المسألة الجزائرية فقال :" إن موقف التونسيين من الكفاح الجزائري موقف طبيعي فتونس والجزائر شقيقتان وجارتان وكلاهما أمة عربية كافحت ولا تزال تكافح نفس الاستعمار، فمن الطبيعي أن يشعر كل تونسي بتضامن قوي أن تنتصر الشقيقة الجزائر في كفاحها العظيم "، وأضاف يقول :" فموقف الحكومة التونسية الرسمي معروف وقد صرح بورقيبة في كلمته المأثورة :" إذا كان لنا أن نختار بين الصداقة مع الفرنسيين والأخوة مع الجزائريين فإننا نقدم الأخوة على الصداقة "، وذكر السفير أيضا بما سبق له وأن قال :" إنني لا أستطيع أن أمنع من يريد مساندة الجزائريين من أبناء وطني من هذا الاندفاع الطبيعي لأنه اندفاع قلبي "[2] .

تجمع التصريحات على أن الموقف التونسي لم يتغير إذ اعتبرت القضية الجزائرية مسألة جوهرية وعليه فالواجب يقتضي التضامن، بل والمساعدة، وهما اللذان ذاقا مرارة الاستعمار الفرنسي .

زاد النشاط الدبلوماسي التونسي بصفة فعالة أكثر إثر انضمامها لهيئة الأمم المتحدة[3] وجعلت القضية الجزائرية من أولى اهتماماتها، حيث استغلت المنابر الدولية (الأمم المتحدة،

1 . جريدة العمل ، " خطاب المندوب السامي التونسي بباريس "، عدد 161، (28 /04 /1956)، ص 04 .

2 . الجريدة نفسها، " وزير تونس المفوض في جدة "، عدد 272، (08 /09 /1956)، ص 04 .

3 . صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على عضوية تونس في 1956/11/12 .

الجامعة العربية، الكتلة الافروآسياوية، المؤتمرات الإفريقية والعربية وغيرها ....)، لإقناع الدول بضرورة حل القضية الجزائرية حلا عادلا يتماشى والشرعية الدولية، هي تدخلات عديدة لا يمكن حصرها وإنما يقتصر الحديث عن البعض منها على سبيل المثال دفاع مندوب تونس في الأمم المتحدة السيد : المنجي سليم أمام اللجنة السياسية في جلستها السابعة عن القضية الجزائرية ومما قاله :" إن الجزائر كانت قبل الاحتلال الفرنسي دولة مستقلة ذات سيادة وهذه السيادة موجودة دائما مادام الشعب الجزائري لم يوافق من تلقاء نفسه على مزجه في فرنسا وهو لم يوافق ولن يوافق"[1].

الطرح الذي تقدم به "المنجي سليم "، واقعي إذ فعلا أن الجزائر كانت قبل الاحتلال دولة مستقلة لها اتفاقيات دولية وتمثيل دبلوماسي، وحضور قوي على الساحة السياسية والعسكرية خاصة في الضفة الغربية للمتوسط، ولها مقومات وهوية لا يمكن طمسها أبدا وهو ما جعل المندوب التونسي يذكر الحاضرين بأن ما قامت به فرنسا ليس معقول، ومهما بقيت في الجزائر فلن يندمج الجزائريون بحكم الخصوصية التي يتميز بها .

وفي السياق ذاته ألقى السفير التونسي كلمة في الأمم المتحدة رفض فيها الادعاءات الفرنسية المجانبة للتاريخ والداعية على أن الجزائر فرنسية، وطالب بوقف القتال وفتح مفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين والاعتراف بحق الشعب الجزائري قائلا :" إن الجزائر لم تكن فرنسية في يوم من الأيام "[2] .

موقف ثابت من تونس في الأمم المتحدة، وهو الدعوة لوقف القتال وفتح مفاوضات على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في استرجاع حريته وكرامته تقرير مصيره وفق ميثاق الأمم المتحدة .

و تبعا لنفس المشاورات والمناقشات التي باشرتها اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة والتي خرجت بلائحة مخيبة للجزائر أولا وللدول التي وقفت إلى جانبها من الدول الإفريقية والاسياوية وغيرها [3]، امتعض الممثل التونسي للائحة أمريكا الجنوبية وإيطاليا والتي أعربت عن أملها في حل المشكلة الجزائرية بطريقة سلمية وديمقراطية بعدما رفضت لائحة الكتلة الإفريقية . الاسياوية

1 . جريدة العمل، "المنجي سليم أمام اللجنة السياسية "، عدد 400، 1957/02/05، ص 1 .

2 . الجريدة نفسها ، " إن الجزائر لم تكن فرنسية، عدد 403، تاريخ 1957/02/08 ص 1 و6 .

3 . لمعرفة كل التفاصيل عن اللائحة وغيرها من اللوائح الأممية بشأن الجزائر، ينظر الشق الخاص بدراستنا: القضية الجزائرية في الأمم المتحدة من 1955 إلى 1962 في الفصل السادس : الثورة الجزائرية في المحافل الدولية في دراستنا هاته .

والمحصلة نفي أهلية الأمم المتحدة النظر في القضية الجزائرية قائلا :" إن لائحة أمريكا الجنوبية تحبذ ضمنا البرامج الفرنسية ولا تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، الأمر الذي يزيد في خطورة الوضعية بالبلاد الجزائرية وأضاف قائلا :" ...إن كل لائحة لا تعترف بحق الجزائر في تقرير مصيرها تكون عديمة الفائدة "[1] .

نلاحظ امتعاض تونسي لما حصل من خيبة أمل في عدم خروج اللجنة السياسية بلائحة تدين الاستعمار الفرنسي، واعتبر ذلك خطرا على السلم في العالم، مذكرا أنه بدون الاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها لا جدوى من أية مبادرة، وموجها كلامه بشكل خاص للدول التي بقيت تساير فرنسا في استعمارها م هي دول أمريكا اللاتينية وإيطاليا وغيرها مما لم يذكر .

وبسبب التدفق الهائل للاجئين الجزائريين بتونس، وعجز الحكومة التونسية على التكفل التام بهم طلبت من الأمين العام للهيئة الأممية المساعدة المالية للاجئين الجزائريين على لسان مندوبها في الأمم المتحدة قائلا :" إن إمكانيات تونس محدودة وإن عدد اللاجئين بلغ المائتي ألف لاجئ وهذا ما جعل الحكومة التونسية تقرر طلب المساعدة من هيئة الأمم وعبر المنجي سليم عن أمله في أن يأتي الوقت الذي يعود فيه هؤلاء اللاجئون إلى وطنهم، ويرى السفير التونسي أن تسوية القضية الجزائرية تتمثل في فتح مفاوضات فرنسية . جزائرية غايتها إنشاء دولة جزائرية ذات سيادة في نطاق الصداقة والتعاون مع فرنسا "[2] .

رغم الإمكانيات القليلة التي تملكها تونس الحديثة العهد بالاستقلال، إلا أنها وفرت ما يمكن توفيره لهم، يتضح ذلك من خطاب بورقيبة الذي تحدث عن مأساة اللاجئين الجزائريين أكثر من مرة، وأبدى استعداده لمساعدتهم بكل ما أوتيت تونس من إمكانيات مادية وبشرية، واعتبر متاعبهم من متاعب التونسيين يقول : " إن مسألة اللاجئين وما تسببت فيه من مضاعفات تزداد كل يوم تعقدا، فنقول لإخواننا اللاجئين على الرحب والسعة ونوفي بحاجياتهم من أكل وشرب ولباس وسكن ونتولى حمايتهم من القوات الفرنسية ." ويضيف : " ونحن قدمنا احتجاجنا ضد تنطع العسكريين الفرنسيين في ملاحقاتهم للاجئين الجزائريين بتونس، وإنه من واجبنا أن نلفت أنظار هيئة الأمم المتحدة واللجنة المتفرعة عنها للوضع الذي عليه الآن الشعب الجزائري، ... .وإن الحكومة لم تبق تنتظر المدد الدولي بل قامت بواجبها نحو إخواننا الجزائريين بل إن الحكومة والمنظمات القومية والشعب بتمامه

1 . جريدة العمل، "اللجنة السياسية للأمم المتحدة تصادق على "، عدد 406، 1957/02/14، ص 1 .

2 . الجريدة نفسها،" تقرير تونس للأمم المتحدة "، عدد 497، (1957/05/29)، ص 1.

وكماله ماانفك جميعهم يبذلون العون المادي والمعنوي لكل من يلتجئ من إخوانهم إلى الأرض التونسية، ... .وقد طلبنا من المنجي سليم سفيرنا في واشنطن أن يجري الاتصالات اللازمة لمعالجة هذه القضية "[1] .

ينسجم كلام حبيب بورقيبة مع البلاغ الحكومي الصادر بشأن اللاجئين [2] الذي ذكر بأن ألفين من اللاجئين الجزائريين احتموا بالبلاد التونسية وقنابل الهاون تضرب في أعقابهم وهم قادمون من قرية "عين الحوت" التي اكتسحتها عمليات القمع الرهيبة، وهكذا يتضخم عدد اللاجئين ويزداد تضخما يوما بعد يوم في البلاد التونسية وأغلبهم من النساء والأطفال"[3] .

رسالة من تونس على لسان مندوبيها بالأمم المتحدة للمجتمع الدولي التدخل والمرافعة لصالح القضية الجزائرية التي بدأت تعرف تطورا كبيرا في الجانب السياسي ولا سيما في الأمم المتحدة وخرجت إلى التدويل والعالمية، وعمل "المنجي سليم " على تحسيس أعضاء المنظمة العالمية بضرورة النظر في مشكلة اللاجئين التي تفاقمت أكثر واعتبرت مشكلة ترتبت عن الوجود الاستعماري الفرنسي داعيا إياهم لمساعدة تونس لاحتواء هذه المسألة منبها لجوهر المشكلة التي تحتاج إلى فتح مفاوضات تفضي إلى إنشاء دولة جزائرية، هذه المساعدة التي عبر عنها بورقيبة بأنها واجبة ونبقى نقدمها، فقط ينبغي على المجتمع الدولي عدم تجاهلها وأخذها بعين الاعتبار .

وبانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية عشرة من 17 سبتمبر إلى 14 ديسمبر 1957، عرضت القضية الجزائرية للمرة الثالثة، إذ انتهز محمود المسعدي [4]، الفرصة أمام ليتهم فيها فرنسا بخرقها لحقوق الإنسان تمثلت في الاعتقالات والتوقيفات "[5].

1 . بورقيبة، خطب، ج4، تطهير علاقاتنا بفرنسا، 30 ماي 1957، ص ص 204 . 207 .

2. بعد البلاغ الحكومي بشأن اللاجئين الجزائريين، مذ مجلس بلدية تونس يد المساعدة للجزائريين اللاجئين، وتقرر تقديم إعانة رمزية قدرها مليون فرنك، ومما قاله رئيس البلدية :" قضية الجزائر وقضية اللاجئين هي قضية بشرية قبل كل شيء، وهم إخوان لنا يقاسمون العذاب والظلم والتشرد، لذا يجب أن ندفع مليونا من الفرنكات وإن كان هذا مقدارا زهيدا بالنسبة لبلدية العاصمة ولكن ما هو في الحقيقة إلا شيء استعجالي رمزي ريثما تدرس القضية مع الحكومة . جريدة العمل ،" مساعدة اللاجئين الجزائريين "، عدد 501 ، (1957/06/2)، ص 05 .

3 . جريدة العمل،" اللاجئون الجزائريون يتدفقون على الأراضي التونسية "، عدد 497، (1957/05/29)، ص 1.

4 . ولد في 1911/01/28 بنابل، كاتب ومفكر تونسي، انخرط في الحياة السياسية ،تاريخ أول تعيين في الحكومة يوم 1958/05/06، وغادرها يوم 1976/12/09، تولى وزارة التربية القومية، وزارة دولة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ينظر : منير شرفي، مرجع سابق، ص 227.

5 . جريدة العمل، " مناقشات الأمم المتحدة "، عدد 607، تاريخ 1957/10/05، ص 08 .

يذكر المتحدث التونسي المجتمع الدولي، بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم وهو أن فرنسا المتسببة في الحوادث وخرق حقوق الإنسان سيما وأن الاعتقالات والتوقيفات طالت العديد من الوطنيين بهدف خنق الثورة، ففرنسا التي تدعمونها هي الأولى التي تخترق ميثاق الأمم المتحدة .

وتزامنا مع الدعوة التي وجهتها جبهة التحرير الجزائرية للكتلة الإفريقية الأسيوية للاتصال بالآمين الاممي للتدخل قصد تطبيق توصية الجمعية العامة، في خضم هذه الظروف انتقد ممثل تونس في الأمم المتحدة ومندوبها الدائم السيد : "المنجي سليم" فرنسا بعدم اتخاذها أي خطوة إيجابية لتتم المقابلة بين الفرنسيين والوطنيين الجزائريين حتى يوجد الحل المشرف والمرضي للجزائر "[1]، وأضاف:" إني أعتقد أن الكتلة الإفريقية الأسيوية سترى من الضروري أن تبادر هيئة الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات حاسمة لتسهر على تطبيق قرارها في الجزائر، وإن فرنسا لا يمكن لها أن تعتبر القضية الجزائرية قضية داخلية لا تهم أي قطر سواها، وكلما تأخر موعد الحل عظم خطر العناصر المتطرفة في الجزائر وفي البلدين المجاورين وأن العالم الحر يضر بنفسه بمصالحه إذا ما امتنع من التدخل في القضية الجزائرية وعدد كبير من الأمم الحرة لا توافق سياسة فرنسا في الجزائر "[2] .

تشتكي تونس مجلس الأمن بشأن ما لحقها من قصف عدواني همجي فرنسي على قرية آمنة، هذا ما صرح به المنجي سليم . ممثل تونس الدائم في الأمم المتحدة . في عرضه وجهة نظر الحكومة التونسية في مذكرة قدمتها تونس لمجلس الأمن :" أن مهاجمة الساقية يمثل عملا عدائيا مسلحا من قبل فرنسا ضد تونس ...و هو يندرج ضمن مجموعة أخرى من الأعمال الموصوفة باختراق حرمة التراب الوطني التونسي التي ارتكبها الجيش الفرنسي القادم من الجزائر منذ ماي 1957 متسببة في كل مرة في أضرار مادية وخسائر بشرية ." وطلب من مجلس الأمن أخذ كل قرار يراه مناسبا لوضع حد لوضعية تهدد امن تونس وتضع في خطر السلم والأمن الدوليين في هذه الجهة من العالم "[3].

طبيعي أن تلجأ تونس لمجلس الأمن، وهو الذي يبدو أنه راعي السلام والأمن في العالم سعيا منها في إرغام فرنسا على الامتثال لميثاق الأمم المتحدة، الداعي لاحترام سيادة الدول وصون حقوق الإنسان.

1 . جريدة العمل ،" السيد المنجي سليم يصرح "، عدد 705، (1958/01/29)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها،" السيد المنجي سليم يصرح "، عدد 705، (1958/01/29)، ص 01 .

3 . الهادي البكوش، مصدر سابق، ص 62 .

القرار الذي اتخذته فرنسا بإقامة منطقة عازلة . حرام . بين الحدود التونسية . الجزائرية بالأسلاك الشائكة [1]، كان محل انتقاد دولي كبير ولاسيما من الدولة الجارة تونس أين وقف مندوبها بالأمم المتحدة معتبرا أن المنطقة الحرام منطقة الحرام هاته ستضخم عدد اللاجئين الجزائريين في الخارج وخاصة في تونس مما يجعل المفوض السامي للاجئين أمام واجب جديد تجاههم، ومما يجعل كافة هيئات الأمم المتحدة المختصة بالموضوع أمام مشكلة جديدة ينبغي فضها، وبطبيعة الحال فإن الرأي العام البشري سيعمل عمله الإنساني المعتاد"[2] .

بقيت مأساة اللاجئين تؤرق أحرار العالم والتونسيون بدرجة اكبر على أساس أنهم معنيون أكثر من غيرهم بتداعيات تدفقهم، فلم يفوت الفرصة في الأمم المتحدة لمخاطبة الجموع بضرورة مساعدة تونس في احتواء الوضع الإنساني، رغم أن تونس لم تتركهم . وبافتتاح مؤتمر "أكرا"[3]، تحدث "السيد الصادق" المقدم أثناء جلسة الافتتاح عن القضية الجزائرية بوصفه رئيسا للوفد التونسي الناطق باسم جبهة التحرير الوطني الجزائرية في مؤتمر الدول الإفريقية وقال بالخصوص :" يرى الوفد التونسي لزاما عليه أن يعرض القضية الجزائرية على المؤتمر وسوف نضع أثناء أشغالنا الخطوط الكفيلة بإيجاد الحل السريع لهذه القضية في الاتجاه الذي نرتجيه لها كلنا "[4] .

اعتبر السفير "الطيب سليم" سفير تونس بلندن اعتبر أن هناك حلا واحدا للقضية الجزائرية قائلا : " ليس هناك إلا حلا واحدا، هو قلب العلاقات القائمة بين الجزائر وفرنسا إلى علاقات تعاون وصداقة على قاعدة استقلال الجزائر والمساواة مثلما كان الحال بين بريطانيا والهند، لذلك وجب علينا أن نساعد الجزائر على تحقيق استقلالها وسن قانون المساواة فيها "[5] .

تصريحات السفير كل تصريحات الدبلوماسيين التونسيين سواء في أمريكا أو فرنسا أو بريطانيا أو غيرها، لا تخرج عن إطار العمل من أجل الحل النهائي للقضية الجزائرية، لأنها مفتاح كل القضايا الأخرى ولا سيما الوحدة المغاربية، المشروع الذي كثيرا ما راهن عليه الأشقاء في كل مناسبة .

1 . يقصد بها خطا شال وموريس الشائكين على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية.

2 . كشيشيان ليفون، "حديث السيد المنجي سليم"، جريدة العمل، ،عدد 741، (1958/03/12)، ص 01 .

3 . لمعرفة قرارات المؤتمر ينظر الفصل السادس . ندوات المؤتمرات الإفريقية والأسيوية . من دراستنا هاته .

4 . جريدة العمل، " من خطاب المقدم بندوة عكرا "، عدد 771 ،(1958/04/16)، ص 03.

5 . الجريدة نفسها، " الحل الوحيد للقضية الجزائرية ...."، عدد 832، 1958/06/27 م، ص 04 .

الجهود الديبلوماسية التونسية مثلها ايضا سفيرها في باريس "بورقيبة الابن " [1]، وردا على مساعي تونس تجاه القضية الجزائرية قال : " .. .فإذا تفهم الجميع أن هذه الحرب لا تجدي نفعا، فإنه يجب على الطرف الأقوى والأكبر أن يبدأ بالفعل من أجل إيقافها، إن المقاومين في الجزائر يشعرون بأن عضوا بارزا في العالم الحر يشن حربا استعمارية "[2]

بورقيبة الابن يدعو الطرفين الجزائري والفرنسي إلى الاقتناع بأن الحرب الرابح فيها خاسر، لكن يستدرك قوله بأنه على فرنسا المبادرة بالعمل من أجل إيقاف الحرب بحكم أنها استعمارية .

انتقد حبيب بورقيبة الابن سياسة الجنرال "شارل ديغول" إزاء الجزائر، قائلا : " إن عمل ديغول في الجزائر لم يترك باب الأمل مفتوحا في الغاية التي كان يبدو لنا أنه ينبئ بلوغها، لم يعد يبدو أن الحل سياسيا سيحصل بالجزائر، بل إن فرنسا تحاول أن تجعل من مشكلة الجزائر اقتصادية والتي هي سياسية " وأضاف : " إن التعاون المتين بين شمال إفريقيا وفرنسا ضروري ولكنه لا يتم إلا متى استقلت الجزائر، فإذا كانت فرنسا ترحب بهذا التعاون فما عليها إلا أن تتيح الفرصة لانضمام الجزائر إلى الشمال الإفريقي على قدم المساواة مع شقيقتيها تونس والمغرب " [3].

طبيعي أن ينتقد " بورقيبة الابن . سياسة ديغول المنتهجة في الجزائر التي عرفت تصعيدا لم تشهده الجزائر مثيلا له من قبل، كيف لا وهو الذي عرف عهده خطا شال وموريس المكهربين والعمليات العسكرية . على الأقل . في بداية حكمه، الأمر الذي يبدو أن الحل السياسي مستحيل بالنظر إلى ما كان يمارسه على الأرض من تقتيل وتهجير وحرق وتعذيب وسجن وغيرها ....معتبرا . المسألة اقتصادية في حين أن العام والخاص يدرك أنها سياسية .

بتتالي السنوات، بدأت القضية الجزائرية في الأمم المتحدة تعرف تطورا أكثر من ذي قبل، في المقابل أصبحت فرنسا في موضع المتهم، الأمر الذي دفع بها إلى التخلي عن مقعدها احتجاجا على التأييد الذي حظيت به الثورة خاصة من قبل الكتلة الافرو أسيوية، يظهر ذلك أثناء شروع

1 . ولد بفرنسا، يوم 1927/04/09 ولايته الأصلية المنستير، درس الحقوق عمل في حكومة أبيه يوم 1964/11/12، وغادرها يوم 1989/01/07، أشرف على وزارة الشؤون الخارجية عام 1964، والعدل عام 1970 والمستشار الخاص لرئيس الجمهورية عام 1977، كما تولى سمي سفيرا لبلاده في واشنطن عام 1956، ثم روما وفي نوفمبر 1958 انتقل بمثل مهمته إلى باريس واستمر في هذا المنصب إلى شهر جويلية 1961 ليعود إلى تونس بعد قطع العلاقات بين البلدين بسبب حرب بنزرت، ينظر : منير شرفي، مرجع سابق، ص 229 .

2 . جريدة العمل، "لا تتركوا الجزائر تيأس منكم ... "، عدد 947، 1958/11/09 م، ص 03 .

3 . الجريدة نفسها، "سفيرنا في باريس يصرح في جمعية الصحافة الدبلوماسية "، عدد 997، 1959/01/06 م، ص 03 .

اللجنة السياسية في دراسة القضية الجزائرية أين قدمت الدول الافرو أسيوية توصية بضرورة فتح باب المفاوضات[1] ، حيث استغل "المنجي سليم" هذا الظرف ليرافع عن الجزائر، بدأ بيانه أمام اللجنة السياسية بدعوة فرنسا إلى احتلال مقعدها بالجامعة . بعدما غادر الوفد الفرنسي مقعده احتجاجا على فتح القضية . لتتمكن الأمم المتحدة من مقارنة وجهة نظرها مع وجهة نظر الوطنيين الجزائريين، ودحض النظرية القائلة بأن حرب الجزائر لا تهم إلا فرنسا وأضاف يقول : " ...و نظرا ولهذه الأحداث فإنه لا يمكن القول بأن حرب الجزائر هي مشكلة داخلية فرنسي، وأن الوطنيين الجزائريين قاموا بخطوة جديدة فشكلوا حكومة وقتية وذلك لتجد فرنسا مع من تتفاوض لحل القضية الجزائرية ." أما عن قضية الإدماج التي تحاول فرنسا فرضه على الجزائريين قال : " إن الجيش الفرنسي يريد فرض الإدماج ولن يفلح هذا الجيش حتى بالقوة ." كما لم يغفل عن مسألة التفاوض بحيث حمل فرنسا مسؤولية الإخفاق قائلا : " إن فرنسا لا تريد أو لا تقدر على حل القضية الجزائرية، فعلى الأمم المتحدة أن تتدخل وعلى هذه المنظمة أن تقدم إعانتها لحل القضية، وإيجاد حل سلمي وعادل "[2] .

لقد قطعت المسألة الجزائرية في الأمم المتحدة أشواطا من اجل الوصول إلى التأييد الدولي بدليل حيازة اللائحة على 32 صوتا بنعم مقابل 18 بـ لا، ولو أنه لم يحصل إجماعا إلا أن هذا يعد تطورا في حد ذاته، والسنوات المقبلة تنبئ بأن الأمر سيكون إيجابيا، وفي صالح الثورة بحكم عوامل عديدة منها الداخلية والخارجية .

من جهة ثانية، لا يمكن إنكار دور المندوب التونسي في الأمم المتحدة، الذي ماانفك يسعى لأجل تقريب وجهات النظر بين الطرفين، ومحاولة إقناع المجتمع الدولي بجدوى مساعدة الجزائر لأنها قضية السلم والأمن في العالم، محملا فرنسا مسؤولية أي إخفاق في إيجاد حل نهائي .

---

1 . هي سبع عشرة دولة تقدمت بلائحة توصي بفتح التفاوض بين الجانبين الجزائري والفرنسي بناء على رغبة حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة، هذه الدول هي : تونس، المغرب، أفغانستان، برمانيا، سيلان، غانا، إندونيسيا، العراق، الأردن، لبنان، ليبيريا، ليبيا، نيبال، السودان، العربية السعودية، مصر، سوريا " الجمهورية المتحدة "، هذه الدول ذكرت فرنسا بلوائح الامم المتحدة السابقة منها على سبيل المثال : اللائحة عدد 1012 الصادرة بتاريخ 1957/02/15 التي عبرت عن أملها في الوصول إلى حل سلمي وديمقراطي وعادل طبقا لميثاق الأمم المتحدة، واللائحة عدد 1184 = بتاريخ 1957/12/10 التي عبرت فيها للجمعية العامة على فتح محادثات أو استعمال جميع الوسائل المؤدية لإيجاد حل يتماشى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .و بعد تسجيل القضية الجزائرية، أوصت الجمعية العامة بالتفاوض بين الجانبين المعنيين قصد الوصول إلى حل يتماشى وميثاق الأمم المتحدة . ينظر : العمل، "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة "، عدد 977، 1958/12/13 م، ص 03، وبعد الانتهاء من المناقشات، قبلت اللائحة الإفريقية الأسيوية بشأن الجزائر من قبل اللجنة السياسية بأغلبية 32 صوتا ضد 18 وامتناع 30 عن التصويت . . ينظر : جريدة العمل، "اللائحة الإفريقية الأسيوية "، عدد 978، 1958/12/14 م، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها ، "خطاب السيد المنجي سليم ... "، عدد 973، 1958/12/09 م، ص . ص 1 . 3 .

خطب ممثل تونس في الأمم المتحدة السيد المنجي سليم أمام اللجنة السياسية بشأن مشروع تقرير المصير الذي طرحه "شارل ديغول" على الجزائريين، أين تحدث عن القضية الجزائرية واشترط المتدخل إعطاء ضمانات لتحقيق ذلك ويقول:"...و اعترف الجنرال ديغول في تصريحه الرسمي يوم 1959/09/16 للشعب الجزائري بحق تقرير المصير والتزم باسم فرنسا باستشارته بمقتضى ذلك التصريح " .ويضيف : " .. ، والآن وقد تحقق الاتفاق المبدئي بين الطرفين بشأن تطبيق تقرير الشعب الجزائري لمصيره وحول وجوب إيقاف القتال سلفا، فليس من الصعب أن نفهم ما تطالب به الحكومة الجزائرية من ضمانات وأن نفهم حذرها الناجم عن تجربة سابقة "[1] .

واصل السيد "المنجي سليم" شارحا سياسة بلاده إزاء القضية الجزائرية التي تعتبرها من أولويات السياسة الخارجية أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة في أكتوبر 1960، أين تحدث الخطيب عن القضية الجزائرية مؤكدا أن الحرب التي تدور منذ ست سنوات بالقطر الشقيق لا تهدد سياسة تونس فحسب بل تضر بعلاقات تونس ودول البحر المتوسط و." وقال السيد المنجي سليم :" لم نكن نعتقد في تونس أن فرنسا سترفض عروض التفاوض التي قدمها ممثلو الشعب الجزائري المكافح "[2] .وأضاف بأن الشروط التي فرضتها الحكومة الفرنسية في "مولان" [3] على المتفاوضين الجزائريين هي الشروط التي تفرض عادة على ممثلين أتوا للاستسلام بدون قيد أو شرط ."و أوضح أن الحكومة التونسية قررت بصفة نهائية منح مساندتها للحكومة الجزائرية مهما كان نوع الإعانة التي تستطيع هذه الحكومة الحصول عليها سواء من الشرق أو من الغرب أو العالم الثالث"[4].

يفهم من تدخل مندوب تونس في الأمم المتحدة، أن تونس وهي الدولية الجوار التي تهمها قضية الجزائر كانت تتابع وضع المفاوضات الجزائرية الفرنسية منذ إعلان ديغول عن ذلك يوم 1960/06/14، والشروط التعجيزية . إن صح التعبير . التي وضعتها فرنسا أمام الجزائريين قصد إظهارهم بمظهر الرافضين أمام الرأي العام الداخلي والخارجي ،و بالتالي إقامة الحجة عليهم، هذا الذي رفضته تونس طالبة من فرنسا ضرورة إزالة كل العقبات التي تحول دون الوصول إلى حل نهائي كما جددت مساندتها للثورة ماديا وسياسيا.

1 . جريدة العمل، " المنجي سليم يفتتح مناقشة اللجنة السياسية "، عدد 1275، 1959/12/01 م، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها ، " المنجي سليم يشرح موقف تونس "، عدد 1545، 1960/10/11 م، ص 01 .

3 . منها على سبيل المثال وقف القتال أو إطلاق النار كشرط أساسي، للاطلاع على سير المفاوضات ينظر : بن يوسف بن خدة، اتفاقيات أيفيان، مصدر سابق . وكذلك نشاط الحكومة المؤقتة الجزائرية من 1958 . 1962، الفصل الأول، من دراستنا هاته .

4 . جريدة العمل، " المنجي سليم يشرح موقف تونس "، عدد 1545، 1960/10/11 م، ص 01 .

تأكد النظام البورقيبي بما لا يدع مجالا للشك، أنه لا معنى لاستقلال تونس مادام الفرنسيون جاثمين على أرض الجزائر، ولهذا رمت بثقلها في المعركة التحريرية الجزائرية ضد الوجود الفرنسي، مستثمرين العامل الديني واللغوي والمصير المشترك والتاريخ كأدوات لكسب المعركة، رغم التشنج الذي عرفته العلاقات التونسية . الجزائرية من حين لأخر لكن ذلك لم يمنع من دعم تونس للجزائر في مجالات عدة خاصة السياسي والدبلوماسي وحتى العسكري ناهيك عن الاجتماعي (اللاجئين).

03 . موقف المجلس التأسيسي التونسي (مجلس الأمة) :

المجلس التأسيسي أو مجلس الأمة، المجلس القومي التأسيسي التونسي أو مجلس الأمة، بدأ التأسيس باسم جمعية الشورى التي تأسست في 23 فيفري 1907 ،في عهد الحماية الفرنسية [1]: ثم تغير الاسم إلى المجلس التأسيسي بعد الاستقلال .يعتبر الهيئة التشريعية التي ظهرت بعد الاستقلال، سايرت أحداث الجزائر منذ 1956 إلى غاية الاستقلال، كان لها حضور في كثير من المناسبات، إذ عبر أعضاؤها عن رأيهم في شتى الأحداث المستجدة الخاصة بالثورة، نحاول إبراز بعض المواقف لتبيين مدى مساهمة التونسيين في الثورة .

بعد اجتماع المجلس التأسيسي التونسي منذ يوم 30 ماي 1956 ،و بعد مناقشة القانون الداخلي والمصادقة على معظم الفصول، أقر المجلس في الأخير لائحة تأييد لكفاح الشعب الجزائري قرأها النائب "علي البلهوان "، فتلا لائحة يعبر فيها المجلس عن تأييده المطلق لسياسة رئيس الحكومة الداخلية والخارجية وعن تضامن الشعب التونسي لنضال الشعب الجزائري الشقيق في سبيل الحرية، وبمجرد تلاوة اللائحة، وقعت المصادقة عليها بالإجماع "[2].

كما وجه رئيس المجلس التأسيسي برقية إلى السيناتور" كينيدي"[3] .يشكره فيها على موقفه من الحرب الجزائرية الفرنسية والتي انتقد فيها سياسة فرنسا في الجزائر وإصرارها على مواصلة الحرب التي لا فائدة ترجى منها "[4] .

1 . الحبيب بورقيبة، تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1926 . 1934)، دار العمل، تونس، 1978، ص 33 .

2 . جريدة العمل، "المجلس التأسيسي يؤيد كفاح الشعب الجزائري " ،عدد 189، (1956/06/01)، ص 02 .

3 . عرفت عنه مواقفه الرافضة للوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائري، للاطلاع على مختلف تدخلاته في مجلس الشيوخ ينظر الشق المتعلق بموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورة الجزائرية في دراستنا، الفصل الرابع .

4 . بورقيبة، خطب، ج4، 1957/07/04 ،مصدر سابق، ص ص 296 . 299 .

بالنظر إلى ثقل أمريكا السياسي والدبلوماسي، ودعمها عسكريا واقتصاديا لفرنسا، فإن موقف السيناتور "كينيدي" يعد خطوة إيجابية . بالرغم كونه معارضا . والثورة كانت في أمس الحاجة إلى مثل هاته التدخلات من لدن شخصيات لها ثقل سياسي ودبلوماسي

المجلس القومي التأسيسي التونسي ناقش حادث الاعتداء الفظيع الذي قام به الجيش الفرنسي على بلدة ساقية سيدي يوسف، إذ استرعت اهتمام النواب إلى وجوب اتخاذ موقف صريح من الاعتداء الفرنسي الذي قضى على بصيص الأمل في إمكانية قيام أيي تعاون تونسي فرنسي مستقبلا وتداول على منصة التدخلات عديد النواب أين أجمعوا على التنديد بالعدوان وضرورة مساندة الثورة الجزائرية رغم كل المخاطر المحدقة بتونس ومن هؤلاء :

قال رئيس المجلس السيد جلولي فارس[1]: " إننا لا نخشى الحرب وإن كنا شعبا اختار السلم وجنح إليها فقد علمت فرنسا صبرنا عند الكفاح وتعدت علينا اليوم لأنها ترى فينا شعبا ضعيفا وقد رأت أن طائراتها لم تغن شيئا في جبال الجزائر حيث المقاومين .لذلك سلطت جام غضبها كالمعتاد على الأهالي الآمنين العزل من السلاح ." ويضيف : " إذا أرادت فرنسا الحرب معنا فستجدنا على استعداد لمجابهتها "[2] ، كما قال الفرجاني ابن الحاج عمار: " لقد أكدت الحوادث التي جدت بساقية سيدي يوسف من جديد أنه مادام الاستعمار الفرنسي موجودا بالجزائر يتعسر على كل من المغرب وتونس الاطمئنان على أمنهما ." وأضاف : " أمر لا يمكن قبوله بحال، متى وإلى أي حد سيبقى كبح جماح الشعب الذي يستجيب دوما لنداءات السلم وعدم الأخذ بالثأر، والدول التي تريد السلم حقا ينبغي أن توقف نار الحرب بالجزائر قبل كل شيء "[3] .

دعوة الحاج عمار إلى الثأر مما حدث، لأنه مساس بأمن المغرب العربي كله وليس تونس فقط ،و أن الأمر بات ضروريا لتوقيف الحرب الجزائرية .

من جهته يقول أحمد دريرة . أحد الاعضاء .: " بعد هجوم الجيوش الفرنسية على ساقية سيدي يوسف أصبحنا في بداية حالة حرب، وعلى الحكومة أن تسلح الشباب في كتائب منظمة

1 . جلولي فارس من مواليد الحامة الجريد، ومن قدماء الصادقية، يحمل شهادة الليسانس في الآداب، اشتغل قيما في الصادقية، ساهم في الحركة الدستورية، انتخب في عضوية الديوان السياسي في مؤتمر 1948، عين وزيرا للمعارف في وزارة الطاهر بن عمار بعد التوقيع على اتفاقيات الفرنسية التونسية .ينظر: ينظر: جريدة "العمل"،"من هم أعضاء الديوان السياسي الجديد ؟ ،عدد 27، (1955/11/24)، ص 02 .

2 . الجريدة نفسها، " كلمة الرئيس جلولي فارس"، عدد 716، (1958/02/11)، ص 04

3 . نفسها، " الفر جاني ابن الحاج عمار "، ص 04 .

وتسلحه بكل طريقة يمكن أن يتحصل بها على السلاح ." ويضيف : " أطالب الحكومة بفتح اكتتاب للاستعداد للطوارئ وأطالب النواب بالتنازل عن منحة شهر لفائدة هذا الاكتتاب ولا يفيد فرنسا إلا أن تواجه الحديد بالحديد ونارها بالنار حتى نطهر أرض وطننا من كل احتلال أجنبي في اتجاه تحقيق الحرية الكاملة للمغرب الكبير" [1] .

اقتراح جديد جاء به النائب أحمد دريرة وهو دعوة الحكومة لتسليح الشباب للذود عن الأرض والعرض كما طالب بفتح اكتتاب لمواجهة الآلة الفرنسية التي يجب مواجهتها بالقوة.

أما الشاذلي النيفر فقال : " إن الرأي العام العالمي قد علم اليقين أن الحوادث التي ترتكبها فرنسا بالجزائر حوادث عظيمة مهولة، وهو ما يجعلنا نهيب بالضير العالمي لجعل حد للمأساة الدامية المتواصلة بالشقيقة الجزائر وذهب ضحيتها مئات الآلاف من الضحايا، والفرنسيون لا يحترموا أي شيء في تحقيق استعمارهم ولم تضر هذه الحرب بالجزائر فحسب، بل قد أضرت بكل من تونس والمغرب، وستتجاوز العالم كله إن لم يوضع لها حد "[2] .

وقف السيد "علي البلهوان" وبعد زيارته للقرية الشهيدة . سيدي يوسف . ، على حجم ما خلفته الغارة الجوية الفرنسية، يصف ما قامت به طائرات العدو قائلا : "كان المعلم ينظر إلى الطيارين فردا فردا نظر العين وكان يراهم بوضوح تام عندما كانوا يصوبون رشاشاتهم نحو الأطفال لتقتيلهم ." وأضاف :" وقد شاهدنا بمكان هذا الحادث الأليم آثار شظايا القنابل وبقايا خرطوش الرشاشات "[3].

عموما هي دعوة صريحة من أعضاء المجلس التأسيسي، المنددون بما قامت به فرنسا، مطالبين الرأي العام للتحرك وإيقاف مثل هاته المجازر التي لم تنعكس على تونس فحسب، بل نتائجها تنعكس على جموع المغرب العربي كله .

رافع المجلس التأسيسي أثناء مشاركته في الندوة الدولية للاتحاد البرلماني الدولي لصالح القضية الجزائرية في لائحة تحدث فيها عن الحرب الجزائرية وما تسببه السلطات الفرنسية من حرب إبادة في حق الآلاف من الجزائريين وكل أمام مرأى ومسمع الجميع والضمير العالمي لم يتحرك "[4].

1 . جريدة العمل ، " أحمد دريرة : أطالب بفتح اكتتاب... " ، عدد 716، (1958/02/11)، ص 04 .

2 . الجريدة نفسها ، " الشاذلي النيفر : سيكون النصر لتونس وشقيقتها الجزائر " ، ص 04 .

3 . نفسها، " تصريح للسيد علي البلهوان" ، عدد 717، (1958/02/12)، ص 06 .

4 . نفسها، " مشاركة الوفد التونسي " ،عدد 1202، (1959/09/04)، ص 04.

نلاحظ أن مجلس الأمة التونسي لم يفوت فرصة وجوده أمام الاتحاد البرلماني الدولي، ليسمع صوت الجزائر وما تسببه السلطات الفرنسية من حرب إبادة في حق شعب أعزل، ذنبه أنه طالب بحريته، وهو مؤشر على تدعيم تدويل المسألة الجزائرية أكثر في المحافل الدولية، في خطوة منه لتحسيس الرأي العام العالمي بمخاطر الحرب .

تقدمت تونس في السنة الموالية، لدى الاتحاد البرلماني الدولي بمشروع يدرج قضية التعذيب والمعاملات الوحشية المسلطة على المعتقلين في السجون والمحتشدات بالجزائر في جدول أعمال اللجنة الاجتماعية [1] .

رغم التأخر نوعا ما في تقديم مثل هذه المشاريع، إلا أننا نعتبره خطوة من شأنها أن تلفت أنظار المجتمع الدولي عما تقترفه فرنسا من جرائم ضد الإنسانية، ولو أن العالم يدرك ذلك لكن من باب التذكير والتنبيه وتحمل المسؤوليات .

و في جلسة مخصصة للنظر في الحدث التاريخي الهام المتمثل في انتهاج سبيل التفاوض من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية الفرنسية، اجتمع مجلس الأمة التونسي بقصر "باردو"، يوم 22 جوان 1960، أصدر لائحة ضمنها ارتياحه لهذه المبادرة المبشرة بإنهاء مأساة استعمارية يتجرعها شعب الجزائر منذ مائة وثلاثين سنة يقول البيان : " وإن مجلس الأمة إذ يحيي اليوم الجزائر الشقيقة ليكبر فيها نضج شعبها ورشد قادتها وبطولة جيش تحريرها ويعتقد واثقا أنهم سيجتازون هذه المرحلة الجديدة بوحدة وثبات مثلما خاضوا المحنة الكبرى أبطالا صامدين، وإن مجلس الأمة في هذا الطور الدقيق من الكفاح التحريري ليؤكد للشعب الجزائري الشقيق مساندته المعهودة حتى تتحقق الغاية المنشودة في وحدة المغرب العربي الكبير وانتصار الحق بتجسيم كرامة الشعوب الحرية والازدهار"[2]

عبر مجلس الامة التونسي عن تضامنه مع الجزائريين وتمنى وضع حد لمأساة الشعب الجزائري، مجددا تأييده المطلق حتى تحقيق الغاية المنشودة وهي الاستقلال ووحدة المغرب العربي .

تصفية الاستعمار ووضع حد لحرب الجزائر، كانت الكلمة التي رافع بها يوم 1960/09/30 بطوكيو السيد "عبد الرحمان عبد النبي" المتحدث باسم الوفد البرلماني التونسي الذي تعرض في خطابه أن

1 . جريدة العمل ، " مشاركة المجلس التأسيسي التونسي " عدد 1398، تاريخ 1960/04/21، ص 4 .

2 . الجريدة نفسها ، " اللائحة "، عدد 1450، (1960/06/23)، ص 01 .

قضية تصفية الاستعمار وضرورة إنهاء الحرب في الجزائر بتنفيذ صادق للاتفاق حول تقرير المصير ووساطة الأمم المتحدة الضرورية لتشرف على الاستفتاء في الجزائر "[1] .

اغتنم الوفد التونسي فرصة لقائه بالبرلمانيين في العالم، ليعيد تذكيرهم بالواجب الملقى عليهم بأن الجزائر تعيش حالة حرب ولا يمكن إبقاء الوضع على ما هو عليه، داعيا الأمم المتحدة راعية السلام للإشراف على الاستفتاء وإنهاء المأساة .

مجلس الأمة التونسي عقد جلسة يوم 1961/07/05، إثر القرار الذي أرادت فرنسا أن تفرضه على الجزائريين وهو تقسيم التراب الجزائري، أصدر لائحة تأييد لوحدة التراب الجزائري :" يشهر بتهديد الحكومة الفرنسية بتقسيم التراب الجزائري، ويعلن تضامن الشعب التونسي مع الجزائر المجاهدة في سبيل وحدة التراب الجزائري وسلامته ويجدد تأييده الكامل للشعب الجزائري في نضاله من أجل الحرية والاستقلال "[2] .

تنديد صريح ومباشر من المجلس إزاء مسألة التقسيم التي راهن عليها ديغول وطالب باحترام الوحدة الترابية للجزائر حتى يقطع الطريق أمام الفرنسيين في إثارة مشاكل أخرى من هذا القبيل .

وبمناسبة إحياء الذكرى السابعة لاندلاع الثورة الجزائرية عقد مجلس الأمة اجتماعا سجل في اللائحة التي أصدرها بطولة الشعب الجزائري في كفاحه طيلة سبع سنوات ودخوله العام الثامن، وتأسف للحرب المتواصلة بسبب تعنت الإدارة الفرنسية، وأكد مجلس الأمة باسم الشعب التونسي كامل تضامنه مع الشعب الجزائري والحكومة المؤقتة في تحقيق السيادة على قاعدة الوحدة الترابية"[3].

لقد تجاوب المجلس مع الإضراب الذي قام به الوزراء المعتقلون والمعاملة السيئة التي كان يتلقاها هؤلاء من قبل السلطات الفرنسية في سجونهم، عقد مجلس الأمة اجتماعا درس فيه مسألة تطور الأحداث في الثورة الجزائرية وأصدر لائحة أكد من جديد مساندته للشعب الجزائري وأبدى قلقه مما آل إليه الوضع في الجزائر جراء فشل المفاوضات والحملات التعسفية المسلطة على المساجين الجزائريين وأخيرا دعا المجلس الضمير العالمي والإنساني وجميع البرلمانات في العالم للقيام بتحركات

1 . جريدة العمل ، " أعضاء الوفد التونسي أمام الندوة البرلمانية "، عدد 1539، (1960/10/04)، ص 04 .

2 . الجريدة نفسها ، " لائحة مناهضة تقسيم الجزائر "، عدد 1773، (1661/07/06)، ص 02 .

3 . نفسها، " لائحة مجلس الأمة التونسي "، عدد 1878، (1661/11/03)، ص 02 .

قصد وضع حد لتعنت الإدارة الفرنسية وإطلاق سراح المعتقلين واستئناف المفاوضات لضمان الاستقلال والسلم "[1].

هذه اللائحة تبين بأن المجلس أولى اهتماما كبيرا بالقضية الجزائرية وتطوراتها، مجددا مساندته المطلقة في كل مرة من أجل جزائر حرة مستقلة، ومنددا بما يتعرض له الجزائريون من ظروف اعتقال مشينة ويتأسف لما آلت إليه المفاوضات من عثرات، داعيا الضمير العالمي للتحرك

أخيرا وبالإعلان عن نتائج الاستفتاء الذي بموجبه تحقق الاستقلال للجزائر، اجتمع المجلس وأصدر لائحة تهنئة جاء فيها :" إن مجلس الأمة يعبر عن ابتهاجه للكفاح البطولي الذي خاضه الشعب الجزائري، ويترحم على أرواح الشهداء الأبرار وينوه بمجهودات جميع من ساهم في بعث الدولة الجزائرية، ويعرب المجلس عن ثقته في الشعب الجزائري الذي سيعمل لمستقبل الجزائر وتدعيم دولته بنفس الروح التي تحلى طيلة الكفاح التحريري "[2] .

نستشف مما سبق أن المجلس التأسيسي أو مجلس الأمة فيما بعد، ساير خطوات الثورة الجزائرية حدثا بحدث، إذ لا يترك مناسبة إلا وعبر فيها عن موقفه المساند والمؤيد للثورة الجزائرية في الداخل والخارج .

02 . موقف الحركة الوطنية والاتحادات والهيئات و الشعب التونسي :

2 . 1 . موقف الحركة الوطنية : الحركة الوطنية التونسية الممثلة في الحزب الحر الدستوري بجناحيه القديم (اللجنة التنفيذية) والجديد وهذا الأخير أيضا بشقيه (الديوان السياسي) بزعامة الحبيب بورقيبة وشعب الحزب وبعض المنظمات التابعة له والأمانة العامة بزعامة صالح بن يوسف والحزب الأخر : الحزب الشيوعي التونسي، كلها كانت لها مواقف من الثورة وواكبت أحداثها وعبرت عن رأيها من خلال العرائض والاجتماعات والبيانات وغيرها، هذا ما نستشفه في دراستنا هاته .

يعود تأسيس الحزب الدستوري التونسي إلى العشرينيات من القرن الماضي، وذلك بعد الحراك السياسي الذي صاحب التونسيين بعد الحرب العالمية الأولى، ارتأت شخصيات تونسية للم الشمل والعمل على تأسيس حزب سياسي ينشط في إطار الشرعية لتمثيل التونسيين والدفاع عن مصالحهم

1 . جريدة العمل ، " لائحة مجلس الأمة التونسي "، عدد 1888، (1661/11/15)، ص 01 و02 .

2 . الجريدة نفسها ، " لائحة مجلس الأمة "، عدد 2096، (1962/07/05)، ص 02 .

لدى سلطات الحماية، سيما بعد خيبة الأمل التي عاد بها عبد العزيز الثعالبي من مؤتمر الصلح المنعقد بباريس 1919 أين قدم عريضة مطالب تتمثل في مطالبة فرنسا بالاعتراف للتونسيين بحقهم في تقرير المصير ، حيث استغل عبد العزيز الثعالبي رفع الحظر الذي فرضته فرنسا، وتم عقد المؤتمر التأسيسي رفقة شخصيات تونسية أخرى يوم 14 مارس 1920ى بنهج الباشا وسموا الهيئة المسيرة للحزب باللجنة التنفيذية وأسندت الرئاسة للشيخ الثعالبي [1].

عرف الحزب بعض التصدعات منها استقالة بعض الأعضاء من اللجنة التنفيذية للحزب، أولهم حبيب بورقيبة في سبتمبر 1933، تبعه آخرون، وبدأ الانقسام يدب في صفوفه إلى أن ظهر جليا في مؤتمر قصر هلال في 1934/03/02، أين تم تأسيس الحزب الدستوري الجديدة وسميت اللجنة المركزية للحزب الدستوري الحر بالحزب الدستوري القديم، ومنذ ذاك بدأ كل طرف يشق طريقه في النضال السياسي حسب قناعتهم [2]

2 . 1 . 1 . موقف الحزب الدستوري القديم :

اهتمت اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي القديم بالقضية الجزائرية خلال انعقاد مؤتمرها يوم 1955/11/25 وأصدرت اللائحة التالية :" إن المؤتمر يحيي الشعب المناضل في سبيل وجوده وحريته ويأمل له الفوز الكامل في تحقيق أمانيه "[3]

انتقدت اللجنة التنفيذية المفاوضات التونسية . الفرنسية واعتبرت ذلك تجاوزا للقضية الجزائرية وأنه لا معنى لاستقلال تونس مادامت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، جاء ذلك في مقال نشرته جريدة الحزب "الاستقلال"[4] قائلة :" إن الجزائر هي قلب شمال إفريقيا وإن تونس والمغرب لا يهدأ لهما بال ويطمأن على استقلالهما إلا إذا استقلت الجزائر، ومادامت محتلة فلا استقلال لهما، وإن الجزائر قلب شمال إفريقيا والمغرب العربي وباعث النشاط والجد وعلى التونسيين والمغاربة مساعدة إخوانهم حتى يصلوا إلى مبتغاهم"[5] .

1 . يوسف مناصرية، الحزب الدستوري التونسي 1919 . 1934، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص 58 .

2 . لاطلاع أكثر عن أسباب الخلاف بين الطرفين ينظر : فيرنر روف، مصدر سابق، ص . ص 53 . 54 . وخولة لعيرج، مرجع سابق .

3 . جريدة الاستقلال، " لائحة الحزب الحر الدستوري التونسي "، عدد 10، (1955/12/02)، ص 01 .

4 . جريدة الاستقلال: أسبوعية سياسية إخبارية، جامعة، اللسان الرسمي للحزب الدستوري الحر التونسي القديم وأصدرت أول أعدادها يوم 30 ديسمبر 1955 وآخر عددها صدر في 22 أفريل 1960 عارضت اتفاقيات الاستقلال الداخلي ومجلة الأحوال الشخصية.

5 . جريدة العمل ،" لا استقلال لتونس والمغرب مادامت الجزائر محتلة "، عدد 29 ،(1956/04/19)، ص 01 .

كما أدانت اللجنة العمل الجبان الذي أقدمت عليه السلطات الفرنسية أثناء عملية اختطاف القادة الجزائريين، وأصدرت بيانا شجبت فيه العملية وشهر بها يقول البيان :" نشنع بطريقة القرصنة التي سلكتها فرنسا ونشهر بهذه الفعلة الشنيعة، وإننا عبرنا عن مناصرة الشعب الجزائري في كفاحه العظيم، ونرفع صوتنا بالاحتجاج الشديد على حادث الغدر المنكر الفظيع ونطالب في نفس الحكومتين التونسية والمغربية بالوقوف موقفا حازما وصارما "[1] .

من جهته أرسل السيد " صالح فرحات" رئيس اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي برقية للرئيس بورقيبة شاكرا تدخله في الأمم المتحدة لما تعرض للقضية الجزائرية واقتراحاته التي جاء بها قصد إيجاد حل للقضية الجزائرية [2].

واكبت اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري أحداث الثورة الجزائرية ولم تترك حدثا إلا ووقفت موقفا إيجابيا منه إما بالتنديد أو الدعوة للوقوف إلى جانب الجزائريين، يتجلى هذا أيضا أثناء عرض القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أصدرت لائحة حيت فيها الجزائر وأعلنت تأييدها المطلق للشعب الجزائري ومما جاء في اللائحة :" إن اللجنة التنفيذية تعلن تأييدها المطلق للشعب الجزائري، بمناسبة عرض قضيته على أنظار الأمم المتحدة، وترجو من هذه المنظمة أن تقول كلمتها مناصرة للحق وعملا بمبادئها المتضمنة حرية تقرير المصير للشعوب المولى عليها، كما أن اللجنة التنفيذية تؤكد تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري تضامنا كاملا في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال والكرامة "[3].

الاعتداءات الفرنسية المتكررة على الجزائريين المقيمين بتونس كانت محل استنكار من قبل اللجنة التنفيذية للحزب، إذ نشرت مقالا في جريدة الاستقلال تقول فيه :" يعمد الاستعماريون الفرنسيون إلى إلقاء قنابلهم على إخواننا الجزائريين المستظلين بعلمنا المحتمين بجوارنا ويرسلون كلابهم على الذرية الضعفاء والشيوخ العجز تنهشهم نهشا وتمزقهم، ولم يكتفوا بهذا بل أمطروا ممثلي الحكومة التونسية بوابل من رشاشاتهم تصوبها دناءتهم وتحميها طياراتهم فحولوا رجالنا صرعى ولهذا نطالب بجلاء القوات الفرنسية من أراضينا"[4] .

1 . جريدة العمل، " بيان اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري "، عدد 53، (1956/10/26)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها، " تأييد اللجنة التنفيذية لخطاب بورقيبة "، عدد 58، (1956/11/26)، ص 01 .

3 . جريدة الاستقلال، " بيان اللجنة التنفيذية "، عدد 67، (1957/02/01)، ص 01 .

4 . جريدة العمل، " اللجنة التنفيذية تحتج على الاعتداءات الفرنسية "، عدد 84، (1957/06/07)، ص 01 .

وإثر مجزرة "ساقية سيدي يوسف" الأليمة، وما انجر عنها من نتائج وخيمة خاصة على التونسيين، يقول أحمد توفيق المدني :" ...كنت بتونس يوم الخامس من شهر مارس سنة 1958 واتصلت برجال الحزب الدستوري القديم، فإذا هم يقولون إن التونسيين قد استاءوا من أعمالنا على الحدود، وبما أحدثته تلك الأعمال من رد فعل تجسم في تحطيم " ساقية سيدي يوسف"، ويعتقدون أن الموقف التونسي سيتغير لا محالة معنا، وأن الاتفاق الذي توليت بنفسي عقده مع مسئولي تونس، والذي صادق عليه الرئيس الحبيب بورقيبة سيصبح في حكم العدم "[1].

كما وقفت موقفا مؤيدا لمواقف الحكومة التونسية الرافض للمقترحات الفرنسية بمراقبة الحدود الجزائرية التونسية بعد الهجوم على ساقية سيدي يوسف، وحذرت من مغبة قبول الاقتراح لان المتضرر الأول هي الثورة الجزائرية من خلال صعوبة التموين والتضييق على المقاومين الجزائريين :" تقر الحكومة التونسية عدم قبول أية محاولة تهدف إلى جعلها تقف موقفا متنكرا لثورة الجزائريين في سبيل استقلالهم "[2] .

لقد رفضت الحكومة التونسية المشاركة في لجنة مختلطة تونسية فرنسية أو دولية تراقب الحدود، وهو تصرف ينم عن جرأة وشجاعة أدبية واستمرار لما سبق الاتفاق عليه من مساندة ومساعدة للثورة الجزائرية مهما كلفهم الثمن، وهو ما يؤكده أحمد توفيق المدني أثناء إرساله من قبل وفد القاهرة إلى تونس لتقصي حقيقة ما يروج من معلومات مفادها أن الاتفاق السابق أصبح من العدم [3]، يقول :" قابلت الطيب سليم والصادق المقدم، فأكدا لي أن الحادث " ساقية سيدي يوسف" لا يؤثر إطلاقا على اتفاقنا مع الجزائر، وأن الدم التونسي والدم الجزائري وقد سالا معا، لا يمكن أن ينفصلا إطلاقا "[4] .

و أخيرا انتقدت اللجنة التنفيذية المذكرة الفرنسية التي وجهت للحكومة التونسية والتي تطالبها بحق تتبع الجيش الفرنسي المجاهدين الجزائريين بتونس والاعتداء عليهم، واعتبرت هذه المذكرة حماقة من الحماقات الفرنسية، وذكرتهم أن تونس دولة ذات سيادة وأن الجزائريين ضيوف على أراضيها ولا يجوز الاعتداء عليهم بأي حال من الأحوال، جاء ذلك في مقال بعنوان " ماذا وراء

1 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 367 .

2 . جريدة الاستقلال، " رفض اللجنة المختلطة تونسية . فرنسية "، عدد 124، (1958/03/14)، ص 02 .

3 . اتفاق يوم 1957/01/22 بين أحمد توفيق المدني والأمين دباغين عن الجزائر، والصادق المقدم والطيب سليم، عن تونس بخصوص إدخال السلاح للثورة الجزائرية . توفيق المدني، مصدر سابق، ص 367 .

4 . نفسه .

الحماقات؟" :" إن الحكومة الفرنسية مع احترامها للسيادة التونسية لا يمكنها أن تبقى مكتوفة الأيدي أمام هذه الحالة، وهي 'إزاء تمركز المجاهدين الجزائريين بالأراضي التونسية وقيامهم بالأعمال الحربية من هناك ضد القوات الفرنسية، وإنها ستضطر عندما تتعرض جيوشها إلى الاعتداء من طرف الجزائريين أو من جهة التراب التونسي إلى دخول الأراضي التونسية للدفاع عن نفسها "[1] .

ما يمكن قوله من خلال ما سبق ذكره من مواقف اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي القديم أنها وقفت موقفا مؤيدا ومساندا للثورة الجزائرية عبر البيانات التي أصدرتها أو المقالات التي كتبت في الصحف ومنها جريدة الاستقلال*، إذ واكبت الأحداث وعبرت عن رأيها صراحة بل واعتبرت القضية الجزائرية جزء من القضية المغاربية والتونسية تحديدا .

2 . 1 . 2 . موقف الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد*:

أ . موقف الحزب الحر التونسي الجديد (جناح بورقيبة) :

1 . المجلس الوطني للحزب (المجلس الملي) :

طلب المجلس الوطني للحزب الحر الدستوري من الديوان السياسي أن يسعى بكل قواه لوقف سفك الدماء بالقطر الجزائري حتى يتمكن من فض مشاكله مع فرنسا بواسطة المفاوضات، هذا ما يتبين من خلال ما جاء بين مقررات المجلس الحزبي للحزب الحر الدستوري التونسي (الجديد) هذه الفقرة المتعلقة بالحالة في القطر الجزائري :"إن المجلس الملي يكلف الديوان السياسي بالسعي الناجع والعمل على حقن الدماء بالقطر الجزائري وتمكين الشعب الجزائري الشقيق من حل الخلاف بينه وبين فرنسا على قاعدة التفاوض الحر"[2].

1 . جريدة الاستقلال، " ماذا وراء هذه الحماقات؟ "، عدد 233، (1960/04/22)، ص 01 .

* الملاحظ أن جريدة " العمل " ـ تابعة للحزب الدستوري الجديد . لم تهتم بنقل أخبار اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم، بحكم الخلاف القائم بين الدستوريين الجدد والقدماء والذي يرجع إلى منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي وتحديدا منذ إنشاء الحزب الدستوري الجديد في مؤتمر قصر هلال 1934/03/02 .

* سبق الحديث عن تأسيس الحزب في الشق المتعلق بـ ظروف تأسيس جريدة العمل في طورها الأول في الفصل التمهيدي من هذه الدراسة .

2 . جريدة العمل، "بيان المجلس الملي للحزب الدستوري " ،عدد 78، (1956/01/24)، ص 01 .

وفي نفس السياق أصدر المجلس الوطني للحزب بيانا في صحيفة الاستقلال، يكرر فيه ضرورة إيقاف القتال وفتح باب التفاوض بين الجزائريين وفرنسا يقول نص البيان :" نظرا للعلاقات المتينة بين أقطار الشمال الإفريقي والارتباط التاريخي العريق، ونظرا لضرورة العمل على إيقاف أعمال القتال في القطر الجزائري، قصد التمكن من إحداث مفاوضة مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري لفصل القضية الجزائرية، وبناء على ثقته في أن حكومة فرنسا وشعبها يستطيعان بعد هذه الويلات العظيمة، إيجاد حلول هذه المشكل، يسودها اتساع النظر وروح المسالمة والاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير، وبذلك تحصل النتائج المثمرة الدائمة في مجموعة الشمال الإفريقي "[1] .

كما عبر المجلس الملي للحزب الحر الدستوري التونسي المجتمع يوم الأحد 23 جوان 1956 مساءا ،عبر عن أمله في تسوية المسألة الجزائرية مثلما سويت مسألة تونس، وهذا بعدما حي نضال الشعب الجزائري، يتبن ذلك من مصادقة المجلس على لوائح منها اللائحة التي تخص الجزائر تقول :" إن المجلس الملي للحزب الحر الدستوري التونسي المجتمع يومي 23 و24 جوان 1956 بتونس : يحيي الكفاح المجيد الذي يقوم به الشعب الجزائري الشقيق في سبيل حريته، ولاسترجاع سيادته " .كما أعرب عن إجابة بالتضحيات التي يبذلها هذا الشعب من أجل المثل العليا التي كان الشعب التونسي يكافح من أجلها بالأمس، وعبر عن أمله في تعترف فرنسا للشعب الجزائري بحقه في تسيير أموره بنفسه، وأن تحل المشكلة الجزائرية بالطرق السلمية التي سلكتها تونس وأن تتفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري، تثبيتا للسلم في أقطار الشمال الإفريقي "[2].

أصدر المجلس الملي للحزب الحر الدستوري التونسي إثر الإعلان عن وقف إطلاق النار لائحة خاصة بالجزائر، في اجتماعه المنعقد من 20 إلى 23 مارس 1962، بحيث سجل بكل فخر انتصار الشعب الجزائري في كفاحه البطولي للتخلص من براثن الاستعمار وبعث دولة جزائرية حرة مستقلة، كما حيي صمود الشعب الجزائري أمام هول القمع الاستعماري وحيي نجاح قادة الثورة للخروج بالجزائر من الكفاح للتفاوض .وأبدى امتعاضه من المنظمة السرية الفرنسية المسلحة التي عاثت فسادا في الأرض يقول البيان :" ...و يشهر بالإرهاب الوحشي وانتشار الفظائع التي ترتكبها

1 . جريدة الاستقلال، " القضية الجزائرية "، عدد 21 ،(1956/02/17)، ص 01 .

2 . جريدة العمل، "المجلس الملي يصادق على لائحتين " ،عدد 209، (1956/06/26)، ص 06 .

شرذمة المتطرفين الاستعماريين." وأخيرا : أكد على أن استقلال الجزائر عامل أساسي لتدعيم أواصر الأخوة والتعاون المثمر والتضامن الفعال وبناء المغرب العربي الكبير "[1].

تبدو بيانات المجلس الملي أو الوطني للحزب الدستوري الجديد كلها لا تخرج عن إطار السياسة العامة للبلاد، إذ هو الحزب الحاكم ومواقفه لن تخرج عن مواقف القيادة السياسية من رئاسة الجمهورية أو الحكومة أو الشعب الدستورية والسفراء والبعثات الدبلوماسية في الخارج، كلها تدعو إلى احترام سيادة الشعب والتنديد بجرائم الاستعمار والعمل على إنهاء القتال بواسطة التفاوض المفضي للحل النهائي خدمة للكل الجزائر، فرنسا تونس المغرب العربي وحتى خدمة السلم في العالم .

2 . الديوان السياسي للحزب والمنظمات القومية التابعة له : كان يوم غرة نوفمبر 1955، هو الذكرى الأولى للاندلاع الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي ببلاد الجزائر، وقد احتفل الجزائريون رفقة إخوانهم من العرب والمسلمين في العديد من البلدان، ففي كلمة ألقاها ممثل الحزب الحر الدستوري السيد إبراهيم طوبال رفقة بعض الجزائريين ومنهم محمد خيضر ومحمد البشير الإبراهيمي[2] وعلال الفاسي[3] في القاهرة، نقلت صحيفة "البلاغ" مضمون الكلمة التي ألقاها إبراهيم طوبال بشأن الثورة الجزائرية :" إنني باسم إخوانكم التونسيين الذين عرفتم جهادهم واستماتتهم في سبيل الحرية ...أعلن تأييدهم المطلق لإخوانهم المجاهدين في الجزائر وأعلن عزمهم الأكيد على استئناف الكفاح إلى جانب إخوانهم حتى نصل جميعا إلى غايتنا المنشودة وهدفنا السامي رغم إرادة فرنسا وأذنابها "[4]، وواصل المتحدث منوها بالمجاهدين الجزائريين الذي لم يتوان في وصفهم بالأبطال قائلا : " وإني

1 . جريدة العمل " اللائحة الخاصة بالجزائر"، عدد 2000، (1962/03/25)، ص 02 .

2 . لقد سال الحبر الكثير حول موقف جمعية العلماء من الثورة وخصوصا الإبراهيمي باعتباره الرئيس، وكان الغرض من ذلك هو تقزيم الجمعية . والحقيقة أن الجمعية لم تعارض الثورة بل وقفت منها موقف المتبصر والحذر مثلها مثل العديد من الأحزاب الثقيلة في الساحة السياسية وقتئذ، وكان ذلك مرده للتضحيات الجسام التي قدمها الشعب الجزائري في 8 ماي وهو ليس بالبعيد عن الحدث هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإعلان عن الثورة قد صادف الإبراهيمي في دولة باكستان، ولم يطلع على الخبر إلا بعد عودته إلى القاهرة، لكن نائبه الورتلاني في مكتب الجمعية صرح يوم 2 نوفمبر وأعلن تأييد المكتب للثورة، ولما عاد الإبراهيمي عزز هذا الإعلان ببيان صدر عن مكتب الجمعية يوم 15 نوفمبر 1954 يساند الثورة ويدعو الشعب الجزائري إلى مؤازرتها دون أن يركز في بيانه على قادة الثورة .للمزيد أنظر : سعد الله، في قلب المعركة ، ط1 ، دار الأمة، الجزائر، 1994، ص 33 .

3 . علال الفاسي شخصية مغربية لعبت دورا أساسيا في الحياة السياسية في المغرب الأقصى، كانت له أفكار طموحة لخدمة قضايا المغرب العربي، وشارك في مؤتمرات وتنظيمات وحدوية من أهمها مؤتمر طنجة المنعقد ما بين 27 إلى 30 أفريل 1958 والذي أبرز من خلاله ضرورة تحقيق طموحات الأقطار الثلاثة في الوحدة وقد ناشد فكرة ممثل تونس الباهي الأدغم وممثل الجزائر عبد الحميد مهري. للمزيد أنظر: محمد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب منذ أقدم العصور إلى اليوم، المجلد10، مطبعة فضالة المحمدية 1985، ص317.

4 . جريدة البلاغ، " ذكرى مرور عام على اندلاع الثورة العربية الجزائرية "، عدد 129 ،(1955/11/10)، ص 04 .

بهذه المناسبة أبعث إلى المجاهدين في كل مكان وأحيي أبطال الجزائر الأفذاذ وأذكر بالرحمة للشهداء الذين ستحيي ذكراهم على الدوام في نفوسنا[1].

عبر الديوان السياسي للحزب الدستور في لائحته بمناسبة حلول يوم 05 جويلية المصادفة لاحتلال مدينة الجزائر عام 1830، ما يلي :" في هذا اليوم التاريخي الذي احتلت فيه القوات الفرنسية الجزائر، يندد الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي باسم شعب تونس بالحرب الاستعمارية القاسية الرامية إلى غزو القطر الشقيق، ويشهر بالاعتداءات المتوالية على الأرواح والأرزاق والمدن والقرى الآمنة وما تجره من آلام ودماء وخراب، وواصل البيان قائلا:" ويرى أن حرية الشعب الجزائري في اختيار ما يرتضيه من الحكم وفي تقرير مصيره حق مقدس، ويحيي كفاح الشعب الباسل في سبيل الكرامة والعزة وينحني إجلالا أمام أرواح الشهداء والضحايا الأبرياء " .

كما أعرب عن تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري في محنته منددا باستمرار الحرب التي تهدد السلم في شمال إفريقيا وفي العالم وأن بقاء النظام الاستعماري بالقطر الشقيق تهديد دائم لاستقلال الشمال الإفريقي .ويرى الديوان السياسي أن إنهاء الحرب بالجزائر في مصلحة فرنسا والشمال الإفريقي معا، وأن توقف القتال ضروري لفتح المفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري " .وختم بيانه بالدعوة لأنصار الحرية والسلم في فرنسا والعالم لتضافر الجهود والعمل الناجع لإنهاء تلك الحالة المؤلمة وتحقيق تلك الغايات السامية "[2] .

لم يترك بيان الديوان السياسي شيئا إلا تكلم فيه، لم يغفل عن التنديد بالجرائم المقترفة في حق الجزائريين، داعيا الفرنسيين إلى منح الجزائريين حقهم في تقرير المصير وذلك بفتح مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للثورة، موجها نداءه لأحرار العالم لأجل المساندة وتظافر الجهود لإنهاء هذه الحالة .

إن ممثلي المنظمات القومية التابعة للحزب الحر الدستوري التونسي، الاتحاد العام التونسي لشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين :" يشهرون بعمل السلطات الفرنسية المشين الخارج عن القانون والمنافي لكل مروءة، بإلقاء القبض غدرا على زعماء الجزائر الذين كانوا خارج المناطق الجوية الفرنسية قادمين إلى مؤتمر سلم ومفاوضة، خاصة وأنهم

1 . جريدة البلاغ، " حياكم الله أيها المجاهدون "، عدد 129 ،(1955/11/10)، ص 04 .

2 . جريدة العمل، " تضامن تونس الكامل مع الجزائر "، عدد 218، (1956/07/06)، ص 01 .

كانوا في ضيافة تونس ومراكش وتحت حمايتها، ويعتبرونه استفزازا لشعوب شمال إفريقيا وعداوة سافرة تهدد استقلال تونس ومراكش، وأنهم واثقون من أن الحكومة التونسية باتفاق تام مع الحكومة المراكشية جادة في تدابير التي تحتمها الظروف للتغلب على هذه الأزمة وعلى العدوان المسلط على إخواننا الجزائريين، ويطلبون من الشعب إن يقوم بإضراب عام وأن يكون على استعداد تام لمجابهة الطوارئ ويعبرون عن إيمان بأن الحق سينتصر في الجزائر وفي شمال إفريقيا عامة بأسره[1] .

نلاحظ أن المنظمات القومية التابعة للحزب الحر الجديد، وبعد عملية الاختطاف التي طالت القادة الجزائريين انضموا إلى جموع المنددين من رئاسة الجمهورية والوزراء والأحزاب وكل المنظمات لأنه عمل مشين، طالبين من الشعب القيام بإضراب دعما للثورة الجزائرية وتنديدا بالقرصنة الجوية .

لقد اهتم الحزب بالقضية الجزائرية حتى في المحافل الدولية، ومنها الأمم المتحدة لما عرضت القضية مطلع 1957، إذ أصدر الحزب بيانا يعلن فيه تأييده المطلق للقطر الجزائري مؤكدا تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري في كفاحه وقرر القيام بإضراب عام وشامل يوم 1957/01/30 "[2].

أدلى الطيب السحباني[3] بتصريح قال فيه إن حكومتي ستدرس إمكانية تقديم قضية الحادث إلى هيأة الأمم المتحدة وأن اليأس أمام الوضع الراهن بالجزائر هو الذي دفع فرنسا إلى اقتراف فعلتها هذه، إلا أننا نغير موقفنا نجاه شقيقتنا الجزائر وإننا سنواصل تأييدنا للقضية الجزائرية بدون تردد، وأن الحكومة التونسية ستتخذ الإجراءات الكفيلة بإرجاع فرنسا إلى جادة الصواب وجبرها على احترام حقوق الإنسان ووضع حد لأعمالها الوحشية"[4].

رغم ما حدث من تقتيل وتهديم لقرية الساقية، إلا أن الموقف التونسي بقي ثابتا من خلال تصريحات الساسة ومنهم السحباني الذي أكد إبقاء المساعدة التونسية للثورة الجزائرية وهو موقف مبدئي، ودعا المجتمع الدولي بإرجاع فرنسا إلى جادة الصواب واحترام حقوق الإنسان .

1 جريدة العمل، "بيان من الديوان السياسي والمنظمات القومية"، عدد 311، 1956/10/24، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها، " بيان الديوان السياسي "، عدد 394، (1957/01/29)، ص 01 .

3 . هو أحد اعضاء الديوان السياسي . ولد الطيب السحباني، في 1925/03/09 بتونس له مستوى عال في الآداب أول تعيين له في الحكومة يوم 1986/11/05 وغادرها يوم 1987/11/07، أشرف على وزارة الشؤون الخارجية، منير شرفي، مرجع سابق، ص 253 .

4 . جريدة العمل ، " تصريح الطيب السحباني "، عدد 716، (1958/02/11)، ص 01.

ندد الحزب في مؤتمره السادس المنعقد بمدينة سوسة من 2 إلى 6 مارس 1959بالحرب التي تشنها فرنسا على الجزائريين وشهر بفظاعة الجريمة المتمثلة في الحرب ويهيب بالضمير العالمي وجميع الأمم الحرة والمنظمات الدولية المؤمنة بحقوق الإنسان وبمبادئ الحرية وحقوق الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير" [1] .

استنكر الديوان للحزب الدستوري التونسي، وحشية الاستعمار الفرنسي تجاه المظاهرات (1960/12/11)، بحيث اجتمع مع المنظمات القومية التونسية ودرسوا التطورات الأخيرة التي عززت كفاح الشعب الجزائري للتخلص من الاستعمار الغاشم، فإلى جانب أعضاء الديوان السياسي للحزب منهم الباهي الادغم والصادق المقدم وجلولي فارس وأحمد التليلي وعبد المجيد شاكر والرشيد إدريس والفرجاني بن الحاج عمار، نجد ممثلي المنظمات القومية التونسية منهم : الاتحاد التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين والاتحاد العام للطلبة التونسيين والكشافة التونسية، هؤلاء درسوا الحالة بالجزائر بعد المظاهرات والمجازر المقترفة في حق الجزائريين استنكروا هذه الوحشية الاستعمارية وأصدروا لائحة عبروا فيها عن تضامنهم مع الشعب الجزائري التضامن الفعال في هذه المرحلة من كفاحه المقدس، وعن إرادة التونسيين في الوقوف إلى جانب الجزائريين، ومشاطرتهم محنتهم، كما شهرت المنظمات القومية بالعنصرية البشعة التي أظهرها غلاة الاستعمار في الجزائر واستنكرت التواطؤ الفاضح بين غلاة الاستعمار والجيوش الفرنسية في موقفهما العدائي المشترك من شعب أعزل لا ذنب له إلا مجرد الانصداع برغباته الشرعية"[2].

لم يفوت أعضاء الحزب الدستوري والمنظمات القومية مناسبة إلا ووقفوا عندها، مذكرين الضمير العالمي والمنظمات الإنسانية والدولة الاستعمارية، أن ما يحدث في الجزائر مناف للأعراف الإنسانية، وما حوادث 1960/12/11 إلا حلقة أخرى من حلقات الصراع الفرنسي الجزائري، مستنكرين تواطؤ النظام الفرنسي مع غلاة الاستعمار .

استنكارا كبيرا ومناهضة لمناورة الحكومة الفرنسية الرامية لتقسيم القطر الجزائري وتفكيك وحدته، عقد ممثلو الحزب الدستوري التونسي والمنظمات القومية بتونس يوم 04 جويلية 1961

1 . جريدة العمل، " المؤتمر يشهر بفضاعة الحرب الجزائرية."، عدد 1047، 1959/03/06 م، ص 02 . ينظر : نص البيان الصادر يوم 1959/03/06 "المؤتمر يشهر بفظاعة الحرب الجزائرية" ، نفسها .

2 . الجريدة نفسها، " المنظمات القومية تستنكر "، عدد 1600، (1960/12/14)، ص 06 .

اجتماعا بالنادي المركزي للحزب، حضره أعضاء الديوان السياسي السادة : الطيب المهيري[1] والرشيد إدريس وعبد المجيد شاكر[2] والفرجاني ابن الحاج عمار [3]و الحبيب عاشور، رفقة المنظمات القومية التابعة للحزب[4]، أصدوا بلاغا مشتركا عبروا فيه عن تضامنهم مع كفاح الشعب الجزائري المتزامن والرابع من جويلية الذي سبق وأن أعلن عنه يوم التضامن مع الشعب الجزائري واستنكروا سياسة فرنسا الرامية لتقسيم الجزائر واعتبروا أن كل محاولة لتقسيم الوطن الجزائري تشكل خطرا على القطر الجزائري الشقيق وعلى المغرب العربي وأفريقيا وسائر العالم"[5].

إنه استنكار جماعي لمناورة فرنسية فاشلة أرادت من ورائها إضعاف الجزائر، والتونسيون بهذا يقفون موقف الرافض لكل عمل من شأنه تقسيم الوحدة الترابية للجزائر، لأنه في ذلك تهديد لتونس لان القوات الفرنسية كانت ما تزال متواجدة ببنزرت ،في إطار اتفاقيات الحكم الذاتي .

بارك الديوان السياسي للحزب الدستوري بمناسبة إعلان وقف إطلاق النار أو القتال في الجزائر، الانتصار الذي حققه الشعب الجزائري إثر توقيع اتفاق وقف إطلاق النار يتبين ذلك من خلال ما جاء به "الباهي الادغم" بإعلانه بيانا باسم الحزب الحر الدستوري أعرب فيه للشعب الجزائري وللحكومة المؤقتة عن عظيم الابتهاج بالنصر الذي حققه الجزائريون كما دعا قادة الشعب

1 . الطيب المهيري : من مواليد العاصمة التونسية عمل في حقل السياسة منذ أيام شبابه، رحل إلى فرنسا بعد نهاء تعليمه بتونس، وعاد يحمل إجازة الحقوق وانتصب للمحاماة ومع ذلك لم ينقطع نشاطه السياسي في الحزب ومنظماته وتشكيلاته واعتقل خلال سنوات الاضطهاد ونفي إلى الجنوب وكان لهذا النفي الأثر السيئ على صحته، وعين لإدارة الحزب في أوت 1954 عندما دعي الأستاذ= = المنجي سليم للمشركة بالوزارة التفاوضية، الطيب المهيري نشاطه الحزبي دون كلل . ينظر : جريدة العمل، يومية تونسية، " من هم أعضاء الديوان السياسي الجديد قصة حياة كل منهم بإيجاز"، عدد 27، (1955/11/24)، ص 02

2 . ولد عبد المجيد شاكر يوم 1923/03/23 بصفاقس درس الحقوق عين في حكومة بورقيبة 1962/04/03 وغادرها يوم 1966/09/05 اشرف خلال هذه الفترة على الفلاحة والإعلام، ينظر : منير شرفي، مرجع سابق، تونس، ص 228 .

3 . ولد الفرجاني ابن الحاج عمار، يوم 05 جانفي 1916 بتونس، أين زاول دراسته الابتدائية، وانخرط في الحزب سنة 1935، وحكمت عليه المحكمة الفرنسية بثماني سنوات أشغالا شاقة عام 1941، وكلف سنة 1945 من طرف الديوان السياسي بتكوين الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، عين في حكومة بورقيبة يوم 1956/04/15 وغادرها في 1957/07/29 شغل خلالها منصب وزير الاقتصاد القومي، ينظر : جريدة العمل، "تراجم حياة وزراء أعضاء الحكومة الجديدة "، عدد 150، تاريخ (1956/04/15)، ص 04 . وينظر أيضا : المرجع نفسه، ص 223 .

4 . الاتحاد العام التونسي للشغل، اتحاد الصناعة والتجارة، الاتحاد القومي للمزارعين، الاتحاد القومي النسائي التونسي، الاتحاد العام لطلبة تونس، الكشافة التونسية.

5 . جريدة العمل، "الحزب والمنظمات القومية يستنكرون "، عدد 1772، تاريخ (1961/07/05)، ص 06.

الجزائري لمواصلة الكفاح والعمل من أجل تذليل العقبات الجسيمة لبناء مصيره وأخير اعتبر هذا النصر نصر لعمل مشترك لبناء المغرب العربي الكبير على أسس التضامن الأخوي "[1].

وجه الديوان السياسي للحزب بإعلان الاستقلال للجزائر بعد الاستفتاء، دعوة الجماهير التونسية لحضور اجتماع جماهيري لهذه المناسبة الكبيرة : " بمناسبة إعلان استقلال الجزائر وانتقال الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى أرض الوطن، ينتظم مهرجان شعبي كبير بإشراف الرئيس بورقيبة للاحتفاء بهذا الحدث التاريخي العظيم، يتم أثناءه توديع قادة الثورة الجزائرية المظفرة ويحضر الاجتماع الرئيس بورقيبة وبن يوسف بن خدة وأعضاء الحكومتين التونسية والجزائرية والمنظمات القومية وذلك يوم الاثنين 02 جويلية 1962 بالملعب البلدي "[2].

يتضح مما سبق أن الديوان السياسي للحزب كان يعبر عن الموقف الرسمي للحكومة التونسية لان الحزب هو الذي يقود البلاد، ولعل هذه المواقف نابعة من قناعة التونسيين وتحديدا أعضاء الحزب بضرورة مناصرة الثورة الجزائرية معتبرين إياها قضية قومية لا يمكن السكوت عنها.

3 . موقف الجامعات والشعب الدستورية :

3 . 1 . الشعب الدستورية للحزب الحر التونسي : أيدت الشعب الدستورية والمنظمات القومية والهيئات المحلية بجامعة سوسة بكل حماس المساعي المبذولة في باريس من طرف الحبيب بورقيبة، كما عبروا عن استيائهم للحالة الخطيرة بالقطر الجزائري الشقيق وطالبوا الحكومة التونسية بالتدخل لدى حكومة فرنسا على توقيف الحرب بالجزائر واعتبارها دولة لها سيادتها واستقلالها ويعتبرون أنه لا سلام في تونس مادامت الحرب بالجزائر"[3] .

هي أكثر من مائة وثلاثة وأربعين شعبة عبر كامل أنحاء الجمهورية التونسية عبرت أيضا عن امتعاضها واستيائها الكبيرين مما آلت إليه وضعية ساقية سيدي يوسف، ونسجل هنا بعضا من هذه الشعب على سبيل المثال لا الحصر : شعبة باب السويقة، شعبة الكبارية بالعاصمة، شعبة معقل الزعيم، مجاز الباب، سيدي داود، صفاقس القسم الشرقي، أبي بكر بلعباس، الجزيرة بقبلي، أم

1 . جريدة العمل ، " الباهي الادغم يقول باسم الديوان السياسي "، عدد 1994، (1962/03/19)، ص 01.
2 . الجريدة نفسها ، " بلاغ الديوان السياسي"، عدد 2092، (1962/07/01)، ص 01 و02 .
3 . نفسها ، "لا استقرار في تونس والجزائر في حرب"، العدد 104 ،(1956/02/23 م)، ص 04 .

الصومعة،، بنقردان، زاوية الحراس، ضواحي باجة، باجة المدينة، وادي الزرقاء، أولاد أبو عمران بقفصة، التوازين بمدنين، بئر الشبيكة، جارة، تستور، سوق البياضة. .إلخ [1] .

وبمناسبة إحياء يوم الجزائر 30 مارس 1958، احتفلت الشعب الدستورية عبر كامل أرجاء تونس، تعبيرا على تضامنهم مع الجزائر المكافحة، وفي هذا الصدد نسجل الاجتماع الكبير الذي انعقد في مدينة صفاقس تحت إشراف الشعبة الدستورية وبحضور والي صفاقس ورئيس المندوبية ووفد عن جبهة التحرير الجزائرية، " أعرب جميعهم عن تضامنهم مع الشعب الجزائري الشقيق وتأييدهم له حتى ينال سيادته الكاملة، كما ندد الجميع بالأعمال الوحشية التي يقترفها الجيش الفرنسي في حق العزل معلنين احتجاجهم وملفتين نظر العالم واستيقاظ ضميره حتى يقف أمام هذه الأعمال ويحول دونها ثم جددوا العزم على المضي إلى الأمام بكل الوسائل حتى يتحقق النصر للجزائر وبعث المغرب الكبير "

نفس المشاهد تكررت في مدن تونسية عديدة منها بنزرت، نابل، السواسي، بني خلاد، قصور الساف، جامعة سيدي بوزيد، المنستير والقيروان والقصرين وسوق الأربعاء وبأهواز العاصمة، وفي سوسة، وفي باجة، والكاف ومطماطة المكناسي، أم العرائس، ماطر ،جلاص، تاجروين، أولاد سليمان، وفريانة، وجامعات الوطن أيضا منها جامعة القيروان ...إلخ .عبروا كلهم عن تضامنهم وتأييدهم لكفاح الشعب الجزائري[2] .

رفض التونسيون على لسان الشعب الدستورية، الاستفتاء الفرنسي المزمع إجراؤه يوم 1958/10/05، إذ عرفت العديد من المدن التونسية اجتماعات وتظاهرات ضد هذا الاستفتاء منها على سبيل المثال : بنزرت، صفاقص، باجة، المهدية، الكريب، ...إلخ، ونددوا بهذا الاستفتاء واعتبروه مهزلة، ففي "بنزرت" تعرض ممثلها إلى وحدة الشمال الإفريقي وقال الكاتب العام للجامعة الدستورية محمد الحبيب حاجي: " نجتمع لنرفع صرختنا عالية إلى رؤساء الدول وكل المسئولين عن هذا العالم " [3]، أما في صفاقس انعقد صباح الأحد 21 سبتمبر 1958 اجتماع كبير، حضره أعضاء الجامعة الدستورية ونواب المنظمات القومية وغيرهم، عبروا عن ابتهاجهم بإعلان الحكومة المؤقتة الحرة واستنكارهم الشديد لفرض الاستفتاء على الشعب الجزائري ومساندتهم لكفاح الجزائر المجاهدة

1 . جريدة العمل ، " الجامعات الدستورية"، عدد 716، (1958/02/11)، ص 06.

2 . الجريدة نفسها، "يوم الجزائر في عواصم الجمهورية . صفاقس ."، العدد 758 ،(1958/04/01 م)، ص 02.

3 . صالح الدريدي، "كلمة الجامعة الدستورية"، جريدة العمل "، العدد 909، (1958/09/26 م)، ص 05 .

والخطط المحكمة التي تسير عليها لجنة التنسيق والتنفيذ والتعاون الوثيق بين شعوب المغرب العربي الكبير على تحرير هذا المغرب من الاستعمار الفرنسي، ونوهوا بالمقاومة الجزائرية في فرنسا نفسها "[1]، وباجة هي الأخرى احتضنت اجتماعا عشية يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958، أشاد الحاضرون بكفاح الجزائر النضالي الذي يخوضه من أجل عزة الجزائر العربية المسلمة واسترجاع مجده الذي يحاول الاستعمار بدون جدوى القضاء عليه "[2] .

احتجت مندوبية "نابل" على عملية الاغتيال للشهيد النقابي الكاتب العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين "عيسات إيدير" في بيان : " بناء على ما وصلت إليه الحرب الاستعمارية بالشقيقة الجزائر من وحشية وفضاعة واغتيال لمسؤولي الحركة التحريرية وتعذيب المدنيين العزل وأخيرا اغتيال الزعيم النقابي "عيسات إيدير"، ينحنون بكامل الخشوع أمام روح الفقيد الشهيد ويشهرون بهذه الأعمال التي لا تزال الأيادي الاستعمارية تقوم بها لكبت الحريات ." واختتم البيان بالاعلان عن التضامن التام مع إخوانهم الجزائريين وتأييدهم في كفاحهم المجيد حتى تحقق المبادئ السامية التي مات من اجلها "عيسات إيدير"[3] .

تجاوبت الشعب الدستورية في مختلف مناطق البلاد التونسية مع الأحداث في الجزائر وعبرت عن موقفها المبدئي المتضامن مع الثورة، فهي لم تفوت أي مناسبة أو حدث إلا وكان لها رأي منها أحداث الساقية ويوم التضامن مع الشعب الجزائري . الثلاثين مارس من كل سنة والاستفتاء وحادثة الاغتيال التي راح ضحيتها عيسات إيدير، لم تخرج البيانات والعرائض عن الاحتجاج مما قامت وتقوم به السلطات الفرنسية والدعوة للتضامن والتآزر لانه السبيل الوحيد للوقوف في وجه القوة الاستعمارية .

ب . موقف الأمانة العامة (جناح صالح بن يوسف) : الأستاذ صالح بن يوسف وقف موقفا مؤيدا وداعما لقضايا المغرب العربي ومنها القضية الجزائرية، وتكلم عن جهاد الجزائريين فيقول :" أيها

1 . محمد بكور، " في صفاقس"، جريدة العمل، "، العدد 909 ،(1958/09/26 م)، ص 05 .

2 . خميس بدة، "اجتماع بباجة "، جريدة العمل ، العدد 909 ،(1958/09/26 م)، ص 05 .

3 . الجريدة نفسها، " برقيتا احتجاج على اغتيال الشهيد عيسات إيدير "، عدد 1174،(1959/08/05 م) ، ص 02 .

الجزائريون ..حذار من الفرقة والمكائد الاستعمارية التي تريد فرنسا أن تدسها بينكم، إن الجزائريين إخوة للميزابيين "[1]. ."فلا فرق بين جزائري وميزابي[2] .

و في الواقع فإن جميع التصريحات " اليوسفية " تنحصر في المبادئ التالية :1 . المناداة بوحدة المغرب العربي ،2 . الإخلاص للديمقراطية وحرية الفكر لجميع المواطنين بدون قيد أو شرط ،. 3 . مواصلة الكفاح حتى الظفر بالاستقلال [3] .

و مما جاءت به جريدة "البلاغ"[4] أن الأستاذ صالح بن يوسف، ظل يؤمن بارتباط قضايا المغرب العربي ببعضها واستحالة إيجاد حل لقضية قطر من أقطاره الثلاثة على انفراد، بل الحل واحد وهو تحرير هذه الأجزاء الثلاثة حتى تتمكن بنفسها من تقرير مصيرها، وربط الصلات مع غيرها وهو ما يسمى بسيادة الأمة الكاملة، أما الحق المبتور والاستقلال المموه والحرية العرجاء والحكومة القومية المنفذة للأغراض الاستعمارية، فأمور لا ترضي إلا من تنكر للماضي .واستبعد المستقبل ولم ير من الزمن إلا اليوم الذي هو فيه، فرأى التمتع بالسلطة المزيفة التي لا يصل بها إلا إلحاق الغرور بأخيه . يقصد بورقيبة . والحط من سمعة شعبه وكرامة وطنه أمام الدخيل المحتل والأجنبي الغاصب الذي تربطه به صلات الود ووشائج العرى"[5] .

وظّف صالح بن يوسف خلافه مع غريمه بورقيبة في بعث رسالة مفادها أيها الجزائريون إياكم وأن يحدث ما حدث لتونس مع الحبيب بورقيبة، فهو عمل ناقص ولا ينم عن ممارسة السيادة الكاملة على الأرض، وحذر من إقامة علاقات الود مع من كان بالأمس يقترف الجرائم ضد شعبه.

1 . تزامن خطاب صالح بن يوسف بأحداث جرت في الجزائر أشعلت فتيلها السلطات الفرنسية بهدف إثارة البلبلة والفتنة والفرقة بين أبناء الوطن الواحد لما تم الاعتداء على بعض التجار الميزابيين، هذه الأحداث استهجنها الكثير من الوطنيين ومنهم صالح بن يوسف وكذا حتى الميزابيين أنفسهم :" إن الميزابيين جزء لا يتجزأ من صميم الشعب الجزائري العربي المسلم ..." ينظر : الأسبوع، أسبوعية تونسية، "الاعتداء على التجار الميزابيين "، عدد 402، يوم 1955/10/10، ص 05.

2 . رشاد،" لا استقلال لتونس ما لم يرتبط الكفاح الوطني بقضايا المغرب العربي"، جريدة الأسبوع، ع 402، (1955/10/10 م)، ص 8

3 . رشاد، المقال نفسه، جريدة الأسبوع، ع 402، (1955/10/10 م)، ص 08 .

4 جريدة البلاغ : جريدة سياسية إخبارية جامعة، أصدرت أول أعدادها يوم 21 أوت 1954 وهي قريبة من الحزب الدستوري الجديد ومديرها أبو عثمان القبطوني وآخر أعدادها، صدر في 06 ديسمبر 1955، بعدها انحازت لجناح صالح بن يوسف في خضم اشتداد الخلاف بينه وبين بورقيبة بعد اتفاقيات 1955/06/03.

5 . جريدة البلاغ الجديد، " حبيب بورقيبة لا يريد استقلال الجزائر "، عدد 15 ،(1956/01/20)، ص 02 .

ندد صالح بن يوسف أثناء اعتقال القادة الجزائريين بهذا العمل واعتبره عملا إجراميا، مؤكدا على ضرورة قطع المفاوضات التونسية الفرنسية، جاء ذلك في البلاغ التالي :" إن اعتقال فرنسا لإخواننا زعماء الجزائر ليعد عملا إجراميا وغدرا يؤكد من جديد تمسكها بالأساليب الاستعمارية الغاشمة، وأن تفاقم الاحتلال الأجنبي لأرض الوطن والسلوك الإجرامي للجيش الفرنسي أظهر بجلاء أن الاستقلال التونسي سيظل صوريا مادامت الجيوش لم ترحل عن المغرب العربي، ويتحتم على الحكومتين اتخاذ إجراءات إيجابية، وإن مصلحة المغرب العربي العليا تفرض في هذا الظرف الحاسم قطع كل تفاوض، وكل تعاون مع الحكومة الفرنسية مادامت لم تعترف باستقلال الجزائر ولا نعود إلى التفاوض مع فرنسا إلا إذا شملت في وقت واحد تونس والجزائر والمغرب بهدف جلاء الجيوش الفرنسية من الأقطار الثلاثة "[1] .

يتضح من خلال هذا البيان أن صالح بن يوسف استنكر في البلاغ اعتقال الزعماء الجزائريين معتبرا إياه عملا إجراميا ن كما يتبن منه ربط القضية الجزائرية بالمغرب العربي كاملا، حتى لا تنفرد فرنسا بجزء ويسهل عليها تنفيذ مخططها ويلحق ضررا بكل بلدان المغرب العربي .

2 . 1 . 3 . موقف الحزب الشيوعي التونسي :

لقد تعددت الرؤى بشأن ظهور الحزب ونشاطه على الساحة السياسية في تونس، منهم من يرى أنه ظهر سنة 1934 وعقد مؤتمره الأول يوم 17 جوان 1934 وحضره 25 نائبا عن العاصمة وبعض الجهات وتكون على إثره المكتب التنفيذي المشكل من إبراهيم ومراد وغزيل وبسيس وفالنزي[2]، ومنهم من يرى في أن جذور تأسيس الحزب الشيوعي التونسي إلى تعود إلى جوان 1936 وعقد مؤتمره الأول في سنة 1939 يومي 20 و21 ماي باريانة، وإثرها تم انتخاب لجنة مركزية متكونة من تسعة عشر عضوا وتعيين كاتب عام [3].

مهما تعددت التواريخ إلا أن مطالب الحزب، تبدو وطنية ومواقف الحزب موضوعية في مجملها منها، أنه اعتبر الاستعمار "عدو يجب محاربته"، وهو ما يتبن من الجريدة التي أصدرها في ماي 1933 التي تقول في عددها الأول :" إن التيار الشيوعي أصدر هذه الجريدة لأجل هدف واحد

1 . جريدة الاستقلال، " بلاغ صالح بن يوسف "، عدد 54، (1956/11/02)، ص 01 .

2 . زهير الذوادي مرجع سابق، ص ص 115 . 116.

3 . حبيب القزدغلي، تطور الحركة الشيوعية بتونس 1919 . 1943، منشورات كلية الآداب ، تونس، 1992، ص ص 282 . 284.

وهو تبيين الطريق الموصلة الوحيدة للحصول على الاستقلال الوطني " .وأضاف :" ...سوف يساند الحزب الشيوعي كل مطالبكم، إنه الحزب الوحيد الذي يقودكم بإخلاص في النضال الذي تخوضونه من أجل استقلالكم وتحرركم الاجتماعي "[1].

من خلال ما تقدم، يتضح أن الحزب الشيوعي التونسي، كان وطنيا وهدفه الاستقلال الأمر الذي سار عليه حتى مع الحركات التحررية الأخرى، ومنها الحركة الثورية في الجزائر التي وقف منها موقف المؤيد والمساند لها، تظهر مواقفه من خلال عرائض المساندة من جهة والتنديد بجرائم الاستعمار من جهة ثانية التي كتبت بشكل خاص في جريدة الحزب " الطليعة "[2]، وتبدو أولى مظاهر التأييد والمساندة لكفاح الشعب الجزائري، عقب دورة اللجنة المركزية المنعقدة يومي 1 و2 أكتوبر 1955، حيث وافق المجتمعون على لائحة يعبرون فيها عن تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري الشقيق في نضالهما من أجل حياة حرة وسعيدة "[3].

كما احتج الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي على السياسية الفرنسية التي تستمر في استعمال وسائل القوة بدل أن تحل المشكلة الجزائرية عن طريق التفاوض وطبقا لرغبات الشعب الجزائري الشرعية، سيما وأنها (تونس) عرفت حوادث دامية على الحدود مع الجزائر، الأمر الذي دفع بالحزب الشيوعي التونسي إلى التنديد بالاعتداء الفرنسي المتكرر على الحدود الجزائرية التونسية وإعلان رغبة الشعب التونسي في حل المسألة الجزائرية حلا مرضيا، ونادى كافة الوطنيين التونسيين للتعبير عن تضامنهم مع الشعب الجزائري " .ومما طالب به أيضا : . إنهاء القمع وفتح مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري على أساس الرغبات الشرعية لهذا الشعب، . إلغاء المنطقة العسكرية الواقعة على طول الحدود الجزائرية . التونسية حالا[4] .

وجه الحزب الشيوعي التونسي دعوة لحضور اجتماع عام، بهدف تحسيس المواطنين بأهمية القضية الجزائرية، و قصد شرح مواقف الحزب وتوجيه رسالة للشعب الجزائري يعبر له فيها عن تضامنه معه، يتجلى هذا الاهتمام في اللائحة التي تم إصدارها بعد الاجتماع :" إن الوطنيين التونسيين المجتمعين بتونس يوم 22 جانفي 1956 يعبرون عن تضامنهم الفعلي مع الشعب

1 . مصطفى كريم، " الحزب الشيوعي التونسي في السنوات الثلاثين "، المجلة التاريخية المغاربية، ع 21 و22، افريل 1981، ص 17

2 . جريدة الطليعة : جريدة أسبوعية سياسية إخبارية، أصدرت أول أعدادها 11 جوان 1937 وهي لسان حال الحزب الشيوعي التونسي ومديرها علي جراد وآخر أعدادها صدر في 23 ديسمبر 1962، فهي واكبت أحداث الثورة من بدايتها إلى الاستقلال .

3 . صحيفة التحرير، يومية تونسية، " تحية إلى الحزبين الشيوعيين بالجزائر والمغرب "، عدد 16 ،(1955/10/09)، ص 01 .

4 . جريدة الطليعة ،" الحالة بحدود الجزائر وتونس" ، عدد 02 ،(1955/10/28)، ص 01 .

الجزائري في كفاحه من أجل تحقيق رغباته الوطنية، ويشهرون بسياسة الاضطهاد العنيف والحرب ضد الشعب الجزائري، ويطالبون بوضع حد لهذه السياسة وبفتح المفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري على أساس الاعتراف بحقه في تسيير شؤونه بنفسه[1]." وجاء في نفس الصحيفة :" أنه من واجب الوطنيين التونسيين أن يعبروا عن تأييدهم للشعب الجزائري الشقيق ولحركة التحرير القومي بالجزائر، وأن يطالبوا فورا بالكف عن مطاردة الوطنيين الجزائريين وعن استعمال البلاد التونسية قاعدة انطلاق حربية ضد الشعب الجزائري"[2] .

ظل الحزب الشيوعي التونسي يواكب قضايا الثورة الجزائرية، إذ لم يكتف بالعمل على المستوى الداخلي فحسب بل حاول التحرك على المستوى الخارجي من خلال المراسلة التي وجهتها اللجنة المركزية للحزب برقية إلى رئيس الحكومة الفرنسية يطالبونه فيها بعدم تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة في حق الجزائريين المكافحين جاء فيها :"إن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي تطالب أن لا ينفذ الحكم على الوطنيين الجزائريين المحكوم عليهم بالإعدام، وأن تسوى المشكلة الجزائرية تسوية عن طريق التفاوض مع الممثلين الأكفاء للشعب الجزائري الشقيق"[3] .

أصدر لائحة التضامن مع الجزائر أثناء أشغال المؤتمر القومي الخامس للحزب الشيوعي التونسي من 18 إلى 20 ماي 1956، جاء فيها :" إن المؤتمر القومي الخامس للحزب الشيوعي التونسي يحي بإعجاب وتقدير بطولة الجزائريين كما ينحني بخشوع وإجلال أمام الضحايا الذين يسقطون يوميا في البلاد الجزائرية الشقيقة، ففي حين تحرز بلادنا على الاستقلال فإن الحكومة الفرنسية تقوم بحرب استعمارية على حدود بلادنا ضد الشعب الجزائري وهي الحرب التي لم يتورع الاستعمار فيها عن استعمال أساليب وحشية، وبيّن البيان أن حرب الجزائر لها انعكاسات خطيرة على استقلال تونس يقول :" إن حرب الجزائر تعرض استقلالنا نفسه للخطر، ولذا فإن الشعب التونسي يعلن تضامنه التام مع شعب الجزائر الشقيق المكافح في سبيل استقلاله وحريته ولا يشك في أن النصر سيكون حليفه في النهاية، كما لم ينس أن يوجه تحية لمجموع الحركة الوطنية الجزائرية قائلا :" إن المؤتمر القومي الخامس للحزب الشيوعي التونسي يوجه التحية الأخوية إلى الحزب

1 . جريدة الطليعة ،" لائحة الحزب الشيوعي التونسي" ، عدد 15 ،(1956/01/27)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها ،" التضامن مع المواطنين الجزائريين " ، ص 02 .

3 . نفسها ،" تلغراف إلى رئيس الجمهورية الفرنسية "، عدد 19 ،(1956/02/24)، ص 01 .

الشيوعي الجزائري وإلى مجموع الحركة الوطنية الجزائرية ويحيي بكل تأثر الوطنيين الجزائريين الذين يكافحون بالسلاح ضد الاستعمار[1].

بقي الحزب الشيوعي التونسي داعما للجزائر في مسعاها ورافضا للسياسة الاستعمارية التي تمارسها في الجزائر ومما زاد الطين بلة هو الهجومات العسكرية التي تشنها فرنسا من التراب التونسي على الجزائر، الأمر الذي دفع بمحمد نافع . الكاتب العام للحزب الشيوعي التونسي . في خطاب له يرفض فيه هذه الممارسات يقول :" وهي . يقصد فرنسا . ترغب منا تنازلات أقل ما يقال عنها أنها تؤدي في نهاية الأمر إلى تسخير بلادنا المستقلة للحرب ضد الجزائر الشقيقة وإلى إلحاقنا بالحلف الأطلسي، ذلك الحلف الاستعماري الذي تنظم في نطاقه حرب الجزائر وبمقتضاه ترسل الأسلحة والآلات الحربية الأمريكية المتنوعة للفتك بإخواننا الجزائريين"[2].

نددت اللجنة المركزية للحزب في اجتماع للجنة المركزية المجتمعة في الأول من جويلية 1956 باستعمال فرنسا للموانئ والمطارات التونسية لضرب الثورة الجزائرية، خرجت بلائحة تؤكد تضامنها مع الشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله ومما جاء في اللائحة :" واللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي المتضامنة مع هذا الشعب الشقيق المكافح من أجل استقلاله والواثقة من أنها تعبر عن إحساس كافة الوطنيين الاجتماعية تطلب من الوفد التونسي بباريس أن يلح في المطالبة لتكون عاجلا حدودنا محروسة من طرف جيشنا وللكف عن استعمال بلادنا كقاعدة حرب ضد الجزائري، إن الحصول على هذه الرغبة الشعبية هو أحسن خدمة لمصالح الاستقلال التونسي الذي لا يكون مضمونا مادامت حرب استعمارية تزمجر على حدود بلادنا "[3].

يواصل الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي تنديده باستعمال التراب التونسي في مقاتلة الجزائريين من قبل القوات الفرنسية ويشيد بمواقف رئيس الحكومة الرئيس الحبيب بورقيبة يقول :" لا يمكن أن يكون ترابنا سببا في مساعدة الجيش الفرنسي على التغلب على إخواننا الجزائريين "[4] .

وفي نفس الصحيفة يطالب الديوان من الحكومة التونسية اتخاذ موقفا حازما لمنع استعمال البلاد التونسية لضرب الشعب الجزائري ويدعو الشعب التونسي للتضامن مع الشعب الجزائري في

1 . جريدة الطليعة ،" لائحة تضامن مع الجزائر" ، عدد 32 ،(1956/05/25)، ص 01 .
2 . الجريدة نفسها ،" ما لا يمكن التنازل فيه" ، عدد 31 ،(1956/06/29)، ص 01 .
3 . نفسها ،" الاستقلال التونسي والمسألة الجزائرية " ، عدد 38 ،(1956/07/06)، ص 01 و02 .
4 . نفسها ،" تصريح الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي " ، عدد 39 ،(1956/07/20)، ص 01 .

رسالة بعث بها لرئيس الحكومة التونسية وممات جاء فيها ما يلي :" إنه من غير المعقول أن تبقى تونس المستقلة تستعمل قاعدة حربية ضد إخواننا الجزائريين، ولهذا يطلب من الحكومة اتخاذ موقف حازم لمنع استعمال بلادنا ضد الشعب الجزائري الشقيق الذي يكافح من أجل حريته واستقلاله وفي الآن ذاته يدعو الشعب التونسي إلى التعبير بصورة محسوسة وفعالة عن تضامنه الكامل مع الجزائر المكافحة [1] .

و بتزامن مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة بانعقاد المؤتمر السادس للحزب الشيوعي التونسي، ألقى الأمين العام للحزب كلمة قال جاء فيها :" إننا نقدر أهمية الدور الذي تقوم به جبهة التحرير الجزائرية وننحني خشوعا وإجلالا لكافة الذين سقطوا في ميدان الشرف، وواجبنا هو السعي الدائم لتثمين التضامن الأخوي مع الشعب الجزائري هو بذل أقصى المجهودات لتكون الجزائر مستقلة"[2] .

بارك الحزب الشيوعي التونسي إثر للاعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 1958/09/19 ، جاء ذلك في البيان الذي أصدره:" لقد عم الابتهاج والفرح شعبنا وكافة الشعوب العربية الشقيقة إثر إعلان مولد الحكومة الجزائرية الحرة، ويحيي الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي بأحر التحية هذا الحدث التاريخي البعيد المدى "[3].

لم يتأخر الحزب الشيوعي التونسي عن التعبير بمساندته للثورة وعظمائها وتنديده للأعمال الوحشية الفرنسية، ولم يترك أي مناسبة إلا وتناول رأيه فيها، منها قضية اغتيال الشهيد النقابي "عيسات إيدير"، من قبل السلطات الاستعمارية بحيث أرسل الحزب برقية تعزية للاتحاد العام للعمال الجزائريين جاء فيها :"إننا نشاطركم الحزن الذي حل بمنظمتكم، والطبقة الشغيلة الجزائرية ومجموع الحركة الوطنية الجزائرية، لأنه حزن كافة الوطنيين بالمغرب العربي، ولئن استطاع الاستعماريون الفرنسيون أن يغتالوا "عيسات إيدير"، غدرا فإنهم لن يستطيعوا أن يتغلبوا على فكرة الحرية والاستقلال التي كانت فكرة ذلك الابن البار للطبقة الشغيلة والشعب الجزائري الشقيق، إن القضية التي استشهد من أجلها اليوم هي قضية الآلاف من المجاهدين، إن حزبنا يقدم لكم تعازيه الحارة ويعبر لكم عن

1 . جريدة الطليعة ،" رسالة الحزب الشيوعي التونسي إلى رئيس الحكومة التونسية " ، عدد 39 ،(1956/07/20)، ص 02 .
2 . الجريدة نفسها ، كلمة الأمين العام للحزب الشيوعي التونسي " ، عدد 92 ،(1958/01/10)، ص 02 .
3 . نفسها ، بيان الحزب الشيوعي التونسي"، عدد110 ،(1958/09/23)، ص 01 .

تضامنه، وهو يعتقد أن اليوم الذي سينتصر فيه الشعب الجزائري المكافح من أجل الحرية والاستقلال ليس بعيدا "[1] .

لقد تعاطف الحزب مع الضحايا الجزائريين الذين سقطوا في مظاهرات 11 ديسمبر 1960، إثر زيارة الجنرال ديغول، أرسلت اللجنة المركزية للحزب برقية لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد فرحات عباس، عبروا له في البرقية عن تعازيهم للأرواح التي سقطت وعن إعجابهم بشجاعة الشعب الجزائري، دون أن ينسوا التعبير عن تضامنهم المطلق مع الجزائريين ومما جاء في نص البرقية:" إن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي تنحني بكل إجلال وخشوع وتأثر أمام الشهداء الكثيرين الذين سقطوا في المدن الجزائرية، وتعبر لكم عن عميق إعجابها بشجاعة الشعب الجزائري البطل، وبفضل وحدته وسيره وراء حكومتكم وإرادته الراسخة حطم الشعب الجزائري مناورات ديغول، وفي هذا الظرف الحاسم يؤكد الحزب الشيوعي التونسي تضامنه الكامل مع شعبكم[2].

عبر الحزب عن موقفه إزاء الفشل الذي آلت إليه المفاوضات محملا السلطة الفرنسية مسؤولية ذلك ومجددا تضامنه الكامل مع الشعب الجزائري : " إن الديوان السياسي للحزب الشيوعي يرى أنه من واجب بلادنا وحكومتها : أن تؤكد تضامنها الثابت مع الشعب الجزائري الشقيق وحكومته المؤقتة وأن تفضح وتستنكر سياسة "ديغول" وطلباته التي يرمي من ورائها إلى تجريد مبدأ تقرير المصير من فحواه بعد أن أرغم على الاعتراف به ." كما لم يغفل مشكلة الصحراء [3]التي طالب حكومته بموقف واضح إزاءها لإحباط المناورات الفرنسية[4].

بعث الحزب برسالة لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد بن يوسف بن خدة بعد الاتفاق الذي حصل بينهما الموسوم باتفاق وقف إطلاق النار في 1962/03/19،جاء فيها :" بهذه المناسبة السعيدة نبعث لكم بأحر تهانينا ونحيي عن طريقكم أعضاء حكومتكم والوزراء الجزائريين الذين أطلق سراحهم والمجاهدين الأبطال في جيش التحرير الباسل ومجموع الشعب الجزائري الشقيق، ونحيي بخشوع وإجلال أرواح الشهداء الذين سقطوا في سبيل القضية الجزائرية النبيلة، ونجدد لكم

1 . جريدة الطليعة ، بيان الحزب الشيوعي التونسي إثر اغتيال عيسات إيدير " ، عدد 133 ،(1959/08/19)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها ، برقية الحزب الشيوعي التونسي"، عدد 167 ،(1960/12/20)، ص 01 .

3 . للإطلاع على مشكلة الحدود، ينظر : سعيد جلاوي، النظام البورقيبي وقضايا المغرب العربي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، إشراف : مسعودة يحياوي، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، الفصل الرابع : النظام البورقيبي والأزمة الحدودية مع الجزائر وليبيا، ص ص 209 . 234 .

4 . جريدة الطليعة، " بلاغ الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي، عدد 179، 1961/06/18، ص 01 و02 .

تعبيرنا عن تضامننا الأخوي مع الكفاح الذي تستمرون في القيام به في سبيل تدعيم انتصار شعبكم وتحقيق استقلاله التام "[1].

هي مواقف مشرفة من الحزب الشيوعي التونسي إزاء الثورة الجزائرية، فهو لم يترك أي مناسبة تستحق الوقوف عندها إلا وأصدر بيانا أو لائحة أو تصريحا أما يندد ويشجب أو يدعو للتضامن والمساندة، تلك هي المواقف النابعة من قناعة منخرطيه بأن الظلم الاستعماري يجب محاربته والوقوف أمامه، كيف لا ؟ وأدبياته منذ ظهوره على مسرح الأحداث من ثلاثينيات القرن الماضي وهو ينتهج نهج النضال ضد الظلم بداية بتونس المستعمرة ثم بالجزائر التي طالما اعتبر استقلال بلاده ناقص مادامت الحرب الجزائرية لم تنه بعد .

2 . 2 . موقف الاتحادات الوطنية التونسية :

رغم حداثة الاستقلال في تونس، وعدم فك الارتباط النهائي مع الدولة الفرنسية، عملت الحكومة التونسية على تعبئة الرأي العام التونسي الممثل في مختلف الاتحادات الوطنية والمنظمات الجماهيرية والهيئات الشعبية، للوقوف إلى جانب القضية الجزائرية مسايرين زعيمهم بورقيبة الذي قال :" إن الحكومة التونسية والمنظمات القومية والشعب التونسي ماانفكوا يبذلون العون المادي والمعنوي لكل من يلتجئ إليهم من إخوانهم إلى الأرض التونسية "[2].

وعليه اتّحدت آراء كل هذه الاتحادات والمنظمات والهيئات في شعار واحد وهو تأييد الثورة الجزائرية والوقوف إلى جانبها مهما تعاظم نفوذ الاستعمار .

2 . 2 . 1 . موقف الاتحاد العام التونسي للشغل : تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل نتيجة جهود بذلها فرحات حشاد[3] أحد رواد الحركة النقابية التونسية، بعد لقاءات عديدة انعقد بتونس يوم 20

1 . جريدة الطليعة ، " رسالة الحزب الشيوعي التونسي إلى رئيس الحكومة الجزائرية ، عدد 202، 1962/03/24، ص 01 .

2 . بورقيبة الحبيب، خطب، ج4، 1957/05/30، مصدر سابق، ص ص 203 . 207 .

3 . ولد في 1914/02/02 وتوفي في 1952/12/05، عاش في عائلة متواضعة تمتهن صيد السمك، بعدها انتقل إلى صفاقس أين عمل كأجير ثم عمل في شركة نقل السيارات كقابض، ثم كاتبا محاسبا بها في سوسة، ونشط في النضال السياسي فأسس النقابات المستقلة بصفاقس، وفي 20 /1946/01 اتحدت كل النقابات المستقلة وكون منها الاتحاد العام التونسي للشغل، انتخب بالإجماع كاتبا عاما للاتحاد في كل مؤتمر، لأنه اعتبر تحرير العامل من تحرير الأرض ،كما انتخب في الجامعة الأممية للنقابات الحرة عام 1951، غدرت به السلطات الفرنسية على يد المنظمة الحمراء الإرهابية، صباح يوم 1952/12/05 على الساعة الثامنة، بالقرب من منزله برادس، تونس .أحمد الطويلي، مرجع سابق، ص ص 133 . 134 .

جانفي 1946 المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للشغل وتم انتخاب فرحات حشاد كاتبا عاما له [1]، للاتحاد العام التونسي للشغل، مواقفه عديدة إزاء الثورة الجزائرية 1954 . 1962، فبياناته وعرائضه وتقاريره كثيرة، نحاول أن نستشف هذه المواقف من خلال جريدة " العمل" على سبيل الحصر بأخذ عينات ليس إلا .

لقد عبر الاتحاد على لسان رئيسه أحمد بن صالح [2] أثناء انعقاد المؤتمر الأوربي للشغل[3] أن العلاقات الأوربية التونسية تحكمها الأوضاع في الجزائر داعيا إلى تحرير الجزائر ومما قاله في هذا : " إن علاقاتنا تكون أنجع إذا ما اشتدت إلى إطار شمال . إفريقي تام ،إن موقفنا غير صحيح إذ تنقصنا الجزائر، فيجب أن تصبح هي أبيضا أمة حرة ذلك هو شرط العلاقات الناجعة بين أوربا وإفريقيا "[4].

الاحتفال بعيد العمال المصادف للفاتح ماي من كل سنة، كان مناسبة للتونسيين عامة والعمال بشكل خاص للاستعراض عديد القضايا الداخلية التي تهم العمال التونسيين، كما لم يغفل رئيس الاتحاد السيد أحمد بن صالح في خطابه الذي ألقاه بالمناسبة إلى الحديث عن الجزائر المستعمرة، واعتبر استقلال تونس والمغرب لا معنى له مادامت الجزائر في حالة حرب يقول : " .. .ونعتبر بأن استقلال تونس لا يمكن تدعيمه مادامت الحرب متواصلة بالجزائر وما لم تقع إجابة مطالب الجزائر الشرعية، إن المسألة ليست مسألة أخوة وأواصر صداقة فحسب وإنما الذي يربطنا بالجزائر ومراكش العزيزتين هي مصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية ومصالح الأمن والدفاع نفسها،

1 . حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية 1954 . 1962، أطروحة شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف محمد القورصو وأحمد جدي، ج 1، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر، السنة 2006 . 2007، ص 111

2 . أحمد بن صالح ولد يوم 13 جانفي 1926 في بلدة "المكنين"، هو سياسي ونقابي تونسي شغل عدة حقائب وزارية في فترة الستينات. وقبلها دخل المجلس التأسيسي والأمة، دخل الكتاب ثم "الصادقية" في1938 ، ثم تحول إلى باريس لدراسة الآداب العربية،= =انتخب أمينا عاما للاتحاد العام التونسي للشغل (1954-1956)،. دخل الحكومة وزيرا للصحة ثم الاقتصاد .. وفي جويلية/تموز 1968 أضيفت إليه وزارة التربية. عزله بورقيبة في 7 نوفمبر/تشرين الثاني1969 وتمت أخيرا إحالته على المحكمة العليا بتهمة الخيانة العظمى في ماي/أيار 1970 وقد أصدرت عليه حكما ب10 سنوات أشغالا شاقة .تمكن من الهرب من السجن في فيفري 1973 ليلجأ إلى الجزائر، ثم أوربا . بعد الإطاحة ببورقيبة صدر عفو بحقه في مايو 1988 ليعود إلى تونس وغادر البلاد في سبتمبر، رجع بصفة نهائية إلى تونس في سبتمبر .2000 .منير شرفي، مرجع سابق، ص 226 .

3 . المؤتمر انعقد يوم 27 /1956/04 بباريس، حضره زهاء الخمسمائة من النواب القادمين من عدة أقطار من بينها بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، النمسا، هولندا، سويسرا، كما حضر جمع يمثلون شمال إفريقيا في طليعتهم الأستاذ حسان بن الخوجة المندوب السامي التونسي بفرنسا، وأحمد بن صالح الأمين العام التونسي للشغل، والشرقاوي وبوعبيد وزيرا الدولة بالحكومة المغربية)، جريدة العمل، "ممثلو شمال إفريقيا يلحون على وجوب فض قضية الجزائر "، العدد 161 ،(1956/04/28 م)، ص 01 .

4 . الجريدة نفسها ، "خطاب الأستاذ بن صالح "، العدد 161 ،(1956/04/28 م)، ص 04 .

لأنه يصعب ضمان حرية تونس إذا كانت مهددة بحرب وعدم استقرار من جانب آخر "[1]، من جهة أخرى اجتمعت الهيئة الإدارية المتسعة للاتحاد العام التونسي للشغل يوم الجمعة 18 ماي 1956 بدار الاتحاد واستمعت إلى من الكاتب العام السيد احمد بن صالح عن مختلف المشاكل الداخلية والخارجية والأخيرة خصت قضية الجزائر ببيان يحيي فيه كفاح الشعب الجزائري يقول البيان :" إن الهيئة الإدارية المتسعة تحيي كفاح الشعب الجزائري وتتمنى توحيد الحركة الجزائرية لتعجيل استقلال الجزائر ولتمكين كامل الشمال الإفريقي القيام بدوره في حوض البحر المتوسط "[2]

طالب الاتحاد من المنظمة الاممية أن تتخذ موقفا حازما أمام سلسلة الاعتقالات التي طالت بعض النقابيين الجزائريين وعلى رأسهم" عيسات إيدير" رئيس الاتحاد العام للعمال ، كما طالب الجامعة العالمية للنقابات الحرة بالتدخل لدى فرنسا لتوقيف التعذيب والسجن.. ."[3] .

إنه رفض صريح وواضح من الاتحاد للمنظمات الدولية التي يمكن أن تتدخل لاحتواء مثل هذه التصرفات التي زادت من تشنج الوضع واعتداء على الحريات .

لم يفوت رئيس الاتحاد أية فرصة للتذكير بكفاح الشعب الجزائري وهو ما تجلى أثناء عودته من حضور مؤتمر منظمة الشغل العالمية، إذ أدلى السيد أحمد بن صالح بتصريح للصحافة قال فيه :" إن كفاحنا من أجل حل مرض للمشكلة الجزائرية يدخل في معركة عامة ترمي إلى تحرير سياسي واقتصادي واجتماعي لكافة شعوب إفريقيا[4].

لقد سعى أحمد بن صالح إلى اعتبار قضية الجزائر من تونس والمغرب، بل وإفريقيا كلها، وطالب في أكثر من مناسبة إيجاد حل للقضية الجزائرية، ومنها الاتصال بالجامعة الأممية للنقابات الحرة لثني حكوماتها المؤيدة لفرنسا بالتدخل لإيقاف الحرب، كما حَيَّت الهيئة الإدارية المجتمعة يوم 05 جويلية 1956 كفاح الشعب الجزائري وسجلت تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري بمناسبة ذكرى 05 جويلية وختمت الهيئة بيانها بالقول :" والهيئة الإدارية تعلن في هذا الصدد أنه لن يستمر شيء ما لم تتخذ الحلول العادلة وهي وحدها الكفيلة بأن تجعل من الجزائر أمة حرة ذات سيادة "[5] .

1 . جريدة العمل ، "خطاب الأستاذ بن صالح "، العدد 164 ،(1956/05/03 م)، ص 04 .

2 . الجريدة نفسها ، " الاتحاد العام التونسي لشل يحدد موقفه من قضية الجزائر "، عدد 178 ،(1956/05/20)، ص 04.

3 . نفسها ، " برقية إلى الجامعة الأممية للنقابات الحرة "، عدد 186، (1956/05/29)، ص 02 .

4 . نفسها، " الاخ أحمد بن صالح يعود من جنيف "، عدد 203، (1956/06/17)، ص 05 .

5 . نفسها ، " تحية لشعب الجزائر المكافح الحر "، عدد 218، (1956/07/06)، ص 01 .

و بانعقاد المؤتمر القومي السادس للاتحاد العام التونسي للشغل من 20 إلى 23 سبتمبر 1956، وبعد أن استعرض الحالة الراهنة بالجزائر ونشاط الشغالين بالجزائر وأهم ما تناولته اللائحة حول الجزائر ما يلي :" يندد بالحرب الغشوم المضطرمة بالجزائر ويشهر لدى الضمير العالمي بسياسة الفناء المنظم التي تنتهجها فرنسا بالجزائر التي تهدد السلم تهديدا مستمرا، ويهيب بجميع الذين يؤمنون بالسلم والحرية أن يعملوا على احترام ما للشعوب من حقوق أساسية في تقرير مصيرها بنفسها، ويناشد الجامعة العالمية للنقابات الحرة [1] أن تساند القضية الجزائرية، وأن حل المشكل الجزائري لا يمكن بحال أن يوكل لفرنسا وحدها بل إنه من اللازم فتح مفاوضات عاجلة مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري وعلى قاعدة الاعتراف سلفا بالأمة الجزائرية ككل لا يتجزأ، وينحني بخشوع أمام أرواح الشهداء الجزائريين ويعبر عن تضامنه الكامل مع الشعب الجزائري الشقيق "[2] .

يتضح من اللائحة أن الاتحاد ندد بممارسات السلطة الفرنسية وطلب من الجامعة العالمية للنقابات بمساندة الجزائر كما أعرب عن تضامنه مع الشعب الجزائري في كفاحه التحريري .

احتج الاتحاد عن بفعل الممارسة التعسفية الفرنسية إزاء الجزائريين ولاسيما اختطاف القادة، هذا التصرف المشين إذ اجتمع بمناضليه يوم 23 أكتوبر 1956 بتونس وخطب أحمد بن صالح وندد بالإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الفرنسية ضد القادة الجزائريين واعتبرها عملية إجرامية ومخالفة للقوانين الدولية، وفي ختام الاجتماع نظم المشاركون مظاهرة سارت نحو ساحة الاستقلال قرب السفارة الفرنسية رافعين الإعلام التونسية والجزائرية، هاتفين بحياة الزعماء المختطفين مطالبين أيضا باستقلال الجزائر وبوحدة شمال إفريقيا "[3].

من جهة أخرى بعث الاتحاد العام التونسي للشغل برقية إلى الجامعة الأممية للنقابات الحرة ببروكسل جاء فيها :" إن الاتحاد العام التونسي للشغل يشهر بالأعمال الاستفزازية الصادرة من السلطات الفرنسية ضد زعماء جبهة التحرير الوطني الجزائري ويطلب من الجامعة الأممية اتخاذ

1 . شارك وفد من الجزائريين يتكون من عيسات أيدير وأحمد بن بلة في المؤتمر الخامس للاتحاد العام التونسي للشغل عام 1954 وجرت مفاوضات بين الوفدين قصد الانفصال أو البقاء بالجامعة العمالية الشيوعية وتم الاتفاق على الخروج والانضمام إلى الجامعة الدولية للنقابات الحرة، أ نظر: شهادة أحمد بن صالح السياسية، إضاءات حول نضاله الوطني والدولي، مؤسسة التميمي، زغوان، تونس، 2002، ص 92 .

2 . حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص 116 .

3 . جريدة العمل، " اجتماع مناضلي الاتحاد العام التونسي للشغل " ،عدد 311، (1956/10/24)، ص 02 .

الموقف الحازم والتدخل الجدي لدى المحافل الدولية والحكومات الديمقراطية لتوقيف هذا الضغط الصادر من السلطات الفرنسية ضد الشعب الجزائري المكافح في سبيل حريته واستقلاله [1]

في نفس الوقت عقدت الهيئة الإدارية للاتحاد الجهوي التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل مؤتمرا يوم 1956/10/24، وبعد درس الحالة الجديدة الناتجة عن اعتقال رجال جبهة التحرير القومي الجزائري، تعلن عن استيائها لمثل هذا الصنيع الخبيث من طرف السلطة الفرنسية الاستعمارية وتستنكره بشدة كما تجدد تأييدها الكامل للشعب الجزائري الشقيق وتضامنها الفعلي معه حتى ينال رغائبه الشرعية [2].

وإثر تنظيم عمال الموانئ التونسية إضرابا عاما تضامنا مع الزعماء الجزائريين، واستجابة لنداء الاتحاد العام التونسي للشغل رفضوا إنزال العتاد العسكري الموجه للجيش الفرنسي الموجود بتونس والجزائر من البواخر الفرنسية الراسية بمينائي تونس وبنزرت ولم يكتفوا بذلك بل أعلموا نقابتهم والحكومة التونسية بأنهم مستعدون لتحطيم هذه الذخيرة إذا ما وقع إنزالها وتكرر هذا التضامن أيضا في ميناء حلق الوادي بتونس حيث منع عمال الميناء باخرة فرنسية كان على متنها فيلق من الجيش الفرنسي قادما من فرنسا ومنعوهم النزول، مما أجبر الباخرة على العودة من حيث أتت إلى مرسيليا"[3].

لم يكتف الاتحاد بالتنديد السياسي بل امتد إلى المقاطعة العسكرية والاقتصادية التي استجاب لها عمال الموانئ في كل من تونس وبنزرت، بأوامر من الاتحاد، وهذا ينم عن تضامن كبير من الاتحاد التونسي للشعب الجزائري رغم مخاطر المقاطعة.

كما أصدر الاتحاد العام التونسي للشغل أثناء اعتقال السلطات الفرنسية قادة الحركة النقابية الجزائرية، بلاغا أدان فيه الأعمال الترهيبية التي يتعرض لها قادة الاتحاد العام الجزائري للشغل، وطالب الاتحاد العام التونسي للشغل من المنظمة النقابية العالمية التدخل قصد إطلاق سراح النقابيين الجزائريين "[4]، محتجا على السياسة القمعية الفرنسية المتبعة ضد الشعب الجزائري والنقابيين، وأكد على تضامنه التام وتأييده الكامل مع الجزائريين"[5] .

1 . جريدة العمل ، " برقية من الاتحاد العام التونسي للشغل "، عدد 311، (1956/10/24)، ص 05 .

2 الجريدة نفسها ، "يوم الجزائر المكافحة "، عدد 312 ،(1956/10/25)، ص 03 .

3 . نفسها ، "عملة ميناء حلق الوادي يرفضون نزول الجيش الفرنسي"، عدد 316، (1956/10/30)، ص 02 .

4 . حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص 121 .

5 جريدة العمل، "القضية الجزائرية " ،عدد 399، (1957/02/03)، ص 02 .

رافع الاتحاد العام التونسي للشغل وبقدر دفاعه عن القضية الجزائرية في الداخل من خلال الندوات والمؤتمرات والاجتماعات التحسيسية، لصالح الثورة خارجيا ووجد في النقابة الدولية للشغل الأرضية لتمرير مطالبه الداعية لحق الشعب الجزائري في الحرية وكذا في مطالب أخرى كاعتقال الزعماء الثوريين أو النقابيين وفي هذا الإطار اغتنم مشاركته في الندوة النقابية لجامعات شمال إفريقيا التي انعقدت بطنجة أيام 21و 22 و23 أكتوبر 1957، أين تمت مناقشة القضية الجزائرية، وبعث برسالة احتجاج إلى الأمين العام للأمم المتحدة يستنكر فيها اعتقال أحمد بن بلة ورفاقه، وطالب بالتدخل السريع لإطلاق سراحهم والمساعدة على إيجاد حل للقضية الجزائرية "[1].

شارك الاتحاد العام التونسي للشغل في فعاليات أسبوع التضامن مع الطلبة الجزائريين وتحديدا في يومه الخامس، أين ألقى ممثله أيضا كلمة كباقي المشاركين السيد : "النوري البودالي" الذي قال :" إننا إذ نشارك في هذا الاجتماع فلنحيي إخواننا الطلبة في تونس والجزائر لمشاركتهم في الكفاح القومي التحريري ونشكرهم على المجهودات التي هم قائمون بها ومنها إضراب الجوع سواء في تونس أو في فرنسا وهذا الاجتماع إن دل على شيء، فإنما يدل على مثابرة الأمة الجزائرية على الكفاح تساندها تونس والمغرب الشقيقتين"[2].

بارك الاتحاد العام التونسي للشغل تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة وأرسل برقية تهنئة تتضمن تأييد ومساندة للسيد فرحات عباس تقول البرقية :" بمناسبة تكوين أول حكومة للشعب الجزائري المكافح فإن الاتحاد العام التونسي للشغل يعبر لكم عن أصدق التهاني وأطيب التمنيات آملا أن تكلل رسالتكم التحريرية بالنصر على الاستعمار الفرنسي "[3] ، وبحلول الذكرى السادسة لاندلاع الثورة التحريرية، وجه الاتحاد العام التونسي للشغل دعوة للعمال للمساهمة في الاحتفال تضامنا مع الشعب الجزائري، يقول البيان :" تدخل الثورة عامها السابع وقد ولدت من عزيمة راسخة لشعب متعطش للحرية والعدالة وقد كلفت بمهمة تاريخية للقضاء على النظام الاستعماري، وبفضل تلك العزيمة توصل الشعب الجزائري الشقيق بفضل كفاحه إلى مقاومة جيش عتيد مؤلف من ست مائة ألف جندي ومجهز بأحدث الأسلحة، لقد مضت ست سنوات في الإرهاب والترويع المؤلم والاضطهاد الذي تحمله الشعب الجزائري وقضى ست سنوات في الجوع والخصاصة والتطهير العرقي بما أراق من دماء دموع وتعذيب وانتهاك الأعراض والتقتيل الجماعي دون محاكمة"، ويضيف البيان

1 . جريدة العمل، "الندوة النقابية لجامعة شمال إفريقيا " ،عدد 622، (1957/10/23)، ص 02 .

2 . الجريدة نفسها، " كلمة الاتحاد العام التونسي للشغل"، عدد 636 ،(1957/11/09)، ص 02 .

3 . نفسها، "برقية تهنئة إلى فرحات عباس" ،عدد 908، (1958/09/24)، ص 03

بأن هذه الثورة نالت إعجاب ومساندة العالم الديمقراطي، وجدد مساندته للشعب الجزائري التواق للحرية، هذا دون أن يغفل الاتحاد العام عن توجيه التحية لجميع المساجين والمتألمين وجميع اللاجئين الذين ينتظرون العودة إلى الوطن، كما وجه الاتحاد نداء للضمير العالمي وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتسوية القضية الجزائرية قصد المحافظة على السلم واعتبر أن الاستفتاء وحده الكيل بوضع حد لإراقة الدماء "[1].

جَدد الاتحاد حضوره بحلول الذكرى السابعة للثورة الجزائرية، بحيث التقى المناضلون من الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريين في اجتماع كبير أشادوا فيه بقوة الثورة ونددوا بالممارسات الاستعمارية،، أخذ الكلمة عن الاتحاد العام التونسي للشغل السيد "حبيب عاشور" الذي أشاد بالثورة الجزائرية وببطولة الشعب الجزائري وندد بالتصرفات الإجرامية التي يقوم بها الاستعمار الفرنسي في حق الجزائريين وبعدها تم إصدار اللائحة التالية :" إن نواب الاتحاد العام التونسي للشغل المجتمعين بحضور الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتونس يوم 31 أكتوبر 1961، وبعد استعراض التطورات الأخيرة للقضية الجزائرية بمناسبة الذكرى السابعة لاندلاع الثورة الجزائرية ينحنون بخشوع وإجلال أمام كفاح المجاهدين البطولي الذين سقطوا في ميدان الشرف من أجل حرية الجزائر واستقلالها وتشييد المغرب العربي الكبير "[2].

كما استنكر الاتحاد الإجراءات العنصرية المسلطة على كافة أبناء الشمال الإفريقي ويندد بالاضطهاد الوحشي الذي تعرضت له المظاهرات السلمية التي نظمها الجزائريون بباريس[3]، وطالب باستئناف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية على أساس الاستقلال ووحدة التراب الجزائري وبمشاركة الوزراء الجزائريين المعتقلين بفرنسا في المفاوضات"[4].

1 . جريدة العمل، " بيان الاتحاد العام التونسي للشغل " ،عدد 1564، (1960/10/30)، ص 01 و08 .

2 . الجريدة نفسها، "بلاغ الاتحاد العام التونسي للشغل " ،عدد 1876، (1961/11/01)، ص 02.

3 . يقصد بها مظاهرات الثلاثاء الأسود بباريس يوم 1961/10/17، التي راح ضحيتها حوالي 300 شهيد جزائري، رمي معظمهم في نهر السين كما تحدثت مصادر الجبهة عن 400 مفقود عندما تصدت القوات الفرنسية بقيادة " موريس بابون" للمظاهرة الجزائرية التي انتظمت بأمر من فيدرالية جبهة التحرير، محمد سيف الإسلام بوقلالة، "جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين "، جريدة البصائر، أسبوعية جزائرية مستقلة، عدد 799، تاريخ : 2016/03/20، ص 20 . وللاطلاع على شهادة أحد المشاركين في المظاهرة . ينظر : عبد الجليل مرتاض، " مظاهرة 1961/10/17 "، جريدة الخبر، يومية جزائرية مستقلة، 2015/10/17، ص 19 .

4 . جريدة العمل، " بلاغ الاتحاد العام التونسي للشغل " ،عدد 1876، (1961/11/01)، ص 02 .

الاتحاد وقف أيضا موقفا مساندا وداعما للثورة الجزائرية، إذ وجه نداء لمناضليه إثر إضراب الجوع الذي نظمه الوزراء الجزائريون المختطفون والمعتقلون السياسيون جاء فيه :" في هذا الوقت العصيب يتعرض عشرات الآلاف من إخواننا الجزائريين إلى خطر جراء تعنيف السلطات الفرنسية وسياستها التعسفية المنافية لأبسط حقوق الإنسان والكرامة البشرية مما أدى بالمساجين الجزائريين وفي مقدمتهم الوزراء الخمسة إلى إعلان إضراب الجوع اللانهائي احتجاجا على المعاملة غير القانونية التي تأباها المواثيق الدولية، وللتشهير بهذه السياسة الإجرامية وتضامنا مع إخواننا الجزائريين يدعو الاتحاد كافة الشغالين إلى الإضراب عن العمل يوم 16 نوفمبر 1961 "[1].

أصدر السيد "أحمد التليلي .باسم الاتحاد العام التونسي للشغل بتصريح عبر فيه عن ابتهاج الاتحاد بمناسبة إعلان وقف إطلاق النار يقول :" بهذه المناسبة ، إن التونسيين لن ينفكوا يشاطرون إخوانهم الجزائريين الفرحة ومما جاء في التصريح ما يلي : " يبتهج لهذا الحدث العظيم كل إنسان محب للحرية والسلام، والعمال التونسيون الذين لم ينفكوا مع سائر مواطنيهم يشاطرون إخوانهم الجزائريين آمالهم وآلامهم، يشعرون في هذا اليوم التاريخي بهزة الفرح الممزوج بالخشوع أمام تضحيات المجاهدين"[2] .

لقد تبنى الاتحاد العام التونسي للشغل القضية الجزائرية، إذ سايرها بجزئياتها ،داخليا من خلال العرائض والبيانات والاجتماعات وغيرها منددا بما تقترفه فرنسا من جرائم أو مهنئا الشعب الجزائري بذكرى ثورته أو استقلاله، وخارجيا من خلال استغلال علاقاته ولقاءاته مع المنظمات الدولية والنقابات العالمية وأهمها الجامعة الدولية للنقابات الحرة التي يذكرها بما يحدث في الجزائر من جرائم، فالاتحاد ساهم مساهمة فعالة في التعريف أكثر بالمسألة الجزائرية .

2 . 2 . 2 . المنظمات الفرعية المنضوية تحت لواء الاتحاد العام التونسي للشغل :

مظاهر التأييد والمساندة لم تقتصر على الاتحاد العام التونسي للشغل بل امتدت إلا فروعه المنضوية تحت لوائه وهي لا تختلف عما عرف به الاتحاد سابقا، ومن هذه الفروع نجد :

أ . الاتحادات الجهوية للشغل : أصدر موظفو الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس بيانا عقب اجتماعهم بتاريخ 05 أوت 1956 جاء فيه :" يحيون الشعب الجزائري الباسل المكافح من أجل استقلاله

1 . جريدة العمل ، "نداء من الاتحاد العام التونسي للشغل " ،عدد 1890، (1961/11/16)، ص 06.

2 . الجريدة نفسها، " أحمد التليلي يعبر عن تهاني الشغالين "، عدد 1994، (1962/03/19)، ص 01.

الوطني، ويشهرون بالاعتداء المسلح للقوات الاستعمارية الفرنسية ضد الشعب الجزائري الذي لا ذنب له إلا المطالبة بحقه المعترف به من الجميع، كما عبروا عن تأييدهم الكامل ومساندتهم للشعب الجزائري "[1] ، والأمر ذاته بالنسبة للاتحاد الجهوي للشغل بقفصة، إذ حي كفاح الشعب الجزائري وأعلن عن تضامنه الكامل نحو الجزائر المكافحة من أجل تحريرها واستقلالها "[2].

يتبين مما سبق أن الاتحاد الجهوي للشغل، بكل من صفاقس وقفصة، لم يتأخرا في إصدار بيانات التأييد والمساندة والتحية للشعب الجزائري ومن خلاله ثورته، معلنين تضامنهم التام والكامل مع الجزائر حتى تحقيق الاستقلال .

ب . الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة [3]: لقد تابع هذا التنظيم مشاكل الثورة الجزائرية بكل أحداثها وأصدر لوائح وبيانات تأييد لها قصد تنوير الرأي العام التونسي وتحسيسه بالقضية الجزائرية، يتجلى ذلك من خلال اللائحة التي أصدرها المجلس الأعلى للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والتي أيد فيها نضال الشعب الجزائري :" باعتبار أن البلاد التونسية قطر من أقطار المغرب العربي، وأن القطر الجزائري كان منذ عامين في كفاح تحريري لاسترجاع سيادته واستقلاله، وإن الشعب التونسي يعتبر استقلاله غير كامل مادامت الجزائر ترزح تحت قيود الاستعمار، ويحيي كفاح الشعب الجزائري الباسل ويندد بسياسة القمع والإرهاب والإبادة الرامية للقضاء على العنصر الوطني " .كما دعا الحكومة التونسية إلى بذل المساعي الحثيثة لدى الحكومة الفرنسية والأوساط العالمية لوضع حد للحرب ودعوة فرنسا إلى سياسة التفاوض على قاعدة الاعتراف باستقلال الجزائر "[4].

1 . جريدة العمل، " تأييد الشعب الجزائري" ،عدد 247، (1956/08/10)، ص 04 .

2 . الجريدة نفسها، " الاتحاد العام التونسي للشغل " ،عدد 263، (1956/08/29)، ص 04 .

3 . قام الحزب الدستوري الجديد بتأسيس المنظمات الوطنية والمهنية وبعثها ومنها الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة لتكون منظمة تونسية مستقلة عن المنظمات المهنية الفرنسية، وفي أواخر ماي 1946 شرعت المنظمة بإعداد مؤتمرها وبعث فروعها وانعقد المؤتمر التأسيسي يوم 17 جانفي 1947 وأصبحت تدعى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ." أنظر، . التيمومي الهادي، نقابات أعراف التونسيين 1932 . 1955، (دار محمد علي، صفاقس، 1983، ص 47، وانظر كذلك عبد الكريم عزيز، نضال شعب أبي 1981 . 1956 ، مركز النشر الجامعي ،تونس، 2001)، ص 373 .

4 . جريدة العمل، " لائحة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة "، عدد 206، (1956/06/21)، ص 05 .

أصدر الاتحاد خلال عقد المؤتمر الجهوي بتونس يوم 8 جويلية 1956 بيانا جاء فيه :" يحيي فيه الشعب الجزائري ودعا الحكومة التونسية إلى بذل المساعي لدى الفرنسيين والأوساط العالمية لوضع حد للحرب ولرجوع فرنسا إلى سياسة التفاوض على قاعدة الاعتراف بالاستقلال"[1].

كما ندد بأعمال القمع والإبادة أثناء عقد مؤتمره الجهوي بسوسة يوم 15 أوت 1956 وأعلن عن تضامنه مع الإخوة الجزائريين في كفاحهم وناشد الضمير العالمي للتحرك من أجل وضع حد للحرب والإقرار بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير "[2].

عبر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، عن شعور الشعب التونسي تجاه الجزائر وذكر أنه من الواجب في الجنس والعقيدة واللغة والوطن العربي العام وفي الآلام والآمال أن يتعاون مع الجزائريين وأضاف يقول :" نحنن نتتبع عن كثب . بالبلاد التونسية . تطور المأساة الجزائرية والشعب التونسي بأجمعه مع إخوانه الجزائريين المكافحين لاسترجاع استقلال بلادهم "[3] .

عقد المكتب التنفيذي للاتحاد إثر اختطاف القادة الجزائريين اجتماعا درس القضية الجزائرية وأصدر بيانا جاء فيه :" بعد التأمل في الوضع الجديد الذي نتج عن عمل القرصنة والغدر الذي عمدت إليه السلطات الفرنسية باختطاف ضيوف تونس والمغرب يرى هذا العمل العدائي الموجه للشعبين من شأنه أن ينتج عواقب وخيمة في العلاقات الفرنسية وشمال إفريقيا "[4] .

أصدر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة بشأن الإضراب الذي يعتزم الجزائريون القيام به وهو إضراب الثمانية أيام، بيانا يشهر فيه بتهديد ووعيد قائد الجيوش الفرنسية في الجزائر بتحطيم الدكاكين والمتاجر والمصانع التي تستجيب لنداء الإضراب وجعلها نهبا وسلبا واعتداء على أبسط الحريات التي يعبر بها الإنسان بصفة سلمية عن رادته يقول البيان : يشهر الاتحاد بهذا التهجم الصريح والاعتداء الشنيع الذي تتبرأ منه الشعوب المتمدنة ويستصرخ الضمير العالمي وهيئة الأمم المتحدة ومختلف المنظمات العالمية حتى تتدخل سريعا لجعل حد لحرب الإبادة والاستئصال التي تسلكها فرنسا إزاء الأمة الجزائرية التي تكافح لآجل التحرر من العبودية ولاسترجاع استقلالها وسيادتها[5] .

1 . حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص 141 .

2 . جريدة العمل، "بيان الاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة " ،عدد 260، (1956/08/15)، ص 03 .

3 . الجريدة نفسها، "مؤتمر الاتحاد التجاري الجزائري" ،عدد 280، (1956/09/18)، ص 02 .

4 . نفسها، " بيان الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة " ،عدد 313، (1956/10/26)، ص 04 .

5 . نفسها، الإضراب بالجزائر، عدد 385، 1957/01/17، ص 05 .

الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة لم يتأخر مثله مثل باقي المنظمات والهيئات التونسية التي سارعت لإعلان الاحتفال بيوم الجزائر المصادف للذكرى الثالثة لاندلاع الثورة الجزائرية وشارك في التظاهرة العامة التي أقيمت بالعاصمة تونس أين ألقى السيد : "الفرجاني بلحاج عمار " كلمته التي كانت معبرة عن أماني التونسيين في استقلال الجزائر وذكر بوجوب التكاثف مع الجزائر في حريتها ضد قوى الظلم والطغيان لان هذه الحرب التي يخوضها شعب الجزائر هي حربنا نحن ويجب على تونس المستقلة أن تكون اكبر سند للثورة الجزائرية "[1].

كما كان للاتحاد أيضا مشاركة فعالة في اليوم الخامس من أسبوع التضامن مع الطلبة الجزائريين، أين ألقى ممثله السيد : عبد السلام عاشور كلمة باسم الاتحاد العام للصناعة والتجارة قال فيها :" إننا نجتمع اليوم لمشاركة شبابنا وأبنائنا الجزائريين في إعلانهم موقفهم من قضية الجزائر المكافحة وذلك طلبا منهم لإنهاض الضمير العالمي وتوجيهه نحو المجازر البشعة التي تجد مسرحها في الجزائر" .ثم أضاف: " إننا نعلن باسم الشعب التونسي أن وجود حرب في الجزائر هي خطر على سيادتنا واستقلالنا وإن هذه الحرب لا تبقي في العالم ولا تذر "[2].

بقي اتحاد الصناعة والتجارة التونسي وفيا للمبادئ التي دأب عليها، وهي تأييد الثورة الجزائرية بل ولم يترك أية مناسبة إلا وكان له رأي فيها، سواء كانت مناسبة داخلية تهم تونس أو مناسبة دولية، منها تأييده للثورة والجزائرية وتأكيد مساندته للشعب الجزائري في مؤتمره الخامس، أين تناول القضية الجزائرية في البيان الذي أصدره :" إن طبقة التجار وأرباب الصناعة ورجال الأعمال بالبلاد التونسية سيواصلون قيامهم بالواجب في نطاق الوحدة القومية لتأييد الأمة الجزائرية المناضلة حتى تنعم بالحرية والاستقلال "[3]

المتمعن في بيانات الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة يلاحظ أنه آمن بعدالة القضية الجزائرية وعمل على مساندتها سياسيا ومعنويا من خلال اللوائح والبيانات والعرائض والاجتماعات والمظاهرات، معتبرا أن الحرب الجزائرية خطر على تونس والشمال الإفريقي برمته داعيا الضمير العالمي للتحرك ووضع حد لمثل هاته المجازر .

1 جريدة العمل ، "كلمة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة"، عدد 631، 1957/11/02، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها، "كلمة الاتحاد العام للصناعة والتجارة"، عدد 636، 1957/11/09، ص 02.

3 . نفسها ، " بيان المؤتمر الخامس للاتحاد التونسي للصناعة "، عدد 1565، 1960/11/01، ص . ص 1 . 2 .

ج . الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين : الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين عبر أيضا كغيره من المنظمات عن تأييده للثورة الجزائرية، كان ذلك أثناء اجتماع المجلس الإداري للاتحاد في 1956/07/02، أصدر لائحة حي من خلالها كفاح الشعب الجزائري وأعرب عن تضامنه مع الجزائريين، كما وجه دعوة للضمير العالمي والرأي العام الفرنسي بأن يساعدوا على إيقاف المأساة الجزائرية وطلب من المسئولين الفرنسيين سلوك سياسة التفاهم حتى تحافظ على صداقتها مع العرب"[1].

دان الاتحاد أيضا عملية الاختطاف التي تعرض لها القادة الجزائريون واعتبره اعتداء على سيادة الشعبين التونسي والمغربي وأصدرت الغرفة الفلاحية بلاغا جاء فيه :" إن الحجرة الفلاحية التونسية، ونتيجة لخطورة الحالة التي بلغتها الأعمال الشنيعة، التي أدت إلى إيقاف زعماء حركة التحرير الجزائري، في وقت يشرع فيه البحث عن حلول من شأنها إرجاع السلم بالجزائر، تعلن عن استنكارها عن مثل هذه الأعمال التي من شأنها أن تجعل السلم بكامل الشمال الإفريقي في خطر"[2] .

كما عبّر الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين عن تأييده للثورة الجزائرية وشعبها الذي يكافح من أجل السلم والحرية، جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها السيد الصادق خلف الله . ممثل الاتحاد . تعرض في كلمته إلى مساعدة الشعب التونسي لشقيقه الشعب الجزائري في كفاحه الباسل واعتبار الشعب التونسي ثورة الجزائر ثورته لتدعيم حريته واستقلاله وسيادته ثم ذكر أن الثورة الجزائرية تزيد اشتعالا يوم بعد يوم، وعلى فرنسا إيقافها حتى لا تأتي عليها"[3] .

لقد بارك الاتحاد فتح المفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين حيث أصدر بيانا عبر فيه عن سروره بهذه الخطوة التي ترمي لتحقيق السلم بالقطر الجزائري كما أعلن عن إكباره لكفاح الشعب الجزائري في سبيل استقلاله وسيادته "، ويضيف البيان :" إن الاتحاد يغتنم هذه الفرصة . المفاوضات . ليجدد له تأييده المطلق ومساندة كافة المزارعين التونسيين لإخوانهم الجزائريين حتى تتبوأ الجزائر مقعدها بالأمم المتحدة حرة، وتتحقق آمال المغرب العربي الكبير"[4].

1 جريدة العمل ، "الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين "، عدد 219، 1956/07/05، ص 02.
2 . الجريدة نفسها، "بلاغ من الحجرة الفلاحية التونسية "، عدد 312، 1956/10/25، ص 02.
3 . نفسها ، " كلمة الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين "، عدد 631، 1957/11/02، ص 03 .
4 . نفسها، " بيان الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين "، عدد 1452، 1960/06/23، ص 01.

دعا الاتحاد كافة الفلاحين للإضراب عن العمل يوم الثلاثاء 01 نوفمبر 1960، بحلول ذكرى غرة نوفمبر 1960، تضامنا مع الشعب الجزائري الباسل من أجل حريته واستقلاله، جاء ذلك في البيان الصادر عنه قائلا :" يدعو الاتحاد القومي للمزارعين، كافة الفلاحين إلى الإضراب عن العمل الثلاثاء غرة نوفمبر 1960، والاتحاد يدعو كافة التشكيلات الزراعية والفلاحين إلى الحضور للاجتماع الذي سيعقد بهذه المناسبة للإعراب عن تضامنهم مع الشعب الجزائري في كفاحه الباسل من أجل حريته واستقلاله وذلك يوم الثلاثاء 01 نوفمبر 1960 على الساعة الرابعة مساء بباب الخضراء"[1].

هي مواقف مشرفة من الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين، الذي لم يتوان في استغلال أي مناسبة للإدلاء برأيه ووجهة نظره في الأحداث الجارية في الجزائر، فيندد في مقام التنديد بما تسلكه فرنسا من جرائم منها ذات الطابع العسكري ومنها الطابع المدني (الاختطاف)، كما لم ينس دعوته الرأي العام العالمي للتحرك قصد احتواء المأساة، معتبرا أن المفاوضات السبيل المفضي للاستقلال .

د . **موظفو وزارة الفلاحة** :إثر اجتماع موظفي الفلاحة الإداريين المجتمعين بالجلسة العامة السنوية المنعقدة في 1956/05/16، وبعد تلاوة التقريرين الأدبي والمالي ومناقشة المسائل الداخلية، خرج المجتمعون بلائحة تخص المسألة الجزائرية إذ حيوا فيها كفاح الشعب الجزائري وأعلنوا تضامنهم التام حتى تتحقق وحدة المجموعة للشمال الإفريقي يقول البيان :" يحيي مجلس الإطارات النقابية كفاح الشعب الجزائري الشقيق في سبيل حريته واستقلاله ضد الاحتلال الاستعماري ويعبر له عن تضامنه التام حتى تتحرر البلاد الجزائرية وتخرج المجموعة للشمال الأفريقية حرة موحدة تعمل على نشر الآمن والسلام في العالم "[2] .

تحية من نقابة موظفي الفلاحة للشعب الجزائري وثورته، وتضامن تام في سبيل التحرر البلاد الجزائرية خدمة لمجموع الشمال الإفريقي .

ساندت الفروع المنضوية تحت لواء الاتحاد العام التونسي للشغل، الثورة ووقفت موقف المتضامن معها، بل والتعريف بها أكثر والتشهير بالممارسات الاستعمارية، فدعت للمظاهرات والإضرابات واتصلت ببياناته وعرائضها بالصحافة كل هذا من باب تشخيص مساوئ النظام الاستعماري الذي

1 . جريدة العمل ، " بيان الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين "، عدد 1565، 1960/11/01، ص 02.

2 . الجريدة نفسها ، " الاتحاد العام التونسي للشغل، كفاح الجزائر " ،عدد 187، (1956/05/30)، ص 05 .

قوض كل محاولة للسلم، معتبرين أن المشكلة الجزائرية لا يمكن فصلها عن تونس والمغرب العربي ككل فهم كل لا يتجزأ.

2 . 2 . 3 . الاتحاد العام للطلبة التونسيين : ظهرت الجمعيات الطلابية بباريس ومنهم الاتحاد العام للطلبة بتونس الذي عقد مؤتمره التأسيسي الأول بباريس من 10إلى 13 جويلية 1955، وفي هذه الأثناء ظهرت منظمة صوت الطالب المسلم وعقدت مؤتمرها التأسيسي الأول 11 إلى 13 نوفمبر 1955 وتم توحيد المنظمة يوم 8 جويلية 1956 وأعلن عن الوحدة الطلابية[1] .

و يذهب الباحث التونسي محمد ضيف الله، إلى أن تأسيس الاتحاد العام للطلبة التونسيين، كان في شهر جويلية 1953م*، بعقد مؤتمره التأسيسي في العاصمة باريس، بحضور بعض الطلبة الزيتونيين وتلاميذ المعاهد الثانوية القادمين من تونس[2]، هذا التنظيم الطلابي التونسي . وبغض النظر عن سنة قيامه .، فإنه بدأ ينشط بشكل كبير بعد دخول تونس مرحلة الاستقلال، وهو وإن كان طلابيا إلا أن مواقفه كانت منسجمة مع مواقف الحزب الدستوري بحكم أن مناضليه ينشطون أيضا في الحزب على أساس أن هذا الأخير، جمع بداخله كل التنظيمات والهيئات والاتحادات لبناء الدولة الوطنية البورقيبية والاتحاد الطلابي جزء منها .

لقد ساير الاتحاد العام للطلبة التونسيين، الثورة الجزائرية، فهو أيضا لم يترك مناسبة إلا وكان له وجهة نظر فيها منها اللائحة التي أصدرها أثناء اجتماع الهيئة الإدارية تتعلق بالجزائر أكد فيها على :" أن استقلال تونس مرتبط ارتباطا بحالة شقيقتها الجزائر المجاهدة وتعلن عن تضامن الشعب التونسي المطلق مع الشعب الجزائري مؤيدين الحبيب بورقيبة في مساعيه لحل القضية الجزائرية حلا يتماشى ومطالب الشعب الجزائري الرامية لبعث دولة شقيقة، مستنكرين بشدة الإجراءات الاستثنائية العسكرية التي لا تزيد المشكلة إلا تعقدا وتصلبا ولا تأتي بأية نتيجة[3] .

---

1 . أنظر :

Ayachi Mokhar ,Histoire d' un école de cadre : L' union générale des étudiant de Tunisie au cours des années 50/60 , Tunis,2003,P93.

* وهو الطرح الذي اعتبره صحيحا بحكم تتبعي لمسار الاتحاد تبين أنه تأسس في 1953م .

2 . محمد ضيف الله، بحوث حول الطلبة التونسيين بين الخمسينات والسبعينات، تقديم : حسين رؤوف حمزة، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس 2003، ص 112 .

3 . جريدة العمل، "الهيئة الإدارية لاتحاد الطلبة"، عدد 136، (1956/03/30)، ص 01 .

أعلن اتحاد الطلبة التونسيين في اجتماع الهيئة الإدارية يومي 5 و6 جويلية 1956 بناديها المركزي الكائن ينهج السويقة بتونس تضامنه مع الطلبة الجزائريين بفرنسا جاء ذلك في اللائحة النقابية الموجهة للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ومما جاء في بيان اللائحة ما يلي :" إن الهيئة الإدارية للاتحاد العام لطلبة تونس المجتمعة يوم 5 جويلية 1956 تعبر عن تضامنها مع الإخوان الطلبة الجزائريين المكافحين ضمن شعبهم لتحقيق استقلال بلادهم "[1].

بقي الطلبة التونسيون أوفياء للطلبة الجزائريين، تبين ذلك من خلال اللائحة التي خرج بها المؤتمر الرابع للاتحاد العام للطلبة التونسيين مفادها :" إن المؤتمر القومي الرابع للاتحاد العام لطلبة تونس المنعقد ببئر الباي أيام 1 و2 و3 أوت 1956 ليتألم للحالة الراهنة بالقطر الجزائري الشقيق وينحني بكامل الخشوع أمام الضحايا الذين استشهدوا في سبيل تحرير وطنهم ويقاسم إخوانه الطلبة المسلمين الجزائريين المحن التي أصابتهم من جراء مشاركتهم شعبهم في كفاحه المرير "[2] .

دعا المؤتمر الحكومة التونسية للتدخل لدى فرنسا قصد إيجاد حل للمشكلة الجزائرية :" كما يعلن المؤتمر تضامنه وتأييده المطلق للشعب الجزائري كله في نضاله ضد الاستعمار ويرغب من الحكومة التونسية أن تبذل كل ما في وسعها وتستعمل جميع الوسائل التي لديها لإقناع الحكومة الفرنسية بضرورة إيجاد حل مرض مطابق لرغبات الشعب الجزائري الشقيق "[3] .

كما أقر المؤتمر التعاون مع الاتحاد القومي لطلبة فرنسا شرط أن تقيم هذه المنظمة علاقات طيبة مع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين "[4].

عقد المكتب التنفيذي لاتحاد طلبة تونس اجتماعا بشأن مسألة اختطاف القادة الجزائريين، درس فيه الموقف ثم بعث ببرقية إلى الرئيس الحبيب بورقيبة يستنكر فيها كل الاستنكار الإجراءات الاستعمارية التي اتخذها الفرنسيون ضد الزعماء الجزائريين ويؤيد مجهودات الحكومتين التونسية والمغربية لإيجاد حل عادل لقضية الجزائر ويؤكد تأييده المطلق للشعب الجزائري في سبيل استقلاله ويقرر الإضراب الكامل يوم 23 أكتوبر كما بعث الاتحاد ببرقيتين في نفس المعنى إلى اتحاد عام

1 . جريدة العمل، " اتحاد الطلبة التونسيين"، عدد 219، (1956/07/07)، ص 04 .

2 . الجريدة نفسها، " مؤتمر الاتحاد العام لطلبة تونس "، عدد 243، (1956/08/05)، ص 05.

3 . نفسها، " مؤتمر الاتحاد العام لطلبة تونس "، عدد 243، (1956/08/05)، ص 05 .

4 . جريدة الطليعة " المؤتمر القومي الرابع "، عدد 42، (1956/08/16)، ص 01 و02 .

طلبة المسلمين الجزائريين وإلى جامعة فرنسا التابعة للاتحاد العام لطلبة تونس وبرقية أخرى للسفارة الفرنسية [1].

يبدو أن نشاط الطلبة التونسيين كان حاضرا في كل مناسبة أو حدث، فالقضية الجزائرية لم تكن غائبة في جلساتهم أو مؤتمراتهم، فلطالما دعوا غلى التضامن والمساندة مع الطلبة الجزائريين وما يتعرضون له من تصرفات استعمارية قاسية في باريس أو الجزائر، وفي الوقت نفسه يطالبون من الاتحاد القومي الفرنسي بالعمل من اجل توقيف مثل هاته التصرفات، والدعوة أيضا لسلطة تونس بالعمل على احتواء المشكل من خلال الوساطة المأمولة من الحبيب بورقيبة .

كما أصدر الاتحاد في المؤتمر القومي الخامس أيام من 20 . إلى 23 أوت 1957، لائحة الجزائر جاء فيها :" يجدد مساندته وتضامنه مع الشعب الجزائري الشقيق ويحيي بكل خشوع الضحايا والشهداء ويعبر عن عطفه للمسجونين ويؤكد أن الحل الوحيد يعتمد على الاعتراف بالاستقلال وفتح مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وإثر انعقاد المؤتمر القومي الخامس للاتحاد العام لطلبة تونس أيام من20 إلى 23 أوت 1957، أصدر لائحة الجزائر جاء فيها :" يجدد مساندته وتضامنه مع الشعب الجزائري الشقيق ويحيي بكل خشوع الضحايا والشهداء ويعبر عن عطفه للمسجونين ويؤكد أن الحل الوحيد يعتمد على الاعتراف بالاستقلال وفتح مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية [2]، من خلال هذه اللائحة نستشف مدى دعم ومساندة إتحاد الطلبة التونسيين للكفاح الجزائري بحيث أبدى تعاطفه مع المساجين الجزائريين وضرورة الحل الوحيد المتمثل في التفاوض والاعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال.

و خلال تنظيم أسبوع للتضامن مع الطلبة الجزائريين المكافحين في سبيل استقلال الجزائر من 04 إلى 10 نوفمبر 1957، كان للاتحاد حضور بتدخل أحد أعضائه وهو الفاضل بن عاشور الذي أشاد بكفاح الجزائر في سبيل قوة الإسلام والمسلمين وقال في هذا الموضوع :" يحق بل يجب على العالم الإسلامي أن يلتفت إلى الجزائر المكافحة المجاهدة اليوم لفتة إكبار وإعجاب لأنها أمدت هذا العالم الممتد الأرجاء بالأمل والاستبشار "[3]، ثم تحدث عما كانت تعتقده فرنسا من أن الجزائر ستصير فرنسية وذكر أن المستعمرين سمحوا حسب قولهم ببعض الحرية الدينية لا لشيء سوى

1 . جريدة العمل، اتحاد الطلبة، عدد 311،(1956/10/24)، ص 02 .

2 . الجريدة نفسها ، " لائحة الجزائر "، عدد 571، (1957/08/24)، ص 02 .

3 . نفسها، " محاضرة الشيخ الفاضل بن عاشور "، عدد 633، (1957/11/06)، ص 02 .

للتفريق بين الجزائري والذي وضعته قوانينهم في المرتبة السفلى من الحقوق الاجتماعية والسيادة على الأرض وبين الأجنبي الذي هو وإن قل شأنه يجب كما يزعمون أن يكون أكثر حقوقا من المالك الشرعي لأرض الجزائر .وختم حديثه بأن الدين الإسلامي هو الذي كان له الفضل في إيقاظ الجزائر"[1].

في اليوم الثالث من أسبوع التضامن مع الطلبة الجزائريين، كان تدخل الأستاذ "علي البلهوان" مدويا في القاعة التي حضرتها جموع غفيرة غصت بهم القاعة فشهر بأعمال العسف والإرهاق، مستعرضا وصفا شاملا لما تقوم به فرنسا في القرى والمد اشر الجزائرية وما تبعها من تنكيل وتعسف وأعمال وحشية في حق الجزائريين معرجا على تاريخ غزو الجزائر وما قامت به فرنسا من سياسة محق وإبادة للعنصر البشري الجزائري وذكر بعض المشاهد التي تجلت فيها وحشية المستعمرين دعمها "البلهوان" بأرقام وتواريخ مقترفيها ." وختم المتحدث . علي البلهوان . مشيدا بكفاح الشعب الجزائري فقال :" إنه كفاح البشرية جمعاء وكفاح الشعوب المغلوبة على أمرها ضد الطغيان والظلم، وإن النصر للجزائر لان الشعور بالهوان أحس به كل جزائري"[2].

وفي اليوم الخامس من نفس التظاهرة عرف حضور عدة شخصيات ممثلة للطلبة التونسيين وبعض المنظمات القومية الأخرى ألقى السيد : محمد الصياح [3] كلمة باسم الاتحاد العام للطلبة التونسيين، قال فيها بالخصوص :" نجتمع اليوم للتعريف بكفاح الجزائر الذي عرفته الدنيا بأسرها، وعرفه الخاص والعام، والعالم كله يؤمن بأنه على حق، لنتجه للرأي العام العالمي وإلى أنصار الإنسانية في هذه المعمورة للعمل على كف الوحشية التي يقترفها المستعمر في الجزائر"[4].

مؤازرة الطلبة التونسيين للجزائريين تكاد تكون واحدة لدى كل المتدخلين فبعد كلمة "البلهوان" و"عمار بن خوجة" الكاتب العام للطلبة التونسيين و"محمد الصياح "، هاهو أحد الممثلين دون يفصح عن اسمه تدخل قائلا :"إن فرنسا قد اتهمت الثورة الجزائرية، بأنها ثورة هدامة في حين أننا شاهدنا

1 . جريدة العمل ، " سياسة المستعمر "، عدد 633، (1957/11/06)، ص 02 .

2 . الجريدة نفسها، " الأستاذ علي البلهوان يشهر بأعمال العسف ويشيد بكفاح الشعب الشقيق "، عدد 634، (1957/11/07)، ص 03

3 . ولد محمد الصياح بالمنستير يوم 1933/12/31 له ديبلوم تخصص آداب، تاريخ أول تعيين في الحكومة 1967/11/07، غادرها يوم 1987/11/07، أشرف خلال هذه المدة على وزارة الإعلام، الأشغال العمومية، الإسكان، الشباب والرياضة، إدارة الحزب، التجهيز، التربية والتعليم .ينظر : منير شرفي، مرجع سابق، ص 233 .

4 جريدة العمل، " اليوم الخامس من أسبوع التضامن مع الطلبة الجزائريين"، عدد 636، (1957/11/09)، ص02 .

جميعا أنها بناءة، فقد رأينا هذه الثورة تكون شبه حكومة تحكم أكثر المناطق في الجزائر ولديها ممثلين عنها في كافة أنحاء العالم يعملون لنجاح قضيتهم التي بها نصر الإنسانية جمعاء "[1].

هذا اليوم التضامني الذي أثبت نجاحه، دفع بالطلبة الجزائريين المسلمين في تونس إلى الإضراب عن الآكل رافعين صوتهم للعالم بأسره منادين بعودة الجزائر للجزائريين وإيقاف ما يقوم به الاستعمار الباغي من تقتيل وتشريد بالجملة لشعب أبي، في هذا اليوم يضرب أبناء الجزائر عن الأكل في جميع أنحاء المعمورة في إفريقيا وآسيا وأوربا وأمريكا ويضرب معهم أبناء المغرب العربي تونسيون ومغاربة .هذا الذي دفع بالطلبة التونسيين لمشاركة إخوانهم الطلبة الجزائريين في إضراب الجوع بجامع المعمور "الزيتونة " يوم 1957/11/08 بجامع الزيتونة [2]، وبعثوا ببرقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة لافتين نظره للحالة التي تمر بها الجزائر، مما يستلزم استعمال نفوذكم السامي لبعث السلم في الجزائر وذلك لتحقيق إرادة الشعب الجزائري المكافح، وأكدوا له أحقية الشعب الجزائري في الحياة الحرة وأن لسانه الشرعي هو جبهة التحرير[3].

أراد الطلبة بهذه الالتفاتة توجيه رسالة للأمم المتحدة باعتبارها راعية السلم والأمن في العالم إلى ضرورة استعمال نفوذها وصلاحياتها كاملة لإيقاف الحرب واستتباب السلم .

اختتم أسبوع التضامن مع الطلبة الجزائريين، الذي نظمه اتحاد الطلبة التونسيين بندوة حضرتها شخصيات تونسية وفرنسية وجزائرية، لتتبادل فيها الآراء حول المشكل الجزائري، حضر من بين الشخصيات الفرنسية السادة : "دي مونتيني"، وسبيتري والدكتور "بيرني"، والأساتذة "كمليري "و"دارش" و" لورولون"، أما من الجانب الجزائري فقد شارك السادة : "عمروش" و"أحمد بومنجل "و

1 جريدة العمل، " اليوم الخامس من أسبوع التضامن مع الطلبة الجزائريين . إضراب عن الأكل في الجامع المعمور . "، عدد 636، (1957/11/09)، ص02 .

2 . الطلبة التونسيون لم يكتفوا بإضراب الجوع بل كان عمل خيري ، تمثل في زيارة وفد من الطلبة التونسيين والجزائريين للاجئين الجزائريين في عين دراهم الذين وجدوهم نساء وشيوخا وأطفالا عراة حفاة لا يملكون ما يقتاتونه، عائلات تعد بالآلاف لا تجد فيها سوى العجز من الشيوخ والنساء و الاطفال ، وقدموا لهم المواد الغذائية والملابس، وقام الطلبة التونسيون بالتدخل لدى كتابة الدولة لفائدة أبناء المدارس لقبولهم بقرى الأطفال وبإحداث مركز لتوزيع الحليب على اللاجئين، وغادر الوفد عين دراهم، وكله عزم على العمل لفائدتهم والسعي لتحسين حالهم ،" جريدة العمل، " زيارة اللاجئين الجزائريين بعين الدراهم "، ع 637، (1957/11/10)، ص 03 .

3 . الجريدة نفسها، " إضراب عن الأكل في الجامع المعمور"، عدد 636، (1957/11/09)، ص 02 .

"مالك "، وشارك من بين التونسيين الأساتذة محمود المعموري [1]، و"ابن إسماعيل " و"الطاهر قيقة"، و"الطاهر بلخوجة "[2]

افتتح الندوة السيد : الطاهر بلخوجة ممثلا عن اتحاد طلبة تونس، الذي ذكر بخطورة المشكل الجزائري، الذي يفرض على كل المسئولين وعلى كل من يكن العطف على البشرية، ويؤمن بالقيم الأخلاقية وبالتقدم البشري أن يحاول حل هذا المشكل بطريقة سلمية حتى يضع حدا لهذه الحرب التهديمية الابادية [3]

أما " دي مونتيني" فرأى أن تأثير المشكل الجزائري على الحياة التونسية جره اليوم إلى التدخل في المشكلة الجزائرية، وإلى الاعتقاد بوجوب الاعتراف بحق الجزائر، لان التعاون بين فرنسا وبين شعوب شمال إفريقيا لا يمكن إلا على أسس غير الأسس الاستعمارية الحالية "[4] .وتبعه: " لورولون" الذي أشار إلى وجود قسط هام من الفرنسيين المتضامنين مع الشعب الجزائري، ورأى أنه لا بد للفرنسيين الأحرار التقدميين أن يتخذوا موقفا أمام هذه الحملة . يعني بها حملة "غي موللي" العسكرية والدعاية السياسية . حتى يقنعوا الرأي العام الفرنسي بحق الجزائر في الاستقلال، وأخيرا دعا إلى التشهير بكذب وتضليل الحكومة الفرنسية والصحافة الرجعية وإعادة التعريف بالمبادئ البشرية السامية التي كانت تدعو إليها الثورة الفرنسية، والتي يؤمن بها الفرنسيون في قرارة أنفسهم "[5]، من جهته " أحمد بومنجل" .قال :" لئن حمل الشعب الجزائري السلاح فذلك للمطالبة باستقلاله ولانتزاع هذا الاستقلال وهذا حق طبيعي لا تحتاج إلى بيان ومما يزيد الجزائر قوة هو كونهم عرفوا التجربة الاستعمارية مدة تزيد عن القرن "[6] ، منظمو الندوة أصدروا في الختام لائحة أكدوا فيها بضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر الذي هو الشرط الأساسي لإيقاف القتال وعقد مفاوضات حول النظام والتعاون بين فرنسا والجزائر"[7].

1 . ولد بنابل يوم 1925/01/01 له مستوى عال، دخل حكومة بورقيبة يوم 1974/03/07 وغادرها يوم 1974/09/25، تولى أثناءها وزارة الإعلام، ينظر : منير شرفي، مرجع سابق، ص 241 .

2 . ولد بالمهدية يوم 1931/07/09، تخصص في المجال الفلاحي، تاريخ أول تعيين في الحكومة يوم 1969/06/17 وغادرها يوم 1983/06/18، أشرف خلال هذه الفترة على وزارة الفلاحة ثم الشباب والرياضة، الداخلية، الإعلام، ينظر : المرجع نفسه، ص 231 .

3 . جريدة العمل، " ندوة تونسية جزائرية فرنسية تحت لواء اتحاد الطلبة التونسيين "، عدد 638، (1957/11/12)، ص 02

4 . الجريدة نفسها، كلمة السيد "دي مونتيني" .

5 . نفسها، " كلمة السيد لورولون " .

6 . نفسها، " كلمة السيد أبو منجل ".

7 . نفسها، " لائحة "، ص 03.

هي شهادات حية عن واقع جزائري يعاني الظلم الاستعماري، وبغض النظر عن مواقف المتدخلين التونسيين والجزائريين، الذين نددوا بالأعمال الاستعمارية، مطالبين بالحل السلمي الذي يعود بالفائدة على الجميع، نسجل شهادات الفرنسيين من قبيل وشهد شاهد من أهلها، اعتراف صريح من بعض الأحرار الفرنسيين بمدى خطورة النظام الاستعماري، مطالبين بالعودة إلى المبادئ الفرنسية التي يؤمن بها قطاع واسع من الشعب الفرنسي وهي " الحرية، المساواة، الأخوة " .و لأجمع الحاضرون على مطلب الاستقلال الذي يجب أن يتم على أساس وقف القتال والتفاوض على أسس واضحة دون شروط مسبقة .

أصدر اتحاد الطلبة التونسيين أثناء عقده للمؤتمر الثاني لجامعة الطلبة يوم 24 نوفمبر 1957 على الساعة الثانية بنادي الجامعة العامة للموظفين، لائحة جاء فيها :" يؤيد فيها الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار، لتحقيق رغباته الشرعية في الحرية والاستقلال، ويندد بالأعمال التعسفية التي يقوم بها الاستعمار الفرنسي مثل التعذيب والأحكام الجائرة المسلطة على الشعب الجزائري المكافح، ويستنكر بكل قوة إيقاف "محمد خميستي" [1] الكاتب العام للاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، وتناشد الضمير الفرنسي والعالمي للتدخل وتوقيف الحرب [2].

يتبين من كل هذا أن الاتحاد يجدد دائما تأييده للشعب الجزائري، ويشهر بالأساليب الوحشية الاستعمارية الممارسة في حق الوطنيين الجزائريين، سواء كانوا مواطنين عاديين أو مؤطرين، كما حدث لمحمد خميستي الذي أوقف في سبيل القضية الوطنية .

كما استنكر الاتحاد العام لطلبة تونس لاتحاد العام لطلبة تونس القرار الذي اتخذته السلطات الفرنسية بحل اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، والتتبع الذي تعرض له طلبة شمال إفريقيا في باريس وبقية المدن الفرنسية فجر يوم 1958/01/28 م ،إذ بلاغا استهجنوا فيه العمل الذي قامت به السلطات الفرنسية والرامي لخنق الحركة النقابية الطلابية، وهو خرق للحريات، وإزاء هذا يحتجون صارم الاحتجاج لدى السلطات الفرنسية على هذه الأعمال الرجعية، ويلفتون نظر الجامعة الفرنسية

1 . محمد خميستي : أمين عام الجنة التنفيذية للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين 1956، ومدير ديوان الجهاز التنفيذي عام 1962، ولد بمغنية بتلمسان في 1930/08/11، تولى وزارة الخارجية لمدة ستة أشهر، تحرج من كلية الطب بفرنسا، اعتقل في نوفمبر 1957، نقل من فرنسا إلى سجن سركاجي، وضع رهن الحرية المؤقتة في نوفمبر 1959، عاد إلى دراسة الطب، انتخب نائبا في الجمعية الوطنية عام 1962، ليدخل بعدها بأيام الحكومة في 1962/10/04 كوزير للشؤون الخارجية، اغتيل في 1963/04/11، وهو خارج من الجمعية الوطنية . عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 159 . 160 .

2 جريدة العمل، " الاتحاد العام لطلبة تونس، لائحة الجزائر "، عدد 648، (1957/11/26)، ص 02 .

إلى خطورة مثل هذا الصنيع الذي يشوه سمعتها ويمس بتقاليدها الديمقراطية، وفي الأخير يعتبرون أن هذا القرار لا يؤثر على وجود الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي يبقى الممثل الحقيقي للطلبة الجزائريين لدى جامعة شمال الإفريقية للطلبة والمنظمات القومية والعالمية للطلاب [1].

قرار الحل في حق الطلبة الجزائريين بباريس، ترك الأثر العميق في نفوس طلبة شمال إفريقيا، فقد احتجت الاتحادات التي تمثل الطلبة الأفارقة بكل صرامة من هذا القرار الجائر، فانعقد مؤتمر الطلبة المغاربة منذ أيام في المغرب، معلنا احتجاجه وتضامنه، وانعقد مؤتمر الطلبة الليبيين أيضا واتخذ فيه نفس الموقف، وهاهو المؤتمر الذي دعا إليه الاتحاد العام للطلبة التونسيين ينعقد أمس 1958/02/01 م ليعلن فيه الطلبة عن تضامنهم الكامل مع إخوانهم طلبة الجزائر وأيضا احتجاجا على القرار الجائر الذي أعقبته تتبعات بوليسية ضد طلبة شمال إفريقيا بفرنسا، وأجمع المتدخلون من الطلبة التونسيين والجزائريين على أن مثل هاته ممارسات تدخل في نطاق سياسة التحدي والإرهاب التي تشنها فرنسا ضد شعوب المغرب العربي وخاصة شعب الجزائر وقالوا :" لقد أعلن الطلبة الجزائريون الحرب على فرنسا منذ أن تكون اتحادهم، بل منذ أن شنت فرنسا الحرب الاستعمارية على شعب الجزائر " .وفي الأخير أصدروا لائحة احتجاج التي نصت على ما يلي : إن الطلبة التونسيين المجتمعين يوم السبت غرة فيفري 1958 مساء بدار الشغالين بمحضر المنظمات القومية : . . يعلنون عن استنكارهم الشديد لقرار الحكومة الفرنسية القاضي بحل الاتحاد العام للطلبة الجزائريين والذي ترمي من ورائه إلى خنق الحركة الطلابية الجزائرية ويشهرون بهاته الأعمال التعسفية التي تعتبر تعديا لا على الطلبة الجزائريين فقط بل على طلبة شمال إفريقيا جميعهم .و أخيرا . يحذرون الحكومة الفرنسية من العواقب الوخيمة التي تنجر عن مثل هذه الأعمال بالنسبة لعلاقات فرنسا المجموعة الشمال افريقية، يوجهون نداء لجميع المنظمات بفرنسا وجميع أنحاء العالم لمطالبة الحكومة الفرنسية بالعدول عن قرارها الظالم"[2] .

بقي الاتحاد العام لطلبة تونس مستمرا في احتجاجه ضد ممارسات السلطة الفرنسية إزاء إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، إذ اجتمعت الهيئة الإدارية يومي 8 و9 أفريل 1958، أصدرت لائحة مفادها ما يلي :" لأول مرة بعد حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين نلاحظ أن هذا الحل هو آخر ما أدت إليه حركة اضطهاد الحكومة الفرنسية على الطلبة الجزائريين"، و يضيف البيان :"

1 جريدة العمل، " احتجاج اتحاد طلبة تونس"، عدد 705، (1958/01/29)، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها ، " الاتحاد العام لطلبة تونس يعلن تضامنه واحتجاجه "، عدد 709، (1958/02/02)، ص 02 .

وتذكر الطلبة التونسيين طالما أيدوا كل المواقف التي اتخذها الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، وبأنهم طالبوا في مناسبات عديدة باستقلال الجزائر ووجوب التفاوض مع جبهة التحرير الجزائري، ونصرح بأنها المنظمة الوحيدة التي تمثل المطالب الجزائرية، وأن لها الحق بأن تدافع عنهم ولازالت تعمل هي والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وتعبر عن شديد احتجاجها ضد حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وتؤكد تمتين التضامن الذي أصبح الطلبة التونسيون يشعرون به أكثر من ذي قبل نحو إخوانهم الجزائريين، كما تؤكد أنهم لا يبخلون بأي جهد لمساعدتهم أدبيا "[1].

لقد وقف الاتحاد الوطني للطلبة التونسيين، ضد ما قامت به فرنسا من حل لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، واعتبرت ذلك عملا غير مسئول على أساس أن اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين هو الممثل الشرعي للطلبة الجزائريين والمدافع عن حقوقهم السياسية، مجددين تضامنهم مع إخوانهم الجزائريين .

خرج المؤتمر السادس للاتحاد العام لطلبة تونس المنعقد بالمرسى من 12 إلى 16 أوت 1958 بلائحة تخص الجزائر، إذ حي بطولة الشعب الجزائري في كفاحه من أجل كرامته واستقلاله بقيادة جبهة التحرير الوطني وينحني أمام الضحايا الجزائريين من أجل قضية بلادهم العادلة , يندد بحرب الإبادة التي يواصلها الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري بالإضافة إلى سياسة الإدماج التي تريدها فرنسا"[2].

نلاحظ أن الاتحاد دائما يجدد ما سبق وأن أعلنه في مناسبات عدة، منها تأييده لكفاح الشعب الجزائري وحقه في المطالبة بالاستقلال ليعيش في كنف الحرية والعزة، ونندد بالحرب التي ما يزال الفرنسيون يشنونها ضد الشعب الجزائري، الرافض لوجوده ولسياسته الإدماجية .

استنكر الاتحاد العام لطلبة تونس في مؤتمره السابع المنعقد من 20 إلى 23 أوت 1959 بالمدرسة الفلاحية العليا بتونس، استنكر سياسة الحكومة الفرنسية، وأكد من جديد أنه لا يمكن وضع حد لتلك الحرب إلا بمنح الجزائر استقلالها التام، ونندد بحلفاء فرنسا الذين يشاركونها مباشرة في متابعة حرب الجزائر، بمدهم بإعانات مادية ومعنوية، ويشهرون بحرب الإبادة التي يشنها الاستعمار الفرنسي في

1 . جريدة العمل ، " لائحة حول الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين "، عدد 767، (1958/04/11)، ص 03 ، للاطلاع على نص الاحتجاج ، ينظر : الملحق رقم 08 ، ص . ص 715 . 717 .

2 . الجريدة نفسها، " لائحة حول الجزائر "، عدد 877،(1958/08/20 م) ، ص 04 .

الجزائر وبالوسائل الوحشية التي ترمي إلى إبادة الشعب الجزائري، هذا دون أن ينسى تحيته للشعب الجزائري الذي يكافح منذ خمس سنوات في سبيل استقلاله وكرامته".

وتزامنا مع الحدث الذي طفا على السطح شهر جويلية وهو اغتيال الكاتب العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين الشهيد "عيسات إيدير" (اغتيل يوم يوم 1959/07/26)، أصدر الاتحاد العام للطلبة التونسيين في مؤتمرهم السابع لائحة ترحموا فيها على روح الشهيد الباسل في سبيل القضية الجزائرية، واعتبروا أن هذه الجريمة ما هي لا تقوية لعزيمة الجزائريين في الكفاح من أجل استقلاله، وحمل الاتحاد الحكومة الفرنسية مسؤولية مثل هذه الأفعال وطالبوا بفتح تحقيق دولي لمعرفة الحقيقة "[1] .

لقي اغتيال الشهيد "عيسات إيدير"، تنديدا واسعا من قبل المنظمات والهيئات التونسية ونهم الاتحاد العام للطلبة التونسيين الذين اعتبروا اغتيال "عيسات إيدير"، ما هو إلا دافع لتقوية عزيمة الشعب الجزائري في حربه ضد الفرنسيين .

المفاوضات مع الحكومة الجزائرية كفيلة بوقف القتال بشروط مضبوطة مع ضمان تطبيق مبدأ تقرير المصير بواسطة انتخابات ديمقراطية حرة، هذا ما خلصت إليه الهيئة الإدارية للاتحاد العام لطلبة تونس في اجتماعها في الفترة من 01 إلى 03 جانفي 1960، كما شهرت . الهيئة . برفض الحكومة الفرنسية اقتراحات الحكومة المؤقتة ومواصلتها الحرب التي تهدد السلم والآمن بالمغرب العربي الكبير[2].

أحيا الاتحاد العام لطلبة تونس رفقة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين هذه الذكرى[3]، بمناسبة الذكرى السادسة لاندلاع الثورة التحريرية، حيث ألقى ممثلو الحركات الطالبية خطبا نوهوا فيها بكفاح الشعب الجزائري ونددوا بالطرق الاستعمارية القذرة التي تتبعها فرنسا لإبادة الشعب الجزائري، مطالبين بتنظيم استفتاء تراقبه الأمم المتحدة "[4].

1 جريدة العمل، " لائحة حول المرحوم عيسات إيدير "، عدد 1200، 1959/09/04 م، ص 05 .

2 . الجريدة نفسها، " لوائح الهيئة الإدارية للاتحاد العام لطلبة تونس "، عدد 1307، 1960/01/07 م، ص 04 .

3 . شارك في هذا الاجتماع مبعوثون عن مكتب التنسيق الندوة العالمية للطلاب والاتحاد العالمي للطلاب وجامعة إفريقيا السوداء بفرنسا والاتحاد القومي لطلبة ألمانيا الفيدرالية بحضور السيد" عبد الحميد مهري" وزير شؤون الاجتماعية والثقافية بحكومة الجمهورية الجزائرية و" الطاهر بلخوجة" رئيس ديوان السيد كاتب الدولة للشؤون الخارجية، ينظر : الجريدة نفسها، " طلبة تونس والجزائر يحيون ذكرى ثورة الجزائر "، عدد 1563 ،(1960/11/01 م)، ص 01.

4 . نفسها ، " طلبة تونس والجزائر يحيون ذكرى ثورة الجزائر "، عدد 1563 ،(1960/11/01 م)، ص 01 .

أما السيد محمد الصياح . الكاتب العام للاتحاد ألقى كلمة ضمنها التنويه بكفاح الشعب الجزائري، حيث قال : " إن إحياءنا لهذه الذكرى يتيح لنا فرصة استعراض أطوار هذه المعركة التي يتابعها المغرب العربي لتصفية الاستعمار، وبدخول الثورة عامها السابع قد دخلت الإطار الدولي وصارت من القضايا التي تهدد السلم العالمي ." وأضاف : " إن الاستعمار الفرنسي قد جعل من الحرب الجزائرية حربا صليبية ضد كل الشعوب "[1] .

يستخلص من مواقف الاتحاد العام للطلبة التونسيين، أنه آمن بفكرة الحرية وراح يعمل من أجل تجسيدها، فبعد أن تحررت تونس، أخذ على عاتقه مبدأ تحرر الشعوب الأخرى ومنها الجزائر التي اعتبرها جزء من المغرب العربي الكبير الذي يجب أن يتحرر ويلتحق بالركب المغاربي، ضف إلى ذلك، ساند الاتحاد زملاءه الطلبة الجزائريين في كفاحه ضد الفرنسيين، ودعا في لأكثر من مناسبة فرنسا لفتح المفاوضات ومنه الجزائر استقلالها، مطالبا من المنظمة الدولية للأمم المتحدة العمل على التدخل لإنهاء الصراع القائم في الشمال الإفريقي .

2 . 2 . 4 . موقف الاتحاد القومي النسائي التونسي من الثورة الجزائرية :

تأسس الاتحاد القومي النسائي التونسي سنة 1944، وقبله أسست جمعية نسائية سميت الاتحاد النسائي الإسلامي، كان ذلك في اجتماع يوم 1939/12/03 بأبي سعيد بتونس العاصمة، وبعد سنوات تم توحيد هذه العمل النسائي كله تحت اسم الاتحاد النسائي التونسي[2] .هذا الأخير عايش أحداث الثورة الجزائرية بأيامها وكانت له مواقف بحيث تألم لآلام الجزائريين وفرح لفرحهم، فالاتحاد وقف إلى جانب الجزائريين ماديا ومعنويا، وعمل بكل ما لديه من إمكانيات، ومما نذكره في هذا المجال، المساعدة التي قدمها للاجئين الجزائريين، معتبرا ذلك من باب الواجب، منها : أنه حمل وفد الاتحاد القومي للنساء الجزائريات معه كميات من المواد لإسعاف اللاجئين الجزائريين تقدر بنحو المليون من الفرنكات، كما قدم الهلال الأحمر التونسي مبلغ نصف مليون للهيئة الجهوية للهلال الأحمر لتوزيعها على اللاجئين، وساهم بخمسمائة كيلو خبز، كما قدمت المرأة التونسية بجامعة سوق الأربعاء 336 غطاء و1000 لعبة مختلفة وألآلاف بدلات الأطفال[3] .

1 . جريدة العمل ، " خطاب الكاتب العام لاتحاد طلبة تونس"، عدد 1563 ،(1960/11/01 م)، ص 06 .

2 . حسن اللولب، مرجع سابق، ص 151 .

3 . جريدة العمل، "في مضارب اللاجئين"، عدد 501 ،(1957/06/2)، ص . ص 1 . 6 .

مسألة اللاجئين الجزائريين بتونس كثيرا ما أثارت اهتمام النساء التونسيات، الأمر الذي دفع بهن إلى التحرك والمطالبة بإيقاف الحرب والاعتراف بالاستقلال، وبتقديم المساعدات المتمثلة في المواد الغذائية والأدوية والأموال والملابس، يتبين ذلك من البيان الصادر عن الاتحاد والموجه لنساء العالم جاء فيه :" إن نساء البلاد التونسية يتوجهن إليكن اليوم بتذكيركن بآلام الجزائريات وتدعوكن للعمل دون انقطاع، لتوقيف الحرب التي تجري منذ واحد وثلاثين شهرا من طرف الاستعمار الفرنسي، خارقا أقدس مبادئ الإنسانية ضد شعب لم يرتكب الذنوب إلا أنه أراد أن يعيش حرا، وأن النساء التونسيات يتوجهن إلى عواطفكن الإنسانية بوصفكن أمهات ونساء ويدعونكن للشروع في العمل لتحقيق الحل العادل تماشيا مع مبادئ الأمم المتحدة، وأدعوكن لجمع الثياب والأدوية والأموال للاجئين وإرسالها إلى الاتحاد النسائي التونسي "[1].

أصدر الاتحاد النسائي التونسي بيانا يشجب فيه الممارسات الفرنسية البشعة في حق الجزائريين، و إصدارها لأحكام الإعدام في حق المجاهدات الجزائريات وهما : " جميلة بوحيرد " و"جميلة بوعزة "[2]، الذي اعتبره جائرا في حق الجزائريين ومما جاء في البيان ما يلي : " بعد اطلاعه على الحكم بالإعدام الذي أصدته السلطة العسكرية على المواطنتين الجزائريتين "جميلة بوحيرد" و"جميلة بوعزة"، يعبر الاتحاد عن استنكاره الكبير الذي يشعر به جميع سكان تونس والعالم و، ويهيب بالاتحاد الضمير الإنساني الفرنسي والعالمي أن يقف في وجه هذه الأحكام الغاشمة، ويتشبث بالعدالة الإنسانية، ويحتج احتجاجا صارما ضد هذه الأحكام ويطالب بالرجوع عن الحكم وبإطلاق سراح المتهمين، ويدعو جميع نساء العالم إلى الاتحاد حتى تتكتل أصواتهن لإنهاء حرب الجزائر وإيقاف هذه الأعمال العدوانية"[3].

1 . جريدة العمل ، " الاتحاد النسائي التونسي يدعو نساء العالم ...، عدد 506 ،(1957/06/08)، ص 01 .

2 . جميلة بوعزة، إحدى الجميلات الثلاثة، اللائي صنعن ملحمة جهاد المرأة الجزائرية، من أسرة محافظة، نشأت بمدينة الجزائر وتمكنت من مواصلة تعليمها، وظفت عام 1956 بمركز البريد، وعرضت عليها جبهة التحرير العمل ضمن شبكاتها الفدائية، فاستجابت للواجب الوطني، وقامت بعدة مهام كما نفذت عدة عمليات فدائية تمثلت أساسا في وضع قنبلة في ملهى" الكول هاردي" وقنبلة أخرى في شارع "ميشلي"، يوم 1956/11/05، اعتقلت وتعرضت للاستنطاق والتعذيب وذاعت شهرتها عندما نقلت الصحف الفرنسية أخبارها، وتلقت مناصرة دولية للتنديد بالقرار الذي اتخذ في حقها وهو حكم الإعدام، خفف الحكم إلى المؤبد وأطلق سراحها عشية وقف إطلاق النار، بعد الاستقلال اهتمت بقضايا المرأة . ينظر : عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتو، الجزائر، 2008، ص 166 .

3 . جريدة العمل، " بيان الاتحاد القومي النسائي التونسي، عدد 538 ،(1957/07/17)، ص 03 .

يومين فقط من صدور أحكام الإعدام في حق "بوحيرد" و" بوعزة "و رفاق جزائريون آخرون، الاتحاد النسائي التونسي يشجب هذا الحكم ويدعو الضمير العالمي للوقوف في وجهه، بل والمطالبة بإطلاق سراح جميع المساجين المتهمين، والعمل على التكتل لإيقاف الحرب الجزائرية .

و مما يذكره أحمد توفيق المدني أنه في هذه السنة، نفذت بعض أحكام الإعدام في حق فدائيين جزائريين وحتى قبلها، يقول : " حللت بالقاهرة يوم 1957/02/27، فوجئت بأن وجدت فوق مكتبي مذكرة واردة علينا من الجزائر فيها أسماء الشهداء الأبرار الذين أسرتهم فرنسا وحكمت بإعدامهم وقطعت رؤوسهم وهم :فراج وزبانة قطع رأسهما يوم 1956/07/19 في الجزائر ،و في يوم 1957/02/11 قطعت رؤوس : إيفنون، أحمد الاخنش بوزيان، نوري محمد بن خيار لونيس أرزقي، خالد مرزاق، بلقاسم ميلان، عبدي جعفر، أعدموا بالجزائر، ويوم 1957/02/07، أعدم بسجن وهران سيدي يخلف ولد بوشنتوف، ابن الطيب محمد، غوال عمار ولد بونوار، بوشنينة أحمد ولد بونوار، قبداني ميلود ولد ادريس، أما بقسنطينة، فقد أعدم بالسجن المدني يوم 1957/02/21 صالح بوالكروة، محمد حصطال ويوم 24 /1957/02 رابح أبو شيبة [1].

جدد الاتحاد القومي للنساء التونسيات اجتماعا للاحتجاج على الأحكام الجائرة والعنف المسلط على المجاهدات الجزائريات، المتدخلات احتججن على إصدار السلطات الفرنسية للأحكام الجائرة ضد الجزائريات سيما بعد إلقاء القبض على" جميلة بوحيرد "و" جميلة بوعزة"، كما طالبن الرئيس بورقيبة لمواصلة دعمه للثورة الجزائرية وتعاقب على المنصة العديد من النساء المشاركات ومنهم " فتحية مزالي"[2] التي ذكرت أن الجيش الفرنسي صار يقتل جميع الناس في الجزائر بقطع النظر عن نسائه وأطفاله الصغار ورجاله وأن العملية اليوم أصبحت عملية محق وإبادة على جميع السكان الأبرياء العزل من السلاح وذكرت أن الانتصار لابد أن يتحقق في يوم من الأيام وسيكون من جانب الشعب الجزائري "[3]، أما " بختة التريكي" فقد أشارت إلى أطماع فرنسا في الجزائر واعتبارها أمرا أساسيا بالنسبة لها بيد أن الجزائر لن يطول أمر استرقاقها بفضل أحرارها الأبطال، أما " خديجة المطوية " فقالت :" أن الجزائر اليوم تذوق الأمرين وأشادت بمساعدة الدولة التونسية

1 ـ أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 285 . 286 .

2 . ولدت ببنزرت في 1927/04/06، تخصصت في الفلسفة وكانت إحدى العضوات الناشطات في الاتحاد النسائي التونسي، دخلت حكومة بورقيبة يوم 1983/11/01، وغادرتها يوم 1986/06/23 شغلت خلالها وزارة العائلة والنهوض بالمرأة، ينظر : منير شرفي، مرجع سابق، ص 249 .

3 . جريدة العمل، "عملية إبادة "، عدد 702 ،(1958/01/25)، ص 02 .

للجزائريين " ، في الأخير، تليت اللائحة من قبل المجتمعات والتي عبرن فيها عن عميق استيائهن لهذه الأعمال الوحشية المنافية لمبادئ حقوق الإنسان والاحتجاج بكل شدة على الحكم بالإعدام الصادر الأخوات الجزائريات، كما نددن أمام الرأي العام العالمي بالسياسة الاستعمارية الخرقاء المتبعة في الجزائر الشقيقة التي لا طائل من تحتها للتعنت والطغيان الاستعماري وطالبن في النهاية : بتوقيف تنفيذ هذا الحكم الجائر وبإطلاق سراح المكافحات والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه في الحرية والاستقلال[1] .

نلاحظ هناك إجماع من المتدخلات التونسيات على الاحتجاج بالممارسات الفرنسية المسلطة على الجزائريين من أحكام الانعدام إلى عمليات القتل العشوائي والإبادة الجماعية لجميع فئات الشعب الجزائري، شعب أعزل ذنبه أنه يدافع عن عرضه وأرضه، كما طالبن من القيادة السياسية التونسية مواصلة الدعم والمساندة .

تذكر الاتحاد القومي النسائي التونسي اللاجئين الجزائريين مرة أخرى، النساء التونسيات قدمن المساعدات لهؤلاء من المواد الغذائية والألبسة الموجهة بشكل خاص للأطفال، كما وجه الاتحاد نداء للرأي العام العالمي قصد تقديم يد المساعدة منددا بالإجراءات الوحشية التي أقرتها الحكومة الفرنسية "[2] .

و هو الدعم نفسه كرره الاتحاد بعد أسبوعين إذ قدم مساعدة مادية للاجئين تتمثل في كمية من الملابس والأغذية وغيرها إلى "سبيطلة "، محتوية على خمس مائة طرد تحتوي على سبع قطع من الملابس ومائة دينار وألفي نعل وخمس مائة حصير وثمانين قشابية ومائة كلغ من السكر وخمسين كلغ من العجين وستين هكل من الزيت [3].

عقد الاتحاد القومي النسائي التونسي مؤتمره الأول ودرس الحالة بالجزائر مصدرا لائحة جاء فيها :" إن المؤتمر الأول للاتحاد القومي النسائي التونسي بدار الشغالين بتونس من 17 إلى 19 أفريل 1958، وبعد استعراضه للوضع الذي أصبح عليه القطر الجزائري من حرب الإبادة التي تشنها جيوش الاستعمار الفرنسي منذ أربع سنوات على الشعب الجزائري المطالب بحقه في الحرية والاستقلال، ونظرا لمشاركة الأخت الجزائرية مشاركة فعالة في الكفاح الوطني الجزائري، ونظرا لتشريد

1 . جريدة العمل ،" اللائحة "، عدد 702 ،(1958/01/25)، ص 02 .

2 . الجريدة نفسها، " نداء الرأي العام العالمي "، عدد 735 ،(1958/03/04)، ص 02 .

3 . نفسها، " وفد الاتحاد القومي التونسي "، عدد 748 ،(1958/03/19)، ص 02.

عشرات الآلاف من مواطني الجزائر المكافحة إثر أحداث الحزام الحرام على الحدود الجزائرية التونسية ونظرا إلى أن الرأي العام العالمي اليوم على بينة من أمر هذه الحرب الضروس التي ذهب ضحيتها آلاف من العزل، يجدد الاتحاد تضامنه بتأييد مطلق وكامل للشعب الجزائري الشقيق في كفاحه، يحيي الأبطال المجاهدين في صمودهم أمام العدوان حتى النصر النهائي، وينحني بكل خشوع أمام أرواح الشهداء الذين سقطوا في سبيل تحرير الجزائر، ويهيب بالضمير العالمي أن يناصر الحق في الجزائر ويطلب من المنظمة العالمية للصليب الأحمر وكذلك الهلال الأحمر التونسي تمويل صندوق " جميلة بوحيرد" لفائدة الأسيرات " .وفي الأخير دعا البيان إلى :" أنه لا حل للقضية الجزائرية إلا عن طريق التفاوض المباشر بين جبهة التحرير الوطني الجزائرية الممثل الوحيد للشعب الجزائري "[1] .

لقد شملت اللائحة الخاصة بالجزائر عديد النقاط، منها الموجهة ضد الفرنسيين من خلال استنكار أعمالهم البشعة ومنها الموجهة للجزائريين بتحيتهم على هذا الكفاح الشرعي والدعوة لمواصلته إلى غاية تحقيق النصر النهائي، وأيضا خاطبوا الرأي العام العالمي بضرورة التحرك ومساندة الشعب الجزائري في محنته ومنها أيضا دعوة موجهة للتونسيين يدعونهم فيها إلى دعم الثورة عن طريق الهلال الأحمر التونسي .

وجه الاتحاد القومي النسائي التونسي من خلال رئيسته السيدة راضية حداد إلى كل من السيدة "لافوشو" رئيسة المجلس الدولي للنساء بباريس والسيدة "بيرسين "رئيسة المجلس الدولي للنساء بنيويورك البرقية احتجاجا على ما قامت به فرنسا في حق الجزائريين بعد مظاهرات 1960/12/11 وما تبعها من مجازر في حق الجزائريين، جاء فيها : " إن الاتحاد القومي النسائي التونسي الناقم على المجازر الوحشية التي يستهدف كل السكان المدنيين الجزائريين وخاصة النساء والأطفال، يوجه نداء إلى الضمير العالمي حتى يوضع حد لهذه الجرائم المقترفة ضد الإنسانية، والاتحاد القومي التونسي يعول على عملكن وتدخلكن الحازم حتى تتخذ منظمتكن قرارا يدين هذه الوسائل البربرية التي كنا نعتقد أن عهدها ولى وانقضى"[2] .

لقد عملت النساء التونسيات كل ما في وسعهن من أجل إسماع صوتهن المنادي بضرورة وضع حد لمثل هذه الجرائم التي تقترف في حق الجزائريين وما نتائج مظاهرات 1960/12/11 سوى

1 . جريدة العمل ، "لائحة خاصة بالجزائر "، عدد 772 ،(1958/04/17)، ص 06 .

2 . الجريدة نفسها ، " الاتحاد القومي النسائي يعبر عن نقمته "، عدد 1601، (1960/12/15)، ص 06 .

حدث من أحداث عديدة، ولتحسيس الرأي العام النسائي بالتقضية الجزائرية خاطبت ممثلة النساء التونسيات " راضية حداد" ممثلات المجلس الدولي للنساء في كل من فرنسا وأمريكا، سعيا منها لتوجيه نداء أو صرخة أحرار لتوقيف هاته المجازر.

احتجاج المرأة التونسية الصارخ على الأعمال الإرهابية والتعسفية التي يقوم غلاة الاستعمار ضد الشعب الجزائري تزامن وغرة نوفمبر تاريخ اندلاع الثورة التحريرية ودخولها عامها الثامن ،إذ أصدر الاتحاد القومي النسائي التونسي لائحة تأييد لكفاح الشعب الجزائري، مجددات تأييدهن المطلق لكفاح الشعب الجزائري من أجل الاستقلال مستصرخن الضمير العالمي ليقف في وجه التقتيل الجماعي"[1] .

أخيرا وبإبرام اتفاقية وقف إطلاق النار بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية، وجه الاتحاد القومي التونسي برقية تهنئة للرئيس "بن يوسف بن خدة "عبرن له فيها عن ابتهاجهن للفوز المبين الذي كلل به كفاح الشعب الجزائري "[2].

المتتبع لمواقف الاتحاد القومي النسائي التونسي، يدرك مدى تجاوب هذه الفئة مع أحداث الثورة، سياسيا : فمن بالتنديد بكل الممارسات الاستعمارية من أحكام الإعدام والسجن والاعتقال والترهيب والإبادة الجماعية وغيرها، كما لم يغفلن عن توجيه الدعوة للتونسيين قيادة وشعبا بضرورة مساعدة الجزائريين، والاستمرار فيها إلى النصر، ناهيك عن الإشادة بالأعمال الثورية الجزائرية التي شجعنها في سبيل تحقيق الاستقلال، ضف إلى ذلك توجيه الدعوة للرأي العام العالمي بتحسيسه بمخاطر الحرب وما ينجر عنها، مطالبن من المنظمات الدولية (الصليب الأحمر، الاتحاد الدولي النسائي) بالتدخل لإنهاء الحرب ، أما ماديا ورغم قلة الإمكانيات، إلا أنهن قدمن بعض المساعدات للاجئين الجزائريين من ملابس وأغطية وأفرشة وأكل وغيره، تعبيرا عن حسن النية وأيضا التضامن الذي لابد منه سيما في مثل هاته الظروف .

2 . 3 . مواقف الهيئات الشعبية التونسية :

على غرار المواقف التي تميزت بها الدولة التونسية قيادة وحكومة وشعبا، وما قامت به الحركة الوطنية والاتحادات المختلفة، نجد عديد الهيئات والمنظمات التونسية، تتخذ من الثورة

1 . جريدة العمل ، " لائحة تأييد من الاتحاد القومي النسائي التونسي "، عدد 1876، تاريخ (1961/11/01)، ص 02.

2 . الجريدة نفسها، " برقية الاتحاد القومي النسائي التونسي "، عدد 2095، تاريخ (1962/07/04)، ص 03.

الجزائرية موقفا مشرفا بل وداعما، منددين بما تقوم به السلطة الفرنسية من جرائم وصفت في خانة جرائم ضد الإنسانية، داعين إلى الحل الوحيد وهو الاستقلال، هذه الهيئات والمنظمات تتمثل في الكشافة التونسية، والطلبة الزيتونيون واللجنة التونسية للحرية والسلم والجامعة العامة للموظفين التونسيين والجامعة القومية للتعليم والهيئة القومية للأطباء التونسيين ودار الإفتاء التونسية وأخيرا هيئة المحامين التونسيين .

2 . 3 . 1 . الكشافة التونسية : يتضح موقف الكشافة الإسلامية التونسية، إثر الاعتداء الذي قامت به السلطات الفرنسية ضد قادة الثورة باختطافهم، إذ اعتبرته عمل استفزازي من شأنه عرقلة مساعي حكومتي المغرب وتونس الرامية لفض مشكلة الجزائر بصورة سلمية، وو أيدت مسعى الحكومتين المغربية والتونسية في كل ما تتخذانه من مواقف إزاء هذا الوضع الجديد وأعلنت على أن الشباب الكشفي بتونس يعتبر نفسه مجندا لمجابهة كل الطوارئ[1] .

و تجسيدا لمبدأ التضامن التونسي مع الشعب الجزائري، طالبت الكشافة من مناضليها جمع التبرعات والإعانات المالية والمادية لصالح اللاجئين الجزائريين تخفيفا لهم عما وجدوه من معاناة وآلام، جاء ذلك في الحملة التحسيسية التي قامت بها الكشافة ونشرت بيانها في الصحف التونسية ومنها صحيفة العمل"[2] ، و في مؤتمره الثاني المنعقد يومي 22 و23 سبتمبر 1957، أصدر لائحة ضمنها تأييد المؤتمر الكفاح التحرري الذي يقوم به الإخوة الجزائريون، كما أعلن مؤازرته التامة مع الكشافة الإسلامية الجزائرية في نضالها "[3].

كانت للكشافة الإسلامية التونسية لها مشاركة في اليوم الخامس من أسبوع التضامن مع الطلبة الجزائريين، أين ألقى ممثلها السيد : "محمد التريكي"، قال كلمة باسمها تعرض فيها لكفاح الطلبة في ثورات الشعوب وكيف كان الطلبة أبدا هم الموجهون للأمة لما يمتازون به من عقل نير وثقافة، ثم حلل كفاح الطلبة الجزائريين وقارنه بكفاح زملائهم الطلبة في تونس وغيرها من البلاد وأخيرا أعلن باسم الكشافة الإسلامية تأييده لكفاح الجزائر في نضالها ضد الاستعمار "[4] .

1 جريدة العمل ،" الكشافة التونسية تعلن استنكارها "، عدد 311، (1956/10/24)، ص 02 .

2 . الجريدة نفسها ،" بيان من الكشافة التونسية "، عدد 501،(1957/06/02)، ص 04 .

3 . نفسها،" لائحة الجزائر "، عدد 597،(1957/09/24)، ص 04 .

4 . نفسها ،" كلمة الكشافة الإسلامية "، عدد 636، (1957/11/09)، ص 02 .

الكشافة التونسية لم تغفل عن القضية الجزائرية في مؤتمراتها، بحيث وبعد المؤتمر الثاني المنعقد عام 1957، هاهي ألان تنظر للقضية الجزائرية نظرة قومية بل إنسانية في مؤتمرها الثالث المنعقد من 19 إلى 21 سبتمبر 1958، أين أصدرت لائحة حول الجزائر، فبعد أن شخص الحالة المزرية للشعب الجزائري وتوجيه تحية للشهداء الذين سقطوا من أجل الحرية تقول اللائحة : " إن المؤتمر يبارك مجهودات الحكومة التونسية في تأييد القضية الجزائرية، ويعبر عن عزم الشباب التونسي على مواصلة تقديم الإعانات لإخوانه في الجزائر حتى النصر، ويوجه نداء للضمير العالمي لوضع حد للفظاعة الاستعمارية بالجزائر، ويحيي تكوين الحكومة المؤقتة ويعتقد أن حل القضية الجزائرية لا يمكن حلها إلا بالاعتراف للشعب الجزائري بحقه في الاستقلال "[1].

و تكررت اللائحة بانعقاد المؤتمر القومي الرابع للكشافة أيم 18 و19 و20 سبتمبر 1959 إذ أصدر لائحة بشأن الجزائر جاء فيها : " بعد استعراض الوضعية بالجزائر ينحني بخشوع أمام ضحايا العدوان بالجزائر المكافحة ويقدر في الشباب الجزائري تضحياته الغالية في سبيل التحرر ويشيد بالتماسك بين الكشافين الجزائريين والكشافين التونسيين "[2] .

أبرقت الكشافة التونسية لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس بحلول ذكرى أول نوفمبر 1960 برقية حيّت فيها كفاح الشعب الجزائري وأعلنت مؤازرتها له متمنين من الله . عز وجل . تحقيق الاستقلال للجزائر والمغرب العربي الكبير"[3].

كما ساندت الكشافة التونسية كغيرها من الهيئات القومية القضية الجزائرية في جل المناسبات، حيث شاركت في العديد من التظاهرات والندوات والمخيمات الكشفية وإصدار اللوائح والبيانات، تكلمت عن اللاجئين واختطاف القادة الخمسة وحيّت كفاح الشعب الجزائري، كل ذلك تأييدا للقضية الجزائرية وسعيا منها لإعطاء دعم سياسي للثورة.

1 . جريدة العمل، " لائحة الجزائر "، عدد 907، 1958/09/23، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها ،" المؤتمر القومي الرابع للكشافة التونسية "، عدد 1219، 1959/09/24، ص 03 .

3 . نفسها ،" برقية الكشافة التونسية "، عدد 1566، 1960/11/02، ص 02 .

2 . 3 . 2 . موقف الزيتونيين [1]: وقفت هذه الشريحة موقفا مؤيدا للثورة الجزائرية ويتجلى ذلك منذ الوهلة الأولى، ومما يدل على ذلك، انعقاد المؤتمر الزيتوني من 1 إلى 3 نوفمبر 1955، أصدر المؤتمرون لائحة سياسية يعارض فيها بشدة تجنيد التونسيين، لمقاتلة إخوانهم في الدين بالجزائر[2].

واصل الزيتونيون اهتمامهم بالقضية الجزائرية، نلمس هذا من خلال عقدهم الاجتماع بتونس لمناصرة الشعب الجزائري الشقيق ومؤازرته، حيث اجتمع المدرسون الزيتونيون في جلستهم العامة المنعقدة بمركز الجامعة العامة للموظفين التونسيين يوم 05 أفريل 1956 يعلنون عن تضامنهم وتأييدهم للشعب الجزائري الشقيق في كفاحه، ويذكرون الشعب التونسي والحكومة التونسية بما تفرضه عليهم واجبات الأخوة، من بذل كل المساعدات للإخوان الجزائريين في سبيل الاستقلال والتخلص من هيمنة الاستعمار الفرنسي البغيض كما وجه المدرسون المجتمعون نداءاتهم الحارة إلى كل الهيئات والمنظمات أن تعمل لإقناع الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي بوجوب العدول عن السياسة الاستعمارية الوحشية، وحل القضية الجزائرية حلا سلميا عادلا يكفل لإخواننا حريتهم وكرامتهم [3]".

يلاحظ من هذا البيان أن الزيتونيين يعلنون تأييدهم وتضامنهم مع الشعب الجزائري في كفاحهم، ويذكرون الشعب التونسي وحكومته ببذل المزيد من المجهودات وتقديم المساعدات المادية والمعنوية للجزائريين، كما لم يغفلوا توجيه دعوة للرأي العام الفرنسي والحكومة الفرنسية إلى الابتعاد عن السياسة الاستعمارية التعسفية، والعمل على إيجاد حل عادل بما يضمن الحرية والكرامة للجزائريين .

2 . 3 . 3 . اللجنة التونسية للحرية والسلم : تأسست اللجنة التونسية للحرية والسلم في 13 مارس 1949، وتولى رئاستها "علي البلهوان"، ثم عوضه الدكتور سليمان بن سليمان[4]، . هذه اللجنة وقفتمنذ

1 . جامع الزيتونة يعتبر من أرفع المؤسسات التعليمية العربية الإسلامية مكانة بل هو من أقدم المساجد وأشهرها وشهرته لم يكن يستمدها من طابعه الديني فقط بل من دوره العلمي والتضامني الذي اضطلع به، وصار فضاء للتعليم، تلقى فيه الدروس العلمية على اختلاف موضعها وأنواعها منذ القرن الثالث اهجري وتم تنظيمه في عهد الدولة الحفصية التي ازدهر في عهدها التعليم، فجامع الزيتونة ذاع صيته وأخذ صبغة نظامية ولكن مع مرور الأيام راعه شيء من الفتور استوجب إصلاحه، وخير الدين باشا اهتم بالتعليم الزيتوني وأصدر مجموعة من القرارات والأوامر لإصلاح التعليم الزيتوني ونظام الدراسة فيه، أنظر، الحداد الطاهر، التعليم الإسلامي وحركة الإصلاح في الزيتونة، تقديم وتحقيق أنور بوسنينة، تونس 1981، ص 19 و20 .

2 جريدة العمل، "لائحة المؤتمر الزيتوني"، عدد 12، (1955/11/06)، ص 03 .

3 . الجريدة نفسها، "مدرسو الزيتونة يؤيدون كفاح الشعب الجزائري" ،عدد 150، (1956/04/15)، ص 02

4 . 1905 . 1986 أحد مناضلي الحزب الدستوري ال، ولد بزغوان، درس بالصادقية، تخصص في الطب، ، انضم إلى قادة الحزب الحر الدستوري الجديد، وكان من عناصره الراديكالية خلال مؤتمر الحزب أكتوبر / نوفمبر 1937، ألقي عليه القبض إثر أحداث أفريل =

البداية لمناصرة الثورة التحريرية، ولتحسيس الرأي العام العربي، أرسلت رسائل إلى وزراء الخارجية للدول الأربعة الكبرى تعبر فيها عن إحساس الشعب التونسي وشعوره العميق بما يجري في الجزائر من حوادث أليمة، وتعرب عن تضامنها المطلق وتأييدها للشعب الجزائري في نضاله من أجل تحقيق استقلاله الوطني، وفي الوقت نفسه تحتج على الحكومة الفرنسية، لإرسالها الجنود التونسيين إلى الجزائر لمقاتلة إخوانهم الجزائريين [1].

كما عملت اللجنة على لفت انتباه الجماهير التونسية بالجرائم التي يرتكبها الاستعمار الفرنسي بالجزائر في القرى والمدن، نستشف ذلك من البيان الذي أصدرته:" إن الحرب بالبلاد الجزائرية تزداد شدة وعنفا واتساعا والقوات العسكرية الاستعمارية الفرنسية تضاعف هجماتها على الوطنيين الجزائريين، وتقوم بعمليات ضد السكان المدنيين غير مراعية لأبسط المبادئ الإنسانية، ولا يشك أحد في سعي الشعب التونسي تأييده لحق الشعب الجزائري الشقيق " .ويضيف البيان :" لأن الشعب التونسي متيقن أن تدعيم استقلاله مرتبط تمام الارتباط بفوز الشعب الجزائري وتحقيق رغباته الوطنية ".

و اقترحت على المنظمات القومية والأحزاب النظر في إمكانية تنظيم يوم وطني للجزائر وأن تدرس النقابات مسألة إنزال العمال التونسيين للأسلحة في الموانئ التونسية وهي الأسلحة التي يقتل بها إخواننا الجزائريون "[2] .

أصدرت اللجنة بيانا تحتج فيه عن سياسة القتل والتشريد التي تمارس في حق الجزائريين، واللجنة ثمنت موقف الشعب التونسي الذي ما فتئ يدعم الشعب الجزائري كما طالبت بتدخل النقابة إزاء ما يحدث من إنزال للأسلحة بالموانئ التونسية والتي تشحن إلى الجزائر وتعتقد بأن هذه الخطوات كفيلة بوضع حد لإراقة الدماء عن طريق المفاوضات على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير .

=1938، نفي مع بورقيبة إلى فور سان نيكولا، ولم يطلق سراحه إلا سنة 1943، وعاد بعد ذلك غلى قيادة الحزب،، ألقي عليه القبض سنة 1946 إثر مشاركته في مؤتمر ليلة القدر الذي تبنى الاستقلال، ينظر : سعيد جلاوي، النظام البورقيبي وقضايا المغرب العربي 1956/1987، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، اشراف : مسعودة يحياوي، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2 السنة 2016، ص 38 .
Ben Sliman Sliman ;Souvenirs politiques ;Ceres ;tunis ;1989 ,p 271.

1 . جريدة الطليعة، "رسائل إلى وزراء الخارجية الأربعة الكبرى"، عدد 14، (11 نوفمبر 1955)، ص 02 .

2 . جريدة الزهرة، " بيان اللجنة التونسية للحرية والسلم "، عدد 15595، (1956/07/10)، ص 02 .

بعد بيان التنديد والتأييد، هي دعوة من اللجنة للمنظمات والعمال لمقاطعة العمل مع الشركات والمؤسسات الفرنسية التي تعمل على إطالة عمر الحرب، لان مثل هذه الإجراءات من شأنها حقن الدماء وفتح باب المفاوضات بين الطرفين على قاعدة الاعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال .

كما كان للجنة إدانة صريحة بفعل ما أقدمت عليه فرنسا باختطافها للقادة الجزائريين وتقول في بيانها :" إن اللجنة التونسية للحرية والسلم تستنكر بشدة العملية الشنعاء التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي بشمال إفريقيا الذي اعتقل زعماء الحركة التحريرية بالجزائر، وتعتبر أن في هذا العمل الخطير تعدي على السيادة التونسية والمغربية وضربة موجهة للشعب التونسي والشعب المغربي وشقيقتهما الجزائر المكافحة، وهو في نفس الأمر والواقع محاولة جديدة لتحييد أعمال السلم في شمال إفريقيا، وعرقلة إيقاف الحرب بالجزائر بطريق التفاوض السلمي " .ويضيف البيان قائلا :" لذا تطالب اللجنة بإطلاق سراح قادة الحركة التحريرية الجزائرية والرجوع إلى التفاوض لحل مشكلة الجزائر بطريقة، وتنادي اللجنة الشعب التونسي إلى التكتل والعمل لتحقيق السلم، وحدة سياسية شمال إفريقيا "[1].

نلاحظ أن اللجنة التونسية للحرية والسلم، عملت على ما يقتضيه الواجب المهني، فاستنكرت الأعمال الوحشية الفرنسية ضد الجزائريين، ونددت بالقرصنة الجوية، كما طالبت من النقابات بضرورة العمل على المقاطعة في الموانئ وعدم تسهيل المهمة العسكرية على الفرنسيين، لأنه بهذا إعانة على ضرب الجزائريين، وخصت بالذكر إنزال الأسلحة عبر الموانئ التونسية، هي مواقف مشرفة من لجنة تحمل في طياتها معنى السلم والحرية .

2 . 3 . 4 . الجامعة العامة للموظفين التونسيين : دانت اللجنة التنفيذية للجامعة العامة للموظفين التونسيين، عملية الاختطاف، كما دعت الرئيسين الحبيب بورقيبة والسلطان المغرب إلى مواصلة بذل الجهد قصد إيجاد حل للقضية الجزائرية يقول البيان : "و الجامعة تعرب لجلالة المغرب وللرئيس الحبيب بورقيبة عن كامل ثقة الموظفين التونسيين بهما، وأملهم الوطيد في مواصلة مساعيهما الموفقة

1 جريدة الطليعة، "بيان اللجنة التونسية للحرية والسلم "، عدد 48، (27 /10/ 1956)، ص 04 .

لإيجاد حل لمعضلة الجزائر التي تزداد تعقدا يوما بعد يوم حتى تنجح الأخت الشقيقة وتخرج من محنتها ظافرة غانمة[1].

واصلت الجامعة العامة للموظفين التونسيين تأييدها للشعب الجزائري تجلى ذلك في البيان الذي أصدرته الجامعة، بحيث أعلنت فيه عن تضامنها مع الشعب الجزائري ونددت بالتقتيل الذي طال الجزائريين، ووجهت دعوة لكل الموظفين التونسيين للتأييد المادي والأدبي لكفاح الشعب الجزائري "[2].

وبحلول غرة نوفمبر 1960، دعت الجامعة لاجتماع شعبي كبير إحياء لذكرى الثورة الجزائرية ضد الطغيان وللتعبير عن تضامن للموظفين التونسيين مع المجاهدين الجزائريين وتعزيز حركة التحرير حتى يتمكن الشعب الجزائري من استرجاع حريته "[3] .

وقفت الجامعة التونسية للموظفين، على غرار تنظيمات أخرى موقف المؤيد للثورة، فهي وإن لم يكن لها نفوذ سياسي أو عسكري إلا أنها وقفت معنويا مع الثورة من خلال الرسائل الموجهة للقادة المغاربيين من أجل مواصلة المساعي والدعم للثورة أو القيام بمهرجانات وتظاهرات إحياء لذكرى قيام ثورة نوفمبر المجيدة .

2 . 3 . 5 . الجامعة القومية للتعليم العمومي : شهّرت الجامعة القومية للتعليم بالسياسة الحمقاء التي تتمادى الحكومة الفرنسية على سلوكها إزاء القطر الجزائري، والقائمة على تجاهل حقه في السيادة والاستقلال .جاء ذلك في اللائحة التي صادق عليها مؤتمر الجامعة بشأن الجزائر في مؤتمره المنعقد يوم الأربعاء 26 ديسمبر1956، وأيضيف البيان:" ...و يرى أن الحرب القائمة الآن بين الشعب الجزائري النبيل والجيش الفرنسي خطر على السلم العالمي، والتفاهم بين الشعوب وفي الأخير يحيي بكل فخر واعتزاز نضال الشعب الجزائري علنيا في سبيل افتكاك سيادته واستقلاله ويعبر عن تضامنه الفعال [4] .

1 . ينظر نص البيان في الملحق رقم 11، ص . ص 723 . 724 ، جريدة العمل، " الجامعة العامة للموظفين التونسيين تستنكر حادث الاعتقال"، عدد 311 ،(1956/10/24)، ص 05 .

2 . جريدة العمل ،" بيان اتحاد الموظفين التونسيين "، عدد 395 ،(1957/01/30)، ص 02 .

3 . الجريدة نفسها، بيان الجامعة العامة للموظفين التونسيين "، عدد 1565 ،(1960/11/01)، ص 02 .

4 . نفسها ، مؤتمر الجامعة القومية للتعليم العمومي، عدد 369، 1956/12/30، ص 04.

كما استمر الاستنكار التونسي على مجازر الاستعمار الفرنسي في الجزائر إثر مظاهرات 1960/12/11 وما نتج عنها من رد فعل صلب وقاسي من لدن السلطات الفرنسية، دفع أيضا بأساتذة التعليم الثانوي والعالي للإفصاح عن استنكارهم: " أنهم يندون بكل قوة بحملة التقتيل والترويع الجماعي التي تقوم بها السلطة الاستعمارية في الجزائر، ويعبرون عن مساندتهم التامة للشعب الجزائري في كفاحه العادل ضد الاستعمار، ويطالبون بإلحاح منظمة الأمم المتحدة بالتدخل السريع لوضع حد للمجازر وبإيفاد لجنة للجزائر فورا للتحقيق في هذه الاعتداءات الإجرامية "[1] .

هي محاولات تنم عن دعم معنوي للثورة، فالمعلمون وانطلاقا من رسالتهم الحضارية، آمنوا بأن الثورة الجزائرية دين عليهم مساندتها، بل والعمل من أجل إيجاد الحلول المناسبة، إذ طلبت من المنظمة الدولية للأمم المتحدة التدخل للتحقيق، ووضع حد لإراقة الدماء وتوقيف الإجراءات العشوائية في حق الوطنيين الجزائريين .

2 . 3 . 6 . الهيئة القومية للأطباء التونسيين : عبر الأطباء التونسيون، عن مؤازرتهم وتضامنهم مع الشعب الجزائري، بعد ما رأوا كل مظاهر الإجرام والإرهاب الفرنسية في حق إخوانهم الجزائريين، ويتضح ذلك من عقد الهيئة القومية للأطباء التونسيين اجتماعا يوم 31 مارس 1956 بتونس وأصدرت بلاغا أكدت فيه تضامنها التام والكامل مع الشعب الجزائري الشقيق وزملاء المهنة وترحمت على أرواح الشهداء [2]، كما لم تترك حادثة اختطاف القادة الجزائريين دون أن تبدي رأيها في هذا العمل الجبان بحيث أصدرت بيانا تستنكر فيه حادثة الاختطاف قائلة :" إن النقابة القومية للأطباء التونسيين أدهشها خبر الاعتداء الفظيع الذي ارتكبه الاستعماريون الفرنسيون ضد زعماء الشعب الجزائري الشقيق وهي تقدم احتجاجا صارما ضد هذا العمل الشنيع وتؤكد تضامنها مع الشعب الجزائري وهي مؤمنة بان الحكومتين التونسية والمراكشية ستتخذان موقفا صارما لمواجهة هذا العدوان "[3] ، يتبين من هذا البيان أن النقابة قدمت احتجاج شديد اللهجة على عملية الاختطاف مطالبة من الحكومتين التونسية والمغربية اتخاذ الإجراءات الرادعة ضد تصرفات الإدارة الفرنسية .

و لدى عرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، كان للهيئة موقف عبرت عنه في البيان الذي أعلنت فيه " تضامنها التام مع الشعب الجزائري الشقيق الذي برهن على بطولته وكفاحه من

1 . جريدة العمل ، "الأساتذة التونسيون يحتجون "، عدد 1602، (1960/12/16)، ص 06 .

2 . الجريدة نفسها ،" بيان هيئة الأطباء التونسيين "، عدد 151،(1956/04/17)، ص 02.

3 . نفسها ،" بيان هيئة الأطباء التونسيين "، عدد 311،(1956/10/24)، ص 02.

أجل تقرير المصير، وتطلب من البعثة التونسية بالأمم المتحدة العمل ما في وسعها لإيقاف الحرب والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال [1] .

تابعت هيئة الأطباء التونسيين مأساة الإخوة الجزائريين اللاجئين بتونس وما تعرضوا له من إرهاب، الأمر الذي دعا الأطباء التونسيين إلى عقد اجتماع يومي 8 و9 جوان 1957 أصدروا خلاله اللائحة :" لقد تأثر الأطباء بالحوادث الدامية الأخيرة التي تسبب فيها الجيش الفرنسي وهم يحيون الشعب الجزائري الباسل الشقيق في كفاحه التحريري، كما قرروا أن يمدوا بالإسعاف والمعالجة جميع اللاجئين الذين نزحوا عن وطنهم [2]، فرارا من الاضطهاد الاستعماري"[3].

واصلت هيئة الأطباء التونسيين اهتمامها بالقضية الجزائرية مستغلة كل فرصة يمكن أن ترفع صوتها عاليا منددة بالاستعمار ومجددة دعمها للشعب الجزائري الشقيق، وعليه نظمت الهيئة القومية للأطباء التونسيين مؤتمر الطب العربي بتونس الذي أدرج القضية الجزائرية في جدول أعمالها ودرس تجاوزات الحكومة الفرنسية في حق مهنة الطب والصيدلة بالجزائر، فأصدرت لائحة احتجت من خلالها على الخرق الصارخ والفاضح الذي تقوم به الحكومة الفرنسية في الجزائر للمبادئ العالمية المتعلقة بمهنة الطب ويندون بالقانون الذي يجبر الصيادلة في الجزائر على أن يكشفوا عن هويات زبائنهم للسلطات العدلية والبوليسية، ويحتج ضد هذا القانون الذي يمنع بيع المواد الطبية ويحتج أيضا على مخالفة السلطات الفرنسية للمبادئ الإنسانية في معاملة الجرحى والأطفال والشيوخ العزل ويؤكد على أن هذه الأعمال فريدة من نوعها في التقاليد الحربية والطبية، وهي تجسد الطابع العنصري والاستعماري لحرب الإبادة التي تقوم بها فرنسا في الجزائر " .وواصلت تشهيرها باستخفاف السلطات الفرنسية بالنظم الإنسانية والدولية المعمول بها في العالم، واستخفافها بالعهد الذي قطعته في نيودلهي، وطالب المؤتمر بأن يتاح للشعب الجزائري الشقيق كامل حقه في الحرية والاستقلال كما يفضي ذلك إلى الحق في تقرير المصير "[4] .

الأطباء لا يقل دورهم في مثل هذه الظروف عن المجاهدين، فهم أيضا جنود مساهمتهم فعالة، بل وأكثر من ضرورة لأن الحرب نتائجها وخيمة، وعلى سبيل المثال لا الحصر يذكر المجاهد

1 جريدة العمل ،" بيان هيئة الأطباء "، عدد 395،(1957/01/30)، ص 02.

2 . مما يذكر في هذا السياق أنه تم ، إيفاد لجنة إسعاف من الأطباء والممرضين تجندوا لمعالجة المرضى كل هذا خدمة للاجئين الجزائريين، جريدة العمل ،" وفد من سوسة يزور اللاجئين "، عدد 520 ،(1957/06/25)، ص 02 .

3 . الجريدة نفسها ،" نقابة الأطباء التونسيين تستنكر ..."، عدد 508، 1957/06/11، ص 01.

4 . نفسها ،" لائحة الجزائر"، عدد 835، 1958/07/01، 02 .

"عمار بن عودة" أنه في تونس كانت هناك مستشفيات خاصة بالجرحى الجزائريين، ويذكر أنه كان مسؤولا عن جناح خاص بمرضى الولاية الثانية . الشمال القسنطيني [1]، لهذا لم يتأخروا في إعلان مساعدتهم للثورة وخاصة اللاجئين، وتنديدهم بالأعمال القمعية الممارسة على الجزائريين .

2 . 3 . 7 . . موقف دار الإفتاء التونسية : وجه مفتي الديار التونسية نداء للضمير العالمي نبه فيه لخطورة الوضع مشيرا للمأساة التي يتعرض لها ثلاثمائة ألف من اللاجئين الجزائريين بتونس، وما يتعرضون له من إبادة وحشية من قبل السلطات الفرنسية، كما تحدث عن حادثة الساقية قائلا :" وما حادثة اعتدائهم على قرية ساقية سيدي يوسف والفتك بعدد عظيم من سكانها الآمنين ورميهم القنابل المدمرة المحرقة على الشيوخ والرجال والنساء والأطفال ودكهم القرية حتى صارت خاوية على عروشها ببعيدة عن الأذهان ولا زائلة أصداؤها من الأذان".

كما انتقد مفتي الديار التونسية أيضا قرار الحكومة الفرنسية بإقامة منطقة حرام بين الحدود التونسية والجزائرية (خطا شال وموريس) قائلا: " .. .إن إجلاء السكان المدنيين عن مساكنهم بواسطة القهر والجبر وتحت سلطان الحديد والنار، وتركهم يهيمون في كل واد ....و القمع والاضطهاد والأسلحة الفتاكة، ودوس للقيم الإنسانية لا يقره دين من الأديان، إن الصمت على هذا القرار الجائر يسجله التاريخ ويحاسب عليه ذوي الضمائر الحية والشعور الإنساني .و أضاف يقول :" على ممثلي الديانات وعلى رؤساء دول العالم المتقدم وعلى الصحافة الحرة وعلى العلماء وذوي الأقلام الراجحة وعلى الشعوب المتحضرة الراقية إلى أن يقفوا في وجه تنفيذ هذا القرار الخطير . يقصد تهجير السكان المدنيين العزل وإقامة منطقة الحرام بين الحدود الجزائرية والتونسية ـ الذي يخدش الكرامة الإنسانية وأن ينتشلوا هذه الجموع البشرية من سوء المصير [2].

إن نداء مفتي الديار التونسية نابع من كونه غيورا على حرمة دم المسلم وتشريده ظلما وعدوانا دون وجه حق، فهو يستصرخ الضمير العالمي وينبهه لخطورة ما آل إليه الوضع على الحدود التونسية الجزائرية، فشعوره بالواجب دفعه للمساهمة بهذا النداء عل وعسى يجد آذانا صاغية .

1 . شهادة عمار بن عودة، حصة " حوار في الذاكرة، برنامج سابق .

2 . جريدة العمل "نداء موجه إلى الضمير العالمي "، عدد 733، (1958/03/02)، ص 03، للاطلاع على .نص النداء : ينظر ملحق رقم 12، ص 725 .

2 . 3 . 8 . هيئة المحامين التونسيين : دافعت هيئة المحامين التونسيين عن وضعية المعتقلين الجزائريين في السجون الفرنسية، إذ وجه محامي الوزراء الخمسة برقية إلى وزير العدل الفرنسي يلفت نظره إلى عدم تمكينه من الرخصة لزيارة موكليهم واعتبر هذا الإجراء اعتداء على أبسط حقوق الدفاع، وطالبه بإصدار تعليمات إلى إدارة السجون حتى يتصل بالسجناء وضرورة درس الأسباب الكامنة وراء الإضراب الذي دخل فيه هؤلاء "[1] .

واصلت الهيئة استنكارها للأوضاع المأساوية، إذ أصدرت بيانا قالت فيه :" إن الهيئة تعبر عن شعور المحامين تجاه الحالة اللانسانية التي أصبح عليها الوطنيون الجزائريون المعتقلون سواء بفرنسا أو الجزائر بسبب عبث فرنسا بالقواعد الأساسية للقانون والعدالة .وفي الأخير يقول البيان:" نرفع احتجاجا صارما وننادي بتأكيد وإلحاح ضمائر رجال الحقوق ومنظماتهم في جميع أنحاء العالم حتى يوضع حد لهذه الاعتداءات المتحدية لمبادئ الإنسانية ولكل الحضارات "[2].

بعث 'عبد المجيد شاكر' محامي الوزراء الخمسة إلى هؤلاء . وفق ما جاءت به الجريدة . ، بعث برقية تهنئة فور وصولهم للمغرب بعد إطلاق سراحهم ، جاء في نص البرقية ما يلي :" في هذا اليوم التاريخي الذي تطأ فيه أقدامهم أرض مغربنا الكبير، بعد اعتقال استمر خمس سنوات ونصف، أود أن أعبر لكم الإخوة بن بلة وبوضياف وخيضر وآيت أحمد وبيطاط، عن التهاني الحارة مشفوعة بتمنياتي الخاصة، وإن تبصركم السياسي وتجلدكم وإيمانكم بالمثل العليا التي تجسمها الثورة الجزائرية لحتمية انتصارها قد تغلبت في النهاية على أعمال القرصنة وسنين الاضطهاد، وإني واثق من أن مساهماتكم الشخصية ومساهمة إخوانكم في الاعتقال وفي الكفاح ستكون ناجعة في بناء جزائر الغد وتشييد المغرب الكبير"[3] .

03 . الدعم العسكري التونسي للثورة الجزائرية :

3 . 1 . انضمام التونسيين للثورة : ما من شك في أن القيادة التونسية وبقدر ما دعمت الثورة سياسيا ودبلوماسيا، كان لها أيضا موقفا مشرفا فيما يتعلق بالشق العسكري رغم المخاطر المترتبة عن ذلك وهشاشة الاستقلال وقلة الإمكانيات، كل هذا لم يقف حائلا أمام فتح الحدود لتسريب الأسلحة

1 . جريدة العمل ،" برقية إلى وزير العدل الفرنسي"، عدد 1883،(1961/11/09)، ص . ص 1 . 2 .
2 . الجريدة نفسها ،" بلاغ هيئة المحامين التونسيين "، عدد 1884،(1961/11/10)، ص 06 .
3 . نفسها ،" برقية تهنئة للوزارة الجزائرية"، عدد 1997،(1962/03/22)، ص . ص 1 . 6 .

وخروج ودخول المجاهدين، بل ومشاركة التونسيين أنفسهم في الثورة الجزائرية، وهو ما يذهب إليه الحاكم الفرنسي " جاك شوفالي".:" أنه تمكن عدد لابأس به من الثوار التونسيين، من التوغل في الحدود الجزائرية وتمكنوا من الاتصال بالعناصر الثائرة بجبال لوراس، والتي لها أسلحة أوتوماتيكية عصرية وآلات هاتفية وعدد من مذياعات الاتصال"[1].

التحق العديد من التونسيين كمتطوعين لمؤازرة الثورة الجزائرية، لهذا تخوفت الحكومة الفرنسية وهو ما جعل "جاك شوفاليي " كاتب الدولة للدفاع الفرنسي إلى عقد اجتماع مع الحاكم العام وبحث معه قضية تسرب الثوار التونسيين إلى الأراضي الجزائرية وفي الوقت نفسه قام بزيارة إلى الحدود الجزائرية التونسية لاستطلاع الوضع والإجراءات الواجب اتخاذها [2] .

هذا التآزر التونسي الجزائري دفع بوزير الداخلية أيضا "فرانسوا متيران إلى التصريح بأنه يعتقد أن هناك بعض المستشارين العسكريين التونسيين مع الثوار الجزائريين "[3] .وهو نفس الطرح الذي يذهب إليه الحاكم العام بالجزائر " ليونار روجي" الذي قال :" إني متأكد بأن هناك عددا قليلا من الثوار التونسيين تطوعوا للعمل إلى جانب الثوار الجزائريين، خصوصا في منطقة الاوراس"[4]، كما أشارت الصحف الفرنسية أن هناك تنسيقا بين حركتي المقاومة المسلحة في البلدين بوجود عدد من رجال المقاومة التونسية في صفوف المقاومة الجزائرية [5].

تجسدت مشاركة التونسيين إلى جانب الثورة الجزائرية، تجسدت في عديد الاشتباكات التي حصلت هنا وهناك بين المتطوعين التونسيين وجنود الاحتلال الفرنسي نورد منها على سبيل المثال لا الحصر، منها الاشتباك الذي وقع يوم 1954/12/07 شمال الوادي، بين فرقة تتكون من عشرة ثوار تونسيين كانوا متجهين نحو الحدود الجزائرية وفرقة جنود فرنسية، جرح أثناءها أحد الثوار وألقي عليه القبض "[6] .والشيء ذاته حدث بعنابة حيث القي القبض على خمسة ثوار تونسيين من قبل رجال الدرك الفرنسي جاؤوا لمساعدة الثوار الجزائريين "[7].

1 . صحيفة البلاغ، "محاولة مزدوجة في الجزائر وتونس تقوم بها السلط العسكرية " ، عدد 67، (1954/11/07)، ص 01 .
2 . جريدة الزهرة، " جاك شوفالي يبحث قضية تسرب الثوار التونسيين إلى الجزائر، عدد 14378، (1954/11/02)، ص 01 .
3 . الجريدة نفسها، " تصريح ميتران، عدد 14383، (1954/11/07)، ص 01 .
4 . جريدة الصباح، "تصريحات والي الجزائر"، عدد 904، (1954/12/09)، ص 01 .
5 . جريدة الإرادة، " تنسيق بين حركتي المقاومة التونسية والجزائرية"، عدد 916، (1954/11/19)، ص 01 .
6 . جريدة الصباح، "اشتباك بين ثوار تونسيين بالجزائر "، عدد 903، (1954/12/08)، ص 01 .
7 . الجريدة نفسها، "القبض على تونسيين بالجزائر "، عدد 923، (1954/12/31)، ص 06.

هي حالات عديدة تدل على مشاركة التونسيين إلى جانب الثورة ومنهم من وجد جثة هامدة منها المعركة التي دارت بين الثوار الجزائريين والجنود الفرنسيين بالتراب التونسي وإثر انتهاء المعركة عثرت السلطات الفرنسية على جثة شهيد تونسي[1] .وتواترت عمليات التجنيد للنضال إلى جانب الجزائريين في المكان المسمى جبل " مانع روحه" حيث تم العثور على بعض الشهداء من الجانب التونسي[2] .

لقد تحمل الثوار التونسيون نتيجة مشاركتهم الكثير من المتاعب وكلفهم ذلك المحاكمات الزجرية والتعذيب وغيره من قبل السلطات الفرنسية إذ ألقت القبض على مجموعة منهم وأصدرت في حقها أحكاما أقل ما يقال عنها أنها قاسية جدا منها ما ذكرته جريدة الزهرة:" ذكرت المصادر المطلعة أن المحكمة العسكرية الدائمة بالعاصمة الجزائر قد أصدرت بمناسبة محاكمة الإرهابيين[3] أحكاما قاسية ومنها حكمها على المسمى "محمد بن محمود" من الرعايا التونسيين الذي كان حكم عليه يوم الاثنين الفارط بالإعدام فقد حكم عليه مرة أخرى بإعدامه وجر رأسه بصحن السجن بعاصمة الجزائر كما حكمت على ستة آخرين بتهمة المشاركة في الأعمال الإرهابية بعشرين سنة سجنا "[4] .

أدركت القيادة التونسية الممثلة في رئيسها الحبيب بورقيبة قيمة العمل التطوعي للتونسيين إزاء الثورة الجزائرية، الأمر الذي دفعه لقبول هذا السلوك قائلا :" إنه لا يمكن أن نمنع المتطوعين التونسيين عن الذهاب للجزائر والحرب فيها[5].

لقد آمن ثلة من الوطنيين التونسيين بجدوى الثورة الجزائرية المسلحة، فالتحقوا بصفوفها في أيامها الأولى في الوقت الذي لم يسمع بها حتى بعض الجزائريين واعتقدوا أنها مجرد دعاية فرنسية، وضحى البعض منهم بنفسه والأخر قبع في السجن لسنوات ومنهم من بقي مطاردا .. .هي صفحة من التضامن والنضال المشترك بين الأشقاء التونسيين والجزائريين .

1 . جريدة الزهرة، "عثور على جثة تونسي "، عدد 15143، (1955/08/31)، ص ص 1 . 4 .

2 . محمد لطفي الشايبي، " مرجع سابق، جريدة الصباح .

3 . كلمة الارهابين كثيرا ما كانت تطلقها بعض الصحافة التونسية في بداية الثورة قبل أن تدرك معنى الحركة الثورية الوليدة في الجزائر، منها جريدتا "البلاغ" و" الزهرة"، وحتى العمل، لكن سرعان ما غيروا التسمية إلى" الثوار " أو المقاومين فيما بعد، كما نشير أيضا أننا التزمنا نقل ما جاء في الصحافة التونسية أو غيرها من مفردات قد تحمل دلالات مختلفة منها كلمة " المجاهدون، الشهداء، الثوار، المقاومون ...التزاما بالأمانة العلمية " .

4 . جريدة الزهرة، " المحاكم العسكرية بالجزائر تصدر أحكاما "، عدد 15086، (1955/06/24)، ص 01 .

5 . جريدة العمل، " تونس واستقلال الجزائر"، عدد 164، (1956/05/03)، ص 01 .

الحديث عن مشاركة التونسيين إلى جانب الجزائريين كبير ومتشعب فهناك عدة فرق تونسية مدربة انضمت إلى الثورة منها فرقة "الطاهر الأسود" و"اليعقوبي" و"عوايدة علي" و"صالح بوحبيل "و"محمد قروني" غيرهم كثر، جندوا من مناطق تونسية عديدة واشتبكوا مع الفرنسيين وأسر من أسر واستشهد من استشهد، سجلت مآثرهم الصحافة التونسية آنذاك خاصة الصباح والزهرة والإرادة والبلاغ، كما يحتفظ المعهد العالي للحركة الوطنية التونسية بشهادات مسجلة للبعض ولا سيما شهادة الطاهر الأسود وأيضا به عشرات التقارير التي تتضمن التحاق المتطوعين التونسيين بالثورة من مناطق تونسية مختلفة .

3 . 2 . تهريب الأسلحة عبر الحدود التونسية إلى الجزائر : لا يختلف عاقلان في أن الثورة الجزائرية كانت في أمس الحاجة إلى التزود بالسلاح، فوجدوا في الجارة تونس البلد الأقرب لتجسيد فكرة إدخال السلاح من الخارج القادمة من مصر وأوربا عبر الأراضي التونسية، وهو ما تحقق بتعاون التونسيين مع الثوار الجزائريين بتهريبها عبر الحدود بقوافل الإبل والاحمرة وسيارات الإدارة والجيش التونسي والحرس الوطني كما تم تزويد الثورة بسلاح المقاومين التونسيين بعد إبرام اتفاقية الحكم الذاتي [1]، كما أن السلطات الفرنسية أدركت الأمر وأصدرت بيانا تتهم فيه فرقة أحد التونسيين المدعو "اليعقوبي"، بشراء أسلحة وإرسالها للجزائر عبر الجهات الجبلية [2].

وتوضح المصادر أن جزائريين مقيمين بتونس كانوا يقومون بعملية التهريب للأسلحة لصالح الثوار الجزائريين، منها أن أن مصلحة مراقبة التراب بتونس ألقت القبض على جزائري معه أسلحة في يوم 05 أوت 1955 وأصدرت بيانا يفيد :" بأن جزائريا غادر تونس العاصمة يوم 5 أوت 1955 على متن القطار متوجها إلى القلعة الجرداء حاملا معه كمية من الأسلحة وقع شراؤها لفائدة الثوار الجزائريين وفي الساعة السابعة والنصف تم توقيفه بمحطة القطار بالفحص .وتبين أنه من أصل جزائري ويسمى "جلال الأغا ابن الصيدي" ومهنته فلاح من جهة تبسة وعمره اثنان وأربعون عاما، وجدت عنده كمية من الأسلحة تتمثل في مسدس رشاش من الصنع الألماني ومعه مائة وتسعون خرطوشة من عيار تسعة ملم وبندقية "موزير" ومعها مائة وسبعة وأربعون خرطوشة من عيار 7.92، ومسدس أوتوماتيكي من عيار 6.35 وعدد من الخراطيش من نفس العيار ونضارة مزدوجة " .ويضيف البيان :" أن أحد التونسيين ويدعى "سعد بن محمد علي الحجام "تونسي من سكان منوبة،

1 . شهادة المقاوم التونسي عبد الوهاب السندي، 1993/12/30 .مسجلة بـ المعهد العالي للحركة الوطنية، منوبة، تونس .

2 . جريدة الزهرة، "بيان من السلطات الفرنسية "، عدد 15020، (1955/04/03)، ص 1 .

ألقي عليه القبض بمعية مساعد قائد عصابة الثوار "الطاهر الحداد" و"خليفة الجنيدي" رئيس ودادية الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة، مهمتهما جمع المتطوعين للعمل مع الثوار الجزائريين وشراء الأسلحة والذخائر الحربية وتسهيل مرور مموني الثوار بين الجزائر وطرابلس "[1] .

تكررالأمر نفسه مع المندوبية السامية لفرنسا بتونس التي أصدرت البيان التالي :" بلغ على علم مصالح الأمن منذ مدة قليلة، بأن هناك بعض الجزائريين بتونس والمتلوي يقومون بعملية تموين عصابات الثوار العاملة على الحدود الجزائرية من ناحية الجنوب الغربي بالأسلحة والذخيرة، وبعد البحث ألقت مصالح أمن التراب والاستعلامات العامة القبض يوم 11 نوفمبر 1955 على المسمى "بدر الدين بشير بن عبد الرحمان بن صالح بن ساسي "، جزائري وعمره أربع وثلاثون عاما ومهنته عامل يومي وقد عثر بحوزته على مسدس أوتوماتيكي من عيار تسعة ملم وبداخله رصاصة، ولما فتش المنزل تم العثور على مايلي : . مسدس أوتوماتيكي من نوع بيريطا مي عيار 9 ملم .و. مسدس من نوع سانت اتيان من عيار 8 ملم ونظارات بحرية من نوع ديا ستغلاس قياس ثمانية فوق ست وخمسين ب ن م، ج ومسدسين" أود وناس "من نوع اثنين وتسعين ماركة سانت اتيان عيار 8 ملم .خمس مائة وتسعة خرطوشات بندقية حربية وثماني وسبعين خرطوشة من عيار6.35، وتسعة خرطوشات متنوعة .ج . حزام للخرطوش إيطالي ومسدس رشاش ألماني وقناتين احتياطيتين، وبندقية حربية من نوع "موزر" عيار 92 مزودة بأربع خرطوشات وتم اعتقال مجموعة من الجزائريين هم : "بدر الدين بشير "، مكلف بجمع الأسلحة والذخيرة وادخارها بتونس العاصمة و"علي بن محمد"، مكلف بجمع الأسلحة وإرسالها إلى المتلوي و"حسن بن محمد بن مبارك " جزائري مهنته سائق طاكسي مكلف بنقل الأسلحة إلى الساحل "[2].

هذه الأعمال أكدها والوزير الفرنسي المفوض بطرابلس قائلا :" إن تهريب الأسلحة والمتفجرات من مصر يتم عن طريق الصحراء الليبية وهو أمر لا جدال فيه، وقد أثبت ذلك وتم ضبط عدة قوافل بالتراب التونسي [3] .

1 جريدة . الصباح ،" تهريب الأسلحة"، عدد 1123 ،(21 أوت 1955)، ص 2.

2 . الجريدة نفسها ،" تهريب الأسلحة " ، عدد 1254، (21 جانفي 1956)، ص 2.

3 . جريدة العمل، " تهريب الأسلحة " عدد 71، (1956/01/14)، ص 1 .

شمل الدعم التونسي للثورة أيضا تبرع المواطنين التونسيين بقطع من السلاح لصالح الثورة منها تبرع مواطن تونسي بخمسة عشر قطعة سلاح لفرقة جزائرية [1] .كما يسجل في هذا الإطار، أن تهريب القوافل المحملة بالسلاح إلى الجزائر يتم تحت إشراف الحرس الوطني، والجيش التونسي والشبيبة الدستورية، يسلكون طريق مدنين إلى الرديف في اتجاه قابس، القطار، قفصة، نفطة، وغيرها من المدن المتاخمة للجزائر [2] .

اهتمت الصحافة التونسية أيضا بعملية التهريب للأسلحة [3] منها جريدة " لاديبيش تونيزيان" . الناطقة باللغة الفرنسية . التي نشرت فصلا حول تهريب الأسلحة والعتاد الحربي إلى البلاد الجزائرية عن طريق ليبيا والبلاد التونسية جاء فيه ما يلي :" إن الأسلحة والذخيرة الحربية ترد كما يعلمه الجميع من تامدخرات[4] الليبية الواقعة بالقرب من عاصمة ليبيا، وكانت هذه الأسلحة في بداية الأمر، أي منذ ثماني سنوات عبارة عن بنادق قديمة تركت في ميادين القتال من طرف قوات المحور أو قوات لجيش الثامن البريطاني بالقرب من طبرق وبنغازي، خاصة وأن جفاف الهواء الطلق بالصحراء قد سمح بهذه الأسلحة بالدوام وليست الأسلحة العصرية الجديدة التي تستعمل اليوم من مدافع وبنادق رشاشة ومدافع لمقاومة الطائرات هي من بين الأسلحة العتيقة"[5] .

لقيت عملية التهريب عبر الحدود تجاوبا من لدن بورقيبة الذي نفى مساعدة فرنسا في وقف التسريب يقول :" ....و لا يمكن كذلك مساعدة القوات الفرنسية لوقف عمليات نقل السلاح عبر جنوب تونس للجزائر "[6] .

القائمون على التهريب، كثيرا ما يتحملون المشاق لإيصال الذخيرة إلى أماكنها المحددة، بل وتحتاج العملية لرجال لهم من الخبرة والدراية بالمنطقة ما يمكنهم من أداء مهامهم على أحسن وجه، وحتى لا يجدوا أنفسهم في أيدي السلطات الفرنسية خاصة وأنها كانت مشككة إن لم تكن متأكدة من أن كميات هامة يتم تهريبها عبر الحدود التونسية إلى داخل الجزائر، هذا وأكدته جريدة "الزهرة " قائلة

1 . م .أ.ت .ح .و، بكرة S505، رقم 135، القصرين، 1955/12/20 .

2 . م. أ. ت. ح .و، بكرة S505، رقم 1487، قابس، 1956/01/19 .

3 . لمعرفة تفاصيل أكثر عن إدخال الأسلحة إلى الجزائر من مصر، ينظر القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، . الجهة الشرقية . 1954 . 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 166 . 183 .

4 . حافظنا على أصل الكلمة مثلما وجدناها .

5 . جريدة الزهرة، "هل تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة خارج القطر الجزائري ؟ "، عدد 15532، (1956/04/30)، ص 01 .

6 . جريدة العمل، " تونس واستقلال الجزائر"، عدد 164، (1956/05/03)، ص 01 .

:" إن جميع الأسلحة الموجهة إلى البلاد الجزائرية على طريق الحدود الليبية التونسية تجتاز هذه الحدود بصعوبة حيث أن بداخلها تشتد الحراسة وأن قوافل التهريب لا تسير إلا ليلا نظرا لحركة الاكتشاف الجوية التي تقوم بها الطائرات الفرنسية، بيد أن الرجال الذين يسوقون قوافل التهريب لهم خبرة في الاختفاء عند الاقتضاء، وعندما تطرق سمعهم دوي محركات الطائرات فيتجافون إذ ذاك بإبلهم في ظلال كثبان الرمال، أو خلال ممرات الصحراء ولذلك فإن حركات التهريب تقع في ظلام الليل وتتسلل حافلات التهريب بين مراكز الحراسة حيث لها متسع من لزمن يكفيها من اجتياز المراحل حتى الوصول إلى الهدف لوضع حمولتها"[1] .

و لئن كان دور الجيش التونسي في مساعدة الثورة الجزائرية غير ملموس في البداية لكن على الأقل لم يقف حاجزا أمام المساعدة العسكرية اللوجيستية، بل وسهل العمل على قيادة الثورة الجزائرية من أن تنسق العمل مع إخوانهم التونسيين ونسجل في هذا الشأن أن أعمر أوعمران وعمار بن عودة [2]عملا على التنسيق العسكري مع أحمد التليلي والحرس الوطني التونسي وبعض قيادات الديوان السياسي وتم نقل الكثير من مخزون الأسلحة من ليبيا عبر تونس إلى الجزائر [3] .

رغم الإجراءات الأمنية الفرنسية على الحدود الشرقية . الليبية والتونسية . إلا أن ذلك لم يمنع من دخول السلاح للجزائر، يستفاد ذلك مما نقلته جريدة "العمل" التونسية نقلا عن وكالات أجنبية . فرنسية . أن الصحف الليبية قد أعلنت في أعدادها الصادرة اليوم (1957/10/17) أن قوات عسكرية ليبية قد أرسلت في أوائل الأسبوع الجاري إلى "غات" الواقعة في أقصى الجنوب الغربي للبلاد الليبية غير بعيد من الحدود الجزائرية، وأضافت الصحف المذكورة أن هذه المنطقة من الحدود محروسة بحزم من طرف الدوريات العسكرية، ومن المعلوم أن القوات الفرنسية اعتدت في الأيام

1 . جريدة الزهرة، "حيث تجتاز الأسلحة الحدود الجزائرية .... "، عدد 15630، (1956/08/14)، ص 01 .

2 . هو بن عودة بن مصطفى المدعو عمار بن عودة، ولد في 1925 عضو لجنة 22، وعضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957، وعضو لجنة القيادة العسكرية للمنطقة الشرقية 1958، ولد بعنابة، انخرط في حزب الشعب، وعضو المنظمة الخاصة 1948 ، اعتقل في مارس 1950، فر من السجن عام 1952، وبقي يتنقل بين الاوراس وسكيكدة والقبائل الكبرى، حضر مؤتمر الصومام، كلف بإدخال السلاح عبر الحدود وهي المهمة التي بقي فيها مدة، شارك في مفاوضات أيفيان الثانية، عند الاستقلال عين ملحقا عسكريا بالقاهرة ثم باريس ثم تونس ثم ليبيا في 1979 ". عاشور شرفي، مرجع سابق، ص ص 76 . 77 .

3 . لمعرفة تفاصيل أكثر، يرجى سماع شهادة عمار بن عودة في حلقات للقناة الإذاعية الأولى، برنامج سابق .

الأخيرة على الحدود الليبية وتسبب ذلك في تذكير ليبيا الحكومة البريطانية بنصوص معاهدة التحالف البريطانية . الليبية [1].

وعن سؤال وجّه للرئيس حبيب بورقيبة بشأن الإعانة التي يقدمها للمقاومين الجزائريين أجاب :" لا يمكنني عدم تقديمها، فهم أولا إخوان لنا وقضيتهم قضيتنا، وعندما تنتهي الحرب سيعلم كل إنسان الدور الذي لعبته في طريق الوفاق، ويجب أن تعلموا من ناحية أن الإعانة العسكرية التي نقدمها للجزائريين هي أقل بكثير من الفوائد التي تتحصل عليها فرنسا باستعمالها القواعد العسكرية بتونس في حرب الجزائر "[2] .

عبر الرئيس حبيب بورقيبة صراحة لمندوب الإذاعة الايطالية عن مسألة السلاح الذي يتدفق عبر الحدود التونسية . الجزائرية قائلا :" لا فائدة من الخوض في بحث مثل هاته المسألة لأنه لا يمكن بأية حال غلق الحدود في وجه الرجال والسلاح، واعتقد أن المشكل الأساسي والوحيد هو حرب الجزائر "[3].

قبول الرئيس بورقيبة تدفق السلاح عبر الحدود التونسية الجزائرية، جاء ثمرة اتفاق تونسي جزائري بين توفيق أحمد المدني ومحمد الأمين دباغين عن الجانب الجزائري والطيب سليم والصادق المقدم عن الجانب التونسي وأمضاه الرئيس حبيب بورقيبة بعد عودة الوفد التونسي، كان ذلك في الثاني والعشرين من شهر يناير 1957، وأهم ما تضمنه الاتفاق ما يلي : . تتعهد الحكومة التونسية بنقل الأسلحة الجزائرية التي ترد عليها إلى الحدود من ممثلي الجبهة وتسلمها على الحدود الجزائرية لمن تعينه الجبهة، . . تكون هذه الأسلحة تحت ضمان هيئة مشتركة جزائرية . تونسية ممثلة من الديوان السياسي وجبهة التحرير الجزائرية، . . تتعهد هذه الهيئة بألا تتسرب أية قطعة سلاح داخل الأراضي التونسية "[4].

1 . جريدة العمل، " المدد العسكري الليبي يصل الحدود الجزائرية "، عدد 617، (17 /10 /1957)، ص 06 . لمعرفة تفاصيل أكثر عن معركة "إيسين" بالغات . الحدود الليبية ت الجزائرية، ينظر : محمد الصالح الصديق، الشعب الليبي الشقيق في ضيافة الثورة .

2 جريدة العمل، " الرئيس يتحدث إلى جريدة "لوموند" عن الجزائر " ،عدد 669، (1957/12/18)، ص 01 .

3 . الجريدة نفسها، " الرئيس بورقيبة للإذاعة الايطالية" ،عدد 764 ، (1958/04/08)، ص 01 .

4 . تفاصيل الاتفاق، ينظر : أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، الجزء 3، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988 ، ص . ص 278 . 279 .

إن هذا الاتفاق جاء ثمرة جهود بذلت من قبل الطرفين الجزائري والتونسي لتحقيق غايات في مصلحة البلدين فالجانب التونسي وجد نفسه مضطرا إلى دعم الثورة الجزائرية تحت ضغط الرأي العام التونسي وأيضا تخوفا من تسرب الشيوعية التي كثيرا من كان يتوجس منها بورقيبة ونظامه خيفة ،و تخوفه من الانتشار المفروض لقادة ومجاهدي الثورة داخل التراب التونسي دون أن يكون ذلك تحت مراقبة النظام نفسه، كما يضاف أيضا احتواء الوضع الداخلي في تونس الذي تميز بالصراع اليوسفي البورقيبي ولو أنه قل نوعا ما لكن الاتفاق هذا يعمل على عدم تسريب السلاح للطرف الأخر، وأخيرا وجد النظام التونسي نفسه مجبرا على التعامل مع الثورة بحكم أن الوجود الاستعماري في الجزائر هو تهديد مباشر لتونس وهذا ما صرح به بورقيبة في أكثر من مناسبة .

أما بالنسبة للطرف الجزائري فيتمثل في بسط سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ بالتراب التونسي وهو اعتراف مباشر من النظام البورقيبي بشرعية الثورة وشرعية مؤسسة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام وعدم ترك الأمور تسير خارج هذه الدائرة، بالإضافة إلى ضمان تدفق السلاح بالشكل الذي يضمن استمرارية الثورة وضبط الكمية المسربة قصد توزيعها توزيعا يتماشى وظروف وإمكانيات كل ولاية من الولايات العسكرية للجزائر، هذا إلى جانب تكليف أشخاص بعينهم يتولون مسؤولية التسريب والتوزيع لتحمل كل مسؤوليته وعدم ترك الأمور للفوضى التي قد تفسد المشروع الثوري .

و تسجل التقارير أنه بعد هذا الاتفاق [1]، انتظمت قواعد التعامل مع التونسيين فقدمت تسهيلات في مجال حرية تنقل قوات جيش التحرير ومعالجة المرضى والجرحى وحرية عبور الأسلحة وتنظيم الجالية الجزائرية هناك وتسهيل تنقل الأشخاص والعتاد وتسهيلات إدارية متنوعة وغيرها [2]، ومما تشير إليه تقارير المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية أن فرقة الحرس الوطني التونسي نقلت

1 . وحتى قبله بقليل يذكر الباحث التونسي : لطفي الشابي : أن قدوم معتمد تمغزة . أوت 1956 . إلى جبل "سنداسن" عمل على تعطيل مهام بعض الدوريات الفرنسية ، كما يسجل أيضا تمتع عناصر جبهة التحرير القيادية بالحرية التامة في التنقل داخل التراب التونسي وبالحماية من قبل السلطات الأمنية التونسية وإعلام وتنبيه الثوار الجزائريين بكل تحركات الجيش الفرنسي وحثهم في حالات استثنائية على الانتشار وسط التجمعات السكانية .محمد لطفي الشايبي، مرجع سابق.

2. Mohamed (Harbi), et Gilbert (Meynier), Le F.L.N. Document et Histoire ,1954- 1962 ,Ed , La Casbah. p 860 .

الأسلحة يوم 01 فيفري 1957 من الحدود التونسية الليبية إلى "صفاقس" التونسية ومنها إلى" تبسة "بالجزائر[1].

تشير أيضا تقارير أن أحد الجزائريين المقيم بتطاوين المدعو " الهادي المؤمن" كانت مهمته شراء الأسلحة الواردة من ليبيا وتهريبها إلى الجزائر عبر بني خداش والحامة وقابس[2] .وأيضا تذكر التقارير أنه بتاريخ 1957/03/02 وصلت إلى الرديف قافلة من عشرة جمال محملة بالأسلحة وهي قادمة من بن قردان إلى أم العرائس ومنها إلى الفرق العسكرية الجزائرية القريبة من الحدود[3] .

لقد تعددت طرق نقل السلاح عبر القوافل المختلفة، وسلك فيها التونسيون والجزائريون طرقا بعيدة عن أعين السلطات الفرنسية خاصة وأن هذه الأخيرة كانت تتواجد بكيلومترات داخل التراب التونسي وتراقب الحدود، الأمر الذي دفع بالقائمين على التهريب سلوك الطرق الوعرة الجبلية والسير ليلا منها طريق تونس الكاف تاجروين سوق الأربعاء غار دماء ونقطة أخرى من تطاوين ومدنين وبني خداش في سيارات أو الشاحنات أو الجمال من مطماطة إلى الحامة وتسلك طريق بن قردان ومنها إلى صفاقس أو من بن قردان مدنين إلى قفصة ثم الدخول إلى الجزائر[4].

بقي الرئيس التونسي حبيب بورقيبة متمسكا بالمبدأ الذي دأب عليه وهو تشجيع الجزائريين على مواصلة الحرب إلى غاية الاستقلال، وهذا الأخير لن يتأتى بسهولة إذا واجهت قادة الثورة صعوبات في إدخال السلاح لانه ضروري لتحقيق، هذا ما أكده في تصريح له : " لقد قلت منذ سنتين غداة إحراز تونس على الاستقلال أنه ينبغي على الجزائريين أن يواصلوا الحرب ضد فرنسا حتى تعترف بحق الجزائر في الاستقلال، وقلت إنني لن أمنع تسرب الأسلحة إلى الثوار الجزائريين عبر تونس وإني لن أبخل على الجزائر بالفدائيين التونسيين إذا ما شعرت الثورة الجزائرية أنها بحاجة إليهم، ولقد قلت ذلك يوم كان الفرنسيون يحتلون كل شبر من البلاد التونسية واليوم وقد تم الجلاء فإني أكرر ذلك وأصرح بأنني لن أطمئن على استقلال بلادي مادام الاستعمار الفرنسي يحكم الجزائر "[5].

1 . م أ ت ح و، بكرة رقمS505، تقرير رقم 218، 1957/02/14 .

2 . م.أ.ت.ح.و ،بكرة رقم S506 ، تقرير رقم 218، 1957/02/14.

3 . م.أ.ت.ح.و ،بكرة رقم S204 ، تقرير رقم 887، 1957/03/26، ص 365 .

4 . م .أ .ت .ح. و، بكرة رقمS505، تقرير رقم 657، 1957/03/01. ص 732 .

5 . جريدة العمل، " لن أطمئن على استقلال تونس مادام الاستعمار الفرنسي بالجزائر "، عدد 836، 1958/07/03 م، ص 03 .

ظل النظام التونسي يجاهر بأنه لن يمنع تسرب الأسلحة من تونس إلى الجزائر تحت أي مسمى، فقد صرح بورقيبة أكثر من مرة عن ذلك، آخرها سنة 1960 لما قال : "إن الأسلحة ترد إلى الجزائر من الصين أو من روسيا وإننا لا نستطيع أمام ضمائرنا أن نمنع مرورها من ترابنا، فإن منعا كهذا يجعلنا ننحاز . لا قدر الله . إلى الاستعمار الفرنسي خصوصا وقد أصبحنا نعتقد أن فرنسا عاجزة عن إنهاء الحرب الجزائرية وعن فض المشكل الجزائري"[1].

بعد وقف إطلاق النار ثمن موقف تونس إزاء الثورة عسكريا قائلا :" وعندما كانت الثورة الجزائرية في أولها ولم تصل لجيش التحرير الإمدادات الخارجية سواء من إخواننا العرب في المشرق أو من الحكومات الإفريقية والآسيوية والحكومات الاشتراكية كنا نمد إخواننا الجزائريين بما لدينا من ذخائر"[2]

يفهم من تصريح بورقيبة أنه بالغ نوعا في طرحه المزعوم أنه مد الثورة الجزائرية بالذخيرة في بداية الثورة، وحسب معرفتنا بمسألة الدعم العسكري التونسي بداية الثورة أن النظام التونسي في حد ذاته كان بأمس الحاجة إلى السلاح فكيف يمده للآخرين ؟، سيما وأن الدولة التونسية الناشئة كانت تربطها علاقات أو اتفاقيات مع فرنسا في إطار اتفاقية الحكم الذاتي ثم الاستقلال تلزمها بعدم دعم الحركة الثورية في الجزائر ضف إلى ذلك أنه وبعد الاستقلال حدثت هناك مشاكل بين فرنسا وتونس فيما يتعلق بتزيدها بالسلاح عقابا لها على دعمها المتعدد الأوجه للثورة وهو ما ذكره بورقيبة وتؤكده التقارير والصحف آنذاك، لكن نقول أن ما دخل للجزائر عامي 1954 و1955 وحتى قبل الاتفاق المبرم بين الطرفين الجزائري والتونسي في 1957/01/22، من قطع أسلحة ومعدات وذخائر هي من باب التبرع من قبل مناضلين تونسيين آمنوا بالقضية الجزائرية وسبق لهم وأن جندوا في الثورة التونسية 1952 . 1954، ومنهم أيضا مناضلون في الحركة اليوسفية المؤمنة بالثورة، أيضا كان لهم الفضل في المشاركة بل وتزويد الجزائريين ببعض الذخائر .

لقد أدرك التونسيون معنى الاستعمار ومرارته، فهب العديد منهم منذ الوهلة الاولى لاندلاع شرارة الثورة لمؤازرتها بل والانحراط في صفوفها، منهم من دفع نفسه شهيدا ومنهم من قبع في السجن

1 . بورقيبة، خطب، مصدر سابق، ج 11، في 1960/10/07، ص 154 .

2 . جريدة العمل، " الرئيس يخاطب فوجا من الجزائريين"، عدد 1996، (1962/03/20)، ص 06 . لمعرفة تفاصيل أكثر عن الدعم اللوجيسي والعسكري للثورة الجزائرية 1954 . 1962، من التموين والإقامة والأسلحة والمتطوعين التونسيين ومراكز التدريب العسكرية والفرق المشتركة وغيرها، ينظر : حبيب حسن اللولب، مرجع سابق .

لسنين ومنهم من تبرع بأمواله وما بقي له من سلاح إلى غير ذلك من صور التضامن العسكري، الأكثر من هذا بعضهم كون فرقا عسكرية وعمل على تدريبها لتحل المعركة ضد الاستعمار، لم يكتف بهذا فقط بل عملوا على مساعدة الجزائريين في شراء السلاح وتهريبه عبر الحدود رغم المخاطر الكبيرة التي كانت تكتنفهم،، وإن كان هذا موقف أشخاص، فإن القيادة السياسية من رئيس الجمهورية وأعضاء الديوان أو الوزراء وغيرهم لم يألوا جهدا في سبيل تسهيل تهريب السلاح أيضا لإدراكهم أن المهمة صعبة والفرنسيون لن يخرجوا إلا بالحرب التي هم أيضا طرفا فيها شاءوا أم أبوا، ولعل مواقف بورقيبة واضحة من خلال التصريحات الداعمة للثورة عسكريا أكبر مثال على روح المساعدة المقدمة للجزائريين، نعم، رغم كل التبعات التي نتجت عن هذا الدعم ولو أنه كان سرا عن فرنسا، فدفعت تونس إزاءه الكثير من المتاعب . ليس المجال لذكرها . وكان النصر حليف الجزائريين وحليف التونسيين أيضا لانه ببساطة لا استقلال لتونس بدون استقلال الجزائر .

2 . 4 . الموقف الشعبي التونسي :

كثيرا ما شكلت المظاهرات والإضرابات مظهرا من مظاهر التعبير الشعبي الرافضة لممارسات الاستعمار والمؤيدة لكفاح الشعب الجزائري، فقد نظمت صباح يوم 22 مارس 1956 على الساعة العاشرة صباحا مظاهرات سلمية بالأحياء العربية في العاصمة، ضمت جماهير غفيرة تعالت أصواتها هاتفة بحياة الجزائر حرة مستقلة، وكانت الأعلام التونسية والجزائرية ترفرف في أيدي الجماهير التي تنادي بحياة الجزائر، وباستقلالها وتخليصها من العبودية[1] .

نظم المساجين السياسيون التونسيون بسجن "تالة" بتونس إضراب الجوع، لمدة أربع وعشرين ساعة والمتزامن مع يوم الخامس من جويلية 1956، بسبب السياسة الفرنسية الممارسة ضد الجزائريين، و إحياء لذكرى احتلال الجزائر، تأييدا للمقاومة الجزائرية وتضامنا مع الجزائريين في جهادهم ضد الاستعمار [2].

قد يضرب الأحرار الطلقاء عن الطعام، لتأييد أو استنكار أمر ما، أمر طبيعي، أما أن يضرب المساجين التونسيون من أجل التضامن مع الجزائريين الذين يعانون ويلات الاستعمار، فهذا قمة في التضامن والمساندة وقلما تطالعنا بها الصحف وغيرها .

1 . جريدة الصباح، " مظاهرات سلمية بأحياء العاصمة لتأييد الثورة الجزائرية"، ع 1307، (23 مارس 1956)، ص 1 و4.

2 . جريدة العمل، " المنظمات الشعبية تعلن الإضراب العام "، عدد 279، (16 /09 /1956)، ص 01 .

تكهرب جو العاصمة تونس بمجرد ما أذيع من أخبار مفادها أن السلطة الاستعمارية ألقت القبض على قادة الثورة، فأوصدت دكاكين التجار والمقاهي أبوابها وتهافتت الجماهير من العمال على مبارحة معاملهم فور تلقيهم خبر المكيدة الفرنسية، وما إن تجاوزت الساعة العاشرة صباحا حتى كانت شوارع المدينة وساحاتها العامة تزدحم بالخلائق الغفيرة الساعية لسماع أخبار عن إنزال طائرة القادة الجزائريين، ووابل اللعنات يمطر على السياسة الاستعمارية المتسمة بالغدر والمكر والخيانة .وعلم أيضا من مدينة القيروان أن الإضراب كان عاما منذ ساعة مبكرة من الصباح وأيضا توقف رجال التعليم من إعطاء الدروس، وبمدينة "قفصة " أوصدت جميع المحلات أبوابها، كما نظمت . ولنفس الحدث . عدة مظاهرات صاخبة في الأحياء العربية ابتداء من الساعة العشرة صباحا من يوم 1956/10/23، مثل ساحة باب السويقة ورحبة الغنم ونهج باب سعدون وباب الخضراء ونهج الحلقة، كانت جميع المظاهرات متجهة صوب ساحة القصبة حيث مقر رئاسة الحكومة التونسية أو ساحة الاستقلال بالحي الأوربي، حيث مقر السفارة الفرنسية التي أحاط بها عدد كبير من الجند والحرس الوطني التونسي ، وكان المتظاهرون يهتفون بحياة "ابن بلة" والمطالبة بتحرير الجزائر ووقعت بعض المشادات، جرح على إثرها البعض، كما قامت مظاهرات تجوب شوارع قفصة [1].

واصلت العديد من الفئات الاجتماعية التونسية عبر مختلف المناطق عن استنكارها واستيائها من عملية اختطاف القادة الجزائريين غدرا وخيانة ومما نقلته العمل على سبيل الذكر، أن مدينة "قابس" انتظمت بها مظاهرة شعبية بمشاركة المنظمات القومية، وقد جاب المتظاهرون الذين بلغ عددهم ما يفوق الخمسة آلاف نسمة الطرقات الرئيسية لمدينة "قابس" شاهرين أعلام القطرين الشقيقين محفوفة بالأعلام التونسية هاتفين بحياة الزعماء الجزائريين [2] .

كما نظم أهالي مدينة "باجة" اجتماعا شعبيا حضره ما يزيد عن أربعة آلاف نسمة، أجمعت الوفود الحاضرة على التضامن مع الشعب الجزائري الشقيق ومساندته والعزم على مواصلة الكفاح المرير، وأعابوا على فرنسا عملها الدنيء الممثل في عملية الاختطاف للقادة الجزائريين يقول أحدهم :" أكدت من جديد فرنسا غدرها وخيانتها المعروفة وهذا ما يزيدنا اعتقادا نحن التونسيين أنه ليس لفرنسا أمانة ولا عهد "[3].

1 جريدة العمل ،" إضراب رهيب يشمل كامل التراب التونسي "، عدد 311، (1956/10/24)، ص . ص 1 . 2 .

2 . الجريدة نفسها ،" المواطنون التونسيون يعربون عن استنكارهم "، عدد 313، (1956/10/26)، ص 02 .

3 . نفسها، " عبد الله فرحات يقول في باجة "، عدد 320، (1956/11/03)، ص 04 .

و هبّ أيضا للتنديد بهذا التصرف الشنيع، والمطالبة بوقفه وإطلاق سراحهم ،بحيث تجاوبت المدن والإحياء المختلفة مع الحدث، مما يدل على أنّ الموقف الشعبي التونسي رافض لبقاء الوضع على حاله في الجزائر وأغلق دكاكينه التي يسترزق منها، في سبيل الثورة وهو ما يعتبر دعم مادي غير مباشر .

و عرفت البلاد التونسية بمناسبة الذكرى الثانية لاندلاع الثورة التحريرية إضرابا عمّ كامل البلاد التونسية بداية من الفاتح نوفمبر 1956 من الساعة الثامنة إلى الظهر، وذلك تضامنا مع الشعب الجزائري [1]، وبنفس المناسبة احتفلت المدن التونسية في كامل أنحاء المملكة سمي بيوم "الجزائر"، ومما ورد على أعمدة "العمل":" احتفل أمس بمختلف جهات القطر التونسي يوم ذكرى وثبة الجزائر في سبيل العزة والكرامة للتحرر من ربقة الاستعمار، ففي "نفطة " و"مكنين" و"سليمان" و" نابل" اجتمعت المنظمات القومية بحشد عظيم وحيوا كفاح الجزائر وأشادوا بوحدة شمال إفريقيا، وأهابوا بالضمير العالمي أن يتدخل لفائدة تحرير قادة الثورة الجزائرية " [2]، المشهد ذاته عرفته مدينة " سوسة " التي استجاب أهالي الساحل إلى نداء المنظمات القومية وأضربت مدينة سوسة وجميع القرى المجاورة لها كامل منتصف نهار يوم 1956/11/02 كما أقيم بها اجتماع شعبي عظيم "[3] .

و عرفت مدينة "صفاقس" هي الأخرى إضرابا بحلول الذكرى الثانية لاندلاع ثورة أول نوفمبر الجزائرية المجيدة،شمل كافة ميادين العمل وتعطلت جميع ميادين النشاط، ووفد الناس على مختلف طبقاتهم حاملين لافتات كتب عليها : تحيا الجزائر عربية حرة، لابد من تحرير ابن بلة ورفاقه ومما جاء في تدخلات الخطباء :" إن أهالي "صفاقس" المجتمعين يمجدون بطولة الشعب الجزائري في كفاحه المستميت ضد عدوان الاستعمار الفرنسي الغاشم، ويستنكرون كل الاستنكار فظائع الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري "[4]، و"ببنزرت" انعقد اجتماع كبير بمناسبة يوم الجزائر الثائرة وصادق المجتمعون على لائحة احتجاج ومما جاء فيها :" إن الشعب البنزرتي يؤكد عزمه على مواصلة مناصرته لقضية التحرير من الاستعمار في الجزائر"[5] .

1 . جريدة الاستقلال ، " ذكرى الثورة الجزائرية "، عدد 54، (02 /11 /1956)، ص 02 .

2 . جريدة العمل، " يوم الجزائر في أنحاء المملكة "، عدد 319، (1956/11/02)، ص 06 .

3 . الجريدة نفسها، " جموع الوطنيين بسوسة "، عدد 320، (1956/11/03)، ص 03 .

4 . نفسها، " الصادق المقدم يلقي خطابا في صفاقس "، عدد 320، (1956/11/03)، ص 04 .

5 . نفسها، " يوم الجزائر داخل القطر . بنزرت . " ، ص 04 .

من جهتها نقلت جريدة "الطليعة " . لسان حال الحزب الشيوعي . أجواء احتفال الشعب التونسي بذكرى الثورة الجزائرية الثانية وكتبت تقول :" كان يوم غرة نوفمبر يوما عظيما عبّر فيه التونسيون جماعات وأفرادا عن واجبهم المقدس المفروض عليهم، وعبروا في عزة وإجماع رهيبين عن تضامنهم الفعال مع كفاح الشعب الجزائري الباسل، من أجل حقه في الاستقلال وتقرير المصير، وعمّ الإضراب جميع أوجه النشاط بالبلاد قاطبة، ودوّت في جميع أرجاء البلاد صيحات السّخط على أعمال المستعمر الغاشم وعلى تصرفه البغيض نحو أشقّائنا الجزائريين " .وواصلت تقول :" إن الشعب التونسي قال كلمته الحاسمة يوم الفاتح نوفمبر 1956، وهو لن يترك مجالا للاستعمار في تثبيت أقدامه بشمال إفريقيا "[1]، ومدينة "المنستير" لم تتأخر عن الموعد الاحتفالي المخلد للذكرى الثانية للثورة الجزائرية، هذه المدينة أضربت عن العمل واحتشدت الجماهير حاملة أعلام المغرب العربي وتناول الخطباء الواحد تلو الأخر منوهين بكفاح الشعب الجزائري المقدس ضد المحتل الغاصب وفي الختام تلا أحدهم لائحة عبروا فيها عن تأييدهم الكامل للأمة الجزائرية ويمجدون النضال المقدس الذي يقوم به الأحرار المكافحون لاسترجاع سيادة البلاد الكاملة "[2].

لبّى الشعب التونسي نداء حزبه والمنظمات القومية وأضرب عن العمل صباح يوم الأربعاء 20 جانفي 1957، تضامنا مع الشعب الجزائري في محنته وجهاده الباسل خاصة مع عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة، ففي تونس تعطل النشاط بالعاصمة بشكل خاص كما عمّ المدن والقرى وتوقفت وسائل النقل "التوبيس" و"ترولبيس" وسيارات "الطاكسي" وأغلقت أبواب المحلات التجارية، والمقاهي والشركات والأسواق الكبرى وحتى البنوك، فالإضراب كان عاما ليس بالأحياء العربية وحدها بل حتى في الأحياء الإفرنجية [3] .

و تكرر النداء للإضراب بأيام فقط، إذ استجاب الشعب التونسي يوم 30 جانفي 1957 إلى الدعوة، حيث انتظمت المظاهرات ضمت عددا كبيرا من التونسيين والجزائريين كانوا حاملين لأعلام أقطار شمال إفريقيا واخترقت المسيرات شوارع باب الجزيرة وباب الجديد وباب منارة وغيرها وكانت

1 . جريدة الطليعة ، " نجاح عظيم لأول نوفمبر في كافة أرجاء البلاد "، عدد 49، (04 /11 /1956)، ص 02 .
2 . جريدة العمل، " اجتماع رهيب في المنستير "، عدد 321، (1956/11/04)، ص 04 .
3 . الجريدة نفسها ،" إضراب تونس التضامني مع الجزائر"، عدد 396، (1957/01/31)، ص 01.

الهتافات مختلطة بين النداء باستقلال الجزائر وبين النداء بحياة زعمائها وزعماء المغرب العربي الكبير [1] .

بين الإضرابين اللذين شنهما الشعب التونسي، الأول يوم 20 جانفي والثاني يوم 30 من نفس الشهر والسنة، تزامن ودعوة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إضراب الثمانية أيام من (01/28/ إلى 1957/02/04) لإعطاء القضية الجزائرية بعدها الدولي، يقول بشأنه المجاهد بن يوسف بن خدة :" الاتفاق على قرار إضراب الثمانية أيام كان اتفاقا جماعيا (يعني لجنة التنسيق والتنفيذ)، والخلاف كان فقط في اقتراح مدة الإضراب فهناك من اقترح أكثر من أسبوع وهناك من اقترح أقل، المهم أننا اتفقنا جميعا بعد المناقشة والتشاور على المدة المعروفة وهي ثمانية أيام، والهدف هو إحداث صدى كبير وتأثير واسع على المستوى الدولي خاصة، ويضيف المتحدث : " أن إضراب الثمانية أيام هو من بين الأحداث الثلاثة الكبرى التي وقعت في هذا البلد إبان الثورة التحريرية الكبرى، فكان أول نوفمبر 1954، 19 مارس 1962 وهذا الإضراب، فهذه الأحداث وقعت أثناء الثورة وقسمناها على التراب الوطني [2] .

كثافة المظاهرات والإضرابات التونسية المتزامنة مع إضراب الثمانية أيام الجزائرية، هذا تلاحم بين الشعبين اللذين ذاقا مرارة الاستعمار الفرنسي، وزاد من تجذر المسألة الجزائرية، ليس داخليا فحسب بل وأعطاها البعد الدولي، من خلال تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة التي عرفت في الدورات السابقة نفوذ فرنسا وحلفائها، وهو الأمر الذي لم تقبل به الكتلة الافرو أسياوية والدول المحبة للسلام، مما جعل القضية تعرفا تطورا دورة بعد أخرى .

احتفلت تونس من أقصاها إلى أقصاها بيوم الجزائر المصادف للذكرى الثالثة لاندلاع الثورة التحريرية المجيدة، تكاد تكون نفس مظاهر الاحتفال بالذكرى الثانية، شاركت فيه منظمات قومية وجماهير شعبية في جميع المدن ألقيت فيه الخطب التي عبرت عن تضامن الشعب التونسي الكامل مع الشقيقة الجزائر، ينقل مراسل "العمل " أجواء الاحتفال الذي عمّ قاعة سينما "البالميريوم "المكتظة بالمواطنين جاؤوا كلهم لغاية واحدة وهدف واحد، هو تأييد الجزائر المجاهدة في كفاحها البطولي ضد

1 . جريدة الصباح، " مظاهرات لتأييد القضية الجزائرية في الأمم المتحدة "، ع 1572،(31 /01/ 1957)، ص 1 و4.

2 . الطاهر آبت حمو، مصدر سابق، ص ص 100 . 102 .

الاستعمار الفرنسي، الذي داس حرية الشعب الجزائري وسيادته مدة طويلة ." ويضيف :" اجتمعوا كلهم على تأييد الجزائر واجمعوا على أن تونس مستعدة لمناصرة الجزائر الشقيقة قولا وعملا "[1].

بعدها حلت الذكرى الرابعة للثورة الجزائرية، أين هبّ الشعب التونسي، يعقد اجتماعات، إحياء لهذه الذكرى الخالدة، فقامت الجماهير، بعقد الاجتماعات العامة، لتعرب للعالم أجمع أنّ الجزائر بلادنا وثورتها ثورتنا ونصرها نصر لنا، ومن الأماكن التي شهدت الاحتفالات والاجتماعات منها : سوق الاربعاء، شهدت عقد اجتماع رهيب، حضره جمع غفير من تونسيين وجزائريين، وتداول الخطباء على المنصة منوهين بالذكرى الخالدة، ذكرى انطلاق الشعب الجزائري على قلب رجل واحد، لتحرير قلب المغرب العربي وأعلنوا تضامنهم الفعلي وتأييدهم الكامل واستعدادهم الكبير للمساهمة مع الشعب المناضل لنيل حريته واسترجاع سيادته "[2] .

و عبر بمدينة "بسبيطلة" أيضا الحاضرون من مختلف الهيئات والفئات الاجتماعية المختلفة، عن تضامنهم مع الشقيقة الجزائر ونوهوا فيها برجال الثورة وبأعمالهم الجبارة أمام الاستعمار الغاشم "[3] .والمشهد يكاد يكون نفسه بصفاقس إذ أحيت اجتماعا رهيبا بالمناسبة، بحضور الهيئات الدستورية والمجتمع المدني ومختلف الشرائح الاجتماعية المؤيدة للثورة الجزائرية، بحضور بعض الجزائريين منهم: السيد عبد الرحمان شيبان [4]، وخرج الحاضرون باللائحة التالية: 1 . يعبرون فيها عن إكبارهم للكفاح الوطني بالجزائر، 2 . يؤيدون السياسة التي تتبعها الحكومة المغرب العربي الكبير الرامية إلى التعجيل باستقلال الجزائر، 3 . يحملون الحكومة الفرنسية مسؤولية مواصلة الحرب بالجزائر لتجاهلها لعروض التفاوض السلمي، 4 . يستنكرون المعاملة الإجرامية التي يعامل بها وزراء من الحكومة الجزائرية بسجون فرنسا "[5] .

1 . جريدة العمل، " تونس نحيي الذكرى الثالثة للثورة الجزائرية "، عدد 631، (1957/11/02)، ص 01 .

2 . الصادق سعيدي ،" اجتماع كبير بسوق الابعاء "، جريدة العمل، عدد 944، 1958/11/06 م، ص 06 .

3 . محمد الصغير الميزوني ،" سبيطلة تحيي ذكرى الثورة الجزائرية "، جريدة العمل، ، عدد 944، 1958/11/06 م، ص 06 .

4 . عبد الرحمان شيبان : من طلبة جمعية العلماء المسلمين، درس بالزيتونة ونشط الحركة الطلابية وعزز علاقاتها بأساتذة الزيتونة ، خدم القضية الوطنية ومد يد العون لمعهد بن باديس وكون كوادر طلابية، انخرط في الثورة وعمل بتونس ثم ليبيا في ميدان النشاط الإعلامي وبعد الاستقلال امتهن التدريس والتفتيش ثم تولى وزارة الشؤون الدينية وترأس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد بعثها من جديدة خلال التعددية الحزبية، توفي يوم 12 أوت 2011 ودفن بمسقط رأسه "الشرفة" شرق البويرة .للمزيد أنظر: الطاهر فضلاء، أعلام الإصلاح، ج2، ص 81 .

5 . محمد بكور ،" يوم الجزائر في مدينة صفاقس "، جريدة العمل، ، عدد 944، 1958/11/06 م، ص 06 .

تكاد مظاهر الاحتفال بإحياء ذكرى الثورة الجزائرية كل سنة تتشابه، إذ يخرج التونسيون في شتّى المدن يعبرون عن تأييدهم لكفاح الشعب الجزائري، ويندون بما تقوم به السلطات الاستعمارية من ظلم وقتل ودوس للكرامة وغيرها مما لا ينسجم والأعراف الدولية .

أخيرا وتضامنا مع المناضلين الجزائريين في كفاحهم المشرّف، أضربت ولاية القيروان إضرابا شاملا وتعطلت فيها حركة النشاط العام ساعة من الزمن، وانعقد اجتماع شعبي كبير أعلن فيه الشعب مرة أخرى تأييده المطلق للثورة الجزائرية ونضال أبنائها الأبطال وتحدث أحد الحاضرين، فذكّر بمواقف الشعب التونسي من الثورة الجزائرية وتأييده لها في شتّى المناسبات لاعتقاده أن قضية الجزائر هي قضية تونس وشعبها، ثم تحدث عن الحالة الخطيرة التي أصبح عليها الموقوفون أو المعتقلون السياسيون المضربون عن الطعام منذ خمسة عشر يوما، احتجاجا على المعاملة السيئة التي يعاملون بها في سجون فرنسا قائلا :" إن الموقف خطير ويدعونا جميعا لليقظة لما عسى أن يطرأ، لأن هذا الموقف الذي وقفه الشعب التونسي ستعقبه عواقب أخرى حتى يوضع حدّ لهذه السياسة الاستعمارية وأن تضحية الشعب الجزائري ليست له نهاية ." أما والي القيروان فقال : " إن الإضراب الذي يقوم به الشعب التونسي لأكبر دليل على وحدة المغرب العربي، وإنّ مصير كل فرد من أبناء هذا الشّمال الإفريقي يهمنا جميعا ." وأخير أصدر الحاضرون لائحة مجدوا فيها الروح البطولية التي تجلت في صمود القادة الجزائريين ومواقفهم وطالبوا فيها بإطلاق سراح المعتقلين الجزائريين مجددين تأييدهم للشعب الجزائري"[1] .

تجاوبت مدينة القيروان مع الأحداث الجارية في الجزائر، واحتجت على سلوك الاستعماريين بالإضراب والتظاهر، معتبرين أن قضية الجزائر هي قضية المغرب العربي ككل لا يتجزأ، مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين في السجون . إجمالا ومن خلال ما سبق، يتضح أن التونسيين وإن كانت ظروفهم صعبة، وإمكانياتهم قليلة، واستقلالهم حديث العهد، والقوات الفرنسية ما تزال رابضة ببعض المناطق وأهمها بنزرت، إلا أنه خرج بكل أطيافه رجالا ونساء، أطفالا، شبابا، شيوخا، سياسيين، حرفيين، نشطاء المجتمع المدني، كلهم على كلمة رجل واحد، لا للاستعمار الفرنسي، نعم للاستقلال الجزائر المكافحة، إطلاق سراح المساجين مهما كانت طبيعة التهم الموجهة إليهم بحكم أنهم سجنوا في ظروف احتلال، المطالبة من المجتمع الدولي بالالتفات للقضية الجزائرية ومساعدتها سياسيا ودبلوماسيا وماديا ،فراحوا يشنون الإضرابات وينظمون المظاهرات، لم تستثن جهة، بل شاركت تقريبا

1 جريدة العمل، " تضامن الشعب التونسي مع المكافحين الجزائريين ."، عدد 1891، تاريخ (1961/11/18)، ص 03 .

كل المدن التونسية في هاته التظاهرات ،فاستغلوا المناسبات ذات البعد الوطني والدولي لتبليغ وجهة نظرهم، سعيا منهم للدفع بالمسألة الجزائرية إلى البحث عن الحلول المناسبة التي لا تخرج عن الاستقلال .

لم يؤد استقلال تونس لعزل الثورة الجزائرية، مثلما كانت تخطط فرنسا، بل على العكس ترتب عنه تأسيس قاعدة خلفية لها توفر الإسناد اللوجيستي ومختلف أشكال الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري والإعلامي، فعرفت الثورة الجزائرية دعما رسميا وشعبيا، فالدعم الرسمي تجسد أولا في الرئيس الحبيب بورقيبة الذي واكب أحداث الثورة منذ تاريخ توقيع تونس على اتفاقيات الحكم الذاتي وتجلى أكثر بعد الاستقلال، إذ كثيرا ما تناولها في خطاباته وتصريحاته داخليا وخارجيا والأمر كذلك بالنسبة للحكومة والدبلوماسيين وغيرهم، كانت إستراتيجيتهم تصب في خانة النهج الذي رسمته الدولة، الأمر الذي أعطى دفعا للثورة سواء على صعيد الميدان أو في المحافل الدولية وخاصة الأمم المتحدة، والحال يكاد يكون كذلك بالنسبة لباقي الأحزاب والمنظمات والهيئات المختلفة بدءا بالحزب الدستوري وغيره والاتحاد العام التونسي للشغل وإتحاد النساء والمنظمات المختلفة (محامون، أطباء، مهندسون، معلمون، الطلبة، وغرفة الصناعة والتجارة وغيرهم .....)، طالبو بحرية الجزائريين وحقهم في الاستقلال.

كما شمل الدعم المادي، إذ نشطت عمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود نحو الجزائر والتحق العديد من المتطوعين التونسيين بالثورة الجزائرية، ناهيك عن المساعدات المقدمة للطلبة الجزائريين واللاجئين والمساجين وغيرهم ....الخ، ولعبت الصحافة التونسية أيضا دورا مهما في الدعاية لصالح الثورة داخليا وخارجيا، واعتبرتها جزءا من نضالها بعد الحصول على استقلالها وحتى أيام محنتها أمام سلطات الحماية لم تنفك الصحافة في التنديد بالقمع وغيره وعايشت أحداث الثورة بكل تفاصيلها وجزئياتها وتفاعلت معها بوعي وعمق أكثر من الصحافة العربية الأخرى، جسدت صورة من أروع الصور في التضامن والتآزر .

02 . موقف المملكة المغربية :

تجنّد المغرب ملكا وحكومة وشعبا لمؤازرة القضية الجزائرية، والتنديد بالسياسة الاستعمارية المنتهجة في الجزائر وذلك انطلاقا من مبدأ التضامن المغاربي المشترك، وإيمانا بحتمية استقلال الشعب الجزائري، أعلنت الحكومة المغربية الفتية موقفها الصريح من مشكلة الجزائر، معتبرة إياها

قضية تحرر من ربقة الاستعمار .بم تميز موقف المغرب الرسمي والشعبي؟ وهل يمكن القول أن هذا التضامن حقق أهداف الثورة الجزائرية في دعم مختلف نشاطاتها السياسية والعسكرية ؟ .

2 . 1 . الموقف الرسمي السياسي للدولة المغربية :

2 . 1 . 1 . موقف القصر الملكي:

إن التجربة المريرة التي عايشها الملك محمد الخامس في مجابهة الاستعمار ومواقفه التضامنية وحتمية الترابط والمصير المشترك جعلته منذ البداية يعرب عن تضامنه مع الثورة الجزائرية ومساندتها بحذر للحفاظ على علاقات التعاون مع الحكومة الفرنسية والالتزام بالبحث عن حلول سلمية للمشكل الجزائري، إيمان منه أن مصير الشعب الجزائري سيكون الاستقلال، أدى اهتمام الملك بالقضية الجزائرية إلى طلب الاتصال بقادة جبهة التحرير الوطني فقد طلب من بوصوف [1]تهيئة لقاء مع مسئولي الجبهة بالخارج للتشاور معهم [2] ، وتم اللقاء مع أحمد بن بلة، وعن هذه اللقاء الاول بين الملك محمد الخامس والمجاهد أحمد بن بلة يقول :" أول مرة التقيت فيها الملك محمد الخامس، في اليوم الذي قمنا فيه بالعمل المشترك الخاص بالجيش، حيث كونا جيشا خاصا في المنطقة الريفية، وهذا الجيش كان يهاجم الفرنسيين في المناطق الريفية المغربية وفي نفس هذا اليوم كان عملا مشتركا في كل من المغرب والجزائر، حيث تحركت وهران والجزائر ضد المحتل في منتصف نهار 02 أكتوبر 1955، وهذا العمل هو الذي دفع بالفرنسيين إلى الاتصال بالملك محمد الخامس وعرضوا عليه الاستقلال حتى يعزلوا الجزائر، وطلب مني الملك الالتقاء في مدريد، لأنه كان يتفاوض هناك على الاستقلال مع الأسبان، كان ذلك في أكتوبر أو نوفمبر 1955، لما قال لي :" يا أحمد، لدي

1 . عبد الحفيظ بوالصوف"(1980/1926) من مواليد مدينة ميلة درس بالمدرسة الفرنسية ومنها، امتهن التعليم وانخرط في حزب الشعب وعين مسئولا حزبيا في دائرة سكيكدة سنة 1952 ،و في سنة 1954 انتقل إلى دائرة تلمسان وكان عضوا في المنظمة الخاصة ثم في لجنة 22، وبعد اندلاع الثورة عين عضوا في قيادة المنطقة الخامسة مع العربي بن المهيدي ونائبا له ما بين 1956/1954، وبعد انتقال بن المهيدي إلى العاصمة تولى بوالصوف قيادة المنطقة ما بين 57/56، ثم عين في لجنة التنسيق والتنفيذ بعد مؤتمر الصومام، كما كان عضوا في المجلس الوطني للثورة ما بين 58/57 ثم وزيرا للأخبار والاتصال بالحكومة المؤقتة ما بين 59/58، وبعد تعديل الحكومة أضيف له التسليح والتموين ما بين 62/60 وكان مسوؤلا على تكوين الضباط الجزائريين بالأكاديمية العسكرية سواء في مصر أو سوريا أو العراق والإتحاد السوفيتي أو الصين ونحوها من الدول وخلال أزمة 62/61 بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان حاول الرجل خلق توازن بغرض الحفاظ على المصلحة الوطنية، وبعد الاستقلال تفرغ لأموره الخاصة وتوفي في 31/ديسمبر 1980، للمزيد أنظر : المركز الوطني للأرشيف، علبة 15/ ملف رقم : 18، وينظر أيضا: عبد الله مقلاتي وصالح لميش المغرب والثورة الجزائرية، الجزء الأول، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013 . ص . ص 57 . 58.

2 . فتحي الديب، ، مصدر سابق، ص 265 .

علم باتفاقكم الخاص بالاستقلال الجماعي لدول المغرب العربي، ولكن ماذا أفعل ؟، هم قدموا لي الاستقلال، فهل نرفض الاستقلال ؟، لماذا لا نقبل الاستقلال، وتصبح مراكش عمقا استراتيجيا لكم، ونتعاهد معكم بأن نكون معكم على السراء والضراء، وسرد علي بعض العروض من حيث إمكانية تقديم الدعم، وهكذا كان وفيا بكل الشروط التي اتفقنا عليها، وهذه كانت خطوة مهمة جدا، لأن الخطوة بكاملها كانت لصالحنا "[1] .

لم يتوان القصر الملكي في دعم الثورة الجزائرية والعمل على كافة المستويات لأجل إيجاد حل للقضية الجزائرية، مما حدا بقيادته إلى التحرك قصد احتواء الوضع والوصول إلى حل يرضي الجزائريين، في هذا الشأن نسجل رغبة السلطان محمد الخامس في التوسط بين الجزائر وفرنسا لحسم النزاع المسلح وهو ما نلمسه من التصريح الذي أفضى به لصحيفة سويسرية " لاغازيت دي لوزان" جاء فيه :" يجب على فرنسا أن تتخذ بالجزائر سياسة جريئة جديدة ونحن على استعداد لنعرض على الحكومة الفرنسية أن نكون وسطاء لها لدى الجزائريين لأنه من المؤلم والمؤسف أن يتقاتل الفرنسيون والعرب خصوصا وأن فرنسا بدأت تفتح عينها وهي الآن في الطريق الحسن ..."[2].

يقول أثناء مقابلة له مع المندوب السامي الفرنسي في المغرب : "إن السلم في شمال إفريقيا لا ينقسم"، تكلم في خطاب طويل عن الحالة في شمال افريقيا وخص بالذكر الجزائر ومما قاله :" هذا ونأمل أن تجد فرنسا للجزائر كما وجدت لتونس والمغرب الحل العادل المرضي لكافة العناصر المتعايشة فيها وأن تعترف بما لها من حق في السيادة والعيش حتى لا يتعكر جو التفاهم والصداقة بين فرنسا والمسلمين حيث أن أقطار شمال افريقيا الثلاثة تمثل خطا دفاعيا ذا شأن وأن السلم ضرورة بالنسبة لشعوبها " .وذكر فرنسا بمبادئ الحرية يقول :" ونحن نعتقد أن فرنسا التي ما انفكت تنشر مبادئ الحرية حول العالم سوف لا تعجز في إيجاد حل عادل لتسوية قضية الجزائر، وختم قوله :" إنه لا سبيل إلى نكران بلدان شمال إفريقيا الثلاثة ما شيدته فرنسا فيها وما حققته من مدنية، ولكن السلم فيها غير قابل للتقسيم ومن المستحيل أن تعيش بلاد منها تحت الضغط والاستعمار والذل، في الوقت الذي يتمتع فيه القطران الآخران بالسعادة والكرامة والحرية، ولهذا أيضا، نرجو أن يتغلب العقل والتفهم والنظر السديد في الجزائر"[3] .

1 . أحمد منصور، مصدر سابق، ص . ص 111 . 112.

2 جريدة العمل، "يجب على فرنسا أن تتخذ سياسة جريئة "، عدد 78، (1956/01/22 م)، ص 01.

3 . الجريدة نفسها، "جلالة السلطان ابن يوسف يقول:... "، عدد 134، (1956/03/29 م)، ص 02.

يطمئن الملك "محمد الخامس" الجزائريين بعدها بشهر فقط، بأن المغرب باق على العهد، جاء ذلك في شهادة المجاهد المغربي "الغالي العراقي" يوم قال الملك للمجاهد الدكتور "حافظ ابراهيم" [1]و هو يودعه يوم 12 ماي 1956 : " بلغ يا حافظ ...بلغ الإخوة الجزائريين بأن المغرب ملكا وحكومة وشعبا باقون على العهد، إلى أن تتحرر الجزائر وأن نحتفل جميعا بيوم استقلالها وحريتها ..."[2] .

ظل الموقف المغربي وإلى غاية سبتمبر 1956 محتشما، ولم يتبع باجرات عملية وهو ما جاء في تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات، وبدأت مظاهر التغير في السياسة الخارجية المغربية بخطاب الملك "محمد الخامس" بوجدة في سبتمبر 1956 الذي دعا إلى الاستقلال هو ما أدى إلى القطيعة وجعل كثير من السياسيين والمسئولين الحكوميين في المغرب يرسمون الطريق إلى مستقبل متضامن بين القطرين ومن يومها تتالت التصريحات المؤيدة للقضية الجزائرية [3].

الملاحظ من خلال تصريحات الملك محمد الخامس أنه كان يأمل من الفرنسيين تحقيق استقلال شعوب شمال إفريقيا معتبرا أنه بدون استقلال الجزائر فشمال إفريقيا ما يزال لم يتحرر بعد مبديا رغبته في التوسط لحل المشكلة .

ازدادت هوة الخلاف بين السلطة المغربية والفرنسية أثناء عملية الاختطاف التي راح ضحيتها القادة الجزائريون وهو ما عبر عنه الملك محمد الخامس من تونس أن :" عملية الاختطاف هي تهجم مباشر على المغرب وخرقا لجميع المواثيق المبرمة مع فرنسا، وطالب بإطلاق سراحهم دون قيد ولا شرط "[4].

يقول فتحي الديب ببشأن التقارب القيادي بين القصر الملكي وجبهة التحرير الجزائرية:" ساهمت الظروف التي استقل فيها المغرب في بلورة سياسة واقعية في علاقات الثورة الجزائرية

1 . مناضل تونسي ولد عام 1916 بالساحل التونسي ناضل في الحركة الطلابية استقر بعد الحرب العالمية الثانية في اسبانيا ونشط مع المغربيين في تهريب السلاح كان يدعم حركات التحرر ويوفر لها الأسلحة بواسطة شبكات التهريب الاسبانية قدم للثورة الجزائرية الكثير من التسهيلات في اسبانيا والمغرب وحظي بتكريم السلطات الرسمية بعد الاستقلال وهو مقيم باسبانيا ". ينظر : عبد الله مقلاتي وصالح لميش، مرجع سابق، ص 91 .)

2 . شهادة الغالي العراقي، " العلاقات الجهادية "، مجلة الذاكرة الوطنية، مجلة نصف سنوية، تصدر عن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، عدد خاص، 2004 ، الرباط، ص 190 .

3 . عبد الله مقلاتي وصالح لميش، المغرب والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 240 .

4 . فتحي الديب، مصدر سابق، ص 278 .

بالسلطة الرسمية، وبمقابل المساعدة على تثبيت سلطة الملك سعت جبهة التحرير الوطني لتوطيد العلاقة مع القصر الملكي على حساب حزب الاستقلال الذي خسر الكثير بتخليه عن مغربة الحرب وهكذا أرست تحالفا استراتيجيا في المغرب المستقل[1] .

و هناك أيضا شهادة أحمد بن بلة في اللقاء الذي جمعه بمحمد الخامس في أفريل 1956 في مدريد، هذا اللقاء الذي يمثل علاقات المغرب المستقل بالثورة الجزائرية، إذ فضلت جبهة التحرير الوطني في هذا الوقت المتقدم تكريس علاقاتها مع القصر بعد التزام محمد الخامس بمبدأ التضامن مع الثورة وتعهده بتقديم المساعدة اللازمة لاستمرار كفاحها، موضحا . أي محمد الخامس . أن قبوله بالاستقلال إنما هو مجال استراتيجي وعمق للثورة الجزائر، متعهدا بقبول جميع طلبات جبهة التحرير الوطني التي ناهزت العشرين بندا "، ويضيف أحمد بن بلة : " أن اللقاء كان مثمرا وأن الملك وعد بمساعدات كبرى خاصة في مجال تأمين نشاط الثورة الجزائرية عبر الحدود وداخل التراب المغربي "[2]، ويستطرد قائلا :" لقد التقينا بجلالة الملك محمد الخامس . كان رفقة حافظ إبراهيم . ونحن نحمل معنا أربعا وعشرين مطلبا، وقبل تقديم هذه المطالب بدأ جلالته يقدم لنا أكثر مما كنا سنطلبه، الأمر الذي دفعنا إلى إخفاء مطالبنا "[3] .وفي شهادة أخرى لأحمد بن بلة لقناة الجزيرة بشأن لقائه بالملك محمد الخامس في اسبانيا في أكتوبر أو نوفمبر 1955 يقول :" ...نتعاهد معكم بأن نكون معكم على السراء والضراء، ثم سرد علي بعض النقاط والعروض من حيث إمكانية ما يوفرونه آو يعطونه لنا، وكان عندي قبل أن التقي به لائحة بحوالي عشرين نقطة، لكنني بعدما استمعت إليه، وجدته قد قدم لنا ضعف ما كنا نريده"[4].

لقد اطمأن القصر على علاقاته مع الثورة الجزائرية بعد سلسلة المحادثات التي أجراها مع القادة الجزائريين، وتبين له وفاء الجزائريين لالتزاماتهم اتجاه النظام المغربي، منها أن مسئول التنظيم السياسي في المغرب السيد "الطيب الثعالبي" [5]زار رفقة "بوضياف" الملك "محمد الخامس" وأوضحا له

1 . فتحي الديب، مصدر سابق، ص 187 .

2 . أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة : العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، 1979، ص 101.

3 . شهادة عبد السلام الغازي، " المغرب وثورة التحرير الجزائرية، مجلة الذاكرة الوطنية، مرجع سابق، ص 194 .

4 . أحمد منصور، مصدر سابق، ص . ص 111 . 112.

5 . ولد الطيب الثعالبي بمدينة سكيكدة وناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، عين سنة 1955 مشرفا على المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني بالمغرب إلى غاية 1960 م حيث عين لنفس المهمة بقاعدة تونس حتى سنة 1961 م، كما انتخب عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956 . 1962 م، ينظر : عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2013 م، ص 132 .

إطار العمل السري والمنظم الذي اعتمده جبهة التحرير الوطني بالمغرب، وأن الملك محمد الخامس أعرب لهما عن استعداده التام لدعم الثورة مادام الجزائريون على عهدهم [1].

ويذهب السفير "محمد خير الدين " إلى تأكيد ذلك في مذكراته : " أن السلطات المغربية وعلى رأسها الملك محمد الخامس التزمت بواجب مساعدة الثورة الجزائرية ودعم نشاطاتها السياسية والعسكرية بالمغرب "[2] ، منها واقعتان تدلان على مدى احترام محمد الخامس لتعهداته نحو الشعب الجزائري المكافح فقال :" عندما وصلت إلى طنجة أول باخرة تحمل سلاحا لقوات جيش وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وتعذر الإفراج عما بها من السلاح، اتصلت بالسلطان وأخبرته بما وقع فأصدر أمره بأن تقوم حافلات وشاحنات القوات العسكرية الملكية بتفريغ الشحنة من الباخرة الراسية في ميناء طنجة، ونقلها إلى وجدة وتسليمها إلى مراكز قيادة جيش التحرير الجزائري هناك "، أما الواقعة الثانية تتعلق بإصدار أمر من السلطان لوزير الصحة يطلب منه شراء كمية من الأدوية مخصصة لجيش التحرير الجزائري وتدفع تكاليفها من خزينة الدولة المغربية[3].

أظهر القصر شجبه لسياسة القمع والاضطهاد الفرنسية المنتهجة في الجزائر، ودعا لوضع حد لإراقة الدماء وإلى إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية معتبرا أن حرب الجزائر تهدد السلم والأمن في كامل الشمال الإفريقي، واقترح محمد الخامس مبكرا على قيادة الثورة فكرة التوسط لدى الفرنسيين، موضحا أنه بالإمكان التوصل إلى حل سلمي وبناء علاقات قويمة بين الطرفين " .مضيفا :" أن المشكلة الجزائرية تقف عائقا في وجه العلاقات الفرنسية . المغربية، وأن الحياد الذي تطرحه فرمسا على المغرب لا يمكن تحقيقه لان الشعب المغربي لا يمكنه السكوت عما يطال الشعب الجزائري "[4] .

و تأكيدا على وفائه لمبدأ دعم الثورة الجزائرية ومؤازرة قضيتها هيأ الملك محمد الخامس أثناء زيارته لمدريد في فيفري 1957 لقاءا مع قيادة جبهة التحرير الوطني الممثلة في أحمد توفيق [5]و عبد

1 . عبد الله مقلاتي وصالح لميش، ، المغرب والثورة الجزائرية، مرجع سابق ، ص . ص 232 . 233 .

2 . محمد خير الدين، مذكرات، ط1، م . و . ك . الجزائر (د . ت)، ج2، ص 271 .

3 . شهادة علي الإدريسي، "العلاقات المغربية الجزائرية ما بين 1954 و1957 من خلال شهادات ووثائق جزائرية"، مجلة الذاكرة الوطنية، مرجع سابق ، الرباط، ص . ص 139 . 140 .

4 . جريدة المقاومة الجزائرية، "قال جلالة السلطان سيدي محمد الخامس "، عدد 05، (12 جانفي 1957)، ص 16.

5 . هو أحمد توفيق بن محمد بن أحمد المدني، أحد أقطاب الحركة الوطنية التونسية قبل العشرينيات وأحد زعماء الحركة الوطنية الجزائرية بداية من خمسينيات القرن الماضي، ولد بتونس عام 1899 وتوفي بالجزائر في 18 أكتوبر 1983، نشأ بتونس حيث قدمت أسرته من الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي لتونس، سنة 1909 انتقل من الكتاب إلى المدرسة القرآنية التي كان يديرها الشيخ محمد صفر، سنة 1912 أنهى دراسته بالمدرسة القرآنية ودخل جامع الزيتونة، 1915 زج به في السجن بتهمة التحريض للقيام بانتفاضة ضد القوات=

عبد الحميد مهري [1] عن الجانب الجزائري والدكتور عبد الكريم الخطيب وأحمد بلافريج عن الجانب كان ذلك يوم 1957/02/11 م، تطرق اللقاء إلى خيارات دعم الثورة وأكد الملك أمام الجميع استعداده لتنفيذ طلبات الجزائريين بما في ذلك حرية مرور السلاح وتأييد المطلق لكفاح الشعب الجزائري ينقل أحمد توفيق المدني ما سمعه من الملك محمد الخامس قائلا :" مهما كانت الظروف فهو معنا، يقف وقفة المجاهد لا وقفة المؤيد، وإن سلاحنا يتجول في المغرب بكل حرية، وأن المعاملة بين الجزائريين وبين المغاربة تقع باستمرار على بساط المحبة والوئام، وأنه مستعد لإمدادنا، إذا لزم الآمر بشيء مما نكون في مسيس الحاجة إليه، وخرجنا من عنده، وكأننا خرجنا من حضرة ولي حميم وأخ كريم "[2].

و يذكر أحمد توفيق المدني أن وفد الجبهة كان له لقاء آخر مع الملك محمد الخامس مرة أخرى يوم 1957/02/18 م، واستقبلهم في قصره ليلا ليعرب لهم عن دعمه ومساندته التي سبق وأن أبداها في اجتماع مدريد وأكد لهم مجددا :" أن المغرب كله لا فرق بين حاكم ومحكوم مشارك لكم في جهادكم إلى نهايته المشرفة "[3].

يتجدد الموقف الرسمي المغربي الممثل في جلالة السلطان محمد بن يوسف في تجمع كبير بطنجة ألقى خطابا ألهب جموع الحاضرين أين تناول محطات هامة من تاريخ المغرب ليعرج على القضية الجزائرية فدعا إلى وضع حد لهاته الحالة الفجيعة التي تعكر الأمن والسلام في ربوع شمال إفريقيا جميعه، ثم إنه أكد حق الشعوب في تقرير مصيرها وتسيير شؤونها بنفسها "[4].

=الاستعمارية جنوب تونس، 1918 خرج من السجن وعاد إلى الزيتونة، 1920 نشر في جريدتي " الصواب " و" الوزير " مقالات سياسية ممضاة باسم "المنصور"، سنة 1925 نفاه الاستعمار إلى الجزائر لنشاطه السياسي، 1956 انتدبته جبهة التحرير الجزائرية للالتحاق بالقاهرة،عين وزيرا للثقافة في أول حكومة جزائرية مؤقتة، وبعد الاستقلال سمي سفيرا بمصر ثم وزيرا = =للأوقاف من أهم مؤلفاته : الحرية ثمرة الجهاد، تونس 1924، هذه الجزائر 1957، حياة كفاح ثلاثة أجزاء 1977 .ينظر : كتاب : محمد بودينة، مرجع سابق، ص 115.

1 . ولد يوم 03 أفريل 1926 بمدينة الخروب التابعة لولاية قسنطينة، حفظ القرآن الكريم وتلقى فيها أولى دروسه وانخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري زمن سريته ثم بالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية .انتقل إلى تونس لمواصلة الدراسة وفيها تمكن من تأسيس حركة طلابية تابعة لحزب الشعب سنة 1947، أصبح عضو اللجنة المركزية بذات الحزب، بارك اندلاع الثورة التي أطلعه عند اندلاعها بعض مجموعة الستة .لكن اعتقاله في نوفمبر 1954 حال دون التحاقه بها، وبقي في السجن إلى غاية أفريل 1955، ليلتحق بوفد جبهة التحرير الوطني بالخارج، كان عضوا بلجنة التنسيق والتنفيذ، وعضو بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وعند تشكيل الحكومة المؤقتة الاولى في 1958/09/18 شغل منصب وزير شؤون شمال افريقيا ومنصب وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية في التشكيلة الثانية للحكومة الثانية التي ظهرت بداية عام 1960 .بعد الاستقلال شغل عدة مناصب .. لزهر بديدة، مرجع سابق، ص . ص 258 . 259 .

2 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 280 .

3 . نفسه، ص 284 .

4 جريدة العمل، "ملك المغرب يخطب في طنجة "، عدد 593، (1957/09/18)، ص 06 .

بقي السلطان المغربي محمد الخامس يغتنم كل مناسبة إلا ويذكر بالمسألة الجزائرية كيف لا وهو الذي خاض تجربة مريرة مع الاستعمار الفرنسي لبلاده بما فيه خلعه للعرش ونفيه في 1953/08/20 م وهو ما سجلته " المجاهد بمناسبة ذكرى أوت 1958 وعودة الملك للشعب عام 1956 م الذي أكد عن موقفه الايجابي من الثورة التحريرية قائلا : "إننا لا نستطيع الاستمرار في احترازنا الحالي، إن لم يحل المشكل الجزائري، ويعترف للشعب الجزائري بالحرية والسيادة ".و يضيف قائلا :" وقد أكدنا لفرنسا أن حرب الجزائر لا يمكن أن تنحصر في حدود الجزائر، وأنها كالنار في الهشيم تمتد إلى الأطراف، ولا بد أن تكتسح البلاد التونسية والمغرب ..."[1] .

ألقى السلطان المغربي خطابا بمناسبة يوم الجزائر الذي أعلن عنه في 30 من مارس 1958، حثّ فيه جميع طبقات المجتمع المغربي على بذل الجهود ومساندته للشعب الجزائري المناضل الذي تربطه بالمغرب روابط الدين واللغة والتاريخ وقال جلالته ما يلي :" لقد كنا في السنوات الأربع الأخيرة إلى جانب الشعب الجزائري المكافح ولم نبخل بأي مسعى قصد وضع حد لإراقة الدماء والوصول غلى حل يحقق للمواطنين الجزائريين ما يرمون إليه من حياة العزة والكرامة ويحترم في الوقت نفسه مصالح فرنسا والفرنسيين ،" .ويأسف السلطان المغربي على أن كل المساعي باءت بالفشل ولم تحقق الجهود المبذولة يقول :" لكن جميع النداءات والمساعي التي قمنا بها بقيت اليوم دون أي صدى ولم تزل الحرب الضروس متواصلة بلا هوادة تاركة وراءها الأطلال الدارسة والأشلاء المتناثرة، مجبرة العدد العديد من اللاجئين شيوخا ونساء وأطفالا إلى عبور الحدود فرار من الموت الذي يطاردهم فاستقبلناهم استقبال الأخ لأخيه وفتحنا لهم ديارنا وأفئدتنا وأدينا لهم كل ما تفرضه الأخوة والإنسانية، ولقد أجبرنا في الأيام الأخيرة على مضاعفة هذه الجهود نظرا لتضخم عددهم المتزايد يوما بعد يوم "[2].

كما استغل سلطان المغرب محمد الخامس فرصة لقاء الوفود الإفريقية في ندوة "آكرا" بغانا أين تحدث عن القضية الجزائرية قائلا :" إن القضية الجزائرية ستكون إحدى القضايا الرئيسية التي تبحثها هذه الندوة، إذ أن كفاح الشعب الجزائري الحر يدخل به شعوب إفريقيا للتحرر والنهوض "[3]

1 . جريدة المجاهد، "حرب الجزائر هي حرب المغرب العربي . محمد الخامس . "، عدد 30، (15 مارس 1958)، ص 01 .
2 جريدة العمل، "جلالة ملك المغرب يشيد بالجهاد الجزائري "، عدد 759، (1958/04/02)، ص 01 .
3 . الجريدة نفسها، "خطاب جلالة محمد الخامس "، عدد 772، (1958/04/17)، ص 01 .

تضاعف الموقف المغربي إزاء القضية الجزائرية بعد مؤتمر طنجة (27 . 30 أفريل 1958)[1] . ومما يذكر من مناقب الملك "محمد الخامس" أنه أحسن استقبال سفير جبهة التحرير الوطني " محمد خير الدين" يوم تعيينه هناك عام 1956، يقول هذا الأخير :" وجدت معاونة صادقة من رجال السلطة هناك " .ويضيف التحدث نفسه :" أنه عندما التجأت إلى المغرب مجموعة من الجزائريين من ذوي الكفاءات العالية، والشخصيات العلمية والإدارية الهامة، الذين رفضوا التعاون مع السلطات الفرنسية بالجزائر، وكان منهم الأطباء والصيادلة والمحامون والمختصون بالشؤون الإدارية، فاتصلت بالسلطان محمد الخامس وأطلعته على حقيقة أمرهم، فلم يدخر جهدا، حتى وفّر لهم الأعمال المناسبة، والمقام الطيب بين إخوانهم المغاربة "[2] .

حيّ الملك محمد الخامس في خطاب له في الذكرى 20 أوت 1958، كفاح الشعب الجزائري قائلا :" إننا نحرص في هذه المناسبة على تحية الكفاح المظفر الذي يواصله الشعب الجزائري النبيل ونرجو الله تعالى أن يغمد برحمته شهداءه وإنا لموقنون من أن الجزائر وأقطار المغرب العربي الأخرى ستتعاون معا في صالح شعوبها وفي سبيل تدعيم السلم في حوض البحر الأبيض المتوسط "[3]، و بمناسبة ذكرى الثورة الجزائرية، عبّر السلطان محمد الخامس عن تضامنه مع الشعب الجزائري في كفاحه التحريري قائلا : " بمناسبة ذكرى الثورة التحريرية الجزائرية نوجه إلى الشعب الجزائري تحياتنا الأخوية ونعبر عن تضامننا في كفاحه التحريري زيادة عن روابط الجنس والدين واللغة والتاريخ والحوار بين المغرب والجزائر، فإن المغرب يعبر عن تعلقه بالحرية ويؤكد حق الشعب الجزائري في الاستقلال وهو شرط لتشييد وحدة المغرب العربي، ونأمل في أن تثمير الجهود التي تعمل في كل مكان لإيجاد حل يضمن الحرية والاستقلال للشعب الجزائري وأن يجعل حدا للحرب التي تدور بأرض البلد الشقيق "[4].

1 . إن قرارات مؤتمر طنجة جاءت داعمة للقضية الجزائرية والقبول بتأليف حكومة جزائرية بعد استشارة تونس والمغرب لمعرفة أكثر أنظر، جريدة الخبر، يومية جزائرية مستقلة، "مؤتمر طنجة"، العدد مجهول، التاريخ : 27 / 09 / 2007 . ولتفاصيل أكثر، ينظر : إسماعيل دبش، مرجع سابق ، ص 223 .

2 . شهادة علي الإدريسي، ، مجلة الذاكرة الوطنية، مرجع سابق ، ص 137.

3 . جريدة العمل، " تحية ملك لشعب مناضل "، عدد 878، 1958/08/21 م، ص 01 .

4 . جريدة نفسها ، "ملك المغربي وجه برقية .... "، عدد 941، 1958/11/02 م، ص 03

أكد الملك محمد الخامس أثناء استقباله للوفد الجزائري برئاسة "كريم بلقاسم" نائب رئيس الحكومة المؤقتة ووزير القوات المسلحة [1] مساندته المطلقة لحرب التحرير الجزائرية وللقضية الجزائرية العادلة التي تشكل اهتماما محوريا للحكومة المغربية ومما جاء في البيان المشترك مايلي : " إن جلالة محمد الخامس أكد من جديد أن الجزائر لا تزال محور مشاغله وأن الشعب المغربي متضامن مع لأخيه الشعب الجزائري وأنه يسانده في كفاحه من أجل الحرية التي هي الشرط الأساسي لتشييد وحدة المغرب العربي وتمتين استقلاله وتحقيق مصيره "[2].

كان لهذا اللقاء نتائج مهمة على تقوية العلاقات الجزائرية المغربية فقد أعرب المغرب عن دعمه السياسي لأهداف الحكومة المؤقتة وأظهر من جديد استعداده لمواصلة دعم الثورة الجزائرية سياسيا وحتى عسكريا وتسهيل نشاطاتها .

امتدت جهود المغرب السياسية لصالح القضية الجزائرية وكسب الدعم السياسي لها والتنديد بمواقف التعنت الفرنسي إزاء المشكل الجزائري، واستنكر الملك محمد الخامس القرار الفرنسي إجراء التجارب النووية بالصحراء الجزائرية [3].

و بعث مذكرة للجنرال شارل ديغول مؤكدا فيها على رفض بلاده إجراء أية تجارب نووية أيا كانت قوة التجارب المجراة التي تقوم بها وإننا نستنكرها [4] ، إن الدعم السياسي للقيادة المغربية تجاه القضية الجزائرية لم تبق في إطاره الداخلي بل حاول الاتصال بمختلف الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمسألة الجزائرية ومنها اتصاله بالرئيس الأمريكي الذي استعطفه بالتدخل

1 . زيارة الوفد الجزائري مكونة من كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلحة والسيدين بوصوف ومهري كانت من 13 إلى 29 ماي 1959 م، أجروا خلالها عدة اتصالات مع الحكومة المغربية والملك محمد الخامس ،ينظر : جريدة المجاهد ،" زيارة إلى المغرب الشقيق "، العدد 43، (1959/06/01)، ص 02 .

2 . جريدة المجاهد ،"زيارة إلى المغرب الشقيق "، نفسها .

3 . قامت فرنسا بتجارب نووية في الصحراء الجزائرية من دون مراعاة مشاعر الجزائريين وقد بدأتها منذ 13 فيفري 1960و هناك أربع قنابل ذرية فجرت في منطقة رقان سميت باليربوع الأزرق وأن طاقتها تعادل ثلاث أضعاف طاقة هروشيما باليابان ،و تلتها تجربة ثانية في 1أفريل 1960 سميت باليربوع الأبيض ثم تلتها تجربة ثالثة في 27 من نفس الشهر سميت باليربوع الأحمر وتجربة رابعة في 25 أبريل 1961 سميت باليربوع الأخضر ،و لا تزال هذه المواد المشعة تأثر على الكائنات الحية حتى وقتنا الحالي . للمزيد أنظر: د عبد الكاظم العبودي، التجارب النووية الفرنسية ومخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة والبيئة في المدى القريب والبعيد , مجلة المصادر , العدد1 , الموافق لـ 1999 , ص181.

4 . محمد الخامس، انبعاث أمة، ج5، مجموعة الخطب التي ألقاها الملك محمد الخامس من 1960 . إلى 1961 م، المطبعة الملكية، الرباط، 1961، ص 102 . ينظر أيضا : عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص 170 .

لدى الحكومة الفرنسية . أثناء زيارة ديغول أمريكا في أفريل 1960 . لوضع حد لاستمرار الحرب بقوله : " وإنه لمما يزيد الولايات المتحدة الأمريكية فخرا وشرفا ورفعة أن تعمل لإعادة السلام إلى الجزائر وإقناع فرنسا بضرورة التعجيل بحل مشكلة الجزائر حلا يلبي طموح شعبها إلى التمتع بالحرية والاستقلال "[1] .

مهما كانت المبادرة التي تصدر من الملك محمد الخامس، سواء من خلال اتصاله بمختلف قياديي جبهة التحرير الجزائرية أو بالفرنسيين أنفسهم أو حتى بالذين يدعمون فرنسا في إطار الحلف الأطلسي، فإن هذه المساعي تحسب له على أنه لم يدخر جهدا في سبيل الدفع بالقضية الجزائرية إلى الحلول السلمية التي تناسب الشعب الجزائري ولهذا فرسالته للرئيس الأمريكي تحمل دلالة خاصة مفادها أنكم الدولة الأكبر ومنكم يمكن أن يأتي الحل وأيضا توقفوا عن دعم فرنسا سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا، الأمر الذي أطال من عمر المشكلة .

2 . 1 . 2 . موقف ولي العهد " الأمير حسن" : تجلى موقف الأمير ولي العهد المغربي "الحسن الثاني"[2] بشكل خاص وعلني بداية من عملية الاختطاف للقادة الجزائريين، أين أصدر بيانا في هذا الشأن منددا بالعملية التي قامت بها فرنسا والتي أهانت بها الشعب المغربي قبل الجزائري قائلا : " إن فرنسا قد خانت عهودها وجرحت كرامة ملك صديق وعلى فرنسا الآن أن تبادر بعرض اقتراحات من شأنها أن تمحو الاهانة وتصلح ذات البين، والمغرب يترقب ذلك منها وسوف لا يقبل السلطان إلا الاقتراح الذي يرتضيه والذي يكون ملائما لمصالح المغرب "[3] .

إدانة صريحة من ولي العهد المغربي الحسن الذي اعتبرها إهانة للملك وللشعب المغربي، متهما فرنسا بالخيانة، وهو موقف ينم عن عدم رضى الرسميين المغربيين بما حدث خاصة وأن قادة الثورة الجزائرية كانوا في ضيافتهم، هذا التنديد يبدو أنه ظاهريا فقط من لدن ولي العهد لأنه وبالنظر إلى ما قاله المختطف آنذاك أحمد بن بلة من أن الأمير "الحسن" يكون هو وراء العملية في شهادته

1 . محمد الخامس، المصدر السابق، ص 107 . ينظر أيضا : عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية والمغرب العربي ، المرجع السابق، ص 171 .

2 . الحسن الثاني : هو الحسن بن محمد الخامس المعروف بالحسن الثاني ولد بتاريخ 1929/07/09، تلقى تعليمه بالبيت الملكي ثم انتقل إلى فرنسا ليتحصل على شهادة الليانس في الحقوق بجامعة بوردة، تولى حكم بلاده بعد وفاة واده في شهر فيفري 1961 إلى غاية وفاته إثر نوبة قلبية يوم 1999/07/23 م . شهدت فترة حكمه العديد من الاضطرابات ومحاولات الانقلاب عليه .لزهر بديدة مرجع سابق، ص 284 . 285 .و ينظر أيضا : عبد القادر العريبي، مرجع سابق .ص 384 ،

3 . جريدة العمل، "غي موللي غير قادر على مسح الاهانة" ، عدد 346، (03 /12 /1956)، ص 01.

عن الحادثة يقول :" إنّ ولي العهد الحسن الثاني والوزير "أحرضان" يكونان قد تآمرا مع الفرنسيين لاختطافنا بدليل أننا كنا سنركب طائرة الملك "محمد الخامس"، ثم أنزلنا منها بحجة ذهابه مع حرمه، ثم أركبنا طائرة أخرى وأبلغنا أنها ذاهبة إلى وهران، وأخيرا وقبل أن نقل الطائرة الثالثة وجدنا أنفسنا منفردين " .ويضيف :" قلت للوزير "أحرضان" :" إن حصل لنا مكروه فأنا أحملكم المسؤولية، ووجدنا أنفسنا في النهاية مختطفين، أثناءها تذكرت كلام الرئيس جمال عبد الناصر الذي حذرني من الذهاب إلى المغرب قبلها، لأن مؤامرة تدبّر هناك "[1].

لعل الأحداث التي طالما فرضت نفسها على أرض الواقع، دفعت بولي العهد الأمير "الحسن" طلب مقابلة ممثلي جبهة التحرير الجزائرية وهما السيدان : فرحات عباس واحمد توفيق المدني في 23 أفريل 1957 م، يقول أحمد توفيق المدني : " أراد أن يجس نبضنا عن موقفنا إزاء الأوضاع التي تميزت بالخسائر المادية والبشرية من كلا الجانبين، وفهمنا من كلامه أنه يريد إقناعنا بالتفاوض ليس على أساس الاستقلال أو تحقيق الأهداف التي تسعى الجبهة لتحقيقها " .ويضيف المتحدث توفيق المدني :" تولى عباس الرد بالرفض قائلا :" أن فرنسا هي التي عليها أن تعترف بحقنا في تقرير المصير ".و في الأخير لم يجد ولي العهد سوى أن يقول :" نحن معكم على أي حال ومهما كانت الظروف، إلا أننا كنا نأمل أن نجد عندكم مرونة أكثر مما أبديتموه"[2].

رافع ولي العهد المغربي عن الجزائر أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها أكتوبر 1960، فأشار إلى التناقض في مواقف فرنسا التي منحت الاستقلال إلى تسع أقطار افريقية وترفض في الوقت نفسه استقلال الجزائر، وأكد أن الشعب الجزائري ملتف حول الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وصرح بأن رفض الجمعية العامة للأمم المتحدة لطلب الحكومة الجزائرية الخاص بتنظيم الاستفتاء أممي بالجزائر قد يدخل إفريقيا في الحرب الباردة "[3] .

2 . 2 . موقف الحكومة المغربية :

2 . 2 . 1 . موقف رئاسة الحكومة : الحكومة المغربية أيضا كانت لها مواقف إزاء ما كان يحدث في الجزائر، من خلال التصريحات الصادرة من رئيس الحكومة أو الوزراء على مختلف المهام

1 . شهادة أحمد بن بلة، لجريدة : الشروق اليومي ،يومية جزائرية، عدد 3627، تاريخ(16 أفريل 2012)، ص 08 .
2 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 295 . 298 .
3 . جريدة العمل، " الجمعية العامة في يومها الرابع عشر "، عدد 1540، 1960/10/05 م، ص 04 .

الموكلة إليهم، ومما نسجله في هذا، ما قاله رئيس الحكومة المغربي السيد" بوعبيد " مؤكدا "أن استقلال تونس والمغرب لن يكون له معنى طالما لم يقع حل لمشكلة الجزائر"، ومن الأسئلة التي ألقيت عليه سؤال يتعلق بموقف المغرب بالنسبة للمشكلة الجزائرية فأجاب :" لن يكون أي معنى لما وقع بتونس والمغرب، ما لم تحل القضية الجزائرية، إن بين شعبي المغرب والجزائر تضامن عميق ماانفك يزداد يوما فيوما وإن المغاربة في قلق شديد لما هو واقع الآن بالجزائر، وإن النظرية القائلة بعدم وجود ممثلين حقيقيين للشعب الجزائري مخطئة كل الخطأ، إذ أن الثوار الجزائريين بالجبال يأملون بكل قواهم أن تحل قضيتهم بوسائل سلمية " .وأضاف :" إن المغاربة على استعداد للتوسط بين الجزائريين والفرنسيين حتى يتم اللقاء، وتبدأ المفاوضات بينهم .أما الشيء الذي لا يفهمه الشعب المغربي هو موقف الحكومة الفرنسية فنحن لا نعلم هل هي مازالت تريد الاندماج أم هي صارت تريد شيئا آخر ؟، ولقد بدأنا نفهم أن كل ما قالته الحكومة الفرنسية في الماضي إنما هو مغالطة والحقيقة هي أن الحكومة الفرنسية تريد أن تجعل استقلال الجزائر مستحيلا "[1].

أما بشأن الوساطة التي تقدمت بهما الحكومتان المغربية والتونسية لحل القضية الجزائرية، كان للسيد : "مبارك البكاي" جواب لإحدى الصحف السويسرية يوم 1958/02/04 قائلا :" إن عرض الوساطة الذي تقدمت به الحكومتان المغربية والتونسية يدل على أن هناك حلولا ممكنة لمشكلة الجزائر، على أن الحل المثالي موجود في الحق المعترف به لجميع الشعوب في تقرير مصيرها، طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ." واستطرد الرئيس "مبارك البكاي" يقول :" إن بلدان شمال إفريقيا تكون كلا متآلف الأجزاء في الميادين : اللغوي والجغرافي والروحي وارتقاء الجزائر إلى استقلالها التام سيعزز سياستها الودية الموجودة منذ قرون إزاء الأمم المجاورة الشقيقة ولن يكون حائلا دون حسن تفاهم الشعوب الثلاثة فتغيير النظام السياسي في تونس مثلا لم يمنع من العلاقات التونسية . المغربية من النمو والازدهار"[2].

عبرت الحكومة المغربية عن تأييدها لكل ما تسعى إليه الحكومة الجزائرية المؤقتة و بالشروع في المفاوضات الجزائرية . الفرنسية، ومما جاء في البيان الحكومي :" .. .وعلى إثر مباشرة الحكومة الجزائرية المؤقتة مفاوضاتها الرسمية مع الحكومة الفرنسية في شهر جويلية 1960 م، اجتمع مجلس الوزراء المغربي وأصدر بلاغا يعبر عن تأييده لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة جاء فيه :" يعرب

1 جريدة العمل، "المغرب على استعداد للتوسط"، عدد 155، (1956/04/21 م)، ص 04.

2 . الجريدة نفسها، "رئيس الحكومة المغربية يتحدث عن الجزائر"، عدد 711، (1958/02/05)، ص 03 .

مجلس الوزراء المغربي عن موافقته التامة لقرار الذي اتخذته الحكومة الجزائرية وتعتبر الحكومة هذه الخطوة عنصرا من عناصر حل القضية الجزائرية واستتباب الأمن في المغرب العربي[1] .

حمّل الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية مسؤولية فشل المفاوضات الجزائرية الفرنسية في بيان مفاده : " يجب أن يكون للوفد الجزائري كافة الضمانات الكفيلة بمساعدته على إجراء مفاوضات مثمرة "، ويضيف :" ليس من المعقول أن تصطدم المقابلات التي ستجعل حدا للنزاع بمصاعب من نوع التي ذكرها بلاغ الحكومة الجزائرية المؤقتة "[2] .

2 . 2 . 2 . وزارة الخارجية : ألقى"عبد الخالق الطريس" زعيم حزب الاستقلال المغربي وأيضا وزيرا للخارجية في مؤتمر الصداقة الإسلامية الجزائرية خطابا جاء فيه :" لا يخفى على الفرنسيين أن تونس والمغرب يبذلان كل ما في وسعهما لمساعدة الجزائر في تحقيق استقلالها وأن جلالة محمد الخامس وجميع السياسيين المسئولين المغاربة لا يدخرون جهدا في إقناع الحكومة الفرنسية بأن الوقت قد حان للاستجابة للمطالب الوطنية بالجزائر، كما أننا عاملون لإقناع الشعب الفرنسي في أن الحل الوحيد ينحصر في فتح مفاوضات مع قوات الثورة الجزائرية في الداخل والخارج ولا تكون المفاوضات لا معهم " .وأضاف :" إن الجزائر الان متحدة وإذا ما اتحد شعب اكتسب قوة لا تتغلب عليها أية قوة في العالم ". . وأشار في خاتمة خطابه على أن الجزائر لا تتمتع بتأييد المغرب فحسب بل هي تتمتع بتأييد تونس والعالم العربي الإسلامي وأحرار العلم بأسره، وسيأتي اليوم الذي تتحرر فيه الجزائر وتتحد اتحاد أخوة مع تونس والمغرب وتتكون إذ ذاك الولايات المتحدة بشمال إفريقيا "[3].

بقي الموقف المغربي الرسمي ثابتا إزاء القضية الجزائرية، يتجلى أيضا من خلال خطاب وزير الخارجية المغربي وزعيم حزب الاستقلال السيد : أحمد باللافريج، وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، كان خطابه دفاعا عن الجزائر وعن حقها في الاستقلال والحرية قال :" هناك حرب قائمة في الجزائر وتركت وراءها آلاما ومصائب والشعب الجزائري الآن تربطنا به روابط كثيرة، يعيش الآن مآسي أليمة في حياته، وجلالة الملك الذي يعترف له جميع الناس بعطفه على ذلك الشعب الأبي الشجاع بتأثره كثيرا للمحنة الشاقة التي تمر بها الجزائر المجاورة .وأضاف بالافريج قائلا :" إن الجزائر هي أول الدول التي تطالب ألان بحريتها واستقلالها، وترى أن استعمال القوة غلط لان قضية

1 . جريدة المجاهد، العدد 71، (1960/06/27)، ص 04 .

2 . جريدة العمل، العدد 72، (1960/07/11)، ص 06 .

3 . الجريدة نفسها ، " ستكون ولايات متحدة في شمال إفريقيا "، عدد 170، (1956/05/10)، ص . ص 1 . 4.

الجزائر هي قضية سياسية يجب حلها بطرق المفاوضات وترى أن الحلول المتخذة دون استشارة الشعوب المستعمرة لا تحظى بالنجاح "[1] .

و تابع الوزير المغربي خطابه بقوله : " إننا نرى أن عهد الحلول التي تفرض فرضا قد مضى وأن عهد الاستعمار والسيطرة بقوة السلاح قد انقضى وولى، وإننا نلاحظ أيضا وبأسف شديد أن الحالة بالجزائر لم تتغير منذ المناقشات الأخيرة بدورة الأمم المتحدة في السنة الماضية بل إنها أصبحت أكثر خطورة رغم الحل المعتدل الذي اتخذته الجمعية العامة في السنة الماضية "، كما اعتبر أن آثار الحرب الجزائرية تنعكس مباشرة على الأوضاع في المنطقة ولاسيما الأوضاع الداخلية في المغرب الأمر الذي قد يؤدي إلى تسمم العلاقات المغربية . الفرنسية يقول :" وإن آثار تلك الحرب المباشرة واليومية في الشؤون الداخلية لبلادنا أصبحت وخيمة وتزداد تعفنا، وقد تؤول غلى تسميم علاقاتنا مع فرنسا والنار أصبحت تشتعل على حدودنا وقد تشتعل فوق أرضنا، وإن عدد اللاجئين اخذ يتزايد كل يوم وهذا يضع مشكلا إنسانيا من الخطورة بمكان "[2].

أثناء عرضه سياسة المغرب الدبلوماسية . وزير الخارجية . الذي ألقاه يوم 1956/04/29 م يقول عن الوضع في الجزائر مايلي :" ...لقد أخبرنا الحكومة الفرنسية أننا لا يمكننا أن نوافق على سياستها في الجزائر، وإن فرنسا يجب أن تحل المشكلة على أساس الرغبات المشروعة للجزائريين "[3]، وتابع يقول السيد بالافريج وزير الخارجية المغربي . في موضع آخر وبإذاعة الأمم المتحدة أجاب عن سؤال حول قضية الجزائر المدرجة في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة للأمم المتحدة، قال :" إن حكومة المغرب ترى أن حل قضية الجزائر مسألة وقت، وأنه لا بد أن يتحقق استقلال الجزائر ...و قد أعلنا موقفنا الرسمي في الجمعية العامة، وقلنا إن المفاوضات المباشرة بين فرنسا والجزائر هي الطريقة الوحيدة لتسوية القضية، وإذا اتفق الطرفان على دعوتنا فلا مانع لدينا من الاشتراك في هذه المفاوضات ." وسئل الوزير عن اقتراح جبهة التحرير الجزائرية بضرورة إشراك تونس والمغرب في مثل هذه المفاوضات وعلى الخطوة التي ينبغي أن تتخذها الجمعية العامة في معالجة قضية الجزائر فأجاب :" إننا نحبذ هذا الاقتراح، والشيء الذي يجب على الجمعية العامة أن تعمله في هذا الصدد هو أن تصدر قرارا توصي فيه بإجراء المفاوضات بين فرنسا والجزائر .." وتابع المتحدث . بلافريج .

1 . جريدة العمل ، " التفاوض أساس لحل مشكلة الجزائر "، عدد 603، (1957/10/01)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها ، "القوة لا تحل القضية ".

3 . عبد الله مقلاتي وصالح لميش، ، المغرب والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 240 .

قوله :" لأن المغرب حكومة وشعبا يعلق آمالا عريضة على الأمم المتحدة ويرى فيها وسيلة لضمان حقوق الشعوب الصغيرة وسيادتها، ونرجو أن لا تخيب هذه الآمال .."[1] .

2 . 2 . 3 . وزارة الداخلية : أفضى السيد " رضا غديرة " وزير الداخلية والفلاحة المغربي بتصريح بخصوص الوضع في الجزائر بعد أن لاحظ الوزير المغربي أنن الوضع بالجزائر يثير استنكار الضمير العالمي قال :" إذا تواصل الضغط والقمع الفرنسيان المسلطان على الشعب الجزائري بنفس الشدة فسنفكر بدون شك في وضع جزء من ترابنا الوطني تحت تصرف إخواننا الجزائريين لا ليواصلوا تكوين مراكز التجمع به فحسب بل ليتخذ منه أيضا نقطة هجوم ودفاع ." ثم لاحظ الوزير المغربي أن فرنسا نفسها قد تجاوزت صراحة أو ضمنيا مبدأ تقرير المصير أو تنكرت له وعبر عن أمله في إيجاد حل عاجل للمشكلة الجزائرية ." وختم الوزير المغربي حديثه قائلا :" نظرا لهذه الأسباب كلها فإن المغرب قد صمم على بذل كل مجهود للتعجيل بتحرير الجزائر"[2] .

2 . 2 . 4 وزير الأخبار: أدلى السيد عبد الله إبراهيم وزير الأخبار بالمغرب إثر عملية القرصنة الجوية للقادة الجزائريين بتصريح جاء فيه : إن إلقاء القبض على القادة الوطنيين الجزائريين قد أحدث حالة بالغة الخطورة، وقال: إن الحكومة المغربية تشعر إزاء هذا الصنيع باشمئزاز واستغراب خصوصا وأن الاتصالات الجارية بين الحكومة المغربية وقادة الجزائر حصلت بطلب من فرنسا وبتشجيع منها، ويضيف : لقد تأثر جلالة السلطان أيما تأثير لهذا الحادث المؤلم، وجلالته يعتبر هؤلاء الزعماء ضيوفه وفي حمايته وجلالته لن يقبل بحال هذا الاعتقال وإذا لم تتراجع الحكومة الفرنسية في قرارها فإن جلالته والحكومة المغربية سوف يضطران لاتخاذ جميع التدابير اللازمة، هذا وإني ألاحظ لكم بهذه المناسبة أن السيد المحمدي رئيس الحكومة بالنيابة قد اتصل بممثل فرنسا في المغرب وأبلغه احتجاجات المغرب، كما انه اتصل بسفراء أمريكا، بريطانيا ن اسبانيا، وأطلعهم على خطورة الحالة الراهنة[3].

1 . جريدة العمل، "حديث وزير خارجية المغرب بإذاعة الأمم المتحدة "، عدد 609، (1957/10/08)، ص 03، يقول ناقل الحوار : ".مقتطفات من مقابلة خاصة بدار الإذاعة المغربية مع السيد احمد بلافريج وزير خارجية المغرب سجلت في استوديوهات الأمم المتحدة بالمقر الدائم قبل عودته إلى الرباط ".

2 . الجريدة نفسها، " وزير داخلية المغرب يصرح "، عدد 1881، تاريخ (1961/11/07)، ص 06 .

3 . نفسها ، فرنسا هي التي رغبت، عدد 310، 1956/10/23، ص 01 و08 .

عبر السيد أحمد العلوي وزير الأخبار المغربي في صحفية بمناسبة إعلان وقف القتال في الجزائر عن شعوره بالفرح والارتياح فور سماع نبأ توصل المفاوضات الفرنسية الجزائرية بإيفيان إلى حل إيجابي وكذلك نبأ القرار بوقف القتال في الجزائر وقال :" وطبيعي بالنسبة لنا فإن الهدف المنشود ليس هو وقف القتال وإنما استقلال الجزائر، وإن الاتفاق الذي حصل أمس بإيفيان لهو اعتراف فرنسا وحكومتها باستقلال الجزائر ةو بوحدة ترابها وشعبها ." وأكد الوزير المغربي أن إفريقيا الشمالية بأسرها كانت فقدت استقلالها بفقدان الجزائر سيادتها "[1] .

2 . 2 . 5 الدوائر الرسمية المغربية : أبدت الدوائر الرسمية المغربية إعجابها بهدوء وواقعية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي عرفت كيف تحبط مناورات بعض الأوساط الرجعية الفرنسية التي لا ترغب في إيجاد تسوية مرضية للقضية الجزائرية، وتتبع الحكومة المغربية والدوائر السياسية والدبلوماسية بالرباط بمزيد من الاهتمام تطور الوضع وتأمل أن تتوصل الجزائر وفرنسا إلى إيجاد تسوية مرضية للقضية الجزائرية خصوصا وأن سفر السيدين بومنجل وبن يحي أمس إلى باريس يبعث آمالا عريضة، وتقول تلك الدوائر : إن هذا لتقدم الحثيث في سبيل التقارب يجب أن لا يضيع أو ينسف من طرف الاستعمار الذين استعملوا إلى حد الان طرقا شتى لعرقلة كل تفاوض "[2] .

2 . 2 . الموقف الرسمي السياسي للدولة المغربية :

تجسد الموقف الدبلوماسي المغربي تجاه القضية الجزائرية بشكل كبير في الأمم المتحدة، وفي بعض المناسبات التي كانت تجرى في دول كبرى تناقش فيها المسألة الجزائرية منها ما قاله سفير المغرب بواشنطن السيد : "المهدي بن عبود" أثناء مؤتمر الطلاب العرب بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية يوم الثالث من سبتمبر 1957 م، والذي اختار لخطابه العنوان التالي :" الاستعمار والسلام وتشييد العالم العربي"، وقال بخصوص القضية الجزائرية :" إن الجزائر . عضو أسرتنا العربية . تعد مثالا نموذجيا للاستعمار والسيطرة الاستعمارية التي تؤول إلى التشويش في الداخل والخارج وهذه الوضعية تضر بفرنسا والجزائر معا ولكن فرنسا تخسر أكثر من الجزائر، إن إرادة الشعب الجزائري

1 . جريدة العمل ، " تصريح لوزير الأخبار المغربي"، عدد 1994، (1962/03/19)، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها ، " المغرب : تفاؤل بواقعية الحكومة الجزائرية "، عدد 1453، (1960/06/23)، ص 04 .

في الوصول إلى حريته في تقرير مصيره لا ترجع إلى الوراء ووصوله إلى غايته ليس بعيدا، إن قبول فرنسا باستقلال الجزائر سيكون أحسن ضمان لمصالحها الاقتصادية والإستراتيجية "[1] .

تأسف مندوب المغرب السيد : "عبد اللطيف الفيلالي"، لموقف فرنسا المتمسكة بالحلول القائمة على القوة، كما انتقد الجيوش الأجنبية المتواجدة بالمغرب . يقصد فرنسا واسبانيا . باعتبار أن هذه القوات تستعمل الأراضي المغربية مركزا للعمليات العسكرية الموجهة ضد الشعب الجزائري، ودعا الدولتين للجلاء من الأراضي المغربية " .وواصل مندوب المغرب الحديث عن الحكومة الجزائرية الحرة والمفاوضات قائلا : " إن المفاوضات هي الآن ضرورية أكثر من كل وقت ولذلك فإن تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة يعتبر خطوة حاسمة في طريق الحل النائي للقضية الجزائرية ." وذكر السيد "الفيلالي" أن اعتراف المغرب بحكومة جزائرية لا يعتبر عملا عدائيا إزاء فرنسا بل إن حكومة المغرب وحكومة تونس يجددان وساطتهما وهما تحت طلب الطرفين[2] .

2 . 3 . موقف الأحزاب المغربية :

2 . 3 . 1 . . حزب الاستقلال المغربي :أعرب حزب الاستقلال المغربي عن مساندته للثورة الجزائرية على لسان زعيمه علال الفاسي الذي كانت له اتصالات وتنسيق مع قادة جبهة التحرير الوطني بالقاهرة وتبنى وحدة الكفاح المغربي الجزائري قبل أن يتحقق استقلال المغرب، لكن المواقف المساندة والمؤيدة لقادة جبهة التحرير الجزائرية من قبل الحركة الوطنية المغربية في القاهرة لم تكن تعبر عن واقع ما آل إليه الوضع الداخلي للمغرب الأقصى لان حزب الاستقلال المغربي مع تطور الوضع السياسي وافق على الخطوط الأولى للاستقلال عن طريق المفاوضات وأعلن وقوفه إلى جانب الملك ودعا حركة المقاومة إلى توقيف نشاطها الثوري وبالتالي تخلى عن مبدأ مواصلة الكفاح المسلح ضد الفرنسيين وتنسيق العمل المغاربي المشترك وانصب اهتمامه بالمشاركة في السلطة وتحقيق أهداف قطرية بأقل خسائر ممكنة وهو ما جعله في ديسمبر 1955 أثناء انعقاد المؤتمر الاستثنائي لم يتخذ أي موقف بخصوص الجزائر وكرس اهتمامه بالمسائل الوطنية [3] .

1 . جريدة العمل ، "مؤتمر الطلاب العرب يدرس قضية الجزائر "، عدد 580، (1957/09/04)، ص 06 .

2 . الجريدة نفسها، "مندوب المغرب يقول "، عدد 918، (1958/10/07 م)، ص 03 .

3 . ينظر : عبد الله مقلاتي . الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مرجع سابق، ص ص 130 . 131.

هذا التوجه الجديد لحزب الاستقلال بتأييده للمفاوضات ودخوله إلى جانب حكومة الملك وإن أثر ذلك على التنسيق بين جيش التحرير الوطني الجزائري وحركة المقاومة وجيش التحرير المغربي باضمحلال التأييد[1] بعد رفع اللبس الذي اكتنف بعض قادة حزب الاستقلال، وتأكدوا من الأهداف التي تعمل لأجلها الثورة، عمل هؤلاء على دعم الثورة سياسيا في مختلف المناسبات والمحافل وهو ما تجلى في الخطابات العديدة التي نقلتها الصحافة ومنها ما أفادت به جريدة "العمل " التي نقلت أن :" زعيم حزب الاستقلال المغربي السيد علال الفاسي، ذكر في مناسبات عديدة أن وحدة الشمال الإفريقي لا مناص منها وأن استقلال الجزائر ضرورة لهذه الوحدة، ومما قاله في هذا السياق أن استقلال الجزائر ليس ببعيد يقول :" إن وحدة الشمال الإفريقي قد تحققت كثيرا من المرات في التاريخ وأن هناك صعوبة أخرى أمامنا وهي تحقيق الاستقلال الجزائر الشقيقة التي يجاهد في سبيلها إخواننا الجزائريون بتأييد شعوب المغرب العربي والمسلمين الأحرار في كل مكان ."و استطرد الزعيم قائلا :" إن استقلال الجزائر ليس ببعيد وإن وحدة شمال إفريقيا ستتحقق في القريب ." وختم بقوله :" وإذا ما تحققت هاته الوحدة فسوف لن يمتنع أي مغربي تونسيا كان أو مراكشيا أو جزائريا من مد المساعدة لفرنسا في نطاق المصلحة العامة وعلى قاعدة العلاقات الحرة بين شعوب حرة "[2].

أشاد الزعيم علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي، في المهرجان الذي نظم بملعب طنجة بمناسبة ذكرى وفاة أحد أبطال المقاومة المغربية بالشعب الجزائري وتمرير رسالة للسلطات الفرنسية بضرورة إيجاد حل للقضية الجزائرية، مؤكدا من أن مصلحة فرنسا ترضية رغبات الشعب الجزائري في الاستقلال والسماح لإفريقيا الشمالية بالقيام بدورها في صيانة حضارة حوض البحر الأبيض المتوسط ووقاية القيم الروحية التي ترتكز عليها، ويكفي لأجل الوصول إلى ذلك أن تتجرد فرنسا من التسلح الاستعماري "[3] .

---

1 . يقول أحمد توفيق المدني بعد أن اشتكى "بوصوف "من صعوبات تطال نشاط الجزائريين بالمغرب، وتسببت في خلافات تعوق التضامن المغاربي مع الثورة الجزائرية، جراء معارضة بعض الأطراف السياسية لتوجهات جبهة التحرير الوطني، ويذكر في هذا الشأن أحمد توفيق المدني أنه بناء على طلب "بوصوف" انتقل رفقة الأمين دباغين إلى المغرب في 18 فيفري 1957 وتحديدا بتطوان للاتصال برجال المقاومة وحزب الاستقلال واجتمع الوفد الجزائري بممثلين عن حزب الاستقلال الذين عبروا عن استيائهم من تصريحات بعض السياسيين الجزائريين من أن الجبهة تسير في طريق شيوعي، تصدى الوفد الجزائري لتكذيب ونفي هذه الأقوال وصرح المدني لمحدثيه :" لسنا شيوعيين ولا نكون شيوعيين ..." إننا لا نعمل إلا في دائرة الإسلام والعروبة ووحدة المغرب العربي، وأمام هذه التأكيدات اقتنع ممثلو حزب الاستقلال بوجهة نظر جبهة التحرير الوطني وأبدوا تضامنهم مع الكفاح الجزائري" .، أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 282 . 283 .

2 جريدة العمل، " الزعيم علال الفاسي يؤكد وحدة شمال افريقيا "، عدد 405 ،(1957/02/09)، ص 06 .

3 . الجريدة نفسها، " الزعيم علال الفاسي يتحدث عم مشاكل الشمال الإفريقي "، عدد 517 ،(1957/06/21)، ص 01 .

و إثر اجتماع اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال في 02 مارس 1958 م أكد بيانها أنها قامت بتحليل الحالة في مجموع الشمال الإفريقي على إثر الحرب في الجزائر والتطورات التي طرأت على الحالة الدولية، تعلن اللجنة التنفيذية عن احتجاجها ضد خلق منطقة تدعى الآن بـ منطقة الموت . في التراب الجزائري وعلى طول الحدود التونسية يطرد منها السكان طردا ..."[1]، كما ناشد حزب الاستقلال المغربي .السلطة الفرنسية بضرورة الكف عن متابعة الطلبة الجزائريين، وأشار إلى ذلك بإسهاب علال الفاسي خلال مهرجان الرباط الذي عقد تضامنا مع الثورة الجزائرية في سبتمبر 1958 والذي حضره ما يزيد عن 50 ألف مواطن مغربي، ومما جاء في كلام الفاسي:" لقد أشتد القمع البوليسي على أبناء الشمال الإفريقي من تونسيين وجزائريين ومغاربة، وقد تجاهلت السلطة الفرنسية أن في تونس والمغرب مئات الآلاف من الفرنسيين يتمتعون بكل ما يمكن من أنواع الحماية والاطمئنان وأن مقتضى المعاملة بالمثل كان يفرض علينا أن لا تقلق العملة والطلبة المقيمين بأرضها "[2].

لقد ناصر حزب الاستقلال القضية الجزائرية ومن مظاهر ذلك الإضراب الشامل الذي دعا إليه في 16 سبتمبر 1958 تضامنا مع الجزائر، ومهرجان الرباط الذي عقد في ملعب الفتح الرياضي ومهرجانات أخرى شهدتها مدن مغربية منها زمور، مكناس وفاس ووجدة ومراكش وطنجة وبن ملال وتيطوان وسوس وكلها تضامنا مع الثورة الجزائرية كما صادفت هذه المهرجانات ميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية وكانت دعما لها، وقد ساند علال الفاسي الثورة الجزائرية وقال:" أنها ستغير مصير الأحوال في المغرب العربي وإفريقيا وفي فرنسا نفسها وستقلب الأوضاع الدولية على الرغم مما يريده الساسة الكبار"[3]

2 . 3 . 2 . إتحاد القوات الشعبية المغربية : يمثل المهدي بن بركة الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية المغربية ولذلك لا عجب إذا ساند حركات التحرر في العالم ومنها الثورة الجزائرية إذ شغلت الثورة التحريرية حيزا من الميثاق للمؤتمر التأسيسي لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في سبتمبر 1959 أين دعا إلى مساندة الشعب الجزائري من أجل تحرره، بل وكثيرا ما عبر مناضلون من السياسة المغربية الحكومية المتراخية إزاء الثورة الجزائرية وبسياسة التعاون المغربية . الفرنسية، فكثيرا

1 . عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مرجع سابق، ص ص 152 . 153 .

2 . حزب الاستقلال، قسم التوجيه والنشر، أسبوع الجزائر في المغرب، قسم التوجيه والنشر (المطبعة الاقتصادية الرباط، 1958)، ص19.

3 . للمزيد أنظر: حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص04.

ما عبأ جماهيره لمساندة الجزائر [1]، وهو ما نلمسه في هذا التصريح : " إنه لا ينبغي أن ننسى مطلقا أن الجزائر التي لا تزال تكافح من أجل استقلالها هي التي أعطت مع ذلك إفريقيا الواقعة تحت الاستعمار الفرنسي في الهند الصينية في حرب لم يجد له منها مخرجا داعين عقول بعض المغفلين فكرة ترجمت إلى هذا الشعار " لنترك آسيا من أجل الاحتفاظ بإفريقيا لان هؤلاء كانوا يظنون أنهم سيجدون أنفسهم أمام عدة سنوات من الهدوء تسمح لهم بالاستقلال فإذا بثورة الجزائر 1954 تأتي مبردة لهذه الآمال"[2] .

2 . 4 . موقف المنظمات و النقابات الوطنية المغربية :

2 . 4 . 1 . . الاتحاد المغربي للشغل : إن اعتقال زعماء جبهة التحرير الجزائرية يفقدنا إلى الأبد كل ثقة بفرنسا "، هكذا أعلن الاتحاد المغربي للشغل أثناء الاجتماع الذي نظمه بالملعب البلدي بالرباط والذي ضم ما يزيد عن خمسين ألف شخص وقد صادق المجتمعون على لائحة يطالبون فيها : بأن تمد حكومة جلالة السلطان الثورة الجزائرية بكل مساعدة حتى تنمحي من شمال إفريقيا آثار الاستعمار البغيض ويتقلص ظله واستقلال المغرب العربي الذي لا تتجزأ وحدته استقلالا تاما[3] .

عقدت نقابات الشغل المغاربية وأعني بهم : الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الليبي . ندوة بطانجة المغربية أيام 21 و22 و23 أكتوبر 1957، في نطاق العمل الذي تتابعه المنظمات الاربع من أجل توحيد الحركات النقابية لشمال افريقيا ومساهمة الشغالين في تحرير افريقيا الشمالية من جميع القيود الاستعمارية .

خرجت الندوة بلائحة سميت تحرير شمال إفريقيا، خصصت القسم الأول منه للجزائر : طالبوا من خلالها بإقامة يوم عالمي تضامنا مع الجزائر بعدما نددوا بالسياسة الفرنسية في الجزائر التي لم تراع أبدا توصيات الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما اعتبروا حرب الجزائر عاملا أساسيا من عوامل التوتر الذي يسود العلاقات المغربية . الفرنسية والتونسية . الفرنسية وهي مصدر عدم الاستقرار الدائم والعراقيل التي تشل الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في هذين البلدين وأيضا

1 . المهدي بن بركة، الاختيار الثوري في المغرب، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1966، ص 121، وينظر أيضا : عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مرجع سابق، ص 167

2 . جريدة العمل، " المهدي بن بركة "، عدد 1327، 1960/01/24 م، ص 08 .

3 . الجريدة نفسها ،" الاتحاد المربي للشغل "، عدد 311 ،(1956/10/24)، ص 06 .

خطر عظيم على السلام والأمن في العالم من خلال تماديها في سياسة القمع الوحشي تجاه الجزائريين من انتهاك للحريات والشخصية والجماعية واعتقالات وتنكيلات ومصادرات للأملاك وإحراق المحاصيل الزراعية والغابات وضرب الحصار الاقتصادي على مناطق كاملة ." كما ألحت الندوة على الجامعة الدولية للنقابات الحرة بالسعي لدى الحكومة الفرنسية وجميع المنظمات الدولية من أجل إيجاد حل للمشكل الجزائري وفقا لقرار مؤتمر تونس وتطالبها بتنظيم يوم للتضامن الدولي لفائدة الجزائر ." وطالبت أيضا هيئة الأمم المتحدة بإدانة السياسة التي تنتهجها فرنسا حيال الجزائر :" بأن تعلن عن حق الشعب الجزائري في الاستقلال وذلك طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبدعوة الحكومة الفرنسية إلى تحرير جميع المعتقلين النقابيين والسياسيين من بينهم أولئك الذين كانوا ضحية القرصنة الجوية يوم 1956/10/22 م، تلك الأعمال التي تتنافى والأعراف الدولية [1] .

03 . الدعم العسكري المغربي مع الثورة :

المغرب، هذا البلد الجار، الواقع في الجهة الغربية، الذي تربطنا به علاقات متعددة منذ أمد بعيد، ناهيك عما يربط الشعبين من ديانة لغة وتاريخ مشترك واحد، بالإضافة إلى أنه ذاق مرارة الاستعمار الذي جثم على أراضيه مدة نصف قرن من الزمن، ومما ساعد أكثر على أخذ قادة الثورة الجزائرية بعين الاعتبار هو نيله للاستقلال عام 1956، الأمر الذي يسهل مهمة الاتصال وتقديم المساعدة والدعم، لا سيما ما تعلق بالجانب العسكري وخاصة إدخال السلاح والذخيرة .

ولئن كان يتعذر علينا الإلمام بكل تفاصيل الدعم العسكري، إلا أننا نحاول أن نقف عند بعض المحطات من باب الاستدلال ليس إلا .

لقد وضع قادة الثورة الجزائرية في الحسبان الأهمية الإستراتيجية للمغرب الأقصى كواجهة غربية لإمداد الثورة بالسلاح واعتمدوا قسمه الشمالي منطقة عبور وتهريب للأسلحة وتامين النشاط العسكري وركزوا على مسالة التنسيق مع العناصر الوطنية المغربية، فعمل عمل أحمد بن بلة" و"محمد خيضر" عشية اندلاع الثورة على الاتصال ببعض القادة السياسيين المغاربة وحتى قبلها بالعمل على إقناع القادة السياسيين المغاربة على ضرورة العمل المسلح ولكن النتيجة، أنهم لم يكونوا على قناعة بهذا الطرح، يقول أحمد بن بلة : " عاد "محمد خيضر" خائبا من المغرب، لما اتصل بـ " علال الفاسي" رئيس حزب الاستقلال المغربي، والنتيجة أنهم لا يؤمنون بالطريق الذي نؤمن به نحن

1 . جريدة العمل، " لائحة ندوة طنجة النقابية "، عدد 633، (06 /11 / 1957)، ص 03 .

في الجزائر، كانت وحدة المغرب العربي في العمل المسلح، ستبدأ منذ ذلك الحين لو أن قيادات الشرق والغرب . يقصد بهما تونس ومراكش . للجزائر كانت في مستوى طموحات شعبيها "[1] .

رغم ما لمسه "أحمد بن بلة" و "محمد خيضر" من رفض للعمل المسلح بالمغرب، إلا أن قادة الثورة في الجزائر لم ييأسوا وأعادوا الاتصال مرة أخرى ببعض زعماء الحركة الوطنية المغربية ،قصد إقناعهم بجدوى فتح المجال البحري والبري لإدخال السلاح، حتى تستفيد منه الثورة في الجزائر، وتم الاتصال بـ "علال الفاسي" و"عبد الكبير الفاسي" لتهيئة المناخ لدخول الأسلحة وتم طلب ذلك من "عبد الكبير الفاسي" في "بيرن" قصد شراء السلاح وتسليمه لـ" محمد بوضياف" في منطقة الريف المغربي، ورغم اعتذار "عبد الكبير الفاسي" عن إتمام الصفقة، لكنها أفادت في الاتصال بالوطنيين المغربيين في "تيطوان" و"الناظور" ومعرفة المسالك التي يسلكونها مستقبلا [2].

واصل قادة الثورة الجزائرية دون ملل الاتصال بالمغربيين قصد ففتح جبهة في المغرب بداية عام 1955 خاصة بعد التأكد من أن "علال الفاسي" وابن عمه "عبد الكبير الفاسي" عدم ممانعتهما العمل المشترك ضد الاحتلال، وعاد "بوضياف" للمرة الثانية النزول بالمنطقة للبحث عن سبل توحيد المقاومتين الجزائرية والمغربية [3] وتمرير السلاح عبر سواحل المغرب إلى منطقة وهران، وتم أخيرا الاتفاق على تنسيق مهمة إنزال بواخر الأسلحة المصرية ومباشرة الكفاح المغاربي [4].

و رغم المساعي المتعددة من أجل ربط اتصال وثيق بين المقاومين المغربيين والجزائريين وفشلها في بداية الأمر، إلا أنه تم الاتفاق أخيرا في مارس 1955 بتيطوان على إنزال الأسلحة القادمة من مصر واقتسام حمولتها حسب الاتفاق المبرم بين "أحمد بن بلة" و"علال الفاسي" [5]، عن العملية يقول "أحمد بن بلة" : " كما هربنا الشحنة الأولى للسلاح من مصر في مركب فخر البحار، هربنا شحنة أخرى في يخت الملكة "دينا" وهذه كانت ثالث أو رابع عملية تهريب للسلاح من مصر وكانت في مارس 1955 "[6]، ويضيف :" كانت حاجتنا إلى السلاح لتمويل منطقة وهران، ولكن كيف

1 . الصافي سعيد، مصدر سابق، ص . ص 66 . 67 .

2 . عبد الله مقلاتي وصالح لميش، المغرب والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص 35 .

3 . من بين هذه الاتصالات بعث الرسائل لبعض قادة المقاومة المغربية منها الرسالة التي أرسلها محمد بوضياف إلى حمدان شوراق أحد أقطاب المقاومة المغربية.

4 . فتحي الذيب، مصدر سابق، ص 73 .

5 . عبد الله مقلاتي وصالح لميش، ، المغرب والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص 41 .

6 . للاطلاع على تفاصيل العملية، ينظر : أحمد منصور، مصدر سابق، ص . ص 107 . 108 .

يمكن نقله من مصر إلى الجزائر على مسافة 2500 كلم ؟، في خضم هذه التساؤلات اتصل بي جمال عبد الناصر وطلب مني الحضور بسرعة ليقول لي :" افرح يا احمد، لقد وجدت لك اليخت الذي يستطيع أن يوصل السلاح[1]، وكنا قد اتفقنا مع المغاربة على تأمين وصول السلاح، ولكن للأسف وصلتنا أخبار أن الأسبان ألقوا القبض عليه، ثم أطلقوا سراحه ثم منعوه من الاقتراب، لم يكن من شيمنا أن نتراجع وكان التراجع سيظهرنا أمام ناصر وإخواننا المصريين لسنا جادين في العمل، لذا قررت أن يدخل اليخت مرة أخرى ولو أن المغاربة رفضوا استقباله، وأعدنا الكرة فنجحت العملية نسبيا، وأدخلنا السلاح بصعوبة إلى الجزائر، لكن اليخت غرق في الرمال مما أدى باعتقال ربابنة اليخت، والفضل يعود لرجال عبد الكريم الخطابي الذين عملوا بدون تردد، ولحسن الحظ تم الإفراج عنهم بزيارة الأميرة "دينا" لاسبانيا وتدخلها لدى السلطات هناك [2]، لقد تحقق الاتفاق [3] وأنزلت الشحنة يوم 28 مارس 1955 حيث كان في استقبالها عبد الوهاب بومدين وبونعيلات وحمدان شوراق مع رجاله من قبيلة كيدانة وتم الإنزال المتأخر وفق المخطط المرسوم [4].

بعد نجاح العملية تدعمت الروابط أكثر وبدأ "بوضياف" في أفريل 1955 سلسلة لقاءاته مع قادة المقاومة من أجل توحيد العمل الثوري والإشراف عسكريا على الجبهة الغربية، واستقبال سفن الأسلحة وإيصالها إلى داخل الوطن، ورغم التعثر في الوصول إلى اتفاق بتوحيد المقاومتين، إلا أنه أثمر في أكتوبر 1955 بين "محمد بوضياف" و"العربي بن مهيدي" من جهة وقادة المقاومة المغربية[5] المغربية[5] من جهة ثانية [6] .

أشرف منذ اندلاع الثورة في 1955/10/02 "محمد العربي بن مهيدي" و"عبد الحفيظ بوصوف" و"محمد بوخروبة المدعو هواري بومدين" و"فرطاس محمد" و"بن علة " على تنفيذ هجمات

1 . هو يخت الملكة "دينا" زوجة الملك حسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، مجهز بكل وسائل التمويه، له بطنان بطن ظاهري، وآخر سري للبضاعة، وهو سريع وله شكل سياحي، فهو كان يؤجر للسياحة أو للنقل . الصافي سعيد مصدر سابق، ص 62 .

2 . الصافي سعيد، المصدر نفسه، ص . ص 61 . 63 . وينظر أيضا : أحمد منصور، مصدر سابق، ص . ص 107 . 108

3 . يقول عبد الله الصنهاجي أحد رجال المقومة المغربية عن نص الاتفاق :" الاتفاق ينص على : " أن كل ما وصل ويصل إلى أيدينا من السلاح الذخيرة والمال، يأخذ منه إخواننا الجزائريون الثلثين ونأخذ منه نحن المغاربة الثلث ". كما نص على المساعدة في نقل نصيب الجزائريين إلى داخل القطر الجزائري .عبد الله الصنهاجي، مذكرات في تاريخ الحركة المقاومة وجيش التحرير المغربي من 1947 إلى 1986، مطبعة فضالة، المحمدية، 1986، ص 160 .

4 . شهادة المقاوم، حمدان شوراق، عن إنزال السلاح سنة 1955، ، مجلة : الذاكرة الوطنية، مصدر سابق، ص . ص 238 . 240 .

5 . من أمثلة الاتصالات رسالة محمد بوضياف لحمدان شوراق، ينظر : الملحق رقم 13، ص 726 .

6 . عبد الله مقلاتي وصالح لميش، المغرب والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 56 .كما يمكن للاطلاع على بلاغات جيش تحرير المغرب العربي، ينظر البلاغ رقم 02 في الملحق رقم 14 ص 727 ، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص ، مصدر سابق، ص 126 .

طالت الأهداف الفرنسية في المناطق الحدودية [1]، ومما يؤكد تلاحم المقاومتين المغربية والجزائرية، هي شهادة "صدار السنوسي" الذي قال :" إن علاقة "العربي بن مهيدي" كانت جيدة مع قيادة جيش التحرير المغربي، كان يعقد معهم الاجتماعات باعتباره مكلفا بتوزيع الأسلحة التي تأتي عن طريق المغرب، فقد كان يتنقل بنفسه إلى المكان المسمى " رأس الماء" ليشرف بنفسه على تفريغ الأسلحة من البواخر ونقلها إلى التراب الجزائري "[2].

التضامن المغربي أو دعمهم للثورة الجزائرية، لم يقتصر على مسألة إدخال السلاح فقط، رغم أنهم يأخذون الثلث منه مجانا بل تجاوز الأمر إلى الاتفاق أيضا على إنشاء مراكز سرية عسكرية في منطقة الريف وعلى الحدود التي تعد بمثابة قواعد خلفية لجيش التحرير الجزائري، وكانت قيادة جيش التحرير الجزائري وفرق الجيش تلجأ إلى هذه المراكز وتنسق عملها مع جيش التحرير المغربي وتأخذ نصيبها من المؤن والذخيرة .

و في الوقت الذي كانت تنتظر فيه جبهة التحرير الجزائرية نجاح هذا المشروع المغاربي، اصطدمت بالمستجدات في المغرب وهو المفاوضات والتوصل إلى الاتفاق الذي ينص على منح المغرب الاستقلال، وساد الخيار القطري بدل العمل الوحدوي، سارع قادة المقاومة لطمأنة الجزائريين بالوفاء بالالتزامات التي سبق وأن قطعوها معهم [3].

و تعهد حتى الملك محمد الخامس أيضا بمواصلة الدعم والمساندة لما كلمه احد رموز المقاومة المغربية وهو عبد الكريم الخطيب [4]قائلا :" أنا أعاهدك على أن ابقي على عهد هذا الميثاق، الميثاق، وغنني سأقوم بهذا الدور وأؤديه أحسن أداء "[5].

1 . شهادة الحاج بن على، محمد عباس، فرسان الحرية، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 59 .

2 . شهادة صدار السنوسي، مجلة أول نوفمبر، عدد 82، سنة 1987، ص 21 .

3 . حسين برادة، مسيرة التحرير، منشورات إفريقيا، الرباط، 2000، ص 164 .

4 . عبد الكريم الخطيب، أصله من مدينة معسكر نشا في المغرب ودرس الطب في فرنسا وهناك ارتبط بالمناضلين الجزائريين ناضل في في حزب الاستقلال وكان مقربا من الفاسي، ينظر : عبد الله مقلاتي وصالح لميش، المغرب والثورة الجزائرية ، مرجع سابق، ص 38 .

5 . شهادة الخطيب، في ندوة وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير، مجلة : الذاكرة الوطنية، ص 308

تواصل الدعم المغربي للثورة الجزائرية بعد الاستقلال، إذ استجابت حركة المقاومة المغربية في جوان 1956 لطلب "ابن بلة" تسليمه المال المتبقي في صندوق الحركة [1] والمهدى من حكومة العراق، وصفقة الأسلحة واليخت " اتوس" [2] وكان ذلك فعلا يوم 11 جويلية 1956 [3] .

تجلت مظاهر التضامن المغربية مع الثورة الجزائرية من الناحية العسكرية، أيضا في التحاق فرق من المقاومين المغربيين رفقة أسلحتهم بالثورة الجزائرية، منها على سبيل المثال ما أورده الخطيب :" أنه تم إرسال ثلاث فرق من المجاهدين المغربيين ضمت مائة وأربعين مسلحا إلى الجزائر للالتحاق بصفوف الثورة الجزائرية "[4]، ومما يعزز هذا الكلام أيضا شهادة محمد بن سعيد أحد المقاومين المغربيين :" أنه أشرف على تقديم دفعة من المقاتلين الوطنيين المغاربة وكمية من الأسلحة إلى الثورة الجزائرية "[5]، ومنها أيضا شهادة أحد المقاومين المغربيين "سي دريس" الذي يحمل بطاقة الانخراط في جيش التحرير الجزائري، يقول :" ما زلت أتذكر أن الإخوة استعملوا منطقة "سافي" الموجودة في جهة المحيط الأطلسي من أجل جمع وإرسال الأسلحة ومختلف عتاد الحرب إلى الجبهة، ويمكن أن أقول إننا حصلنا على جميع المساعدات التي جاءتنا من الإخوة في المغرب الذين حمل العديد منهم السلاح إلى جانبنا " .وأضاف :" نعم لقد كان هناك العديد من المغربيين قاوموا وكافحوا المستعمر الفرنسي مع إخوانهم الجزائريين، ويجب أن يعرف جيلنا الجديد أن المغربيين شاركوا في ثورتنا، وإذا كان "سي احمد سلاوي" و"عبد الكريم الخطيب" والملك "محمد الخامس"، يمثلون أهم الوجوه التي حملت الثورة الجزائرية عاليا في قلوبهم، فما هو عدد المغربيين غير المعروفة أسماؤهم الذين كافحوا الجيش الفرنسي إلى جانب إخوانهم الجزائريين؟"[6]

الحقيقة التي لا يمكن نكرانها، أن هناك العديد من المقاومين المغربيين شاركوا إلى جانب الثورة التحريرية، في غياب إحصائيات رسمية، الأمر الذي يجعلنا نتساءل : لماذا لا يكون هناك

1 . حركة تحرير المغرب العربي التي سبق وأن بدأت أعمالها في 02 أكتوبر 1955 وشنت هجومات على المراكز العسكرية الفرنسية في كل من منطقة الريف المغربي ومنطقة الغرب الجزائري، وتوقفت باستقلال المغرب .

2 . شملت الصفقة 1000 مدفع رشاش وذخيرة وأسلحة وأما اليخت "أتوس" تم حجزه من قبل الفرنسيين وهو ينقل الأسلحة قبالة السواحل المغربية في أكتوبر 1956، ينظر : فتحي الذيب، مصدر سابق، ص .ص 251 . 260 .

3 . عبد الله مقلاتي وصالح لميش، المغرب والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص .ص 89 . 90 .

4 . ينظر الملحق رقم 15، ص 728 و الخاص ببعض العمليات التي قام بها جيش التحرير المغربي سنة 1956 بالجهة الشرقية للجزائر ضد العدو الفرنسي .

5 . عبد الله مقلاتي وصالح لميش، المغرب والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص92 .

6 . شهادة المجاهد ،" سي دريس" لـ جريدة البلاد" ،يومية جزائرية مستقلة، العدد 1514، تاريخ (23 رمضان 1425 هـ الموافق لـ 06 نوفمبر 2004، ص 07 .

عملا مشتركا جزائريا مغربيا على المستوى الرسمي لتسجيل كل الشهادات الحية التي ما تزال شاهدة على نضالها إثناء الثورة التحريرية ؟، ويسجل ذلك في مختلف الوسائل السمعية البصرية والصحف المكتوبة وتدون في كتب خاصة، حتى يطلع عليها الرأي العام، لأنها جزء من الذاكرة الجماعية المغاربية، سيما وأن هناك الكثير منهم ما يزال على قيد الحياة :" لا يزال معظم المغربيين الذين شاركوا في حرب التحرير الوطنية على قيد الحياة بالرباط ووجدة وكذا عبر مختلف المدن المغربية "[1].

يبدو أن هذا التعاون العسكري، لم يدم طويلا فسرعان ما انحصر نشاطه بل وعرف فتورا وتوقفا نهاية سنة 1957 بسبب الخلافات الحدودية التي طفت على السطح، ومطالبة "علال الفاسي" بمغربية المناطق الشرقية ومنطقة "تندوف" و"بشار"، التي كانت تحت إدارة جبهة التحرير تعمل على تحريرها من الاستعمار الفرنسي، بل ووصل بهم الأمر إلى التضييق على بعض القبائل الحدودية لإظهار مغربيتها بالقوة وتجريدها من السلاح، كونها تقدم المساعدة لجنود جيش التحرير الجزائري [2].

عملت جبهة التحرير الجزائرية على كسب التضامن السياسي والدبلوماسي والشعبي المغربي في غياب الحديث عن التعاون العسكري، سعيا منها إلى عدم الدخول في مشاكل من شأنها التأثير على حركة المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي .

رغم محدودية الفترة التي نسق فيها الطرفان الجزائري والمغربي من أجل مواجهة الاحتلال الفرنسي يقول "سي ادريس" :" كان فيها الشعبان يشكلان جسدا واحدا صمد في وجه المستعمر "[3]، إلا أنها تعتبر مرحلة إيجابية، استفادت منها الثورة الجزائرية أكثر، واستطاعت أن تفتح جبهة لتمرير السلاح والمؤن وغيرها من الدعم اللوجيستيكي، وحتى مساهمة العديد من المقاومين المغربيين، ورغم العمل الذي سعت إليه فرنسا بمنح الاستقلال للمغرب قصد تشتيت العمل الجماعي المشترك، وكذا الخلافات الحدودية التي حدثت فيما بعد، كل هذا دفع بجبهة التحرير الوطني إلى سلوك سياسة الحكمة في تعاملها مع الأحداث واستطاعت أن تساير المرحلة إلى النهاية .

1 . شهادة المجاهد ،" سي دريس" جريدة البلاد، العدد 1514، تاريخ (23 رمضان 1425 هـ الموافق لـ 06 نوفمبر 2004، ص 07 .
2 . عبد الله مقلاتي وصالح لميش، المغرب والثورة الجزائرية، مرجع سابق ،ص 100 .
3 . شهادة المجاهد ،" سي دريس" لـ جريدة البلاد"، مرجع سابق، ص 07 .

03 . الموقف الشعبي المغربي :

التزم الشعب المغربي بواجب نصرة الشعب الجزائري والوقوف إلى جانبه بالمساندة المادية والمعنوية، وشوهدت مظاهر التضامن التي تجاوزت التوجيه السياسي في أشكال مختلفة إذ نظمت المظاهرات العارمة والإضرابات وجمعت المساعدات المختلفة واحتضن الجزائريون في المغرب، واجتهدت جبهة التحرير في استثمار هذا التضامن في الضغط على المواقف الرسمية أكثر .

3 . 1 . الإضرابات والمظاهرات :

3 . 1 . 1 . إضراب المغرب بمناسبة 05 جويلية : أضربت الإدارات والمؤسسات التجارية الكبرى في وجدة ساعة إضرابا رمزيا تضامنا مع الجزائر في يوم 5 جويلية يوم ذكرى احتلال الأسطول الفرنسي لمدينة الجزائر كما أضربت الحوانيت التجارية كامل الصباح وتظاهر جم غفير من الشبان بهذه المناسبة "[1] .

3 . 1 . 2 . إضراب المغاربة بعد عملية اختطاف القادة الجزائريين : جاء الرد الشعبي جاء عفويا ومؤلما تعبيرا عن التهجم الذي تعرضت له بلادهم والطعنة التي وجهت لضيوف الملك، وأدي السخط الشعبي الذي لم تستطع الحكومة المغربية التحكم فيه إلى قيام إضراب عام ومظاهرات عنيفة صبت غضبها على الوجود الفرنسي بالمغرب فأتلفت ممتلكات الفرنسيين وبطشت الصدامات المتفرقة بأعداد من المستوطنين، نسجل في هذا الشأن إعلان المغاربة إضرابهم بحيث أغلقت الدكاكين، وطافت بالشوارع عدة جماعات من المتظاهرين هاتفين بتحرير بن بلة وسقوط الاستعمار الفرنسي .شملت الإضرابات والاحتجاجات مختلف المدن المغربية منها : الدار البيضاء : إذ كان للأنباء الواردة في ساعة متأخرة من الليل عن اعتقال زعماء جبهة التحرير الجزائرية صدى عميقا في الدار البيضاء وتجمهر الناس في المدينة بينما أغلقت الدكاكين أبوابها وكذلك المدارس الأوربية وشمل الإضراب سيارات الطاكسي والبنوك والحافلات وطافت السيارات بالمدينة وعليها الأعلام الجزائرية والأمر ذاته بالنسبة لمراكش التي عرفت أيضا إضرابا تاما شاملا، كما سارت مظاهرة مركبة من عشرات الآلاف من المغاربة إلى الحارة الأوربية .ومدينة "طنجة" أضربت عن العمل يوم 1956/10/23 منذ الصباح الباكر ولوحظت جلبة كبيرة بين السكان بينما انتظمت عدة مظاهرات واخترقت الشوارع

1 . جريدة العمل، " تضامن المغرب "، عدد 219، (1956/07/07)، ص 01 .

مترنمة بالأناشيد الوطنية وفي ساعة متأخرة من الصباح أغلقت المدارس أبوابها .وفي "تطوان" كان الإضراب تاما وقد ظهر على السكان حماس متزايد، كما انتظمت بعد الظهر مظاهرة كبيرة ."و من "ماقادور" جاء أن مظاهرات عديدة قد اخترقت الشوارع هاتفة بحياة الجزائر واستقلالها وتجمهر الناس بعد الزوال بالساحة الكبرى[1].

تأكد لقادة جبهة التحرير، أن هذه الحادثة أبانت عن حقيقة السياسة الفرنسية بالجزائر، وفرضت أكثر مما مضى مساندة الشعب المغربي لكفاح الشعب الجزائري، ودخول الشمال الإفريقي ميدان الكفاح الجزائري بصورة مباشرة، ومما يسجل من مواقف التضامن الشعبية ولو كانت أحيانا فردية إلا أنها أدت دورا لا يمكن الاستهانة به منها على سبيل المثال مشاركة بعض المغاربة في الكفاح الجزائري ضد الفرنسيين منهم المجاهد " سي دريس " الذي كانت له شهادة عن مشاركة المغاربة إلى جانب الجزائريين يقول :" لقد كانت هنا في المغرب حركة تضامن رائعة للمغربيين مع الثورة الجزائرية، من "وجدة" إلى "مراكش" ومن "طنجة" إلى "الدار البيضاء"، ومن أغادير إلى "ستات"، لقد كان هناك تلاحم كبير " .ويضيف :" كنا نجمع المساعدات والافرشة على مستوى منطقتنا، ثم نرسلها نحو وجدة [2]، ثم نحو الجبهة في الجزائر، كانت كل مناطق المغرب مهيكلة تنظم عمليات الدعم وجمع العتاد باتجاه الجبهة في الجزائر، كما كنا ننظم وصول المساعدات الغذائية ومختلف العتاد إلى مخيمات اللاجئين الموجودة في وجدة "[3].

هي حالات عديدة من المساعدات الشعبية التي دعمت الثورة الجزائرية، ومنها عائلات بعينها ساهمت مساهمة فعالة بمدينة "القنيطرة وناحيتها "، منها على سبيل المثال : عائلة بنمنصور، عائلة برير، عائلة الخطاب، عائلة خالف، عائلة بوجمعة، هؤلاء قدموا المساعدة إما للعائلات الجزائرية المتاخمة للحدود الجزائرية المغربية، أو لعناصر جيش التحرير الجزائري، حيث ساعدت الحركة الوطنية الجزائرية، بكل ما تملك خاصة ما تعلق بالمئونة من أكل وشرب ولباس وأغطية وغيرها .كما خصصت مدينة القنيطرة بعض المستشفيات ودور لإيواء المعطوبين والجرحى الجزائريين، وتقديم الإسعافات الأولية من قبل طاقم طبي كبير[4]، من بينهم جزائريين ومغاربة وحتى فرنسيين، وسجلت

1 . جريدة العمل ، "نتائج الإضرابات والمظاهرات بالمغرب "، عدد 311 ،(1956/10/24)، ص 06 .

2 . للاطلاع على التقرير الفرنسي عن اللاجئين الجزائريين بوجدة، ينظر الملحق رقم 16، ص 729 .

3 . شهادة المجاهد ،" سي دريس" لـ جريدة البلاد" ،مرجع سابق، ص 07 .

4 . للاطلاع على تقرير الإدارة الفرنسية عن المساعدات المقدمة للثوار الجزائريين، ينظر : الملحق رقم 17، ص 730 .

بهذه المدينة وحدها 5000 لاجئ ومعطوب تعاطفت معهم العائلات المغربية بأن آوتهم وأطعمتهم بدون مقابل[1] .

عموما توفر في المغرب إجماع سياسي وشعبي على مؤازرة القضية الجزائرية ودعم كفاح الشعب الجزائري، صمد في وجه المصالح القطرية الضيقة لبعض الجهات السياسية التي استفادت من المعونات الاقتصادية الفرنسية، والحذر من امتداد الحرب التحريرية داخل الأراضي المغربية، لم تكن مثل هذه التبريرات لتقنع الرأي العام المغربي والملك محمد الخامس وسجلت فترة 1954 . 1962، مساهمة مغربية متعددة الميادين، سعيا منهم لاستقلال الجزائر مثلما سبق وان استقلت المغرب، جاء هذا رغم بعض الصعوبات والعراقيل إما من قبل بعض المغربيين أنفسهم أم من فرنسا التي عملت على تقويض هذا الدعم الذي حاربته بتوجيه ضربات داخل التراب المغربي في الوقت الذي كان يتمتع بالسيادة والاستقلال.

03 . موقف الدولة الليبية من الثورة الجزائرية :

كان لليبيا دورا إيجابيا تجاه الثورة التحريرية، فليبيا ملكا وحكومة وشعبا وقفوا إلى جانب الثورة لعدة اعتبارات منها : الشعور العربي القومي وكذا تعرض الشعبين لقمع استعماري، ليبيا من قبل الايطاليين والجزائر من قبل الفرنسيين وكلا الاستعمارين وجهان لعملة واحدة، سيما وأنه بعد خروج الايطاليين، تعرضت ليبيا للنفوذ البريطاني والأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية والفرنسي وهذه الأخيرة (أي فرنسا) كانت في منطقة "فزان" الحدودية بين الجزائر وليبيا [2].

نلمس التأييد الليبي للثورة الجزائرية في المواقف الرسمية من خلال المساعدة التي قدمها الملك " إدريس السنوسي " لإخوانه الجزائريين، وكذلك المواقف الحكومية المختلفة سواء فيما يتعلق بالجانب السياسي أو الدبلوماسي أو العسكري والمادي (الأموال)، ودون أن ننسى الجانب الإعلامي

1 . للاطلاع على عينات من العائلات التي ساهمت في دعم النضال الوطني، ينظر : شهادة المقاوم " عبد الجليل البوصيري"، " مساهمة رجالات مدينة القنيطرة وناحيتها في دعم الثورة الجزائرية 1954 . 1961 "، مجلة : الذاكرة الوطنية، مصدر سابق، ص . ص 247 . 252 .

2 . استقلال ليبيا كان يوم 24 ديسمبر 1951، جاء في إطار تسويات الأمم المتحدة لمشاكل ما بعد الحرب العالمية الثانية، وليبيا خلال هذه الحرب أهم ميادينها، بحيث أقامت فيها الدول المنتصرة في تلك الحرب عقب خروج إيطاليا منها عام 1942، ثلاث إدارات عسكرية مستقلة هي : الإدارتان العسكريتان البريطانيتان في برقة وطرابلس والإدارة العسكرية الفرنسية في فزان، بالإضافة إلى قاعدة الملاحة للسلاح الجوي الأمريكي في شرق طرابلس على بعد 07 كلم منها . محمد الصالح الصديق، دور الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، شركة دار الأمة، للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1، الجزائر . جانفي 2000، ص 140 .

ضف إلى كل هذا الموقف الشعبي الجماهيري الذي ما انفك يساند الثورة إما بالاحتجاجات أو الإضرابات أو التبرعات المالية والغذائية وغيرها سعيا منه لخروج الثورة الجزائرية بانتصاراتها وتستقل كباقي الشعوب .

3 . 1 . الموقف الرسمي الليبي:

الملاحظ من خلال الكتابات والوثائق المتوفرة أن الدعم الليبي للثورة الجزائرية وفي مقدمتها الملك والحكومة، على الأقل ظاهريا، تأخر إلى 1956، ولعل ذلك راجع للظروف الداخلية التي كانت تحيط بليبيا والاتفاقات التي أبرمتها مع القوى الاستعمارية الانجليز والأمريكان وكذا الفرنسيين ما بعد الاستقلال، حيث قام إدريس السنوسي [1] بزيارة إلى بريطانيا سنة 1949 أجرى خلالها محادثات مع المسئولين البريطانيين وتعهد بأن تحتفظ بريطانيا وأمريكا بقواعد عسكرية لها في البلاد، بمقتضى اتفاقات تبرم بعد الاستقلال[2] إلى جانب الاستفادة بعدد من المستشارين الانجليز في أجهزة الدولة وبعدد من الضباط الانجليز في الجيش والشرطة، إلى جانب هذا، هناك معاهدات واتفاقات أخرى أثارت اضطرابات في ليبيا وكان لها أثرها السيئ وصار استقلال ليبيا جسدا بلا روح، ولما اندلعت الثورة عام 1954 كانت ليبيا مثقلة بأعباء السيطرة والتبعية الاستعمارية، الأمر الذي جعل من

1 . ولد السيد محمد ادريس السنوسي في 12 مارس سنة 1890م في منطقة الجبل الأخضر أبوه السيد المهدي السنوسي وهو مؤسس الحركة السنوسية وإمامها الأكبر، نشأ السيد محمد ادريس على التقى والصلاح في زوايا وبين كبار علمائها فترعرع على بين حلق العلم الشرعي، بدأ تعليمه في البيت بين أفراد أسرته طفلا صغيرا ثم تعلم العربية وحفظ القرآن الكريم في كتاتيب الحركة وزواياها بمدينة الكفرة. بويع السيد ادريس السنوسي أميرا على قطري طرابلس وبرقة سنة 1922م. وقبل السيد ادريس السنوسي هذه البيعة التي وضعته في مواجهة ايطاليا كأول زعيم وطني ليبي في التاريخ الحديث يتم اختياره من قيادات الجهاد الليبي، وبإعلان استقلال ليبيا يوم 24 ديسمبر 1951م أصبح محمد ادريس السنوسي ملك المملكة الليبية المتحدة والتي كانت تضم ثلاث ولايات؛ ألا وهي ولاية طرابلس، وولاية برقة، وولاية فزان. كان الإدريس زاهدا في الحكم لدرجة انه قدم التنازل عن العرش عدة مرات إلى غاية الانقلالب عليه في سبتمبر 1969 .
على الانترنيت baqatlibyah.blogspot.com/2014/01/blog-post_12.html

2 . من المعاهدات التي أبرمت بعد الاستقلال : معاهدة الصداقة والتحالف المنعقدة في 29 جويلية 1953 تحصلت بريطانيا على حق بقاء قواعد عسكرية لها في ليبيا مدة عشرين سنة، وتقوم بريطانيا بتقديم مساعدات مالية لمدة خمس سنوات لليبيا، وتحصلت الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضى معاهدة 1954/09/09 من الحصول على إنشاء قواعد عسكرية لها في ليبيا وتمارس السلطات العسكرية الأمريكية المراقبة على السفن والطائرات الداخلة والخارجة إلى القواعد والموانئ في ليبيا أما فرنسا فلها مع فرنسا اتفاقية صداقة وحسن الجوار في شهر أوت 1955، وسحبت جزءا من قواتها في شهر نوفمبر 1956 من مدينة فزان، أنظر : محمد ودوع، ليبيا والثورة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001/2000، ص ص 31 . 32 و117 .)

الحكومة أنها لم تستطع أن تحدد موقفا صريحا تجاه الثورة، وأن أي موقف إيجابي لصالح الثورة سيصطدم بالمصالح الاستعمارية (فرنسا وبريطانيا بشكل خاص) [1] .

3 . 1 . 1 . موقف الملك إدريس السنوسي : لقد كانت لدى الملك " إدريس السنوسي"، قناعة راسخة . بضرورة الوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية، يتجلى ذلك من خلال سعيه لإيجاد حل للقضية الجزائرية يوم طلب من أمريكا التوسط لدى الفرنسيين يهدف إيجاد حل ووضع حد للقمع الاستعماري الفرنسي وقف الحوادث الدامية والمجازر البشرية القائمة في بلاد الجزائر بفعل القوات الفرنسية العسكرية كما طلب إليه لفت نظر فرنسا إلى الوسائل التي ترتكبها قواتها عمدا ضد الشعب الجزائري المناضل وتحديها لما أقرته هي نفسها ضمن دول الأمم المتحدة من الاعتراف بقدسية حقوق الإنسان واحترامها حتى استباحت سفك الدماء والتنكيل بالأبرياء مما أثار حفيظة العرب واشمئزاز الضمير الإنساني "[2].

كان الملك إدريس السنوسي دائم الحرص على دعم الثورة باستخدام شخصيات ليبية مؤهلة لذلك منها شخصية مصطفى بن حليم [3]، الذي عينه سفيرا في فرنسا لا لشيء سوى لدعم الثورة الجزائرية لدى حكومة ديغول أملا منه في أن يجد عنده أذنا صاغية خاصة وأنه . برأي الملك . أنه نسج علاقات ممتازة مع رجال الثورة الجزائرية وشعوره بأن الحكومة الفرنسية قد تكون وصلت إلى قناعة بأن قضية الجزائر لا تحل عسكريا وإنما بالمفاوضة مع سكان الجزائر قائلا له :" عليك أن تكمل رسالتك نحو الثورة الجزائرية "[4] .

1 . محمد الصالح الصديق، مصدر سابق، ص 140 . 141 .

2 . جريدة الاستقلال، " الملك إدريس يبدي قلقه من حوادث الجزائر "، عدد 30، (1956/04/27)، ص 01 .

3 . ولد سنة 1921 بمدينة درنة، دخل مدرسة بالإسكندرية، ثم التحق بكلية سان مارك، وفي عام1941 حصل على شهادة الباكالوريا رياضيات، التحق بعد ذلك بكلية الهندسة بفرع الإسكندرية ليتخرج منها عام 1946 ببكالوريوس الهندسة بمرتبة الشرف، في مطلع عام 1950 عين وزيرا للأشغال العامة والمواصلات في حكومة برقة، في وزارة محمد الساقزلي الذي كان بالإضافة إلى الوزارة الأولى يتولى وزارة، وفي 12أبريل 1954 كلف بتشكيل الوزارة واستمر في منصبه حتى استقال في26 مايو1957 ، أرسل ليتولى مهمة سفير= =بالعاصمة الفرنسية، فيما بين 1958 و1960 وبذلك كان أول سفير ليبي بباريس . ينظر : مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، القاهرة : وكالة الأهرام للتوزيع, 1992 .

4 . المصدر نفسه، ص 364.

و يتضح موقف الملك أيضا، يوم زيارة الوفد الحكومي الجزائري برئاسة فرحات [1]، ودار بينه وبينهم حديث عن المعارك والبطولات التي يسجلها جيش التحرير الجزائري في جرجرة والاوراس ومما قاله لهم في لهجة قوية صادقة : " إن الله معكم، والنصر حليفكم، فامضوا في طريقكم، من مات فهو شهيد، ومن حيي فهو العزيز "[2].

ونفس الشيء نلمسه في موقف الملك إدريس السنوسي الذي وعد للرئيس بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، يوم كانت له زيارة لليبيا في ديسمبر 1961، وعده بمواصلة دعم الحكومة الليبية لحرب التحرير الجزائرية [3] .

3 . 1 . 2 . موقف رئاسة الوزراء : احتجاجا على سياسة القمع الممارسة ضد الشعب الجزائري وجه رئيس الوزراء الليبي السيد " مصطفى بن حليم"، أبلغ وزير فرنسا المفوض بليبيا، أبلغه استياء ليبيا حكومة وشعبا من الحالة السيئة التي تزداد حرجا كل يوم في بلاد الجزائر من وسائل القمع التي تتخذها السلطات العسكرية ضد الشعب الجزائري، وأكد أن ليبيا كدولة عربية بهمها كما يهم كل العالم العربي أن ترى فرنسا قد أدركت أن مشكلة الجزائر، لا يمكن أن تحل عن طريق إراقة الدماء واستخدام الوسائل التعسفية "، وفي نفس الوقت أبلغ السيد رئيس الوزراء سفير بريطانيا في ليبيا وطالب إليه بإلحاح أن تتوسط بريطانيا مع أمريكا في إيقاف معركة الجزائر الدامية ومما قاله للسفير :" إن من العبء على أصدقائكم من العرب أن يفهموا موقفكم في تأييدكم لفرنسا في حملتها العسكرية في الجزائر وعدم تدخلكم لإيقاف تلك المعركة الدامية "[4].

وعندما قام الطيران الفرنسي بعملية القرصنة الجوية، حين اعترضت طائرات حربية فرنسية يوم 22 أكتوبر 1956 الطائرة المدنية دي سي 3 .التي كانت تقل أحمد بن بلة وأربعة من رفاقه وهم في طريقهم من الرباط إلى تونس لحضور مؤتمر قمة تونسية . مغربية، أثار هذا الحدث ردود فعل واسعة ومنها الحكومة الليبية التي قدمت احتجاجا شديد اللهجة إلى الحكومة الفرنسية وطالبت بكل إلحاح إخلاء سبيل الشخصيات الجزائرية المقبوض عليها ووجهت الحكومة الليبية نداء إلى الأهالي

1 . كانت زيارة الوفد الجزائري لليبيا في 1959/02/12 م تتكون من فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة وكريم بلقا سم وزير الحربية ووزير الاتصالات عبد الحفيظ بوصوف ووزير المعارف أحمد توفيق المدني ومدير مكتب رئيس الحكومة إبراهيم مزهودي، انظر المجاهد، العدد 37، يوم 1959/02/25، ص 01 . 04.

2 . جريدة المجاهد، عدد 37، 1959/02/25 .و ينظر أيضا : محمد الصالح الصديق، مصدر سابق، ص 60 .

3 . الجريدة نفسها، العدد 111، (1961/12/25)، ص 05 .

4 . جريدة الاستقلال، يومية تونسية، " رئيس الوزراء يستدعي وزير فرنسا "، عدد 30، (1956/04/27)، ص 01 .

تحثهم فيه على التمسك بالهدوء واحترام النظام [1]، هذا الاختطاف أثار صدمة لدى الليبيين وفق شهادة رئيس الوزراء مصطفى بن حليم يقول :" لا يخفي المتحدث أن حادثة الاختطاف التي تعرض لها بن بلة ورفاقه كانت بالنسبة له صدمة كبيرة وسببت في تدهور العلاقة مع فرنسا يقول :" يصعب علي وصف شعور الألم والإحباط الذي أصبنا به، كما يصعب علي وصف ما دار بيني وبين السفير الفرنسي في اليوم التالي في اجتماع صاخب اتهمت فيه الحكومة الفرنسية بالقرصنة وانتهاك الحرمات وارتكاب الجرائم .. .وقلت كلاما بعيدا عن الدبلوماسية الهادئة، وبيعي أن تدهورت العلاقة مع فرنسا "[2]، ومما زاد في شعوره بالإحباط هو أنه . أي أحمد بن بلة . زار المتحدث في أوائل أكتوبر 1956 وقابله في بيته بطرابلس، وبعد أن استعرض معه مختلف المواضيع قال له إنه سيسافر إلى الرباط ثم منها إلى تونس بمعية الملك محمد الخامس لاجتماع هام مع بورقيبة ومحمد الخامس، يقول مصطفى : " وبعفوية تامة قلت للأخ أحمد ولماذا المخاطرة ؟، إذا كانت وجهتك تونس فإن رجالنا على استعداد لمرافقتك هناك، فرد بن بلة :" أن غاية الملك محمد الخامس هو أن نصل أنا ورفاقي إلى تونس بمعيته "[3].

كما طالبت الحكومة الليبية أثناء اجتماع مجلس الوزراء يوم 1956/10/23 من حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التدخل لدى فرنسا لإطلاق سراح الزعماء الخمسة فورا [4] .

الدور الكبير الذي لعبه مصطفى بن حليم، في دعمه للثورة منذ الانطلاقة الأولى للثورة خاصة الدعم العسكري، وبعد تقديمه الاستقالة لم تجد جبهة التحرير الوطني إلا أن تشيد بموافقه في رسالة مؤرخة يوم 1957/06/12 ومما جاء في نص الإشادة :" العالم لم ينس بعد مواقفكم المشهورة، لم تنسوا أبدا أن يكون للجزائر في أعمالكم نصيب، نشكركم على هذا العمل المجيد الذي لا يوفيه الشكر ..." [5].

وبمناسبة زيارة الوفد الحكومي الجزائري لليبيا وتحديدا لـ : بن غازي . شرق طرابلس . في فيفري 1959 ورعاية الحكومة الليبية لأبناء المجاهدين، الأمر الذي دفع بأحد أعضاء الوفد وهو

1 . جريدة العمل، " رد الفعل بالعالم العربي"، عدد 312، (1956/10/25)، ص 01 .

2 . مصطفى بن حليم ، مصدر سابق، ص . ص 359 . 360.

3 . المصدر نفسه، ص . ص 359 . 360 .

4 . فتحي الذيب، مصدر سابق، ص ص 263 . 285 .

5 . مصطفى بن حليم ، مصدر سابق، ص . ص 364 . 365.

أحمد توفيق المدني الذي قال بالخصوص : " إن هؤلاء الأشبال وديعة غالية لديكم، وإننا لعاجزون عن شكركم عما قمتم به نحو قضيتنا التي هي قضيتكم "[1].

أبدت الدوائر الرسمين الليبية، موافقتها من حيث المبدأ بشأن المشروع الذي تقدم به ديغول الخاص بتقرير المصير، يقول المدني توفيق عن الموقف الليبي :" اقبلوا المبدأ، وضعوا شروطكم السياسية والعسكرية من أجل التنفيذ [2].

أكد السيد عثمان الصيد رئيس الوزراء الليبي بمناسبة الذكرى السادسة (1960) لثورة أول نوفمبر، بأن : " الحكومة والشعب في ليبيا يؤيدان تأييدا مطلقا الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال "[3]، والموقف نفسه عبر عنه وزير الأنباء الليبي أدلى بتصريح بهذه المناسبة مناسبة وقف القتال بالجزائر :" إن انتصار الشعب الجزائري، انتصار لشعوب المغرب العربي وبداية انطلاقة كبرى لكي يسير في طريق الوحدة والتقدم والازدهار" [4] .

3 . 1 . 3 . موقف المجلس التشريعي الليبي : رئيس مجلس النواب ورؤساء المجالس في الولايات، أرسلوا برقيات احتجاج بعد عملية الاختطاف التي تعرض لها القادة الجزائريون إلى الجمعية الوطنية الفرنسية يستنكرون فيها تصرف الحكومة الفرنسية وحمّلوها مسؤولية ما قد يتعرض لها هؤلاء من سوء وطالبوا بضرورة إطلاق سراح سراحهم فورا [5] ، كما قال أيضا رئيس المجلس التشريعي لطرابلس: " إن الشعب الجزائري الذي ذاق مرارة الظلم وويلات الاستعمار يقدر معنى النضال ضد الاستعمار ومعنى النصر على قوى الاستعمار والظلم والطغيان"[6] .

3 . 2 . الموقف الدبلوماسي الليبي من الثورة الجزائرية :

3 . 2 . 1 . مصطفى بن حليم سفيرا للجزائر من أجل الثورة الجزائرية : لقد حظي السفير مصطفى بن حليم بالاجتماع بالجنرال شارل ديغول لأكثر من عشر مرات، في فترة سفارته التي دامت عشرين شهرا ،تناول خلالها قضايا عديدة وأغلبها القضية الجزائرية ومما يقوله في لقائه الأول بديغول : " أنه

1 . محمد الصالح الصديق، مصدر سابق، ص 60 .

2 . توفيق المدني، مصدر سابق، ص 449 .

3 جريدة المجاهد، العدد 82، (1960/11/14)، ص 06 .

4 . فاضل المسعودي، ابتهاج الشعب الليبي بالحدث"، " جريدة العمل، عدد 1997، تاريخ (1962/03/22)، ص 02 .

5 . القواعد الخلفية للثورة الجزائرية . الجهة الشرقية 1954 . 1962، مرجع سابق، ص 96 .

6 . فاضل المسعودي، مرجع سابق، ص 02 .

تقبل كلامي لما حدثته عن المسألة الجزائرية بهدوء ورد بأنها قضية فرنسا دون غيرها وأنه أخذ كلامي مأخذ النصيحة في أمور داخلية "[1] .

كما كانت للرجل مقابلة أخرى بعد دعوة الجنرال شارل ديغول المجاهدين الجزائريين بإلقاء سلاحهم والمجيء للتفاوض وهو ما سمي بـ "سلم الشجعان"، وهو أول تصريح علني بين فيه ديغول إمكانية التفاوض مع الجزائريين، وفي خضم هذا المعطى الذي رفضته جبهة التحرير الجزائرية يسجل بن حليم ما نقله عن ديغول مباشرة بعد رد فعل جبهة التحرير قائلا له لما فاتحه في الموضوع :" لم أتوقع أن يقبلوا دعوتي ولكنني لم أتوقع كذلك أن يرفضوها بهذه السرعة .

ومما يمكن الإشارة إليه في شهادة السياسي مصطفى بن حليم ومن خلال اللقاءات المتعددة له مع ديغول تبين أنه كان يكن احتراما كبيرا لأحمد بن بلة ورفاقه المسجونين في سجون فرنسا على خلاف فرحات عباس . رئيس الحكومة المؤقتة . الذي لم يبد تجاهه ميلا، ولكن وجد نفسه أمام الأمر الواقع ذلك أنه بعد حديث طويل ومداولات كثيرة مع الجنرال وجه له الدبلوماسي الليبي سؤالا :" هل تريد ياسيدي الجنرال أن أنقل هذه الآراء لفرحات عباس ؟ " ، فرد الجنرال :" ...هذا راجع لتقديرك.. .أنت تعرفه أكثر مني " ، ويضيف المتحدث :" وفي إحدى المرات تجرأت وقلت له :" لماذا لا تجتمع سيدي الجنرال مع فرحات عباس أو توكل أحد معاونيك الاجتماع به ..." .إنني متأكد من أن خيرا كثيرا سينتج عن ذلك الاجتماع " ، فرد قائلا :" إن معرفة عباس بشوارع باريس أكثر كثيرا من معرفتي بأزقة القاهرة " ، وهو الذي فهم على أنه يريد من فرحات عباس القدوم إلى باريس وفتح باب التفاوض، ولكن هذا ما كانت ترفضه الحكومة المؤقتة على أساس أن فرنسا الممثلة في رئيسها هي التي ينبغي أن تباشر أو أن تبدي النية في التفاوض مادامت هي المستعمرة .

و مما سجله من اجتماعاته الأخيرة مع ديغول في شهر ديسمبر 1959 وقبول فرنسا مبدئيا التفاوض يقول :" طلبت منه إطلاق سراح بن بلة ورفاقه من السجن أو على الأقل تخفيف وطأة السجن عليهم فما كان منه سوى الرد :" بأن بن بلة ورفاقه مواطنون فرنسيون " .ثم تساءل عن الأهمية التي تعلقها ليبيا على بن بلة ورفاقه يقول :" إننا في ليبيا نرى ويرى معنا العالم العربي كله أنه لكي يكون هناك تجاوب من جانب الجزائر فلا بد أن يكون بن بلة على رأس الوفد الجزائري

1 . مصطفى بن حليم ، مصدر سابق، ص 368 . 369.

المفاوض ".و هنا ثارت ثائرة الجنرال وأظهر امتعاضا وقال بتهكم :" تعني الجنرال ديغول والجنرال بن بلة ..."[1] .

هذه بعض ما جاء بها السياسي مصطفى بن حليم في مذكراته أو بالأحرى في شهادته التي خص جزءا منها الثورة الجزائرية، هذه الأخيرة التي لطالما اعتبرها جزء من نضال الشعب الليبي ضد الاستعمار، كما عرض نفسه وبلاده لمخاطر جمة جراء ما قام به من أعمال وتصرفات سيما وأن ليبيا كانت حديثة العهد بالاستقلال وأي استقلال، فالوجود الفرنسي والبريطاني كانا ما يزالان موجودين إلى غاية 1956 والدعم الليبي للثورة بدأ ببداية الرصاصات الأولى للثورة .

3 . 2 . 2 . في الأمم المتحدة : كانت ليبيا من بين الأقطار العربية السباقة للدعوة لتدويل القضية الجزائرية بالأمم المتحدة، بحيث وقف ممثلو ليبيا صفا واحدا في تدخلاتهم ضد حملة الدول الغربية عامة وفرنسا خاصة لمنع تدويل القضية الجزائرية، نلمس هذا من خلال سير مناقشات القضية الجزائرية في اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة تدخل مندوب ليبيا السيد : "سليمان الجربي" فندد بالأساليب الوحشية التي تتبعها القوات الفرنسية في الجزائر وشهر بقساوتها وطغيانها وأكد أنها فرضت الحرب على الشعب الجزائري المسالم بظلمها وامتهانها للكرامة والعزة البشرية "[2] .

و من جانب آخر، دعا المندوب الليبي فرنسا إلى : " أن تتخلص من ثلاثة اعتبارات ليست لها أية صلة بالواقع : الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، جبهة التحرير الوطني لا تمثل الشعب الجزائِي، المعمرون الفرنسيون الذين هم ليسوا كلهم من أصل فرنسي لا يمكن لهم أن يعيشوا مطمئنين في الجزائر المستقلة "[3] .

خطب مندوب ليبيا السيد " محي الدين الفكيني "، في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في الدورة الثالثة عشر عن القضية الجزائرية دعا فرنسا للدخول في المفاوضات وتقرير المصير مستنكرا سياسة الإدماج التي أرادتها فرنسا قائلا : "إنه من صالح الشعب الفرنسي تطبيق مبدأ حرية تقرير المصير بصفة عادلة واقعية، ومن واجب فرنسا من تقبل الدخول في مفاوضات مع الحكومة الجزائرية، وإن ذلك أفضل من تضييع الوقت ومن محاولات فاشلة لا جدوى فيها لتطبيق سياسة الإدماج في شكل من الأشكال وتحت شعار الخيال الذي تريد أن تصيره أمرا قانونيا وهذا ما لا يقنع

1 . مصطفى بن حليم ، مصدر سابق، ص . ص 371 . 372 .

2 . جريدة العمل، " سير مناقشات القضية الجزائرية في اللجنة السياسية "، عدد 658، (1957/12/05)، ص 03 .

3 . إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 122 .

أحدا، وصرح بأن عملية الاستفتاء في للجزائر قد أشرف عليها جيش قوامه مائة ألف جندي ." .كما تطرق المندوب الليبي إلى مسألة تفجير القنبلة الذرية من قبل فرنسا قائلا : " إن مسألة تفجير قنبلة ذرية فرنسية في الصحراء تثير قلق الحكومة الليبية "[1] .

3 . 3 الموقف العسكري الليبي :

كثيرا ما كان الدعم العسكري مواز للدعم السياسي والمعنوي إن لم نقل كان قبلهم بحكم الجوار بين ليبيا والجزائر، ولذلك شكلت ليبيا ممرا استراتيجيا للثورة الجزائرية بما فيها تمرير الأسلحة على الحدود تلك التي كانت تأتي من المشرق العربي ومصر بشكل خاص، سيما بعد تضييق الخناق على الثوار الجزائريين على الحدود الجزائرية التونسية نهاية الخمسينيات .

بداية الدعم العسكري الليبي للثورة الجزائرية كانت مع رئيس الوزراء آنذاك السيد مصطفى بن حليم الذي يذكر أنه التقى الرئيس جمال عبد الناصر في أكتوبر 1954، ليعرض عليه مساعدة الجزائر بالسلاح عبر ليبيا قائلا :" أنه يود أن يتحدث معي عن الثورة الجزائرية التي اندلعت اليوم (1954/11/01) وشرح أنه اتفق مع الملك سعود والأمير فيصل على أن تقوم المملكة السعودية بتقديم كافة الأموال اللازمة لشراء السلاح والعتاد والإمدادات اللازمة للثورة الجزائرية وأن يقوم رجال الجيش المصري والمخابرات المصرية بشراء ذلك السلاح والعتاد وإيصاله إلى الحدود الليبية وهو يأمل أن أقوم أنا بنقل ذلك السلاح والعتاد عبر ليبيا إلى الحدود الجزائرية حيث يستلمه منا ممثلو الثورة الجزائرية " .بعد هذا يضيف :"، قبلت بالفكرة رغم ما يحيط بها من مخاطر:" إننا لن نتردد بل ونرحب بنقل السلاح والعتاد إلى ثوار الجزائر تحت أنف الفرنسيين " وأضاف :" إنه لا يمكن لنا أن نرفض القيام بهذا العمل العربي المجيد .." .بقي عليه الآن إقناع الملك إدريس السنوسي وهو ما استطاع الوصول إليه بعد حديث طويل وسري بينهما ومما سمعه منه بعدما أبدى نوعا من التخوف خاصة وو أن الانجليز والفرنسيين ما يزالان ببعض قواتهما هناك :" لا يمكن أن نرفض مساعدة ثوار الجزائر في جهادهم، هذا واجب ديني محتم علينا تلبيته ولا يمكننا أن نتردد في القيام به ...".

وصلت الشحنة الأولى من السلاح والعتاد والأجهزة الميدانية في أوائل ديسمبر 1954 إلى ميناء طرابلس الغرب على ظهر اليخت المصري " فخر البحار " . أحد يخوت الملك فاروق . إلى أن حضر أحمد بن بلة ومساعدوه واستلموا سلاحهم وعتادهم وهربوه إلى داخل الجزائر ..و هكذا توالت

1 . جريدة العمل، " قضية الجزائر في الأمم المتحدة" ، عدد 914، 1958/10/02 م، ص 03 .

الشحنات تصل برا يستلمها رجال قوة دفاع برقة من السلوم يوصلونها إلى مخازن مأمونة ليتولى رجال "أحمد بن بلة " تسريب السلاح تدريجيا إلى الجزائر واستمر هذا العمل في سرية تامة لمدة سنة تقريبا[1] .

وهذا ما يؤكده أحمد بن بلة:" إن حركة التحرير الجزائرية قد اتصلت بالحكومة الليبية منذ وقت مبكر، وأن التعاون مع الحكومة الليبية كان قائما والمساعدات كانت حقيقية، ولكنها كانت تعطى لنا في سرية مطلقة لان ليبيا كانت مازالت تحت النفوذ الأجنبي ورئيس الشرطة في طرابلس كان انجليزيا ." ويضيف المتحدث :" لأن ثورة أول نوفمبر 1954 بدأت بقليل من السلاح يتراوح ما بين 350 إلى 400 قطعة من البنادق الايطالية وصلت سرا من ليبيا عن طريق "غدامس" إلى "بسكرة "، وبقيت مخبأة على أرض الجزائر أكثر من عام "[2] .

كمية السلاح هاته التي أوردها المجاهد محمد الصالح الصديق على لسان المجاهد أحمد بن بلة، يقصد بها عملية التهريب التي قام بها أحمد بن بلة رفقة بعض المصريين والليبيين على متن مركب "فخر البحار"، جاء ذلك في شهادته على العصر قائلا :" إن أول عملية تهريب للسلاح كانت من مصر ولكن عبر التراب الليبي وبمساعدة السلطات وبعض الليبيين المناصرين لحركة تحرير الشعب الجزائري من الاستعمار، كان تهريب السلاح قبل اندلاع الثورة بأشهر وتحديدا في فيفري 1954، حيث حملنا شحنة من السلاح في المركب " فخر البحار"، الذي كان يستخدم كمركب للسياحة كانت المهمة تقتضي نقله من مصر إلى ليبيا، ثم نقله بعد ذلك عبر الصحراء الليبية، وكانت هذه أول عملية نقل سلاح نقوم بها من مصر إلى الجزائر، العملية تمت بمساعدة المصريين في الجهة المصرية، وأحد الليبيين المدعو عبد الحميد درنة . عقيد في الجيش . وكانت كمية السلاح لا باس بها كانت مئات القطع من الأسلحة الرشاشة [3]، ويضيف :" أخذنا السلاح إلى بيت العقيد الليبي في طرابلس أخفيناه هناك حيث كان مقررا أن، تقوم جماعة الاوراس في ليبيا بنقله للجزائر عبر الصحراء، كان السلاح ينقل على الجمال أولا، ثم السيارات إلى الحدود الجزائرية، ثم ينقل على الجمال مرة أخرى، لأن الطرق وعرة وصعبة، هذا الرجل . عبد الحميد درنة . كان يحمل معي السلاح

1 . مصطفى بن حليم، مصدر سابق، ص . ص 350، 353.

2 . محمد الصالح الصديق، مصدر سابق، ص 141 .

3 . أحمد منصور، مصدر سابق، ص . ص 99 . 100 .

على أكتافه وبقي السلاح في بيته مدة شهرين، بعدما كان مقررا أن ينقل في ظرف خمسة عشر يوما فقط "[1] .

لم تكتف ليبيا بتقديم الدعم للثورة الجزائرية بتسهيل عبور الأسلحة عبر أراضيها، بل عملت على التوسط لدى دول أجنبية من أجل دعم الثورة بالسلاح ويتعلق الامر بوساطة رئيس الوزراء مصطفى بن حليم لدى رئيس الوزراء التركي يوم زيارته لليبيا نهاية جانفي وبداية فيفري 1957، ليفاتحه في موضوع دعم الثورة الجزائرية باعتبارها أمة إسلامية وأن تركيا في يوم من الأيام كانت رائدة العالم الإسلامي مشددا على روابط الدين التي تربط الأتراك ببقية الأمة الإسلامية والواجب يفرض ذلك إلى آخره من الكلام الذي حاول به إقناع رئيس الوزراء التركي، يقول :" ثم عرجت بحديثي عما يعانيه شعب الجزائر من ظلم وقتل وتشريد ومحاولات فرنسا تنصيره وفرنسته " .ويضيف :" أنني آمل أملا قويا أن تمد تركيا الشقيقة المسلمة الكبرى يد المساعدة لشعب الجزائر المجاهد في محنته الراهنة ".فما كان من هذا الأخير أنه ذكرني بمختلف المساعي التي قامت بها تركيا لدى السلطات الفرنسية قصد ثنيها عن الحل العسكري والوصول إلى حل سياسي، فقلت له :" إن الشعب الجزائري يتطلب عونا ماديا" .وهنا رد علي قائلا :" أنت تعرف أن تركيا عضو هام في الحلف الأطلسي، فكيف ترى أن تقدم سلاحا للثورة الجزائرية ؟ ".و بعد أخذ ورد وجدال كبير اهتدينا إلى فكرة مفادها أن تركيا تهدي لليبيا كمية من الأسلحة وتقوم هذه الأخيرة بتسريبها للثورة الجزائرية في سرية تامة قائلا : " لقد اقتنعت الآن وسنقدم لكم هدية السلاح وأرجو الله أن يوفقكم في إيصالها لؤلئك الذين يحتاجونها في الدفاع عن دينهم ...".و بعد أسابيع وصلت هدية السلاح التركي واستلمها الجيش الليبي ثم بدأ تسريبها تدريجيا إلى ثوار الجزائر [2] .

و من صور التضامن الليبي، أن فتحت أراضيها بمرابطة جيش التحرير الجزائري في صحراء ليبيا سنة 1957 في جنوب "فزان" في مكان يدعى " فوات" 12 كلم من الحدود الجزائرية الليبية، حتى تقوم هذه الفرقة بعمليات حربية ضد الجيش الفرنسي في التراب الجزائري، ثم تنسحب داخل التراب الليبي وأشرف على إعداد هذا الأمر العقيد "أوعمران" وكلف بقيادتها "مولود يذير"[3] وقد أزعجت هذه

1 . أحمد منصور، مصدر سابق، ص . ص 101 . 102.

2 . مصطفى بن حليم ، مصدر سابق، ص . ص 361 . 362 .

3 . كان ضابطا برتبة كومندان في الجيش الفرنسي ثم التحق بجيش التحرير وأطلق عليه اسم الثوري الحاج علال يقول :" لقد خدمت فرنسا مدة 23 سنة بتفان وإخلاص، أحرزت على ثمانية أوسمة جزاء على عمل حربي نادر وأنا جد فخور بكل ما فعلت، ولكن عندما=

الفرقة السلطات الفرنسية التي تعتمد في تزويدها لمنطقة " جانيت" على ما تنقله عبر الحدود الليبية من منطقة "غات"، وهو ما نتج عنه نشوب معركة قرب "غات" على الحدود الليبية الجزائرية يوم 03 أكتوبر 1957 ثم الاعتداء الفرنسي على قرية أيسين (معركة أيسين)، والتي نتج عنها اضطراب في العلاقات الليبية الفرنسية [1] .

نتج عن هذه الحادثة قتل أحد المدنيين الليبيين وجرح جنديين أيضا ليبيين وإلحاق أضرار مادية بالقرية وأصيبت إحدى الطائرات الفرنسية المعتدية .ويضيف محمد الصالح الصديق: أن الاعتداء الفرنسي على "ايسين" لم يكن الوحيد فقد أصبحت منطقة الحدود تتعرض للاعتداءات الفرنسية باستمرار ولعل أخطرها هجوم الطائرات الفرنسية يوم 1958/09/25 على نفس القرية مما تسبب في قتل مواطن ليبي وأضرار في الممتلكات[2] .يقول الأستاذ في حديث مع الباحث :"انجر عن فتح المنطقة الحدودية بين ليبيا والجزائر تداعيات وخيمة على العلاقات بين جيش التحرير الجزائري والقيادة الليبية بحيث أدى هذا الوضع المتأزم إلى منع الملك إدريس لوحدات جيش التحرير أن تلتحق بـ "فزان" رغم الجهود التي بذلت في هذا الشأن ،بسبب الاحتجاج الصارخ من فرنسا باتهام ليبيا بدعم الثورة الجزائرية وذلك لما عزمت قيادة جيش التحرير أن تعزز الوحدات المرابطة في "غات" بوحدات أخرى[3]، ومع هذا فإذن ما قام به الملك إدريس وقيادته وشعبه من ضروب التأييد والمناصرة للثورة الجزائرية، سيبقى صفحة وضيئة من أشرق الصفحات في التاريخ .

3 . 4 . الدعم الإعلامي :

أدى الاعلام دورا كبيرا في معركة التحرير الجزائرية ضد فرنسا، ومنها الإعلام الذي كان يواكب الثورة من ليبيا سواء ما تعلق بالمكتوب المتمثل في الصحف والمجلات أو حتى تحرير البيانات، والإعلام المسموع آنذاك المتمثل في الإذاعة التي خصصت حصة " صوت الجزائر"

=رأيت الفرنسيين الاستعماريين ينكلون بإخواني دون أن أتمكن من رد المظالم المنصبة عليهم، حكمت على نفس بالدناءة والخسة ". . بتصرف . جريدة المقاومة الجزائرية، " قطعت عهدي بالماضي لأساهم في الكفاح، العدد 09، تاريخ (18 مارس 1957)، ص 10 .

1 . حديث شخصي مع الأستاذ المجاهد محمد الصالح الصديق، يوم 2013/12/10، مساءا، . بن عمر . القبة، الجزائر .

2 . محمد الصالح الصديق، مصدر سابق، ص 85 . 86 .

3 . المصدر نفسه، من ص 88 إلى 92 .

بطرابلس وبنغازي دورا في تزويد الشعب الليبي بتطور حرب التحرير الجزائرية وتكشف مجازر العدو الفرنسي"[1] .

هذا البرنامج الإذاعي والتابع لمصلحة الدعاية والنشر التابعة لمختلف المكاتب التي فتحتها جبهة التحرير الوطني في ليبيا[2] أدار البرنامج " صوت الجزائر " الأستاذ محمد الصالح الصديق لدى عودته من "غات" جنوب الصحراء بعد انتهاء مهمة جيش التحرير الوطني هناك، يقول :" بعد انتهاء المهمة وقع توزيع هذه الكتيبة، بعضهم دخل إلى الجزائر والبعض إلى تونس، والمتحدث شاء القدر أن يعين مسئولا للإعلام الثوري في ليبيا " ويضيف :" أخبرني العقيد أوعمران وأخذني من تونس إلى طرابلس، معين من قبل الجبهة مسئولا عن الإعلام الثوري بداية من 1958 " .قال لي أوعران :" " إنك معين في طرابلس في هذه المهمة الرفيعة والإستراتيجية، وستجد رجالا أكفاء يعينوك في مهمتك وفي مقدمتهم رجل يدعى الهادي المشيرفي " ويضيف :" وأذكر أننا وصلنا إلى طرابلس واتجهنا إلى مقر الإدارة وجدنا بشير القاضي، استقبلنا بكل حفاوة ثم قال البشير :" اسمحوا لي أهتف للهادي المشيرفي، لأنه هو الذي سعى لدى الملك عبد الله السنوسي لإنشاء صوت الجزائر، كلمه، قال : ربع ساعة سأكون عندكم " وما هي إلا دقائق حتى وصل وقال :" ستؤدي مهمتك بحول الله على أكمل وجه وسنكون لك مناصرين "[3] .

وفي حديث لإذاعة الجزائرية القناة الأولى يقول الصديق : " الهادي المشيرقي هو الذي سعى في ليبيا من أجل تأسيس "صوت الجزائر" وقد كانت له مساع حميدة في الموضوع واتصل بوزير الثقافة الليبي فؤاد الكعبزي وبين له أهمية إنشاء صوت الجزائر في ليبيا الذي تحقق في الأول من شهر نوفمبر من عام 1958[4].

ومن أعمال المصلحة نشر مقالات في الصحافة الليبية عن تاريخ الجزائر وسير ثورتها التحريرية وتطوراتها في الميدانين السياسي والعسكري، وكانت بالمرصاد لكل التظليلات والمغالطات

1 . عبد القادر نور، الإعلام عبر الوسائل السمعية للثورة الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والثورة (ديسمبر 1990) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .

2 . منها البعثة الجزائرية في ليبيا والمصلحة القنصلية ومصلحة المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية ومصلحة التموين والتسليح ومصلحة الهلال الأحمر ينظر : محمد الصالح الصديق، مصدر سابق، ص . ص 123 . 137 .

3 . شهادة " محمد الصالح الصديق في لجريدة" البلاد"، العدد 4658، تاريخ (25 جمادى الأولى 1436 هـ الموافق لـ 16 مارس 2015، ص 11 .

4 . حديث محمد الصالح الصديق للإذاعة الوطنية الجزائرية . القناة 1 . 27 أكتوبر 2010، برنامج : هكذا أنشئت إذاعة الجزائر بليبيا .

التي تقوم بها السلطات الفرنسية الاستعمارية فتفندها وتدحضها، كما كانت تعد كلمة الجزائر وتذيعها أربع مرات في الأسبوع وهي ذات شقين : 1 . الأنباء الحربية أو العسكرية لجيش التحرير الجزائري، كنت أعط الأخبار لبعض ممن كانوا معي على فترات مختلفة منهم عبد الحفيظ أمقران لمدة خمسة أشهر، والشاب محمد عباس واستشهد بعدها وتولى العملية لمدة خمسة أشهر أيضا، ورابح مشحوذ لمدة شهر واحد فقط[1]

2 . التعليق السياسي الذي يلقي الضوء على قضية من قضايا الثورة، بالإضافة إلى بعض الأحاديث التي تقدم في الإذاعة من حين لأخر .هذا الركن لم يقدمه طوال الفترة من نوفمبر 1958 إلى 19 مارس 1962 سوى محمد الصالح الصديق، والسيد حسن يامي مساعدا لمحمد الصديق إلى نهاية الثورة "[2] .هذا بالنسبة لدور الإذاعة والمادة الإعلامية التي تضمنتها، أما نشاط الأستاذ محمد الصالح الصديق خارج الإذاعة فتمثل في إلقاء محاضرات من حين لأخر في المركز الثقافي المصري بمدينة طرابلس الغرب عن موضوع يتصل بالثورة وكذلك القيام بنشاطات واتصالات في مختلف الأوساط العلمية والأدبية والسياسية لصالح الثورة [3] .

كما قام رجال الفكر والمثقفين وأئمة المساجد بدور إيجابي في فضح أساليب الاستعمار والإشادة ببطولات الشعب الجزائري من خلال المقالات التي تنشر في الصحف والمجلات ينددون بالحرب الوحشية ويحثون الشعب الليبي على مواصلة المساندة للجزائر، وكذلك الخطباء في المساجد يخصصون خطبهم يوم الجمعة للتنويه ببطولة الشعب الجزائري وتضحياته .

أما رجال الصحافة الذين خدموا الثورة بأقلامهم فالقائمة طويلة منهم : محمد فخر الدين الذي تولى رئاسة جريدة طرابلس الغرب ومنهم محمد الشاوش تولى رئاسة طرابلس الغرب بعد فخر الدين، والطاهر النعاس ودنف المسلاتي، وعلي الدين وعبد القادر بوهوس، والأستاذ البوثقي في جريدة الرائد وموحد الطوشاني في جريدة فزان ...إلخ [4] .

1 . محمد عباس عاد إلى الجزائر بعد مدة من الإقامة في طرابلس واستشهد بالقرب من سوق أهراس ،:أنظر : محمد الصالح الصديق، مصدر سابق، ص 128 .

2 . شهادة ،" محمد الصالح الصديق لجريدة " البلاد"، مصدر سابق العدد 4658، تاريخ (25 جمادى الأولى 1436 هـ الموافق لـ 16 مارس 2015، ص 11 .

3 . حديث شخصي مع الأستاذ المجاهد : محمد الصالح الصديق، يوم 2013/12/10 .

4 . محمد الصالح الصديق، الشعب الليبي الشقيق ...، مصدر سابق ، ص 100 . 108 .

ومن صور المساندة الإعلامية الليبية للجزائر، تلك الانتقادات اللاذعة للسياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر إذ وجهت الصحافة الليبية انتقادا شديدا للأنظمة العربية المتعاملة مع فرنسا ففي الوقت الذي تشن فيه حربا ضد الجزائريين محملة الحكومات العربية مسؤولية التأييد الفاتر لقضية حساسة ومصيرية : " ما موقف الدول العربية جمعاء من العدو ؟ ألم تزل معظمها تبادل مع فرنسا التمثيل الدبلوماسي على أوسع نطاق ...نتساءل ما الذي يبقى للجزائر إذا وقف منها العرب هذا الموقف، ...إن كل القوى تألبت على الجزائر ...إن الجزائر تواجه مؤامرة دولية شاركت كل القوى الاستعمارية في حبك نسجها وربط خيوطها، وأدت كل دولة دورها المقدر لها إما مباشرة أو عن طريق المهادنة وأسلوب السكوت وعدم المبالاة "[1] .

لم يتوقف الأمر على رجال الفكر والصحافة في كتابة المقالات والتشهير بوحشية العدو الفرنسي إزاء الشعب الجزائري بل لعبت إذاعة " صوت الجزائر " بطرابلس وبنغازي دورا في تزويد الشعب الليبي بتطور حرب التحرير الجزائرية وتكشف مجازر العدو الفرنسي "[2] .

3 . 5 . الموقف الشعبي :

بدأ الشعب الليبي تضامنه الفعلي مع ثورة الجزائر منذ أيامها الأولى . حسب تعبير محمد الصالح الصديق . وما فتئ يتطور ويتسع ويتنوع حسب تطور الثورة واتساعها وتوالي انتصاراتها في الميدانين العسكري والسياسي [3] .

تجلى الموقف الشعبي الليبي بداية بعملية الاختطاف التي طالت زعماء الثورة، بحيث أضربت طرابلس الغرب عن العمل إضرابا تاما شمل كافة ميادين النشاط وذلك احتجاجا ضد عملية اختطاف القادة الجزائريين من طرف السلطات الفرنسية، وقد انتظمت مظاهرات عنيفة تجولت في الطرقات منادية بسقوط فرنسا والاستعمار وهاتفة بحياة الثورة الجزائرية، كما احتشدت الجماهير الغاضبة واستمعت إلى خطباء عديدين نددوا بالاستعمار الفرنسي[4] .والدعوة إلى الجهاد وهو الأمر الذي دفع السلطات الليبية إلى تشديد الحراسة على سفارتي فرنسا وبريطانيا[5] .

---

1 . المجاهد، العدد 68، (1960/05/16)، ص 03، نقلا عن صحيفة " الليبي " . يومية ليبية .، تاريخ (1960/04/22) .

2 . عبد القادر نور، مرجع سابق .

3 . محمد الصالح الصديق، مصدر سابق، ص 55 .

4 . جريدة العمل، "رد الفعل بالعالم العربي"، عدد 312 ،(1956/10/25)، ص 01 .

5 . فتحي الذيب، مصدر سابق، ص 279 .

أعلن الإضراب العام في ليبيا[1] بمناسبة مرور عامين على ذكرى اندلاع الثورة التحريرية، ورغم تخوف الحكومة مما ستؤول إليه هذه المظاهرات بعدما تحولت إلى أعمال عنف وهددت بعد السماح بتكرار مثل هاته مظاهرات ومع ذلك .تكررت المظاهرات يوم 28 أكتوبر وعم الإضراب الشامل المدن الليبية [2] .

تعبير الشعب الليبي في مساندته للثورة اتخذت عدة وسائل منها المقاطعة السياسية لبعض الشخصيات المسئولة انطلاقا من موقعها في القرار السياسي وعليه وأثناء زيارة رئيس وزراء تركيا السيد " عدنان مندريس " في نهاية 1956 إلى ليبيا، امتنع الشعب الليبي على استقباله وأغلقوا محلاتهم ودخلوا بيوتهم وتركوا طرابلس وشوارعها خالية احتجاجا على موقف تركيا المساند لفرنسا يقول أحمد توفيق المدني : "وجد عدنان مند ريس المطار خاليا من الناس، خاليا تمتما، فلم في الطرقات أحد، أي أحد، كانت المدينة خالية بصفة مطلقة، ...هكذا دفعت النخوة والشهامة إخواننا في طرابلس ...لإعلان غضبهم على تركيا واستنكارهم لسياستها تجاه الجزائر المجاهدة، فأغلقوا قاطبة أبواب ديارهم وحوانيت تجارتهم وأضربوا عن العمل الإداري في دواوين الحكومة "[3] .

و تعبيرا من الشعب الليبي عن رفضه لسياسة القمع الفرنسية التي تنتهجها ضد الجزائريين، انعقد تجمع شعبي كبير بمدينة طرابلس الغرب تحت شعار :" الجزائر الحرة "، بحيث صادق المجتمعون على لائحة عبرت عن سخط الشعب الليبي على الحرب الابادية القائمة في الجزائر وعن الشعوب التي تساند فرنسا في هذه الحرب التي تشنها ضد الشعب الجزائري المكافح من أجل الحرية والاستقلال، ونددت اللائحة أيضا بسياسة الأحلاف، العسكرية وخاصة تلك التي ترمي إلى إدخال الشمال الإفريقي في هذه الأحلاف، وختمت اللائحة بنداء توجه به المجتمعون إلى كافة الدول العربية تدعوها فيه إلى قطع علاقاتها مع فرنسا "[4] .

ومن أمثلة التضامن الشعبي الليبي الممثل في بعض المحسنين الليبيين الذين أسسوا مدارس لأبناء الجزائر ثلاثة وهم : يوسف مادي أسس مدرسة على نفقته بمدينة طرابلس بها أكثر من خمسين بنتا جزائرية، وهو نفسه . أي مادي . مع السيد محمد بن ساسي مدرسة في الزاوية على بعد أربعين

1 . جريدة الطليعة ، " الهجوم على القنصلية الفرنسية "، عدد 49، (04 /11 /1956)، ص 03 .

2 . حبيب وداعة الحسناوي، "دور الشعب العربي الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية(1954 . 1962)"، مجلة: أبحاث في التاريخ والتراث، العدد الأول، ديسمبر 1996، معهد التاريخ، جامعة وهران، ص 33 . 40.

3 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 35 .

4 جريدة العمل ، "الشعب الليبي ينادي باستقلال الجزائر "، عدد 769 ،(1958/04/14)، ص 01 .

كلم من مدينة طرابلس تأوي نحو 260 طفلا على نفقاتهم من أكل وشرب وكسوة وغذاء وعلاج، وأسس الحاج محمد البدري مدرسة تدعى جامع البدري تأوي خمسين طفلا وعلى نفقاته، وأوصى الحاج البدري قبل وفاته بمحطة بنزين لثلاثة أطفال من أبناء الجزائر الذين تحتضنهم مدرسته[1] .

أثنى السيد فرحات عباس يوم زيارته لليبيا في فيفري 1959 على معاضدة الشعب الليبي لشقيقه الشعب الجزائري وخاصة إيوائه أبناء المجاهدين وتعليمهم والعناية بهم[2] .

تضامن الشعب الليبي مع الشعب الجزائري تضمن أيضا جمع التبرعات المالية والطبية والغذائية التي كانت تنظم باستمرار من خلال الأسابيع الجزائرية :" ...كل قرش يدفع يحول الرصاصة في قلب فرنسا ...شعب ليبيا متأهب للدخول في المعركة الفاصلة عمليا" . وتضيف المجاهد على لسان الليبيين : " كل قرش ندفعه لصندوق الجزائر يضيف حرفا إلى وثيقة الحرية التي يكتبها الأحرار بدمائهم، وكل مساعدة نبذلها تنطلق رصاصة في صدر البغي الذي يتشبث في عناد بأهداب الحياة ...فما ذهب حق دافع عنه بنوه ...و ما تطاول ظل الباطل اكتسحه نور الحقيقة "[3] .

منذ إعلان وقف إطلاق النار بالجزائر والشعب الليبي يعيش في فرحة وابتهاج في جميع أنحاء المملكة الليبية المتحدة، وقد انتظمت مظاهرات شعبية وطالبيه في كل من طرابلس وبنغازي وتبادل الشعب الليبي التهاني الحارة في حماس بالغ ورفعت الأعلام خفاقة فوق المباني الحكومية والأحياء العامة، وألقيت عدة كلمات حماسية أشاد المتدخلون بكفاح الشعب الجزائري الباسل والتضحيات التي قدمها ومما قاله أحد المتدخلين في تجمع شعبي بطرابلس :" إن الشعب الليبي شارك الجزائر محنتها مشاركة فعالة حيث عاش قضيتها بقلبه ووجدانه ليشاركها اليوم فرحتها بعيد النصر الذي لاح في الأفق وأنتم ترون حشوده ترقص وتفرح منذ أن جنح الجانبان إلى إقرار السلم ولا غرو في ذلك، فالجزائر وليبيا وحدة لا تنفصم وجزء لا يتجزأ "[4] .

3 . 5 . موقف المنظمات والاتحادات الوطنية :

3 . 5 . 1 . لجنة نصرة الثورة الجزائرية : هي لجنة مكونة من مجموعة من المخلصين الليبيين

1 . محمد الصالح الصديق، مصدر سابق، ص 132.

2 . جريدة المجاهد ،"الملك والحكومة والشعب في ليبيا يقفون وراء الجزائر العدد 37، (1959/02/25)، ص 04 .

3 . نفسها، "بمناسبة أسبوع الجزائر بليبيا "، العدد 68، (1960/05/16)، ص 03 .

4 . فاضل المسعودي، مرجع سابق، ص 02 .

هدفها دعم الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا، بادر بالفكرة الهادي المشيرقي، وتوافد على بيته المثقفون والتجار ورجال الأعمال، وتم التأسيس بتاريخ 05/18/ 1956 ببيت السيد الهادي المشيرقي، أطلقوا عليها اسم في البداية "اللجنة الليبية لإعانة جيش التحرير الوطني الجزائري" [1]و من بين أعضائها : جميل مبروك، سعد علي الشريف، الأمين بن حامد، محمد النجار، محمد بن طاهر، وسعيد السراج، الهادي المشيرقي وغيرهم وأشأوا لجنة المالية وترأسها الهادي المشيرقي، ثم تحول اسم اللجنة فيما بعد إلى " هيئة نصرة الثورة الجزائرية" ، كانت اللجنة تحرر منشورات وتنشرها في مختلف الأوساط بمدينة طرابلس لإثارة الرأي العام الليبي وتوجيهه لدعم الجزائر [2].و أهم الاعمال التي قامت بها :

أ . **رعاية أبناء الجزائريين** : من أبناء مجاهدين ولاجئين ويتامى وتعليمهم وإعدادهم لبناء الجزائر المستقلة، فقامت اللجنة في أواخر 1957 بطلب إيواء مجموعات من أبناء الجزائريين، وبالفعل توافدت على ليبيا مجموعة من أطفال الجزائر ووزعوا على العائلات الطرابلسية، وأبدى بعض المحسنين إيواء مجموعة كبيرة من الأطفال في مدارس خاصة على حسابهم الخاص في مدارس [3]، وبلغ مجموع الأطفال الذين احتضنتهم ليبيا ما يزيد عن الخمسمائة طفل وطفلة [4] .

ب . **الدعوة للمقاطعة الفرنسية** : و من صور التضامن الليبي مع الثورة الجزائرية، أن اللجنة التنفيذية للجنة نصرة الجزائر فكرت في تطبيق المقاطعة الشعبية الشاملة ضد فرنسا وبضائعها ابتداء وذلك في جلسة 1960/11/19، إذ وجهت نداء إلى الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والمنظمات الشعبية والغرف التجارية، عبر الإذاعة والصحافة، طالبت بضرورة مقاطعة فرنسا واعتبرت عام 1961 عاما للمقاطعة الرسمية للشعب العربي الليبي لفرنسا، وفعلا شرع في تطبيق قرار المقاطعة ابتداء من الفاتح جانفي 1961 واستمرت المقاطعة إلى غاية استقلال الجزائر [5].

ج . . **تنظيم أسبوع الجزائر**: أيضا ما ميز اللجنة هو قيامها بنشاط، تمثل في تنظيم أسبوع الجزائر المصادف للثلاثين من مارس كل سنة وهي فكرة طرحت في المؤتمر الثاني للدول الافروآسياوية المنعقد بالقاهرة في شهر ديسمبر 1957 ونتج عنه تحديد يوم 30 مارس من كل سنة كيوم تضامن

1 . للاطلاع على نماذج من الدعوة لاعانة الشعب الجزائري، ينظر الملحق رقم 18 ، ص . ص 731 . 733 .

2 . محمد الصالح الصديق، مصدر سابق، ص ص 146 . 151 .

3 . سبق الحديث عن بعض المحسنين الليبيين في دراستنا هاته في الشق المتعلق بالموقف الشعبي.

4 . محمد ودوع ، مرجع سابق، ص 69، والحسناوي ، مرجع سابق، ص 38 .

5 . القواعد الخلفية للثورة الجزائرية مرجع سابق، ص 101 . 102 . وعن مقاطعة الشعب الليبي لفرنسا، ينظر : محمد الصالح الصديق، مصدر سابق، ص . ص 92 . 100 . وكذلك الحسناوي ، مرجع سابق ، ص . ص 39 . 40 .

مع الجزائر في إفريقيا وآسيا ينظر، وبناءا على ذلك عملت من خلاله اللجنة على جمع التبرعات المالية وكذا الألبسة والأغطية وغيرها من المواد التي يحتاجها الجزائريون، ضف إلى ذلك التعريف بالقضية الجزائرية وتحسيس المواطنين أكثر بضرورة تقديم يد العون والمساعدة وهو ما تجلى فعلا في كل الأسابيع التي نظمت لهذا الغرض"[1].

3 . 5 . 2 . إتحاد عمال ليبيا : أما على المستوى النقابي، فقد ألقى السيد " سالم شيتة" ألقى خطابا في مؤتمر الاتحاد المنظم بتونس بحضور أغلب الدول العربية ممثلة بمنظماتها الشغيلة ومما قاله في الخطاب أنه خص المسألة الجزائرية أيضا بكلمة ندد فيها بسياسة فرنسا القمعية وأكد على أن النصر سيكون حليف الحق يقول :" ما يقوم به الاستعمار الفرنسي في الجزائر المجاهدة من إبادة على مرأى ومسمع من العالم الحر الذي يتزعمونه، ولكن النصر سيكون للحق الذي تتحقق فيه آمالنا الكبرى في النهاية وسوف يأتي اليوم ولن يمضي وقت طويل حتى يتم التعاون بين أجزاء الوطن العربي كله "[2] .

كان للهيئات النقابية في طرابلس موقفا مما تعرض له القادة الجزائريون أثناء اختطافهم، فقد دعت الهيئات النقابية لعقد اجتماع في 1956/10/23 بمقر الاتحاد العام الليبي للعمال تقرر فيه استنكار تصرفات السلطات الفرنسية وتحميلها ما قد يصيب القادة الجزائريين من سوء والمطالبة بإطلاق سراحهم، كما تقرر إعلان إضراب عام سلمي ليوم 10/24، ومناشدة جميع العمال بالتزام الهدوء والسكينة، وبالفعل تمت المظاهرات الشعبية بمدينة طرابلس والمدن الليبية تأييدا للجزائر ومطالبة بإطلاق سراح المختطفين وحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال[3] .

لقد فتحت ليبيا المجال واسعا أمام الثورة الجزائرية، من حيث المساندة السياسية والدبلوماسية في الأمم المتحدة والعسكرية من خلال كونها قاعدة خلفية لجيش التحرير ومركز عبور للقادة الجزائريين إلى القاهرة ومنها إلى المشرق العربي والإعلامية في صوت الجزائر في ليبيا سواء على المستوى الرسمي، والشعبي الذي لم يبخل بالتبرعات والمظاهرات والاحتجاجات من أجل نصرة القضية الجزائرية، كما فتحت ليبيا لجبهة التحرير وجيش التحرير مكاتب متعددة المهام للقيام بالمهمة على أكمل وجه .يقول أحمد بن بلة :" كان الشعب الليبي كله يساعدنا، هناك مئات الأشخاص يقدمون الدعم، ويدركون هذا، كانوا متلاحمين معنا ليلا ونهارا، كانت حكومة بن حليم تساعدنا في نقل

1 . القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 102.

2 . جريدة العمل، "كلمة ليبيا في مؤتمر الاتحاد" ،عدد 286، (1956/09/25)، ص 03 .

3 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 165، وانظر كذلك : حبيب وداعة الحسناوي، مرجع سابق، ص 33 .

السلاح، كان لدينا نظام داخل ليبيا، كونت شبكة من المعارف من أهل ليبيا، والشعب الليبي كله كان متأثرا بما قام به الليبيون الداعمين للثورة من خلال مساهمتهم في نقل السلاح "[1] .

ونظرا للدور الذي قامت به وتضامنها الفعال اختارها المجلس الوطني للثورة لعقد ثلاثة مؤتمرات وهي : المؤتمر الثالث بطرابلس في 1959/12/16 إلى 1960/01/08 والمؤتمر الرابع من 08/09 إلى 29 أوت 1961، درست فيها مشاريع إستراتيجية الثورة في مواجهة العدو، والخامس في شهر ماي 1962 وهو المؤتمر الأخير الذي حدد خيار الثورة بعد الاستقلال .

ثانيا: موقف دول المشرق العربي من الثورة التحريرية :

دول المشرق العربي لم تتأخر عن مسايرتها للثورة التحريرية، إذ وقفت كل منها حسب أمكانياتها وظروفها، ولكن ما لم يختلف عليه عاقلان هو أن الحكومات العربية، وقفت سياسيا وديبلوماسيا أكثر منه ماديا وهذا لعوامل لا يسمح السياق بالحديث عنها، وحتى ضمن داحل هذه المجموعة من الدول كانت مواقفها متباينة ومختلفة من دولة إلى أخرى تتحكم فيها عوامل السياسة والتاريخ .

من الجانب الاخر، الجماهير العربية في المشرق أيضا كان لها موقف من الثورة الجزائرية في عديد الأحيان تلقائيا، ومما ساهم في التعريف أكثر بالقضية الجزائرية هي وسائل الإعلام المختلفة المكتوبة منها والمسموعة، ساهمت إذاعة "صوت العرب بالقاهرة " وبسوريا وبغداد وغيرها في التعريف بالثورة ومسايرة أحداثها بل وفتح قنوات الحوار والأحاديث للزعماء العرب والجزائريون، موضحين مدى خطورة الاحتلال وبشاعة التدمير الفرنسي، الامر الذي فسح المجال للتبرعات المالية وو الخروج للتظاهر في الشوارع وتنظيم إضرابات وتجمعات علها تساهم في تخفيف الضغط الفرنسي على الشعب الجزائري، وعليه السؤال المطروح: فيم تجسدت مواقف حكومات الدول المشرقية من الثورة؟ وما ردود فعل الجماهير إزاء ما كان يحدث؟ وما النتائج التي تحققت من خلال كل هذه المواقف وردود الافعال العربية؟.

01 . موقف جمهورية مصر العربية من الثورة الجزائرية :

أدّت مصر دورا كبيرا في مناصرة حركات التحرر في العالم، ولعل من الأسباب التي دفعتها

1 . أحمد منصور، مصدر سابق، ص 101 . 102.

لذلك هو : معاناتها من النظام الملكي والإطاحة به عام 1952، والقضية الفلسطينية التي كثيرا ما شكلت محور الاهتمام المصري بالعالم العربي كون إسرائيل أصبحت العدو الذي أضيف إلى الاستعمار التقليدي بكل أنواعه وأشكاله، ولهذا لا غرابة أن نرى مصر تؤدي الدور الفعال والأكبر في تدعيم حرب التحرير الجزائرية، وما العدوان الثلاثي عليها سوى لذات السبب، فكثيرا ما كانت مصر مأوى لعناصر جبهة وجيش التحرير الجزائري، وعندما نذكر مصر، يتبادر إلى الذهن جمال عبد الناصر[1] الذي لم يدخر جهدا في سبيل دعم الثورة سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا وخاصة السلاح والذخيرة، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار مصر من الدول العربية الأولى التي وقفت موقفا إيجابيا من الثورة الجزائرية .

ومهما تكلمنا عن الدور أو الموقف المصري إزاء الثورة الجزائرية على مختلف الأوجه لا يمكن بأي حال أن نفي بحقها، لذلك ارتأينا أن نورد قليل من كثير، لأنه يتعذر الإلمام بكل تفاصيل وحيثيات أوجه المساعدة، بل وتحتاج إلى دراسة في حد ذاتها، وعليه حاولنا قدر المستطاع الوصول إلى بعض هذه المساعدات على سبيل المثال لا الحصر .

لقد تعددت أوجه المساندة المصرية للثورة الجزائرية والتي يمكن تحديدها في ثلاثة مظاهر هي : أولا : الدعم السياسي والدبلوماسي، وثانيا : الدعم المادي العسكري.

1 . 1 . الموقف السياسي

لا يختلف عاقلان في اعتبار مصر الدولة العربية الأكثر احتضانا للقضايا العربية والإسلامية وحتى العالم الثالث (افريقيا وآسيا)، فقد شكلت محطة هامة لرواد الحركة الوطنية المغاربية بشكل خاص في الأربعينيات من القرن الماضي إي قبل انطلاق الثورة التحريرية، ولعل أبرز حدث آنذاك في نهاية الأربعينيات هو تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة في 1947/02/16 [2]، هذا الأخير

1 . جمال عبد الناصر : زعيم عربي مصري، ولد يوم 15 جانفي 1918 بالإسكندرية، تلقى تعليمه الاولي بمسقط رأسه، في سنة 1937 التحق بالكلية العسكرية، شارك سنة 1948 في الحرب ضد اليهود بفلسطين، وكان ضمن جماعة الضباط الأحرار التي تأسست لتصحيح الأوضاع في مصر، والتي أطاحت بالملكية سنة 1952، حيث تولى عبد الناصر مهمة الدفاع والداخلية في حكومة محمد نجيب، وانقلب على هذا الأخير سنة 1954، ومنذ هذا التاريخ أصبح رئيسا لمصر إلى غاية وفاته يوم 28 سبتمبر 1970 . لزهر بديدة، مرجع سابق، ص 286 .

2 . لمعرفة تفاصيل أكثر عن مكتب المغرب العربي، أنظر : حديث الباحث مع أحد مؤسسيه وهو الأستاذ حسين التريكي (تونسي)، الحوار نشر في جريدة البصائر، العدد، ع 680، من 21 إلى 27 محرم 1435 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر إلى 01 ديسمبر 20132 م ، ص 14 .

الذي كان من أهم انشغالاته توحيد العمل النضالي المغاربي ضد الاستعمار بهدف الوصول إلى الاستقلال .وشكلت القضية الجزائرية كغيرها من قضايا المغرب العربي نقطة هامة فيه، ولئن لم يكتب له النجاح إلا أنه كان محطة عبر من خلالها الزعماء عن أطروحاتهم الثورية التي كانت فيما قاعدة الثورة ضد الاستعمار الفرنسي ،كما كانت القاهرة قبلة بعض مناضلي الحركة الوطنية يوم اكتشف أمر المنظمة الخاصة، الأمر الذي أوجب عليهم التوجه إلى مصر لاستكمال المسيرة النضالية، وفي هذا الإطار نذكر على سبيل المثال محمد بوضياف الذي يقول : " خرجت من الجزائر باتجاه القاهرة أحمل بيان أو نوفمبر لإذاعته على أمواج " صوت العرب " ير أنني تعطلت في بيرن بسويسرا الأمر الذي دفعني إلى إرسال البيان عن طريق البريد السريع ولم أتمكن من دخول القاهرة حتى يوم 1954/11/01 "[1] ، ومذ ذاك أصبحت القاهرة القاعدة الخلفية والعلنية للثورة الجزائرية رغم التحرشات والمضايقات التي تعرضت لها من قبل الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا .

1 . 1 . 1 . موقف الرئاسة المصرية : يقصد بهذا الموقف موقف رئاسة الجمهورية المتمثلة في الرئيس جمال عبد الناصر وأعضاء الحكومة، الذين أبدوا اهتماما بالعالم العربي والثورة الجزائرية جزء منه ،فالجزائر كانت حاضرة في اهتمامات الساسة المصريين منذ الانطلاقة الأولى، فمصر التي عانت من النظام الاستعماري والإقطاعي، هي اليوم تريد أن لا يتكرر مثل هذه التجارب التي أنهكت قوى الشعوب .

ومن الطبيعي إذا ذكرت مصر أثناء الثورة، لابد وأن اسم "جمال عبد الناصر " يكون حاضرا على أساس أنه لم يدخر جهدا في سبيل نصرة المسألة الجزائرية التي اعتبرها، قضية عربية ومن الواجب الوقوف معها، ومن المساعي التي بادر بها في السنوات الأولى للثورة سعيه إلى توحيد الصفوف بين التشكيلات السياسية الجزائرية بعد الاجتماع الذي عقد بالقاهرة في 1955/01/19 حيث انتهى بتوقيع ميثاق جبهة التحرير الوطني [2] ، وقبوله عرض الوساطة الذي تقدم به وزير الخارجية الفرنسي من اجل إقناع جبهة التحرير الجزائرية بالتفاوض مع الحكومة الفرنسية، حيث دعا

1 . محمد عباس، مرجع سابق، ص 67 .

2 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 64 . يقول فتحي الذيب بشأن هذا الاجتماع :" من الشخصيات السياسية التي حضرت هذا الاجتماع : الشيخ البشير الإبراهيمي والفضيل الورتلاني، عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأحمد بيوض عن حزب البيان وأحمد مزغنة عن المصاليين، والشاذلي المكي وحسين لحول عن اللجنة المركزية وأمحمد يزيد واحمد بن بلة ومحمد خيضر وآيت أحمد عن جيش التحرير الوطني : فتحي الذيب، مصدر سابق، ص 71 .

في شهر أفريل 1956 بعض القادة الجزائريين وعرض عليهم الأمر ناصحا إياهم بقبول الاجتماع لأنه يعتبر اعترافا ضمنيا بشرعية القيادة الثورية ، واستجابت قيادة الثورة وأرسلت وفدا للقاهرة [1].

ألقى الرئيس "جمال عبد الناصر" وبعدد مرور سنة ونصف عن الثورة خطابا مطولا تناول فيه قضايا عديدة منها المسألة الجزائرية التي قال فيها :" إن المعركة التي يخوضها إخواننا الجزائريون هي معركتنا وإن القوات التي أعدتها منظمة الحلف الأطلسي لمحاربة روسيا قد نقلت للجزائر لمحاربة الوطنيين هناك، ولكن هذه القوات عجزت عن الصمود أمام قوات الوطنيين الجزائريين التي تعد عشرة آلاف فقط ولديها أسلحة قليلة محدودة "[2] .

واغتنم فرصة مؤتمر الطلاب العرب بكاليفورنيا في الثالث سبتمبر 1957 [3]بأمريكا ليبعث برسالة إلى الطلبة ضمنها الإشادة بكفاح الشعب الجزائري وأنه سيخرج منتصرا ظافرا رغم قساوة الاضطهاد يقول :" إن أعداء العرب لم يتعلموا بعد احترام حريتنا والسلام، على أن إخواننا الجزائريون يواصلون كفاحهم المجيد من أجل الحرية والاستقلال، وأنا لا أشك في أن الجزائر ستخرج منتصرة ظافرة مهما كانت قساوة المضطهد ووحشيته، إن شخصيتنا القومية ليست متاعا يباع ويشترى ..." [4].

ورغم التحفظ الذي أبداه الرئيس جمال عبد الناصر بعد الإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إلا أنه اعترف بها في الأيام الأولى قائلا :" إن إعلانها في القاهرة هو الدليل الواضح على تأييدنا الكامل " واستقبل الرئيس جمال عبد الناصر الرئيس فرحات عباس في الأيام الأولى من شهر أكتوبر 1958 [5].

لقد عبرت مصر من خلال رئيسها جمال عبد الناصر عن موافقتها لمشروع ديغول الداعي إلى تقرير المصير للشعب الجزائري في 1959/09/19 بشرط المراقبة الأممية، يقول الأستاذ أحمد توفيق المدني :" الرئيس عبد الناصر، قال : لا تقولوا لا، إنما يجب أن تلعبوا كما تلعب فرنسا وأمريكا، ونحن نعينكم على فضح أعمال الدولتين، لا بد من دراسة حق تقرير المصير تحت مراقبة

1 . محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1986، ص 324 .

2 . العمل، " سنجعل العروبة تمتد ... "، عدد 235، ' 1956/06/27)، ص 01 و04 .

3 . مؤتمر الطلبة العرب السادس المنعقد بالولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا بكاليفورنيا " مدينة بيركلي"، ضم المؤتمر أكثر من أربعمائة طالب يمثلون زهاء الأربعة آلاف طالب عربي موضوعه الرئيسي هو " العرب والاستعمار" .

4 . العمل، " مؤتمر الطلاب العرب يتصل برسالة من الرئيس عبد الناصر "، عدد 580 ،(1957/09/04)، ص 06 .

5 . أحمد حمروش، عبد الناصر والعرب، قصة ثورة 23 يوليو ،ج3، دار الموقف العربي القاهرة، ب ت، ص 367

أممية عامة، لا تتركوا أبدا المطالبة بالاستقلال التام المطلق، اعملوا على أن يبقى الرأي العام العالمي معنا "[1] .

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السادسة للثورة التحريرية، ألقى الرئيس "جمال عبد الناصر" كلمة عبر فيها عن مساندة مصر للجزائر قائلا :" إن هذا الاجتماع الذي يعقد اليوم هو تعبير عن مساندة شعب الجزائر في معركته من أجل الاستقلال، هذه المساندة التي أعلنها باسم الجمهورية العربية المتحدة، فهي مساندة بكل ما تملك"، وأضاف :" نحمد الله الذي مكن شعب الجزائر من أن يصبر ويقاتل ست سنوات بدون وهن "[2] .

كان الرئيس جمال عبد الناصر دائم الاهتمام بالمسألة الجزائرية إذ بعث ببرقية للرئيس بن يوسف بن خدة عبر فيها عن إعجابه بالنضال البطولي للشعب الجزائري وأن الجمهورية المتحدة تساند الشعب الجزائري وأن النصر في النهاية سوف يكون للشعوب الحرة وحدها مهما طال الأمد"[3] .

تابع الرئيس جمال عبد الناصر المفاوضات الجزائرية الفرنسية، بل ونصح قادة الثورة بالتفاوض مع ديغول لإقرار السلم وأيد السعي إلى تسوية المشكلة الجزائرية بشروط معقولة دون الارتباط بأي حلف مع فرنسا"[4].

ما كاد يعلن نبأ وقف القتال بالجزائر، حتى سرت في جميع أنحاء العالم موجة من الارتياح والغبطة للوصول إلى هذا الاتفاق، ومن هذه الأصداء لهذا الحدث، الابتهاج في القاهرة التي صرح بها رئيسها "جمال عبد الناصر " إن هذا القرار الذي انتظر طويلا يفتح الطريق أمام إمكانية تحقيق التقارب بين الثورة الجزائرية وفرنسا ." وأضاف :" وأن وقف إطلاق النار لا يعني نهاية الكفاح بل البداية الحقيقية لهذا الكفاح ذلك أن قرار السلم يشكل أكبر مسؤولية على كاهل الدول الثائرة "[5].

1 .1 .2 . موقف الحكومة المصرية :

عمل أعضاء الحكومة المصرية كلهم في اتجاه واحد وتنسيق الموقف والدفع بالمسألة

1 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق ، ص ص 448، 449.

2 . عبد الله مقلاتي ولميش صالح، مصر والثورة الجزائرية، ص 154 .

3 . العمل، " الرئيس جمال عبد الناصر "، عدد 1880، تاريخ (1961/11/05)، ص 04 .

4 . عبد الله مقلاتي ولميش صالح، مرجع سابق . ص 159 .

5 جريدة العمل، " ابتهاج في القاهرة"، عدد 1996، (1962/03/21)، ص 06 .

الجزائرية على مستوى الدول أو الهيئات الدولية، نسجل في هذا الإطار قيام الحكومة المصرية عام 1955 بتكليف سفيرها في باريس للاتصال بالمسئولين الفرنسيين وتوضيح الموقف المصري لهم إزاء الثورة الجزائرية، والتأكيد على أن مصر لا يمكنها التغاضي عما يحدث في الجزائر "[1] .

نددت الحكومة المصرية وعن طريق وزارة الخارجية بما قامت به فرنسا يوم خرجت عن المألوف في التقاليد والأعراف الدولية، عندما قامت على مرأى ومسمع من العالم بعملية قرصنة جوية تمثلت في تحويل الطائرة المغربية التي كانت تقل الزعماء الخمسة (وهم : أحمد بن بلة ومحمد خيضر، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف ومصطفى الاشرف)، هذا الحادث، دفع بالحكومة المصرية إلى اتخاذ موقف سياسي إلى جانب الجزائر عندما أبلغت وزارة الخارجية لكل السفارات العربية والأجنبية بخبايا وخلفيات الحادثة ورفعت القضية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، طالبة منه التدخل الفوري للإفراج عن القادة المختطفين[2] .

ويذهب "فؤاد جلال" كاتب الوفد المصري في مؤتمر التضامن الأسيوي الإفريقي أن حرب التحرير بالجزائر ستدخل ابتداء من يوم 20مارس 1958 في مرحلتها الثالثة وقال :" إن الجزائريين قد كافحوا الاستعمار وحدهم أثناء المرحلة الأولى ثم وجدوا إعانة من طرف العرب المتضامنين معهم أثناء المرحلة الثانية وستدخل ألان معركة التحرير في الجزائر مرحلتها الثالثة التي ستنضم أثناءها الشعوب الإفريقية . الأسيوية إلى الكفاح من أجل تحطيم الاستعمار"[3] .

استغلت الحكومة المصرية كل المناسبات التي من شأنها التعبير عن موقفها لما يحدث على الساحة الجزائرية، ففي العام الرابع من الثورة وبمناسبة أسبوع الجزائر الذي أقيم في مصر، أذاع حسين الشافعي وزير الشؤون الاجتماعية ورئيس اللجنة العليا لأسبوع الجزائر بيانا قال فيه :" إن هذه المرحلة التي انتفضت فيها العروبة، وتحركت عواطف الإسلام، نشعر أن ما تعانيه الجزائر في معركة التحرير إنما هو استرسال للعدوان على مصر أو أي بلد عربي آخر ولن يحمي الأمة العربية من هذا العدوان سوى التضامن "[4] .

1 . مقلاتي عبد الله ولميش صالح، مصر والثورة الجزائرية، مرجع سابق . ص 145

2 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 65 .

3 . جريدة العمل، " حرب الجزائر تدخل مرحلتها الثالثة "، عدد 754، (1958/03/27)، ص 03 .

4 . مصطفى طلاس، بسام العسلي، ثورة الجزائر ،ط1، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984، ص 369 .

تجسد الموقف السياسي المصري أيضا يوم تم الإعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 1958/09/19، فكانت مصر (أو الجمهورية العربية المتحدة آنذاك)، من الدول العربية الأولى التي اعترفت بها رغم تحفظها على شخصية فرحات عباس لاعتبارات تاريخية وسياسية منها تكوينه وميولا ته وماضيه السياسي في التعامل مع فرنسا [1] نتيجة لجولات الوفد الخارجي المتكررة لمصر قبل الاعتقال، وحتى المقربين منهم والذين بقوا على اتصال بالقيادة المصرية، تمنت القيادة المصرية وجود شخصية موالية لنظامه وليس في مثل فرحات عباس المحسوب على التيار التغريبي أو الغربي .

أبرز "كمال الدين حسين " وزير التربية في العام الخامس من الثورة وبمناسبة أسبوع الجزائر المصادف لـ 30 مارس موقف الحكومة حين قال :" اليوم نذكر الجزائر، ويذكرها كل عربي، وواجب علينا أن نذكرها كل يوم، الجزائر ذلك القطر العربي الذي يكافح لحريته وكرامته وكيانه"[2]

وتكرر المشهد في العام السادس للثورة التحريرية، إذ أقيم مؤتمر قي القاهرة، ألقى فيه "كمال حسين" وزير التربية، كلمة عبر فيها عن نضال الشعب الجزائري، حيث قال :" اليوم تمضي ست سنوات على بدء هذه المرحلة الأخيرة من كفاح الشعب الجزائري وثورته على الاستعمار الباغي وعلى السيطرة المستغلة، وأضاف :" إن هذا الشعب قادر على أن يصنع لنفسه التاريخ الذي يريده "[3] .

1 . 2 . الموقف الدبلوماسي :

لم يقتصر الموقف المصري من الثورة الجزائرية على الدعم السياسي، بل تجاوز ذلك إلى

---

1 . ما يدعم هذا الرأي هو ما أفاد به المجاهد " عمار بن عودة للشروق، يقول:" أرسل في طلبي فتحي الذيب مع الهادي عرعار واستأذنت من بوصوف وبن طوبال وكريم بلقاسم واقترح علي أن أنقلب على الحكومة المؤقتة وقال لي في مكتبه :" يا بن عودة : كيف عينتم فرحات عباس على رأس الحكومة وهو فرنساوي ؟ ولم تنصبوا بن بلة ؟ فقلت : بن بلة في السجن، فقال : فلماذا لا تنقلب أنت إذن على هذه الحكومة المؤقتة، وجيش الحدود الشرقية تحت تصرفك ؟ فكان ردي بسيطا : الحكومة المؤقتة قضية داخلية جزائرية محضة والجزائريون فرنسا ليكونوا أحرارا وليس لملي عليهم أحدا ما يجب فعله، ثم كيف تنصب رئيسا مسجونا ؟ ".و يضيف نفس المتحدث :" اكتشفت أمر الخلية التي جندها فتحي الذيب لصالح بن بلة وهو في السجن، وتكونت من الهادي عرعار، عبد الرحمان شريف، أحمد سليم . عومار حداد، قاضي بشير ...و هم الذين كانوا على قائمة التصفية التي أعدها أعمر أوعمران وأعدم بموجبها الكثيرون في تونس، وبقيت بعد الاستقلال عناصر كثيرة منهم أبقت على ولائها لبن بلة الذي كان فتحي الذيب يراقبه هو الأخر عن طريق عبد الرحمان شريف ". حسينة بوشيخ، " العقيد عمار بن عودة للشروق اليومي " . الحلقة الثانية والأخيرة .، جريدة الشروق اليومي، يومية جزائرية، العدد 4610، تاريخ (2015/01/07 م)، ص 17 .

2 . عبد الله مقلاتي وصالح لميش ، مصر والثورة الجزائرية، مرجع سابق . ص 153 .

3 . المرجع نفسه ، ص 153 .

الدعم الدبلوماسي في كل دورات هيئة الأمم المتحدة، إذ كثيرا ما كان الموقف الدبلوماسي لجمهورية مصر يتماشى والمواقف السياسية، فمصر عبرت على لسان مندوبيها في الأمم المتحدة في عديد المناسبات، عن التنديد بسياسة فرنسا الاستعمارية، وحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، يتجلى ذلك من خلال التدخلات على مستوى اللجان السياسية في الأمم المتحدة أو أثناء انعقاد الجمعية العامة، بحيث شاركت مصر في كل دورات الأمم المتحدة أثناء الثورة التحريرية، بدءا بالدورة العاشرة عام 1955، التي كانت ضمن الأربع عشرة دولة افروأسياوية في 26 جانفي 1955 التي طالبت بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، ومما ذكره رئيس الوفد المصري "خيرة سعيد" نائب وزير الخارجية في هذه الدورة قائلا :" إنكم تعلمون أن أربع عشرة دولة أعضاء في الأمم المتحدة من بينها مصر قد طلبت إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية للدورة الحالية، وقد اتخذت هذه الدول الخطوة المذكورة بعد تفكير عميق، إذا كان كفاح الشعب الجزائري في سبيل حريته واستقلاله قد اشتد التأثر لما لحق بالشعب الجزائري من ويلات، خشيت أن تسيىء هذه الحوادث إذا طال أمدها إلى السلام والأمن الدوليين في هذه المنطقة ".و أضاف قائلا :" يامل وفد مصر ان تستجيب فرنسا لنداء هذه الجمعية فتحقق المطالب المشروعة للشعب الجزائري "[1] .

دافع عمر لطفي مندوب مصر عن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة في الدورة الحادية عشرة التي انعقدت خلال شهري جانفي وفيفري 1956،أوضح فيه ما يتعرض له الشعب الجزائري من قمع وإرهاب مطالبا بتحسن الأوضاع مذكرا فرنسا بأن المشكلة الجزائرية ليست داخلية بل هي الجزائر دولة لها كيانها قبل الغزو[2] .

تقدمت مصر إثر انعقاد الدورة الثامنة عشر في شهر ديسمبر 1957 مع بعض الدول الإفريقية والاسيوياوية بطلب للجمعية العامة لإدراج القضية الجزائرية مذكرين عدم تنفيذ أية خطوة إيجابية من جانب فرنسا للتقدم نحو تحقيق قرار الأمم المتحدة "[3] .

وناشد وزير الخارجية المصري محمد فوزي الجمعية العامة العدالة وبعد النظر مطالبا إياها الموافقة على مناقشة قضية الجزائر قائلا : " إننا لا نريد من فرنسا أن تكون دولة ثائرة ضد الحضارة

1 . عبد الله مقلاتي وصالح لميش ، مصر والثورة الجزائرية، مرجع سابق . ، ص . ص 113 . 114.

2 . المرجع نفسه ، ص 115 .

3 . يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 448 .

الانسانية، إننا نريد من فرنسا أنم تكون عضوا بارزا نافعا في هذه الهيئة وفي المجتمع الحر في العالم "[1] .مجددا رفضه للادعاءات الفرنسية بان قضية الجزائر قضية داخلية "[2].

حظيت الجزائر باهتمام كبير من قبل عديد الشعوب على غرار الشعوب العربية التي كانت دائما إلى جانبها، ونسجل هنا موقف جمهورية مصر العربية على لسان وزيرها للخارجية السيد : الدكتور "محمود فوزي "الذي قال :" إن الشعب الجزائري قد حرر تصريح الإعلان عن استقلاله ولم يعد في حاجة إلى القانون الإطاري الفرنسي ولا إلى مشاجرات الأحزاب السياسية الفرنسية أو إلى تصريحات المسيو" بينو"، إننا نتمنى بكامل الإخلاص أن تعدل فرنسا عن سياسيتها غير المشرفة وتنظر إلى الجزائر المستقلة بعين الرضي والسرور وسنكون إلى جانبها "[3]، كما تعرض الدكتور "محمود فوزي" . وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة . إلى القضية الجزائرية اثناء الدورة الثالثة عشر فقال: " إن الجزائريين قد بينوا بتضحياتهم وبدمائهم أنهم يريدون أن يعيشوا أحرارا وإن هذا هو محض اختيارهم الذي يجب أن يعترف به محبو النزاهة والسلام وليس الأمر كذلك بالنسبة للاستفتاء الفرنسي المزور والمعد في فرنسا نفسها "[4] .

قدمت مصر في الدورة الرابعة عشر التي انعقدت في النصف الثاني من عام 1959 قدمت مصر ضمن مجموعة دول مشروعا تطالب فيه الجمعية العامة للامم المتحدة باجراء مفاوضات فورية للوصول الى حل سلمي على اساس الاعتراف للشعب الجزائري في تقرير مصيره طبقا لميثاق الامم المتحدة [5].

1 . عبد الله مقلاتي وصالح لميش، مرجع سابق، ص 119 .

2 . خيري حماد، قضايانا في الامم المتحدة، القاهرة، د ت، ص 400 .

3 . جريدة العمل، " مندوب مصر يقول : ....."، عدد 658، (1957/12/05)، ص 03 .

4 . الجريدة نفسها، " قضية الجزائر في الامم المتحدة " ، عدد 914، 1958/10/02 م، ص 03 .

5 . عبد الله مقلاتي وصالح لميش، مصر والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 121.

قال وزير الخارجية المصري "محمود فوزي" في الدورة الرابعة عشر التي انعقدت في النصف الثاني من عام 1959 ، وتزامنها وتقديم "شارل ديغول" Charles de Gaulle مشروع تقرير المصير في 1959/09/16، قال :" إن الأمريكيين قالوا : "نحن نضغط على فرنسا من أجل إعلان تقرير المصير فإن قبلوا فنحن نريد ضغطا من أجل إجراء اتصالات رسمية بين الجانبين، ويقولون : إذا نحن لم ننجح فسندفع "همشولد" . ألامين العام للأمم المتحدة للدخول في موضوع الجزائر"[1] .

وقدمت مصر ضمن مجموعة دول مشروعا تطالب فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجراء مفاوضات فورية للوصول إلى حل سلمي على أساس الاعتراف للشعب الجزائري في تقرير مصيره طبقا لميثاق الأمم المتحدة [2].

عادت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشر، إلى مناقشة القضية الجزائرية في شهر أكتوبر 1960 ،ألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا في الجمعية العامة ابرز فيه القضية الجزائرية التي اعتبرها من القضايا الأساسية متهما فرنسا بعدم تطبيق قرارات التي ينص عليها الميثاق الاممي قائلا :" لقد عرقلت فرنسا كل محاولات الامم المتحدة الهادفة الى وضع حد للمجازر الاستعمارية في الجزائر "[3] .

البعض يعتبر ان هذا الخطاب من لدن الرئيس جمال عبد الناصر ومن ورائه حركة عدم الانحياز قد ساهم في الدفع بالامم المتحدة الى اتخاذ قرار ينص على ان استمرار الحرب في الجزائر خطرا على الامن والسلام الدوليين وتاكيد حق الشعب الجزائري في حريته وممارسة سيادته [4].

شارك وزير الخارجية "محمود فوزي" في الجلسة الثانية للجنة السياسية، في شهر ديسمبر 1960 ، طالبا الأمم المتحدة باتخاذ موقف واضح من القضية الجزائرية، وإيجاد حلا لها، وناشدها بالحزم في اتخاذ قراراتها بشان الجزائر، بإشراف الأمم المتحدة على الاستفتاء الذي تقدم به "ديغول"، وفي نهاية المناقشة كرر نداءه للامم المتحدة بإيجاد حل منطقي ومعقول يتماشى والوضع السليم

1 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق ، ص 449.

2 . عبد الله مقلاتي وصالح لميش، مصر والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 121.

3 . جريدة المجاهد، " خطاب جمال عبد الناصر ... "، العدد 78، تاريخ (1960/10/13)، ص 02 .

4 . خيري حماد، مرجع سابق، ص 404 .

للشعب الجزائري قائلا :" إن على الأمم المتحدة ألا تكرر غلطتها السابقة، وأن تعمل في هذه السنة على وضع حد للحرب الجزائرية [1] .

عرفت سنة 1961 تطورات سياسية ودبلوماسية وعسكرية أكثر من أي وقت مضى، وبدأت ترجح الكفة لخيار السلم والاستقلال، هذه الظروف شجعت أكثر الدول الإفريقية والاسياوية ومنها مصر التي ألقى ممثلها في الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد الدورة السادسة عشر في ديسمبر 1961 أين أبرز موقف الجمهورية العربية المتحدة من القضية الجزائرية حيث ذكر بأن المسألة الجزائرية هي قضية عربية وافريقية ودولية تهم الامم المتحدة راعية السلام في العالم، مذكرا بكفاح الشعب الجزائري طيلة السبع سنوات، كما أعاب على الأمم المتحدة أنها لم تجد حلا لهذه القضية "[2] .

من خلال ما سبق، يتبين أن موقف مصر من القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، يعكس حقيقة الموقف الرسمي الذي طالما وقف إلى جانب الحركات التحريرية في العالم، ولا سيما الثورة الجزائرية، ويظهر موقفها أيضا منذ الدورة العاشرة 1955، وإلى غاية الدورة السادسة عشر 1961، ولئن كان أحيانا يظهر موقفها علانية من خلال تدخل مندوبيها في الجان السياسية أو الجمعية العامة، وأحيانا ضمن مجموعة دول افريقية وأسيوية، إذ كثيرا ما تميز الخطاب المصري بالشجاعة والقوة، بعيدا عن اللين والمداهنة مستندا للأدلة القانونية والمنطقية في إقناع المناوئين لتوجه الأمم المتحدة ومحبي السلام في العالم .

1 . 3 . الدعم المادي (العسكري):

السلاح عنصر مهم بل أساسي في قيام أي ثورة ونجاحها، ولذلك عمل قادة الثورة منذ البداية على البحث عن مصادر التموين، خاصة وأن الثورة الجزائرية بدأت بقليل من السلاح، الأمر الذي فرض على القائمين بالأمر ضرورة التحرك في كل الاتجاهات لتحقيق الغرض وكانت الوجهة الأولى القاهرة آنذاك .

لم تكتف القيادة المصرية بالدعم السياسي والدبلوماسي بل تجاوز ذلك إلى التأييد العسكري اقتناعا من القيادة المصرية بجدوى النضال الذي تخوضه الشعوب المستضعفة ومنها الجزائر من أجل الحرية والاستقلال، ورغم بعد المسافة وقلة الخبرة والتجربة لدى المصريين أو الجزائريين في

1 . جريدة المجاهد، " بيان وزير خارجية مصر ... "، العدد 85، تاريخ (1960/12/19)، ص 02 .

2 . خيري حماد، مرجع سابق، ص 422 .

التهريب عبر البر أو البحر وع أيضا قلة الإمكانيات التي من شأنها الدفع بوتيرة المساعدات المادية من أسلحة وذخيرة وغيرها مما تحتاجه الثورة، إذن ورغم كل هذا إلا أن المصريين عملوا قدر المستطلع في تقديم ما يمكن تقديمه للثورة الجزائرية اعتمادا على بعض المناضلين الجزائريين الذين كانوا بالتنسيق مع بعض الضباط المصريين كفتحي الذيب وعزت سليمان وغيرهم .

يذهب "محمد بجاوي" في الحديث عن الإعداد المادي للثورة إلى سنة 1952، بعد إن اجتمع "بن بلة" و"محمد خيضر" و"حسين آيت أحمد" في العاصمة المصرية وشكلوا النواة الأولى لما عرف لاحقا بالوفد الخارجي للثورة وكانت مهمة جلب السلاح من أولى الأولويات، خاصة بعد أن، التحق بهم محمد بوضياف في نوفمبر 1954 [1].

كان السلاح الذي يدخل من مصر إلى الجزائر، إما عن طريق البر وكانت ليبيا معبرا له وكذلك الجبهة البحرية التي كانت تشكل طريقا لعبور السفن البحرية المشحونة بكميات من السلاح والذخيرة باتجاه الجزائر والمغرب أيضا قادمة من مصر، وهنا يذكر رئيس المخابرات المصري " فتحي الذيب" في مذكراته : " التزاما منا بتنفيذ قرار الرئيس جمال عبد الناصر بدعم الثورة الجزائرية بالسلاح والذخيرة باشرنا مهمتنا منذ 1954 لتزويد الثوار الجزائريين وبأسرع وسيلة ممكنة باحتياجاتهم الضرورية من الأسلحة الخفيفة والذخيرة لدعم قدرات الولايات الشرقية مع التركيز على منطقة جبال الاوراس كقاعدة لدعم قدرات باقي الولايات الداخلية الأخرى " ، ويضيف :" وخلصنا من دراستنا بالاشتراك مع المناضل أحمد بن بلة لكافة الإمكانيات المتاحة للإمداد بالسلاح مع إمكان اختصار طريق المواصلات وسرعة نقله إلى الحدود التونسية "[2]، وتم الاتفاق مع أحد المصريين في ليبيا يدعى " أمين الصالح" بعد منحه مبلغ 300 جنيه مصري لشراء الأسلحة المطلوبة والمحددة واستطاع تهريبها من برقة إلى الشرق الجزائري رفقة "احمد بن بلة" لتكون في متناول المجاهدين الجزائريين عند اندلاع [3] .

و هكذا بدأت الخطوة الأولى من المساعدات وبدأت الأسلحة تشترى وتجمع في برقة، ولكن بتشديد الرقابة الفرنسية على الحدود وشكوكها في أن هناك أعمال تهريبية للأسلحة على، سرعان ما غيّر

1 . محمد البجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية، بدون دار ومكان النشر، 1971، ص 150 .

2 . فتحي الذيب، مصدر سابق، ص 57 وينظر أيضا : مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984، ص 143 .

3 . فتحي الذيب، مصدر سابق ، ص 58 .

قادة الثورة والمصريين الخطة واعتمدوا على الجبهة البحرية، باستخدام قطع الأسطول المصري للقيام بهذه المهمة وطلب الرئيس جمال عبد الناصر من المشير عبد الحكيم عامر البدء في التنفيذ[1].

وعليه وصلت شحنة من السلاح في أواخر شهر ديسمبر 1954، كانت المخابرات المصرية قد أعدتها وأوصلتها إلى ليبيا بواسطة اليخت " انتصار"، تضمن كمية من الأسلحة والذخيرة [2] .

رأت قيادة الثورة مع تطور الكفاح في الشرق الجزائري تعميمها على المنطقة الغربية ولهذا الغرض اجتمع "أحمد بن بلة" مع "فتحي الذيب" و"عزت سليمان" يوم 04 جانفي 1955 لإمداد الجبهة الغربية بالسلاح والذخيرة واتجه التفكير في إحدى السفن التجارية [3] ، و فعلا وصلت الشحنة في ربيع 1955 من السلاح من مصر إلى الجهة الغربية [4]على متن يخت الملكة الأردنية "دينا"[5] .

واصلت مصر دعم الثورة الجزائرية بكميات من الأسلحة والذخيرة، وعلى سبيل المثال فقط لا الحصر، نذكر أيضا شحنة أخرى تم إنزالها يوم 21 فبراير 1956 بالجهة الغربية بالتنسيق بين أحمد بن بلة والسلطات المصرية وسلطان المغرب محمد الخامس .ناهيك عن السفينة " آتوس" التي اكتشف أمرها في 1956/10/17 وكانت محملة بالسلاح قادمة من مصر[6] .الأمر الذي دفع الحكومة الفرنسية إلى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن ضد الحكومة المصرية، ومشاركتها في العدوان الثلاثي سنة 1956[7]، وشحنة أخرى عبر البحر قصد إيصال السلاح إلى وهران على متن السفينة " خوان لوكاس"، انطلقت يوم 1957/06/04 واستلم الشحنة الأمين دباغين بعد أن وصلت ليبيا[8]

1 . عبد الله مقلاتي وصالح لميش، مصر والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 76.

2 . فتحي الذيب، مصدر سابق، ص 63 .و أنظر كذلك : مراد صديقي، الثورة الجزائرية ، عمليات التسلح السرية، ترجمة : احمد الخطيب، منشورات مكتبة الحياة، لبنان (بدون سنة نشر)، ص 30 .و للاطلاع أكثر على نوع الأسلحة والكمية ونوع الذخيرة والكمية التي أتت بها انتصار، ينظر : القواعد الخلفية للثورة الجزائرية ،.مرجع سابق، ص 177.

3 . المصدر نفسه ، ص 82 .

4 . كان على متن الرحلة عرفاوي محمد ومحمد صالح ومجاري علي وبوخروبة محمد وعبد العزيز مشري وعبد الرحمان محمد وحسنين محمد وشنوت أحمد، ينظر : عبد الله مقلاتي وصالح لميش، مرجع سابق، ص 45 .

5 . مراد صديقي، مصدر سابق، ص 31 . وللاطلاع أكثر على نوع الأسلحة والكمية ونوع الذخيرة والكمية التي أتت بها انتصار، ينظر : المصدر نفسه، ص 149 . 150 .

6 . القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 179 .

7 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 70 .

8 . القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 182 .

عادت مسألة تهريب السلاح والذخيرة عبر البر، فكثيرا ما كانت تتعامل السلطات المصرية، مع بعض الليبيين المختصين في التهريب، وكللت بوصول دفعة من السلاح استلمها المناضل أحمد مهساس في شهر فيفري 1957، الذي أمن وصولها للولايات الشرقية [1] .وتكرر نفس العمل في شهر أفريل من سنة 1957، حيث تسلم الدكتور الأمين دباغين كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة ليتم نقلها عن طريق الشاحنات إلى ليبيا ومنها إلى الاوراس والشمال القسنطيني[2].

استغلت الحكومة المصرية فرصة توتر العلاقات الفرنسية التونسية في النصف الثاني من 1957 لتصبح تونس أيضا معبرا للأسلحة وتم إيصال 350 طنا إلى أيدي المجاهدين الجزائريين خاصة للولايات الداخلية كبلاد القبائل والجزائر التي كانت تعاني نقصا في الإمداد [3] .

زاد الطلب على الاسلحة لمواجهة الفرنسيين المدججين بمختلف الأسلحة العصرية، الأمر الذي تم تجهيز شحنة من الأسلحة المتنوعة التي كانت موجودة بالمخازن المصرية بمرسى مطروح يوم 05 سبتمبر 1957 ونقلت بالسيارات عبر ليبيا وتونس إلى الجزائر، واستمر العمل نفسه بتزويد المقاتلين الجزائريين، إذ تمت في الفترة ما بين 16 و26 جانفي 1958 بتسليم كميتين من الأسلحة والذخيرة [4]، والشأن نفسه في 1958/07/10، أين تم إمداد مصر للجزائر عبر الحدود التونسية منها بكمية من السلاح تسلمها العقيد أوعمران [5] .

أمر الرئيس جمال عبد الناصر بدخول الثورة الجزائرية عامها الخامس، بالاستمرار في دعم الثورة بالأسلحة، إذ تسلم مندوب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المعونة الصينية للثوار الجزائريين التي وصلت إلى مصر وتم تخزينها بالمخازن المصرية بمرسى مطروح ليتم نقلها عبر ليبيا ثم تونس إلى الجزائر[6]، وفي هذا الشأن يقول أحمد بن بلة:" لا أحد وقف معنا مثل مصر، ولم نجد دعما أكثر قوة مما قدمه لنا الأشقاء المصريين، وبالذات من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وأن

1 . مراد صديقي، مصدر سابق، ص 53 . 54 .

2 . المصدر نفسه، ص 53 . 54 .و للاطلاع أكثر على نوع الأسلحة والذخيرة والكمية لكل منهما، التي تسلمها المناضلان : أحمد مهساس والأمين دباغين عبر ليبيا في شهري فيفري وإفريل 1957، ينظر : القواعد الخلفية للثورة الجزائرية ،.مرجع سابق، ص ص 180 . 181 .

3 . فتحي الذيب، المصدر السابق ، ص 333 .

4 . المصدر نفسه، ص 354 .

5 . القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 183 .

6 . عبد الله مقلاتي وصالح لميش، مصر والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 56 .

كل ما وصل إلينا من أسلحة كان بأمر من عبد الناصر نفسه، ولولا وساطة عبد الناصر لما ساعدتنا العربية السعودية ولا العراق "[1] .

أرسلت السلطات المصرية شحنة من من الأسلحة والذخيرة للجزائريين لتشجيعهم أكثر على مواصلة العمل الثوري ومنح الثورة الجزائرية طابع القوة والتوازن سيما بدخول الجزائر في المفاوضات وبغية مسايرة العمل السياسي والدبلوماسي مع العمل العسكري، ولو أنه هناك فرق بين الإمكانيات الجزائرية والفرنسية [2] .

جاءت المساعدات المصرية للثورة الجزائرية في وقتها، إذ في الظرف الذي وجدت فيه الثورة الجزائرية نفسها أمام القوة الفرنسية، وعدم وجود الإمكانيات العسكرية اللازمة، فرض على القائمين الاتصال بالمصريين وطلب المعونة حتى يتمكنوا من تحقيق المشروع، وكان لهم ذلك، إذ بفضل تلك المساعدات استطاعوا أن يدفعوا بالثورة إلى الواجهة ويقابلوا فرنسا الأطلسية في حرب دامت سبع سنوات، رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهت المصريين والجزائريين على حد سواء أمام القوة الفرنسية التي كانت تراقب البر والبحر، والضغوطات التي طالما فرضتها على مصر قصد ثنيها عن دعمها المتواصل للثورة، إلا أنّ ذلك لم يشفع لها، بل زادت مصر إيمانا بضرورة دعم الثورة، يقول الرئيس الأسبق "أحمد بن بلة " عما تعرضت له مصر جراء تقديمها المساعدة للجزائريين :" .. .وأن هذا الدعم كان يزعج الفرنسيين لدرجة أنهم وضعوا المطلب الأول في الاتصالات الأولية غير الرسمية التي جرت معهم في القاهرة، من خلال "محمد خيضر" و" محمد يزيد" أن يتوقف صوت العرب من القاهرة، وكان مطلبهم الثاني هو تغيير مكان المفاوضات من القاهرة إلى يوغسلافيا، لأنه باعتقادهم أن عبد الناصر سيفشل المفاوضات، وأن مصر تلقت ضربة مميتة عام 1956، من خلال العدوان الثلاثي بسبب دعمها للثورة الجزائرية "[3].

تجسد الدور المصري الرسمي للثورة الجزائرية على مستويات عدة، منها الدعم المتعدد الأوجه : السياسي من خلال الاتصال بمختلف الفاعلين على الساحة السياسية وفي المناسبات والاجتماعات المختلفة، والدبلوماسي في هيئة الأمم المتحدة، وهو ما كانت الثورة بأمس الحاجة إليه

1 . شهادة أحمد بن بلة، لجريدة الشروق العربي، عدد 3627، تاريخ (16 أفريل 2012)، ص 08 .

2 . فتحي الديب، مصدر سابق، ص 442 .

3 . شهادة أحمد بن بلة، لجريدة الشروق العربي، مصدر سابق .

قصد تدويل القضية الجزائرية وإعطائها البعد الدولي، وإيجاد أنصار لها في الخارج، وهو ما عملت من أجله الدولة المصرية وعملت على إقناع الدول المترددة .

كما كان للحكومة المصرية، دعما عسكريا رافق الثورة منذ الانطلاقة الأولى لها وسايرتها إلى غاية الاستقلال، واستطاعت أن تكسب الثورة بفضل هذه المساعدة انتصارا على الفرنسيين، بل وكسبت بفضله أصدقاء قدموا، هم أيضا الإعانة للثورة .

02 . موقف المملكة العربية السعودية من الثورة الجزائرية :

عملت المملكة العربية السعودية على دعم الثورة الجزائرية من خلال طبيعة العلاقة التي تربط الشعبين الجزائري والسعودي خاصة المكانة الدينية التي تتمتع بها في أوساط الأمة الإسلامية والجزائر واحدة منها، فالجزائريون كثيرا ما ترددوا على هذا البلد الذي به أماكن مقدسة (مكة والمدينة)، قاصدين إياها إما للحج أو العمرة، وبالتالي كثيرا ما كانت هذه الزيارات الدينية عاملا مهما في التعريف بالقضية الجزائرية ليس فقط منذ 1954 ،أي تاريخ اندلاع الثورة، بل إلى السنوات الأولى للاحتلال، من خلال الهجرة التي عرفها الجزائريون للمشرق ومنها العربية السعودية، ناهيك عن عوامل أخرى كاللغة والتاريخ المشترك، كل أصبح قناعة لدى السعوديين بأن الجزائريين يخوضون حربا ضروسا ضد الأعداء وبالتالي فالواجب يفرض عليهم مد يد المساعدة وفق الإمكانيات المتاحة .سوف نركز في هذا الجانب من الدراسة على أشكال مختلفة من الدعم الذي لم تبخل به المملكة العربية السعودية، سواء كانت مواقف سياسية أو دبلوماسية عن طريق ممثلها في الأمم المتحدة والجامعة العربية أو ما تعلق بالدعم المادي من خلال افتتاح اكتتاب للمتبرعين لصالح الثورة وهو ما جعلها تستفيد من مبالغ مالية معتبرة عبر سنوات الكفاح، فالسعوديون ملكا وحكومة وشعبا ناصروا الثورة معتبرين الجزائر وطنا قوميا يجب دعمه والوصول به لغاية الاستقلال .

2 . 1 . الموقف السياسي :

انتقد الملك سعود بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية سياسة الغرب ولا سيما فرنسا إزاء دول الشمال الإفريقي المتنافية مع المبادئ الثورية والأمم المتحدة يقول :" الذي نعيبه على الدول الغربية فإن فرنسا وهي من الدول الغربية تتبع في هذه الآونة بأقطار الشمال الإفريقي سياسة لا تتماشى مع تطور هذه الشعوب وتيارات الانبعاث العصري الحديث وإن سياسة الحديد والنار والقمع والإرهاق التي تسلكها فرنسا بالشمال الإفريقي لا تتنافى فحسب مع مبادئها الثورية بل إنها

تتنافى أيضا مع مبادئ الأمم المتحدة التي نص دستورها على منح جميع الشعوب والأقطار المولى عليها التي لا تتمتع بسيادتها منحها حريتها واستقلالها وتقرير شؤونها بنفسها " .واستطرد العاهل العربي يقول :" على الدول الغربية أن تفهم هذا جيدا وأن تعمل على سلوك سياسة من شانها أن تعيد جو الثقة من الدول العربية والدول الغربية ولا يكون ذلك إلا بحل قضية إفريقيا الشمالية حلا عادلا يرجع العزة والسيادة إلى هاته الأقطار التي ترغب أن تعيش حرة مستقلة وبدون ذلك أي بدون منح شعوب شمال إفريقيا الحرية والاستقلال فلا تقارب ولا وداد بين العرب والدول الغربية "[1] .

علقت المفوضية السعودية بباريس . في بلاغ سلم للصحافة . على حوادث إفريقيا الشمالية بالعبارات التالية :" إن المملكة العربية السعودية تتبع بمزيد الاهتمام تطور الحالة بإفريقيا الشمالية وذلك نظرا لروابط الأخوة الموجودة بين الشعوب العربية والإسلامية وطبقا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة التي تعترف بحق الشعوب في تسيير شؤونها بنفسها " .ويضيف البلاغ :" إن الحكومة الفرنسية الشاعرة بتطور تلك الشعوب والمعترفة بالحقائق السياسية والاجتماعية التي تمخضت بإفريقيا الشمالية، قد سارت من حسن الحظ في سياسة منسجمة بقدر الإمكان مع ما تحتمه هذه الحقائق " .

عبرت المملكة العربية السعودية عن أملها في أن تعمم التجربة على الجزائر يقول نص البلاغ :" وإن التجربة المتحصل عليها من المفاوضات المغربية الفرنسية والفرنسية التونسية لتبعث الأمل في مشاهدة الفرنسيين والجزائريين يتعاونون بنزاهة وإخلاص قصد حل المأساة التي يتألم لها الشعب الجزائري، هذا الشعب الذي يكافح من أجل حياة أحسن ومن أجل استرجاع حق كانت فرنسا تحمل دوما مشعله"[2] .

الملك سعود بن عبد العزيز وإثر زيارته لسوريا في أكتوبر 1957، التقى وفد جبهة التحرير الجزائري في دمشق وحظي هذا الأخير باهتمام بالغ ومتميز ، أكد لهم دعمه ومساندته للقضية الجزائرية بكل الطرق والوسائل مشيرا إلى توحيد الجهود مع الرئيس شكري القوتلي في إطار العمل المشترك من أجل استقلال الجزائر[3] .

1 . جريدة الزهرة، " جلالة الملك سعود يطالب بتحرير الشمال الإفريقي "، عدد 15110، (1955/07/22)، ص 01 .
2 . جريدة العمل ،" اهتمام المملكة السعودية "، عدد 113، (1956/03/03)، ص . ص 1 . 4 .
3 . جريدة المجاهد، " الجزائر في معرض دمشق الدولي "، العدد 11، تاريخ (1957/11/01)، ص 03 .

لم تتحفظ المملكة السعودية عما كانت تقوم به إزاء حركات التحرر في العالم ومنها الثورة الجزائرية، هذا ما نستشفه من حديث الملك سعود خلال استقباله للامين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد " هامر شولد" في 09 جانفي 1958 : "إن علاقاتنا السياسية مع فرنسا متوقفة على حل القضية الجزائرية، حلا يعيد لأهلها العرب حريتهم واستقلالهم، وأن العرب مرتبطون معهم برابطة الأخوة التي لا تنفصم ...و أن البلاد العربية لن تكتفي بإرسال المساعدات المالية لإخوانهم المجاهدين، بل إنني أقترح على الدول العربية اتخاذ خطوة إيجابية جديدة وهي مقاطعة فرنسا حتى تقر حق إخواننا الجزائريين في حريتهم واستقلالهم"[1] .

تظهر مؤازرة السعودية للثورة الجزائرية أيضا لدى استقبال الملك لوفد عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس، كان ذلك في مارس 1959 قائلا : " ...بأنكم لستم جزائريين أكثر مني ...القضية الجزائرية هي قضية مقدسة وبذلك فهي فوق القانون وتشريع الدولة، ولذلك تعطل القوانين إذا هي وقفت في وجه ما تتطلبه من الجهاد في الجهاد "[2] .

وعقب تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، سرعان ما سارعت السعودية للاعتراف بها وتعد خامس دولة تعترف بها في التسلسل الزمني في جدول البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة وذلك بتاريخ 1958/09/20 [3].

كماعبرت المملكة العربية السعودية عن قبولها بمبدأ تقرير المصير الذي جاء به ديغول في 1959، وهو ما جاء على لسان أحمد توفيق المدني الذي قام باستشارة عامة في هذا الموضوع شملت كامل البلاد العربية ومناع السعودية التي يقول عن موقفها :" يجب قبول المبدأ على أن تضعوا أنتم شروط التنفيذ، فإن قبل الفرنسيون ذلك، فقربوا الوقت أكثر ما يمكن، لا ترتبطوا إطلاقا مع فرنسا في أي اتحاد مهما كان، لأنكم تخونون أنفسكم "[4] .

1 . جريدة المجاهد، " الجزائر بين هامرشولد والملك سعود"، العدد 35 ،(1959/01/15)، ص 06 .

2 . الجريدة نفسها، " المملكة العربية السعودية تكرم وفد الحكومة الجزائرية "، العدد 39 ،(1959/04/02)، ص 10 .

3 . الدبلوماسية الجزائرية، (1830 . 1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1998 ص 186 وانظر كذلك إسماعيل دبش مرجع سابق، ص 254 .

4 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 449 .

صرح الملك سعود ين عبد العزيز إثر مظاهرات 1961/10/17 في فرنسا وما تعرض له الجزائريون من اعتقال وسجن وتقتيل والرمي بهم في نهر "السين" ندد يوم 1961/11/01 بالجرائم النكراء المرتكبة في حق الجزائريين وذلك في خطاب له عبر أمواج إذاعة المملكة السعودية [1] .

و رد رد الرئيس فرحات عباس بعد الزيارة على أن ما قامت به السعودية هو : " استمرارية لما بذلوه وما زالوا يبذلونه من مساهمة فعالة في معركة التحرير الجزائرية التي هي معركة العروبة جمعاء"[2] .

وجه الملك سعود ين عبد العزيز بمناسبة الاحتفال بالذكرى السابعة لثورة أول نوفمبر 1954، خطابا عبر الإذاعة أكد فيه أن : " المملكة العربية السعودية لن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا إلا بعد استقلال الجزائر " .كما أكد أنه : "يبقى السند المتين للثورة الجزائرية " [3] .

و بإعلان الاستقلال يوم خمسة جويلية 1962، سارعت المملكة العربية السعودية للاعتراف الرسمي والعلني بالاستقلال الكامل [4] .

2 . 2 . المواقف الدبلوماسية:

عملت المملكة العربية السعودية على تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية وكذا عملت منذ البداية على استغلال كل فرصة لتفعيل النشاط الدبلوماسي والسياسي واستغلال أيضا العلاقات الثنائية التي تربطها ببعض الدول الغربية لتدعيم القضية الجزائرية، في هذا الإطار نسجل محاولة المندوب السعودي في الأمم المتحدة يوم 05 جانفي 1955، لفت انتباه المجتمع الدولي حول الوضعية السيئة التي يعاني منها الشعب الجزائري بسبب السياسة الاستعمارية التي تمارسها فرنسا في الجزائر وحملها مسؤولية آثارها ونتائجها [5]، غير أن هذا المطلب السعودي لم يكلل بالنجاح ولم يجد أذانا صاغية بين الدول الأعضاء في الهيئة ماعدا الاتحاد السوفيتي وإيران اللتين أيدتا المطلب، وبما

1 . صالح بالقبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، بدون تاريخ نشر، ص 70 .

2 . جريدة المجاهد، " المملكة العربية السعودية تكرم وفد الحكومة الجزائرية "، العدد 39 ،(1959/04/02)، ص 10 .

3 . الجريدة نفسها ،" العالم يحتفل بذكرى أول نوفمبر " . في المملكة العربية السعودية .، العدد 108، (1961/11/13)، ص 10 .

4 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 95 .

5 . المرجع نفسه ، ص 95 . وأيضا : القواعد الخلفية للثورة الجزائرية مرجع سابق، ص 259 .

أن فرنسا كانت عضوا في مجلس الأمن رفضت النداء السعودي، الأمر الذي لم يمكنه من الصمود أمام رفض مجلس الأمن [1].

لم تيأس المملكة العربية السعودية من الفشل في إدراج القضية الجزائرية في جانفي 1955، واستطاعت أن تقنع أربع عشرة دولة أفروآسياوية مشاركة [2]من إدراج القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ باندونيسيا في 1955/04/18 ،على أساس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[3].

بعد مؤتمر باندونغ وجهت السعودية مذكرة استلمها الأمين العام بتاريخ 29 جويلية 1955 على أساس دراستها في الدورة العاشرة للأمم المتحدة في سبتمبر 1955 وعليه حولها الأمين العام للجنة التوجيهية للنظر فيها، وفي اجتماعها بتاريخ 1955/09/22 أوصت اللجنة بأغلبية الأصوات ثمانية مقابل خمسة وامتناع اثنين بعدم إدراجها في جدول أعمال الجمعية العامة وبعد إحالتها على الجمعية العامة للفصل فيها نهائيا وبعد المداولات التي دامت أربعة أيام، تمت الموافقة على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة بأغلبية صوت واحد [4] .

واجهت المملكة العربية السعودية ردود فعل قوية وعنيفة من قبل الحلفاء فرنسا وهما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، الذين عارضوا فكرة إدراج القضية الجزائرية في الأمم المتحدة باعتبارها قضية داخلية، ونظرا للدعم الذي حظيت به السعودية من قبل الكتلة الافروآسياوية، رجحت الكفة لصالح الأغلبية التي نجحت في إدراج القضية الجزائرية وإن كان ذلك بشكل مبدئي فقط [5]، ولكن برفض الوفد الفرنسي ومقاطعته لأشغال الدورة تمكن حلفاؤها من إبطال فكرة إدراج القضية الجزائرية[6] الجزائرية[6] .الأمر الذي استنكرته الدول الافروآسياوية وعلى رأسها السعودية التي رد ممثلها المناضل

1 . خليفة الجنيدي، مصدر سابق، ج2، ص 213 .

2 . هي مصر، ليبيا، لبنان سوريا، العراق، السعودية، اليمن، إيران، أفغانستان، باكستان، الهند، بورما، تايلاند، اندونيسيا أنظر : يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 304.

3 . خليفة الجنيدي، مصدر سابق، ص 214 .

4 . يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 304.

5 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 97 .

6 . أخذت بعض الدول تبحث عن وسيلة لإقناع الوفد الفرنسي على العودة لشغل منصبه، تقدمت الشيلي، الإكوادور، كوبا، كولومبيا، يوم 23 نوفمبر قرار لشطب القضية من جدول الأعمال على أساس أنه ليس من اختصاصها . أنظر : يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 305.

أحمد الشقيري[1]:" كان على فرنسا بدلا أن تنسحب، أن تواجه الأمم المتحدة وأن تجعل الرأي العام هو الذي

يفصل بل إنه كان على فرنسا أن تنسحب من الجزائر قبل أن تنسحب من الأمم المتحدة [2].. .

عادت المملكة العربية السعودية بحلول سنة 1956، مرة أخرى لإثارة موضوع القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، مستغلة انعقاد الدورة في سبتمبر . نوفمبر 1956 [3]، ولكن الدول الحليفة لفرنسا رفضت إدراج القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، الأمر الذي دفع بالممثل السعودي للقول : " كيف تقفلون أبواب الأمم المتحدة في وجه القضية الجزائرية، نحن لا نريد لفرنسا إدانة ولا إهانة، كل ما نريده هو الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي يتفق مع أهداف الأمم المتحدة[4].. .

عرض الوفد السعودي من جديد القضية الجزائرية بناء على ما سبق الاتفاق عليه في الدورة العاشرة، ودافع عنها وتوج خلالها بتسجيل الوفد الجزائري ضمن القائمة السعودية وكسب المزيد من التأييد الدولي وأنهت الجمعية دورتها الحادية عشرة بإصدار قرار حول إمكانية إجراء محادثات ثنائية جزائرية . فرنسية للوصول إلى حل وسط وفق ميثاق الأمم المتحدة [5] ....

بقي مندوب العربية السعودية السيد أحمد الشقيري يدافع بشراسة عن القضية الجزائرية في الدورات المتتالية منها الدورة الثانية عشرة في شتاء 1957 ،حيث طلب ممثلو كل من المملكة العربية السعودية، سوريا، اليمن، ليبيا، لبنان، الفلبين، باكستان، رومانيا، سيريلانكا، تسجيل القضية الجزائرية

1 . سياسي فلسطيني ولد عام 1908، اكمل دراسته في الجامعة الامريكية في بيروت، دخل معترك السياسة عندما عين مندوبا لسوريا في الامم المتحدة خلال الفترة 1949 . 1951، ثم شغل منصب الامين العام المساعد للجامعة العربية حتى عام 1957، واختير مندوبا =للمملكة العربية السعودية في الامم المتحدة، وفي عام 1964 عين رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما كان له دور في تأسيس جيش التحرير الفلسطيني، له عدد من المؤلفات منها أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، وقصة الثورة الجزائرية، توفي في عمان في 1980. ينظر، فهد عباس سليمان السبعاوي، "موقف سوريا من القضية الجزائرية 1954 . 1962 " مجلة الدراسات الإنسانية، جامعة كركوك، المجلد 8، العدد 2، العراق، 2013، ص 29.

2 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 97 .

3 . للتذكير بعد قرار الرفض سنة 1955 ن تقدم مندوب الهند السيد " كريشنا مينون " يوم 25 نوفمبر بقرار يقضي بامتناع المنظمة الدولية عن مناقشة القضية هذه السنة (أي 1955) ن مع احتفاظ الدول المعنية بحث إثارتها من جديد وعرضها على هيئة الأمم المتحدة متى دعا الأمر ذلك ن واعتمدت اللجنة السياسية القرار الهندي وصادقت عليه الجمعية العامة بالإجماع وأجلت القضية غلى الدورة الحادية عشرة . انظر: يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 305.

4 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 97 .

5 .، المرجع نفسه، ص 99 . 100.

في جدول أعمال هذه الدورة ووجه الطلب إلى رئيس الجمعية العامة وأهم ما جاء فيها : " إن هؤلاء الممثلين يلفتون نظر رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى أن جميع الأسباب متوفرة كي تتدخل الأمم المتحدة لحل القضية الجزائرية ..."[1] .

ورغم الرفض الذي أبداه الممثل الفرنسي، إلا أن مناقشات الجمعية العامة دامت أكثر من عشرة أيام انتهت إلى صدور قرار وسط وافقت عليه 77 دولة دون معارضة نذكر في جلسة 1957/02/15، وتجنب القرار ذكر الجزائر حتى يراعي مشاعر فرنسا الاستعمارية واكتفى بالقول : " وعلى هذا الأساس فإن الجمعية العامة تعبر عن أملها في الوصول إلى حل ديمقراطي بوسائل مناسبة تتفق مع مبادئ الأمم المتحدة ".

على أي حال، اعتبر المراقبون أن جبهة التحرير الجزائرية حققت انتصارا كون قضيتها أصبحت ذات بعد دولي وهزيمة أخرى لفرنسا التي سعت لإقناع بعض الدول بما أسمته بالإطار القانوني[2] .

كانت الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، بالنسبة لممثل السعودية فرصة لتوجيه الانتقادات اللاذعة لفرنسا سيما وأن الوفد الفرنسي كان غائبا ومما قاله :" ها نحن قد بلغنا نهاية الدورة حين نبدأ مناقشة الدورة ...، لم يكن من جانبنا إغفال أو إهمال أن قضية الجزائر هي قضية تحرير وحرب تحرير، وأنها لعزيزة حقا على جميع الشعوب المحبة للحرية، وهي قضية لا يمكن إلا أن تلقى الأولوية الجديرة بقداستها وسمو أهدافها وخطورة أحداثها "، ويضيف المتحدث : " .. .يجب أن تتبوأ المقام الأول بين جميع قضايا الأمم المتحدة، ذلك أنه يتصل بالسيادة والحرية من حقه أن يكون له مقام الصدارة من غير منازع..."[3] .

واصل أحمد الشقيري، في نفس الدورة، موجها انتقاداته لفرنسا وتقاعسها في أداء الواجب : "بات من واجب فرنسا أن تعرض عليكم نتيجة جهودها بشأن وقف إطلاق النار والمفاوضات ...و لكن فرنسا تخلفت عن أداء الحساب وتخلفت عن الحضور ...و قد كان كل أملنا في عهد الجنرال ديغول أن تنسحب فرنسا من الجزائر بدلا من أن تنسحب من الجمعية العامة، ....أجل كان أملنا أن تأتي فرنسا في هذه الدورة لتقول لكم إنها تركت لكم الجزائر للجزائريين والجزائريين للجزائر ولم تكن

1 . خليفة الجنيدي، مصدر سابق ص 215 .

2 خليفة الجنيدي، المصدر نفسه، ص 216 .

3 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 200 .

آمالنا هذه من غير مبرر ...فقد كنا نحسب أن شارل ديغول بطل حركة التحرير الفرنسية سيعمل على تحرير فرنسا من الاستعمار الفرنسي وبالتالي تحرير الجزائر ..."[1] .

انتهت أشغال الدورة الثالثة عشر دون تحقيق نصر للقضية الجزائرية، إلا أن الممثل السعودي بقي في موقف المتحدي لفرنسا قائلا : " إنني أركز على السلام لان استمرار الحرب هو البديل الذي لا بديل سواه إذا لم تعملوا على تأييد هذا الحق وتنفيذه، إن الجزائر شعبا وحكومة مصممة على مواصلة القتال حتى النهاية ...و إن النهاية هي النصر للجزائر ..."[2].

ونقلت جريدة "العمل" موقف السعودية على لسان ممثلها في نفس الدورة . أي الثالثة عشر . بحيث عمل أحمد الشقيري على التعبئة السياسية لصالح الثورة الجزائرية قائلا : " إنها ليست بالمهمة اليسيرة، لكن مستر همرشولد هو الرجل الوحيد القادر على القيام بهذا الدور، دور الوسيط إذ هو في وسعه التحصل على تعهد من الجانبين الفرنسي والجزائري بإيقاف إطلاق النار على الاعتراف بحق الشعب الجزائري بالاستقلال فهو قادر على عقد ندوة المائدة المستديرة بالأمم المتحدة ليشارك فيها الممثلون الحقيقيون للشعب الجزائري ولفرنسا، ويكون الجميع مستعدين لقبول الاستفتاء يجري تحت إشراف الأمم المتحدة ينظمه همرشولد لا الجنرال دي غول "[3] .

تزامن اجتماع الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشر بإعلان ديغول عن تقرير المصير في 1959/09/16، استغل المندوب السعودي أحمد الشقيري الظرف، ليدافع عن القضية الجزائرية متحججا أكثر بقرار ديغول، أنه يستطيع أن يؤكد :" بأن الحكومة الجزائرية تقبل الاستفتاء بالجزائر تحت إشراف الأمم المتحدة، وإذا كان الجنرال دي غول يرغب في ديمقراطية فعلية ويريد إجراء استفتاء واضح ونزيه، فعليه أن يترك الأمم المتحدة تنظم الاستفتاء وعندها تقبل الحكومة الجزائرية التفاوض مع الحكومة الفرنسية لدرس شروط إيقاف القتال ." وقال : " إن حرية الاختيار التي تحدث عنها دي غول قد قتلت في مهدها بفضل الشروط التي تحف تطبيقها وقد قتل دي غول ابنه عند ولادته "[4]، وأضاف يقول في نفس الدورة آملا من فرنسا من أن تجلس على طاولة واحدة للمفاوضات مع الجزائريين للوصول إلى اتفاق كامل ودائم بعدما ذكر فرنسا أن الجزائريين لا يزالون مصممين

1 . المرجع نفسه ، ص 203 .

2 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 101 .

3 . جريدة العمل، "مندوب السعودية "، عدد 914، 1958/10/02 م، ص 03

4 . الجريدة نفسها، " الجزائر تقبل الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة "، عدد 1219، 1959/09/26 م، ص 03 .

على القتال إن تطلب منهم ذلك : " إن الشعب الجزائري على تصميم لا يحول ولا يزول لتحقيق مطالبه الوطنية ...إن الشعب الجزائري يقف في ميدان المعركة وقفة صامدة باسلة وهو أشد ما يكون عازما على مواصلة الحرب إلى أن يستعيد حريته واستقلاله ...إنني على أمل كبير أننا سنهنئ قريبا الجمهورية الفرنسية والجمهورية الجزائرية عن طريق وفديهما إلى اتفاق كامل بينهما "[1] .

لم تختلف الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة (ديسمبر 1960)، عن سابقاتها من حيث اهتمام السعودية بالقضية الجزائرية، إذ واصل أحمد الشقيري الحديث في هيئة الأمم المتحدة عن الجزائر أمام اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مؤكدا أن تدويل القضية الجزائرية قد تم منذ سنوات وأن أهلية الأمم المتحدة لفض هذه المشكلة قد اعترف بها الجميع، وطلب المتحدث من الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها قائلا :" إن حرب الجزائر تسفر كل يوم عن عدد كبير من الضحايا وتتسبب في خسائر مادية جسيمة، فإذا كان لفرنسا أصدقاء حقيقيون فليبادروا بمساعدتها على وضع حد للحرب، ثم انتقد المساعدة التي تتلقاها فرنسا من حلفائها في الأطلسي فقال :" لولا هذه المساعدة لما استطاعت فرنسا تقتيل الجزائريين"[2] .

واصلت المملكة العربية السعودية دعمها الدبلوماسي للقضية الجزائرية سنة 1961، خلال الدورة السادسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، وبرهن العرب على مواقفهم ودعمهم للقضية الجزائرية، وتم الإعلان عن ذلك بصراحة من خلال تدخل الوفد السعودي : " ...ليس للجزائر صوت في هذه القاعة، ولهذا فإني أريد أن أنوب عن الحكومة المؤقتة ..." وأضاف : " إني أدعوكم إلى المزيد من التأييد لقضية الحرية في الجزائر ...إلى مزيد من الدعم إلى المزيد من الأصوات، بل إلى مزيد من السلاح والعتاد ذلك لان فرنسا لن تذعن إلا لقوة السلاح لا قوة الميثاق" [3] .

وأخيرا، لقد عبرت المملكة العربية السعودية وعلى رأسها مندوبها بالأمم المتحدة السيد " أحمد الشقيري "، بدعم من الملك " آل سعود"، لم ييأس ولم يتوان منذ الدورة العاشرة للجمعية العامة (1955) وإلى غاية الدورة السادسة عشر (1961)، في إثارة القضية الجزائرية، رغم الرفض أحيانا من فرنسا وحلفائها وسحب تسجيلها من جدول أعمال الدورة، إلا أن ذلك لم يثن من عزيمة السعودية بل ووقف موقف المستبسل أمام غطرسة الغرب وفي مقدمتهم فرنسا، معتبرة ذلك قضية من أولى

1 . القواعد الخلفية للثورة الجزائرية ، مرجع سابق، ص 272 . 273 .

2 جريدة العمل، " مندوب السعودية : تم تدويل المشكلة منذ سنوات "، عدد 1594، 1960/12/07 م، ص 01 .

3 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 216 .

الاهتمامات التي ينبغي حسمها كيف لا وهي قضية حياة أو موت، بقي على العهد والوعد إلى أن نالت الجزائر استقلالها مباركة هذا الحدث الكبير :" ها قد جاءت إليكم الجزائر وقد أعلنت عشية استقلالها سياسيا القومية، وفي طليعتها الحياد الايجابي، إننا معتزون بانتصار الشعب الجزائري الشقيق فخورون ببطولته، مبتهجون بنضاله المجيد .."[1] .

2 . 3 . الدعم المادي السعودي للثورة الجزائرية :

لم تقتصر مواقف المملكة العربية السعودية للثورة الجزائرية على الجانب السياسي والدبلوماسي فحسب، بل تجلى أيضا في الإعانة المادية لان المال والسلاح هما العصب الحساس لاستمرارية الثورة ونجاحها، الأمر الذي دفع بالبعثة الجزائرية في الخارج بالقيام بمهمة البحث عن مصادر التموين للثورة متنقلين في مختلف العواصم لاسيما العربية ومنها المملكة العربية السعودية التي كانت على رأس الصف العربي في دعم الثورة ماديا، وفي هذا السياق نسجل وعد الملك ابن سعود أحد مسؤولي البعثة الجزائرية الخارجية، وهو محمد خيضر بدعم الثورة ماديا، من خلال تقديم مساعدة مالية [2].

كان الموقف السعودي مشرفا عندما تعرض الزعماء الجزائريون الأربعة إلى الاختطاف من قبل السلطات الاستعمارية من خلال التأييد الكامل للقضية الجزائرية ماديا ومعنويا وانضمامها للقرار العربي الداعي للإضراب العام يوم 1956/10/28، تعبيرا عن رفضها للسياسة الفرنسية ضد الشعب الجزائري ومقاطعة فرنسا اقتصاديا [3]، كما طلب الوفد الخارجي لجبهة التحرير الجزائرية بتاريخ 1957/11/04 في برقية عاجلة للملك السعودي سعود بن عبد العزيز إعانة مالية للمواصلة الكفاح المسلح في الجزائر، وما كان من الملك السعودي، سوى أن لبى الطلب وكلف وزير المالية الشيخ سرور الصبان للقيام بالواجب وتحقيق مطالب الوفد الجزائري الذي كان من ضمنهم أحمد توفيق المدني وحظوا باستقبال من الملك شخصيا في 1957/12/11 [4] .كما عبر الملك سعود بن عبد العزيز، للوفد الجزائري أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية عن انشغاله العميق لما يحدث في

1 . محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، دار البعث، ط1، الجزائر، 1984، ص 139 .

2 . المرجع نفسه، ص 139 .

3 . فتحي الذيب، مصدر سابق، ص 280.

4 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 359، كما يمكن الاطلاع على مضمون الرسالة التي وجهها أحمد توفيق المدني للملك سعود في الملحق رقم 19، ص . ص 734 . 736 .

الجزائر من جراء السياسة الاستعمارية التي تطبقها فرنسا، ووعدهم بتوحيد الجهود مع الرؤساء والملوك العرب من أجل وضع خطة موحدة لدعم الثورة ماديا من خلال الجامعة العربية [1] .

وفي الزيارة الثانية للوفد الجزائري للسعودية [2] قصد طلب الدعم المادي (المال) مرة أخرى، بتاريخ 1958/01/03، لتمويل الثورة التي كانت في أمس الحاجة إلى مثل هاته مساعدات، كللت الزيارة بالنجاح وذلك بوعد صريح من الملك نفسه يفتتح اكتتاب شعبي عام على مستوى تراب المملكة للتبرع وجمع الأموال لحساب الثورة الجزائرية مؤكدا ذلك في اتفاق مبدئي بين الوفد الجزائري ووزير المالية السعودي وأهم ما جاء في هذا الاتفاق :

1 . قرر الملك فتح الاكتتاب بمبلغ 100 مليون فرنك، وأن يكون نصيب الحكومة المقرر دفعه 250 مليون بضمانة الملك .

2 . أن يكون الدفع مباشرة للوفد الجزائري، وحسب طلبه ووضعه في الحساب البنكي للجبهة في دمشق .

3 . من أجل الحصول على السلاح أو المال أو أي مسعى سياسي كان لابد من الاتصال بالملك مباشرة عن طريق مراسلة أو إرسال مبعوث وهو على أتم الاستعداد لتحقيق ذلك حسب الاستطاعة .

4 . التفكير في عقد مؤتمر عام لملوك ورؤساء المسلمين العرب لدراسة القضية الجزائرية ودعمها ماديا ومعنويا[3].

لقد كان الملك سعود بن عبد العزيز عند وعده الذي سبق وأن تعهد به للوفد الجزائري، بحيث السعوديين مخاطبا إياهم التبرع، محددا يوم 15 شعبان يوم الجزائر لجمع التبرعات المالية، ولما

1 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 362 . 363 .

2 . في خضم هذه الزيارة يروي الأستاذ أحمد توفيق المدني في كتابه " مذكرات " : " أن الملك سعود بنى قصرا جديدا في الرياض وهو من أبهى قصور الملك المعاصرين، ولما أشرف البناء على انتهائه، طلب الملك من المهندس تهديمه وإعادة بنائه وفق تصميم آخر، وما كان من المهندس سوى تنفيذ الأمر، الغريب أن تكلفة البناء المنهار آنذاك بلغت نحو عشرين مليار فرنك فرنسي، وهو ما علق عليه المدني قائلا :" لو كانت هذه الملايير بين أيدينا لحققنا الاستقلال للجزائر "، ينظر : أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ص 362 .

3 . إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 79 .

وصل اليوم المحدد، كان أول المتبرعين الملك سعود بمليون ريال سعودي بالإضافة إلى مليونين ونصف ريال من الحكومة"[1] .

أيضا خصصت مبلغ 250 ألف جنيه سنويا للثورة سلمت عن طريق الجامعة العربية[2] وهناك مبلغا آخر سلمته السعودية لممثلي الثورة للوفد الحكومي الجزائري يوم زيارته للسعودية مبلغ مليار فرنك فرنسي، وتعهدوا بدفع مبالغ أخرى مقابل ضريبة الدم التي يدفعها الجزائريون "[3].

وكاعتراف بالجميل الذي قدمته السعودية المتمثل في تقديم مبلغ مليون جنيه إسترليني للحكومة الجزائرية المؤقتة في جويلية 1961 ،وجه الرئيس فرحات عباس رسالة شكر عبر فيها عن تقدير الحكومة والشعب الجزائري للجهود التي مافتئت تبذلها السعودية في سبيل نصرة القضية الجزائرية : " لا يسعني يا صاحب الجلالة إلا أن أرفع إلى جلالتكم شكري الصادق، واعتراف وتقدير حكومتي وشعب الجزائر لما بذلتم وما تبذلونه في سبيل نصرة قضيتنا التي هي قضية الأمة العربية التي باعتزازها يعز الإسلام، وإن حكومة وشعب صاحب الجلالة الذي ناصر قضيتنا ولا يزال يناصرها منذ البدء، لا يستغرب منه أن يظل النصير الأول لقضيتنا العادلة "[4] .

لقد أدت المملكة العربية السعودية دورا كبيرا على جميع المستويات : السياسي والدبلوماسي والمادي (المال)، بحيث واكبت الثورة الجزائرية شهرين من اندلاعها وهو ما يعطي انطباعا أنها كانت تعتبر الثورة الجزائرية من أولى اهتماماتها، وهو ما جسدته على أرض الواقع سواء في مواقف الملك سعود بن عبد العزيز السياسية في مختلف المناسبات وحتى لدى استقباله للوفد الجزائري الذي تردد ثلاث مرات على السعودية لطلب المساعدة المادية ناهيك عن الدعم السياسي وكان لهم ما طلبوا من إعانات مالية معتبرة عبر مراحل الثورة، أما على الصعيد الدبلوماسي فالأمر لا يحتاج إلى شرح أكثر مما سبق الحديث عنه بحيث واكبت السعودية القضية الجزائرية في كل دوراتها من 1955 العاشرة إلى 1961 السادسة عشر وكان لها فضل في التعريف بالثورة أكثر وإعطائها صفة التدويل أكثر .

1 . جريدة العمل، "الملك سعود يفتتح التبرعات "، ع 700، (1958/01/23)، ص 04 . والمجاهد، عدد 27، (1958/02/01)، ص 05. للمزيد أكثر ينظر: البيان الصادر عن الملك سعود بعنوان: " الملك سعود يفتتح التبرعات لمؤازرة المكافحين الجزائريين"ملحق رقم20 ، ص . ص 737 . 738، الجريدة نفسها .

2 . جريدة المجاهد، " الجامعة العربية "، العدد 22، تاريخ (1958/04/15)، ص 12 .

3 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 414 .

4 جريدة المجاهد، " برقية شكر من الرئيس عباس إلى جلالة الملك سعود، العدد 101 ،(1961/07/31)، ص 02 .

أما على الصعيد الجماهيري أو الشعبي، وإن لم يكن في مستوى ما قامت به بعض الجماهير في الدول العربية الأخرى . وفق ما تناقله الإعلام، إلا أن هذا لم يمنع الشعب السعودي أنه كان متعلقا بالثورة الجزائرية واتضح ذلك من التبرعات المالية التي ساهم بها في الاكتتاب أو أيام الأسابيع الجزائرية التي كانت تقام هناك أو غيرها .

03 . موقف سوريا من الثورة الجزائرية :

الارتباط بين الشعبين الجزائري والسوري لا تعود جذوره للعامل الديني واللغوي والإرث الاستعماري المشترك (الاستعمار الفرنسي) فقط، بل هناك عامل مهم وقوي يعود للجالية الجزائرية الكبيرة المتواجدة بسوريا منذ أيام نفي الأمير عبد القادر إلى هذا البلد العريق سوريا (1952)، هذه الجالية وبمرور السنين كونت جيلا قوميا مرتبط بوطن الأجداد الجزائر، وساهمت الجالية في إيجاد مناخ للعب أدوار ذات طابع سياسي وهو مناصرة الثورة الجزائرية إلى جانب الشعب السوري .

تميز موقف سوريا السوري حكومة وشعبا، بالتأييد المطلق للثورة الجزائرية ،سواء عن طريق الإعلام أو المظاهرات والإضرابات والتبرعات المالية، وحتى الإمداد بالسلاح والندوات وغيرها، إما بخروج الشعب مباشرة أو عن طريق الحكومة الممثلة في رئيسها وحكومته والبرلمان (المجلس النيابي) بمقاطعة فرنسا سياسيا أو اقتصاديا ولعب دور داخل الجامعة العربية، وحتى داخل الكتلة العربية في الأمم المتحدة لاتخاذ موقف ناجع لصالح الثورة، نستشف كل هذا من خلال الموقف الرسمي للدولة السورية بدءا برئاسة الجمهورية إلى الحكومة والبرلمان وغيرهم من المسئولين الرسميين في مختلف المستويات، وكذا مظاهر التأييد الشعبي في مختلف المناسبات

3 . 1 . الموقف السياسي السوري :

3 . 1 . 1 . موقف رئاسة الجمهورية السورية :

ألقى شكري "القوتلي"[1] خطابا بمناسبة عيد الفطر أكد فيه بأن السوريين لن ينسوا سواء في أيام السعادة أو أيام الخطوب إخوانهم في الإسلام والعروبة أي الإخوان الجزائريين الذين يقاسون أنواع

1 . رئيس الجمهورية السورية ولد في دمشق عام 1891، وأكمل ردراسته في اسطمبول، وهو من بين أعضاء الجمعية العربية الفتاة، انتخب رئيسا للجمهورية السورية عام 1943 واستمرت رئاسته حتى عام 1949 عندما أطاح به انقلاب حسنى الزعيم، تولى رئاسة الجمهورية السوريةمرة أخرى عام 1955 وبقي رئيسا للجمهورية حتى قيام الوحدة بين سورية ومصر عام 1958، توفي عام 1967 .ينظر : فهد عباس سليمان السبعاوي، "مرجع سابق، ص 29.

العسف وصنوف الاضطهاد من طرف الاستعمار الفرنسي، كما جاء في خطاب القوتلي الموجه للعالم العربي والإسلامي : " أن الشعب السوري لن ينسى أيضا ما يقاسيه مسلمو المغرب العربي من الرأسمالية التي تريد أن تفعل به ما فعلت بالبقاع المقدسة " .الرئيس "القوتلي" قاد مظاهرة بدمشق للاحتجاج ضد الحرب في الجزائر وصودق على لائحة ضد أعمال الجنود الفرنسيين [1] .

كما استدعى الرئيس " شكري القوتلي" بمناسبة اختطاف القادة الجزائريين سفير فرنسا بدمشق وعبر له عن التأثير السيئ الذي حصل للرأي العام وللأوساط السياسية السورية من جراء عملية اختطاف القادة الجزائريين وأكد على ضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية [2] ، و أكد وقوف حكومته دون تحفظ بجانب أي قضية عربية ذات بعد قومي داعيا العرب حكومات وشعوب إلى مد يد العون وتأييد الجزائر في جهادها ضد الاستعمار [3] ، كان ذلك خلال زيارته لجناح الجزائر في معرض دمشق الدولي في أكتوبر 1957.

استغل الرئيس القوتلي كل مناسبة ليبرز فيها التأييد المطلق للثورة الجزائرية، ففي مارس 1957 يوم زار وفد جزائري [4]سوريا صرح أمامهم قائلا : " إن سوريا مشتركة معكم في القتال، إن أردتم سلاحا أمددناكم بالسلاح، وإن أردتم مالا عندما ما نستطيع بذله، وإن أردتم رجالا فرجال سوريا مستعدون لخوض غمار الوغى إلى جانبكم، أقول لكم هذا علنا وجهرا، لكي تسمع فرنسا قولنا، ولكي نعلم أننا قوم جد لا هزل، و أنا أكلم قائد الجيش السوري أمامكم ليفتح مخازن الذخيرة، حتى يأخذ منها المجاهدون الجزائريون ما يريدون، لقد عقدنا العزم النهائي على أن نموت أو نحيا معا، وستكون لنا الحياة الحرة الكريمة بإذن الله "[5]، والشيء ذاته كرره الرئيس القوتلي بمناسبة يوم الجزائر 1958/03/30، أمام ممثلي جبهة التحرير الوطني بدمشق قائلا : " إن قضية الجزائر قضيتنا وحدودها حدودنا ،و نضالها نضالنا ومصيرها مصيرنا، وإني على يقين بأن شعب الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر سيكون على رأس كل حركة قومية تنازع أطماع المستعمرين [6].

1 . جريدة العمل، "مظاهرات بإشراف الرئيس القوتلي "، عدد 263، (1956/08/29)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها، "سوريا تبذل نشاطا متزايدا "، عدد 313، (1956/10/26)، ص 06 .

3 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 300 . 301.

4 . الوفد يتكون من الشيخ البشير الإبراهيمي، عبد الحميد مهري، أحمد توفيق المدني، فرحات عباس، أحمد فرنسيس، عبد الرحمان كيوان، عمر دردور، أعمر أوعمران، ينظر: المصدر نفسه ، ص ص 301 . 300 .

5 . نفسه، ص 300 .

6 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ، ص 301 .

رحبت الرئاسة السورية بقرار وقف إطلاق النار بموجب اتفاق إيفيان، ففي 19 مارس 1962 أرسل الرئيس السوري ناظم القدسي برقية إلى رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة يوسف بن خدة، أوضح فيها أن هذا النصر الذي حققه الشعب الجزائري يعبر للعالم أجمع عن إيمانه الصادق وعزيمته في انتزاع حقه في الحرية والاستقلال، مؤكدا استمرار الدعم السوري للجزائر [1] .

تزايد التأييد السوري، أكثر بعد انتخاب " شكري القوتلي" رئيسا عام 1955، هذا الذي اتخذ مواقف مؤيدة للثورة الجزائرية منددا بكل محاولات التدخل الأجنبية في الشؤون الداخلية للبلدان العربية من قبل القوى الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، معتبرا القضية الجزائرية قضية قومية بالدرجة الأولى ولا مجال للمساومة أو المزايدة، مانحا الدعم المالي والسياسي والإعلامي والعسكري .

3 . 1 . 2 . موقف الحكومة السورية :

تابعت الحكومة السورية باهتمام حادثة اختطاف الطائرة المقلة للوفد الجزائري الذي كان متنقلا من المغرب إلى تونس، وعقد اجتماعا وأصدر بيانا جاء فيه :" إن وزارة الخارجية السورية تتبع بمزيد الاهتمام تطور الحالة على إثر اختطاف قادة الجزائر وأنها ما انفكت متصلة بالحكومات العربية والحكومات العضوة بمؤتمر باندونغ "[2]، كما قدمت سوريا احتجاجا لدى الخارجية الأمريكية بسبب المساعدة التي تقدمها أمريكا إلى فرنسا من أجل مواصلة سياستها الاستعمارية بشمال إفريقيا يقول البلاغ الصادر عن السفارة السورية بواشنطن :" إن الولايات المتحدة عندما تؤيد تدخل مجلس الحلف الأطلسي فإنما تريد إذكاء نار الحرب التي تقوم ألان بالجزائر بين القوات الوطنية والقوات الاستعمارية، وإن الواجب يفرض على فرنسا أن توافق على استقلال الجزائر شمال إفريقيا دون أن تضطرنا إلى تداخل مثل تداخل الحلف الأطلسي "[3] .

ظلت سوريا وفية للقضايا العربية وما فتئت تطالب بتحرير كامل الشمال الإفريقي من السيطرة الفرنسية، الأمر الذي دفع بوزير خارجيتها إلى مطالبة الأمم المتحدة بضرورة وضع حد للسيطرة الفرنسية في شمال أفريقا يقول : " لقد كنا عقدنا الأمل ورجونا من المنظمة الأممية أن تمنح مساعدتها التحقيق في تحرير الشمال الإفريقي تحريرا سريعا منظما لان الحالة بتلك الأصقاع تثير التخوفات وهي تستدعي الانجاز في العمل وإن تحرير الشمال الإفريقي الذي يعتبر جزء من التراث

1 . فهد عباس سليمان السبعاوي، "مرجع سابق، ص 20.

2 . جريدة العمل، "سوريا تبذل نشاطا متزايدا "، عدد 313، (1956/10/26)، ص 06 .

3 . جريدة البلاغ، " جيش التحرير بالجزائر يواصل "، عدد 104 ،(1955/10/13)، ص 01 .

العربي هو غاية مطابقة لمبادئ براءة الأمم المتحدة "، ويضيف قائلا :" وإن تحرير بلدان الشمال الإفريقي يكون الوسيلة في حسم وإزالة الصعوبات الأممية الناتجة عن نظام الشمال الإفريقي الحالي وإنه لا فائدة في تكرار القول بأننا لا زلنا نؤيد حركة التحرير بالشمال الإفريقي تأييدا كاملا مطلقا "[1] .

ومن مظاهر اهتمام الحكومة السورية بقضية الثورة الجزائرية، أن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني سعى لكسب موقف سوريا سنة 1956 وتحديدا في شهر جويلية بزيارة لسوريا وانتهت الزيارة بفتح مكتب لتمثيل الجزائر بالعاصمة السورية دمشق وكلف بتسييره آنذاك المناضل عبد الحميد مهري [2] .

كما عبر أحد الوزراء السوريين أمام المجلس الوطني أن سوريا تساعد الجزائر بكل ما تستطيع وأن حكومته تتعهد بمد المناضلين الجزائريين بكل ما في وسعها من إعانة حتى تحقق لهم الحرية ويعترف لهم بحقهم في إدارة شؤون بلادهم بأنفسهم [3] .

من جهته صرح وزير الداخلية عبد الحميد السراج :" أن المجاهدين الجزائريين لا يحاربون فرنسا وحدها بل يحاربون جميع القوى الاستعمارية التي تدعمها أسلحة الحلف الأطلسي المعدة لمواجهة المعسكر الشرقي بأسره وعلى هذا واجب على العرب في كل مكان أن يتضافروا لمساعدة إخوانهم في العروبة لتحقيق النصر النهائي على هذه القوى الاستعمارية ولا سيما ونحن في هذا البلد عانينا من فضائع الاستعمار الفرنسي واكتوينا بناره"[4] .

حذرت الدولة السورية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من خلق فلسطين ثانية إثر مسألة تقرير المصير الذي جاء به ديغول ودعت للقبول بذلك وفق شروط، جاء هذا بعد المشاورات التي قام بها أحمد توفيق المدني مع الدول العربية بهذا الشأن ومنها سوريا التي يقول عنها المدني :" حذار من قبول المبدأ على ما هو عليه، فربما استعمله الفرنسيون من أجل تقسيم البلاد، لا تخلقوا فلسطين ثانية، ونؤكد لكم مع ذلك أننا معكم نؤيد أي موقف تقفونه "[5].

1 . جريدة الزهرة، " خالد العظم يطالب بتحرير كامل الشمال الإفريقي "، عدد 15085 ،(1955/06/23)، ص . ص 1 . 2 .

2 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 207 .

3 . "برنامج الوزارة السورية الجديدة "، عدد 211، (1956/06/28)، ص 01 .

4 . جريدة العمل، "المجاهدون الجزائريون لا يحاربون فرنسا وحدها "، عدد 759، (1958/03/31)، ص 03 .

5 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 449 .

بقيت سوريا وفية للقضية الجزائرية، يتجلى ذلك من خلال سعي مسؤوليها إلى ضرورة منح الشعب الجزائري حقه في تقرير المصير، كان ذلك في منتصف مارس 1962 يوم اجتمع خالد العظم . رئيس الوزراء . بالسفير الفرنسي في روما خلال زيارته لايطاليا، تناول الجانبان القضية الجزائرية، وحث العظم السفير الفرنسي على ضرورة اتفاق بلاده مع ممثلي جبهة التحرير الجزائرية، ذلك لان الشرط الأساسي لإعادة العلاقات السورية . الفرنسية هو أن ينتهي مؤتمر أفيان إلى تفاهم يكرس استقلال الجزائر، وأكد السفير الفرنسي للعظم أن المفاوضات في أفيان ستنتهي إلى ما يحقق استقلال وسيادة الجزائر[1] .

3 . 1 .3 . موقف مجلس النواب (البرلمان) : دعا البرلمان السوري على لسان رئيسه السيد "ناظم القدسي" إلى ضرورة حل القضية الجزائرية على قاعدة حق الشعوب في التصرف في مصيرها بنفسها"[2] .

كما صادق مجلس النواب بمناسبة الذكرى الثانية لاندلاع الثورة التحريرية الجزائرية على لائحة تدعو كافة الدول العربية إلى مقاطعة فرنسا دبلوماسيا واقتصاديا "[3] ، وبدخول حرب التحرير الجزائرية مرحلة التنظيم والشمول بداية 1956، وبفعل القمع الاستعماري الممارس ضد الجزائريين، انتقد مجلس النواب السوري عدم وصول الدعم العربي للثورة الجزائرية التي كان من المفروض أن يواكب التأييد العربي مستوى النضال الجزائري في مواجهة الاستبداد الفرنسي، وخصص مجلس النواب جلسة للحديث عن هذا التقصير داعين الحكومة السورية إلى ضرورة الاتصال بالدول العربية لإقرار المقاطعة وكذا ضرورة جمع الأموال لدعم الثورة، سيما وأن هذه الجلسة تزامنت بعد حادثة اختطاف القادة الجزائريين، ومما جاء في توصيات المجلس ":

1. استنكار مجلس النواب اختطاف القادة الجزائريين،
2. تكليف الحكومة بدعوة الحكومات العربية لتخصيص مبلغ لا يقل عن خمسين مليون ليرة سورية لنصرة إخواننا العرب في المغرب ومدهم بما يحتاجون لممارسة حقهم بتقرير مصيرهم .
3. تكليف الحكومة فورا للاتصال بالحكومات العربية لإقرار مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا

1 . خالد العظم، مذكرات خالد العظم، الدار المتحدة للنشر، ط3، ج3، بيروت، 2003، ص 257 .

2 . جريدة العمل، "دمشق "، عدد 208، (1956/06/24)، ص 01 .

3 . جريدة الطليعة ، " يوم الجزائر في البلدان العربية . في سوريا إضراب عام . "، عدد 49، (04 /11 /1956)، ص 03 .

4. تكليف الحكومة فورا للاتصال بالحكومات العربية لتهيئة اجتماع على مستوى عال للمسئولين العرب بما فيهم المسئولون في تونس ومراكش وممثلي الجزائر لإقرار الخطط الواجب إتباعها لمساعدة الجزائر في بلوغ أهدافها في الحرب والاستقلال [1].

3 . 2 . الموقف الديبلوماسي السوري في الأمم المتحدة:

استعرض "فريد زين الدين" ممثل سوريا في الأمم المتحدة وأمام اللجنة السياسية في دورتها الخامسة الوضعية التي آل إليها الشعب الجزائري من جراء الاستعمار قائلا :" إن الجزائريين ضحايا الاستعمار الفرنسي ومن واجب الأمم المتحدة أن تدرس كفاحهم باهتمام، وأن المشكلة الجزائرية عالمية وهي أهم المشاكل التي يشاهدها العالم في الوقت الحاضر ." كما انتقد نفس المتحدث سياسة التهدئة التي ادعت بها فرنسا قائلا :" إن هذه السياسة قد شرع في إتباعها منذ 125 حين احتل الفرنسيون البلاد الجزائرية ولكنها اصطدمت دائما بالمقاومة الشعبية ." وردا على قول الوزير الفرنسي بأن الجزائريين يشنون حرب إبادة حقيقية فقال : " إننا نكون مسرورين كثيرا لو أرسلت إلى القطر الجزائري لجنة تحقيق أممية لتكشف القناع عما يقوم بمثل هذه الحرب أهو الجيش الفرنسي أم الثوار الجزائريين "[2] ، و ذكر المندوب السوري بسياسة ديغول فقال : انه اتخذ في عام 1945 حين كان يقود فرنسا تدابير ضد الجزائريين كانت نتائجها قتل ثمانين ألفا من الرجال والنساء والأطفال وأن هذه الحوادث تعد من أسباب الثورة الحالية ." وأكد أن نصف القطر الجزائري خاضع لسلطة حركة التحرير الجزائرية بالرم من حضور نصف مليون من الجنود الفرنسيين وأكثر من مائة ألف شرطي فوق التراب الجزائري وأضاف الممثل السوري :" أن المعمرين الفرنسيين يملكون من الأراضي ما يفوق أملاك الجزائريين بكثير وأن الجزائري لا يتلقى إلا نصف الوجبة الضرورية بالرجل البالغ ." .و قدر " زين الدين" الأراضي التي يملكها 25 ألف معمر في الجزائر بمليونين وأربعمائة ألف هكتار من أحسن الأراضي الجزائرية وأخصبها، وأن البطالة ضاربة إطنابها في الجزائر حيث أن مليونا من الجزائريين لا يشتغلون طوال السنة في حين أن جميع الفرنسيين في الجزائر يعملون ويتقاضون مرتبات وأجر شبيهة بمرتبات فرنسا وأجرها ." وتحدث بما سماه بعدم مساواة الإمكانيات التي يتمتع بها الفرنسيون والجزائريون بالبلاد الجزائرية فيما يخص التعليم فقال :" أن " بينو: . وزير الخارجية الفرنسي . يؤكد لنا أن الجزائر لا تستطيع أن تعيش بدون فرنسا ولكن الحقيقة أن هي أن الجزائر لا

1 . إسماعيل دبش، المواقف الدولية والسياسة العربية، مرجع سابق، ص 81 .

2 . جريدة العمل، " مندوب سوريا في اللجنة السياسية للأمم المتحدة يطلب إرسال لجنة تحقيق إلى الجزائر "، عدد 400،(1957/02/05)، ص 1 .

تستطيع أن تعيش إذا استمر الاحتلال الفرنسي، إن الولاة الفرنسيين في الجزائر لم يحسوا بأية مسؤولية إزاء الجزائر وهم ليسوا من الشعب الجزائري في شيء ولهذا لم يشعروا أبدا بالطمأنينة في القطر الجزائري ." وأخيرا طلب الممثل السوري أن لا يسمح لفرنسا أبدا بالمشاركة في فض النزاع قائلا :" إن الحكم الوحيد في هذه المشكلة هو الأمم المتحدة، كما طلب من فرنسا الاعتراف بسيادة الجزائر شيئا فشيئا "[1] .

واصل ممثل سوريا في الأمم المتحدة السيد فريد زين الدين، نشاطه في المنبر الاممي داعيا الشعب الجزائري لعدم التنازل للشروط الفرنسية فيما يتعلق بالاستفتاء : " ...لان الشعب الجزائري ليس في حاجة إلى انتخابات لكي يعرب عن إرادته، لقد أعرب عنها فعلا بالأعمال، إن الوطن الجزائري بين أيدي الجزائريين وهم يشرفون على إدارة أجزاء عديدة منه، لهذا الاعتبار نستطيع أن نقول أن الاحتلال الفرنسي بالجزائر قد انتهى [2] .

بقيت سوريا وفية للقضية الجزائرية، يتجلى ذلك من خلال سعي ممثلها في الأمم المتحدة إلى ضرورة منح الشعب الجزائري حقه في تقرير المصير، كان ذلك في منصف مارس 1962 يوم اجتمع خالد العظم بالسفير الفرنسي في روما خلال زيارته لايطاليا، تناول الجانبان القضية الجزائرية، وحث العظم السفير الفرنسي على ضرورة اتفاق بلاده مع ممثلي جبهة التحرير الجزائرية، ذلك لان الشرط الأساسي لإعادة العلاقات السورية . الفرنسية هو ان ينتهي مؤتمر أفيان إلى تفاهم يكرس استقلال الجزائر، وأكد السفير الفرنسي للعظم أن المفاوضات في أفيان ستنتهي إلى ما يحقق استقلال وسيادة الجزائر[3] .

3 . 3 . الدعم المادي (المالي والعسكري) :

3 . 3 . 1 . الدعم المالي:

جمعت سوريا من خلال الاسابيع التي كانت تنظم لفائدة الثورة الجزائرية التبرعات المالية والمواد الطبية وغيرها، فعلى سبيل المثال في مارس 1957 تسلم الوفد الجزائري 1800.000 ليرة سورية، و132.130.49 دولار أمريكي بصكوك موقعة من الرئيس القوتلي نفسه، وفي نفس السنة

1 . جريدة العمل، مصدر سابق، ص 05 .

2 . جريدة المجاهد، " فريد زين الدين، ممثل سوريا بمنظمة الأمم المتحدة "، العدد 14، (1957/09/15)، ص 07 .

3 . خالد العظم، مصدر سابق، ص 257 .

تسلم ممثل جبهة التحرير الوطني بدمشق صكا آخر بقيمة مليار وخمسة ملايين فرنك[1] .ويذكر السيد أحمد توفيق المدني في مذكراته بأن مكتب جبهة التحرير الوطني بالقاهرة تسلم من الحكومة السورية بين نوفمبر 1956 إلى جويلية 1957 ما يقارب 15000 جنيه مصري[2] .

وكانت الحكومة السورية قد أبلغت رسميا من جانب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في 17 أكتوبر 1957 بضرورة تخصيص ميزانية سنوية للجزائر [3]، وعلى هذا الأساس توجه وفد جبهة التحرير الوطني مكون من أحمد توفيق المدني ويوسف بن خدة واحمد بودة إلى دمشق في نوفمبر 1957، واجتمعوا بوزير الخارجية السوري صلاح الدين البيطار، وناقش الجانبان تسلم مستحقات سوريا المقرر دفعها للجزائر بناء على توصيات الجامعة العربية، وكان نصيب الجمهورية العربية المتحدة (بعد الوحدة بين مصر وسوريا1958)، 1.005.800 جنيه استرليني، وبادرت الحكومة السورية بدفع 500 ألف فرنك لحساب مكتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في دمشق على أن يتبعها مليون فرنك آخر فيما بعد[4]، كما التقى الوفد برئيس مجلس النواب السوري السيد أكرم الحوراني، الذي أعرب من جانبه عن عزم بلاده على مضاعفة الدعم المالي والسياسي للقضية الجزائرية ونتج عن ذلك قيام الحكومة السورية بفتح أرصدة بنكية مهمتها تحويل العملة الصعبة، ومن بين تلك البنوك، بنك "الرافدين" الذي كانت توضع فيه الأموال باسم رئيس مكتب جبهة التحرير الوطني في دمشق السيد عبد الحميد مهري [5] ، حتى أنها فتحت المجال للطلبة الجزائريين لطلب العلم والمعرفة، حيث بلغ عدد الطلبة المقيمين في سوريا و تحديدا في العاصمة دمشق 107 طالبا، كلهم معفون من دفع رسوم الدراسة [6] .

3 . 3 . 2 . الدعم العسكري :

دعمت سوريا الثورة الجزائرية أيضا عسكريا ، يذكر المناضل عمار بن عودة :" أنه في سنة 1957 اشترينا بعض الأسلحة الألمانية الصنع وقد جربنا صلاحيتها في سورية بموافقة الحكومة

1 . جريدة المجاهد، " الرئيس شكري القوتلي "، العدد 22، (1958/04/15)، ص 06 . ينظر أيضا : أحمد توفيق المدني مصدر سابق، ص ص 300 . 301 .

2 . مريم صغير مرجع سابق، ص 79 .

3 . فهد عباس سليمان السبعاوي، مرجع سابق، ص 23.

4 . فهد عباس ، المرجع نفسه، ص . ص 23، 24 .

5 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 146، نقلا عن احمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 173 .

6 . المصدر نفسه، ص 477 .

السورية وكانت هذه الأسلحة على حساب الحكومة السورية "[1]، كما كانت سوريا مركزا لتجميع المساعدات من الدول العربية المجاورة ترسلها بدورها إلى مصر تحت أسماء مختلفة كالمواد الطبية أو الغذائية، ويمكن القول أن الأسلحة والذخيرة التي أرسلتها سورية إلى الجزائر خلال عام 1957 هي شحنة احتوت على العديد من أنواع الأسلحة منها على سبيل المثال : 5000 رشاش قصير، 500 رشاش خفيف، 500 بندقية، 10 مدافع هاون عيار 60ملم، و60 هاون عيار 81 ملم، 3000 بندقية .آلاف الطلقات ....و في سنة 1958 تحصلت الجزائر على دعم مادي آخر تمثل في كميات كبيرة من القمح بحوالي 1000 قنطار من القمح السوري ومبلغ مالي قدره 240 ألف فرنك فرنسي [2] .

كما فتح باب التطوع أمام السوريين سواء في الوسط الشعبي أو العسكري، فقد توافد على ارض الجزائر الكثير من السوريين ممن انضموا لى صفوف الثوار الجزائريين، كما وفد عدد كبير من الضباط السوريين الذين ساهموا في تدريب وتوجيه عناصر جيش التحرير الوطني الجزائري ومن بين الذين وفدوا إلى الجزائر هم : نور الدين الاتاسي، وإبراهيم ماخوس، ويوسف زعين، الذين خدموا كأطباء متطوعين في جيش التحرير الوطني الجزائري .وفي هذا الإطار ذاته دعت الحكومة السورية وزارة الدفاع السورية إلى قبول الطلبة الجزائريين في الكليات العسكرية في سوريا وإعفائهم من الرسوم الدراسية ومنحهم رواتب وتعويضات أسوة بإخوانهم السوريين لبناء جيش جزائري مستقل[3] .

3 . 3 . 3 . الدعم الثقافي والإعلامي:

لم تكتف سوريا في دعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية والعربية فحسب، وإنما تعدى ذلك إلى ميدان الدعم الثقافي، فقد كثفت الحكومة السورية دعمها الإعلامي والتعبوي للقضية الجزائرية، حيث منحت الحكومة السورية ساعة بث[4] في الإذاعة السورية يشارك فيها سوريون وجزائريون[1] .

1 . شهادة عمار بن عودة في محاضرة ألقاها بالمتحف الوطني للمجاهد سنة 1985و ينظر أيضا : القواعد الخلفية للثورة الجزائرية . الجهة الشرقية 1954 . 1962، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص 188 . 189 .

2 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص . ص 384 . 385.

3 . فهد عباس سليمان السبعاوي، مرجع سابق، ص ص 24، 25.

4 . هذا البرنامج كان حرا لا يخضع لأية رقابة، لكن بعد تغيير نظام الحكم في سوريا إثر انفصالها عن مصر سنة 1961، أعرب المسئولون الجدد لمحمد مهري، المشرف على البرنامج عن ضرورة مراقبة البرامج قبل بثها لكنه رفض وهكذا سكت صوت الجزائر من

الدعم الحكومي السوري تجلى أيضا في الناحية الإعلامية، حيث منحت الحكومة السورية ساعة بث في الإذاعة السورية يشارك فيها سوريون وجزائريون [2] .

وكانت تطلق الأناشيد والقصائد الشعرية الموجهة للشعب الجزائري تدعوه للالتفاف حول ثورته وعدم التنازل للشروط الفرنسية الداعية إلى تنظيم استفتاء لان :" الشعب الجزائري ليس في حاجة إلى انتخابات لكي يعرب عن إرادته، لقد أعرب عنها فعلا بالأعمال، إن الوطن الجزائري بين أيدي الجزائريين وهم يشرفون على إدارة أجزاء عديدة منه[3] .

كما فتحت المجال العلمي للطلبة الجزائريين لطلب العلم والمعرفة، حيث بذلت الحكومة السورية بالتعاون مع مكتب جبهة التحرير الوطني الجزائري في دمشق جهودا كبيرة من أجل فتح المجال أمام أعداد كبيرة من الطلبة الجزائريين للدراسة في المدارس والجامعات السورية بقبول مائة وسبعة طلاب للدراسة وإعفائهم من الرسوم مع إمكانية تزويدهم بالكتب الضرورية مجانا[4] .

3 . 4 ـ الموقف الشعبي :

نظمت مظاهرات في صباح يوم 1956/04/21 بدمشق ضد سياسة فرنسا في الجزائر، وقد اتجه المتظاهرون في بادئ الأمر إلى الجامع الأموي حيث أخذ الكلمة خطباء عديدون يحملون لا فتات تدعو لمساعدة المجاهدين الجزائريين ومقاطعة فرنسا، كما أغلقت الأسواق أبوابها ملبية نداء الإضراب .وفي اليوم الموالي نظم العلماء والإخوان المسلمون ولجنة تحرير المغرب العربي مظاهرات بكامل التراب السوري احتجاجا على السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر، كما نظم بالمناسبة عمليات اكتتاب لإعانة المقاومين الجزائريين، ودعا أحدهم جميع السكان للإضراب في صباح الغد لمدة ثلاث ساعات [5] ، و بمناسبة إحياء يوم الجزائر بسوريا يوم 1956/05/08 م، عرف كامل التراب السوري مظاهرات كما أضربت جميع المدارس عن التعليم والأسواق أيضا أغلقت أبوابها، كما

=دمشق سنة 1961، ينظر : بشير سعدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي 1954 . 1962 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، الجزائر 2009/2008، ص 64 .

1 . عبد القادر نور، مداخلة سابقة .

2 . مداخالة نفسها

3 . فهد عباس سليمان السبعاوي، مرجع سابق، ص 21 .

4 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 477 .

5 جريدة العمل، "مظاهرات احتجاجية بسوريا"، عدد 156، (1956/04/22)، ص 04 .

علم أيضا أن عميد كلية دمشق قد استدعى السكان لحضور اجتماع شعبي كبير قصد تأييد المغرب العربي بمناسبة يوم الجزائر وإعانة عرب الجزائر في كفاحهم ضد الاستعمار[1] واصل السوريون إضرابهم بمجرد وقوع حادثة اختطاف الطائرة المقلة للقادة الجزائريين، إذ جرت مظاهرة كبرى ضمت خمسة وعشرين ألف شخص للاحتجاج ضد عملية اختطاف القادة الجزائريين[2] .

كما أشعل المتظاهرون السوريون بمناسبة الذكرى الثانية لاندلاع الثورة التحريرية النار بمدينة حلب في ثلاث مغازات فرنسية وتدخل الجيش فقتل متظاهرا وجرح 29، وفي دمشق تظاهر 25 ألف وخطب فيهم رئيس المجلس النيابي الذي صرح بأن الحكومة ستعين الجزائريين المناضلين "[3] .

لم يتخلف الشعب السوري عن المشاركة في إحياء يوم الجزائر 30مارس 1958 وهب بكل فئاته لنصرة القضية الجزائرية بحيث تعطلت المدارس وطافت المظاهرات في جميع مدن الإقليم الشمالي التي كانت تضم آلافا من المواطنين، وكان المتظاهرون يحملون اللافتات التي تحيي نضال الجزائر في سبيل التحرر ويهتفون " لبيك يا أرض الجزائر " " ليسقط الاستعمار الفرنسي " " ليسقط حلف الشمال الأطلنطي "، كما دعت الصحف السورية إلى نجدة الجزائر والتبرع بسخاء للمجاهدين الأبطال "[4]

خرجت حشود كبيرة في مظاهرات في دمشق بحصول الجزائر على استقلالها بعد الاستفتاء أيدت هذا الحدث الذي طال انتظاره عند الإعلان عن استقلال الجزائر فعم الفرح ومظاهر الزينة جميع المدن السورية وأقيمت الاحتفالات تعبيرا عن فرح الشعب السوري بنصر الجزائر واستقلالها [5] .

.

وسارت مواكب الكشافة والفتوة والفرق الموسيقية في شوارع دمشق وهي تحمل المشاعل، كما ألقت الطائرات العديد من المنشورات التي تضمنت حكاية بطولة الشعب الجزائري، وكان احتفال سوريا

1 . جريدة العمل، ، "يوم الجزائر في سوريا "، عدد 167، (1956/05/06)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها، البلاد العربية تضرب "، عدد 316 ،(1956/10/30، ص 01 .

3 . جريدة الطليعة ، " وفي سوريا إضراب عام "، عدد 49، (04 /11 /1956)، ص 03 .

4 . جريدة العمل، " في الإقليم السوري "، عدد 759 ،(1958/03/31)، ص 03 .

5 . فهد عباس سليمان السبعاوي، مرجع سابق، ص 21.

باستقلال الجزائر لا يقل عن احتفالها باستقلالها عن الانتداب الفرنسي في أفريل 1946، وغص مكتب جبهة التحرير الوطني في دمشق بوفود المهنئين لتقديم التهاني بهذه المناسبة [1].

لم تتأخر الجمهورية العربية السورية في دعم الثورة الجزائرية انطلاقا من ذلك الإرث التاريخي بين الجزائر وسوريا منذ أن بدأت حركة الهجرة إلى بلاد الشام مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لذلك كان من الطبيعي جدا أن تدعم سوريا الجزائر سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي سيما لما تمكنت جبهة التحرير من فتح مكتب لها في دمشق الأمر الذي سهل أكثر الاتصال بالرسميين أو الشعب وكانت المساندة والمؤازرة سياسيا ومعنويا وماديا .

فتجلى موقف سوريا ديبلوماسيا في الأمم المتحدة في الفترة من 1956 . 1962 إذ كانت من بين المدافعين عنها في كل جلسات الأمم المتحدة ووجهت انتقادات لاذعة لفرنسا وفضح جرائمها، أما في المجال المادي ،فسوريا قدمت دعما ماليا وإعلاميا وعسكريا للجزائر من خلال المساعدات المالية والسلاح وفتح صوت الجزائر في دمشق وغيرها مما سبق ذكره .

4 . موقف العراق من الثورة الجزائرية :

رغم التركيبة السياسية للنظام الملكي العراقي قبل 1958/07/14، وتأثره المباشر بالدول الغربية ومنها بريطانيا وعضويته في حلف بغداد، كل هذا لم يمنع العراق من تبني مواقف إيجابية لصالح الثورة ولئن يرجعه البعض للضغط الشعبي، كل هذا كان عاملا هاما في مد يد المساعدة للثورة .أما المرحلة الثانية من الحكم العراقي بعد زوال النظام الملكي فقد ميزتها ثورة 1958/07/14 التي أقامت نظاما جمهوريا بقيادة عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء، وأصبح الموقف العراقي أكثر انسجاما حكومة وشعبا بل وأكثر فعالية لصالح الثورة .

4 . 1 . الموقف الرسمي العراقي مع الثورة

4 . 1 . 1 . الموقف السياسي للعراق :

تعود جذور الموقف العربي العراقي نحو القضية الجزائرية إلى أيام النظام الملكي وتحديدا من بداية

1 . سليمان عبد النبي، السياسة السورية . العربية 1958 . 1970، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2006، ص 190 .

1956 [1]، و، أثناء انعقاد اجتماع للأعضاء حلف بغداد [2] أين أبدى ممثل العراق آنذاك رئيس الوزراء "النوري سعيد " [3] اهتمامه بالقضية الجزائرية، داعيا فرنسا إلى ضرورة منح الجزائر استقلالها مثلما فعلت مع تونس والمغرب، وفق الأعراف الدولية وميثاق الأمم المتحدة ومما قاله في هذا الاجتماع : "" انه يأمل أن تتمكن فرنسا من تسوية القضية الجزائرية مثل نجاحها في تسوية قضيتي تونس والمغرب كما أعرب عن أمله في أن تتم هذه التسوية بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة وحق الشعوب في التصرف في شؤونها بنفسها وذلك قبل أن تزداد هذه القضية تشعبا وتعفنا "[4] .

دان العراق مثل غيره من الدول العربية والحرة حادثة اختطاف القادة الجزائريين وسارع وزير الشؤون الخارجية لاستدعاء المكلف بشؤون فرنسا ببغداد واحتج لديه بكل قوة ضد اختطاف القادة الجزائريين[5] .

و في موضع آخر، تعرض رئيس الوزراء العراقي " نوري السعيد" إلى قضية الجزائر أثناء اجتماع مجلس ميثاق بغداد، منددا بالحرب الاستعمارية الفرنسية الواسعة النطاق التي تهدد الأمن

1 . يبدو لي أن أولى اهتمامات العراق بالقضية الجزائرية كانت سنة 1956 إثر اجتماع حلف بغداد وأول من تناول الكلمة باسم العراق هو رئيس الوزراء "نوري السعيد "، بناء على ما نقلته جريدة "العمل" التونسية آنذاك في 1956/04/17، عدد 151، ص 04، تحت عنوان "تسوية المشكلة الجزائرية وفقا لمبادئ الأمم المتحدة، والاهتمام الثاني كان سنة 1957 أيضا وفق ما نقلته جريدة العمل التونسية في عددها 504، الصادر يوم (1957/06/06)، ص 01 . تحت عنوان " رئيس وزراء العراق يندد بسلوك فرنسا بالجزائر " والمتدخل دائما نوري السعيد رئيس الوزراء آنذاك .على خلاف ما جاء به الأستاذ محمد بلقاسم ومن شاركوه في إعداد دراسة حول القواعد الخلفية للثورة الجزائرية . الجهة الشرقية 1954 . 1962 وهما : الطاهر جبلي معمر العايب، أن اهتمام العراق بالقضية الجزائرية يعود إلى سنة 1958 أيام اجتماع حلف بغداد المزمع عقده في شهر جانفي 1958 بأنقرة .تقول العبارة : " وبذلك أثيرت القضية الجزائرية لأول مرة من طرف الممثل العراقي فاضل الجمالي "، ص 219 .

2 . لم يكن حلف بغداد سوى حلفا استعماريا كانت وراء إنشائه الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1955، في إطار ما عرف بالحرب الباردة هدفه تطويق الاتحاد السوفيتي الذي كام قد نسج علاقات مع مصر وسوريا وضم هذا الحلف كلا من العراق وتركيا وباكستان إيران، بريطانيا، وبمشاركة أمريكية دون عضوية رسمية، وانسحب العراق بعد نجاح ثورته سنة 1958، وأصبح مقر الحلف أنقرة واتخذ اسم الحلف المركزي، وكان العراق عضوا بارزا في هذا الحلف الذي لم يرض به الشعب بل كان ناقما على الذين عقدوه وهو ما عكس سوء الأوضاع السياسية والاجتماعية للشعل العراقي آنذاك " ينظر : القواعد الخلفية للثورة الجزائرية . الجهةلشرقية1954 . 1962، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص 245 .

3 . نوري السعيد : هو نوري بن سعيد صالح بن الملاطة، سياسي وعسكري عراقي ولد بمدينة المحلة في حدود سمة 1887 م تخرج من ‘حدى المدارس العسكرية بعاصمة الخلافة العثمانية الأستانة سنة 1906 م كان من الساعين لانفصال العراق عن الدوبة العثمانية ولاجل ذلك تحالف مع الانجليز وشارك فيما يسمى تجاوزا بالثورة العربية سنة 1916 م تولى عدة مهام نيابية وسياسية في العراق منذ العام 1920 إلى غاية اغتياله عام 1958، كان دائم الحضور عند تأسيس هيئة الامم المتحدة والجامعة العربية تقلد العديد من الوزارة وتولى رئاسة الوزراء لعدة فترات في ظل الحكومة الملكية ة كان وصيا على العرش في زمن الملك الصغير عبد الله وعند قيام الثورة العراقية كان رئيسا للحكومة وتم اغتياله عقب الثورة مباشرة في جويلية 1958 . لزهر بديدة، مرجع سابق، ص 285 . 286 .

4 . جريدة العمل، "تسوية المشكلة الجزائرية وفقا لمبادئ الأمم المتحدة "، عدد 151، (1956/04/17)، ص 04 .

5 . الجريدة نفسها، "رد الفعل بالعالم العربي"، عدد 312 ،(1956/10/25)، ص 01 .

والسلم والتي يجب أن يوضع لها حد والتي تتجلى في منح الجزائر استقلالها[1] .

واصل العراق اهتمامه بالقضية الجزائرية، أيام اجتماع حلف بغداد المزمع عقده في شهر جانفي 1958 بأنقرة .وأثيرت القضية الجزائرية من طرف الممثل العراقي فاضل الجمالي[2] رغم المعارضة الكبيرة التي أبداها ممثل الوفد الانجليزي محاولا إبعاد القضية الجزائرية من جدول أعمال الاجتماع باعتبارها قضية داخلية تخص فرنسا وحدها وهو اعتراف ضمني من قبل الممثل الانجليزي بأن الجزائر قطعة فرنسية، غير أن ممثل العراق استبسل في الدفاع عن الفضية الجزائرية عندما رد بقوة وفند الادعاءات الانجليزية مذكرا الحاضرين بأن الجزائر لم تكن في يوم من الأيام جزءا من فرنسا وأن الشعب الجزائري ليس شعبا فرنسيا ولا يرغب في أن يكون كذلك " .وأضاف : " بأن أرض الجزائر محتلة وشعبها لم ينل الحقوق الشرعية والمساواة مع الفرنسيين بدليل أم ما يقرب تسعة ملايين جزائري لم يكن لهم حق التمثيل بشكل يتساوى مع المستوطنين، وعلى هذا الأساس فإنه قد حان الوقت بالنسبة لأصدقاء فرنسا من اجل كشف الحقائق في الجزائر ووضع حد لإراقة الدماء والاعتراف بالحق الشرعي للشعب الجزائري في تقرير مصيره "[3] .

وقف العراق نفس الموقف السوري في بيان بشأن تقرير المصير الذي جاء به ديغول 1959/09/16، نصح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالقبول من حيث المبدأ مقابل شروط، كما حذر من ألاعيب فرنسا الرامية للتقسيم، وجدد تأييد بلاده لأي موقف تراه الجزائر مناسبا [4] .

4 . 1 . 2 . . موقف العراق الديبلوماسي :

طالب ممثل العراق في الأمم المتحدة السيد "فاضل الجمالي" أثناء مناقشة اللجنة السياسية

1 . جريدة العمل، ، "رئيس وزراء العراق يندد بسلوك فرنسا بالجزائر "، عدد 504، (1957/06/06)، ص 01 .

2 . رئيس وزراء عراقي سابق، ولد في الكاظمية سنة 1903، مارس التعليم في الخامسة عشرة من عمره سنة 1918 .، عين مديرا عاما لوزارة الخارجية العراقية سنة 1943 ، ثم وزيرا للخارجية ثمان مرات، انتخب رئيسا للمجلس النيابي العراقي مرتين، ورئيسا للوزارة العراقية مرتين . ترأس الوفد العراقي في الجمعية العام للأمم المتحدة في اكبر اجتماعاتها سنة 1958 . ترأس الوفد العراقي في المؤتمر الافروآسياوي باندونغ 1955 . ودافع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها . دافع عن شعوب تونس والمغرب =والجزائر والقضية الفلسطينية . حكم عليه بالإعدام بعد انهيار النظام الملكي سنة 1958، ثم استبدل حكم الإعدام بالسجن وأفرج عنه ليلة 14 جويلية 1961 . وفي سنة 1962 قدم إلى تونس للتدريس في الجامعة التونسية، كانت له مساهمة كبيرة في مؤتمر العالم الإسلامي الذي انعقد في نكة المكرمة سنة 1965، وتاس اللجنة الثقافية فيه، كتب وحاضر في الشؤون التربوية والعربية والإسلامية، توفي سنة 1994 .ينظر : القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 367 .

3 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 82 .

4 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 449.

للأمم المتحدة قضية الجزائر في بيان له بالاعتراف بأهلية الأمم المتحدة في البت في القضية الجزائرية قائلا : إذا لم يكن في استطاعة صاحب الدار أن يطفئ النار التي تلتهم منزله فمن واجب كل واحد أن يكسر الباب وبما أن فرنسا لم تتمكن من إطفاء النار التي تلتهم الجزائر فمن واجبنا أن نقوم نحن بهذا الواجب ."، وختم السيد فاضل الجمالي بيانه بقوله :" إنه من المهم جدا أن تعترف فرنسا أولا بحق الجزائر في الاستقلال "[1] .

دائما وفي نفس السياق اتهم السيد " ناصر هاني" الملحق الثقافي بسفارة العراق بواشنطن الصهيونية العالمية بدعم سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر أثناء المؤتمر العالمي للطلبة العرب المنعقد بأمريكا وتحديدا "ببركلاي " بكاليفورنيا قائلا :" إن تواطؤ الصهيونيين مع الدول الاستعمارية غير خفي وفرنسا تعد بصورة خاصة مركز مكائد ضد العرب ولهذا فلا غرو أن يؤيد الصهيونيون السياسة الفرنسية في الجزائر منذ الاحتلال"[2] .

كان العراق أول قطر عربي يعترف بتشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة، يقول "أحمد توفيق المدني" بشأن هذا الاعتراف : " وما كدت أنتهي يومئذ من قراءة النص العربي لإعلان الحكومة المؤقتة ومنهجها، حتى تقدم سفير العراق المحامي فائق السامرائي، الثائر الغائر، فأعلن اعتراف العراق بالحكومة الجديدة، ووعد العراق بالإعانة الكاملة للثورة الجزائرية والتأييد المطلق[3].

سعت جمهورية العراق في الامم المتحدة على إسماع صوتها عاليا لصالح القضية الجزائرية ، إذ ندد مندوبها بالحرب في الجزائر قائلا : " إن فرنسا استعملت جميع الأسلحة ما عدا الأسلحة الذرية لإبادة الشعب الجزائري، ولكن فرنسا عاجزة عن القضاء على الوطنيين الجزائريين "[4] .

كما عمل العراق على تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية من الأمم المتحدة والجامعة العربية، وفي هذه الأثناء دعا الجامعة العربية وزير خارجية العراق السيد " هاشم جواد " في خطاب له أمام وزراء الأقطار العربية ببغداد في 1961/01/30 قال : " إن معركة الجزائر التي خضناها في الأمم المتحدة مازالت تستدعي مزيدا من العمل والتضحية وتستوجب توفيقا في الخطط

1 . جريدة العمل، " اللجنة السياسية للأمم المتحدة تصادق"، عدد 406 ،(1957/02/14)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها ، "مؤتمر الطلاب العرب ببركلاي "، عدد 581، (1957/09/05)، ص 01 .

3 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 30 .

4 . جريدة العمل، "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة "، عدد 977، 1958/12/13 م، ص 03 .

في الشد على العدو بشتى الوسائل الاقتصادية والسياسية المتيسرة مساندة للجهود العسكرية الجبارة، والكفاح الذي يخوضه إخواننا الجزائريون "[1].

4 . 1 . 3 . . الدعم المادي:

سعت الحكومة العراقية لدعم الثورة الجزائرية ماديا ، إذ صرح " نديم الباججي"، وزير المالية للعراق بأن الحكومة العراقية ستنمح مساعدة مادية للثورة الجزائرية أكثر مفعولا من تلك التي تمنحها لها للآن، متى تحسنت حالة الميزانية العراقية، ومن المعلوم أن الميزانية العراقية تخصص للثورة الجزائرية مساعدة مالية قدرها 250.000 دينار أي 250 مليون من الفرنكات، ومع هذا فكثير من النواب طالبوا بزيادة في هذا المبلغ [2] .

كانت الالتزامات المالية . وفق ما يؤكده أحمد توفيق المدني . العراقية تدفع دوريا وبانتظام، تضمنت المساعدات العراقية مبالغ مالية بين 1959 و1960، دفعت على أربع مراحل سنوات 1959 . 1960، في أكتوبر 1959 ومن 15 جانفي و15 أفريل 1960 في كل مرحلة تسلمت الحكومة الجزائرية 750 مليون فرنك فرنسي قديم[3] .

اهتمت الثورة الجزائرية بالحدث الذي استجد في العراق وهو الإطاحة بالنظام الملكي وقيام النظام الجمهوري بتاريخ 1958/07/14 ،اعتبرت الثورة على لسان "المجاهد" أن ما قام به عبد الكريم قاسم هو حدثا عربيا ثوريا في المشرق العربي دعما للثورة الجزائرية في المغرب العربي تقول المجاهد : " لان حركة التحرر في المشرق لا يمكن أن تنفصل عنه في المغرب "[4] .

قررت الحكومة العراقية بأوامر من عبد الكريم قاسم وقف كل نشاط اقتصادي وتجاري للفرنسيين في العراق بتاريخ 13 نوفمبر 1958، مما ترتب عنه توقيف 70 في المائة من المشاريع العراقية الكبرى مثل الطرق والجسور والسدود والمنشآت الكبرى، واعتبرت المجاهد هذا القرار موقفا رائعا وتعبير قوي عن وحدة النضال العربي[5] .

1 . جريدة المجاهد، " الجزائر في مؤتمر بغداد "، العدد 89، (1961/02/13)، ص 02 .

2 . الجريدة نفسها ،" مساعدة العراق للثورة الجزائرية " العدد 15، (1958/01/15)، ص 10.

3 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص . ص 31 . 32 .

4 . جريدة المجاهد، " الزحف العربي المقدس "، العدد 27، (1958/07/22)، ص 03 .

5 . الجريدة نفسها ،" العراق ينتصر للجزائر المجاهدة ويقطع علاقاته الاقتصادية مع فرنسا "، العدد 33، (1958/12/08)، ص 06.

بقي الدعم المالي للعراق متواصلا ، إذ ومنذ الإطاحة بالنظام الملكي 1958/07/14، خصصت مبلغ مليونين (2) دينار سنويا لحرب التحرير الجزائرية من ميزانيتها رغم الصعوبات الاقتصادية[1] .

وطلب الوفد الجزائري برئاسة "فرحات عباس" بمناسبة زيارة الوفد الحكومة الجزائري للعراق في أفريل 1959 من الرئيس عبد الكريم قاسم تزويد الثورة الجزائرية بـ 12 مليون دولار، والميزانية العراقية لا تتعدى 10 ملايين دولار في ذلك الوقت على حد تعبير وزير المالية، فما كان من الرئيس عبد الكريم قاسم سوى أن تدخل قائلا : " أعطه نصفها " .لان : " لان كفاح الجزائر أمر أساسي في كفاح العرب العام، ولن ينجح العرب أصلا في مستقبل أيامهم، ما لم تفز الجزائر باستقلالها، كلنا للجزائر، أما السلاح فسنعطيكم سريعا، ومن أجود الأنواع ."

وعلى الفور أمر عبد الكريم قاسم وزير ماليته بدفع كل المساعدات المالية التي التزمت بها العراق تجاه جبهة التحرير الجزائرية مؤكدا أن الجزائر أولى من دفع رواتب الموظفين وإنجاز المشاريع : " سواء كان لدينا المال أم لم يكن عندنا منه شيء، فواجبنا إمداد الجزائر حالا، أخر دفع مرتبات الموظفين، أخر إنجاز المشروعات التي لديك، أخر كل شيء، إلا الجزائر يجب أن تغاث حالا "[2] .

أما فيما يتعلق بالمساعدات الغذائية والألبسة، أرسلت العراق سنة 1960، شحنة من المواد الغذائية وألبسة إلى اللاجئين الجزائريين المقيمين في المخيمات على الأراضي التونسية وقدرت قيمة هذه المساعدات بـ 25 ألف دينار عراقي[3] ، وفي سنة 1962 تسلمت الجزائر حوالي 100 طن من المساعدات المادية شملت مواد غذائية وألبسة، كما استفاد جيش التحرير الوطني مساعدات طبية شملت شحنة من الأدوية المختلفة قدرت بـ 900 كلغ وسيارة إسعاف مجهزة بكامل معداتها [4] .

4 . 1 . 4 . الدعم العسكري :

تجسد الدعم العسكري العراقي للثورة في شهر جوان 1957 ،بوصول أول شحنة من الأسلحة

1 . جريدة المجاهد، السيد هاشم جواد، وزير خارجية العراق، العدد 92، (1961/03/27)، ص 02.

2 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص . 31 . 32 .

3 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 92 .

4 . المرجع نفسه، ص 93 .

إلى الجزائر، عن طريق الحدود السورية مرورا بالأراضي الليبية [1]و قد قدر وزن هذه الشحمة من الأسلحة بثلاثة أطنان إلى جانب ألفي بندقية فرنسية الصنع . وخمسون ألف طلقة وهناك بعض من الأسلحة الأخرى تم شراؤها من إيطاليا وقدرت تكاليفها بسبعة ألاف دينار عراقي [2] .

أما فيما يتعلق بالتنسيق العسكري بين العسكريين العراقيين والجزائريين كان منظما وسريا والنقل يتم مباشرة عن طريق الطائرات العراقية نزولا بليبيا بإشراف مباشر عراقي جزائري بالتنسيق مع السلطات المصرية والليبية، قدم العراق للجزائر حتى أدق الأسلحة : " قدم لنا العراق أسلحة وأجهزة اتصال عسكرية (50 جهازا) يصعب الحصول عليها في مكان آخر لان العراق تحصل عليها من منظمة الحلف الأطلسي عندما كان عضوا في حلف بغداد، استقبلت من طرف القيادة العراقية جيشا وحكومة وعلى رأسها الرئيس عبد الكريم قاسم تقديرا للجزائر وللقضية الجزائرية رغم أن وضعي كان مناضلا ومجاهدا مكلف من مسئول سامي بالثورة الجزائرية السيد عبد الحفيظ بوصوف، ولم أكن أحمل منصب قيادي يرقى لهذا الاستقبال الكبير، أمر الرئيس قاسم بتزويدي بهذه الأجهزة واستمرار تلبية كل احتياجات الجزائريين المادية والعسكرية وبسرعة "[3] .

كما فتحت الحكومة العراقية كلياتها العسكرية أمام الطلبة الجزائريين تحت نفقاتها، بحيث بلغ عدد المتخرجين من هذه الكليات حوالي أربعين طالبا برتبة ملازم، كما بلغ عدد الجزائريين الذين كانوا يدرسون بكلية الطيران سبعة وعشرين طالبا تخرج منهم خمسة طيارين سنة 1962 [4]

4 . 2 . موقف التنظيمات الوطنية :

4 . 2 . 1 . موقف حزب البعث الاشتراكي العراقي : كان للقيادة القطرية لحزب البعث العراقي موقف مؤيد ومساند للثورة الجزائرية، نلمس ذلك من خلال المنشور الذي دعت فيه في مارس 1956 بناء الشعب العراقي إلى دعم ومساندة الثورة الجزائرية بالمال والأدوية والأدوات الطبية، كما تضمن المنشور أيضا طلب من الحكومة قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع فرنسا بسبب السياسة القمعية التي تنتهجها في الجزائر"[5].

1 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 358 .

2 . المصدر نفسه، ص 341، وكذلك مريم الصغير ،مرجع سابق، ص 90 .

3 . إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 96 .

4 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 93 .

5 . القواعد الخلفية للثورة الجزائرية ، مرجع سابق، ص 221 . 222 .

واصل حزب البعث نشاطه في البيان الذي أصدره بتاريخ 20 مارس 1956، بتجديد دعوته للعراقيين لدعم أشقائهم في الجزائر ومواصلة الضغط على الحكومة لإرغامها على مد يد العون والمساعدة المادية بكل الطرق والوسائل الممكنة للثورة الجزائرية سواء كان ذلك من خلال تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية أو إرسال تبرعات وإعانات مالية وطبية، كما أضافت قيادة الحزب مخاطبة الشعب العراقي : " إن نضالكم من اجل قضية العرب في الجزائر، سيدعم نضالهم ويقوي من عزمهم للقضاء على نفوذ الاستعمار، والسير في طريق النضال من أجل التحرير القومي والاستقلال والسيادة الوطنية "[1] .

و وجّه حزب البعث الاشتراكي أثناء عملية الاختطاف التي راح ضحيتها زعماء الثورة، نداء للطلبة في القطر العراقي يوم 27 أكتوبر 1956 يدعوهم فيه إلى إضراب عام من أجل جزائر الثورة يوم 1956/10/28 ومما جاء في هذا النداء : "ندعوكم يا طلبة العراق إلى إعلان الإضراب في ذلك اليوم لإطلاق سراح المعتقلين والعمل على دعم حركة التحرر ومقاطعة فرنسا المجرمة في كافة المجالات "[2] .

عمل الحزب على كشف التناقضات الواضحة في سياسة الحكومة بين دعونها لمقاطعة فرنسا وبقائها في حلف بغداد مؤكدا : " إن حلف بغداد لم يكن سوى امتداد للحلف الأطلسي الذي وفر كل إمكاناته لضرب الثورة الجزائرية " .ودعا الحزب في نفس الوقت الحكومة العراقية إلى الانسحاب الفوري من الحلف ونهج سياسة عربية تحررية والاسراع في دعم ومساندة الثورة الجزائرية[3].

4 . 2 . 2 . موقف بعض التشكيلات السياسية : سار في نفس الاتجاه بعض زعماء الأحزاب السياسية الأخرى على خطى حزب البعث من خلال المطالب التي تقدموا إلى رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد مركزين فيها على الإسراع بالوقوف إلى جانب الشعب الجزائري بكل الإمكانيات المادية والمعنوية ومن بين هؤلاء على سبيل المثال : حزب الاستقلال السيد محمد المهدي بكه، ورئيس

1 . أحمد جرجيس، سليمان خندي، الثورة الجزائرية في مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي 1954 (دراسة سياسية تاريخية) الطبعة الأولى، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص 128 . 129 .

2 . القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 224 .

3 . أحمد جرجيس، سليمان خندي، مرجع سابق، ص 180.181 .

الحزب الوطني الديمقراطي السيد كامل الجادرجي، وغيرهم من الشخصيات منهم محمد حديد، وصديق شنشل، وحسين جميل ...إلخ [1] .

4 . 3 . موقف النقابات العراقية : أعلنت النقابات العراقية بدخول المفاوضات الجزائرية الفرنسية، موقفها من الأوضاع المستجدة في الجزائر : " ...إيمانا منا بوحدة الوطن العربي، نعتبر معركة الجزائر مع فرنسا معركة الأمة العربية جميعها، لا معركة الجزائريين الأحرار فحسب "[2] .

يتضح مما سبق، أن العراق لم يتوان ولو للحظة في مد يد المساعدة للثورة الجزائرية خاصة بعد الإطاحة بالنظام الملكي في 1958/07/14، وهو ما سبق وأن نقله ممن عايشوا الحدث أو الصحافة التي أيضا واكبت مسار الثورة في الخارج، فالتأييد كان شاملا من السياسي والدبلوماسي على مستوى الأمم المتحدة والجامعة العربية ومحافل أخرى، أو فيما يتعلق بالمساعدات المالية التي كانت تسلم للثورة بانتظام بالإضافة للجانب العسكري الذي حظي أيضا بالدعم وأخيرا حتى الجانب الإعلامي لم يغب عن مشهد الدعم العراقي بحيث خصصت العراق حصة للثورة الجزائرية في الإذاعة الرسمية العراقية بهدف التعريف بالقضية أكثر .

05 . الموقف المملكة الأردنية الهاشمية :

الأردن، هذه الدولة القليلة الإمكانيات، وذات موارد الشحيحة، ورغم أنها كانت تعيش ضغط القضية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي إلا أنها اعتبرت القضية الجزائرية قضية قومية لاعتبارات لغوية ودينية ولأنها تعرضت للاحتلال البريطاني جعلها تعيش هموم الوطن العربي، ولذلك لا غرابة أنها تقف إلى جانب الحركات التحررية سيما إذا تعلق الأمر بشعب تربطه به علاقات روحية وأخوية.

5 . 1 . الموقف الرسمي الأردني :

5 . 1 . 1 . القصر الملكي :

تجاوب ملك الأردن الملك حسين بن طلال أثناء زيارة الوفد الحكومي الجزائري برئاسة فرحات عباس إلى عمان من 23 إلى 27 ماي 1959 مع الثورة الجزائرية قائلا : " نحن فقراء في

1 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 84 .

2 . جريدة المجاهد، " من بيان النقابات العراقية " العدد 102، (1961/08/14) .

هذه الدولة التي لها موارد، لكن جهاد الجزائر مقدس، وإعانة هذا الجهاد دينا، وعروبة وسياسة أمر واجب محتم، فنحن لا نملك إلا لقمة العيش، وأعلن هنا أمامكم جميعا أننا نقتسمها معكم " .وأضاف الملك قائلا :" ليكن همكم الأول هو واجهة القتال داخل الجزائر وليكن همكم الثاني هو دوائر هيئة الأمم المتحدة ...نحن على خلاف مع بعض الأشقاء العرب . يقصد الجمهورية العربية المتحدة . لكننا نلتقي عند النقط المقدسة، ونلتقي ونتعاون ونتضامن عند قضية الجزائر "[1] .

كما عبر الملك حسين بن طلال عن أمله في أن تسوى المسألة الجزائرية مثلها مثل قضايا عديدة موجها خطابه للأمم المتحدة باعتبارها المنظمة التي من شأنها الإشراف على الاستفتاء وقال بشأن الجزائر : " يجب على الأمم المتحدة ألا تبقى مكتوفة الأيدي تجاه الجزائر مثلما فعلت بالنسبة لكوريا والمجر وأدعو فرنسا لتطبيق مبادئها التقليدية المتحررة في الجزائر"[2]، وكانت من الدول الأولى التي سارعت للاعتراف بالاستقلال الكامل وغير المنقوص للجزائر، كما أن العاهل الأردني الملك حسين أرسل برقية تهنئة للشعب الجزائري بمناسبة وقف إطلاق النار المعلن يوم 19 مارس 1962، أعلن فيها أن النصر الذي أحرزه الشعب الجزائري يمثل بداية عهد جديد بالنسبة للشعب العربي بأسره[3] .

5 . 1 . 2 . الدعم المادي (المالي والعسكري):

أ . الدعم المالي : قدمت مساعدات مادية لمكتب جبهة التحرير الوطني الذي كان مقره في العاصمة عمان[4] رغم الإمكانيات القليلة وطبيعة النظام الاقتصادي ذو النهج الرأسمالي ، و لتنظيم هذه المساعدة المادية، أصدر الملك حسين بن طلال أمرا ملكيا يتضمن تأسيس لجنة لجمع المساعدات للاجئين الجزائريين خلال شهر جويلية من عام 1958 [5].

هناك أشكال أخرى من المساعدة، منها الهبات التي كانت تقدم من قبل الشخصيات الأردنية

1 . أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 433.

2 جريدة العمل، " خطاب الملك حسين "، عدد 1539 ،(1960/10/04، ص 01 .

3 . جريدة المجاهد، العدد 118، تاريخ أفريل 1962، ص 8 .

4 . تمت الموافقة من طرف المملكة الأردنية الهاشمية في عهد الملك حسين على فتح مكتب للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطنية الجزائرية في شهر جانفي عام 1958، وكان على رأسه عبد الرحمان بن العقون، عبد الرحمان بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الجزء 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 .

5 . عمر بوضربة : النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 . 1959، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 167 .

وعلى رأسها الملك حسين بن طلال شخصيا الذي تبرع بمبلغ أربعة آلاف دينار، أما أعضاء الحكومة فقد استطاعوا جمع مبلغ قدره ثلاثون ألف دينار[1]، من جهته أعلن رئيس الوزراء هزاع المجالي في ماي 1959، تسليم ثلاثين مليون فرنك من خزينة الدولة لوفد جبهة التحرير الجزائرية، وأنه يفتح رسميا اكتتابا عاما[2]، والشيىء نفسه ينطبق على بعض الضباط وصف الضباط الأردنيين كانت لهم مساهمة مالية تمثلت في قيام القائد العام للقوات الأردنية بتقديم مساعدة مالية تم جمعها من ضباط وضباط صف الجيش الأردني بلغت قيمتها 4988 دينار و335 فلسا ومما قاله :" إن الأردن بسكانه وبجيشه لن يتوانى عن كل ما من شانه نصرة إخوانهم الجزائريين، وتقديم العون المادي والمعنوي " .بالإضافة إلى ما قدمه رئيس جمعية الكشافة الأردنية على شكل صك قيمته 270 دينار و5 فلوس وكذلك وزارة الأشغال العامة التي جمعت مبلغ 39 دينار و970 فلس [3] .

ب . الدعم العسكري : تجلت المساعدات الأردنية للثورة الجزائرية أيضا في السفينة التي خصصتها الأردن لنقل الأسلحة من مصر إلى الجزائر[4] ، إضافة إلى هذا ساهمت المملكة الأردنية الهاشمية في الدعم المادي ذي الطابع العسكري بتدريب بعض الجزائريين في ثكناتها، وزيادة إيفاد الطلبة الجزائريين الراغبين في الالتحاق بمدارسها العسكرية، وقد التحق بها عام 1958 ستة طلبة وبحلول 1959 تزايد العدد إلى أحد عشر طالبا، شمل مختلف التخصصات العسكرية منها المدفعية والمشاة والاتصالات وحتى الطيران[5] .

5 . 2 . الموقف الشعبي :

تضمن التأييد الشعبي الجماهيري للثورة بتظاهرات وتجمعات مختلفة في أحياء وشوارع عمان وغيرها من المدن الأردنية ،و مما نسجله في ذا هذا السياق خروج الأردنيين بعد الحادثة الغادرة التي قامت بها المخابرات الفرنسية والمتمثلة في اختطاف الزعماء الجزائريين، بحيث انتظمت مظاهرات صاخبة تجولت في شوارع عمان منادية بسقوط فرنسا وقاد هذه المظاهرات قادة الأحزاب السياسية الذين طالبوا الدول العربية بمقاطعة فرنسا في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية، واتجه عدد من المتظاهرين إلى مقر السفارة البريطانية ثم إلى مقر السفارة الفرنسية وقذفوها بالحجارة "[6] .

1 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 166.

2 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 434.

3 . جريدة المجاهد، " من الجيش الأردني إلى جيش التحرير "، العدد 41، تاريخ(16 أفريل 1959)، ص 15 .

4 . الجريدة نفسها ، العدد 22 ،(1958/04/15)، ص 07 .

5 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 168.

6 . جريدة العمل، "البلاد العربية تضرب "، عدد 316 ،(1956/10/30، ص 01 .

تظاهر أكثر من 25 ألف في مدينة عمان بمناسبة مرور عامين على ذكرى اندلاع الثورة التحريرية، وبعد طوافهم بالشوارع اتجهوا نحو القنصلية الفرنسية التي رموها بالحجارة فكسروا نوافذها، وفي القسم الأردني من بيت المقدس اقتحم المتظاهرون دار القنصلية الفرنسية وجمعوا كل الملفات والوثائق التي سقطت تحت أيديهم وأحرقوها، كما أضرموا النار في القنصلية نفسها، وبتدخل البوليس سقط عدد من الضحايا من أموات وجرحى [1] .

و نسجل أيضا تنظيم الأردن بمناسبة يوم الجزائر 30 مارس 1958 تظاهرات مساندة وجمع للأموال بلغت يومها 7000 دولار من بينها 1400 دولار من الملك نفسه مع تنظيم مباراة في كرة القدم بين جيش التحرير الشعبي الجزائري والفرقة العسكرية الأردنية خصصت مدا خيلها لحرب التحرير [2] .

ومن مظاهر المساندة الأردنية للثورة الجزائرية ما ذكره رئيس لجنة تضامن ودعم القضية الجزائرية السيد ضيف الله محمود يوم لقائه بالرئيس " اليامين زروال" رئيس الجمهورية الجزائرية في الفترة من 1995 إلى 1998، خلال زيارته للأردن في سبتمبر 1997 قال : " أنه أول من رفع ألوان العلم الوطني الجزائري في الأردن وفي العالم العربي خلال حرب التحرير وعند استقلال الجزائر ...إن الشعب الأردني ساند القضية الجزائرية بصفة مطلقة "[3] .

لقد وقفت المملكة الأردنية الهاشمية رغم الإمكانيات القليلة، وشح مواردها مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى، والظروف الدولية آنذاك المحيطة بها سيما الصراع العربي الإسرائيلي، وقفت موقفا مشرفا و واكبت مسيرة الثورة التحريرية ببعض ما أتيح لها من إمكانات مختلفة الجوانب ولو أنها يسيرة وقليلة إلا أن هذا لا يقلل من قيمة ما قدمته سياسيا وماديا .

6 . موقف الدولة اللبنانية :

6 . 1 . الموقف السياسي اللبناني :

تميز الموقف السياسي اللبناني في السنوات الأربعة الأولى بالفتور والضعف وهو ما يذهب

1 . جريدة الطليعة، " الهجوم على القنصلية الفرنسية "، عدد 49، (04 /11 /1956)، ص 03 .
2 . إسماعيل دبش ، المواقف الدولية والسياسة العربية، مرجع سابق، ص ص 88، 89 .
3 . المرجع نفسه ، ص 89 .

الأستاذ أحمد توفيق المدني في مذكراته بأنه صال وجال في لبنان في 1957 لطلب الدعم السياسي والمادي لكن لم يوفق في الحصول على أي شيء، خاصة لما قال له وزير الخارجية آنذاك السيد : شارل مالك :" لا تأملوا من لبنان مالا، ولا سلاحا، إنه ينصركم في المجالس العالمية تبعا لكل العرب، لكنه لا يغضب فرنسا طلاقا" .و تابع يقول :" فإن أردتم وضع حد لهذه الحرب الطاحنة التي أكلت أخضركم ويابسكم (بالحرف) فلبنان مستعد للتوسط بينكم وبين فرنسا، هذا . بكل صراحة . ما يستطيع لبنان عمله "[1] .

و نفس الشيء تكرر مع رئيس الحكومة السيد : سامي الصلح يقول أحمد توفيق المدني: " وبعد أن قلت للرئيس . يقصد رئيس الحكومة . كلمات أعتقد أنه لم يفهمها، غادرت المجلس وأنا أقول :" وهل تصل محنة لبنان إلى أبعد من هذا "[2] .

بدأ الموقف السياسي اللبناني يعرف تحولا إزاء القضية الجزائرية فيما بعد 1958 . وهو ما نلمسه من خلال تأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني في العاصمة بيروت كان ذلك عام 1958، أوكلت مهمة تسييره إلى المناضل ابراهيم كابويا الذي بقي فيها إلى غاية 1961 وكان إلى جانبه السيد مولود بوقرموح [3]، وكذلك تصريحات السياسيين الداعين لإيجاد حل للقضية الجزائرية منها ما قاله مندوبها في الأمم المتحدة :" إن فرنسا لن تستطيع ربح الحرب في الجزائر وأن الاستفتاء والانتخابات الأخيرة ما هي إلا مظاهر للتضليل وعلى فرنسا أن تركن للتفاوض "[4] .

لقد تجاوبت السلطة اللبنانية أيضا مع الثورة الجزائرية بالاعتراف الرسمي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 14 جانفي 1959 [5] .

وقف لبنان موقف المدافع والمؤيد لمشروع " شارل ديغول" Charles De Gaulle الرامي إلى تقرير المصير للجزائريين في 1959/09/16، بحيث يقول توفيق المدني في هذا الشأن ناقلا الرأي الرسمي اللبناني : " الرأي العام العالمي معكم، اليوم، فإياكم أن تغضبوه بجواب سلبي لديغول، يلزم قبول المبدأ مع وضع شروط توصلكم للمفاوضة مع الفرنسيين، فإن تفاوضتم حققتم الاستقلال .

1 . أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ص 355، 356 .

2 . المصدر نفسه ، ص 356.

3 . عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 171.

4 . جريدة العمل، "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة "، عدد 977، 1958/12/13 م، ص 03 .

5 . جريدة المجاهد، " لبنان تعترف "، العدد 36، فيفري 1959، ص 11.

كما عمل الموقف الرسمي اللبناني على تعبئة الرأي العام الدولي بضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري في قضيته العادلة، وهو ما أثاره تدخل رئيس الحكومة اللبنانية . صائب سلام . في الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة (أكتوبر 1960) أين ناشد دول العالم بضرورة إعطاء الشعب الجزائري الحرية في التعبير عن إرادته في تقرير المصير : "بما أن الحكومة الفرنسية لم ترض بالتفاوض حول شروط الاستفتاء الحر، طالبت الحكومة الجزائرية بتنظيم استفتاء تحت رقابة الأمم المتحدة، وهو طلب معقول، إنه واجب الأمم المتحدة أن تضمن حرية الاستفتاء بالجزائر . إذ أن من مصلحة الجزائر وفرنسا والعالم أجمع ألا يتطرق الشك إلى ذهن أحد فيما يتعلق باختيار الشعب الجزائري ونزاهة الاستفتاء"[1] .

وألقى رئيس الحكومة اللبنانية السيد صائب سلام بمناسبة الذكرى السادسة لاندلاع ثورة أول نوفمبر خطابا أمام جمع غفير من اللبنانيين أكد فيه مساندة لبنان شعبا وحكومة للثورة الجزائرية : " مساندة لبنان الشقيق لكفاح الجزائر المجاهدة ...لقد قلتم كلمتكم اللبنانية العربية الصميمة، وكان لها وقعها عند العرب، عند إخواننا الجزائريين ...إن عهد الاستعمار قد ولى إلى غير رجعة وقد حطمه أبطال الجزائر [2] .

من جهته صرح وزير الخارجية اللبنانية أثناء عودته من بغداد بعد الانتهاء من اجتماع الجامعة العربية بخصوص المسألة الجزائرية :" إن الحكومة اللبنانية ستساهم في مقاطعة فرنسا إذا ما اتخذت الجامعة العربية قرارا في هذا الصدد على أن هذه المقاطعة ستضبط صيغتها باتفاق مع الدول الأخرى ومع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ." وأضاف :" إن الدول العربية برهنت على مساندتها لإجراء مفاوضات فرنسية جزائرية، وأوضحت أنه في حالة ما إذا خابت هذه المفاوضات من جراء تصلب الجانب الفرنسي فإن الدول العربية ستراجع علاقاتها مع الحكومة الفرنسية وتدرس إمكانية قطع العلاقات معها، وإن لبنان لم يتقاعس قط عن القيام بواجباته إزاء القضية الجزائرية وهو يساهم في المقاومة التي يقوم بها الجزائريون قدر استطاعته وسيتمادى في سياسته هذه "[3] .

6 . 2 . الموقف الشعبي :

عايش الشعب اللبناني القضية الجزائرية، بأحداثها ومناسباتها بل وذكرياتها وعبّر عن استيائه

1 . جريدة المجاهد، " الرئيس : صائب سلام . لبنان . "، العدد 79، (1960/10/10)، ص 04 .
2 . الجريدة نفسها ، " شعوب العالم تحتفل بالذكرى السادسة للثورة . لبنان . العدد 82، (1960/11/14)، ص 06 .
3 . جريدة العمل، "وزير خارجية لبنان يعلن ... "، عدد 1649، تاريخ (1961/02/09)، ص 06.

من القمع الفرنسي، لأن التجربة اللبنانية مع الاستعمار الفرنسي جعلته يحس بآلام الآخرين خاصة إذا تعلق الأمر بوطن تربطه علاقات في اللغة وجزء كبير منه في الدين ناهيك عن العامل المشترك الأساسي و هو الاستعمار، و أيّد الثورة رغم قلة الإمكانيات وعمّق من روح التضامن القومي والإنساني ، ومن مظاهر التجاوب الشعبي مع القضية الجزائرية، هو احتجاجه على عملية اختطاف القادة الجزائريين، شاركت بيروت في الإضراب العام وانتظمت عدة مظاهرات جالت شوارع بيروت ونددوا بعملية القرصنة وبالاستعمار [1] ، والشيء نفسه بمناسبة مرور عامين على ذكرى اندلاع الثورة التحريرية ،إذ أعلن العديد من المواطنين الإضراب، كما تظاهر الآلاف من الرجال والنساء في شوارع بيروت مطالبين بسراح قادة جبهة التحرير الجزائرية "[2] .

بقي الشعب اللبناني يتابع الأحداث في الجزائر، ويحيي كل مناسبة يمكن أن يقدم فيها شيئا ما للثورة، نجده على سبيل المثال عند حلول الذكرى السادسة للثورة 1960، نظمت مظاهرات ضخمة عمت شوارع لبنان، عبرت فيها الجماهير اللبنانية عن سخطها تجاه الاستعمار، وعلق المتظاهرون العلم الوطني الجزائري منادين بعروبة الجزائر ولبنان[3] .

تجلى التضامن الشعبي أيضا في مظاهرات نظمها الطلبة اللبنانيون الذين عملوا على تحريك مشاعر السكان من خلال لافتات كتب عليها "مطالبة الدول العربية بالعمل السريع لإنقاذ الجزائر، والتنديد لأعمال المستعمر"، و"ضرورة تزويد الجزائر بالمال والسلاح والمتطوعين ."، هذه المظاهرات توجهت للمجلس النيابي حيث ألقى السيد شفيق مرتضى نائب بعلبك كلمة باسم المجلس النيابي قال فيها :" بوركت خطواتكم في نصرة الحق الواضح المبين، حق الشعب العربي في الجزائر بالحياة ...و بالحرية والاستقلال وبمبدأ تقرير المصير "، وكانت الوجهة الثانية إلى قصر الحكومة حيث ألقى رئيس الحكومة صائب سلام خطابا جاء فيه :" الجزائر عربية، وفلسطين عربية قول ردده شعب لبنان ...نردده بألسنتنا وتنبض به قلوبنا وتمتد للعمل من أجله أيدينا ..."[4].

1 . جريدة العمل،" البلاد العربية تضرب "، عدد 316 ،(1956/10/30)، ص 01 .

2 . جريدة الطليعة، " الإضراب الشامل في لبنان "، عدد 49، (04 /11 /1956)، ص 03 .

3 . جريدة المجاهد، شعوب العالم تحتفل بالذكرى السادسة للثورة، العدد 82، (1960/11/14)، ص 06.

4 . مريم صغير، ، مرجع سابق ص 178 .

كما استنكر شباب صيدا اللبنانية ما أعلن عنه ديغول بشأن مشروع التقسيم الذي جاء به، وأعلن هؤلاء رفضهم للتقسيم وأكدوا وقوفهم الدائم مع الشعب الجزائري في جهاده من أجل استرجاع الاستقلال الكامل [1] .

وتكرر نفس المشهد بمناسبة إحياء الذكرى السابعة لاندلاع الثورة التحريرية، حيث خرج المتظاهرون في شوارع بيروت مرددين شعارات التأييد والدعوة لنصرة الشعب الجزائري واستنكار العدوان الفرنسي [2].

لم يكن دعم الدولة اللبنانية للقضية الجزائرية في مستوى تطلعات الشعب الجزائري من حيث الدعم المادي (المال والسلاح)، ولو أن موقفها الرسمي كان باهتا، ربما كانت تحكمه ظروف داخلية أو خارجية الأمر الذي حال دون ذلك ،و لكن ما نسجله هو تفاعل المجتمع اللبناني مع القضية الجزائرية في مناسبات متعددة .

07 . موقف اليمن :

7 . 1 . الموقف السياسي اليمني :

كان الدعم السياسي اليمني للقضية الجزائرية بسيطا ومتواضعا، ففي الوقت الذي كانت فيه الثورة بأمس الحاجة للمال والسلاح، لم تتمكن السلطة اليمنية من إعطاء الجزائر ما تحتاجه من الدعم المادي واللوجستي، ولعل ذلك مرجعه للخلفيات التاريخية الاستعمارية، إذ الهيمنة البريطانية ما تزال قائمة، وهذه الأخيرة حليفة فرنسا في الحلف الأطلسي ،و كذا ضعف مواردها وقلة إمكانياتها من الناحية الاقتصادية، وانحصر دعمها في هيئة الأمم المتحدة حيث ناصرتها إلى جانب الدول العربية الأخرى .

7 . 2 . الموقف الديبلوماسي اليمني :

كانت اليمن من بين الدول العربية الأولى التي دعمت تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة في الأمم المتحدة في الفاتح أكتوبر عام 1955 [3]، وفي 19 سبتمبر 1958،

1 . جريدة المجاهد، " 05 جويلية يوم التضامن مع الجزائر . بيروت . "، العدد 100، تاريخ (07/17/ 1961)، ص 08 .

2 . الجريدة نفسها ، " العالم يحتفل بذكرى أول نوفمبر . في لبنان . العدد 108، تاريخ (11/13/ 1961)، ص 10 .

3 . نفسها ، " تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة "، العدد 10، سبتمبر 1957، ص 09

عند إعلان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كانت اليمن من الدول التي بادرت للاعتراف بها رسميا في 21 سبتمبر 1958 [1].

وجد مندوب اليمن بالأمم المتحدة كامل عبد الرحيم، إثر إعلان ديغول عن مشروع قسنطينة 1958 [2]، فرصة للتنديد بالسياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر وخص بالذكر هذا المشروع قائلا :" إن قضية الجزائر من المشاكل التي تهدد السلام في العالم العربي، ورفض مندوب اليمن مشروع الخمس سنوات الذي تقدم به ديغول المعروف بمشروع قسنطينة وأضاف قائلا :" إن الجزائريين سيواصلون كفاحهم حتى الظفر بكرامتهم وحريتهم "[3] .

ونفس الموقف عبّر عنه اليمن أثناء طرح فرنسا مشروع تقرير المصير، وفق ما يرويه أحمد توفيق المدني في مذكراته :" اقبلوا مبدأ تقرير المصير واشترطوا شروطا عسكرية منها انسحاب معظم الجيش الفرنسي لفرنسا، وتجميع من بقي منه في مكان معين، حتى ينتهي الاستفتاء ويتم الانسحاب، ونرى أنكم ولو تفاهمتم مع فرنسا في شأن البترول مع فرنسا، فإنهم لا يرون مانعا من الاستقلال .

ومما يحسب أيضا لليمن وفق ما صرح به مندوبها في الأمم المتحدة، أبدى رأي بلاده في مشروع حق تقرير المصير للجزائريين الذي تقدم به الجنرال ديغول، حيث صرح المندوب :" أنه من واجب فرنسا التفاوض مع الحكومة الجزائرية المؤقتة حول ثلاث نقط هي:

1. الوسائل الكفيلة بالتقصير في مدة الفترة الانتقالية التي ستسبق الاستفتاء .
2. إعطاء الضمانات بخصوص الحريات ومدة الفترة الانتقالية وبخصوص إطلاق سراح المساجين السياسيين .
3. شروط ضمان حرية الاستفتاء وتقرير المصير "[4] .

كما كان اليمن من الدول الافروآسياوية التي وجهت رسالة إلى الكتابة العامة للأمم المتحدة، كان فحواها التعجيل بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة

1 . جريدة المجاهد، الاعترافات بالحكومة الجزائرية تتوالى من آسيا وإفريقيا "، العدد 30، تاريخ 1958/10/10)، ص 08.

2 . لمعرفة تفاصيل عن هذا المشروع، ينظر دراستنا هاته في الشق المتعلق بسياسة ديغول في الجزائر الفصل الثاني.

3 . جريدة العمل، "قضية الجزائر في الأمم المتحدة " ، عدد 914، 1958/10/02 م، ص 03 .

4 . الجريدة نفسها، " مندوب اليمن "، عدد 1280، 1959/12/06 م، ص 03 .

للأمم المتحدة وذلك في 20 جويلية عام 1960 [1] .

وأخيرا وأثناء مؤتمر حركة عدم الانحياز المنعقد في بلغراد عام 1961، ندد مندوب اليمن بالاستعمار العالمي ومنع التجارب النووية منها التجارب النووية بالصحراء الجزائرية، ونادى بضرورة احترام مبادئ الأمم المتحدة الداعية لإقرار السلم ..[2] .

لم يكن اليمن هذا البلد القليل الامكانيات والذي عايش ظروفا صعبة، منه سوى أن رافع عن الجزائر ديبلوماسيا في الامم المتحدة، وهو موقف يحسب له بحكم الظروف التي كان يعيشها، فالثورة الجزائرية لم تطلب منه أكثر من أن يسمع صوتها هناك .

ثالثا: موقف الجامعة العربية من الثورة الجزائرية :

01 . الموقف السياسي والمادي للجامعة العربية :

1 . 1 . سعي الجامعة العربية لحل المسألة الجزائرية :

اهتمت الجامعة العربية [3] بقضايا الشعوب العربية سيما المستعمرة منها، جعلها تستغل الظروف قصد لفت نظر فرنسا لما يحدث في الجزائر ولعل أولى اهتماماتها هو حوادث ماي 1945 التي جاءت شهرين فقط بعد نشأة الجامعة وهو الأمر الذي جعل عملها اتصاليا فقط بالولايات المتحدة لثني فرنسا عما اقترفته في حق الجزائريين وهو الأمر ذاته سنة 1953 لما أوصت اللجنة السياسية بالاتصال بالأمم المتحدة وكذا لدى حقوق الإنسان، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة

1 . جريدة العمل، " رسالة الدول الأسيوية والإفريقية للامم المتحدة، العدد 74 (08/08/ 1960)، ص 03 .

2 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 449.

3 . أنشئت الجامعة العربية من الدول المستقلة، بعد تحرير ميثاقها في القاهرة في 1945/03/22 المكون من عشرين مادة، بحضور رؤساء الدول العربية وهي سوريا، شرق الأردن، العراق، السعودية، لبنان، مصر، اليمن، جاء هذا الميثاق بعد بروتوكول الإسكندرية الموقع في 25 سبتمبر 1944 من قبل رؤساء الوزراء للدول المذكورة سابقا ، جاء فيه :" إثباتا للصلات الوثيقة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء وحرصا على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتامين مستقبلها وتحقيق أمانيها وامالها واستجابة للرأي العام في جميع الأقطار العربية، ينظر : هارون هاشم رشيد، جامعة الدول العربية، دار سراس للنشر، تونس، 1980، ص ص 166 . 170 .

الأمريكية إلى إصدار تعليماتها إلى سفيرها في باريس يلفت نظر وزير الخارجية الفرنسي إلى خطورة الحالة بالجزائر [1] .

دفعت قضية الجزائر بحرارتها وحدتها وضراوتها بمجلس الجامعة إلى إصدار قرار في 19 أفريل 1953 جاء من بين فقراته ما يلي :" ...أما فيما يتعلق بالجزائر، فتوصي اللجنة بأن يثار هذا الموضوع أمام اللجنة الثالثة التابعة للأمم المتحدة في دورتها المقبلة، وتكلف الأمانة العامة بإعداد دراسات وافية عن مختلف الشؤون في الجزائر لتكون بين أيدي الوفود العربية عند إثارة هذه القضية، وتوصي اللجنة أن تبذل المساعي منذ الآن لدى لجنة حقوق الإنسان للتمهيد لبحث هذه القضية للتمكن من إثارتها أمام اللجنة الثالثة "[2] . الجامعة العربية كانت تهتم بالقضية الجزائرية وأحداثها منذ سنة 1945، وتصدر في شأنها مختلف القرارات الضئيلة، إلى أن جاء يوم الفصل، يوم أول نوفمبر 1954، فبادرت الأمانة العامة بنشر بيان يوم 13 نوفمبر قرارا جاء فيه:" والأحداث التي يشهدها الآن في شمال إفريقيا ما هي إلا صدى لتصميم شعوب الشمال الإفريقي على نيل حقوقهم " .ويضيف البيان :" وكلما سارعت فرنسا إلى الاعتراف بهذه الحقيقة وبادرت إلى الاستجابة إلى مطالبهم القومية كانت قد خدمت قضية السلم والاستقرار " ، ويختم البيان :"إن الجامعة العربية لتتخلى عن رسالتها، وعن جانب كبير من مبررات وجودها، إذا هي تقاعست عن نصرة الشعوب المناضلة لنيل حريتها واستقلالها "[3] .

أبرق الأمين العام للجامعة إلى سكرتير الأمم المتحدة بإذاعة البيان يلفت نظره لخطورة الوضع في الجزائر [4] .رغم أن البيان لم يذكر الجزائر بالاسم تحديدا، إلا أن توقيت إذاعته تزامن مع الأيام الأولى لانطلاق الثورة التحريرية، الأمر الذي يوحي ضمنيا الإشارة للجزائر دون تجاوز بقية شعوب الشمال الإفريقي من باب أنهم كلهم واقعين تحت استعمار واحد (تونس، المغرب)، فالبيان وإن جاء بصيغة العموم إلا أنه يشير إلى مدى تضامن ووقوف الجامعة العربية إلى جانب شعوب الشمال الإفريقي التي تعاني من واقع واحد ليتضح من البيان أن الجامعة العربية تقف موقف المؤيد والمساند

1 . هارون هاشم رشيد، مرجع سابق، ص ص 100 . 101 .

2 . المرجع نفسه ، ص 101 .

3 . للاطلاع على نص البيان كاملا، ينظر : أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 272 . 273 . وينظر أيضا : هارون هاشم رشيد، المرجع نفسه، ص 102 .

4 . نفسه، ص 102 .

لكفاح الشعوب سيما إذا كانت تربطها روابط مشتركة كالدين والتاريخ واللغة والمصير المشترك، وما البرقية التي أبرق بها الأمين العام سوى لان الخطورة في الجزائر أشد .

أرجعت السلطات الفرنسية الأحداث الثورية التي عرفتها الجزائر، إلى أنها تدار من قبل الجامعة العربية، هذه الاتهامات قوبلت بالرفض من قبل بعض الوفود العربية بنيويورك، مبينين أن السبب الحقيقي هو السياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في الجزائر، وهو ما أثارته صحيفة " البلاغ" التي نقلت اتهامات الحكومة الفرنسية بشأن الحوادث في الجزائر إذ كتبت تقول : " نظرا لتعدد الاتهامات الصادرة عن عدد من الكتاب والسياسيين الفرنسيين ضد الجامعة العربية والقائلة بأن للجامعة العربية يدا في حوادث الجزائر، فقد تكلم بعض رؤساء الوفود العربية لدى الأمم المتحدة مستنكرين هاته الاتهامات ذاكرين أن السياسة التي انتهجتها فرنسا في شمال إفريقيا حتى الآن هي التي أدت إلى هذه الحركة الثورية الجديدة وكان ميدانها هذه المرة الجزائر [1] .

نلاحظ أنه رغم الظروف التي كانت تعيشها الأمة العربية من هشاشة الاستقلال السياسي والوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومع ذلك كانوا يردون على مختلف الاتهامات التي توجه إليهم على أنهم وراء مثل هذه الحوادث مؤكدين أن السياسة الفرنسية هي السبب لما يحدث وهو الأمر منطقي ، كما يتضح من البيان أن الجامعة العربية تقف موقف المؤيد والمساند لكفاح الشعوب سيما إذا كانت هناك روابط مشتركة كالدين والتاريخ واللغة والمصير المشترك وهو ما عبرت عنه من خلال التنديد لما يحدث في الشمال الإفريقي في كل من تونس وليبيا التي ظهرت بهما بوادر الثورة المسلحة، والتركيز على الأحداث في الجزائر لخطورتها وقوتها، وهذا يندرج في إطار مهامها ورسالتها .

تناولت جريدة "الزهرة" اهتمام الجامعة العربية الممثلة في أمينها العام المساعد بالوضع في شمال إفريقيا كتبت تقول : " إن وفد الشمال الإفريقي قد تحادث مع الأمين العم المساعد للجامعة العربية في الحوادث الدامية التي تجري لان بالقطرين المغربي والجزائري وألفت الوفد نظر الأمين العام إلى أن الحالة بهذين القطرين أصبحت شديدة الوطأة على السكان وأحاطه علما بالتطورات الأخيرة للحوادث العنيفة والحملات المتكررة التي تقوم بها القوات الاستعمارية "[2]

1 . جريدة البلاغ،" فرنسا تحتج على مصر لموقفها من حوادث الجزائر"، عدد 65، (1954/11/05)، ص 01.

2 . جريدة الزهرة، " الأمين المساعد للجامعة العربية يتحدث إلى وفد من شمال افريقيا " ،عدد 15088، (1955/06/26)، ص 01.

كانت الجامعة العربية وإلى غاية نهاية 1955 وحتى بداية 1956، دائما توجه تنديدها بالممارسات الاستعمارية ضد السلطات الفرنسية في شمال إفريقيا عموما على أساس أن الوضع يكاد يكون واحدا، وهو ما نستشفه من البيانات إذ غالبا ما ترد عبارة " الشمال الإفريقي" للدلالة على أن الاهتمام لا يخص دولة دون الأخرى .بينما يختلف الامر فيما بعد . أي بعد استقلال القطرين التونسي والمغربي . أصبح الاهتمام موجها للجزائر بشكل خاص بحكم الواقع المعيش .

يكاد موقف الجامعة العربية تجاه الثورة الجزائرية يتكرر كل سنة بل ولا تمر مناسبة إلا وتتناول المسألة الجزائرية على أساس أنها اعتبرتها مسألة واجب قومي وإنساني، وأمر لا يمكن السكوت عنه حتى تحقيق الأهداف المرسومة وهو الاستقلال .

نسجل في هذا السياق إقرار مجلس الجامعة الموافقة على قرار اللجنة السياسية يوم 1955/10/14 م، الداعي إلى الاستمرار في تأييد الشعب الجزائري في مطالبته بممارسة تقرير مصيره، كون أن الحالة في الجزائر مهددة للأمن والسلم بحكم تلقي فرنسا المساعدات من الحلف الأطلسي وارتكابها لأعمال قمع في حق الجزائريين ،و ختمت بيانها بدعوة الحكومات العربية أن تتعاون مع الدول الصديقة لوضع حد لهذه الحالة والاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير"[1] .

لقد أيد مجلس جامعة الدول العربية الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال تأييدا مطلقا . في اجتماع دام ساعتين بتاريخ 29 /1956/03 م .، وتقول اللائحة :" أن جميع الدول العضوة في الجامعة سوف تقدم مساعدتها للشعب الجزائري الأعزل الضعيف وتستعمل جميع الوسائل التي تملكها لمواجهة الحرب القاسية المسلطة على الجزائر بدون أي مبرر، كما يشهر مجلس الجامعة بالفظائع الفرنسية المرتكبة في الجزائر كما يشهر باستعمال فرنسا للقوات التابعة لمنظمة الحلف الأطلسي (الدفاعية) [2] .

يؤكد البيان على ضرورة مساعدة الجزائر في حربها القاسية ويستنكر الممارسات الفرنسية المرتكبة في حق الجزائريين بالإضافة إلى استنكارهم للدعم الذي تتلقاه فرنسا من قبل الحلف الأطلسي .

1 . أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، مطبعة تالا، الجزائر، 2005 م . ص 168 .

2 . جريدة العمل، "الجامعة العربية تؤيد كفاح الشعب الجزائري"، عدد 136، (1956/03/30)، ص 01 .

كما أوصت اللجنة السياسية للجامعة العربية بتاريخ 1956/04/12 الدول الأعضاء ببذل المساعي الدبلوماسية لدى باندونغ والحلف الأطلسي وغيرها من الدول لتأييد حقوق الشعب الجزائري والوصول لتسوية عادلة تحقق مطالبه المشروعة في الحرية وتقرير المصير، مع مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا ومما جاء في البيان :" نظرا لتفاقم الحالة في الجزائر تفاقما قد يضطر الدول العربية على الرغم من مساعيها الدبلوماسية إلى اتخاذ قرار بمقاطعة فرنسا ..."[1] ، في نفس السياق أبدى الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عبد الخالق حسونة تفاؤله في الوصول إلى حل لقضية الجزائر قريبا، كما عبر عن أمله في أن يرى كل بلاد شمال إفريقيا ممثلة في مجلس الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة "[2] .

من جهة أخرى أصدرت يوم 1956/05/19 اللجنة السياسية للجامعة العربية إثر الانتهاء من جلستها الخامسة البلاغ الآتي ":

1. إرسال التعليمات إلى وفود الدول العربية لدى هيئة الأمم المتحدة بشأن عرض القضية الجزائرية على مجلس الآمن .
2. مواصلة التدخل لدى الحكومة الفرنسية لوضع حد للتدابير العسكرية وللاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال مع التدخل لنفس هذه الغاية الأخيرة لدى غيرها من الدول "[3] .

قال السيد عبد الرحمان عزام . الأمين السابق العام للجامعة العربية . :" إن على مجلس الأمن أن يتدخل سريعا لوضع حد للأعمال البربرية التي ترتكبها فرنسا في الجزائر وطالب الكتلة الإفريقية والاسياوية بأن تبذل معونتها للمجاهدين هناك ،و لما سئل عن رأيه في القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية في اجتماعها الأخير بشأن عرض قضية الجزائر على مجلس الأمن قال :" إن وظيفة مجلس الأمن الأساسية هي المحافظة على الأمن الدولي وإقرار السلام العالمي وقد تطورت الأمور في الجزائر إلى حرب جعلت فرنسا تحشد مئات الألوف من المقاتلين ضد هذا الشعب العربي الأعزل وهذا العمل العدواني المشين الذي ترتكبه فرنسا في الجزائر لا يعتبر من المسائل الداخلية بالنسبة لها بل هو اعتداء صارخ على ميثاق الأمم المتحدة " . ويضيف :" لذا فإنني أرى من واجب مجلس الأمن أن يعمل سريعا على إيقاف القتال الذي تدور رحاه الآن في الجزائر ووضع نهايته لهذه

1 . أحمد بشيري، مرجع سابق . ص 171 .

2 . جريدة العمل ،" قضية الجزائر ستحل بإذن الله "، عدد 152، (1956/04/18)، ص 02 .

3 . الجريدة نفسها، " رفع قضية الجزائر لمجلس الأمن "، عدد 178، 1956/05/20)، ص 01.

الأعمال البربرية التي ترتكبها فرنسا في هذا الجزء من العالم العربي كما أن من واجب كل دولة عربية أو غيرها من الدول التي تنادي بالسلام أن تلفت نظر مجلس الأمن إلى خطورة الحالة بالجزائر ومطالبته بحقن الدماء حتى لا تتفاقم الأمور وتتحول إلى حرب عالمية إذا ما استمرت الحالة على ما هي عليه"[1].

رغم الضغط الفرنسي على مجلس الأمن ودول أخرى وعدم منح فرصة للجزائر بتسجيل القضية في المنبر الاممي إلا أن كل ذلك لم ينقص من إصرار وعزيمة العرب الممثلين في الجامعة بالعمل على إعادة الكرة مرة أخرى حتى يكلل العمل بالنجاح .

السفير السوري بعاصمة الولايات المتحدة الأمريكية الأستاذ "فريد زين الدين" الذي يعمل باسم كافة البعثات الدبلوماسية العربية في واشنطن عرض على وزير الخارجية الأمريكي " روبيرمور" نظرة العالم العربي في القضية الجزائرية ،و مما أكده في تصريح صحفي قائلا :" من الضروري القيام بعمل دبلوماسي في وقت واحد بالجمعية العمومية للمنتظم الدولي وخارجها لتسوية الأزمة الجزائرية " .وحمل أمريكا مسؤولية استمرار الحرب بفعل الأسلحة التي توردها لفرنسا :" وإن الولايات المتحدة الأمريكية متورطة في القضية وذلك بالأسلحة التي سلمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرنسا بعنوان ميثاق الدفاع الأطلسي قد استعملت ضد الوطنيين الجزائريين "[2] .

هنا يتجلى توجيه الاتهامات الصريحة للولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لفرنسا ماديا وعسكريا من خلال الحلف الأطلسي وهو ما عبر عنه ممثل الجامعة العربية في الأمم المتحدة، داعيا جميع الأطراف العربية وغيرها العمل دبلوماسيا وسياسيا لكشف المخططات الفرنسية والأطلسية .

لم تيأس الجامعة العربية من مناشدة الضمير العالمي ومجلس الأمن وكل من لديه القدرة للمساهمة في إحلال السلم والأمن بالجزائر، بل كانت حريصة دائما في تنبيه الدول العربية غلى ضرورة العمل من أجل لفت الآخرين بخطورة الحالة بالجزائر .

كان للجامعة العربية إثر رفض مجلس الأمن تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعماله موقفا أدلى به الأستاذ " عبد الخالق حسونة " بتصريح عبر فيه عن أسفه لهذا الموقف قائلا :" إن موقف فرنسا يدل على رفضها لجميع الفرص التي تعرض عليها لتسوية المشكل الجزائري بطريقة

1 . جريدة الزهرة، " الأمين العام للجامعة "،عدد 15558، (1956/06/03)، ص . ص 1 . 2 .

2 . الجريدة نفسها ،" الممالك العربية ستطلب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية "،عدد 15576، (1956/06/20)، ص 01 .

سلمية، وإن قرار مجلس الأمن لن ينال في شيء من عزيمة الشعب الجزائري ورغبته الشديدة في استقلال وطنه، كلفه ذلك ما كلفه رغم عناد فرنسا، ورفض مجلس الأمن، أما نحن العرب فإننا لن نتوانى في عرض القضية الجزائرية على مجلس المتحدة أثناء جلستها المقبلة، ولنا وطيد الأمل في أن حملتنا الدبلوماسية ستكلل بالنجاح أمام الهيئة المذكورة نظرا إلى أن تركيبها يغاير بكثير تركيب مجلس الأمن"[1] .

رغم الضغط الفرنسي على مجلس الأمن ودول أخرى وعدم منح فرصة للجزائر بتسجيل القضية في المنبر الاممي إلا أن كل ذلك لم ينقص من إصرار وعزيمة العرب الممثلين في الجامعة بالعمل على إعادة الكرة مرة أخرى حتى يكلل العمل بالنجاح .

وجهت اللجنة السياسية للجامعة العربية إثر اعتقال قادة الثورة نداء إلى جميع الشعوب والأوطان المتعلقة بالحرية وتوصيها فيه بتأييد القضية الجزائرية أمام الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة وتطالب بإيجاد حل يضع حدا لحالة الحرب التي يخوضها الشعب الجزائري المكافح من أجل حريته وحقه في تسيير شؤونه بنفسه [2] .

وإثر الدعوة التي وجهها الرئيس اللبناني " كميل شمعون"، انعقد لقاء جمع بعض ملوك ورؤساء الدول العربية ببيروت يومي 13و 14 نوفمبر 1956 لدراسة الموقف الناجم عن العدوان الثلاثي على مصر، ولئن كانت الجلسة مخصصة لذات الغرض إلا أن القضية الجزائرية كانت حاضرة تطرقوا على هامش الأشغال بالدراسة والتحليل للقضية الجزائرية وعبروا عن تأييدهم التام لنضال الشعب الجزائري ودعمه ومساندته حتى يحقق أمانيه في الحرية والاستقلال والسيادة "[3].

يتضح مما سبق أن المشاركين من ممثلي الدول العربية وإن كانت القمة مخصصة لبحث العدوان الثلاثي على مصر إلا أن القضية الجزائرية كانت حاضرة، وهي رسالة من الدول العربية بأن الدعم والمساندة لا تتوقف على مصر التي تعرضت للعدوان بقدر ما يطال أيضا شعوبا أخرى تعاني حاليا من ويلات الاستعمار وهو الشعب الجزائري .

1 . جريدة العمل، "ستقدم قضية الجزائر للأمم المتحدة "، عدد 211، (1956/06/28)، ص 01 و06 .

2 . الجريدة نفسها،" الجامعة العربية توصي بتسليح الجزائر"، عدد 310، 1956/10/23، ص 08 .

3 . بشير سعدوني، مرجع سابق، ص، 122 .

يواصل الأمين العام للجامعة العربية الحديث عن القضية الجزائرية موجها كلامه لرئيس الحكومة الفرنسية "غي موللي" قائلا :" إن "غي موللي" الذي شهر بفكرة الوحدة العربية وقال إنها خطيرة بقوميتها المبالغ فيها سيغير رأيه في اليوم الذي تصبح فيه الجزائر مستقلة وتصفى كل المشاكل التي يواجهها "غي موللي" ." وأضاف الأمين العام للجامعة قائلا :" إن العالم العربي قد أظهر أهمية كبرى في هذه السنة عند مناقشة القضية الجزائرية، ولا يخفى على أحد ما أظهرته هذه المناقشات من حيرة لدى أعضاء الأسرة الدولية إزاء الوضعية المضطربة التي ما فتئت تسود إفريقيا الشمالية ." واستطرد عبد الخالق حسونة :" إن الكلمة الآن لفرنسا لتفتح المفاوضات مع ممثلي الشعب الجزائري حتى تتوقف الدماء في هذه الأرض المعذبة "[1] .

نداءات متكررة لفرنسا قصد مراجعة سياستها في شمال إفريقيا وتحديدا الجزائر التي تعرف ثورة من أجل الحرية، من قبل أمينها العام الذي ذكر مرة أخرى بأنه لا بديل عن المفاوضات مع ممثلي الشعب الجزائري .

في السياق ذاته ندّد وفد الدبلوماسيين العرب المكون من سفراء : مصر وسوريا ولبنان وتونس والمغرب والعراق والسودان والسعودية والمكلفين بشؤون الأردن واليمن ،نددوا بطرق التعسف والتعذيب والتنكيل التي تسلطها القوات الفرنسية على الجزائريين بنفس الطرق التي كانت قوات المحور استعملتها طيلة الحرب العالمية الأخيرة، وناشد الدبلوماسيون الولايات المتحدة الأمريكية التدخل سريعا لوضع حد لأعمال القمع المنكرة خصوصا وأن الأسلحة التي تستعملها فرنسا في حرب الإبادة بالجزائر ترجع لميثاق الأطلسي، وأكد الدبلوماسيون بأن وحدة الأمن بالعالم العربي وحدة لا تتجزأ لذلك فمن المحتم ألا يعود الاستقرار إلى ربوع العالم العربي ما لم تستقل الجزائر، وطلب الدبلوماسيون بأن تتدخل أمريكا عاجلا لتغير فرنسا من منهجها السياسي تجاه الجزائر"[2] .

يطالب . مرة أخرى . الدبلوماسيون العرب من أمريكا ضرورة التوقف عن دعمها لفرنسا لأنها بهذا تزيد من ضراوة المعارك وتطيل من عمر الأزمة .

تواصل البعثة العربية الممثلة في سوريا ومبعوثها "زين الدين فريد " وتونس با"المنجي سليم" والسيد "المهدي بن عبود" ممثل المملكة المغربية، مرافعتهم للقضية الجزائرية في الولايات المتحدة

1 . جريدة العمل، " تسوية النزاع الفرنسي الجزائري "، عدد 423، (1957/03/03)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها ،" الكتلة العربية تتصل بدوللس "، عدد 460 ،(1957/04/16، ص 06 .

الأمريكية ومما قاله ممثل سوريا :" جدد باسم جميع الدول العربية الاقتراح الذي أبداه يوم 24 ماي 1957 والذي يرمي إلى إحداث لجنة أممية عادلة تتعهد بدرس مسألة الاضطهادات التي ترتكب في الجزائر " .وأضاف :" إنه يجب على تلك اللجنة أن تبحث لا عن مجزرة ملوزة فقط بل عن جميع الاضطهادات مهما كان مرتكبوها "[1] .

هي أحداث كثيرة وقعت أثناء الثورة منها مجازر طالت الجزائريين ناهيك عن التعذيب وغيره، وبدون شك أن فرنسا المستعمرة كانت لها يد في العديد منها إن لم نقل هي القائمة بذلك ولكنها كانت تنكر على المجتمع الدولي مثل هذه الممارسات، الأمر الذي دفع بالممثلين العرب إلى المطالبة بفتح تحقيقات ميدانية معمقة لمعرفة الحقيقة .

أعرب الامين العام للجامعة العربية . في حوار مع مراسل إحدى الجزائر الفرنسية يوم 1959/07/14 . عن رغبته في أن تفتح الجزائر وفرنسا المفاوضات :" إنني اعتبر من المعقول جدا أن يتقابل ممثلون عن الحكومتين الجزائرية والفرنسية في بلد محايد " .ويضيف :" وإني أقول الرأي العام الفرنسي بأننا نحن الدبلوماسيين العرب مستعدون لتأييد وتعزيز كل جهد يهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الطرفين " . وختم حديثه قائلا : " وإذا صممت فرنسا على مواصلة هذه الحرب الجائرة، فإن تضامننا مع الجزائر المجاهدة سيتخذ أشكالا أكثر فاعلية "[2] .

يفهم من كلام المتحدث أنه لم يأت بالجديد، فكل ما صرح به سبق للجامعة العربية وأن أعربت عنه من قبل إما داخل الجامعة نفسها أو في الأمم المتحدة في دوراتها المختلفة، وهو طرح منطقي لطالما نادت به الشعوب المحبة للسلام ،أما عن التضامن المتعدد الأشكال فإنه لم يفصح عنه، ماذا يقصد بالضبط ؟، فإن كان على المستوى السياسي والدبلوماسي فإن فالجامعة وقفت منذ تأسيسها على مناصرة الشعوب العربية بدءا بشعوب الشمال الإفريقي . قبل استقلال المغرب وتونس . إلى الجزائر، أما من الناحية المالية والعسكرية فإنها لم تكن في مستوى تطلعات الثورة الجزائرية اللهم بعض المساعدات المقدمة من قبل بعض الدول العربية بصفة فردية خارج إطار الجامعة منها مصر وسوريا والعراق.

1 . جريدة العمل، " سفراء تونس والمغرب وسوريا يتباحثون ... "، عدد 509 ،(1957/06/12، ص 06 .

2 . أحمد بشيري، مرجع سابق . ص 147 .

رأت الجامعة العربية أنها معنية أكثر من أي وقت مضى بعد تنامي العنف الثوري في الجزائر ،و تأثر الجزائريين بسياسة "شارل ديغول" Charles De Gaulleمنتهجا سياسة الإبادة ومحاولا عزل الثورة عن محيطها البشري بإنشائه للمحتشدات وغيرها ، بحيث أعلنت من خلال لجنتها السياسية التي صادقت على مقررات تخص الجزائر ومما جاء فيها : عرض الحالة بالمحتشدات على الأمم المتحدة وطلب إيفاد لجنة بحث عن الحالة في الجزائر الطلب من البلدان الأعضاء في الجامعة العربية التدخل لدى دول الحلف الأطلسي لإيقاف المساعدات المقدمة لفرنسا .

1. القيام بمساع دبلوماسية لدى الدول الإفريقية والاسياوية قصد الاعتراف بالحكومة المؤقتة ومساندة القضية الجزائرية مع تقديم الإعانات المالية [1]، كما ذكرت فرنسا بمواثيق حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة الرامية لحماية المدنيين"[2] .

هي جملة من القرارات ذات الطابع السياسي والاقتصادي منها القيام بمساعي لدى الدول التي تدعم فرنسا قصد منعها من ذلك والتدخل لدى الدول الإفريقية والأسيوية للاعتراف ومساندة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ناهيك عن ضرورة تقديم الدعم المادي للثورة .

بعد قبول جبهة التحرير الوطني إرسال وفد عنها إلى باريس للتفاوض بعد البيان الذي أذاعه الجنرال "شارل ديغول" Charles De Gaulle يوم 1960/6/14 [3]، أبدت الجامعة العربية ترحيبها بالقرار الصادر عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الخاص بإرسال وفد تفاوضي إلى باريس وقال الأمين العام للجامعة العربية السيد عبد الخالق حسونة :" إن الجامعة العربية تؤيد تأييدا مطلقا رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على لدعوة التي وجهها لها الجنرال ديغول لفتح مفاوضات حول وقف إطلاق النار"[4] .

1 . فيما يتعلق بالدعم المادي : وافق مجلس الجامعة عام 1959 على تقرير ميزانية سنوية لمعونة الجزائر قدرها اثنا عشر مليونا من الجنيهات الإسترلينية وقد أبلغت الدول الأعضاء الأمانة العامة للجامعة بأنها ستزيد أنصبتها في الميزانية الجديدة لهذا الغرض . ينظر : هارون هاشم رشيد، مرجع سابق ، ص 103 .

2 . جريدة العمل، " الجامعة العربية تصادق على لائحة تخص الجزائر"، عدد 1203، 1959/09/08 م، ص 03 .

3 . بعض مما جاء في البيان على لسان ديغول يوم 1960/06/14 : " ...إني أتوجه مرة أخرى باسم فرنسا إلى قادة الثورة، وأصرح لهم بأننا ننتظرهم هنا لنجد معهم نهاية مشرفة للمعارك التي ما تزال جارية، ونسوى مصير الأسلحة ومصير المكافحين، وبعد ذلك يقول الشعب الجزائري كلمته في كنف الهدوء، ولن يكون هناك قرار آخر غير قراره "، ينظر: جريدة المجاهد، " تاريخ تقرير المصير في خطب ديغول، عدد 71، تاريخ (27 /1960/06)، ص 2 .

4 . جريدة العمل، " الأمين العام للجامعة العربية يؤيد قرار الحكومة الجزائرية"، عدد 1451، (1960/06/24)، ص 04 .

و نقلت جريدة المجاهد رأي الجامعة العربية على لسان أمينها العام :" بما أن أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة رأوا أن إجراء المفاوضات في صالح القضية الجزائرية فإني أقول لهم : نتمنى لكم حظا سعيدا " .وقال في تصريح آخر :" إن الجامعة العربية تؤيد تأييدا مطلقا رد الحكومة الجزائرية "[1]

عقد وزراء خارجية الدول العربية مؤتمرا ببغداد من 30 جانفي إلى 04 فيفري 1961 [2]، أمام الضغط الشعبي والسياسي، والتطورات المستجدة آنذاك، كانت قضية الجزائر ضمن جدول أعمال المؤتمرين ومما اتفق بشأنه حول الجزائر ما يلي ":

1. أن تقوم وفود الدول العربية لدى الأمم المتحدة، بالتعاون مع المجموعة الأسيوية الإفريقية، وسائر الدول الصديقة بتتبع تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في دورتها الحالية بشأن الجزائر .
2. تقديم المزيد من الدعم المادي والمالي إلى حكومة الجزائر، بالإضافة إلى تنفيذ قرارات السابقة لجامعة الدول العربية .
3. إمداد الحكومة الجزائرية بمزيد من الأسلحة في أقرب وقت .
4. أن تسمح كل دولة عربية لرعاياها بالتطوع في جيش التحرير الجزائري، كما تسمح بأن يعبر أراضيها متطوعون وفنيون وتيسر وسائل نقلهم داخل أراضيها في طريقهم إلى الجزائر .
5. أن تضاعف الدول العربية جهودها لدى الحكومات الأجنبية للظفر بمزيد من التأييد السياسي لقضية الجزائر .
6. تأييد الدول العربية لوحدة وسلامة التراب الجزائري .
7. تؤيد الدول العربية ما عرضته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 16 جانفي 1961 من إجراء مفاوضات ثنائية لتأمين الشروط والضمانات اللازمة لممارسة الشعب الجزائري حق تقرير مصيره في جو من الحرية والنزاهة .
8. تعيد الدول العربية النظر في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع فرنسا إذا ما استمرت في حربها ضد الشعب الجزائري .

---

1 . جريدة المجاهد، " الأصداء العالمية لجواب الحكومة . الجامعة العربية . عدد 71، تاريخ (27 /1960/06)، ص 4 .

2 . افتتح المؤتمر هاشم جواد وزير خارجية العراق يوم 30 جانفي 1961 قال كلمة هامة في شأن الجزائر ومما قاله :" ...إن معركة الجزائر التي خضناها في الأمم المتحدة ما زالت تستدعي كثيرا من العمل والتضحية وتستوجب توفيقا في الخطط وتشديدا في الشد على العدو بشتى الوسائل الاقتصادية والسياسية المتيسرة مساندة للجهود العسكرية الجبارة والكفاح المرير الذي يخوضه إخواننا الجزائريون..." ينظر : جريدة المجاهد، "الجزائر في مؤتمر بغداد"، عدد 89، تاريخ (1961/02/13)، ص 02 .

9. منع استخدام الدول العربية أراضيها ضد الجزائريين بالنسبة للدول التي بها قواعد عسكرية فرنسية
10. تشديد الحملة على الدول والمنظمات العسكرية والسياسية التي تؤيد فرنسا سياسيا وعسكريا وماليا ضد الجزائر .
11. مناشدة الدول الإفريقية والأسيوية وسائر الدول المؤيدة لكفاح الشعب الجزائري تأييد هذه القرارات خاصة ما ورد في البند الثامن [1] .

يعتبر مؤتمر وزراء خارجية العرب في بغداد خطوة جديدة وهامة، حيث أكد رغبة كل العرب في المغرب والمشرق على سلوك سياسة التضامن الأخوي والتعاون المجدي وطي صفحة الخلافات العابرة والتفرغ للمشاكل الحقيقية التي تعترض الحكومات العربية وأهمها العمل بكل الوسائل لتحرير بقية أجزاء الوطن العربي من الاستعمار والجزائر جزء من هذا الوطن الكبير .

انتهت في عام 1962، هو عام استكمال المفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية، بتوقيع اتفاقيات "إفيان"، اجتمع مجلس الجامعة العربية على إثر ذلك وقرر أن هذه الاتفاقية تعتبر نصرا للشعب الجزائري وللأمة العربية جمعاء لأنها حققت أهداف الثورة الجزائرية من حيث الاعتراف بالاستقلال[2] .

كما خرجت جريدة "العمل " بعنوان :" " الجامعة العربية تؤيد استقلال الجزائر وسلامة ترابها"، هذه العبارة خرج بها مجلس الجامعة العربية الذي اجتمع خصيصا لبحث المسألة الجزائرية بطلب من الحكومة المؤقتة ومما جاء في البيان الختامي :"

- أن كل عدوان موجه ضد استقلال الجزائر أو سلامة ترابها أو وحدتها الترابية يعتبر هجوما موجها ضد مجموع الدول العربية .
- أن يمنح أعضاء الجامعة العربية مساندتهم الكاملة إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قصد تطبيق اتفاقات أيفيان
- يؤكد مجلس الجامعة منح الجزائر مساعدة في مختلف الميادين حتى تتمكن من مواجهة الأخطار التي تهددها حاليا

1 . جريدة العمل، " الجامعة تؤيد سعي الحكومة الجزائرية للتفاوض "، عدد 1643، تاريخ (1961/02/02)، ص 01. وينظر أيضا : جريدة المجاهد، "الجزائر في مؤتمر بغداد"، عدد 89، تاريخ (1961/02/13)، ص 02.

2 . هارون هاشم رشيد، مرجع سابق ، ص 104 .

- تلتزم الدول الأعضاء في الجامعة العربية بتعبئة الرأي العام في خصوص الأخطار المحدقة باستقلال الجزائر"[1] .

انضمت الجزائر إلى جامعة الدول العربية في 16 أوت 1962 مباشرة بعد استفتاء الشعب الجزائري على الاستقلال في 03 جويلية 1962، وتبوأت الجزائر مركزها ضمن الدول المستقلة[2].

جامعة الدول العربية ورغم الإمكانيات المتواضعة التي كانت تحوزها وهشاشة اقتصادها وتردي أوضاعها وكذا حداثة استقلالها، والبعض منها كانت تربطه علاقات واتفاقات مع الدول الغربية في إطار الأحلاف، إلا أن ذلك لم يكن عائقا أمام القيام بمسؤوليتها الملقاة على عاتقها وهي المادة الثانية [3] الأمر الذي جعل من الجامعة مواكبة أحداث الثورة منذ قيامها بل وقبل قياها، سواء على مستوى الأمم المتحدة والمجموعة الإفريقية الأسيوية وكذا في المؤتمرات الدولية المختلفة كان لها دور ولو أحيانا بصفة فردية أو ثنائية ناهيك عن الدعم المادي الذي خصصته للثورة من خلال مساهمة أعضائها في ميزانية تنمح للحكومة المؤقتة بعد 1958، فدورها مهما يكن كان إيجابيا سياسيا ودبلوماسيا وماديا .

1 . 2 . الدعم المادي للجامعة العربية للثورة الجزائرية :

أرادت جبهة التحرير الوطني أن يتماشى الدعم السياسي مع المالي كون الجبهة في تلك المرحلة كانت في أمس الحاجة للمال سيما بعد مرور عام ونصف عن انطلاقها، الأمر الذي أدى ببعض ممثلي الوفد الخارجي وهما : "محمد خيضر "و "أحمد توفيق المدني " في 20 جوان 1956 لمقابلة الأمين العام " عبد الخالق حسونة"، بغية طلب مساعدة مالية للثورة، وما كان من هذا الأخير سوى الرد السلبي قائلا :" والله يا إخوان لا يمكن أن ندفع لكم شيئا، لأنه قد بقي لكم من حسابكم

1 . جريدة العمل، " الجامعة العربية تؤيد استقلال الجزائر "، عدد 2081، (1962/06/19)، ص 06 .

2 . للاطلاع على رسائل طلب انضمام الجزائر للجامعة العربية وطلب أحمد توفيق المدني كسفير مندوب دائم لدى الجامعة العربية، ينظر : أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 578 . 579 .

3 . تنص المادة الثانية من الميثاق : الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها ، ينظر : هارون هاشم رشيد، مرجع سابق، ص 169.

مقدار ثلاثة آلاف جنيه (ثلاثة ملايين فرنك فرنسي قديم) " .ويضيف لأحمد توفيق المدني :" ...ثم رجانا أن نوالي المسعى لدى الدول العربي من أجل الحصول على مال جديد "[1].

بعث أحمد توفيق المدني . ممثل الثورة في الجامعة العربية. وقصد إحاطة الأمانة العامة بالظروف التي تعيشها الثورة بعث مذكرة مطولة تتضمن محاور كبرى منها : الدعاية، والميزانية ودورة الأمم المتحدة، والحالة الداخلية السياسية والعسكرية ومما جاء في تحليله للوضع المالي، أنه طالب من اللجنة السياسية مطالبة الدول العربية بأن تخصص في ميزانيتها السنوية مقدارا . تحدد نسبة دفعه فيما بينها . ليكون هذا المقدار ميزانية الجزائر هذه السنة، حتى يتمكن الشعب الجزائري من مقابلة العدو "[2] .

واصل أحمد توفيق المدني . كان رفقة بن يوسف بن خدة وسعد دحلب . مساعيه لطلب المال من اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية، كون أن الثورة أصبحت في أمس الحاجة لها، جاء ذلك في مذكرة مطولة شارحا الوضع السياسي وخاصة العسكري لإقناع الوفود العربية بجدوى مساعدة الجزائر، وذلك في جلسة يوم 03 /1957/11 م، ومما جاب به في طالبه المساعدة المالية : " تخصيص موازنة سنوية لمعونة الجزائر مقدارها 12 مليون جنيه إسترليني[3] .

حددت الأمانة العامة للجامعة العربية موازنة مؤقتة لجبهة التحرير الوطني، قصد استمرارية الدعم المادي (المالي) للثورة الجزائرية ،و لو بصفة جزئية كمرحلة أولية، إذ قدرت بمبلغ 02 مليون جنيه إسترليني بالتشاور مع مندوبي الدول الأعضاء لدى الجامعة منها نسبة 50.27 للجمهورية العربية المتحدة والتي قدرت بـ: 10.058.000 جنيه إسترليني والباقي موزع على باقي الدول الأخرى منها : الأردن، السودان، العراق، السعودية، لبنان، ليبيا، اليمن[4] .

يبدو أن هذا المبلغ الذي أقرته اللجنة السياسية، لم يقنع ممثل الثورة في الجامعة العربية السيد " أحمد توفيق المدني، الذي ألقى يوم 1957/05/20 خطابا عبر من خلاله امتعاضه قائلا :" كاد

1 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 168.

2 . المصدر نفسه ، ص ص 289 . 290 .

3 . أحمد بشيري، مرجع سابق . ص 123 . للاطلاع على ما جاء في خطاب أحمد توفيق المدني يوم 1957/11/03، أمام اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، ينظر : أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 312 . 326 .

4 . أحمد بشيري المرجع السابق. ص 122 . (لمعرفة تفاصيل أكثر عن مساهمة كل دولة من هذا المبلغ 02 مليون جنيه إسترليني، ينظر: تخصيص 02 مليون جنيه إسترليني للجزائر المجاهدة سنة 1958 م، ، المرجع نفسه . ص 122 .

يحدث نوعا من اليأس في نفوس الجزائريين . يقصد مبلغ المليونين جنيه . وهو دون ما طلبناه بكثير، كما أنه نصف ما هو واقع فعلا " .ملتمسا من الحاضرين إعادة النظر في القرار رغم أنها ميزانية أولية ".و طالب المتحدث باثني عشر مليون جنيه كمبلغ يمكن أن يسير الثورة ولو لمدة معينة قائلا :" نحن نقدر أن ألاثني عشر مليون جنيه المطلوبة تكفينا سنة وإننا بتوفرها نبقى أقوياء وأن نثابر على الكفاح "[1] .وبشأن المخصصات المالية الموجهة للثورة الجزائرية في إطار الدعم المالي أصدرت لجنة الشؤون السياسية لجامعة الدول العربية يوم 1958/09/07 م، توصية تحت عنوان : ميزانية الجزائر أوصت فيها حكومات الدول الأعضاء التي لم تؤد بعد أنصبتها في الميزانية المقررة بالمبادرة بتسديدها قبل أكتوبر 1958 . أي قبل اجتماع مجلس الجامعة . ليتسنى لمجلس الجامعة بحث الالتزامات الجديدة للدول الأعضاء تجاه الجزائر وتقرير الميزانية لمعونتها "[2] .

أوصت اللجنة السياسية بتاريخ 1958/10/17 م بتقرير موازنة سنوية لمعونة الجزائر قدرها 12 مليون جنيه إسترليني إثر الطلب الذي سبق وأن تقدم به أحمد توفيق المدني ، كما أوصت اللجنة ذاتها بأن تبادر الدول التي أبدت مساعدتها للجزائر وهي : الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية، بأن تقوم حكوماتها بدفع أنصبتها في الموازنة السنوية تمكينا للحركة الجزائرية من الاستمرار تحقيقا لأهدافها الوطنية المشروعة [3] .

وبهدف تفعيل المساعدة المالية السابقة . التي سبق وأن طلبها أحمد توفيق المدني . استقبل الأمين العام للجامعة العربية وفدا حكوميا جزائريا بتاريخ 1959/01/03 م يتكون من : أحمد فرنسيس وزير المالية والاقتصاد، عبد الحميد مهري وزير شؤون المغرب العربي، أحمد توفيق المدني وزير الثقافة، وأعرب الوفد عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمانة العامة للجامعة العربية في سبيل نصرة القضية الجزائرية على المستويين العربي والدولي وأبلغوه رجاء الحكومة المؤقتة أن تتولى الأمانة العامة جمع هذه الأموال من الدول الأعضاء وتسليمها إليها [4] .

1 . للاطلاع على نص الخطاب الكامل يوم 1957/05/20 أمام اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، ينظر : أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 385 . 390 .

2 . أحمد بشيري، مرجع سابق ، ص 179.

3 . المرجع نفسه.ص ص 123 . 124 .

4 . نفسه ،ص ص 124 . 124 .

وافق مجلس الجامعة عام 1959 على تقرير ميزانية سنوية لمعونة الجزائر قدرها اثنا عشر مليونا من الجنيهات الإسترلينية خلال مؤتمر بغداد . فيما يتعلق بالدعم المادي . وقد أبلغت الدول الأعضاء الأمانة العامة للجامعة بأنها ستزيد أنصبتها في الميزانية الجديدة لهذا الغرض [1] .

وضمانا لاستمرار الدعم المالي للثورة الجزائرية وفق ما تم الاتفاق عليه سابقا، طالبت اللجنة السياسية بتاريخ 1960/02/29 جميع الدول العربية المعنية بتقديم المساعدة . المساهمة . في مادته الثانية من توصيات اللجنة السياسية :" بأن تبادر حكومات الدول الأعضاء إلى تنفيذ قرارات المجلس بشأن قضية الجزائر والأداء الفوري لالتزاماتها المالية[2] .ويضيف الكاتب أحمد بشيري :" أن هذه الالتزامات مترتبة عما تم الاتفاق عليه في جلسته . مجلس الجامعة . المعقودة يوم 07 سبتمبر 1959 والمتعلقة بميزانية الجزائر عن السنتين الماضية والحالية . 1960 [3].

عملت الجامعة العربية، ورغم قلة الامكانيات وهشاشة الاستقلال للكثير من دولها، عملت على كافة الاصعدة السياسية والديبلوماسية وقدمت ما يمكن تقديمه من دعم مالي من خلال ما تجود به بعض الدول، فموقفها تجلى في التعريف بالقضية الجزائرية إما على مستوى الكتل الافرو أسياوية أو الامم المتحدة أو من خلال اللقاءات الثنائية أو غيرها .

1 . أحمد بشيري، مرجع سابق ، ص 103 .

2 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 514

3 . أحمد بشيري، مرجع سابق . ص 185 .

الفصل الرابـع

موقف الولايات المتحدة الامريكية والدول

الأوروبية من الثورة الجزائرية

1954م- 1962م

أولا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

وقفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الاحتلال الفرنسي رغم بعض الأصوات التي كانت تنادي في مجلس الشيوخ ومنهم السيناتور " جون كنيدي john Kennedy " ولعل في ذلك أسباب منها : النظام الرأسمالي لسياسة واقتصاديات هذه الدول، مهما كان تنافسهم أو من يستفيد أكثر، ضف إلى ذلك أنه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية استمرار فرنسا كدولة قوية في شمال إفريقيا هو تدعيم للعمق الاستراتيجي للمعسكر الرأسمالي على حساب المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي الذي بدأ في نهاية الخمسينيات بمحاولة التأثير على فرنسا تحت شعار " أوربا للأوربيين "، والانتماء الحضاري وأحيانا العرقي (الأوربي) لهذه الدول .

01 . الموقف الرسمي :

1 . 1 . الموقف السياسي و الديبلوماسي :

وقفت الولايات المتحدة الأمريكية الموقف المؤيد والمساند لفرنسا في حربها ضد الجزائر، يتبين ذلك من خلال المواقف الرسمية وسلوك دبلوماسيتها في مختلف المنابر الدولية السياسية والإعلامية والدبلوماسية، وليس أدل على ذلك ما أورده القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر الذي قال :" يجب علينا قبل كل شيء أن نذكر بأنه ما يزيد عن قرنين لم يحدث بين فرنسا وأمريكا خلاف ذو شأن وأريد الآن أن أقول كما أعلنته حكومتنا مرات عديدة أن استقرار الحالة بالبلاد الجزائرية أمر ضروري في سبيل تعاوننا المشترك للدفاع عن الشق الغربي من العالم واستطرد قائلا :" هذا وإن سياسة حكومة أمريكا كانت ولا تزال ترمي إلى مساندة الحضور الفرنسي بالبلاد الجزائرية ومع ذلك فإننا نود أن نرى الحكومة الفرنسية تشرع في سياسة من شأنها أن تحدث جوا من الثقة ببلاد الجزائر إلى أن قال : وإني أقول في الختام أن سياسة حكومتي الأساسية مرتكزة على الاستمرار في تأييد الحضور الفرنسي بالقطر الجزائري "[1].

لعل هذه المساندة يفسرها أيضا، أن الفرنسيين كانوا جد نشطين في إقناع أمريكا بجدوى الحضور الفرنسي في شمال افريقيا وخاصة الجزائر، وركزوا في حملتهم على نشر الحقيقة الصادقة فيما يخص الأحداث في الجزائر، إذ طلب السيد " موريس بورجس مونري Maurice Bourges

1 . جريدة الزهرة، " القنصل العام لأمريكا بالجزائر يؤيد الحضور الفرنسي "، عدد 15095، (1955/07/03)، ص 01.

Manoury وزير الداخلية الفرنسي من إدغار فور Edgar Faure الوزير الأول إرسال ممثلين فرنسيين لواشنطن لإعطاء تفسير حقيقي للقضية الجزائرية ككل لأنه حسبهم أن الأمريكيين كانوا يتلقون أخبارا خاطئة عن الحرب من خلال الجرائد التي كانت تركز على القمع الفرنسي[1].

بقيت الولايات المتحدة تسير على نهج مساندة فرنسا في حربها ضد الجزائر، تجلى أيضا في الدورة العاشرة للأمم المتحدة التي انتهت دون حتى النظر في المسالة الجزائرية، والأكثر من ذلك أن النقاشات أظهرت أن أمريكا * أجمعوا أمرهم " أن الأمم المتحدة غير مؤهلة للنظر في القضية الجزائرية التي اعتبروها قضية فرنسية داخلية" [2] .

كما كشف عن الموقف السياسي الأمريكي من القضية الجزائرية أيضا سفيرها في باريس بشكل رسمي وعلني، إذ صرّح السّفير "ديلون" (Dillon) في 20 مارس 1956 " أكّد فيه المساندة الأمريكية الكاملة، وأبدى رغبته في رؤية مواصلة الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا، كما قبل السفير طرحهم القائل : "أنّ الجزائر حقيقة إقليم فرنسي "، والأكثر من ذلك قال وبكل وضوح :" أنّ دفاع الجزائر كان مضمون من طرف الحلف الأطلسي [3]، ولذا فإنّ الكفاح كان مهما لكل بلدان الحلف الأطلسي[4] .

إنه خطاب يكشف بصورة علنية الوجه الحقيقي للسياسة الأمريكية وأهدافها في شمال إفريقيا، التي كانت ولحد الآن متخفية في لغة دبلوماسية خبيثة، كما كان هذا التصريح ضربة قاسية للقادة الجزائريين الذين تأكدوا أكثر من أي وقت مضى أنهم الآن ر يكافحون الفرنسيين فقط ولكن أيضا الحلف الأطلسي كله بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وقوتها العسكرية والاقتصادية .

---

1 . New York Times ,26 August, 1955 , P04

* . رفقة دول أخرى منها إيطاليا، بريطانيا، ايرلندا، الصين (فرموزا) وهولندا .

2 . علي تابليت وآخرون، العلاقات الأمريكية . الجزائرية 1954 . 1962 تر : سمير حشاني، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007، ص . ص 56 . 57 .

3 . حلف الشمال الأطلسي : أنشء سنة 1949 وهو حلف دفاعي يضمن الدفاع المشترك ضد أي خطر شيوعي، وهو أحد أحلاف المعسكر الرأسمالي الغربي، تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وتعد فرنسا عضوا فاعلا فيه، هو معاهدة عسكرية بين كل من : بلجيكا، النرويج، البرتغال، وم أ، أيسلندا، إيطاليا، بريطانيا، فرنسا، كندا، الدانمرك، لوكسمبورغ، هولندا، وقد انضمت تركيا واليونان إلى الحلف عام 1952، أما ألمانيا الغربية انضمت بعد اتفاق باريس عام 1955، ويلزم الحلف كل دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية بالتشاور فيما بينها إذ هدد أمن أية دولة من الدول الأعضاء واعتبار أي هجوم مسلح ضد أية دولة هجوما على جميع الدول الأعضاء تواجهه كل دولة بالشكل الذي تراه مناسبا . لمزيد من المعلومات، ينظر : الموسوعة العسكرية، الطبعة الأولى 1981، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، من (أ . ح)، الجزء 1، ص . ص 834 . 835

4 ." . New York Times ,21March1956, P 04

أمام هذه التصريحات المثيرة للجدل في الأوساط السياسية الأمريكية، دافع الناطق الرسمي للخارجية الأمريكية "لنكولن وايت" Lincoln White :" أنّ خطاب السيد " ديلون" لم يمثل سياسة جديدة للولايات المتحدة بل إنّه يمثل سياستنا المضادة للاستعمار التاريخية "[1] .

سئل الرئيس الأمريكي " إيزنهاور"، بعد إعلان السفير الأمريكي بباريس من أن الولايات المتحدة الأمريكية تساند السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، عما إذا كان تصريح السفير الأمريكي بباريس يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية قرّرت مساندة الاستعمار، فأجاب قائلا :" إن سفير أمريكا قد أعرب عن أمل الولايات المتحدة الأمريكية في الوصول إلى حل المشاكل الفرنسية الجزائرية حلا عادلا "، وأضاف:" إنّ أمريكا تقدر الروابط الوثيقة القائمة بين فرنسا والجزائر وإنها تناصر حلا وسطا يرضي مطامح الجزائر المشروعة بدون المساس بعلاقاتها مع فرنسا " .وقال أيضا :" إن الولايات المتحدة مستعدة لإبداء صداقتها نحو الجانبين المتنازعين واقتراح وساطتها " [2].

لقد أكد الرئيس الأمريكي في نفس الندوة الصحفية وتعقيبا على ما صرّح به سفيره في باريس، ممن أنه يناقض نفسه في إجابته على سؤال إحدى الصحفيات حول الجزائر، أكّد موافقته لخطاب "ديلون" بشأن وجود متواصل لفرنسا في شمال إفريقيا، ورأى أن المشكلة عويصة، كما كان في نفس الوقت متخوف من المد الشّيوعي في المنطقة "[3] .

يبدو أن تصريح الرئيس " إزنهاور" ينم عن سياسة خبيثة تجاه الوضع في الجزائر فهو من جهة يريد حلا عادلا يرضي مطامح الجزائريين ومن جهة أخرى يقدّر الروابط المتينة بين أمريكا وفرنسا دون أن يجهر بما تحدثه السياسة الفرنسية من مآسي تجاه الجزائريين، كما يبدو أن هناك تناقضا بين ما صرح به سفيره في باريس وما أدلى به للصحافة، والحقيقة والواقع أن تصريح السفير وتلفظ به الرئيس في الشق الثاني من حديثه هو الواقع ذاته بحكم الدعم الذي ما فتئت تقدمه أمريكا لفرنسا خاصة في المجال الدبلوماسي في الأمم المتحدة والمادي ما تعلق بالسلاح منها على سبيل المثال ما أدلى بها الجنرال الفرنسي " بابي" القائد الأعلى للطيران الفرنسي في ندوة صحفية عقدها يوم 13 أفريل 1956 معددا القدرات العسكرية في مجال الطيران منوها بالإعانة الأمريكية:" ...و

1 . New York Times ,21March1956, P 01.Ibid,p 01.

2 . جريدة العمل، "وساطة أمريكا لحل مشكلة الجزائر"، عدد 128، (1956/03/22)، ص . ص 01 . 05 .

3 . New York Times ,22 March1956, P1

بفضل الإعانة الأمريكية التي ستعطي لنا 300 طائرة من نوع ط6 و60 طائرة حاملات القنابل نوع ب 26 وطائرات من أنواع أخرى "[1] .

بقي الموقف الأمريكي يكتنفه الغموض تارة والصراحة تارة أخرى وفق التطورات الدولية ولكن دون التنديد المباشر بالجرائم الفرنسية في حق الجزائريين منها ما قاله الرئيس "إيزنهاور" لضيفه وزير الخارجية الفرنسي "بينو" :" إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تأمل في نجاح الحل التحرري والعادل الذي ستهتدي إليه الحكومة الفرنسية لكي تمكن المتساكنين الجزائريين من التعايش في ظل السلم والوئام"[2]، وأيضا ما ذهب إليه سفيرها بفرنسا السيد" دوغلاس" قال :" إن بلاده مازالت مستمرة في معونة فرنسا معونة تامة في البحث عن حل للقضية الجزائرية"، واستطرد سفير أمريكا في حديثه قائلا :" لقد أخبرت الحكومة الفرنسية مرارا عديدة، بأنها عازمة بكل تأكيد على إيجاد حل موافق نزيه للقضية الجزائرية بصفة تسمح للسكان الأوربيين والمسلمين بالقطر الجزائري، بأن يعيشوا وأن يعملوا جميعا في كنف السلام والوفاق، هذا وكما أكدته في الماضي فإن فرنسا في إمكانها أن تعتمد على المساندة التامة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في البحث عن مثل هذا الحل "[3] .

حلول الساسة الأمريكيين لم يبيّنوا ماهيتها، على أيّ أساس قائمة، إنهم يطرحون الحلول التي تدعو إليها فرنسا وليس ما تتبناه جبهة التحرير الجزائرية المتمثل في الاستقلال .

يظهر موقف ممثل أمريكا في الأمم المتحدة السيد " هانري كابوط لودج " Henry Cabot Lodge المنحاز كليا لفرنسا بعدها بأيام فقط، قائلا :" ...إن الولايات المتحدة الأمريكية تأملت بحذر واستنتجت أن الاهتمام لهذه المسالة . يعني الجزائر . من طرف مجلس الأمن في الوقت الراهن، سوف لن يساهم في الحل، لهذه الأسباب إنّني سأصوت ضد تبني المادة . يقصد الاقتراح الذي تقدمت به الكتلة الافروآسياوية في الأمم المتحدة من أجل القضية الجزائرية [4].

ردّ وزير الخارجية الامريكي المستر "دوللس" لما كثرت انتقادات بعض الأطراف داخل مجلس النواب الأمريكي، عن موقف الحكومة الأمريكية بشأن ما ورد على لسان "جون كندي john

1 . عمار قليل، مصدر سابق، ص 411 .

2 . جريدة العمل، " قضية الجزائر في المجال الدولي "، عدد 206، (1956/06/21)، ص 01.

3 . جريدة الزهرة، "الولايات المتحدة مناصرة لفرنسا في البحث عن حل قضية الجزائر"، عدد 15611، (1956/07/26)، ص 01 .

4 . علي تابليت وآخرون، مرجع سابق ، ص 70.

Kennedy " *فقال :"لقد ظننا أن موقفنا السلبي المتحفظ سيجلب لنا شكر الطرفين أو على الأقل عدم استيائهما ولكننا أخطأنا في تفكيرنا، إذ أننا لم نجلب لأنفسنا غضب الطرفين فقط، بل أصبحنا محل الشك والارتياب من طرف الجميع " [1]، وأضاف :"عوض أننا نشارك في المجهودات المبذولة للوصول إلى إيقاف القتال وإصلاح ذات البين وضعنا تحت تصرف فرنسا أسلحة أمريكية [2] وخصوصا طائرات الهيلكوبتر استخدمت بمجرد تسلمها وما تزال تستخدم إلى الآن ضد الثوار ."، وعاد المستر" دوللس " للحديث عن القضية الجزائرية فقال :" إني أوثر أن لا تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية أية مسؤولية في القضية الجزائرية وأن تحافظ على حريتها لمساعدة الطرفين على الوصول إلى اتفاق، إذ أن الفرنسيين قد منحوا الاستقلال للفيتنام وتونس والمغرب واللاوس والكامبودج في ظرف سنوات "[3] .

يتضح الموقف الرسمي الأمريكي من الحرب الجزائرية قبيل جويلية 1957، أنها ورطت نفسها في الصراع إلى حد بعيد، رغم أن السفير "ديلون" كان مرغما في مارس 1956 . نتيجة للمزاج العام للحكومة الفرنسية والإشاعات حول نيّات الولايات المتحدة في إزاحة فرنسا من شمال إفريقيا . لأن يساند علنيا فرنسا، فإن الأمريكيين كانوا يلعبون دور ثنائي في للتأثير في الحالة الجزائرية خشية أن يفاقموا الصراع، بغية منهم في إيجاد حل سلمي ديمقراطي . وهو ما لمسناه من تصريحات الرئيس " إيزنهاور نفسه . للمشكلة الجزائرية .

ظل الموقف الرسمي الأمريكي يتأرجح بين المساندة المطلقة لفرنسا تارة، وبين إيجاد حل للقضية الجزائرية دون الإفصاح عن طبيعة الحل الذي يريده الجزائريون، مرة أخرى تسقط أمريكا في وحل السياسة الفرنسية المتعفنة في الجزائر، ومنها الهجوم على ساقية سيدي يوسف يوم 1958/02/08، أين كان لجريدة "المجاهد" تعليق عن دور أمريكا التي كانت تتبجح أنها على

* . النائب الديمقراطي في مجلس الشيوخ الأمريكي ورئيس لجنة الاتصال بالأمم المتحدة التابعة للجنة الشؤون الخارجية

1 . جريدة العمل، " القضية الجزائرية أمام مجلس الشيوخ الأمريكي "، عدد 527، (1957/07/03)، ص 03.

2 . الإعانات المادية الأمريكية لفرنسا كثيرا ما تمثلت في إعانات عسكرية ، إذ حصلت فرنسا من أمريكا . والحرب الجزائرية تدخل عامها الثالث . في جانفي سنة 1957 على قرض قدره ستة مائة وخمسين مليون دولار كانت عبارة عن أسلحة وطائرات عمودية تستعمل في الحرب ضد الجزائريين ". ينظر : علي تابليت وآخرون، مرجع سابق، ص 93 .

3 . جريدة العمل، عدد 527، (1957/07/03)، ص 03 ، مصدر سابق.

الحياد، فقد أثبتت دعمها لفرنسا ليس فقط تحت ضغط بعض الظروف الطارئة بل أصبحت مساعدتها لها في الجزائر بالخصوص مسطرة ضمن سياسة ثابتة "[1] .

بدأت تتغيّر السياسة الخارجية الأمريكية بشأن الوضع في الجزائر لصالح الثورة الجزائرية . ولو نسبيا . هذا ما نلمسه مما قاله " يوليوس هولموس" . المساعد الخاص لوزير الخارجية .، بخصوص المشاكل الإفريقية قائلا : " لعله لا يوجد اليوم في القارة الإفريقية مشكل يقلق بال الأمم والأفراد أكثر من المشكل الجزائري "، وبعد أن ذكر بأن القادة الأفارقة الذين شاركوا في ندوة " عكرا"، قد عبروا عن قلقهم البالغ تجاه المشكل الجزائري، ودعوا فرنسا بكل إلحاح للاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ." وأضاف يقول :" إن الولايات المتحدة كانت دائما تؤيد حلا سلميا ديمقراطيا عادلا، وأنها تتمنى أن لا تترك جانبا أية وسيلة من شأنها أن توصل إلى هذا الحل الذي يستوجب الصبر "[2] .

هي تصريحات تنم عن نية الولايات المتحدة في إنهاء الحرب بطريقة سريعة مرضية لفرنسا وليس باللزوم منسجمة مع لأهداف جبهة التحرير الوطني .و الواقع الميداني شيء آخر، دعم متواصل لفرنسا في حرب يموت فيها الآلاف يوميا .و مع هذا لوحظ تقديم بعض المساعدات الإنسانية لصالح الثورة لتغطية مساندتها الفعلية لفرنسا منها مساعدة غذائية متعددة المواد [3].

دفعت ارتفاع حمى الثورة من جهة، والحرب الباردة من جهة أخرى، خاصة وأن المنطقة العربية أصبحت في نظر الولايات المتحدة الأمريكية ميدانا خصبا للشيوعية، بـ " إيزنهاور" إلى بعث رسالة لـ " فيليكس غايارد" بتاريخ 11 أفريل 1958 يدعوه فيها إلى حل المشكلة الجزائرية بما يرضي الدول العربية قبل أن تحل بضغط من الاتحاد السوفيتي وجمال عبد الناصر[4] .

الطرح نفسه ذهب إليه ممثل وزارة الخارجية "روبرت مورفي " الذي أكد :" أن المشكل التونسي والفرنسي مرتبط وثيق الارتباط بالقضية الجزائرية، فهم مقتنعون بأن أساس المشكل هي القضية

1 . جريدة المجاهد، " كيف تورطت أمريكا في حرب الجزائر "، عدد 18، تاريخ (1958/02/15)، ص . ص 6 . 7 .

2 . جريدة العمل، "هولمس يؤكد أن قضية الجزائر مصدر قلق .....، عدد 785، 1958/05/03 م، ص 01 .

3 . وصول إغاثة أمريكية في أفريل 1958، تتكون من تسع مائة وتسعة طنا من القمح، و878 طنا من الجبن وستين طنا من الحليب المجفف وكمية من المواد الغذائية قدرت بـ 1125000 دينارا تونسيا .و كمية من الجبن أيضا تقدر بـ مائتي وعشرين طنا، في ديسمبر 1958"، " جريدة الزهرة "، وصول مساعدات أمريكية "، عدد 09 ،(1958/12/10)، ص 01 .

4 . . تواتي دحمان، مرجع سابق، ص 69 .

الجزائرية وأن على حلها يتوقف مستقبل العلاقات بين تونس وباريس وترغب وزارة الخارجية الأمريكية أن يقع حل القضية الجزائرية بطريقة عادلة سلمية ديمقراطية "[1]، وبأيام قليلة فقط يطالعنا " وليلم رونتري" كاتب الدولة الأمريكي المساعد لشؤون إفريقيا وآسيا بخطاب أمام أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ ،أين دعا إلى ضرورة الحل السلمي والديمقراطي قائلا : " إن القضية الجزائرية توجد للولايات المتحدة الأمريكية مشاكل كثيرة لأنها تجعل فرنسا من ناحية وأصدقاء عديدين من ناحية أخرى في مواقف متضادة وإن ظل المشكل الجزائري ليخيم على النهوض الاقتصادي والسياسي في إفريقيا الشمالية ويؤكد ضرورة إيجاد حل سلمي ديمقراطي عادل " و أضاف مستر " رونتري " قائلا : " إن سياستنا تتمثل في التفاهم مع جميع دول المنطقة على قدم المساواة والاحترام وعدم التحيز وهذه السياسة تفهم فهما من قبل بعض أصدقائنا الذين يرتجون منا تأييدا مطلقا لوجهة نظرهم "[2] .

هي تصريحات تنم عن نية الولايات المتحدة في إنهاء الحرب بطريقة سريعة مرضية لفرنسا وليس باللزوم منسجمة مع لأهداف جبهة التحرير الوطني .و الواقع الميداني شيء آخر، دعم متواصل لفرنسا في حرب يموت فيها الآلاف يوميا .

اعترف ممثل الولايات المتحدة ضمنيا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير[3]، بعد تصريحات "شارل ديغول" بتقرير المصير للجزائريين بتاريخ 1959/09/16 لكن الذي لم يفصح عنه بشأن تقرير المصير، هل مثلما يريده الفرنسيون أم الجزائريون، وبالتالي دائما موقف أمريكا لا يخرج عن إطار السياسة العامة الفرنسية .

كما لم يفوت ممثل الحكومة الجزائرية السيد أمحمد يزيد، انتقاده أيضا للسياسة الأمريكية تجاه فرنسا الداعمة لها مباشرة في حرب الجزائر معتبرا ذلك مساهمة في إطالة عمر الحرب يقول: " إننا نملك حججا قاطعة على وجود فنيين أمريكان بمطار بوفاريك وبمطار عنابة وهم مكلفون بإصلاح الطائرات الأمريكية التي زودت بها فرنسا وبالسهر على حسن سيرها وأضاف : " إن المسئولين الأمريكان يعبرون في محادثاتهم على عطفهم على الحركات والتحرر المزيف الذي يتظاهر به

1 . جريدة العمل، "وزارة الخارجية الأمريكية وقضية الجزائر، عدد 786، 1958/05/04 م، ص 04

2 . الجريدة نفسها، "الحكومة الأمريكية وقضية الجزائر، عدد 790، (1958/05/09 م)، ص . ص 1 . 4 .

3 . . علي تابليت وآخرون، مرجع سابق، ص 121 .

الجنرال ديغول، وقد أجبر الرئيس الفرنسي على رفع القناع للظهور بمظهره الحقيقي أي في مظهر استعماري الإنساني ذي التفكير الضيق " [1] .

لقد عبّر وزير الأخبار في الحكومة الجزائرية السيد " محمد يزيد " عن موقف بلاده الصريح والواضح موجها سهامه لأمريكا بحيث حملها مسؤولية الدعم اللامحدود الذي تقدمه لفرنسا الاستعمارية الأمر الذي زاد من تعقيد الأوضاع وبدل من العمل على إيجاد الحلول المناسبة لجأت أمريكا إلى أسلوب الدعم المباشر، مبرزا تظاهرهم بمظهر المدافعين عن حركات التحرر في الوقت الذي يطيلون من عمر الأزمة .

عبّر الناطق باسم الخارجية الأمريكية بعد توقف مفاوضات "إفيان":" أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتقد دائما ومازالت تعتقد أن المحادثات المباشرة بين فرنسا والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي وحدها التي يمكن أن تفضي إلى حل إنشائي للمشكل الجزائري "[2]، وواصل " مينان ويليامس" الحديث عن المفاوضات الفرنسية الجزائرية، إذ ألقى بيانا عبر فيه عن أمله بأن يسارع في استئناف المفاوضات بين فرنسا والجزائر وبأن يتوصلا إلى إيجاد حل أساسه مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري، وصرح ذات المتحدث:" إن الولايات المتحدة الأمريكية تأمل في أن يتوصل بالنسبة للقضية الجزائرية إلى حل يستجيب لرغبات الشعب الجزائري مع رعاية المصالح المشروعة للأقلية الأوربية "، ثم أضاف يقول:" لقد جرت مفاوضات فرنسية جزائرية ثلاث مرات ويبدو أن الوقت ملائم لاستئنافها في أقرب وقت "، وأضاف المستر "ويليامس" :" إن سياستنا تعبر عن الاهتمام الذي يوليه الرئيس كنيدي منذ عهد بعيد إلى قضية الجزائر *و استطرد المتحدث قائلا :" إن هذه السياسة تتلخص فيما يلي :" نحن نعتقد أن حل القضية الجزائرية يتمثل في إجراء مفاوضات بين فرنسا والحكومة الجزائرية ونأمل بأن تستأنف هذه المفاوضات في أقرب الآجال حتى يتوصل إلى إيجاد حل أساسه احترام مبدأ تقرير مصير الشعب الجزائري "[3]

تأييد الولايات المتحدة للمفاوضات، أملتها الظروف المستجدة، إذ بعد دخول الطرفين الجزائري والفرنسي في التفاوض بداية من عام 1960 ولو أنها تعثرت لمرات عديدة بسبب الشروط التي أرادت

1 . جريدة العمل، " محمد يزيد يؤكد أن أمريكا تتدخل مباشرة في الحرب"، عدد 1519، (1960/09/10)، ص 01 . 04 .

2 . الجريدة نفسها ، "واشنطن تؤكد أن التفاوض المباشر كفيل بإيجاد حل "، عدد 1755، تاريخ (1961/06/15)، ص 06

* . كان الوزير الأمريكي يشير بذلك للخطاب الذي ألقاه الرئيس كنيدي سنة 1957 عندما كان شيخا نائبا عن ولاية " ماساسوشات" والذي أعلن فيه عن مناصرته لاستقلال الجزائر .

3 . جريدة العمل، "ويليامس يعبر عن أمل حكومته في تسوية القضية الجزائرية "، عدد 1877، تاريخ (1961/11/02)، ص 08.

فرنسا فرضها، لم تجد أمريكا سوى أنها تساير ما سايرته فرنسا، وهو لا بديل عن التفاوض للحل النهائي، وكانوا يؤمنون أن الاستقلال الجزائري محتوم تاريخيا، لذا انصب حديثهم عن تقرير المصير الذي كان يلوح في الأفق .

يفهم من تصريحات الساسة الأمريكيين أنها ايجابية وهو ما تسعى إليه الثورة الجزائرية، فبعد المساندة المطلقة لفرنسا في الجزائر، على الأقل من 54 . نهاية 56 . بدأت أمريكا تتصاع للرأي العام الداخلي وكذا للحراك السياسي داخل مجلس الشيوخ، سيما وأن القضية الجزائرية بدأت تعرف تطورات على المستوى السياسي والدبلوماسي وكذا على المستوى الميداني العسكري .

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية، قد أعانت فرنسا سياسيا وعسكريا بحكم عوامل عديدة فإنها بالمقابل قدمت للثورة وللشعب الجزائري مساعدة مادية أخرى كتلك التي قدمت سابقا، تمثلت في منح مائة ألف دولار إعانة للاجئين الجزائريين بتونس [1]، ومواد غذائية مختلفة، منها 1800 طن من القمح وألف وثمان مائة طن من الأرز كهبة "[2]

1 . 2 . الموقف غير الرسمي :

تتجسد المواقف غير الرسمية الأمريكية في المعارضة الممثلة في : مجلس النواب والشيوخ وعلى رأسهم " الديمقراطيون"، الذين يتتبعون أخطاء الحزب الحاكم خاصة ما تعلق بحقوق الإنسان والحريات، وهو ما نلاحظه بشكل خاص من خلال تدخلات السيناتور"جون كينيدي* john fizgerald Kennedy " في مجلس الشيوخ، كما تتجسد المواقف غير الرسمية في الهيئات والمنظمات غير الحكومية منها النقابة ومنظمة الشغل على سبيل المثال .

1 . 2 . 1 . . مجلس الشيوخ الأمريكي :

لقد وجد الحزب الديمقراطي المعارض في الولايات المتحدة الأمريكية، الفرصة لتأليب الرأي العام الأمريكي عن السياسة الخارجية المنتهجة، خاصة ما تعلق بالحروب ومنها الحرب الجزائرية التي كثيرا ما كانت محور تدخلات السيناتور "جون كنديjohn fizgerald Kennedy " ، ومما قاله في هذا الشأن : " أنّه يجب على حكومة الولايات المتحدة أن تطلب من بريطانيا العظمى ومن

1 . جريدة العمل ،" تبرع وزارة الخارجية الأمريكية "، عدد 1021 ،(1959/02/01)، ص 01 ،

2 . الجريدة نفسها ،" مساعدة أمريكية للاجئين الجزائريين بتونس "، عدد 1311 ،(1960/01/09)، ص 01 .

فرنسا بأن تصفي كل واحدة منهما مالها من مستعمرات بعد مدة معينة "، وأضاف:" من الأهمية الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بأن يقع إعلام حلفائنا بأنه بعد مدة معينة ستساند الولايات المتحدة جميع الأمم والشعوب التي ترغب في التحصيل على الاستقلال "[1]..

دوّلت المسألة الجزائرية واعترفت الولايات المتحدة بأنها تؤثر على مصالحها في شمال إفريقيا، فبعد معركة الإجراءات القانونية في الأمم المتحدة، فإن الحرب الجزائرية فرضت نفسها بين جبهة التحرير الوطنية وفرنسا وناقضت نظرية الحرب الأهلية، سيكون لهذا النوع من الانجاز تأثير كبير على الرأي العام العالمي، وحتى الأمريكي، ونسجل في هذا المقام هجوم صحيفة " دي وولد تلجرام" التي تصدر في نيويورك على سياسة فرنسا في الجزائر وأكدت أن الشعب الأمريكي يمقت السياسة المنتهجة في الجزائر :" إن فرنسا تمضي في سرعة إلى نفس الكارثة التي أصابتهم في الهند الصينية، وحذرت الجريدة الأمريكية الشعب الفرنسي من الاستمرار في العدوان الوحشي على الشعوب وأكدت أن الشعب الأمريكي يستنكر ما تقوم به فرنسا في شمال إفريقيا وأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقر السياسة الفرنسية، ثم قالت :" إن فرنسا على ما يبدو لم تستفد من الدرس الذي أصابها في الهند الصينية، ولو أنها وعت هذا الدرس لعلمت أن الوطنية الجديدة لدى الشعوب المستعبدة لا يمكن طحنه بالدبابات والمدافع أو بالعقلية الاستعمارية القديمة "[2] .

لقد زاد رأي بعض الصحافة من التأثير على الأحداث في كشف الحقائق الميدانية أكثر، وإطلاع الرأي العام على حقيقة ما يحدث لأن كثير من الأحداث تجاهلتها الصحافة وبقيت بعيدة عن أعين الناس إلا بعد وقت طويل، لذاك من الأهمية أن نورد بعضا مما ورد على لسان الصحافة لأنه برأنا يساهم في فضح تناقضات، إما السياسة الأمريكية أو ممارسات الاستعمار الفرنسي، وما جاء على لسان صحيفة" " دي وولد تلجرام"، سوى دليل على مدى ما بلغته الحرب في الجزائر من فضائع وفضائح .

بدأت تظهر البوادر الايجابية في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة ببروز بعض الشخصيات الذائعة الصيت، والتي سيكون لها وزن في السياسية الأمريكية مستقبلا، وعلى رأسهم السناتور " جون كينديjohn fizgerald Kennedy "في خطابه الشهير في موضوع الجزائر والذي طالب . من خلاله، حكومته بضرورة استقلال الجزائر وموجها انتقاده لحكومة بلاده بالكف عن

1 . جريدة الزهرة، "يجب منح الاستقلال للشعوب المولى عليها "، عدد 15234، (1956/03/01)، ص 01

2 . الجريدة نفسها، "فرنسا تستخدم المعونة الأمريكية في حرب الجزائر "،عدد 15561، (1956/06/06)، ص . ص 01 . 02 .

مواصلة الدعم لفرنسا قائلا :" لقد خرجت القضية الجزائرية من النطاق الضيق الذي كان يجعل منها قضية فرنسية بحتة، ولن تعود إليه أبدا وحان الوقت لأن تترك الولايات المتحدة سياستها السابقة وتعدل عن الإيمان بوجود الإمبراطورية الفرنسية وتبذل كل ما لديها من جهد لتعبد الطريق لاستقلال الجزائر استقلالا سياسيا حقيقيا " .ويضيف :" وهي إن سلكت هذا السبيل لن تنقذ فرنسا وحدها من الهوة بل وتنقذ إفريقيا الحرة أيضا .

طالب النائب الديمقراطي بأن يرخص المجلس للرئيس "إيزنهاور" والمستر "دوللس" في محاولة تطبيق البرنامج التالي :

1 . استخدام نفوذ و. م. أ. للبحث عن حل للمشكلة الجزائرية تراعي فيه شخصية الجزائر المستقلة.

2 . تطبيق هذه السياسة إما بواسطة منظمة الحلف الأطلسي أو بواسطة رئيس كلمن تونس و المغرب

3 . مساندة المجهودات الدولية لتشييد أسس استقلال الجزائر إذا لم تأت المجهودات المبذولة قبل دورة الجمعية العامة بثمارها [1].

يمكن تلخيص ما تقدم في نقطتين اثنتين هما : 1 . انتقاد الحكومة الفرنسية انتقادا لاذعا من الحرب التي تشنها على الشعب الجزائري .2 . تأنيب الحكومة الأمريكية لعدم تدخلها في المشكل الجزائري ومطالبتها باستعمال جميع الوسائل لفضّه .

الخطاب ورغم كونه مطابق للواقع الجزائري، إلا أنّ صانعي السياسة الأمريكية رأوا في تدخل "كندي" انحراف عن المسار وتهديد لمصالحهم، ومع أنه لم يحدث تغييرا فوريا إلا أنه يعتبر نداء للضمائر الحية في أمريكا والعالم، وهو ما سوف تعيد النظر فيه مستقبلا ولو نسبيا [2].

اغتنم" جون كنديjohn fizgerald Kennedy " فرصة تنظيم مؤتمر دولي للطلبة العرب الدارسين بأمريكا، وتحديدا المؤتمر الذي نظم بمدينة "بيركلي" بكاليفورنيا والذي حضره أكثر من أربعمائة طالب عربي، أين وجه لهم كلمة بمثابة خطاب اقترح فيه توسط الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية المشكلة الجزائرية قائلا :"إني أعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية، تستطيع أن تعمل كوسيط

1 . جريدة العمل، " كندي يقول : لم تعد القضية الجزائرية قضية فرنسية بحتة "، عدد 527، (1957/07/03)، ص 01.

2 . علي تابليت وآخرون، مرجع سابق، ص 95 .

للبحث عن تسوية للمشكلة الجزائرية في نطاق الحلف الأطلسي أو الأمم المتحدة، لان هناك إمكانيات خاصة في شمالي إفريقيا لبعث دول عصرية جديدة على أساس فيدرالي" [1] .

لقد بيّن السيناتور "جون كنيديjohn Kennedy "موقفه الداعم لحركات التحرر ومنها الجزائر التي طالب بمنح الجزائريين حقهم في الاستقلال، محذرا بلاده من التمادي في سياسة الدّعم الذي أطال من عمر الأزمة، ولو أن البعض يرجعون هذه الأفكار الجريئة لـ "كنيدي "بتخوفه من أن تتسرب الشيوعية إلى القارة السمراء وبالتالي تصبح مصالح أمريكا مهددة في المنطقة .

بعد معارضة السناتور "جون كينديjohn Kennedy " للدعم اللامحدود لبلده تجاه فرنسا ومطالبته بلاده بمساندة الجزائر حتى تحقيق استقلالها، ظهرت معارضة جديدة دعما للائحة التي قدمها "جون كينديjohn Kennedy "، ولم يقف هذا الأخير وحده في الميدان، بل إنّ لائحته كانت بمثابة المنبّه الذي أيقظ الكثيرين من أحرار أمريكا، وهكذا تقدمت إحدى اللجان إلى الكونغرس الأمريكي [2]، بطلب مستعجل يوصي بمنع إرسال الأسلحة الأمريكية من فرنسا إلى الجزائر وأن تسعى الحكومة لدى هيئة الأمم المتحدة في سبيل إيقاف إطلاق النار في الجزائر والشروع في مفاوضات تؤدي إلى استقلال هذه البلاد ، " وتضيف اللجنة قائلة :" نرى أنظار حكومتنا متجهة صوب ناحية أخرى، نجد أن أسلحتنا وموادنا الحربية التي نقدمها إلى الحلف الأطلسي ترسل جميعها إلى الجزائر، حيث تستعمل ضد حركة التحرر ولولا هذه المساعدات لكان من المستحيل على الحكومة الفرنسية تحمّل نفقات الحرب في الجزائر التي تقدر بـ 2.800.000.00 دولار في اليوم "[3] .

قدم شيخ أمريكي آخر المدعو" وأيليwayle"، وبعد الرحلة التي قضاها بين فرنسا وبريطانيا واسبانيا تقريرا عن رحلته إلى مجلس الشيوخ قال فيه على الخصوص :" إن الاهتمام في فرنسا منحصر كله في القضية الجزائرية والتضخم المالي، ولكن القضية الجزائرية أصعب كثيرا من الثانية وأخطر، وهي لا تهم فرنسا وحدها بل تثير أمام الولايات المتحدة مشكلة شائكة جدا لم تعهدها منذ أمد طويل وهي مشكلة الاختيار، ونحن لا نستطيع أن نتجنب هذه المشكلة لأننا مجبرون على اتخاذ موقف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة "، ويضيف :" من المستحيل أن نبالغ في العواطف

1 جريدة العمل، "خطاب السيناتور كندي في مؤتمر الطلاب العرب ببر كلاي "، عدد 581، (1957/09/05)، ص 01

2 . اللجنة الأمريكية الخاصة بإفريقيا تضم أمريكيين من مختلف الطبقات من شخصيات ورجال أعمال وموظفين من جميع الولايات ويمثلون وجهات نظر مختلفة، الجريدة نفسها، "لائحة اللجنة الأمريكية الخاصة بإفريقيا للكونغرس الأمريكي"، عدد 543، 1957/07/23، ص 03 .

3 . نفسها ، مصدر سابق .

والتأثرات التي بهذه المشكلة لدى الطرفين بل بدون شك مصدر قلق كبير لدى فرنسا خصوصا وأنها وردت بعد فقدان الهند الصينية والاعتراف باستقلال تونس والمغرب، وقد أصبحت المشكلة متشعبة من جراء اعتبار فرنسا للجزائر كقطعة منها ومن جراء وجود ما يقرب من المليون فرنسي بالقطر الجزائري، أما موقف الحكومة الفرنسية فإن صعوبته ترجع إلى انشقاق الرأي العام الفرنسي، وللبعض أن يقول : " إن تأخر القضية سيلين المواقف ولكن الواقع إن تأخر الحل لن يزيد إلا في خطورة الحالة "[1] .

يقصد المتحدث من هذا أنه إذا لم تسارع الدول الغربية لحل القضية الجزائرية فإن ذلك سيؤدي لا محالة للاحتضان في المعسكر الشيوعي، وهذا الكلام ينم عن الحرب الباردة التي بلغت أوجها بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة .

بعد خرجة كل من السيناتور "جون‌كندي" وآيلي" والداعين فيها بضرورة الكف عن سياسة الدعم المباشر لفرنسا في مستعمراتها ومنها الجزائر، هاهو النائب الأمريكي " تيودور غران" رئيس لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي، يحرر تقريرا عاما عن الرحلة التي قام بها خلال صيف (1957) في بلدان الحلف الأطلسي، تحدث فيه عن عدة مشاكل منها مشكلة الجزائر .منها أن الحرب في الجزائر تؤثر على مستقبل العلاقات الفرنسية ودول شمال إفريقيا، يقول : " إننا نرتكب خطأ فادحا جدا، إذا اعتقدنا أنّ المشكلة الجزائرية على وشك الحل العسكري الذي سيعقبه الحل السياسي، إنّه كلّما تأخّر الحل صعب الحصول عليه ويكون مصدرا لفساد العلاقات بين فرنسا ودول إفريقيا الشمالية المستقلة وخاصة تونس والمغرب، وبين فرنسا والعالم العربي بصفة عامة "[2]، ثم تطرق إلى أن أعضاء الحلف الأطلسي يؤيدون حلا للمشكلة :" إن فرنسا تعتبر القطر الجزائري جزءا من تراب الجمهورية الفرنسية وترى أن قضية الجزائر قضية فرنسية بحتة والواقع أنه من الصعب على الملاحظ النزيه أن يعتقد أن أعضاء الحلف الأطلسي الآخرين يستطيعون ملازمة الحياد الكامل إزاء هذه المشكلة، وهذا لا يعني أننا نريد في هذا التقرير أن نقترح حلا للمشكلة الجزائرية، كلا، بل نحن لا نريد إلا الإلحاح على ضرورة إيجاد حل سريع لمشكلة الجزائر" [3]، ثم عرّج عن الحديث عن الحلفاء الطبيعيين لفرنسا ضمن الحلف الأطلسي، أنهم قلقون من السياسة المنتهجة في الجزائر خاصة ما تعلق بإرسال عدد كبير من الجنود، في الوقت الذي يريد فيه الحلف البحث عن حل

1 . جريدة العمل، " قضية الجزائر هي مقياس نوايا العالم الغربي "، عدد 646، (1957/11/21)، ص 04 .

2 . " جريدة المجاهد ،" قضية الجزائر في تقرير أمريكي "، عدد 27، تاريخ (1958/02/01)، ص 10

3 . جريدة العمل، "شيخ أمريكي يصرح بقلق حلفاء فرنسا من تأخر حل المشكلة الجزائرية "، عدد 703، (1958/01/26)، ص 01 .

للمشكلة الجزائرية، يقول :" إنّ مجلس الحلف الأطلسي لم يشتغل بعد بهذه المشكلة الشائكة، ولكن المحادثات التي أجريتها في عواصم البلدان المشاركة في الحلف أشعرتني بأنّ حلفاء فرنسا في مجموعهم قلقون من إرسال فرنسا لعدد مرتفع من جنودها إلى الجزائر رغم التزامها بوضع هؤلاء الجنود تحت تصرف الحلف الأطلسي" [1].

هي نقاط توقف عندها النائب الأمريكي، وهي تعبّر عن وجهة نظر شريحة كبيرة من المجتمع الأمريكي على أساس أنه يرأس لجنة الشؤون الخارجية، وهو تطور إيجابي أكثر لصالح الثورة الجزائرية التي تنتظر دائما تغير في السياسة الأمريكية الرسمية إزاء المشكلة الجزائرية، وربما لولا الإعانات المقدمة من أمريكا والحلف الأطلسي ما كانت الثورة ليطول أمدها .

بعد التحرك الذي أعلنه الشيوخ " جون كندي" و"أيلي" " ثيودور غران" بضرورة عدول الولايات المتحدة عن دعم فرنسا والبحث عن حل للقضية الجزائرية، هاهو المستر"مانسفيلد" العضو الديمقراطي بمجلس الشيوخ يلتحق بهما ويوجه تقريرا إلى لجنة الشؤون الخارجية التابعة لجلس الشيوخ حول زيارته لأقطار الشمال الإفريقي في شهر نوفمبر 1957 ومما جاء في تقرير "مانسفيلد" :" إن الولايات المتحدة لا تنوي أبدا أن تحل محل فرنسا في الشمال الإفريقي، ولكن مصلحتنا تأمرنا بالعمل من أجل وضع حد للازمة الجزائرية ." ويرى ذات المتحدث :" أنه من الواجب الإسراع في إيجاد حل للقضية الجزائرية يضمن للجزائريين استقلالا سياسيا كما يضمن بقاء روابط وثيقة بين الجزائر وفرنسا في نطاق جامعة شمال إفريقيا لها قانون شبيه بقانون بلدان الكومنولث البريطاني " [2]، وذهب النائب الديمقراطي إلى الصدع بالحقيقة التالية:" إن عزيمة الوطنيين عسكريا تظهر اليوم أبعد مما كانت عليه منذ ثلاث سنوات خلت." بيد أن الشيخ " مانسفيلد" يستطرد قائلا :" كلما ازدادت الأزمة الجزائرية حدة وطال أمدها صار من المحتمل أن يقوى أصحاب الاتجاه الشيوعي . من بين الوطنيين . مراكزهم ريثما يصلون إلى مسك زمام القيادة، وهذا من شأنه . على حد قول مانسفيلد" أن يمثل خطرا بالنسبة لتونس والمغرب وليبيا وكذلك بالنسبة للقواعد الأمريكية بالشمال الإفريقي وبالنسبة لفرنسا المهددة حاليا بالتضخم المالي وعدم الاستقرار السياسي ، " ويرى الشيخ الأمريكي :" أنه في الإمكان

1 . جريدة المجاهد ،" قضية الجزائر في تقرير أمريكي "، عدد 17، تاريخ (1958/02/01)، ص 10 .

2 . جريدة العمل، "شيخ أمريكي يحث حكومته وفرنسا على الإسراع بحل القضية الجزائرية "، عدد 711، (1958/02/05)، ص 03 .

إيجاد حل للمشكل الجزائري إذا ما اقتنع الفرنسيون لأن تسوية عادلة لهذه المأساة من شأنها أن تزيد في هيبة فرنسا وترفع من شأنها "[1]

الظاهر من تصريحات الشيوخ الأمريكيين إزاء الوضع في الجزائر ليس المراد منه البحث عن حل حقيقي للازمة والمشكلة في حد ذاتها بل هو التخوف من ارتماء الجزائر في أحضان الشيوعية الأمر، وهو ما فندنه جبهة التحرير الجزائرية في أكثر من مرة، على أن الثورة الجزائرية، ثورة شعبية تحررية، أهدافها تنبع من روح بيان أول نوفمبر 1954، ولكن رغم هذا نعتبر التصريحات مؤشر إيجابي على أن المسألة الجزائرية ن ستعرف تطورات إلى الأحسن خاصة على الصعيد السياسي والدبلوماسي .

طالب مجددا النائب الديمقراطي في مجلس الشيوخ "جون كينديjohn Kennedy " من بلاده حمل فرنسا على الالتزام نهائيا بموقف من حرية تقرير مصير الجزائر في المستقبل قائلا : " إني موقن من أن التمسك بموقف فرنسا الحالي يكلف الشعب الجزائري ثمنا باهظا، وأريد أن يعلم الفرنسيون إننا نتمنى أن يعينوا آجلا أو عاجلا بل آجلا يتراوح بين خمسة وعشرة أعوام لمنح الجزائريين حقهم في تعيين نظام حكمهم ." وأضاف يقول :" إني أعني أن للولايات المتحدة نفوذا يمكن أن تسلطه على فرنسا "[2].

إذا نظرنا إلى خطاب السيناتور " جون كنيدي " وغيره من الشيوخ في صالح حركات التحرر ومنها الثورة الجزائرية، فإنه كثيرا ما كانت تلك التصريحات تثير شكوك جبهة التحرير الجزائرية في أن مثل هاته مواقف ما هي إلا تضليل ليس إلا وأن السياسة الأمريكية في الواقع شيء آخر، لا تمت للواقع في شيء وهو ما عبرت عنه الثورة الجزائرية على لسان صحافتها " المجاهد" حيث انتقدت السياسة الأمريكية ممثلة في شخص الرئيس "كنيدي" المتظاهر بمظهر المدافع عن حق الشعوب في تقرير المصير ما هي إلا كلمات ظاهرها إيجابي وباطنها يخفي الخدعة والتظليل تقول : " إذا كان الكثير من الناس قد انخدعوا بدعاية أن مجيء "جون كيندي" للحكم هو مجيء رئيس ثوري مدافعا عن حرية الشعوب، نحن لم نتأثر بالتصريحات المعسولة، وكشفنا ما فيها من نفاق وتزييف وبينا التناقضات بين الواقع والسياسة الأمريكية ومظهرها الدعائي الضخم، ففي الوقت الذي اشبع الأمريكان شعوب العالم الثالث وعودا، كانت طائراتهم تضرب الشعب الجزائري ليل نهار وكانت مخابراتهم

1 . جريدة العمل ، "خطر استمرار الحرب بالجزائر "، عدد 712، (1958/02/06)، ص 03

2 . الجريدة نفسها ، "الشيخ الأمريكي كندي يحث حكومة بلاده... "، عدد 758، (1958/04/01)، ص 01 .

العسكرية تدبر المؤامرات في الكونغو واللاووس وكوبا وتتواطأ مع العصابات الفاشية في الجزائر "، وتضيف جريدة المجاهد : " ...ولم تكن المؤامرات الأمريكية في الكونغو واللاووس وكوبا والجزائر، إلا جزءا من الخطة الأمريكية الجديدة الرامية إلى وقف الزحف الثوري الذي يؤكده "لومبا" و" فيدال كاسترو " وجبهة التحرير الوطني، وغيرهم يمثلون أقوى وأعمق تمثيل في العالم الجزائري "[1]، و في عهده تم غزو الولايات المتحدة الأمريكية لكوبا والترخيص لبيع الأسلحة لإسرائيل، ورفضت أمريكا التصويت على مشروع قرار منظمة الأمم المتحدة ينص على وضع حد لنهاية الوجود الاستعماري، كما رفضت مشروع قرار أممي لمنع بيع الأسلحة للبرتغال والنظام العنصري في جنوب إفريقيا كقوى استعمارية وعنصرية في إفريقيا الجنوبية في عهده[2] .

و مهما يكن من أمر فإن الخطاب السياسي شيء والواقع والممارسة شيء آخر ففي عهد الرئيس كنيدي" وقفت الولايات المتحدة الأمريكية ضد طرح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ورفضت إدانة الاستعمار الفرنسي لقاعدة بنزرت التونسية 1961 .

بتطور الأحداث في الجزائر، وتحرك بعض الشخصيات ذات التأثير في السياسة الأمريكية، مؤشر على أن أمريكا سوف تعمل على تغيير سياستها إزاء فرنسا، وهو ما ذهبت إليه جريدة " المجاهد" نقلا عن صحيفة أمريكية " نيوز اندووزلد ريبورت" قائلة :" ...إن سياسة أمريكا القاضية بعدم التدخل في القضية الجزائرية ستتغير، لأن حرب الجزائر أصبحت تثير شمال إفريقيا بأكمله ضد الغرب، والنتيجة إضاعته لصالح موسكو "[3].

بقي بعض النواب الأمريكيين يسعون للتدخل لدى الرئيس، قصد دفعه للحل السلمي منها بعث أحد عشر نائبا برلمانيا أمريكيا برسالة للرئيس " أيزنهاور" يعبرون فيها عن تحبيذهم لحل يقوم على أساس التفاوض لحرب الجزائر ومما جاء في الرسالة :" لا يمكن أن نلبث مكتوفي الأيدي أمام هذه الحرب الفاجعة، ونحن نلح علانية على أن يتفاوض الطرفان في شأن وضع أوزارها ." وتقول الرسالة بعد ذلك : " إننا نعترف للشعب الجزائري كما نعترف للشعوب الأخرى بحقه في التصرف في

1 . جريدة المجاهد ،" قصة أمريكا وبنزرت "، العدد 102، (1961/08/14)، ص 04 .

2 . إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية، مرجع سابق، ص . ص 190 . 191 .

3 . جريدة المجاهد ،" رأي أمريكي"، عدد 23، تاريخ (1958/05/07)، ص 05 .

مصيره وفي الاستقلال، إنّه في سبيل الظفر بهذا الحق يموت آلاف الجزائريين كل شهر وآلاف آخرون وسيلتجئون إلى نقط متعددة من شمال إفريقيا وبقاع أخرى "[1].

يفهم من هذه التصريحات المختلفة للنواب الأمريكيين، أنها جد بصيرة في تحليل الوضع الجزائري، ولكنهم . للأسف . فشلوا في الضغط على فرنسا الاستعمارية غير القادرة على إثارة أي تغيير في الجزائر، وهذا نتيجة العزيمة العنيدة للمستوطنين الفرنسيين للاحتفاظ بالجزائر، ومع ذلك نعتبر مداخلات . كينيدي . إيجابية وإن لم تثمر اليوم فسوف تأتي بنتائج مستقبلا .

ما كاد يعلن نبأ وقف القتال بالجزائر حتى سرت في جميع أنحاء العالم موجة من الارتياح والغبطة للوصول إلى هذا الاتفاق ومن هذه الأصداء لهذا الحدث، ما صرح به بعض النواب سواء في الحزب الديمقراطي أو الجمهوري منها أحد النواب الديمقراطيين يقول :" إذا كانت المأساة الجزائرية تعلمنا شيئا فهي تعلمنا بأنه إذا هبت ريح الحرية والاستقلال على الشعوب فإنه لن يمكن أي إنسان من إيقافها، وأن الاعتراف بحق الجزائر الذي لا ينكر في الاستقلال أمر لا مفر منه منذ اليوم الذي عقد فيه الجزائريون العزم على القيام بالثورة من أجل الاستقلال ." وختم تصريحه :" ولتكن الجزائر المستقلة واثقة أنه لا يمكنها الاعتماد على مساعدة كافة ديمقراطيي أمريكا ."و صرح نائب الجمهوري بدوره أيضا قائلا :" إن انتهاء الحرب بالجزائر حدث يجب أن يحييه العالم أجمع بأمل وارتياح، وأن كفاح الشعب الجزائري من أجل استقلاله لم يكن هينا [2].

أمر طبيعي ونتيجة حتمية أن يصرح هؤلاء بأن انتهاء الحرب الجزائرية حدث عالمي كبير، يجب أن تحييه الشعوب، لان الاستقلال أصبح واقعا، وفرنسا نفسها اعترفت بالاستقلال .

1 . 2 . 2 . الجامعة النقابية الأمريكية :

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تساند رسميا فرنسا، لكن هناك نوع من المساندة غير الرسمية معلنة للجزائر التي أصبحت من العوامل المهمة التي أقنعت المسئولين الأمريكيين في السنوات الأخيرة على إتباع سياسة مرنة وغامضة، كان أول تأييد غير رسمي ذلك الذي أدلى به " والتر، ب، رويثر Walter P .Reuther رئيس النقابة الأمريكية، أرسل في هذا الصدد رسالة علنية

1 . جريدة العمل، أحد عشر أمريكيا يطالبون من حكومتهم عرض وساطتهما في قضية الجزائر"،ع 1177،(1959/08/08 م)،ص 01

2 . الجريدة نفسها ، " ارتياح عميق في أمريكا"، عدد 1996، (1962/03/21)، ص 06 .

لـ " دولس " يتهم الولايات المتحدة بتسليم فرنسا طائرات عمودية عسكرية تستعمل لضرب وإلقاء القبض أو قتل المتمردين الجزائريين "[1].

كما أفضى "أبروين براون" Abarwen Brawen ممثل الجامعة النقابية الأمريكية في أوربا بتصريح إثر صدور قرار من "روبير لاكوست Robert Lacoste " يقضي بطرده من الجزائر جاء فيه :" لست اعرف لذلك القرار مبررا معقولا، حيث أنه لم يسبق لي أن أنازع فرنسا أو غيرها مصالحها الشرعية في الجزائر أو في شمال إفريقيا بيد انه يجب عليها أن تدرك أن الجزائريين لهم أيضا حقوقهم الشرعية الخاصة في بلادهم "[2] .

أبدى ممثل الجامعةالنقابية الامريكية السيد "أبروين براونAbarwen Brawen " امتعاضه من السياسة التعسفية الفرنسية التي تمارسها في حق الحقوقيين، بل وخص الجزائر في حديث له معتبرا أن ما حدث بالمغرب وتونس سيحدث أيضا بالجزائر قائلا :" إن ما يجري اليوم في البلاد الجزائرية، إنما هو بمثابة إعادة فصول الرواية التي مثلت بالبلاد التونسية وبالمغرب الأقصى، وأن تسوية القضية الجزائرية لا مناص "[3] ، هذا الامتعاض جاء نتيجة الدعم المعنوي الذي ما فتئت تقدمه الجامعة العالمية للنقابات، واتخاذ "لاكوست" قرارا بمنع دخول رئيسها للجزائر

طالبت جامعة النقابات الأمريكية التي تضم خمسة عشر مليونا من المنخرطين من الحكومة الأمريكية تطبيق برنامجا من ست نقط منها حل مشكلة الجزائر وطلبت من الولايات المتحدة الأمريكية مضاعفة الجهود حتى تقلع الديمقراطيات الغربية عن كل نزعة استعمارية وحتى تبادر فرنسا خاصة بمنح الشعب الجزائري حريته الكاملة واستقلاله التام " [4].

وجّه من واشنطن مسيو " جورج ماني George Mani" رئيس المنظمة النقابية الأمريكية للكاتب العام للجامعة الدولية للنقابات الحرة برقية رسالة يعبر فيها عن تأثره الشديد لوفاة الزعيم النقابي الجزائري "عيسات إيدير "، وأيد الطلب الداعي لفتح تحقيق في القضية كما اعتبر أن

1 . New York Times ,26 August, 1955 , P 04

2 . جريدة العمل، "طرد ممثل النقابات الأمريكية من الجزائر "، عدد 171، (1956/05/11)، ص 01 .

3 . جريدة الزهرة، "لقد ضاعت الجزائر على فرنسا "، عدد 15557، (1956/06/02)، ص 01 .

4 . جريدة العمل، " النقابات الأمريكية تطالب باستقلال الجزائر"، عدد 345، (1956/12/02)، ص 01.

التفاوض السريع هو الكفيل وحده بوضع حد لما يجري الآن في الجزائر ويؤكد أن حرب الجزائر من شأنها أن تهدد الديمقراطية والعدالة في فرنسا نفسها إذا استمرت طويلا "[1].

1 . 2 . 3 . المنظمة الأمريكية للشغل :

أبدت منظمة الشغل الأمريكية أيضا مواقف مؤيدة للحل السلمي ومنددة بالتصرفات الإجرامية الفرنسية، يتضح ذلك مما أبداه ممثل المنظمة الأمريكية للشغل في لقائه بالمنظمات المغاربية الشغيلة، أبدى امتعاضه من سياسة فرنسا التعسفية تجاه الشعب الجزائري، ودعا فرنسا إلى قبول مبدأ التفاوض مع الطرف الجزائري مثلما سبق وأن تفاوضت مع تونس والمغرب يقول :" إن الحل الذي وجد لقضيتي تونس والمغرب يشجعنا على الاعتقاد بأن حلا شبيها يمكن إيجاده لقضية الجزائر، وأن إيقاف القتال بالجزائر قد يكون باعثا لمجموعة ديمقراطية بشمال إفريقيا "[2] .

إذا جئنا لتقييم عام للسياسة الأمريكية إزاء الثورة الجزائرية نجد أنها كانت تعمل تحت ثقل المصالح الإستراتيجية، والسياسة المعادية للشيوعية بتعبير آخر فإن مهام الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة أخذت الأسبقية على مبادئها، ولذلك جل مواقفها السياسية الرسمية كانت تميل لصالح فرنسا ودعمها خاصة من الناحية الدبلوماسية . الأمم المتحدة . والمادية من خلال الإعانة المتعددة الأوجه وأنها كانت تساير الأحداث وفق المنطق الفرنسي بعيدا عن أهداف الثورة الجزائرية.

كما يستشف من مواقف الحكومة الأمريكية تجاه الثورة الجزائرية، أنها كانت منحازة لفرنسا الاستعمارية وإن تظاهرت . أي الولايات المتحدة الأمريكية . أحيانا بأنها تريد حلا للقضية الجزائرية فإن ذلك لا يعدو أن يكون ضمن الإستراتيجية التي كانت تعتمدها لكسب الرأي العام الدولي سيما العالم الثالث وحتى لا ترتمي الجزائر وهي حركة تحررية في أحضان الشيوعية (الاتحاد السوفيتي أو الصين) .

أما الموقف الايجابي للخطاب السياسي لبعض النواب الأمريكيين في مجلس الشيوخ ومنهم السيناتور " جون كنيدي john Kennedy " . قبل توليه الرئاسة . في 1957، والذي أصبح رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية 1961 . 1963 م، بعض المحللين يعتبرون أن تظاهره بمواقف إيجابية تجاه الحركات التحررية في العالم وحق الشعوب في تقرير المصير كان وسيلة إستراتيجية لحملة

1 . جريدة العمل ، " المطالبة بفتح تحقيق"، عدد 1174، (1959/08/05)، ص 03.

2 . الجريدة نفسها ، "خطاب مستر "نيسيتيرلي" ممثل المنظمة الأمريكية للشغل"، عدد 283، (1956/09/21)، ص 04 .

انتخابية متمثلة في وسائل بديلة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية لملء فراغ مستعمرات الحلفاء وذلك لاستمرارية النفوذ الغربي وليس أدل على ذلك ما قامت به أمريكا يوم تدخلت في الهند الصينية بعد انهزام فرنسا في معركة "ديان بيان فو" .

أما الموقف الايجابي للجامعة الأمريكية للنقابات والمنظمة الأمريكية للشغل ،تجاه الثورة الجزائرية، يندرج كغيره من المواقف التي أظهرتها النقابات في العالم وهذا أمر طبيعي بحكم أن المهمة الأساسية للنقابات هو الدفاع عن مصالح العمال ومن ثمة الدفاع عن الشعوب سيما إذا تعلق الأمر بالاستعمار .

ثانيا: موقف الدول الاوربية (المعسكر الغربي):

1 . 1 . الموقف الرسمي البريطاني من الثورة الجزائرية :

تميزت المواقف البريطانية إزاء السياسة الفرنسية في المستعمرات بالتأييد ، بل بالدعم السياسي والمادي من خلال الحلف الأطلسي، ولعل مرد ذلك راجع إلى هيمنة حزب المحافظين على الحكم، الذي استطاع أن يجعل من قنواته السياسية والدبلوماسية وحتى الإعلامية أبواقا في خدمة فرنسا الاستعمارية، فمن خلال المواقف المختلفة يتبين أن بريطانيا لها سياسة غير منسجمة، فتارة تأتي بتصريحات تصب في خانة التأييد التام والمطلق، وتارة أخرى تشجب السياسة العسكرية وتميل للحل السياسي .

1 . 1 . 1 . موقف الحكومة البريطانية :

نستشف موقفها من التصريحات التي صرّح بها رئيس الحكومة التونسية حبيب بورقيبة من لندن، والتي مفادها أن تونس ستقف في كل الأحوال إلى جانب الجزائريين وحتى إن رغب التونسيون في المشاركة إلى جانب جيش التحرير الجزائري فلا مانع إذن، هذه التصريحات اعتبرت مثيرة وأبدت إزاءها بريطانيا رد فعل ينم عن عدم الرضى بما تم تناوله، يقول مراسل جريدة "العمل" من بريطانيا :" ...و تقول بريطانيا أن هذا التصريح سيضيف إلى أعباء فرنسا في الجزائر أعباء جديدة، فهذا التأييد الذي يجيء من دولة محاذية للجزائر تقوم بدور كبير في عبور الأسلحة للثوار له وزنه وخطره، كما أنه يجيء هذا التصريح على لسان زعيم تونسي كبير ورئيس حكومة، كانت فرنسا تفكر أنها عزلت تونس وزعمائها وحكومتها عن مساندة الجزائر في المطالبة باستقلالها لأمر يجعل فرنسا تسرع في

حل مشكلة الجزائر قبل أن تستفحل "، كما أبدت بريطانيا عدم رضاها بالإجراءات العسكرية التي تقوم بها فرنسا، كونها أثرت على مقدرة الحلف الأطلسي يقول مراسل جريدة "العمل"على في الموقف الرسمي البريطاني :"و المعروف أن بريطانيا لا توافق على الإجراءات العسكرية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر لان هذه الإجراءات والاضطرابات جعلتها تسحب بعض قوات الحلف الأطلسي التي فيه بريطانيا عضوه مما أضعف مقدرة هذا الحلف عسكريا "[1] .

أما بشأن التأييد المطلق للسياسة الفرنسية في الجزائر، نستشفه من البيان المشترك بين الحكومتين الفرنسية والانجليزية الذي صدر في باريس بتاريخ 26 نوفمبر 1957، إثر اللقاء الذي جمع بين السيدين : "هارولد ماكميلان" و" فيليكس غايار"، اتفق الطرفان على أن القضية الجزائرية مسألة تخص الشأن الفرنسي ومما جاء في البيان :" إن الوزراء قد أجروا مناقشة عامة حول مشاكل شمال إفريقيا، بناء على أن مسؤولية إيجاد حل للقضية الجزائرية هو من شأن فرنسا، وبروح من التضامن بين البلدين فإن الوزيرين قد أعربا عن اقتناعهما بأن فرنسا يجب أن تستمر في ممارسة مسؤولياتها الخاصة في إفريقيا الشمالية حيث تملك تقليديا وضعية ممتازة وحيث تساهم مساهمة لا غنى عنها في الدفاع المشترك عن العالم الحر[2] .

1 . 1 . 2 . وزارة الخارجية البريطانية : بقيت مواقف بريطانيا إزاء المسألة الجزائرية تتسم تارة بالمساندة المطلقة و تارة أخرى بالغموض منها ما قاله مساعد وزير الخارجية البريطانية في خضم الحديث في مجلس النواب عن المسألة الجزائرية : " إننا ننتظر اللائحة التي ستعرض على الأمم المتحدة بخصوص الجزائر قبل أن نضبط موقف بريطانيا " وأضاف : " سيكون موقفنا إنشائيا وسيهدف إلى التوفيق بين الطرفين المتقابلين " [3].

تبيّن من هذه التصريحات أن بريطانيا لم تتشجع لاخذ موقف صريح من القضية الجزائرية و لعل ذلك مرده إلى عدة عوامل تاريخية و استراتيجية و غيرها .

1 . 2 . الموقف غير الرسمي : كان الموقف غير الرسمي مغايرا للموقف الرسمي، فنجد أحزاب المعارضة وعلى رأسهم "حزب العمال"، ومنظمات إنسانية وشخصيات يسارية تبنّت مواقف معارضة

1 . جريدة العمل، "رسالة بريطانيا "، عدد 164، (1956/05/03)، ص 01 .

2. جريدة المجاهد، "مذكرة خطيرة إلى دول الحلف الأطلسي"، عدد 78، تاريخ (1960/10/03)، ص 08 .

3 . جريدة العمل، " وزير الخارجية البريطاني المساعد "، عدد 1583 ،(1960/11/24 م)، ص 06 .

للسياسة البريطانية الحكومية وتمثل هذا الموقف في إدانة الحكومة لتحالفها مع باريس ومساعدتها في إبادة الشعب الجزائري [1].

1 . 2 . 1 . موقف المعارضة البريطانية :

مثل المعارضة البريطانية زعيم حزب العمال المستر " غايت سكال" ، هذا الاخير تكلم أثناء ندوة صحفية عن المشكل الجزائري يوم 1957/11/20 م، ردا عن سؤال وجهه إليه أحد الصحفيين عن موقف حزب العمال البريطاني بشأن القضية الجزائرية قال :" إن الجزائر لا تخصنا، ليس لنا أن نسطر سياسة بهذا الشأن ولا أن نوحي للحكومة الفرنسية بما ينبغي أن تفعله، ولكنه يبدو منذ أمد أن الموقف الحالي لا يؤدي إلى أية نتيجة، ولهذا أصبح كثير من العماليين يرون أنه ينبغي فتح مفاوضات على أساس منح استقلال للجزائر بعد أجل قصير أو طويل "[2].

كما أبدت المعارضة البريطانية الممثلة في حزب العمال استياءها من صعود الجنرال "شارل ديغول " Charles De Gaulle للحكم ومما جاء في اللائحة التي أعدتها لجنة القرارات على المؤتمرين تقول :" إن ارتقاء الجنرال شارل ديغول Charles De Gaulleإلى الحكم يعتبر هزيمة كبرى للديمقراطية والاشتراكية في فرنسا، وإن اتحاد الأعراف والاستعماريين في الجزائر وخيانة القادة العسكريين قد فرضا الديكتاتورية العسكرية على فرنسا بدون أن يمكناها من تسوية مشاكلها طبقا لسنة التقدم والرقي "، وتمضي اللائحة قائلة:" إن المؤتمر يطلب من الحزب أن يبذل جميع جهوده لإعانة الشغالين الفرنسيين على استرجاع حقوقهم المغصوبة ." وأضيف إلى اللائحة اقتراح يطلب من حزب العمال البريطاني أن يسعى لطرد الحزب الاشتراكي الفرنسي من المنظمة الاشتراكية الدولية وذلك لمساهمته في قمع الشعب الجزائري بصورة وحشية "[3] ، و الموقف ذاته تبناه الناطق الرسمي بلسان حزب العمال البريطاني الذي قال :" أن القضية الجزائرية أصبحت تكتسي صبغة دولية " و أضاف " على الأمم المتحجّجة أن تدرس هذه المشكلة حتى تضمن استئناف المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "[4] .

---

1 . لزهر بديدة : التطور السياسي والتنظيمي للثورة الجزائرية 1957 . 1959، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001، ص 141 .

2 . جريدة العمل، "زعيم حزب العمال البريطاني "، عدد 646، 1957/11/21، ص 01 .

3 . الجريدة نفسها، "مؤتمر حزب العمال البريطاني "، عدد 912، 1958/09/30، ص . ص 1 . 3 .

4 . نفسها، " لندن "، عدد 1583 ،(1960/11/24 م)، ص 06 .

1 . 2 . 2 . موقف بعض المنظمات والشخصيات البريطانية: طالبت المنظمة البريطانية من أجل حرية المستعمرات التي يرأسها " فينيس بروكواي" النائب العمالي من الأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية حول الوضع في الجزائر والاهتمام بالخصوص بمشكلة اللاجئين، وطالبت الحركة أيضا بإجراء تحقيق حول ظروف مجزرة ملوزة وغيرها من الفظائع المقترفة في الجزائر " [1].

نسجل أيضا تعاطف بعض الشخصيات والكتاب البريطانيين مع الثورة الجزائرية يتجلى ذلك من خلال تدخل أحد الكتاب البريطانيين في المؤتمر العالمي للطلبة العرب المنعقد ببركلاي بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، أين استمع الطلبة لخطاب ألقاه كاتب انجليزي تحت عنوان:" هل تخلت فرنسا عن استعمارها في إفريقيا الشمالية ؟" قال فيه :"إنه لم يعد في إمكان العالم أن ينتظر انتصار العقل في فرنسا وإنه من الواضح البين أن بقية العالم ستجبر على التدخل وهذه البقية هي الأمم المتحدة "[2]، وببريطانيا دائما، نظمت جمعية الطلبة العرب بالاشتراك مع حركة استقلال البلدان المستعمرة وهيئة التنسيق للطلبة الإفريقيين والأسيويين، ترأس هذا الاجتماع مستر "فينير بروكوي " النائب العمالي الذي صرح : "أن مأساة الكفاح في الجزائر تجعل الحرية والديمقراطية تفقد قيمتها في فرنسا ومن جراء ذلك أخذ يتكون في هذه البلاد جمع من البوليس الذين يعتبرون العرب مجرمين "، وأضاف :" إن التمييز العنصري الذي تقوم به السلط الفرنسية تجاه الجزائريين يهدد بتسميم عقلية الحاكمين الفرنسيين حتى أنهم يلتجئون إلى أعمال القمع ضد الشعب الفرنسي نفسه "، أما "طوني ودغود"، قال : " أن الحرب في الجزائر تطاولت مدة تضاهي مدة الحرب العالمية الأولى وصارت الخسائر الناتجة عنها مهولة كبيرة "، وأضاف :" إن حرب الجزائر خطر على بريطانيا لان الحكومة البريطانية تمد الأسلحة والمؤونة والطائرات العمودية الحكومة فرنسا وأن الحلف الأطلسي كل مهدد من جرائها نظرا لاستعمال فرنسا الطائرات الأمريكية في قذف ساقية سيدي يوسف " ،أما الكاتب الانجليزي "هودكين" قال :" إن الوطنيين الجزائريين يرغبون في بقاء الأقلية الجزائرية بالجزائر ومنحهم مساواة تامة مع بقية المواطنين ." وأنهى الاجتماع السيد حسين حلاق . طالب سوري بلندن . قائلا :" بأن كفاح الجزائر مظهر باهر من مظاهر حركة التحرر الموجودة في إفريقيا وآسيا، ودعا الحاضرون في الأخير إلى ضرورة أن تعمل حكومة بريطانيا على توسيع المساعي الحميدة لبحث قضية الجزائر وفتح مفاوضات مباشرة بين الطرفين المتخاصمين على قاعدة التوسط الذي عرضته

1 . جريدة العمل ، "منظمة بريطانية تطالب بإجراء تحقيق أممي "، عدد 536، 1957/07/14، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها ، "مؤتمر الطلاب العرب ببركلاي "، عدد 581، (1957/09/05)، ص 01 .

حكومتا تونس والمغرب في نوفمبر 1957 وطالبوا باستعمال النفوذ البريطاني للوصول إلى حل يضمن للشعب الجزائري كل حقوقه في تقرير مصيره طبقا لمبادئ الأمم المتحدة "[1] .

دفعت هذه المواقف الصادرة من المعارضة بالنظام الحاكم المؤيد لسياسة فرنسا في الجزائر إلى تغيير موقفه حفاظا على مصالحه، وتحت تأثير الأوضاع الدولية، مما سمح لممثلي جبهة التحرير والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فيما بعد غلى تنشيط العمل الدبلوماسي عن طريق الندوات وعرض الأفلام الوثائقية حول أوضاع الجزائر ومعاناة شعبها، وهو ما جعل القضية الجزائرية تنال جانبا من الاهتمام لدى الرأي العام الانجليزي [2].

02 . موقف ألمانيا الغربية :

وجدت ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية نفسها تحت إدارة الحلف الأطلسي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثمة عملت على تطبيق إملاءات الحلف الأطلسي الذي بدوره يدعم فرنسا الاستعمارية ماديا وعسكريا وسياسيا، الأمر الذي تميز موقفها الرسمي تجاه جبهة التحرير بالسلبي، في حين الموقف غير الرسمي مثله بعض الأحزاب والشخصيات ذات الثقل السياسي وكذا شريحة كبيرة من الشعب الألماني وبعض وسائل الإعلام، وقفوا إلى جانب الثورة التحريرية كل بطريقته الخاصة .

2 . 1 . الموقف السياسي لالمانيا الغربية تجاه الثورة الجزائرية :

2 . 1 .1 . الموقف الرسمي الألماني : لم ترق المسألة الجزائرية أبدا إلى الصف الأول من أولويات السياسة الألمانية، فهذه الأخيرة كانت تتفادى اضطراب علاقاتها مع فرنسا، وبذلك كانت تستفيد من اغتنام الفرص المتاحة أمامها، وقد أصبحت هذه المسألة الثانوية عالقة ومشوهة للعلاقات الفرنكو . ألمانية [3].

تمثل الموقف الرسمي الألماني السلبي تجاه الثورة الجزائرية في قيادتها لحملة دعم ومساندة مادية لفرنسا تمثلت في تقديم قرض مالي قدر بحوالي مليار دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي،

1 . جريدة العمل ، "الأحرار البريطانيين يطالبون باستقلال الجزائر "، عدد 759، (1958/04/02)، ص 03.

2 . . عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 209.

3 . جون بول كاهن وكلاوس يرغن موللر، جمهورية ألمانيا الفيدرالية والثورة الجزائرية 1954 . 1962، ترجمة : عبد القادر ليفا، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 452 .

حتى تتمكن إدارة الاحتلال من تغطية تكاليف الحرب [1] ، كما عملت فرنسا بدبلوماسيتها على الضغط بواسطة سفارتها في "بون" على الحكومة الألمانية للحيلولة دون قيام أي نشاط لجبهة التحرير الوطني هناك حتى لا تعرف بالقضية الجزائرية دعاية لدى عموم الشعب الألماني [2].

أما من الناحية العسكرية، فكانت هناك فيالق من الجند الألمانية وكثيرا ما كانت تحدث مشاكل بين الدولتين لعناد فرنسا بعدم إطلاق سراح بعض المتطوعين في الجيش البالغين، وكذا عمليات التعذيب في الجزائر، حيث حاولت وسائل الإعلام أن تربطها بوحشية الألمان، والانحرافات كلها نسبت إلى الجنود الألمان، كما اتهموا أيضا بتدبير بعض الانقلابات وفق بعض الصحف الفرنسية ،و إلصاق تهمة النزعة الفاشية، وكثيرا ما كانت فرنسا تتعجب من عمليات الفرار لبعض الجنود الألمان من خلال دعوة الآفلان إلى ذلك، منها فرار " اوينفريد مولر" الذي ساند نداء الإخلال بالواجب الذي وجهته الآفلان إلى الجنود الألمان [3] .

تمثل الدعم الألماني لفرنسا أيضا في الدعم الإعلامي من قبل بعض الصحف الكبيرة آنذاك، منها جريدة " الراين بفالتر" التي جاء فيها :" لقد أنجزت فرنسا الكثير في الجزائر، ولكن موسكو هي المسئولة عما يجري في هذه البلاد من اضطرابات، لها المصلحة الكبرى في أضعاف فرنسا، هذه القلعة الصناعية والقاعدة الإستراتيجية للحلف الأطلسي "[4] .

رغم تبعية السياسة الألمانية لفرنسا الاستعمارية، إلا أن ذلك لم يمنع الرسميين من غضّ الطرف عن بعض الجزائريين الذين وجدوا ملاذهم في هذا البلد [5]، إذ قدر عدد الجزائريين في ألمانيا عام 1959 ب 2000 إلى 3000 من بينهم عدد كبير من مناصري الآفلان وفي جانفي 1961 بلغ 3000 و4000 في فيفري 1962 [6]، الأمر الذي مكن جبهة التحرير الجزائرية من إعطاء حركة التحرير صلابة دبلوماسية، إذ قام الجزائريون بإنشاء مجموعة رسمية من الممثلين في السفارة التونسية وقد أوكلت في بداية الأمر محاميا كانت الآفلان تعلق عليه الكثير من الآمال وهو " امزيان آيت أحسن" وبعد محاولة القتل التي راح ضحيتها، تم إسنادها إلى " حفيظ كرامان" ومولود قاسم " وبطلب

1 . مريم صغير ، مرجع سابق . ص 343 .

2 . . عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 192 .

3 جون بول كاهن وكلاوس يرغن موللر، مصدر سابق، ص . ص 453 . 454

4 . مريم صغير، مرجع سابق . ص 344 .

5 . جون بول كاهن وكلاوس يرغن موللر، مصدر سابق، ص 183.

6 . المصدر نفسه ، ص 188.

من فرنسا تقدمت الحكومة الفيدرالية لدى الدبلوماسيين التونسيين من أجل إغلاق هذا المكتب ولكن بالكثير من الحذر، حيث تمت دعوة كل العرب من إقناعهم بأن الأمر لا يتعلق بإغلاق المكتب الخاص بممثليهم بقدر ما يتعلق بتفادي تسميم العلاقات بين باريس وبون، هذه الوضعية سوف تمتد الى غاية 1961 وهو التاريخ الذي حول فيه مكتب الجزائر الى المغرب حيث لم يكن للجزائريين نفس حرية التصرف ولكن العلاقات كانت جيدة مع ديوان العلاقات الخارجية وشخصيات ألمانية حاولت ان تعوض هذا النقائص .

أثاروجود الجزائريين في ألمانيا العديد من المشاكل، وضعيتهم الإدارية لم تكن واضحة وهو ما اعتبر أنهم ضمن اللاجئين السياسيين (أصدرت الآفلان قوانين صارمة من اجل التحكم في تصرفات الجزائريين وإصدار عقوبات في حق من يسيء التصرف، كما كانوا يساهمون بمداخيل لصالح الحرب ومن يمتنع عن الدفع يتعرض لعقوبات أحيانا تصل الى القتل، ومما زاد من تعقد الأمور مطالبة الممثلين الفرنسيين بألمانيا بضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية ومضاعفة وسائل الرقابة عليهم [1].

أما جريدة " كولنيش راوندشو" : المسيحية الديمقراطية : " من المهم هو بقاء الجيش على ولائه وإخلاصه للسلطة المركزية، وإذا اضطرت السلطة الشرعية على الضغط على السكان المدنيين الفرنسيين فإن الثوار الجزائريين سيجنون ثمارا أدبية وسياسية من هذه الحرب المدنية المصغرة [2].

يفهم من مقال الجريدة الديمقراطية المسيحية، يتبين أن صاحب المقال يؤيد أيضا ولاء الجيش السلطة المركزية وعليه تأييد سياسة الجنرال ديغول وحمل الكاتب كل انزلاق أمني فرنسي داخلي هو في صالح الثوار الجزائريين .

خصص السفير الألماني بفرنسا في 06 نوفمبر 1961، غير البعيدة عن حوادث 17 أكتوبر 1961 تحليلا للاحتجاجات ضد قهر رجال الشرطة وما تبعه من اعتقالات في المخيمات واختفاء أبرياء بدون أثر مع رفض تقديم الإسعافات للجرحى [3].

وبعد الاستقلال كانت ألمانيا ثالث دولة غربية تستقبل من قبل الرئيس أحمد بن بلة بعد كل من ممثلي فرنسا وأمريكا، حيث ألقى القنصل الألماني الذي كلمه عن ودية الشعب الألماني

1 . ". جون بول كاهن وكلاوس يرغن موللر، مصدر سابق ، ص 453 . 455 .

2 . جريدة العمل، "الصحافة الألمانية "، عدد 1323، (1960/01/26)، ص 04 .

3 . جون بول كاهن وكلاوس يرغن موللر، مصدر سابق، ص 436 . 437 .

والانجازات التي رأت النور منذ نهاية الحرب وكان الاعتراف بالجزائر كدولة مستقلة يوم 03 جويلية 1962 [1] .

2 . 2 . الموقف غير الرسمي (موقف الرأي العام) :

2 . 2 . 1 . الموقف الشعبي : لم يكن يعرف الشعب الألماني إفريقيا جيدا ولم يعش واقع محاربة الاستعمار إلا بشكل سطحي، كانوا يصوبون اهتماماتهم إلى دول المغرب بعد قرن من الاستعمار، فقد ظهرت المعاناة فيها بسبب الاستغلال ووحشية الجيوش الفرنسية، فلم تكن تأتهم الأخبار سوى ما يذاع في الصحافة من أحداث ساقية سيدي يوسف ومعركة الجزائر [2] .

و خلال مدة الحرب كانت فرنسا تريد أن تقنع الغرب بشرعية قتالها، ولكن الرأي العام الألماني بدأ يدرك حقيقة الأوضاع شيئا فشيئا، خاصة الإحداث العسكرية التي كانت تحدث أثناء الثورة خاصة 1956 و1957، أصبح ينظر إليها على أنها أعمال شنيعة، وأن هناك ثلاثة عوامل جعلت منه يغير اتجاهه : منها أعمال العنف من عمليات تعذيب التي تمت ممارستها في الجزائر بتدخل من حاملي الحقائب ساهم كثيرا في وصول القضية إلى الرأي العام بعمق من خلال ما كان يقترف من ظلم وقمع، والحد من حرية التعبير في الصحافة وكذلك عمل المخابرات الفرنسية سريا وتورطها في قتل الرعايا الألمان المتعاونين مع الآفلان خاصة المساهمين في قضية التمويل بالأسلحة والاعتداءات التي كانت تطالهم في البحر من خلال التفتيش [3] .

2 . 2 . 2 . موقف بعض المنتخبين الألمان : لقد عبرت شخصيات هامة تمثل تيارات سياسية ولا سيما أتباع الحزب الاشتراكي والديمقراطي، ومطالبتهم بالاستقلال ومن بينهم " هامبورغ بيتر بلاشستين" و" هيلموت كالبيتزر"[4]، كما وقفت بعض الشخصيات الألمانية المنتخبة مع الثورة الجزائرية منها " قيشنفسكي هانس يورقن" (1922 . 2005)، ذو توجه اجتماعي ديمقراطي، تولى الدفاع عن القضية الجزائرية أثناء حرب الاستقلال وبعدها، من خلال المساهمة في بناء الجزائر كمسؤول الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني ثم كنائب في البرلمان (البندوستاغ) 1957 .

1 . جون بول كاهن وكلاوس يرغن موللر، مصدر سابق ، ص 424.

2 . المصدر نفسه ، ص 454 .

3 نفسه ، ص . ص 459 . 460 .

4 . نفسه ، ص 456 .

1990، ثم وزير ونائب في البرلمان الأوربي [1]، هذا الأخير كثيرا ما وقف في البرلمان (بوندستانغ) ضد تحفظات حزبه إزاء المسألة الجزائرية واستاء من التنازلات التي ما فتئ يقدمها، وقد شرح في مذكراته بأنه كان مترددا في البداية خوفا من تعقد العلاقات الألمانية الفرنسية ولكن تين له انه كمنتخب يمكن أن يقدم مساعدات معتبرة، فقد خصص أماكن لإيواء بعض الطلبة والنقابيين وتمكينهم من الالتقاء مع بعضهم البعض والتدخل لدى الوزراء لصالحهم، كما كان ينظم لقاءات سرية بين الدبلوماسيين الألمان وممثلي جبهة التحرير الوطني مستفيدا من رحلاته المتعددة لتونس ولقائه برواد الحركة الوطنية هناك، هذه الاتصالات جعلت منه رجلا يخدم العلاقات بين ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وديوان العلاقات الخارجية، باختصار كان يعتبر سفيرا رسميا للحكومة الفيدرالية لدى جبهة التحرير الوطني [2].

و صرح "هانس جورجن ويشنوسكي" في سبتمبر 1962 بان 50 الى 60 في المائة من المترشحين للبرلمان الجزائري يعرفون المانيا بطريقة مباشرة ومن المرتقف انهم سيتذكرون المساعدة التي تحصلوا عليها [3] ، و تدخل كل من " هانس جورجن ويشنسكي" وجوكل فاشز" مصرين على إبراز الاخلاقيات الجيدة للافرن التي كانت مهتمة بتمدرس الشباب الذي تم التخلي عنه بسبب الحرب ودائما تدافع عن قضيتها [4] .

2 . 2 . 3 . موقف الطلبة من القضية الجزائرية : وقفت شريحة من الطلبة الألمانية موقفا إيجابيا من الثورة ، إذ نددت بالجرائم الفرنسية المقترفة في حق الشعب الجزائري، تمثل في الاتحاد القومي لطلبة ألمانيا الفيدرالية، أين ألقى السيد " هربرينغ " ممثل طلبة ألمانيا الفيدرالية ألقى كلمة بمناسبة الذكرى السادسة للثورة الجزائرية، أكد فيها مساندة الطلبة الألمان للشعب الجزائري المجاهد وندد بما تقترفه فرنسا من جرائم في الجزائر ولأن النصر سيكون حليف الشعب الجزائري لا محالة وأن حل المشكل الجزائري يجب أن يكون عن طريق تنظيم استفتاء تشرف على مراقبته الأمم المتحدة لا أن يفرض من جانب واحد "[5].

1 . . عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 269.

2 . جون بول كاهن وكلاوس يرغن موللر، مصدر سابق ، ص . ص 456 . 457 .

3 . المصدر نفسه ، ص 424.

4 . نفسه، ص 459 .

5 . جريدة العمل، " كلمة ممثل الاتحاد القومي لطلبة ألمانيا الفيدرالية "، عدد 1563 ،(1960/11/01 م)، ص 06 .

أما ما تعلق بالصحف ،فالبعض منها ما فتئت تنتقد السياسية الألمانية الداعمة لفرنسا في حروبها ولا سيما الجزائر، ففي مقال كتب في إحدى كبريات الصحف الألمانية " ديي فلت" كتبت حول مسألة طلب فرنسا لاسترجاع نفقات إقامة الجيوش الفرنسية بألمانيا فقالت متسائلة :" لماذا تساهم الآن ألمانيا الاتحادية في نفقات إضافية لإقامة الجيوش الفرنسية التي ستستخدم بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحرب الجزائر، وقد فاجأت هذه المطالب طبعا كل الذين يدركون بأنه لم تبق الآن وحدات عسكرية فرنسية تابعة للحلف الأطلسي جديرة بهذا النعت في ألمانيا الغربية، فقد سحبت فرنسا جميع قواتها المدربة وأرسلت بها للجزائر، فباريس إذن تطلب أن ندفع لها نفقات قوات لا وجود لها، إذ أن غالب القوات الفرنسية ترابط الآن بالجزائر، حيث يبدو أن الوضع لا ينبئ بأي تحسن وعلاوة على ذلك فإن القوات الفرنسية تستعمل بالجزائر أسلحة قد وضعت تحت تصرفها لتؤدي مهمتها في نطاق الحلف الأطلسي بأوربا "[1] .

إن هذا الموقف لجدير بالاهتمام والوقوف عنده لأنه يعد الأول من نوعه في رفع الصوت عاليا ضد سياسة فرنسا في الجزائر خاصة ما تعلق بالأسلحة الموجهة لضرب الجزائريين وربما هناك أصوات أخرى ستنضم لهذا وبالتالي تدرك فرنسا أن حلفاءها بدأوا يفقدون ثقتهم فيها .

و إثر الأحداث المختلفة التي أعقبت تصريح الجنرال شارل ديغول Charles De Gaulle فيما يتعلق بتقرير المصير للجزائريين وكذا الأحداث المترتبة عن هذا التصريح وحدوث اشتباكات في الجزائر بين الفرنسيين أنفسهم، علقت صحيفة " دار ميتاغ" الألمانية المستقلة : " إن الطريق الذي اختارها ديغول وإن كانت طريق الحل الوسط هي أفضل طريق إلى الآمن والسلام وهذا ما يأمله العالم الحر كله، لان ذلك يتماشى والمصلحة العامة وضرورة المحافظة على علاقات طيبة مع العرب والأفارقة "[2] .

يبدو أن كاتب المقال يؤيد سياسة شارلديغول Charles De Gaulle في طرحه الذي أقدم عليه باعتباره يتماشى والمصلحة الوطنية القومية .

و لئن وقفت بعض الصحف الموالية للحكومة ، فإن هناك من الصحف المحسوبة على الحكومة، انتقدت سياسة فرنسا العسكرية في شمال إفريقيا، ومنها الجزائر تحديدا، منها الجريدة "

1 . جريدة العمل، "أصوات من الخارج تنتقد سياسة فرنسا في الجزائر "، عدد 712، (1958/02/06)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها، "الصحافة الألمانية "، عدد 1323، (1960/01/26)، ص 04 .

جنرال انزيجر" التي هي لسان الحكومة نشرت فصلا تحت عنوان " فرنسا تضيع في أوربا ما تريد أن تحتفظ به في إفريقيا " قالت فيه :" قد غرقت فرنسا إلى الأذقان في حرب دامية، وإن بعض المئات من القتلى الذين يقع الإخبار بهم يوميا بالقطر الجزائري، وأن الأخبار الرائجة بشأن تعويض الجنود الفرنسيين الذين هم في ألمانيا بغيرهن من الفرق العسكرية الجزائرية لهو دليل قطعي على ما ذكرناه " ، وتضيف :" إن الجنود الذين هم من غير الجنس الأبيض والذين يقاتلون بإفريقيا الشمالية قد ظهر أنهم غير مأمون الجانب، كما أنهم قمة سائغة للدعاية الوطنية الجزائرية " ثم استطردت الجريدة تقول :" بعد قليل من الزمن سوف لا يكون في ألمانيا الغربية وفي فرنسا إلا جنود من المسلمين، وإن قوات القتال الفرنسية الحقيقية (يمكن أن لا تتجاوز ألوية الجيش العامل عدد الأصابع)، أصبح استعمالها من أؤكد الواجبات للدفاع عن الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا الشمالية، هذه الإمبراطورية التي أخذت أجزاؤها في التفكك والانحلال، إن الثورة التي تتأجج نيرانها بالقطر الجزائري هي بصدد تحطيم قوة فرنسا وعما قليل لن يمثل فرنسا في القارة الأوربية إلا جنود من الجنس الأبيض الذين أصلهم من مناطق بصدد الكفاح بغاية الشدة والحزم لقطع تظهر وسائلها العسكرية ير كافية لمواجهة حرب صغيرة المدى، تجد فرنسا نفسها في حيرة لإعلان ضعفها "[1].

2 . 3 . الدعم المادي :

قدمت المساعدات من قبل مجموعة بسيطة من الشباب الاشتراكيين أو الاتحاد النقابي وغيرهم ومما يذكر في هذا الشأن تقديمهم المساعدات الخيرية للطلبة الجزائريين هناك ، وتوفير مكان الإقامة لهم والإطعام وتعليمهم اللغة والتكوين المهني والثقافي وتوجّه إليهم منحا دراسية بوفرة وهو ما شكّل ضغطا على الحكومة الفيدرالية التي كانت تفضل المساعدات غير الحكومية[2] .

بادرت المنظمات والهيئات بتقديم مساعدات مادية للاجئين الجزائريين ولو كانت يسيرة وقليلة إلا أنها تعبر على مدى اهتمام شريحة من المجتمع الألماني بالثورة، ومنها طلبة شبيبة الصليب الأحمر، هذه الأخيرة وجهت للهلال الأحمر التونسي 144000 قطعة من الحليب المصبر لمساعدة اللاجئين الجزائريين، كما جمع الطلبة الألمان مبلغا قدره 95000 مارك لإعانة الأطفال اللاجئين ووصلت للهلال الأحمر خلال شهر مارس 1960[3].

1 . جريدة الزهرة، "فرنسا تضيع في أوربا ما تريد أن تحتفظ به في إفريقيا"، عدد 15234، (1956/03/01)، ص 01 .

2 . جون بول كاهن وكلاوس يرغن موللر، المصدر السابق، ص . ص 455 . 456 .

3 - جريدة العمل ،" مساعدات ألمانية للاجئين الجزائريين "، عدد 1502 ،(1960/08/19)، ص 02 .

بدأت ففي بداية من 1955 تتشكل شبكات مساندة القضية الجزائرية، حيث استقر مسئولون سياسيون جزائريون ومناضلون وغيرهم، ومع وضعيتهم المهنية المتردية والمعيشية إنصاف إليهم الضريبة الثورية المفروضة عليهم من قبل الآفلان، فقد فرض على كل عامل ما بين سنتي 1956 و1957 على حسب المدخول تتراوح في حدود 2000 فرنك شهريا والتجار أكبر من ذلك [1]، كما عملت شخصيات محسوبة على التيار الاشتراكيعلى جمع التبرعات منهم : نجد النائب الاشتراكي السيد " ليبر" الذي عمل على جمع التبرعات عام 1959 لممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وقدم مبلغا معتبرا قدر بعشرين ألف مارك ألماني لفائدة اللاجئين الجزائريين [2].

شاركت ألمانيا . كأفراد و ليست حكومة . من الناحية العسكرية في التكوين العسكري للجيش الجزائري ، فالألمان الذين كانوا يريدون الاستقلال لم يبقوا هنا ، منهم " كلوس لجوي" استحضر مرحلة الكفاح للجيش الشعبي الجزائري التي شارك فيها بعض رجال اليسار الألماني بالخصوص أمثال " جورج جونغلاس" إلى غاية انتهاء الحرب، فكرت إتحاديه الجزائر بفرنسا في إرسال أسلحة إلى المغرب لإمداد جيش التحرير الجزائري هذا المشروع نضج في 1960 . 1961 ورجال من جميع الجنسيات وجدوا أنفسهم في مختلف مراكز الإنتاج لدى المملكة الشريفية في ضواحي الدار البيضاء والرباط في مصانع مموهة منها في بساتين البرتقال، ومن بين العمال المغتربين الألمان نجد أيضا " كورت هانكر" الذي ساعد الجزائريين في جنوب ألمانيا، فكانت تصنع قاذفات القنابل اليدوية والمسدسات الرشاشة ذات النوعية المتواضعة ابتداء من صيف 1961، تأثير جيش الجزائري كان نفسيا أكثر مما هو عسكريا ومن كولون وبالتعاون مع اتحادية فرنسا أصبح "جونغكلاس" يتولى تنسيق القضية [3] .

03 . الموقف الرسمي الايطالي:

لم يخرج الموقف الرسمي الايطالي عن المواقف الغربية إزاء الثورة الجزائرية بحكم عضويته في الحلف الأطلسي و الذي يجيز ميثاقها تقديم الدعم المادي والمعنوي لأي عضو من الدول الأعضاء رغم موافقتها على فتح مكتب لجبهة التحرير الوطني في روما عام 1957 الذي ترأسه السيد صالح المحيوبي ثم خلفه الطيب بولحروف، وعليه فمواقفها السياسية تبدو محتشمة ومتواضعة

1 . جون بول كاهن وكلاوس يرغن موللر، مصدر سابق، ص 183 .

2 . مريم صغير، مرجع سابق . ص 345 .

3 . جون بول كاهن وكلاوس يرغن موللر، مصدر سابق ، ص . ص 439 . 440 .

منها ما تقدم به مندوبها في الأمم المتحدة بعد عرض فرنسا لمشروع تقرير المصير، حيث أكد السيد " كورتونا "، فيما يتعلق بمشروع شارل ديغول Charles De Gaulle حول تقرير المصير أمام اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة، أكد بأن حل القضية سيكون مطابقا للتقاليد التحريرية العظيمة بفرنسا ودعا إلى عدم تأخير ساعة وقف إطلاق النار لاعتبارات سياسية لا مبرر لها وقال : " وفي هذه المرحلة الدقيقة التي تجتازها القضية الجزائرية يمكن أن تكون قاعدة الدبلوماسية الخاصة أعظم من توصيات الجمعية العامة وتدخلاتها "[1] .

04 . موقف اليونان الرسمي :

كانت لليونان كغيره من الدول الغربية مواقف متواضعة جدا من الثورة الجزائرية وهذا بحكم الانتماء للمعسكر الغربي الداعم للرأسمالية التي تزعمتها أمريكا وفرنسا وبريطانيا قصد الوقوف في وجه الشيوعية، ومن جملة ما سجلناه من مواقف ما جاء على لسان مندوبه في الأمم المتحدة الذي طالب فرنسا بتطبيق قرارات الأمم المتحدة وتجسيد شعار الثورة الفرنسية، كان ذلك إثر المناقشات التي فتحت في المنبر الاممي أمام اللجنة السياسية للأمم المتحدة، أخذ الكلمة ممثل اليونان قائلا : إن الوقت قد حان لإقبار الاستعمار، إن النزاعات ذات الصبغة الاستعمارية يجب أن تتلقى حلولا سياسية ودور الأمم المتحدة هو بالتدقيق البحث عن مثل هذه الحلول ولهذا فلا يمكن أن نتحدث عن عدم أهلية الأمم المتحدة إذا كان الأمر يتعلق بشعوب مستعبدة ." ثم عرج المتحدث عن الإصلاحات التي باشرتها فرنسا قائلا :" إن الإصلاحات التي تقدمت بها فرنسا إنها متأخرة عن أوانها وينبغي أن تقبل فرنسا الحلول التي تقترحها الأمم المتحدة لأنه لا يمكن أن لا تطبق هذه القرارات إلا من طرف البلدان الضعيفة "، وأكد الممثل اليوناني أن الحكومة الفرنسية لا تمثل عواطف الشعب الفرنسي الكريمة، وختم خطابه بقوله :" إن حل المشكلة الجزائرية يتمثل في هذه الكلمات الثلاثة : "الحرية، والمساواة، والإخاء " [2].

1 . جريدة العمل، " مندوب إيطاليا "، عدد 1280، 1959/12/06 م، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها، "المناقشات في قضية الجزائر تتواصل "، عدد 407 ،(1957/02/12)، ص 01.

05 . موقف بلجيكا:

5 . 1 . الموقف الرسمي :

5 . 1 . 1 . موقف الحكومة البلجيكية :

كانت بلجيكا بعيدة عن الثورة الجزائرية عند اندلاعها، لكونها بلدا فرانكفونيا قريبة من فرنسا، وتحت تأثيرها، حتى الجزائريين كانوا قلة بهذا البلد، أغلبهم يعمل في المصانع والمناجم لذلك تميز الموقف الرسمي بالتبعية التامة للاستعمار الفرنسي، بل ودعمه سياسيا وعسكريا ومما نسجله في هذا الإطار أن "فرحات عباس" قام في جوان 1956 رفقة "أحمد فرنسيس" بزيارة إلى بروكسل لتقديم ندوة صحفية لكن وزير العدل البلجيكي منعه من للإدلاء بأي تصريح علني، حتى لا يتسبب ذلك في المساس بالعلاقات مع فرنسا جاء هذا في الوقت الذي صرح فيه وزير المستعمرات البلجيكي :" أن معاركنا في إفريقيا كانت دوما حروبا من أجل تحرير الشعوب السوداء من اضطهاد الغرب " [1] .

ساندت بلجيكا فرنسا في حربها الاستعمارية في الجزائر، باعتبارها عضوا في منظمة الحلف الأطلسي التي يفرض عليها التعاون، وكذا خروجها من الحرب العالمية الثانية منهكة، ضف إلى ذلك أنها هي في حد ذاتها كانت دولة استعمارية في إفريقيا ولعل الشعب الكونغولي يدرك ذلك أكثر من أي شعب آخرو ما تصريح وزير المستعمرات البلجيكي بأن حكومته تعمل من أجل نحرير الشعوب ، و هو تصريح ينم عن نفاق سياسي ليس إلا .

5 . 1 . 2 . موقف مجلس الشيوخ البلجيكي : أبدى رئيس مجلس الشيوخ البلجيكي اهتمامه بالمسألة الجزائرية، ودعا الطرفين (الجزائري والفرنسي) إلى الحل الذي يكمن في المفاوضات، جاء هذا في مقال للمسيو " بول ستروي "، تحدث عن تطور القضية الجزائرية ومما جاء فيه :" لا يمكن لأحد الخصمين المتقابلين أن يأمل حل للمشكلة الجزائرية المؤلمة بالقوة المسلحة، هذه الحقيقة التي اختفت اليوم قليلا وراء تصريحات شديدة ولكنها ستظهر من جديد إلى العيان في يوم قريب ." ومضى رئيس مجلس الشيوخ البلجيكي يقول :" الحل الوحيد المعقول هو الذي يتمثل في فتح مفاوضات، فتجرى مفاوضات حول وقف إطلاق النار بين السلطات العسكرية الفرنسية وأولائك الذين يقاتلونها، وتجرى في الوقت نفسه مفاوضات أخرى حول شروط تقرير المصير وصيغه،، يجوز أن

1 . جريدة البلاد، يومية جزائرية ، " بلجيكيون ساندوا الشعب الجزائري..."، عدد 1514، تاريخ (2004/11/06)، ص 7 .

يتضمن شبه ندوة مائدة مستديرة على أن تكون لا مع ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فحسب، لأنهم لا أهلية لهم لتحديد رسم كافة المسلمين (من أهل الجزائر) بل مع ممثلي كل الشعب الجزائري " [1].

هي التفاتة من رئيس مجلس الشيوخ بضرورة فتح باب المفاوضات، لكنه تدخل في أمر لا تستسيغه جبهة التحرير أو الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهو المائدة المستديرة التي عملت الثورة منذ انطلاقها على أن تكون مع الممثل الشرعي والوحيد وهي جبهة التحرير الوطني التي أصبحت ممثلة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، على أساس أن كل التنظيمات الوطنية انصهرت في الجبهة عام 1956، والبقية اعتبرت مناوئة بل ومناهضة للشعب الجزائري، ولعل أهمها الحركة الوطنية الجزائرية .

5 . 2 . الموقف غير الرسمي :

5 . 2 . 1 . موقف بعض الأحزاب البلجيكية :

عمل الحزب الاشتراكي البلجيكي . رغم التأثير الفرنسي على بعض أعضائه . ، على تحسيس الرأي العام، بأهمية المسألة الجزائرية، مناهضا صور وأساليب التعذيب في حق الجزائريين، وامتد تأثيره إلى بعض المثقفين البلجيكيين، إذ كان البعض منهم منضما للحزب وفي نفس الوقت يعمل في الصحافة أو في النقابة أو غيرها من تنظيمات المجتمع المدني، الأمر الذي أخرج القضية الجزائرية من إطارها الضيق إلى أفق التنظيمات المساندة للسلام والمناهضة للاستعمار [2] .

5 . 2 . 2 . الهيئات الشعبية :

أ . اللجنة البلجيكية من اجل السلام في الجزائر: مثلت اللجنة البلجيكية من أجل السلام في الجزائر أقلية فاعلة في المجتمع البلجيكي سنة 1957، هذه اللجنة ضمت كل المتعاطفين النشطين مع القضية الجزائرية وكانت تتوفر على منبر هو صحيفة " لا غوش" التي تنتمي إلى اليسار كما أنشأ عضوان من هذه اللجنة المركز الدولي للصحافة ببروكسل وقام رئيس بلدية " سان خوزي" وهو صديق آخر للجزائر السيد " غي كودال" بمنح رخص إقامة للجزائريين القادمين من فرنسا للبحث عن

1 . جريدة العمل، "رئيس مجلس الشيوخ البلجيكي يدعو إلى التفاوض"، عدد 1371، (1960/03/16)، ص 01.

2 . جريدة البلاد، " بلجيكيون ساندوا الشعب الجزائري..."، عدد 1514، تاريخ (2004/11/06)، ص 7 .

العمل وأصبحت اللجنة المحرك الرئيسي للعمل مع الجزائريين من خلال عملية التحسيس الواسعة التي باشرتها تجاه نخب المملكة، ونشطت أكثر بشمال البلاد في مدينة " لي فلاندر"، حيث كان هناك اعتقاد شعبي راسخ بالعمل الإنساني السلمي[1] ، و امتد نشاط هذه اللجنة إلى التبرعات المادية ، حيث عرفت أمستردام وصول قافلة تضم خمسين سيارة نقل تحتوي على خمسة عشر طنا من الملابس والمواد الغذائية والأدوية وهي في طريقها إلى تونس، موجهة للاجئين الجزائريين بتونس[2]، هذه التبرعات أوصلها خمسون متطوعا إلى الميناء الهولندي [3].

ب . هيئة المحامين البلجيكيين : دافعت هيئة المحامين البلجيكيين عن جبهة التحرير الوطني، الممثلة في الأساتذة: "سارج مورو" وأندري مارشي" و"مارك دوكول" و"سيسيل دراب "، ونشطت هذه الهيئة بشمال البلاد خاصة "منطقة ليل"، حيث لعبت دورا هاما في نقل توجيهات قيادة جبهة التحرير الوطني إلى المناضلين الموقوفين، وغالبا ما كانت تحضيرات الدفاع تنظم في يومين أو ثلاثة لدى الأستاذ " سارج مورو"، الذي كان يعتبر نفسه عضوا دائما بجبهة التحرير الوطني، بحضور هيئة باريس " أوصديق" و"فارجيس" و"بن عبد الله"، إلى جانب مسؤولي فيدرالية فرنسا "عمر بوداود" و"علي هارون" [4] .

5 . 2 . 3 . الموقف الشعبي البلجيكي :

سجل لموقف الشعبي البلجيكي بعض المبادرات الفردية، منها أنه في سنة 1956 قام عدد من الطلبة الجزائريين باستئجار غرف بمحل مصممة الأزياء " ايريني جاكمان" الشهيرة، وتطورت العلاقة فيما بعد إلى إيواء مسئولي جبهة التحرير الوطني، بموافقة زوجها " لويس" بشرط تحري السرية، بل ومنحهم منزله الكائن بأحد الأحياء الراقية ببروكسل، وبقي البيت يأوي الجزائريين من طلبة ومسئولين في الجبهة وحتى خلية الدعم الفرنسية التي تعرف بـ " شبكة جونسون" التي تعززت في الستينيات أكثر، بتوطيد العلاقات مع بعض البلجيكيين المختصين في النقل السريع لمسئولي

1 . جريدة البلاد، " بلجيكيون ساندوا الشعب الجزائري..."، عدد 1514، تاريخ (2004/11/06)، ص 7 .

2 . في الوقت الذي كانت فيه بعض الجمعيات البلجيكية تعمل على إرسال مساعدات غذائية وطبية وغيرها للاجئين الجزائريين بتونس، عملت الحكومة البلجيكية على دعم فرنسا الاستعمارية بالسلاح منها على سبيل المثال : تحلي إحدى الشركات البلجيكية في أفريل 1956 عن كل ما تملكه من طائرات "الهيليكوبتر" للحكومة الفرنسية، مضحية بمصالحها التجارية في سبيل القضاء على الثورة، أو سعيا منها في أن بهذا العمل يمكن الحفاظ على فرنسا في الجزائر.، ينظر : عمار قليل، مصدر سابق، ص 411 .

3 . جريدة العمل ،" مساعدات اللاجئين الجزائريين "، عدد 1446 ،(1960/06/16)، ص 03 .

4 . جريدة البلاد، بلجيكيون ساندوا الشعب الجزائري..."، عدد 1514، تاريخ (2004/11/06)، ص 7 .

الجبهة، والنشاطات الثانوية كتهريب بعض الآلات والبطاقات المزورة والأسلحة اليدوية إلى غاية الاستقلال .و في مدينة "لياج" تم إنشاء شبكة دعم أخرى كانت تستقبل مسئولي جبهة التحرير الفارين من فرنسا بتوفير النقل بالسيارات نحو ألمانيا ويوغسلافيا لشراء الأسلحة اليدوية والآلات الكاتبة (رونيو) ووثائق التعريف المزورة [1] .

06 . موقف الرسمي لجمهورية أيرلندا :

سجلت جمهورية أيرلندا تطورا ملحوظا التي دخلت على الخط لمناصرة الشعب الجزائري في المناقشات العامة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1957 ، ولحسن الحظ أن القضية الجزائرية في هذه المناقشات حظيت باهتمام بالغ من دول عديدة، وقررت الجمعية العامة بحث القضية الجزائرية بحثا شاملا ، نسجل هنا تدخل المندوب الايرلندي ووزير خارجيتها السيد" فرانك أيكن" لدى الامم المتحدة و ألح على وجوب منح فرنسا للجزائر حق تقرير المصير، وأكد بأن في ذلك خير فرنسا ومعمريها وراحة ضمير أصدقائها وسلام العالم يقول :" إننا نطلب من فرنسا أن تمنح حق الجزائر في تقرير مصيرها بنفسها في أقرب وقت ممكن، وهذا العمل يرجع فرنسا مكانتها التاريخية وإننا نطلب من فرنسا أن تحرر الجزائر كي تتحرر هي نفسها من الجزائر "[2] .

07 . الموقف الرسمي النرويجي:

وقفت النرويج موقفا معارضا لأي استعمار، ومرد ذلك للضغط الذي كان يمارسه الرأي العام الداخلي على حكوماتهم بشكل عام، بما في ذلك الوجود الفرنسي في الجزائر، واعتبرت القضية الجزائرية مسألة تصفية استعمار، وما يدل على الموقف المناهض للاستعمار هو استقبال السيد "صالح محيوبي" من قبل شخصيات نرويجية منها رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان ووكذلك رئيس المكتب السياسي في وزارة الخارجية وأيضا بعض ممثلي الأحزاب السياسية أبرزهم ممثل الحزب الاشتراكي [3]، لكن هذا لا يعني أن النرويج وقفت موقفا إيجابيا مع الثورة منذ الوهلة الأولى، فإلى غاية 1960 اتسم موقفها بالسلبية وهو ما نقلته جريدة "العمل أن وزير الخارجية النرويجي كان صرح في نيويورك أن حكومته قد تغير موقفها السلبي إزاء القضية الجزائرية في هذه السنة بعد أن كانت تحجم عن التصويت عند عرض اللوائح الخاصة بهذه القضية في الأمم المتحدة .

1 . جريدة البلاد، " بلجيكيون ساندوا الشعب الجزائري..."، عدد 1514، تاريخ (2004/11/06)، ص 7 .

2 . جريدة العمل، "مندوب ايرلندا يقول ....، عدد 595، 1957/09/21، ص 01 .

3 . المركز الوطني للأرشيف، وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية، صندوق رقم 13 .

الموقف الرسمي النرويجي، ورغم معارضته للاستعمار إلا أنه كان متلكئا في اتخاذ موقف صريح وهو ما أثار حفيظة الزعيم السياسي مستر " فين موي" رئيس لجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان النرويجي الذي وجه نداء لحكومة النرويج يطلب فيه منها اتخاذ موقف واضح تجاه القضية الجزائرية وتأييد إجراء استفتاء بالجزائر تحت مراقبة الأمم المتحدة وانتقد بشدة سياسة فرنسا تجاه الجزائر وقال : " لست أهاجم فرنسا بالذات بل تلك السياسة "، وأضاف بأن التيار المؤيد لإقرار السلم في الجزائر يشتد لدى الرأي العام الفرنسي " [1].

عموما تباينت مواقف الدول الغربية ، فبريطانيا وبحكم علاقاتها التاريخية مع فرنسا ومصالحها في إطار الحلف الأطلسي ،و كذلك الشأن بالنسبة لألمانيا وبلجيكا، كان موقفها مؤيدا لفرنسا اللهم بعض التصريحات من هنا وهناك التي تدعو للحل والتفاوض، أما بقية الدول من إيطاليا واليونان، والنرويج وايرلندا، فتميزت مواقفهما بضرورة الحل السلمي والقبول بالتفاوض وفق قرارات الأمم المتحدة، وأغلب التصريحات تبناها إما برلمانيون أو مندوبون في الأمم المتحدة وفي فترة تزامنت واشتداد لهيب الثورة .

كما تجلت المواقف غير الرسمية الأوربية في أحزاب المعارضة وبعض مما جاء في صحف المعارضة أو المستقلة، هذا أمر طبيعي وكذا بعض الشخصيات المناضلة في إطار حقوق الإنسان ووجدنا هذا في الموقف البريطاني ، أما ما تعلق بالمساعدات المادية فهي قليلة جدا مقارنة مع إمكانيات هذه الدول و اقتصرت على البعض من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبلجيكا

ثالثا: موقف دول أوربا الشرقية (المعسكر الشرقي)

01 . موقف الاتحاد السوفيتي (روسيا) :

1 . 1 . الموقف الرسمي السوفياتي :

1 . 1 . 1 . الموقف السياسي والديبلوماسي :

ظل موقف الحكومة السوفيتية إلى غاية 1958 يميل لصالح الفرنسيين، البعض منهم يفسر هذا التوجه بتغلب المصلحة السياسية والإستراتيجية على المصالح الإيديولوجية بما فيها كسب فرنسا

1 . جريدة العمل، "زعيم برلماني نرويجي... "، عدد 1561، (1960/10/29 م)، ص 01 .

الأوربية التوجه على حساب النفوذ الأمريكي في أوربا .

و بقي الاتحاد السوفيتي يعتبر القضية الجزائرية مشكلة داخلية تعني فرنسا ويجب أن يحل داخليا وأن : " المشكل القائم في شعوب الاتحاد الفرنسي، ولهذا لا يمكن الاتحاد السوفيتي التدخل في الشؤون الداخلية للدولة ." وهذا ما أكده مولوتوف أحد القادة السوفيات : " إن رغبة الحكومة السوفيتية هي أن تبقى فرنسا في الجزائر [1].

أصدرا الماريشال " نيكولاي بولغانين Nikolai Boulganine" و" قي موللي Guy Mollet " بالكرملين أصدرا بلاغا بخصوص القضية الجزائرية مفاده:" إن الوزراء السوفيات قد أعربوا عن أملهم في أن تعطى الحكومة الفرنسية لهذه المشكلة الهامة الحل المناسب لروح هذا العصر ولمصلحة الشعوب "[2] .

بدأت الحرب الجزائرية مع فرنسا تأخذ طابعها الدولي أكثر من ذي قبل سيما مع الدول ذات الوزن الثقيل أمثال "روسيا" التي بدأ موقفها يتطور لصالح المسألة الجزائرية بداية من 1958، نلمس ذلك من الرسالة التي وجهها الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي . آنذاك . "نيكيتا خروتشوف Nikita Khroutchev" لبريطانيا ندد فيها بالخروقات الفرنسية التي تسلكها حكومة " فيليكس غايار" Félix Gaillard" في الجزائر واستنكر فضاعة القمع والتنكيل والإرهاب المسلط على الشعب الجزائري الذي لم يطالب إلا بحقه المشروع في الحرية والكرامة وقال " نيكيتا خروتشوف خروتشوف Nikita Khroutchev"" في هذه الرسالة :" إن الحرب الاستعمارية في الجزائر متواصلة منذ أربع سنوات وقد تسببت في إزهاق عشرات الآلاف من الأرواح وإراقة الدماء البرئية ...."، وأضاف إن الشعوب المغلوبة على أمرها تريد التخلص نهائيا من نير الاستعباد ومنها من تحررت من رواسب الاستعمار ومنها من تناضل حاليا لاسترجاع سيادتها ومنها من تعد العدة للقيام بثورة التحرير التي ستكسر قيود العبودية البالية "...."[3].

واصل الامين العام للحزب الشيوعي السوفييتي " نيكيتا خروتشوفNikita Khroutchev"" الحديث عن الحرب الجزائرية وتحديدا يوم 19 مارس حين صرح لمبعوث " الفيغارو" عن السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، بقول مراسل الفيغارو :" بعد أن أبدى خروتشوف استغرابه من تلك

1 . . مولود قاسم نايت بلقاسم، مصدر سابق، ص 178 .

2 . جريدة العمل، " حل قضية الجزائر بما يناسب روح العدل "، عدد 178، ' 1956/05/20)، ص 01 .

3 . الجريدة نفسها ، " روسيا تدرس حوادث شمال افريقيا "، عدد 744، ' 1958/03/15)، ص 03 .

السياسة التي يسلكها شعب عرفه التاريخ ثوريا محبا للحرية والديمقراطية "، ويضيف:" لقد مرت عدة أعوام واصلت خلالها الحكومات الفرنسية المتعاقبة حربا استعمارية في الجزائر محاولة تدعيم الاستعمار في ذلك الربوع وتقوية ساعد العبودية، لكن فرنسا ستجبر في بخر الامر على الرجوع على أعقابها وستكون الهزيمة مثالها في الجزائر أيضا إذا لم يتب قادتها إلى رشدهم ولم يقيموا الدليل على حكمتهم " [1].

من جهته ينقل مراسل جريدة "العمل" تصريحات "نيكيتا خروتشوفNikita Khroutchev" على أنها بادرة أمل للجزائر يقول :" للمرة الثانية في بحر هذا الشهر . أي شهر مارس 1958 . خروتشوف يندد بحرب الإبادة في الجزائر ويتحدث عن كفاح الشعب الجزائري وعن إرادته الثورية التي ستحول دون استسلامه، وفي هذه المرة حذر فرنسا من مغبة السياسة الاستعمارية التي تسلكها في الجزائر والتي تنتهي بها حتما إلى الهزيمة مذكرا إياها بخيبتها في الهند الصينية " [2] وتحديدا يوم 19 مارس صرح لمبعوث " الفيغارو" عن السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، وبقول مراسل الفيغارو :" بعد أن أبدى خروتشوف استغرابه من تلك السياسة التي يسلكها شعب عرفه التاريخ ثوريا محبا للحرية والديمقراطية ، يندد بحرب الإبادة في الجزائر ويتحدث عن كفاح الشعب الجزائري وعن إرادته الثورية التي ستحول دون استسلامه، وفي هذه المرة حذر فرنسا من مغبة السياسة الاستعمارية التي تسلكها في الجزائر والتي تنتهي بها حتما إلى الهزيمة مذكرا إياها بخيبتها في الهند الصينية ."، ومما قاله أيضا الزعيم نيكيتا خروتشوفNikita Khroutchev:" لقد مرت عدة أعوام واصلت خلالها الحكومات الفرنسية المتعاقبة حربا استعمارية في الجزائر محاولة تدعيم الاستعمار في ذلك الربوع وتقوية ساعد العبودية، لكن فرنسا ستجبر على الرجوع على أعقابها وستكون الهزيمة مثالها في الجزائر أيضا إذا لم يتب قادتها إلى رشدهم ولم يقيموا الدليل على حكمتهم " [3].

واصل ألقى مسيو " نيكيتا خروتشوفNikita Khroutchev " رئيس الحكومة السوفياتية خطابا أمام ندوة أعضاء حلف فرسوفيا وتعرض في خطابه إلى القضية الجزائرية فقال : " مازالت فرنسا تواصل الحرب ضد الشعب الجزائري الذي يدافع عن حقه الشرعي في الاستقلال، ولا شك أن حل القضية الجزائرية بالطرق السلمية وترضية رغبات الشعب الجزائري في نطاق الروابط التاريخية بين فرنسا والجزائر مما يخدم قضية السلم في العالم "، وأضاف : " إن حرب الجزائر يمكن أن تمتد

1 . جريدة العمل ، " خروتشوف يتحدث عن الجزائر "، عدد 754، ' 1958/03/27)، ص . ص 01 . 03 .

2 . أحمد، "قد يعود الفضل في استقلال الجزائر إلى خروتشوف "، جريدة العمل، عدد 754، '(1958/03/27)، ص 01 .

3 . الجريدة نفسها ، " بقية تصريحات خروتشوف "، عدد 754، ' 1958/03/27)، ص 03 .

بلدان أخرى وتصبح حربا واسعة النطاق وذلك مما يثير قلق الاتحاد السوفيتي" ، وختم قائلا : " أما إذا عملت فرنسا على وضع حد لحرب الجزائر فإنها تكون قد قامت بعمل جليل لتوطيد السلم بين شعوب العالم " [1] .

و يذهب الرئيس " نيكيتا خروتشوفNikita Khroutchev " في إبداء رأيه في مشروع "شارل ديغولCharles De Gaulle " بشأن تقرير المصير الذي عرضه في 1959/09/16 قائلا : " إننا نأمل في تسوية المشكلة الجزائرية طبقا لتصريح 16 سبتمبر ." ويضيف :" لقد رحبنا بتصريح ديغول في 16 سبتمبر، ونعتقد أن هذا التصريح أكثر معقولية مما قيل في هذا البيان، أما من ناحية موقفنا من السياسة الاستعمارية فإننا لم ننفك وسنظل أبدا ضد الاستعمار إلى النهاية، وأود أن أقف عن الحديث عن هذه المسألة لاجتناب الزيادة في تشعبها وأملنا أن يتم حسمها وفقا لمشروع ديغول وأعني طبعا تصريح 16 سبتمبر الأخير " [2].

لم تتردد جبهة التحرير الوطني في نقد سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه حرب التحرير وتعامل الاتحاد السوفياتي مع فرنسا على حساب قضية تحرر يفترض أن يكون الاتحاد السوفياتي قائدا ومساندا لها معنويا وماديا : " ...إن رئيس الجمهورية الفرنسية رجل مفتون بالعظمة ...و استدعى "خروتشوف" إلى زيارة فرنسا ليصافحه بيده المضرجة بالدماء، دماء الحرية التي يريقها ديغول كل يوم في الجزائر بدون حساب، دماء الحرية التي جعلها ماركس معبد الشعوب الذي يصلي له الجماهير البشرية الصلاة واحدة ...إننا لا نجد أي حرج في أن نذكر ابن الفلسفة الماركسية الثورية بالمقدسات التي يستهتر بها الآخرون، ولا نجد حرجا في تذكير الرجل الذي زار آسيا قبل أن يزور باريس بأن رسالته نحو شعوب آسيا وإفريقيا أشرف من منافعه مع الطغاة" [3].

انتقد " " نيكيتا خروتشوفNikita Khroutchev " قتل الآلاف من الجزائريين، وما قامت به فرنسا من حرق وتدمير يقول: " في عصرنا الحاضر الذي هو عصر التقدم والاكتشافات المدهشة تقوم فرنسا في الجزائر بحرب تستخدم فيها الطيران والمدفعية الثقيلة والدبابات والقنابل المحرقة ووسائل إبادة جماعية وذلك ضد الجزائريين الذين يكافحون منذ ست سنوات بكل شجاعة من أجل الاستقلال وحرية وطنهم ..."، ثم قال : " لقد قتل مئات الآلاف من الجزائريين وأحرقت ودمرت قرى

1 . جريدة العمل ، "خروتشاف : لا بد من ترضية رغائب الشعب الجزائري، عدد 806، 1958/05/28 م، ص 01 .
2 . الجريدة نفسها ، "في تصريح للصحفيين بباريس خروتشوف يعلن"، عدد 1366، 1960/03/16 م، ص 03 .
3 . جريدة المجاهد، العدد 65، (1960/04/04)، ص 1 .

ومدن عديدة وزج بخمس السكان في المحتشدات في حين يسقط أبناء فرنسا من أجل هذه القضية الظالمة "[1].

أدرك الاتحاد السوفيتي بتتالي الأحداث ودخول الجزائر المفاوضات السرية بينها وبين الحكومة الفرنسية، أن الشعب الجزائري سيحقق الانتصار سيما وأن الحكومة الفرنسية اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من خلال فتح المفاوضات معها، هنا لجأ الاتحاد السوفيتي للاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 03 أكتوبر 1960 .

و لعل ما دفع السوفيات للميل للقضية الجزائرية من خلال المعطيات التي استجدت في فترة نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات منها :

1 . بروز معطيات بما فيها مفاوضات أيفيان تؤكد النصر الحتمي لحرب التحرير الجزائرية وأن الاستمرار في عدم الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة سوف يؤثر سلبا على بناء علاقات سوفيتية ودية مع الجزائر المستقلة بعد استرجاع سيادتها

2 . تجاهل القضية الجزائرية سيدفع بقادة الثورة الارتماء في أحضان الصين القوة المنافسة للاتحاد السوفيتي في عالم الجنوب

3 . الرأي العام الداخلي وكذا المنظمات الجماهيرية التي طالبت الحكومة بضرورة الوقوف إلى جانب حركات التحرر من خلال المظاهرات الدورية التي تندد بالقمع الاستعماري

4 – اعتراف الاتحاد السوفيتي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاء بعد إقناع الجزائريين للسوفيات التي أتت بعد زيارة السيد فرحات عباس على رأس وفد حكومي إلى الاتحاد السوفيتي أكتوبر 1960 ذلك ما أكده الرئيس "خروتشوف" في نيويورك :" اجتماعي بوفد الحكومة الجزائرية، إنه أمر واقع ...إن ديغول يعد معترفا بها مادام قد تفاوض مع مبعوثيها (1960/10/02) [2].

دفعت كل هذه العوامل بالاتحاد السوفيتي ليقول في أكتوبر 1960 : " إن فرنسا تشن حربا طاحنة في الجزائر مستعملة الطائرات والمدافع والدبابات وقنابل النابالم وغيرها من وسائل الإبادة ضد الجزائريين الذين يكافحون منذ سنوات بكل شجاعة وبطولة من أجل حرية وطنهم لاستقلاله، لقد قتلت

1 . جريدة العمل، "خروتشوف يطالب بتصفية الاستعمار في العالم "، عدد 1531، (1960/09/24 م)، ص 04 .

2 . جريدة المجاهد، " تصريحات خروتشوف في نيويورك عن الجزائر "، العدد 79، (10/10/ 1960)، ص 04 .

فرنسا مئات الآلاف من الجزائريين، ودمرت وأحرقت مئات المدن والقرى وقذفت بخمس السكان في المحتشدات، إن هذه الوضعية لا يمكن أن نسمح باستمرارها ولا يمكن أن تدوم أكثر مما دامت، ومضى يقول في ندوة صحفية مرتجلة :" أساند اقتراح الحكومة الجزائرية، إن الجزائريين يعرفون أحسن من أي أحد أليق الحلول بهم، إن عواطفنا معهم، لان عواطفنا تميل مع المكافحين من أجل الحرية والاستقلال [1]و في معرض آخر أثناء دورة الأمم المتحدة بنيويورك، كانت للرئيس السوفيتي " خروتشوف" كلمة أمام ممثل الحكومة المؤقتة السيد كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع، أعرب فيها عن تمنياته بالنصر للثورة الجزائرية وأن شارل ديغول Charles De Gaulleقد اعترف بتقرير المصير يقول : " أحييكم وأتمنى لكم الانتصار "، وأضاف : " إن ديغول اعترف فعليا بالحكومة الجزائرية عند قبوله التفاوض معها، على الاعتراف بحكومتكم لن يأتي من تلقاء نفسه بل أنتم الذين تحصلون بالقوة ونحن نعطف عليكم أنتم لا على غيركم ." واستطرد قائلا : " إن القوة هي التي تسود هناك والعرب هم الذين يسكنون الجزائر فليمنحوا حقهم في الاستقلال وأن مليون بشر لا ينبغي أن يسيطر على ثمانية ملايين ." وأخيرا أكد أنه ما يزال يناصر سياسة تقرير المصير التي حددها شارل ديغول [2].

خاطب "" نيكيتا خروتشوفNikita Khroutchev " مواطنيه لدى عودته من نيويورك، وفي خضم حديثه تطرق لقضايا الاستعمار والتحرر ومنها الجزائر قائلا : " إن الكفاح الجزائري يكسب كل يوم تأييد ا جماعيا جديدا وبالرغم من هذا فقد غير الجنرال ديغول موقفه الجريء السابق وعوض تقرير المصير الحر بتقرير مصير اختاره هو سلفا ." ثم عبر الرئيس السوفيتي عن تمنياته للشعب الجزائري وقال :" إننا اعترفنا فعليا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تنتشر سلطتها يوما بعد يوم، إن الشعب الجزائري يكافح منذ ست سنوات من أجل استقلاله، والاستعماريون الفرنسيون يريدون أن يجبروه على الخضوع ولكنهم لن يدركوا هذا الهدف لان العالم كله يؤيد كفاحه كما تؤيده بعض الطبقات في فرنسا نفسها ." ومضى الرئيس السوفيتي يقول :" لقد سجلت المشكلة الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة عدة مرات ولكن الاستعماريين نجحوا في كل مرة في تأخير مناقشتها، أما في هذه السنة فإنهم لن ينجحوا، أما نحن فأن تتخلى ن مليون فرنسي يعيشون هناك، فقلنا لهما : إن الجزائريين أيضا لا يستطيعون أن يسلموا في حقوقهم، ولا زلنا نعتقد حتى اليوم أن مبدأ تقرير المصير هو الذي يمكن وحده الجانبين من الوصول إلى حل، وإذا لم يقبل الفرنسيون هذا الحل فإنهم

1 . . جريدة المجاهد ، "الرئيس خروتشوف في ندوة صحفية بنيويورك "، المجاهد، العدد 78، (1960/10/03)، ص 02 .

2 . جريدة العمل، "خروتشوف لكريم بلقاسم "، عدد 1540، (1960/10/05 م)، ص 01 .

سيخسرون الصفقة إثر هزيمة عسكرية لابد أن تأتي قريبا ، " وأخيرا يقول في خطابه :" ونحن نتتبع باهتمام بالغ كفاح الشعب الجزائري البطل ونعطف عليه ونؤيده لأنه يخوض غمار حرب عادلة ونحن نعارض الحروب الغاشمة ونؤيد الحروب العادلة، وقد اعترفنا بالحكومة الجزائرية ويلذ لي أن أكرر هذا الاعتراف على أن الحكومة الفرنسية نفسها قد اعترفت بالحكومة الجزائرية عندما أجرت معها عدة اتصالات " [1] .

ساند الرئيس "" نيكيتا خروتشوفNikita Khroutchev " في تقريره أمام إطارات الحزب الشيوعي السوفيتي مساندة الشيوعيين مساندة تامة ودون تحفظ لكفاح الشعوب التحرري العادل من أجل استقلالها وطرد الغاصبين وتحدث عن حرب الجزائر كمثال للكفاح التحرري وأعلن عن مساندة الاتحاد السوفيتي للوطنيين الجزائريين وقال :" ما هي هذه الحرب .إنها ثورة الشعب العربي ضد المستعمرين الفرنسيين، إنها حرب تحررية أعلنها الشعب من أجل الاستقلال، إنها حرب مقدسة ونحن نعترف بشرعية حروب كهاته وسنستمر في مساندة الشعوب المكافحة من أجل حريتها " [2].

جدد الرئيس السوفييتي " نيكيتا خروتشوفNikita Khroutchev تأييده للشعب الجزائري في برقية للرئيس فرحات عباس، ومما جاء فيها :" إن السوفيتيين يكبرون استبسال الشعب الجزائري الذي يقوم منذ ما يزيد عن الست سنوات بكفاح من أجل تحرره القومي ويؤازرون بكل قوى هذا الكفاح العادل، إن الشعب الجزائري البطولي الذي يذود عن الحرية والاستقلال ووحدة وطنه قد أحرز على عطف كل الشعوب التقدمية ." وأضاف :" إن هذا الشعب يساهم بكفاحه في تحرير القارة الإفريقية برمتها من براثن الاستعمار وإن عزمه الراسخ على الفوز بحقه الشرعي في تقرير المصير وإنشاء دولة جزائرية مستقلة هو بمثابة العربون لنجاح القضية العادلة التي ضحت من أجلها آلاف عديدة من الوطنيين الجزائريين ولإقرار السلم بكامل الجزائر التي عقدت عليها آمال منذ عهد بعيد " [3] .

ورد سيل من البرقيات المساندة والمؤيدة للقضية الجزائرية إلى مقر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بمناسبة الذكرى السابعة لاندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، وجاءت كل هذه البرقيات معبرة عن تضامن الحكومات والمنظمات مع الجزائر المكافحة، وفي هذا السياق وجه الرئيس السوفييتي " نيكيتا خروتشوفNikita Khroutchev " رسالة للرئيس بن يوسف بن خده عبر فيها عن شعوره

1 . جريدة العمل ، "خروتشوف يخطب في آلاف المواطنين "، عدد 1554، (1960/10/21 م)، ص . ص 01 . 04 .
2 . الجريدة نفسها ، "خروتشوف يؤكد من جديد تأييده للجزائر " ، عدد 1631، تاريخ (1961/01/19)، ص 06 .
3 . نفسها ، "الرئيس خروتشوف يؤكد... " ، عدد 1755، تاريخ (1961/06/15)، ص 06 .

بالصداقة والعطف العميقين اللذين يكنهما الشعب السوفييتي للشعب الجزائري الذي يخوض كفاحا بطوليا من أجل استقلاله ، وواصل قائلا :" لقد وجد كفاح الشعب الجزائري اعترافا دوليا ومساندة من كافة الشعوب المحبة للسلام والتي تطالب بوضع حد لهذه الحرب الاستعمارية التي تشنها فرنسا على الجزائر ." وختم قائلا :" والسوفياتيون يساندون كفاح الجزائريين العادل من أجل تحريرهم ويكبرون غاية الإكبار عمل الشعب الجزائري من أجل قضية إفريقيا ومن أجل تحريرها من الاستعمار " [1].

أرسل رئيس الحكومة السوفيتية " " نيكيتا خروتشوفNikita Khroutchev " برقية للسيد بن يوسف بن خده رئيس الحكومة المؤقتة تهنئته بفوز الشعب الجزائري باستقلاله نجاح الاستفتاء الذي خول للجزائر الاستقلال يوم 1962/07/01، وجاء في برقية الرئيس :" إن هذا الحدث التاريخي دليل آخر على وحدة وانسجام الشعب الجزائري البطل الذي عبر بالإجماع عن رغبته في الحرية والاستقلال، وأن انتصار الشعب الجزائري قد ألحق ضربة قاضية بالاستعمار وأنه سوف تكون مثالا يحتذى في الدول التي ما زالت خاضعة للاستعمار، " وأضاف :" أن الحكومة السوفيتية تعرب عن إرادتها في مواصلة تقوية وتنمية علاقاتها الأخوية والتعاونية مع الدولة الجزائرية المستقلة "[2]

الموقف السوفييتي في الأمم المتحدة عبر عنه ممثله بحيث أعلن صراحة بضرورة استقلال الجزائر، جاء ذلك خلال المناقشات التي أثيرت داخل اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة في قضية الجزائر أخذ ممثل الاتحاد السوفيتي فقال :" إن حكومته تؤيد كل قول يناصر استقلال الجزائر "، وطالب بتطبيق حل القضية الجزائرية بحل القضيتين التونسية والمغربية [3].

1 . 1 . 2 . الدعم المادي :

ساعد الاتحاد السوفياتي اللاجئين الجزائريين إثر الجهود التي ما فتئت تقوم بها الحكومة التونسية لدى الاتحاد السوفياتي بعد اجتماع الوفد التونسي مع الوفد السوفيتي خلال المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، تم اتخاذ قرار بمساعدة الاتحاد السوفيتي للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب تقدمت بعشرة آلاف كيلوغرام من الأرز، وألفي من مسحوق الحليب وخمس وعشرين

1 . جريدة العمل ، "العالم يؤيد الشعب الجزائري في ذكرى ثورته السابعة "، عدد 1877، تاريخ (1961/11/02)، ص 04 .
2 . الجريدة نفسها، " اعتراف الدول الأجنبية "، عدد 2095، (1962/07/04)، ص 06 .
3 . نفسها، " عشر دول نادت بحق الجزائر في الاستقلال "، عدد 407، (1957/02/12)، ص 01

ألف متر من القماش وألفين وخمس مائة من الأغطية وكمية من الأدوية، وتقرر توزيعها من لدن الهلال الأحمر التونسي حال وصولها للميناء [1] .

كما أرسل الاتحاد السوفيتي باخرة بها مساعدات مختلفة للجزائريين بتونس، تسلّم المساعدات بالميناء السيد صالح بوكباش الأمين العام لمنظمة الهلال الأحمر التونسي ومساعد مندوب رابطة منظمات الهلال الأحمر والصليب الأحمر، تشمل هذه المساعدات على عشرة أطنان من السكر وخمسة أطنان من الأرز وطنين من الحليب المجفف وستة وعشرين ألف متر من القماش وألفين وخمس مائة من الأغطية وكمية معتبرة من الأدوية [2]، تبعتها مساعدة أخرى تقدم بها الاتحاد السوفييتي في ماي 1959 تمثلت في 2500 غطاء و26 ألف متر من القماش، و60 طن من السكر، و05 أطنان من الأرز، و20 طن مسحوق الحليب، و20 طن صابون، و160 طن من الأدوية والملابس وخيام وأدوات مدرسية و50005 دولار [3] .شحنة ثالثة من الاتحاد السوفيتي، وصلت تونس في أكتوبر 1960 تحمل آلات فلاحيه وسيارة شحن حمولتها ثلاثة أطنان وجرّارات وآلات صناعية، هدية من الاتحادية النقابية السوفيتية إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالإضافة إلى كميات هامة من الأدوية، والمواد الغذائية واللباس إلى للاجئين [4].

1 . 2 . الموقف غير الرسمي :

عبرت عن الموقف غير الرسمي بعض التظاهرات الشعبية في بعض المناسبات وكذا بعض الجمعيات والهيئات ذات الطابع الثقافي، كلهم وقفوا موقفا مؤيدا ومساندا للثورة، مطالبين بمنح الشعب الجزائري حقه

1 . 2 . 1 . الموقف الشعبي :

انتظمت بموسكو اجتماعات عامة بمختلف المؤسسات والمصانع بمناسبة إحياء يوم الجزائر بتاريخ 20 مارس تناول أثناءها الكلمة خطباء عديدون، عرّفوا بالقضية الجزائرية وأشادوا بالكفاح البطولي الذي يواصله أبناء الجزائر في سبيل استرجاع حريتهم واستقلالهم المغتصب، وتنقل وكالة

1 . جريدة العمل ،" الحكومة التونسية تتسلم مساعدات للاجئين الجزائريين "، عدد 699 ،(1958/01/21)، ص 01 .
2 . الجريدة نفسها ،" وصول مساعدات الصليب الأحمر الروسي "، عدد 723 ،(1958/02/18)، ص 02 .
3 . جريدة المجاهد، " ما وصل إلى اللاجئين الجزائريين من إعانات "، العدد 42، تاريخ (1959/05/18)، ص 02 .
4 . الجريدة نفسها، " الإعانة السوفيتية للجزائر، العدد 81، تاريخ (1960/11/01)، ص 02 .

"تاس" :" أن أكبر اجتماع شعبي انعقد لهذا الغرض أمس بمصنع "دينامو" بموسكو وضم الآلاف من المنتصرين للقضية الجزائرية العادلة وخطب أثناءها الكاتب الروسي المعروف " أناتول سوفرانوف " وهو يشغل منصب أمين عام للهيئة السوفيتية للتضامن مع شعوب آسيا وإفريقيا .الاجتماع انتهى بتلاوة لائحة جماعية تطالب بوضع حد للحرب الدائرة بالجزائر وبإقرار السلام في الجزائر[1] " .

1 . 2 . 2 . موقف الجمعيات والهيئات :

أ . جمعية الصداقة والتعاون الثقافي السوفيتية : عقدت الجمعية السوفيتية للصداقة والتعاون الثقافي مع بلدان المشرق العربي اجتماعا بموسكو صادقت أثناءه على لائحة بخصوص الجزائر عبرت فيها عن عطفها على الشعب الجزائري المكافح من أجل استقلال وطنه وطالبت بوقف العمليات العسكرية فورا، وأعلنت أنها تعتقد أنه من واجب الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير عاجلة لوضع حد لإراقة الدماء للتدخل الأجنبي في شؤون الجزائر الداخلية وقالت :" يجب أن يمنح الشعب الجزائري إمكانية تقرير مصيره بنفسه .." وأخيرا قالت اللائحة :" إن الشعب السوفيتي يرى أن المشكل الجزائري ينبغي أن يسوى بطريقة سلمية بين الطرفين المعنيين بالأمر" [2] .

ب . الهيئة السوفيتية للتضامن الإفريقي الأسيوي : بعثت الهيئة السوفيتية للتضامن الإفريقي الأسيوي بالبرقية التالية للرئيس بن يوسف بن خدة : " إن الهيئة السوفيتية للتضامن الإفريقي الأسيوي تبعث لكم ولأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وللشعب الجزائري البطل، بتهانيها الحارة، وذلك بمناسبة اليوم الوطني للكفاح من أجل استقلال الجزائر، وإن الجزائر لا تقف وحدها في كفاحها العادل، فإن شجاعة وإخلاص الشعب الجزائري الذي يدافع بالسلاح عن حقه المقدس في الحرية والاستقلال ." وأضافت البرقية :" إننا موقنون تمام اليقين أن يوم انتصار الشعب الجزائري لقريب وأن الكفاح الباسل للشعب الجزائري ليجلب مساندة الشعب السوفييتي الذي يعتبر الصديق الحقيقي لجميع الشعوب المكافحة من أجل الاستلال الوطني" [3].

نستخلص أن موقف الاتحاد السوفياتي و إن كان متأرجحا بين مساندة قضايا التحرر في العالم من جهة ومحاولة استقطاب فرنسا لأبعاد سياسية وإستراتيجية خاصة في السنوات الأولى للثورة، هذا لم يمنع من انه بدأ يميل كليا لصالح قضايا التحرر والثورة الجزائرية واحدة منها، كما لا يفهم من

1 . جريدة المجاهد ، " اجتماعات تضامنية بموسكو "، عدد 758، (1958/03/30)، ص 04 .

2 . الجريدة نفسها ، "جمعية الصداقة والتعاون الثقافي السوفيتية "، عدد 1069، (1959/04/01 م)، ص 03 .

3 . نفسها، " الهيئة السوفيتية للتضامن الإفريقي الأسيوي "، عدد 1880، تاريخ (1961/11/05)، ص 04 .

انتقاد جبهة التحرير الجزائرية لموقفه الذي لم تتضح معالمه إلا بالدخول في المفاوضات أي بدءا من سنة 1960، على أنه كان ضد الثورة الجزائرية، لكن ما حدث أن موقفه لم يرق لمستوى آمال وتطلعات الشعوب التواقة للحرية، إذ كان من المفروض أنه يكون القوة الأمامية بجانب قوى الاستقلال والتحرر ضد العنصرية والاستعمار والتدمير البشري والمادي الشامل الممارس من قبل القوى الاستدمارية ، و أن اعترافه بالحكومة المؤقتة وتنديده بالاستعمار والممارسات التي مافتئ الفرنسيون يمارسونها ضد الجزائريين أعطت دفعا قويا للثورة وكسبت حلفاء جدد وأي حلفاء إنه القوة الأولى في العالم آنذاك رفقة الولايات المتحدة الأمريكية .ضف إلى ذلك بعض المساعدات المادية المختلفة التي وجهت للاجئين الجزائريين بتونس، بالإضافة إلى الضغط الشعبي الممارس على الحكومة وكذا الهيئات والجمعيات المحلية التي كانت وباستمرار تخرج في مظاهرات منددة بالقمع الاستعماري الفرنسي في الجزائر .

02 . موقف دولة يوغسلافيا

2 . 1 . الموقف السياسي لدولة يوغسلافيا الاتحادية :

تعتبر يوغسلافيا البلد الوحيد من عالم الشمال الذي اتخذ مواقف متشددة من الاستعمار الفرنسي بعيدة عن توظيف لعبة المصالح السياسية والإستراتيجية مع فرنسا، وقدم مساندة سياسية ودبلوماسية للقضية الجزائرية دوليا ودعما ماليا وعسكريا لحرب التحرير داخليا، وفي هذا السياق أثنت جبهة التحرير الوطني على تلك العلاقات الجيدة في جريدة المجاهد : " علاقات يوغسلافيا مع الجزائر ومع الشعب الجزائري وثيقة، فقد كانت يوغسلافيا من بين أسبق الشعوب والحكومات إلى تأييد كفاحنا، لان تجربتها النضالية ضد النازية جعلتها تتعرف بسهولة على عدالة قضيتنا وشرعية كفاحنا" [1]، و عليه فإن مساندة يوغسلافيا للثورة الجزائرية نابع من عوامل عديدة منها :

1 . أنّ يوغسلافيا مثل الجزائر ضحية الاستعمار المباشر وهيمنة الدول الاوربية الكبرى، ففي جوان 1941 احتلت من قبل دول المحور وقسمت فيما بينهم، وقاوم الشعب اليوغسلافي دول المحور مضحيا بـ : مليون وسبع مائة ألف يوغسلافي وانتصر في 1945/05/15 [2] ولعل هذا التشابه يؤدي بنا إلى ما قاله صحفي يوغسلافي أثناء زيارته لإحدى مراكز جيش التحرير الجزائري كتب يقول : "

1 . جريدة المجاهد، " بين الجزائر ويوغسلافيا " العدد 94، (25 /1961/04) ،ص . ص 03 . 12 .

2 . الجريدة نفسها، " جزائريون في يوغسلافيا " العدد 101، (1961/07/31)، ص 09 وأيضا : الجريدة نفسها، " بين الجزائر ويوغسلافيا " العدد 94، (25 /1961/04)، ص 12 .

كنت وأنا أروي لهم قصة المقاومة في يوغسلافيا وانتصاراتها ومصاعبها أسمع من حولي كلمة تتردد من كل جهة " كيف، كيف " وكلمة تعني في لهجتهم المحلية أن الثورتين اليوغسلافية والجزائرية متشابهتان [1]."

2 . كانت يوغسلافيا مثل الجزائر ضحية توازن المصالح الإستراتيجية بين القوى الكبرى مثلما كانت القضية الجزائرية ضحية التوازن الاستراتيجي والسياسي بين فرنسا والاتحاد السوفيتي، فقد كانت يوغسلافيا ضحية اللعبة الدولية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ولم تدخل في تحالف مع الاتحاد السوفيتي بل اختارت سياسة عدم الانحياز لاي من الكتلتين بعد استرجاع سيادتها عام 1962 أصبحت الجزائر ويوغسلافيا دولتين قياديتين في حركة عدم الانحياز من أجل مناصرة حق تقرير مصير الشعوب المضطهدة بدون تحفظ أو تردد [2].

وظفت يوغسلافيا علاقاتها الثنائية للتأثير على الدول من أجل مساندة القضية الجزائرية، وحتى فرنسا ذاتها كانت مجالا لمحاولات يوغسلافيا للتأثير على اضطهادها للشعب الجزائري داعية للانسحاب والاعتراف بحقيقة حرية واستقلال الجزائر، كان ذلك أثناء زيارة الرئيس اليوغسلافي لفرنسا عام 1958 أين حاول إقناع رئيس الحكومة الفرنسية " غي موللي" بأن حكومته اشتراكية وبالتالي فإن سياسة الحزب الاشتراكي يجب أن تكون مخالفة أو منافسة لليمين خاصة تجاه القضايا الاستعمارية ،و أضاف يقول :" إن وجوه الاشتراكيين الفرنسيين أصبحت تحمل قاذورات يصعب جدا تنظيفها" [3].

جددت الحكومة اليوغسلافية مساندتها لكفاح الشعب الجزائري من أجل تحقيق رغباته في الحرية والاستقلال، جاء ذلك في بيان جزائري . يوغسلافي أثناء زيارة الوفد الحكومي الجزائري إلى يوغسلافيا، أكدت هذه الاخيرة مساندتها المطلقة لحرب التحرير الجزائرية وتعاملت مع الوفد الجزائري على أساس علاقات ثنائية بين دولتين، " وأن هذه الرغبة تتماشى وشرعية الأمم المتحدة واستنكروا الحرب الضروس منذ خمس سنوات وأكدوا أن هذه الحرب تشكل خطرا دائما ومورد صعوبات دولية مما صير القضية الجزائرية محل قلق جميع الدول المحبة للسلام والراغبة في إيجاد حلول سلمية للنزاعات" [4] .

1 . جريدة المجاهد، العدد 101، (1961/07/31)، ص 09.

2 . إسماعيل دبش، السياسة العربية مرجع سابق، ص 185.

3 . جريدة المجاهد، " كيف تدخل تيتو"، العدد 27، (01 /1958/02)، ص 04 .

4 . جريدة العمل، "يوغسلافيا تساند الشعب الجزائري "، عدد 1130، (1959/06/13 م)، ص 03 .

وصفت جريدة " المجاهد" في هذا السياق الدعم والاعتراف اليوغسلافي للجزائر : " إن يوغسلافيا كانت أول بلد أوربي عبر عن مساندته للكفاح التحريري الجزائري، بمثل هذه القوة، وبمثل هذه الصراحة، وبمثل هذا الحماس، وبمثل هذه الرسمية، ونحن لا نشك أن الامة اليوغسلافية، إذ تفعل ذلك، فلأنها تعرف أن كفاحنا شبيه بالكفاح الذي قادته المقاومة اليوغسلافية، وعلى رأسها الماريشال "تيتو" ضد الاحتلال الأجنبي[1] .

2 . 2 . موقف يوغسلافيا الدبلوماسي :

خصص رئيس الدولة اليوغسلافية " جزيف بروز تيتو Josib Bros Tito"، أثناء وجوده بالأمم المتحدة في خطاب له بالجمعية العامة، خصص جزءا من خطابه للقضية الجزائرية التي أولى لها اهتماما مثلها مثل قضايا أخرى طرحها للنقاش منها التسلح وغزو الفضاء وغيرها ومما قاله : " إن مشكلة حرب أمامنا منذ خمس سنوات ولكن لم يسجل أي تقدم نحو إيجاد حل مرضي، والشعب الجزائري الذي يواصل تقديم التضحيات الجسيمة للحصول على حريته "، واستطرد يقول : " إن الشعب الجزائري يطالب بحقه الشرعي والطبيعي في تقرير مصيره ولقد اعترفت فرنسا مبدئيا بهذا الحق في السنة الماضية ولكن المفاوضات التي تبعث هذا الاعتراف قد دلت مع الأسف أن الفرنسيين لم يقبلوا النتائج العالمية الناجمة عن تقرير المصير، ولذلك فإن التفاوض كانت بطبيعة الحال غير مقبولة بالنسبة لممثلي الجزائر، وفي هذه الظروف تبحث الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن وسيلة للخروج من المأزق بواسطة استفتاء تراقبه الأمم المتحدة، ولا يسعنا إلا أن نحيي ونؤيد هذا الاقتراح "، وختم كلمته قائلا : " على أن مواصلة الحرب في الجزائر له نتائج أخرى بعيدة المدى وإن لم يوجد حل ديمقراطي في أقرب الآجال، فإن ذلك يعني إعطاء صبغة شرعية لاستعمال القوة تخنق مطامح شعب وبالتالي إعطاء تلك الصبغة بصفة عامة" [2].

و نفس الطرح يذهب إليه الرئيس " جزيف بروز تيتو Josib Bros Tito " في الخطاب الذي ألقاه في الدورة الخامس عشرة للامم المتحدة أكتوبر 1960 يقول : " ...إن الشعب الجزائري الذي يواصل تقديم تضحيات كبرى يطالب بحقه الطبيعي والشرعي في تقرير المصير .. .إن هذا الحق اعترفت به فرنسا، لكن المفاوضات التي تلت برهنت أن الفرنسيين لم يستخلصوا النتائج العملية المترتبة على الاعتراف بحق تقرير المصير، .. .ولهذا تبحث الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

1 . جريدة المجاهد، " يوغسلافيا : أول بلد أوربي يتحدى تهديدات ديبري"، العدد 44، (1959/06/14)، ص 03 .

2 . جريدة العمل، " تيتو يؤيد استفتاء في الجزائر "، عدد 1530، (1960/09/23)، ص 04 .

عن مخرج بواسطة استفتاء يجري تحت رقابة للأمم المتحدة، ونحن لا نملك إلا أن نحيي ونؤيد هذا الاقتراح ...فلئن لم يحل المشكل الجزائري في أمد قريب حلا ديمقراطيا، فإن ذلك يعني ضمنيا مشروعية إباحة استعمال القوة لخنق مطامح شعب، وذلك يؤدي في الواقع إلى إباحة الحرب بصفة عامة" [1] .

بقيت مواقف الرئيس " جزيف بروز تيتو Josib Bros Tito " ثابتة إزاء الثورة الجزائرية، نستشف ذلك أثناء زيارته لتونس أفريل 1961 ولقائه بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة الرئيس فرحات عباس : " إن الشعب الجزائري بكفاحه البطولي والدم الغزير الذي بذله خلال سبع سنوات قد أعطى أدلة لا تحصى على عزمه الراسخ في انتزاع حريته واستقلاله، وأن هذا الكفاح البطولي قد لقي وسيلقى دائما عطفا وتأييدا مطلقا من طرف شعوب يوغسلافيا التي بذلت هي نفسها تضحيات جسيمة لتحقيق حقها المقدس في الاستقلال ." وهذا ما يؤكده السيد محمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة، يقول بعد لقاء ممثلي الحكومة المؤقتة بالرئيس " تيتو" في تونس : " إن العلاقات مع الشعوب اليوغسلافية وخاصة مع الماريشال " تيتو" كانت منذ يوم غرة نوفمبر 1954 أخوية ومثمرة ...إن الوفد الجزائري عبر للرئيس تيتو عن تقديره للمساندة الحارة التي يقدمها للثورة الجزائرية" [2].

2 . 3 . الدعم المادي اليوغسلافي :

تعد يوغسلافيا من الدول الأولى أوربيا التي دعمت الثورة الجزائرية، وكانت إعاناتها متعددة ومختلفة، وتولى المهمة الصليب الأحمر اليوغسلافي الذي قرر تقديم مساعدة للاجئين الجزائريين بتونس بواسطة الهلال الأحمر التونسي والتي تمثل تسعة أطنان من السكر وسيارتي نقل للهلال التونسي كما احتوت الشحنة على منتجات أخرى من البلور والمحركات ويتضح من تصريح " توفالسكي " الوزير المفوض :" أن هذه الإعانة هي دليل على التضامن اليوغسلافي لجميع الشعوب المضطهدة قائلا :" إن هذه الإعانة لدليل على عواطف التضامن التي يكنها الرأي العام اليوغسلافي نحو جميع الشعوب المضطهدة والمتألمة وخاصة نحو اللاجئين الجزائريين "، كما قرر الصليب

1 . جريدة المجاهد، " الرئيس تيتو" العدد 78، (03 /1960/10)، ص 02 .

2 . الجريدة نفسها ، " بين الجزائر ويوغسلافيا" العدد 94، (25 /1961/04)، ص . ص 03 . 12

الأحمر اليوغسلافي إرسال مساعدة للاجئين الجزائيين بتونس تمثلت في تسعة أطنان من السكر وسيارتي نقل تم تسليمها للهلال الأحمر التونسي [1].

في نفس السياق وافقت الحكومة اليوغوسلافية على تقديم المساعدة للاجئين الجزائريين بتونس والمغرب ممثلة في ستة أطنان من السكر وثلاثة أطنان من الصابون تقدر قيمتها بـ : 1.500.000 دينار يوغسلافي [2]، كما أفيد أن النقابات اليوغسلافية تستعد لإرسال كمية من الألبسة والأدوية للاجئين الجزائريين بتونس تقدر قيمتها بمليوني دينار يوغسلافي [3].

و في أقل من شهر رست بميناء حلق الوادي بتونس باخرة قادمة من يوغسلافيا محملة بحوالي مليوني دينار يوغسلافي تتكون من أحذية وثياب وأدوية وستة أطنان من السكر وثلاثة أطنان من الصابون، تبرع بها الصليب الأحمر اليوغسلافي مع النقابات للاجئين الجزائريين سلمت للهلال الأحمر الجزائري [4].

قرر الرئيس " جزيف بروز تيتو Josib Bros Tito " بعد لقائه مع السيد "فرحات عباس" في تونس 1961، مضاعفة المساعدة اليوغسلافية المالية والعسكرية لحرب التحرير الجزائرية[5]، داعيا الحكومة الجزائرية لإرسال طلابها وجنودها للتكوين في يوغسلافيا مجانا وإرسال الجرحى من الثوار الجزائريين إلى المستشفيات اليوغسلافية، حتى في تونس كانت يوغسلافيا بواسطة سفيرها تزود باستمرار ممثلي جبهة التحرير الوطني بأجهزة طبية لمعالجة ضحايا حرب التحرير الجزائرية [6].

نسجل أيضا ما أهداه الصليب الأحمر اليوغسلافي للهلال الأحمر الجزائري من أدوات صناعية لتكوين مصحتين ومستشفيين لمعالجة اللاجئين الجزائريين، وتتركب كل مصحة من أربعة أقسام . قسم للتصوير الفوتوغرافي، وقسم للتصوير الوصفي وقسم للعلاج ...و قسم للمعالجة المستعجلة، ويتركب كل مستشفى من خمسين سريرا ومن قسم الجراحات "[7]، و لعل ما يؤكد هذا

1 . جريدة العمل ،" إعانة الصليب الأحمر اليوغسلافي "، عدد 778 ،(1958/04/23)، ص . ص 1 . 2 .

2 . الجريدة نفسها ،" يوغسلافيا تتبرع لمساعدة اللاجئين "، عدد 1025 ،(1959/02/06)، ص 05 .

3 . نفسها ،" النقابات اليوغسلافية تتأهب لإرسال المساعدات "، عدد 1027 ،(1959/02/08)، ص 01 .

4 . نفسها ،" وصول المساعدات اليوغسلافية "، عدد 1045 ،(1959/03/01)، ص 02 .

5 . عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، الجزائر، ص 180.

6 . جريدة المجاهد، " بين الجزائر ويوغسلافيا "، العدد 94، (1961/04/25)، ص 03 .

7 . الجريدة نفسها، " تأييد يوغسلافيا للشعب الجزائري " العدد 110، (11 /1961/12)، ص 02.

الدعم أكثر هو ما قاله سفير يوغسلافيا أثناء تسليمه لأدوية وأجهزة طبية للجزائريين بتونس : " إني ألاحظ أن هذا اليوم يسجل حدثا هاما في تطور العلاقات الودية بين شعبينا، وأن التضحيات التي قدمتموها خلال كفاحكم من أجل حرية واستقلال الشعب الجزائري تحتم على جميع القوى وجميع الشعوب التقدمية والديمقراطية في العالم أن تقدم مساعدتها وتأييدها " [1] .

إن التجربة الثورية المريرة للشعب اليوغسلافي، جعلته يدرك معنى الكفاح من أجل الاستقلال والحرية، الأمر الذي جعل من هذه الدولة الشيوعية الاشتراكية في أوربا ترمي بثقلها في دعم الحركات التحررية ومنها الثورة الجزائرية، فلم تبخل بالدعم السياسي والدبلوماسي وكذا الدعم المادي المتعدد الأوجه، رغم قلة الإمكانيات ووجودها في وسط أوربي يسوده التوجه الرأسمالي، فكانت من بين الدول التي سجلت حضورها في دعم الثورة .

1 . جريدة المجاهد ، " نصف الشهر السياسي "، العدد 114، (1962/02/05)، ص 02 .

الفصل الخامس

موقف الدول الافريقية والاسياوية من

الثورة الجزائرية 1954م- 1962 م

أولا: الموقف إفريقي من الثورة الجزائرية :

حظيت الثورة الجزائرية بفضل المساندة التي وجدتها من دول العالم الثالث، بمكانة مميزة في إفريقيا، وكان تأثيرها بالغا على تراجع الاستعمار الغربي في إفريقيا خاصة الاستعمار الفرنسي، وفي خضم أحداث تلك الفترة 54 . 62، وجدت الثورة الجزائرية تجاوبا وتضامنا من قبل الشعوب الإفريقية المستقلة، هذا التعاطف شمل المجال السياسي والدبلوماسي بشكل خاص، وكان له أبلغ الأثر على مسار الثورة، سيما وأن مبادئ ثورة نوفمبر 1954 الإنسانية وأبعادها الإفريقية، أسهمت بشكل فاعل في التأثير على الأفارقة، وعرفت الثورة الجزائرية كيف تجعل من موقعها الاستراتيجي وعلاقاتها الإفريقية وأبعادها الثورية تصب كلها في خدمة العمل الإفريقي المشترك، وبناء على هذه التوطئة سوف نحاول أن نجيب عن تساؤل وهو : ما موقف إفريقيا من الثورة الجزائرية ؟ وما حجم تأثر وتأثير الجزائر بإفريقيا ؟ هذا الذي سنحاول الكشف عنه .

كانت أغلبية الدول الإفريقية خاضعة للاستعمار حين اندلعت الثورة التحريرية في الجزائر ، واعتبرت جبهة التحرير أن عملها الثوري جزء مكمل لتحرر إفريقيا ككل يقول محمد يزيد في محاضرته في ملتقى الشباب الإفريقي بتونس :"...إن كفاح الجزائر هو كفاح إفريقيا وانتصارها هو انتصار لإفريقيا جمعاء، وأن معركة الجزائر في سبيل تحرير إفريقيا لتفرض على كل الأفارقة واجبات كبرى في تعزيز كفاحها ومساندة ثورتها المجيدة "[1] .

والمتتبع لسياسة فرنسا في الجزائر وإفريقيا يستشف تحولا من مرحلة إلى أخرى وفق المعطيات الميدانية، فشهدت الفترة من 54 . 58، إتباع سياسة عزل الثورة الجزائرية عن محيطها الإفريقي كإغراء بعض الزعماء الأفارقة بالمناصب العليا في الحكومة الفرنسية والبرلمان مثلما هو الحال بالنسبة لـ "هوفيه بونيي " . رئيس ساحل العاج .، وإلهاء الأفارقة بإصلاحات شكلية قصد تسهيل ربطها بفرنسا[2] .

ثم تلتها مرحلة حكم شارل ديغولCharles De Gaulle 1958 . 1960، فتميزت هي الأخرى بإتباع نفس النهج ولكن مع تغيير في الأسلوب منها أنه : خيّر الأفارقة بين أن يصوتوا للبقاء تحت السيادة الفرنسية أو الاستقلال[3].

1 . جريدة المجاهد . " 15 أفريل يوم إفريقيا"، العدد 66 . تاريخ (1960/04/18) . ص 01 .

2 . عبد الله مقلاتي، دحمان تواتي، البعد الإفريقي للثورة الجزائرية، ط1، الشروق ،الجزائر، 2009، ص . ص 39، 40

3 . محمد الميلي : مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 132 .

واستطاع شارل ديغول Charles De Gaulle إقناع العديد من الدول الإفريقية منها دول غرب ووسط إفريقيا التي اختارت كلها الموافقة على الاستقلال الذاتي في إطار المجموعة الفرنسية ما عدا غينيا التي اختارت الاستقلال في 1958/10/02 [1] .

عرفت إفريقيا في فترة 1960 . 1962 اجتياحا للمد الثوري التحرري بسبب تأثير الحرب الجزائرية، وأن المشكلة لا يمكن حلها بعزل الجزائر عن إفريقيا، وأن تسارع الأحداث يحتم الاستجابة لمطلب الاستقلال، الأمر الذي أدى بالحكومة الفرنسية في سنة 1960 إلى عقد اتفاقيات استقلال اثنتي عشرة دولة افريقية [2] ، و من الدول التي كانت لها مواقف ولو متواضعة من الدول الإفريقية : غينيا، غانا، السنغال، الطوغو، مالي . ساحل العاج، النيجر، نيجيريا، أنقولا .

01 . موقف دولـة غانـا :

تعد غانا من الدول الإفريقية التي اتخذت مواقف تعكس توجه دولة مناهضة لكل أنواع الاستعمار، وكل من يتحدث عن هاته الدولة إلا ويذكر الرئيس " كوام نكروما Kwam Nikrumah" الذي يعتبر رمز التحرر الإفريقي ولم يتوان في الجهر بحق الشعوب في استقلالها وتحررها من الاحتلال بما فيها العمل المسلح .

1 . 1 . . الموقف الرسمي السياسي :

كانت التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية في فيفري 1960 محل سخط وامتعاض من قبل العديد من الدول الإفريقية ومنها دولة غانا التي اتخذت موقفا جريئا عندما أعلن "نكروما" تجميد الأموال الفرنسية إلى غاية معرفة النتائج الحقيقية لهذه التجارب[3] ، الرئيس " كوام نكروما Kwam Nikrumah " أكد دوريا توافق موقف الحكومة مع الشعب الغاني مؤكدا قناعته من حتمية الانتصار الجزائري على فرنسا في خطابه أمام الدورة الخامس عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 1960، أكد الرئيس " كوام نكروما Kwam Nikrumah " موقف بلاده: " إن فرنسا لا تستطيع أن تنتصر عسكريا، والطريق الوحيد للخروج بفرنسا من هذا المأزق هو طريق التفاوض " ، وأضاف :" لكن السياسة التي سلكتها فرنسا إزاء مبدأ المفاوضات قضت على الآمال

1 . عبد الله مقلاتي، دحمان تواتي، مرجع سابق، ص 51.

2 . المرجع نفسه، 2009، ص 59.

3 . نفسه ، ص 73.

الأخيرة " ، كما حمل الأمم المتحدة المسؤولية في ذلك قائلا :" ولهذا يجب على الأمم المتحدة أن تواجه مسؤولياتها وتتدخل لإنهاء الحرب في الجزائر، يجب على العالم أجمع أن يعرف أن الجزائر بلد أفريقي وسيبقى إفريقي "[1] .

وجهت العديد من الدول والشعوب والمنظمات برقيات التأييد والمساندة للثورة الجزائرية و بمناسبة دخول الثورة الجزائرية عامها الثامن، ومنها البرقية التي وجهها الرئيس الغاني "نيكروما" عبر فيها عن مساندته لكفاح الشعب الجزائري من أجل استقلاله وقال :" إن كفاحكم مضرب الأمثال في كفاح ملايين الأفارقة ضد الاستعمار من أجل تحقيق الوحدة الإفريقية" [2] .

اعتبر رئيس دولة غانا كفاح الشعب الجزائري مضرب مثل لكفاح كل الشعوب الإفريقية وأيضا وشعبها الذي كثيرا ما نظم المظاهرات والتجمعات الدورية تضامنا مع القضية الجزائرية [3] .

لعبت غانا دورا هاما في مناهضة الاستعمار، ودعم حركات التحرر ومنها الحركة التحررية في الجزائر، بدون تحفظ، وكانت منبرا للجهر بصوت الحق في المحافل الدولية ولا سيما الإفريقية .

02 . موقف دولة مالي :

تميز الموقف المالي تجاه الثورة الجزائرية، بالدعم والمساندة رغم قلة الإمكانيات وضعفها أحيانا، ولعل هذه المساندة مردها للعامل الاستعماري المشترك (فرنسا)، ضف إلى ذلك الحدود المشتركة التي كثيرا ما كانت عامل مهم في عبور الأسلحة للجزائر عبر بوابة الصحراء الكبرى لدعم الثورة، وكذا مسايرة الحركة التحررية المالية بقيادة " موديبو كايتاModibo Keita" [4]، الذي واكب الحركة التحررية الإفريقية التي نضجت في نهاية الخمسينات، كلها عوامل ساهمت في الدفع بموقف مالي ليتحالف مع حرب التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي .

1 . جريدة المجاهد، "الجزائر في جلسات الافتتاح . الرئيس نكروما . "، العدد 78، (1960/10/03)، ص 02 .

2 . جريدة العمل، "الدول والشعوب تعبر عن تأييدها للثورة الجزائرية "، عدد 1878، تاريخ (1961/11/03)، ص 02.

3 . جريدة المجاهد، " العالم يحتفل بذكرى اول نوفمبر . في غانا . "، العدد 108، (1961/12/13)، ص 11 .

4 . موديبو كيتا ولِدَ في 1915 م باماكو، هو أول رئيس لجمهورية مالي والذي حكم بلاده ما بين 1960 و1968 وتوفي في 16مايو 1977في معسكر "دجوكوروني" للاعتقال وسط باماكو بعد تسميمه من قبل حراس المعتقل، كان من المنادين بالوحدة الأفريقية وأحد أكبر زعماء الاشتراكيين في قارة أفريقيا، عن الانترنيت، موقع : المركز الموريتاني الدولي للدراسات والإعلام .

2 . 1 . الموقف الرسمي السياسي :

تضامنت العديد من البلدان الإفريقية مع الجزائر بمناسبة اليوم الوطني ضد التقسيم، ومنها جمهورية مالي التي أكدت على لسان رئيسها السيد" موديبو كايتا" عن دعم بلاده للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حيث صرح الرئيس" موديبو كايتاModibo Keita يوم 1961/06/13 قائلا :" إن الصحراء لم تكن في يوم من الأيام مستقلة، إنها ليست كيانا جغرافيا وسياسيا مستقلا، ولقد أكدنا دعمنا للحكومة الجزائرية ولشعبها، ودعمنا موقفها فيما يخص وحدة أراضيها، وهنا نفكر بالصحراء الجزائرية، ونحن نعارض وجود صحراء مستقلة تابعة لفرنسا "[1] .

لقد دفعت مالي ثمن مساندتها للقضية الجزائرية، وفق ما أبداه ممثلها في الأمم المتحدة وذلك بانفصالها عن السنغال في 1960/09/30، ضف إلى ذلك أن مالي أبدت هذا الموقف لحظات بعد قبول بلاده في عضوية الأمم المتحدة، يقول :" إن موقفنا من القضية الجزائرية كان عاملا مباشرا في انقسام مالي، إننا نؤيد استقلال الجزائر، هذا الموقف هو موقف جميع الدول الإفريقية "[2] ، و اعتبر المتحدث أن الثورة الجزائرية هي نموذج لكل إفريقيا وليست للجزائر فقط : " إن تضحيات الوطنيين الجزائريين بعد تضحيات الوطنيين في فيتنام هي السبب في تطور الموجة التحريرية التي تعد جميع الدول الإفريقية مدينة لها باستقلالها " .وطالب الأفارقة بقطع العلاقات مع فرنسا قائلا :" إن حرب الجزائر وحدها سببا كافيا لحمل الدول الإفريقية على قطع علاقاتها مع فرنسا، إذ أن فرنسا تقود في الجزائر حرب إبادية "[3] .

أعلنت اعترافها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 1961/02/14[4] مع بداية وضعها كدولة مستقلة عن الاتحاد السنغالي.

كانت مالي حكومة وشعبا تنظم مظاهرات شعبية خاصة في المناسبات الوطنية للثورة الجزائرية منددة بالاستعمار الفرنسي مؤكدة تضامن الشعب المالي مع الشعب الجزائري [5]، نسجل في هذا السياق توجبه الرئيس المالي " موديبو كايتاModibo Keita " بمناسبة دخول الثورة الجزائرية

1 . عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية وإفريقيا، شمس الزيبان للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013، ص 67 .

2 . جريدة المجاهد، مندوب جمهورية مالي "، العدد 78، (1960/10/03)، ص 03.

3 . الجريدة نفسها، ص 03.

4 . نفسها " جمهورية مالي تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "، العدد 90 ،(1961/02/27)، ص 02 .

5 . جريدة العمل، " العالم يحتفل بذكرى أول نوفمبر . من إفريقيا .، العدد 108، (1961/11/13)، ص 11 .

عامها الثامن برقية أعرب فيها عن تضامن مالي حكومة وشعبا مع كفاح الجزائريين ووجه نداء للأمم المتحدة وللحكومة الفرنسية من أجل استئناف المفاوضات الجزائرية الفرنسية "[1] .

2 . 2 . الدعم المادي :

قررت قيادة الثورة فتح الجبهة الجنوبية بإنشاء جبهة عسكرية على الحدود المالية النيجيرية، أوكلت المهمة لـ "فرانز فانونFrantz Fanon" لمحادثة "أحمد سيكوتوريAhmed Sekou Toure" وقام هذا الأخير بالاتصال " بموديبو كايتاModibo Keita " والمسئولين النيجيريين، واستطاع إقناعهم بضرورة تقديم المساعدة للثورة الجزائرية، ونتج عن هذه الاتصالات استعداد مالي لتقديم كامل الدعم، وفعلا وجه الأوامر لوزير الدفاع من أجل الاستجابة لطلبات الجزائريين[2]، وحصلت البعثة الجزائرية على مساعدات ثمينة، وقدمت السلطات المالية مساعدات مادية ولوجستيكية، وخصصت عدة مراكز للجزائريين في شمال البلاد انطلاقا من "قاو"[3] .

03 ـ موقف دولة النيجر :

3 . 1 . الموقف الرسمي

3 . 1 . 1 . الموقف السياسي :

النيجر *بالفرنسية* ***Niger*** وتدعى رسميا باسم جمهورية النيجر، وأطلق عليها اسم النيجر نسبة إلى نهر النيجر الذي يخترق أراضيها.ويحدها من الجنوب نيجيريا وبنين ومن الغرب بوركينا فاسو ومالي ومن الشمال كلاً من الجزائر وليبيا، فيما تحدها تشاد من جهة الشرق، تعد أكبر دول غرب أفريقيا من حيث المساحة.

تعتبر النيجر واحدة من أفقر دول العالم وأقلها نموا على الإطلاق إذ تغطي الصحراء الكبرى ما يقرب من 80% من إجمالي مساحة البلاد، في حين تتهدد الأجزاء الباقية مشكلات مناخية أخرى مثل الجفاف والتصحر،تعرضت للاستعمار الفرنسي، ونالت استقلالها في 1960/08/03 .

1 . جريدة العمل ، "الدول والشعوب تعبر عن تأييدها للثورة الجزائرية "، عدد 1878، تاريخ (1961/11/03)، ص 02.

2. عبد الله منقلاتي ، دحمان تواتي ، مرجع سابق، ص . ص 75 . 76.

3 . المرجع نفسه، ص 65 .

مواقفها السياسية والدعم المادي كان من المفروض أن يكون أكبر بحكم الحدود المشتركة بين البلدين، ولكن ظروف الاستعمار وقلة الإمكانيات، وضعف القدرات المادية جعل موقفها يتسم بالقلة، ومما يمكن تبينه في هذا السياق هو ما أفصح عنه رئيس النيجر " هماني ديوري Hamani Diori" عن رغبة بلاده في خروج الجزائر بحل يقول : " إن الشروح التي تلقيناها من الرئيس حبيب بورقيبة أو فرحات عباس عما نعرفه في شأن الواقع بإفريقيا، وعما نعلمه عن الحالة في فرنسا كانت تلك الشروح موضع تقدير من كلا الجانبين، وأعتقد أنه بإجراء اتصالات مقبلة يمكن لنا أن نتقدم بعسر طبعا ولكن بنيات في طريق السلم اللازم إقراره في الجزائر"[1]

3 . 1 . 2 . الدعم المادي :

أبدت السلطات النيجرية موافقتها لفتح مراكز للثورة الجزائرية بشمال البلاد وقدمت عدة مساعدات، وإن لم ترق إلى مستوى تطلعات الجزائريين وذلك خشية فرنسا التي كانت تربطها علاقات تعاون وقبلت بمبدأ تجنيد الأفارقة انطلاقا من أراضيها، وإن كانت الجبهة الجنوبية [2] لم تعول على الأفارقة المتطوعين ، بل اعتمدت أساسا على تجنيد الجزائريين المتواجدين هناك واستقدام الشباب من توات والهقار لتشكيل فرق عسكرية[3] .

3 . 2 . الموقف غير الرسمي :

مثل الموقف غير الرسمي حزب "الصوابة" وهو حزب المعارضة في النيجر، إذ وجّه برقية باسم الشعب النيجيري وحزب الصوابة بمناسبة اليوم الوطني ضد التقسيم بحيث عبر فيها تضامنه الأخوي الكامل مع الشعب الجزائري والوقوف ضد سياسة التقسيم، متمنيا الانتصار النهائي ضد قوات الاستعمار الفرنسي في هذه المحنة الدموية ويضيف :" إن إخوانكم النيجيريين دائما إلى جانب الجزائر المجاهدة يساندونها المساندة التامة من أجل تحررها الكامل وسلامة وحدتها الترابية بما فيها الصحراء التي هي ميراث شعبكم لا ينازع فيه أحد ..."[4].

1 . جريدة العمل، " حمامي ديوري رئيس جمهورية النيجر يصرح "، عدد 1579 ،(1960/11/19 م)، ص 06 .

2 . لمعرفة تفاصيل عن دور الجبهة الجنوبية ينظر : مقلاتي عبد الله، الثورة الجزائرية وإفريقيا، مرجع سابق ،ص . ص 71 . 98 .

3 . نفسه ، ص 77.

4 . جريدة المجاهد، " يوم التضامن العالمي مع الجزائر . النيجر . ، العدد 100، تاريخ (1961/07/17)، ص 08.

النيجر ورغم العديد من العوامل، إلا أنه اجتهد في تقديم الدعم للثورة سياسيا وماديا، ولئن لم يكن في مستوى الآمال ،ونجد حتى بعض الأحزاب الوطنية تبدي إعجابها بالثورة وتأمل في أن ينال الجزائريون الاستقلال .

04 . موقف دولـة السنغال :

يظهر أن موقف السنغال من الثورة الجزائرية، لم يرق إلى مستوى التأييد المطلق والعلني ضد الاستعمار، كما هو معروف أن انسحاب مالي من الاتحاد مع السنغال سببه الأساسي هو موالاة السنغال لفرنسا في استعمارها للشعوب، والسنغال شاركت بفيالق من جيشها ضمن الجيش الفرنسي لقمع الثورة الجزائرية، وظل موقفها غامضا في كثير من الأحيان مثلما يتبين من تصريحات القادة السنغاليين وعلى رأسهم رئيس الحكومة .

4 . 1 . الموقف الرسمي السياسي السنغالي :

كثفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من نشاطها في إفريقيا بعد حصول بعض الدول الإفريقية على استقلالها عام 1960 داعية الحكومات إلى العمل على سحب الجنود الأفارقة وإعادتهم إلى وطنهم، وهذا ما أعلنه رئيس الحكومة السنغالية " ممادو ضياء" في أكتوبر 1960، أنه سيسحب جنوده العاملين في الفرق الفرنسية، حسب النظام المتفق عليه [1] .

أبان السيد "محمد ضياء Mohamed Diaa " رئيس حكومة السنغال إثر حلوله بنيويورك بتصريحات قال فيها : " إن بلاده لا تساند الموقف الفرنسي مائة بالمائة ولا جبهة التحرير الجزائرية من موقفها من قضية الجزائر، وأكد بأن للدول الإفريقية موقفا خاصا وأن القضية الجزائرية لا تهم فرنسا ولا الجزائريين وحدهم بل تهم البلدان الإفريقية أيضا وبقية دول العالم، وختم السيد ضياء تصريحاته بأنه يعتقد أنه في إمكان منظمة الأمم المتحدة القيام بدور إيجابي في بحثها لحل القضية الجزائرية"[2].

يبين هذا التصريح من رئاسة الحكومة السنغالية ، بوضوح الغموض الحاصل في الموقف إزاء الثورة الجزائرية، فبدل من أن يندد بالاستعمار الفرنسي، راح يساوي بين القمع الاستعماري الفرنسي

1 . جريدة المجاهد ، مصدر سابق ،" السنغال تحذو حذو مالي"، العدد 79، تاريخ (1960/10/10) ن ص 12 .

2 . جريدة العمل، " محمد ضياء يؤكد ... "، عدد 1593،(1960/12/06 م)، ص 08.

من جهة والعمل التحرري للشعب الجزائري من جهة أخرى وهذا لا أساس له في العرف التحرري الذي شهدته العديد من الدول الإفريقية .

اعتبر مندوب السينغال في الأمم المتحدة، السيد " جبرائيل دربوسيDjabrail Derbousse" عرض الجنرال "شارل ديغولCharles De Gaulle" أنه كفيل بتحقيق السلم قائلا " : " أن عرض ديغول للتفاوض في خصوص قضية الجزائر لبىّ رغبة السنغال وأن ممثلي الدول الإفريقية المتكلمة بالفرنسية يعتقدون أنه سيشرع في إقرار السلم بالجزائر بصورة مستعجلة ." ويرى جبرائيل دربوسيي : " أن خطاب شارل ديغول . إبداء رغبته في الحل السلمي . يعد خطوة جريئة إلى الأمام وأن الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية لم تدع في أي وقت أنها تقوم بدور وساطة وإنما هي على استعداد للمساهمة في إقرار السلم بالجزائر "[1].

على خلاف من تصريح رئيس الحكومة السنغالية سابقا المتسم بالضبابية، نلمس تغير في الموقف السنغالي على لسان مندوبها في الأمم المتحدة الذي أيد موقف شارل ديغول الشروع في المفاوضات وإقرار السلم بالجزائر، ربما هذا راجع للموقف الفرنسي الذي فرض نفسه على أرض الواقع بفتح باب المفاوضات مع جبهة التحرير الجزائرية، وأن الأمر لم يعد خافيا على شعوب العالم في أن القضية الجزائرية ستجد طريقها للحل النهائي .

كان للسنغال موقفا إيجابيا من مشكل الصحراء الذي طرحته السلطات الفرنسية، وأرادت تقسيم التراب الجزائري إلى شمال وجنوب، ورفض الحكومة المؤقتة هذا الطرح إطلاقا، إذ عبر الرئيس " ليبولد سنغورLeopold Sedar Senghor" عن ذلك ما يلي :" نظريتنا كانت دائما هي أن حدود بلد مستقل، يجب أن تكون هي حدوده عندما كانت مستعمرة، وأن الصحراء الجزائرية يجب أن تكون ملكا للجزائر ..."[2] .

4 . 2 . الموقف غير الرسمي :

4 . 2 . 1 . موقف الأحزاب السياسية

مثّل موقف الاحزاب السياسية بالسينغال الجامعة الاشتراكية بالسنغال أثناء أشغال مؤتمر

1 جريدة العمل، " جبرائيل دربوسيي وزير السنغال"، عدد 1607 ،(1960/12/22)، ص 06 .

2 . جريدة المجاهد ،" شهادة سنغالية"، العدد 100، تاريخ (1961/07/17)، ص 03 .

الحزب الاشتراكي بمدينة"ليل" الفرنسية، تدخل ممثل الجامعة الاشتراكية بالسنغال السيد " لامين قايLamin Kay" قال :" إن على فرنسا أن تستعمل لغة أكثر وضوحا إذا ما أرادت أن تعيد الثقة إلى نفوس المسلمين " ، كما أعرب عن قلق جامعته أمام السياسة المتبعة من طرف الحكومة في الجزائر، وقال :" إنه يجب اعتبار حركة الشعوب الضعيفة التي تريد التخلص من الاستعمار وحتى ولو كانت سيطرة الدول الغربية تجلب لها الفوائد، ثم اقترح تهيئة ظروف التفاوض وإعداد ندوة حول مائدة مستديرة " وتساءل الخطيب بعد ذلك عما سيحصل في صورة فوز الوطنيين أثناء الانتخابات وقال :" إن على الحكومة أن تبين من الآن وجهة نظرها في مستقبل الجزائر " [1].

نلاحظ أن الجامعة الاشتراكية بالسنغال أيّدت القضية الجزائرية وهذا يدخل ضمن الإستراتيجية العامة للأممية الاشتراكية الني كانت ترفع شعار "نصرة المظلوم "، والأكثر من ذلك أنها طالبت الحكومة السنغالية باتخاذ موقف صريح وواضح إزاء الثورة الجزائرية والخروج من الغموض والضبابية التي كثيرا ما تميزت بها .

05 . موقف دولة غينيا :

ساندت غينيا الثورة الجزائرية مساندة مطلقة، بل وكانت من بين الدول التي تشددت في موقفها تجاه فرنسا الاستعمارية ولعل هذا الموقف الايجابي نابع من معاناة الشعبين الجزائري والغيني من الاستعمار المشترك للبلدين ، بالإضافة لوجود قيادة وطنية برئاسة "أحمد سيكوتوري" الذي عرف بمواقفه الثابتة ضد الاستعمار وهيمنة القوى الرأسمالية ليس فقط على غينيا بل على إفريقيا والعالم ككل، الرئيس "أحمد سيكوتوري Ahmed Sekou Toure" كان من بين أبرز القادة المناهضين للاستعمار والمطالبين بحق الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير دون قيد أو شرط، مواقفه نستشفها من خلال الأحاديث الصحفية التي أدلى بها لصالح الثورة والحركات التحررية في العالم .

5 . 1 . الموقف الرسمي السياسي :

عبر الرئيس الغيني "أحمد سيكوتوريAhmed Sekou Toure" عن موقفه من الحرب الدائرة بالجزائر في حديث له قائلا : " نحن نقف ضد هذه الحرب، مثلما نحن نقف ضد كل الحروب، وفيما يخص الجزائر فنحن نؤيد استقلالها الكامل، فمشكلة الأقليات لا تبرر هيمنة فرنسا

1 . جريدة العمل، " الاشتراكيون الناقمون على سياسة قي موللي "، عدد 213، (1956/06/30 م)، ص 01.

على الجزائر وجعلها جزءا منها، ولنتيقن بأن فرنسا بأسرها تتبع تطور القضية الجزائرية مثل غينيا، وهذه القضية ذات تأثير محقق على كامل إفريقيا السوداء في نطاق المبادئ التي تؤمن بها، وإن الحرب التي تشنها فرنسا بالجزائر تنال حق الشعوب في تقرير مصيرها بصفة جدية وكذلك حق الشعوب في السيادة، وإن حق الشعوب المستعمرة . بفتح الميم . لا يمكن أن تتصرف فيه الدول المستعمرة . بكسر الميم .، فهو مشكل يدخل في نطاق الحق الدولي الذي لا يعني إلا السلط الدولية، وكذلك حرب الجزائر فهي لا تخص الجزائر وفرنسا وحدهما بل هي تهم الضمير العالمي" [1] ، و إثر قيام فرنسا بتجارب نووية في منطقة رقان، جاءت حملة الشجب والإدانة من قبل دولة غينيا التي أعلنت أن علاقاتها مع فرنسا ستقطع إذا ما تمادت في تفجيراتها النووية[2] .

كان لغينيا بقيادة " أحمد سيكوتوريAhmed Sekou Toure" دور هام في تعبئة، وجمع الجماهير الإفريقية لمساندة القضية الجزائرية وكانت مقرا ومركزا لمؤتمر تضامن الشعوب الافرو . آسيوية، يكفي هنا التذكير بمؤتمر الشعوب الإفريقية الذي عقد بأكرا أفريل 1960 الذي أكد على الدعم المطلق للثورة الجزائرية ومطالبة الحكومات الإفريقية بتقديم الإعانات والدعم المادي والعسكري :" ...فقد نجم عن هذه الندوة اتخاذ قرار يعلق بالمساعدة العسكرية الفعلية الواجب تقديمها للمجاهدين الجزائريين ...و تدعو الندوة الحكومة الفرنسية إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة لتحقيق تطبيق مبدأ حرية تقرير المصير "[3]، وفي حديث آخر طالب "أحمد سيكوتوري Ahmed Sekou Toure"، باستفتاء تراقبه الأمم المتحدة في الجزائر[4]، كما نسجل له موقفا آخر في خطاب مطول بتاريخ 1961/05/29، خصصه للحديث عن مفاوضات أيفيان، تكلم بإسهاب عن العلاقات الغينية . الفرنسية، ووجه للعرب تحذيرات من المناورات الفرنسية، وندد بالحرب المستعرة عليه، معتبرا إياها حربا على إفريقيا كلها يقول : " إننا نريد أن نؤكد بكل قوة تضامننا المطلق مع الشعب الجزائري وممثليه الحقيقيين، لان الجزائر أرض افريقية والحرب الغاشمة على

1 . جريدة العمل، " حديث سيكوتوري "، عدد 1306، 1960/01/06 م، ص 03 .

2 . مجموعة باحثين، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، سلسلة الندوات، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2000، ص 31 .

3 . جريدة " المجاهد، " اللائحة التي صادق عليها المؤتمر بخصوص الجزائر "، العدد 66، (1960/04/18) ، ص 02 .

4 . جريدة العمل، " سيكوتوري يؤيد تنظيم استفتاء "، عدد 1545، 1960/10/11 م، ص 04 .

شعبها تمس مجموع الشعوب الإفريقية الواعية للعواقب الوخيمة التي يجرها استعباد شعب بواسطة قوة وقوانين دولة أجنبية "[1] .

لم يتوان "أحمد سيكوتوري Ahmed Sekou Toure" في دعم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خدمة للاستقرار والسلم قائلا : " فنحن مصممون تصميما راسخا على تقديم مساعدتنا غير المشروطة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل استقرار السلم في الجزائر حسب الشروط والضمانات التي حددتها الحكومة الجزائرية ...و نحن نعلن بصفة واضحة أن موقف الحكومة الفرنسية نحو الرغبات الشرعية للشعب الجزائري سيحدد بشكل أقوى وأوضح موقف الشعب الغيني وحكومته من الحكومة الفرنسية "[2] .

لم يتوقف الرئيس " أحمد سيكوتوري Ahmed Sekou Toure" عند تأييد الثورة الجزائرية فحسب، بل حمل الدول الإفريقية التي لا تناصر الجزائر المسؤولية بأنها تؤيد الظلم والعدوان : "إن كل حكومة لا تهتم بقضية الشعب الجزائري في استقلاله، إنما تشارك الاستعمار في جرائمه . وإن أية حكومة تعلن أنها غير مسئولة إزاء القضية الجزائرية، فإنما تتحمل بموقفها هذا مسؤولية تأييد الاستعمار ومناصرة الظلم والعدوان "[3].

5 . 2 . . الموقف غير الرسمي :

5 . 2 ، 1 . موقف بعض الأحزاب السياسية

وجّهت شبيبة التجمع الديمقراطي الإفريقي بغينيا برقية بمناسبة الذكرى السابعة للثورة الجزائرية، عبرت فيها شبيبة التجمع عن تضامنها مع الشعب الجزائري وأعلنت وقوفها إلى جانب الكفاح من أجل الاستقلال وفتح مفاوضات في الحين بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية، وختمت البرقية :" بأن شبيبة التجمع الديمقراطي الإفريقي بغينيا واثقة أن الشعب الجزائري سيسترجع حريته بالرغم من مناورات المستعمرين "[4] .

1 . جريدة المجاهد، " سيكوتوري ينذر العرب "، العدد 97، تاريخ (1961/06/05) ، ص 12.

2 . الجريدة نفسها ، مصدر سابق، ، " سيكوتوري ينذر العرب "، العدد 97، تاريخ (1961/06/05) ، ص 12.

3 . جريدة العمل، " العالم يحتفل بذكرى أول نوفمبر . في غينيا .، العدد 108، تاريخ (1961/11/13)، ص 11.

4 . الجريدة نفسها ، " التجمع الديمقراطي الإفريقي بغينيا "، عدد 1880، تاريخ (1961/11/05)، ص 04 .

إن غينيا الممثلة في شعبها وفي رئيسها "أحمد سيكوتوري" وبعض الأحزاب الوطنية كالتجمع الديمقراطي الإفريقي الغيني، وقفوا موقفا مشرفا من الثورة الجزائرية ودعموها علنا في المحافل الدولية، معلنين تأييدهم الكامل للثورة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مطالبين بالاستقلال والحرية، رافضين الظلم والعدوان الفرنسي، فالتاريخ حفظ تلك المواقف الايجابية لرئيس غينيا وشعبه .

06 . الموقف الرسمي لجمهورية الطوغو :

تقع جمهورية الطوغو في غرب إفريقيا، والتي كانت مستعمرة للألمان ثم للفرنسيين ،أخذت استقلالها عام 1960، موقفها تجاه الثورة الجزائرية تميز بالضعف، ومرد ذلك لحداثة الاستقلال وتبعيتها لفرنسا بحكم الاتفاقيات المبرمة، بالإضافة إلى قلة الثروات .

كان للرئيس " سيلفانو أولامبيو Selvano Olabio " رأي إزاء المسألة الجزائرية في تصريحات عبّر فيها أن :" أن المشكلة الجزائرية يجب أن تحل بواقعية وتمنى حصول تقارب فرنسي وجزائري على أساس تقرير المصير، الحديث أفضى به لممثل إحدى الوكالات الإعلامية بعد المشاركة في أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة ومما جاء في تصريحاته : " لقد سألني كثير من الناس عن رأيي في القضية الجزائرية والواقع أن هذه المشكلة الشائكة بالنسبة للأفارقة حيث أننا جميعا نتمنى استقلال جميع الأقطار الإفريقية ولم نر حتى الآن أي حل للمشكلة الجزائرية ونحن نرغب في المساهمة بما في وسعنا في إيجاد حل عادل للمشكلة، ونتمنى أن يحصل تقارب بين وجهة نظر فرنسا ووجهة نظر الجزائريين المكافحين، وقد قطع الجنرال ديغول خطوة كبرى عندما اختار حق تقرير المصير قاعدة لسياسته وقبل وجود ملاحظين من العالم أجمع لحضور عمليات التصويت"، وأضاف :" غير أن هناك مشكلة وهي أن الاستفتاء بدون إشراف الأمم المتحدة هل سيعطي الضمانات الكافية للجزائريين ولؤلئك الذين يريدون حلا عادلا للمشكلة، وأنا أعتقد أن الجزائريين يحسون بنوع من الخوف وقد يكون لهم الحق لان الاستفتاء بدون مراقبة دولية قد لا يكون حرا تماما، على أننا بصدد البحث عن طريقة ترضي الجزائريين والفرنسيين في نفس الوقت"[1] .

أبدت دولة الطوغو رغم حداثة استقلاله، موقفا مسايرا للقوى المناهضة للاستعمار والامبريالية في العالم وفرنسا جزء منه، فلم يتحرج في القول بأن المسألة الجزائرية يجب أن تفضي إلى حل، مبديا تخوفه من أن أي أجراء بعيد عن الأمم المتحدة مصيره مجهول .

1 . جريدة العمل، " رئيس جمهورية الطوغو يصرح "، عدد 1541، (1960/10/06)، ص 04 .

07 . الموقف الرسمي لدولة ساحل العاج

دخلت ساحل العاج . إحدى دول غرب إفريقيا. تحت الحماية الفرنسية عام 1843، وفي سنة 1893 أصبحت مستعمرة، بقيت تحت الاحتلال الفرنسي إلى غاية استقلالها في 07 أوت 1960 ،و هي تحتفظ بعلاقات سياسية واقتصادية قوية مع فرنسا، عرفت أثناء الثورة التحريرية زعيما يكاد يكون الوحيد والأوحد هو " فيليكس هوفويه بوانييهFelixe–Houphouet– Boigny" الذي كان متجاوبا مع السياسة الفرنسية وأطروحتها خاصة في الفترة من 1954 ـ 1958، مواقفها كانت محدودة بحكم العلاقات المتميزة مع فرنسا .

نسجل هنا دعوة رئيس ساحل العاج " هوفويه بوانييHouphouet– Boigny " إلى حل سلمي وعادل وفق قرارات الأمم المتحدة مع سحب الجنود الأفارقة من العمل بالفرق العسكرية العاملة مع فرنسا قائلا : " إن الحكومة ستحدد موقفها أمام منظمة الأمم المتحدة إزاء القضية الجزائرية على حسب المقررات التي ستعرض على الجمعية العمومية، وأن الحكومة مهتمة بالبحث عن حل عادل وعملي يتماشى مع مبادئها في السلم ، كما أعلن أن القوات الإفريقية المشاركة في حرب الجزائر والواقفة إلى جانب الجيش الفرنسي ستسحب أثناء الأسابيع القادمة"[1] .

من جهته أبدى ممثل ساحل العاج في الأمم المتحدة السيد : "محمد كولبالي Mohamed Kolibali" ثقته في الجنرال شارل ديغول في إيجاد حل للمسألة الجزائرية سيما وأنه أعلن عن استفتاء 8 جانفي 1961 حيث قال : " إننا نعبر عن ثقتنا في الجنرال ديغول الذي قبل المخاطرة وذهب إلى الجزائر واطلع على عدة أشياء، وإننا نعتقد أنه سيفعل بعد الاستفتاء ما يظهر السلم في الجزائر أقرب إلى التحقيق مما كنا نعتقد ، " وأضاف: " إننا نتمنى أن يتمكن الجزائريون من الشعور بأن مخاوفهم إزاء فرنسا لم يبق لها أساس وهكذا تصبح سنة 1960 لا سنة إفريقيا فحسب بل سنة فرنسا أيضا لأنها تثبت ترشيح 15 دولة افريقية للأمم المتحدة"[2].

يبدو أن موقف دولة ساحل العاج جاء متأخرا، أي بعد ما نالت استقلالها، لان الفترة السابقة كانت فيها ساحل العاج تحت الاستعمار الأمر الذي يجعلها في منأى عن دعم الحركات التحررية

1 . جريدة العمل ،" رئيس ساحل العاج يعلن ... "، عدد 1589، (1960/12/01)، ص 06 .

2 . الجريدة نفسها، "ممثل ساحل العاج : السلم في الجزائر أقرب مما نتخيل "، عدد 1616، تاريخ (1961/01/01)، ص 08.

في العالم، خاصة وأن زعيمها "هوفيه بوانييه" كانت تربطه علاقات قوية مع فرنسا، وما موقفها الداعي لسحب القوات الإفريقية من الجيش الفرنسي سوى أنه جاء في حملة افريقية بهذا الشأن .

08 . موقف دولة أنقولا:

. الموقف غير الرسمي (الشعبي) :تعرضت دولة أنقولا كغيرها من الدول الإفريقية الواقعة غرب القارة للاستعمار البرتغالي، ونالت استقلالها في 1975/11/11، مواقفها الرسمية تجاه الثورة تكاد تكون منعدمة بحكم وجودها تحت الاستعمار بل أن استقلالها جاء متأخرا، فماذا تنتظر من شعب يئن تحت سطوة الاحتلال، سوى أنه ينشغل بهمومه ؟ .

ما سجلناه من موقف تجلّى في برقية التأييد التي أرسلها مجموعة من المواطنين الانقوليين يعلنون فيها تأييدهم للثورة، كان ذلك بمناسبة حلول الذكرى الثامنة للثورة الجزائرية، إذ وجهت العديد من الدول والشعوب والمنظمات برقيات التأييد والمساندة للثورة الجزائرية ومنها البرقية التي وجهها الوطنيون الانغوليون إلى قادة الثورة جاء فيها :" بمناسبة يوم الجزائر القومي نحيي الكفاح البطولي الذي يخوضه شعبكم المستبسل ونؤكد لكم باسم الشعب أنغولا تضامننا المطرد والفعال مع كفاح الشعب الجزائري "[1] .

لقد رأت العديد من الدول الإفريقية في الجزائر، وثورتها نموذجا يجب أن يحتذي به، لتكون دافعا قويا لحركات الاستقلال في عدم المساومة مع المستعمر مثل ما حدث في غينيا والكونغو، غانا، مالي، ولعل إسراع فرنسا في التفاوض ومنح اثنتي عشرة دولة افريقية عام 1960 استقلالها، لا لشيء سوى للتفرغ للثورة الجزائرية وهو ما يذهب إليه الزعيم الإفريقي "نيلسون مانديلا Nilson Mandela" الذي أشاد بدور الجزائر المستمد من ثورتها المجيدة يقول : " الجزائر كانت وستبقى قلعة الثوار والأحرار، والسند القوي لكل الشعوب المناضلة من أجل العدالة والحرية، ومواقفها الأصيلة ترجمتها إلى إعطاء دعم وإسهام مباشر في تحرير القارة الإفريقية، إن عطاء ثورة الجزائر وجبهة التحرير الجزائرية كان عظيما وقويا وفاعلا، وستظل كل الشعوب الإفريقية تذكر باعتزاز للجزائر دورها الرائد في تحريرها، وتثمن جهودها في توحيد وتضامن القارة وشعوبها والنهوض بالتنمية والاقتصاد فيها "[2] .

1 . جريدة العمل، " الدول والشعوب تعبر عن تأييدها للثورة الجزائرية "، عدد 1878، تاريخ (1961/11/03)، ص 02.

2 . جريدة الخبر، "نيلسون مانديلا . رئيس جنوب إفريقيا "، (1998/06/13)، ص 03 .

نقول : على الرغم من الصعوبات التي لقيتها الثورة الجزائرية في تحقيق أهدافها الإفريقية، فإن حصاد العمل الدبلوماسي كان إيجابيا، فقد مكّن من أن تصبح القضية الجزائرية قضية محورية بالنسبة للأفارقة، تقام لأجلها مهرجانات التضامن والندوات والنشاطات الدبلوماسية، مستوى اللقاءات المتعددة بين القادة الأفارقة وزعماء الثورة أو غيرها .

أما ما تعلق بالدعم المادي (المال والسلاح وغيرها)، فهو قليل جدا لا يرق إلى مستوى الدعم المطلوب، واقتصر على بعض الدول، إن لم نقل أنه منعدم لدى العديد من الدول الإفريقية، وهذا أمر طبيعي إذ كانت إفريقيا آنذاك تئن وما تزال تعاني من الفقر والجهل والأمراض وغيرها الأمر الذي يدفعها إلى الاهتمام بنفسها قبل غيرها، خاصة وأن العديد منهم كانوا إما مستعمرين أو حديثي العهد به، فهم كانوا بحاجة إلى دعم اقتصادي واجتماعي وغيره، ومع ذلك فإن الثورة الجزائرية حققت نتائج هامة من خلال ارتباطاتها الإفريقية خاصة بعد 1958 أين وجدت الدعم شيئا فشيئا إلى أن تطور أكثر في الفترة من 1960 إلى 1962 .

ثانيا: موقف الدول الاسياوية من الثورة التحريرية من خلال جريدة العمل 1954 . 1962 :

عبرت العديد من الدول الاسياوية عن موقفها من الثورة الجزائرية، ولعل أهمها الدول الحديثة العهد بالاستقلال مثل الهند والصين والفيتنام وغيرها، وكثيرا ما تميزت مواقفها لصالح الثورة الجزائرية، بحكم أنها تعرضت لويلات الاستعمار لحقب زمنية، الامر الذي دفع بها ألى الوقوف ألى جانب الحركات التحررية في العالم ومنها الثورة الجزائرية، ورغم بعض التردد الذي أبدته بعض الدول الاسياوية في المراحل الاولى للثورة كالهند مثلا إلا أنها في النهاية، رجحت الكفة لصالح النضال الوطني واسهمت مساهمة في العمل السياسي والديبلوماسي للثورة، إذن فيم تمثل الموقف السياسي والديبلوماسي وأحيانا المادي إزاء الثورة ؟ .

01 . موقف دولة الهند:

يعود اهتمام الهند بالثورة الجزائرية، كونها عانت من ويلات الاستعمار بما فيها التمييز العنصري رغم استقلالها عام 1947، الأمر الذي أوجد حركة وطنية هندية قومية بقيادة " المهاتما غاندي" رافعة شعار حقوق الإنسان متحدية وسائل العنف والتدمير البريطانية، وأصبحت هذه الحركة الهندية فلسفة وشعارا وممارسة لسياسة الهند تجاه الشعوب المستعمرة، ضف إلى ذلك أن الهند دبلوماسيا كانت بحاجة لربح أكبر عدد ممكن من الدول والحركات الاستقلالية بآسيا وإفريقيا وأمريكا

الجنوبية، بالنسبة للهند مساندة القضية الجزائرية سوف يدعم حملتها الدبلوماسية لكسب حركات تحررية ودول فاعلة في الوطن العربي وعالم الجنوب ككل .

1 . 1 . الموقف الرسمي السياسي الهندي :

1 . 1 . 1 . موقف رئاسة الحكومة : افتتح الرئيس الهندي "راجندرا براسادRjindra Brasad"، أثناء افتتاح الدورة الثانية عشرة للبرلمان الهندي، خطابا أعرب فيه عن موقف الهند تجاه دول المغرب العربي قائلا : " إن حكومتي تعبر عن عطفها على الكفاح الذي تقوم به هذه الشعوب لاسترجاع حريتها، وحكومتي واثقة من أن الطريقة الوحيدة الكفيلة بالوصول إلى حل هذه المشاكل، تتمثل في الطرق السلمية والمفاوضات "[1] .

كما تعرض الرئيس " جواهر لال نهروJawaharlal Nehru" أمام المجلس الأعلى الهندي أثناء حديثه عن السياسة الخارجية إلى القضية الجزائرية فقال : " إنه يعتبر أن منح الجنرال "دي غول" الاستقلال للجزائر لبصيرة وبعد نظر وأضاف : " إن القضية الجزائرية لا يمكن أن تحل إلا على قاعدة الاستقلال وإنه لا سبيل إلى نكران القضية الجزائرية لأنه يوجد مليون فرنسي بالجزائر ولا شك أن الأقليات يجب أن تحترم حقوقها"[2] ، كما أبدت الهند . على لسان وزيرها الأول . قلقها إزاء الحالة الخطيرة السائدة بالجزائر وأكدت على ضرورة الإسراع بتسوية القضية الجزائرية تسوية يقبلها الوطنيون بالجزائر "[3]، وفي تصريح لنهرو . رئيس حكومة الهند ووزير خارجيتها . مع وزير خارجية فرنسا أكد على الحل في القضية الجزائرية قائلا :" لا بد من إيجاد حل للمشكلة مع مراعاة مصالح المعمرين الفرنسيين" وفي الختام يقول :" مهما تكن حقوق المعمرين الفرنسيين بالجزائر فن الجزائر لا بد أن تعترف لها بحقها في الحرية "[4].

وقف حزب المؤتمر الهندي إلى جانب الحركات التحررية، إذ نقلت جريدة "العمل" أن "الباندیت جواهر لال نهرو "ألقى أمام ثلاثة آلاف من حزب المؤتمر ونحو الخمسين ألف مستمع خطابا عبر فيه عن تضامنه مع الحركات التحريرية بإفريقيا الشمالية ومما قاله بشأن الأحداث

1 . جريدة العمل، " عطف الهند على كفاح شعوب المغرب العربي، عدد 98، (1956/02/16)، ص . ص 01 . 03.

2 . الجريدة نفسها، " نهرو يأمل أن تمنح فرنسا الاستقلال للجزائر "، عدد 980، 1958/12/16 م، ص 02 .

3 . نفسها، الهند تبدي قلقلها للحالة الخطيرة بالقطر الجزائري، عدد 141، (1956/04/05)، ص 03 .

4 نفسها، "يجب أن تتمتع الجزائر"، عدد 141، (1956/04/05)، ص 03 .

بالجزائر :" إن الشعب الجزائري يكافح من أجل التحرر من الاستعمار الفرنسي وأن المؤتمر قد عبر في عدة مناسبات عن عميق عطفه للجزائريين وأكد لهم تأييده المطلق وذلك باسم الشعب الهندي "[1] .

دائما وفي نفس السياق وأمام البرلمان يوم 20 مارس 1956 قال " جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru:" أريد أن أحدثكم عن مباحثاتي مع " بينو" في خصوص إفريقيا الشمالية، إن الهند تقدر وتتقبل بكامل الارتياح الإجراءات المتخذة من طرف فرنسا لإرجاع سيادة تونس والمغرب ويبقى مشكلة الجزائر العويصة، لقد لاحظت أن " كريستيان بينو Christian Pinau" ينظر للمشكلة بواقعية، وأن المشكلة الجزائرية أصبحت أكثر صعوبة في الحل نظرا لوجود مليون ونصف المليون من الأوربيين المستقرين بتلك البلاد منذ أجيال عديدة، لكن آمل في أن يقع العثور على حل يطمئن مصالح الشعبين الجزائري والفرنسي "[2] .

صرح السيد "جواهر "لال نهرو Jawaharlal Nehru " رئيس الحكومة الهندية أمام مجلس النواب الهندي بتصريح يعتبر بمثابة نداء موجه لصالح السلم بالجزائر، فبعد أن أثنى الرئيس نهرو على تعقل الحكومة الفرنسية الذي أظهرته في فض قضيتي تونس والمغرب أردف قائلا :" إن النزاع الجزائري جزء من الموجة الوطنية الساحقة التي أكتسحت آسيا وإفريقيا خلال الجيلين الأخيرين " ، وواصل الرئيس كلامه قائلا :" إن الحوادث بالجزائر الآن قد بلغت نسبة حرب معممة متزايدة في العنف، استعملت فيها قوات وأسلحة هائلة دون أن يتوقع لهاته الحرب نهاية، ثم يلخص الرئيس نهرو موقف الهند تجاه النزاع الجزائري في هذين الشكلين : 1 . تأييد حركات التحرر، 2 . المشاركة في تسوية سلمية "[3].

و يرى الرئيس " جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru " :" أن أول عمل يتحتم المبادرة به في هذا الشأن هو :" إيقاف القتال وترك العنف " .ثم يقترح خمس إجراءات يرى أنها ستكون كافلة لضمان السلم :" 1 . تكوين جو سلمي يشارك فيه كلا الطرفين بتصريحات رسمية لصالح عدم الالتجاء إلى العنف، 2 . اعتراف الحكومة الفرنسية بالكيان والذاتية الجزائرية على قاعدة المساواة، 3 . اعتراف الجميع بالمساواة بين المتساكنين بالجزائر في الحقوق والواجبات، 4 . الاعتراف بأن الجزائر وطن لجميع الجزائريين بدون مراعاة للجنسية، 5 . فتح مفاوضات مباشرة بين الجانبين حول الآراء

1 . جريدة العمل ، " حزب المؤتمر الهندي يساند كفاح الجزائر، عدد 96، (1956/02/14)، ص 01 و03.
2 . الجريدة نفسها ، "يجب أن تتمتع الجزائر باستقلالها "، عدد 141، (1956/04/05)، ص 03 .
3 . نفسها، " مشروع نهرو لاقرار السلم بالجزائر "، عدد 181، ' 1956/05/23)، ص 01 .

التي يبق ذكرها ويختم الرئيس نهرو تصريحه مؤملا ألا يتوانى كلا الطرفين لحظة أثر سماع كلامه هذا لتلبية ندائه لفائدة السلم "[1] .

لم يتوان الرئيس " جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru " في البحث عن مخرج للقضية الجزائرية، فهو يغتنم كل فرصة لإبراز رأي الهند في هذه المسألة منه أنه أثناء زيارته لمصر أدلى بتصريح يتعلق بالقضية الجزائرية، دعا فيه لوقف القتال وإيجاد تسوية سلمية جاء فيه :" يتحتم على فرنسا أن توقف القتال حالا في الجزائر وإلا فإنه يستحيل فتح أية مفاوضة في شأن مستقبل الجزائر، وكل محاولة لتسوية سلمية محكوم عليها سلفا بالفشل إن لم يقع ذلك "، ثم أشار إلى مشروعه السلمي الأخير الداعي إلى فتح المفاوضات بقوله :" لحد الآن لم تجب لا فرنسا ولا جبهة التحرير بقبول أم برفض مشروعي المتعلق بالجزائر، وكان ينبغي لهم أن يغتنموا هاته الفرصة للوصول إلى اتفاق"[2].

في مسعى الهند لإيجاد تسوية للقضية الجزائرية أوضح رئيس الوزراء في مباحثات له مع الساسة السوريين رأيه قائلا :" إننا نشاهد حاليا في الجزائر التي لها الحق في أن تتمتع بالحرية كغيرها من الشعوب، مأساة دامية قد أفحمت قلوبنا لوعة على ما قد لحق بإخوان لنا في تلك الرقعة من الأرض، وقد أدت الهند بعض واجبها نحو شقيقتها الجزائر وألحت أخيرا على فرنسا أن توقف القتال وتضع حدا لإزهاق الدماء كي تتمكن من إيجاد تسوية سلمية للفاجعة الجزائرية "[3]، وواصل يقول :" ينبغي أن تسوى القضية الجزائرية بصفة عادلة وسلمية وقبل ذلك يجب إيقاف العمليات الحربية "[4]، و في نفس السياق يقول " الباندیت جواهر لال نهرو " في مسألة الوساطة :" إننا لا نرفض مساعدتنا بتسوية القضية الجزائرية إذا ما طلب منا ذلك على أننا لسنا وسطاء محترفين لان مبدأنا هو أن لا نتدخل مطلقا في شؤون الأوطان الأخرى " .وواصل حديثه قائلا :" إن التسوية المرغوبة لا يمكن أن تحصل إلا بعد إيقاف عام للقتال، وقبو الطرفين بأن يتلاقيا، واعتراف فرنسا باستقلال الجزائر واعتراف الوطنيين الجزائريين كذلك بحقوق فرنسيي الجزائر "[5] .

واصل الرئيس "" جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru " حديثه عن القضية الجزائرية التي أثارها في رحلته في أوربا قائلا :" لقد ألفت نظر رئيس الحكومة الفرنسية إلى الاهتمام الذي

1 . جريدة العمل ، " مشروع نهرو لإقرار السلم بالجزائر "، عدد 181، (1956/05/23)، ص . ص 01 . 04 .

2 . الجريدة نفسها ، "بينما يستعد نهرو لمحادثة عبد الناصر في قضية الجزائر "، عدد 201، (1956/06/15) ص 01.

3 . نفسها، " نهرو والقوتلي يتذاكران "، عدد 208، (1956/06/23)، ص 01.

4 . نفيسها، " قضية الجزائر تدرس"، عدد 209، (1956/06/26)، ص 01 .

5 . نفسها، " نهرو يعرض وساطته من جديد"، عدد 226، (1956/07/15)، ص 01 .

أحدثه مشروعي في مختلف أوطان العالم، وأوضحت له أن الصعوبات التي تعترض الساسة الفرنسيين في الجزائر مهما كان نوعها، لا يمكن أن تعترض الاعتراف باستقلال الجزائر "[1].

يعود "" جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru " رئيس وزراء الهند ووزير خارجيتها للحديث عن موقفه من الثورة الجزائرية يوم 1957/09/02 م أمام البرلمان قائلا :" لن تتمكن فرنسا من تسوية المشكلة الجزائرية إلا إذا منحت للشعب الجزائري حريته كاملة، وإذا كنا نحن نؤيد حرية الجزائر التامة فلأننا لا نستطيع أن نتخذ موقفا آخر وهذا لا يعني أننا ضد فرنسا" [2] .

كثيرا ما رفعت شعار استعمال الوسائل السلمية للوصول إلى الاستقلال، ولكن مع الثورة الجزائرية شذت عن القاعدة إذ العمل المسلح في الجزائر، دفع بالرئيس " الباندیت جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru " إلى الانتقال من المقاربة السلمية إلى وصف الكفاح الجزائري بأنه : " مشهد المأساة المتواصلة لشعب بطولي يكافح من أجل الحرية ...إن عددا كبيرا من بلدان إفريقيا وآسيا وبلدان عديدة من القارات الأخرى أيضا، تهتم اهتماما بالغا بهذه القضية وتأمل جديا بحرية الشعب الجزائري، هذه المشكلة يجب أن تتفرغ لها الأمم المتحدة لتجد لها حلا عاجلا "[3] .

يجدد رئيس الوزراء الهندي "الباندیت جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru " حديثه عن المسألة الجزائرية أمام البرلمان الهندي قائلا: " منذ عدة سنوات تتواصل الحرب بالجزائر، حرب ضروس وهي مأساة كبرى وقد تسببت في عدة ضحايا ومع ذلك فإن رغبة الجزائريين في التحرر على درجة من القوة تجعلهم يواصلون كفاحهم" [4] .

ساد الهند . من خلال تصريحات زعيمها. موقفها في البداية غموض في بعض الأحيان وميل للفرنسيين في مناسبات أخرى، غير أنه تغير في موقفه بداية من سنة 1958 [5]، بحكم عوامل عديدة

1 . جريدة العمل ، " نهرو يتحدث عن قضية الجزائر"، عدد 237، (1956/07/29)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها ، "لن تتمكن فرنسا من تسوية مشكلة الجزائر إلا بمنحها حريتها " ،عدد 579، (1957/09/03)، ص 01 .

3 . جريدة المجاهد، "الرئيس نهرو . الهند . "، العدد 79، (1960/10/10)، ص 04 .

4 . الجريدة نفسها ، " نهرو يؤكد إيمانه بانتصار الشعب الجزائر"، عدد 1582 ،(1960/11/23 م)، ص 01 .

5 . يقول العربي دماغ العتروس . أحد مناضلي الحركة الوطنية . عن موقف الهند وتحديدا "نهرو" من الثورة الجزائرية : " نهرو كان ضد الثورة وهو هندوسي وعدو للمسلمين، كان حليفا للانجليز وأمريكا، الفرنسيون عقدوا معه صفقة تجارية لشراء 70 قاطرة اعترافا بجميل وقوفه ضدنا في مؤتمر باندونغ، ولولا جمال عبد الناصر وسوكارنو وتيتو لفشل آيت أحمد ويزيد في مهمة إدراج= =الجزائر في القرارات .بعد الاستقلال نهرو يرسل لنا برقية يهنئنا بالاستقلال ويقول : اعتبروا هذه الرسالة اعترافا بأثر رجعي من يوم رفضي الاعتراف بقضيتكم . قال أنا لا أعترف بالحكومة المؤقتة ولكن أسمح بفتح مكتب في دلهي، وعلى ذلك الأساس تم فتح المكتب في 1958، وبعد الاستقلال=

من الداخلية أي ما فرضته الثورة من مواجهة عسكرية ودبلوماسية من خلال نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إذ عبرت عن تضامنها مع الثورة ودعت في أكثر من مناسبة عن الحل السلمي الذي يرضي الطرفين وسرعان ما تحول إلى الدعوة إلى منح الاستقلال والحرية الكاملة للشعب الجزائري .

1 . 1 . 2 . . موقف البرلمان الهندي : أعرب رئيس الكونغرس الهندي السيد "هوكسنغراي نارفالشنكر Hokesnghray Narvalchnkher"، في مذكرة موجهة للصحف الهندية عن باسم الشعب الهندي عن تأييده للشعب الجزائري المكافح وعن أصدق التمنيات لبلوغه أمانيه الشرعية في الحرية والاستقلال، كما عبر في نفس المذكرة عن الدور الذي ما انفكت تلعبه الهند إلى جانب الشعوب المضطهدة والمستعمرة من طرف القوات الأجنبية "[1] ، كما طالب حزب المؤتمر الوطني الهندي (الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس نهرو والوزير الأكبر الهندي) في مناشير وزعت على أعضاء الحزب تحت إشراف الأمانة العامة للحزب طالبا إياهم تأييد الذين يحاربون في سبيل تحرير وحرية البلاد الجزائرية وذلك بلفت أنظار الرأي العام العالمي إلى القضية الجزائرية وذلك طيلة أسبوع كامل وقع تخصيصه لفائدة التعريف بالقضية الجزائرية بأنحاء بلاد الهند "[2].

1 . 2 . موقف الهند الدبلوماسي مع الثورة الجزائرية :

أجاب السيد "كريشنا مينون Krichna Minon" موفد الهند في الأمم المتحدة، عن موقف بلاده فيما يتعلق بالقضية الجزائرية إزاء عرضها على مجلس الأمن، ذكر بأن دولته لم توقع عريضة دول الكتلة الإفريقية الاسياوية، وأن ذلك ليس معناه معارضة الهند للبحث عن حل للقضية الجزائرية، ويضيف :" وأظن أن موقف الهند تجاه هذه المسألة معلوم من الجميع "، وختم كلامه بالإشارة إلى تصريحات الرئيس جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru والتي جاء فيها:" إن الهند ترغب لو يكف القتال في الجزائر وتفتح مفاوضات مباشرة بين الطرفين"[3].

=من كان ضدنا أصبح معنا، الفيتنام الجنوبية مثلا عندما استرجعنا السيادة بعثت رسالة شكر وتهنئة وعبرت عن استعدادها للمساعدة في مجالات عديدة، ولكننا كنا مع شمال فيتنام " هوشي منه" ورفضنا التعامل معهم " .ينظر : آسيا شلابي، "الدبلوماسي العربي دماغ العتروس يواصل شهادته "، جريدة الشروق، مرجع سابق، العدد 4326، تاريخ : 25 مارس 2014 الموافق لـ 23 جمادى الأولى 1435 هـ، الحلقة الثانية، ص 17 .

1 . جريدة العمل ، "حزب المؤتمر الهندي يؤيد كفاح الشعب الجزائري"، عدد 150، (1956/04/15)، ص 01 .

2 . جريدة الزهرة، " حزب الباندیت نهرو يطالب بتأييد الوطنيين الجزائريين"، عدد 15094، (1955/07/03)، ص 02.

3 . جريدة العمل، " قضية الجزائر في المجال الدولي "، عدد 206، (1956/06/21)، ص . ص 01 . 06.

عبر ممثل الهند السيد " كريشنا مينون Krichna Minon" . وزير الدفاع الهندي وممثلها في الأمم المتحدة . عن استيائه لرفض فرنسا المشاركة في مناقشة القضية الجزائرية وقال : " هذه دولة عضوة دائمة بمجلس الأمن ومسؤوليتها حفظ السلام العالمي أعظم بكثير من بقية الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة، هذه فرنسا لا تريد إعانتنا في هذه المناقشات [1]، وأضاف: " إنه من المهم أن يعترف دستور الجمهورية الخامسة بأن السيادة القومية ملك للشعب وكان الدستور الفرنسي ينص على أن السيادة للشعب الفرنسي ...و نظرا لهذا الاختلاف في التعبير فإني أقترح أن يكون حق تقرير المصير راجعا للشعب الجزائري وختم المتحدث قوله : " إن حرب الجزائر تكلف فرنسا إنفاق مليون دولار في السنة وإن الوضع لا محالة يصبح أيسر لو بذلت هذه الأموال لصالح الجزائر، والجزائر يحيط بها قطران هما منبع الوطنية" [2] .

ما يلاحظ من الموقف السياسي للهند إزاء الثورة الجزائرية، أنها وقفت إلى جانب الحركات التحررية ومنها الثورة الجزائرية، من الناحية السياسية، رغم أنها كانت في كثير من الأحيان لا تريد الوقوف في وجه فرنسا، أما انعدام الدعم من الناحية المادية (المال والسلاح) فربما راجع لحداثة استقلالها وقلة إمكانياتها وكثرة عدد سكانها .

02 . موقف دولة الصين الشعبية :

شكلت الصين الشعبية أهم حليف . إن صح التعبير . من دول آسيا للشعوب التي كانت تحت الاضطهاد الاستعماري، والجزائر واحدة منها، وربما السبب في ذلك راجع لماضي الصين الذي اتسم بالثورة من أجل الوحدة الوطنية وطرد الامبريالية العالمية سيما الأمريكية منها، التي ظهرت بشكل كبير في النصف الثاني من القرن العشرين الماضي، وهو ما عبر عنه أحد الضباط في البعثة العسكرية الجزائرية بالصين في جوان 1959 على اهتمامه بالتجربة الصينية قائلا : " أنتم تعرفون أن الصين قامت بحروب ثورية طويلة المدى وتعرفون جيدا من جهة أخرى الصبغة الأساسية والطابع الشعبي الأصيل الذي يمتاز به كفاحنا القائم على الشعب ومن اجل الشعب وعلى هذا الأساس رأى مسئولونا أننا نستطيع أن نخرج بفوائد عظيمة من وراء المقارنة بين التجربتين الثوريتين في الجزائر وفي الصين، وهذا هو الهدف الوحيد لزيارتنا إلى الصين"[3] .لقد تميز النظام السياسي في الصين

1 . جريدة العمل ، "موقف الهند "، عدد 978، (1958/12/14 م)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها، " مناقشات اللجنة السياسية "، عدد 978، (1958/12/14 م)، ص 03 .

3 . جريدة المجاهد، " كيف نستفيد من الصين ؟"، العدد 44، (1959/06/14)، ص 12 .

خلال مرحلة الاستقلال والتحرر في العالم بالتركيز على الجماهير الشعبية، وجد هذا التصرف تجانسا بين الحركة السياسية الوليدة في الجزائر والعمل السياسي الدولي الصيني .

سعت الجزائر أثناء الثورة من الصين للاستفادة منها عسكريا وماديا وسياسيا سيما وأنها قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية وديموغرافية هذا الذي عبر عنه السيد فرحات عباس خلال زيارته للصين أكتوبر 1960 عندما وصف اعتراف الصين بالحكومة الجزائرية المؤقتة بأنه: " ...اعتراف أضخم من دولة عادية لأنه اعتراف من دولة تمثل ربع سكان العالم "[1] .

2 . موقف الصين الشعبية :

2 . 1 . الموقف الرسمي الصيني :

2 . 1 . 1 . الموقف السياسي : وجدت القضية الجزائرية اهتماما من قبل القادة الصينيين، بداية من 1955 من مؤتمر باندونغ، حيث أعلن رئيس الحكومة الصينية " تشو انلاي[2] Zhōu Ēnlái ؛" اعترافه بالقضية الجزائرية في هذا المؤتمر، كما وجهت دعوة للبعثة الجزائرية لزيارتها [3]، و الموقف نفسه سار عليه رئيس الوزراء، أمام المجلس الوطني الصيني أين ألقى خطابا تعرض فيه للقضية الجزائرية بقوله :" إن الشعب الجزائري لا يزال مرغما على مواصلة المقاومة المسلحة ولا يسع الشعب الصيني سوى أن يؤيد كفاح الشعب الجزائري العادل في حين أنه يرثى للحالة المتأزمة في هذا الوطن الأبي الباسل " ، كما تعجب من موقف فرنسا من الوساطة التي تقدم بها "جواهر لال نهرو" في مشروعه المعتدل الملائم لروح قرار مؤتمر باندونغ حول القضية الجزائرية "[4] ، وبقيت الصين تعبر

1 . إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1945 1962)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، الجزائر، ص 441 .

2 . **تشو انلاي** Zhōu Ēnlái : 5 مارس 1898 – 8 يناير 1976) أول رئيس وزراء لجمهورية الصين الشعبية، تقلد مهام منصبه بدءًا من أكتوبر 1949 حتى وفاته في يناير 1976. عمل تشو في ظل حكم ماو تسى تونج (Mao Zedong) كما قام بدور فعال في تعزيز سيطرة الحزب الشيوعي على السلطة وتشكيل السياسة الخارجية وتنمية الاقتصاد الصيني كما عمل تشو في العمل في منصب وزير الخارجية الصيني من 1949 إلى 1958. حيث دافع عن التعايش السلمي مع الغرب بعد توقف الحرب الكورية في مؤتمر جنيف 1954 وساعد في وضع السياسات المرتبطة بالنزاعات المريرة مع الولايات المتحدة وتايوان والاتحاد السوفيتي (بعد 1960) والهند وفتنام. وعُرف عن تشو بأنه من كبار مساعدي ماو تسى تونغ(Mao Zedong) ، الذي رافقه فترة طويلة. https://ar.wikipedia.org/wiki

3 . جريدة المجاهد، "الصين والجزائر ومشكلة الاستعمار "، العدد 39، تاريخ (1959/04/20)، ص 07.

4 . جريدة العمل، "هونغ كونغ "، عدد 212، (29 /06 /1956)، ص 01 .

عن مواقفها الرسمية منها ما طالعنا به الرئيس " ماوتسي تونغ Mao Zedong[1] ، " قائلا :" إن ريح الشرق ستنتصر على ريح الغرب، وغني على يقين، أن إخواننا الجزائريين سيحصلون قريبا على حريته"[2].

اعتبرت الصحافة الصينية زيارة السيد بن يوسف بن خدة لبكين يوم 1958/12/03 حدثا هاما، ووجد الوفد الجزائري استقبالا خاصا وترحيبا متميزا من قبل القيادة الصينية وعلى رأسها " ما وتسي تونغ، فكانت للسيد بن يوسف بن خدة نشاطات مع القيادة العسكرية الصينية وعلى رأسها الماريشال "يونج ته هواي"، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، أكد للوفد الجزائري : " إن الشعب الصيني والحكومة الصينية، يرحبان ترحيبا خاصا بمندوبي حكومة الجزائر وبالرغم من بعد المسافة بين قطرينا إلا أن قلوبنا قريبة جدا من بعضهما "[3].

عبرت الحكومة الصينية وعلى لسان وزير خارجيتها السيد " تشان" رفقة محمود الشريف وزير التموين بالحكومة الجزائرية المؤقتة عن تضامنها مع الشعب الجزائري، جاء ذلك في البيان الموقع بين الجانبين : " إن الحكومة الصينية تؤكد من جديد تعلقها بمقررات مؤتمر باندونغ الخاصة بالإعانة التي يجب مدها إلى الشعب الجزائري في كفاحه العادل في سبيل الاستقلال، وتتعهد حكومة الصين الشعبية بتوثيق العلاقات مع حكومة الجمهورية الجزائرية" [4] .

التزمت الصين بتقديم الدعم والمساندة للثورة الجزائرية يتجلى ذلك أثناء زيارة وفد متكون من 13 عضوا من الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة السيد كريم بلقاسم إلى الصين في أفريل 1960، استقبل الوفد الجزائري من قبل القيادة العليا للصين بما فيها " ماتسي تونغMao Zedong "، خلال هذه الزيارة أكد "كريم بلقاسم" بأن العامل الجغرافي لن يكون حاجزا أمام تضاعف علاقات الصداقة والتعاون بين الجزائر والصين يقول "كريم بلقاسم" : "...عامل البعد بين الجزائر والصين هو جغرافي فقط ...في الواقع بلدانا هم قريبان جدا من بعض، صراعهما المسلح المشترك ضد

1 . ماو تسي تونغ Mao Zedong 26 ديسمبر 1893 إلى 9سبتمبر 1976 زعيم الحزب الشيوعي الصيني منذ 1935 حتى وفاته1976 . كان سياسياً وقائداً عسكرياً صينيًا : ماوتسي تونغ https://ar.wikipedia.org/wiki / .

2 . جريدة المجاهد، العدد 32 ،(1958/11/13)، ص 2 .

3 . الجريدة نفسها، " الصين قوة الغد "، العدد 34، (1958/12/24)، ص 11 .

4 . نفسها ، "بيكين "، عدد 984، 1958/12/21 م، ص 01 .

الامبريالية، الطموح المشترك للسلم، ورغبتهم الصادقة في تعاون محترم، كلها عوامل وراء العلاقات المترابطة بين البلدين وأدت إلى صداقة متينة "[1].

لقد شكل العمل المسلح الجزائري دعما قويا للرفض الصيني تجاه التعايش السلمي السوفيتي مع المعسكر الرأسمالي وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية : " ...إن الشعب الجزائري يواصل بإصرار كفاحه المسلح من أجل الحرية والاستقلال، وكلما ازداد في الكفاح ازدادت قوته، وكانت الضربات الموجهة ضد الاستعمار أشد قوة وفاعلية، ذلك الاستعمار الذي يسانده معسكر الاستعماريين وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية "[2] .

و في نفس السياق حي الرجل الثاني في القيادة الصينية . شوان لاي رئيس الحكومة . أثناء استقباله فرحات عباس بمطار بيكين كفاح الشعب الجزائري ة أشاد بالصداقة التي تجمع بين الجزائر والصين في كفاحهما المشترك ضد الاستعمار العالمي وندد بالقمع الوحشي الذي يسلطه الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري وبالحلف الأطلسي، ثم أعرب عن أمله في انتصار الثورة الجزائرية التي يقف 650 مليون صيني إلى جانبها في كفاحها التحريري العادل.. ."[3] .

لقد اعترفت الصين بالحكومة الجزائرية المؤقتة وهي أول من اعترف من الدول خارج الوطن العربي يوم 1958/09/22، واعتبر "ماوتسي تونغ" الزعيم الصيني بأن تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة كان تعبيرا عن إرادة الشعب الجزائري غير المساومة مع الاستعمار[4] .

وجد الصينيون لدى الجزائريين تقديرا واعترافا بالمساعدات المعنوية والمادية التي قدمتها الصين الشعبية للجزائر بعد انتصار الثورة الجزائرية ودخول الجزائر في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، مثلما عبر عنه السيد عبد الرحمان كيوان رئيس البعثة الجزائرية الدبلوماسية بالصين في ماي 1961 : " الشعب الجزائري لن ينسى أن حكومة الجمهورية الشعبية الصينية كانت من بين أولى الحكومات التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ومنذ ذلك الحين مانفك بلدكم العظيم يقدم مساندة مستمرة لثورتنا، إن الصداقة الصينية . الجزائرية تنصهر في الكفاح، لذلك فهي قوية ودائمة وأجاب "ليو شاوشي" . رئيس الجمهورية الصينية :" شعبا الصين والجزائر أقاما صداقة

1 . إسماعيل دبش، دور الصين في العلاقات الدولية : مرجع سابق، ص 453 .

2 . جريدة المجاهد، يوم الجزائر بالصين "، العدد 65، (1960/04/04)، ص 11 .

3 . الجريدة نفسها ،" الاستعمار الذي يقوم على القوة لا تحطمه لا القوة "، العدد 79، (1960/10/10)، ص 03 .

4 . نفسها ،" الحرب الباردة بالجزائر أرادها الغرب "، نفس العدد والتاريخ، ص 01 .

عميقة، في الكفاح المشترك ضد الاستعمار والامبريالية، لاحظ الشعب الصيني صمود الجزائريين أمام الفرق الاستعمارية الفرنسية وكفاحهم المرير من أجل الحرية والاستقلال ."[1] .

2 . 1 . 2 . الدعم المادي :

تضمن الدعم الصيني للجزائر تغطية مالية وتجهيزات عسكرية مباشرة منذ بداية حرب التحرير الجزائرية [2]، بما فيها 12 مليون دولار سنة 1959 وحدها سلمت للجزائر 02 مليون فرنك فرنسي [3] .

كما شكلت مناسبة الأسبوع الجزائري بالصين من 13 . 30 مارس 1959 لمناصرة الثورة الجزائرية، كانت هذه المناسبة فرصة لجمع التبرعات فمثلا وصل حجم التبرعات من ثلاث هيئات في مارس 1958 إلى أكثر من 200 ألف دولار[4] .

2 . 2 . الموقف الشعبي :

احتشد الطلبة الصينيون بجامعة بيكين إحياء ليوم التضامن مع الجزائر المصادف لـ 30 مارس 1958، اليوم الذي أقره مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي المنعقد في الفترة من 25 ديسمبر 1957 إلى 02 جانفي 1958 بالقاهرة، ونظموا مظاهرات كبرى اخترقت شوارع العاصمة الصينية، وأعرب المتظاهرون عن مساندتهم للقضية الجزائرية وتضامنهم الكامل مع الجزائريين المكافحين ضد المستعمر من أجل تخليص وطنهم من الهيمنة الفرنسية" [5]، واستفيد أيضا أن مظاهرات شعبية عديدة انتظمت أمس وأمس الأول (أي 29 و1958/03/30) في بكين ومدن أخرى من الصين الشعبية، وقد أعرب فيها المتظاهرون عن تضامنهم الكامل مع الشعب الجزائري المناضل واستعدادهم لمساعدته بجميع الوسائل، وأعلنوا أن قضية الجزائر هي قضية العالم بأسره وقضية الصين"[6] .

كما استنكر العمال الصينيون، مناورات حكومة" شارل ديغول" الفرنسية لتقسيم التراب الوطني الجزائري المشتمل على الصحراء وأيدوا تأييدا كاملا الشعب الجزائري في مسعاه وأكدوا حرصهم على

1 . جريدة المجاهد ، " بين الصين والجزائر" العدد 97، (1961/06/05)، ص 07 .

2 . إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1945 1962)، مرجع سابق، ص 436 . 459 .

3 . المرجع نفسه، ص . ص 445 . 446 .

4 . جريدة المجاهد ،" الصين الشيوعية "، العدد 22، (1958/04/15)، ص 12 .

5 . جريدة العمل، "مظاهرات تضامن في بكين"، عدد 758، (30 /03 /1958)، ص 04 .

6 . الجريدة نفسها ، "في الصين الشعبية"، عدد 759، (31 /03 /1958)، ص 03.

الوحدة الترابية للجزائر واعترف العمال الصينيون إن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر، إن مناورة الاستعماريين الفرنسيين الرامية إلى المحافظة على السيطرة الاستعمارية في الجزائر ستبوء بالفشل، ونحن مؤمنون بأن حرب التحرير الجزائرية ستكلل حتما بالنجاح ..."[1] .

شكلت حرب التحرير الجزائرية نموذجا عمليا لانتصار المنظور الصيني داخل قوى التحرر والحركة اليسارية، بأن الصراع المسلح هو الضامن الأساسي لتحقيق السلم والحصول على الاستقلال والتحرر غير المشروط، لان الاستقلال والسلم مع الدول الاستعمارية يمكن الحصول عليهما بالصراع وليس بالتوسل .

03 ـ دولة الباكستان :

إن التجربة الاستعمارية للبلدين، والعامل الديني المشترك وراء تبني الباكستان لمواقف مناصرة للقضية الجزائرية، كما شكل عدم الارتباط المباشر مع فرنسا عاملا آخر لدفع باكستان لاتخاذ مواقف مؤيدة لحرب التحرير الجزائرية [2].

3 . 1 . الموقف الرسمي :

3 . 1 .1 . موقف الرئاسة الباكستانية : كانت الباكستان من أهم الدول الفاعلة والمؤسسة الأولى للحركة الافروآسياوية التي انطلقت عمليا في مؤتمر باندونغ عام 1955، هذا المؤتمر الذي تبنى مبادئ مناهضة الاستعمار، وزكى كل الوسائل المادية والمعنوية التي تضمن الاستقلال وحرية الشعوب من الاستعمار والعنصرية ، ورغم عضوية باكستان في حلف بغداد إلى جانب فرنسا وبريطانيا وأمريكا وأستراليا وغيرها لم يمنعها من الوقوف سياسيا إلى جانب الثورة الجزائرية [3] .

أكدت الباكستان على لسان مسئوليها وعلى رأسهم الرئيس كثيرا بمواقف إيجابية تجاه حرب التحرير الجزائرية واسترجاع الاستقلال منها تصريح الرئيس الباكستاني " أيوب خان Ayub Khan

1 . جريدة العمل ، " العمال الصينيون "، عدد 100، تاريخ (1961/07/17)، ص 09 .

2 . ظهرت باكستان المستقلة في 1947 وضمت إقليم الحدود الشمالية الغربية وبلوجستان والسند والقسم الغربي إقليم البنجاب والشرقي البنغال، وهذه المناطق عرفت بباكستان الغربية وباكستان الشرقية، هذه الأخيرة تضم البنغال الشرقية فقط التي أصبحت فيما بعد بنغلادش أما باقي المناطق هي باكستان الغربية، ينظر : إسماعيل ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج1، الجناح الأسيوي، دار المريخ، الرياض، 1984، ص 210 .

3 . جريدة المجاهد، " الأحلاف الغربية . حلف بغداد . "، العدد 23، تاريخ(1958/05/07)، ص 08 .

" لرئيس البعثة الجزائرية لباكستان في نوفمبر 1961 : "إني كرئيس دولة شاعر بمصالح شعبه، وكرئيس عسكري مقتنع بأحكامه، أتحدث إليكم بكل صراحة وبساطة، وأجدد للشعب الجزائري ولممثليه تأييد حكومتنا وتأييد الشعب الباكستاني للجزائر المكافحة من أجل استقلالها "[1] ، وكانت باكستان من الدول التي رحبت بالقبول بمبدأ التفاوض حيث أعلن رئيسها " أيوب خان" أنه يرحب بالموقف الفرنسي وفي الوقت نفسه بقرار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذي أرسل وفد للتفاوض مع غدارة الاحتلال [2].

3 . 1 . 2 . موقف الحكومة الباكستانية : بعد سلسلة الاحتجاجات للشعب الباكستاني لم يكن لرئيس الوزارة سوى الرد على مطالبهم في شأن القضية الجزائرية ومما قاله رئيس الوزارة مخاطبا المتظاهرين المحتشدين أمام مقر الوزارة :" ما زلنا لليوم ننتصر لليبيا ومراكش وتونس في جهادها للحرية، وكذلك سوف لا نزال نواصل جهودنا بصدد الجهاد الذي يقوم به المجاهدون في الجزائر، إن حكومة باكستان على شعور تام بما عليه عواطف جمهور باكستان ،ضد فرنسا ثأرا لإخوانهم المسلمين في الجزائر "[3]

أفضى رئيس الحكومة الباكستانية السيد " شودري محمد علي Choudri Mohamed Ali"، بتصريح حول القضية الجزائرية جاء فيه :" على فرنسا إذا أرادت حقا أن تجد حلا للقضية الجزائرية، أن تبادر فورا بالشروع في مفاوضات مباشرة مع الوطنيين الجزائريين، الذين يمثلون الشعب الجزائري أصدق تمثيل، أما إذا كانت فرنسا تصر على حل القضية الجزائرية حلولا ملتوية لا ترضي الوطنيين، فإن الحالة ستزداد تعكرا أو تعفنا نظرا إلى أن الشعب الجزائري مصمم على استرجاع حريته، كلفه ما كلفه ذلك من تضحيات وأضاف :" لقد أعربت لحكومة "غي موللي" وللمسئولين في فرنسا عند زيارتي الأخيرة وجهة نظري هذه وحذرت الأوساط الرسمية من مغبة تجاهل الحلول العملية للمشكلة الجزائرية "، وفي الختام قال : " إن الباكستان حكومة وشعبا تؤيد الجزائر في كفاحها ضد الاستعمار وتعطف على شعب الجزائر الذي يخوض الآن حربا شعواء من أجل حريته واستقلاله"[4].

1 . جريدة المجاهد ، " باكستان والجزائر " العدد 111 ، (25 /1961/12)، ص 02 .

2 . الجريدة نفسها، " في باكستان "، العدد 71، تاريخ (1960/06/27)، ص 05.

3 . جريدة العمل، يومية تونسية، "الباكستان سند للجزائر "، عدد 198، (1956/06/12)، ص 04 .

4 . جريدة الزهرة، "لا حل للقضية الجزائرية إلا بالمفاوضة"، عدد 15610، (1956/07/25)، ص . ص 01 . 02.

كما صرح وزير الخارجية الباكستاني السيد " حميد الدين شودري Choudri Hamid eddin":" إن القضية الجزائرية ينبغي أن تسوى عن طريق مفاوضات مباشرة بين الحكومة الفرنسية والزعماء الوطنيين الجزائريين " .وأضاف بأنه واثق من أن فرنسا ستبذل جهدها لتسوية هاته المشكلة بمفاوضات مباشرة، كما اكد أنه تقابل مع الزعماء الجزائريين وأجرى معهم محادثات وإن باكستان تمنحهم عطفها وتأييدها الكامل "[1] .

التأييد الباكستاني للقضية الجزائرية لم يرافقه اعتراف رسمي باكستاني بالحكومة الجزائرية المؤقتة إلا بعد ثلاث سنوات أوت 1961 من تأسيس هذه الأخيرة، تأثير الدول الغربية على النظام الباكستاني وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كان العامل الأساسي وراء هذا التأخر في الاعتراف، كانت الباكستان عضو في حلف جنوب شرق آسيا الذي تأسس بتدعيم قادة منظمة الحلف الأطلسي بهدف احتواء المد الشيوعي، وكانت كذلك عضو في الحلف المركزي ومرتبطة بحلف ثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا مهما كانت مواقف باكستان بجانب قضايا الاستقلال والتحرر فإن سلوكها السياسي والدبلوماسي والعسكري كان دائما متأثرا بارتباطها الوطيد بالمعسكر الرأسمالي [2]

3 . 2 . الموقف غير رسمي الباكستاني :

نظم الشعب الباكستاني يوم 1956/05/09 مظاهرات احتجاجية كبرى ضد سياسة فرنسا بالجزائر بمناسبة يوم الجزائر بباكستان، كان ذلك في شوارع كراتشي تضامنا مع الشعب الجزائري ، كما أقيمت الصلوات في المساجد ترحما على شهداء التعسف الفرنسي، و استقبل السيد "محمد علي" رئيس الحكومة الباكستانية وفدا عن الهيئة المنظمة ليوم المغرب العربي وأعرب له عن امتنانه وأمله في أن يحقق استقلال الجزائر "[3].

لا تزال موجة من الاستنكار لأعمال فرنسا الوحشية تجتاز مدن باكستان وقراها، ففي كراتشي تألفت لجنة للمغرب العربي جمعت العديد من أحزاب باكستان وجمعياتها، ونشرت في الجرائد مناشدتها إلى الجمهور البلاد وأحزابها السياسية وجمعياتها الدينية بأن تهتم بالدعاء الجماعي في الجوامع لشهداء الجزائر في جميع مدن باكستان وقراها كما أعلنت عن قيامها بمظاهرة في العاصمة ضد أعمال فرنسا وانتصارا للمجاهدين في الجزائر، واحتفل المسلمون في طول باكستان بيوم المغرب

1 . جريدة العمل ،" يجب التفاوض مباشرة مع الوطنيين "، عدد 232، (1956/07/24)، ص 01 .

2 . إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية، مرجع سابق ، ص 161 .

3 جريدة العمل، " يوم الجزائر بباكستان"، عدد 171، (1956/05/11)، ص 01 .

العربي ودعوا في جميع الجوامع للشهداء في الجزائر والمجاهدين فيها بالنجاح والتوفيق، كما انعقدت الحفلات العامة في كراتشي و"بشاور" و"لاهور" و"ملتان" وغيرها من مدن باكستان المهمة، واتحدت فيها القرارات باستنكار الأعمال العدوانية التي تقوم بها فرنسا ضد المجاهدين، ووضع المتظاهرون أمام رئيس الوزارة مطالب ثلاثة وطلبوا منه الاستجابة لها وهي :1 . على رئيس الوزارة أن يقدم قضية الجزائر في جميع الجلسات الدولية .2 . على الحكومة الباكستانية أن تحتج ضد المساعدات المقدمة إلى فرنسا من قبل الحلف الأطلنطي 3 . على الحكومة أن تفكر بكل جد واهتمام في مقاطعة واردات فرنسا وعدم السماح لطائراتها بالمرور في جو باكستان ، كما طالبوا مساعدة المجاهدين في الجزائر مساعدة مالية، وتضيف جريدة "العمل " :" ومما تفيد به الأنباء الواردة من بعض المدن، أن التجار قد رفعوا من حوانيتهم ما كان عندهم من البضائع الفرنسية استجابة لمناشدة أعضاء الجماعة الإسلامية "[1] .

قام طلبة جامعة "كراتتشي" بمناسبة يوم الجزائر المنظم بباكستان بمظاهرات صاخبة في أنهج العاصمة الباكستانية محتجين على استمرار فرنسا في اضطهاد الشعب الجزائري وعلى الحكم بالإعدام على طالبين جزائريين، وقد صادق الطلبة الباكستانيون قبل أن يتظاهروا على لائحة نددوا فيها بإصرار السلطات الفرنسية الطاغية على مقاتلة المجاهدين الأبرياء من أجل الحرية والحياة الكريمة وقد قابل وفد عن الطلبة السيد : أبو المنصور وزير التجارة وطلب منه وقف استيراد البضائع الفرنسية والحصول من الحكومة الباكستانية على قطع العلاقات"[2] .

رغم تأثير المعسكر الرأسمالي على دولة الباكستان، فإن السيد فرحات عباس وجد استقبالا معتبرا في باكستان أفريل 1959 واستعدادا جماهيريا لدعم الثورة الجزائرية معنويا وماديا .حيث استقبل عشرات الوفود التي كانت تمثل القبائل الباكستانية التي عكست الروح التضامنية مع الشعب الجزائري ومن بينهم الطلبة الباكستانيون الذين عبروا عن إرادتهم في الانخراط في صفوف جيش التحرير الجزائري[3] .

رفعت باكستان صوتها رغم الظروف السياسية التي كانت تمر بها من عضويتها في حلف بغداد وارتباطها بالمعسكر الغربي الحليف لفرنسا وحداثة استقلالها عن بريطانيا، و نددت بالاستعمار

1 . جريدة العمل ، مصدر سابق ، "الباكستان سند للجزائر "، عدد 198، (1956/06/12)، ص 04 .

2 . الجريدة نفسها ، "مظاهرة صاخبة في باكستان تضامنا مع الجزائر المكافحة "، عدد 612، (1957/10/11)، ص 01 .

3 . جريدة المجاهد،" أسبوع التضامن عبر آسيا "، العدد 41، (01 /1959/05)، ص 1.

ودعم القضية الجزائرية سياسيا ودبلوماسيا وأيضا شعبيا من خلال المظاهرات المؤيدة والتبرعات المالية وغيرها .

04 . دولــة اندونيسيا :

تبنت اندونيسيا . هذه الدولة الأسيوية الكبيرة . مواقف إيجابية تجاه حرب التحرير الجزائرية وذلك راجع لعوامل منها عامل الاستعمار إذ تعرضت هي الأخرى للاستعمار البريطاني ثم الهولندي، والدين المشترك (الإسلام) للشعبين الجزائري والاندونيسي، سيما وأن جزء من أراضيها كان في تلك الفترة لا يزال تحت الاحتلال، وبالتالي فإن البلدين وجد نفسيهما في معركة التضامن المشترك، كما لا يخفى على أي متتبع للأحداث أم اندونيسيا دعمت مشاركة الوفد الجزائري في مؤتمر باندونغ (أفريل 1955) على الأراضي الاندونيسية رغم الضغوط التي تعرضت لها من قبل الدول الغربية بقيادة فرنسا، ولئن لم نجد المادة الإعلامية الكثيرة المعبرة عن موقف اندونيسيا فإن ذلك لم يمنع من وجود مساندة مختلفة الجوانب .

4 . 1 . الموقف الرسمي الحكومي :

اهتمت أندونيسيا بالقضية الجزائرية بدءا بمؤتمر باندونغ 1955م[1]، حيث دعمت مشاركة الوفد الجزائري في هذا المؤتمر، رغم الضغوط التي تعرضت لها من قبل الدول الغربية بقيادة فرنسا، واعتبر الرئيس " أحمد سوكارنو Sokharno Ahmed" أن ممثلي جبهة التحرير الجزائرية هم قادة لقضية عادلة، وأن عدم الانحياز الذي تبنته اندونيسيا لا يراد منه عدم إدانة الاستعمار يقول : " إننا محايدون حقا، لكننا لسنا محايدين بالنسبة للاستعمار "[2] .

تعد اندونيسيا من الدول الاسياوية التي ساندت الكفاح الجزائري ضد الفرنسيين هذا ما نستشفه من السفير الاندونيسي بالقاهرة الذي صرح بمؤازرة الحركات التحررية حيث قال :" اندونيسيا تؤازر الحركات التحريرية بالمغرب العربي وتؤيدها وتستنكر على فرنسا سياستها العدوانية التي تسلكها

1 . ممثلو جبهة التحرير في مؤتمر باندونغ هما السيدان : محمد يزيد وحسين آيت أحمد : ينظر : الدبلوماسية الجزائرية من 1830 . 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 1998، ص 88 .

2 . أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 371 .

بأقطار الشمال الإفريقي "[1]، كما كانت اندونيسيا ضمن الدول الافروآسياوية التي طالبت للمرة الثانية بتسجيل القضية الجزائرية في الجمعية العامة في 26 جويلية 1956 م[2].

عبر أيضا عن موقف أندونيسيا ممثل الثورة الجزائرية ورئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد بن يوسف بن خدة في ديسمبر 1961 : " باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وباسم الشعب الجزائري المكافح، أعرب لكم عن تضامننا الكامل وتأييدنا التام للعمل الذي تقومون به من أجل تحرير "إيريان الغربية" هي جزء لا يتجزأ من الجمهورية الاندونيسية "[3].

عملت اندونيسيا في شتى المحافل الدولية من خلال النشاط الدبلوماسي، عملت على الدفاع عن الشعوب المستضعفة ومنها الشعب الجزائري وطالبت فرنسا بفتح مفاوضات مباشرة وسريعة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل حل عادل للقضية الجزائرية وذلك باعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال[4] .

وأكد الرئيس "أحمد سوكارنو Sokharno Ahmed" في عدة المناسبات وقوف أندونيسيا إلى جانب الجزائر وعمل على تعبئة الرأي العام العالمي شعوبا وحكومات من أجل تدويل القضية الجزائرية وحتمية استرجاع السيادة :" من الواضح أن الشعب الجزائري يريد الاستقلال، هذه حقيقة لا يتطرق إليها الشك ...إذن فيجب تنظيم استفتاء بالجزائر تحت رقابة الامم المتحدة ...و يجب أم يكون موضوع الاستفتاء هو الاستقلال، فهذه القضية قد سويت بالدماء والدموع، ومن المؤكد أم الجزائر المستقلة ستتحقق "[5] .

وجد رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد فرحات عباس، ولدى زيارته لهذه الدولة من 19 إلى 25 جانفي 1961 ترحيبا من قادتها وشعبها، هؤلاء القادة عبروا عن تأييدهم لكفاح الشعب الجزائري، فرحات عباس أشاد بالدور الذي تقوم به تجاه الثورة الجزائرية مذكرا بمؤتمر باندونغ 1955 : " باندونغ أحد حصون الحرية في العالم، فمنها انطلق رعد الحرية مدويا مزمجرا في كل أركان الدنيا ...لكن مع الأسف هناك عدد من البلدان الإفريقية والأسيوية لم تكن وفية لروح باندوتغ

1 . جريدة الزهرة، " اندونيسيا تستنكر السياسة الفرنسية بشمال إفريقيا "، عدد 15185، (1955/10/20)، ص 01.

2 . جريدة المجاهد، " تطور القضية الجزائرية في الامم المتحدة "، العدد 10، تاريخ (1957/09/05)، ص 09 .

3 . الجريدة نفسها، " الجزائر تؤيد اندونيسيا" العدد 111، (1961/12/25)، ص 03.

4 . نفسها ، " البلاغ المشترك العراقي الاندونيسي العدد 66، تاريخ (1960/04/18)، ص 02.

5 . نفسها ، "احمد سوكارنو، رئيس اندونيسيا في الدورة 15 للجمعية العامة الأمم المتحدة"، ع 79، تاريخ (1960/10/10)، ص04 .

لأنها تتصرف تحت ستار السيادة والدبلوماسية المستقلة إلى الدفاع عن مصالح وطنية حقا، لكنها تافهة لأنها لا تكتسي إلا صبغة محلية مع أن الدفاع عن المصالح يكون أضمن نتيجة وأجدى مفعولا، لو أنه تم على الصعيد الآسيوي وبعبارة أخرى على صعيد العالم الثالث "[1] .

احتلت القضية الجزائرية مكانة هامة في السياسة الخارجية الاندونيسية، بحيث لم يعد اهتمامها في أروقة الأمم المتحدة بل أصبح في محافل دولية أخرى منها ما تناوله الرئيس أحمد سوكارنو في مؤتمر حركة عدم الانحياز المنعقد ببلغراد أين اعتبر القضية الجزائرية مسألة تصفية استعمار وهو الذي يقرر مصيره يقول : " إن المشكل الحقيقي في الذي تواجهه أغلبية الإنسانية هو البؤس والجوع والمرض والجهل والاستعمال، إن كل شعب يجب ان يكون حرا في اختيار مصيره وطريقته في الحياة "[2] .

4 . 2 . موقف البرلمان الاندونيسي :

حذا البرلمان الاندونيسي بدوره حذو الموقف الحكومي في التجاوب مع الثورة الجزائرية إذ صادق على لائحة تؤيد كفاح الشعب الجزائري من أجل استقلاله "[3] .لقد لعبت اندونيسيا الدور البارز والمؤثر في حركات التحرر في العالم الثالث ومنها الثورة الجزائرية التي وجدت فيها كل المساندة والدعم رغم ظروفها آنذاك، ولعل مؤتمر باندونغ الذي يعتبر أول مؤتمر جمع حركات التحرر في العالم والشعوب المستضعفة والحديثة العهد بالاستقلال، فكان منبرا لإسماع صوت الجزائر الممثلة آنذاك في وفدها المرسل من قبل جبهة التحرير الجزائرية، كما أن موقف اندونيسيا يذكرنا دائما بمواقف أحمد سوكارنو أحد أقطاب حركة عدم الانحياز والذي لم يتوان في التنديد بالاستعمار مهما كان شكله ونوعه، فاندونيسيا حفظت لنفسها مواقف سجلها التاريخ بأحرف من ذهب .

1 . جريدة المجاهد ، "خطاب فرحات عباس أثناء زيارته لاندونيسيا"، العدد 89، تاريخ (1961/02/13)، 03 .

2 . الجريدة نفسها ،"أحمد سوكارنو . المشكل الحقيقي ..... العدد 104، تاريخ (1961/09/11)، ص 06.

3 . جريدة العمل ،" البرلمان الاندونيسي يؤد كفاح الشعب الجزائري"، عدد 157، (1956/04/24)، ص 01 .

5 . موقف إيران من القضية الجزائرية :

5 . 1 . موقف إيران الديبلوماسي مع الثورة الجزائرية:

تجسد موقف إيران في تدخل مندوبها بالأمم المتحدة والذي ذكر بحق الجزائر في تقرير مصيرها وفق ما تقره الأمم المتحدة في إحدى موادها كان ذلك أثناء جلسة اللجنة السياسية للأمم المتحدة قال : " إن الفصل المتعلق بمنع الأمم المتحدة من التدخل في الشؤون الداخلية للأعضاء لا ينطبق على المشكلة الجزائرية لان هناك فصلا آخر يقابله وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها"[1] .

بقي مندوب إيران في الأمم المتحدة يأخذ القضية الجزائرية مأخذ الجد والاهتمام، حيث وافقت في 26 جويلية 1955 على عرض القضية الجزائرية في الجمعية العامة للامم المتحدة، وهنا نسجل استنكار إيران لعدم تسجيل القضية في الدورة العاشرة، وعملت مع بقية الدول الأخرى في الكتلة الافرو أسياوية على تسجيليها، وكان لها ذلك في الدورة الحادية عشر حيث تم التسجيل في جدول أعمال الجمعية [2] .

و رغم الظرف السياسي الذي كانت تعيشه إيران في تلك الفترة (الخمسينيات) من عضويتها في حلف بغداد، إلا أنها لم تبال بحلفائها في (فرنسا وبريطانيا وغيرهم)، وواصلت تدعم المسألة الجزائرية سياسيا، وما يؤكد هذا، حضورها في مؤتمر التضامن الافرو آسياوي المنعقد بالقاهرة بين ديسمبر 1957 وجانفي 1958 [3] .

5 . 2 . الدعم المادي :

تجلى الدعم المادي لإيران في اللاجئين الجزائريين، إذ قدمت إيران المساعدات للهلال الأحمر الجزائري عن طريق المنظمة العالمية ممثلة في الصليب الأحمر الدولي، تضمنت هذه المساعدات المادية في المواد الغذائية المتنوعة وثلاثة آلاف دولار[4] ، هذه الدولة الاسياوية، كنظام كان لها موقف غير منسجم مع الثورة الجزائرية وسلوك يتماشى أكثر مع الانتماء الغربي للنظام السياسي الإيراني، عدا بعض المواقف المحتشمة، أما على المستوى الجماهيري فقد كان للشعب الإيراني مواقف إيجابية

1 . جريدة المجاهد ، " المناقشات في قضية الجزائر تتواصل"، عدد 407، (1957/02/12)، ص 01 .
2 . الجريدة نفسها، تطور القضية الجزائرية أمام الامم المتحدة "، العدد 10، تاريخ (1957/09/05)، ص 09 .
3 . نفسها ،" الكتلة الإفريقية . الاسياوية "، العدد 19، تاريخ (1958/03/01، ص 05 .
4 . نفسها، " ما وصل إلى اللاجئين الجزائريين من إعانات"، العدد 42 (تاريخ 1959/05/18)، ص 02 .

مساندة للثورة الجزائرية، والتي دفعت النظام السياسي الإيراني في عدم الوقوف علنا ضد القضية الجزائرية في المحافل الدولية خاصة مع اقتراب انتصار الثورة الجزائرية وتوسع التأييد العالمي [1] .

6 . موقف دولة برمانيا :

6 . 1 ـ الموقف الرسمي الديبلوماسي :

ظهر موقف برمانيا . هذه الدولة الأسيوية، الصغيرة الحجم، القليلة الإمكانيات . السياسي في منبر الأمم المتحدة، حيث تدخل مندوبها لصالح القضية الجزائرية، داعيا فرنسا إلى الرحيل عن الجزائر، والانصياع لقرارات الأمم المتحدة التي منها حق الشعوب في تقرير المصير ،كان ذلك أمام اللجنة السياسية في الأمم المتحدة مذكرا بالتصريح الذي أدلى به "ألم .بينو" الوزير الفرنسي للخارجية القائل : " بأن الجزائر ستسقط بين مخالب اليأس والفوضى إذا ذهب منها الفرنسيون "، قائلا له :" أيها الرئيس مع كل الاحترام الذي يستحقه زميلي الفرنسي، فإني أأكد أنه ليس في فائدة الإدارة، وليس هناك مبررات كافية لبقاء هذه الإدارة في الجزائر إذا كانت الظروف التي تحدث عنها " بينو" ستنتج عن ارتحال الفرنسيين وواصل قائلا :" إن الإصلاحات الفرنسية التي أعلنت عنها فرنسا في العام الماضي متأخرة عن أوانها وغير كافية لأنها لم تراع عقدة المأساة ." متسائلا: " فهل من حق الجزائريين أن يحصلوا بطريقة سلمية على حق تقرير المصير أم لا ؟ وما دامت هذه المسألة لم تسو بصورة إيجابية فلن يكون هناك سلم في الجزائر، إن الإصلاحات التي تقترحها فرنسا مهما كانت كريمة لا تقنع الإرادة القومية الجزائرية ولهذا فمن واجب أغلبية الأمم المتحدة أن تصادق على مشروع قرار إفريقي آسيوي، قرار خاص بالجزائر يتضمن بالخصوص حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ووقف القتال وفتح المفاوضات بين فرنسا والشعب الجزائري"[2].

بقي الموقف ثابتا ، إذ قال ممثل برمانيا في سياق مناقشة القضية الجزائرية في اللجنة السياسية للأمم المتحدة لدى استئنافها للأشغال:" إن مصالح الأمن لا تتماشى مع الكتلة الأوربية . الإفريقية التي تتحدث عنها فرنسا، إن الواجب يقضي بمنح الشعب الجزائري حرية تقرير مصيره "[3] .

1 . اسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية، مرجع سابق، ص . ص 162، 163 .

2 . جريدة العمل، " إرسال لجنة تحقيق إلى الجزائر "، عدد 400، 1957/02/05، ص 05 .

3 . الجريدة نفسها، " المناقشات في قضية الجزائر تتواصل "، عدد 407، 1957/02/12، ص 01 .

عموما، تميزت مواقف الدول الاسياوية بمساندتها لقضايا التحرر ومنها الثورة الجزائرية التي وجدت الكثير من المساندة والدعم من دولة الصين الشعبية بشكل أكبر سياسيا ودبلوماسيا وماديا (السلاح) وهذا الذي كانت في أمس الحاجة إليه، هذا لا يعني أن بقية الدول لم تكن في المستوى المأمول أن تقدمه، ولكن قدمت الدعم السياسي والدبلوماسي، وهذا أيضا عملت لأجله الحكومة المؤقتة لحشد التأييد والمساندة، وقدمت كل دولة ما تستطيع تقديمه وفق الظروف المتاحة والإمكانيات المتوفرة، لأنه بالنظر إلى الكثير من الدول الاسياوية، كانت تعيش ظروفا صعبة ومنها الحديثة العهد بالاستقلال .

الفصل السادس

الثورة الجزائرية في المحافل الدولية

والاقليمية 1954م-1962م

أولا: الثورة الجزائرية في منظمة الامم المتحدة :

أنشئت الأمم المتحدة من أجل حفظ السلام والأمن في العالم ،نظرت إليها جبهة التحرير الجزائرية منذ بداية الثورة على أنها المنبر الذي يجب أن تخاطب منه العالم لإسماع صوتها، خاصة وأن فرنسا وحلفائها كانوا مسيطرين على جلساتها وقراراتها، ولكن كيف السبيل إلى ذلك ؟، الثورة اندلعت في ظروف صعبة، وفرنسا تحشد حلفائها من أجل التمكين لها في مستعمراتها، لكن كل هذا لم يقف حائلا دون العمل على تدويل المسألة شيئا فشيئا، الأمر الذي جعل من قادة الجبهة يعملون على حشد أيضا أصدقائهم من الحركات التحررية المحبة للسلام من أجل الدعم والمساندة في جلسات الأمم المتحدة، وهو ما مكنها من أن تلج المنبر الاممي، وتسمع صوتها وتقنع العديد من الدول التي كانت إلى وقت قريب لا يؤمن بالقضية الجزائرية على أنها قضية تحرر قبل كل شيء .فهل حققت الثورة هدفها في الوصول إلى إقناع الدول لعدالة قضيتها ؟ وما موقف فرنسا من تدويل القضية الجزائرية ؟ وما انعكاسات ذاك على الثورة ؟

1 . الدورة العاشرة 1955:

تعود أولى محاولات تدويل القضية الجزائرية، إلى أوائل 1955 وذلك عندما أثارت المملكة العربية السعودية قضية المشكل الجزائري الفرنسي أمام مجلس الأمن، غير أن ذلك لم يجد صدى بين الدول الأعضاء ماعدا روسيا وإيران اللتين أيدتا المشروع خاصة وأن فرنسا عضو في مجلس الأمن وكانت تعتبر المسألة الجزائرية أمرا داخليا لا يمكن البت فيه [1].

واصلت الكتلة العربية والافروآسياوية نشاطها داخل الأمم المتحدة قصد تسجيل القضية الجزائرية في دورة سبتمبر 1955، وتمكنوا من تحقيق انتصار سياسي في الأمم المتحدة وقررت إدراج موضوع القضية الجزائرية في جدول أعمالها بأغلبية بسيطة، جاء هذا بعد ما تمكنت الكتلة الافروآسياوية ومن ورائها العرب من التأثير في المداولة ورفض المشروع الخطير الذي تقدمت به بعض دول أمريكا اللاتينية والذي مرده المطالبة بحذف القضية الجزائرية من جدول أعمال الجمعية العامة كله، لكن القضية أدرجت على أساس حق الشعوب في تقرير المصير [2] .

1 . .خليفة الجنيدي وآخرون، مصدر سابق، ج2، ص 213 .

2 – مصدر نفسه، ص 216 .

لم تهضم فرنسا هذا القرار وغادر الوفد الفرنسي وصرح وزير خارجيتها "كريستيان بينو" Pinau Christian،:" أن الحكومة الفرنسية تعتبر كل ذلك باطل ولا قيمة لكل التوصيات التي تتخذ في هذا الشأن"[1]. .هذا الموقف أدى في 1955/11/25 بتقديم ممثل الهند السيد " كريشنا بينونKrichna Minon"، طلب إلغاء القضية الجزائرية من جدول أعمال الدورة وإرجائها إلى دورة أخرى ،و كان لفرنسا ذلك من خلال لجنة التوجيه التي قبلت طلب الهند ودول أمريكا الجنوبية [2] .

انقضت الدورة العاشرة دون أن تناقش القضية الجزائرية وذلك على أمل أن تظفر الحكومة الفرنسية بحل يستجيب للمطامح الجزائرية ولان الحكومة الفرنسية وعدت الهند بصفة خاصة بهذا الحل مما جعل المندوب الهندي في الأمم المتحدة يلمح على تأجيل مناقشة القضية الجزائرية بقدر ما كان يلح سابقا في تسجيلها، لكن فرنسا لم تزد إلا إمعانا في الحرب وانغماسا في جرائم القمع[3]، هذا القرار كان نتيجة المناورات التي قام الوفد الفرنسي أثناء مقاطعته الجلسات، الأمر الذي أدى بها . الدول . إلى إبداء أسفها لما صوتت لصالح تسجيل القضية الجزائرية إثر انسحاب الوفد الفرنسي كون أن هؤلاء اعتقدوا بانسحاب فرنسا يمنع دولا جديدة من الانضمام للحضيرة الأممية سيما وأن الدول المرشحة للانضمام إما إفريقية أو آسيوية ومن ثمة فهي تواجه خطر الاعتراض الفرنسي وحلفائها كرد فعل انتقامي على مناقشة القضية الجزائرية، كما تم إخطار وفد جبهة التحرير الوطني من عدة وفود أنها تلقت تعليمات من حكوماتها للتراجع عن التصويت لصالح القضية الجزائرية، وإزاء هذا الموقف فضلت وفود مجموعة بلدان إفريقيا وآسيا ترك إمكانية مناقشة القضية للدورة القادمة[4].

انسحبت فرنسا من جلسات المناقشة، و كثفت جبهة التحرير نشاطها أكثر في سبيل القضية الجزائرية وربحت معركة الإجراءات، ويمكن لها بعد ذلك أن تفرض وجودها في الدورات اللاحقة وفق عمل دقيق ومدروس وهادف .

2 . الدورة الحادية عشرة 1956 :

انعقدت الدورة الحادية عشرة في الفترة من 12 نوفمبر 1956 إلى 08مارس 1957، جاءت

1 . عمار ملاح، مصدر سابق، ص 220

2 . مريم صغير، مرجع سابق، ص . ص 248، 249 .

3 . جريدة المقاومة الجزائرية، نصف شهرية، " القضية الجزائرية أمام خمسون يوما مع الثوار الجزائريين "، عدد 05، تاريخ (1957/01/12)، ص 06 .

4- Harbi (Mohamed) :Les Archives de la révolution algérienne ;Les Editions Jeune Afrique ;paris ;1988 ,p174.

في ظروف محلية ودولية أهمها : اشتداد الصراع الفرنسي الجزائري واستقلال كل من تونس والمغرب والمشاركة الفرنسية في العدوان الثلاثي على مصر والصلاحيات الواسعة الممنوحة لحكومة "غي مولي" في تسيير الجزائر وبتفويض من البرلمان الفرنسي [1] .

بدأ سعي الكتلة الافرو آسيوية، في الفترة من 02 ماي على 13 جوان 1956 [2] لصالح القضية الجزائرية، إذ عقدت المجموعة الإفريقية الاسياوية سلسلة من المحادثات في ثلاثة عشر اجتماعا في كواليس الأمم المتحدة بهدف دراسة القضية الجزائرية وأسفرت تلك الاجتماعات عن تقديم قرار إلى مجلس الأمن الدولي يقضي بمناقشة القضية الجزائرية ولم يلب الطلب كما مر في 1955 إلا الاتحاد السوفيتي وإيران ورغم رفض الطلب إلا أنه اعترف بالصبغة الدولية للقضية [3].

بقيت الجزائر على رأس اهتمام الكتلة الإفريقية الاسياوية، إذ وجهت ثلاث عشرة دولة من الكتلة الإفريقية الاسياوية وهي : الأفغان، مصر، اندونيسيا، إيران، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، باكستان، المملكة السعودية . سوريا، تايلاند، اليمن، وجهوا رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يوم 19 جوان 1956 يطلبون منه بعث قضية الجزائر، مؤكدين له بأن الحالة الحاضرة في الجزائر تكون تهديدا للسلم والأمن العالمي، وأوضحوا له أن استدعاء المجلس يقع بمقتضى البند 35 من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أن لكل عضو في الأمم المتحدة الحق في لفت نظر مجلس الأمن إلى أي نزاع يهدد السلم العالمي، وخطورة الحالة اليوم في الجزائر تعتبر من هذا القبيل "، وتقول الرسالة أيضا :" قد كانت قدمت في شهر أفريل الأخير مذكرة إلى مجلس الأمن ممضاة من طرف 16 دولة من أعضاء الكتلة الإفريقية الاسياوية، تشير إلى تعفن الحالة بالجزائر إلى درجة لم يعد ممكنا فيها للأمم المتحدة أن تغفل عن خطرها الذي يهدد الأمن، ومنذ ذلك الحين لم تزدد الحالة في الجزائر إلا خطورة على خطورة نظرا لتفاقم النشاط العسكري الفرنسي الذي نتجت عنه خسائر خطيرة في الأنفس البشرية، ولهاته الأسباب رأت حكوماتنا ضرورة وجوب استدعاء مجلس الأمن بصفة استعجاليه لدرس هاته المشكلة الوخيمة العواقب [4].

1 . عمار ملاح، مصدر سابق، ص 221 .

2 . جاء في جريدة المقاومة :" أن الكتلة الافرو آسياوية عقدت عشرة اجتماعات في نيويورك لدراسة الموقف بالجزائر في الفترة من 06 ماي إلى 19 جوان 1956 . ينظر : نفسها : مصدر سابق ، ص 6 .

3 . خليفة الجنيدي وآخرون، مصدر سابق، ج2، ص 215 .

4 . جريدة العمل ،" الكتلة العربية الاسياوية تقدم مذكرة "، عدد 205، (1956/06/20)، ص 01 .

بعد الطلب الموجه من الكتلة الافرو آسيوية لمجلس الأمن بغية النظر في الحالة بالجزائر، رفض هذا الأخير الطلب بسبعة أصوات مقابل صوتين (الاتحاد السوفيتي وإيران) وامتنع اثنين وهما الصين الوطنية ويوغسلافيا .[1].

لم تيأس الدول العربية والأسيوية وواصلت جهودها من أجل السلام في الجزائر فقدمت في الفاتح من أكتوبر 1956 طلبا يقضي بتسجيل القضية في دورتها الحادية عشرة [2] .

و بعد القرصنة الجوية في حق قادة الثورة أصدرت الكتلة الافرو آسياوية بلاغا عبرت فيه عن عميق استيائها لعملية الإيقاف التي دارت في ظروف خارقة للعادة، كما أعربت عن أملها في أن يقع إخلاء سبيل القادة الجزائريين حالا، حتى تتمكن الندوة التي كان من المقرر أن تنعقد بتونس من مواصلة مهمتها السلمية بدون أي تأخير [3] .

اقتنعت جبهة التحرير أكثر من أي وقت مضى بضرورة العمل الدبلوماسي وتدويل القضية الجزائرية رغم ما ينتظرها من مخاطر وصعوبات من فرنسا ذاتها وحلفائها في الحلف الأطلسي وغيره، ومع هذا بدا "محمد يزيد" في نيويورك واثقا مما يقوم به في سبيل القضية الوطنية تجلى ذلك في المذكرة التي قدمها للسيد " همرشولد" الأمين العام للأمم المتحدة يوم 1956/11/12 طالبا منه تسجيل القضية الجزائرية في الدورة الحادية عشرة [4].

تقدمت في 1956/11/15 خمسة عشر دولة أفرو آسيوية وهي : مصر، السعودية، العراق، الأردن، ليبيا، سوريا، اليمن، لبنان،، إيران، أفغانستان، إندونيسيا، باكستان، وبرمانيا وسيلان والفيليبين، طلبوا تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة [5]، وكان من نتائج هذه الدورة، هو نجاح فرنسا في عرقلة المشروع بدعم من أمريكا وانجلترا وغيرهم على أساس دائما أن القضية داخلية [6] .

1 . جريدة المقاومة الجزائرية، عدد 05، تاريخ (1957/01/12)، ص 06 .

2 . للاطلاع على نص المذكرة ، ينظر الجريدة نفسها.

3 . جريدة العمل، "الكتلة العربية الاسياوية تبحث نتيجة اعتقال القادة الجزائريين "، عدد 311 ،(1956/10/24)، ص 06 .

4 . جريدة المقاومة الجزائرية، " مذكرة جبهة التحرير في هيئة الأمم المتحدة "، عدد 03، تاريخ (1956/12/03)، ص . ص 06 . 07 .للاطلاع على نص المذكرة ينظر : الجريدة نفسها.

5 . جريدة المجاهد، "القضية الجزائرية تسجل"، عدد 10، تاريخ (1957/09/05)، ص 09 .

6 . مريم صغير، مرجع سابق، ص 254 .

هذا القرار ورغم سلبيته إلا أنه يعتبر نصر معنوي للثورة الجزائرية، الجزائريون ومؤيدوهم من الدول العربية والإفريقية والأسيوية المستقلة يعملون على إيصال صوت الجزائر في هذا المحفل الاممي .

زاد إصرار الكتلة الافرو آسيوية على ضرورة المضي قدما وعدم تسليم الأمر لدعاة الفشل، أمام تصلب فرنسا وحلفائها في عدم تسجيل القضية الجزائرية في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وهو ما تأكد مرة أخرى سنة 1957 يوم طالب ممثلو العربية السعودية وسوريا واليمن ولبنان والفيليبين وباكستان وبرمانيا وسيريلانكا، طالبوا بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الأممية الحادية عشرة ومما جاء في هذا الطلب :" أن هؤلاء الممثلين يلفتون نظر رئيس مجلس الأمن إلى أن جميع الأسباب متوفرة كي تتدخل الأمم المتحدة في القضية الجزائرية"[1] ، و يضيف "أحمد زياد" . أحد المشاركين في الحوار. :"و في 04 فيفري من السنة نفسها أي 1957 بدأت اللجنة السياسية للأمم المتحدة مناقشة القضية الجزائرية واصطدمت فيها الكتلة الإفريقية الاسياوية بمعارضة شديدة من طرف الدول الأوربية وأمريكا الجنوبية، ولذا لم توافق الجمعية العمومية إلا على اقتراح أكثر ميوعة وأشد غموضا تقدمت به دول أمريكا اللاتينية وصدرت في شأنه توصية في 15 فيفري 1957 [2]، ومما جاء فيها ما يلي : " إن حالة الحرب في الجزائر أدت إلى آلام كثيرة وإلى خسائر جسيمة في الأرواح ولذلك تعرب الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أملها في الوصول بوسائل مناسبة وبروح متسمة بالتعاون إلى حل سلمي ديمقراطي عادل لمستقبل الشعب الجزائري بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة "[3] .

يبدو من هذه التوصية أن اللجنة السياسية للأمم المتحدة حرصت فيه على عدم ذكر طرفي النزاع وحتى كلمة مفاوضات حتى لا يكون في ذلك اعتراف ضمني أن للجزائر كيانا دوليا قائما بذاته، كما أن جملة "حل سلمي عادل " يكتنفها الغموض إذ لم تبين ما طبيعة الحل هل هو الذي ترضى به فرنسا أم الجزائر، وحتى عبارة " بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة "، أيضا فيها نظر لان فرنسا تدعي أن الجزائر جزء منها والمسألة داخلية وعليه فالأمم المتحدة ينبغي عليها احترام ذلك وفق ما تمليه القرارات الخاصة بالسائل الداخلية للدول مستدلة بالفقرة السابعة من المادة الثانية من

1 . خليفة الجنيدي وآخرون ،مصدر سابق، ج2، ص 215 .

2 . تحصل هذا القرار على سبع وسبعين صوتا ضد لا شيء ولم تشارك فرنسا في التصويت ولم تحضر كل من المجر وجنوب إفريقيا، ينظر: مريم صغير، مرجع سابق، ص 261 ".

3 . خليفة الجنيدي وآخرون ،مصدر سابق، ج2، ص 216 .

ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أن الهيأة الدولية لا يحق لها التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويختلف الأمر بالنسبة للجزائريين الذين يعتبرون أنفسهم مستعمرين وبذلك فلأمم المتحدة من واجبها منح الشعوب حقها في تقرير مصيرها .

3 . الدورة الثانية عشرة 1957 :

تكثفت المساعي الدبلوماسية بداية سنة 1957 بشكل أكبر خاصة ممثلي الدول العربية في الأمم المتحدة ، ومساعي كل من تونس والمغرب الأقصى على المستوى الرسمي، مما أعطى دفعا قويا للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة، إذ عمل مندوبو كل من تونس وليبيا والمغرب ومصر وسوريا على التنديد بالقمع الاستعماري والتشهير بالسياسة الفرنسية الرامية لتجاهل شعب له الحق في الحياة والحرية، ومما تردد على لسان المنجي سليم . مندوب تونس . :"لاحظنا بعد ذلك . أي بعد توصية 1957/02/15 . بكل أسف أن الحرب ازدادت لهيبها عما كانت عليه وحلت الخسائر والتخريب مكان الحل السلمي " ، وراح يعد العدة والعتاد العسكري الفرنسي وأسفر عنه من قتلى[1] ، أما ممثل المغرب السيد أحمد العراقي فقال :" إن القضية الجزائرية لا تتطلب مجرد إصلاحات بل هي مشكل سياسي لن يحله إلا الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقرير المصير"[2] ، و نفس الطرح ذهب إليه ممثل ليبيا قائلا:" إن الحرب الجزائرية تتفاقم كل يوم وتهدد السلام كما تعكر الأمن في العالم أجمع، إننا نرى بكل بساطة أنه يجب على فرنسا أن تتخلص من ثلاثة اعتبارات ليست لها أي صلة بالواقع هي : الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، جبهة التحرير الوطني لا تمثل الجزائر، المعمرون الفرنسيون الذين هم ليسوا من أصل فرنسي لا يمكن لهم أن يعيشوا مطمئنين في الجزائر المستقلة "[3]، وسار على نفس النهج ممثل مصر السيد محمود فوزي قائلا :" يجب أن نستمع إلى نداء الزمن، لقد دقت ساعة الحرية بالنسبة إلى الجزائر، إن الشعب الجزائري صمم على أن يعيش في ظل الكرامة والحرية "[4] ، أخيرا تدخل ممثل سوريا مطولا داعيا الفرنسيين للتفاوض مع ممثلي الثورة . لجنة التنسيق والتنفيذ . قائلا :" إن فرنسا تستطيع أن تتفاوض مع الجزائريين المسئولين الذين لهم

1 . جريدة المجاهد، "مقتطفات من خطب رؤساء الوفود في الأمم المتحدة . الأستاذ المنجي سليم (تونس) . "، عدد 14، تاريخ (1957/12/15)، ص 06 .

2 . الجريدة نفسها ،" الأستاذ أحمد العراقي (المغرب).

3 . نفسها ، " الأستاذ سيد الجربي (ليبيا) .

4 . نفسها، ، " الأستاذ محمود فوزي (مصر) .

مجلس إداري يتركب من 54عضوا ولجنة التنسيق والتنفيذ وهذه اللجنة تدير شؤون الجزائر حاليا وتدير العمليات الحربية "[1].

كما ألقى أحمد الشقيري باسم الكتلة الإفريقية والأسيوية خطابا فضح فيه السياسة الفرنسية داحضا مزاعم وزير خارجيتها "كريستيان بينو Christian Pinau " أطروحته بأن الجزائر فرنسية [2]، بعد كل هذه المساعي صادقت الجمعية العامة يوم 1957/12/10 [3].

رأت جبهة التحرير الجزائرية في هذا القرار نوعا من التضليل والغموض رغم قبول الكتلة الإفريقية الأسيوية له، وطالبت من الأمم المتحدة الاعتراف بالحق الطبيعي، كما انتقدت الجبهة موقف حلفاء فرنسا الداعمين لها :" إن حلفاء فرنسا قد وقفوا ضد قضيتنا وأوصدوا في وجوهنا . للمرة الثالثة . باب التعامل معهم، إن جبهة التحرير أعطت كل ما يجب من الوقت للحلفاء لكي يختاروا اختيارا حقيقيا بين قضية الحرية والعدالة التي يتشدقون بها وبين قضية العدوان والعبث بحقوق الشعوب " .

توعدت جبهة التحرير الجزائرية فرنسا وحلفائها بأن التعامل يكون في الميدان :" لقد دقت ألان اللحظة الحاسمة وحل ربع الساعة الأخير الحقيقي في القضية الجزائرية، وإن الجزائر المناضلة ستعرف كيف تتحمل مسؤوليتها "[4] .

4 . الدورة الثالث عشرة 1958 :

ظلت الكتلة الافرو أسيوية متمسكة بتوصيات الدورات السابقة خاصة الدورة الثانية عشرة، مركزين على مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير وأن الوجود الفرنسي هو استعمار، ومما زاد هؤلاء إصرار على موقفهم هي اشتداد العمليات العسكرية على الأرض وتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية

1 . جريدة المجاهد ،" الدكتور فريد زين الدين (سوريا) ، عدد 14، تاريخ (1957/12/15)، ص 06 .

2 . . بشير سعدوني، مرجع سابق، ص . ص 157 . 158 .

3 . على لائحة رقم 1184 (للتأكد منها في المجاهد) عبرت فيها عن قلقها من تطور الأوضاع في الجزائر، وعبرت عن أملها في أن تبدأ محادثة في الحال وأن تستخدم الوسائل الأخرى الودية الكفيلة بإيجاد حل يطابق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها ". جريدة المجاهد، "سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها . "، عدد 14، تاريخ (1957/12/15)، ص 06 .

4 . الجريدة نفسها، مصدر سابق، ، ص 07 .

الجزائرية [1] على الصعيد الدبلوماسي والسياسي، الأمر الذي أعطى دفعا قويا لممثلي الدول العربية والإفريقية والاسياوية على التأسيس كطرف للدفاع عن قضية حق أريد بها باطل .

بقيت فرنسا تتمنع من الحديث عن قضية اسمها الجزائر متذرعة بالحجج غير القانونية، أمام تمسك الكتلة الإفريقية الأسيوية بموقفها الذي طالما مثلته في هذه الدورة السيد أحمد الشقيري الذي لم يدخر جهدا في سبيل الدفاع عن القضية الجزائرية باسم الكتلة مبديا استياءه من سياسة الكرسي الشاغر الذي دأبت عليه فرنسا قائلا :" كان كل أملنا في عهد الجنرال ديغول أن تنسحب فرنسا من الجزائر بدلا من الانسحاب من الجمعية العامة ...أجل كان أملنا أن تأتي فرنسا في هذه الدورة لتقول لكم أنها تركت الجزائر للجزائريين "[2].

لقد اعتبر "أحمد الشقيري" نفسه ناطقا رسميا باسم الجزائريين متوعدا فرنسا وحلفائها بنتائج أخطر قائلا :" إنني أركز على السلام لان استمرار الحرب هو البديل الذي لا بديل سواه، إذا لم تعملوا على تأييد هذا الحل وتنفيذه، إن الجزائر شعبا وحكومة مصممة على مواصلة القتال حتى النهاية، وأن النصر سيكون حليف الجزائر [3].

قدمت لائحة أخرى من قبل الدول الافرو آسيوية وهي : أفغانستان، المملحة السعودية، برمانيا، سيلان، غانا، إندونيسيا، العراق، الأردن، لبنان، ليبيريا، ليبيا، المغرب، نيبال، مصر، السودان، تونس، اليمن، وكالعادة اللائحة لم تنل النصاب 3/2، تطالب اللائحة بالحل السلمي والمفاوضات وتقرير المصير [4]، ورغم قبول الكتلة الإفريقية الأسيوية تعديل صيغة الاقتراح لتساعد على تمريره في الجمعية العامة، لم تدخل عليه سوى تعديل بسيط، هو أن تتفاوض مع الممثلين الوطنيين الجزائريين، لان المشروع الذي قدم كان ينص على ضرورة مفاوضة فرنسا مع الحكومة المؤقتة، الأمر الذي عارضته عدة دول لم تعترف بالحكومة المؤقتة ولكنها كانت تعترف بحق تقرير المصير وأوشك هذا الاقتراح أن ينال أصوات 35 دولة لأول مرة [5].

---

1 . تأسست في 1958/09/19 برئاسة فرحات عباس بالقاهرة، وبمجرد تشكيلها، اعترفت بها كل الدول العربية التي كانت أعضاء في الجامعة العربية وهي 15 دولة، اعترفت بها كلها في نفس الشهر، ولم تمض سنة حتى كان ما يزيد عن 35 دولة اعترفت بالحكومة المؤقتة، إلى أن بلغت 60 دولة . ينظر : خليفة الجنيدي وآخرون، مصدر سابق، ج2، ص 241 .

2 . أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت، ص 41 .

3 . المصدر نفسه، ص 61 .

4 . عمار ملاح، مصدر سابق، ص 224.

5 . . خليفة الجنيدي وآخرون، مصدر سابق، ج2، ص 242 .

و اختتمت الدورة دون أن تذعن فرنسا للقرارات السابقة ولا حتى لممثلي الكتلة الإفريقية الأسيوية في مطالبتهم بتسجيل القضية الجزائرية وحمل فرنسا على القبول بمبدأ المفاوضات أو الحوار أو ما يوحي بتليين موقفها، وهو ما دفع بممثل الحكومة المؤقتة السيد : محمد يزيد بتوجيه مذكرة للامين العام للأمم المتحدة بتاريخ 1958/11/21 يطالبه فيها بضرورة التدخل لدى فرنسا وحملها على الدخول في مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة، مذكرا إياه بالقرارات التي سبق وأن صدرت منها في الدورات السابقة [1].

5 . الدورة الرابع عشرة 1959 :

زاد الاهتمام أكثر بالقضية الجزائرية بعد مرور سنة على تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي عرفت اعترافا دوليا متزايدا من حين لآخر ،ناهيك عما دار من كلام وجدال في أروقة الأمم المتحدة في الدورات السابقة، كل هذا جعل من الأمين العام للأمم المتحدة السيد "همرشولد" يبدي رغبته في أن تمنح الجزائر استقلالها، جاء ذلك بعد اجتماعه بالوزير الفرنسي للخارجية بحيث صرح :" إن الحل الوحيد للمشكلة هو منح الجزائر استقلالها حتى يشمل السلام ربوع شمالي إفريقيا" [2].

عرفت القضية الجزائرية بعد هذا التصريح بثلاثة أشهر، دفعا قويا في هيئة الأمم المتحدة بتزامن افتتاح الدورة الرابعة عشر 1959 بمشروع ديغول الذي طرحه والخاص بحق الجزائريين في تقرير المصير المعلن عنه في 1959/09/16 [3]، الأمر الذي حفز الكتلة الإفريقية والأسيوية أكثر على العمل أكثر من أي وقت مضى من أجل تسجيل القضية الجزائرية ومناقشتها وفق ما يقتضيه العرف الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

نجح ممثلو الدول العربية بالأحرى والإفريقية والأسيوية في التأثير على الهيئة رغم تعنت فرنسا ومن سار في فلكها، واستطاعوا تسجيل القضية ومناقشتها، وتدخل المندوبون وأسهبوا في عرضهم للمسألة الجزائرية الأمر الذي جعلها تنال 38 صوتا مقابل 26 معارضا وامتناع 17 دولة عن التصويت، واستصدار لائحة اللجنة السياسية التي دعت الطرفين اللذين يهمهما الأمر إلى فتح

1 . جريدة المجاهد، " مذكرة إلى الأمم المتحدة "، عدد 33، تاريخ (1958/12/08)، ص 02 .

2 . جريدة العمل، "همرشولد : إن استقلال الجزائر هو الحل "، عدد 1130، (1959/06/13 م)، ص 01 .

3 . للاطلاع على بيان الحكومة المؤقتة وردود أفعال الدول إزاء مشروع تقرير المصير : ينظر : جريدة المجاهد، "النص الكامل لبيان 28 سبتمبر وتعاليق العالم عليه"، عدد 52، تاريخ (1959/10/05)، ص 09 .

محادثات لضبط الشروط اللازمة لتطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير . في أقرب وقت ممكن . بما فيه شروط القتال "، أما الجمعية العامة فإنها صادقت بأغلبية 56 صوتا ضد 02 وامتناع 22 على الفقرة الخاصة بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وصادقت الجمعية نفسها بأغلبية الأصوات 40 صوتا ضد 16 وامتناع 25 على الفقرة التي طالبت بإجراء محادثات مباشرة لفائدة حل سلمي على قاعدة تقرير المصير طبقا لمبادئ الأمم المتحدة، وكان التصويت النهائي على مجموع اللائحة الإفريقية الأسيوية بـ 39 صوتا ضد 22 صوتا وامتناع 20 [1] .

اعتبر هذا التصويت نصرا للقضية الجزائرية، إذ المتأمل فيه يتضح له أنه لأول مرة تدعو فيه الجمعية العامة على التصويت على قاعدة تقرير المصير للشعب الجزائري وحتى اللجنة السياسية طالبت بإجراء محادثات بين طرفي النزاع (الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)، وهو مؤشر إيجابي على أن القضية الجزائرية دخلت مرحلة تختلف عن سابقها وهو العمل على أساس تقرير المصير الذي لا مناص عنه .

6 . الدورة الخامس عشرة 1960 :

شهدت مرحلة 1960 أحداثا سياسية وعسكرية هامة زادت من إصرار الطرف الجزائري على المضي قدما نحو تحقيق الهدف منها محادثات مولان، ومظاهرات 1960/12/11 التي أعطت دفعا قويا للثورة ناهيك عن النشاط المتواصل للحكومة المؤقتة وكذا العمليات العسكرية على الميدان ومواصلة الكتلة الإفريقية والأسيوية عملها من أجل تحقيق مكاسب أفضل من السابق، الأمر الذي دفع بأربع وعشرين دولة إفريقية وآسيوية لتقديم مشروع لائحة ينص على ضرورة إشراف الأمم المتحدة على استفتاء تقرير المصير، ورغم سياسة الكرسي الشاغر الذي طالما انتهجته فرنسا قصد ثني الدول الأعضاء عن مساعيها إلا أن ذلك لم يشفع لها ونجحت الكتلة الإفريقية الاسياوية في انتزاع لائحة خاصة بالجزائر من قبل اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة، ومما جاء في اللائحة: "

1. الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في حرية تقرير المصير وفي الاستقلال .
2. الاعتراف بالضرورة الحتمية للضمانات الفعالة لضمان تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير المصير تنفيذا ناجحا عادلا على أساس احترام الوحدة الترابية للأراضي الجزائرية

1 . جريدة المجاهد ، " لائحة الجمعية العامة "، عدد 52، تاريخ (1959/10/05)، ص . ص 10 . 11 .

3. الاعتراف أيضا بأن الأمم المتحدة تأخذ على عاتقها مسؤولية المساهمة في ما يجعل هذا الحق نافذ المفعول بنجاح وعلى أساس العدل
4. تقرر أن يقع في الجزائر استفتاء تنظمه وتراقبه وتسهر عليه الأمم المتحدة وبواسطته يعبر الشعب الجزائري بكل حرية عن حظوظ ومصير بلاده كلها" [1] .النقطة الرابعة من نص اللائحة، تم تعديله من اللائحة الإفريقية الاسياوية بتاريخ 1960/12/17 الذي نص على أن : " توصي الأمم المتحدة بإجراء استفتاء في الجزائر تنظمه وتراقبه وتسهر عليه الأمم المتحدة وبواسطته يعبر الشعب الجزائري بكل حرية عن حظوظ ومصير بلاده كلها[2] .

انتهت دورة 1960 بإحراز الحكومة الجزائرية وثورتها نصرا دبلوماسيا وسياسيا بفضل جهود الدول الإفريقية والأسيوية على تأييد أغلبية الوفود المشاركة في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ودخلت القضية الجزائرية منعرجا آخر لا يمكن بأي حال الرجوع عنه سيما وأن العديد من المعطيات بدأت تظهر على الساحة الدولية منها على سبيل المثال استقلال بعض الدول الإفريقية عن فرنسا واهتمام الصين والاتحاد السوفيتي أكثر بالثورة .

7. الدورة السادس عشرة 1961 :

أصبحت القضية الجزائرية بدخول الثورة الجزائرية عامها السابع، قضية رأي عام دولي أكثر من ذي قبل، فعلى المستوى العسكري ازدادت الثورة اشتعالا وعلى المستوى السياسي والدبلوماسي أصبحت الحكومة الجزائرية المؤقتة الممثل الشرعي للثورة وكسبت تأييدا دوليا مطردا، في خضم هذه المعطيات تقدمت 35 دولة من الكتلة الإفريقية الأسيوية بطلب مناقشة القضية الجزائرية، وعكفت اللجنة السياسية على مناقشة القضية يوم 1961/12/14 [3]، وبعد تسع جلسات صادقت اللجنة على اللائحة التي تقدمت بها الكتلة دون تغيير ودون نقاش كبير . مثلما سبق في الدورات السابقة [4]و استطاع ممثلو الكتلة الخروج باللائحة التالية يوم في 1961/12/16 جاء فيها :" إن ممثلي الدول الإفريقية والأسيوية بعد أن عبروا عن أسفهم العميق أمام استمرار الحرب في الجزائر، وبعد أن

1 . جريدة العمل، " فحوى اللائحة الإفريقية الاسياوية "، عدد 1603، (1960/12/17)، ص 01 .

2 . للتذكير تعديل الفقرة الرابعة من اللائحة وافقت عليها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، هذه اللائحة التي سبق وأن صادقت عليها اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة . ينظر: جريدة العمل، " الحكومة الجزائرية تقبل تعديل اللائحة الإفريقية . الاسياوية "، عدد 1604، (1960/12/18)، ص 06 .

3 . جريدة المجاهد ،" مناقشة القضية الجزائرية "، عدد 111، تاريخ (1961/12/25) ص 02 .

4 . محمد السعيد هارون، " صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية "، مجلة المجاهد، عدد 1143، الجزائر، 1982، ص 83

لاحظوا عزم الطرفين المعنيين بالأمر عن البحث عن حل تفاوضي، سلمي على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، فإنهم يدعون الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لاستئناف التفاوض من أجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، وذلك في نطاق احترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري "[1] .

وتمت المصادقة على اللائحة دون صعوبة على خلاف الدورات السابقة ،و كان التصويت على اللائحة 62 دولة موافقة وامتناع38 دولة بينما لم تقف أية دولة ضد المشروع وهكذا كان الانتصار الساحق للقضية الجزائرية في جمعية الأمم [2]تم ذلك بفضل المرونة التي اتسمت بها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي رأت أن التفاوض هو السبيل للحل وكذا نشاط مندوبي الدول العربية والأسيوية وعلى رأسهم أحمد الشقيري الذي ألقى خطابا باسم الجامعة العربية ذكر بالقضية الجزائرية ومراحلها مبينا استعداد الجزائر للتفاوض وفق شروط لا مناص عنها وهي : . الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، . الاعتراف بوحدة الوطن الجزائري، . وحدة الشعب الجزائري، احترام وقف إطلاق النار، . إطلاق سراح الزعماء المعتقلين، . المعاملة الإنسانية للسجناء المعتقلين معاملة تتفق مع القوانين والأعراف الدولية [3].

لقيت اللائحة تجاوبا من قبل ممثل الحكومة المؤقتة السيد محمد يزيد الذي صرح بمايلي :" إن وفدنا يعتبر هذا التصويت كمساهمة فعالة في قضية السلم، وتشهد القائمة الطويلة للشعوب التي أيدتنا أن الرأي العام يحبذ إيجاد تسوية تفاوضية سلمية للمشكل الجزائري [4].

كانت دورة 1961 آخر دورة بالنسبة للجزائر المستعمرة ورضخت فرنسا للمطالب الشرعية بالدخول في مفاوضات نهائية وفق شروط الثورة التي نابت عنها الحكومة المؤقتة كانت آخرها مفاوضات أيفيان 1962 التي أنهت 132 سنة من الاحتلال والاستعمار .

إن المتأمل في سير هذه الدورات من الدورة العاشرة 1955 إلى السادس عشرة 1961 يستشف أن القضية الجزائرية مرت بمراحل سياسية من دورة إلى أخرى إذ عرفت في الدورات 10 و11 و12 على التوالي 1955 و1956 و1957، أن القضية الجزائرية عرفت التدويل وإسماع

1 . جريدة المجاهد ،" لائحة الدول الإفريقية الأسيوية حول الجزائر "، عدد 111، تاريخ (1961/12/25) ص 02 .

2 . عمار ملاح، مصدر سابق، ص 226

3 . أحمد الشقيري، مصدر سابق، ص 158 .

4 . جريدة المجاهد ،" بعد المصادقة على لائحة الدول الافريقية . الاسيوية "، عدد 111، تاريخ (1961/12/25) ص 02 .

صوت يسمى القضية الجزائرية لان الأمر آنذاك كان من الصعب اختراق فرنسا وحلفائها، أما دورتا 13و 14 وهما على التوالي 1958 و1959 بدأت تظهر مسؤولية الامم المتحدة بالقضية والاهتمام المتزايد للدول بها وانحصر الصراع بين فرنسا الاستعمارية والجزائرية المستعمرة . بكسر الميم . التواقة للحرية والاستقلال، أخيرا دورتا 15و 16 وهم على التوالي 1960 و1961، هنا تبيّن للمجتمع الدولي أن المفاوضات وتقرير المصير لا مناص منهما وأصحا مطلبا دوليا .

إن النجاح الكبير الذي أحرزته جبهة التحرير في البداية والحكومة المؤقتة فيما بعد في جلب اهتمام الدول الإفريقية والأسيوية وبعض الدول المحبة للسلام في شتى أنحاء العالم، نابع من عدالة قضيتها وشرعية ثورتها التي قام بها الشعب ضد الظلم، كما كان لاستغلال الظروف الدولية الراهنة آنذاك قدرا كبيرا في الدفع بالقضية نحو الأمام منها ظروف الحرب الباردة التي بفضلها استطاع كسب المعسكر الشيوعي أهمه الصين والاتحاد السوفيتي ولو جاءتا في مرحلة متأخرة نوعا ما، لكن ميلهما لصالح الجزائر رجح الكفة أكثر .

ثانيا: ندوات الدول الإفريقية والأسيوية المستقلة

1 . مؤتمر باندونغ 1955:

لم تمض سوى ستة أشهر على انطلاق الثورة التحريرية، حتى وجدت الجزائر نفسها ضمن أول مؤتمر دولي (إفريقي آسيوي) سنة 1955 [1] قصدته لتحقيق أهداف الثورة الخارجية التي منها تدويل المشكل الجزائري، هذه الأرضية الدولية مهدت للقضية الجزائرية في أن تبدأ نشاطها السياسي والدبلوماسي لدى دول العالم وخاصة الدول الإفريقية والأسيوية الحديثة العهد بالاستقلال

سبق للثورة الجزائرية وأن أرسلت وفد إلى بعض البلدان الأسيوية قبل انعقاد المؤتمر في مهمة للتحضير للندوة الإفريقية الأسيوية التي بدأ الحديث عن احتمال انعقادها حيث تنقل الوفد الجزائري لحضور ندوة بوجور في 28 . 29 ديسمبر 1954 التي حضرها رؤساء وزراء البلدان الخمس المعروفة بقوى كولومبو، وقدم الوفد الجزائري مذكرة في هذه الندوة طالبا حق تقرير المصير للشعب

1 . انعقد هذا المؤتمر بإندونيسيا في الفترة ما بين 18 إلى 24 أفريل 1955 وضم تسعا وعشرين دولة من الدول الافرو آسيوية بتعداد سكاني ما يقارب مليار وثلاث مائة مليون نسمة : ينظر : بشير سعدوني، مرجع سابق، ص 168 .

الجزائري، إلا أن مسعاه باء بالخيبة ولم يحقق النتيجة المتوخاة في البيان الختامي مبررين ذلك بأن القضية الجزائرية يجب تقييمها أولا من قبل الدول العربية التي هي أولى باتخاذ موقف تجاهها [1] .

جاء المؤتمر ليحقق وحدة الشمال الإفريقي أيضا بناء على الإستراتيجية التي انتهجتها الجبهة التي سلكت تدويل مشكلة الجزائر عن طريق الإطار العربي ثم الإسلامي ثم الإفريقي الأسيوي، وتضافرت جهود الممثلين الثلاث : ممثلي المغرب وتونس والجزائر بمساعدة مصر على نشر فكرة التآزر والتضامن مع الثورة الجزائرية على المستوى الإسلامي التي شاركت في مؤتمر باندونغ [2].

تمكن ممثلو جبهة التحرير الوطني[3] بفضل نشاطهم ومساعدة الوفود المشاركة من شرح الموقف الجزائري وفضح أساليب المستعمر أمام الأفارقة والأسيويين، وبذلك أصبح للثورة بعدا دوليا وهو ما تجلى فيما بعد بطلب من أربع عشرة دولة افريقية وأسيوية تسجيل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة في الدورة العاشرة للامم المتحدة عام 1955 [4].

وقف المؤتمر إلى جانب كل قضايا التحرر والانعتاق من الاستعمار،و منها شعوب المغرب العربي بما فيها الجزائر، وطالبت الدول المجتمعة بإيجاد حل سلمي لشعوب شمال إفريقيا، حيث جاء في جريدة العمل " :" قرر مؤتمر شعوب إفريقيا وآسيا تأييد مطالب شعوب الجزائر والمغرب وتونس في استقلالها وحث الحكومة الفرنسية للإسراع بإيجاد حل سلمي لهذه القضايا [5]، وأكد المؤتمر مرة أخرى تأييده لشعوب المغرب العربي في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي مركزا على مبدأ حق هذه الشعوب في تقرير مصيرها [6].

يعتبر مؤتمر باندونغ 1955 أول انتصار دبلوماسي للثورة الجزائرية ولو أن مشاركته كانت رمزية إلا أن الوفد الجزائري استطاع أن يرفع صوت الجزائر عاليا ومكن من التعريف بالقضية الجزائرية وتدويلها .ضمن الإطارين العربي والإفريقي والأسيوي، ورغم أن الدبلوماسية الجزائرية كانت

---

1 . Harbi (Mohamed) op.cit ,p172-173

2 . خليفة الجنيدي وآخرون، ج 2، مصدر سابق ،ص . ص 213 . 214 .

3 . أرسلت جبهة التحرير الوطني كل من السيد أمحمد يزيد، وحسين آيت أحمد، إلى هذا المؤتمر لتمثل الشعب الجزائري أما الشاذلي المكي فكان ممثلا عن الاتجاه المصالي : ينظر : مريم صغير، مرجع سابق، ص 240

4 . أحمد الشقيري، مصدر سابق، ص 97 .

5 . جريدة العمل ،" مؤتمر باندونغ والحالة العالمية وإفريقيا الشمالية"، عدد 01، (1955/10/25)، ص 04 .

6 . خليفة الجنيدي وآخرون، ج2، مصدر سابق، ص 214 .

تسير سيرا بطيئا إلا أنه كان فعالا ومؤثرا وركزت الجبهة جهودها على ثلاث جبهات : الوطن العربي الإطار الأسيوي، المستوى الثالث هو التضامن الإفريقي .

2 . مؤتمر التضامن الإفريقي الاسياوي بالقاهرة 1957م :

تجدد التقاء الشعوب الإفريقية الاسياوية في مؤتمر التضامن الإفريقي الاسياوي الذي افتتح بالقاهرة يوم 1957/12/25 .بحضور خمسة وأربعين دولة، شارك في هذا المؤتمر خمس مائة عضو، بحضور جبهة التحرير الوطني، ويعد امتدادا لمؤتمر باندونغ .

أجمعت الوفود المشاركة في المؤتمر بالتنديد بالاستعمار والدعوة للتعايش السلمي ،كما لم يتخلف ممثلي جبهة التحرير الجزائرية على إلقاء كلمة ضمناها رغبة الشعب الجزائري في التحرر والدعوة أيضا لمساعدة الجزائريين على تجاوز هذه المحنة يقول الأمين دباغين :" إن الشعب الجزائري يموت في سبيل الحرية، وينبغي على حلفائه الطبيعيين أن يشعروا بمسؤولياتهم تجاهه، فهناك ملايين الجزائريين يهددهم الموت جراء الجوع، البرد، المرض، الأمر الذي يحتم على البلدان الإفريقية والأسيوية أن تسارع إلى تقديم العون العاجل لهم "، وواصل حديثه قائلا :" إن نضال الجزائريين ليس وقفا ليهم وحدهم، بل هو نضال كل الشعوب التي تقاسي من ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، وما يحدث الآن في الجزائر ليس هو بحرب بين الجزائر وفرنسا، بل هو أكثر من ذلك، إنه صراع مرير بين الحرية والاضطهاد "[1] ، وانتقد المتحدث مساعدات الدول الغربية لفرنسا من طائرات ودبابات وذخائر الحلف الأطلسي منذ ثلاثة أعوام لمواصلة حربها ضد الجزائر ، كما تقدم مساعدات فعالة اقتصادية ودبلوماسية ومالية [2].

تدخلت وفود عديدة في الندوة، منها ممثلة الهند السيدة" رمشواي نهرو" التي دعت في الجلسة الختامية للمؤتمر الاستمرار في الكفاح حتى تتحرر كل البلاد في هاتين القارتين، وأضافت :" إن حريتنا لا يمكن أن تكون كاملة مادام هناك من بين أعضاء عائلتنا الإفريقية الأسيوية أمم تقاسي من العبودية "[3] .

1 . بشير سعدوني، مرجع سابق ،ص . ص 176 . 177 .

2 . جريدة المجاهد، " من خطاب الوفد الجزائري في مؤتمر التضامن الإفريقي الأسيوي "، عدد 19، تاريخ (1958/02/01)، ص 07

3 . الجريدة نفسها، " من خطاب السيدة رمشواي نهرو "، ص 07 .

أصدرت اللجنة الخاصة بالجزائر بعد خمسة أيام من الجلسات وخطاب الوفد المختلفة خاصة الوفود العربي بيانا طالبت فيه بالاعتراف باستقلال الجزائر واعتبار هذا الاستقلال أساسا للمفاوضات بين الجانبين المعنيين على قاعدة الاعتراف بسيادة الشعب الجزائري (أي بين الحكومة الفرنسية وممثلي الشعب الجزائري) كما طالب القرار بإطلاق سراح قادة الثورة الذين اختطفتهم السلطات الفرنسية عندما كانوا قاصدين تونس في الثاني والعشرين من أكتوبر 1956، ودعا القرار السلطات الفرنسية إلى معاملة المعتقلين الجزائريين بمقتضى القانون الدولي وأن تطلق سبيلهم في أقرب وقت ممكن "، وأخيرا يوجه القرار نداء إلى جميع حكومات العالم وبصفة خاصة إلى الحكومات الإفريقية يحثها فيه على مساعدة الشعب الجزائري المناضل من أجل استرجاع حريته واستقلاله وتقديم المعونة الكافية إلى جيش التحرير من ملبس ومأكل وغيرهما، ويوصي القرار حكومات القارتين الإفريقية والاسياوية بأن تعمل دوما على تولي الدفاع عن القضية الجزائرية وحق الشعب الجزائري في الحرية، أمام كافة المنظمات والهيئات الدولية " [1]."

هذا بالنسبة لتوصيات اللجنة الخاصة بالجزائر لأن المؤتمر قسّم إلى لجان كل لجنة تتكفل بجانب معين منها على سبيل المثال لجنة خاصة بالميز العنصري وأخرى خاصة بالاستعمار وغيرها

خرج المؤتمرون بلائحة خاصة بحرب الجزائر يوم 01 جانفي 1958: استنكر الحرب الاستعمارية التي تشنها القوات الاستعمارية الفرنسية بدون هوادة على الشعب الجزائري والأساليب الوحشية التي تستخدمها لقمع حركته القومية، وأكد تأييده المطلق للكفاح البطولي الباسل الذي يقوم به الشعب الجزائري في سبيل التحرر وطالب بالاعتراف باستقلال الجزائر حالا والدخول في مفاوضات على أساس هذا الاستقلال بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية وتقرر أيضا أن يكون يوم غرة مارس 1958 يوم التضامن مع الجزائر في كافة أقطار آسيا وذلك بتنظيم المظاهرات والاجتماعات وإرسال اللوائح " [2].

كما أصدرت الكتابة العامة القارة المتفرعة عن مؤتمر التضامن الإفريقي الأسيوي نداء إلى كافة الهيئات التابعة لها في مختلف العواصم الإفريقية والأسيوية تدعوها فيه إلى فتح اكتتابات لفائدة الثورة الجزائرية بمناسبة 30 مارس " يوم الجزائر" وحثها على تحقيق الأهداف الثلاثة التالية :

1 . جريدة العمل ،" اللجان الفرعية للمؤتمر الإفريقي الآسيوي "، عدد 680، (1957/12/31)، ص 04 .

2 . الجريدة نفسها ،" مؤتمر التضامن الإفريقي الاسياوي ،حرب الجزائر "، عدد 682، (1958/01/02)، ص 04 .

1. المساندة الأدبية عبرالصحافة والإذاعة والاجتماعات العامة في المدارس والجامعات والكنائس
2. المساعدة المادية بمنح الهبات الفردية والجماعية والاكتتابات والملابس والأغذية والأدوية .
3. مساندة سياسية لفائدة استقلال الجزائر ، و يكون يوم 30 مارس نقطة انطلاق الشعوب الأسيوية الإفريقية نحو مساندة الجزائر مساندة فعالة [1].

أقامت العديد من الدول الأسيوية والإفريقية بحلول اليوم الموعود. أي 30 مارس . الدليل القاطع على تضامنها مع الشعب الجزائري المناضل في سبيل حريته واستقلاله والذي أبى إلا أن يشنها حربا على الطغاة المستعمرين متجشما التضحيات لإدراك أمنية كافة الشعوب الغالية : الحرية والاستقلال واسترجاع السيادة المغتصبة، وقد تسابقت البلدان الإفريقية والأسيوية على إحياء "يوم الجزائر"، هذا اليوم الذي يحمل عبرة مزدوجة : يوم تضامن أدبي مع الشعب الجزائري المناضل من أجل قضيته العادلة، أبى الاستعمار الاعتراف بحقه فيها، وأيضا يوم مساعدة الثورة الجزائرية مساعدة مادية سترجع عليها بالفائدة وتمكنها من مواصلة الطريق والسير قدما نحو غايتها الكبرى وهدفها المنشود، لقد احتفلت يوم 30 مارس 1958 شعوب آسيا وإفريقيا بيوم الجزائر تلبية لنداء مؤتمر التضامن الإفريقي الأسيوي الذي انعقد في القاهرة من أواخر السنة الماضية(1957) وأوائل هذه السنة (1958) [2].

كان مؤتمر القاهرة مظهرا آخر من مظاهر الدعم والتضامن الإفريقي الأسيوي مع الثورة، ويعد انتصارا للثورة ودبلوماسيتها، سيما وأنها دخلت عامها الرابع .

3 . مؤتمر "آكرا" أفريل 1958 [3]:

استبقت جريدة " المجاهد " الحدث بالتعليق على مشاركة الدول الإفريقية المستقلة في أكرا (عاصمة غانا) تحت عنوان " ملتقى الدول الإفريقية المستقلة في أكرا " ومن بين الذين يحضرون الندوة الرئيس التونسي حبيب بورقيبة والرئيس المصري جمال عبد الناصر، ونكروما رئيس جمهورية غانا وأحمد بلافريج وزير خارجية المغرب وغيرهم وعن جدول أعمال الندوة تقول :" إن المشكلة رقم واحد

1 . جريدة العمل ،" نداء من الكتابة العامة المتفرعة عن مؤتمر التضامن الإفريقي الأسيوي "، ع 758، (1958/03/30)، ص 04 .
2 . الجريدة نفسها ، " يوم الجزائر في الدنيا قاطبة "، عدد 759، (1958/03/31)، ص 04.
3 . افتتح أول مؤتمر إفريقي بأكرا(عاصمة غانا) يوم 15 أفريل 1958، حضرته ثمانية دول مستقلة وهي : مصر، الحبشة، غانا، ليبيريا، تونس، المغرب، ليبيا، السودان، من جملة ما بحث :السياسة الخارجية ومصير البلاد التي تكافح من أجل استقلالها والقضية الجزائرية ومشاكل أخرى، أنظر جريدة المجاهد ،" مؤتمر أكرا الإفريقي "، عدد 22، (15 أفريل 1958)، ص 10 .

اليوم هي انتزاع الاستقلال بالنسبة للأوطان المستعمرة وتدعيم الاستقلال بالنسبة للتي تكونت حديثا، هذا هو الواقع الذي سيسيطر على الندوة المقبلة والذي لا يستطيع أن يتجاهله المجتمعون في آكرا." ولإبراز المشكلة الجزائرية تقول :" إعانة البلدان الإفريقية التي لم تتحرر : بذل إعانة دبلوماسية وسياسية ومادية إلى الشعوب التي تكافح من أجل استقلالها مثل الجزائر وكينيا والكاميرون اليوم وبقية المستعمرات الإفريقية غدا" [1].

شاركت الجزائر في ندوة "أكرا " بوفد يمثل جبهة التحرير الوطني، تقول جريدة " المجاهد" :" هذا وقد وصل الوفد الجزائري الذي يتكون من الأخوة "محمد يزيد" و"محمد بن يحي" و"الرشيد قايد " و صرح محمد يزيد إثر وصوله بأن وفد جبهة التحرير سيشارك في المؤتمر بصفته مستشار الوفد التونسي" [2].

نسق التونسيون والمغاربة العمل لتقديم اقتراحات بشأن القضية الجزائرية لتتبناها القمة، تقول جريدة "العمل" بشأن ندوة أكرا :" ...و في ندوة أكرا نسق التونسيون والمغاربة وقدموا اقتراحات لتتبناها القمة في البيان الختامي تتمثل في إعلان حق الجزائر في الاستقلال واستنكار حرب الجزائر ودعوة فرنسا إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية بمساعدة الرئيس بورقيبة والملك محمد الخامس ودعوة جميع الأمم إلى توجيه نداء إلى فرنسا لوضع حد لحرب الجزائر وحث هذه الأمم على الكف على مساعدة فرنسا وإنشاء لجنة دائمة لتتبع تطور الوضعية الجزائرية [3]، و ألقى العديد من رؤساء الوفود المشاركة خطبا ضمنوها ضرورة التضامن الإفريقي الاسيويى والعمل على تحرير بقية الشعوب المستعمرة ومنها الجزائر التي تخوض حربا ضروسا ضد قوة استعمارية ومن هؤلاء مندوب مصر، وليبيا والمغرب والسودان وتونس وغيرهم كثيرون .

أنهت ندوة أكرا للدول الإفريقية المستقلة أعمالها يوم 1958/04/22 وأهم ما خلصت إليه مشروع قرار الخاص بالقضية الجزائرية الذي أعد من قبل اللجنة السياسية التابعة للندوة جاء فيه :" إن الندوة التي ينصرف اهتمامها الكبير إلى استمرار الحرب بالجزائر، وإلى رفض فرنسا الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال وحرية تقرير المصير بالرغم من المقررات المختلفة التي اتخذتها الأمم المتحدة والنداءات المتكررة بإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية وبصفة خاصة الوساطة التي عرضها

1 . جريدة المجاهد، "ملتقى الدول الإفريقية المستقلة في عكرا"، عدد 21،(01 أفريل 1958)، ص 06 .

2 . الجريدة نفسها ، مصدر سابق، ، "مؤتمر أكرا الإفريقي"، عدد 22،(15 أفريل 1958)، ص 10 .

3 . جريدة العمل ،" مقترحات تونسية . مغربية لندوة أكرا "، ع، 775،(19 أفريل 1958)، ص 03 .

كل من فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة وجلالة الملك محمد الخامس على فرنسا "، وأضاف البيان :" إن الندوة تعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وحرية تقرير المصير وتندد بالتضخم المريع للجرائم المرتكبة بالجزائر مما سبب استمرار الحرب وتطالب بوضع حد لهذه الفظائع حالا، كما دعت فرنسا لفتح مفاوضات سلمية مع جبهة التحرير الجزائرية للتوصل للحل النهائي وفي الأخير نادت كافة أصدقاء فرنسا وحلفائها إلى تجنب مساعدتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة في عملياتها العسكرية بالجزائر وتؤكد عزمها على بذل ما في وسعها لمساعدة الشعب الجزائري كي يتمكن من الحصول على استقلاله "[1]، كما استفيد من الصادق المقدم لدى عودته من مؤتمر أكرا أكد أن تونس قدمت مقترحات هامة بشأن القضية الجزائرية أهمها :" تأسيس لجنة دائمة خاصة بمشكل الجزائر تتبع قضية الجزائر وتشير على الدول الإفريقية بما يجب اتخاذه، وأيضا تأليف بعثة لزيارة عواصم الدنيا لاطلاع الرأي العام العالمي والحكومات على قضية الجزائر وتطوراتها "[2] .

يستخلص مما سبق أن مؤتمر آكرا بيّن بوضوح الطريقة التي يجب إتباعها لتسوية المشكل الجزائري وهي الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وجلاء القوات الفرنسية قبل أية مفاوضات كما اعترفت الدول الثمانية بجبهة التحرير الوطني بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري رغم المحاولات الفرنسية التي بذلتها لتشويه سمعة الثورة .

4 . ندوة منروفيا 1959 [3]:

استطاعت الدبلوماسية الجزائرية بفضل جهود الدول العربية بالدرجة الأولى أن تكسب في صفها دولا افريقية لطالما أعلنت ولاءها للفرنسيين، وكسبت قوة جديدة للقضية الجزائرية وهي القوة الإفريقية الناهضة التي تمثل شعوبا جديدة ودولا فتية، وإذا كانت الجزائر سابقا تعتمد بشكل خاص

1 . جريدة العمل، "مشروع قرار الندوة الخاص بالقضية الجزائرية "، عدد 776 ،(1958/04/22)، ص 03 ، للاطلاع على النص الكامل للائحة، ينظر : جريدة المجاهد :" اللائحة التي صادق عليها مؤتمر" آكرا " في شأن الجزائر "، عدد 23، تاريخ (1958/05/07)، ص 14.

2 . نفسها، "الصادق المقدم يعود من آكرا "، عدد 780 ،(1958/04/26)، ص 02 .

3 . افتتحت الندوة بمنروفيا عاصمة ليبيريا يوم 1959/08/04 وهي ندوة الدول الإفريقية المستقلة، ضمت تسع دول افريقية وهي : غانا، غينيا، تونس، المغرب، ليبيا، الجمهورية العربية المتحدة(مصر وسوريا)، الحبشة، السودان، والبلد المنظم ليبيريا، تضمن جدول الأعمال : القضية الجزائرية، قضية التمييز العنصري بجنوب افريقيا ،المشروع الفرنسي الرامي إلى تجربة القنبلة الذرية في الصحراء الإفريقية، شاركت الجزائر في هذه الندوة باسم الحكومة المؤقتة واعترفت غينيا بالجمهورية الجزائرية أيضا واختتمت أشغالها يوم 1959/08/09 م ، ينظر : جريدة "المجاهد، عدد 48، تاريخ (1959/08/10)، ص 03 .

على التأييد العربي الفعال والمتزايد فإنها أصبحت بدخول الثورة عامها الخامس على التأييد المادي والأدبي من أخوانها الأفارقة .

هذا ما عرفته ندوة منروفيا التي لم تترد في دعم الجزائر، بحيث أصدرت اللجنة المكلفة بقضية الجزائر لائحة دعت فيها فرنسا للاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، والتفاوض مع حكومته ومما جاء في نص اللائحة : "إن التفاوض هو الحل العادل والسلمي والديمقراطي الوحيد للقضية الجزائرية، كما دعت اللائحة فرنسا للاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وإلى سحب قواتها عن ترابها ووجهت نداء إلى الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي لكي يحولوا دون استعمال الجيوش الإفريقية في حرب الجزائر، وأوصت اللجنة بمنح الجزائر إعانات مادية" [1].

إن نجاح الجزائر في الحصول على التأييد العربي والإفريقي المزدوج، لهو ضربة قاضية للدعاية الفرنسية المضللة التي كثيرا ما عملت على التفرقة بين إفريقيا العربية وإفريقيا السوداء، وبينت أن الوعي الإفريقي هو الصخرة التي تتحطم عليها أحلام الاستعمار الغربي والأساس الذي تبنى عليه قواعد إفريقيا جديدة حرة متضامنة ناهضة .

5 . المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية جانفي 1960م :

انعقد المؤتمر في أيام 25 إلى 30 جانفي 1960 بتونس، تعرف خلاله الأفارقة على الثورة الجزائرية أكثر، وناقشوا الوضع في الجزائر بإسهاب، وأعلنوا في ختام المؤتمر عن دعمهم ومساندتهم لمواقف الحكومة المؤقتة، ودعوا الدول التي ترددت في الاعتراف بها إلى الإسراع في إعلان الاعتراف، كما تضمن البيان تخصيص جميع الحكومات الإفريقية المستقلة من ميزانيتها مساهمة منتظمة لفائدة الثورة، مع الإلحاح على سحب عشرات الآلاف من الجنود الأفارقة العاملين ضمن القوات الفرنسية، وكذا إنشاء فرقة من المتطوعين الأفارقة للمشاركة في حرب الاستقلال الجزائرية، وأخيرا دعوا الأمم المتحدة للعمل على فرض السلم والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير [2].

1 . جريدة العمل، " ندوة منروفيا تنهي أشغالها "، عدد 1178، 1959/08/09 م، ص 01 و03 .

2 . عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية وإفريقيا، مرجع سابق، ص . ص 59 . 60 .

6 . ندوة الدول الإفريقية المستقلة بـ " أديس أبابا" جوان 1960 م:

يعد المؤتمر الثاني للدول الإفريقية المستقلة بمدينة أديس أبابا عاصمة الحبشة من 14 إلى 24 جوان 1960 لبحث المشاكل التي تتعلق بتحرير القارة الإفريقية والسير بها نحو الوحدة والتقدم ، اعتبرت هذه الندوة الإفريقية القضية الجزائرية قضية إفريقيا كلها، ولم تتردد هيئة المؤتمر في قبول كل المقترحات المقدمة من ممثل الحكومة المؤقتة السيد " محمد يزيد" ليتجسد التأييد الإفريقي للجزائر[1]، وأظهرت الدول الإفريقية المشاركة إصرارها القوي على مؤازرة كفاح الشعب الجزائري في كل الميادين .

كانت الجزائر هي المحور الرئيسي لمداولات المؤتمر وخطب أعضائه وهذه بعض الفقرات من خطب بعض وفود الدول الإفريقية تبيّن الأهمية البالغة التي تحتلها الجزائر المكافحة ، فكانت الكلمة الأولى للامين العام لمؤتمر الشعوب الإفريقية السيد " ديالو عبد اللاوي" الذي اعتبر القضية الجزائرية قضية افريقية داعيا إياهم لبذل المجهودات لمساعدة الجزائر في جميع الميادين، وأول شيء هو الاعتراف كل الدول الإفريقية المستقلة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2] ، فأسهب المتحدث في الحديث عن القضية الجزائرية، موجها كلامه للأفارقة بدعم الثورة ماديا وعسكريا من خلال تقديم المتطوعين من كل الأقطار الإفريقية، ويزامن هذا مع سحب الجنود الإفريقيين المتواجدين في جبهات القتال إلى جانب فرنسا "[3]، أما ممثل الوفد المغربي السيد "احمد الطيبي بن هيمة "، دعا لمساعدة الجزائر في الميدان الدبلوماسي وفي كل الميادين ومما جاء فيه :" هل لاحظتم أيها السادة أنه عندما يتحدث الإنسان عن حرب الجزائر كثيرا ما يكون غافلا عن المصائب اليومية لهذه الحرب والثمن الباهظ الذي يدفعه إخواننا في الأرواح والأموال ليحر الموضوع في الظروف التي تحيط بهذه الحروب فقط دون معالجة المشكل الحقيقي، إن واجب إفريقيا يتمثل في عدم الانخداع بمؤامرات الاستعمار في مساعدة الجزائر في الميدان الدبلوماسي وفي كل الميادين الأخرى لتمكينها من مواصلة الحرب ببسالة ومن تحقيق إرادة السلم بكرامة، وينبغي أن لا ننسى أن حرب الجزائر كانت عاملا حاسما في توجيه سير الحوادث بإفريقيا وأن كل الدول التي استقلت أخيرا في إفريقيا تدين بالكثير للجزائر المكافحة"[4] .

---

1 . للاطلاع على النص الكامل لخطاب محمد يزيد، ينظر : المجاهد، " خطاب محمد يزيد وزير الأخبار في ندوة أديس أبابا " عدد 71، تاريخ (1960/06/27)، ص 12

2 . جريدة المجاهد، "من خطاب السيد "ديالوعبد اللاوي" ، عدد 71، 27 جوان 1960، ص 10 .

3 . نفسها، "من خطاب السيد "ديالوعبد اللاوي" .

4 . نفسها، "أحمد طيبي بن هيمة رئيس الوفد المغربي" .

و كان لممثل الوفد التونسي السيد "الطيب سليم" تدخلا شنّ فيه حربا على فرنسا الاستعمارية ومما قاله :" منذ ما يقرب من ست سنوات تجري فوق أرض الجزائر حرب استعمارية بشعة هي حرب إبادة كاملة ضد الشعب الجزائري وقد أصبحت هذه الحرب تشغل اهتمام الرأي العام العالمي كله، إن استمرارها يشكل عقبة رئيسية في تحقيق وحدة شمال إفريقيا، فعلينا أن نساهم بكل الوسائل الممكنة لمساعدة الشعب الجزائري في تحقيق استقلاله وسيادته الوطنية "[1] .

وجهت ندوة الشعوب الإفريقية المستقلة بأديس أبابا، في ختام أشغالها يوم 1960/06/25، وجهت نداء لفرنسا وللحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية للتفاوض حول وقف إطلاق النار وحول تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وصادقت الندوة على لائحة ثانية تدعو الدول الإفريقية لمساندة الجزائر ماديا وبالطرق الدبلوماسية، كما أرسلت الندوة برقيتان إحداهما للجنرال ديغول وأخرى لفرحات عباس، ومما جاء في البرقية الموجهة إلى الجنرال ديغول : " إن ندوة الدول الإفريقية المستقلة تعتبر تصريح 14 جوان مساهمة في قضية السلم في الجزائر وفي العالم وقد سجلنا بكامل الارتياح رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الايجابي ونأمل أن تؤدي المفاوضات إلى حل للمشكل الجزائري على أساس تطبيق نزيه لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره "، أما البرقية المرسلة لفرحات عباس تقول : "إن ندوة الدول الإفريقية المستقلة تعبر لكم عن ارتياحها لقرار حكومتكم بإرسال وفد إلى فرنسا للبحث عن حل سلمي للقضية الجزائرية بواسطة التفاوض وعلى قاعدة حق شعبكم في تقرير المصير" [2] .

7 . ندوة الشعوب الإفريقية بالقاهرة 1961 م :

تعد هذه الندوة الثالثة للشعوب الإفريقية المنعقدة بالقاهرة بداية من 25 مارس وإلى غاية 30 مارس 1961، جاءت في ظرف تميز باستقلال عشرين دولة افريقية منذ المؤتمر الإفريقي الأول بأكرا، الأمر الذي أعطى دفعا قويا للحركات الثورية التي لا تزال تناضل من أجل الاستقلال .

شاركت الجزائر بالسيد " أحمد بومنجل " الذي خطب في الحاضرين منتقدا سياسة بعض الدول الإفريقية التي تدور في فلك فرنسا وحلفائها داعيا المجموعة الإفريقية إلى تصفية التناقضات داخل إفريقيا قائلا :" إن الجزائر مرت بتجربة مؤلمة في الأمم المتحدة عندما وقفت بعض الدول

1 . جريدة العمل، مصدر سابق، " الطيب سليم رئيس وفد تونس .

2 . صلاح الدين بن حميدة، " ندوة أديس أبابا تعبر عن أملها ... "، نفسها، عدد 1454، (1960/06/24)، ص 04 .

الإفريقية ضد الجزائر، وإنه من واجب المؤتمر تصفية التناقضات الداخلية بين الإفريقيين "، وأكد "بومنجل" خطورة مساعدة الحلف الأطلسي للاستعمار الفرنسي وقال : " من الواضح أنه من واجبنا أن نواجه جبهة الاستعمار بجبهة معادية للاستعمار "، وختم كلامه طالبا منهم بألا يعتبروا المفاوضات منحة من فرنسا، إنه من العمى السياسي أن نعتبر النضال انتهى "[1] .

صادق المؤتمرون يوم 30 مارس 1961 في جلسة عامة على القرارات التي قدمتها للمؤتمر اللجان الخمس المختصة ببحث مختلف المشاكل والقضايا الإفريقية على لائحة خاصة بالجزائر، ومما جاء فيها :" أن الندوة تساند الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مساندة تامة في العمل بمبدأ تقرير المصير، وتطالب الندوة الدول الإفريقية بمضاعفة مساعدتها السياسية والدبلوماسية والمادية للشعب الجزائري في الظرف الحالي وبمساندة وجهة نظر الحكومة المؤقتة القائلة أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر"[2] .

عملت ندوات الشعوب الإفريقية بدءا بأكرا، على إسماع صوت الجزائر في إفريقيا والعالم أجمع، وعرفت فيه القضية الجزائرية تطورا مطردا من سنة إلى أخرى[3]، بحيث كانت دائما تتبنى قرارات لصالح الثورة أهمها تقرير المصير، المساعدة المادية والأدبية والدبلوماسية .

ثالثا: موقف النقابات والاتحادات الدولية :

1 . الجامعة العالمية للنقابات الحرة :

الثورة الجزائرية بقدر ما وجدت دعما سياسيا ودبلوماسيا من قبل الشعوب المحبة للسلام الممثلة في المجموعة الإفريقية والأسيوية بالأمم المتحدة، وبقدر ما وجدت تجاوبا من لدن بعض الشعوب والهيئات والأحزاب حتى الأوربية منها، نالت تقدير واهتمام من الجامعة العالمية للنقابات الحرة، هذه الأخيرة لفتت نظر الحكومة الفرنسية الممثلة في رئيس الحكومة " غي موللي" والمقيم العام بالجزائر الممثل في شخص " روبير لاكوست" Robert Lacoste " إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية في حق النقابيين الجزائريين منذرة إياهما برفع شكوى إلى المكتب العالمي للشغل إذا لم تلغ التدابير المسلطة على المنظمات النقابية في الجزائر، جاء ذلك في بيان الجامعة العالمية

1 . جريدة المجاهد، " المؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية "، عدد 93، تاريخ (1961/04/10)، ص 11 .

2 . جريدة العمل، "ندوة الشعوب الإفريقية تصادق على لوائح هامة "، عدد 1692، تاريخ (1961/04/01)، ص 06.

3 . ملخص لأهم مؤتمرات الافرو . أسيوية التي أثيرت فيها المسألة الجزائرية، ينظر : الملحق رقم 21، ص739.

للنقابات الحرة المتعلق بالجزائر، وأضاف مكتب الجامعة العالمية للنقابات أن اتصالاته بالاتحاد العام للعمال الجزائريين تؤكد أن الوضعية قد تدهورت منذ حلول السنة الجديدة وأن المتطرفين الفرنسيين قد أطلقوا العنان لحيواناتهم . حافظنا على سلامة الكلمة كما جاءت . يوم 29 ديسمبر المنصرم يعني 1956 م، ففتشوا عددا كبيرا من الأبرياء المسلمين الأمر الذي دفع بالاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى إعلان الإضراب لمدة 24 ساعة احتجاجا على هذه الأعمال التي تواطأ فيها البوليس والجيش مع المتظاهرين الفرنسيين "، واستطردت بيان النقابة : " إثر هذا الإضراب الناجح شددت السلطات الفرنسية الخناق على الحركة النقابية وألقت القبض على 15 من القادة النقابيين وحجرت الصحيفة النقابية ورفضت ممثل الاتحاد من حضور المؤتمر النقابي الإفريقي المنعقد بأكرا" [1].

وجّه الأمين العام للجامعة العالمية للنقابات الحرة السيد "ولدن بروك Wolden Brok" رسالة للمدير العام لمكتب الشغل الدولي بسبب الإجراءات القمعية الفرنسية في حق أعضاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، يلفت فيها نظره إلى إجراءات السلطات الفرنسية التعسفية الأخيرة التي حرمت الحركة النقابية الجزائرية من إمكانية القيام بأي نشاط نقابي طبيعي "، وتضيف الرسالة قائلة :" لقد اعتقلت السلطات الفرنسية بالجزائر السيد نورا لدين اسكندر الكاتب القومي للاتحاد العام للعمال الجزائريين وبعد أن أذاقته كل أنواع التعذيب عرضته على الجمهور في حالة يرثى لها وسط ساحة عمومية، كما أغلقت جميع مكاتب الحركة النقابية وعطلت صحافتها الناطقة بلسانها ." وتواصل الرسالة قائلة :" إن الجامعة العالمية للنقابات الحرة ترفع إلى المكتب الشغل الدولي صارم الاحتجاج ضد الخرق السافر للحقوق النقابية من طرف حكومة هي عضو في المنظمة العالمية للشغل " [2].

فسحت الجامعة العالمية للنقابات الحرة في مؤتمرها المنعقد بتونس من الخامس إلى الثالث عشر من جويلية 1957، الذي ضم ممثلي بعض الدول الإفريقية والأسيوية ، فسحت المجال للتعبير عن موقفهم إزاء القضايا الراهنة ومنها القضية الجزائرية التي وجد فيها ممثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين فرصة لشرح وجهة نظر الموقف الجزائري فأبرز السيد : الرشيد بن عبد العزيز . ممثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين . أثناء تدخله ،أبرز حالة الحريات والعمل النقابي في الجزائر المستعمرة ومما قاله : الحركة النقابية الجزائرية تكاد تكون منعدمة في الجزائر بسبب القمع الاستعماري، واعتقال المسيرين للاتحاد الجزائري للشغل واعتقال من حل محلهم في القيادة "، كما

1 . جريدة العمل، الجامعة العالمية للنقابات الحرة، عدد 380 ،(1957/01/12)، ص 01.

2 . الجريدة نفسها، "شكوى من الجامعة العالمية للنقابات الحرة "، عدد 451 ،(1957/04/05)، ص 01.

تحدث عن فضائع الحرب بالجزائر منذ ثلاث سنوات وحركة القمع الجماعية التي تقوم بها قوات "التهدئة "، وقال على سبيل المثال أنه تم قتل عشرة آلاف جزائري من بينهم ثلاثة آلاف في ملعب عاصمة الجزائر في يوم واحد[1]، وعن مسألة التفاوض قال:" إن الحكومة الفرنسية لا تريد التفاوض مع الشعب الجزائري بدعوى أنه ليس هناك ممثلون شرعيون يتكلمون باسم الشعب الجزائري مع أن فرنسا تعلم أين يوجد المتكلمون باسم الشعب الجزائري وقال في نهاية خطابه : " إن الحرب بالجزائر لا تهدد سلامة الجزائر أو شمال إفريقيا وحده بل هي تهدد السلم في العالم كله" [2]، أما ممثل المغرب فطالب من جهته بإيجاد حل للقضية الجزائرية يتماشى مع واقع الجزائر ومطامحها القومية وطلب من المؤتمر إعلان استنكاره الشديد للحرب الجزائرية كما لم يفوت الفرصة للتذكير باقتناص القوات الفرنسية الجوية للطائرة المقلة لزعماء الجزائر"[3]، وأخيرا مندوب الصين الذي حذر فرنسا من كارثة الفيتنام قائلا:" على فرنسا أن لا تحاول الوقوع في ديان بيان فو أخرى بالجزائر"[4] .

أصدر المؤتمر الخامس للجامعة العالمية للنقابات الحرة، لائحة خاصة بالجزائر ومما جاء فيها: المطالبة بحق تقرير المصير لكافة الشعوب، نلهيك عن التنديد بالأحكام التي ألغت الحريات النقابية في الجزائر عمليا وكذا لسجن وإبعاد عدد كبير من القادة والأنصار النقابيين، ويشهر المؤتمر الخامس بكافة الأعمال الماسة بكرامة البشر وبحقوق الإنسان ويحرض الحكومة الفرنسية على إعادة إقرار الحريات النقابية حالا وعلى إخلاء سبيل جميع الأشخاص المعتقلين بالسجون أو بالمحتشدات لأسباب سياسية وعلى وضع حد لتنفيذ وتسليط أحكام الإعدام على الشغالين، كما يطالبها بقرار حرية التعبير، ويؤكد على أن حل المشكلة الجزائرية لا يمكن إيجاده بواسطة القوة ولكن بواسطة التفاوض المباشر مع الممثلين الشرعيين للشعب الجزائري، كما توجه اللائحة نداء للحكومة الفرنسية والممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري قائلة :" يوجه للحكومة الفرنسية ولممثلي الشعب الجزائري المذكورين أعلاه نداء قصد فتح مفاوضات في الحال لإيقاف القتال، ويجب أن تجرى على قاعدة الاعتراف الفرنسي بالأمة الجزائرية حرة، وذات سيادة من جهة وعلى تأكيد الجزائريين لعزمهم على احترام حريات ومصالح سكان الجزائر بأسرهم في نطاق الصداقة الفرنسية الجزائرية من جهة أخرى"[5] .

1 . جريدة العمل ، "فضائع الحرب الجزائرية "، عدد 532، 1957/07/09، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها ، "المفاوضون الجزائريون تعرفهم فرنسا" ، عدد 532، 1957/07/09، ص 01 .

3 . نفسها ، "مندوب المغرب" .

4 . نفسها، "مندوب الصين".

5 . نفسها المفاوضون الجزائريون تعرفهم فرنسا" .

و أخيرا دعا المؤتمر الخامس نقابات العالم لإعلان عزمها على إعادة السلم وتحرير الشعب الجزائري، وعدة الجامعة العالمية للنقابات الحرة لمواصلة عملها لدى المنظمة العالمية للشغل لحملها على اتخاذ قرار مناسب والتدخل لدى الأمم المتحدة والفروع المختصة [1]."

لم تبق الجامعة العالمية للنقابات الحرة تنظر بعين الرضى بتمادي فرنسا في سياستها التعسفية إزاء الجزائريين وكان منها دائما ردود أفعال إيجابية منها إخطارها عن طريق كاتبها العام رئيس الحكومة الفرنسية في رسالة يلفت فيها نظره للمضايقات المحددة للحرية النقابية بفرنسا ضد العمال الجزائريين، ويقال أن الرسالة ضمنت تحذيرا من الاستمرار على هاته المضايقات وألح على الحكومة الفرنسية إجراء تحقيقات في هذا الشأن .جاء هذا الإخطار بعد تنامي ظاهرة الاعتداءات التي تعددت في الأيام الأخيرة على العمال الجزائريين بمناطق مختلفة من فرنسا والمساس بحرياتهم النقابية، والرسالة التي أخطرت بها المنظمة جاءت بعد تعدد الشكاوى من النقابيين الجزائريين بفرنسا والتي تعرضت لعمليات قمع استعماري حتى أن زعماءها اعتقلوا وأودعوا السجن لدعاوى التعاون مع المجتهدين الجزائريين في كفاحهم التحريري [2].

سعى العمل النقابي المغاربي في توحيد الجهود الرامية لحل مشاكل المغرب العربي، ولا سيما القضية الجزائرية في نطاق المنظمات الدولية ووفق الآليات الدولية المتعارف عليها، كان للنقابة الشمال افريقية ندوة في جنيف يوم 1958/03/08 م إلى غاية 1958/03/14، حضرها كل من : "أحمد التليلي" الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، و" رشيد بن عبد العزيز" عن للاتحاد العام للشغالين الجزائريين و" محجوب بن الصديق" الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل، و"سالم شيتة" الكاتب العام للاتحاد العام الليبي للعمال بالإضافة إلى الكاتب العام للجامعة العالمية للنقابات الحرة السيد " أولدنبروكWolden Brok "، المجتمعون أثاروا مشكلة شمال إفريقيا في اليوم الأول من الندوة، وبعد دراسة الحالة اتخذت القرارات التالية، سيما منها ما تعلق بالقضية الجزائرية :

- توجه الجامعة العالمية للنقابات الحرة منشورا إلى المنظمات المنضوية تحت لوائها تدعوها فيها للضغط على حكوماتها وعلى الرأي العام لإيجاد حل للقضية الجزائرية .

1 . جريدة العمل ، يمكن الاطلاع على نص اللائحة كاملة، ينظر الملحق رقم 22، ص 740 ، و نص التصريح النهائي للندوة الإفريقية الاسياوية . ينظر : جريدة العمل، "الندوة الإفريقية الاسياوية، لائحة خاصة بالجزائر،" عدد 533، 1957/07/11، ص 06

2 . الجريدة نفسها، "الجامعة العالمية للنقابات الحرة تحذر من مضايقة النقابيين الجزائريين"، عدد 559، 1957/08/10، ص 01 .

- قرار الجامعة العالمية للنقابات الحرة إرسال وفد إلى تونس لدرس الحالة الراهنة بعد حوادث ساقية سيدي يوسف والاتصال باللاجئين الجزائريين الذين توافدوا على تونس .
- توفد الجامعة الصحفيين النقابيين إلى تونس لدراسة الحالة التي عليها الجزائريون .
- ستقوم الجامعة بتدخل حاسم لدى فرنسا لإجبارها على تمكين وفد عن الجامعة زيارة الجزائر والغاية من تلك الزيارة إجراء تحقيق عما تقوم به السلطات الاستعمارية من أعمال .
- قرار الجامعة إصدار كتاب أبيض تحدد فيه موقفها من مشكلة الجزائر وقضايا شمال إفريقيا بصفة عامة .
- عمل الجامعة على الوساطة الكفيلة بتوقيف تغذية حرب الجزائر من الإعانة الأمريكية لفرنسا[1].

كللت نهاية الندوة ببيان ختامي دانوا فيه الجرائم الفرنسية في الجزائر وطالبوا بالاستقلال الذي لا بديل عنه يقول البيان :" على فرنسا أن تعترف بحق الشعب الجزائري المقدس في الاستقلال نظرا إلى أن حرب الجزائر هي السبب الرئيسي في خلق كافة المشاكل الأخرى الشمال الإفريقية" [2] .

تحدث السيد أحمد التليلي (الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل وعضو الديوان السياسي)، بعد مشاركته في فحوى الأعمال التي شارك فيها ونتائج الاجتماع فأشار بالخصوص إلى أن المكتب التنفيذي للجامعة الدولية للنقابات الحرة قد اتخذ مجموعة مقررات ومن بينها قرار يؤكد وجوب منح الشعب الجزائري حقه في حرية تقرير مصيره وفي تسيير شؤونه بنفسه ." ويضيف : " ومعلوم أن المستر " أولدنبروك " الامين العام للجامعة، كان وجه أثناء الاجتماع مذكرة إلى الحكومة الفرنسية، يطالب فيها باحترام الحريات النقابية بالجزائر وإطلاق سراح المعتقلين النقابيين، وأخبرت المذكرة أن الجامعة شكلت لجنة مكلفة بالسفر إلى الجزائر للتحقيق في الوضع على عين المكان وحث حكومة دي غول على بذل الجهود للتوصل إلى إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية يتماشى مع رغبات الشعب الجزائري" [3] .

نشرت الجامعة العالمية للنقابات الحرة في اجتماع لها ببروكسل يوم 25 سبتمبر 1958 م، بيانا دعت فيه كافة الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة للاعتراف بحق الشعب الجزائري في حرية تقرير المصير، يقول البيان : " إننا نعترف بأن نص الدستور الجديد الذي أعد لفرنسا ولأقطار

1 . جريدة العمل، "الجلسة الأولى للندة النقابية الشمال افريقية "، عدد 739 ،(1958/03/09)، ص 01 .
2 . الجريدة نفسها، "ندوة المنظمات الشغيلة الشمال الإفريقية تطالب.. "، عدد 744 ،(1958/03/15)، ص 01 .
3 . نفسها ، " السيد أحمد التليلي يصرح "، عدد 844، 1958/07/12 م، ص 01.

ما وراء البحار يحتوي على تراتيب تسمح لأقطار ما وراء البحار باختيار الاستقلال أو نوع من الاستقلال الذاتي في كنف المجموعة الفرنسية، إلا أنه لا يحتوي على تراتيب تتحدث عن حل للقضية الجزائرية، وليس بوسعنا أن نرتاح للوضع الراهن، ونحن نرجو من الوفود الحكومية في الدورة الثالثة عشرة للجمعية العمومية أن تطلب إلى الحكومة الفرنسية إقرار حرية التعبير لجميع الحركات النقابية وتسريح المساجين، والإعلان عن استعدادها للدخول في مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري على قاعدة الاعتراف بالأمة الجزائرية وبحقها في حرية تقرير مصيرها بنفسها" [1] .

كما أصدرت اللجنة الفرعية التابعة للجامعة العالمية للنقابات الحرة بجنيف يومي 14 و15 مارس 1959 بحثت القضايا الإفريقية ومنها قضية الجزائر، ومما جاء في البيان أنها طالبت أن يمنح للشعوب الإفريقية أو المولى عليها ما لم تزل تطالب به من حقوق ديمقراطية، أما عن المشاكل التي باتت تكتسي أهمية كبيرة فأول قضية يتحدث عنها البيان المشكلة الجزائرية قائلا : " إن الشعب الجزائري له الحق في تقرير مصيره بنفسه، وإن مفاوضات مبنية على الاعتراف بهذا الحق وبالحريات وبالمصالح لمجموع سكان الجزائر يجب أن تفتح في الحال وإن المسيرين النقابيين الجزائريين المعتقلين يجب إطلاق سرا؛هم كما يجب السماح للنقابات بمواصلة نشا"ها بكل حرية"[2].

وبعد عملية الاغتيال التي طالت الزعيم الشهيد "عيسات إيدير"، أثار هذا العمل الجبان اهتمام الجامعة الدولية للنقابات الحرة برفع قضيته إلى الأمم المتحدة، بحيث وجه " أولدنبروك" الكاتب العام للجامعة رسالة إلى "داغ همارشولد" الأمين العام للأمم المتحدة يطلب فيها بأن تبحث لجنة حقوق الإنسان قضية عيسات إيدير التي تعد مساسا بحقوق الإنسان والواجب يجب فتح تحقيق حول القضية، كما وجه الكاتب العام شكوى ضد فرنسا مشهرا بدوسها للحريات النقابية" [3] .

جددت الجامعة الدولية للنقابات الحرة دعوتها على لسان اللجنة الفرعية للجامعة في اجتماعها الأخير في غرة أكتوبر 1959 ، جددت المطالبة بتفتح تحقيق في استشهاد النقابي عيسات إيدير وأعربت عن مدى الاشمئزاز والاستنكار الذي أحدثته وفاته ومما جاء في البيان : " إن وفاة عيسات إيدير زادت النقابات الحرة عزيمة وكفاحا ضد مضايقة الحريات المدنية والحقوق النقابية بالجزائر وإصرارا على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره "، كما أصدرت اللجنة لائحة عن

1 . جريدة العمل ، "الجامعة الأممية للنقابات الحرة تدعو العالم ... "، عدد 908 ،(1958/09/25)، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها ، "الجامعة الأممية للنقابات الحرة "، عدد 1097، (1959/05/06 م)، ص 03 .

3 . نفسها، "الجامعة الدولية للنقابات الحرة ترفع قضية ... "، عدد 1174، (1959/08/05 م)، ص 01 .

القضية الجزائرية، سجلت بارتياح الاعتراف المبدئي لرئيس الجمهورية الفرنسية بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، وتؤكد أنه لا سبيل إلى إيجاد حل للقضية إلا عن طريق التفاوض مع ممثلي الشعب الجزائري" [1] .

طالبت النقابات الحرة بالبلدان الأعضاء في الحلف الأطلسي بوقف المساعدة المباشر أو غير المباشرة الممنوحة لفرنسا لعملها العسكري بالجزائر، وأعربوا عن أملهم في افتتاح مفاوضات عاجلة بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية، فقد أصدر الممثلون النقابيون بيانا جاء فيه :" إن استعمال فرنسا لمساعدة الحلف الأطلسي لمواصلة الحرب بالجزائر عمل مخالف لمبادئ الحلف الأطلسي ." وواصل البيان :" إن ممثلي النقابات الحرة يعبرون عن أملهم في افتتاح المفاوضات في أقرب وقت ممكن بين فرنسا والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول تطبيق الشعب الجزائري لحق تقرير المصير وأن يصاحب افتتاح المفاوضات إطلاق سراح كل المساجين وإقرار الحياة السياسية والفردية والنقابية ." وطلب ممثلو النقابات الحرة في الختام من كل بلدان العالم الحر تقديم المساعدة للجزائريين في ميدان التربية والتكوين الفني وإعانة الجزائريين على إنشاء مجموعة اقتصادية واجتماعية تقدمية"[2].

اجتمعت الجامعة العالمية للنقابات الحرة يوم غرة نوفمبر 1961 ، وهو يوم الذكرى السنوية السابعة للكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري، بحيث حيّت اللجنة الكفاح الذي قام به الشعب الجزائري في سبيل استقلاله، وعبّرت عن يقينها بأن هذه الحرب لن تذهب سدى دون أن تبلغ أهدافها من الحرية والسعادة ، " كما وجهت نداء للطرفين لاستئناف المفاوضات بأقصى سرعة ممكنة، وتأمل أن يبرم اتفاق بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية الذي يجعل بفضل حق تقرير المصير الاعتراف ممكنا ودون أي التباس بوحدة أراض الجزائر، واستقلالها الأمر الذي يسمح بقيام أمة جزائرية ديمقراطية تضمن للجميع الحرية واحترام المصالح المشروعة ، نددت بالأعمال الإجرامية التي يقوم بها المفسدون لتأخير إقرار السلم بالجزائر . حسب تعبيرها أو ما جاء به البيان . وأخيرا وجهت طلبا للحكومة الفرنسية بإطلاق سراح جميع المعتقلين الجزائريين" [3] .

1 . جريدة العمل ، " الجامعة الدولية للنقابات الحرة تطالب"، عدد 1233،(1959/10/13 م)، ص . ص 1 . 3 .
2 . الجريدة نفسها ، "النقابات الحرة تطالب ... "، عدد 1650، تاريخ (1961/02/11)، ص 06.
3 . نفسها ، "تضامن النقابات الحرة "، عدد 1877، تاريخ (1961/11/02)، ص 04.

02 . المكتب الدولي للشغل :

أثار نواب الدول العربية بالندوة العالمية للشغل الإجراءات الفرنسية المتخذة في حق النقابيين الجزائريين، وتضييق عليهم العمل السياسي، هذا الأسلوب دفع بهم إلى مناقشة المسألة الجزائرية ، كان ذلك إثر مناقشة تقرير اللجنة حول تطبيق الاتفاقيات التي تخللتها مباحثات طويلة عن الجزائر، وجاء في هذا الشأن أن مندوب تونس اتهم فرنسا بأنها لا تطبق اتفاقية المكتب العالمي للشغل حول حرية تكوين الجمعيات بالجزائر، كما اتهم ممثلو مصر والعراق والمغرب وتونس فرنسا بأنها تضطهد النقابيين الجزائريين وألغت بصفة عامة الحرية بالجزائر، وأعربوا عن دهشتهم لسماع كثير من الخطباء وهم يتحدثون منذ يومين عن الحرية في المجر دون أن يتلفظوا بكلمة واحدة للدفاع عن الحرية بالجزائر، وأعربوا عن أملهم في أن يتمكن نواب الجزائر في السنة المقبلة من احتلال مكانهم المشروع في هاته الجلسة" [1] .

03 . المنظمة العالمية للنقل :

انعقد مؤتمر المنظمة العالمية للنقل الذي ضم عمال عملة النقل الرصيف والسكك الحديدية، والبحارة ...إلخ بالعالم الحر والمنضوين تحت لواء الجامعة العالمية للنقابات الحرة انعقد بفيينا من 18 إلى 25 جويلية 1956، والمنظمة العالمية للنقل هي جزء صناعي كبير الأهمية بالجامعة العالمية للنقابات الحرة، صادق المؤتمر على لائحة خاصة بالجزائر قدمها الوفد التونسي وجاء فيها :" بعد الاطلاع على تدابير الإيقافات التي اتخذتها السلط الفرنسية ضد الأبطال النقابيين الجزائريين في كفاحهم للتحصيل على حقوقهم المقدسة في تحرير وطنهم، إن المؤتمر العالمي لعملة النقل المجتمع في فيينا من 18 إلى 25 جويلية 1956 يحتج احتجاجا صارما ضد عدم احترام الحرية النقابية بالجزائر ويكلف اللجنة التنفيذية للشروع في تدخلات حازمة لدى الحكومة الفرنسية لإطلاق سراح الإخوان الجزائريين المسجونين ظلما"[2] .

04 . المنظمة الدولية الاشتراكية :

أخذت القضية الجزائرية في اجتماع لمجلس الجامعة الدولية الاشتراكية المنعقد ببروكسل بداية من 12 جوان 1958، حيزا من المناقشات وخرج المجتمعون بلائحة تهم قضية الجزائر ومما جاء

1 . جريدة العمل ، " المكتب الدولي للشغل ينهي دورته "، عدد 520، (1957/06/25)، ص 06 .

2 . الجريدة نفسها ، " التضامن مع عمال الجزائر "، عدد 241، (1956/08/03)، ص 01 .

في اللائحة : " تتبع الجامعة الدولية الاشتراكية بكل اهتمام الأزمة الجزائرية ويرافقها من آلام بشرية وهي تعتبر أن القضية الجزائرية تعد خطيرة تهدد السلم والتعاون في العالم، وأن الجامعة الدولية الاشتراكية تدافع عن مبدأ حرية جميع الأمم، وتستنكر جميع أعمال الإرهاب ." وأضاف البيان : " تطلب الجامعة الدولية الاشتراكية وضع حد لازمة الجزائر بواسطة مفاوضات سلمية وعلى قاعدة ضمان الحريات الديمقراطية حتى يتمتع جميع سكان الجزائر بحقوق متساوية في تقرير مصير البلاد[1].

05 . الاتحاد العالمي للشبيبة الاشتراكية :

نالت المسألة الجزائرية في الاتحاد العالمي للشبيبة الاشتراكية في مؤتمره الأول جانبا من الاهتمام ، إذ خرج المؤتمرون بلائحة خاصة بالجزائرعبروا عن مساندتهم للشعب الجزائري بشأن حقه في الاستقلال ورحب بقبول الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بمبدأ تقرير المصير" [2] .

يتبين مما سبق أن الجامعة العالمية للنقابات الحرة وما انضوى تحت لوائها من عملة النقل والمكتب الدولي وبعض المنظمات الأخرى كلهم عبروا عن تأييدهم للحل السلمي المفضي لإنهاء الاحتلال، بل نددوا بما كانت تقوم به فرنسا من أعمال وحشية في حق الجزائريين، موجهين رسائلهم التهجينية إما في الندوات أو من خلال اللقاءات المباشرة مع الفرنسيين .

رابعا: موقف طلبة العالم من الثورة الجزائرية :

لقد نالت الثورة الجزائرية بفضل خصائصها ومميزاتها إعجاب الأحرار في العالم، فهي لم تكن مسيرة أو موجهة من طرف زعيم واحد أو تهدف إلى تحقيق مطامح فئة اجتماعية أو سياسية في نطاق معين، وهي في هذا تختلف عن الثورات الصينية والسوفيتية والكوبية التي كان يتم توجيهها من قبل قيادات حزبية ذات إيديولوجية سياسية يغلب على قيادتها الطابع الفردي، هذه الخاصية الجماهيرية أكسبتها تعاطفا من الجماهير والمنظمات والهيئات والشخصيات والدول المحبة للسلام والتحرر، بل وحتى المنظمات الطلابية من مختلف مناطق العالم التي تعد من ضمن المنظمات الأولى التي بادرت لتأييد كفاح الشعب الجزائري .

1 . جريدة العمل ، "المنظمة الدولية الاشتراكية تنادي بفتح مفاوضات "، عدد 822، 1958/06/15 م، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها ، " لائحة لفائدة القضية الجزائرية "، عدد 1580 ،(1960/11/20 م)، ص 02 .

01 . الاتحاد العالمي للطلاب :

استنكر الاتحاد العالمي للطلاب في أكثر من مناسبة، ما كانت تقوم به فرنسا إزاء الجزائريين، تجلى ذلك في مؤتمرهم الخامس، في الفترة من 04 إلى 14 سبتمبر 1958 ببكين أين أصدر لائحة تخص الجزائر، ومما جاء فيها ما يلي : " إن الاتحاد يعبر عن سخطه الحاد ضد الحرب الابادية ويطالب بوضع حد لعمليات التعذيب وبضمان حقوق الدفاع وباحترام القوانين واتفاقيات جنيف ." ويضيف البيان :" إن الحكومات الفرنسية المتعاقبة خلال السنتين الأخيرتين قد رفضت بصفة مطلقة حل المشكل الجزائري بطريق التفاوض فتجاهلت كل توصيات الأمم المتحدة المقررة في الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة وأعرضت عن المساعي الحميدة التونسية المغربية وأقبلت على سياسة الاستفزاز والعدوان تجاه تونس والمغرب "، كما استنكر البيان سياسة الإدماج المنتهجة من قبل الحكومة الفرنسية منذ انقلاب 13 ماي الماضي (1958) الاستعماري الرجعي قد أصبحت أبعد ما يكون عن فكرة التفاوض "، واستطرد البيان الاتحاد :" يشهر بتعنت الحكومة الفرنسية في موقفها المنافي لكل حل بطريق التفاوض، ويندد بسياسة الإدماج التي لا تعتبر حق الشعب الجزائري المقدس في الاستقلال والتي تتجاهل الكفاح التحريري القائم منذ أربع سنوات، ويشهر بالاستفتاء الرامي إلى التضليل والتمويه المنظم من طرف الجيش الفرنسي، كما ندد بالإعانة التي يقدمها الحلف الأطلسي لفرنسا سواء كانت مادية أم معنوية وفي الأخير وجه نداء إلى كافة الأمم الديمقراطية لتقديم إعانة فعلية للشعب الجزائري المكافح ضد الاستعمار الفرنسي"[1].

كما عبرت الندوة الدولية للطلبة في اجتماعها بسويسرا، عبرت عن إيمانها بأن اقتراح الحكومة الجزائرية الأخير من شأنه أن يسهل تطبيق حق تقرير المصير ووضع حد للحرب، جاء ذلك في لائحة خاصة بالجزائر، كما أكدت اللائحة أنه : " من واجب الطلبة الجزائريين أن يكافحوا من أجل الاستقلال الوطني، ونددت بحرب الجزائر وبالحكومات التي تمد مساعدتها لفرنسا لمواصلة هذه الحرب الاستعمارية وتسجل بسرور اعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأخيرا أسفوا لفشل محادثات " مولان" [2].

و طالب ببغداد أثناء انعقاد المؤتمر السادس للاتحاد العالمي للطلبة في الفترة من 01 إلى 18 أكتوبر 1960، الاتحاد بأن يجعل من غرة نوفمبر يوم عالمي للتضامن مع الطلبة الجزائريين

1 . جريدة العمل، " لائحة مؤتمر الاتحاد العالمي للطلاب "، عدد 910، (1958/09/27)، ص 05 .

2 . الجريدة نفسها ، "الندوة الدولية للطلبة "، عدد 1531، (1960/09/24 م)، ص 04 .

كما طالب المؤتمر من المنظمات الطلابية أن تبذل كل ما في وسعها لدى حكوماتها للاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وأن تقوم كل المنظمات بالتدخل لدى هيئة الأمم المتحدة والجمعية العامة لإنهاء الحرب وتنظيم استفتاء يمكن الشعب الجزائري من تقرير مصيره بنفسه" [1] .

قال ممثل مكتب تنسيق الندوة العالمية للطلاب بمناسبة إحياء الذكرى السادسة للثورة التحريرية فقال : " إن هذا اليوم له أهمية إذ أن الحرب الجزائرية قد دخلت طورا يستوجب الحل السريع وإذا كانت الحكومة الفرنسية تدعي أن قضية الجزائر قضية داخلية فإن الشعب الجزائري استطاع تكذيب ذلك الزعم بالتفاف الأكثرية الساحقة من الشعوب حوله وعطفها على قضيته واستنكارهم لما تقترفه فرنسا من جرائم تقشعر لها الأبدان [2]."

من جهته أشاد مبعوث الاتحاد العالمي للطلاب بكفاح الجزائري قائلا : " يسعدني أن أحيي الطلبة الجزائريين والشعب الجزائري المكافح من أجل حريته وأريد بهذه المناسبة أن أحيي وأكبر الجهود الاتحاد العام لطلبة تونس وكافة أفراد الشعب التونسي الذي مافتئ يساند الشعب الجزائري في كفاحه منذ ست سنوات ." وتحدث عن الحرب الجزائرية القذرة فاستنكر أساليب القمع والتعذيب التي يسلكها الجيش الفرنسي ضد الجزائريين المدنيين العزل لا لذنب سوى أنهم يطالبون بحقوقهم في تقرير مصيرهم ." وأضاف : " أنه لا يمكن تفسيير موقف فرنسا بالجزائر إلا بأنها تساند شرذمة من الاستعماريين على متابعة استغلال خيرات الجزائر على حساب أبنائها" [3] .

02 . وحدة طلبة شمال إفريقيا :

لقد سعى اتحاد طلبة تونس للم شمل طلبة شمال إفريقيا الثلاثة (الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد القومي لطلبة المغرب) [4]، كان ذلك من 31 ديسمبر 1957 إلى 02 جانفي 1958 م، ولأول مرة يجتمع هؤلاء في منظمة سميت وحدة طلبة

1 . جريدة العمل ، "الاتحاد العالمي للطلاب يدعو إلى تقرير مصير الجزائريين "، عدد 1559، (1960/10/27 م)، ص 03

2 . الجريدة نفسها ، " كلمة ممثل مكتب تنسيق الندوة العالمية"، عدد 1563 ،(1960/11/01 م)، ص 06 .

3 . نفسها، " كلمة ممثل الاتحاد العالمي للطلاب " .

4 . الوفد الليبي حضر الندوة ولكن كملاحظ فقط يقول ممثل الوفد الليبي السيد : عبد الحفيظ بن عثمان :" لأن وجودنا في هذه الندوة في الحقيقة تعد خطوة جبارة حيث احتاجت لمجهودات قوية لتحقيق وحدة طالبية افريقية ونرجو أن يتسم التعاون بين المنظمات الطلابية حتى تبلغ الغاية التي نهدف إليها، واعتبارنا كملاحظين في الندوة التي قامت بعقدها المنظمات الثلاث لا يمنع من أن تكون لنا الأحقية في الاشتراك الفعلي للانضمام للوحدة الإفريقية الطلابية متى تم لنا تكوين اتحاد قومي طالبي في ليبيا ". العمل، " الوفد الليبي "، عدد 683، (1958/01/03)، ص 02 .

شمال إفريقيا ومقرها الوقتي بباريس، كون له مجلس اتحادي من اثني عشر عضوا من بين أفراد الهيئات المديرة للاتحادات القومية ويديرها مكتب اتحادي حسب القانون الأساسي الداخلي، بعث هذا الاتحاد للأهداف التالية : حماية مصالح الشعوب والدفاع عنها ، و بعث وتدعيم روابط الصداقة بين طلبة العالم على أسس مقاومة الاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ، مع العمل على التقارب والتعاون العالمي الطلابي و أخيرا التعاون مع الطلبة بالبلدان المولى عليها وتشجيعهم وإعانتهم في كفاحهم التحريري .

تشكل الاتحاد[1] و أصدر لائحة عن الجزائر والتي تضمنت ما يلي : " يحيي الشعب الجزائري بمناسبة السنة الرابعة للكفاح التحريري ، و ينحني أمام أرواح كل الذين ضحوا بحياتهم في سبيل انتصار أمنية شعبهم الثائر التأكيد على أن قضية الشعب الجزائري هي قضية كل شمال إفريقيا ، مع تأييد اقتراح وساطة جلالة السلطان محمد الخامس والرئيس حبيب بورقيبة للوصول إلى مفاوضات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية على قاعدة استقلال الجزائر ، ضف إلى ذلك التأكيد على أن مساندة الشعب الجزائري في كفاحه إنما هو فرصة تاريخية لتحقيق وحدة شمال إفريقيا و مناشدة الشعبين التونسي والمغربي وحكومتيهما بمواصلة المساعدة لصالح الشعب الجزائري وتقوية أعمالهم مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية حتى يعجل باستقلال الجزائر الذي هو الشرط الأول والوحيد و التأكيد أن مواصلة الحرب في الجزائر تهدد استقلال وأمن بلدان شمال إفريقيا الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تعميم التطاحن في هذه الناحية من العالم ، وأخيرا تعلن أنها لا تفتأ تواصل مساعيها في هذا المضمار حتى تتحصل الجزائر على استقلالها [2].

عقد مكتب جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بباريس بعد عملية الحل التي تعرض الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين يوم 1958/01/28[3]، ندوة صحفية عبر فيها ممثلو الاتحادات عن سخطهم وتذمرهم من الاستفزازات التي تصدرها السلطة الفرنسية إزاء الطلبة الجزائريين وأصدروا

1 . سبق وأن تأسست رابطة طلاب المغرب العربي في شهر جويلية 1956 بسوريا بمبادرة من طلاب تونسيين ومغاربة وجزائريين وحضر طالب واحد من ليبيا، تأسست في دمشق قصد توثيق روح التعاون والتعارف والمساهمة في تقديم المساعدات المالية الممكنة لطلاب المغرب العربي المحتاجين وغيرها من الأهداف ذات الطابع الاجتماعي والبيداغوجي والثقافي، ينظر : عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، مرجع سابق، ص 94.

2 . جريدة العمل، يومية تونسية،"لائحة الجزائر"، عدد 683، (1958/01/03)، ص 01 .

3 . وجهت إلى اتحاد الطلاب الجزائريين المشرفين على تسييره تهمة الإخلال بالأمن العام واعتقلتهم عن آخرهم وسجنتهم وأحيلوا على المحاكم الفرنسية التي سلطت عليهم عقوبات شتى وذلك يوم 25 جويلية 1959، ينظر : عمار هلال، مرجع سابق، ص . ص 49، 50

بلاغا دعوا فيه الحكومة لمراجعة موقفها من القرارات التي اتخذتها إزاء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين [1].

كما اعتبر مجلس جامعة طلبة شمال إفريقيا المنعقد بالرباط من 8 إلى 10 جويلية 1959 استقلال الجزائر هو الشرط الأولي لتحقيق هذا المرمى وأن طلبة شما إفريقيا يؤكدون من جديد عزمهم على مواصلة الكفاح لتحرير الجزائر تحريرا كاملا، ويطالبون الحكومات التونسية والمغربية والجزائرية بتسخير كل الوسائل لتقريب ساعة الاستقلال بالجزائر وتحقيق المغرب العربي الكبير"، ويضيف البيان :" أما أهم النتائج وأكثرها فاعلية فإنها تبرز في ميدان المشكلة الجزائرية التي تم الاتفاق أراء جميع طلبة العالم حولها، فإن كل طلبة العالم عبروا بأقصى شدة عن سخطهم على الحرب الابادية التي تقوم بها فرنسا منذ خمس سنين ضد الشعب الجزائري كما عبروا بوضوح عن اعتقادهم أن مفاوضات سياسية بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية على قاعدة استقلال الجزائر هي وحدها كافية بأن تضع حدا لهذه الحالة التي تهدد مبادئ الحضارة الإنسانية" [2] .

03 . نشاط الطلبة الأفارقة

إفريقيا ورغم الظروف الصعبة التي كانت تعيشها آنذاك من وجود استعماري في أغلب دوله، وتخبطها في مشاكل اجتماعية واقتصادية وانتشار الجهل والأمية والفقر والمرض، كل هذا لم يثن من عزيمة فئة ممن استطاعوا أن يدخلوا أوربا طالبين للعلم والمعرفة، ووجدوا أنفسهم من حيث يشعرون أو لا يشعرون في وسط الأحداث، ولم يتخلوا عن الواجب المنوط بهم، فوقف العديد منهم ضد الظلم والحيف الاستعماري، وليس أدل على ذلك وقوفهم مع إخوانهم من الطلبة الجزائريين ومع الثورة بصفة عامة .

أ . في فرنسا :

في هذه الإثناء وفي خضم الاحتجاجات التي قام بها الطلبة الأفارقة تأييدا للطلبة الجزائريين المضربين، وأثناء الاجتماع هوجموا من طرف جماعة من الطلبة الفرنسيين الرجعيين المتطرفين[3]،

1 . جريدة العمل، " احتجاج جمعية طلبة شمال افريقيا "، عدد 706، (1958/01/30)، ص 03 .

2 . الجريدة نفسها، " مجلس جامعة طلبة شمال إفريقيا "، عدد 1157، (1959/07/16)، ص 05 .

3 . الدكتور " ميشال هو " يعتبر شاهد عيان عن العديد من الأحداث التي عرفتها الثورة الجزائرية كان طالبا في الثانوية وشب في التنظيم الطلابي المناهض للاستعمار والامبريالية، يقول الدكتور : كنت عضوا في التنظيم المسيحي للطلبة الفرنسيين، هذا الأخير استطاع سنة 1956 أن يعقد مؤتمره الذي حضره الاتحاد العام للطلبة الجزائريين وخرج المؤتمرون بلائحة تدين الاستعمار وتؤيد المسألة الوطنية=

وحاصروا الاجتماع واستعملوا العنف، هذه التصرفات أثارت استياء الطلبة الأفارقة والديمقراطيين ورفعوا مذكرة احتجاج للسلطات الفرنسية يعبرون فيها عن استنكارهم لهذا السلوك المشين مطالبين باتخاذ العقوبات ضد المتسببين [1].

من جهة أخرى أكد السيد " تانورماندي " من السنغال مبعوث جامعة اتحاد طلبة إفريقيا السوداء بفرنسا بمناسبة الذكرى السادسة للثورة الجزائرية بتصريح يبين فيه أن مستقبل الجزائر من إفريقيا : " الواجب المفروض على الأفارقة التضامن مع الشعب الجزائري، وأن مستقبل الجزائر هو مستقبل إفريقيا، وأن هذا التضامن لا تقره علينا الإنسانية فحسب بل هو التضامن الأخوي بين أبناء إفريقيا "، مختتما كلامه : " إن القضية الجزائرية قد دخلت طورا دوليا وأن أنظار العالم قد تحولت إلى إفريقيا وأن مصير الأمم المتحدة مرتبط بحل مشاكل القارة الإفريقية التي هي قارة المستقبل" [2] .

ب . بموسكو :

ونظم الطلبة الأفارقة بموسكو المقدر عددهم بألف طالب، مظاهرة صاخبة أمام سفارة فرنسا، احتجاجا على المعاملة السيئة التي يتلقاها المساجين الجزائريون المضربون عن الطعام في سجون فرنسا ومحتشداتها، وتجمع المتظاهرون أمام جامعة "باتريك لومبا" وجامعة "موسكو" حاملين شعارات " الاستقلال للجزائر " " أطلقوا سراح المعتقلين " " إفريقيا للأفارقة " و" يسقط دي غول زعيم الفاشستيين "، وأخذ المتظاهرون يجوبون الشوارع القريبة من السفارة الفرنسية بموسكو هاتفين بحياة الجزائر المستقلة"[3].

=ويضيف المتحدث : أنه رفقة زملائه الطلبة نظموا مظاهرات طلابية يوم 1960/10/25 ضد الاحتلال واتسم الظرف آنذاك بانقسام الطلبة الفرنسيين إلى مجموعتين : . مجموعة وهي الأقلية ترفض مبدأ الحوار مع الطرف الجزائري مع بدء المفاوضات الجزائرية . الفرنسية وهم المحسوبون على اليمين الرافض لكل حل سلمي، أما المجموعة الثانية وهي الأكثرية كانت تساند المفاوضات ورفعت شعار "السلم في الجزائر، : ينظر : جريدة البلاد، " رجال آمنوا بالثورة فصادقوها "، ،عدد 4750، (2015/07/01)، ص 11 وأيضا شهادة الدكتور " ميشال هو" مداخلة سابقة ..

1 . جريدة العمل، "البوجاديون يعتدون على الطلبة الجزائريين "، عدد 81، (26 /01 /1956)، ص 01 .

2 . الجريدة نفسها ، " كلمة مبعوث جامعة اتحاد طلبة إفريقيا السوداء بفرنسا "، عدد 1563 ،(1960/11/01 م)، ص 06 .

3 . نفسها، " الطلبة الأفارقة بموسكو يتظاهرون ..."، عدد 1890، تاريخ (1961/11/17)، ص 06 .

04 . طلبة أمريكا الجنوبية :

أمريكا الجنوبية، وإن وقفت بعض دولها مع فرنسا الاستعمارية وحلفائها، في الأمم المتحدة وكانت حجر عثرة أمام تسجيل القضية الجزائرية خاصة في الدورتين الأوليين 1955 و1956، لاعتبارات سياسية ومادية، نسجل وقوف فئة من الشعب الأمريكي اللاتيني إلى جانب القضية الجزائرية وتحدت قرارات حكوماتها وأيدت نضال الجزائريين، إنها فئة الطلبة الممثلة في الاتحاد القومي لطلبة أمريكا الجنوبية [1] .

خرج المؤتمر بلائحة ساند قضية الجزائر منددا بسياسة فرنسا الاستعمارية داعيا إلى حق الجزائريين في تقرير المصير، ومما جاء في البلاغ ما يلي :" إن مؤتمر طلبة أمريكا اللاتينية اعترافا بالحق الشرعي لشعب الجزائر في استقلاله الوطني :

- واعتبارا لسياسة القمع المتبعة من طرف الاستعمار الفرنسي لا يمكن أن تقضي على رغبة الشعب الجزائري في التحرر رغم التقتيل أو التهديم المتزايدين .
- واعتبارا للدور الهام الذي لعبه الطلبة الجزائريون المنظمون تحت لواء للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في كفاح الجزائر التحريري .يقرر ما يلي :
- تضامنه الكامل مع الشعب الجزائري المكافح في سبيل استقلال بلاده وتضامنه مع المجموعة الطلابية التي يمثلها الاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين المكافحين إلى جانب الشعب الجزائري .
- يندد بسياسة القمع والتخريب المتبعة من طرف الاستعمار الفرنسي ويحث جميع المنظمات المشاركة في المؤتمر أن تتعاون بأقصى ما يمكن مع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في كفاحه لتحرير بلاده[2].

نلاحظ أن طلبة أمريكا الجنوبية لم يكترثوا بالادعاءات التي قامت بها البعثات الخاصة الفرنسية واتخذوا موقفا جليا إزاء القضية الجزائرية وصادقوا على اللائحة .

---

1 . المؤتمر الثاني لطلبة أمريكا اللاتينية الذي شارك فيه أكثر من عشرين منظمة قومية طلابية وحضر في هذا المؤتمر ممثلو : الجمهورية الفضية، كوبا، بوليفيا، الشيلي، غواتيمالا، البيرو، البراغواي، المكسيك ... جريدة العمل ، "المؤتمر القومي لطلبة أمريكا الجنوبية يساند قضية الجزائر "، عدد 581، (1957/09/05)، ص 06 .

2 . الجريدة نفسها، "المؤتمر القومي لطلبة أمريكا الجنوبية يساند قضية الجزائر "، عدد 581، (1957/09/05)، ص 06.

الخاتمة

من خلال الدراسة التي قمت بها : **الثورة الجزائرية في الصحافة التونسية، جريدة "العمل" أنموذجا 1954 . 1962**، توصلت إلى استخلاص النتائج التالية :

. تونس تعد من أوائل الدول العربية . إن لم تكن الأولى . التي عرفت عناوين صحفية عديدة، مختلفة التوجهات والإيديولوجيات والأفكار، بلغات عدّة وخاصة باللغة العربية منذ 1860 إلى 1956، ساهمت في بلورة الوعي الوطني لدى الشعب التونسي، وواكبت الحركة الوطنية التونسية وغيرها من الحركات الاخرى ومنها الحركة التحررية الجزائرية .

. أغلب الصحف التونسية التي ظهرت في الفترة 1860 . 1956 ذات طابع سياسي أكثر من أي طابع آخر كأن يكون : اجتماعي، اقتصادي، فكري، رياضي، نقدي، أدبي، ترفيهي ...إلخ .

. المساهمة الكبيرة والفعّالة لوسائل الإعلام التونسية وأخص بالذكر الصحف في الالتفاف بالثورة الجزائرية منها : العمل، الزهرة، الطليعة، الصباح، البلاغ، البلاغ الجديد، الأسبوع، الاستقلال.

. الدور الكبير لهذه الصحف وغيرها في تكوين إطارات ونخبة كان لها فضل في قيادة تونس من النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي إلى غاية الاستقلال 1956 سواء الدستوريون الجدد أو القدماء .

. الاهتمام الكبير لجريدة "العمل" التونسية بتاريخ المغرب العربي عامة وتاريخ الثورة الجزائرية خاصة، التي واكبت أحداثها منذ بداياتها وإلى غاية الاستقلال 1962 .

. فتح جريدة "العمل" المجال أمام قادة الثورة الجزائرية السياسيين والعسكريين للتعبير عن موقف الجبهة في المرحلة الأولى 1954 . 1958، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد تأسيسها 1958 . 1962 م .

. الاعتراف بالفضل الكبير للحزب الدستوري التونسي الجديد الذي تنتمي إليه جريدة "العمل"، بتسخير هذه الصحيفة لتناول الأحداث الجارية في الجزائر، حتى تعتقد أنها ناطقة باسم الثورة وليس باسم الحزب الدستوري بحكم تتبعها لكل حدث المتعدد الجوانب : سياسي عسكري، اجتماعي، دبلوماسي وغيرها، والحصيلة أن المادة الإعلامية الخاصة بالثورة تأتي في المرتبة الثانية بعد الأحداث القومية التونسية، تبيّن لي هذا من خلال تفحصي لكل أعداد جريدة العمل من أكتوبر 1955 إلى غاية 05 جويلية 1962 .

. تميزت المواقف الوطنية الداخلية المتمثلة في بعض الأحزاب السياسية الجزائرية كالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي انصهر في الثورة عام 1956، والحزب الشيوعي الذي عرف بعض أفراده انضماما لها عام 1956 أيضا، فيما بقيت الحركة المصالية على موقفها الرافض للتعاون مع الثورة، بل في بعض الأحيان كانت قوة مناوئة لها، فيما عرفت بعض الاتحادات الوطنية كالطلبة والعمال والتجار انصهارهم الكامل وتفاعلهم مع الثورة الأمر الذي أكسبها قوة أكبر .

. باندلاع الثورة التحريرية 1954 جدّد قادة الثورة مساعيهم للتعريف بالقضية الجزائرية وجعلوا من التدويل أهم أهداف الثورة .

. تميز النشاط الدبلوماسي للثورة في بدايتها بالعمل على الدعاية لها، واقتصر نشاطهم على الدول العربية والاسياوية وذلك بفضل الدعم المادي والمعنوي الذي قدمته هذه الدول للثورة التحريرية .

. تمكن جبهة التحرير الوطني من فكّ الحصار المضروب على قضية الشعب الجزائري وتحطيم الأسطورة الفرنسية " الجزائر جزء من فرنسا"، وكان أوّل انجاز حقّقته الثورة بعد قيامها بأشهر المشاركة في محفلين كبيرين هما : مؤتمر باندونغ والدورة العاشرة للأمم المتحدة 1955، ومنها بدأت القضية الجزائرية تعرف التدويل .

. مواصلة قادة الجبهة نشاطهم لدى العديد من الدول المحبة للسلام، الأمر الذي مكّنهم من النجاح في إيصال صوت القضية الجزائرية في محافل دولية ومنظمات إقليمية .

. المساعي الحثيثة لقادة الثورة الجزائرية، أكسب الثورة مهابة ومكانة دولية أكثر من ذي قبل، وخلقت نوعا من عدم الاستقرار في فرنسا، حيث عرفت أزمات حكومية بل وسقوط عدة حكومات لفشلهم في احتواء الوضع .

. إن جبهة التحرير الوطني وبفضل الدعم العربي والإفريقي والاسياوي حمل الأمم المتحدة على إدراج القضية الجزائرية مرات عديدة ولم تعد الحرب الجزائرية قائمة بين الجزائر وفرنسا، بل بين الاستعمار وجميع الدول المحبة للسلم والأمن العالميين .

. تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان ثمرة جهد كبير لقادة الثورة، فكانت بمثابة محطة أخرى من محطات النضال الثوري، ومارست صلاحياتها في الداخل والخارج، وفور الإعلان عنها

سارع الأشقاء والأصدقاء إلى الاعتراف بها والوقوف إلى جانبها في مختلف المحافل الدولية، وأصبحت الثورة ذات شرعية سياسية ودبلوماسية .

. كشفا الثورة الجزائرية أكثر من ذي قبل موقف الدولة الفرنسية في شقيها الرسمي وغير الرسمي، فمن الجهة الرسمية أبانت عن مدى تشبث رؤساء الحكومات والحكام العامّون والقادة العسكريون والأحزاب السياسية على مختلف توجهاتهم الإيديولوجية، على مبدأ التمسك بالجزائر الفرنسية، منتهجين أساليب عسكرية لإبادة الثورة وإعلامية لتغطية جرائمهم، وأساليب ذات طابع اجتماعي واقتصادي لاستقطاب ما يمكن استقطابه لإجهاض قوة الثورة، من جهة أخرى كشفت الثورة الجزائرية اتجاهات الرأي العام الفرنسي من فئة عريضة من الشعب وبعض المثقفين والهيئات والتنظيمات المختلفة، عارضت توجه الحكومة الرسمي وعملت على التنديد بالجرائم المقترفة في حق الجزائريين، داعين إلى توقيف العنف، لأنه أثّر على فرنسا قبل أن تؤثّر على الجزائريين، خاصة عائلات الجنود الذين كانوا يعودون جثثا هامدة إلى ديارهم .

. تغير الخطاب الرسمي الفرنسي بعد 1960، والجنوح لحق الجزائريين في تقرير المصير والدخول في المفاوضات رغم صعوبتها وتعقدها والوصول في النهاية إلى الحتمية التاريخية والطبيعية للشعوب وهو الاستقلال بعد خسائر بشرية ومادية معتبرة في صفوف الجانبين .

. تشبث دعاة الجزائر الفرنسية وهم المعمرون الذين كسبوا ثروات طائلة واعتبروا أنفسهم أهل حق في الجزائر بعد اتفاق وقف إطلاق النار، وتشكيلهم للمنظمة الإرهابية التي عاثت في الأرض فسادا من قتل وحرق وتدمير وتخريب .

. لقد كشفت الثورة الجزائرية حقيقة مواقف بعض الدول المختلفة عبر القارات الأربع أوربا وأمريكا وإفريقيا وآسيا وكشفت مدى التطابق أو التناقض بين المواقف الرسمية وغير الرسمية .

فبالنسبة للمواقف العربية، فهناك المواقف الرسمية وغير الرسمية، فالمواقف الرسمية تجسدت في الخطاب الرسمي العربي سياسيا ودبلوماسيا فكان متباينا بالمقارنة مع العدد الكبير للدول العربية، فنجد تونس وليبيا والمغرب ومصر والسعودية وسوريا، أعلنوا جهارا مساندتهم للثورة في مختلف المنابر والمحافل خاصة بعد 1956، هذا لا يعني أن باقي الدول العربية كان موقفها سلبي ولكن أقل من سابقيه بحكم عدة عوامل لا سبيل لذكرها في هذا المقام .

. استفادت الثورة الجزائرية من مواقفهم ماديا وإعلاميا وسياسيا ودبلوماسيا، ولو أن هذا كان متباينا من دولة إلى أخرى، إلا أنّه مهما كان قليلا أو كثيرا، فساعد في الدفع بوتيرة الثورة إلى التطور أكثر سواء داخليا في الميدان أو خارجيا في المنابر والمحافل الدولية .

. استفادة الثورة من جيرانها تونس والمغرب وليبيا بحكم الحدود المشتركة من أن تدخل السلاح وتكون الحدود مجال لعبور عشرات المقاتلين، ومن مصر وسوريا والسعودية والعراق من مساعدات مادية مالية وعسكرية .

. لعبت الكثير من الأحزاب السياسية والشخصيات الفاعلة في المجتمع والجماهير العربية والصحافة دورا كبيرا في توجيه نوع الخطاب الرسمي العربي بما يخدم القضية الجزائرية، ربما خوفا من أن تنقلب ردود الفعل الشعبية عليهم إذا لم تدعم القضية الجزائرية .

. إجماع شعبي عربي على مساندة القضية الجزائرية ولو أنه كان متفاوتا من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى بعض الأحزاب غير الممثلة في السلطة والتنظيمات والاتحادات والهيئات المختلفة .

. سعي فرنسا للتأثير على الخطاب العربي الرسمي وجعله في خدمة أهدافها الاستعمارية مستغلة ما لديها من إمكانيات مادية ومعنوية وإعلامية ولم يتحقق الاستقلال الحقيقي، ونجاح السياسة الفرنسية هنا، أدى إلى ميلاد استقلال تونسي مغربي، كما عرفت العلاقات الجزائرية مع بعض الدول المغاربية اختلافات إما بسبب الحدود أو الإيديولوجية.

. اقتناع الأقطار العربية وخاصة المغاربية بحتمية الاستقلال الوطني الجزائري بعد إعلان ديغول تقرير المصير ثم الشروع في المفاوضات 1960، الأمر الذي زاد من إظهار حتمية التعاون والمساندة للجزائر المكافحة .

. تعامل قادة الثورة إزاء بعض الخلافات الجزائرية المغاربية بحكمة، سيما ما تعلق بالحدود، وأجّلت البت في أيّ خلاف إلى الاستقلال، لأن الظّرف يتطلب مواجهة القوة الاستعمارية قبل كلّ شيء .

. مساعي الجامعة العربية سياسيا ودبلوماسيا لدى العديد من الدول خاصة على مستوى الامم المتحدة أو في المؤتمرات والندوات الافرو آسياوية لإيجاد حل للقضية الجزائرية، رغم الظّرف الذي كانت تعيشه الدول المنخرطة فيها، هذا بالإضافة إلى الدعم المالي الذي خصت به الثورة من خلال المساهمة التي تقدمت بها دول الأعضاء .

. تميزت المواقف الدّولية من القضية الجزائرية ما بين 1954 . 1962 بتباين واضح بين مؤيد لها مثلما هو الشأن بالنسبة لمواقف الدول من الكتلة الشرقية الشيوعية خاصة يوغسلافيا، ومواقف مضادة لها وهي مواقف الكتلة الرأسمالية (الدول الغربية)، ومن مميزات المواقف المؤيدة للقضية الجزائرية رسميا تمثلت في الدعم السياسي والدبلوماسي في مختلف المناسبات والمحافل الوطنية والدولية ناهيك عن الدعم المادي المتمثل في تزويد الثورة بالسلاح والمال وفق الظروف المتاحة لبعض الدول، كما نلاحظ بروز ردود فعل أيضا مؤيدة من قبل الرأي العام المشكل من القوى الشعبية والتنظيمات والاتحادات والهيئات المختلفة وغيرها من الجمعيات الناشطة في المجال الإنساني .

. كما تكشف الدراسة أيضا موقف القوى العظمى المتمثلة في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، من المسألة الجزائرية في ظل الحرب الباردة والحفاظ على المصالح لكل منهما، إذ عملت روسيا على دعم فرنسا الاستعمارية في ظل الحكومات الاشتراكية واعتبار القضية الجزائرية مسألة داخلية إلى أن أدركت حقيقة الأمر بدأت القضية تنحو نحو الاستقلال فغيرت من أسلوب تعاملها، أما أمريكا فبقيت وفيّة لفرنسا في إطار الحلف الأطلسي رفقة باقي الدول الغربية منها بريطانيا وألمانيا وغيرهم، رغم التناقض أحيانا في بعض تصريحات الرسميين، مع المساعدة المادية أحيانا .

. إذا كان الموقف الرسمي للدول الغربية مؤيدا لفرنسا الاستعمارية، فإن الموقف غير الرسمي لها، كان عكس ذلك في كثير من الأحيان، إذ كثيرا ما عملت التجمعات الشعبية وتصريحات المنتخبين في المعارضة الرافضة لسياسة الدعم المستمر، دفع ببعض الحكومات إلى تليين مواقفها إزاء الثورة، ومنها ما سمح بتأسيس مكاتب للجبهة هناك كألمانيا وايطاليا على سبيل المثال .

. نسجل أيضا دخول بعض الدول الإفريقية الحديثة العهد بالاستقلال على الخط منها : منها دولة غانا الممثلة في رئيسها " كوام نبيكروما" الذي جاهر بعدائه للاستعمار، ودول أخرى كمالي، النيجر، السينيغال، الطوغو، أنقولا، ساحل العاج، وغينيا، تميزت مواقفها في البداية عموما إما بتأييد فرنسا الاستعمارية أو بالتحفظ، بحكم الامتيازات التي كانت تغري بها فرنسا هؤلاء من مساعدات مادية وعسكرية، ولكن فيما بعد تبيّن لها أن الوضع سيؤول إلى التغيير خاصة في إطار الكتلة الافرو . أسياوية، الأمر الذي دفع بها إلى تغيير موقفها ونادت بمنح الشعوب حقها في تقرير المصير ومنها من فتحت ترابها للثورة كدولة مالي على سبيل المثال، هذا بالنسبة للمواقف الرسمية أما ما تعلق بالمواقف غير الرسمية فكل ما سجلناه من موقف أحزاب المعارضة أو الموقف الشعبي فكان رافضا رفضا مطلقا للاستعمار، وهم الذين تضرروا من الظاهرة الاستعمارية كغيرهم من الكثير من الشعوب.

. أما مواقف الدول الاسياوية من الثورة الجزائرية، فكانت في مجملها مواقف إيجابية بالنظر إلى حجم الدول التي قدمت الدعم السياسي والمادي للثورة وفي مقدمتهم الصين الشعبية، أما الباقي فكانت المواقف متباينة من دولة إلى أخرى منها الهند التي تحفظت في بداية الأمر ثم غيرت موقفها، وإيران التي اعتبر موقفها الرسمي سلبيا بحكم تبعية نظامها السياسي آنذاك للحلف الأطلسي، فيما سجلنا مواقف مشرفة لاندونيسيا وباكستان اللتان قدمتا دعما سياسيا ودبلوماسيا للثورة .

. منظمة الأمم المتحدة، وهي المنظمة التي تأسست من أجل حفظ الأمن والسلام العالميين، اتّسمت مواقفها في البداية بالسلبية لتأثير اللوبي الاستعماري الفرنسي على أجهزته وقراراته، كيف لا وفرنسا من الدول الخمسة التي لها حق النقض ؟، الأمر الذي أخّر المسألة الجزائرية إلى الدورة الرابعة عشر وما تلاها لتعرف تطورا أكثر، وتبدأ في حشد التأييد الدولي وبدأ ينحصر النشاط الفرنسي إلى أن وصلت سنة 1961 أين تزامنت مع التطورات الجارية في الميدان فأيدت حق الجزائر في تقرير المصير، وكثير من الفضل يعود لنشاط الكتلة الافرو أسياوية التي جاءت نتيجة ثمرة جهود متواصلة كتعبير منها إلى إقامة علاقات دولية جديدة تقوم على احترام حق الشعوب في الحرية والاستقلال والجزائر واحدة من هذه الشعوب، واستطاعت أن تؤثر وتتفاعل مع الأحداث وتدفع بالقضية الجزائرية إلى التدويل والمضي بها نحو الاعتراف الدولي في الأمم المتحدة التي طالما عملت على التذكير كلما فشلت في إدراج القضية الجزائرية بأن هناك شعب يعاني الاستعمار ويجب منحه حقوقه المشروعة وفق ميثاق الأمم المتحدة وكذا التأثير على المجتمع الدولي منى خلال الندوات التي كانت تعقدها هنا وهناك وكانت دائما تحث في بياناتها ولوائحها على المساعدة المادية والمعنوية للشعب الجزائري والتنديد بالممارسات الاستعمارية .

. دور المنظمة العالمية للنقابات الحرة وفروعها المختلفة كالمكتب الدولي للشغل والمنظمة العالمية للنقل وهي منظمة غير حكومية التي عملت على فضح جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر ونسقت مع المنظمات العالمية وخاصة المغاربية من أجل الضغط على الفرنسيين لاستجابة لنداءات المجتمع الدولي ووصل بفرنسا إلى أن منعت رئيسها في عهد الحاكم " لاكوست " من الدخول إلى الجزائر بسبب المواقف المريدة للثورة والرافضة للاستعمار، بالإضافة إلى تنديد بعض المنظمات غير الحكومية الأخرى منها اتحاد طلبة العالم سواء داخل فرنسا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية وكذا المنظمة الدولية الاشتراكية والاتحاد العالمي الاشتراكي، كلهم ناضلوا من أجل تأييد الشعوب المستعمرة ومنها الجزائري التي خصوها بيانات تأييد وتنديد .

تلكم هي مجمل المواقف وردود الأفعال المختلفة العربية والعالمية وكانت متباينة من المواقف الرسمية إلى غير الرسمية ولكن عموما هي مواقف إيجابية بفضلها استطاعت الثورة أن تكسب حلفاء جدد تمكنت من أن تدفع بالقضية على مسرح الأحداث العالمية وتخرج إلى التدويل ويسمع بها الداني والقاصي، وتأثر بها العديد من محبّي السلام ولا سيما الشّعوب والمنظمات غير الحكومية والرأي العام بصفة عامة كالأحزاب المعارضة والمحامين والمثقفين والعمال والطلبة وحتى بعض رجال الدين وغيرهم .

الملاحق

الملحق رقم 01:

نموذج لإحدى جرائد العمل " التونسية "

نموذج رقم 01 :

العمل

لسان الحزب الدستوري الجديد

الرئيس بن يوسف بن خدة يعلن في تصريح قبل مغادرة القاهرة:

تهديد بتقسيم الجزائر يظهر في دهران

• تمرّد في صفوف الجيش الفرنسي
• اعتداءات القوات المتمردة تشكل خرقاً لاتفاق وقف القتال

الوكالة الجزائرية للأنباء تتهم مندوب فرنسا بمحاولة التراجع في اتفاقيات ايفيان

نصف عدد اللاجئين بتونس والمغرب يعود الى الجزائر

«ليس هناك مجموعتان بالجزائر بل شعب جزائري واحد»

المندوبية الفرنسية بالجزائر تعلق على تصريح الرئيس بن خدة:

• أندهاش للاشارة الى خطورة الحالة
• الحالة هادئة للغاية بكامل انحاء الجزائر
• لا وجود لاى تمرد في الجيش الفرنسي

• مهمة الهيئة التنفيذية المؤقتة تتمثل في المحافظة على الامن واعداد استفتاء تقرير المصير

القاهرة ـ ادلى السيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بالبيان الرسمي التالي الذي وزع فورا على الصحافة بالقاهرة :

الارهاب لم يتوقف في دهران

جريدة العمل ،مصدر سابق ، عدد 2082 ،تاريخ (1962/06/20) ، ص 01 .

تابع للملحق رقم 01 :

نموذج رقم 02 نموذج لإحدى جرائد "العمل" التونسية

تونس تستعيد اليوم كامل المساحات المحتلة بمنزل بورقيبة

تسليم الثكنات بسيدي يحيى تم امس

العمل

لسان الحزب الدستوري التونسي

مؤسس الجريدة الحبيب بورقيبة

الرئيس بن يوسف بن خدة يعلن في خطابه الى الشعب الجزائري:

على الجزائريين أن يستعدوا لمسؤوليات الاستقلال

خمسة ملايين من الجزائريين يصوتون غدا

على استفتاء تقرير المصير

السيد الباهي الادغم يستقبل السيدين محمد خيضر والامين خان

الوكالة الجزائرية للانباء تشهر بمحاولات بث الشكوك بشان سلطة الحكومة الجزائرية ووحدتها

رسالة العمل

باسم الشعب ...

فوز الشعب

أوغندا وجامايكا تستقلان

. جريدة العمل ، مصدر سابق ، عدد 2091، (1962/06/30) ، ص 01 .

تابع للملحق رقم 01 :

نموذج رقم 03 جريدة " العمل" . التونسية . بمناسبة استقلال الجزائر

اليوم يحتفل شعب الجزائر بعيد استقلال

حكومة الثورة تعقد اجتماعها الاول في أرض الجزائر الحرة

العمل

تونس الجديدة تحيي الشعب الجزائري باستقلال الجزائر الشقيقة

رؤساء الدول والحكومات يباركون استقلال الجزائر

• كينيدي يقول : "استقلال الجزائر انتصار لقضية حرية الاختيار"

دي غول يعفي النواب " الجزائريين " من مناصبهم بالبرلمان الفرنسي

بعد قتل حادثات أدولف وتشومبي

.

جريدة العمل ، مصدر سابق ، عدد 2096 ، تاريخ (1962/07/05) ، ص 01 .

الملحق رقم 02 :

أعمدة بيانية توضح نسبة الجرائد والمجلات التونسية . باللغة العربية .

من 1860 إلى 1956

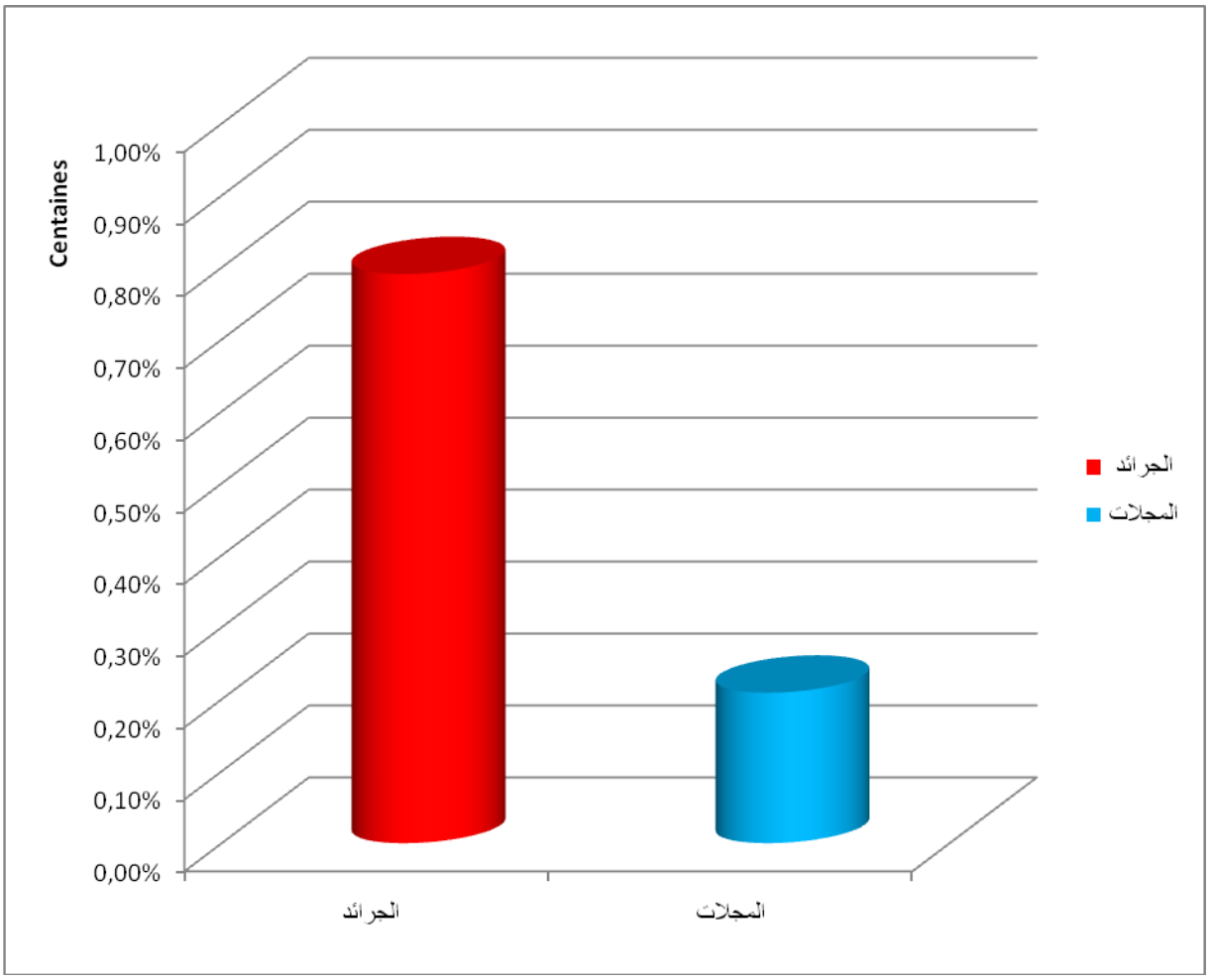

. تمّ إعداد مخطط الأعمدة البيانية من الباحث بناء على محتوى الفصل التمهيدي في الشق المتعلق بتطورات الصحافة التونسية العربية من 1860 . 1956

الملحق رقم 03

الشكل رقم 01 :

أعمدة بيانية توضح تصنيف الصحف التونسية الصادرة باللغة العربية حسب وقت الصدور من 1890 إلى 1956

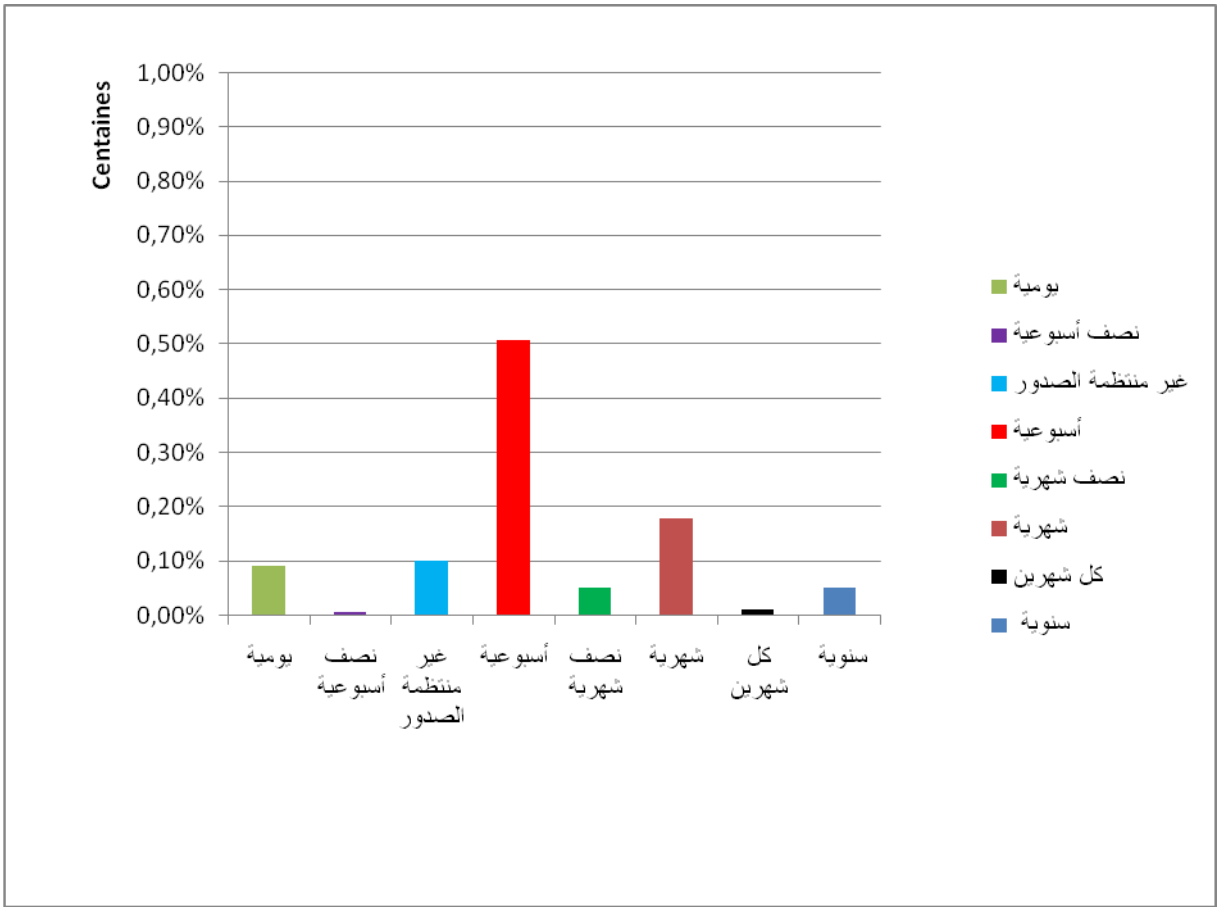

. تمّ إعداد مخطط الأعمدة البيانية من الباحث بناء على محتوى الفصل التمهيدي في الشق المتعلق بتطورات الصحافة التونسية العربية من 1860 . 1956

تابع للملحق رقم 03 :

الشكل رقم 02

دائرة نسبية توضح تصنيف الصحف التونسية الصادرة باللغة العربية حسب وقت الصدور من 1860 إلى 1956

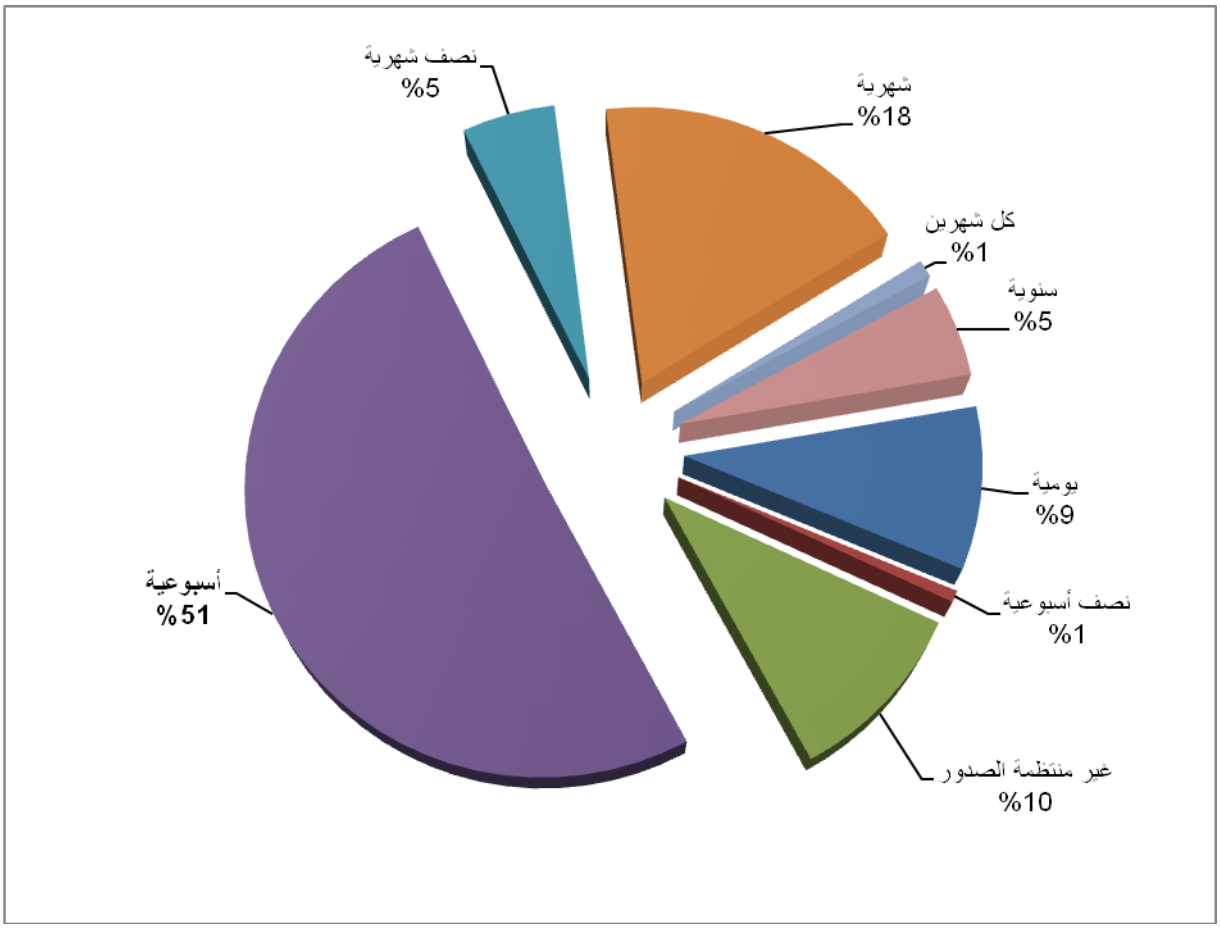

. تمّ إعداد مخطط الأعمدة البيانية من الباحث بناء على محتوى الفصل التمهيدي في الشق المتعلق بتطورات الصحافة التونسية العربية من 1860 . 1956

الملحق رقم 04 :

يوضح توزيع الصحف والمجلات حسب تصنيفها بين سياسية وغير سياسية من الفترة 1860 إلى 1956 م.

الفترة الزمنية / تصنيف الصحف	من 1860 إلى 1906	من 1907 إلى 1911	من 1912 إلى 1919	من 1920 إلى 1925	من 1926 إلى 1929	من 1930 إلى 1938	من 1939 إلى 1948	من 1949 إلى 1956	المجموع
صحف سياسية	14	22	01	39	04	42	19	49	190
صحف غير سياسية	13	14	03	07	04	27	19	29	116
المجموع	27	36	04	46	08	69	38	78	306

نلاحظ أنه في الفترة من 1860 إلى 1956، كان عدد صدور الصحف والمجلات الناطقة بالعربية، السياسية منها أكثر من غيرها، بحكم أن الواقع التونسي آنذاك مشكلته سياسية أكثر منه شيء آخر، منها الاحتلال الفرنسي بالدرجة الأولى، والصراع البورقيبي اليوسفي في فترة التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي ثم الاستقلال .

ملحق رقم 05

النقاط السبع التي أعلنها الحبيب بورقيبة بباريس يوم 1950/04/15 وحدد بذلك موقفه من مسألة الاستقلال تتضمن ما يلي :

01 . بعث السلطة التنفيذية التي هي عنوان السيادة التونسية .

02 . إنشاء حكومة تونسية مسؤولة على الأمن العام يترأسها وزير أول تونسي يعينه جلالة الملك الذي يتولى رئاسة مجلس الوزراء بصفته رئيس الدولة .

03 . إلغاء الكتابة العامة للحكومة التونسية التي تسيطر على جميع الإدارات وبيدها عمليا كل السلطة الإدارية بالبلاد .

04 . إلغاء المراقبين المدنيين الذين يقومون بالإدارة المباشرة وهو ما يتنافى مع السيادة التونسية .

05 . إلغاء الجندمة الفرنسية التي يرجع أمرها إلى وزارة الدفاع الوطني الفرنسي وهي بذلك تكرس في نظرنا الاحتلال العسكري للبلاد .

06 . إحداث بلديات منتخبة بها ممثلون عن المصالح الفرنسية التي توجد بها أقليات فرنسية 07 . على المستوى التشريعي بعث مجلس قومي منتخب بالاقتراع العام مهمته إعداد دستور ديمقراطي يحدد العلاقات الفرنسية التونسية على قاعدة احترام المصالح المشروعة لفرنسا في إطار احترام السيادة التونسية .

. تاريخ الحركة الوطنية . النقاط السبع . الجزء 5، المطبعة الرسمية، تونس، 1973،

ص 127 .

الملحق رقم 06 .

النص الكامل للمقال الذي كتبه بورقيبة يوم 1938/04/09، وكان من المفروض أن ينشر في جريدة "العمل التونسي " الناطقة بالفرنسية، إلا أنه صودر، وتعطلت الجريدة عن الصدور .

:" ها أن القطيعة تعود من جديد بين الشعب التونسي والحماية، وهاهي الحكومة تستأنف المعركة هذه الأيام بهجوم عنيف، بعد مناوشات قامت بها في الأشهر الأخيرة وأضفت عليها ستارا من النفاق .

.إن الحزب الحر الدستوري، مستعد هذه المرة للنزال بكل ما في ذلك من أخطار، حتى النصر النهائي أو الهزيمة الكاملة، وهو على يقين من إحراز النصر ما دامت معطياته كلها إلى جانبه، ومن أهمها الرأي العام الفرنسي، فجميع الأوساط السياسية الفرنسية يمينية ويسارية على بينة من رغائبنا، ولن ينخدع أحد لدعايات التضليل والمناورات المفاجئة، فالقضية التونسية معروفة أكثر من سواها في فرنسا .

إلا أن طاقة الشعب التونسي للتضحية لا حد لها أيضا، فقد أخذت الجماهير اليوم نشوة قدسية وانطلقت أحاسيسها بما سلط عليها من عسف غاشم، وإن هو لم يتجاوز طوره الهين، وإني . وأنا طريح الفراش . يوشك أن يفلت من يدي زمام الحركة، فكيف به غدا حين ألتحق برفاقي في غياهب السجن ويلقى بجميع القادة والإطارات في المعتقلات، ليس من شيمتي البقاء في الصف الخلفي حين يسقط رفاقي تحت ضربات الاستعمار القاتلة واحدا تلو الأخر .

...أجل إنها المسيرة، المستمرة في طريق الخلاص، وكل مناضل يوفن أنه يشارك في ملحمة رائعة وأنه يدأب في القيام بواجب مقدس من وجهتيه، باعتباره عملا لتحرير الوطن والانعتاق الاجتماعي والسياسي .

فالشعب سيقابل رصاص الرشاش بقوة إيمانه الذي لا يتزعزع وصموده المستميت، ولا سبيل لصلح أو تحكيم إذا كان أحد الطرفين موقنا بالقضاء على الأخر ،إذ لا تزحزحه عن يقينه سوى التجربة، فالمعركة ضرورية إذن، ونحن نعتقد أنها ستضطر المتفوقين . ربما يقصد بها المعمرين . فرنسا إلى التفكير وإن بعد حين، كما نؤمن برجوع المتفوقين إلى الجادة حين يتضاءل أملهم في الانتصار ولا

يجدون مناصا، على أن هناك من الأنانيين والأغبياء من لا يعودون إلى سواء السبيل إلا عندما ينتشر الحريق وتلتهم النار كل ما حولها، ويفوت الأوان .

و نرجو أن لا يفوت الأوان على فرنسا، حين يقدم المتفوقون على التنازلات الضرورية، ولم يبق بأذهان ذوي النوايا الحسنة، أي التباس في مدار المعركة القائمة بين شعب متعطش للحرية والكرامة وشرذمة من الإقطاعيين المتشبثين بامتيازاتهم .

إن فرنسا على بينة مما نريد، ومما يزدها بينة مبتغانا، كان في وقت من الأوقات مطابقا لما همت به هي نفسها، فمنذ صارت فرنسا تبني سياستها على خنوع شتات من المغلوبين على أمرهم لا على صداقة شعب منظم، كان من الضروري أن تمانع نمو الحزب الوحيد المرابط على توعية الجماهير ولم شملها وتنظيمها، ومنذ رضخت لأصحاب الامتيازات، تعذر عليها الإحجام على مصارعة عدوهم الألد، الحزب الحر الدستوري الجديد .

ولم يكن للحزب بد من رد الفعل، بمضاعة اتصالاته بالشعب، ونشر دعوته السمحة في كل فج عميق، ووفي بضعة أشهر وبالرغم من الخطايا المسلطة ومن تقارير السلطات وأعمال التعسف، تمكن من التهيؤ لمجابهة المعركة المنذرة بالاندلاع، فصهر كتلة من المناضلين المنظمين الثابتين لقيادة شعب مدرك لحقوقه عازم على الظفر بها، مهما تكن التكاليف .و هو ثاني معطيات النصر الذي لا يقل وزنا عن الأول .

إذن فاليوم يدخل الحزب المعركة وهو يتمتع بحظوظ حقيقية في الانتصار، وسيكون الكفاح شديدا ومريرا لا هوادة فيه أو رحمة، ذلك أن أنانية ذوي الامتيازات لا حد لها مثلما هو احتقارهم للعربي ".

. مركز التوثيق القومي . قسم تونس . المصدر : جريدة " العمل" يومية تونسية، التاريخ 1983/04/09 م.

الملحق رقم : 07

بيان الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 1958/09/19 .

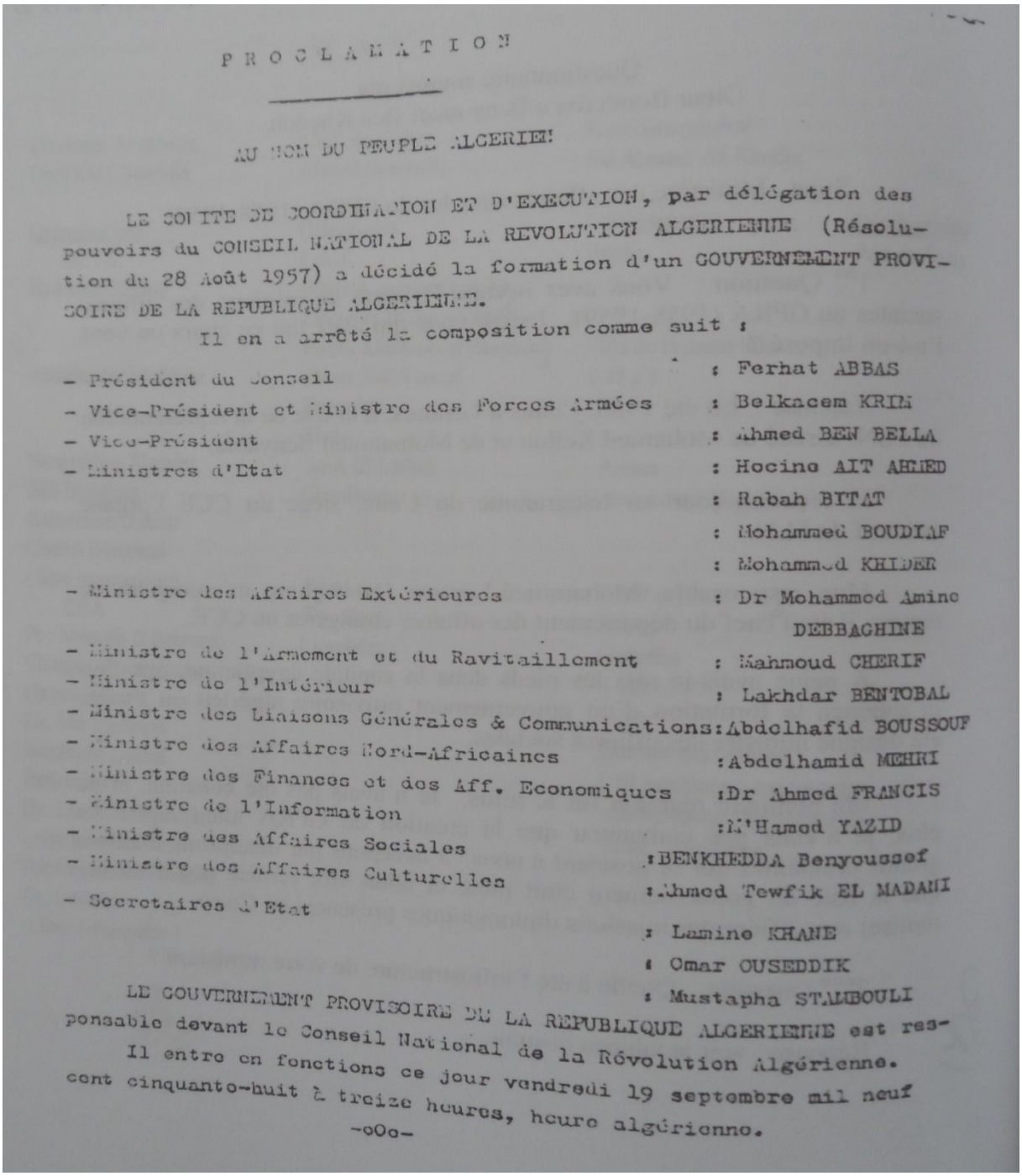

PROCLAMATION

AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN!

LE COMITE DE COORDINATION ET D'EXECUTION, par délégation des pouvoirs du CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE (Résolution du 28 Août 1957) a décidé la formation d'un GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE.

Il en a arrêté la composition comme suit :

- Président du Conseil	: Ferhat ABBAS
- Vice-Président et Ministre des Forces Armées	: Belkacem KRIM
- Vice-Président	: Ahmed BEN BELLA
- Ministres d'Etat	: Hocine AIT AHMED
	: Rabah BITAT
	: Mohammed BOUDIAF
	: Mohammed KHIDER
- Ministre des Affaires Extérieures	: Dr Mohammed Amino DEBBAGHINE
- Ministre de l'Armement et du Ravitaillement	: Mahmoud CHERIF
- Ministre de l'Intérieur	: Lakhdar BENTOBAL
- Ministre des Liaisons Générales & Communications	:Abdelhafid BOUSSOUF
- Ministre des Affaires Nord-Africaines	:Abdelhamid MEHRI
- Ministre des Finances et des Aff. Economiques	:Dr Ahmed FRANCIS
- Ministre de l'Information	:M'Hamed YAZID
- Ministre des Affaires Sociales	:BENKHEDDA Benyoussef
- Ministre des Affaires Culturelles	:Ahmed Tewfik EL MADANI
- Secretaires d'Etat	: Lamine KHANE
	: Omar OUSEDDIK
	: Mustapha STAMBOULI

LE GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE est responsable devant le Conseil National de la Révolution Algérienne.

Il entre en fonctions ce jour vendredi 19 septembre mil neuf cent cinquante-huit à treize heures, heure algérienne.

-oOo-

. المركز الوطني للأرشيف ، ملف : ح م ج ج، بئر خادم، الجزائر .

الملحق رقم : 08

حلّ جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين

احتجاج اتحاد طلبة تونس

. بلاغ .

احتجاج اتحاد طلبة تونس

باريس – في ٢٨ جانفي (عن وكالات الانباء) قامت قوات البوليس الفرنسي في فجر هذا اليوم بتفتيش جميع مكاتب جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين في باريس وبقية المدن الفرنسية ومنازل خمسة او ستة من مسؤولي الجمعية لم تذكر وكالات الانباء اسماءهم .

بلاغ

ولما اصبح الصباح نشرت وزارة الداخلية الفرنسية بلاغا خاصا بحل الجمعية قالت فيه بالحرف الواحد : « لقد اثبتت المعلومات التي حصلنا عليها خلال الاشهر الاخيرة عن اعمال بعض الطلبة الفرنسيين – المسلمين : (الجزائريين) المناهضة للمصالح القومية تهمة هؤلاء الطلبة بالمس

. جريدة العمل ، يومية تونسية ، ،" حلّ جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين " ، عدد 705 ، تاريخ (1958/01/29) ، ص 1 .

تابع للملحق رقم : 08

بقية نص البلاغ (النص الاصلي)

: حلّ جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين . احتجاج اتحاد طلبة تونس

حل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين

(بقية ما بالصفحة الاولى)

« ومن هؤلاء الطلبة الذين ألقى عليهم القبض بصفتهم رؤساء شعب تابعة لجبهة التحرير المدعوون :

العياشي ساكر وابن ذياب شعيب وعلي حكيمي ورابح سويسي واحمد الشريد واحمد طالب ومحمد خميستي .

« وقد اثبت استنطاقهم والوثائق التي وجدت في حوزتهم انهم يمارسون نشاطهم المناهض للمصلحة القومية باسم جمعية كلهم مسؤولون فيها .

« وهكذا حادت هذه الجمعية التي اسست للدفاع عن مصالح الطلبة المسلمين الجزائريين المادية والادبية عن مبدئها الاول واقبلت على خدمة اغراض جبهة التحرير السياسية . كما اقبل قادتها على تسيير منظمات سرية تابعة لهذا الحزب المنحل بامر صادر في ٢٩ جوان ١٩٥٧

« ونظرا لما ذكر فقد قررت الحكومة حل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين وفتح تحقيق عدلي لتحديد مسؤوليات اولئك الذين حولوا نشاط الجمعية المذكورة لفائدة جبهة التحرير .

وكلفت وزير التربية القومية الفرنسي بالبحث عن الوسائل الكفيلة بضمان مصالح الطلبة المسلمين المادية والادبية .

« وقد اسفرت العمليات البوليسية التي جرت في الليلة الماضية عن حجز كثير من الوثائق الطلبة المسلمين الجزائريين منع جبهة التحرير . »

هذا وتقول وكالة الانباء الفرنسية ان قرار حل الجمعية الطالبية الجزائرية قد اتخذ يوم ٢٢ جانفي اثناء اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي ولم يعلن عنه الا اليوم

احتجاج اتحاد طلبة تونس

وقد اصدر الاتحاد العام لطلبة تونس البلاغ التالي :

لقد فوجئنا بخبر حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وايقاف قادته بباريس من طرف السلطات الفرنسية التي حطمت ناديه ونوادي الاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد القومي لطلبة المغرب الكائنة بمقر جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا بباريس كما عاثت بالملفات والاوراق وداست اعلام تونس والمغرب .

وان هذا العمل الاستبدادي الرامي الى خنق الحركة الثقافية الطالبية لهو خرق للحريات الاولية

ان الاتحاد العام لطلبة تونس وفرع تونس للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين :

ـ يحتجون صارم الاحتجاج لدى السلطات الفرنسية على هذه الاعمال الرجعية .

ـ يلفتون نظر الجامعة الفرنسية الى خطورة مثل هذا الصنيع الذي يشوه سمعتها ويمس بتقاليدها الديموقراطية .

ـ يعتبرون ان هذا القرار لا يؤثر على وجود الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي يستمر الممثل الحقيقي للطلبة الجزائريين لدى الجامعة الشمال الافريقية للطلبة والمنظمات القومية والعالمية للطلاب .

برقية الى فخامة الرئيس

كما بعث الاتحاد العام لطلبة تونس الى فخامة رئيس الجمهورية التونسية بالبرقية التالية :

ان المكتب التنفيذي للاتحاد

نظركم الى خطورة العمل التعسفي الذي قامت به السلطات الفرنسية ضد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وما قامت به من تحطيم نوادي الاتحاد العام لطلبة تونس وجمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا بباريس .

يرجو من فخامتكم التدخل لضمان كرامة وامن الطلبة التونسيين بفرنسا

. جريدة العمل ،" حلّ جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين " ، عدد 705 ، تاريخ (1958/01/29) ، ص. 3 .

تابع للملحق رقم : 08

حل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين

احتجاج اتحاد طلبة تونس

بـــلاغ(النص المطبوع)

و لما أصبح الصباح ، نشرت وزارة الداخلية الفرنسية بلاغا خاصا بحلّ الجمعية قالت فيه بالحرف الواحد:لقد أثبتت المعلومات التي حصلنا عليها خلال الأشهر الأخيرة عن أعمال بعض الطلبة الفرنسيين–المسلمين "الجزائريين" المناهضة للمصالح القومية تهمة هؤلاء الطلبة بالمس بأمن الدولة الخارجي، و من هؤلاء الطلبة الذين القي عليهم القبض بصفتهم رؤساء شعب تابعة لجبهة التحرير الوطني المدعوون: "العياشي ساكر" و"ابن ذياب شعيب" و"علي حكيمي" و"رابح سويسي" و"احمد الشريد" و"احمد طالب "و "محمد خميستي"، و قد أثبت استنطاقهم والوثائق التي وجدت في حوزتهم أنهم يمارسون نشاطهم المناهض للمصلحة القومية باسم جمعية كلهم مسئولون فيها.

و هكذا حادت هذه الجمعية التي أسست للدفاع عن مصالح الطلبة المسلمين الجزائريين المادية والأدبية عن مبدئها الأول وأقبلت على خدمة أغراض جبهة التحرير السياسية.كما أقبل قادتها على تسيير منظمات سرية تابعة لهذا الحزب المنحل بأمر صادر في .....

و نظرا لما ذكر فقد قررت الحكومة حل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين وفتح تحقيق عدلي لتحديد مسؤوليات أولئك الذين حولوا نشاط الجمعية المذكورة لفائدة جبهة التحرير، و كلفت وزير التربية القومية الفرنسي بالبحث عن الوسائل الكفيلة بضمان مصالح الطلبة المسلمين المادية والأدبية، وقد أسفرت العمليات البوليسية التي جرت في الليلة الماضية عن حجز كثير من الوثائق الطلبة المسلمين الجزائريين مع جبهة التحرير.

هذا وتقول وكالة الأنباء الفرنسية إن قرار جل الجمعية الطالبية الجزائرية قد اتخذ يوم..... جانفي أثناء اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي ولم يعلن عنه إلا اليوم.

. جريدة **العمل، "حل جمعية الطلبة المسلمين الجزائري "، عدد 705، (1958/01/29)، ص . ص 1 و3.**

الملحق رقم : 09

يمثل نتائج استفتاء تقرير المصير في الجزائر ليوم 08 جانفي 1961

. المسجلون : 27184408

. المصوتون : 20791246

. المتغيبون : 6393162

. الأصوات الملغاة : 594699 . الأصوات المعبر عنها بـ لا : 4996474 . الأصوات المعبر عنها بـ نعم : 15200073

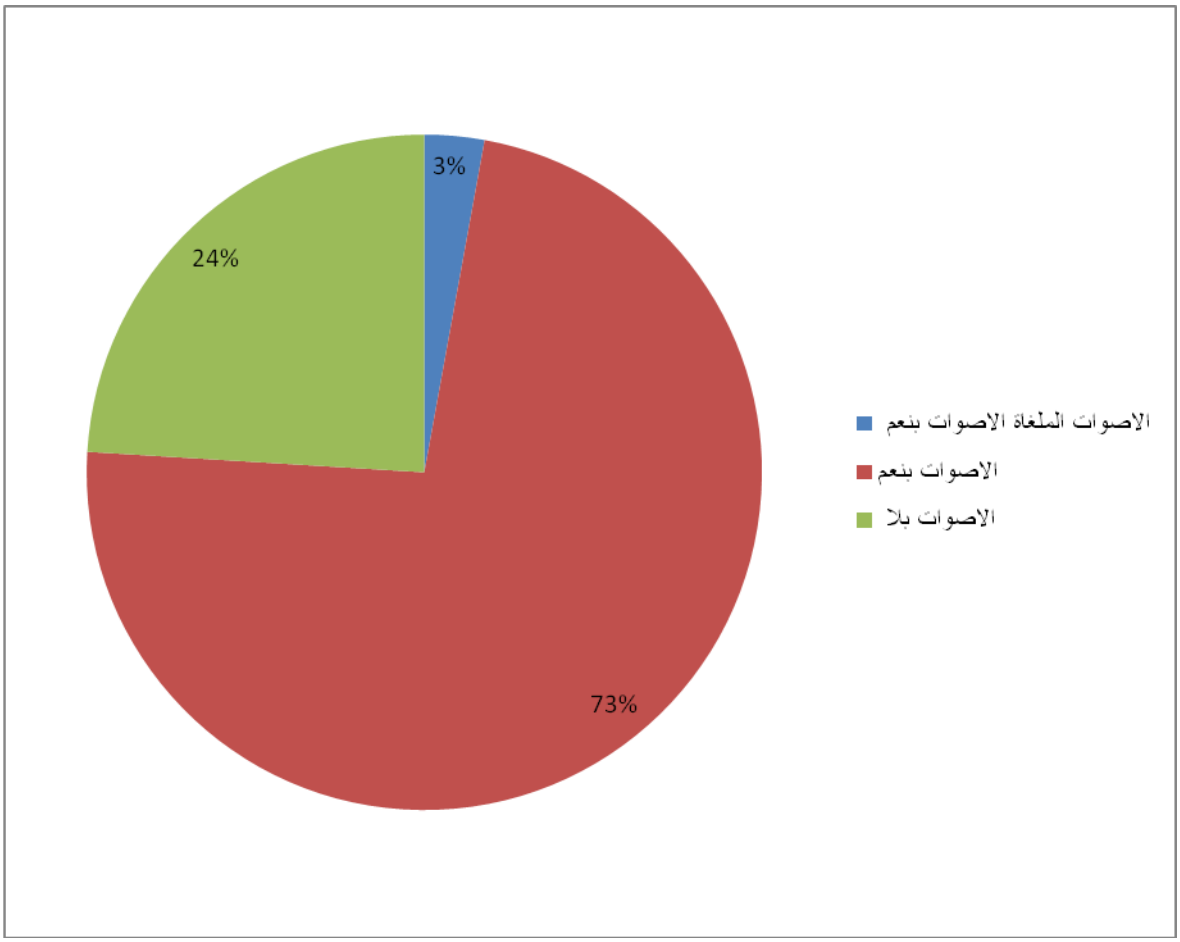

الملاحظة التي نستنتجها أن غالبية الشعب الفرنسي أيّد هذا الاستفتاء بفضل الدعاية التي قام بها ديغول وأنصاره .

ملحق رقم : 10

الصفحة رقم 01 :

يمثل العمليات التي قامت بها منظمة الجيش السري الفرنسية قبل وبعد وقف إطلاق النار

ETAT COMPARATIF DES ATTENTATS AVANT ET APRES LE CESSEZ-LE-FEU

Dans les tableaux qui suivent, a été dressé l'état des attentats imputables au F.L.N. d'une part, à l'O.A.S. d'autre part, du cessez-le-feu au 12 avril et pour un laps de temps égal au précédent.

La lecture de ces statistiques fait apparaître pour le F.L.N. une moyenne quotidienne d'attentats de 3,5 actuellement contre 41 avant le cessez-le-feu.

Pour l'O.A.S. la moyenne est de 44 attentats quotidiens depuis le cessez-le-feu contre 68 avant.

Il convient d'indiquer que les actions contre les forces de l'ordre ne sont pas comprises dans ces chiffres et l'on sait que c'est après la proclamation des accords que l'armée secrète a tenté sa montée subversive négligeant, relativement, le terrorisme pour faire porter sa pression sur les unités militaires.

Le rapport des tués et blessés par le F.L.N. pour les périodes considérées est respectivement de 10 à 1 et de 20 à 1.

Le rapport des victimes de l'O.A.S. est uniformément de 1 à 0,75 mais il convient de rappeler que les tués ou blessés en opération des forces de l'ordre ne sont pas compris dans ces chiffres.

ـ الأرشيف الدبلوماسي لوزارة الخارجية الفرنسية، علبة رقم 129، ملف منظمة الجيش السري الفرنسية، باريس، فرنسا.

تابع للملحق رقم : 10

الصفحة 02 :

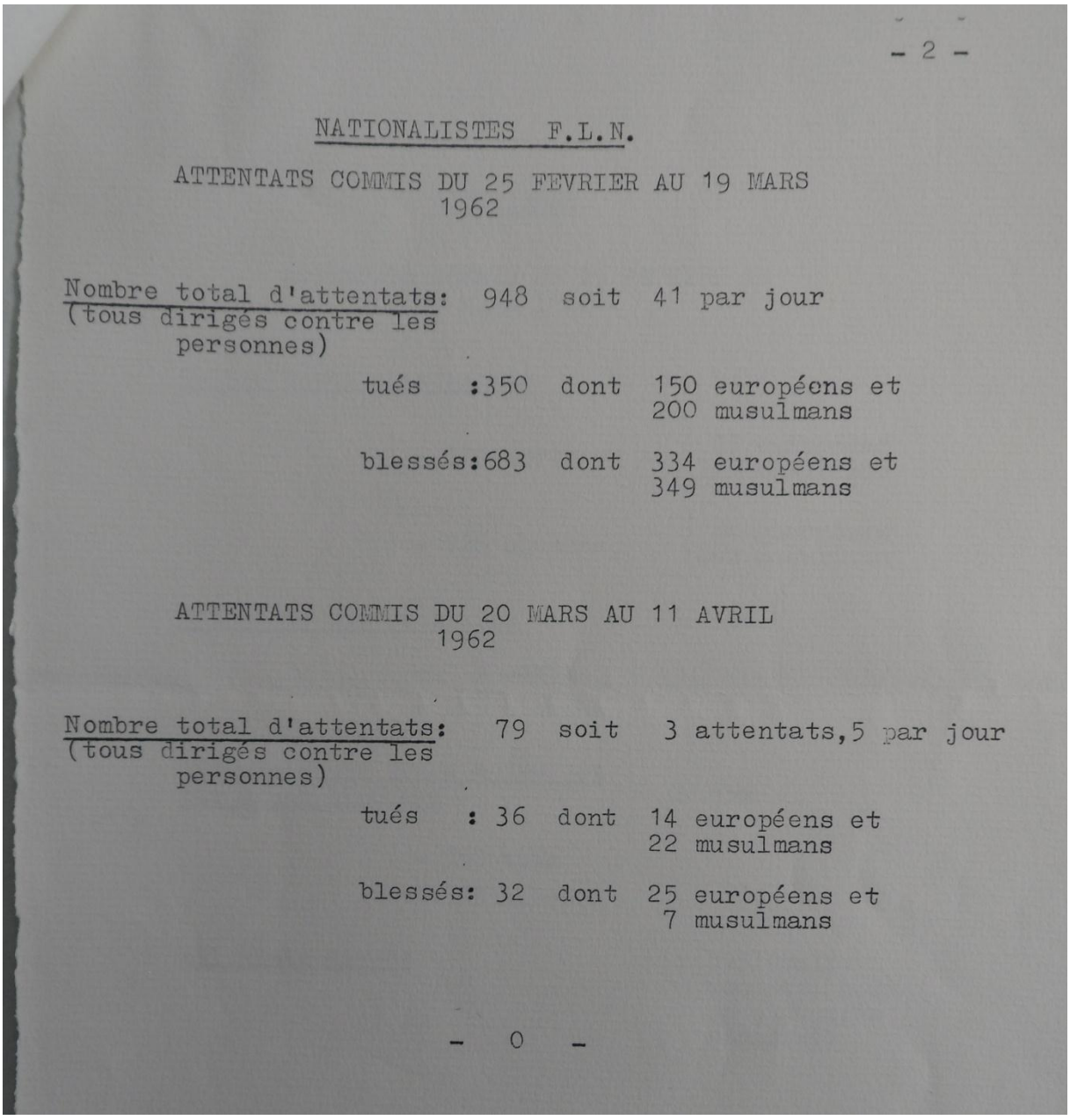

- 2 -

NATIONALISTES F.L.N.

ATTENTATS COMMIS DU 25 FEVRIER AU 19 MARS 1962

Nombre total d'attentats: 948 soit 41 par jour
(tous dirigés contre les personnes)

tués :350 dont 150 européens et 200 musulmans

blessés:683 dont 334 européens et 349 musulmans

ATTENTATS COMMIS DU 20 MARS AU 11 AVRIL 1962

Nombre total d'attentats: 79 soit 3 attentats,5 par jour
(tous dirigés contre les personnes)

tués : 36 dont 14 européens et 22 musulmans

blessés: 32 dont 25 européens et 7 musulmans

- 0 -

الأرشيف الدبلوماسي لوزارة الخارجية الفرنسية، مصدر سابق .

تابع للملحق رقم 10

الصفحة 03 :

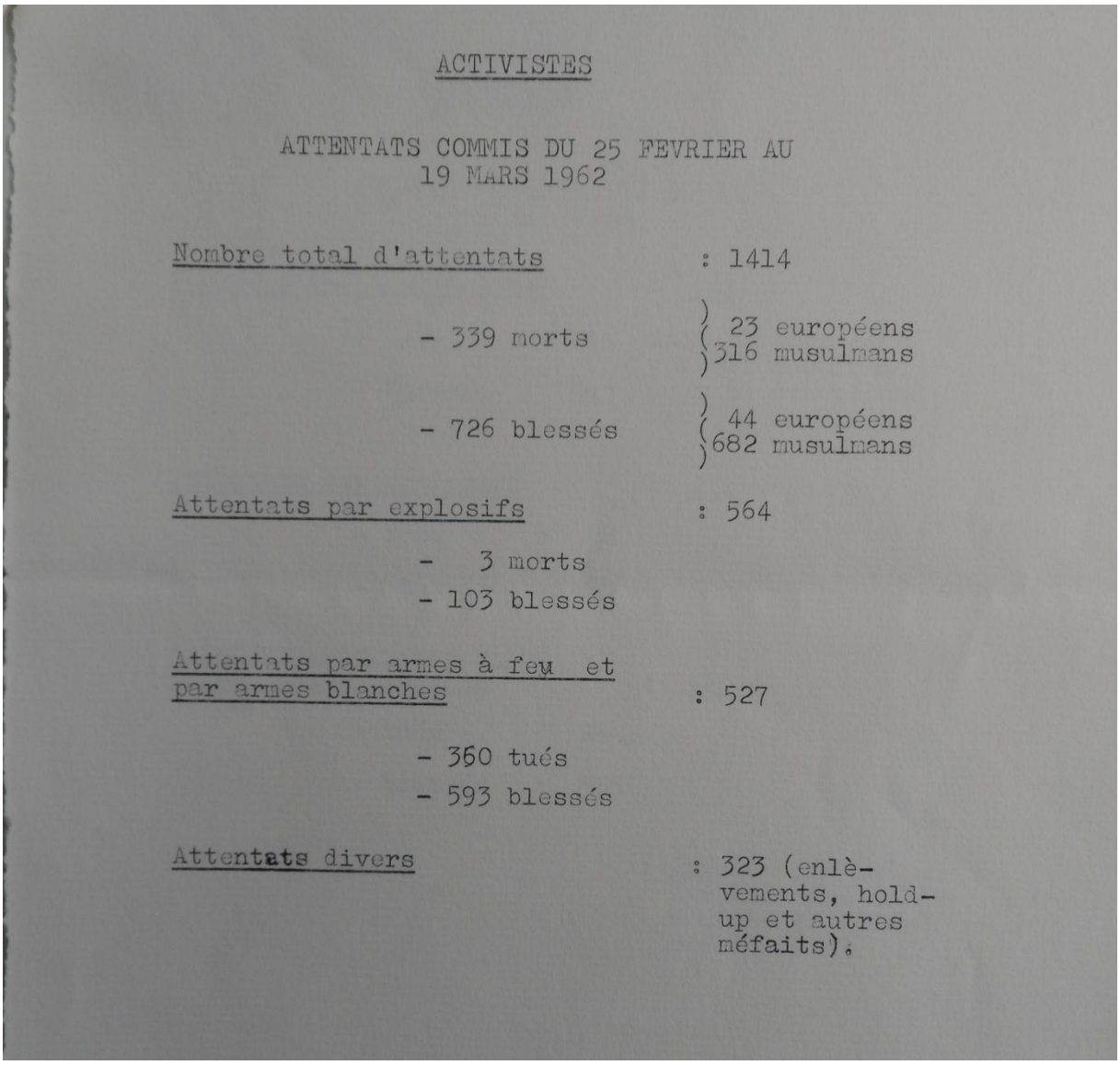

ACTIVISTES

ATTENTATS COMMIS DU 25 FEVRIER AU 19 MARS 1962

Nombre total d'attentats	: 1414
- 339 morts	(23 européens)316 musulmans)
- 726 blessés	(44 européens)682 musulmans)
Attentats par explosifs	: 564
- 3 morts	
- 103 blessés	
Attentats par armes à feu et par armes blanches	: 527
- 360 tués	
- 593 blessés	
Attentats divers	: 323 (enlèvements, hold-up et autres méfaits).

الأرشيف الدبلوماسي لوزارة الخارجية الفرنسية، مصدر سابق.

تابع الملحق رقم 10

الصفحة 04 :

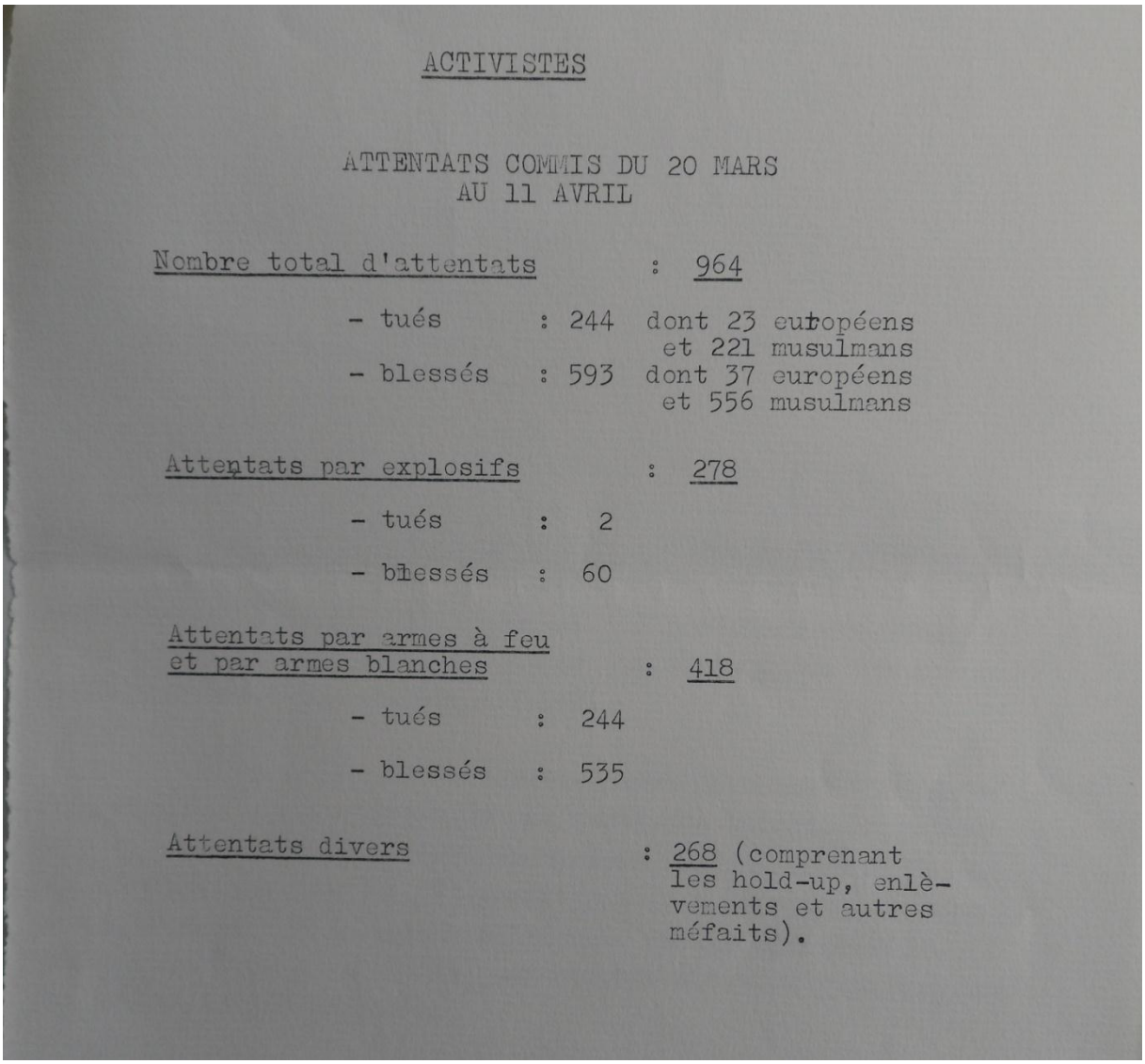

ACTIVISTES

ATTENTATS COMMIS DU 20 MARS
AU 11 AVRIL

Nombre total d'attentats	: 964	
- tués	: 244	dont 23 européens et 221 musulmans
- blessés	: 593	dont 37 européens et 556 musulmans
Attentats par explosifs	: 278	
- tués	: 2	
- blessés	: 60	
Attentats par armes à feu et par armes blanches	: 418	
- tués	: 244	
- blessés	: 535	
Attentats divers	: 268 (comprenant les hold-up, enlèvements et autres méfaits).	

الأرشيف الدبلوماسي لوزارة الخارجية الفرنسية، مصدر سابق .

الملحق رقم : 11

استنكار الجامعة العامة للموظفين التونسيين بعد عملية اعتقال قادة الثورة

(النص الأصلي).

جامعة العامة للمتوظفين التونسيين تستنكر

حادث الاعتقال

ان اللجنة التنفيذية للجامعة
امة للموظفين التونسيين المجتمعة
فة خارقة للعادة هذا اليوم اثر
للاعها على اعمال الغدر التى قام
ا الاستعمار الفرنسى فى الليلة
بارحة وذلك باعتدائه على حرية
سيادة المغرب العربى وخيانته
صول الحرب والشرف بالقاء القبض
دا على زعماء الحركة التحريرية
لجزائرية الذين اغتروا بالوعود
لفرنسية وظنوا غلطا ان فرنسا
ابت لرشدها ورجعت لجادة المنطق
لسليم فالجامعة تشهر بهذه الاعمال
لشينة التى التجات اليها قوى
لاستعمار عند العجز مما ادى
بفرنسا الى نكث العهد ونقد الوعد
والجامعة تعرب لجلالة عاهل
لمغرب الشقيق وللرئيس الحبيب
بورقيبة عن كامل ثقة الموظفين
التونسيين بهما واملهم الوطيد فى
مواصلة مساعيهما الموفقة لايجاد
حل لمعضلة الجزائر التى تزداد تعقدا
يوما بعد يوم حتى تنجح الاخت
الشقيقة وتخرج من محنتها ظافرة
غانمة .

وتعلن الجامعة عن استعداد
الموظفين كافة لكل الطوارىء ولرد
غائلة العدوان الاستعمارى باذلين
فى سبيل ذلك كل نفيس وغال

وتطلب من الاخوان الموظفين
البقاء بمراكزهم خدمة لمصلحة البلاد
العليا .

عاشت الجزائر حرة مستقلة ـ
عاش المغرب العربى

الكاتب العام
محمد بن عبد القادر

. جريدة العمل، "الجامعة العامة للموظفين التونسيين تستنكر حادث الاعتقال"،عدد 311، 1956/10/24، ص 05 .

تابع للملحق رقم : 11

بيان اللجنة التنفيذية للموظفين التونسيين (النص المطبوع) .

إن اللجنة التنفيذية للجامعة العامة للموظفين التونسيين المجتمعة، وإثر إطلاعها على أعمال الغدر التي قام بها الاستعمار الفرنسي في الليلة البارحة وذلك باعتدائه على حرية وسيادة المغرب العربي وخيانته لأصول الحرب والشرف بإلقاء القبض غدرا على زعماء الحركة التحريرية الجزائرية الذين اغتروا بالوعود الفرنسية وظنوا غلطا أن فرنسا تابت لرشدها ورجعت لجادة المنطق السليم .

فالجامعة تشهر بهذه الأعمال المشينة التي التجأت إليها قوى الاستعمار عند العجز مما أدى بفرنسا إلى نكث العهد ونقض الوعد والجامعة تعرب لجلالة عاهل المغرب الشقيق وللرئيس الحبيب بورقيبة عن كامل ثقة الموظفين التونسيين بهما وأملهم الوطيد في مواصلة مساعيهما الموفقة لإيجاد حل لمعضلة الجزائر التي تزداد تعقدا يوما بعد يوم حتى تنجح الأخت الشقيقة ة تخرج من محنتها ظافرة غانمة .

و تعلن الجامعة عن استعداد الموظفين كافة لكل الطوارئ ولرد غائلة العدوان الاستعماري باذلين في سبيل ذلك كل نفيس وغال .

عاشت الجزائر حرة مستقلة . عاش المغرب العربي

الكاتب العام محمد بن عبد القادر.

. جريدة العمل، المصدر السابق . عدد 311، 1956/10/24، ص 05 .

الملحق رقم 12

يمثل نداء من مفتي الديار التونسية موجه إلى الضمير العالمي (النص الأصلي)

نداء موجه الى الضمير العالمى
من مفتى الديار التونسية

ادعو العالم باسم الدين والانسانية والاخاء البشرى والشفقة والرحمة ، واهيب بالامم الحرة على تباينها دينا ولونا وجنسا ولسانا ، واستصرخ الضمير العالمى والشعور الانسانى لانقاذ فريق من الشعب الجزائرى يربو عدده على ثلاثمائة الف نسمة ، وتخليصه من براثن الهلاك والابادة تحت ستار حماية الحدود وبتعلة منع تسرب المقاومين الجزائريين من الحدود التونسية وتمكنهم من البطش بجنود الاستعمار القاسية الغاشمة . اولئك الجنود الذين لايرعون للانسانية الا ولا ذمة .

وما حادثة اعتدائهم على قرية ساقية سيدى يوسف والفتك بعدد عظيم من سكانها الامنين ورميهم القنابل المدمرة المحرقة على الشيوخ والرجال والنساء والاطفال ودكهم القرية حتى صارت خاوية على عروشها ببعيدة عن الاذهان ولا زالة اصداؤها من الاذان

ان صدور قرار الحكومة الفرنسية باحداث منطقة حرام تبلغ مساحتها مساحة ربع القطر التونسى وتمتد على طول الحدود من البحر الى الصحراء الجنوبية ويقطنها نحو ثلاثمائة الف نسمة او اكثر من الجزائريين المسلمين يراد اخلاؤها من السكان وتقويض ما بها من البنيان واحراق غاباتها ومنع الجزائريين من استطراق طرقاتها ، ما هو الا حكم على هذا العدد العديد بالابادة والتشريد والاستهداف للبطش الشديد نظير ماسبق من احداث فى مثل هذه المنطقة بجبال اوراس فكانت العاقبة والمثال ان قضى على اهلها برصاص الرشاشات وقنائف الطائرات .

ان اجلاء السكان المدنيين عن مساكنهم بواسطة القهر والجبر وتحت سلطان الحديد والنار وتركهم يهيمون فى كل واد خالين من المتاع والزاد ممنوعين من الاتصال باخوانهم بنى جلدتهم مستهدفين للتعذيب القاسى والقمع والاضطهاد والاسلحة الفتاكة والمسغبة الاليمة اجرام صارخ وبغى عارم للكرامة البشرية ودوس للقيم الانسانية لا يقره دين من الاديان ولا يستسيغه احساس نبيل ولا وجدان طاهر . ان الصمت عن هذا القرار الجائر يسجله التاريخ ويحاسب عليه ذوى الضمائر الحية والشعور الانسانى والكلمة المسموعة ويلطخ جبين القرن العشرين بعار لا يمحى ولا يبيد .

يجب فى شرعة الانسانية والرحمة على ممثلى الديانات وعلى رؤساء دول العالم المتمدن وعلى الصحافة الحرة وعلى العلماء وذوى الاقلام الراجحة وعلى الشعوب المتحضرة الراقية ان يقفوا سدا منيعا فى وجه تنفيذ هذا القرار الخطير الذى يخدش الكرامة الانسانية وان ينتشلوا هذه الجموع البشرية من سوء المصير — والله الهادى للتى هى اقوم .

. جريدة العمل، " نداء موجه إلى الضمير العالمي "، عدد 733، (1958/03/02)،

الملحق رقم : 13

رسالة المجاهد " محمد بوضياف" إلى أحد زعماء المقاومة المغربية " حمدان شوراق" .

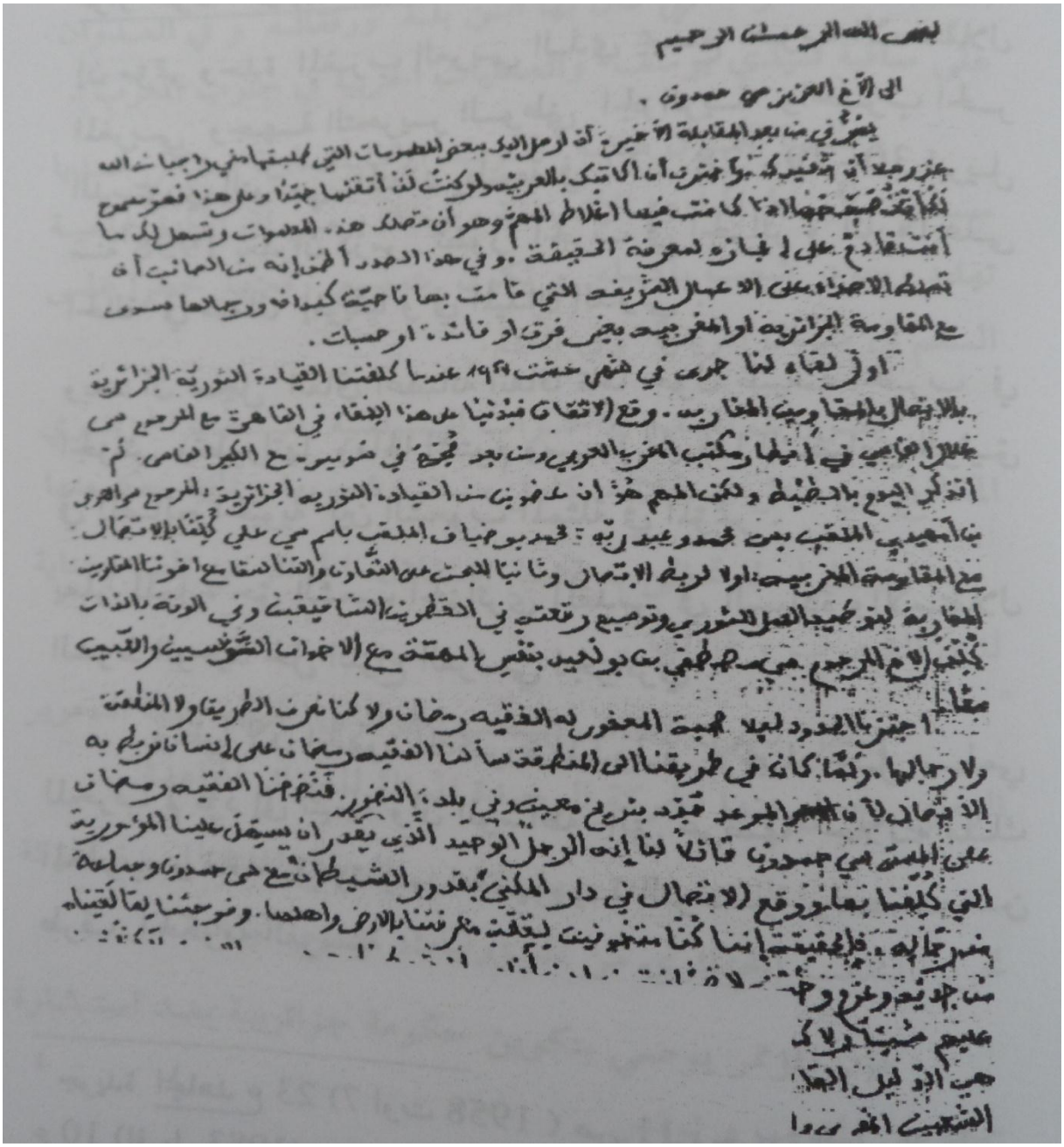

بسم الله الرحمن الرحيم

الى الأخ العزيز حمدون .

يسرني من بعد المقابلة الأخيرة أن أرسل اليك بعض المعلومات التي لم تسعنا فرصة الحديث عنها شفويا راجيا من الله عز وجل أن تفيدكم . ولا غرو أن أكاتبك بالعربية ولو كنت لن أتقنها جيدا وعلى هذا فعسى أن تسمح لي أخطائي الفادحة . كما تعلم فيما أغلال المهم وهو أن تتصدى هذه المعلومات وتستعمل لك ما أستطيع على إفادتك في المعرفة الحقيقة . وفي هذا الصدد أظن إنه من الصائب أن تتحمل الأجزاء على الأعمال العزيزة التي قامت بها ناحيتكم كيفما كانت وحجمها فيما مع المقاومة الجزائرية أو المغربية بغض فرق أو فائدة أو حسبات .

أول لقاء لنا جرى في شهر خمسة ١٩٥٥ عندما كلفتنا القيادة الثورية الجزائرية بالاتصال بالمناضلين المغاربة . وقع الاتفاق فبدئيا على هذا اللقاء في القاهرة مع المرحوم علال الفاسي في إطار مكتب المغرب العربي ومن بعد فجأة في تونس مع الكبير الخامس . ثم أتذكر اليوم بالضبط ولكن المهم هو أن مندوبين من القيادة الثورية الجزائرية المرحوم مولاي بن أحمد اليزيدي الملقب بين محمد وعبد ربه : محمد بوضياف الملقب باسم مبي علي كلفنا بالاتصال مع المقاومة المغربية أولا لربط الاتصال وثانيا للبحث عن التعاون . والتقينا مع إخواننا المغاربة المغاربة لبحث تحديد العمل الثوري وتوسيع رقعته في المظهرين التاريخي والوطني بالذات كلفني الأخ المرحوم مولاي بن بولعيد بنفس المهمة مع الإخوان الشرقيين والقبيلي معا .

أجتز بالجدود لهذا الحبة المغفور له الفقيه وسخان ولا كما نعرف الطريق ولا المنطقة ولا رجالها . وإنما كان في طريقنا إلى المنطقة قد سألنا الفقيه وسخان على إنسان نلتقي به الاتصال لأن المكان المرتقب محدد بشريف معين وفي بلدة النمور . فتعرفنا الفقيه وسخان على البيت في جمدون قائلا لنا إنه الرجل الوحيد الذي يقدر أن يسهل علينا المأمورية التي كلفنا بها وقع الاتصال في دار الملكي بقدور الشيطان مع هي حمدون وجماعة من جديد وغزو وحم عليهم مشيا لا ك حب الدليل العا الشعبي الذي رو

ـ المصدر : المتحف الوطني للجهاد ـ المملكة المغربية ـ

الملحق رقم : 14

البلاغ رقم 02 لجيش تحرير المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

(واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين)

(قلوبكم فاصبحتم بنعمته اخوانا وكنتم على شفى حفرة من النار فانقذكم منها كذلك)

(يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون)

بيان من جيش التحرير للمغرب العربي

اخواننا ابناء شمال افريقيا لقد رأيتم الاعمال المجيدة التي قام بها جيش التحرير والانتصارات التي فاز بها في المعارك مع قوات الاستعمار الغاشم. وان هذه الاعمال هي الوسيلة والطريقة الوحيدة للحصول على حقوقنا المغصوبة كما سبق ان ذكرنا ذلك في بلاغنا الاول.

وجيش التحرير بعد التوفيق الرباني الذي احرزته فعلا لله ليهيب بشعب المغرب العربي ان يقف صفا متماسكا امام هذا العدو الغاصب وان لا يشتري بكلام الانتهازيين كما يعلن ان الوقت قد حان لجميع المومنين ان يضعوا اليد في اليد وان يتناسوا كل ما بينهم من خلافات معاهدين الله على السير الى الامام ملتفين حول جيش التحرير حتى يتم النصر ويتحقق الاستقلال.

وجيش التحرير ينبه ان اسطورة مجلس حراس العرش ما هي الا ذريعة للتآمر على العرش المغربي والسيادة المغربية كما يحذر المتلاعبين بالمصالح العليا للبلاد انه سيوقفهم عند حدهم. اما البيرقية التي جاءت من عند صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف من منفاه على موافقته في تكوين مجلس حراس العرش على الكيفية التي تكون عليها الآن اننا نشك في صحتها ما دام جلالته في اسر المستعمر وتحت سيطرته وجريدة الاتفاق التونسي الفرنسي واضحة بينة كما انها وصمة عار في جبين مؤيدي هذه الاتفاقية لا تمحيها الا ازم الكفاح والجهاد. اننا نهيب بجميع المومنين من ابناء الشعب المغربي ان لا يركنوا ويستسلموا لما يحيكه المستعمر ويقبله بعض المرتزقة.

وجيش التحرير اذ يذيع هذا البيان فهو يعلن باسم شعب شمال افريقيا بان كل حل لقضية المغرب العربي لا يتفق واهداف جيش التحرير العارمة في البلاغ الاول مرفوض من اساسه كما يعلن ان اي سياسي كيفما كان شكله واتجاهه يقول بغير هذا ولا يعمل على جمع الكلمة وتوحيد الصفوف واعلان عهد وميثاق للاستمرار والجهاد فهو خائن لوطنه مارق من دينه ذمته حلال وعلينا ان نعمل بقول الرسول الكريم المومن للمومن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا.

وتدبروا قول العلي العظيم (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)

الله اكبر وحي على الجهاد

جيش التحرير للمغرب العربي

. المتحف الوطني للجهاد الرباط . المملكة المغربية .

الملحق رقم : 15 بلاغ لجيش التحرير المغربي يقدم جردا للعمليات التي قام جيش التحرير سنة 1956 بالجهة الشرقية (الجزائر والجهة الغربية (مراكش)

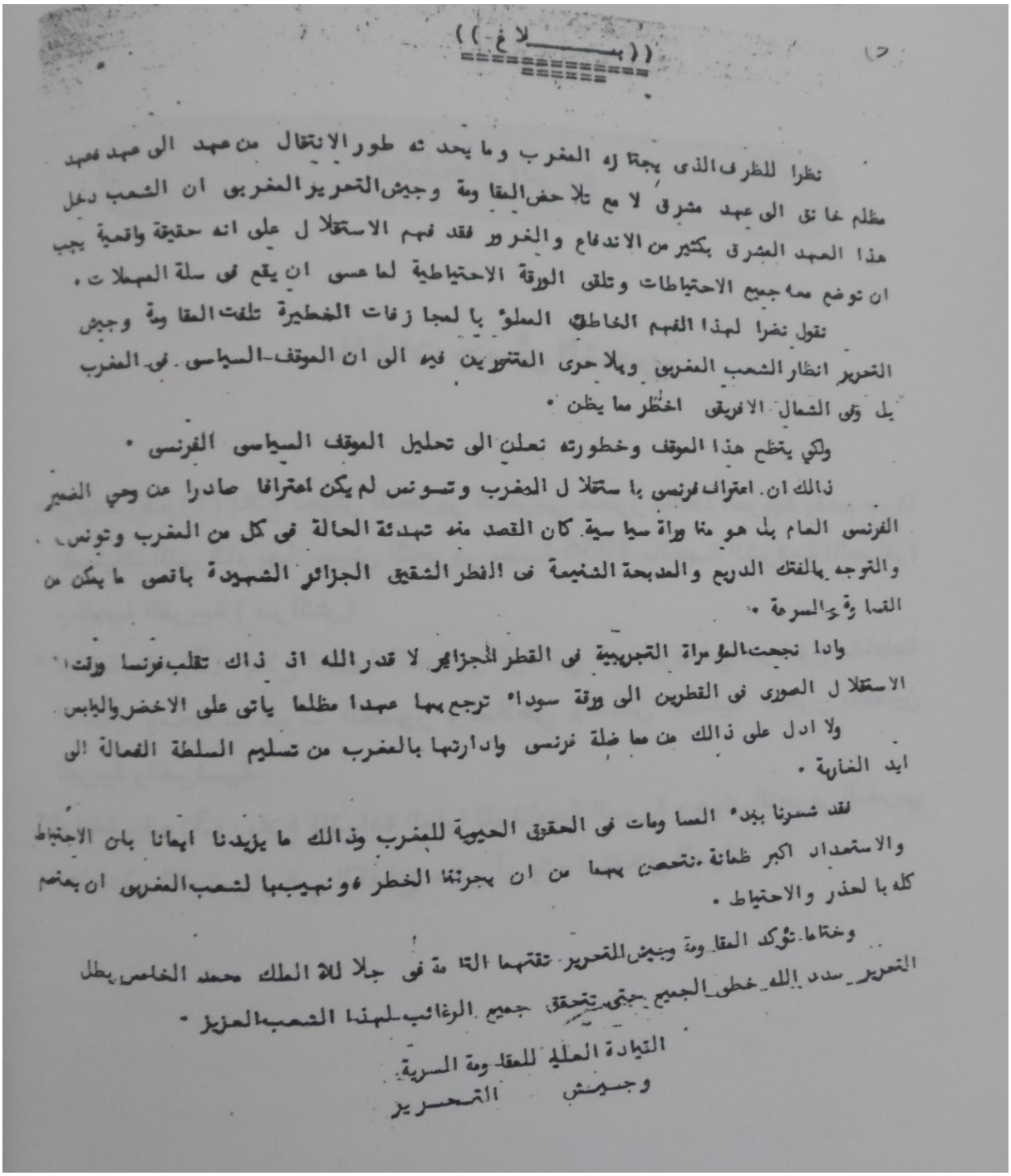

((بـــــــلاغ))

نظرا للظرف الذى يجتازه المغرب وما يحدثه طور الانتقال من عهد الى عهد فعهد مظلم خانق الى عهد مشرق لامع تلاحض المقاومة وجيش التحرير المغربى ان الشعب دخل هذا العهد المشرق بكثير من الاندفاع والغرور فقد فهم الاستقلال على انه حقيقة واقعية يجب ان توضع معه جميع الاحتياطات وتلقى الورقة الاحتياطية لما عسى ان يقع فى سلة المهملات .

نقول نظرا لهذا الفهم الخاطئ المملوء بالمجازفات الخطيرة تلفت المقاومة وجيش التحرير انظار الشعب المغربى وبالاخرى المتتبعين فيه الى ان الموقف السياسى فى المغرب بل وفى الشمال الافريقى اخطر مما يظن .

ولكي يتضح هذا الموقف وخطورته نعلن الى تحليل الموقف السياسى الفرنسى .

ذالك ان اعتراف فرنسى باستقلال المغرب وتونس لم يكن اعترافا صادرا عن وحي الضمير الفرنسى العام بل هو مناورة سياسية كان القصد منه تهدئة الحالة فى كل من المغرب وتونس والتوجه بالفتك الذريع والمذبحة الشنيعة فى القطر الشقيق الجزائر الشهيدة باقصى ما يمكن من القساوة والسرعة .

واذا نجحت المؤامرة التجريبية فى القطر الجزائرى لا قدر الله اذ ذاك تقلب فرنسا وتلغى الاستقلال الصورى فى القطرين الى ورقة سوداء ترجع بهما عهدا مظلما ياتى على الاخضر واليابس .

ولا ادل على ذالك من معاضلة فرنسى وادارتها بالمغرب من تسليم السلطة الفعالة الى ايد الغارية .

فقد شعرنا بدء المساومات فى الحقوق الحيوية للمغرب وذالك ما يزيدنا ايمانا بان الاحتياط والاستعداد اكبر ضمانة نتحصن بهما من ان يجرفنا الخطر ، ونهيبها لشعب المغربى ان يعتصم كله بالحذر والاحتياط .

وختاما تؤكد المقاومة وجيش التحرير ثقتهما التامة فى جلالة الملك محمد الخامس يطل التحرير سدد الله خطى الجميع حتى تتحقق جميع الرغائب لهذا الشعب العزيز .

القيادة العليا للمقاومة السرية
وجيش التحرير

مجلة : الذاكرة الوطنية، عدد خاص، تصدرها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، سنة 1425 ه الموافق لـ 2004، ص 124 .

الملحق رقم 16 :

..يمثل تمركز الجالية الجزائرية بالمغرب الأقصى . وجدة .

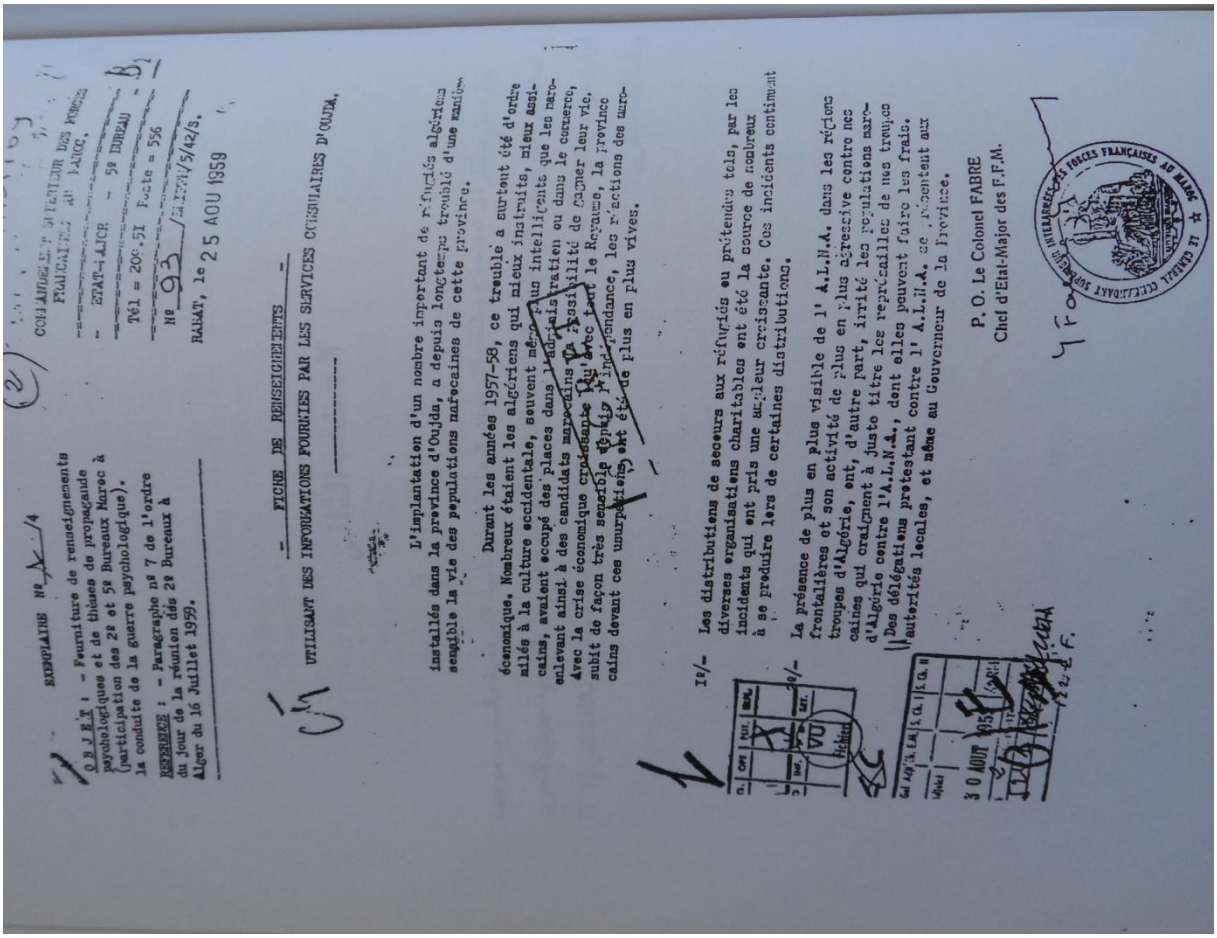

EXEMPLAIRE N°

COMMANDEMENT SUPERIEUR DES FORCES FRANÇAISES AU MAROC.
- ETAT-MAJOR - 5e BUREAU -
Tél = 209.51 Poste = 556
N° 93 /EMIFM/5/42/S.
RABAT, le 25 AOU 1959

OBJET : - Fourniture de renseignements psychologiques et de thèmes de propagande (participation des 2e et 5e Bureaux Maroc à la conduite de la guerre psychologique).

REFERENCE : - Paragraphe n° 7 de l'ordre du jour de la réunion des 2e Bureaux à Alger du 16 Juillet 1959.

- FICHE DES RENSEIGNEMENTS -

UTILISANT DES INFORMATIONS FOURNIES PAR LES SERVICES CONSULAIRES D'OUJDA.

L'implantation d'un nombre important de réfugiés algériens installés dans la province d'Oujda, a depuis longtemps troublé d'une manière sensible la vie des populations marocaines de cette province.

Durant les années 1957-58, ce trouble a surtout été d'ordre économique. Nombreux étaient les algériens qui mieux instruits, mieux assimilés à la culture occidentale, souvent même plus intelligents que les marocains, avaient occupé des places dans l'administration ou dans le commerce, enlevant ainsi à des candidats marocains la possibilité de gagner leur vie. Avec la crise économique croissante qui sévit dans tout le Royaume, la province subit de façon très sensible cette prépondérance, les réactions des marocains devant ces usurpations, ont été de plus en plus vives.

1°/- Les distributions de secours aux réfugiés ou prétendus tels, par les diverses organisations charitables ont été la source de nombreux incidents qui ont pris une ampleur croissante. Ces incidents continuent à se produire lors de certaines distributions.

2°/- La présence de plus en plus visible de l' A.L.N.A. dans les régions frontalières et son activité de plus en plus agressive contre nos troupes d'Algérie, ont, d'autre part, irrité les populations marocaines qui craignent à juste titre les représailles de nos troupes d'Algérie contre l'A.L.N.A., dont elles peuvent faire les frais. Des délégations protestant contre l' A.L.N.A. se présentent aux autorités locales, et même au Gouverneur de la Province.

P. O. Le Colonel FABRE
Chef d'Etat-Major des F.F.M.

30 AOUT 1959

- مجلة الذاكرة الوطنية، الرباط، سنة 1425 ه الموافق لـ 2004، مصدر سابق . ص - ص 103 - 102 .

الملحق رقم : 17

تقرير من القيادة الفرنسية في الجزائر عن المساعدات المغربية المقدمة للثوار الجزائريين

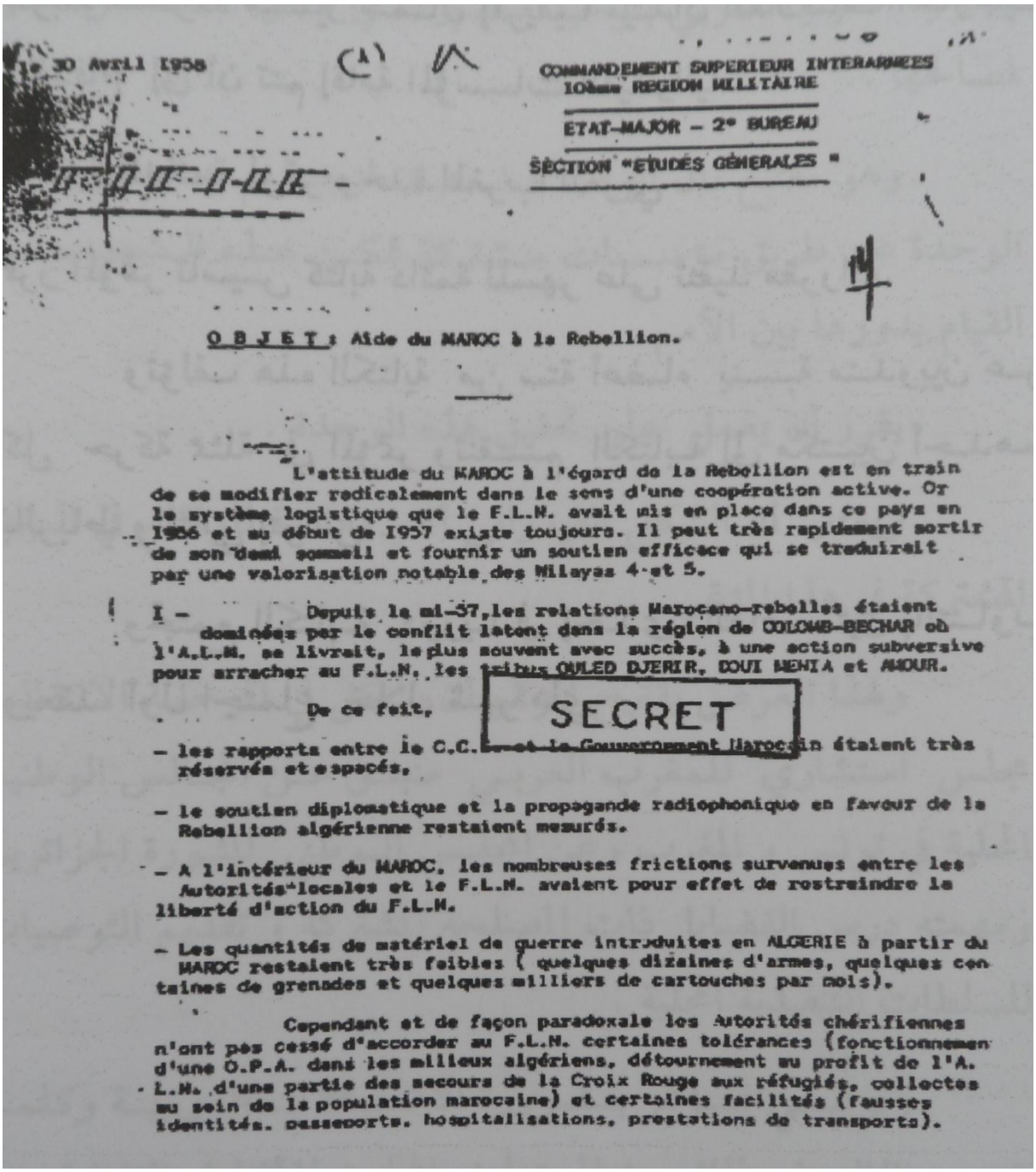

le 30 Avril 1958

COMMANDEMENT SUPERIEUR INTERARMEES
10ème REGION MILITAIRE
ETAT-MAJOR – 2e BUREAU
SECTION "ETUDES GENERALES"

OBJET : Aide du MAROC à la Rebellion.

L'attitude du MAROC à l'égard de la Rebellion est en train de se modifier radicalement dans le sens d'une coopération active. Or le système logistique que le F.L.N. avait mis en place dans ce pays en 1956 et au début de 1957 existe toujours. Il peut très rapidement sortir de son demi sommeil et fournir un soutien efficace qui se traduirait par une valorisation notable des Wilayas 4 et 5.

I – Depuis le mi-57, les relations Marocano-rebelles étaient dominées par le conflit latent dans la région de COLOMB-BECHAR où l'A.L.N. se livrait, le plus souvent avec succès, à une action subversive pour arracher au F.L.N. les tribus OULED DJERIR, OUI MENIA et AMOUR.

De ce fait,

SECRET

– les rapports entre le C.C. et le Gouvernement Marocain étaient très réservés et espacés,

– le soutien diplomatique et la propagande radiophonique en faveur de la Rebellion algérienne restaient mesurés.

– A l'intérieur du MAROC, les nombreuses frictions survenues entre les Autorités locales et le F.L.N. avaient pour effet de restreindre la liberté d'action du F.L.N.

– Les quantités de matériel de guerre introduites en ALGERIE à partir du MAROC restaient très faibles (quelques dizaines d'armes, quelques centaines de grenades et quelques milliers de cartouches par mois).

Cependant et de façon paradoxale les Autorités chérifiennes n'ont pas cessé d'accorder au F.L.N. certaines tolérances (fonctionnement d'une O.P.A. dans les milieux algériens, détournement au profit de l'A.L.N. d'une partie des secours de la Croix Rouge aux réfugiés, collectes au sein de la population marocaine) et certaines facilités (fausses identités, passeports, hospitalisations, prestations de transports).

ـ عبد الله مقلاتي وصالح لميش، المغرب والثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 452، نقلا عن المصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي " فانسان"، فرنسا ...

الملحق رقم :18

الصفحة 01

لجنة جمع التبرعات الليبية لمساعدة الجزائر

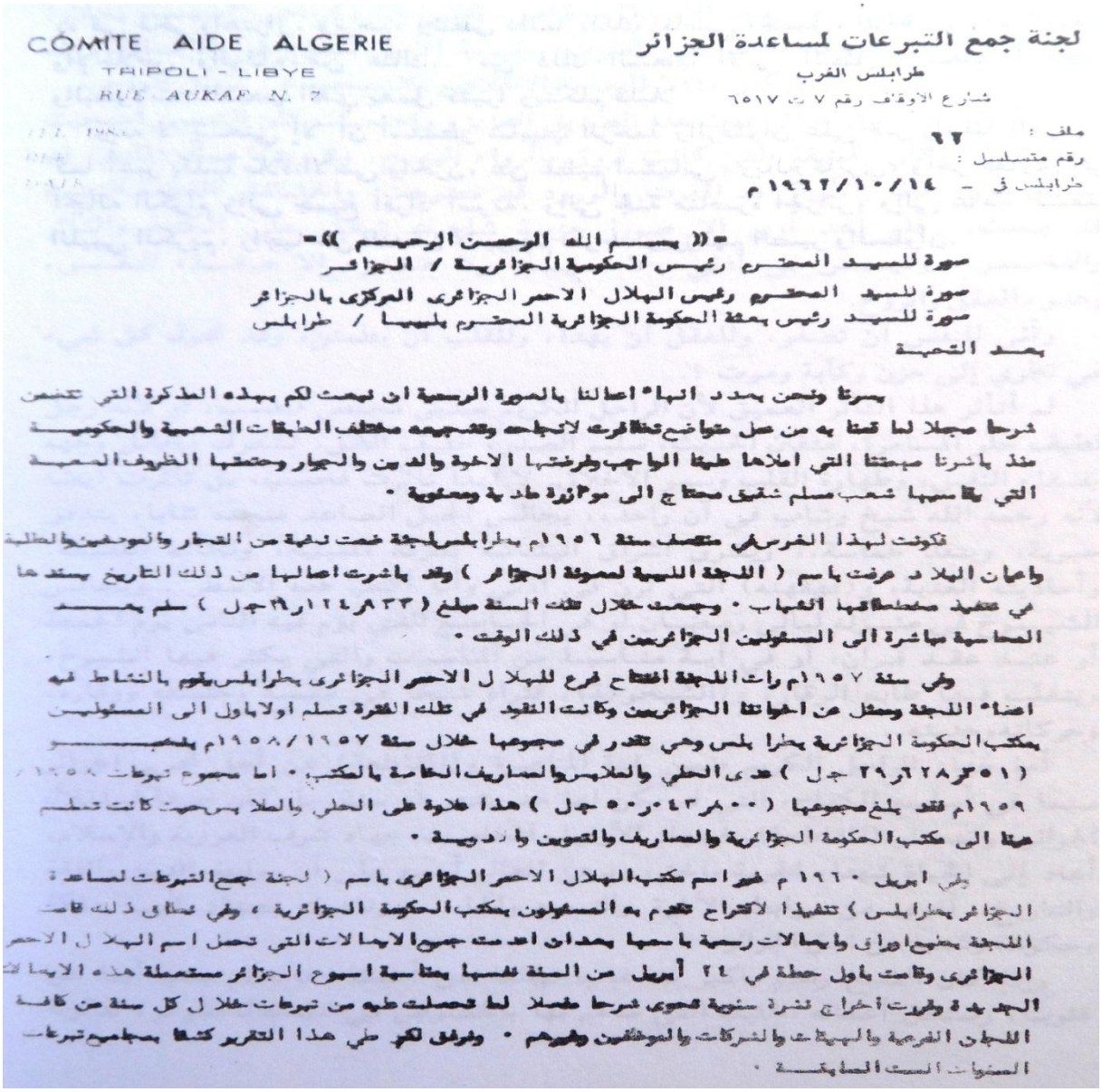

COMITE AIDE ALGERIE
TRIPOLI - LIBYE
RUE AUKAF N. 7

لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر
طرابلس الغرب
شارع الأوقاف رقم ٧ ت ٦٥١٧

ملف :
رقم متسلسل :
طرابلس في ١٤/١٠/١٩٦٢م

-« بسم الله الرحمن الرحيم »-
صورة للسيد المحترم رئيس الحكومة الجزائرية / الجزائر
صورة للسيد المحترم رئيس الهلال الاحمر الجزائري المركزي بالجزائر
صورة للسيد رئيس بعثة الحكومة الجزائرية المحترم بليبيا / طرابلس

بعد التحية

يسرنا ونحن بصدد انهاء اعمالنا بالصورة الرسمية ان نبعث لكم بهذه المذكرة التي تتضمن شرحا مجملا لما قمنا به من عمل متواضع تظافرت لانجاحه وتشجيعه مختلف الطبقات الشعبية والحكومية منذ باشرنا مهمتنا التي املاها علينا الواجب وفرضتها الاخوة والدين والجوار وحتمتها الظروف العصيبة التي يقاسيها شعب مسلم شقيق محتاج الى موازرة مادية ومعنوية .

تكونت لهذا الغرض في منتصف سنة ١٩٥٦م بطرابلس لجنة ضمت نخبة من التجار والموظفين والطلبة واعيان البلاد عرفت باسم (اللجنة الليبية لمعونة الجزائر) وقد باشرت اعمالها من ذلك التاريخ بمنتدها في تنفيذ مخططاتها الشاب . وجمعت خلال تلك السنة مبلغ (٣٣ر٨٣٤ر١٢ جل) سلم بعضه المساعدة مباشرة الى المسئولين الجزائريين في ذلك الوقت .

وفي سنة ١٩٥٧م رات اللجنة افتتاح فرع للهلال الاحمر الجزائري بطرابلس يقوم بالنشاط فيه اعضاء اللجنة ومثل عن اخواننا الجزائريين وكانت النقود في تلك الفترة تسلم اولا باول الى المسئولين بمكتب الحكومة الجزائرية بطرابلس وهي تقدر في مجموعها خلال سنة ١٩٥٧/١٩٥٨م بمبلغ (٥١ر٢٨٢ر٢٩ جل) عدى الحلي والملابس والمصاريف الخاصة بالمكتب . اما مجموع تبرعات ١٩٥٨/١٩٥٩م فقد بلغ مجموعها (٠٠ر٤٣٠ر٥٠ جل) هذا علاوة على الحلي والملابس حيث كانت تسلم مباشرة الى مكتب الحكومة الجزائرية والمصاريف والتموين والدروية .

وفي ابريل ١٩٦٠ م غير اسم مكتب الهلال الاحمر الجزائري باسم (لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر بطرابلس) تنفيذا لاقتراح تقدم به المسئولون بمكتب الحكومة الجزائرية ، وفي غضون ذلك قامت اللجنة بفتح اوراق وايصالات رسمية باسمها بعدان اعدت جميع الايصالات التي تحمل اسم الهلال الاحمر الجزائري وقامت باول حملة في ٢٤ أبريل من السنة نفسها بمناسبة اسبوع الجزائر مستعملة هذه الايصالات الجديدة وقررت اخراج نشرة سنوية تحوي شرحا مفصلا لما تحصلت عليه من تبرعات خلال كل سنة من كافة اللجان الفرعية والهيئات والشركات والموظفين وغيرهم . ونرفق لكم طي هذا التقرير كشفا بمجاميع تبرعات السنوات الست السابقة .

الصديق محمد الصالح ، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، مصدر سابق، ص 298.

تابع للملحق رقم : 18

الصفحة 02 لجنة تبرعات لمساعدة الجزائر . طرابلس الغرب .

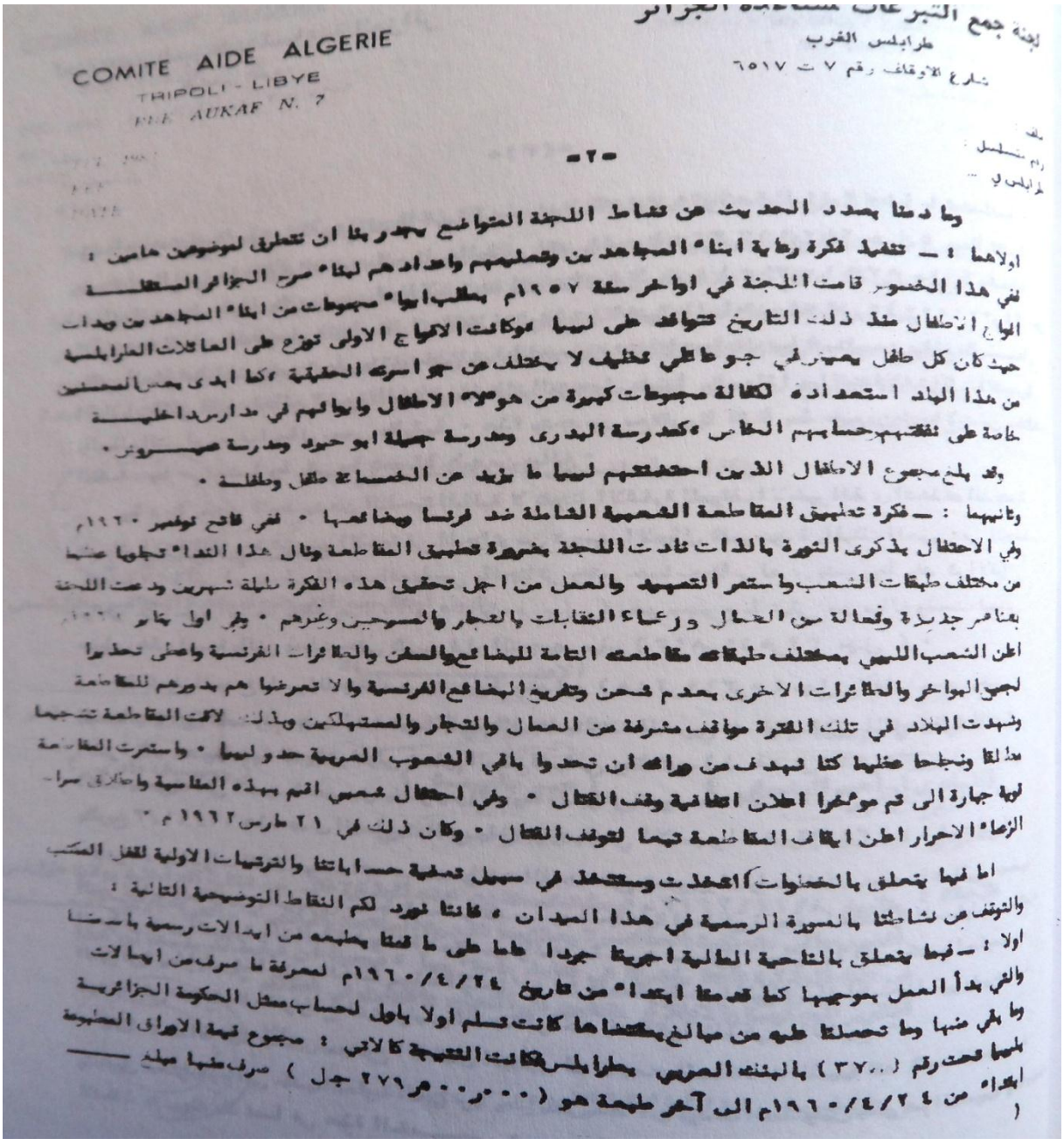

COMITE AIDE ALGERIE
TRIPOLI - LIBYE
RUE AUKAF N. 7

لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر
طرابلس الغرب
شارع الأوقاف رقم ٧ ت ٦٥١٧

-٢-

وما دمنا بصدد الحديث عن نشاط اللجنة المتواضع يجدر بنا ان نتطرق لموضوعين هامين :

اولاهما : — تتلخص فكرة رعاية ابناء المجاهدين وتعليمهم واعدادهم لبناء صرح الجزائر المستقلة في هذا الخصوص قامت اللجنة في اواخر سنة ١٩٥٧م بطلب ايواء مجموعات من ابناء المجاهدين وبدأت افواج الاطفال منذ ذلك التاريخ تتوافد على ليبيا وكانت الاعباء الاولى تتوزع على العائلات الطرابلسية حيث كان كل طفل يعيش في جو عائلي مختلف لا يختلف عن جو اسرته الحقيقية ، كما ابدى بعض المحسنين من هذا البلد استعدادهم لكفالة مجموعات كبيرة من هؤلاء الاطفال وايوائهم في مدارسهم الخاصة على نفقتهم حسابهم الخاص ، كمدرسة البدري ومدرسة جميلة ابو حمرة ومدرسة عمر بوشر .

وقد بلغ مجموع الاطفال الذين احتضنتهم ليبيا ما يزيد عن الخمسمائة طفل وطفلة .

وثانيهما : — فكرة تعليق المقاطعة الشعبية الشاملة ضد فرنسا وبضائعها . ففي فاتح نوفمبر ١٩٦٠م وفي الاحتفال بذكرى الثورة بالذات نادت اللجنة بضرورة تطبيق المقاطعة ولقد لقي هذا النداء تجاوبا عظيما من مختلف طبقات الشعب واستمر التعبئة والعمل من اجل تحقيق هذه الفكرة طيلة شهرين ودعت اللجنة بعناصر جديدة وفعالة من العمال ورعاء النقابات بالتجار والصرافين وغيرهم . وفي اول يناير ١٩٦١ اعلن الشعب الليبي بمختلف طبقاته مقاطعته التامة للبضائع والسفن والطائرات الفرنسية واصلى تحذيرا لجميع البواخر والطائرات الاخرى بعدم شحن وتفريغ البضائع الفرنسية والا تعرضوا هم بدورهم للمقاطعة وشهدت البلاد في تلك الفترة مواقف مشرفة من العمال والتجار والمستهلكين وبذلك لاقت المقاطعة نجاحا عظيما ونجاحا عظيما كنا نهدف من وراءه ان تحذو باقي الشعوب العربية حذو ليبيا . واستمرت المقاطعة ليبية جهارة الى ان تم موشحرا اعلان اتفاقية وقف القتال . وفي احتفال شعبي اقيم بهذه المناسبة واحتراق سرادق الزعماء الاحرار اعلن ايقاف المقاطعة نهائيا لتوقف القتال . وكان ذلك في ٢١ مارس ١٩٦٢م .

اما فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذت وستتخذ في سبيل تصفية حساباتنا والترتيبات الاولية لنقل المكتب والتوقف عن نشاطنا بالصورة الرسمية في هذا الميدان ، فاننا نورد لكم النقاط التوضيحية التالية :

اولا : — فيما يتعلق بالناحية المالية اجريتا جردا تاما على ما لدينا بطبيعة من ايداعات رسمية باسمنا والتي بدأ العمل بموجبها كما قدمنا ابتداء من تاريخ ١٩٦٠/٤/٢٤م لمعرفة ما صرف من ايداعات وما بقي منها وما تحصلنا عليه من مبالغ بمختلفها كانت تسلم اولا باول لحساب ممثل الحكومة الجزائرية بليبيا تحت رقم (٣٧٠٠) بالبنك العربي بطرابلس كانت النتيجة كالاتي : مجموع قيمة الاوراق المقبوضة ابتداء من ١٩٦٠/٤/٢٤م الى آخر عملية هو (٠٠٠ر٠٠٠ هر ٢٧٩ جل) صرف منها مبلغ ——— (

. الصديق محمد الصالح ، مصدر سابق، ص 299 .

تابع للملحق رقم : 18

الصفحة 03

لجنة تبرعات مساعدة الجزائر . طرابلس الغرب

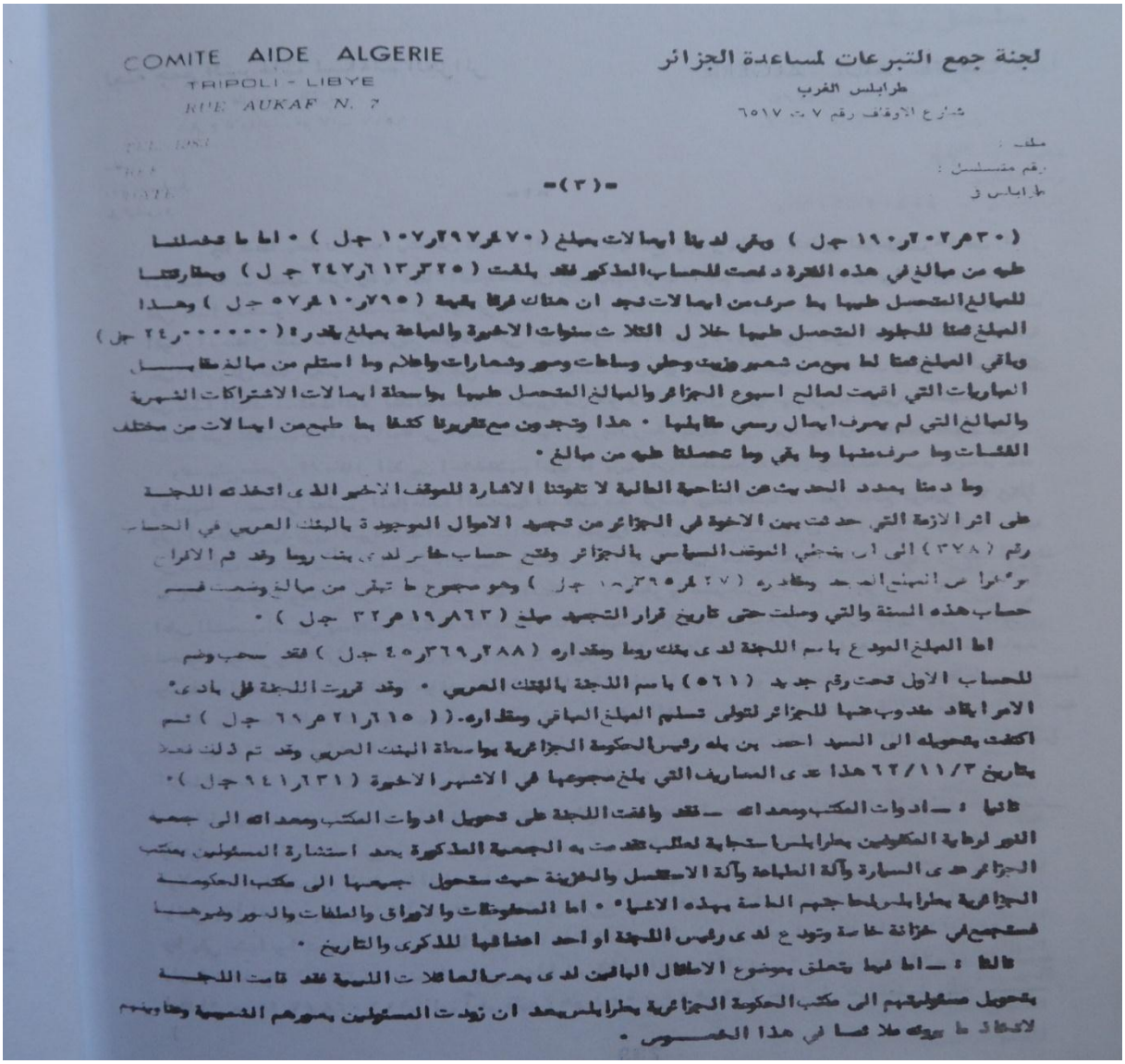

لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر
طرابلس الغرب
شارع الأوقاف رقم ٧ ت ٦٥١٧

COMITE AIDE ALGERIE
TRIPOLI - LIBYE
RUE AUKAF N. 7

-(٣)-

(٣٠ر٢٠٢ر١٩٠ جل) وبقي لدينا ايصالات بمبلغ (٧٠ر٢٩٧ر١٠٧ جل) . اما ما تحصلنا عليه من مبالغ في هذه الفترة دخلت للحساب المذكور فقد بلغت (٢٥ر١٣ر٢٤٧ جل) وبمقارنتنا للمبالغ المتحصل عليها بما صرف من ايصالات نجد ان هناك فرقا بقيمة (٩٥ر١٠ر٥٧ جل) وهذا المبلغ قمنا للجلود المتحصل عليها خلال الثلاث سنوات الاخيرة والمباعة بمبلغ بقدره (٠٠٠٠٠٠ر٢٤ جل) وباقي المبلغ قمنا لما بيع من شعير وزيت وحلي وساعات وعبور وشمارات واعلام وما استلم من مبالغ مقابل الجوازات التي اقيمت لصالح اسبوع الجزائر والمبالغ المتحصل عليها بواسطة ايصالات الاشتراكات الشهرية والمبالغ التي لم يعرف ايصال رسمي مقابلها . هذا وتجدون مع تقريرنا كشفا بما طبع من ايصالات من مختلف الفئات وما صرف منها وما بقي وما تحصلنا عليه من مبالغ .

وما دمنا بصدد الحديث عن الناحية المالية لا تفوتنا الاشارة للموقف الاخير الذي اتخذته اللجنة على اثر الازمة التي حدثت بين الاخوة في الجزائر من تجميد الاموال الموجودة بالبنك العربي في الحساب رقم (٣٧٨) الى ان يتجلى الموقف السياسي بالجزائر وفتح حساب خاص لدى بنك روما وقد تم الافراج عن المبلغ المجمد وبقدره (٢٧ر٣٩٥ر١٨٠ جل) وهو مجموع ما تبقى من مبالغ وضعت في حساب هذه السنة والتي وصلت حتى تاريخ قرار التجميد مبلغ (٨٦٣ر١٩ر٣٢ جل) .

اما المبلغ المودع باسم اللجنة لدى بنك روما وبقداره (٢٨٨ر٣٦٩ر٤٥ جل) فقد سحب وضم للحساب الاول تحت رقم جديد (٥٦١) باسم اللجنة بالبنك العربي . وقد قررت اللجنة في بادئ الامر ايداعه مندوبها للجزائر لتتولى تسليم المبلغ الباقي وبقداره ((٦١٥ر٢١ر٦٩ جل) ثم اكتفت بتحويله الى السيد احمد بن بله رئيس الحكومة الجزائرية بواسطة البنك العربي وقد تم ذلك فعلا بتاريخ ٦٢/١١/٣ هذا عدى المصاريف التي بلغ مجموعها في الاشهر الاخيرة (٣١ر٩٤١ جل) .

ثانيا : ـ ادوات المكتب ومعداته ـ فقد وافقت اللجنة على تحويل ادوات المكتب ومعداته الى جمعية النور لرعاية المكفوفين بطرابلس استجابة لطلب تقدمت به الجمعية المذكورة بعد استشارة المسئولين بمكتب الجزائر عدى السيارة وآلة الطباعة وآلة الاستنسل والخزينة حيث ستحول جميعها الى مكتب الحكومة الجزائرية بطرابلس لحاجتهم الماسة بهذه الاشياء . اما المحفوظات والاوراق والملفات والصور وغيرها فستجمع في خزانة خاصة وتودع لدى رئيس اللجنة او احد اعضائها للذكرى والتاريخ .

ثالثا : ـ اما فيما يتعلق بموضوع الاطفال الباقين لدى بعض العائلات الليبية فقد قامت اللجنة بتحويل مسئوليتهم الى مكتب الحكومة الجزائرية بطرابلس بعد ان تولت المسئولين بصورهم الشمسية وعناوينهم لاتخاذ ما يرونه ملائما في هذا الخصوص .

محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص 300 .

الملحق رقم : 19

الصفحة 01

رسالة مستعجلة من ممثل جبهة التحرير الوطني أحمد توفيق المدني للملك سعود بن عبد العزيز

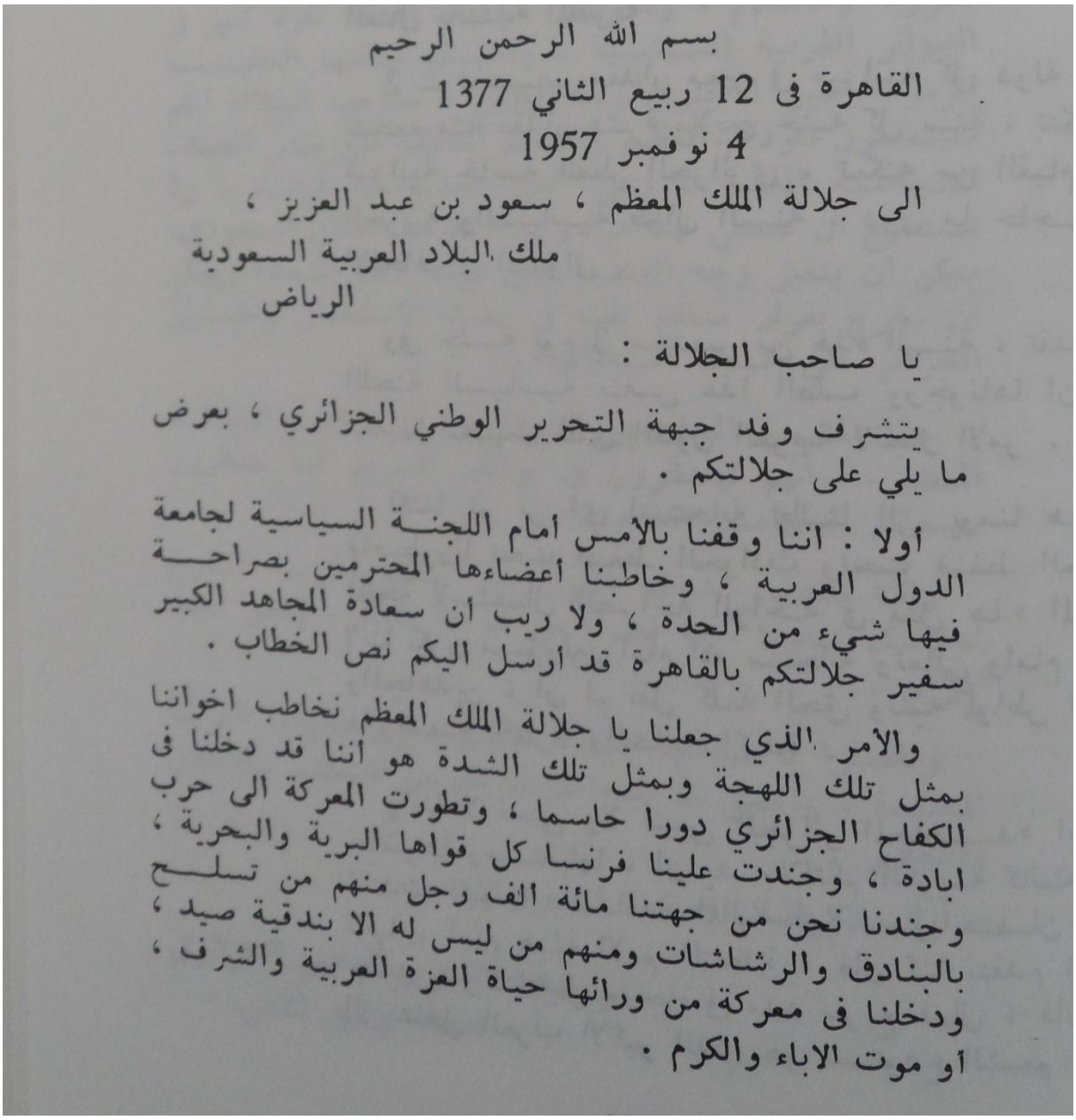

بسم الله الرحمن الرحيم

القاهرة فى 12 ربيع الثاني 1377

4 نوفمبر 1957

الى جلالة الملك المعظم ، سعود بن عبد العزيز ،

ملك البلاد العربية السعودية

الرياض

يا صاحب الجلالة :

يتشرف وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري ، بعرض ما يلي على جلالتكم .

أولا : اننا وقفنا بالأمس أمام اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، وخاطبنا أعضاءها المحترمين بصراحة فيها شيء من الحدة ، ولا ريب أن سعادة المجاهد الكبير سفير جلالتكم بالقاهرة قد أرسل اليكم نص الخطاب .

والأمر الذي جعلنا يا جلالة الملك المعظم نخاطب اخواننا بمثل تلك اللهجة وبمثل تلك الشدة هو أننا قد دخلنا فى الكفاح الجزائري دورا حاسما ، وتطورت المعركة الى حرب ابادة ، وجندت علينا فرنسا كل قواها البرية والبحرية ، وجندنا نحن من جهتنا مائة الف رجل منهم من تسلح بالبنادق والرشاشات ومنهم من ليس له الا بندقية صيد ، ودخلنا فى معركة من ورائها حياة العزة العربية والشرف ، أو موت الاباء والكرم .

أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، ، ص 327 .

تابع للملحق رقم : 19

الصفحة 02 :

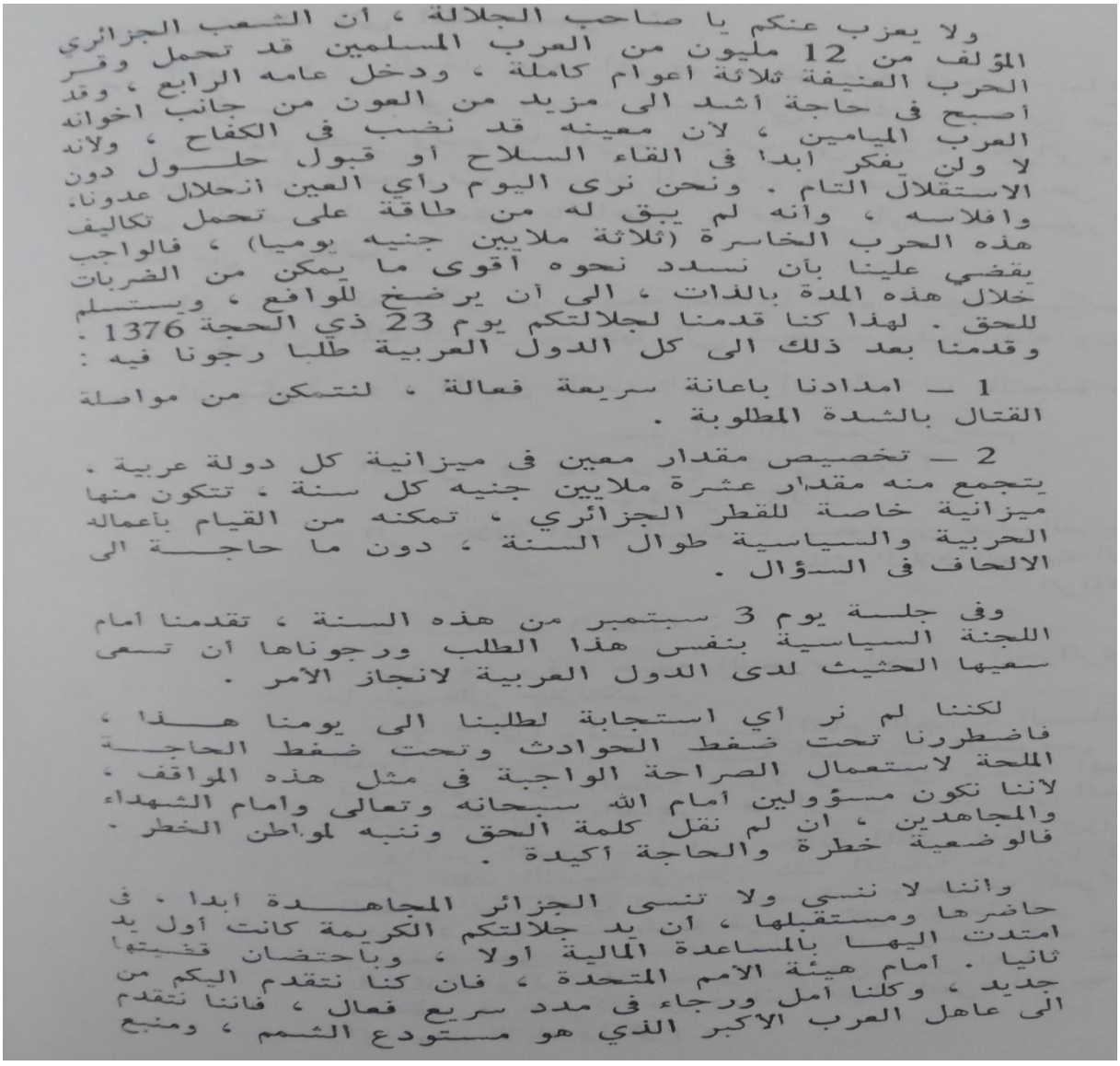

ولا يعزب عنكم يا صاحب الجلالة ، أن الشعب الجزائري المؤلف من 12 مليون من العرب المسلمين قد تحمل وقر الحرب العنيفة ثلاثة أعوام كاملة ، ودخل عامه الرابع ، وقد أصبح في حاجة أشد الى مزيد من العون من جانب اخوانه العرب الميامين ، لان معينه قد نضب في الكفاح ، ولانه لا ولن يفكر ابدا في القاء السلاح أو قبول حلول دون الاستقلال التام . ونحن نرى اليوم راي العين انحلال عدونا، وافلاسه ، وانه لم يبق له من طاقة على تحمل تكاليف هذه الحرب الخاسرة (ثلاثة ملايين جنيه يوميا) ، فالواجب يقضي علينا بأن نسدد نحوه أقوى ما يمكن من الضربات خلال هذه المدة بالذات ، الى أن يرضخ للوافع ، ويستسلم للحق . لهذا كنا قدمنا لجلالتكم يوم 23 ذي الحجة 1376 . وقدمنا بعد ذلك الى كل الدول العربية طلبا رجونا فيه :

1 — امدادنا باعانة سريعة فعالة ، لنتمكن من مواصلة القتال بالشدة المطلوبة .

2 — تخصيص مقدار معين في ميزانية كل دولة عربية . يتجمع منه مقدار عشرة ملايين جنيه كل سنة ، تتكون منها ميزانية خاصة للقطر الجزائري ، تمكنه من القيام بأعماله الحربية والسياسية طوال السنة ، دون ما حاجة الى الالحاف في السؤال .

وفي جلسة يوم 3 سبتمبر من هذه السنة ، تقدمنا أمام اللجنة السياسية بنفس هذا الطلب ورجوناها أن تسعى سعيها الحثيث لدى الدول العربية لانجاز الأمر .

لكننا لم نر اي استجابة لطلبنا الى يومنا هذا ، فاضطررنا تحت ضغط الحوادث وتحت ضغط الحاجة الملحة لاستعمال الصراحة الواجبة في مثل هذه المواقف ، لاننا نكون مسؤولين أمام الله سبحانه وتعالى وامام الشهداء والمجاهدين ، ان لم نقل كلمة الحق وننبه لمواطن الخطر . فالوضعية خطرة والحاجة أكيدة .

واننا لا ننسى ولا تنسى الجزائر المجاهدة ابدا ، في حاضرها ومستقبلها ، أن يد جلالتكم الكريمة كانت أول يد امتدت اليها بالمساعدة المالية أولا ، وباحتضان قضيتها ثانيا . أمام هيئة الأمم المتحدة ، فان كنا نتقدم اليكم من جديد ، وكلنا أمل ورجاء في مدد سريع فعال ، فاننا نتقدم الى عاهل العرب الاكبر الذي هو مستودع الشمم ، ومنبع

. أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق .

تابع للملحق رقم : 19

الصفحة 03 :

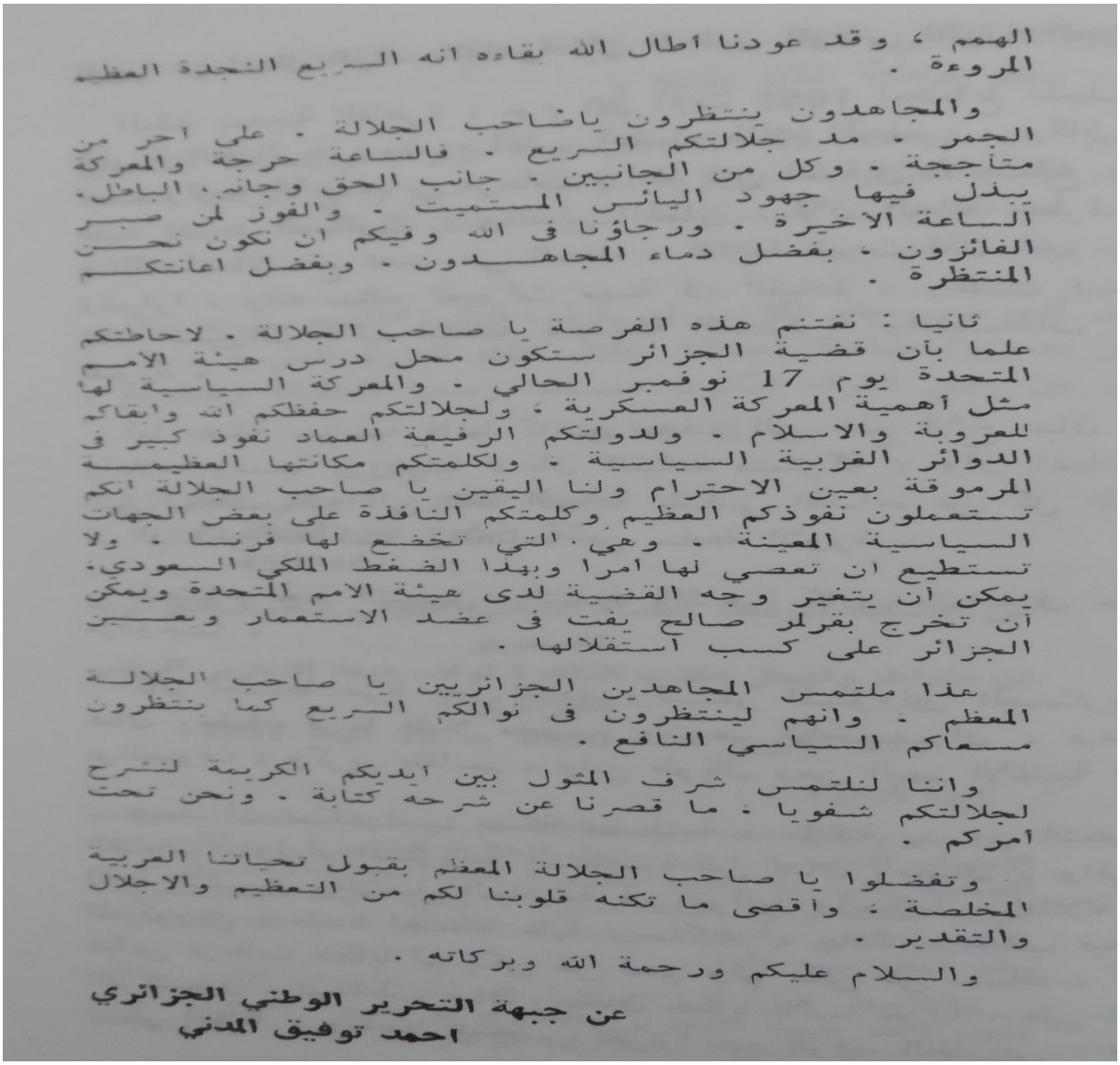

الهمم ، وقد عودنا أطال الله بقاءه أنه السريع النجدة العظيم المروءة .

والمجاهدون ينتظرون ياصاحب الجلالة . على أحر من الجمر . مد جلالتكم السريع . فالساعة حرجة والمعركة متأججة . وكل من الجانبين . جانب الحق وجانب الباطل. يبذل فيها جهود اليائس المستميت . والفوز لمن صبر الساعة الأخيرة . ورجاؤنا في الله وفيكم ان نكون نحن الفائزون . بفضل دماء المجاهدون . وبفضل اعانتكم المنتظرة .

ثانيا : نغتنم هذه الفرصة يا صاحب الجلالة . لاحاطتكم علما بأن قضية الجزائر ستكون محل درس هيئة الامم المتحدة يوم 17 نوفمبر الحالي . والمعركة السياسية لها مثل أهمية المعركة العسكرية ، ولجلالتكم حفظكم الله وابقاكم للعروبة والاسلام . وللدولتكم الرفيعة العماد نفوذ كبير في الدوائر الغربية السياسية . ولكلمتكم مكانتها العظيمة المرموقة بعين الاحترام ولنا اليقين يا صاحب الجلالة انكم تستعملون نفوذكم العظيم وكلمتكم النافذة على بعض الجهات السياسية المعينة . وهي التي تخضع لها فرنسا . ولا تستطيع ان تعصي لها امرا وبهذا الضغط الملكي السعودي، يمكن أن يتغير وجه القضية لدى هيئة الامم المتحدة ويمكن أن تخرج بقرار صالح يفت في عضد الاستعمار ويعين الجزائر على كسب استقلالها .

هذا ملتمس المجاهدين الجزائريين يا صاحب الجلالة المعظم . وانهم لينتظرون في توالكم السريع كما ينتظرون مسعاكم السياسي النافع .

واننا لنلتمس شرف المثول بين أيديكم الكريمة لنشرح لجلالتكم شفويا ، ما قصرنا عن شرحه كتابة . ونحن تحت أمركم .

وتفضلوا يا صاحب الجلالة المعظم بقبول تحياتنا العربية المخلصة ، وأقصى ما تكنه قلوبنا لكم من التعظيم والاجلال والتقدير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

عن جبهة التحرير الوطني الجزائري
احمد توفيق المدني

ـ أحمد توفيق المدني، المصدر السابق .

الملحق رقم : 20

المـلك سعود يفتتح التبرعات لمؤازرة المكافحين الجزائريين (البيان مطبوع)*

تلقينا من مفوضية المملكة العربية السعودية البيان التالي:

أمر جلالة الملك المعظم بتشكيل اللجان لجمع التبرعات للشعب الجزائري المكافح في اليوم الخامس عشر من شهر شعبان وسيفتتح هذه الحملة جلالته بمبلغ مليون ريال سعودي.

و قد إذاعات المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر البيان الآتي:تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بالأمر باعتبار يوم الخامس عشر من شعبان هذا العام ومن كل عام "يوم الجزائر " تقوم فيه الحكومة والشعب بأسره في جميع أنحاء المملكة لأداء واجب التبرع من أموالهم لإنقاذ ذلك القطر العربي المجاهد في كفاحه العظيم الذي يقوم به الشعب الجزائري كله اليوم في السهل والجبل من تلك البلاد الشقيقة الغالية وستؤلف لهذه الغاية النبيلة لجان حكومية وشعبية في كل مدينة ومركز من وطننا السعودي الكبير تحت إشراف رئاسة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم الذي تفضل حفظه الله فافتتح الاكتتاب الجزائري من ألان لهذه الغاية القومية العظمى بمبلغ مليونين ونصف مليون ريال.و المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر التي تتشرف اليوم بشرف القيام بالدعوة لهذا اليوم المجيد باسم جلالة الملك المعظم ، وباسم الشعب السعودي من أقصاه إلى أقصاه يسرها أن تعلن لهذا اليوم متعاونة في ذلك مع جميع أجهزة الدولة وخصوصا وزارة المعارف التي ستقوم بتعبئة طلاب المدارس في كافة أنحاء المملكة لتوزيع الطوابع التذكارية التي ستوضع لهذا اليوم على جميع طبقات الأمة ، كما ستقوم مدرسة "أنجال" حضرة صاحب لجلالة الملك المعظم في الرياض بالقيام بجمع تبرعات جميع أفراد الأسرة المالكة نساء ورجالا[1].و إنّ الشّعب السّعودي بأسره مدعو اليوم لهذا الشرف العظيم لنجدة إخوانه في العروبة والإسلام الذين يحملون علنا السلاح في جبال الأطلس ومنابت الزيتون في حضر الجزائر وباديتها وعلى كل شبر من أديمها حيث تقف منهم المرأة مع الرجل جنبا لجنب في كفاح مدمر رهيب.إنّ حضرة

---

[1] **- جريدة العمل، المـلك سعود يفتتح التبرعات ، ع 700، (1958/01/23)، ص04.**

*** . تعذر علي إدراج النص الأصلي للملحق من جريدة العمل لانه غير واضح و مجزء أي مقطع .**

الجلالة العربي الأول سعود بن عبد العزيز يهيب من الآن بكل مواطن في هذه البلاد أن يقف في صف الأمة السعودية.....كل مسلم ومسلمة للجهاد في سبيل الله لاستقلال ذلك الجزء الغالي من وطننا العربي الكبير.إنّ الشّعب السّعودي بأسره مدعو من الآن للاستعداد ليوم الخامس عشر من شعبان من هذا العام ، ومن كل عام حتى بإذن الله بالحق لاستقلال الشعب الجزائري استقلالا كاملا ناجزا وبحرية الأمة الجزائرية الحرية الكاملة المطلقة التي هي حق لكل أمة ولكل شعب على طبقات هذه البسيطة.اليوم أيّها الشّعب السّعودي في كل مكان رجالا ونساء وأطفالا.أيّها الطلاب في كل مدرسة من هذا الوطن استعدوا ليوم الخامس عشر من شهر شعبان ،إنه يوم الجزائر ، يوم التّضحية والدّفاع والبذل، قفوا صفوفا متراصّة في ذلك اليوم ولبّوا دعوة العربي الأول إلى البذل و الإخاء دعوة المجد و الحرية [1]، "أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأنّ الله على نصرهم لقدير"[2]

[1] **ـ جريدة العمل ، مصدر سابق ، ع 700، (1958/01/23)، ص04.**

[2] **ـ الآية 29 من سورة الحج .**

الملحق رقم : 21

ملحق يبين أهم المؤتمرات الافروأسياوية التي أثيرت فيها القضية الجزائرية .

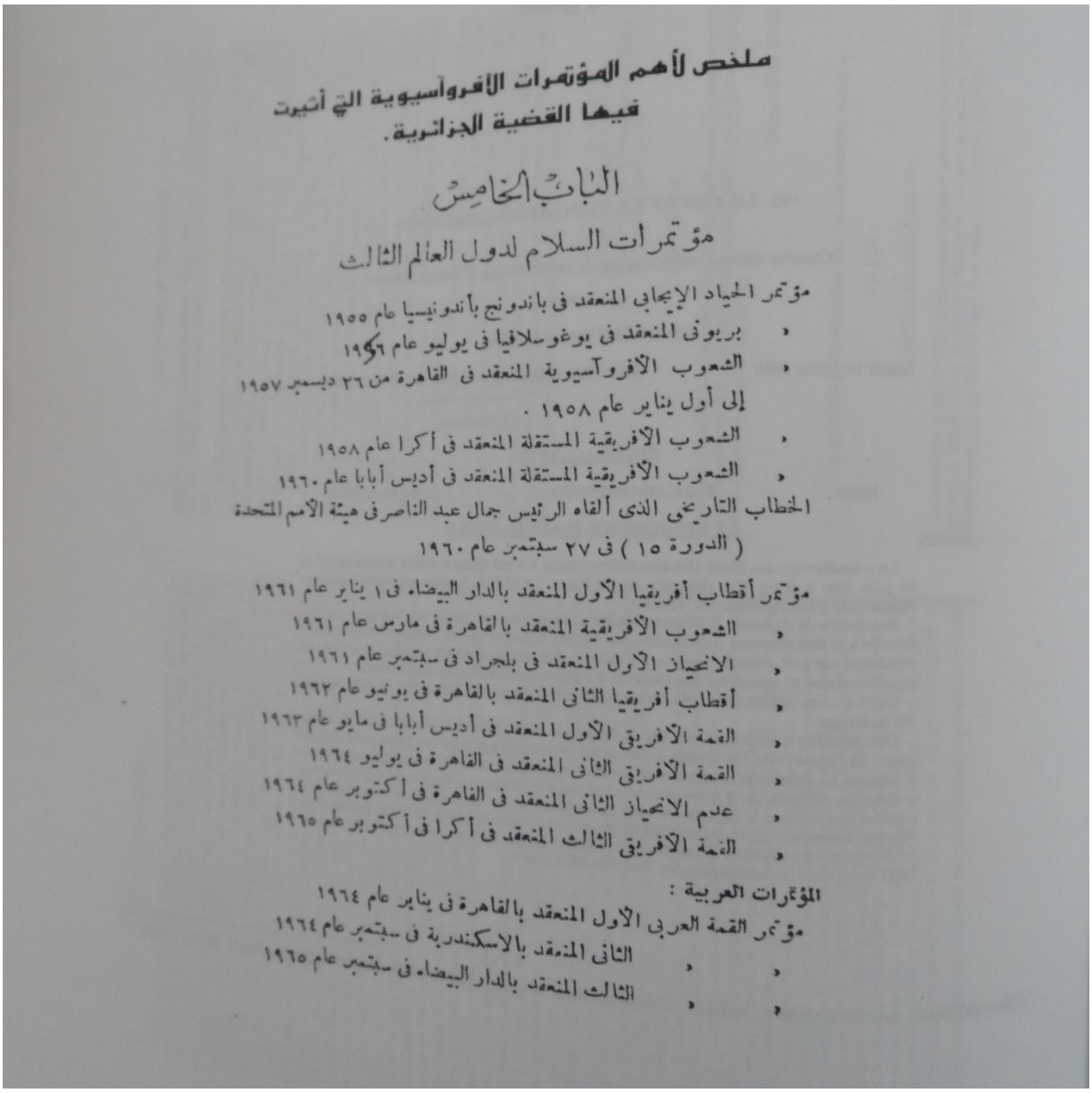

ملخص لأهم المؤتمرات الافروآسيوية التي أثيرت فيها القضية الجزائرية.

الباب الخامس

مؤتمرات السلام لدول العالم الثالث

مؤتمر الحياد الإيجابي المنعقد في باندونج بأندونيسيا عام ١٩٥٥
« بريوني المنعقد في يوغوسلافيا في يوليو عام ١٩٥٦
« الشعوب الأفروآسيوية المنعقد في القاهرة من ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ إلى أول يناير عام ١٩٥٨ .
« الشعوب الأفريقية المستقلة المنعقد في أكرا عام ١٩٥٨
« الشعوب الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا عام ١٩٦٠
الخطاب التاريخي الذي ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر في هيئة الأمم المتحدة (الدورة ١٥) في ٢٧ سبتمبر عام ١٩٦٠

مؤتمر أقطاب أفريقيا الأول المنعقد بالدار البيضاء في ١ يناير عام ١٩٦١
« الشعوب الأفريقية المنعقد بالقاهرة في مارس عام ١٩٦١
« الانحياز الأول المنعقد في بلجراد في سبتمبر عام ١٩٦١
« أقطاب أفريقيا الثاني المنعقد بالقاهرة في يونيو عام ١٩٦٢
« القمة الأفريقي الأول المنعقد في أديس أبابا في مايو عام ١٩٦٣
« القمة الأفريقي الثاني المنعقد في القاهرة في يوليو ١٩٦٤
« عدم الانحياز الثاني المنعقد في القاهرة في أكتوبر عام ١٩٦٤
« القمة الأفريقي الثالث المنعقد في أكرا في أكتوبر عام ١٩٦٥

المؤتمرات العربية :
مؤتمر القمة العربي الأول المنعقد بالقاهرة في يناير عام ١٩٦٤
« « الثاني المنعقد بالاسكندرية في سبتمبر عام ١٩٦٤
« « الثالث المنعقد بالدار البيضاء في سبتمبر عام ١٩٦٥

القواعد الخلفية للثورة الجزائرية ـ مرجع سابق، ص 381 .

الملحق رقم 22

اللائحة الخاصة بالجزائر في الندوة الإفريقية الاسياوية في مؤتمر الجامعة العالمية للنقابات الحرة .

الندوة الافريقية الآسيوية في نطاق مؤتمر الجامعة العالمية للنقابات الحرة تنشر

لائحة خاصة بالجزائر

ان المؤتمر الخامس للجامعة العالمية للنقابات الحرة المنعقد بتونس من الخامس الى الثالث عشر من جويلية ١٩٥٧ والمعبر عن امانى الشغالين ومعتقداتهم العميقة عازم كل العزم على المساهمة فى كافة الميادين لتحقيق الحرية والاستقلال الوطنى الكامل للشعوب وكذلك لتحرير الانسانية من كل شكل من اشكال العسف او الاستثمار وذلك طبق مقدمة القانون الاساسى . ووفقا للهدف المسطر من طرف النقابات العمالية بالعالم الحر .

والمؤتمر يصادق على المقررات والنداءات الصادرة عن المكتب التنفيذى المطالبة بحق تقرير المصير لكافة الشعوب بكافة الاقطار وفى كافة القارات ، وان حرمان كل امة من حق تسيير شؤونها بنفسها بل وعدم تمكينها من ذلك بالفعل وحرمان شعب مهما كان نوعه من حق بناء مستقبله الخاص لايشكل خرقا لا يمكن التسامح فيه للحقوق الاساسية المعترف بها فى براة الامم المتحدة فحسب بل وكذلك خطرا كبيرا يهدد الاستقرار السياسى والسلم فى العالم

ونظرا لالغاء الحريات النقابية فى الجزائر عمليا ، ولسجن او ابعاد عدد كبير من القادة والانصار النقابيين . ونظرا لان المازق السياسى الذى تتخبط فيه الجزائر اليوم لا يلقى فحسب هذا القطر فى حالة حرب مؤلمة يصحبها قمع جماعى بوليس وعسكرى مسلط على كافة طبقات السكان ويجبر حالة بؤس اقتصادى واجتماعى بل انه يجر كذلك عواقب خطيرة من اقتصادية واجتماعية وسياسية لكامل الشمال الافريقى الذى مازالت اقطاره حديثة عهد بالاستقلال

والمؤتمر الخامس :

يشهر بكافة هذه الاعمال الماسة بالكرامة البشرية وبحقوق الانسان .

ويحرض الحكومة الفرنسية على اعادة اقرار الحريات النقابية حالا وعلى اخلاء سبيل جميع الاشخاص المعتقلين بالسجون او بالمحتشدات لاسباب سياسية وعلى وضع حد لتنفيذ وتسليط احكام الاعدام على الشغالين ، كما يطالبها باقرار حرية التعبير وباعادة استخدام كافة الاعوان والعملة المطرودين بسبب المشاركة فى اضراب وطنى او من اجل القيام بنشاط سياسى

ويؤكد من جديد اعتقاده الراسخ فى ان حل المشكلة الجزائرية لا يمكن ايجاده بواسطة القوة ولكن بواسطة التفاوض المباشر مع الممثلين الشرعيين للشعب الجزائرى واعتبار النتائج التى اسفرت عنها ندوة عكرا المنعقدة من ١٤ الى ١٩ جانفى ١٩٥٧ تلك النتائج التى اكدت ان جبهة التحرير الوطنى تهدف الى الاستقلال الوطنى تعتمد على مساندة جماعية ، وعلى موافقة عامة السكان على نظريتها فى تصفية العلاقات الفرنسية الجزائرية .

يوجه للحكومة الفرنسية ولممثلى الشعب الجزائرى المذكورين اعلاه نداء فتفتح مفاوضات فى الحال لايقاف القتال ويجب ان تجرى هذه المفاوضات على قاعدة اعتراف فرنسا بالامة الجزائرية حرة وذات سيادة من جهة وعلى تاكيد الجزائريين لعزمهم على احترام حريات ومصالح سكان الجزائر باسرهم فى نطاق الصداقة الفرنسية الجزائرية من جهة اخرى .

وعلى ضوء الاعتبارات التى سبق ذكرها فان المؤتمر الخامس يدعو نقابات العالم الحر لاعلان عزمها بكافة الوسائل على اعادة السلم وتحرير الشعب الجزائرى الذى كلفته رغبته فى تفتيح صفوف الامم الحرة كل هذه التضحيات كما يدعو الجامعة العالمية للنقابات الحرة لمواصلة عمله لدى اى منظمة العالمية للشغل لحمل هذه المنظمة على اتخاذ قرار مناسب فى هذه الناحية وعلى التداخل لدى الامم المتحدة والفروع المختصة

والمؤتمر الخامس يوجه تحيته الاخوية وتشجيعاته للاتحاد العام للعمال الجزائريين الذى ضحى ولا يزال يضحى فى سبيل الوصول الى تحرير العمال من الاضطهاد والاستغلال والاستعباد . والى اقامة حركة نقابية حرة ومجتمع اساسه الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

. جريدة العمل،" لائحة خاصة بالجزائر"، عدد 533،(1957/07/11) ، ص 01 .

قائمة المصادر والمراجع

أولا : الوثائق الأرشيفية :

01 . المصادر الأرشيفية بالعربية التي اعتمدتاها محفوظة في المراكز التالية :

1 . 1 . أرشيف المركز الوطني للتوثيق:

توجد بهذا المركز كل أعداد جريدة العمل التونسية في شكلها الأصلي، كما توجد به ملفات عديدة تتفاوت قيمتها بحسب ما تحتويه من وثائق تاريخية حول تاريخ تونس المعاصر خلال الفترة التحريرية، كما يشمل على قصاصات لمقالات صحفية منشورة في جرائد منها العربية والفرنسية، كما توجد ملفات عن : ملفات الحركة الوطنية . رقم 1 . 5 . وعلاقات تونس مع دول العالم ،مرتبة في شكل ملفات مرقمة .منها على سبيل المثال : الشؤون الخارجية، ورمز هذا الملف في المركز 140، علاقات خارجية عربية، ورمزه 143، علاقات تونس مع الجامعة العربية، ورمزه 142./204

1 . 2 . أرشيف الحكومة التونسية :

أيضا به كل أعداد جريدة العمل منذ تأسيسها 1934 وإلى غاية الاستقلال 1962، وأيضا كل الجرائد التونسية الأخرى سيما التي وظفتها في البحث .

1 . 3 . أرشيف دار الكتب التونسية

بها أيضا قسم للدوريات، هذا الأخير به كل الجرائد المعنية بالدراسة، لا سيما جريدة" العمل "، كما تحتوي على كمّ هائل من الكتب التي لها علاقة بالدراسة وخاصة مجموعة خطب بورقيبة كلها .

1 . 4 . الأرشيف الوطني بالجزائر : به ملفات خاصة بتاريخ الثورة خاصة ما تعلق بملف الحكومة المؤقتة

1 . 5 . بعض الجامعات التونسية : كلية الإعلام بـ "منوبة" وكلية الآداب والعلوم الإنسانية 9 أفريل 1938 بتونس .

1 . 6 . المكتبة العمومية والمكتبة المركزية بجامعة آكلي محند ولحاج باليويرة .

02 . الأرشيف الصحفي (الجرائد الصادرة في الفترة 1954 . 1962 م)

2 . 1 . الجرائد التونسية:

2 . 1 . 1 . جريدة العمل: جريدة نصف أسبوعية ثم أسبوعية، وهي سياسية إخبارية لسان حال الحزب الدستوري الجديد، وأصدرت أول أعدادها 1 جوان 1934، ومديرها الحبيب بورقيبة، وبعد 1955 أصبحت يومية وآخر أعدادها 1988، ورتبت الأولى كونها الأساس المعنية بالدراسة في هذه الأطروحة . . أما الجرائد الأخرى والتي غذّيت بها الموضوع :

2 . 1 . 2 . جريدة الزهرة: جريدة سياسية أدبية تجارية وأصدرت أول أعدادها يوم 20 جويلية 1890،نصف أسبوعية ثم أصبحت يومية قريبة من الحزب الدستوري القديم ومديرها عبد الرحمان الصنادلي وآخر أعدادها صدر يوم 09 أفريل 1959 قد عطلتها السلطات الفرنسية منذ سنة 1951 حتى سنة 1956 لتظهر من جديد.

2 . 1 . 3 . جريدة الطليعة:جريدة أسبوعية سياسية اخبارية أصدرت أول أعدادها 11 جوان 1937 وهي لسان حال الحزب الشيوعي التونسي ومديرها علي جراد وآخر أعدادها صدر في 23 ديسمبر 1962.

2 . 1 . 4 . جريدة الاستقلال: جريدة أسبوعية سياسية اخبارية جامعة على السان الرسمي للحزب الدستوري الحر التونسي القديم وأصدرت أول أعدادها يوم 30 ديسمبر 1955 مضمونها إخباري سياسي وآخر أعدادها صدرت في 22 أفريل 1960 عارضة اتفاقيات الاستقلال الداخلي ومجلة الأحوال الشخصية.

2 . 1 . 5 – جريدة الصباح: جريدة سياسية إخبارية جامعة، أصدرت أول أعدادها يوم 01 نوفمبر 1951، قريبة من الحزب الدستوري الجديد، وما زالت تصدر إلى الآن .

2 . 1 . 6 . جريدة البلاغ: جريدة سياسية إخبارية جامعة أصدرت أول أعدادها يوم 21 أوت 1954 وهي قريبة من الحزب الدستوري الجديد ومديرها أبو عثمان القبطوني وآخر أعدادها صدر في 06 ديسمبر .1955

2 . 1 . 7 . جريدة البلاغ الجديد: جريدة سياسية إخبارية جامعة أصدرت أول أعدادها يوم 03 جانفي 1956 وهي قريبة من الأمانة العامة "صالح بن يوسف" ومديرها محمد الصغير.

2 . 1 . 8 . جريدة الأسبوع: جريدة أسبوعية جامعة تصدر كل يوم اثنين وأصدرت أول أعدادها 24 ديسمبر 1945 و أخرها 23 جانفي 1956 ومديرها نور الدين بن محمود ومضمونها إخباري،سياسي،ثقافي، فني، اجتماعي .

2 . 2 . <u>الجرائد الجزائرية</u>:

2 . 2 . 1 . جريدة المقاومة: جريدة جزائرية، نصف شهرية، صدرت في المغرب 1956، توقفت لتأتي بدلها المجاهد .

2 . 2 . 2 . جريدة المجاهد :جريدة جزائرية وطنية أصدرتها جبهة التحرير الوطني عام 1956 لتنطق بلسان جيش وجبهة التحرير الوطني وكانت تصدر عن المجاهد ملحقا باللغة الفرنسية.و هي أربعة أجزاء طبع : وزارة الإعلام، الجزائر، 1984 .

2 . 2 .3. جريدة البصائر : تعد البصائر الصحيفة الرابعة التي أصدرتها جمعية العلماء المسلمين، وهي أهم صحف هذه الجمعية، صدرت عام 27 ديسمبر 1935، وتعطلت عدة مرات سواء في عهد الاحتلال الفرنسي في الجزائر، أو بعد الاستقلال، لتعود إلى الظهور، وهي ما تزال تصدر إلى الآن ، اعتمدت عليها أكثر في فترة الخمسينيات من القرن العشرين أي فترة الثورة التحريرية .

- ثانيا : الأرشيف الفرنسي

Les Archives

الأرشيف الوطني الفرنســـــي Fonds : Archives Nationales de France, Paris.

- cote mnesys 260QO et 261QO : secrétariat d'état aux affaire algérienne 1959 - 1967

-dossier	N° carton
- Dossier sur l'o.a.s	-47
-point de vue des partis politiques français sur le problème algérien	-47
-gouvernement provisoire algérienne	-140
- relation avec les pays du Maghreb	- 145
- les relations entre l'Algérie et la Tunisie	- 145
- aide fournie a l'Algérie par divers pays et par l'o.n.u.	- 146
- relation entre l'Algérie et le Maroc	- 146
- entretiens de Melun , instructions	- 103
- préparation de la Négociation organisation générale	- 103
- affaires militaires	- 104
-structures politique de l'Algérie	-141
- relation avec l'o.n.u , l'o.t.a.n et divers instructions spécialise.	-147
- entretiens franco- algérien du 30/11 au 04/12 /1962 dossier de travail de louis Joxe.	-147

- cote 73 :Afrique _ levant 1944_1959(Algérie 1944_1959), (Maroc 1953_1959)

- cote 63: service de liaison avec l'algerie1957-1966

Série F60 : Secrétariat Générale du Gouvernement et services du premier Ministre.

N° **Bobine**	**N°carton**	**Titre et Dossier**	**Dates**	**N°…..**
F 88	F 60/190	Algérie : affaires politiques.	1942	…..
	F 60/191	Questions politiques et administratives.	1944-1948	……
F 145	F 60/807	Trafics et armes. Ferhat Abbès et Cheikh Brahim	5/10/42 18/9/44	….
F 148	F60/810	Rapport journalier de la sécurité 1944 Police Algérie : renseignement généraux – Rapport journaliers du 10 janvier au 31/12/1943.	1/5/43 5/1/45	…..
F 149	F 60/811	Notes de renseignements divers : Algérie.	22/10/42 9/1/45	…..
F 150	F 60/812	Bulletin mensuel d'informations et de documentation sur la situation politique et les faits intéressent l'ordre social en	23/12/42 16/1/45	
F 163	F 60/827	Algérie. Questions économiques et sociales : Afrique du Nord :	1/1/1943 13/1/1945	
F 171	F 60/835	Algérie, Maroc et Tunisie : questions communes. Activités politiques : Combats : Combats :Tunisie, combats en Algérie. Nationalisme : en Algérie. Dossier Massali Hadj Parti PPA Tracts et journaux clandestins. Déportations d'agitations	21/1/44 20/10/45	

F 179	F60/846	nationalistes.	1945	
F 180	F 60/847	Exposé de la situation politique en Algérie.	1946	
F 187	F 60/859	Exposé de la situation politique en Algérie. situation politique en Tunisie.	1946	
F 196	F 60/871	Bulletins de renseignements du centre orientation et liaisons : Algérie, Tunisie.	1936-1946	
F 197	F 60/872	Le nationalisme algérien. Gouvernement général de l'Algérie. Questions politiques :PPA	7/11/1944 24/7/1946	…..
		Evénements diverses : rapports. Troubles du 1er mai.		
		Evénements d'Algérie de Mai : presse Française		…
F 199	F 60/874	Revue de presse algérienne 15 Mai- 1 septembre 1945 à 14 janvier- 24 juillet 1946.	1945-1946	
F 204	F 60/882	Documents algériens : Synthèse de l'activité algérienne.		
F 204	F60/ 883	Rapports politiques de la résidence générale : 1945. Rapports politiques de la résidence générale : 1946,1947.		
		Situation politique en Tunisie 1945-1946 et 1947.		

*** وثائق الأرشيف التونسي:صندوق 63 ملف**

Fond : Archives Nationales Tunisie :

Série : Histoire du Mouvement National

Carton	Dossier	Dates
06	**Dossier1** : Listes les articles des journaux arabes et français publiés en Tunisie.	1932-1960
12	**Dossier 6 :** Comptes rendus du débat parlementaire de l'assemblée nationale française mettant l'action sur la violence en Algérie et les promesses d'autonomie données par Mendès France.	1955
53	**Dossier 5** : Rapport de mouvement national dès l'établissement du protectorat jusqu'à l'avènement des négociations franco-tunisiennes.	1944-1955 1915-1952
313	**Dossier 4** : Etablissement d'un service de la correspondance téléphonie entre l'Algérie et la Tunisie	1938
…..	**Dossier 2 :** Rapport et notes concernant l'activité politique des algériens de Tunis et rapprochement entre le parti populaire algérien et l'étoile Nord Africaine d'Algérie et le parti néo-destourien de Tunisie.	1963-1941
94	**Dossier 3** : Rapports, bulletins et correspondances sur la situation politique, économique et militaire des pays de l'Afrique du Nord au cours de la deuxième guerre mondiale et attitudes des nationalistes vis-à-vis de la	1948
161	France.	
…..	**Dossier 21** : Notes relatives à la révision de la convention du 5 septembre 1938 sur la circulation des frontaliers entre la Tunisie et l'Algérie.	1955
	Dossier … Notes relatives au statut des algériens musulmans en	

	Tunisie.	

Service Historique de l'Armée de Terre
Fonds :service Historique de l'Armée de Terre
-Château de Vincennes-
Sous-série :Tunisie 2H
Dates extrême :1831-1963

N° **Bobine**	**N°carton**	**Titre et Dossier**	**Dates**	**N°…..**
S 371	2H 127	**Dossier 1** : -CSTT,JMO, de l'état Major avec annexes, 1er,2ème ,3ème et 4ème bureaux .Années 1958. - Crise Franco-Tunisienne B.R.H du 1er avril au 30 juin 1958. -Activité du général de Brigade Pinsarb, Commandant les forces terrestres de Tunisie du cours du 4ème trimestre 1958. -J.M.O,2ème tri 1958.2ème bureau. -J.M.O,2ème tri 1958.3ème bureau.	1958-1960	1198
S 377	2H149	**Dossier 1** : Conférence de l'hebdomadaire « l'Action » portant essentiellement sur les relations politique Franco-Tunisienne. Le Maghreb arabe. -Affaires en rapport avec le 2ème bureau :presse, exemplaire des journaux tunisiens.	1955/5 1957/12 1957	243 347
S 378	2H143	**Dossier 2** : Journal « l'Action »		
S 372	2H 129	**Dossier 2** : -Activités syndicale, Mouvement National, Action de différentes organisations tunisiennes et	1945/10 1954/3	467

		réactions de la France. Rapports politiques de la résidence générale de France à Tunis.		
S 374	2H131	-Bulletins d'informations mensuels de Tunisie.	1955-1957	150
		Dossier 1 -C.S.T.T Cabinet - Rapport d'inspection.	1950-60	
		Dossier 2 : -C.S.T.T Cabinet « Départ » Chrono-		
S 376	2H136	Secret confidentiel. (Janvier 1958- Juin 1960).		
		Dossier 1 : -Négociations et conventions Franco-Tunisiennes. L'autonomie interne. L'indépendance, Bourguiba, Ben Youssef - Convention signées à Paris entre la France et la Tunisie,3 juin 1955.		
S 376	2H 138	-Textes officiels du protocole d'accord sur l'indépendance et l'inter dépendance ,20 mars 1956.	1955/5 1957/12	243
		Dossier 1 : - Commandement supérieur des troupes de Tunisie. - Affaires en rapport avec le 1er		
S 379	2 H 143 144	bureau - Organisation et réorganisation des armes et services 1951-1958		
		Dossier 1 : -Collection de « l'Action » et d'Afrique « Action » portant sue la guerre d'Algérie. Les événements de sakiet Sidi Youssef.		
	2 H144	- La situation générale en Afrique du Nord. En Afrique noire et dans le		

		monde. Affaires se rapportant au 2ème Bureau, presse algérienne et tunisienne.	1962/9	…..
S 380	2 H 145	**Dossier 2** : - Collection de la « Dépêche de Constantine »et de « l'état algérien » portant sur la première assemblée nationale constituante algérienne. **Dossier 1** : - revue de la presse arabe d'Egypte et d'Iraq portant sur la situation politique du monde arabe . - le nationalisme Nord Africain, les relations arabes.	1943/12 1955/05	
S 384	2 H 149	- la politique arabe de la France. - plys physionomie de la presse égyptienne de langue arabe, décembre 1954.	1954/11 1954/12	314
S 385	2 H 150	- physionomie de la presse égyptienne de langue arabe, janvier –mai 1955. **Dossier 1** : - Commandement supérieur des troupes de Tunisie. - physionomie de la presse arabe tunisienne (novembre 1954) - // // (décembre 1954).	1955/1 1955/4	508
S 387	2 H152	**Dossier 1 :** - Commandement supérieur des troupes de Tunisie. -Négociations Franco-Tunisiennes. - physionomie de la presse arabe tunisienne janvier, à avril 1955,	1956/1 1956/2	403
S 370	2 H 126	février 1955, mars 1955, avril 55. **Dossier 1 :**		

S 371	2 H 127	- revue de la presse tunisienne de la langue arabe sur les négociations Franco-Tunisiennes. - le mouvement yousséfiste- la guerre d'Algérie.		
		Dossier 1 : -C.S.T.T : journal des marches et opérations de l'Etat Major de l'année 1955-1957.	1958-1960	
S 375	2 H 136	**Dossier 1 :** Crise Franco-Tunisienne du 1 avril au 30 juin 1958 - Histoire des faits. - Rapport de l'Etat Major du commandement des forces terrestres de Tunisie 1958-1960		
S 377	2 H143	**Dossier 1 :** -Négociations et conventions Franco-Tunisiennes (1954-1956) - Textes officies du protocole d'accord su l'indépendance – et l'interdépendance.		
S 384	2 H149	- Revendication tunisienne depuis sa 15/5/1956		
		Dossier 1 : Conférence de l'hebdomadaire « l'Action » portant essentiellement sur les relations politique Franco-Tunisienne, Le Maghreb arabe 1955-1957.		
S 508	2 H315	**Dossier 1 :** - physionomie de la presse arabe tunisienne : -négociations et Franco-Tunisienne et mouvement de résistances armée (Fellaghas).		
S 523	2 H398	- physionomie de la presse arabe décembre 1954.		

		- Commandement supérieur des troupes de Tunisie.		
S 509	2 H316	- Secteur de Gafsa (1955-1957). **Dossier 1 :** journaux des marches.		
S 526	2 H 401	Opérations (aout 1954-31/12/1955). **Dossier 1 :**		
S 533	2 H 413	Activité rebelles :trafics d'armes et personnels vers l'Algérie, incidents frontaliers (1956)		
S 534	2 H414	- Groupement sud. Secteur de ben Gherdene (1956-1957). **Dossier 1 :**		
S 535	2 H 415	Emploi de l'aviation dans les opérations contre les Fellaghas		
S 540	2 H 427	1954-1956 **Dossier 2 :**		
S 442	2 H 246	- Secteur de Gafsa : maintien de l'ordre, dossier d'opérations (7/12/1955). **Dossier 1 :** maintien de l'ordre : dossiers d'opérations (1956-1957). (secteur de Karouan).(1955-1956). **Dossier 2 :** Opérations maintien de l'ordre dans le sud tunisien et répercussions des événements d'Algérie. **Dossier 1 :** Opération de maintien de d'ordre (avril-mai-juin 1958, secteur de Rèmada.		

المركز الفرنسي للأرشيف الدبلوماسي بـ "نانت"

Fonds : Archives du Ministère des Affaires Etrangères

(Archives Diplomatique de Nantes)

Fonds : Archives Diplomatique de Nantes

Série : protectorat Tunisie (Fonds de la résidence à Nantes) (1929-1949)

N° **Bobine**	**N°carton**	**Thèmes**	**Dates**	**N°…..**
R 14	1530 bis	**Doss 2** : nationalisme tunisien et maghrébin. **Doss 1** : Algérie : rapports mensuels sur la situation politique, économique, administrative, sociale et sanitaire des indigènes algériens. Tunisie : situation politique et économique du sud tunisien. **Doss 2** : rapports de la situation de l'Algérie et la Tunisie. Nationalisme algérien.	1943-49 1937-44	
R 37	1569A(1)	**Doss 3** : Algérie : mouvement national et situation politique, économique et social en Algérie Tunisie : répercussion dans les milieux politiques des événements de Constantine (mai 1945). **Doss 4** : mouvement national et situation politique, économique et social du sud Algérien. -Relations des nationalistes algériens avec le Néo-Destour. - Surveillance de la frontière tuniso-algérienne et contrôle des algériens en Tunisie. **Doss** : Algérie : - situation politique et économique de l'Algérie. - Relations des nationalistes algériens avec les nationalistes	1944-45 1945-46 1947-48	

R 38	1569A(2)	Tunisiens. - Surveillance de la frontière tuniso-algérienne et contrôle des algériens en Tunisie. **Doss2** : Algérie : - élections à l'assemblé algérien. situation politique et économique de l'Algérie. - Relations algéro-tunisiennes.	1948-49 1948-50	
R 204	1876(2)	mouvement national Tunisien.	1936-50	
R 209	1888	**Doss1** : Réglementations de l'introduction du commerce de la détention et port d'armes en Tunisie. Collecte d'armes par les nationalistes tunisiens.	1949 1945-49	
R216	1891	**Doss 2** : Evolution de la situation internationale et son effet sur la		
NMF	1892(1)	population Tunisienne. **Dossier unique** : Direction des services de sécurités.	1924-49	

ثالثا : المصادر باللغة العربية

01 . المذكرات الشخصية و الكتب :

1. آبت حمو الطاهر، **رجال صنعوا التاريخ، لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة**، سلسلة من اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية ومجاهدي ثورة التحرير الكبرى، دار الخلدونية، القبة القديمة، الجزائر، 2011
2. الإبراهيمي أحمد طالب، **المعضلة الجزائرية، الأزمة والحل**، ط1، ، دار الأمة، الجزائر، 1996 .
3. إحدادن، **الصحافة الإسلامية في الجزائر**، من بدايتها إلى 1930، بيبلوغرافيا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986 .

4. إحدادن زهير، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**،ديوان المطبوعات الجامعية، بدون تاريخ.
5. إدريس الرشيد، " **كيان المغرب وآفاقه**" **في** " **بناء المغرب العربي**"، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة الدراسات الاجتماعية، 1983
6. إدريس رشيد، **ذكريات مكتب المغرب العربي بالقاهرة**، تونس، الدار التونسي للنشر، 1971
7. أديب مروة، **تاريخ الصحافة العربية**، بيروت 1962.
8. أوساريس بول، **شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة : الجزائر 1957 . 1959**، ترجمة : مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008 .
9. بالقبي صالح، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، بدون تاريخ نشر .
10. برادة حسين، **مسيرة التحرير**، منشورات افريقيا، الرباط، 2000 .
11. البكوش الهادي، **الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف، الوقائع والتداعيات**، تعريب: أحمد العيد ومحمد بلحاج، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008
12. بن العقون عبد الرحمان، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، الجزء 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986
13. بن بركة المهدي، **الاختيار الثوري في المغرب**، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1966 .
14. بن بلة أحمد، **مذكرات أحمد بن بلة**، ترجمة : العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، 1979.
15. بن حليم مصطفى، **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق**، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر 1992.
16. بن حمودة بوعلام، **الثورة الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954**، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012 .
17. بن خدة، بن يوسف، **الذكرى الخامسة والأربعون لإضراب الأيام الثّمانية**، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 2002 .
18. بن خدة بن يوسف، **اتفاقية إيفبان**، تعريب : لحسن زغدار ومحي الدين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
19. بن خدة بن يوسف، **شهادات ومواقف**، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 128 .

20.بن قفصة عمر، **أضواء على تاريخ الصحافة التونسية (1970/1960)**، تونس دار بوسلامة 1972 .
21.بورقيبة، **خطب** ، تونس وزارة الإعلام، 1978.
22.بورقيبة الحبيب، **حياتي، آرائي جهادي**، وزارة الإعلام، تونس، 1984 .
23.بوضياف محمد، **التحضير لأول نوفمبر 1954**، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2001 .
24.بول كاهن جون ويرغن موللر كلاوس، **جمهورية ألمانيا الفيدرالية والثورة الجزائرية 1954 . 1962**، ترجمة : عبد القادر ليفا، دار المعرفة، الجزائر، 2010 .
25.التازي حمد الهادي، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب منذ أقدم العصور إلى اليوم**، المجلد10، (مطبعة فضالة المحمدية 1985).
26.التميمي عبد الجليل، **الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية** . زغوان، تونس 2000 .
27.التميمي عبد الجليل، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي** ،الجزائر، تونس، ليبيا (1816 . 1871 م). ج.م.ج.1985م.
28.الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة**، ترجمة سامي الجندي، دار القدس، ط1 .بيروت، لبنان، 1975.
29.الجابري محمد الصالح، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس**، دار العربية للكتاب، تونس ليبيا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1983 .
30.الجنيدي خليفة، **من وحي الثورة الجزائرية** . لبنان : دار الثقافة بيروت، 1963 .
31.الجنيدي خليفة وآخرون، **حوار حول الثورة**، 3 أجزاء، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986 .
32.حربي محمد، **الثورة الجزائرية : سنوات المخاض** . ترجمة نجيب عباد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994 .
33.حربي محمد، **الثورة الجزائرية : سنوات المخاض** . ترجمة نجيب عباد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994 .
34.حربي محمد، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، 2006.

35.حربي محمد، **جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع**، تر : كميل داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983 .
36.حمروش أحمد، **عبد الناصر والعرب**، قصة ثورة 23 يوليو ،ج3، دار الموقف العربي القاهرة، ب ت .
37.خير الدين محمد، **مذكرات**، ج 1، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب،مطبعة حلب (الجزائر1985م.)
38.ديغول شارل، **مذكرات الأمل**، تر: سموحي فوق العادة، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 1986.
39.الذيب فتحي، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، دار المستقبل العربي ،القاهرة، 1984.
40.الزبير سيف الإسلام، **تاريخ الصحافة في الجزائر**، 06 أجزاء، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985
41.زروال محمد، **اللمامشة في الثورة**، دار هومة، الجزائر، 2003
42.شريط عبد الله، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية**، (8 أجزاء)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 .
43.الشقيري أحمد، **قصة الثورة الجزائرية**، دار العودة، بيروت .
44.الصافي سعيد، **بن بلة يتكلم، المذكرات السياسية والثقافية للزعيم أحمد بن بلة**، ط2، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2012 .
45.الصديق محمد الصالح ، **الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جانفي 2000 .
46.الصديق محمد الصالح، **دور الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر**، شركة دار الأمة، للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1، الجزائر . جانفي 2000
47.الصنهاجي عبد الله، **مذكرات في تاريخ الحركة المقاومة وجيش التحرير المغربي من 1947 إلى 1986**، مطبعة فضالة، المحمدية، 1986 .
48.الصياح محمد، **الحبيب بورقيبة، مؤسس الدولة الجديدة 1956 . 1958**، ج 1، (سلسلة تاريخ الحركة الوطنية)، تر : علي الشنوفي، طبع، و.ش.و.ف.ر.تونس، 1984.
49.طلاس مصطفى، **الثورة الجزائرية**، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984 .
50.طلاس مصطفى، العسلي بسام، **ثورة الجزائر** ،ط1، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984 .
51.عباس فرحات، **ليل الاستعمار**، ترجمة: أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2005 .

52.العسكري ابراهيم، **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث ، قسنطينة، 1992.
53.العسكري إبراهيم، **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث ، قسنطينة، 1992.
54.علي هارون، **الولاية السابعة، حزب جبهة التحرير الوطني في فرنسا، 1954 . 1962**، منشورات رحمة، الجزائر، 1992 .
55.غلاب عبد الكريم، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال**، الدار البيضاء، الشركة المغربية للطبع والنشر، 1976.
56.الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، تطوان، دار الطباعة المغربية ،1948.
57.قايد السبسي ،الباجي، **الحبيب بورقيبة، المهم والأهم**، تر : محمد معالي، دار الجنوب للنشر، تونس، 2011 .
58.قليل عمّار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، ط1، طبع دار البعث، الجزائر .
59.قنانش محمد، **نجم الشمال الافريقي :1926 . 1937 م**، ديوان المطبوعات الجامعية، .الجزائر، 1994.
60.قنانش محمد وقداش محفوظ: **نجم الشمال الإفريقي 1926 –1937 م وثائق وشهادات لتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1984 .
61.القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، **. الجهة الشرقية . 1954 . 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
62.القولهي محمد الحبيب، **مذكرات الوطن والصمود**، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1991 .
63.كافي علي، **مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 . 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999 .
64.الكبة إبراهيم، **أضواء على القضية الجزائرية**، بغداد 1956
65.لبجاوي محمد، **حقائق عن الثورة الجزائرية**، بدون دار ومكان النشر، 1971 .
66.لبجاوي محمد لبجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون**، ترجمة : علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشق، 1960 .
67.لونغ أوليفيي، **الملف السري . اتفاقيات إيفيان . مهمة سويسرية للسلم في الجزائر**، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

68.المدني أحمد توفيق، **المعارضة التونسية : نشأتها وتطورها** . الفصل الأول . منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق، 2001.
69.المدني احمد توفيق، **حياة كفاح**، مذكرات في ثلاثة أجزاء. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988 .
70.ملاح عمار، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 20007، ص 186 .
71.منصور أحمد، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر**، كتاب الجزيرة، شاهد على العصر، ط1، الدار العربية للعلوم، دار ابن حزم، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007 .
72.مهساس أحمد ، **الحركة الوطنية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة** ،ترجمة،الحاج مسعود/ محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعون للاستقلال . وزارة المجاهدين .
73.مهساس أحمد، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر . من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة .** : تر الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002 .
74.مهساس أحمد، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر . من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة .** : تر الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002 .
75.ناصر لمجد، **أحاديث مع أحمد علي مهساس (أحد مهندسي ثورة التحرير)**، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع ط1، الجزائر ، 2013 .
76.نايت بلقاسم مولود قاسم، **ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر**، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1986 .
77.الورتيلاني الفضيل، **الجزائر الثائرة**، دون ذكر اسم دار النشر، بيروت، 1963 .
78.يزيد محمد، **ذكريات عن العمل الدبلوماسي، ألدبلوماسية الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 (سلسلة الندوات) الجزائر 1998 .

02 . <u>الشهادات الحية المكتوبة</u>

1. الإدريسي علي، "**العلاقات المغربية الجزائرية ما بين 1954 و1957 من خلال شهادات ووثائق جزائرية**"، مجلة <u>الذاكرة الوطنية</u>، مجلة نصف سنوية، تصدر عن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، عدد خاص، 2004 ، الرباط .
2. بلعيد عبد السلام، جريدة <u>الشروق اليومي</u>، يومية إخبارية جزائرية مستقلة، عدد 5103، تاريخ (2016/05/18)، ج1 .

3. بدة خميس، "**اجتماع بباجة** "، جريدة العمل، "، العدد 909 ،(1958/09/26 م) .
4. بكور محمد، "**في صفاقس**"، جريدة العمل، العدد 909 ،(1958/09/26 م.
5. بكور محمد ،" **يوم الجزائر في مدينة صفاقس** "، جريدة العمل، يومية تونسية، عدد 944، 1958/11/06 م.
6. بن حميدة صلاح الدين، " **ندوة أديس أبابا تعبر عن أملها ...** "، العمل، يومية تونسية، عدد 1454، (1960/06/24) .
7. بن عودة عمار للشروق اليومي " . الحلقة الثانية والأخيرة .، جريدة الشروق اليومي، يومية جزائرية، العدد 4610، تاريخ (2015/01/07 م) .
8. بن عودة عمار ، **يخص الشروق باعترافات مثيرة** "، جريدة الشروق اليومي، عدد 2478، تاريخ (2008/12/13) .
9. بن بلة أحمد، لجريدة : الشروق اليومي، عدد 3627، تاريخ (16 أفريل 2012)، ص 08 .
10. حمدان شوراق، "**عن إنزال السلاح سنة 1955، الدعم المغربي لحركة التحرير الجزائرية**"، مجلة : الذاكرة الوطنية، عدد خاص، تصدرها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، سنة 1425 هـ الموافق لـ 2004 .
11. بن القبي صالح، "**الحركة الطلابية وثورة أول نوفمبر 1954** "، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، العدد 02، جانفي 1999 .
12. خان محمد الأمين، " **استجابة لنداء الإضراب** "، مجلة أول نوفمبر . ملف خاص . اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد 158/157، السنة 199
13. الخطيب، "**في ندوة وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير**"، مجلة : الذاكرة الوطنية ، مجلة نصف سنوية، تعنى بتاريخ حركات التحرير الوطني، تصدرها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير .
14. دماغ العتروس العربي، جريدة الشروق اليومي ، العدد 4326، تاريخ : 25 مارس 2014 الموافق لـ 23 جمادى الأولى 1435 هـ، الحلقة الثانية .
15. هيكل محمد حسنين، "**حوار مع" سي الحبيب**"،" جريدة الأهرام" العدد 28593،السنة 91، يوم 29 مارس 1965.
16. رشاد، "**لا استقلال لتونس ما لم يرتبط الكفاح الوطني بقضايا المغرب العربي**"، جريدة الأسبوع، عدد 402، (1955/10/10 م) .

17.رزيق لخضر، جريدة الشروق اليومي ، يومية جزائرية مستقلة ، عدد 4206، بتاريخ (2013/11/25) .
18.سعيدي الصادق ،" **اجتماع كبير بسوق الاربعاء** "، جريدة العمل، عدد 944 ،(1958/11/06 م)
19.سي دريس لـ جريدة البلاد" ،يومية جزائرية مستقلة، العدد 1514، تاريخ (23 رمضان 1425 هـ الموافق لـ 06 نوفمبر 2004).
20. شاكر عبد المجيد، " **حوادث 06 أفريل الدامية كما رواها حاكم التحقيق الفرنسي** "، جريدة الشعب، عدد 1069، تاريخ 2010/04/10 .
21.صدار السنوسي، مجلة أول نوفمبر، عدد 82، سنة 1987 .
22.الصديق محمد الصالح، جريدة" البلاد"، يومية جزائرية مستقلة، العدد 4658، تاريخ (25 جمادى الأولى 1436 هـ الموافق لـ 16 مارس 2015 .
23.كشيشيان ليفون، " **عبد القادر شندرلي يدعو أعضاء الكونغرس الأمريكي** "، جريدة العمل، يومية تونسية، عدد 1156، (1959/07/15 م) .
24.الغازي عبد السلام، " **المغرب وثورة التحرير الجزائرية**، مجلة الذاكرة الوطنية، مجلة نصف سنوية، تصدر عن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، عدد خاص، 2004 ، الرباط.
25.الغالي العراقي، " **العلاقات الجهادية** "، مجلة الذاكرة الوطنية، مجلة نصف سنوية، تصدر عن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، عدد خاص، 2004 ، الرباط.
26.البوصيري عبد الجليل ، " **مساهمة رجالات مدينة القنيطرة وناحيتها في دعم الثورة الجزائرية 1954 . 1961** "، مجلة : الذاكرة الوطنية، عدد خاص، تصدرها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، سنة 1425 هـ الموافق لـ 2004 .
27 . مرتاض عبد الجليل، " **مظاهرة 1961/10/17 بفرنسا** "، جريدة الخبر، يومية جزائرية مستقلة ،(2015/10/17).
28 . المسعودي فاضل، **ابتهاج الشعب الليبي بالحدث**"، " جريدة العمل، عدد 1997، تاريخ (1962/03/22) .
29 . مجلة الشاب الجزائري، السنة الثانية، العدد 14 و15 لشهري أوت وسبتمبر 1960، طبع الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس .

03 . شهادات ا لحصص الإذاعية والتلفزيونية المسجلة :

1. الإبراهيمي أحمد طالب، **برنامج شاهد على العصر**، قناة الجزيرة الإخبارية، ج2، يوم 2013/06/09، الساعة الثامنة مساء.
2. بن عودة عمار، حصة : **حوار في الذاكرة** (الحصة مسجلة)، القناة الأولى، الإذاعة الوطنية، تنشيط : رضوان حرياطي، 24 فيفري 2013، الساعة العشرة ليلا .
3. بن بلة أحمد، **كتاب الجزيرة، شاهد على العصر**، ط1، الدار العربية للعلوم، دار ابن حزم، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007 .
4. السندي عبد الوهاب، شهادة مسجلة بتاريخ 1993/12/30 بـ المعهد العالي للحركة الوطنية، منوبة، تونس.
5. الصديق محمد الصالح ،" **هكذا أنشئت إذاعة الجزائر بليبيا** "، برنامج للإذاعة الوطنية الجزائرية . القناة الأولى . 27 أكتوبر 2010 .
6. عقوني علي . رفيق مصالي الحاج . ، قناة الشروق "الإخبارية، " حصة :" **الحقيقة والوثيقة، مصالي الحاج : سنوات الجمر والهجر** "، إعداد وتقديم : عبد النور بوخمخم، تاريخ (2014/10/27) ،الساعة : التاسعة ليلا .

رابعا : المصادر باللغة الأجنبية (الفرنسية) . الكتب .

01- Les Ouvrages

1. Abbas (Ferhat) **:* la nuit coloniale** Paris, PUF 1984.
2. Abbas Ferhat, **autopsie d'une guerre**, éditions l'aurore, Garnier frères, paris , 1981.
3. Abbas Ferhat, **Guerre et Révolution D Algérie ,** Tome 1 : **la nuit coloniale ,** Ed , julliard , Paris, Puf ,1962.
4. Ait Ahmed Hocine , **Mémoires d un combattant** , éd Bouchene Alger 1990) .
5. Alleg (Henri) : **Prisonnier de Guerre**, Paris, Edition de Minuit 1996.
6. Alleg Henri, **retour sur la question entretien avec Gilles Martin**
7. André Julien Charles, une pensée anti- coloniale ,sindbad , paris,1979..
8. Ben Khadda Ben Youcef. **les ourigines du 1 er novembre 1954**, Edition , Dahleb, Alger, 1986.- **Les Accord D'Evian**, Opu, Alger , 1987. –

9. Ben khedda (Ben Youcef)* **les Ouvrages du 1er novembre 1954**, Alger, Edition Dahlab 1989
10. Ben khedda, Benyoucef , **Les Accords D'Evian**, Edition , Office Des Publications Universitaires, Alger, 2002.
11. Ben sliman (Sliman), **Souvenirs politiques**, cerces, Tunis 1989.
12. Ben youcef Ben Kedda , Alger capital de la résistance (1956 - 1957), éditions ,Houma, Alger 2002.
13. Bernard De Souzy , Mon Per ,ce tortionnaire , éditions Jacob-duvernet , imprime par C P I Bussière a saint- Amand_ montrond , France, aout , 2012 .
14. Bernard De Souzy **, Mon Père ,ce tortionnaire** , éditions Jacob-duvernet , imprime par C P I Bussière a saint- Amand_ montrond , France, aout , 2012 .
15. Boudiaf (Mohamed),**Ou va l'Algérie, notre révolution** Paris Edition libraire,1964.
16. Bourguiba (Habib), **Citations**, Tunis, Edition Dar Amel, Tunis, 1970.
17. Bourguiba, Habib **: « interview et déclarations 1952-1955 »**, secrétariat d'Etat a l'information, Tunis, 1979.
18. Bourguiba, Habib, **La Tunisie et la France**, Tunis, M.T.E.1954.
19. Challe Maurice, **Notre révolte** , Presses De la cite paris , 1968.
20. Courriére (Yves) :**La Guerre d'Algérie**, Paris, Fayard,1968.
21. Dahlab Saad, pour l'Indépendance de l'Algérie , mission accomplie, ed , dahlab, Alger,1990
22. De gaulle (Charle) : **Mémoire d'espoir le renouveau (1958-1962)** Paris, Fayard, 1985.
23. Guentari (Mohamed) : **Organisation politico-administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954**, Alger, O.P.U, TI- T2, 1990.
24. Guentari (Mohamed) : **Organisation politico-administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954 à 1962**, Alger, 2000,Tome 1.
25. Hadhri (Moheddine) : **l'URSS et le Maghreb de la révolution octobre a l'indépendance (1917-1962)**, Paris l'harmattan, 1985.
26. Harbi (Mohamed) :

27. Haroun (Ali) : **le 7ème Wilaya la guerre de FLN en France**, Alger, OPU, 1980.
28. Hassani (Abdelkrim), **Guérilla sans visage**, Alger OPU, 1980.
29. Henri le Mire, **Histoire militaire de la guerre d'Algérie**, Paris, Albin Michel, 1982.
30. Ibrahimi (Ahmed Taleb), **mémoires d'un Algérien**, rêves et épreuves 1932-1965, T1 ,(éd Casbah 2006).
31. Ives Courrière, **La Guerre D'Algérie** ,T3 , L'heure des colonels.
32. Jauffret Jean (Charles), **la guerre d'Algérie , les combattants français et leur mémoire** , éditions Odile Jacob, paris , janvier 2016.
33. Jean-Pierre Vernant, le PCF et la question Algérienne(1959),voies nouvelles,9,1959.
34. Kafi (Ali) : **Du militant politique au dirigeant militaire. Mémoire (1946-1962),** Alger, CASBAH, 2002.
35. Ladgham (Bahi) **: Correspondances 1952-1955 : les années décisives**, Tunis, Cérès, 1990.

- **Le FLN mirage et réalité : des origines de la prise du pouvoir (1954-1962),** Paris, Jeune Afrique 1980.

36. Le Touneau (Roger) : **Evolution Politique De L'Afrique Du Nord 1920 /1961**, Paris, 1962 ..
37. Lebjaoui, (Mohamed), **Vérités sur la révolution Algérienne**, Paris, Gallimard, 1970.

- **Les Archives de la révolution Algérienne**, Paris, Jeune Afrique 1981.

Les Ouvrages

38. Mahsas (Ahmed) : **Le mouvement révolution en Algérie de 1er guerre à 1954**, Alger, Edition BARKA, 1990.
39. Malek (Redha) : **l'Algérie a Evian Histoire des négociations secrètes 1956-1962**, Alger. Anep 2001.
40. Mandouze (Andrée) : **La révolution Algérienne par textes et document**, Paris, PUF, 1960.
41. -Martin (Jean François) : **Histoire de la Tunisie contemporaine de Ferry a Bourguiba 1881-1961**), Paris l'harmattan, 1993.
42. Masmoudi (Mohamed) : **Les Arabes dans la tempête**, Paris Jean Claud Simoen, 1977.
43. Maurice (Challe), **Notre révolte** , Presses De la cite, paris , 1968.

44. Meynier (Gilbert) : **Histoire intérieure de FLN (1954-1962),** Paris, Fayard, 2002.
45. Meynier (Gilbert), **Histoire intérieure Du F L N** , Casbah éditions , Alger, 2003.
46. Mongi Slim, **Tunis, parti socialiste destourien**, 1969.
47. Nezzer, Khaled, Récits de combats, **guerre de libération nationale,1958-1962**, Alger, Chihab Editions,2000.
48. Patti Sylvain, **les camarades des frères: trotskistes et libertaires dans la guerre d'Algérie**, éditions Casbah, Alger, 2006.
49. Rachid (Driss) : **Reflet d'un combat**, Tunis, ISHMN série mémoires, 1996.
50. Renaud (Patrick Charles) : **La bataille de Bizerte**, Paris l'Harmattan,1996.
51. Saadi (Yacef) : **La Bataille d'Alger**, Alger, ENL, 1984.
52. Teguia (Mohamed), **l'Algérie en guerre**, Ed OPU, Alger , S.D (vers 1980)
53. Tobal (Ibrahim)**," Ou va la Tunisie"** : revue Afrique Asie, Mars Avril, 1986.
54. Tricot (Bernert) , **Les Sentiers de la paix, Algérie 1958 - 1962**, plon, paris, 1972.
- **Une vie debout mémoire politique Tome 1 (1954-1962),** Paris, la découverte, 2002.
55. Youcefi M'Hamed: Les otages de la liberté ,Alger ,ENAL ,1993.

02- Les Journaux

- Echo D'Alger

- El Moudjahid

- France Observateur

- L'humanité

- Le Monde

- le populaire

-Le Petit Matin

-New York Times

-L' Economiste

خامسا . المراجع باللغة العربية :

1. ازغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 . 1962** . الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989
2. بديدة لزهر، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية** . وزارة الثقافة، الجزائر 2012 .
3. بديدة لزهر، **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، وأبعادها الإفريقية**، الجزائر، 2009.
4. بزيان سعدي، **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر**، طبع دار هومة ، الجزائر، 1998.
5. بشيري أحمد، **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**، مطبعة تالا، الجزائر، 2005 م .
6. بن فرج المنصف، **ملحمة النضال التونسي . الجزائري**، تقديم : الهادي البكوش، تونس 2006
7. بو الخضرة مسعود، **الشيخ عبد العزيز الثعالبي ودوره في الإصلاح الإسلامي**، ط1 ،بيروت،المكتبة العصرية،1995 .
8. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 .
9. بورغدة رمضان، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958 . 1962**، منشورات بونا للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012 .
10. بورنان سعيد، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830 . 1962**، ج 3، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 .
11. بوضربة عمر، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** . سبتمبر 1958 جانفي 1960 . دار الحكمة، الجزائر، 2010.
12. بوعزيز يحي، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912 . 1948**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991 .
13. بوعزيز يحي، **الثورة في الولاية الثالثة**، دار الأمة، الجزائر 2004 .

14.بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر**، ج3، القسم الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2005 .

15.بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

16.بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1980 ،

17.بوعزيز يحي، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ، الجزائر، 1999 .

18.بوعزيز يحي، **الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986 .

19.بومالي أحسن، **إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954 . 1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، وحدة الطباعة الرويبة، الجزائر، 1985.

20.تابليت علي وآخرون، **العلاقات الأمريكية . الجزائرية 1954 . 1962** تر : سمير حشاني، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، الجزائر 2007 .

21. التميمي عبد الجليل، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي** ،الجزائر، تونس، ليبيا (1816 . 1871 م). ج.م.ج.1985م.

22.تواتي دحمان، **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر 1961 . 1962**، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 .

23. التيمومي الهادي، **نقابات أعراف التونسيين 1932 . 1955**، دار محمد علي، صفاقس ،تونس، 1983

24.جرجيس أحمد، خندي سليمان، **الثورة الجزائرية في مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي 1954 (دراسة سياسية تاريخية)**، ط 1، دار الأمة، الجزائر، 2001 .

25. الجندي أنور، **عبد العزيز الثعالبي، رائد الحرية والنهضة الإسلامية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985 .

26.حماد خيري، **قضايانا في الأمم المتحدة**، القاهرة، د ت .

27.حمادي عبد الله، **الحركة الطلابية الجزائرية (1871 . 1962)** . ط2، الجزائر :منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995 .

28. حمدان محمد، **قانون الصحافة في تونس،** (بالفرنسية)، المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي والتقني، ، تونس، 1979 .
29.حمدان محمد، **أعلام الإعلام في تونس،** نشر مركز التوثيق القومي، تونس 1991.
30.حمدان محمد، **دليل الدوريات الصادرة بتونس (من 1838 إلى 1956)**، نشر المؤسسة بيت الحكمة، الجزء الأول (الدوريات الصادرة بالعربية)، الجزء الثاني (الدوريات الصادرة باللغات الأوربية)، تونس 1991 .
31.حمدان محمد، **قانون الصحافة في تونس** (بالفرنسية)، نشر المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي والتقني، تونس 1989 .
32.حمدان محمد، **مدخل إلى تاريخ الصحافة في تونس (1838 . 1988)**، نشر معهد الصحافة وعلوم الأحبار، تونس، 1992 .
33.حمدان محمد، **مدخل إلى تاريخ الصحافة في تونس (1838 . 1988)**، نشر معهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس، 1992.
34.حمدان محمد وآخرون، **الموسوعة الصحفية العربية**، الجزء الرابع، تونس، 1995.
35.حمدي أحمد، **الثورة الجزائرية والإعلام** . ط2، الجزائر : منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995 .
36. دبش إسماعيل، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954 . 1962)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
37.راشد أحمد اسماعيل، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)**، دار النهضة العربية، ط1 .، بيروت، 2004.
38. الزبيري العربي، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984.
39.زغبي المطران الياس، **ثورة الجزائر والكنيسة**، مؤسسة المطبوعات الحديثة، ب ت . .
40.سطورا بنيامين، **مصالي الحاج (1898 . 1974) رائد الوطنية الجزائرية**، ترجمة صادق عمارة ومصطفى ماضي، الجزائر، دار القصبة، 1998
41.سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900 – 1930**، ج 2 ،ط 3 الشركة الوطنية للنشرو التوزيع الجزائر 1983.
42.سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930 – 1945**، ج 3، دار الغرب الإسلامي

43.سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 .
44.سعد الله أبو القاسم، **في قلب المعركة** ، ط1 ، دار الأمة، الجزائر، 1994.
45.سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط3 ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر .
46.الشابي منصف، **صالح بن يوسف . حياة كفاح** . دار الأقواس للنصر، تونس، 1990.
47.شاطر خليفة، **تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)**، الجزء 3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية، تونس ،2005 .
48.شبوط سعاد يمينة، **الولاية الرابعة في مواجهة الحركات المناوئة للثورة الجزائرية 1954 . 1962**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016 .
49.شرفي منير، **وزراء بورقيبة**، دار الكتب التونسية، تونس، بدون سنة .
50.الشريف محمد الهادي، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تعريب : محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط 3، دار سراس للنشر، تونس، 1993
51.الصغير عميرة علية، **اليوسفيون وتحرر المغرب العربي**، المغاربية للطباعة والإشهار، ط1، تونس، 2007،
52.ضيف الله محمد، **بحوث حول الطلبة التونسيين بين الخمسينات والسبعينات**، تقديم : حسين رؤوف حمزة، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس 2003 .
53.عباس محمد، **ثوار عظماء**، (حديث الاثنين)، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991 .
54.عباس محمد، **ثوار عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية**، دار هومة، الجزائر، 2012.
55.عبد السلام أحمد، **مواقف إصلاحية في تونس قبيل الحماية**، الشركة التونسية للتوزيع ط1، تونس 1987،.
56.عبد القادر حميد، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة الجزائر 2007 .
57.عبد الله الطاهر، **الحركة الوطنية التونسية**، رواية شعبية قومية جديدة 1830-1956 ،منشورات دار المعارف للطباعة والنشر، تونس .
58.عبد الله مقلاتي، **صالح لميش، تونس والثورة التحريرية الجزائرية**، منشورات وزارة الثقافة ،الجزائر، 2013 .

59.عبد الله مقلاتي، **صالح لميش، ليبيا والثورة التحريرية الجزائرية**، منشورات وزارة الثقافة ،الجزائر، 2013 .

60.عبد الله مقلاتي وصالح لميش، **المغرب والثورة التحريرية الجزائرية**، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 .

61.عزيز عبد الكريم، **نضال شعب أبي 1981 . 1956** ، مركز النشر الجامعي ،تونس، 2001.

62.عصام سليمان وآخرون، **أعلام الصحافة في الوطن العربي**، ج6، المجلد الأول، تونس 1997 .

63.عقيب محمد السعيد، **الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في الثورة 1955 . 1962**، ط1، الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 .

64.علية الصغير علية، **اليوسفيون وتحرر المغرب العربي** ،المغاربية للطباعة والإشهار،الطبعة الأولى 2007 .

65.عواطف عبد الرحمان، **الصحافة العربية في الجزائر**، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، الجزائر ،

66.القزدغلي حبيب، **تطور الحركة الشيوعية بتونس 1919 . 1943**، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1992

67.القصاب أحمد، **تاريخ تونس المعاصر(1881-1956)**، الشركة التونسية للتوزيع ،ط1، تونس ،1986.

68.قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1991.

69.قندل جمال، **خط موريس وشال... على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية (1957-1962)**، ط1 ،، دار الضياء للنشر والتوزيع،الجزائر، 2006.

70.كريم مصطفى، **السلطة الاستعمارية والحركة الوطنية، تونس خلال السنوات الثلاثين**، نشر دار أليف، تونس، 1990،

71.لعيرج خولة، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة) 1881 . 1964**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة تونس، 2008 .

72.مالكي أمحمد، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط2، بيروت، 1994 .

73.مجموعة مؤلفية، **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، . الجهة الشرقية . 1954 . 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
74. مجموعة مؤلفين، **الدبلوماسية الجزائرية من 1830 . 1962**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 1998.
75.محمد حمدان ،**أعلام الإعلام في تونس، 1860 . 1956**، مركز التوثيق القومي، تونس، 1991 .
76.مقلاتي عبد الله ، **الثورة الجزائرية وإفريقيا**، شمس الزيبان للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013.
77.مقلاتي عبد الله ، تواتي دحمان ، **البعد الإفريقي للثورة الجزائرية**، ط1، الشروق ،الجزائر، 2009 .
78.مقلاتي عبد الله، **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص 170 .
79.مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954 . 1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 .
80.مقلاتي عبد الله ولميش صالح، **مصر والثورة الجزائرية**، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2012 .
81.مناصرية يوسف، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية، 1919 . 1939**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
82.مناصرية يوسف، **الحزب الدستوري التونسي 1919 . 1934**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.
83.منغور أحمد، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954 . 1962**، دار التنوير، الجزائر، 2013 .
84.المهيدي محمد الصالح، **فصول في تاريخ الصحافة التونسية**، جمع وتقديم وتحقيق : أحمد الطويلي، وحدة البحث في تاريخ الصحافة التونسية والمغاربية، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، جامعة منوبة، المطبعة الرسمية لتونس، تونس، 2009 .
85.الموسى عصام سليمان وآخرون، **أعلام الصحافة في الوطن العربي**، ،الموسوعة الصحفية العربية، المجلد الأول، الجزء السادس، تونس ، 1997 .
86.ناصر محمد، **المقالة الصحفية الجزائرية، نشأتها، تطورها، أعلامها**، من 1903 إلى 1931، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1978 .
87.هاشم رشيد هارون، **جامعة الدول العربية**، دار سراس للنشر، تونس، 1980 .

88.هلال عمار، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، طبع 2004.

89.هيكل محمد حسنين، **ملفات السويس**، حرب الثلاثين سنة، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1986 .

90.ياغي أحمد إسماعيل، محمود شاكر، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر**، الجزء الثاني إفريقيا، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993 .

سادسا : المراجع باللغة الفرنسية :

Les Ouvrages

1. Alistar (Horne) :**Histoire de la Guerre Algérie**, Paris Albin Michel,1991.
2. **Azzouz** (Azzedine): **histoire ne pardonne pas** 1938-1969.Paris, harmattan 1990.
3. Bessis (Juliette) **Maghreb de traverse du siècle**, Paris, l'Harmattan, 1997
4. Bessis.S et Belkassem, **Bourguiba et la conquête d'un destin 1901-1957**, Jeune Afrique, Paris, 1988.
5. Brunet Jean Paul, **Lumière sur une tragédie**, Editions Flammarion, Paris, 2003

Felissi (karim) , Philipe , **Jacques Vergés l'anticolonialiste**, chihab éditions, Alger,2005.
Francis et Jeanson Colette**, l'Algérie hors la loi,** éditions ENAG,Alger , 1993 .

6. Hamdane (Mohamed), **Guides des périodes parus en Tunisie de 1839 au 20/03/1956, Facules 2 en langue Français**, Carthage, Tunis, 1989.
7. Jacques (Jurquet) ; **La Révolution Nationale Algérienne Et Le Parti Communiste Français**, (Paris 1973)
8. Julien (Charle _ Andre) : **Histoire de l'Algérie contemporaine**, Paris, PVF, 1979

9. Julien, (Charle – André), **et la Tunisie devint indépendante (1951-1957),** Paris, Les Editions J.A/ S.T.D. 1985
10. Khatib (Hafid) , ,**1er Juillet 1956**, **L'accord F L N , PCA** ,Office Des Publications Universitaires ,Alger, 1986
11. Montagin Pierre, **la guerre d'Algérie, Genèse et Engrenage (1954-1962)**, loisirs France, paris, 2003
12. Philipe Karim Felissi, **Jacques Vergés l'anticolonialiste**, chihab éditions, Alger,2005.
13. Pierre Vallaud , **La Guerre D'Algérie de la conquête a l'indépendance, 1830-1962** , édition Mathilde aycard , acropole , paris , France, 2012
14. Robert Ageron (Charle) ,**Histoire De L'Algérie Contemporaine** ,Paris,P.U.F.1979

سابعا : المجلات و الدوريات و الصحف :

01: الصحف الوطنية :

1 . 1 . جريدة الشروق اليومي : جريدة جزائرية مستقلة تأسست عام 1991 أسبوعية ثم أصبحت يومية، ما تزال تصدر إلى الآن .

1 . 2 . جريدة الخبر : يومية جزائرية مستقلة، تأسست عام 1990، ما تزال تصدر إلى الان.

1 . 3 . جريدة البلاد : يومية جزائرية مستقلة عامة، تأسست في 02 /1999/11، ما تزال تصدر إلى يومنا هذا .

02 . المقالات :

01 . أزغيدي محمد لحسن ،" **أحداث 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني** "، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، عدد خاص، 1984، ص 91 .

02 . ازغيدي محمد لحسن، "**التحضيرات السرية للثورة الجزائرية** "، مجلة الذاكرة، عدد 1، الجزائر، 1994

03 . أزغيدي محمد لحسن، **التحضيرات السرية للثورة التحريرية**، مجلة الذاكرة ،ع1، الجزائر،.1994

05 . بزيان سعدي، " **الحزب الشيوعي الفرنسي والدعوة إلى الاتحاد الفرنسي الحقيقي** "، جريدة : البصائر ، أسبوعية جزائرية، عدد 627، تاريخ (19 . 25 نوفمبر 2012 .

6 . بلحاج صالح، "**مخطط شال وآثاره في تطور حرب التحرير الوطني**"، مجلة المصادر ، عدد 12، سنة 2005 .

7 . بلغيث محمد الأمين، "**موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية** "، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 05، سنة 2001 .

8 . بن عامر علي، " **سيرة صالح بن يوسف**، أطروحات،العدد 15، 1989 .

9 . بن يوسف عادل،**النخبة التونسية والحركة الجزائرية 1927-1962**،المجلة التاريخية المغاربية،ع 109،زغوان،.2003

10 . بوالطمين جودي الأخضر ،"**قوافل السلاح في الثورة التحريرية** "، مجلة أول نوفمبر، عدد 19.نوفمبر 1976.

11 . بوشلاغم زوبير ،" **المجاهد إبراهيم مزهودي** "، مجلة أول نوفمبر، عدد 148، 1996.

12 . بوقلالة محمد سيف الإسلام، "**جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين** "، جريدة البصائر، أسبوعية جزائرية مستقلة، عدد 799، تاريخ :(2016/03/20).

13 . البوني عفيف، " **مشروع المغرب العربي وتعثر مسيرة التعاون وطبيعة الخلافات والعقبات**"، مجلة أطروحات، العدد 15،أفريل 1986.

14 . التميمي عبد الجليل، " **المناضل يوسف الرويسي:رائد طلائعي للحركة الوطنية المغاربية 1907- 3 نوفمبر1980**"، المجلة التاريخية المغاربية ، عدد 67-68، زغوان،أوت 1992.

15 .الجباعي جاد عبد الكريم، " **الوحدة العربية والتجزئة نحو إعادة بناء المفهوم والإشكالية**"، مجلة الوحدة، السنة 6،العدد 65،فيفري .1990

16 . جريدة صوت الأحرار، يومية جزائرية، "**وفاة المجاهد أحمد محساس** "، تاريخ (2013/02/24).

17 . الحسناوي حبيب وداعة، "**دور الشعب العربي الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية(1954 . 1962)**"، مجلة : أبحاث في التاريخ والتراث، العدد الأول، ديسمبر 1996، معهد التاريخ، جامعة وهران.

18 . خلف الله محمد أحمد، " **جامعة الدول العربية وجامعة الشعوب الإسلامية والعربية** "،مجلة شؤون عربية ،عدد 10، ديسمبر .1981

19 . الدريدي صالح، "**كلمة الجامعة الدستورية**"، جريدة العمل، يومية تونسية، العدد 909 ،(1958/09/26 م.

20 . رخيلة عامر، "**الثورة الجزائرية والمغرب العربي** "، مجلة المصادر، ع1، ، الجزائر، 1999.

19 . زوبير رشيد، "**موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية**"، مجلة : " الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعية محكمة، تصدرها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 09، السنة 2013 .

21 . س، محمد، " **شهادات الضباط الفرنسيين** ، ج 1، جريدة البلاد، يومية جزائرية مستقلة، عدد 4760 ، تاريخ (14 جويلية 2015)، ص 11 .

22 . س، محمد، " **شهادات الضباط الفرنسيين** ، ج2، جريدة البلاد، يومية جزائرية مستقلة، عدد 4763، تاريخ (19 جويلية 2015)، ص 10 .

23 . السبعاوي فهد عباس سليمان، "**موقف سوريا من القضية الجزائرية 1954 . 1962** " مجلة الدراسات الإنسانية، جامعة كركوك، المجلد 8، العدد 2، العراق، .2013

24 . سعد الدين إبراهيم، " **اتجاهات الرأي العربي نحو المسافة السياسية بين الأقطار العربية**" ، مجلة المستقبل العربي،عدد 15،بيروت/لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية،ماي 1980.

25 . سعيد عبد المنعم، " **العلاقات الأمريكية العربية– الماضي والحاضر والمستقبل**"،مجلة المستقبل العربي، عدد 18،السنة 11،ديسمبر .1988

26 . الشابي محمد لطفي، " **مساهمة تونس في ثورة التحرير الجزائرية 1954 . 1962** "، ج2 1954 . 1958، جريدة الصباح، يومية تونسية، 2007/09/12.

27 . الشاطر خليفة، " **الروابط الثقافية بين البلاد العربية وشعوب القارة الإفريقية**"،مجلة دراسات دولية، عدد 4، .1982

28 . شتوح رياض، "**ملوزة ...و المغالطة التاريخية** "، جريدة الشروق اليومي، يومية جزائرية مستقلة، عدد 4206، تاريخ (2013/11/25) .

29 . شلابي آسيا، "**الدبلوماسي العربي دماغ العتروس يواصل شهادته** "، جريدة الشروق اليومي ، ، الحلقة الثانية ، العدد 4326، تاريخ : 25 مارس 2014 الموافق لـ 23 جمادى الأولى 1435 هـ.

30 . شوقي حسين شوقي، " **السيدة جنينة مصالي في حوار** "، جريدة الشروق، يومية جزائرية مستقلة، عدد 4010، تاريخ (2013/05/09).

31 . صاري جيلالي، "**مظاهرات ديسمبر 1960 ودورها في التحرير الوطني**"، مجلة المصادر، مجلة فصلية، عدد 02، سنة 1999، منشورات م. و. ب. ح. و. ث. أ. ن. 1954.

32 . الطويلي أحمد، " **حوار مع الرشيد إدريس**"، مجلة شؤون عربية،عدد 30،أوت .1983

33 . عادل يوسف، "**النخبة التونسية والحركة الوطنية الجزائرية (1927 . 1962)**"، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 109، زغوان 2003 .

34 . عبد اللطيف كمال، " **في أوليات الخطاب الوحدوي**"، مجلة الوحدة، العدد 65، السنة 6، فيفري 1990.

35 . العبودي عبد الكاظم، "**التجارب النووية الفرنسية ومخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة والبيئة في المدى القريب والبعيد**" ، مجلة المصادر ، العدد1 ، الموافق لـ 1999.

36 . العياشي علي ،" **نظام جبهة التحرير الوطني في تونس**"، مجلة أول نوفمبر، العدد المزدوج، 93 . 94 . ماي . جوان، 1988.

37 . عيد القادر حميد، "**رحيل المناضل والمجاهد شوقي مصطفاي**"، جريدة الخبر، يومية جزائرية مستقلة، تاريخ 30 ماي 2016، ص 21 .

38 . قاسم سليمان، " **حقيقة تحالف بلونيس وفرنسا**"، جريدة الشروق، يومية جزائرية مستقلة، عدد 4214، تاريخ (2013/12/03) .

39 . كافي علي الحسين، " **يوم 20 أوت 1955، أسبابه ونتائجه** "، مجلة الذاكرة . مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة . يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، العدد الثالث، 1995، السنة الثانية .

40 . كريم مصطفى، " **الحزب الشيوعي التونسي في السنوات الثلاثين** "، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 21 و22، افريل 1981 .

41 . مالكي أمحمد، " **علاقة المغرب بالمشرق**"، بحث في مشروعات الوحدة والتكامل"، شؤون عربية ،عدد 73،مارس 1993.

42 . مالكي أمحمد،" **مشروع المغرب العربي الكبير**، مقاربة لبعض عناصر الخطاب"، شؤون عربية ،عدد 49 ،تونس، مارس .1987

43 . المجذوب محمد ،" **انطباعات حول دور جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية**"، شؤون عربية، عدد 13،مارس 1982.

44 . مجلة الرؤية، "**إضراب الثمانية أيام 28 . 4 فيفري 1957** "، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد 01، جانفي . فيفري 1996، ص 81 .

45 . مجلة أول نوفمبر، عدد 23، تاريخ (1977/08/01) .

46 . مقلاتي عبد الله، " **مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية**"، مجلة المصادر، مجلة سداسية يصدرها م. و. ب. ح. و. ث. أ. ن 1954، عدد 16، السداسي الثاني ،الجزائر ، 2007.

47 . مياسي إبراهيم، " **في ذكرى عيد الجمهورية 19 سبتمبر 1958** "، جريدة الشروق اليومي، العدد 1487، الاثنين 19 سبتمبر 2005 م الموافق لـ 15 شعبان 1426 هـ .

48 . الميزوني محمد الصغير ،" **سبيطلة تحيي ذكرى الثورة الجزائرية** "، جريدة العمل، عدد 944، 1958/11/06 م.

49 . نور الدين بوعروج، " **إضراب الثمانية أيام 1957 ودوره في مسار ثورة نوفمبر 1954** "، جريدة الخبر، تاريخ (2016/08/03) .

50 . نوري هادي صباح، طلال جاسم حنان، " **تنظيمات العمال والطلبة المهاجرين الجزائريين ودورهم في المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي 1924 . 1962**، مجلة ديالى، العدد 52، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى، العراق، 2011 .

51 . هارون محمد السعيد، " **صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية** "، مجلة المجاهد، عدد 1143، الجزائر، 1982.

52 . هلال علي الدين، " **الجامعة العربية كتنظيم إقليمي:الأبعاد السياسية**"، شؤون عربية،عدد 13،مارس 1986.

53 . هلالي عبد الحميد، **سكان سهول مجردة العليا وجبال خمير بين تصفية الاستعمار وتواصل مع الثورة الجزائرية 1954-1962**، مجلة روافد،عدد 11، سنة 2006.

54 . وداعة الحسناوي حبيب ،"**دور الشعب العربي الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية 1954 . 1962**"، مجلة أبحاث في التاريخ والتراث ،ع1، جامعة وهران، معهد التاريخ، ديسمبر 1996.

55 . ولد الحسن أحمد،" **موريتانيا والمغرب العربي:صراع الوصل والفصل**"، المستقبل العربي،عدد 159، ماي 1992.

ثامنا : . الرسائل الجامعية :

أ . رسائل الدكتوراه :

1. بن زروال جمعة، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954 . 1962، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د/ علي أقجو، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012 .
2. الجريبي جلول، أسس النهضة عند الشيخ عبد العزيز الثعالبي، رسالة دكتوراه الدولة في العلوم الإسلامية،، معهد أصول الدين، جامعة الزيتونة –تونس –السنة الجامعية :1987 . 1988
3. جلاوي سعيد، النظام البورقيبي وقضايا المغرب العربي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، إشراف : مسعودة يحياوي، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2016
4. زوبير رشيد، جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحررية وموقف المثقفين الفرنسيين منها، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف : د/ بوعزة بوضرساية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2012
5. سعدوني بشير، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف : ابراهيم مياسي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2009 .
6. سعدوني بشير، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي 1954 . 1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أ .د إبراهيم مياسي ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009 م .
7. صغير مريم، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، 1954 . 1962، أطروحة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر ،إشراف : د/ مسعودة يحياوي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004.
8. اللولب حبيب حسن، التونسيون والثورة الجزائرية 1954 . 1962، أطروحة شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف محمد القورصو وأحمد جدي، ج 1، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر، السنة 2006 . 2007 .

9. مقلاتي، عبد الله، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954 . 1962، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، ، إشراف : د/ عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ والاثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008 .

ب . <u>رسائل الماجستير</u> :

1. بديدة لزهر التطور السياسي والتنظيمي للثورة الجزائرية 1957 . 1959، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001 .
2. بلقاسم محمد ،الاتجاه الوحدوي للمغرب العربي، أطروحة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1995.
3. بن زروال جمعة، الحركة الوطنية الجزائرية المصالية وموقعها من الثورة 1954 . 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003 .
4. بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 . 1959، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002 .
5. بوعبد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919 . 1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف : يوسف مناصرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، السنة 2006 ،171 .
6. تواتي موسى، هجوم 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 1998 .
7. جبلي الطاهر، القاعدة الشرقية 1954 . 1962، أطروحة ماجستير ،جامعة الجزائر ،معهد التاريخ، سنة 2000 /2001
8. جلاوي سعيد، الثورة الجزائرية من خلال مجلة الفكر 1955 . 1962، رسالة ماجستير، إشراف : أ مسعودة يحياوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر الجزائر، 2009، ص 101 .
9. سعيود أحمد، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، إشراف : جمال قنان ،كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، سنة 2002.
10. شتواح حكيمة، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية (1954 . 1962)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001.

11. شطيبي محمد، العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954 . 1962، أطروحة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف : عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009 .
12. صغير مريم، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، 1954 . 1962، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1995 . 1996.
13. قندل جمال، خط موريس على الحدود الجزائرية . التونسية والمغربية، أطروحة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1999.
14. ليتيم عيسى، الكتلة الافروأسياوية وقضايا التحرر، القضية الجزائرية أنموذجا ،مذكرة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف : صاري أحمد، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006 .
15. المأمون العباسي محمد ، جريدة الصباح . عشرون سنة كفاح .، رسالة لنيل شهادة الدراسات العليا في الصحافة، معهد الصحافة وعلوم الأخبار ،الجامعة التونسية، جوان 1972 .
16. معزة عز الدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899 . 1985، مذكرة ماجستيير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف : عبد الكريم صفصاف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة 2005 .
17. مقلاتي عبد الله، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية 1954 .1962، رسالة ماجستير مخطوطة، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، سنة 2000 .
18. ودوع محمد، ليبيا والثورة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001/2000 .

ج . <u>رسائل ختم الدروس الجامعية</u> :

1. براهمة بلوزاع، كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية 1962/1947 . ش د م، تونس، 1999 .
2. بن مشيلة الهادي، سياسة تونس العربية قبل وبعد نقل جامعة الدول العربية– رسالة ختم الدروس الجامعية في الصحافة،إشراف يوسف بن رمضان،الجامعة التونسية،معهد الصحافة وعلوم الأخبار،السنة الجامعية 1980 .
3. الساحلي المنجي، موقف الصحافة التونسية من الوحدة الاندماجية التونسية الليبية:الصباح– العمل– الشعب 1974–1977، رسالة للإحراز على الإجازة في الصحافة وعلوم الأخبار، : إشراف محمد الكعبي، الجامعة التونسية،معهد الصحافة وعلوم الأخبار،السنة الجامعية 1977–1978.

4. شلبي محمد الفهري والشايب خميس، الدوريات العربية التونسية 1860 . 1956، اتجاهاتها ومحتوياتها، رسالة ختم الدروس الجامعية ،إشراف، محمد حمدان، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس، 1980.
5. عبيد خالد، مكتب المغرب العربي بالقاهرة 1947-1949، شهادة كفاءة في البحث،إشراف علي المحجوبي ،شعبة التاريخ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس،1989.
6. العريبي عبد القادر، العلاقات السياسية التونسية – المصرية 1955-1970، شهادة كفاءة في البحث،إشراف علي المحجوبي ،شعبة التاريخ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس،1990.
7. الفهري شلبي، الشايب خميس .الدوريات العربية التونسية 1860 /1956 ،رسالة ختم الدروس ،1980 .
8. اللواتي نزهة والمرواني فتحية، أعلام الصحافة التونسية في عهد الاستعمار من خلال شهاداتهم، رسالة ختم الدروس الجامعية، إشراف : محمد حمدان، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، جامعة تونس 1، 1989.
9. المحضي منيرة، المسألة التونسية من 1954/07/31- إلى 1956/03/20 عبر جريدة الصباح، شهادة كفاءة في البحث،إشراف علي المحجوبي،قسم التاريخ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس،1985.

تاسعا : - المعاجـــم والموسوعات :

1. بدوي عبد الرحمان، **موسوعة المستشرقين** .ط4، مصر : م. ع. ن، 2003.
2. بلقاسمي بوعلام، **موسوعة أعلام الجزائر 54-62 أثناء الثورة**، م. م. و. د. ب. ح. و. ث. أ. ن. 1954
3. بودبية محمود، **مشاهير التونسيين**، ط2، دار شيراز للنشر، تونس، بدون سنة .
4. حمدان محمد، وآخرون . **الموسوعة الصحفية العربية** . تونس 1995 .
5. خدوسي رابح، **موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين**، دار الحضارة 2002 .
6. الزمرلي الصادق، **أعلام تونسيون**، تق وتع : حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1986 .
7. شرفي عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية 1954 . 1962** ، ترجمة : عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 .

8. الشيخ أبو عمران، وآخرون، **معجم مشاهير المغاربة**، الجزائر، 1995.
9. عطية الله أحمد، **القاموس السياسي**، ط3 ،(القاهرة) 1968.
10. الفضلاء محمد الحسن، **من أعلام الإصلاح في الجزائر**، (4 أجزاء).
11. مرتاض عبد الملك، **معجم الشعراء الجزائريين في القرن العشرين**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر التوزيع ،2007.
12. مقلاتي عبد الله، **قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية**، ط1، منشورات بلوتو، الجزائر، 2008.
13. منير شرفي، **وزراء بورقيبة**، د. ك. ت، تونس، بدون سنة .
14. **الموسوعة العسكرية**، الطبعة الأولى 1981، م. ع. د. ن.، (أ . ح)، ج 1 .

عاشرا : <u>الملتقيات الوطنية و الدولية</u> :

1. حربي محمد، في **الملتقى الدولي حول مؤسس الحركة الوطنية "مصالي الحاج كان زعيما شعبيا ولم يكن دكتاتورا"** ، جريدة الخبر، يومية جزائرية مستقلة، تاريخ (2011/09/11)، نقلا عن الموقع الالكتروني لجريدة الخبر .
2. **حول تطور مفهوم التحرر من خلال تجربة النضال الوطني التونسي 1916-1956**،الملتقى الدولي عن إشكالية التحرر والتحديات الدولية الراهنة،الجزائر 2005.
3. **دور الأرشيف في تاريخ الثورة الجزائرية**، الملتقى الدولي الأول، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف . يومي 06/05 نوفمبر 2012 .
4. سعد الله أبو القاسم، "**الاتجاهات الفكرية والثقافية للحركة الوطنية الجزائرية** " (بحث ألقي بمناسبة الملتقى الأول لكتابة تاريخ الثورة المنعقد في 28 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 1981).
5. نور عبد القادر، **الإعلام عبر الوسائل السمعية للثورة الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والثورة (ديسمبر 1990) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .

- أحد عشر : المواقع الالكترونية :

-http://www.universalis.fr/encyclopedie/maurice-bourges-maunoury/et France histoire de 1939 à 1958 .
-https://ar.wikipedia.org/wiki تـ شوان لاي
- http://www.universalis.fr/encyclopedie/pierre-pflimlin.

- www.wikipédia.org/wiki/L'Observateur.

-https://ar.wikipedia.org/wiki ماوتسي تونغ

- www.Ar.wikipedia.org/wiki.

الفهـــرس

الفهرس

صفحة

المقدمة..... أ-س

الفصل التمهيدي
تاريخ الصحافة العربية المكتوبة في تونس 1860م-1956م

أولا:جريدة العمل التونسية من 1934م-1962م **15**

ظروف العامة التي ظهرت فيها جريدة العمل من 1934م-1938م..... **15**

ظروف بعث جريدة العمل من 1955م-1962م **21**

ثانيا: محتوى جريدة "العمل" من 1934 -1962..... ..... **41**

الفصل الأول
جريدة العمل التونسية وتطورات الثورة الجزائرية 1954م-1962م

أولا: موقف الأحزاب الجزائرية من الثورة..... **62**

- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري..... **62**

-الحركة الوطنية الجزائرية **77**

-الحزب الشيوعي الجزائري **98**

ثانيا: نشاطات الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني1954م-1962م **109**

نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني من 1954م -1958م **109**

نشاط الحكومة المؤقتة **124**

ثالثا: الموقف الشعبي والتنظيمات الوطنية من الثورة التحريرية **157**

الموقف الشعبي **157**

موقف الإتحادات الوطنية **166**

الفصل الثاني

الموقف الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954م-1962م

أولا: الموقف الرسمي للدولة الفرنسية من الثورة الجزائرية 189
موقف الرئاسة..... 189
موقف الحكومة..... 202
موقف المنتخبين 223
ثانيا: موقف الولاية العامة الفرنسية في الجزائر من الثورة 1954 . 1962 232
ثالثا : موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة التحريرية 1954 . 1962 246
موقف الأحزاب السياسية الفرنسية من الأحداث في الجزائر..... 247
موقف المنظمات والهيئات الفرنسية 264
موقف الشعبي الفرنسي 278
موقف المعمرين في الجزائر..... 286

الفصل الثالث

الموقف العربي من الثورة الجزائرية 1954م – 1962م

أولا : موقف دول المغرب العربي..... 301
موقف تونس الرسمي والشعبي 301
موقف الرئاسة(بورقيبة) من الثورة 301
موقف الحكومة..... 334
موقف المجلس التأسيسي التونسي (مجلس الأمة) 348
موقف الحركة الوطنية والاتحادات الوطنية والهيئات الشعبية التونسية..... 353
موقف الحركات الوطنية 353
موقف الحزب الدستوري التونسي (القديم والجديد)..... 354
موقف الحزب الشيوعي التونسي..... 368
موقف الاتحادات الوطنية التونسية..... 374
مواقف الهيئات الشعبية التونسية 402
الدعم العسكري التونسي للثورة الجزائرية 412

الموقف الشعبي التونسي 423
موقف للمملكة المغربية..... 430
الموقف الرسمي للدولة المغربية..... 431
موقف القصر الملكي..... 431
موقف الحكومة المغربية..... 441
موقف الأحزاب والمنظمات والهيئات الوطنية المغربية..... 447
الدعم العسكري المغربي مع الثورة..... 451
الموقف الشعبي المغربي..... 457
موقف الدولة الليبية من الثورة الجزائرية..... 459
الموقف الرسمي السياسي الليبي..... 460
الموقف الدبلوماسي الليبي من الثورة الجزائرية..... 464
الدعم العسكري..... 467
الدعم الإعلامي 470
الموقف الشعبي 473
موقف المنظمات والاتحادات الوطنية..... 475
ثانيا: موقف دول المشرق العربي من الثورة التحريرية 478
الموقف الرسمي المصري من الثورة الجزائرية 478
الموقف السياسي 479
الموقف الدبلوماسي 484
الدعم المادي (العسكري)..... 488
موقف المملكة العربية السعودية 493
الموقف السياسي والدبلوماسي..... 493
الدعم المادي السعودي للثورة الجزائرية..... 502
موقف سوريا من الثورة الجزائرية..... 505
الموقف السياسي والدبلوماسي..... 505
الدعم المادي (المالي والعسكري)..... 511

الدعم الثقافي والإعلامي..... 513
الموقف الشعبي 514
موقف العراق 516
المواقف السياسية والدبلوماسية..... 516
موقف التنظيمات الوطنية 522
الموقف المملكة الأردنية الهاشمية 524
الموقف الرسمي الأردني 524
الدعم المادي 526
الموقف الشعبي 526
موقف لبنان..... 527
موقف الدولة اللبنانية السياسي 527
الموقف الشعبي..... 529
موقف اليمن 530
ثالثا: موقف الجامعة العربية من الثورة الجزائرية..... 533
الموقف السياسي للجامعة العربية 533
الدعم المادي للجامعة العربية للثورة الجزائرية 545

الفصل الرابع

موقف و.م.أ والدول الأوروبية من الثورة الجزائرية 1954م- 1962م

أولا:موقف الولايات المتحدة الأمريكية..... 550
الموقف الرسمي 550
الوقف الغير رسمي..... 558
موقف المنظمات والاتحادات الأمريكية..... 566
ثانيا: موقف الدول الأوربية المعسكر الغربي..... 569
الموقف البريطاني 569
الموقف الرسمي 559

الموقف الغير الرسمي..... 570
موقف ألمانيا الغربية 573
الموقف الرسمي 573
الموقف غير الرسمي 576
الدعم المادي..... 579
الموقف إيطاليا 580
الموقف اليونان الرسمي..... 581
الموقف بلجيكا الرسمي وغير الرسمي..... 582
الموقف الرسمي جمهورية أيرلندا..... 585
الموقف الرسمي النرويجي..... 585
ثانيا: موقف دول أوربا الشرقية (المعسكر الشرقي) 586
موقف الاتحاد السوفيتي (روسيا) 586
الموقف الرسمي..... 586
الدعم المادي..... 593
الموقف غير الرسمي 594
موقف دولة يوغسلافيا 596
الموقف الرسمي 596
الدعم المادي..... 599

الفصل الخامس

موقف الدول الإفريقية والاسياوية من الثورة الجزائرية 1954م- 1962 م

أولا: الموقف إفريقي من الثورة الجزائرية 603
موقف دولـة غانـا 604
الموقف الرسمي 604
موقف دولة مالي 605
الموقف الرسمي 606

الدعم المادي..... 607
موقف دولة النيجر..... 607
الموقف الرسمي..... 607
الموقف غير الرسمي 608
موقف دولـة السنغال 609
الموقف الرسمي..... 609
الموقف غير الرسمي..... 610
موقف دولة غينيا 611
الموقف الرسمي 611
الموقف غير الرسمي 613
موقف جمهورية الطوغو 614
الموقف الرسمي..... 614
موقف دولة ساحل العاج..... 615
الموقف الرسمي 615
. دولة أنقولا..... 616
الموقف الشعبي 616
ثانيا: موقف الدول الاسياوية من الثورة التحريرية من 1954 . 1962 617
الهند 617
الموقف الرسمي 618
موقف دولة الصين الشعبية 623
الموقف الرسمي..... 624
الموقف الشعبي 627
دولـة الباكستان 628
الموقف الرسمي..... 628
الموقف غير رسمي الباكستاني 630
دولــة اندونيسيا 632

موقف إيران الرسمي من القضية الجزائرية..... 635
موقف دولة برمانيا 636

الفصل السادس

الثورة الجزائرية في المحافل الدولية والاقليمية 1954م-1962م

أولا: الثورة الجزائرية في منظمة الأمم المتحدة..... 639
ثانيا: ندوات الدول الإفريقية والأسيوية المستقلة..... 651
ثالثا: موقف النقابات والاتحادات الدولية 661
رابعا: موقف طلبة العالم من الثورة 669
خاتمة..... 677
الملاحق..... 685
قائمة المصادر والمراجع 723
الفهرس..... 766